

مجلة علمية دورية محكمة تصدرها
جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2

مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية

مجلة العلوم الاجتماعية سابقا

المجلد: 17 العدد 03- 2020

ISSN .1112-4776

EISSN:2588-1906

الإيداع القانوني: 650-2004



المجلد: 17 العدد: 03 2020 N° 03 Vol: 17 Université Sétif 2
مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية جامعة سطيف 2

REVUE DES LETTRES ET DES SCIENCES SOCIALES

المجلد: 17 العدد: 03 2020 N° 03 Vol: 17

جامعة سطيف 2

مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية



المجلد: 17 العدد: 03 2020 N° 03 Vol: 17 Université Sétif 2
مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية جامعة سطيف 2

Dépôt légal :650-2004

EISSN:2588-1906

ISSN .1112-4776

Revue scientifique périodique indexée éditée par
L'Université Mohamed Lamine Debaghine Sétif2

REVUE DES LETTRES ET DES SCIENCES SOCIALES

Anciennement Revue Des Sciences Sociales

Vol:17 N° 03- 2020

مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية

مجلة العلوم الاجتماعية سابقا

هوية المجلة وأهدافها

مجلة العلوم الاجتماعية

- مجلة علمية دورية محكمة ، ومنبر معرفي ومنهجي ، يُسهم في إثراء البحث العلمي والحوار المنهجي الموضوعي في حقول المعرفة الاجتماعية ؛ وتهدف إلى:
- 1- الارتقاء بالبحث العلمي إلى مستويات عالية من الجودة من خلال البناء المنهجي للفكر والممارسة البحثية.
 - 2- تحقيق التكامل المعرفي بين حقول المعرفة الاجتماعية ومختلف المناهج البحثية.
 - 3- وصل الحركة العلمية في العلوم الاجتماعية بالتنمية الاجتماعية وقضايا المجتمع الواقعية.
 - 4- إثارة الجدل العلمي في القضايا المستحدثة في مجال العلوم الاجتماعية ، وتوجيهها نحو أفق العالمية.

مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية

- مجلة العلوم العلوم الاجتماعية سابقا -

مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن جامعة محمد لمين دباغين سطيف2

اللجنة العلمية

جامعة سطيف2	أ.د. السعيد كسكاس
جامعة سطيف2	د. نصرالدين غراف
جامعة سطيف2	د. التوفيق سامعي
جامعة سطيف2	د. فوزية رقاد
جامعة سطيف2	أ.د. محمد بوادي
جامعة سطيف2	د. رؤوف بوسعدية
جامعة سطيف2	أ.د. خير الدين دعيش
جامعة سطيف2	أ.د. الطاهر سعود
جامعة قسنطينة3	أ.د. فضيل دليو
جامعة الجزائر2	أ.د. محمود بوسنة
جامعة باتنة 1	أ.د. الطيب بودرالة
جامعة وهران	أ.د. دحو فغورور
جامعة الجزائر2	أ.د. حمزة محمد الشريف
المركز الجامعي تبازة	أ.د. عمار مانع
الجامعة الإسلامية الأمير عبد القادر قسنطينة	أ.د. احمد صاري
مركز جمعة الماجد دبي	أ.د. عزالدين بن زغبية
جامعة ذي قار العراق	أ.د. عواد كاظم لفتة الغزي
جامعة بخت الرضا -السودان	أ.د. محمد الحسن عبد الرحمن
جامعة قسنطينة 2	أ.د. ساعد خميسي
المدرسة العليا قسنطينة	أ.د. حسين أمزيان
CNRS فرنسا	أ.د. دانيال إستريا
CENIEH اسبانيا	أ.د. محمد سخنوني
جامعة ابن طفيل القنيطرة المغرب	أ.د. حمداوي إبراهيم
جامعة باري 7 فرنسا	أ.د. آل ديكو بريما

مدير المجلة

أ.د. الخير قشبي مدير الجامعة

رئيس التحرير

أ.د. يوسف عيش

نائب مدير الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي

هيئة التحرير

أ.د. ميلود سفاري

أ.د. جازية لشهب صاش

أ.د. صلاح الدين زرال

أ.د. محمد عزوي

أ.د. عبد الملك بومنجل

د. محمد بن أعراب

أ.د. أنور مقراني

د. عبد الحليم محور باشة

د. لبنى أشهب

د. فريدة قماز

د. هشام شراد

أمانة المجلة

مبروك صبايجي

مفيدة شريفني

شروط النشر في المجلة

تنشر مجلة العلوم الاجتماعية ، الأبحاث والدراسات العلمية ، الفكرية والأدبية في تخصصات العلوم الإنسانية ، الاجتماعية ، الحقوق والعلوم السياسية مكتوبة باللغة العربية ، الانجليزية ، أو الفرنسية .
كما ترحب المجلة بالدراسات النقدية التي تتناول المنشورات الجديدة والتعريف بها في حدود 2000 كلمة .

• يشترط في المقالات المقدمة للنشر ما يلي:

- 1/ أن يكون المقال أصيلاً وجديداً ، لم يسبق نشره في نشرات أخرى مهما كانت ، ولم يسبق عرضه أو المشاركة به في ندوة أو ملتقى علمي . وألا يكون مستلماً من رسالة أكاديمية (ماجستير أو دكتوراه) .
- 2/ الالتزام بأداب الحوار الهادف والنقد البناء بعيداً عن التجريح .
- 3/ اعتماد منهجية موحدة في ترتيب عناصر البحث والالتزام باعتماد تقسيم من التقسيمات المعروفة (مبحث ، مطلب ، فرع ، أولاً...)

4/ ألا يقل عدد صفحات المقال عن 12 صفحات ولا يزيد عن 25 صفحة ، بما فيها المصادر ، الهوامش ، الجداول والرسوم التوضيحية ، ويجب أن ترقم الصفحات ترقيماً متسلسلاً .

5/ أن يكون المقال مطبوعاً على الكومبيوتر وفق برنامج "Microsoft Word" ، ومسجلاً في قرص صلب .

6/ هوامش الصفحة تكون كما يلي: يمين 03 سم ، يسار 1.5 سم ، رأس الورقة 1.5 سم ، أسفل الورقة 1.5 سم ، حجم الصفحة 29.7 cmX21 cm .

7/ تكتب المادة العلمية العربية بخط من نوع Traditional Arabic مقاسة 14 بمسافة 21 نقطة بين الأسطر ، العنوان الرئيسي Traditional Arabic 14 Gras ، العناوين الفرعية Traditional Arabic 12 Gras ، أما الفرنسية أو الإنجليزية فتقدم بخط من نوع Times New Roman مقاسة 12 .

8/ تحتفظ المجلة عن نشر مقالين متتاليين في العدد ذاته أو في عددين متتاليين لمؤلف واحد

9/ يراعى عند كتابة المقال ما يلي:

- يجب أن يكون المقال خالياً من الأخطاء الإملائية والنحوية واللغوية والمطبعية قدر الإمكان .

- الالتزام بقواعد ضبط الكتابة من خلال:

- احترام مسافة بداية الفقرات ، وتجنب الفقرات والجملة الطويلة جداً .

- عدم ترك مسافة (فراغ) قبل علامات الضبط المنفردة كالنقطة (.) والفاصلة (،) والنقطة الفاصلة (؛) والنقطتين (:). وعلامة

التعجب (!) وعلامة الاستفهام (?) وترك مسافة بعدها إذا أتت بكلمة أو نص ، وعدم ترك مسافة بعد الواو (و) التي تليها كلمة .

- يتجنب الاختزال ما لم يُشَرِّ إلى ذلك .

- يُذكر مرة واحدة في البحث المصطلح العلمي وأسماء الأعلام باللغة العربية وبجانبه المصطلح باللغة الإنجليزية أو الفرنسية

عند وروده أول مرة ، ويكتفى بعد ذلك بكتابته باللغة العربية .

- يجب أن يراعى في الأعمال المتضمنة لنصوص شعرية أو آيات قرآنية كريمة ، أو أسماء أعلام ضبطها بالشكل وتخرّيج

والأحاديث والأبيات الشعرية .

10/ أن توضع الهوامش والإحالات والمراجع والمصادر في آخر المقال ، وبطريقة الإدراج الآلي مع اتباع ترقيم تسلسلي حسب

ظهورها في النص ، (مراجع المقال هي فقط المراجع والمصادر المقتبس منها فعلاً). ويراعى في طريقة التمهيش المنهج التالي:

*الكتب: إسم ولقب المؤلف ، عنوان الكتاب ، الجزء ، الترجمة (إن وجدت) ، الطبعة ، دار النشر (الناشر) ، مكان النشر ،

وسنة النشر ، رقم الصفحة . (في حالة التأكد من عدم وجود البيانات الجوهرية الإيجابية فقط (دار النشر ، بلد النشر ، سنة النشر) على المؤلف الإشارة إلى ذلك باستعمال مختصرات د.د.ن/د.ب.ن/د.س.ن) حسب الحالة .

*المقالات: إسم ولقب المؤلف ، "عنوان المقال" ، عنوان المجلة ، (الجهة التي تصدر عنها) ، العدد ، الصفحة .

*البحوث المدرجة ضمن كتاب: إسم ولقب المؤلف ، "عنوان المقال" ، ضمن كتاب: (العنوان) ، المنسق العام (اسم من

أشرف على تجميع مادته العلمية) ، الجزء ، الطبعة ، دار النشر (الناشر) ، مكان النشر ، وسنة النشر ، رقم الصفحة .

*الأطروحات والرسائل الجامعية: اسم الطالب ، عنوان الأطروحة أو المذكرة (تحت خط) ، بيان نوعها (دكتوراه ،

ماجستير) ، تحديد الكلية والجامعة التي نوقشت فيها هذه الرسالة ، تحديد السنة ، بيان حالة النشر (رسالة منشورة ، أو غير

منشورة) ، الصفحة .

*النصوص القانونية: بيان نوع النص (دستور ، قانون عضوي ، ...) ، رقمه (15/01) ، المؤرخ في (ذكر اليوم والشهر

والسنة) ، موضوع النص (المتضمن كذا: ...) ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد ، تاريخ نشرها .

* الأحكام والقرارات القضائية: لا بد من بيان الهيئة المصدرة (محكمة ، مجلس) ، تحديد القسم أو الغرفة (رقمها ، تخصصها) ، رقم الحكم أو القرار ، تاريخ صدوره (ذكر اليوم والشهر والسنة) ، ذكر أطراف القضية أو الحرف الأول لألقابهم ثم الاسم ، (قضية بين..) ، بيان حالة النشر (قرار أو حكم منشور أو غير منشور) ، المصدر (مجلة ، نشرية ، صادرة عن) ، العدد ، السنة ، الصفحة.

* المنشورات الداخلية: بيان الجهة المصدرة ، بيان رقم التعلية أو المقرر ، تحديد موضوعه.

* التقارير: الجهة المصدرة للتقرير ، موضوع التقرير ، مناسبة تقديمه ، التاريخ ، الصفحة.

* المراجع الإلكترونية: اسم المؤلف ، أو المنظمة "عنوان المقال" ، العنوان الإلكتروني كاملاً ، (تاريخ التصفح: اليوم ، الشهر ، السنة).

* المخطوطات: اسم المؤلف كاملاً ، عنوان المخطوط كاملاً ، ويذكر اسم المكان المحفوظ فيه هذا الاقتباس ويشار إلى تاريخ النسخة ، وعدد أوراقها. ويذكر رقم الورقة مع بيان الوجه أو الظهر المأخوذ منه الاقتباس ، ويشار لوجه الورقة بالرمز (أ) كما يشار لظهرها بالرمز (ب).

* الصحف: إذا كان خبرا يكتب اسم الصحيفة ، والعدد ، والتاريخ ، ومكان الصدور. أما إذا كانت مقالة يكتب اسم الكاتب ، "وعنوان المقالة" واسم الصحيفة ، ثم تحديد نوعها (يومية ، أسبوعية ، شهرية) ، (ومكان الصدور) والعدد ، والتاريخ ، والصفحة. * عند تكرار ذكر نفس المرجع يكتب بعد رقم الإحالة عبارة: المرجع نفسه ، ثم الصفحة ، أما في حالة ما إذا كان التكرار غير مباشر (فصل تكرار المرجع بمرجع آخر أو عدة مراجع أو بصفحة جديدة) فينبغي بعد رقم الإحالة ذكر اسم ولقب الباحث ، كتابة عبارة: المرجع السابق ، ثم بيان رقم الصفحة.

* تكون الأشكال والخرائط والرسوم البيانية على درجة عالية من الجودة مع تجنب التظليل الثقيل ، وترقم الجداول والأشكال ترقيماً متسلسلاً مستقلاً ، مع إعطاء عنوان قصير لكل منها تتم كتابته (أعلى) الشكل ، ويكون المصدر أسفله. (على الباحث إرسال الخرائط والصور في ملفات مستقلة عن النص ، أي ملف لكل خريطة أو صورة وهذا من نوع (jpeg)) لتسهيل عمل الهيئة التقنية للمجلة.

11/ ترسل أو تسلّم نسخة ورقية من المقال مرفقة بقرص مدمج (CD) فضلاً عن ضرورة إرسالها في ملف عبر البريد الإلكتروني للمجلة المدون أدناه ، مع مراعاة ما يلي:

- على الباحث إخفاء شخصيته في الدراسة ، وتجنب وضع أي إشارة تكشف هويته من خلال الدراسة ، ولأجل ذلك تكتب المعلومات الشخصية (اسم المؤلف ، ورتبته العلمية ، والمؤسسة التي يعمل فيها) على صفحة منفصلة ، ثم يكتب عنوان البحث مرة أخرى على الصفحة الأولى من البحث دون ذكر الاسم. - تقديم صورة رقمية حديثة خاصة.

- التزام الدقة عند إمضاء تعهد (عقد نشر) خطي من المؤلف أو المترجم على نموذج تعدده هيئة تحرير المجلة.

- ترك نسخة من بيان السيرة الذاتية للمؤلف أو المترجم (وفي حالة تقديم المقال من طرف باحثين ، يجب إرسال الموافقة الصريحة لكل واحد منهما بقبول النشر المشترك).

- تقديم ما يثبت موافقة الأستاذ المشرف على البحث ، بالنسبة للبحوث المقدمة من طلبة الدكتوراه (L.M.D).

- تقديم نسخة من الكتاب الأصلي إذا تعلق الأمر بعرض لكتاب.

12/ أن يرفق المقال وجوباً بملخص مُعَبَّر عن محتوى المقال بصورة شاملة وصادقة (في حدود 150 كلمة) باللغات الثلاث عربي ، فرنسي وإنجليزي ، متبوعاً بالكلمات المفتاحية ذات الدلالة على محتوى المقال (Key words) والتي لا تتعدى 7 كلمات تُرتَّب حسب ورودها في المقال ، وينبغي أن تشملها الترجمة باللغات الثلاث.

تنبيهات هامة:

* في حالة وجود أكثر من مؤلف يتم مراسلة الاسم الذي يرد أولاً في ترتيب الأسماء في حالة تساوي الدرجات العلمية ، والأعلى درجة في حالة اختلاف الدرجات العلمية.

* يحول المقال إلى لجنة التحكيم السرية المختصة لتحكيمة علمياً بعد التأكد من ملاءمته لقواعد النشر ، وعلى صاحب المقال إجراء التصحيحات المطلوبة منه خلال مدة زمنية تحددها هيئة التحرير.

* كل مقال يخالف شروط النشر لا يؤخذ بعين الاعتبار ، والمجلة غير معنية بإعلام صاحب المقال بذلك. كما لا تلتزم بإبداء أسباب عدم النشر.

* يحق للمجلة (إذا رأت ضرورة لذلك) إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدمة للنشر دون المساس بمضمونها ، كما تحتفظ المجلة بحقها في حذف أو إعادة صياغة بعض العبارات التي لا تتناسب مع أسلوب النشر.

* ترتب البحوث في كل عدد ، واختيار حيزها الزمني يتم وفق اعتبارات فنية تقدّرها اللجنة العلمية ولا علاقة لها باسم الباحث أو رتبته العلمية أو قيمة العمل .
* الأبحاث المنشورة في المجلة لا يعاد نشرها في جهة أخرى إلا بإذن مكتوب من مدير تحريرها ، ولا تلتزم المجلة برد المقالات غير المقبولة للنشر إلى أصحابها.
* يتحمل كاتب المقال جميع التبعات الناتجة عن خرق حقوق الملكية الفكرية المترتبة للغير .
-لا تدفع مكافآت عن البحوث التي تقبل للنشر بالمجلة ، غير أن الباحث يستفيد من نسختين من العدد الذي نُشر فيه مقاله .
- تنشر موضوعات المجلة في موقع الجامعة الإلكتروني بعد صدورها .

* الدراسات التي تنشرها المجلة تُعَبَّر عن آراء أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة .

المراسلة والاشتراك: ترسل جميع المراسلات إلى السيد
رئيس التحرير: مجلة العلوم الاجتماعية-جامعة مُجْد لمين دباغين سطيف 2
الهاتف: 036661181
البريد الإلكتروني:
revue@univ-setif2.dz
revue.setif2@gmail.com

الموقع الإلكتروني للمجلة: <http://revues.univ-setif2.dz>

الفهرس		
صفحة	عنوان المقال	المؤلف
09	أدب " التفرقة " ورهانات الإستطيقا الرقمية في الفضاء الافتراضي بين "عولمة العرض" والموت الرمزي " للعبق الفني "	مريم ضربان
27	طرق الخدمة الاجتماعية وتكاملها في مجال رعاية الطفولة	عبد الكريم بلعزوق والعمري عيسات
47	إشكالية العضوية الكاملة لفلسطين في الأمم المتحدة والبدائل الممكنة	حكيم العمري
68	الانتقال نحو الإدارة الإلكترونية في الجزائر: دراسة في المؤشرات التقنية والضمانات القانونية	رافيق بن مرسل
81	حماية حقوق الإنسان للأطفال المهاجرين غير المصحوبين في القانون الدولي	رؤوف منصوري
100	مشاركة المواطن في تجسيد سياسة المدينة "من أجل مدن تشاركية"	منال بن شناف محمد بن اعراب
112	The problematic of theorization in the human sciences	Lamia Mortad-Nefoussi
125	إشكالية المصطلح البلاغي في الخطاب النقدي الجزائري المعاصر-عبد الملك مرتاض أمودجا-	فريد عوف
139	إستراتيجيات العلاقات العامة في إدارة أزمة الصورة الذهنية للمؤسسة	نجيب كامل
151	إبعاد تقدير الذات وعلاقتها بمشاركة تلاميذ البكالوريا خلال حصص التربية البدنية والرياضية (دراسة ميدانية في ثانوية سعودي عبد المجيد عين فكرون -ام البواقي-)	عبد النور شوال عبد الوهاب حشايشي
167	Students' Slang and the Awareness of its Use: A Case Study	Meryem Belkhir
176	Teachers Job Satisfaction and Quality Assurance: The Balance Fallacy of Higher Education	Ikhlas Gherzouli
187	السياق وأهميته في الانسجام النصي في نماذج من صحيح البخاري	نوال منديل
200	الشيخ علي مرحوم ونشاطه الصحفي في جريدة البصائر 1935-1956	نبيلة بن يحي
212	الفروق الفردية بين التلاميذ وانعكاساتها على استخدام أساتذة التعليم الابتدائي للتواب والعقاب دراسة ميدانية ببعض مدارس مدينة قلمة	فاطمة الزهراء بورصاص يوسف معاش
227	القيم الاجتماعية في الدراما التلفزيونية الجزائرية-دراسة تحليلية على عينة من حلقات مسلسل أولاد الحلال-	سلمى لفرزة
240	Difficulties Facing EFL Students in Narrative Paragraph Writing: The Case of First Year Students at Batna 2 University	Wafia Helala Hachemi Aboubou
252	Teaching Anxiety Iceberg Disclosed: Discerning Anxiety Provoking Factors Among Algerian EFL Pre-service Teachers	Mimouna Djouad Nadia Idri
265	The Effectiveness of Teaching Style Practices Case Study of Four Secondary Schools in Sédrata, Souk-Ahras	Haron Bouras
277	الحماية الاجتماعية للصحفي الجزائري قراءة تحليلية على ضوء التشريعات العمالية	الوليد رفاص
295	القيم الجمالية للهندسة الصوتية الخارجية في القصيدة المعاصرة- وجوه التسندباد لخليل حاوي نموذجًا-	أسهمان مصرع
305	المنظمة المتعلمة والتغيير التنظيمي	فاطمة بوقريط الجمعي النوى
319	توجه المؤسسات نحو تبني تكنولوجيا الاتصال الحديثة و بروز المقاومة كقوة كاجبة لها أسبابها وأساليب معالجتها: دراسة حالة مؤسسة صندوق الضمان الاجتماعي للعمل الأجراء	سامية خبيزي

334	جماليات البناء في قصيدة الثورة الجزائرية في الشعر العراقي الحديث من خلال قصيدة (إلى مجاهد) للشاعر "كاظم محمد حسين"	سعاد بن ناصر مصطفى حمودة
347	شفافية إجراءات تفويض المرفق العمومي كضمانة قانونية لمكافحة الفساد الإداري طبقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 199-18	صبرينة برارمة
370	مستويات توظيف أساتذة التربية البدنية والرياضية لمؤشرات التغذية الراجعة أثناء الحصة	محمد تمشباش الصغير مساحلي
381	أخلاقيات ممارسة إدارة الموارد البشرية في المؤسسات والإدارات العمومية الجزائرية في ضوء القانون الأساسي للوظيفة العمومية	عبد الحميد بوطه نصيرة مغمولي
391	المكون السردية في مسرحية " البحث عن الشمس " لعزّ الدين جلاوحي مقاربة سيميائية -	وليد شتموري عقاب بلخير

أدب "التغريدة" ورهانات الإستتصيقا الرقمية في الفضاء الافتراضي بين "عولمة العرض" والموت الرمزي " للعبق الفني"

The "tweet literature and digital aesthetics issues' in the virtual space Between the "globalization of the presentation" and the symbolic death of the "artistic fragrant/AURA"

تاريخ الإرسال: 2019-07-28 تاريخ القبول: 2020-09-14

مريم ضربان، كلية علوم الإعلام والاتصال جامعة الجزائر 03، meridora.space@yahoo.com

المخلص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى توصيف الإشكاليات التحاقلية بين الأدب وأنواعه الرقمية، الإعلام وأجياله الميديولوجية، والجماليات ورهاناتها الفلسفية، هذه الثلاثية التي تدرس مجتمعة من خلال البيئة الرقمية أو "إيكوميديا" الفضاء الافتراضي على إثر ما استفاد به من وسائل تكنولوجيا، فرضت منطقها التقني على المحتوى بكافة أشكاله، ومن خصوصية الأدب الرقمي ومنه التفاعلي، كمعطى بحثي جديد ساير رقمية القضايا تأثيرا وتأثرا، أنه يتسم بحساسية الذوق والانزلاق الفلسفي نحو حقل الجمال والفن، الذي تتباين فيه التوجهات بين "عولمة أو ديمقراطية العرض" التي ينادي بها "مارك جيمينيز" و"موت العبق" بسبب الاستنساخ والمكننة التي يصارع لعودتها فلتر بنيامين إحياء ل"النشوة الفنية" أو "ثقافة الجليل" في مسقطه الفكري النقدي "فرانكفورت"، مما ولد رهانات للإستتصيقا الرقمية التي نجم عنها في وصف أدب التغريدة في الفضاء الافتراضي وعلاقته بالحضور السوسولوجي للمفرد "الرقمي" وميلاد ثقافة "الفائق hyper".

الكلمات المفتاحية: أدب التغريدة، الإستتصيقا الرقمية، الفضاء الافتراضي، عولمة العرض، العبق الفني

Résumé

Ce document de recherche vise à décrire la problématique interdisciplinaire entre la littérature et ses types numériques, les médias et ses générations médiatiques, et l'esthétique et ses défis philosophiques. Ce trio, qui est enseigné collectivement à travers l'espace virtuel «Ecomedia» a imposé sa logique technique sur tous les contenus et par toutes ses formes. Et parmi les particularités de la littérature numérique, en l'occurrence la littérature interactive, comme un nouveau champ de recherche qui présente la question d'influence et d'impact selon la révolution des NTIC, elle est caractérisée par une sensibilité gustative à la glissade philosophique vers les domaines de la beauté et de l'art. Dans laquelle les tendances varient entre "la mondialisation ou la démocratisation de la présentation" offrent " Marc Jimenez " et le concept de Walter Benjamin "la mort de parfumé AURA" en raison de la mécanisation avec laquelle Benjamin luttait pour son retour, afin de faire revivre "l'extase artistique" ou la "culture sublime" dans sa ville intellectuelle critique "Frankfort", c'est ce qui a donné naissance aux sciences de l'art cyber-critique dans lesquelles nous rassemblons toutes ces questions pour présenter un nouveau type numérique nommé "Tweet littérature" dans l'espace virtuel

Mots-clés : littérature de tweet, esthétique numérique, espace virtuel, mondialisation de la présentation, artistique parfumé.

Abstract

This research paper aims to describe the interdisciplinary problematics between literature and its digital types, between media and its medio logical generations, and between aesthetics and its philosophical challenges. This trio which is taught collectively through the virtual space "Ecomedia", following its use of technological means, imposed by technical logic on content in all its forms, The digital literature appears and then the interactive literature, as a new research field, presents an issue of influence and impact according to the NTIC revolution, which Is characterized by taste sensitivity to the Philosophical slide towards the fields of beauty and art, in which the trends varying between the "globalization or democratization of the presentation "offer "of art" that is mentioned by "Marc Jimenez" and Walter Benjamin's concept "the death of fragrant" Because of the mechanization that Benjamin was struggling for its return, to revive the "artistic ecstasy" or the "sublime culture" in his critical intellectual hometown "Frankfurt", which gave the rise to the cyber-critical art sciences , in which we collect all these issues to present a digital new type named by "Twit literature " in the virtual space.

Keywords: Tweet literature, digital literature, digital aesthetics, virtual space, globalization of presentation, artistic fragrant.

- مقدمة

• كيف ساهم "أدب التفريدة الرقمي" من خلال توليفة الطرح الفكري المتناقض بين موت "العبق الفني" و"دمقرطة الفن" في إنتاج رهانات اسطيقية رقمية في الفضاء الافتراضي؟

ومنه نطرح التساؤلات الآتية:

- 1- ما هي الأسس الفلسفية الاستطيقية لصراع عبق الفن ودمقرطته؟
- 2- بماذا يحاجج التيار النافي للتقنية معارضة الموروث الرقمي؟
- 3- ما مفهوم الأدب الرقمي والتفاعلي و"أدب التفريدة" في بعده الاستعاري؟

4- ما هي الرهانات القانونية للنشر الإلكتروني؟

-- وتتجلى محاور هذه المقالة العلمية في توصيف خلفية البراديفم النقدي وأطروحة الصناعة الثقافية، ثم الاهتمام بالتيار الوضعاني الجديد لصناعة المعنى، ومنه تجلي الأدب الرقمي والتفاعلي بمفهومه وأنواعه ومن ثم التعريف بـ "أدب التفريدة" في ظل العبق الفني والدمقرطة الفنية" بتياراتها وحججها، وأخيرا سوسيو-ثقافية الفضاء الافتراضي بين النشر الإلكتروني والرهان القانوني.

1- خلفية البراديفم النقدي وأطروحة الصناعة الثقافية

إن النقلة الفلسفية النقدية التي أحدثتها أطروحات مدرسة فرانكفورت بألمانيا في الحقل الإعلامي من منظور ثقافي، مكنت من التأصيل للصناعات الثقافية كسمة - مورفولوجية- لمجتمع الحدائة وثقافة "المابعد" باعتبار "الثقافة المصنعة" رأسمال المجتمع الجماهيري - الأدوات - وثروة الثقافة الجماهيرية فيه، حيث تنسب الأطروحات الفكرية لهذا البراديفم إلى كل من هاربرت ماكيز و"ماكس هوركايمر Max Horkheimer، بما أصبغا على المدرسة من طابع فلسفي وخلفية ابستيمولوجية لنقد "مجتمع التشيؤ" وما تلاهما من الوضعانيين- الجدد، وإذا كانت هذه المدرسة قد تناولت الصناعة الثقافية من شقها الفلسفي الجدلي الماركسي- الهيجلي - في كسر الاحتكار الرأسمالي القائم على تنميط الثقافة، كمساس بحمولتها الرمزية في تكوين عضوية الهوية

لا يمكن التعمق في أطروحات "بنيامين فلتر Walter Benjamin" منذ مقاله الموسوم بـ "العمل الفني في عصر الاستنساخ الممكن" المنشور سنة 1936م، وصراعه الفكري لعودة "الأورا AURA" أو الهالة الفنية التي يدافع عن انتشارها "مارك جيمينيز" رائد الجمالية المعاصرة، من خلال دمقرطة العرض للانتفاع الجمالي في حال صعوبة الحصول على الأصل من أي نوع فني كان، دون المرور بالمدرسة النقدية لفرانكفورت التي أولت اهتماما مع "هاربرت ماركيزوس Herbert Marcuse بالصناعة الثقافية من خلال "براديفم العقلانية الإنتاجية"، التي اهتمت بتسطيح الفن من خلال قولبة الثقافة وجعلها خاضعة لمنطق العرض والطلب، دونما اهتمام بالمضمون وقيميته الرمزية، الفضاء الافتراضي، بدوره، وما سمح به من عمومية تشاركية للأذواق والأفكار، فكريا أو نشريا بلا رقابة أو عوائق مادية في ظل الاحتكار الورقي الممارس في وقت ميدياتيكي سابق لأسماء أدبية ثقيلة، سرع بوجود أنماط أدبية وليدة التقنية على غرار أدب التفريدة القصيرة" في فضاء "تويتتر" Twitter الاجتماعي، والطويلة منها في موقع فايسبوك Facebook إضافة إلى فن التدوينة التي نالت من اسم الموقع تسميات الاستخدام، النشر الإلكتروني بدوره وفي بعده القانوني من خلال الملكية الفكرية للأديب وتعرضه للسرقة قانونيا، أفسد أصالة المصدر وهو الملاحظ اليوم في الصفحات الافتراضية، عند استغلال أسماء أديباء كبار، بأن تنسب إليهم عبارات ومقولات لتنال صدى الإعجاب والمشاركة في الفضاء الافتراضي كما الأمر عند دوستوفسكي وكافكا.. الخ، كأحد تأثيرات "الثمالة الاتصالية" والحضور المفرط للمجتمعات الافتراضية، بالمقابل اشتهرت أسماء مغمورة، انتقلت من هذا العالم الافتراضي إلى الورقي مثل المغرد الرقمي/الكاتب الروائي ورقيا "راكان العنزي"، "يوسف المردان" "رؤى الماوردي"، و"زان العتيبي" وغيرهم، بنجاح اللازمة الرقمية المهنلة، و"بالوسم" Hashtag، ومنه نطرح الإشكالية البحثية الآتية:

الوعي المزيف الذي تقدمه و تروج له وسائل الإعلام في المجتمعات الرأسمالية (كنزاي، 2014، الصفحات 117-119).

صناعة الثقافة كنظام : يميز "هوركايمر" و"ثيودور

أدورنو Theodor Adorno" بين الصناعة الثقافية والثقافة الجماهيرية إذ يعتبران أن الصناعة بصحفا وإذاعتها أفلامها ومجلاتها تشكل نظاما un système، يتم العمل فيه بمنطق "تقاني"، فالسوق الجماهيرية تفرض مقولات ونوعية هابطة وردية، ولكن يحدث أنه من فرط التلاعب ومن الحاجة التي تنشأ عن تلك المحتويات يتضافر النظام، ولا أحد يمكنه قول شيء حول البيئة التي تكتسب فيها التقانية كل هذه السلطة على المجتمع (مهنا، 2002، صفحة 174)، ذلك أن آلية قمع الطبيعة بفقْدان الشعور الممارس من قبل المؤسسات الإدارية والبيروقراطية والاستهلاكية، يتجسد في توحيد أنماط السلوك وخلق حاجات مادية وروحية زائفة (بومير، 2010، صفحة 47)، تقضي على قيمة الفرد وهنا يقف عند نفس الفكرة هاربرت تشيلر Harbert I.Shiller بسمى "المتلاعبون بالعقول".

إن العقلانية التقانية اليوم هي عقلانية السيطرة، فتراكم المنتجات الثقافية حسب جمالياتها والتزامها يخدم النظام الإنتاجي والقياس الكمي الكامل، فالهوية الأساسية المقنعة التي تمارسها الصناعة الثقافية على الأفراد كسيطرة لا تقدم الجديد بل تعيد تقديمه بأشكال مختلفة ولكن متطابقة، وهو التغيير الذي يخفي هيكلا عظيما يجري فيه قليلا التبدل بقدر تبادل الريح نفسه، منذ أن تمكن هذا المفهوم من الهيمنة إلى الثقافة، ففي نظام الصناعة الثقافية تتم تغطية صيرورة حياة العمل من الرواية إلى مشهدها كفيلم سينمائي إلى آخر مؤثر صوتي، وهنا يتم النظر بعين الريبة إلى أي مخطوط لا يتم تصنيفه في رأس قوائم الكتب الأكثر مبيعا Best Seller، هذا النظام الذي يشترط شكل ودور عملية التلقي "في إطار نموذج التأثير" كما تعبر عنه نسقية الرصاصة السحرية (مهنا، 2002، صفحة 175)، من الصناعة الثقافية في شقها المفرد السلبي، إلى الصناعات الثقافية تأسيسا وتأسيسا لعلم الإعلام الثقافي والاهتمام بالثقافة كإبداع ساهمت بفضلها صيغة الجمع في تحسين الصورة السلبية

بشكل عام والهوية الثقافية والفنية بشكل خاص من منظور الخصوصية الثقافية، فإن الدراسات الإعلامية قد تناولت الصناعات الثقافية من بعدها الرافض لعولمة الثقافة بمداهها الوظيفي، أما البعد المحففي منها فيركز على شقها الإبداعي في التأسيس لعلم الإعلام الثقافي ومنه الاهتمام بالصناعات الثقافية في شكلها الجمعي، كتخصص بحثي قائم بذاته تعمل الوسائط الإعلامية فيه على استمرارية الثقافة والتعريف بها والحفاظ عليها كإثر إنساني يجب الدفاع على توازنه، خاصة في ظل الاغتراب الهوياتي والثقافي الذي سيطرت عليه بعض المنظومات التجارية الغربية، وكذا الفضاءات الافتراضية العمومية إلى جانب الوسائل الإعلامية الكلاسيكية، كل وسيلة حسب مالكمها، وخصوصيتها الهيدولوجية حسب "ريجيس دوبري" Régis Debray، في محاولة علمية وعملية منه لتنوع المحتوى الثقافي خدمة للتراث الهادي واللامادي للثقافة.

مدرسة فرانكفورت، أو معهد الدراسات الاجتماعية الذي بدأ أطروحاته في ألمانيا خلال 1923 م، انتقل عقب صعود هتلر إلى الحكم نحو أمريكا ليعود أدراجة مرة أخرى عقب نهاية الحكم النازي، ناقشت هذه المدرسة على إثر الشتات diaspora، مجالات التقنية والصعود القوي للإيديولوجيا كنسق هيمني، اتخذته المدرسة كمشروع معارضة فكري ونقدي صدا لعواقبها الثقافية والاجتماعية، ومن هنا لا تصح الثقافة في عرف المدرسة مستقلة عن حركة التاريخ والمجتمعات، كما لا يعني نقد الثقافة من منظورها تبيان قصورها، بقدر ما هو نقد لكل شيء يتسم بالوضاعة والانحطاط ومن ثم يعتبر مناهضا للثقافة (شابو، 2017، صفحة 49).

إذ يوضح مدخل "مدرسة فرانكفورت" الطبيعة العامة للدور المسيطر والضاغط الذي تلعبه وسائل الاتصال الجماهيرية في انتهاك حرية الأفراد وحرية التعبير، كما أسهمت في تعرية السلطة في المجتمعات الرأسمالية، والكشف عن دورها في طمس الفروق الاجتماعية والثقافية وتزييف وعي الجماهير بالآليات القهر الاجتماعي والثقافي، وقد تسعى النظرية النقدية إلى كشف الجوانب الأيديولوجية التي تكمن خلف النظام المؤسسي، كما تسعى إلى الكشف عن

تعاملت مع الأعمال الفنية كما لو كانت شعارات سياسية فإرضة عليها أسعارا رخيصة ولجمهور عريض ، فالأعمال الفنية بمتناول الجميع تماما كالحدايق العامة" (مفرج ، 2009) ، في حين يناقضة التيار الإيجابي في السياق ذاته من خلال كل من Bill Gates بيل غايتس "آل غور Al Aore وبيار ليفي P.Levy ، الذين بشروا بمرحلة جديدة لمسار الأسننة l'hominisation ، والتي تتحدث على راديكالية التحولات التي ستحدثها الانترنت مزعجة قوالب التفكير القديمة من خلال الحقيقة الافتراضية la réalité virtuelle والذكاء الجماعي l'intelligence collective والجماعات الافتراضية la communautés virtuelles والديمقراطية السيبرانية la cyberculture والثقافة السيبرانية cybergdemocratie (العلوي ، 2006 ، الصفحات 24-25) ، وهنا تجلى اتصاليا الاهتمام بالثقافة من خلال معهدي "بالو ألتو Palo Alto من خلال أوركسترا الاتصال الكامل والرمزي ، ومنه "التفاعلية الرمزية" ، ومدرسة برمنغهام Birmingham school التي تسمى أيضا بمدرسة الدراسات الثقافية cultural studies school وهي مدرسة نقدية ظهرت حديثا في برمنغهام تركز على ارتباط الإنتاج الثقافي والإعلامي المعاصر ، بمصالح المؤسسات الصناعية والثقافية في البلدان الغربية الرأسمالية ويعد ستيوارت هول Stuart Hall مؤسسها (عزي ، 2011 ، صفحة 37).

وتشهد الفضاءات الافتراضية حالة إشاعة للفوضوية في مجمل النشاطات الاتصالية ، وتغليب الثقافة الاستهلاكية والترفيهية عن غيرها من المضامين وتسويقها تحت مظلة حرية التعبير والاتصال ، وهي سياسات اتصالية مقصودة تهدف إلى الاسترخاء ، والابتعاد عن التفكير المنتج وتشجيع الروح الاستهلاكية ، وتنشيط وإثارة الكائنات الاتصالية حسب الغاية التي تريدها الجهات المتحكمة في بيئة الانترنت (عبد العظيم كامل الجميلي ، ثناء إسماعيل العاني ، 2016 ، الصفحات 11-12).

وحديثنا عن البعد الفلسفي للصناعة الثقافية يؤسس ل طرح "فلتر بنيامين" بعودة التفرد والأصالة ، وعدم الإشاعة بالفن لصالح الكل دونما إبداع يحترم خصوصية الزمان والمكان ، لهذا تم توصيف الورقة العلمية بالرهانات

للمصطلح إعلاميا (إريك ميغري ، (تر) نصر الدين لعياضي ، 2018 ، صفحة 378).

2- التيار الوضعاني الجديد لصناعة المعنى

تم الطرح الفلسفي لقضايا الانترنت من خلال التصور القائم على تأثير الانترنت في الرابط الاجتماعي "الرابط" le lien social أو التأثير في صناعة المعنى la création du sens في إطار التطور الميديولوجي للوسيلة من الطباعة إلى التلفزيون ، وانقسم الخطاب حول الانترنت إلى خطاب ناقد وخطاب محتفي ، ويمكن اعتبار التيار النقدي امتدادا لها يسمى بـ"المدرسة النقدية" في علوم الإعلام والاتصال التي دشنتها مدرسة فرانكفورت في الأربعينات والخمسينات من القرن العشرين ، والتي عملت على نقد وسائل الإعلام الكلاسيكية "صحافة ، إذاعة ، تلفزيون وسينما ، من خلال "الصناعات الثقافية les industries culturelles وانتصار العقل الأدواتي la raison instrumentale على العقل الكوني l'homme la raison universelle والإنسان الأحادي" unidimensionnel ، والوظيفة التنويمية لوسائل الإعلام la fonction dormitive des medias ، ولعل التيار الأكثر إدانة لتقنيات الاتصال والذي يوصف بالتيار الذي "يخشى التقنية" technophobe وهو الفرنسي الذي عرف رواه بالوضعانيين les situationnistes الذي يمثله Guy de Bord الذي أدان ظاهرة المشهدية le spectacle وجان بودريار Jean Baudrillard صاحب الاصطناع والمصطنع le simulacre من خلال التلفزيون (العلوي ، 2006 ، الصفحات 22-23).

على صعيد الانترنت يمثل الخطاب الخائف من التقنية الكاتب "بول فيريلو Paul Virilio - صاحب كتاب cybermonde la politique de pire - الذي يركز على انعكاساتها السلبية على القيم الإنسانية والعلاقات الاجتماعية الداحضة للطرح القائل بتلازمة "التطور التقني والرقمي الاجتماعي والإنساني" ، وهو الطرح الذي يقف عنده "نيودور أدورنو وفلتر بنيامين Walter Benjamin في المشكلة الأساسية التي تطرحها العلاقة بين الفن والتكنولوجيا الحديثة في كتاب جدلية العقل سنة 1947 مع هوركايمر أيضا ، في التأثير السلبي لهذه التكنولوجيات على الأشكال الفنية المختلفة ، قائلا أن "الصناعات الثقافية اليوم قد

ligne وفق "المسمى الهابرماسي، حيث عمدت هذه المواقع على تقريب العلاقات البينية بين الجماعات المختلفة من خلال بث الأفكار المشتركة والتعقيب عليها وتكوين مجموعات شبه متجانسة من خلال صفحات ومجموعات ومنتديات خاصة بها (مُجَّد، 2012، صفحة 09)، وقد عرفت هذه الشبكات مرحلية كرونولوجية تم تقسيمها على النحو الآتي :

- 1970-1960 وهي مرحلة package switching مع شركة ARPA
- 1970 – 1980 استحداث نظامي IP/TPC وظهور منظومة التجميع GROUPS.
- 1990-1980 ظهور الخوادم "سيرفرز" وانتشارها إلى الاستخدام العام بدل العلمي.
- 1999-2000 ظهور خاصية النصوص الفائقة ونشأة مواقع التواصل الاجتماعي (المقدادي، 2013، الصفحات 21-24).

وقبل توصيف أدب التغريدة وخصائصه يتعين علينا فهم البيئة التفاعلية ومنه الافتراضية لفهم الفرق بين الرقمية والرقمنة كنظام تعريفي "لوغاريتمي" للمنظومة التماثلية أو الميديا تيكية بثنائية (0.1)، وبين الأدب التفاعلي المطور لأنواع أدبية جنيسة رقمياً بفضل خاصية التفاعلية والتوليدية، وبين الأدب الافتراضي في بعده الاستعاري والمضاميني لخصوصية الفضاء وهوياته المتشظية.

أولاً: الأدب الرقمي

وهو الأدب الذي يقدم على شاشة الحاسوب، التي تعتمد الصيغة الرقمية الثنائية (0.1) في التعامل مع النصوص أيًا كانت طبيعتها، أي أنه ذو طابع "خوارزمي" كنسق رياضي منطقي يتعامل بنظام رقمي مرقم، فلو غيرنا برنامج معين تراتبية الأعداد لنص معين، لتغير كلياً من حيث انتظام الحروف والكلمات والجمال (زيناي، 2017، صفحة 269)، وهو ما يحلينا لفهم منظومة النشر الإلكتروني أو النشر الرقمي Electronic Publishing كاستخدام لتقنيات الحاسوب في تحويل المحتوى المنشور بطريقة تقليدية إلى محتوى منشور بطريقة الكترونية شاملاً بذلك الرقمنة والنشر (بسو، 2014، صفحة 07)، والاختزان الرقمي للمعلومات مع

الاستطيقية فالرهانات les enjeux كما قدمها "برنار مياج Bbernard Miège" بصيغة الجمع، كمخرجات تتسم بالديناميكية والأفقية في طرح القضايا المعقدة بمساراتها التي ترتبط بالإعلام والاتصال والوساطة والتفاعل (العلوي، 2006، الصفحات 20-21).

"الفن نقلُ الروح عن طريق المادة"

سلفادور دي مادريجا

3- الأدب الرقمي، مفهومه وأنواعه " من الأدب الرقمي إلى التفاعلي إلى أدب التغريدة "

الأدب مرآة المجتمع، توصيف يعبر عن علائقية الأدب ببيئته الاجتماعية، نظمه السياسية، مناخه، ديانتته وقوانينه (فيليب فان تيغيم، (تر) فريد أنطونيوس، 1983، صفحة 182)، وحتى وسائله، كتفاعل جدلي بين الشبكة والذات أي بين العلاقات الاجتماعية والتجديد التكنولوجي قدمها "مانويل كاستلز Manuel Castells في ثنائية "أنماط الإنتاج/أنماط التمنية"، كعملية بناء معنى للهوية المجتمعية (عماد، 2012، الصفحات 94-95)، ومنه الهوية الأدبية، إذ لا يقتصر الأدب والفن على شكل واحد أو أشكال محددة، بل من طبيعتهما الثورية والتجديدية وكسر السائد، فحتى الجدران استخدمها الفنانون لخدمة فنهم بتمظهر "فن الجداريات/أدب الجدران"، وهكذا يستخدم الفنان، استثناءً، كل ما هو متاح للتعبير عن نفسه وعن الإنسان آماله وآلامه، فالسرد الذي عرفناه في الرواية لم يقتصر عليها وحدها، فشق لنفسه مزيداً من الطرق الأخرى كالأقصوصة والقصة القصيرة والقصة القصيرة جداً وهكذا، وحتى الشعر الذي عايشناه بشكله العمودي التقليدي استطاع أن يولد أشكالاً شعرية أخرى، كالتفعيلة، الهايكو وغيرهما. فالأديب والفنان لا يمكن أن يوضع في قفص أو في قالب واحد يقتصر عليه، بل يستخدم كل ما هو متاح له للتعبير عن نفسه (الرمادي، 2018).

هذا الوسيط الرقمي المؤدي "للتقارب والاندماج" كشكل مركب من كل مرصوص يفاجئ القارئ بتوظيف مختلف الوسائط (زيناي، 2017، الصفحات 272-273)، ليخلق بذلك فضاءات/أفضية جديدة تعبر عنها الأدبيات التواصلية بالفضاءات العمومية الافتراضية " Agoras en

عمله على موقعه الخاص دونما التعامل مع دور النشر (رزيقة ، 2016 ، صفحة 170) ، من خلال ولادة المصنفات الرقمية كمصنفات إبداعية عقلية تنتمي إلى بيئة تقنية المعلومات ، وتشمل: برامج الحاسوب - برنامج المصدر - برنامج الآلة: - الخوارزميات والإبداعات، التي صادف ظهورها إشكالية حقوق الملكية الفكرية بسرقة الإبداع والتخريب من طرف القراصنة الالكترونيين HACKER'S المتسللين إلى الحسابات والحواسيب (عطوي ، 2018 ، صفحة 61) ، ولكن بعض الأدبيات اللغوية الميديولوجية ترى بأن الأدب نوع قائم بذاته ينهل من خصوصية التفاعل بمروره بمراحل ثلاث وهي:

1- الوسيط اللغوي: التوظيف اللغوي للمواهب الإنسانية.

2- الوسيط الطباعي: النسق الحرفي الخطي.

3- الوسيط الصوتي: إرفاق اللغوي بالموسيقى والأغاني (حميميد ، 2018) في إطار الميديولوجيا ونسقتها الفني (يقطين ، 2005).

فالحديث عن العلاقة الارتباطية بين الأنترنت كوسيط رقمي والثقافة بمكوناتها الفنية والأدبية ، حول الظاهرة الثقافية من هامشية إلى مجال للإنتاج الثقافي من حيث:

1- تغيير قواعد إنتاج واستهلاك المواد الثقافية والفنية والأدبية: إذ لم يعد الكاتب أو الأديب مضطرا للتعامل مع دور النشر ، في وقت يمنحه المجال "التدويني" فرصة لكتابة ما يريد ، ونتج عن هذا النشر المتعدد ظاهرة "تخصيص استهلاك المحتوى الثقافي" في ترتيب للمضامين الثقافية المسموعة والمرئية في الوقت الذي يريد.

2- التراث الثقافي الافتراضي: "المتاحف والمكتبات الافتراضية والكتاب الدينامي ، التي غيرت المعطى الزمني والمكاني.

3- مسار الدورة الثقافية: وهي المراحل التي يقطعها المنتج الثقافي من حالة الإبداع التي تسبق عملية الإنتاج ثم النشر والاستقبال والاستهلاك ، إلى المشاركة ثم الإبداع والتحيين (مراد ، 2015 ، الصفحات 20-21).

ثانيا الأدب التفاعلي وخصائصه

هو أدب يوظف معطيات التكنولوجيا الحديثة خاصة نظام النص المتفرع hypertext في تقديم جنس أدبي جديد

تطويعها وبثها وتوصيلها وعرضها الكترونيا أو رقميا عبر شبكات الاتصال ، كما أنه عملية إصدار عمل مكتوب بالوسائل الالكترونية وخاصة الحاسب سواء مباشرة أو من خلال شبكات الاتصال.

وللنشر الالكتروني أنواع يقسمها الدكتور عبد اللطيف صوفي إلى نوعين رئيسيين هما:

1. النشر الالكتروني الموازي: وفيه يكون النشر الالكتروني مأخوذا عن النصوص المطبوعة والمنشورة وموازيا لها ، أي انه ينتج نقلا عنها ويوجد إلى جانبها.

2. النشر الالكتروني الخالص: وفيه لا يكون النشر عن نصوص مطبوعة ، بل يكون الكترونيا صرفا ، ولا يوجد إلا بالشكل الالكتروني ، ومن حيث البث يمكن تقسيم هذا الأخير إلى قسمين هما:

- النشر الالكتروني على الخط on ligne
- النشر الالكتروني خارج الخط off line (رزيقة ،

2016 ، صفحة 170)

من هذه التوليفة الرقمية ظهرت رهانات استفادة الوسيط الرقمي من خصوصية الأنترنت على غرار "التوليدية ، التفاعلية واللاتزامنية" ، هذه الثلاثية التي أحالت الأدب الرقمي من شكله التقاني إلى عنصر التفاعل والاستزادة لتجلي الأدب التفاعلي الذي لا يتحقق إلا بالتداول الفني بين القارئ الرقمي والمؤلف الرقمي في البيئة الرقمية ، وهي التسمية التي تظل محل تضارب في المجال الأدبي بين الأدب الرقمي والتفاعلي والوسائطي ، في حين أن علوم الإعلام والاتصال تفرق بين التفاعلية كبراديفغات مفعلة للتلقي بدل التأثير ، وبين الرقمية كأنظمة مطورة للتمائليات والميدياتيكات التقليدية "من الكهربائية/المغناطيسية إلى الثنائية الرقمية" ، وبين الواقعي والافتراضي كعوامل وأزمنة وأمكنة متداخلة وصفها "مارك أوجيه" Marc Augé بـ"أنثروبولوجيا الحدائة المفردة" "الأمكنة" /"non-places non-lieux".

ولأن سهولة البحث واستخدام الوسائط المتعددة والتعرف على معاني الكلمات والمصطلحات "بالإحالات الرقمية" ، وتوفير الحيز المكاني مقابل الورق ، تعد مزايا لهذا النشر ، إضافة إلى النشر الذاتي بحيث يستطيع المؤلف نشر

كثيفة من النصوص تخرج من النمط السردى الخطي المتلاحق للنصوص المطبوعة، وهو تداعي لعمل الذاكرة البشرية ذات القدرة الهائلة على التشعب والانتقال والتفرع السريع من مفهوم إلى آخر، إلى التشعب الوسائطي - hyper media كتجاوز للعلاقات داخل النص وتشعب بين الوسائط يحيل إلى وسيط آخر في شكل صورة رسومات، فيديو، أشكال، موسيقى وهنا تطرح قضايا من قبيل العلاقة بين أنساق الرموز الموظفة للغة الموسيقى والسينما وغيرها في أن واحد (عماد، 2012، الصفحات 71-72).

ثالثاً: أدب التفرّيدة، نوع رقمي وخصائص تفاعلية:

موقع " تويتر twitter" الاجتماعي الذي ظهر كمشروع تطوير بحثي أجرته شركة Obvious الأمريكية في مدينة سان فرانسيسكو سنة 2004م (المقدادي، 2013، صفحة 38)، من خصوصية هذا الفضاء الافتراضي الاجتماعي أن التفرّيدة "التوترة" كما يسميها المجلس الأعلى للغة العربية، أنها تكتب في حدود 140 حرف مسبوقة برمز @، ويفرق عادة بـ رمز # هاشتاغ، بحيث تكسب هذه الصفة النص آلية تجميع متابعين في رصد كل ما كتب مرفقا به، إذ تتسم النصوص بالتشابه فيما يتعلق بخصائص النص (عماد، 2012، الصفحات 75-76) trends/ing أي منطلق التداول الإحصائي للتفرّيدة.

فمع ظهور أجهزة الهاتف المحمولة ظهر ما اصطلح على تسميته "أدب الرسائل القصير SMS"، ودرسها عدد من النقاد على أنها شكل أدبي جديد له طريقته الخاصة في التعبير، والآن مع ظهور وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة يستطيع الراصد للتعبير الأدبي والفني أن يدرسها كأدب ووسائل التواصل الاجتماعي، في «تويتر» بظهور «أدب التفرّيدة»، كجنس جنس أدبي جديد يجمع بين الأدبية والالكترونية، فرغم المساحة الصغيرة نسبياً التي يخصصها «تويتر» للمفرد إلا أنها لم تمنع الأديب والفنان من التعبير عن نفسه، فخطت كثيراً من المعارف خطها الأدبي الخاص في ذلك ولقوا إعجاباً ومتابعة كبيرة، فرأينا الشذرات الفلسفية والومضات الساخرة والعبارات الصغيرة في حجمها الكبيرة في معناها، والجمل

يجمع بين الأدبية والالكترونية عبر الوسيط الالكتروني، بما يكسب المتلقي صفة التفاعلية، من خلال الاستزادة أو التعديل على صعيد المساحة، في التفاعل مع النص الأصلي ويشمل:

أ- القصيدة التفاعلية ب- المسرحية التفاعلية ج- الرواية التفاعلية

ومن صفات الأدب التفاعلي أنه يتسم بخصوصية نذكرها:

- 1- نص مفتوح بلا حدود "زمكانية".
- 2- يمنح فرصة للإحساس بالتملك لدى المتلقي.
- 3- التشارك في الإبداع بحق الإضافة.
- 4- حق البدايات والنهايات المفتوحة (الباتول، 2014، الصفحات 50-51).

وعليه يتحقق الأدب الرقمي بأن يحافظ النص على سماته الورقية، ولكنه يصبح قابلاً لمتطلبات الشاشة والانتقال بين صفحاتها، في حين أن الأدب التفاعلي يستند إلى لغة التعبير الجمالي، وبهذه الصفة تسقط عليه مجمل الخطابات الأدبية التي يسير في نطاقها، وإلى جانب اللغة يحتاج إلى العلامات غير اللغوية من صورة وصوت وحركة وترابط نصي (الباتول، 2014، صفحة 54)، وعليه فإن شرط الأدب "الرقمي- التفاعلي" مرتين بالمساحة التي يتركها الكاتب الذي أصبح مبدعاً يتقن التأليف والتوليف بين عنصري الكتابة والمؤثرات الصوتية والمرئية، مفسحاً المجال أمام قرائه للانخراط والمشاركة في إنتاج النص ومن ثم قراءته فيصبح بحق نصاً أدبياً مفتوحاً للبناء والتأويل (دحو، 2017، صفحة 111)، وتدخل آليات التفاعل بين المتلقي ومؤلف النص الفني أو الإبداعي في ابستيمية "الدال"، باعتباره التنظيم الخاص الذي يتخذه الوسيط الحسي ** medium إزاء ذلك العمل المثير في المتلقي (الذي يتمتع بالحساسية الفنية ويتخذ الموقف الإستطريقي) تاركاً انفعالا إستطيقا aesthetic emotion (مصطفى، 2018، الصفحات 70-71).

فمن الحديث عن التشعب النصي hyper-text الذي يسمح بالانتقال من موضوع إلى آخر بأي نوع من العلاقات سواء كانت لغوية أو سياقية، إلى ما يحيله من غابة

دائماً في النوع الروائي الذي تتسم بالطول الأفقي للنصوص (الفارسي ، 2019 ، صفحة 31)

– مزايا الأدب التفاعلي وأدب التفرقة: تتسم النصوص الأدبية التفاعلية ومنه أدب التفرقة بحكم خصوصيته التقنية بالمزايا الأدبية التالية:

1- الإيجاز الشذري: اعتماد الإيجاز بسبب سرعة العرض وكثرة المتاحات والتنافس الذي يفرضي إلى التقليل من زمن البوح والاكتفاء بالجملة الخاطفة أو الصورة اللامحة.

2- الامتداد الزمني: أي إنتاج زمن إبداعي غير منقطع من خلال الكتابة المستمرة والدائمة للنصوص، وكذا الشمولية أي شمولية الهدف والاهتمام المضاميني.

3- التشتت الإبداعي: أي حصر الذات المبدعة والمتلقية في عالم دائم التحول حيث تشتت اعتباراتها وتققد الثقة واليقين في مكان محدد بعد أن تشعر بأن رهنها مجرد حالة عابرة أو مؤقتة قابلة للتغيير في كل لحظة ، وهذا يتسبب في عدم نضج التجارب الأدبية والنماذج المختلفة إذ لا تجد كل تجربة الوقت الكافي لتنضج أدبياً (هاشمي ، 2014 ، صفحة 89).

4- المنهلة الفائقة: الاعتماد على البعد الاستعاري باستخدام المتعلقات النصية صورة أو رابط أو فيديو، والاستعارة من بيئة الافتراض لتكوين الهوية الأدبية للتفرقة.

5- الارتكاز على قيم ضبابية غير واضحة من أجل إغراق الذائقة العامة بالدهشة التي يثيرها اللاتحديد، والانتقال من واقع إشكالي لآخر وإثارة الفضول، وفوضى الهدف والواقع الإشكالي غير المتعين، الأمر الذي أدى إلى زعزعة معايير النقد ومنه فقدان الأمن الهوياتي والرمزي والأدبي الذي تخلفه الهويات الثقافية الثابتة (هاشمي ، 2014 ، صفحة 86)، وهو القلق الوجودي المسمى بـ"شروع القلق" بعد شيوع الحاجة بسبب الهوية المتغيرة للطبيعة الذاتية – أحدى أطروحات أنطوني جيدر A.Giddens التي تستدعي باستمرار بناء ومراجعة الهويات للتماشي والراهن، وإيجاد أدوار جديدة بالتشكل الذاتي الفردي المؤدية بدورها إلى تأزم الذات وانعدام الأمن الشخصي/الوجودي للذوات (عماد ، 2012 ، الصفحات 28-29)، يصفها زيجمونت باومان Zygmunt Bauman بالسيولة liquidity.

الشعرية المكثفة-المعززة-الجديرة فعلاً بالقاء مزيد من الضوء عليها ودراستها كأسلوب أدبي جديد ومختلف ، فعلاوة على «التفريقات» الخاصة لبعض المعارف هناك أيضاً عديد من «الهاشقات» "الوسوم" التي وضعت أصلاً لهذا الغرض وشهدت مساهمات واسعة (الرمادي ، 2018)، هذا النوع الذي تطورت معه المنظومة الحقوقية بدورها من خلال حماية "حق المفرد" وإبداعه في دول الخليج العربي تحت مسمى الحق الأدبي للمفرد كحق دائم وغير مؤقت ، بحيث له الحق في إبداع تفرقته وحذفها وتعديلها باسمه أو باسم مستعار (ثابت طارق ، 2018 ، صفحة 148).

وللنص التفردي أنماط سياقية وتواصلية يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

– أنماط تقنية: تفرضها طبيعة البيئة الرقمية وما تمنحها من خصائص تختلف عن بقية الفضاءات/الأفضية المشكلة للمجتمعات الافتراضية وهوياتها ومواطنيها "الفايسبوكيين ، المفردين ، المدونين ، اليوتيوبيين)، ولا خيار في عملية توسيع النص إلا بالوسائط الميديايتيكية كما الأمر بترباطية موقع sound cloud بتويتر، والصور المعدودة في أربعة فقط بمقابل ثلاثين 30 صورة في فايسبوك.

– أنماط وظيفية: تتجلى في نقطة الارتكاز في تصنيف النصوص ، وتتراوح بين وظيفة (التعبير عن الذات) ووظيفة (الاتصال) ووظيفة (التوجيه)، وقد تجمع بين تعددية الوظائف.

– الأنماط السياقية: التي تحيط نص التفرقة فهي تحتوي على سياقات لا يجب أن تتجاوز عناصر التنميط ، فقد تحتوي على أنواع الأطر التفاعلية ويندرج ضمنها (النشاط المحسوس، العملي ، النشاط العقلي – النظري)، كما تحتوي على النشاطات الاجتماعية التي تجعلها تتوصف ببيئة التواصل الاجتماعي (الفارسي ، 2019).

– الأنماط الإجرائية: أي نص التفرقة وتفسيره الذي يتطلب الإيجاز وتحديد الهدف بحكم عدم التحكم في توسيع النص تقنيا ، حسب تويتر، والإجراء الموضوعي الذي يتطلب إما تماثلاً أو عدم تماثل بين المفرد والمعلق فكرباً وفنيا وزمناً ، والإجراء الاستراتيجي المحدد في ثلاثية الإجراء (الوصفي – الروائي – الجدلي)، على أن التفرقة لا تدخل

إن الاستخدام المفرط لوسائل الاتصال الجديدة - في هذه المرحلة التي عرفت ميلاد الهوية الافتراضية والاعتبار الافتراضي - التي تعاضم دورها واستخدامها في المجتمعات المعاصرة ، مختلفة آثارا نفس-اجتماعية وثقافية منها الإدمان الاتصالي الذي يسميه فيليب بروتون *Philippe Breton* بالثمالة الاتصالية "l'ivresse de communication" ، والغرق في العالم الافتراضي *virtual societies* بغية تشكيل هويات افتراضية "fluidity of identity" ، عائمة وشفافة لمرتابه ، والتي أفضت إلى خلق تلاعب في مفهوم الهوية من خلال إخفاؤها واللعب بالأدوار *identity play* في منتديات الدردشة والحوار ، مواقع التواصل الاجتماعي من أجل معرفة الآخر وأثنوبولوجيته ومواضيعه (بعزيز ، 2012 ، صفحة 86) ، وصلت حد تشظي الأنا إلى أنا آخر ، تصفه هنا إلزاغودار *Elsa Godart* بتحوالات الأنا الافتراضي .

وهي الهويات التي تتجلى في أسلوبية التفرقة إذ يقول "على حرب" في كتاب "تواطؤ الأضداد" الآن فيما نتعدى الحداثة بعناوينها ونماذجها نحو طفرات وموجات جديدة بمسميات ما بعد الحداثة وما فوق الحداثة والحداثة الفائقة ، تنخرط المجتمعات البشرية في واقع كوني مختلف ، من حيث زمنه المتسارع ومعطياته السيالة وحدوده المائعة وهوياته المتغيرة ، الأمر الذي يحدث الإرباك والتصدع لجهة العلاقة بالأصول الثابتة والقيم الراسخة ، إلى ثنائيات جديدة من قبيل الكوني والمحلي الواقعي والافتراضي الأحادية والشراكة ، وبينما يرى "المسيري عبد الوهاب" أن هناك حداثة ما بعد لغوية ونصوصية ترى في اللغة وسيلة لإنتاج الحقيقة بدل معرفتها ، إذ فرضت اللغة في النشر الإلكتروني انتقالا من إنتاج للحقيقة قائم على آليات خطابية إلى أداة قمعية بفرض عوالم متحررة من المعيارية وقيود الرقابة ومن واقع تحكمه الأحادية القمعية إلى واقع تحت رحمة التعددية القمعية المفضية إلى التشتت والفوضى والتشظي (هاشمي ، 2014 ، الصفحات 80-81).

هذا التواجد المفرط في الفضاءات الافتراضية والميديايتيكية وتسارع التبادل ، تعدد الأمكنة ، الرقمنة وتداخل الفواعل الاتصالية أدى إلى تحولات عميقة في مفهوم الرباط الاجتماعي وتحوالات الروابط *transformations des*

6- الوظيفة الترابطية للتفاعل تحتاج إلى الوصلات التي تكون باللون الأزرق ، وهو ما يمكن اعتباره عتبات موازية للنص الأصلي (بولقندول ، 2017 ، صفحة 275)

7- التجميع الآلي: "الهشقة" hashtag "الوسوم" أو التجميع الشخصي من المؤلف لبعض الكلمات لتسهيل البحث والعودة والتجميع gathering على عكس المنهله وهي تجميع في المواقع من صناعات الخوادم "بسبب عقود المحركات مع غوغل google".

رابعاً: الخصوصية المضامينية لأدب التفرقة " تشظي الهويات الافتراضية واعترا ب المعنى "

في قراءة أخرى لطبيعة هذا التواجد الاجتماعي ، تولي دراسات الإعلام عبر الوسائط الحديثة أهمية لظاهرة التزاوج بين تكنولوجيا الاتصال الحديثة وتطبيقات شبكة الانترنت ، فيما بات يعرف بمواقع التواصل الاجتماعي الذي أضافت بعدا ثقافيا واجتماعيا وسياسيا للتكنولوجية الحديثة ، وخلقت مجتمعات افتراضية ، غير تلك المتعارف عليها لدى علماء الاجتماع وهي نتاج "التعقيد التقني" الذي تشهده المجتمعات الحالية ، ومن بين التعريفات المميزة تلك التي وضعها المفكر العربي "عابد الجابري" حين قال: " هذا العالم الجديد ، عالم الإنترنت يضم جميع أنشطة عالمنا الواقعي المعتاد ، أو في إمكانه أن يضمها جميعها ويضم أشياء جديدة أخرى ، فقط ، مع هذا الفارق ، وهو أن جميع أشيائه وأنشطته تسمى بأسماء يسبقها أحد المقطعين cyber سبير و "tele" تيلي ، الأول يدل على التحكم ، والثاني معناه عن بعد (حمزة ، 2015 ، صفحة 226).

أما هوية الأشياء التي يحتويها والأنشطة التي تتم فيه فتتحدد بالوصف الاعتباري *Virtue* ، بمعنى أن الاتصال فيه يتم عن بعد وعبر رموز وقد أعادت مواقع التواصل الاجتماعي "صياغة علاقة المحلي بالكوني وعلاقة الإنسان بالتقنية وعلاقة التكنولوجيا بالأفكار أو الواقع أو ما يسميه الفيلسوف الفرنسي "ريجيس دوبريه" بالتداخل بين عالمين يبدوان متناقضين في العلوم الإنسانية ، عالم التنظيمات التي لها مظهر مادي ملموس ومحسوس مثل العائلة والعشيرة والقبيلة والمدرسة والمؤسسة وعالم المادة المنظمة مثل وسائل إعلام والانترنت بشكل خاص (حمزة ، 2015 ، صفحة 227).

لأصبح النسيان قضية ناجحة
فالحب على صفحات تويتر يبدأ بتفريدة وينتهي
بتفريدة
فطقوس الحب في زمن التكنولوجيا باردة جدا
الرسائل باردة
الأحلام باردة
الوعود باردة
اللقاءات باردة
وكل هذا ينتهي بضغطة زر واحدة
الكاتبة شهرزاد الخليج.

من التفريدة إلى الكتاب: هنا يتجلى مثال المغرد
راكان العنزي، قبل أن تصنف في شكل رواية تحمل عنوان
"11:59PM: إلا دقيقة بتوقيت القلب"، في شكل لازمة
تعاد دائما "وأنا يا صديقي، دعنا نفترق وغيرها، وقد تبنت
دور عديدة تغريداته في شكل رواية تحترم ذات الأسلوب- كدار
ميلاد- مما أفسد أصالة الخطية/العمودية بمقدمتها وعرضها
وخاتمتها أو السردية التي تعود عليها القارئ الورقي، بنقل
حمولة فضاء يتسم بالتسارع accélération الذي قد يتقبل
القارئ الرقمي فيه أسلوب السطر في حين أنه ينفصل كليا -
برفض شعوري- في إيجاده ورقيا، وهو صنيع المخيال البصري
للأفضية.

لكننا كنا أصدقاء.. والأصدقاء _ دائما _ لا يجدون
الكثير من الصعوبة في صناعة الأحاديث والحكايات..
والطرائف.. لذا نحن لم نعد صديقين جديدين.. ولا حتى
صديقين فقط.. منذ اللحظة التي فقدنا فيها القدرة على صناعة
الحديث.. منذ اللحظة التي صارت أحاديثنا إجابات على مقاس
الأسئلة فقط.

وأنا يا صديقي / يوجعني أنك لم تتمسك بي كما
يجب.. ولم تقلتني كما يجب.. لأنك الذي خرجت من قلبي..
ولا أنا الذي أستوعب أنك رحلت

راكان العنزي

- الشكل الأول - تغريدات راكان العنزي في
حسابه وكتابه المنشور ورقيا

Serge. Proulx, Annabelle. Klein, dir , 2012,) liens
05-06 (pp.، فهل الفرد المشبك فعلا يتواصل، وهنا نصل
إلى منطق اجتماعي موسوم بالافتراضية الواقعية Virtual
reality كفضاء للتدفقات space of flows في حين أنهم
يعيشون في العالم الواقعي، أي فضاء الأمكنة المسكونة
بالفعل، وهكذا ينشأ نوع من الشيزوفرنيا البنيوية structural
schizophrenia حيث يتصادم منطقتان مكانيان وزمانيان،
ويفقد الناس إحساسهم بذواتهم ويحاولون استعادتها من خلال
صياغة نماذج جديدة (عماد، 2012، صفحة 98).

الاستعارة والهوية الافتراضية : إن أسماء وعناوين

المدونات العربية ومواقع تويتر وعناوين الدواوين والقصص
الرقمية والتغريدات ليست غريبة عن الفضاء الذي تنشط
فيه، فقليل ما يعثر المتصفح عن مدونة تحيل لاسم صاحبها
خاصة عند الفتيات، إذ يعود الأمر لعوامل ثقافية وعادات
وتقاليد البيئة، فالسواد الأعظم منهن يطرحن حالة يعشنها
بكلمتين من مثل " ظلال الموت، أحلامي المبعثرة " هذا
الاستعمال المخفي لأسماء مستعارة يمنح المدونين حرية
للنشر أكثر (صلاح عبد الحميد، يمني عاطف، 2015، صفحة
85)، كما أن معاناتهم ناجمة عن آلام تقانية منها عدم الرد
VU والأيقونة الخضراء والصفراء والتجاهل الافتراضي وعدم
الرؤية في ظل مرض التعقب والأثر الذي تفرضه "القصة"
story والحق في الرؤية، والغياب عن الحاضرة الرقمية الذي
أدخل أسلوب التفريدة في حقل سوسولوجيا التواصل.

إن تمدد الجسد والحواس من خلال التكنولوجيا
حسب الطرح المالكوهاني، مما غير من سوسولوجيا
الحضور الافتراضي عبر الاندماج في التواصل مع أناس في
أمكنة بعيدة مغيرا بذلك الوضع الذي نتساءل فيه عن الحدود
التي يجب أن ترسم لأنفسنا، وفيما يفترض أن المكان
الشخصي حولنا هو مكان خاص، والأمكنة الأخرى هي أمكنة
عامة، حيث غيرت إيديولوجيا التواصل مفهوم الخصوصية
الذي يلغى بمجرد الاتصال، هذه الإيديولوجيا تجعلنا نتطبع مع
فكرة أنه كي يكون الناس جزءا من المجتمع عليهم أن يكونوا
متصلين "أون لين" (جوناثان بينغل) (تر) محمد شيا، 2011،
الصفحات 267-268).

لوأني أحببتك في زمن تويتر



توقفت أيتها الأرض عن ابتلاع الأنفاس من حولي
حان دوري الآن، أنا الذي طالما أقتربت منك كثيراً
أما أنت لي؟

أنا أفتقد من جديد، أنا لم أرق نضك الأخير
أنا أراه الآن... وغيتاً، أغلقت كل المنافذ للضوء
وشرعت بالبقاء.

أنا أيضاً لا أرحمك وهذا لا يعني في المقابل أنني أرحمك
ماذا يعني أن أرحمك ونحن نعلم أن الموت سيحل أولاً وربما آخر؟
لكنه سيحل.

أيتها ماذا يعني أن نشتاق للذين غيبتهم الموت؟
أنت كانت تخبئ الكآبة على أي شيء لا تؤدي قبره
أنا أيضاً لا أرحمك الآن!

الشكل الثاني والثالث - واجهة كتاب الإذيقية

بتوقيت القلب في شكل pdf وورقياً

فهل يمكن قراءة التغريدة كاغتراب تقاني مات فيه
سحر الشعور؟ أم أنه تعبير شعوري عن المكان الثالث the
third space؟ إن الوعي بالاغتراب والقدرة على احتمال
العزلة، يجعل الإنسان لا يعي اغترابه إلا إذا انفصل عن
الحشد، وإذا تخلص من كل الروابط التي من شأنها أن تفقده
الوعي بذاته (حماد، 1995، صفحة 128)، ولا يمكن فهم
الاغتراب الفني بمعزل عن الاغتراب القيمي aliénation
morale، إذ تشكل أطروحات مارشال ماكلوهان Marshall
McLuhan تحليلاً لواقع يحكمه التغير التكنولوجي المتسارع
وظهور وسائل الاتصال ورسائلها التي تحمل معايير ثقافية
تستجيب للبيئات التي أنتجت فيها، تتجسد إحدى ملامحه
فيما وصفه عزري عبد الرحمن بالمكان الرمزي وتفكك العلاقة
القيمية مع الأرض بالمنطقة العربية، حيث تتحول الأرض إلى
مكان معياري تغيب فيه عناصر التفاعل الحضاري والثقافي
والقداسة والتاريخ بفعل تغييب قيم الانتساب والفائدة من
الأرض لصالح تسويق أمكنة رومانسية تمثل مجال جذب
مقارنة بالمكان المحلي (عطالة، 2016، صفحة 92).

ومنه يتولد لدى المتفاعل خاصة تكوين المخيال
imaginaire كقيم تكونها أنماط الصور المكانية التي تكون
خارج دائرة الواقع المعاش للفرد، فتدخل عليه مكاناً رمزياً
متباعداً ومألوفاً مع تزايد الارتباط بهذه الوسائل، ويؤدي
الإفراط في استخدامها إلى اغتراب عن المكان الحقيقي
والتعلق بهذا الفضاء الذي تغيب فيه الخصوصية المكانية
مبتعداً عن التصور الفيزيقي للمكان إلى تصور رمزي له
(عطالة، 2016، صفحة 95)، على اعتبار أن الواقع غير

11:59 PM

الإذيقية.. بتوقيت القلب



الشكل الرابع - حساب المفرد راكان العنزي

وتفريدهاته

وأفلاطون ، أين تم ربط الجميل بالمثير ، في وقت أن الفن كان يعني الصنعة ، وبقي طرح الصنعة قائماً عند فلاسفة النهضة ، إلى القرن السابع عشر أين انفصلت الفنون الرقيقة عن الجميلة عن النافعة ، وأخذت الكلمة معناها الفردي كفن بدل فنون ، لي طرح "بومغارتن" Baumgarten كلمة الاستطيقا تعبيراً عن الإدراك الحسي ، وقد حاولت حركات فلسفية عديدة خلال الربع الأول من القرن العشرين ، فصل الجمال عن الاستطيقا بمعناها القيمي والأخلاقي من اللذة والمثال والفكرة ، إلى معناها التجريبي لدراسة الظاهرة الفنية ووظائفها في إطار العلم العام للفن ، الاستطيقا التي رست في الأخير على ارتباط إبستمولوجي بينها وبين علم اللغويات العام semantics - بين السيميولوجيا في بعد المعنى الرمزي ، والسيمياء في منطوقها "اللسانيات" Linguistics - وليس فقط بالجمال "فلسفياً" ، باعتبار أنه ليس بالضرورة أن يرتبط الفن بالجميل فقد يلجأ الفن إلى الجمال ليقدم وظائف لا جمالية ، وعليه تعلق الاستطيقا الآن بمشكلات التذوق والجمال والقبح ، كما ارتبطت بالإبداع الفني والخيال والمادة والصورة وطبيعة الحكم الاستطريقي والنشوة الاستطيقية بشروطها الفيسيولوجية وتقسيمات الفنون وتداخلاتها. (مفرج ، 2009 ، الصفحات 58-66)

أما الجماليات الرقمية أو الاستطيقا الرقمية esthétique numérique فهي جماليات التهجين esthétique de l'hybridation بين إمكانات تقانية لانهائية منفتحة على ثقافة التهجين culture de l'hybridation ، عبر نظام مرئي جديد وعلى طريقة جديدة للإنتاج والتواصل والتلقي (Soulages, 2001, p. 23).

لا أوّمن بإنتاج نسخ للوحات؛ ولا أوّمن بترجمة القصائد؛
الفن غيور للغاية.

- أندريه تاركوفسكي

أولاً : مسار العقب : يعتقد فلتر بنيامين في نصه هذا أن إعادة الإنتاج الفني للعمل الفني تمثل شيئاً جديداً ، بحكم أنها ظاهرة تتقدم في مسار التاريخ ، بشكل متقطع وعبر وثبات متراثة ومتعاقبة تتخللها فترات دهريّة طويلة ، ولكن بوتيرة متزايدة فقد وصلت تقنيات إعادة الإنتاج إلى نمط جديد خصوصاً بعد ظهور الطباعة الحجرية ، غير أنه سرعان ما استعاض عن الطباعة الحجرية بالتصوير الفوتوغرافي بعد عشر

مفصول عن التمثلات الرمزية المرتبطة به ، وأن التفاعل في إطار شبكات التواصل الاجتماعي يقوم على إنتاج واستهلاك الإشارات والرموز في إطار رمزي جديد يجري فيه تدفق سريع للمعلومات والرسائل ، وينبثق في إطاره " الواقع " " الواقع الافتراضي " ، ويتمّ خلاله تعريف التجربة الاجتماعية الخاصة بالأفراد والجماعات من جديد (كنيش ، 2018 ، صفحة 06).

وعليه طرحت الحمولة المفاهيمية للهوية المغتربة إشكالية الاغتراب الفني وربطها بمتغير الجماليات أو الفن الرقمي والذي بدوره يعرف رهانات بين تيارات تختلف في تقبل الهوية الرقمية للأدب من رفضها ، فالاستطيقا بهذا المعنى هي دوماً التفكير حول التجربة الفنية ، تفكير الظواهر الجمالية التي تكون من نتائجها أولوية الموضوع ، منطقة الإنتاج ، ضمن الأعمال الفنية بالذات (حمادي ، 2011 ، صفحة 139) ، ومن الحديث عن الاغتراب الرمزي يحلينا الأمر إلى الفن الذي يجعل الفرد يتماهى رقمياً مع واقع لا يعنيه ، أو فيما تعنيه الأدبيات الاتصالية وسوسيولوجيا التواصل بـ "الموت الرمزي للهويات" في إطار الهويات الفاعلة التي تحدث عنها فاني جورج " Fanny Georges فاني جورج " (Georges ، 2008 ، صفحة 01) ، كل هذا أدى إلى موت العقب للفن الذي تولده الحشود الرقمية بوحاً بما يسمى بفن التفرقة.

4- العقب الفني والدمقرطة الفنية " التيارات

والحجج

قبل الحديث عن العقب الفني يتوجب التأسيس للرأسمال الرمزي كمفهوم طوره عبد الرحمن عزي واستعان جزئياً بنظرية "بورديو بيار Pierre Bourdieu" الخاصة بالرأسمال الثقافي ، والرأسمال الرمزي (وسائل الاتصال الجماهيري) الذي يتضمن ثلاثية الرأسمال المادي أي رؤوس الأموال بوصفها بنية الإعلام الاقتصادية ، والرأسمال الرمزي " أي وسائل الإعلام على اعتبار أنها بنية فوقية تقترب أو تبعد عن الواقع المعاش ثقافياً أو اجتماعياً أو تاريخياً ، وأخيراً الرأسمال القيمي " أي المعاني التي تشكل نظرياً أساس الحراك الثقافي الاجتماعي ، والتي تستمد أصولها المرجعية والمعرفية من المعتقد والممارسات التاريخية المترتبة عن ذلك (عزي ، ثورة الصورة المشهد الإعلامي وفضاء الواقع ، 2008 ، الصفحات 107-108).

الاستطيقا : " من الجماليات إلى الفن " : عن علاقة علم الجمال بعلم الفن ، مر المفهوم برحلة فلسفية منذ أرسطو

ويقترب مفهوم العبق من مفهوم الجليل **sublime** ، وبين الجميل والجليل ، الذي تحدث عنه أيمانويل كانط "كانط E. kant" معرفاً للجميل بالعمل الفني المرتبط علائقياً بالجلال ، والمنبثق من الشعور بالطبيعة والحالات الطقوسية والشعائرية الدينية ، والعبق عند بنيامين هو الظاهرة المتفردة التي تخلق بيننا مسافة ، حيث يغيب العبق في عصرنا في الأعمال الفنية المستنسخة إثر رغبة الجماهير بإشباع استهلاكها وتقريب الأشياء إليها مادياً وإنسانياً ، فالعمل الفني يتميز بالثبات والتفرد ، أما العمل المستنسخ فيتميز بالتكرار والزوال ، والإنسان المعاصر لديه رغبة في "هتك الخصوصية" إذ لا يتقبل أن هناك ستر لكل شيء وبالتالي ، يتجلى إهدار العبق الخاص تنمية لشعور الإدراك الحسي المعاصر ، الذي تفرضه الطبيعة المعاصرة القائمة على المساواة الشاملة بين جميع الأشياء إلى درجة تطبيقه على الأعمال الفنية فيقوم باستنساخه ، ومنه تجد القيمة الفنية المتفردة للعمل الفني الأصل أساسها في الطقوس المصاحبة لنشأته والتي تمثل قيمته الوجودية ، والعمل الفني لها دخل آلية الاستنساخ لأجل تلبية الكميات الهائلة لرغبات الجماهير التي يمكن صياغتها وفق مفهوم مسبق تقدمه السلطة السياسية ، تحرر من أساسه الشعائري من خلال هذه المكننة مما أفقده استقلالته وتفردته التي من المفروض كفن أن يسمو بها بعيداً عن العصر الذي تحكمه علاقات جزئية ، ونتيجة لهذه التغيرات التقنية ، التي أثرت على العمل الفني فقد تمايزه الفاصل بين المؤلف والجمهور من الإبداع الخلاق إلى العمل المهني فحسب ، فالكل قادر على إنتاج الدور الفني ما زالت التقنية هي الفاصل (بسطاويسي ، 1998 ، صفحة 114).

إن الحاسوب هو أداة الشاعر "

ميشل بوتور **** michel butor

ثانياً : ديمقراطية الفن : إن التساؤل الذي طرحه "مارك جيمينيز" لنفسه وقرائه والذي فحواه "هل تعتبر وسائل الإعلام الجديدة المتمثلة في النصوص الفائقة hypertextes والإعلامية الفائقة hypermedias فرصة لإغناء التجربة الجمالية أم لإفقارها؟" ، جعله يجيب عن راهنية الطرح الرقمي بإيجابية عن قوة هذه الوسائل في تحيين عناصر الماضي واستحضارها بفضل ذاكرات العقل البرمجي التي حلت محل الذاكرة البشرية ، ذلك أنه من غير الممكن إبقاء الفكر الجمالي متجاهلاً للابتكارات التكنولوجية المرتبطة بالمشاريع الفنية ،

سنوات من اكتشافها ، ومهما اكتملت إعادة إنتاج الأعمال الفنية فإنها تقتصر إلى شيء يتمثل في وجودها الآن وهنا ، أي وجودها المتفرد في المكان الذي توجد فيه ، إن "الآن وهنا" العمل الفني الأصلي يشكّلان ما يسمى أصالته ، ولكن هذا الأخير يؤسس لتقاليد جديدة استطاعت على نقل هذا العمل كعمل واحد ومماثل إلى يومنا هذا ، وكل ما يتعلق بالأصالة يمتنع عن إعادة الإنتاج وليس فقط إعادة الإنتاج التقني ، ومع ذلك فإن الظروف الجديدة التي يمكن أن يتموضع فيها "منتوج إعادة الإنتاج التقني" لا تلامس العمل الفني عينه ، ولكن لا ريب في أنها تنقص من حضوره هنا والآن ، وبهذا يمكننا أن نجعل كل هذه المواصفات في ماهية العبق أو الهالة ، فما يضمحل في عهد إعادة الإنتاج التقني هو عبق العمل الفني ولا مندوحة أن لهاته العملية دلالاتها التي تتجاوز دلالة الفن عينه ، وبهذا يمكننا القول أن تقنية إعادة الإنتاج تنزع الموضوع المعاد إنتاجه عن مجال الموروث (كمال ، 2019).

الفن في عصر الاستنساخ الآلي " الفن والتكنولوجيا وأدوات الاتصال "

أن التأسيس الفلسفي للفن والآراء الجمالية "لأدورنو" انطلقت من أعمال فالتر بنيامين خاصة إزاء علاقة الفن بأدوات الاتصال ، والفن بالتقنية والفن بالتكنولوجيا ، من حيث تطور عملية نسخ الأعمال الفنية خاصة السينما التي تطورت آلياً وأثرت على الفن التقليدي ، ولكن مهما ضاهت النسخة المنقولة من العمل الفني مع الأصل فإنها تفتقد عنصراً واحداً وهو وجوده في الزمان والمكان ، ذلك أن خامات العمل الفني التي تظهر في العمل المنسوخ تشير إلى زمانه ومكانه ، وبالتالي ظروف زمانه ومكانه وإنتاجه التي تبين موقعه من التاريخ ، والزمان والمكان هما عنصرين محوريين في العمل الفني عند أدورنو وقبله بنيامين فالتر ، باعتبار أنهما يحددان العمل الفني وأصالته وقد أدى الاستنساخ إلى فقدان الأصالة ومنه فقدان هيبته وهالته التي يعبر عنها بنيامين فلتر بالهالة أو العبق AURA ، لأن العمل الفني يحتاج إلى التفرد ، وينافي تعددية النسخ التي تخرجه من مجاله الخاص وتزعزع موروثه الثقافي ، وتصفية العنصر التقليدي فيه خاصة في الأعمال التي تعيد التاريخ الثقافي وخلق قيم جديدة فرضتها طبيعة التقنية (بسطاويسي ، 1998 ، الصفحات 111-112).

يعد -هذا- تخليا عن الإمكانيات المتميزة للفاعلين" (مارك جيمينيز ، (تر): كمال بومير ، 2012 ، صفحة 97) ، على أن الفن إذا انتشر وتمت ديمقراطيته في الفضاءات الاجتماعية وإن خسر عبقه فقد ربح أنه صار طاقة ثورية ، كتسييس للفن بإيجابية الرفض للقمع السياسي (بومير ، مدخل إلى قراءة فلسفة فلتر بنيامين ، 2013 ، صفحة 28) ، ولعل ذلك يمثل ديمقراطية فعلية للفن *démocratisation de l'art* كما يسميها مارك جيمينيز Marc Jimenez بحيث لا يقتصر على نخبة أو صفة متذوقة لوحدها هذه الأعمال الفنية ، إذ أنه يصبح بإمكان الجماهير بدورها تذوق هذه الأعمال عندما تصبح متاحة للجميع (بومير ، مدخل إلى قراءة فلسفة فلتر بنيامين ، 2013 ، صفحة 28) ، لاغيا بذلك طرح بورديو بخصوص تراتيبات علم اجتماع التميز والاختلاف والذوق .

وبين حاجة الجماهير للفن ، التي دافع عنها "بنيامين" وإن كانت تهدر الخصائص الأصيلة للفن ، وبين شيوعه ، يجب الاعتراف أنه في العصر الرقمي تتوقف الابتكارات الفنية على الابتكارات التقنية ، واستمرار فنون معينة مرتبط بمدى استيعابها لتقنيات العصر ، فكل فن تقليدي لها ساير دخول العصر الرقمي تطور كالموسيقى التي اعتمدت على التسجيل الرقمي PCM Pulse Code Modulaion ، كما وضعت وسائل تكنولوجيا تمنع القرصنة من التسلل إلى المصنفات الموسيقية من قبيل " العلامات المائية الرقمية " لكسر القرصنة قبل دفع الرسوم للانتفاع. (مفرج ، 2009 ، صفحة 75)

ومن بين المميزات التي اهتمت بشق عولمة العرض في العلاقة بين الفن والتقنية نجد:

- 1- تخفيف المحتويات من حيث الحيز المكاني.
 - 2- عولمة العرض في أي نقطة من العالم وفي وقت وجيز جدا.
 - 3- تحسين النوعية أو الجودة.
- على أن العلاقة بين الفن والتقنية لا تقتصر عند الاستيعاب ولا المسيرة بل بمدى التعبير عن المشاعر والانفعالات وإعلاء القيم الأخلاقية والفنية ومستواها الأدبي الرفيع الذي يعبر عن آلام وأحلام وأحزان ومشاعر الناس (مفرج ، 2009 ، صفحة 76) ، ومنه لا مندوحة من اعتبار "أدب التفريدة" أدبا بمعناه التأثيري والفني والإبداعي ، إذا عبر بفعل عن جمالية الحياة والشعور وإن اختلفت الوسائط للاعتراف به ، من منظور جيمينيز ورواد الطرح المعمم له ،

ومنه يعبر عن هذا الحقل بمصطلحات أكثر راهنية من سبيل الفن السيبراني cyber-art والثقافة السيبرانية cyberculture ، والحين إلى الماضي "النوستالجيا" Nostalgia ، ذلك أن المنتظر من هذه التقنيات اليوم ليس أعمالا كاملة بقدر ما هو تنشيط للعمل الفني بما يحقق له تقدما وانفتاحا لاحتواء سياق ثقافي أوسع (مارك جيمينيز ، (تر): كمال بومير ، 2012 ، صفحة 94).

ومن بين من بحث العلاقة الجمالية بالتقنية أو عالم السيبرانيات cyernétique نجد فرانك بوبر Frank Popper مانحا العلاقة طابع الاستفادة من الوقت ، إذ تساعد التقنية العمل الفني بإمكاناتها الواسعة في زمن فني محدود جدا ، راصدا التفاعلات في إشكاليات منها:

- 1- البحث عن مطابقة الأغراض الفنية والسيبرانية.
 - 2- ضرورة ترتيب الاتصال عن بعد بواسطة الحاسوب
- ومنه إعادة تحديد معارفنا الجمالية.

وعن دمج الفن بالتكنولوجيات الجديدة ظهرت أشكال المشاركة بين الفنان والمجتمع ، المشاهد والمبدع في شكل خدمة "فن جماعي" ، هذه التقنية التي تنقلت من كل رقابة مؤسساتية وسياسية ، جعلت الفنان -على سبيل المثال- روي أسكوت Roy Ascott - يطرح إشكالية فنون التفاعل "ضمن هذا التغيير الذي يختم ، لم يعد الأمر يتوقف على ما إذا كان للفن مكانة في عالم تم فيه مزج وسائل المعلوماتية ووسائل الاتصال ، أو بالأحرى إن كان بإمكانه نقل المفاهيم الجديدة للهوية الفردية إلى درجات جديدة من الوعي ومفاهيم جديدة للجماعة" (مارك جيمينيز ، (تر): كمال بومير ، 2012 ، الصفحات 95-96).

لقد عرضت الفيلسوفة آن كوكلين Anne Cauquelin " بدورها العلاقة معتبرة أن الفن المعاصر بهذا الوسيط قد شوش على الفنون التقليدية ، فهو لم يعد تابعا للفنون الكلاسيكية ، وعن الانترنت تقول "إن الموقع الهادي أصبح اليوم يتمثل في الشبكة ، وأما الموقع المفهومي فهو أنموذج الاتصال في الزمن الفعلي والمتفاعل ، بين مستعملي الموقع ، مما يؤدي إلى تداخل وقبول هذه العناصر المكونة ، كاختفاء الموضوع الفني كموضوع ملموس ، محصور ومحدود قصد تحقيق عملية لازالت في طور الانجاز ، وكذا اختفاء المؤلف الفريد لصالح كوكبة من المتدخلين الذين يكون حضورهم الفيزيائي غير ضروري لابتعادهم آلاف الكليومترات ،

القانون لكل مبدع على منتجات فكره (الكهالي، 2004، صفحة 227)، وقد جرى في فقه القانون تقسيم الحقوق المالية إلى عينية وشخصية ولكن مع التطور وردت الحقوق الذهنية والفكرية les droits intellectuels (شلقامي، 2008، صفحة 02)، فهي الحقوق التي تحسب على أشياء معنوية وعلى قيم غير مادية لأنها من نتاج الذهن والفكر، فتخول لصاحبها سلطة استغلال نتاجه الذهني والفكري مثل مجموعة الأفكار والآراء والعقل وتدخل في نطاق القانون المدني كملكية أدبية وفنية، ومنه تطورت المنظومة التشريعية للقضاء على القرصنة الفكرية والتدليس الإلكتروني في كل ما يتعلق بعناوين الشبكة والنطاق وأسماء وعناوين وميادين الفضاء الرقمي (العلوي، 2006، صفحة 152)

خاتمة

نختم هذه المساهمة البحثية بالإجابة عن التساؤلات التي سبق وأن طرحناها في المقدمة بحيث نجد أنه من غير الممكن فهم ميكانيزمات الأدب وتطوره بمنأى عن الظاهرة الاتصالية والإعلامية ومتغيراتها من حيث أجيالها الميديولوجية في غياب مبدأ التحاقل بين علمي الاجتماع والفلسفة، وقد طرحت ظاهرة الأدب التفاعلي ومنه أدب التفريده عديد الرهانات القانونية، الرمزية، القيمة، الثقافية والجمالية خاصة تلك المتعلقة بتصنيع واستنساخ المحتوى الأدبي والإبداعي واحترامه كروح مثلما يراها الفيلسوف "شيشرون" Cicéron، وليس كمنتج تتم سلعته وفق مقاييس العرض والطلب ومنه عولمته وإتاحته وتحشده في الفضاءات/الأفضية الافتراضية المتشظية، لتفقد عبقه بالتسطيح وتمييع القيم الفنية وأذواقها لمجرد الظهور والحضور الافتراضي، بدل الهدف الأساسي الأسمى وهو الوقوف التزاماً بقضية الواقع الاجتماعي مهما تعددت إشكالاته.

ولكن إذا أفرغ الأدب من محتواه لمجرد صناعة الشخصية والشهرة فالعقب الفلترى أولى، إحياء للتفرد في وقت صار فيه الكل يكتب ولا أحد يقرأ، إضافة إلى الرعب والنقد الآني الذي يمارسه المعلق والقارئ الرقمي لبعض النصوص التي تجعل بعض الأعمال الأدبية مهزوزة، فالفن الرقمي أو الشبكي يعمل على تقديم أي شيء «n'importe quoi» وأقل من لا شيء «moins que rien» ليتجرد من المفاهيميات أو الفن المفاهيمي l'art conceptuel المنتشر فترة الستينات، بتعريض النية الوحيدة للمؤلف إلى التشاركية عبر آلية الحوار والتعليق (Edmond Couchot & Norbert Hilaire, 2003, p. 03) ومنه عدم الثبات في الإبداع.

ولما كان النشر الورقي محدود الكمية موازنة مع النشر الرقمي، فإن المسيرة النقدية ظلت مسايرة له دائماً، هذا زيادة على أن ذلك الصنف من النشر كان أصلاً يُخضع الإنتاج الأدبي لغربال الناشرين، الذين ما كانوا يسمحون لدورياتهم وصحفتهم بأن تستقبل ما يُمكن أن يشين سمعتهم ومكانتهم الأدبية والمعرفية (رحوتي، 2018) -ضمن الهوية النشرية- خاصة وأن التكنولوجيا الرقمية ترفع بقوة من شأن التهجين l'hybridation ليس فقط بين مكونات الصورة (أو الصوت)، ولكن أيضاً بين الممارسات الفنية (الرسم، التصوير الفوتوغرافي، السينمائي، الفيديو، وفنون الصوت، والفنون النصية، وفنون الجسد، وما إلى ذلك) لذلك، يعد مستحيلاً بالنسبة للبعض، رؤية فن جديد ومميز بشكل واضح، نظراً لإمكانية الوقوع في فخ المحاكاة الرقمية، وأن التكنولوجيا لا توفر سوى خدمات من شأنها تأكيد فرضية أن التكنولوجيا لا تقدم فناً أصيلاً (Norbert Hilaire & Edmond Couchot, 2003, صفحة 03).

وهنا تتشكل ملامح رهان الملكية الفكرية كحق غير مادي وكصفة (سمارة، 2005، صفحة 21) وسلطة يمنحها

قائمة المراجع

- فيليب فان تيغيم، (تر) فريد أنطونيوس. (1983). *المذاهب الأدبية الكبرى في فرنسا* (الإصدار ط2). باريس - بيروت: منشورات عويدات.
- Norbert Hilaire & Edmond Couchot. (2003). *Paris: Champs- L'art numérique " Un art de l'hybridation "*. Flammarion .
- Fanny Georges . (Juin, 2008). *Le mensuel de l'Université .L'identité numérique dans le web 2.0* .(27°n) صفحة 01.
- François Soulages .(2001). *dialogues sur l'art et la technologie , Autour d'Edmond Couchot* .service de) .paris: L'Harmattan (المحرر ، la Recherche de l'Université Paris 8 'Philosophie et Esthétique
- Serge. Proulx, Annabelle. Klein, dir .(2012). *Connexions. Communication numérique et lien social* .Presse universitaires de Namur
- ابراهيم بعزيز. (2012). *الاستخدام المفرط لوسائل الاتصال الحديثة من طرف الأفراد ، الآثار والانعكاسات*. تأليف تكنولوجيا الاتصال الحديثة وتأثيراتها الاجتماعية والثقافية (صفحة 86). الجزائر : دار الكتاب الحديث.
- إحسان سمارة. (جوان ، 2005). *مفهوم حقوق الملكية الفكرية وضوابطها في الإسلام*. مجلة العلوم الإنسانية ، صفحة 21.
- أحمد رمضان بسطاويسي. (1998). *علم الجمال لدى مدرسة فرانكفورت ، أدورنو نموذجاً*. لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- إريك ميغري ، (تر) نصر الدين لعياضي. (2018). *سوسيولوجيا الاتصال والميديا*. المنامة ، البحرين : هيئة البحرين للثقافة والآثار.
- أشرف جلال حسن مُجد. (2012). *دور الشبكات الاجتماعية في تكوين الرأي العام في المجتمع العربي نحو الثورات العربية ، دراسة ميدانية مقارنة على الجمهور العربي في (مصر-تونس-ليبيا-سوريا-اليمن)*. المنتدى السنوي السادس للجمعية السعودية للإعلام والاتصال "شبكات التواصل الاجتماعي وتشكيل الرأي العام" جامعة الملك سعود -الرياض (صفحة 09). القاهرة: جامعة القاهرة -كلية الإعلام.
- توفيق شايو. (ديسمبر ، 2017). *النزعة النقدية الثقافية عند مدرسة فرانكفورت ، براديفغات : الإنسان - الثقافة - الفن ، مجلة اللغة العربية وآدابها ، المجلد الخامس (العدد الاول) ، صفحة 49*.
- ثابت طارق. (2018). *مدخل إلى قانون الملكية الفكرية*. الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي.
- جمال مفرح. (2009). *أزمة القيم ، من مآزق الأخلاقيات إلى جماليات الوجود*. لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون.
- جوناثان بينغل (تر) مُجد شيا. (2011). *مدخل إلى سيمياء الإعلام*. لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- حسن مُجد حسن حماد. (1995). *الاعتراب عند إيريك فروم*. لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- حسين دحو. (ديسمبر ، 2017). *النص الرقمي في الأدب العربي من الورقية إلى الرقمنة ، وجه آخر لها بعد الحداثة*. مجلة الأثر (العدد 29) ، صفحة 111.
- حميد حمادي. (2011). *التجربة الفنية والفهم الجمالي عند ثيودور أدورنو ، من النقد إلى الاستطيقا ، مقاربات فلسفية*. الجزائر: منشورات الاختلاف.
- خالد غسان يوسف المقدادي. (2013). *ثورة الشبكات الاجتماعية*. عمان: دار النفائس.
- سعيد يقطين. (2005). *من النص إلى النص المترابط ، مدخل إلى جماليات الإبداع التفاعلي*. المغرب -الدار البيضاء : المركز العربي للكتاب.
- شحاتة غريب شلقامي. (2008). *الملكية الفكرية في القوانين العربية*. القاهرة: دار الجامعة الجديدة.
- شوقي العلوي. (2006). *رهانات الانترنت*. لبنان : مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- صالح رحوتي. (14 ، 12 ، 2018). *تم الاسترداد من النشر الرقمي في المجال الأدبي ، خاصياته تداعياته وأثاره* : <https://bit.ly/2RGjRWk>
- صديق بسو. (2014). *النشر الإلكتروني واللغة العربية*. المحتوى الرقمي باللغة العربية ، النشر الإلكتروني. عدد خاص ، صفحة 07. الجزائر: مجلة منشورات ، المجلس الأعلى للغة العربية.
- صلاح عبد الحميد ، يمني عاطف. (2015). *الإعلام والفضاء الإلكتروني*. القاهرة: دار أطلس للنشر والتوزيع.

- طارق زيناى. (2017). إشكالية الأدب الرقمي ، قراءة في الوسائط التواصلية. *مجلة مقاربات ، المجلد الثاني (30)*، الصفحات 272-273.
- طيرشي كمال. (18، 01، 2019). تم الاسترداد من قراءة في كتاب فلتر بيامين: <https://bit.ly/3077583>
- عادل مصطفى. (2018). *دلالة الشكل ، دراسة في الاستيقا الشكلية وقراءة في كتاب الفن*. المملكة المتحدة: مؤسسة هندواي C.I.C.
- عبد الرحمن عزي. (فبراير ، 2008). الرأس مال الرمزي الجديد: قراءة في هوية وسوسولوجية الفضائيات في المنطقة العربية. (مركز دراسات الوحدة العربية ، المحرر) (العدد 57) ، الصفحات 107-108.
- عبد الرحمن عزي. (2011). *دعوة إلى فهم المصطلحات الحديثة في الإعلام والاتصال*. تونس: الدار المتوسطة للنشر.
- عبد العظيم كامل الجميلي ، ثناء إسماعيل العاني. (2016). *الإعلام الجديد وإشكاليات التواصل الرقمي*. العراق: دار الأيام.
- عبد الغني عماد. (2012). *الثقافة وتكنولوجيا الاتصال ، التغيرات والتحويلات في عصر العولمة والربيع العربي*. بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- عبد الله الرمادي. (2018). *أدب التفرقة*. تاريخ الاسترداد 14 12 ، 2018 ، من جريدة الشرق: <http://www.alsharq.net.sa/2014/07/01/117093>
- عرجون الباتول. (2014). مدخل إلى الأدب العربي التفاعلي الجديد. *المحتوى الرقمي باللغة العربية ، النشر الإلكتروني*. عدد خاص ، الصفحات 50-51. الجزائر: المجلس الأعلى للغة العربية.
- علي بن حمد الفارسي. (2019). *قراءة في إشكالية التصنيف ، التفرقة نموذجاً*. تاريخ الاسترداد 18 01 ، 2019 ، من www.alarabiahconference.org/.../conference_research-55007689-1
- غزلان هاشمي. (2014). *النشر الإلكتروني العربي بين التعارضات المركزية والهامشية. المحتوى الرقمي باللغة العربية ، النشر الإلكتروني*. عدد خاص ، صفحة 89. الجزائر: مجلة منشورات ، المجلس الأعلى للغة العربية.
- غوئي عطاله. (2016). *الاغتراب القيمي والمخيال الإعلامي ، قراءة في تأثيرات وسائل الإعلام. مجلة الحكمة للدراسات الإعلامية والاتصالية ، السداسي الثاني (العدد الثامن) ، صفحة 92*.
- فريال مهنا. (2002). *علوم الاتصال والمجتمعات الرقمية*. لبنان: دار الفكر المعاصر.
- فوزي شريطي مراد. (2015). *التدوين الإلكتروني والإعلام الجديد*. الأردن: دار أسامة.
- فوزية بولقندول. (2017). *الرواية الرقمية ، بين الخطاب التكنولوجي ، والرمز الأيقوني*. تأليف المجلس الأعلى للغة العربية (المحرر) ، *التكنولوجيات الجديدة ودورها في صناعة اللغة العربية واستعمالها. أعمال الملتقى الوطني* ، صفحة 275. الجزائر: جامعة الإخوة منتوري ، قسنطينة.
- كمال بومنيير. (2010). *النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت ، من ماكس هوركايمر إلى أكسل هونيث*. الجزائر: منشورات الاختلاف.
- كمال بومنيير. (2013). *مدخل إلى قراءة فلسفة فلتر بنيامين ، دراسة ونصوص ، مسائل فلسفية*. الجزائر: منشورات الاختلاف.
- مارك جيمينيز ، (تر): كمال بومنيير. (2012). *الجمالية المعاصرة ، الاتجاهات والرهانات*. الجزائر: منشورات الاختلاف.
- محدث رزيقة. (ديسمبر ، 2016). *النشر الإلكتروني عبر الشبكة العنكبوتية ودورها في تنمية البحث العلمي لدى طلاب قسم عل النفس المقبلين على التخرج ، دراسة ميدانية بجامعة تيزي وزو. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية (37)* ، صفحة 170.
- مُجد فوزي كزاي. (2014). *براديجم مدرسة فرانكفورت على المحك: منظور اتصالي*. *مجلة البحوث والدراسات الإنسانية (العدد 09)* ، الصفحات 117-118-119.
- مُجد محمود الكمالي. (2004). *آلية حماية حقوق الإنسان الفكرية. مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية (صفحة 227)*. دبي: منظمة التجارة العالمية.
- ملكية عطوي. (2018). *محاضرات في الملكية الفكرية*. الجزائر ، جامعة الجزائر 03 قسم الاتصال: كلية علوم الإعلام والاتصال.
- منال بن حميميد. (2018). *النظرية النقدية المعاصرة والأدب الرقمي ، كتاب "الأدب الرقمي أسئلة ثقافية وتأملات مفاهيمية لزهور كرام أنموذجاً*. 29-09. قسم اللغة والأدب العربي ، كلية الآداب واللغات: جامعة المسيلة ، مُجد بوضياف.
- هشام كنيش. (2018). *تعبيرات ثقافية على منصات التواصل الاجتماعي بين استعمال الدين وتشكيل الهويات*. المغرب: مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث.
- هوارى حمزة. (سبتمبر ، 2015). *مواقع التواصل الاجتماعي وإشكالية الفضاء العمومي*. *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية (20)* ، صفحة 226.

الإحالات

* أديب سعودي ، مفرد على مستوى موقع تويتر على حسابه @r_alenaze نشر رواياته على نفس الأسلوب التفرّيدي ، مع دار ميلاد ، سنة 2017 و2018 على التوالي بروايتين الا دقيقة بتوقيت القلب 11:59PM و 3NOV ، "رؤى الماوردي" كاتبة على مستوى موقع فايسبوك ، ورزان العتيبي صاحبة: القصيدة المفردة "ومنه ديوانها " جمع مؤنث حالم " "قبل الفرق بأنفاس" ، وكذا يوسف المردان..

** مثل لازمة راكان العنزي وأنا يا صديقي ، ولكني لا أتجاهلك ، دعنا نفترق ، تخيل ، التي تعاد عند بداية كل تفرّيدة ، بطابع التوقيت للتوثيق. وبإضافة سطر عمودي بعد كل لازمة رقمية " I " مهنهله أو بالوسم # لتسهيل trending الأعلى تفاعلا..

*** لكل عمل فني وجود فيزيائي أو مئول مادي ، فالفنان دائماً يجسد عمله في مادة معينة أو واسطة ينتقل بها العمل إلى الآخرين ، وتتفاوت هذه الواسطة المادية -أو الفيزيائية- بين فن وآخر ، فهي ألوان وخطوط في فن التصوير ، وأحجام من حجارة أو خشب أو معادن في فنّي النحت والعمارة ، وأصوات آلات في الموسيقى ، وصوت بشري في الغناء ، وحركات جسدية في الرقص ، وكلمات لغوية في الشعر والدراما ، وأضواء ومرئيات وغيرها في السينما ، هذه الوسائط الجسدية هي خامة الفنان الأولية التي يجبل بها عمله ، وهي لغته التي يخاطب بها جمهوره ، إنها مادة تنتمي إلى عالم الطبيعة وتخضع لقوانين الطبيعة ؛ ومن ثم فهي تُملي على الفنان شروطها ، وتتحكم في حريته وإمكانات تعبيره ،

للتفاصيل انظر : عادل مصطفى ، دلالة الشكل ، دراسة في الاستطيقا الشكلية وقراءة في كتاب الفن ، ص 13

**** عندما سئل الكاتب "الموسيقي" عن رأيه في تعدد وسائل الإعلام والاتصال وعلاقتها بالفن الموسيقي .

هـرق الخءءمة الاجءءماعفة وءءاملءها فف مءال رعافة الطءفولة Social service methods and their integration in the field of childhood care.

ءارءء القءول: 2020-09-16

ءارءء الإرسال: 2019-06-27

عءء الكرفم بلعزوق؁ ءامعة سءفف 2 bbakarim2@gmail.com

العمرف عفساء؁ ءامعة سءفف 2 aissat.lamri@yahoo.fr

المءلءص

فءء موءوع الرعافة الاجءءماعفة للأنفال فف الوءء الراهن من بفن الموءافع المهمة لءى الأوساط العلففة فف مفءان علم الاجءءم والءءمة الاجءءماعفة بصفة ءاصة؁ بل وأصبءء ءءءل مكانة بارزة فف سلم الأولوفاء لسفاساء الرعافة الاجءءماعفة سواء على المسءوى المءلف أو على المسءوى الءولف؁ وءلك على اعءءار أن الأنفال هم مصدر الثروة فف المءءع على المءى البعفء؁ فهم ءفيل المسءقبل ورفال العءء. هءءءء الءراسة الى الكشف عن الءور ءءاملف لءرق الءءمة الاجءءماعفة فف مءال رعافة الطءفولة؁ وءوصلء إلى أن الأءصاءف الاجءءماعف فقوم بممارسة ءءءلاءه المهنية فف مءال رعافة الأنفال بالاعءماء على ءلاءة لءرق وأسالفب مهمة ءءا؁ وهف لءرفقة ءءمة الفرء وءرفقة ءءمة ءامعة وءرفقة ءءظفم المءءع؁ بءفء ءعمل هءه لءرق بءورة مءءاملة هءءفها هو رعافة الطءفولة.

الكءفاء المفاءفءء: الءءمة الاجءءماعفة؁ رعافة الطءفولة؁ لءرق الءءمة الاجءءماعفة؁ الأنفال المعرضفن للءطر.

Résumé

La question de la protection sociale des enfants figure actuellement parmi les sujets importants de la communauté scientifique dans le domaine de la sociologie et des services sociaux en particulier. Elle est devenue une importance dans les politiques de protection sociale, que ce soit au niveau local ou international, tout en considérant que les enfants sont la source de richesse à long terme. Cette étude vise à révéler le rôle intégrateur des méthodes de service social dans le domaine du suivi de l'enfance. Nous avons pu constater que le travailleur social pratique ses interventions professionnelles dans le domaine de la garde d'enfants en s'appuyant sur trois méthodes importantes : la méthode de service à l'individu, la méthode de service communautaire et la méthode d'organisation communautaire. Ces méthodes fonctionnent de manière intégrée, dans le but de la garde des enfants.

Mots-clés : service social, garde d'enfants, méthodes de travail social, enfants à risque

Abstract

The issue of children's social care is currently among the important topics for the scientific community and mainly in the field of sociology and social service. It has even gained a prominent place in the scale of priorities for social welfare policies, whether at the local or at the international level, given that children are the long-term source of wealth in society. This study aims to explore the integrative role of social service methods in childcare, and concludes that the social worker practices his professional interventions in the field of childcare by relying on three important methods; the method of serving the individual, the method of community service, and the method of community organization. These methods work in an integrated manner for the purpose of childcare.

Key words: social work, childhood care, social work methods, children at risk.

* المؤلف المراسل

مقدمة

والخدمات التي يقدمها الأخصائي الاجتماعي من أجل رعاية الطفولة وحمايتها، وتُقدّم الرعاية والمساعدة للأطفال الذين يتعرضون للإهمال وسوء المعاملة على نطاق واسع في مؤسسات ومراكز الرعاية الاجتماعية المخصصة لهذا الغرض، ومن المفروض أنهم يجدون فيها نوعاً آخر من المعاملة يحسون فيها بالاحترام والاهتمام ويشبعون من خلالها الكثير من احتياجاتهم، وهنا يقدم الأخصائي الاجتماعي خدماته التدميمية باعتماده على الأسلوب المهني للخدمة الاجتماعية واستخدام طرقها الرئيسية الثلاثة وهي: طريقة خدمة الفرد، طريقة خدمة الجماعة وطريقة تنظيم المجتمع.

أولاً - مشكلة الدراسة

تختلف نظرة الخدمة الاجتماعية لفئة الأطفال المعرضين للخطر عن باقي التخصصات والعلوم الأخرى التي تتعامل مع هذه الظاهرة، فهي تهتم أساساً بالطفل المحروم من الرعاية وعلاقاته مع باقي مؤسسات المجتمع، وتعتبره ضحية ظروف مختلفة أدت إلى تهيمشه وحرمانه من مباحج الطفولة، وبتفاهم الظاهرة في الفترة الأخيرة سعى المتخصصون في الخدمة الاجتماعية إلى الاهتمام أكثر بالبحث عن مخارج لهذه الظاهرة؛ من خلال التأكيد على تحمل المسؤولية ورفع القاعدة الجماهيرية وتشجيع قيادات المجتمع على رعاية هذه الشريحة؛ وذلك بالإلحاح على ضرورة إصدار التشريعات والقوانين التي تحقق الحماية للطفل، وكذا إنشاء مؤسسات الرعاية وتحقيق جودة الرعاية داخل هذه المؤسسات من أجل التكفل الأحسن والإدماج الاجتماعي لهم.

وتحرص الخدمة الاجتماعية كجانب وقائي على أن يكون أداء الطفل لدوره الاجتماعي يتفق مع ما ترتضيه القيم الأخلاقية والدينية، وإذا حدث هناك خلل تدخل الخدمة الاجتماعية كجانب علاجي وتقدم مساعدتها للطفل في شكل ثلاث صور؛ من حيث أنه فرد ومن حيث أنه عضو داخل جماعة ومن حيث أنه يشترك في تنظيمات داخل المجتمع، وتقدم المساعدة بالاعتماد على مداخل أساسية ومهمة في عملية الرعاية التي تكون سواء على مستوى مؤسسات الرعاية أو الأسرة أو المدرسة أو باقي مؤسسات المجتمع الأخرى،

تعتبر الخدمة الاجتماعية مهنة حديثة ظهرت وتبلورت في القرن العشرين، ولو أن جذورها عميقة تمتد لتشمل تاريخ البشرية، فهي كانت تعبر عن نية صادقة في التكافل الاجتماعي بين أفراد وجماعات المجتمع، غير أن تعقد المشكلات التي تقابل أفراد المجتمع كان لزاماً وحتمياً ظهور الخدمة الاجتماعية ومتخصصين للعمل فيها وتناول هذه المشكلات بطرق علمية ومنهاج سليم، فكان الهدف العام للخدمة الاجتماعية على أنها تسعى للوصول إلى تحقيق التكيف الاجتماعي السليم للأفراد والجماعات مع إشباع حاجاتهم في ضل موارد المجتمع.

وعلى ضوء الهدف العام للخدمة الاجتماعية وهو العمل على تحسين ظروف المجتمع والمساهمة مع المهن والعلوم الأخرى في إحداث التغيير الاجتماعي المقصود؛ نجدنا تعمل مع الإنسان الذي هو محور العملية التنموية، أو ما اصطلح على تسميته في الخدمة الاجتماعية بالعميل، الذي له ثلاث أبعاد أساسية؛ من حيث أنه فرد متميز عن غيره من الأفراد له شخصيته المستقلة وأسلوبه في الحياة؛ ولدراسة هذا الموقف كان لزاماً أن تكون هناك طريقة تؤمن بالفروق الفردية وهو ما يطلق عليه في الخدمة الاجتماعية بطريقة خدمة الفرد، ولكن الأفراد في المجتمع لا يعيشون في معزل عن بعضهم البعض وإنما يعيشون ويتفاعلون فيما بينهم من خلال وسط اجتماعي اصطلح عليه بالجماعة، ويكون العمل مع الجماعات باستخدام وتوجيه التفاعل داخلها مما يؤدي إلى خلق المواطن الصالح، ويطلق على ذلك في الخدمة الاجتماعية بطريقة خدمة الجماعة، وبالرغم من الاتفاق على مبدأ الاختلاف وأهمية الجماعات داخل المجتمع في تشكيل وتعديل اتجاهات وسلوك الأفراد، إلا أننا نجدهم يعيشون في مجتمع ويكتسبون صفات مميزة عن مجتمعات أخرى، فكان لزاماً على الخدمة الاجتماعية أن تكون لديها نظرة متصفة بالشمولية والكلية فبرزت طريقة خدمة وتنظيم المجتمع لتنسيق برامج الرعاية الاجتماعية.

وفي مجال رعاية الطفولة التي تعد أحد مجالات الخدمة الاجتماعية تكون فيها الممارسة من خلال الجهود

ثالثا - أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة من الاهتمام المتزايد بالطفولة على مستوى العالم ككل ، حيث تتجه الجهود في وقتنا الحالي في كل مكان من العالم نحو الاهتمام بهذه الشريحة والسعي الحثيث نحو توفير أكبر قدر ممكن من الرعاية والتكفل بها ؛ باعتبارها فئة مهمشة في المجتمع ، وهذا لتحقيق طفولة آمنة مستقرة وخالية من العقد والمشاكل والعنف بكل أشكاله. وتعد رعاية الأطفال المحرومين من الرعاية أو المعرضين للخطر من أهم الخطوات في تقدم المجتمع ورفاهيته وذلك من خلال تحسين ظروف تنشئتهم وحمايتهم من أي أخطار تهدد أمنهم ، والتغلب على العقبات التي تعترض نموهم وتقدمهم ، وتقع مسؤولية رعاية الأطفال وتقديم الخدمات على عاتق المجتمع بمختلف أفراد ومؤسساته.

رابعا-مصطلحات الدراسة

1-الخدمة الاجتماعية

من الملاحظ أن هناك العديد من التعريفات للخدمة الاجتماعية ، وأنه لا يوجد تعريف موحد لها وقد يرجع ذلك إلى حداثة الخدمة الاجتماعية كمهنة أو تخصص وتطورها السريع ، بالإضافة إلى أن كل مؤلف ينظر إليها من منظور معين أو يركز على جانب معين أو أهداف معينة في الخدمة الاجتماعية ، وهكذا تتباين التعريفات بتباين المفكرين والمجتمعات ، لدرجة صار من الصعب الاتفاق على تعريف واحد للخدمة الاجتماعية ، وعليه سنحاول عرض أهم التعريفات للخدمة الاجتماعية بداية بالتعريف اللغوي:

1-1-الخدمة الاجتماعية: لغة

تعرف الخدمة على أنها المساعدة ، والإنسان الخادم أي الذي يجب أن يخدم الآخرين ، ويعرف بيار ماسي ومادلان قوينار Pierre Macie .Madeleine Guinard .الخدمة على أنها : المعونة (AIDE)،السند (APPUI)، المساعدة (ASSISTANCE)، الدعم (SOUTIEN)، النجدة (SOUCOURIR)، إعطاء منح تقديم (DONER)، دفع (VERSER)، توزيع (DISTRIBUTION) وتعني هذه المفاهيم أن يكون الإنسان في خدمة أخيه الإنسان كلها تطلب الأمر ذلك (زرزواتي، 2000، 13).

وهناك العديد من النماذج والتجارب الدولية التي خطت فيها الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الطفولة خطوات ايجابية في رعاية هذه الشريحة وإعادة إدماجها في المجتمع.

على ضوء كل ما سبق تبرز ضرورة تناولنا لموضوع الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الطفولة ، كإحدى المجالات المهمة للممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية ، حيث اخترنا تحديدا البحث في طرق الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الأطفال المعرضين للخطر ، بحكم العلاقة الخاصة التي تجمع بين طرق الخدمة الاجتماعية من جهة وإشباع حاجاتهم الإنسانية من جهة أخرى ، وكونهم كذلك يمثلون فئة أو شريحة هامة من شرائح المجتمع الأكثر حرمانا وفقرا وتهميشا ؛ وعليه فإنه جدير أن نعلم:

كيف تسهم طرق الخدمة الاجتماعية في رعاية

الأطفال المعرضين للخطر؟

على ضوء ذلك نطرح جملة الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما المقصود برعاية الطفولة من منظور الخدمة

الاجتماعية وماهي خصائصها؟

- ماهي أبرز المداخل الأساسية للخدمة

الاجتماعية في مجال رعاية الطفولة؟

- ما الدور التكاملي لطرق الخدمة الاجتماعية في

مجال رعاية الطفولة؟

- ماهي أبرز التجارب الدولية للخدمة الاجتماعية

في مجال رعاية الطفولة؟

ثانيا-أهداف الدراسة

هدفت دراستنا إلى:

- التعرف على رعاية الطفولة وخصائصها من منظور

الخدمة الاجتماعية.

- معرفة أبرز المداخل المهنية التي يعتمد عليها

الأخصائي الاجتماعي في ممارسته للخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الطفولة.

- التعرف على الطرق الرئيسية للخدمة الاجتماعية

ودورها التكاملي في مجال رعاية الطفولة.

- التعرف على أبرز التجارب والنماذج الغربية

والعربية للخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الطفولة.

2-1- الخدمة الاجتماعية: اصطلاحا

عرف عبد المنعم شوقي الخدمة الاجتماعية بأنها: نظام اجتماعي مرن يشترك بطرقه الأساسية مع بعض النظم الاجتماعية الأخرى ، ويقوم بالعمل فيه مهنيون متخصصون ، ويهدف إلى مقابلة احتياجات الأفراد والجماعات إلى النمو والتكيف في المجتمع إذا فشلت في ذلك النظم الاجتماعية الأخرى ، كما يهدف إلى مساعدة تلك النظم على النمو والامتداد حتى تقابل حاجات الأفراد والجماعات والمجتمعات بطريقة أكثر كفاءة (خاطر ، 2009، 132-133).

بالنظر إلى هذا التعريف نلاحظ أن الخدمة الاجتماعية تنطوي على تقديم المساعدة للأفراد الذين فشلت باقي النظم الاجتماعية الأخرى في مساعدتهم ، وهذا من أجل تحقيق حياة أفضل للمجتمع وأفراده .

ويعرفها رشيد زرواتي: هي المعرفة النظرية والعملية لمساعدة الفرد والجماعة والمجتمع فهي خدمة فردية وجماعية ومجتمعية ؛ فأما المعرفة النظرية فهي دراسة الحالة ومحاولة الوصول إلى نظريات تفسرها والى قوانين تتحكم فيها ، وأما المعرفة العملية فهي دراسة الحالة ثم التشخيص ثم العلاج ثم التنفيذ ، وأما المساعدة فهي عبارة عن تلك الجهود المبذولة لفائدة الفرد والجماعة والمجتمع ، فعلى نطاق الفرد: أي مساعدة الفرد كالألم والطفل الشاب ، وأما على نطاق أي مساعدة الأسرة وجماعات العمل ، وأما على نطاق المجتمع: أي مساعدة المجتمع في تطوره وذلك بتنظيمه وتنسيقه والتخطيط له (زرواتي، 2000، 16-17).

من خلال هذا التعريف نلاحظ أنه يوجد شقين للخدمة الاجتماعية ؛ فالشق الأول: هو المعرفة النظرية من خلال القوانين والنظريات التي تتحكم في ممارستها ، أما الشق الثاني: فهو يتعلق بالجانب العملي والممارسة المهنية باستخدام الطرق الثلاثة في التعامل مع الفرد أو الجماعة أو المجتمع .

كما ورد في الكتاب السنوي للخدمة الاجتماعية في أمريكا بأن الخدمة الاجتماعية: هي خدمة مهنية تُقدم للناس بغرض مساعدتهم كأفراد وجماعات للوصول إلى علاقات يرتاحون إليها ومستويات من المعيشة تتفق مع رغباتهم وقدراتهم وتنسجم مع تلك التي في المجتمع (خاطر ، 2009، 131).

يتضح لنا من خلال التعريف أن الخدمة الاجتماعية عبارة عن ممارسة مهنية مثلها مثل باقي المهن الأخرى التي تتعامل مع الأفراد والجماعات والمجتمعات بهدف مساعدتهم على تحقيق التكيف والاندماج الاجتماعيين .

وعرف ويرنر بويم Werner Boehm الخدمة الاجتماعية بأنها: هدفت إلى مساعدة الأفراد على أداء وظائفهم الاجتماعية ، فرادى أو في جماعات ، عن طريق الأنشطة الموجهة نحو علاقاتهم الاجتماعية ، بما في ذلك التفاعل بين الإنسان والبيئة المحيطة ، وتؤدي هذه الأنشطة ثلاث وظائف رئيسية هي: علاج ما لحق الأفراد من أضرار في قدرتهم ، وتقديم الخدمات الفردية والجماعية ، والوقاية من الآفات الاجتماعية واختلال الأداء الاجتماعي (أبو النصر، 2009، 49).

من خلال هذا التعريف نلاحظ أن الخدمة الاجتماعية تسعى إلى مساعدة الأفراد على أداء أدوارهم ووظائفهم سواء كانوا أفراد أو ضمن جماعات ، كما تؤدي الخدمة الاجتماعية ثلاث وظائف أساسية وهي وقائية وعلاجية وإنشائية .

2 - الرعاية الاجتماعية

يعتبر مصطلح الرعاية الاجتماعية من المصطلحات الحديثة ؛ غير أنه قديم قدم النشاط الإنساني ، فهو مفهوم إنساني فطري اهتدى إليه الإنسان وممارسه وفقا لفطرته السليمة ، ليتطور هذا المفهوم إلى غاية أن أصبح من سمات الدول المتقدمة .

وقد تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم الرعاية الاجتماعية وسنحاول عرض أهمها بداية من التعريف اللغوي:

2-1-الرعاية: لغة

هي العناية التي يقدمها شخص لآخر ، وهي تدل بالكلمة الفرنسية على الجمعية الخيرية التي تهتم بالرعاية الاجتماعية (بدوي، ب-د-ت-730). ومصطلح الرعاية مشتق من " يرعى " ، " راع " بمعنى الكفالة والمسؤولية (أبو النصر، 2009، 28)، ويقول الرسول ﷺ " كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته " بمعنى أن الراعي عليه واجب اجتماعي وله السلطة في تدبير الأمور .

2-2-الرعاية: اصطلاحا

يمكن تحقيق الرعاية الاجتماعية من خلال مؤسساتها ، وتؤثر الرعاية الاجتماعية وتتأثر بامتزاج القيم والأهداف والمبادئ التاريخية منها والقائمة في إطار واحد.(السروجي، 2004، 75).

هذا التعريف اعتبر الرعاية الاجتماعية إحدى مسؤوليات المجتمع بمختلف مؤسساته لتحقيق الحماية الاجتماعية ، وذلك من خلال توزيعها على المستفيدين سواء كانوا أفراد أو أسر ممن كانت مواردهم غير كافية لإشباع حاجاتهم الإنسانية ، ويتم ذلك من خلال مؤسسات خاصة بالرعاية الاجتماعية حكومية أو أهلية أو دولية وهي مؤسسات لها فلسفتها ولوائجها وبرامجها وأهدافها.

وعرفها روبرت موريس Robert Morris: بأنها مجموعة الجهود الحكومية والأهلية لتخفيف آلام الناس الذين هم في حاجة إلى مساعدة ، وغير القادرين على إشباع حاجاتهم الأساسية بواسطة أسرهم وسوق العمل(أبو النصر، 2009، 29).

من خلال ما سلف ذكره حول تعاريف الرعاية الاجتماعية نلاحظ وجود شبه إجماع على أن الرعاية هي: مجموعة من الجهود والبرامج والخدمات التي تقوم بها المؤسسات الحكومية والأهلية والدولية ، التي هدفت إلى مساعدة الأفراد والجماعات والنظم والاجتماعية على القيام بوظائفهم وإشباع حاجاتهم الضرورية ، مع مراعاة العدالة والمساواة.

3- الطفل

لقد تعددت واختلفت التعاريف حول مفهوم الطفل ؛ فكل يعرفه حسب وجهة نظره وحسب تخصصه ، وعليه يصعب إيجاد تعريف كامل وشامل لهذا المصطلح ، ومنه نحاول ذكر أهم التعاريف ابتداء من التعريف اللغوي إلى بعض التعاريف الاصطلاحية.

1-3-الطفل: لغة

الطفل الرخص الناعم من كل شيء ، أو الصغير من كل شيء (الفيروز أبادي، ب-د-ت، 07)، ولا تطلق كلمة طفولة إلا على الكائنات الحية ، فالكائنات الحية لها طفولة

هناك العديد من التعريفات للرعاية الاجتماعية ، تنوعت بين تعريفات عربية وأجنبية ، ومن بين هذه التعريفات نذكر:

عرفها معجم المصطلحات في العلوم الاجتماعية

على أنها: الخدمات التي تؤدي للفرد في حالات معينة ، وقد تكون الرعاية طبية أو رعاية طفولة أو رعاية الأمومة أو رعاية أحداث... وقد تتم الرعاية داخل المنشآت أو عن طريق المنشآت وهي نوعان:

- رعاية وقائية: Preventive care.

- رعاية علاجية: Curative care (بدوي، ب-د-

ت، 52).

وتكون الرعاية داخل المنشآت من خلال أنها تقدم داخل مؤسسات الرعاية وتكون من النواحي الصحية والاجتماعية والنفسية والتربوية ، كما يوجد كذلك الرعاية خارج المؤسسات وهي تقديم المساعدة التي يحتاج إليها الفرد دون أن يستدعي ذلك إقامته داخل المؤسسة.

وفي قاموس الخدمة الاجتماعية: هي برامج الدولة

للخدمات التي تساعد الناس على مواجهة احتياجاتهم (الاجتماعية ، التعليمية ، الصحية) التي تعتبر أساسية وذلك للمحافظة على المجتمع ذاته (بركات، 2017، 43).

من خلال هذا التعريف يمكن أن نعتبر أن الرعاية الاجتماعية هي عبارة عن برامج وخدمات ؛ الهدف منها هو إشباع الاحتياجات المختلفة للناس والتي تعتبر أساسية في تطور المجتمعات ، كما هدفت إلى مساعدة الأفراد والجماعات للوصول إلى درجة من المستوى المعيشي والصحي الملائم ، كما هدفت كذلك إلى قيام علاقات تعاون وتبادل للخبرات لتنمية قدراتهم وصولاً إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي.

وعرفها طلعت مصطفى السروجي: على أنها نظام

اجتماعي باعتباره نسقا منظما للخدمات تعبر عنه مؤسسات اجتماعية في جميع المستويات ، لها أدوار طبيعية وشرعية تتضح من خلالها مسؤولية الحكومة لمقابلة ومحاولة إشباع احتياجات أفراد المجتمع ، ويتباين شروط تقديمها وتحديد المستفيد منها طبقاً للأيدولوجية السائدة في المجتمع ، وتعتبر البرامج والمشروعات وسائل علمية مخططة عن طريقها

-وليد: كما في قوله تعالى " قال ألم نربك فينا وليدا
ولبثت فينا من عمرك سنين "(سورة الشعراء، الآية 18).
-الفتى: كما في قوله تعالى " نحن نقص عليك نبأهم
بالحق إنهم فتية آمنوا بربهم وزدناهم هدى "(سورة الكهف،
الآية 13).

وفي السنة النبوية الشريفة، وفضلا عما ورد في القرآن
الكريم من ألفاظ مرادفة لمصطلح الطفل والتي سبق بيانها،
نجدها قد زادت ألقاظا أخرى تدل على معنى الطفل، فعن
عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال " رفع القلم عن ثلاث
:عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصغير حتى يكبر وعن
المجنون حتى يعقل أو يفيق " وكثر استعمالها عند الفقهاء،
فمن هذه الألفاظ وأشهرها والأكثر استعمالا لها في جميع
أبواب الفقه وفي شتى فروع الشريعة لفظ الصغير بمعنى
الطفل(فخار، 19، 2015)، ولفظ الطفل يطلق في مفهوم
الفقهاء على الصغير من وقت انفصاله إلى
البلوغ(بختي، 24، 2013).

3-2-2- الطفل في القانون

تعريف الطفل في الاتفاقيات الدولية: اعتمدت
اتفاقية حقوق الطفل وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام
بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 25/44 المؤرخ
في 20 نوفمبر 1989، ودخلت حيز التنفيذ في 02 سبتمبر
1990 بتصديق 20 دولة عليها وفي 24 جانفي 1997 بلغ عدد
الدول التي صادقت عليها 189 دولة.

وبالرجوع إلى محتوى هذه الاتفاقية يمكننا تعريف
الطفل بناء على ما جاء في المادة الأولى: يعني الطفل كل
إنسان لم يتجاوز الثامنة عشر ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك
بموجب القانون المنطبق عليه (علام، 2009، 63)، وعليه
حتى يكون الشخص طفلا يجب أن يكون أولا غير بالغ سن
الثامنة عشر، وأن لا يكون القانون الوطني يحدد سنا للرشد
أقل من ذلك (فخار، 2015، 26).

نجد أن اتفاقية حقوق الطفل وفي مادتها الأولى
حددت مرحلة الطفولة إلى غاية سن الثمانية عشر كاملة بشرط
أن يكون القانون الوطني كذلك يحدد سن الرشد بهذا السن
وان لا يحدد اقل من ذلك أو أكبر.

تبدأ مع مولدها وظهورها، أما الجماد فلا طفولة له ولكن
بالجدة وإذا طال به العمر نصفه بالقدم (رشوان، 2007، 01).
وعليه فإن مصطلح الطفل يطلق على الكائنات الحية
فقط، وليس على الجماد والأشياء، وتكون الطفولة حسب
التعاريف السابقة بالنسبة للإنسان منذ يوم ولادته إلى غاية
مرحلة البلوغ والاحتلام.

3-2- الطفل: اصطلاحا

لقد اعتبر العلماء والباحثين أن الطفل عبارة عن عالم
من المجاهل المعقدة كعالم البحار الواسع الذي كلما خاضه
الباحثون كلما وجدوا فيه كنوزاً وحقائق علمية جديد لا زالت
متخفية عنهم، وذلك لضعف وضيق إدراكهم المحدود من
جهة، واتساع نطاق هذا العالم من جهة أخرى، وعليه صعب
عليهم إعطاء تعريف شامل وكامل للطفل، ونحاول في هذا
الصدد الإلمام قدر الإمكان بذكر أهم التعاريف المقاربة
لمفهوم الطفل والتي نوجزها فيما يلي:

3-2-1- الطفل في الشريعة الإسلامية

تُولي الشريعة الإسلامية اهتماما بالغا بالطفل بحيث
يبدأ الاهتمام قبل خروجه من بطن أمه في مرحلة تكوين
الجنين وتنتهي بالبلوغ (مصطفى، 2007، 07)، والبلوغ في
الفقه الإسلامي هو البلوغ الطبيعي ببلوغ النكاح؛ وهو بأن
تظهر في الغلام مظاهر الرجولة والقدرة على النكاح، وفي
الأنثى الحيض والاحتلام، فإذا لم تظهر شيء من هذه
العلامات الطبيعية كان البلوغ بالسن.

كما بين الله تعالى نهاية الطفولة في قوله "وإذا بلغ
الأطفال منكم الحلم فليستأذنوا كما استأذن الذين من قبلهم
"(سورة النور، الآية 59).

وفي القرآن الكريم ورد لفظ الطفل بألفاظ عديدة
معناها قريب من معنى الطفل نذكر منها:

-الصبي: كما ورد في قوله تعالى " يا يحي خذ الكتاب
بقوة وآتيناك الحكم صبيا " (سورة مريم، الآية 12).
-الولد: كما في قوله تعالى " والوالدات يرضعن
أولادهن حولين كاملين لمن أراد منكم أن يتم الرضاعة وعلى
المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف "(سورة البقرة،
الآية 233).

أن مفهوم الطفولة هي المرحلة العمرية التي تبدأ من الميلاد وحتى بلوغ سن الرشد، وهي الفترة التي يعتمد فيها الطفل على والديه اعتمادا كلياً في تلبية حاجياته.

وهكذا يمكن القول أن الطفل هو الشخص الذي لم يبلغ سن الثامنة عشر من عمره وهو بحاجة ماسة لحو أسري يضمن له لمختلف أشكال الرعاية النفسية والاجتماعية والصحية والتعليمية حتى يصبح قادراً على الاعتماد على نفسه.

4- الأطفال المعرضون للخطر

لقد تعددت واختلقت التعاريف المتعلقة بالأطفال المعرضين للخطر، غير أنها تجتمع في مجملها في شكل الإساءة والحرمان والتهميش الذي يجعل من هذه الفئة معرضة للخطر بشقيه المادي والمعنوي، وستتطرق لأهم التعريفات على النحو الآتي:

الأطفال المعرضين للخطر هم الأطفال المساء إليهم أو الذين يتعرضون للإهمال ويحرمون من إشباع حاجاتهم الأساسية، وقد تكون هذه الإساءة جسدية من جانب الآباء أو من يتولون رعاية الطفل كالضرب المبرح والكي بالنار أو الجرح أو الكسر والتأخر في السعي لعلاج الطفل والإساءة النفسية لهم، وعدم توفر الرعاية المناسبة للطفل وعدم إرشاده والإيذاء النفسي بالنبذ أو التجاهل والعزلة وغيرها (حبيب، 2010، 137).

من خلال هذا التعريف نجد أن الأطفال المعرضين للخطر هم الأطفال المهملين الذين يتعرضون لنوعين من الإساءة وهي الإساءة الجسدية من خلال العنف المادي والاعتداء بالضرب، أو يتعرضون للإساءة النفسية من خلال العنف المعنوي والإيذاء النفسي بمختلف أشكاله وهو ما يجعلهم في حالة خطر.

كما تم تعريف الأطفال المعرضين للخطر على أنهم الأطفال المعرضين لفقد الرعاية الأسرية الكاملة، وكذلك المحرومين من إحدى حقوقهم والأطفال المساء إليهم نتيجة التربية الخاطئة (عثمان، 2017، 72).

وعليه فإن الحرمان من الرعاية الأسرية يجعل الطفل عرضة للخطر، وهذا لعدم توفر الحماية والرعاية الأسرية التي توفر له العطف والحنان، وفقدان الأسرة بالنسبة للطفل

تعريف المشرع الجزائري للطفل: هو كل شخص لم يبلغ الثامنة عشر 18 سنة كاملة، ويفيد مصطلح حدث نفس المعنى (القانون 12-15، 2015).

لقد حدد المشرع الجزائري سن الطفولة إلى غاية الثمانية عشر عاماً كاملة، وهو ما يتوافق مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في تحديدهم لهذا السن، كما أن المشرع الجزائري لم يفرق بين مصطلح الحدث أو الطفل وهما يحملان نفس المعنى.

3-3-3- الطفل لدى علماء الاجتماع وعلماء النفس

الطفولة من وجهة نظر علماء الاجتماع هي تلك الفترة المبكرة من الحياة الإنسانية التي يعتمد عليها الفرد على والديه اعتماداً كلياً فيما يحفظ حياته، ففيها يتعلم ويتمرن للفترة التي تليها، وهي عبارة عن قنطرة يعبر عليها الطفل حتى النضج الاقتصادي والسيكولوجي والعقلي والنفسي والاجتماعي والخلقي والروحي، والتي تتشكل خلالها حياة الإنسان ككائن اجتماعي (رشوان، 2007، 03).

وعليه فإن الطفل هو ذلك الانسان في المرحلة الأولى من الحياة، ويكون في هذه المرحلة معتمداً بشكل كبير على والديه؛ واعتماده على والديه ليس بشكل دائم؛ حتى يكتمل لديه النمو الاقتصادي والسيكولوجي والعقلي والنفسي والاجتماعي والخلقي والروحي حتى يصبح كائناً اجتماعياً فعالاً.

ويعرف بعض العلماء السيكولوجيين الطفولة بأنها: المرحلة التي تبدأ بعد الفطام وتنتهي عند سن البلوغ أو الحلم أي الفترة التي تقع من (18 و24 شهر) إلى غاية بلوغ سن الرشد (18 أو 21 سنة) (فهيم، 2014، 26).

واعتبر حسين عبد الحميد رشوان الطفولة: أنها الفترة التي نخطئ فيها ونرتكب الكثير من الهفوات، والإنسان يتعلم من الخطأ، ولذلك من حسن حظ البشر أن لهم فترات طفولة طويلة وكلما طالت هذه الفترة، وكلما كثرت الأخطاء كلما كان التعلم أكثر (رشوان، 2012، 05).

من خلال التعاريف السابقة نجد أن مفهوم الطفولة من المفاهيم والمصطلحات التي تناولتها تخصصات مختلفة فتعددت التعاريف تبعاً لذلك الاختلاف، وبالرغم من هذا الاختلاف فإننا لاحظنا أنه يوجد شبه إجماع بين العلماء على

من خلال هذا التعريف نجد أن المشرع الجزائري قد وضع جوانب في شخصية الطفل وبيئته ، التي تعتبر مؤشرا على سقوطه في دائرة الخطر أو كان عرضة لها ، فإذا توفرت هذه المؤشرات يمكن أن نطلق مصطلح الطفل في خطر ، وقد حددها في الجوانب الشخصية منها الأخلاقي والتربوي والسلوكي ، والجانب الأمني (الحماية) ، وأما الجوانب البيئية فهي الظروف الاجتماعية المحيطة ببيئة الطفل والتي تعرض سلامته البدنية والنفسية والتربوية للخطر.

خامسا - الإطار النظري للدراسة:

1- مفهوم رعاية الطفولة من منظور الخدمة

الاجتماعية

تعد رعاية الطفولة نسقا فرعيا من النسق العام للرعاية الاجتماعية ، والتي تسعى إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي للطفل وتهيئة الظروف المناسبة لنموه السليم ، كما أن رعاية الطفولة تعني حمايتهم ووقايتهم من المخاطر التي يتعرضون لها وحماية حقوقهم.

وقد شهد العالم في العقدين الأخيرين تطورا ملحوظا في رعاية الطفولة ؛ تمثل في إنشاء العديد من المؤسسات الاجتماعية والثقافية والصحية ، خاصة بعد التغير الذي طرأ على مكانة المرأة نتيجة دخولها سوق العمل وتقلص مسؤوليتها ووظيفتها كأم وزوجة في رعاية وتربية أبنائها ، مما تطلب تدخل الدولة وبذل الكثير من الجهود الحكومية لتوفير الخدمات البديلة لغياب المرأة عن الأسرة.

وتشمل رعاية الطفولة بمفهومها الحديث مختلف الأنشطة والبرامج والخدمات الاجتماعية والصحية والنفسية والتربوية التي تقدمها المؤسسات سواء الحكومية أو الأهلية ، وتستهدف هذه المؤسسات تنمية الأطفال في المجتمع في جميع النواحي الفكرية والجسمية والعاطفية ، وقد أسهمت المنجزات التي تحققت في العلوم الطبية والإنسانية خلال هذا القرن في تغيير اتجاهات المجتمع نحو الأطفال ، ولعل أحدث الاتجاهات في حماية الطفل هو العمل على توفير جميع متطلباته في أسرته الطبيعية باعتبارها الوسط الوحيد لتنشئته وتنشئة سوية ، فقد أثبتت الدراسات والتجارب الخاصة

تجعل منه فريسة سهلة للشارع ، كما أن إساءة معاملة الطفل وحرمانه من حقوقه تشكل كلها أرضية خصبة لإعداد مجرم في المستقبل.

أما المشرع الجزائري عرف الطفل في خطر (القانون 12-15، 2015): هو الطفل الذي تكون صحته أو أخلاقه أو تربيته أو أمنه في خطر أو عرضة له ، أو تكون ظروفه المعيشية أو سلوكه من شأنهما أن يعرضاه للخطر المحتمل أو المضر بمستقبله ، أو يكون في بيئة تعرض سلامته البدنية أو النفسية أو التربوية للخطر ، وتعتبر من بين الحالات التي تعرض الطفل للخطر:

- فقدان الطفل لوالديه وبقائه دون سند عائلي.

- تعريض الطفل للإهمال أو التشرذ.

- المساس بحقه في التعليم.

- التسول بالطفل أو تعريضه للتسول.

- عجز الأبوين أو من يقوم برعاية الطفل عن التحكم في تصرفاته التي من شأنها أن تؤثر على سلامته البدنية أو النفسية أو التربوية.

- التقصير البين والمتواصل في التربية والرعاية.

- سوء معاملة الطفل ، لاسيما بتعريضه للتعذيب والاعتداء على سلامته البدنية أو احتجازه أو منع الطعام عنه أو إتيان أي عمل ينطوي على القساوة من شأنه التأثير على توازن الطفل العاطفي أو النفسي.

- إذا كان الطفل ضحية جريمة من ميثله الشرعي.

- إذا كان الطفل ضحية جريمة من أي شخص آخر إذا

افتضت مصلحة الطفل حمايته.

- الاستغلال الجنسي للطفل بمختلف أشكاله ، من

خلال استغلاله لاسيما في المواد الإباحية وفي البغاء وإشراكه في عروض جنسية.

- الاستغلال الاقتصادي للطفل ، لاسيما بتشغيله أو

تكليفه بعمل يحرمه من متابعة دراسته أو يكون ضارا بصحته أو بسلامته البدنية و/ أو المعنوية.

- وقوع الطفل ضحية نزاعات مسلحة وغيرها من

حالات الاضطراب وعدم الاستقرار.

- الطفل اللاجئ.

وأدوار آبائهم الاجتماعية؛ للاستفادة بأكبر قدر ممكن من الموارد والمساعدات التي يوفرها المجتمع بمؤسساته الأهلية والحكومية (غباري، 2011، 23).

وعليه فإن رعاية الطفولة تكون من خلال مجموعة من الخدمات والبرامج التي يقدمها المجتمع لفئة الأطفال المحرومين من الرعاية بمختلف أشكالها، وهذا من أجل إشباع حاجاتهم الإنسانية، وذلك بمقابلة الاحتياجات بخدمات الرعاية؛ وهذا كله من أجل تحسين أداء أدوارهم الاجتماعية وتنمية قدراتهم، ولا تتوقف الرعاية عند الأطفال بل تتجه نحو أسرهم وباقي أفراد ومؤسسات المجتمع.

2- خصائص وسهام رعاية الطفولة

من خلال التعريف السابقة لرعاية الطفولة، نستخلص جملة من الخصائص والسماح التي نوجزها على النحو الآتي:

– الرعاية الاجتماعية للطفولة هي عبارة عن جهود وخدمات وبرامج منظمة تقدم للأطفال وأسره لمساعدتهم على النجاح وأداء أدوارهم وأدوار آبائهم الاجتماعية حتى ينجحوا في تنشئتهم وتنميتهم بصورة تربوية سليمة. حيث أن معظم مشكلات الطفولة ترجع إلى سوء العلاقات الأسرية، سواء كانت علاقة الآباء بالأبناء أو علاقة الآباء بالأمهات أو علاقة الأبناء بعضهم ببعض، فيصبح كل فرد عاجزاً عن أداء أدواره، وتكون النتيجة هي عجز الآباء عن توفير الرعاية المطلوبة لأبنائهم مما يدفعهم للتشرد والانحراف، أو يجعلهم في أمس الحاجة إلى مساعدة مؤسسات رعاية الطفولة.

– تهتم الرعاية الاجتماعية للطفولة بتقديم خدمات الرعاية للأطفال الذين يعجز آبائهم عن الوفاء بالتزاماتهم التربوية ويعجزون عن إعالة أبنائهم من خلال تقديم جملة من خدمات الرعاية المكملة للرعاية والإشراف الوالدي بهدف النهوض بمستوى رعاية الأطفال ورفاهيتهم وحمايتهم من الإهمال وسوء المعاملة وسوء الاستغلال.

– اهتمام رعاية الطفولة بدرجة كبيرة بتوصيل مساعدات وموارد المجتمع إليهم، حيث أن المجتمع هو المسؤول والملمزم بالعمل على تكامل وتعزيز قوة الأسرة بما يساعدها على تأدية واجباتها الوالدية، أو تقديم أوجه الرعاية البديلة إذا عجزت الأسرة عن ذلك عن طريق موارد المجتمع

بمؤسسات رعاية الطفولة بأن الوسط الطبيعي لنشأة الطفل ونموه هو وجوده بين أبويه وإخوته (الدليمي، 2014، 162).

وعليه فإن مصطلح رعاية الطفولة يتضمن كل أنواع الأنشطة والخدمات التي توفر الرفاهية العامة للأطفال، من خلال نسق منظم للخدمات والمؤسسات المختلفة التي تستطيع تقديم المساعدات والخدمات اللازمة لهم، وهذا لتحقيق مستويات ملائمة للمعيشة المناسبة والصحة الجيدة والغذاء الكامل والتعليم والترفيه؛ بهدف تدعيم علاقاتهم الشخصية والاجتماعية التي تسمح لهم بتنمية قدراتهم وتحقيق نموهم، وتحسين حياتهم بحيث تنسجم وتتوافق مع حاجات المجتمع.

وقد عرفت منظمة رعاية الطفولة بالمكتب الإداري لرعاية الأطفال بالولايات المتحدة الأمريكية رعاية الطفولة: هي تلك الخدمات المتخصصة من أجل الرعاية الاجتماعية، والتي تعني أساساً بالطفل الذي تشعب حاجاته في الأسرة، أو داخل أي منظمات اجتماعية أخرى، وهذه الخدمات تصاغ بحيث تحقق الإشباع عن طريق تقوية وتعزيز مقدرة الوالدين على بذل الرعاية وتقديم ما يحتاجه الطفل من حب وإرشاد، وكذلك تقوية علاقات الأسرة بالمنظمات الاجتماعية؛ وذلك عن طريق استكمال الرعاية بمعالجة نواحي الضعف والخلل أو القصور في تلك الرعاية، أو التعويض عنها بتولي الرعاية المتوقعة للطفل من أسرته وضمان توفير وصياغة هذه الرعاية بقدر الإمكان (غباري، 2011، 22).

وتأسيساً على هذا التعريف فإن رعاية الطفولة هي: جملة من خدمات الرعاية التي تقدمها الأسرة أو إحدى المؤسسات الاجتماعية لفائدة الأطفال من أجل إشباع حاجاتهم الإنسانية، وقد ركز التعريف على الجوانب النفسية والعاطفية، إضافة إلى التأكيد على دور الأسرة في رعاية أبنائها من خلال تقوية علاقاتها مع باقي المؤسسات الاجتماعية الأخرى من أجل استكمال الرعاية.

وقد عرفها محمد سلامة محمد غباري: على أنها الجهود والخدمات المنظمة والبرامج التي تحقق إشباع حاجات الأطفال الضرورية للنمو لكل نوعياتهم؛ لتحسين أحوالهم الاجتماعية والنفسية والعقلية والصحية؛ بهدف حمايتهم والنهوض بمستوياتهم ومساعدتهم للنجاح في أداء أدوارهم

الاجتماعي إتباعها في العمل مع الأطفال المعرضين للخطر ، حيث أنها تقيّد في توجيه العمل والممارسة نحو تحقيق الأهداف مع هؤلاء الأطفال من حيث إعادة تأهيلهم وإدماجهم في المجتمع .

وفيما يلي عرض موجز لأهم المداخل التي تطرق اليها الباحث أحمد مُجد موسى التي يمكن استخدامها في العمل مع هؤلاء الأطفال (موسى، 2005، 86-93):

1-3- المداخل النفسية الاجتماعية

يساعد تطبيق هذا المدخل في التعرف على المشكلات النفسية والاجتماعية المرتبطة بالطفل بالإضافة إلى ضرورة تحليل المشكلة للتعرف على العوامل المؤثرة فيها . ويرتبط هذا المدخل بعمليات أساسية يقوم بها الأخصائي الاجتماعي مع الطفل والأسرة ، وكل من لهم تأثير في المشكلة خاصة في عملية الدراسة ، وهذا بالإضافة إلى التركيز على الجوانب الإجرائية وعدم استهلاك الوقت والمجهود في دراسة أسباب المشكلة فقط ، وبالتالي تصبح عمليات الدراسة والتشخيص والعلاج عمليات مترابطة مع بعضها البعض ومتداخلة يراعي فيها الأخصائي ضرورة الانتقال من مرحلة لأخرى .

ويتضمن المدخل ضرورة تحقيق أهداف محددة في شخصية الطفل على رأسها تعديل سلوكه وتغيير اتجاهاته ؛ ويركز المدخل النفسي الاجتماعي على استخدام أساليب مهنية محددة ، منها أساليب مباشرة وتكون موجهة نحو الطفل كالنصح والضغط والسلطة المهنية والإيحاء وإتاحة الفرصة للتفيس عن مشاعر الكراهية ومشاعر الإحساس وبالضغوط ، كما يستعمل كذلك الأخصائي الاجتماعي أساليب غير مباشرة وتكون موجهة نحو المحيط الخارجي للطفل من خلال التأثير على الأشخاص المحيطين به ، وتعديل اتجاهاتهم مما يحقق القبول المتبادل بين الطرفين تمهيدا لإدماجهم في الأسرة وباقي مؤسسات المجتمع .

3-2- المدخل التأهيلي

يعد المدخل التأهيلي المؤدي إلى تأكيد عودة الطفل لبيئته الطبيعية (الأسرة) ، وكذلك رغبته الواضحة في الاندماج الاجتماعي مع المجتمع بما فيه من مؤسسات تعليمية

المختلفة ؛ سواء كانت بالمؤسسات أو بالهيئات أو أي موارد أخرى موجودة بالمجتمع البشرية منها والمادية ، فالجهود المنظمة والخدمات والبرامج اللازمة لرعاية الطفولة لكي تنجح في تحقيق أهدافها فهي تحتاج إلى تدعيم المجتمع لها بما يقدمه من مساعدات وموارد مختلفة لتحقيق الرفاه المناسب للطفولة بكل أنواعها (غباري، 2011، 27).

- تعتبر برامج الرعاية الاجتماعية استثمار حقيقي لهذه الفئة على المدى البعيد ، فهذه البرامج ليست للاستهلاك فقط بل تسعى إلى تحقيق أهداف بعيدة المدى ، وكما يقال إنها نبتة اليوم وشجرة الغد ، فأطفال اليوم الذين يتلقون الرعاية والمساعدة على إشباع حاجاتهم المختلفة والضرورية للنمو هم المورد البشري للمجتمع في المستقبل ، فكلما قمنا بتقوية هذا المورد كلما كان المجتمع قويا في المستقبل ، وعليه فإن رعاية الطفولة هي استثمار للمورد البشري بعيد المدى .

- يعتبر التنظيم الرسمي لبرامج وخدمات رعاية الطفولة من أهم سمات وخصائص الرعاية الاجتماعية للطفولة ، فتكون ممارسة الرعاية في إطار رسمي من خلال منظمات وهيئات ومؤسسات المجتمع ؛ وفقا لبرامج وخدمات تم التخطيط لها وتنفيذها وفقا لأنسب الأساليب والوسائل من جهة ومن جهة أخرى الأخذ في الاعتبار موارد وقدرات المجتمع .

يتضح لنا من خلال التعاريف المتعددة لمفهوم رعاية الطفولة وخصائصها بأن رعاية الطفولة هي أحد ميادين ومجالات الخدمة الاجتماعية التي من شأنها أن تقدم الحلول لمشاكل الأطفال الذين لم تتح لهم فرصة إشباع حاجاتهم الإنسانية ، وذلك من خلال تقديم الخدمات والبرامج للأطفال المعرضين للخطر كما تهتم بتقديم أوجه الرعاية لأسرة الطفل وكذا ترتبط بتقديم الخدمات للبيئة الخارجية والمحيطية بالطفل ، وتكون عملية المساعدة بالاعتماد على مداخل أساسية ومهمة .

3- المداخل الأساسية للخدمة الاجتماعية في

مجال رعاية الطفولة

تقوم الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية على مجموعة من المداخل الأساسية التي يتطلب على الأخصائي

- تحديد مشكلة الطفل: من خلال جمع المعلومات الأساسية عن العملاء (الأطفال) ومعرفة المشكلات التي يعانون منها وظروفهم المختلفة.

- تحديد أولويات عمليات المساعدة مع الأطفال: ومن الضرورة مشاركة الطفل في تحديد تلك الأولويات وتكون الأولويات كما يلي: أ - العودة للأسرة. ب - العودة للمدرسة. ج - العلاج الطبي والأمراض. د - التدريب المهني لاكتساب مهنة معينة.

ويمكن القول أن الأولويات تختلف باختلاف حالة الطفل، ويمكن للأخصائي الاجتماعي أو لفريق العمل استخدام المقابلات بمختلف أنواعها والاستبيان في تحديد تلك الأولويات والملاحظة، كما يستخدم المقاييس العلمية المناسبة في هذا المجال.

- عمليات المساعدة أو العلاج: تعبر عملية المساعدة أو العلاج عن العلاقة المهنية والعلاجية بين الطفل والأخصائي الاجتماعي كعلاج للطفل في هذا المجال، ومن الضروري مراعاة الارتباطات بين الأخصائي والطفل، وكذا مراعاة البرامج والاعمال التي يجب أن يقوم بها الطفل كسلوكيات بديلة، وكذا مراعاة المهام المحددة والمتمثلة في الأنشطة المحددة والمسؤوليات التي يجب أن يقوم بها الطفل. ما يمكن قوله بعد هذا العرض لأهم المداخل التي يعتمدها الأخصائي الاجتماعي في رعاية الأطفال المعرضين للخطر؛ انه يعتمد على مداخل متعددة في عملية المساعدة ولا يتقيد بنموذج معين أو مدخل واحد لأنه يتعامل مع نسق الطفل ومع عدة أنساق أخرى كالأسرة والجماعة والمجتمع، فهو يساهم في الوصول بهم إلى أقصى درجات النمو الجسدي والنفسي والعقلي والاستثمار في قدراتهم بما يحقق عائداً على الطفل وأسرته ومجتمعه.

4-الدور التكاملي لطرق الخدمة الاجتماعية في

مجال رعاية الطفولة

إن الخدمة الاجتماعية تؤمن إيماناً علمياً بأن الإنسان كائن اجتماعي لا يعيش في عزلة عن جماعته ومجتمعه وعن المجتمع العالمي، فالإنسان منذ أن يولد وهو يؤدي أدواراً متعددة في نطاق الجماعات التي ينتمي إليها وتختلف هذه الأدوار باختلاف مراحل نموه، كما أن هذه

وتدريبية. ويكون التأهيل للطفل من خلال استعادة الطفل لقدراته النفسية والاجتماعية والعقلية، وتستخدم بطريقة ايجابية من أجل إدماجه مرة أخرى مع الأسرة والمجتمع من خلال العمليات اللازمة لذلك؛ وعليه فإن عملية التأهيل بالنسبة للطفل الموضوع في مؤسسة الرعاية تبدأ منذ استقباله في المؤسسة من خلال البرامج والخدمات المقدمة له إلى غاية تحقيق الأهداف المرجوة.

ويتعامل الأخصائي الاجتماعي مع الطفل ضمن إطار المدخل التأهيلي من خلال:

- النظر إلى الطفل نظرة متكاملة من كافة الجوانب.
- توجيه انتباه الطفل إلى ضرورة المشاركة في العمليات المختلفة التي يمكن أن تعيد تأهيله نفسياً واجتماعياً شرطاً أساسياً لمساعدته بالمؤسسة.

- تبدأ عملية التأهيل منذ انضمام الطفل بالمؤسسة ويصبح من الأبناء المنتظمين بها.

- ضرورة مشاهدة الطفل ومناقشته في نتائج عمليات التأهيل سواء كانت تأهيل اجتماعي بالمقابلات والمناقشات أو من خلال برامج التدريب المهني لتحقيق التأهيل المهني عن طريق الأبناء الذين تم إلحاقهم بالعمل بعد تدريبهم.

- عدم اتخاذ قرار بمساعدة الطفل في مجال من مجالات التأهيل قبل إقناعه ومعرفته بالأدوار المطلوبة منه والنتائج التي يمكن أن يحصل عليها.

- ضرورة تكريس مبدأ العلاقة المهنية بين أعضاء فريق العمل في التأهيل من جهة والطفل من جهة أخرى، لأن أي عوامل سلبية في العلاقة المهنية يؤثر على باقي العمليات.

- تهيئة الطفل نفسياً واجتماعياً وتعليمياً عند دخوله في بعض عمليات التأهيل حتى لا يكون هناك أضرار نتيجة شعوره بالضغط وعدم الرغبة في هذه العمليات.

3-3-المدخل المعرفي السلوكي

يعد المدخل السلوكي من المداخل الأساسية في التعامل مع الأطفال؛ لأنه يرتبط بمشكلة الطفل ودراستها حتى الوصول إلى جوانب العلاج المرتبطة بها، ويستخدم الأخصائي الاجتماعي هذا المدخل على النحو الآتي:

والمساعدة التي يجدونها في مؤسسات رعاية الطفولة التي أعدت خصيصاً لرعايتهم ، بعد أن زودت بالإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتحقيق أهدافها ، ولن تنجح تلك المؤسسات في تحقيق أهدافها إلا على يد أخصائي اجتماعي الذي أعد الإعداد السليم للممارسة هذه المهنة الشاقة التي لا ينجح فيها إلا من آمن بها وأحبها وعندئذ يهون كل جهد ويسهل كل صعب في سبيل نجاح تلك المهنة الإنسانية العظيمة (غباري، 2011، 292-293).

وعند ممارسة الأخصائي الاجتماعي لطريقة خدمة الفرد مع فئة الأطفال الذين يعانون من مشاكل مختلفة ونقص في إشباع احتياجاتهم المختلفة ، فلا بد عليه أن يتأكد من أن المهمة صعبة ، وهنا يستعين بالخبرات والقدرات والمهارات التي اكتسبها خلال فترة إعداده ومساره العلمي والعملي. وتمر طريقة خدمة الفرد في مجال رعاية الأطفال بثلاث عمليات أساسية وهي: الدراسة ، التشخيص والعلاج.

— عملية الدراسة: تكون الدراسة في خدمة الفرد من خلال جمع الحقائق والمعلومات والمعطيات التي عن طريقها يتم توضيح الموقف (المشكلة) من جميع جوانبه ، وتتم عملية جمع الحقائق حسب خطة موضوعة وبطريقة منظمة ، تبدأ منذ أول يوم لقاء الأخصائي الاجتماعي مع الطفل أو أي طرف آخر من أطراف المشكلة ، وتستمر في جميع المقابلات الآتية ، حيث أنها عملية مستمرة لا تنتهي إلا بانتهاء عملية المساعدة.

- عملية التشخيص: يقصد به تفسير وتحليل الحصيلة والمعطيات والمعلومات التي تم جمعها في مرحلة الدراسة ؛ بهدف معرفة العوامل والأسباب التي أدت إلى المشكلة (الموقف) الذي يعاني منه الطفل ؛ حتى يتمكن الأخصائي من وضع الخطة العلاجية المناسبة ، والتشخيص المتكامل حسب مُجَد سلامة مُجَد غباري يشتمل على مجموعة من الخطوات نوجزها على النحو الآتي:

- تحديد المجال العام للمشكلة أي نوعها العام.
- تحديد النوعية الخاصة للمشكلة.
- تحديد نوعية العوامل المؤثرة في المشكلة ونعني بها العوامل البيئية والذاتية.

الأدوار الاجتماعية المختلفة بالنسبة للفرد الواحد أو بالنسبة للجماعة تزداد عدداً وتعقدت مع التغيرات الحضارية المجتمعية. وتحرص الخدمة الاجتماعية كجانب وقائي على أن يكون أداء الفرد لدوره الاجتماعي يتفق مع ما يتوقعه وما ترتضيه القيم الأخلاقية والدينية ، كما أنها تتدخل إذا أخل أداء الفرد لهذا الدور كجانب علاجي.

ولما سلف ذكره ؛ فإن ممارس الخدمة الاجتماعية يقدم خدماته في مجال رعاية الطفولة بإتباع طرق الخدمة الاجتماعية الثلاثة: خدمة الفرد ، خدمة الجماعة وتنظيم المجتمع ، وسنأتي على شرح كل طريقة من طرق الخدمة الاجتماعية على النحو الآتي:

1-4- طريقة خدمة الفرد في مجال رعاية الطفولة:

في عام 1915 نشرت ماري ريتشموند Mary Richmond أول كتاب علمي في خدمة الفرد ، وهي كذلك أول من وضع تعريفاً لهذه الطريقة ، وفي عام 1917 تم الاعتراف بطريقة خدمة الفرد كأول طريقة في مهنة الخدمة الاجتماعية ، ثم نشرت ماري ريتشموند كتاباً هاماً في عام 1922 بعنوان ما هي خدمة الفرد؟

ويقصد بطريقة خدمة الفرد في الخدمة الاجتماعية حسب تعريف هيلين برلمان أنها: عملية تمارس في مؤسسات اجتماعية لمساعدة الأفراد على المواجهة الفعالة للمشكلات التي تعوق أدائهم لوظائفهم الاجتماعية (أبوالنصر، 2009، 81).

وعليه تعتبر طريقة خدمة الفرد إحدى الطرق الرئيسية في مهنة الخدمة الاجتماعية ؛ وهي هدفت إلى مساعدة الأفراد الذين لديهم مشكلات فردية أو يواجهون عقبات في أدائهم الاجتماعي ، وهي تركز على قاعدة علمية معرفية منبثقة من العلوم الإنسانية والاجتماعية ، وتمارس من طرف أخصائيين اجتماعيين أعدوا الأعداد المهني المناسب لتحقيق أهداف الخدمة الاجتماعية عامة وأهداف خدمة الفرد خاصة.

ويقصد بطريقة خدمة الفرد في مجال رعاية الطفولة:

أنها الطريقة التي يمارسها أخصائي خدمة الفرد مع الأطفال الذين تواجههم مشكلات بيئية أو ذاتية تجعلهم عاجزين عن التوافق الاجتماعي ، بما يجعلهم في أمس الحاجة للتعون

يجنب العميل مواقف الصراع والقلق والتوتر، وإذا كان الهدف الأساسي للعلاج الذاتي هو تقوية الذات فإن هناك أهدافاً فرعية تعاون في تكامل العلاج، وتتلخص هذه الأهداف في: وصول العميل إلى الاتزان الانفعالي والدرابة الذاتية، وإدراك الواقع الخارجي وسلامة الاتجاهات الفكرية والنفسية وإقامة علاقات موضوعية في محاولات تعامله والقدرة على التكيف والتوفيق بين الرغبات المختلفة.

4-2- طريقة خدمة الجماعة في مجال رعاية

الطفولة

يعد والتر بيتيت **Walter Petit** أول من أطلق مسمى خدمة الجماعة على العمل مع الجماعات، وفي عام 1935 اعترف المؤتمر القومي للخدمة الاجتماعية بطريقة خدمة الجماعة **Social Group Work**، وفي عام 1936 أنشئت الجمعية الأمريكية لدراسة خدمة الجماعة والتي عرفت بعد ذلك باسم الجمعية الأمريكية لأخصائيي العمل مع الجماعات.

وقد عرف كل من **ولسن وريبلاند Wilson &**

RYLAN خدمة الجماعة على أنها عملية وطريقة بواسطتها يؤثر الأخصائي الاجتماعي على حياة الجماعة عن طريق توجيه التفاعل المتبادل نحو الوصول إلى الأهداف المشتركة (أبو النصر، 2009، 83-84).

وتمارس خدمة الجماعة في مجال رعاية الطفولة وفق

نوعين من الأساليب:

– البرامج التعليمية: من خلالها يتم التنقيف والتعليم بهدف فهم العلاقات المتبادلة في الأسرة، ومعرفة مدى وكيف تكون علاقة سوية وسليمة، بالإضافة إلى التوعية بكيفية مواجهة المواقف الإشكالية العادية، وبذلك نقضي على مسببات الصراع الأسري، وتزِيل عوامل التوتر بما يؤدي إلى اتزان الأسرة واستقرارها ويجد الأطفال البيئة المناسبة للتنشئة الاجتماعية.

وأسلوب خدمة الجماعة في ذلك هو العمل مع الأسرة كجماعة لحل بعض المشكلات التي يرى الأخصائي أن حلها على أساس جماعي أيسر وأفضل من حلها مع بعض الذين يجدون صعوبة في تربية أطفالهم، خاصة صعوبات التكيف وبذلك يمكن تزويدهم بالمعلومات اللازمة وتنقيفهم بالمبادئ

– تفسير العوامل المتداخلة في المشكلة وتوضيح

مدة تفاعلها أفقياً ورأسياً.

– تحديد مناطق العلاج بمعنى تحديد المناطق

المراد التأثير فيها وتغييرها.

وبعد هذه الخطوات يصل الأخصائي الاجتماعي إلى

الصورة النهائية للتشخيص بعد أن شخص المشكلة وحدد جوانبها ورسم خطة علاجية.

- عملية العلاج: عرفت فاطمة الحاروني العلاج على

أنه: العمل على تحسين الوظيفة الاجتماعية للعميل عن طريق العلاقة المهنية والحصول على الخدمات التي يشير بها التشخيص السليم وذلك بواسطة السيطرة على البيئة والتأثير في السلوك (الجميل، 1996، 191).

وبعد عمليتي الدراسة والتشخيص يكون الأخصائي

الاجتماعي قد تحصل على كم لا بأس به من المعطيات والمعلومات حول الموقف، وكذا العميل، وفي هذه المرحلة يقوم برسم خطة تحتوي على مجموعة من العمليات والخدمات التي تستهدف التأثير الإيجابي في ذات العميل أو في ظروفه المحيطة، لتحقيق أفضل أداء ممكن لوظيفته الاجتماعية أو لتحقيق أفضل استقرار ممكن لأوضاعه الاجتماعية في حدود إمكانيات المؤسسة.

وعليه يمثل الفرد وبيئته وحدة متكاملة لا يمكن

الفصل بينهما؛ فيما يحدث للطفل يؤثر في بيئته وينعكس عليه، لذا كان من الطبيعي أن ينقسم العلاج إلى نوعين تبعا لنوع العوامل المسببة لمشكلات العميل وموقفه وهما العلاج البيئي والعلاج الذاتي (الجميل، 1996، 195-196):

– العلاج البيئي: ويقصد به تلك الجهود التي تبذل

للتخفيف من الضغوط الخارجية والخدمات العملية التي تقدم للعميل سواء من المؤسسة أو من مصادر البيئة المختلفة، وفي هذا النوع توجه الجهود إلى القوى الكامنة في بيئة العميل لتحسين قدرته على التلاؤم الاجتماعي والأداء الوظيفي في الحياة، وينقسم العلاج البيئي إلى قسمين: خدمات مباشرة وخدمات غير مباشرة.

- العلاج الذاتي: يهدف العلاج الذاتي إلى تقوية ذات

العميل بما يمكنه من التوفيق بين مطالبها ومطالب المجتمع ومقتضيات الواقع؛ لكي تنهض بمسؤولياتها على النحو الذي

جماعات الأطفال المتواجدة على مستوى مؤسسات الرعاية ، والتي يمارس فيها أنشطة جماعية بالإضافة إلى نمو الجماعة وذلك من خلال التفاعل الجماعي المشترك الذي يحدث بينهم.

3-4- طريقة تنظيم المجتمع في مجال رعاية

الطفولة

في عام 1921 نشر إدوارد ليندمان Edward Lindemann كتاب علمي عن تنظيم المجتمع Community Organization، وفي عام 1939 قدم روبرت لين Robert leen تقريرا عن مفهوم تنظيم المجتمع وضرورة ممارستها كطريقة من طرق الخدمة الاجتماعية ، حيث قدمه للمؤتمر القومي السنوي للخدمة الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية ، وفي سنة 1946 تم الاعتراف بطريقة تنظيم المجتمع كطريقة ثالثة من طرق الخدمة الاجتماعية وذلك في المؤتمر القومي السنوي للخدمة الاجتماعية ، ويطلق عليها أحيانا على هذه الطريقة مصطلح Community Social Work أي طريقة الخدمة الاجتماعية في خدمة المجتمع.

وقد عرفت هدى بدران طريقة تنظيم المجتمع في كتابها المعنون بتنظيم المجتمع: هي طريقة من طرق الخدمة الاجتماعية يستخدمها الأخصائي الاجتماعي للتأثير في القرارات المجتمعية التي تتخذ على جميع المستويات لتخطيط وتنفيذ برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، بحيث يؤدي هذا إلى تقوية الترابط بين أهل المجتمع الواحد وبين المجتمع المحلي والمجتمع الأكبر (المهدلي، 1993، 129).

ومنه فإن طريقة تنظيم المجتمع هي إحدى طرق الخدمة الاجتماعية والتي يكون عملها مع الوحدات الرئيسية والكبرى في المجتمع ، وهذا من أجل مساعدتهم على إشباع حاجاتهم المختلفة وحل المشكلات التي يتخبطون فيها وتنمية قدراتهم ومواردهم المتوفرة والمتاحة ، ويكون ذلك بالاعتماد على مشاركة المواطنين والتنسيق والتعاون مع قيادات ومنظمات المجتمع ويكون من خلال التخطيط الاجتماعي المنظم.

التربوية بصورة سهلة وبسيطة ، وكذلك العمل مع جماعات الأطفال الذين يواجهون بعض المشكلات في منازلهم أو في مدارسهم أو في مؤسساتهم وتزويدهم بالمعلومات والمعارف اللازمة لسهولة تفكيكهم وتعليمهم كيفية مواجهة تلك المشكلات.

– البرامج الاستشارية الجماعية أو العلاجية

الجماعية: فهي هدفت إلى خلق بيئة أو وسط اجتماعي يصطبغ بصبغة انضباطية خاصة ، بحيث يتسنى للأطفال اكتساب خبرات انفعالية تصحيحية جديدة بفضلها تستقيم لهم الأمور في حياتهم اليومية ، بالإضافة إلى تقديم الاستشارات الجماعية للآباء والأمهات الذين يواجهون مشكلات عدم تكيف أبنائهم ، وذلك بتكوين جماعات صغيرة يكتبون من خلالها الكثير من الخبرات والاستشارات الجماعية التي قد تؤثر فيهم بدرجة أكبر من تقديم الاستشارات بصورة فردية ، خاصة إذا كانت هذه الجماعات تعاني من نوعيات متشابهة من مشكلات عدم تكيف أبنائهم ، هذا بالإضافة إلى تكوين جماعات النشاط المختلفة التي يشغل فيها الطفل وقت فراغه.

وتعتبر حياة الطفل في نطاق الحياة الجماعية الموجهة من أفضل الأساليب التي تتيح له فرصة إشباع احتياجاته من الرعاية ؛ من خلال ممارسة الأنشطة المختلفة لبرنامج الجماعة ، وفي ظل قيادة واعية قادرة على المعاونة وإحداث التكيف والنمو الاجتماعي ، وتتضمن هذه الخدمات النقاط الآتية (الجميلي، 1994، 95-96):

- تنظيم وإعادة شبكة العلاقات الاجتماعية للحدث حتى يتكيف مع نفسه ومع المجتمع الذي يعيش فيه.
- إكسابه الصفات الاجتماعية الحسنة ، من خلال القدرة على التفكير الواقعي المدرك لحقائق الأمور والقدرة على القيادة ومعرفة حقوقه وواجباته وإدراك المسؤوليات.
- إدراك أهمية النظام وتقديره في الحياة.
- الرغبة في الخدمة العامة بحيث يكون لديه الاستعداد لتقديم الخدمات في المجتمع الذي يعيش فيه ، وتقدير أهمية وقيمة العمل سواء كان فكريا أو يدويا.
- وعليه فإن طريقة خدمة الجماعة في مجال رعاية الأطفال هدفت إلى نمو الطفل من خلال انتمائه كعضو في

ومنه فإن طرق الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الطفولة السالف ذكرها والمقسمة إلى ثلاث طرق رئيسية هي مقسمة نظريا فقط ، غير أنها أثناء ممارستها مهنيًا فإن تلك الطرق تتكامل وتتداخل فيما بينها لأنها تستند إلى فلسفة واحدة وهي فلسفة الخدمة الاجتماعية ، والتي تتضمن قيما ومبادئ وأساليب عمل ، كما تتضمن طرق الخدمة الاجتماعية فيما بينها لتحقيق تغيرات مقصودة في بعض الأفراد والجماعات والمجموعات من شأنها أن توفر الرفاهية والسعادة النسبية للفرد كفرد أو كعضو في جماعة أو مجتمع.

ومن ناحية التطبيق فلا يمكن للأخصائي الاجتماعي أن يمارس إحدى طرق الخدمة الاجتماعية فقط دون الاستعانة بالطرق الأخرى وذلك لاعتماد الوحدات التي تتعامل معها الخدمة الاجتماعية (فرد - جماعة - مجتمع) على بعضها ، فالفرد يعتمد على الجماعة في إشباع حاجاته كما تعتمد الجماعة على المجتمع ، ويعتمد المجتمع على جهود أفراده . والفرد كوحدة منفصلة عن الجماعة لا وجود له ، كما انه كوحدة غير منتبذة إلى مجتمع لا وجود له أيضا ، فهناك جانب جماعي وآخر مجتمعي لا يمكن إهمالهما ؛ فالجانب الجماعي من شخصية الفرد يشبع عنده احتياجات معينة لا يستطيع الجانب الفردي إشباعها ، كذلك يقوم الجانب المجتمعي بإشباع احتياجات معينة لدى الأفراد ، من هنا نرى أن هناك تكاملا بين الطرق المختلفة للخدمة الاجتماعية ويكون هذا التكامل من خلال منهج للممارسة العامة للخدمة الاجتماعية .

ومنه يتضح أن الأخصائي الاجتماعي يعتمد في ممارسته في مجالات الخدمة الاجتماعية عامة ومجال رعاية الطفولة خاصة على المهارات والمعارف التي اكتسبها في تقديمه لخدمات الرعاية الاجتماعية أثناء تدخلاته العلاجية والوقائية والتنموية للعملاء ، مستخدما بذلك عدة أساليب وطرق الخدمة الاجتماعية دون التركيز على طريق أو أسلوب وإغفال الأخرى بل يكون الاهتمام موجه نحو مختلف مستويات الممارسة (الفرد ، الأسرة ، جماعة ، مجتمع). وتكون الممارسة بالتنسيق بين المتخصصين من خلال عمل الفريق ، وذلك لأجل تحقيق جملة من الأهداف أهمها (مطر ، 2016 ، <https://www.3alamfree.com/147911.html>).

والأخصائي الاجتماعي عندما يمارس طريقة تنظيم المجتمع في مجال رعاية الطفولة فإن عمله يكون على النحو الآتي:

- الوقوف على المشكلات السائدة في مجال رعاية الطفولة في المجتمع والعوامل والأسباب التي تؤدي إليها والمقترحات التي يمكن عن طريقها مواجهة تلك المشكلات ، وكذلك المشاركة في التخطيط لخدمات رعاية الطفولة على المستوى المحلي التي تكفل مواجهة احتياجات الأسرة والطفولة القائمة في المجتمع كما ونوعا ، كما انه يقود عملية تحريك المجتمع للوقوف بجانب الجهود التي تبذل في مجال رعاية الطفولة وذلك بالمشاركة الفعلية في تنفيذ الخطط والبرامج المدعومة بالمال أو بالعلم أو بالخبرة أو بالجهد... الخ.

- تنسيق الخدمات القائمة أو المرتقبة في مجال رعاية الطفولة ورفع درجة الأداء الفني لهذه الخدمات ، مستخدما في كل ذلك الأساليب والوسائل المتعددة لتحقيق أهداف رعاية الطفولة مثل: البحوث الاجتماعية والمؤتمرات واللجان ، والاستعانة بأراء الخبراء والأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين و علماء الاجتماع ورجال القانون والمعلمين ورجال الشرطة والأطباء ورجال الدين والوزراء للوقوف على آرائهم في الموضوعات المثارة في مجال رعاية الطفولة ، والاستفادة بمقترحاتهم لتدعيم الخدمات في هذا المجال.

من خلال ما سبق ؛ فإن الخدمة الاجتماعية في مختلف أشكال مساعدتها تتعامل مع الفرد في ثلاث صور؛ فتارة تتعامل معه على حدة وتستخدم لذلك طريقة خدمة الفرد ، وتارة تتعامل معه أثناء تواجده في الجماعات ، وتستخدم في ذلك تأثير الجماعة على الفرد لتغيير سلوكه وهنا تستخدم طريقة خدمة الجماعة ، وتتعامل معه حينما يشترك في تنظيمات داخل المجتمع وتستخدم هنا طريقة تنظيم المجتمع ، ونجد أن التكامل والتداخل بين طرق الخدمة الاجتماعية يدلل الواقع الميداني ذاته داخل المؤسسات الاجتماعية المختلفة كما يحسها كل من مارس المهنة من الأخصائيين الاجتماعيين ، فتكامل طرق الخدمة الاجتماعية أمر حتمي تفرضه طبيعة المهنة وفلسفتها(الجميللي، 1994، 89).

الأطفال بشكل فاعل ، كما تم التعامل مع الفقر وتأثيره على الرعاية والحماية على محمل الجد ، حيث كانت الاستجابة له من خلال برامج رعاية اجتماعية شاملة في أغلب الحالات ، وكانت الخدمة الاجتماعية كوسيلة لتنفيذ هذه البرامج ؛ بحيث يتم تعيين أخصائي اجتماعي للأطفال والأسر الضعيفة ، يقوم على مساعدتهم للحصول على مجموعة من الخدمات مثل: التحويلات النقدية ، وتقديم المشورة ، والنصح والمساعدة في توفير السكن والعمل ، ومعالجة تعاطي الإدمان ، كما تقوم فرق من الأخصائيين الاجتماعيين بالمساعدة أيضا في بناء الوعي المجتمعي بالرعاية والحماية من المخاطر وتحديد الأطفال الضعفاء ، كما يجرب العمل على إعادة إدماج الأطفال الذين يعيشون أو يعملون في الشوارع أو دور الرعاية مع أسرهم او توفير رعاية مؤقتة بالتبني لهم في الوقت الذي يتم فيه توفير البرامج الاجتماعية الأسرة الأصلية.

وريثما تظهر النتائج الكاملة لهذه الجهود فقد بدأت بعض المؤشرات الايجابية بالظهور ، حيث انخفض عدد الأطفال الذين يعيشون في دور الرعاية البديلة نتيجة الفقر ، كما قل استخدام الرعاية السكنية بشكل عام ، ويجري التعامل مع الحالات الفردية للأطفال المحرومين من الرعاية الكافية بسرعة أكبر ، حيث أصبح الوقت الذي يمضيه الطفل في مراكز العبور السكنية أقل من ذي قبل ، كما توزعت مجموعة واسعة من الأخصائيين الاجتماعيين في جميع أنحاء البلاد ، بحيث أسهم هذا في رفع مستوى خدمات حماية الأطفال ، ويوجد حاليا 12 مليون أسرة تتلقى الحماية الاجتماعية ويستفيد منها نحو 48 مليون نسمة بشكل عام (قامت Csáky Corina بكتابة التقرير لصالح منظمة عائلة لكل طفل Child Family for Every ، <https://familyforeverychild.org>).

- التجربة البريطانية في رعاية أطفال الشوارع: إن الدول الأوروبية المتقدمة لم تسلم أيضاً من ظاهرة أطفال الشوارع ، ومن ثم فقد وضعت المملكة المتحدة (بريطانيا) برنامجاً شاملاً للتعامل مع هذه الظاهرة ، استعرضته لويز مينكي مديرة الدعاية بجمعية أطفال الشوارع في بريطانيا في مؤتمر عقده المجلس القومي للأمومة والطفولة بالقاهرة ، ويهدف البرنامج البريطاني لتمكين الأطفال وإعادة إدماجهم وتغيير النظرة المجتمعية لهم من مجرمين إلى ضحايا ، حيث

- مساعدة الناس لزيادة كفاءتهم وقدرتهم على حل المشاكل أو التكيف معها من خلال مساعدتهم على اختيار أفضل البدائل لمواجهة تلك المشكلات.

- مساعدة الناس في الحصول على الموارد المتاحة وتوجيههم إلى الاستفادة من المؤسسات التي تقدم الخدمات التي يحتاجون إليها.

- زيادة استفادة الناس من المؤسسات وزيادة تجارب تلك المؤسسات معهم.

- تسهيل التفاعلات بين الأنساق المختلفة في البيئة الاجتماعية.

- التأثير في التفاعلات بين المؤسسات المجتمعية من خلال القيام بأنشطة تنسيقية.

- التدخل بفاعلية لصالح السكان الأكثر تعرضا للخطر أي الأكثر تعرضا للمشكلات.

5- أبرز التجارب والجهود الدولية في مجال رعاية

الأطفال المعرضين للخطر

هناك العديد من التجارب والنماذج العربية وغير العربية التي ركزت على ممارسة الخدمة الاجتماعية كوسيلة أو طريقة في مجال رعاية الأطفال المعرضين للخطر في مجتمعاتهم كهدف أساسي وهام ، وقد اختلفت برامج ومشاريع المجتمعات بهذه الفئة ، فمنهم من اعتبر أن رعايتهم تكون بإيادهم في مراكز مع أقرانهم المنحرفين ، ومنهم من رأى بضرورة الفصل بينهم ، وهناك من أكد على ضرورة تخصيص أماكن ومؤسسات لإعادة إدماجهم في المجتمع من جديد بصورة اجتماعية مقبولة ، وتجعلهم يندمجون مع غيرهم من أفراد المجتمع ويتعاونون معهم. وفيما يلي عرض لأبرز التجارب والجهود الدولية الخاصة برعاية هذه الفئة في بعض الدول العربية والغربية.

1-5- تجارب وجهود لدول غربية

- رعاية الطفولة في البرازيل: نجحت البرازيل في السنوات الأخيرة في الانتقال بنهج عملها مع الأطفال والأسر الضعيفة ، حيث ابتعدت عن الاعتماد على الرعاية السكنية ، واتجهت نحو توجيه تركيز أكثر على الأسر ، وقد استندت هذه النقلة على إطار قانوني وخطة عمل وسياسات رعاية شاملة ؛ تسعى في مجملها إلى تعزيز قدرة الأسرة على تنشئة ورعاية

وتدريب الفاعلين الاجتماعيين على رأسهم الأخصائيين الاجتماعيين لأجل حماية الأطفال من مختلف الأخطار التي تلحق بهم أثناء تواجدهم في الشارع.

2-5- تجارب وجهود لدول عربية

- مؤسسة الرعاية الاجتماعية لبنات الغد المصرية

هي مؤسسة غير حكومية تأسست لتوفير حياة أفضل للبنات والأمهات الصغيرات ممن قضين معظم حياتهن بالشارع. هؤلاء البنات تم رفضهن من قبل أولياء أمورهن أو عائلاتهن أو المجتمع الذي يعشن فيه لأسباب اقتصادية واجتماعية، ومن ثم تهيشهن واستغلالهن عقلياً وجسدياً في كثير من الحالات من قبل ذويهم، ومضايقتهم من قبل الشخصيات الذكورية في محيطهن. وهدفت المؤسسة إلى تقديم منظومة متكاملة من خدمات الرعاية لخدمة الأطفال بلا مأوى والمعرضين للخطر، وخاصة البنات اللاتي تتراوح أعمارهن بين (1- 15 سنة). وتقدم المؤسسة دورات تدريبية لتنمية الطاقات الإبداعية والابتكارية لدى الأطفال عن طريق أخصائيين اجتماعيين. ويوجد من أطفال الشوارع الذين تم رعايتهم في هذه المؤسسة من حصل على الجوائز الدولية في الرسم والغناء والشعر، ويتمحور البرنامج اليومي للمؤسسة حول عدد من الأنشطة التي تعمل على إعادة تأهيلهم واندماجهم في المجتمع مرة أخرى، ومن اجل زيادة انتمائهم للمكان وتعزيز قيمة العمل الجماعي والاعتماد على الذات. كما أن إحدى بنات المؤسسة حصلت على المركز الأول في مسابقة ناشيونال جيوغرافيك (National Geographic) للتصوير الفوتوغرافي لعام 2010، وأيضاً المركز الأول في مسابقة مركز التكعبية للتنمية الثقافية للتصوير الفوتوغرافي لعام 2012. وتعمل المؤسسة على دمج أطفال مؤسسة (بناتي) مع أقرانهم من أطفال المدارس الخاصة والحكومية، لتخفيف حدة الحواجز الاجتماعية وتغيير مداركهم تجاه التعليم والتفكير المبدع وذلك منذ نوفمبر 2009. أما عن آليات العمل في مؤسسة بنات الغد، فهناك وحدة متنقلة بالمؤسسة يتمثل دورها في الوصول لأطفال الشارع من خلال زيارات منتظمة يقوم بها فريق من الأخصائيين الاجتماعيين وفقاً لخريطة جغرافية لأماكن تواجد هؤلاء الأطفال في منطقة القاهرة الكبرى.

وتتم أبحاث الشارع على طوال العام ويتم حفظ البيانات التي يتم تجميعها والتي تشمل على (أسماء

تم التعاون بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص لتدريب أطفال الشوارع وتعليمهم الحرف اليدوية، وهو المشروع الذي استفاد منه 500 ألف منهم، وأكدت أن الشراكة الدولية في هذا المجال سيكون لها مردود كبير، خاصة أن هناك حوالي 70 منظمة دولية تعمل في هذا المجال، ولها مشروعات في 130 دولة، مشيرة إلى أن هناك انتهاكات يتعرض لها أطفال الشوارع، لذلك تم تدريب أفراد الشرطة على التعامل معهم للحد من هذه الانتهاكات، والتفاوض مع الأطفال واستقطابهم ليصبحوا أشخاصاً فاعلين في البرامج والمشروعات، مشيرة أيضاً إلى ضرورة تفعيل توصيات تقرير المفوضية الأوروبية لحقوق الإنسان، التي تشير إلى ضرورة تعزيز الشراكات متعددة الأطراف وتطوير نظم حماية أطفال الشوارع، وإعادة دمجهم في المجتمع للقضاء على العنف، وطرح مجموعة من التشريعات والسياسات المحلية وتوفير الميزانية اللازمة لتنفيذ هذه المشروعات التي هدفت إلى إدراج أطفال الشوارع في المجتمع (مطواع، 2016). (<https://alwafd.news>)

من خلال هذا المشروع نجد أن بريطانيا أولت أهمية بالغة لرعاية أطفال الشوارع من خلال تأكيدها علي الشراكة المجتمعية بين مختلف المؤسسات الاجتماعية من منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والقطاع الحكومي في مواجهة الظاهرة، سواء علي المستوي المحلي أو علي المستوي الدولي، وهو ما يطلق عليه في الاتجاهات الحديثة للخدمة الاجتماعية بالخدمة الاجتماعية الدولية؛ والتي تكون فيها البحوث والدراسات من خلال التعاون والتبادل الدولي في مجال التنمية في كثير من المناطق والدول، وتساهم في إثراء المعرفة والممارسة داخل وبين الدول ومثل هذه البحوث تضع في اعتبارها الحاجات المحلية ويمكن أن تساعد في بناء منظمات أكثر فاعلية في العالم (مطر، 2016، <https://www.3alamfree.com/147911.html>)، وتكون هذه البحوث موجهة نحو إحدى مجالات الخدمة الاجتماعية في أولوياتها رعاية الطفولة؛ باعتبار أن ظاهرة أطفال الشوارع وهي فئة من الأطفال المعرضين للخطر، هي ظاهرة تتطلب تكاثف الجهود على المستويين المحلي والدولي، مع التأكيد على تفعيل الجانب القانوني من خلال دور المفوضيات الدولية لحقوق الانسان من جهة ومن جهة أخرى تكوين

- دور الدولة للأطفال: تستقبل الأطفال من عمر يوم واحد وحتى السنة الرابعة وهي على شكل حضانات أولية.
 - دور الدولة للصغار: تستقبل الأطفال من عمر 05 سنوات إلى عمر 12 سنة.
 - دور الدولة للأحداث: تستقبل الأحداث من عمر 13 سنة إلى عمر 18 سنة.
- وتقدم مؤسسات الرعاية جملة من الأنشطة والخدمات التي تسهم في رعاية وإشباع حاجات مجهولي النسب ومن أهمها:

- توفير الصحف والمجلات الدورية باستمرار.
- القيام بإعداد النشاطات الثقافية كالشعر والنشرات الجدارية وعرض الأفلام وغيرها.
- نشاطات فنية لتدريب مجهولي النسب على الموسيقى والغناء والنحت والسيراميك والطباعة الخ.
- نشاطات ترفيهية كالقيام بالسفر وإقامة الحفلات في المناسبات الوطنية والدينية.
- تأسيس نادي ومكتبة تضم كتب مختلفة تناسب مع أعمارهم ومستوياتهم التعليمية.
- نشاطات رياضية وبدنية لتشكيل الفرق الرياضية لكرة القدم وال طائرة والسلة إضافة إلى تعليمهم السباحة وغيرها، بالإضافة إلى أنشطة وخدمات أخرى؛ ويشرف على الأنشطة الاجتماعية أخصائيين اجتماعيين من خريجي الجامعات ومن حملة شهادتي البكالوريوس أو دبلوم في علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية.

إن نظام الرعاية الاجتماعية لمجهولي النسب في العراق ومن خلال هذا النموذج؛ نجد أنه تم الفصل بين الأطفال حسب الفئات العمرية وهو شيء إيجابي ويسهل من عملية تقديم الخدمات والرعاية، حيث أنه لكل فئة عمرية خصائصها النفسية والاجتماعية والفيزيولوجية؛ وبالتالي تتطلب خدمات رعاية خاصة لكل فئة حتى تسهل من عملية الإشباع، والملاحظ أن الغالب على الأنشطة وخدمات الرعاية هي الأنشطة ذات الطابع الاجتماعي والفكري، من أجل تحقيق الاندماج الاجتماعي للطفل وإشباع حاجاته الاجتماعية والعقلية.

الأطفال، أماكن تركزهم، الخدمات التي تقدم لهم بالشارع، تقييم حالة كل طفل، تأثير البيئة المحيطة عليهم الخ). وهناك أيضاً مركز الاستقبال ويقع المركز في محيط تواجد أطفال الشوارع بمنطقة القاهرة القديمة (الملك الصالح)، حيث يتم استقبال الأطفال والأمهات بشكل يومي، ويتم عقد جلسات اجتماعية ونفسية لهؤلاء الأطفال خلال أوقات الزيارات من طرف الأخصائيين الاجتماعيين والنفسانيين؛ ويتم منح كل طفل الغذاء والكساء والألعاب لتشجيعهم على العودة مرة أخرى إلى المركز وترك مجتمع الشارع تدريجياً. وأخيراً مركز الإقامة وهو يستوعب ما بين (150-200) طفل؛ ويقوم المركز بتوفير عدد من الخدمات مثل البرامج التعليمية التي صممت وفقاً للمستوى التعليمي لكل طفل، أسس النظافة الشخصية السليمة، والرعاية الصحية والنفسية (بذم، 2013، <https://www.masress.com/october>).

وعليه تعتبر مؤسسة بنات الغد المصرية نموذج في رعاية الأطفال المعرضين للخطر خاصة البنات، حيث أن الجمعية تقدم خدماتها المختلفة بما يناسب جنس الطفل ومستواه التعليمي والاقتصادي، كما أن الجمعية تقدم خدماتها من خلال أخصائيين اجتماعيين تكونوا في معاهد الخدمة الاجتماعية، بحيث تكون خدماتها ذات جودة، وما حققته الجمعية من إنجازات دليل على السير والتنظيم المحكم لهذه الجمعية وإتباع الطرق والأساليب العلمية للخدمة الاجتماعية في عملية الرعاية.

- الرعاية الاجتماعية لمجهولي النسب في العراق:

يعتبر الأطفال مجهولي النسب أحد فئات الأطفال المعرضين للخطر، وهم ضحية تصرف بعض الأفراد، ولاعتبارات إنسانية وشرعية فقد خصصت لهم في العراق جهات اجتماعية تقوم برعايتهم ومواصلة عملية تنشئتهم اجتماعياً في أسر بديلة أو لدى عائلات مصطنعة اجتماعياً، بغية تعويضهم الحنان أو الجو الأسري بشقيه الأبوي والأموي، فلا يستطيع الإنسان العيش بمفرده بعد ولادته بساعات قليلة، وهذا يتطلب تدخل الدولة في إعالة من لا أسر لهم. وتم إنشاء دور مخصصة لتقديم الرعاية لمجهولي النسب. وتم إنشاء في العراق دور مخصصة لتقديم الرعاية لمجهولي النسب وهي مقسمة إلى ثلاث أشكال وهي (راضي، 2016، 454):

وتحقيق الأهداف المجتمعية في ضوء التغيرات والتحويلات العالمية؛ حتى تجعل منه قادرا على التعامل مع أسرة ومؤسسة الطفل والنظم الاجتماعية الأخرى والقوانين التي توضح مكانة الطفل وأسلوب رعايته، والملاحظ أن مستوى الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في الدول العربية يختلف وبتدرجات متفاوتة.

والجزائر واحدة من الدول التي للأسف لازالت تعاني فيها الخدمة الاجتماعية من التهميش وعدم الاعتراف بها سواء على المستوى النظري كالهياكل العلمية والجامعات والمعاهد أو على مستوى الممارسة، وهذا بالرغم من الأهمية الكبرى التي تحتلها في مختلف مجالات الحياة، ولعل أبرز التجارب والنماذج الدولية التي تم التطرق إليها والتي تمارس فيها الخدمة الاجتماعية كعلم ومهنة متخصصة أدت إلى حل العديد من المشاكل وإشباع احتياجات الفئات المستهدفة بطرق وأساليب علمية، كما يتطلب الوضع الحالي من تشخيص الموقف الراهن للخدمة الاجتماعية ومكانتها بين مختلف العلوم والتخصصات الأخرى، وزيادة البحث بها يمكن من تطوير مكانتها بين العلوم والمهن في المجتمع بما يتناسب وأحدث الاتجاهات العالمية في الخدمة الاجتماعية، وهذا لتحقيق التكامل بينها وبين باقي العلوم من جهة، وقيام الخدمة الاجتماعية بدورها في عملية التنمية الشاملة في المجتمع من جهة أخرى.

يتضح لنا من خلال مما سبق أن هذه الدول التي تعتبر كنماذج دولية سخرت مشاريع وبرامج ضخمة في سبيل حماية هذه الشريحة المهمشة من المجتمع، وقد اعتمدت في تنفيذ برامجها على الخدمة الاجتماعية التي تعتبر كوسيلة أساسية ومهمة في تطبيق هذه البرامج والمشاريع؛ من خلال طرق وأساليب علمية حديثة، وهذا لتحقيق الهدف الأساسي والمهم وهو رعاية الأطفال المعرضين للخطر وإدماجهم في المجتمع.

خاتمة

تأسيسا على ما سبق فإن الخدمة الاجتماعية تعد إحدى المهن والعلوم التي أصبحت على المستوى العالمي تعمل ضمن منظومة متكاملة التي تعالج قضايا مختلفة منها قضايا الطفولة، وهذا من خلال قيام الأخصائي الاجتماعي بعمله مع هذه الفئة المهمشة من المجتمع بإتباع مبادئ الخدمة الاجتماعية وطرقها في وقاية الأطفال وعلاج مشكلاتهم، وتكون الطرق الرئيسية للخدمة الاجتماعية متكاملة مع بعضها البعض فلا يمكن الاعتماد على طريقة وإغفال أخرى بل هي طرق متلاحمة، ويتطلب على الأخصائي الاجتماعي الذي يجمع في ممارساته بين الطرق الثلاثة للخدمة الاجتماعية على أن يكون على قدر كبير من الخبرات والحقائق التي ترتبط بكافة مجالات الحياة الاجتماعية بما يتناسب ما أفرزه الانفجار المعرفي وما توصلت إليه الإنسانية من تقنيات، وربط ذلك بخدمة ورعاية الانسان باعتباره محور عملية التنمية

قائمة المصادر والمراجع

أولاً- المصادر

1. القرآن الكريم.
2. الحديث النبوي الشريف.

ثانياً- المراجع

1. أبو النصر ، مدحت. (2009) ، فن ممارسة الخدمة الاجتماعية ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، مصر .
2. بختي ، العربي. (2013) ، حقوق الطفل في الشريعة الإسلامية والاتفاقيات الدولية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر.
3. بدوي ، أحمد زكي. (ب-د-ت) ، معجم المصطلحات في العلوم الاجتماعية ، لبنان.
4. بركات ، مُجد اسماعيل. (2017) ، الرعاية الاجتماعية في مواجهة مشكلات عمالة الأطفال ، دار الوفاء للطباعة والنشر ، مصر.
5. الجميلي ، خيري خليل. (1994) ، الخدمة الاجتماعية للأحداث المنحرفين ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر.
6. الجميلي ، خيري خليل. (1996) ، الأساس النظري في خدمة الفرد ، المكتب العلمي للكمبيوتر ، مصر.
7. حبيب ، جمال شحاتة. (2010) ، قضايا واتجاهات حديثة في تعلم وممارسة الخدمة الاجتماعية ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر.
8. خاطر ، أحمد مصطفى. (2009) ، الخدمة الاجتماعية نظرة تاريخية مناهج الممارسة المجالات ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر.
9. الدبلي ، سليمان علي. (2014) ، الرعاية والخدمة الاجتماعية ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الأردن.
10. راضي ، سعاد. (2016) ، "الرعاية الاجتماعية لمجهولي النسب دراسة ميدانية في إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية" ، مجلة البحوث التربوية والنفسية ، العدد 50 ، جامعة بغداد ، العراق.
11. رشوان ، حسين عبد الحميد أحمد. (2007) ، الطفل دراسة في علم الاجتماع ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر.
12. رشوان ، حسين عبد الحميد أحمد. (2012) ، أطفال الشوارع ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر.
13. زرواتي ، رشيد. (2000) ، مدخل الى الخدمة الاجتماعية ، مؤسسة ابن سينا للطباعة والنشر ، الجزائر.
14. ساكي ، كورينا. المقال متاح على الموقع: <https://familyforeverychild.org>. تم الإطلاع عليه بتاريخ 2019/02/20 على الساعة 12.00.
15. السروجي ، مصطفى طلعت. (2004) ، السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة ، دار الفكر العربي ، مصر.
16. عثمان ، مُجد أحمد. (2017) ، تقييم الأداء المهني للممارس العام ببرنامج تمكين الأسرة لحماية الأطفال المعرضين للخطر ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر.
17. علام ، ناصر. (2009) ، أطفال الشوارع (قنبلة قيد الانفجار) ، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع ، مصر.
18. غباري ، مُجد سلامة مُجد. (2011) ، أطفالنا إحتياجاتهم ومشكلاتهم وطرق العلاج ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر.
19. فخار ، حمو بن إبراهيم. (2015) ، "الحماية الجنائية للطفل في التشريع الجزائري والقانون المقارن" ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة مُجد خيضر ، بسكرة ، الجزائر.
20. فهمي ، مُجد سيد. (2013) ، أطفال بين الخطر والإدمان ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر.
21. الفيروز أبادي ، مجد الدين. (ب-د-ت) ، القاموس المحيط ، الجزء الرابع ، ص 07 ، متاح على الموقع: <http://ar.lib.eshia.ir/20003/4/7>
22. القانون 12-15 المتعلق بحماية الطفل ، العدد 39 رقم 5 ، بتاريخ 3 شوال 1436 الموافق: 19 يوليو 2015 . الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
23. مصطفى ، فهمي خالد. (2007) ، حقوق الطفل ومعاملته الجنائية في ضوء الاتفاقيات الدولية ، دار الجامعة الجديدة ، مصر.
24. مطاوع ، نادية. (2016) ، أطفال الشوارع ثروة مدفونة ، مقال متاح على الموقع: <https://alwafd.news> تم الإطلاع عليه بتاريخ 2019/02/10 على الساعة 15.00.
25. مطر ، حازم. (2016) ، الاتجاهات الحديثة للخدمة الاجتماعية ، المقال متاح على الموقع: <https://www.3alamfree.com/147911.html> ، تم الاطلاع بتاريخ 2020/02/26 على الساعة 16.00
26. المهدي ، مُجد محمود. (1993) ، طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية ، دار الفكر الجامعي ، مصر.
27. مؤسسات خاصة تسعى لانتشال الأطفال المتشردين ، مقال متاح على الموقع <https://www.masress.com/october> تم الإطلاع عليه بتاريخ 2019/02/10 على الساعة 15.00.
28. موسى ، أحمد مُجد. (2005) ، الادماج الاجتماعي للأطفال بلا مأوى ، مكتبة زهراء الشرق ، مصر.

إشكالية العضوية الكاملة لفلسطين في الأمم المتحدة والبدائل الممكنة.

The question of the full membership of Palestine in the United Nations and possible alternatives.

تاريخ الإرسال: 2019-01-04 تاريخ القبول: 2020-09-02

حكيم العمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة يحيى فارس المدينة، hakimlamri43@gmail.com

الملخص

يتناول البحث البدائل القانونية التي يمكن من خلالها الوصول إلى العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة على ضوء رفع التمثيل الفلسطيني إلى دولة غير عضو بصفة مراقب، وفي ظل استخدام الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض "الفيتو" ضد أي مشروع قرار لرفع مكانة فلسطين لدولة كاملة العضوية. وهذه البدائل نابعة من روح ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، ومن الممارسة الدولية منها تكرار الطلب لمجلس الأمن وتفعيل المادة 137، أو تفعيل القرار 377 "الاتحاد من أجل السلام"، إلى جانب زيادة عدد الدول التي تعترف بدولة فلسطين.

الكلمات المفتاحية: دولة فلسطين، البدائل القانونية، العضوية الكاملة، مجلس الأمن، الجمعية العامة.

Résumé

L'étude s'intéresse aux différentes solutions juridiques permettant de devenir membre à part entière de l'État de Palestine au sein de l'Organisation des Nations Unies compte tenu de la levée de la représentation palestinienne en tant qu'observateur et du veto des États-Unis d'Amérique contre tout projet de résolution visant à élever le statut de Palestine à un État à part entière. Les alternatives découlent de l'esprit et des objectifs de la Charte des Nations Unies et de la pratique internationale, notamment la réitération de la demande adressée au Conseil de sécurité et l'activation de l'article 137, l'activation de la résolution 377 pour la paix et l'augmentation du nombre de pays reconnaissant l'Etat de Palestine.

Mots clefs : l'État de Palestine, Alternatives légales. Membre à part entière, Conseil de sécurité, L'association générale.

Abstract

The study deals with legal alternatives through which the full membership of the State of Palestine in the United Nations can be achieved in the light of the lifting of Palestinian representation to a non-member State as an observer, and the veto by the United States of America against any draft resolution to raise the status of Palestine to a full-fledged state. Alternatives stem from the spirit and purposes of the Charter of the United Nations and international practice, such as repeating a request to the Security Council, activating Article 137, activating Resolution 377, Union for Peace, and increasing the number of states that recognize the state of Palestine.

Keywords: state of Palestine, legal alternatives, full membership, Security Council, General Assembly

مقدمة

بدأت فكرة الأمم المتحدة كتحالف لبعض الدول خلال الحرب العالمية الثانية ، لكن سرعان ما نمت لتصبح منظمة تسعى لأن تشمل جميع الدول ، يبلغ عدد الدول كاملة العضوية في الأمم المتحدة حتى الان 193 دولة ، وذلك بعد أن تم قبول دولة جنوب السودان ، وتسعى السلطة الفلسطينية للحصول على العضوية حتى تصبح العضو 194 (مصري ، 2011 ، صفحة 10)

وبعد فشل المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية التي استمرت على مدى أكثر من عقدين من الزمن في سلسلة طويلة ومتتالية من اللقاءات والمفاوضات ، وفشل عملية التسوية في إقامة دولة فلسطينية على حدود 1967 ضمن حل الدولتين ، وفي المقابل استمرت إسرائيل في إقامة مشاريع التهويد والاستيطان في الضفة الغربية والقدس ، مما أدى إلى انفلاق مسار التسوية ، وأمام هذا المشهد طرحت القيادة الفلسطينية قضية إعلان الدولة الفلسطينية عبر التوجه إلى الأمم المتحدة والحصول على العضوية الكاملة ، والاعتراف بها كدولة عضو على حدود 1967 وهو ما عرف باستحقاق سبتمبر 2011.

وتسعى الدول جاهدة للانضمام إلى منظمة الأمم المتحدة والحصول على العضوية الكاملة لما لها من امتيازات على الساحة الدولية والعالمية ، ولكن في بعض الأحيان تفشل بعض الدول في الحصول على العضوية الكاملة لعدة أسباب منها عدم تصويت مجلس الأمن وموافقته على طلب العضوية ، أو استخدام الفيتو لمنع القرار ، فبدلاً من أن تصبح الدولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة من الممكن الحصول على وضع دولة بصفة مراقب ، وشرط ذلك الوحيد أن تكون الدولة طالبة العضوية عضواً في واحدة أو أكثر من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة (الهادي ، 2016 ، صفحة 65)

ولقد شكلت خطوة حصول فلسطين على العضوية المراقبة في الأمم المتحدة أهمية كبيرة لاستعادة القضية الفلسطينية إلى إطارها الدولي ، ومثلت خطوة مهمة على طريق التدويل ، فقد كان من أهم نتائجها المباشرة تمكين دولة فلسطين من الانضمام إلى كيانات دولية تقع ضمن منظومة الأمم المتحدة وأهمها الانضمام إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية . والحصول على دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة لفلسطين مهمة ليست سهلة ولكنها ليست مستحيلة في نفس الوقت خاصة في ظل المعطيات الدولية والإقليمية التي تشكل تحدياً أمام الطرف الفلسطيني ، لذلك فإن الأمر يحتاج إلى تخطيط

ودراسة لكيفية الاستفادة من عناصر القوة وتلافي عناصر الضعف ، الأمر الذي سوف تركز عليه الدراسة .
إن رفض دولة دائمة العضوية في مجلس الأمن طلب عضوية فلسطين في الأمم المتحدة لا يعني عدم تكرار المحاولات التي يمكن أن تعزز قوة الطلب الفلسطيني اللاحق ، فتعثر العضوية والاعتراف الدولي قضية واجهت الكثير من الدول ، سلكت خلالها الدول طرق مختلفة للوصول إلى العضوية في منظمة الأمم المتحدة .

تعزز بعض البدائل القانونية العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة مثل تفعيل القرار 377 "متحدون من أجل السلام" في حال شلل وعجز مجلس الأمن عن أداء مهامه نتيجة تعسف عضو دائم في استخدام حق الفيتو ، كما شكل حصول فلسطين على صفة دولة مراقب خطوة لتعزيز العضوية الكاملة وهي بمثابة استفتاء دولي على حق فلسطين الحصول على عضوية كاملة في الأمم المتحدة .

الإشكالية: ما هي البدائل القانونية التي بإمكان الفلسطينيين توظيفها للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة؟

الإجابة عن هذه الإشكالية ستكون من خلال الخطة الآتية:

مقدمة.

المطلب الأول: متطلبات حصول فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

الفرع الأول: المراحل الإجرائية لتقديم طلب عضوية كاملة في الأمم المتحدة.

الفرع الثاني: تقديم فلسطين طلب لمجلس الأمن للحصول على عضوية كاملة "استحقاق 2011".

الفرع الثالث: الحصول على دولة مراقب غير عضو 2012.

المطلب الثاني: البدائل الممكنة للوصول لعضوية فلسطين الكاملة في الأمم المتحدة.

الفرع الأول: الحصول على اعتراف المزيد من الدول.

الفرع الثاني: تكرار طلب عضوية كاملة إلى مجلس الأمن وكيفية مواجهة فيتو محتمل.

الفرع الثالث: تفعيل القرار 377 الاتحاد من أجل السلام.

خاتمة:

بناء على توصية من مجلس الأمن (منظمة الأمم المتحدة ، 1945 ، المادة 4 الفقرة 1 و2).

وهناك خمسة شروط موضوعية يجب أن تتوفر لاكتساب عضوية الأمم المتحدة وهي أن يكون طالب الانضمام دولة ، وأن تكون محبة للسلام ، وأن تقبل الالتزامات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ، وأن تكون قادرة على تنفيذ الالتزامات الواردة في الميثاق ، وأن تكون على استعداد للقيام بذلك.

1- أن يكون طالب الانضمام دولة.

العضوية تقتصر على الدول دون غيرها (منظمة الأمم المتحدة ، 1945 ، المادة 4) من الجماعات والوحدات السياسية (صافي ، 2011) ، وبالتالي طلب القبول يجب أن يكون من كيان يستوفي معايير الدولة حسب اتفاقية مونتيبيديو لسنة 1933 حول حقوق الدول وواجباتها² ، والمقصود بالدولة توفر العناصر الرئيسية الثلاث وهي (الشعب ، والإقليم ، والسيادة) (حمامي ، 2012 ، صفحة 40) ويرى الكثيرون أن شرط الاعتراف هو شرط رابع لتحقيق الدولة ، ومن هنا تعتبر فلسطين محقة لشرط الدولة كأحد شروط الانضمام بعضوية كاملة للأمم المتحدة ، والدولة الفلسطينية بأركانها الأساسية هي قائمة وتمتع بالشخصية القانونية الدولية ، فالشعب الفلسطيني مستقر على الأرض الفلسطينية منذ الأزل ، والإقليم الفلسطيني موجود في حدود الضفة الغربية وقطاع غزة ، أما السيادة أو السلطة فهي للشعب حتى تحت الاحتلال³ . وأن عدد الدول التي اعترفت بفلسطين يفوق عدد الدول التي اعترفت بإسرائيل ، ما ينقص الدولة الفلسطينية الآن هو عضوية الأمم المتحدة (ابوالنصر ، 2012)

2- أن تكون الدولة محبة للسلام.

هذا الشرط أثار ويثير العديد من التساؤلات حول مفهوم الدولة المحبة للسلام ومقوماتها ، ولا توجد أي إشارة في الميثاق حول مقومات الدولة المحبة للسلام ، ومن الصعب وضع مدلول محدد لهذه العبارة فهو شرط سياسي بحث يعطي الجمعية العامة سلطة تقديرية واسعة عند قبول العضوية دون أن يركز على أسس قانونية أو موضوعية (العلوانة ، 2013 ، صفحة 20)

وعبرت فلسطين في أكثر من موقف وبيان ، وحتى في وثيقة إعلان الاستقلال الصادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني عام 1988 أشارت القيادة الفلسطينية أنها دولة محبة للسلام ، ملتزمة بمبدأ التعايش السلمي ، فإنها ستعمل مع جميع الدول

المطلب الأول: متطلبات حصول فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

يقر الكثيرون بأن فلسطين استوفت كامل الشروط والمعايير المطلوبة لإقامة دولة مستقلة وفق معاهدة مونتيبيديو 1923 ، والتي تحدد حقوق الدول وواجباتها¹ ، وفق ما التزمت به في نص إعلانها للاستقلال عام 1988 ، ووفقا للقرار 181 لعام 1947 ، الذي شكل الأساس لقبول إسرائيل عضوا كاملا في الأمم المتحدة ، وكان من الممكن أن يشكل قيام دولة فلسطين والاعتراف بها كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة من وقتها ، لو تمت الموافقة على هذا القرار. ولكن نظرا لأمل الفلسطينيين والدول العربية في دحر الاحتلال ، وتحرير فلسطين تم رفض هذا القرار وبشدة من قبل الجميع ، ومن وقتها وحتى الآن للأسف نعود أدراجنا للاعتراف بهذا القرار لاعتباره والاعتداد به كمنطلق لأساسيات القرارات التي تليه.

ولقد أقرت الأسرة الدولية أن الفلسطينيين جاهزون لإقامة دولتهم المستقلة كما أقرت المؤسسات الدولية أن العائق الوحيد أمام الدولة الفلسطينية هو استمرار الاحتلال الإسرائيلي ، وأنه قد آن الأوان لإسرائيل وللمجتمع الدولي أن يفي بالتزاماتهم بالاعتراف بدولة فلسطين ، ودعم انضمام فلسطين إلى هيئة الأمم المتحدة بصفتها عضوا كامل العضوية. (الهادي ، 2016 ، صفحة 87)

الفرع الأول: المراحل الإجرائية لتقديم طلب عضوية كاملة في الأمم المتحدة.

إن تنظيم شروط العضوية في ميثاق الأمم المتحدة يقوم من الناحية الشكلية على مبدئين متعارضين الأول هو إتاحة العضوية لجميع الدول ، والثاني هو تقييد العضوية من خلال اشتراط شروط معينة في طالب الانضمام ، وعلى ذلك فإكتساب العضوية ليس تلقائيا يتمتع به الكيان الدولي المتمتع بوصف الدولة ، أو يتوقف على مجرد إعلان الرغبة في الحصول على العضوية ، لكن واقع الحال يتطلب توفر مجموعة من الشروط في طالب العضوية بعضها موضوعي والآخر إجرائي لقبول الدولة كعضو في الأمم المتحدة.

أولا: شروط العضوية في الأمم المتحدة

وفقا لميثاق الأمم المتحدة العضوية مفتوحة لجميع الدول المحبة للسلام والتي تقبل الالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ، وأن تكون قادرة على تنفيذ هذه الالتزامات ، ويتم قبول الدول في عضوية الأمم المتحدة بموجب قرار من الجمعية العامة

البرية 1907 (موسى، 2016/2015، صفحة 162). وأكدت كذلك القيادة الفلسطينية قبولها بالالتزامات الواردة في الميثاق في تقديمها للطلب للأمم المتحدة.

4- القدرة على تنفيذ الالتزامات الواردة في الميثاق.

يقر العديد من المختصين الدبلوماسيين والقانونيين أن فلسطين قادرة على الإيفاء وتنفيذ التزامات ميثاق الأمم المتحدة بلا أدنى شك. حيث تتمتع الأمم المتحدة بسلطة كاملة في التعرف على مدى قدرة الدولة على تنفيذ الالتزامات التي يفرضها الميثاق على الدول الأعضاء. (الهادي، 2016، صفحة 89)

5- أن تكون الدولة راغبة في تنفيذ التزامات الميثاق.

هذا الشرط يغلب عليه الطابع السياسي لأنه من الصعب التيقن من رغبة الدولة في تنفيذ الالتزامات، فالدولة طالبة الانضمام تعلن أنها راغبة في تنفيذ الالتزامات الواردة في الميثاق، ولكن لا توجد أسس قانونية للوقوف على مدى صدق الدول في إعلانها عن رغبتها في تنفيذ الالتزامات. (العلاونة، 2013، صفحة 21)

وبلا شك الرغبة موجودة لدى الفلسطينيين وإلا لما توجهت القيادة بطلب للأمم المتحدة، والواضح من المادة الرابعة من الميثاق أن الانضمام إلى الأمم المتحدة أمر اختياري من جهتين، الأول من جانب الدولة طالبة الانضمام التي لا تقدم على مثل هذا التصرف ما لم تكن رغبتها في التقيد بالالتزامات الواردة في الميثاق رغبة أكيدة، وما لم تجد في نفسها المقدرة على الوفاء بهذه الالتزامات، والثاني من جانب المنظمة والتي لا تقبل الدولة طالبة الانضمام ما لم يتأكد لجهازيها الأساسيين وهما الجمعية العامة ومجلس الأمن، أن هذه الدولة راغبة حقا، وقادرة عملا على تنفيذ الالتزامات العديدة التي يتضمنها الميثاق (الهادي، 2016، صفحة 90).

إن هذه الشروط الموضوعية محددة وواردة بشكل حصري باعتبارها شروط جامعة، وهو ما أكدته محكمة العدل الدولية من خلال فتاها عام 1948، التي رفضت أن ترهن قبول عضوية الدول الجديدة بشروط إضافية لا تنص عليها المادة 04، وعلى رأسها موافقة الدولة العضو على عضوية الدول الجديدة (محكمة العدل الدولية، الصفحات 4-6).

ومنه نستنتج أن فلسطين تستوفي شروط العضوية في الأمم المتحدة، فهي تستوفي كافة الشروط المنصوص عليها في اتفاقية مونتيبيديو لعام 1933 عن حقوق وواجبات الدول، وهي

والشعوب من أجل تحقيق سلام دائم قائم على العدل واحترام الحقوق (المجلس الوطني الفلسطيني، 1988) وليس من دليل أفضل التزام السلطة الفلسطينية لاتفاقية أوسلو وعدم خرقها، رغم خرق العدو الإسرائيلي لها مرارا وتكرار.

غير أن هذا الشرط استخدم لأغراض سياسية فقد اعترضت بعض الدول على قبول دول أخرى بحجة عدم حبها للسلام (الفتلاوي، 2010، صفحة 141)، وتلتزم دولة فلسطين بكونها دولة محبة للسلام وملتزمة بحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون والمبادئ الواردة في الميثاق، والذي يشكل الأساس القانوني لقبول إسرائيل عضوا كاملا في الأمم المتحدة، وينص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181 على وجوب النظر بايجابية لطلب الدولة الثانية المنصوص عليها في القرار، أي فلسطين، الانضمام كعضو في الأمم المتحدة، وفي هذا السياق يكون الاعتراف الدولي بدولة فلسطين وقبولها عضوا كاملا في الأمم المتحدة متوائما مع الإرادة الدولية الملتزمة بإيجاد حل سلمي للصراع منذ عام 1948 (الهادي، 2016، صفحة 89).

3- أن تقبل الدولة الالتزامات الواردة في الميثاق.

هذا الشرط يرتكز على أسس قانونية وموضوعية يتمثل في إعلان الدولة وفقا لأوضاعها الدستورية قبولها بالالتزامات الواردة في الميثاق وتعهدها بتنفيذها دون تحفظ (صافي، 2011)، ولقد أدى ذلك إلى استبعاد الدول التي تأخذ بنظام الحياد الدائم من الانضمام إلى المنظمة الدولية على أساس أنه يتعذر عليها بحكم وضعها القانوني تنفيذ الالتزامات التي يقرها الميثاق والخاصة بالأمن الجماعي.

ولقد أزم مجلس الأمن كل دولة ترغب في عضوية الأمم المتحدة تقديم طلب إلى الأمين العام يتضمن تصريحاً مثبتاً في وثيقة رسمية يفيد بأنها تقبل الالتزامات الواردة في الميثاق (مجلس الأمن، 1946، المادة 58)، وهذا ما أكدته كذلك النظام الداخلي للجمعية العامة (الجمعية العامة، 2016، المادة 34)، ويتحقق هذا الشرط بمجرد تقديم الدولة طلب الانضمام إلى المنظمة.

ولقد عبرت دولة فلسطين عن التزامها بميثاق الأمم المتحدة في إعلان الاستقلال الفلسطيني 1988 إذ ينص هذا الإعلان بوضوح أن دولة فلسطين ملتزمة بأهداف ومبادئ الأمم المتحدة وبالإعلان العالمي لحقوق الإنسان وبسياسة ومبادئ عدم الانحياز، وقبلت دولة فلسطين أيضا جميع الالتزامات الواردة في معاهدة جنيف الرابعة لعام 1949، ولائحة لاهاي للحرب

لمحكمة العدل الدولية في 03 مارس 1950 تعد شرطاً مسبقاً لقرار الجمعية العامة لقبول أعضاء جدد في المنظمة (ثابت ، 2013 ، صفحة 56)

وعلى الرغم من كون مسألة العضوية في هيئة الأمم المتحدة من المسائل القانونية ، إلا أن التصويت يتأثر بالاعتبارات السياسية ، فالشروط الموضوعية التي تم استعراضها سابقاً قابلة للتأويل نظراً لغياب معايير واضحة تحكمها. وقد منعت بالفعل دولا من الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة في فترة ما عرف بأزمة العضوية في السنوات ما بين 1948-1955 لاعتبارات سياسية (بركات ، 2018 ، صفحة 145)

واستناداً إلى ما سبق قام رئيس دولة فلسطين محمود عباس بتسليم السيد بانكيهون الأمين العام للأمم المتحدة طلب انضمام دولة فلسطين إلى الأمم المتحدة وذلك يوم الجمعة 2011/09/23.

الفرع الثاني: تقديم فلسطين طلب لمجلس الأمن للحصول على عضوية كاملة استحقاق 2011.

قامت فلسطين بتقديم طلب إلى مجلس الأمن يوم 23 سبتمبر 2011 من أجل الحصول على عضوية دولة فلسطين في الأمم المتحدة⁵. وقدمت وثيقة طلب الانضمام إلى الأمم المتحدة عضواً دائماً على أساس الحقوق الطبيعية والقانونية والتاريخية للشعب الفلسطيني وقرار الأمم المتحدة 181 ، وإعلان الاستقلال لعام 1988.

إن الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة يستلزم صدور توصية إيجابية من مجلس الأمن ، ثم التصويت بأغلبية الثلثين في الجمعية العامة ، وعليه لا بد من التوجه إلى مجلس الأمن للحصول على التوصية بقبول العضوية ، وهذا ما قامت به القيادة الفلسطينية عندما قدم الرئيس الفلسطيني محمود عباس الطلب الفلسطيني لنيل العضوية إلى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون ، وذلك بتاريخ 23 سبتمبر⁶ ، 2011 ليقوم بتقديمه إلى مجلس الأمن للنظر في طلب العضوية وفق الإجراءات المعمول بها داخل المجلس ، حيث أحال رئيس مجلس الأمن الطلب الفلسطيني لنيل العضوية إلى اللجنة المعنية بقبول طلبات الأعضاء الجدد 28 سبتمبر 2011 ، إذ تتم دراسة الطلب وقبوله من اللجنة ليرفع بعدها إلى مجلس الأمن للتصويت عليه.

دولة محبة للسلام وملتزمة بالمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ، ولديها الرغبة والقدرة بتطبيق هذه الالتزامات.

ثانياً: إجراءات الانضمام إلى الأمم المتحدة.

ينص ميثاق الأمم المتحدة على أن قبول عضوية دولة جديدة في الأمم المتحدة يتم بقرار من الجمعية العامة بناء على توصية من مجلس الأمن (منظمة الأمم المتحدة ، 1945 ، المادة 4/2) ، ولكن الميثاق لم يتضمن بياناً تفصيلياً للإجراءات التي يجب مراعاتها لقبول انضمام دولة إلى المنظمة ، ولكنها تركت للقواعد وللوائح الداخلية لمجلس الأمن والجمعية العامة ، حيث استعرض النظام الداخلي للجمعية العامة مراحل عضوية الدولة الجديدة بالشكل التالي:

1- تتقدم الدولة الراغبة في الانضمام بطلب إلى الأمين العام ورسالة تتضمن تصريحاً رسمياً بأنها تقبل الالتزامات الواردة في الميثاق (الجمعية العامة ، 2016 ، المادة 134).

2- يعرض الأمين العام طلب العضوية على مجلس الأمن فوراً (مجلس الأمن ، 1946 ، المادة 59) حيث يحيل رئيس مجلس الأمن طلب العضوية إلى لجنة قبول الأعضاء الجدد وهي إحدى اللجان المتفرعة من المجلس ، وتتكون من ممثلي الدول الأعضاء في المجلس (هواش ، 2011 ، صفحة 82) ، وتقوم هذه اللجنة بفحص الطلب وتقديم تقرير عنه إلى مجلس الأمن قبل بدء اجتماعات الجمعية العامة بوقت كاف ، ليتمكن المجلس من إصدار توصية إلى الجمعية العامة بشأن قبول الدولة الجديدة المتقدمة بطلب العضوية (الجمعية العامة ، 2016 ، المادة 136/135)

3- تتلقى الجمعية العامة توصية مجلس الأمن ، وتحيلها بدورها إلى اللجنة السياسية المتفرعة عنها لإعداد تقرير بشأنها ترفعه إلى الجمعية العامة للبت فيه ، حيث أن التوصية قد تكون إيجابية أو سلبية (هواش ، 2011 ، صفحة 82)

نجد هنا أن توصية مجلس الأمن ليست نهائية ، فإذا كانت التوصية إيجابية⁴ تنقل إلى الجمعية العامة من أجل التصويت عليها ، أما في حالة صدور توصية من مجلس الأمن بالرفض فالجمعية تقوم بفحص أسباب الرفض (الجمعية العامة ، 2016 ، المادة 137) ، وإذا لم توافق عليها يتم إحالة طلب العضوية مرة أخرى للمجلس لبحثه من جديد ، فإذا لم تصدر توصية من مجلس الأمن ، فلا يمكن للجمعية العامة أن تقوم بإقرار قبول دولة كاملة العضوية في عضوية الأمم المتحدة ، حيث أن توصية مجلس الأمن حسب ما جاء في الرأي الاستشاري

ورد في البند(ب) أعلاه. وقد انقسمت آراء اللجنة إلى ثلاثة: الأول الداعم لصدور التوصية بأن تقبل اللجنة الطلب والثاني المعارض والمشكك بأن فلسطين قد وافقت الشروط المذكورة، والثالث الطراح احتمال عدم إمكانية حصول الطلب على نسبة التصويت اللازمة. ولعل انتفاء الإجماع للأسباب أعلاه، انتهت توصيات اللجنة إلى منح الجمعية العامة لفلسطين مركز دولة بصفة مراقب كحل وسط حالياً.

ثانياً: أسباب فشل حصول فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة:

إن أي طلب للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة يقدم إلى مجلس الأمن، قد يواجه ثلاثة احتمالات وهي:

1- إصدار توصية إيجابية من مجلس الأمن (قبول الطلب)

2- عدم الحصول على الأصوات القانونية التسعة المطلوبة للموافقة على الطلب (بما فيهم الدول الخمس الدائمة العضوية)

3- استخدام دولة أو أكثر من الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن حق النقض "الفيتو".

وقد فشلت فلسطين في الحصول على العضوية الكاملة بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني في لجنة قبول الأعضاء التابعة لمجلس الأمن، التي وصلت إلى موافقة 08 دول فقط على قبول العضوية أي أقل بصوت واحد فقط من العدد المطلوب)، مقابل رفض الولايات المتحدة الأمريكية لهذه الخطوة وممارسة الضغط والإكراه على بعض الدول لمنعها من مساندة فلسطين، بالإضافة إلى تهديدها باستخدام حق النقض في حال اكتمال النصاب القانوني (رمضان، 2017/2016، صفحة 30)

ومنه قبول فلسطين كدولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة تعتبر مسألة سياسية بحتة تحسم بالتصويت، وليس استناداً إلى نصوص ميثاق الأمم المتحدة ولوائح الجمعية العامة، أو حسب انطباق عناصر قيام الدول ومعايير الاعتراف بها، ودليل ذلك أيضاً حصول إسرائيل على العضوية الكاملة أي وضع دولة عضو بتاريخ 11 ماي 1949 دون توفر شروط العضوية فيها آنذاك، ولا حتى في يومنا هذا، فالقوة التصويتية هي التي منحت العضوية لإسرائيل (رمضان، 2017/2016، صفحة 32)

لقد تم وضع العراقيل أمام دولة فلسطين المحتلة للحصول على حقوقها المشروعة التي اعترفت بها وأيدتها الأمم المتحدة، وأصدرت بحقها العديد من القرارات الدولية التي

أولاً: موقف مجلس الأمن من طلب العضوية الكاملة.

تدارست لجنة قبول الأعضاء الجدد التابعة لمجلس الأمن الطلب، وذلك في جلستها (109) و(110) المنعقدتين على التوالي بتاريخ 30 سبتمبر و03 نوفمبر 2011، لبحث مدى تمتع فلسطين بمؤهلات وشروط الدولة التي نص عليها ميثاق مونتيفيديو السابق الذكر، ومدى إمكانية اعتبارها دولة محبة للسلام حسب ما يتطلبه ميثاق الأمم المتحدة أم لا. اللافت أن هذه المسألة لم يتم تباحثها من منطلق قانوني صرف وإنما سياسي أيضاً كما أشار تقرير اللجنة، وهو ما انعكس بطبيعة الحال على المداولات داخل اللجنة أثناء تدارس مدى انطباق الشروط الأتفة على حالت فلسطين التي تمثلت بالتالي:

1- الشرط الأول: الخاص بكون فلسطين دولة أم لا، تم تدارس مدى تحقق شرط ميثاق مونتيفيديو.

1- تحقق الشرط الخاص بوجود شعب دائم.

2- شرط الحدود، فهي غير محددة بالدقة لكن عدم تحديدها لا يشكل عائقاً بما يتعلق بإقامة الدولة، مع الإشارة إلى وجود حدود ابتدائية وهي حدود ما قبل حرب 1967.

3- فحص شرط مدى وجود حكومة فاعلة في ضل وجود سلطة الأمر الواقع لحماس في قطاع غزة⁷ والاحتلال الإسرائيلي إذ تم التأكيد على أن منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وليس حماس، أما بخصوص الاحتلال الإسرائيلي فإنه يمارس سلطة فعلية مادية على الأرض دون أن يعني ذلك تمتعه بالسيادة، ذلك أن الأخيرة لا تنتقل إلى القوة المحتلة، حيث تبقى السيادة للشعب.

4- فحص شرط مدى قدرة فلسطين على الدخول في علاقات دولية، لا سيما وأنها تتمتع بعضوية كاملة في العديد من المنظمات الدولية ومعترفاً بها أكثر من 130 دولة. وبالتوازي تم إثارة مدى قدرتها على الدخول في علاقات مع دول أخرى، وفي ضل محدودية الصلاحية التي تتمتع بها السلطة الوطنية الفلسطينية بموجب اتفاقيات أوسلو.

2- الشرط الثاني: المتمثل بكون فلسطين دولة محبة للسلام مع إثارة كون حماس تسعى إلى تدمير إسرائيل ورفضها العنف، وبالمقابل تم التأكيد على أن أفعال السلطة الرسمية هي المعتمدة فحسب. ج+د. الشرطين المتمثلين بأن تكون فلسطين قابلة لتنفيذ الالتزامات الواردة في الميثاق المذكور وقادرة عليها، هو الأمر المتحقق مع الإشارة إلى أن سلوك حماس حسب النقاش المطروح يخلل هذه القابلية، وهو سلوك غير حاسم باعتبار ما

على ضوء قرار الجمعية العامة رقم (19/67) والتمثل بمنح فلسطين مركز الدولة غير العضو بصفة المراقب، وبما تضمنه هذا القرار من تصريح حول الوضع القانوني للدولة بصفة مراقب وفقا للقرارات والممارسات ذات الصلة حسب نص القرار المذكور، حيث باتت فلسطين مؤهلة للممارسة الصلاحيات المنصوص عليها في ملحق قرار الجمعية العامة رقم (314/58) تاريخ 16 جوان¹⁰، 2004، والذي يشكل إطارا مرجعيا يمكن القياس عليه بما يخص الامتيازات الممنوحة للدول بمركز المراقب. هذا طبعا إلى جانب الامتيازات الممنوحة مسبقا لفلسطين

في المنظمة الدولية، إذ نص قرار الجمعية العامة رقم (119/67) بأن الحقوق وامتيازات الممنوحة لمنظمة التحرير الفلسطينية ستضاف إلى رزمة الامتيازات والحقوق الجديدة لفلسطين الدولة بصفة مراقب (الجمعية العامة، 2012) ولا سيما تلك الامتيازات الممنوحة لفلسطين عام 1998 بموجب قرار رقم (250/52) (الجمعية العامة، 1998) الصادر عن الجمعية العامة. وفي هذا الصدد تتمتع الدول التي تمنح مركز الدولة بصفة مراقب امتيازات تستقي أصالة أوضاعها من الممارسة داخل الأمم المتحدة منذ عام 1946، وهو العام الذي تقرر فيه منح سويسرا مركز الدولة بصفة المراقب، كون أن ميثاق الأمم المتحدة لم ينظم هذه المسألة (بركات، 2018، صفحة 159).

بالرجوع إلى التقرير الخاص بالأمن العام للأمم المتحدة والمذكرة المعدة من المكتب القانوني للأمم المتحدة بخصوص المركز الجديد لفلسطين، وبالقياص أيضا على الوضع القانوني الذي يتمتع به الكرسي الرسولي (الممثل عن دولة الفاتيكان) الممنوح مجموعة من الحقوق والامتيازات عام 2004، بالإضافة إلى الواقع العملي فانه يمكن إجمال هذه الآثار على الشكل التالي (بركات، 2018، صفحة 160/159):

- 1- بالنسبة إلى المسمى: تم تغيير اسم فلسطين وصفقتها بطبيعة الحال من كيان إلى دولة فلسطين، واسم السلطة الفلسطينية إلى حكومة فلسطين، ورئيسها رئيس دولة فلسطين.
- 2- وضع فلسطين داخل مجلس الأمن: صار من حقها اقتراح بنود على أجندة مجلس الأمن، بالإضافة إلى امتيازاتها السابقة والمتمثلة في إمكانية مشاركتها في مناقشات النزاع والتي يكون احد أطرافها والتي ينظرها مجلس الأمن، علما أن فلسطين تشارك فعليا في جلسات مجلس الأمن حول الشرق الأوسط. هذا بالإضافة إلى إمكانية اشتراكها في مشاورات حول التدابير الوقائية الذي يتخذها مجلس الأمن إذا ترتب عليها أوضاع أو مشاكل اقتصادية معينة تمس فلسطين.

تجاهلتها إسرائيل، وضربت بها عرض الحائط ولم تلتزم بتنفيذها إلى الآن في تحدي للمجتمع الدولي، وبهذا يكون قد تم استثناء فلسطين من الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة كسائر الدول، مما تسبب في انحراف عمل مجلس الأمن والأمم المتحدة عن روح وقواعد القانون الدولي، كما لم يتم إلزام إسرائيل باحترام الحقوق الفلسطينية وقيام دولة فلسطين وذلك منذ عام 1947 تاريخ إصدار قرار التقسيم 181 وحتى يومنا هذا.

الفرع الثالث: الحصول على دولة مراقب غير

عضو 2012.

حصلت الدولة الفلسطينية في منظمة الأمم المتحدة على صفة الدولة المراقبة غير عضو وذلك استنادا إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 67⁸/19، الصادر يوم 29/11/2012 حيث صوتت 138 دولة لصالح تغيير صفة فلسطين من صفة مراقب إلى دولة مراقبة غير عضو، صوتت ضد القرار 09 دول بينما امتنعت 41 دولة عن التصويت ولم تشارك 03 دول في التصويت وذلك استنادا للمادة 18 من ميثاق الأمم المتحدة.

ولقد أكد هذا القرار على مجموعة من القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة التي تؤكد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وعلى تحقيق مبدأ الحقوق المتساوية استنادا إلى القرار 181 الصادر بتاريخ 1947، والتأكيد على مبدأ ميثاق الأمم المتحدة بعدم جواز الحصول على الأراضي بالقوة تأكيدا على قرارات مجلس الأمن الدولي ذات العلاقة بما فيها القرارات (242) لسنة 1967، والقرار (338) لسنة 1973، والقرار (446) لسنة 1979، والقرار (478) لسنة 1980⁹، والقرار (1397) لسنة 2002، والقرار (1515) لسنة 2003، والقرار (1850) لسنة 2008، والتأكيد على انطباق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية السكان المدنيين في زمن الحرب بتاريخ 1949، وعلى الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية.

أولا: الآثار المترتبة على قرار الجمعية العامة بمنح فلسطين صفة الدولة المراقب:

على ضوء قرار الجمعية العامة القاضي بمنح فلسطين مركز دولة بصفة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة، فقد ترتب لفلسطين مركزا قانونيا جديدا داخل هذه المنظمة الدولية منتجا أثارا قانونية جديدة لها.

1- الآثار القانونية لقرار الجمعية العامة على الصعيد

الدولي:

المعاهدات ، اتفاقية حقوق الطفل وبرتوكولها الإضافيين ، اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية واللاإنسانية أو المهينة ، الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ، اتفاقيات جنيف وبرتوكولها الإضافيين ، وهو ما يعني إمكانية انضمام فلسطين إلى هذه المعاهدات ومعاهدات أخرى تجيز لها الانضمام.

ولقد انضمت فلسطين بالفعل إلى مجموعة من المعاهدات والمواثيق الدولية بموجب توقيع رئيس دولة فلسطين محمود عباس بتاريخ 01 أفريل 2014 على صكوك الانضمام ومنها على سبيل المثال: اتفاقية لاهاي الرابعة المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية ومرفقاتها ، اللائحة المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية ومرفقاتها ، اللائحة المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية ومرفقاتها ، اللائحة المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية ومرفقاتها ، الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها ، اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية واللاإنسانية والمهينة ، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (أهرين ، 2014) كما وقع عباس على مجموعة أخرى من المعاهدات الدولية بتاريخ 31 ديسمبر 2014 أهمها: نظام روما الأساسي المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية ، الإعلان بموجب نظام روما الأساسي ، اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية (أردن الإخبارية). وقد بلغ إجمالي عدد المعاهدات التي انضمت إليها فلسطين حتى أفريل 2015 اثنان وأربعون ميثاق ومعاهدة دولية. وفي 18 ديسمبر 2017 وقع عباس على 22 معاهدة منها: البرتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب ، معاهدة تجارة الأسلحة ، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ، تعديل المادة 8 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (دولة فلسطين وزارة الخارجية و المغتربين) .

8- تعزيز المكانة الدولية لفلسطين لاسيما أوريبيا: فقد زاد قرار الجمعية العامة (19/67) من فرص الاعتراف الدولي بدولة فلسطين ، وحتى عام 2012 كان يعترف بفلسطين 132 دولة عضو في الأمم المتحدة ، وقد ازداد هذا العدد منذ عام 2012 ليصبح عدد الدول المعترفة بفلسطين هو (137) دولة منها السويد في عام 2014 ، الفاتيكان وسانت لوسيا عام 2015 ، هايتي وغواتيمالا عام 2013 ، واعترفت برلمانات أوريبية أخرى بدولة فلسطين في عامي 2014 و2015 على التوالي ، وان كانت طبيعة الاعترافات

3- وضع فلسطين داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة: تتمتع بحق اقتراح بنود على أجندة الجمعية العامة ، هذا طبعا بالإضافة إلى الامتيازات السابقة على القرار رقم (19/67) ، وعلى رأسها إمكانية مشاركة فلسطين في المناقشات العامة للجمعية العامة.

4- إمكانية انضمام فلسطين إلى المعاهدات الدولية المودعة في الأمانة العامة للأمم المتحدة ، والتي لا تجعل من تمتع الدولة بالعضوية الكاملة في الأمم المتحدة شرطا مسبقا للانضمام إليها طالما أنها دولة. وكذلك إمكانية عقد اتفاقيات ما بين هيئة الأمم المتحدة أو احد برامج التمويل التابعة له ودولة فلسطين لتنفيذ نشاطاتها ومشاريعها في أراضيها.

5- إمكانية مشاركة فلسطين في المؤتمرات التي تعقدتها هيئة الأمم ، سواء كانت تنعقد بموجب صيغة فينا¹¹ أو صيغة جميع الدول ، وذلك على قدم المساواة مع الدول كاملة العضوية بما فيها حق التصويت. وفي هذا المضمار فقد صوتت فلسطين بالإيجاب على تبني معاهدة حظر الأسلحة النووية في المؤتمر الدولي الذي عقدهته الأمم المتحدة وشاركت فيه فلسطين في جوان 2017.

6- إمكانية الانضمام إلى الهيئات الفرعية التابعة للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية ، منها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، المنظمة العالمية للملكية الفكرية ، الوكالة الدولية للطاقة الذرية قياسا على التجربة العملية للكرسي الرسولي المنظم لهذه الهيئات الدولية (العامة ، الجمعية ، 2004) ، وباب الانضمام ليس مفتوحا على مصراعيه أمام جميع الوكالات المتخصصة أو أجهزة الأمم المتحدة حيث تشترط بعضها العضوية الكاملة للدولة في الأمم المتحدة للانضمام إليها كمجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية ، وبالمقابل منها من لا يشترط ذلك كمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) (منظمة اليونسكو ، 1945 ، المادة 2) والتي منحت العضوية الكاملة لفلسطين عام 2011¹². أي قبل قرار الجمعية العامة بترقية فلسطين إلى مركز الدولة غير عضو ، ومن جانب آخر لا تشترط بعض المنظمات الدولية صفة الدولة للانضمام إليها كمنظمة التجارة الدولية.

7- إمكانية الانضمام إلى المعاهدات الدولية المختلفة ، فبالرجوع إلى قرار الجمعية العامة لعام 2004 المعنون ب"مشاركة الكرسي الرسولي في أعمال الأمم المتحدة" ، يلاحظ أن القرار المذكور قد عدت الاتفاقيات الدولية التي انظم إليها الكرسي الرسولي منها: اتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية ، اتفاقية فينا لقانون

منظمة الشرطة الجنائية الدولية "الانتربول"، محكمة التحكيم الدائمة، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ، مؤسسة الكومسات التعليمية، اتحاد البورصات العالمي، الاتحاد العالمي للنقابات، الاتحاد الدولي للتغذية، الجمعية العالمية للمصالح العمومية، الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة، التحالف الدولي للصحة النفسية للأطفال، منظمة الجمارك العالمية، الجمعية الدولية للمدعين العامين، اتحاد الصحفيين الأوربيين، إعلان ميثاق الطاقة الأوربي، صندوق النقد الدولي، منظمة التربية والعلوم والثقافة "اليونسكو"، غرفة التجارة الدولية، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، منظمة الأمن والتعاون الدولية (العربي الجديد، 2017)

إن الانضمام إلى هذه المنظمات المتخصصة في الأمم المتحدة، سيضع كافة الممارسات الإسرائيلية التي تنتهك بها الحقوق الفلسطينية تحت مجهر هذه المنظمات كل وفق تخصصها، كذلك فإن المطالب الفلسطينية كدولة في هذه المجالات ستكون وفق المعايير الدولية، وليس وفق المساومات التفاوضية، وهو السبب الذي دفع إسرائيل لمحاربة التوجه الفلسطيني للجمعية العامة (ثابت، 2013، صفحة 72)

2- انضمام فلسطين إلى مجموعة من المعاهدات والاتفاقيات الدولية: قامت دولة فلسطين في أعقاب انضمامها للأمم المتحدة بصفة "دولة مراقب غير عضو، بالانضمام أو تقديم طلبات انضمام إلى عدد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وفيما يلي أهمها: اتفاقية لاهاي المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية ومرقها: اللائحة المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية، الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها، اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، اتفاقية فينا لقانون المعاهدات، اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، اتفاقية حقوق الطفل، اتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية، اتفاقية فينا للعلاقات القنصلية، اتفاقيات جنيف الأربع والبروتوكولين الإضافيين، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اتفاقية منع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية، اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد

الصادرة عنها رمزية، إلا أنها بلغت 10 برلمانات منها: الأوربي الفرنسي الايطالي اليوناني البرتغالي (بوست)

2- الآثار القانونية لقرار الجمعية العامة على الصعيد الفلسطيني المحلي:

لقد انصب الحراك الفلسطيني بشكل رسمي منذ قرار الجمعية العامة رقم (19/67) عام 2012 على الانضمام إلى العديد من المعاهدات الدولية وبعض المنظمات الدولية. وقد جاء هذا الحراك ضمن رؤية رسمية تنطوي على مرحلتين: الأولى تركز على الانضمام إلى مجموعة من المنظمات الدولية والاتفاقيات الدولية التي تعزز المكانة الدولية لفلسطين وحالة حقوق الإنسان على المستوى الفلسطيني، كخطوة مهمة لمساءلة الاحتلال الإسرائيلي عن انتهاكاته لحقوق الإنسان الفلسطيني. أما المرحلة الثانية المقبلة فهي تهدف إلى ترسيخ الدولة الفلسطينية ومؤسساتها على أرض الواقع، كخطوة استباقية ضرورية في مسعى الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وفي ذات الوقت الانضمام إلى المزيد من المنظمات الدولية والمعاهدات الدولية الأخرى التي من شأنها تعزيز الاستفادة من المعاهدات المنظمة إليها خلال المرحلة الأولى.

وكما تقدم ذكره فقد انضمت فلسطين حتى عام 2015 إلى 42 معاهدة دولية بدون إبداء أية تحفظات على أي من بنودها وموائق أخرى عديدة عام 2017، وعلى الرغم مما يبدو عليه الانضمام كخطوة تعزيبه لمكانة فلسطين الدولية يصب في مساعي دعم مطالبها بضرورة تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير قابلة للتصرف وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي القائم منذ عام 1967 لغايات إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة.

وحرصت السلطة الفلسطينية على استخدام عضويتها في المؤسسات الدولية كنوع من الضغط لصالح وضع أفضل لها في المفاوضات مع الطرف الإسرائيلي، وكذلك استغلال هذه المؤسسات الدولية كمنابر لمقارعة الاحتلال وفضح جرائمه الذي يعتبر أولوية، وكذلك تعزيز للحق الفلسطيني وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

1- انضمام فلسطين إلى مجموعة من الوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية، وعلى الرغم من محاولة إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية عديدة عرقله انضمام فلسطين إلى مختلف المنظمات الدولية، إلا أن فلسطين استطاعت خلال خمس سنوات الأخيرة من الانضمام إلى عدد منها ومن أهمها:

إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ، وقد أتاح ذلك للقيادة الفلسطينية العديد من الآليات التعاقدية وغير التعاقدية لعزل دولة الاحتلال الإسرائيلي ، ومقاطعتها ومحاسبتها ، وصولاً لتجسيد الدولة الفلسطينية ، حيث أدى حصول فلسطين على صفة دولة مراقب إلى إكسابها مجموعة من الحقوق تمكنها من الدخول في علاقات دبلوماسية كاملة مع الدول الأخرى .

ومن شأن هذه المكتسبات ، إذا أحسن استغلالها أن تدعم وتعزز الحقوق الفلسطينية ، وخاصة حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، وحقه في السيادة والاستقلال بموجب أحكام القانون الدولي ، كما تعمل تلك المكتسبات على إبقاء قضية فلسطين حاضرة وحية على الأجندة الدولية ، وتعمل كذلك على تجسيد مؤسسات الدولة كحقيقة على أرض الواقع .

غير أن الواقع يشير وبوضوح وبعد مرور 06 أعوام على انضمام فلسطين للأمم المتحدة بصفة "دولة مراقب" ، ورغم انضمام فلسطين للمنظمات والاتفاقيات الدولية ، وتحديد اتفاقيات جنيف الأربعة وميثاق روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ، إلى تباطؤ القيادة الفلسطينية في اتخاذ إجراءات إضافية مكملية لإجراءاتها الأولية بعد عملية التوقيع والانضمام للمنظمات والمعاهدات والاتفاقيات الدولية لاستثمار هذه الانجازات ، وبذلك لم تكن القيادة الفلسطينية ثمار انضمامها لهذه المنظمات والاتفاقيات الدولية . فعلى الرغم من انضمام فلسطين للعديد من المنظمات والاتفاقيات الدولية ، وإمكانية استثمار ذلك في تحقيق مكاسب عديدة ، كعزل وإدانة دولة الاحتلال الإسرائيلي ، وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني ، ومقاضاة إسرائيل على جرائمها التي ارتكبتها بحق الشعب الفلسطيني ، غير أن القيادة لم تكن جادة في توظيف هذه المكتسبات بسبب رهانها على التسوية السلمية التي وصلت لطريق مسدود ، بسبب تحيز الإدارة الأمريكية وتبنيها للرؤية الإسرائيلية ودعمها اللامحدود لها ، ويمثل اعتراف الإدارة الأمريكية بالقدس عاصمة لإسرائيل دليل على ذلك .

كما أن الدبلوماسية الفلسطينية الرسمية حتى الآن لم تستفد من الآليات التعاقدية وغير التعاقدية التي تتيحها الأجسام الدولية الأخرى والاتفاقيات الدولية لعزل وإدانة الاحتلال الإسرائيلي ، وحماية الشعب الفلسطيني .

وعليه فإن المكتسبات الفعلية التي حققتها فلسطين من الانضمام للمنظمات والاتفاقيات الدولية محدودة ولا تتناسب مع انجاز حصول فلسطين على "دولة مراقب غير عضو" ، ويعود ذلك إلى عدد من الأسباب أهمها: (المزيني ، 2018 ، صفحة 34)

الإنسانية ، اتفاقية قانون البحار ، نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية ، 2015)
3- تحريك المسؤولية الدولية لإلزام سلطات الاحتلال الإسرائيلي بإصلاح الأضرار الناجمة عن العدوان غير مشروع ، سواء أكان عن طريق إعادة الحال إلى ما كان عليه قبل وقوع الفعل غير مشروع المتمثل في العدوان والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية ، أم التعويض المالي عن كافة الأضرار الناجمة عن الأفعال غير مشروعة أو بالترضية ، وبخاصة فيما يتعلق بالأضرار الأدبية أو المعنوية ، فوفقاً لقواعد القانون الدولي الإنساني يقع على عاتق الاحتلال التزامان مدنيان ، الأول ضرورة التوقف الفوري عن الانتهاكات والأعمال غير مشروعة ، أما الثاني التعويض العيني والمالي عن انتهاكات الاحتلال (رمضان ، 2017/2016 ، صفحة 53)

4- إن الاعتراف بفلسطين بهذه الصفة الجديدة له أهمية كبيرة على صعيد القضاء الدولي سواء أكان في محكمة العدل الدولية أم المحاكم الجنائية الدولية ، بمعنى أن فلسطين تستطيع طلب إصدار فتاوى من محكمة العدل الدولية حول الضفة الغربية ، بسبب الانتهاكات التي لا تقتأ السلطات الإسرائيلية ارتكابها بحق القانون الدولي ، بما يشمل من قانون الاحتلال الحربي والأحكام التي تحظر ممارسة الفصل العنصري والممارسات الكولونيالية الاستعمارية (الخير ، 2012) وكذلك تستطيع طلب فتاوى فيما يتعلق ببعض القضايا مثل الاستيطان والجدار والمياه والحدود واللجئين ، ولعل الأثر الأهم في سياق انعكاسات القرار الدولي ، هو حق الدولة الفلسطينية بالانضمام إلى معاهدة روما لعام 1998 التي تم بموجبها إنشاء المحكمة الجنائية الدولية ، وهذه المحكمة هي التي تلاحق مرتكبي الجرائم الدولية ، وأهمها جرائم الحرب وجرائم الإبادة ، وجريمة العدوان ، وجريمة ضد الإنسانية ، وكل هذه الجرائم ترتكبها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني ، ولقد أنظمت فلسطين فعلاً للمحكمة الجنائية الدولية في لاهاي أفريل 2015 ، كما حصلت على العضوية الكاملة في محكمة التحكيم الدائمة سنة 2016 (رمضان ، 2017/2016 ، صفحة 51)

ثانياً: تقييم نتائج المكتسبات التي حققتها فلسطين بعد الانضمام إلى الأمم المتحدة بصفة "دولة مراقب غير عضو" .

لقد ترتب على هذه العضوية مكتسبات هامة ، تمثلت في الانضمام لمجموعة من الوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية ، والانضمام إلى عدد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ، والانضمام

محاولة لتفادي عرقلة عضوية دولة فلسطين الكاملة من قبل بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لا سيما في مجلس الأمن، والتي لا تدخر جهداً في التلويح باستخدام حق النقض الفيتو على أي مشروع قرار يرفع دولة فلسطين إلى عضو دائم في الأمم المتحدة.

إن البدائل القانونية الممكنة للوصول لعضوية فلسطين الكاملة في الأمم المتحدة تكمن في عدة مسائل منها، الحصول على اعتراف المزيد من الدول، وتكرار طلب عضوية كاملة في مجلس الأمن، وتفعيل القرار 377 "الاتحاد من أجل السلام" وهي حالات لها العديد من السوابق في الأمم المتحدة.

الفرع الأول: الحصول على اعتراف المزيد من الدول:

يطرح هذا البديل قضية حشد اعتراف الدول بدولة فلسطين، وضرورة الاستمرار في تقليص عدد الدول التي لم تعترف بفلسطين، لما لهذا البديل من أثر إيجابي بالغ الأهمية على طلب فلسطين لعضوية كاملة في الأمم المتحدة.

أولاً: سبل زيادة عدد الدول المعترفة بدولة فلسطين.

ترتكز فكرة هذا البديل على سعي فلسطين للحصول على اعتراف بها كدولة، ورفع درجة التمثيل الدبلوماسي من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الذين لم يعترفوا بعد بدولة فلسطين، وهناك طريقتين للقيام بهذا الأمر:

1- الطريقة الأولى: وهي التوجه إلى الجمعية العامة من أجل استصدار مشروع قرار يحث الأعضاء الذين لم يعترفوا بعد بدولة فلسطين على القيام بذلك، ولصدور القرار يلزم أكثرية مطلقة من الأعضاء الحاضرين والمصوتين، وإذا نجحت هذه الخطوة فإن القرار الصادر سيلتحق بالعديد من القرارات التي صدرت عن الجمعية العامة سابقاً، وهي أكثر جدوى منه، نظراً إلى المبادئ التي تضمنتها، حيث يجب استغلال دورات الجمعية العامة في خطوة أكثر قوة وفعالية (ثابت، 2013، صفحة 80)

2- الطريقة الثانية: وهي تعتمد على الدبلوماسية الفلسطينية في وضع خطة مسبقة تتضمن تقسيم العالم وفق القارات، والاستعانة بالدول الصديقة في كل قارة، وذلك من أجل حث كل دولة على حدى من الدول الأعضاء الذين لم يعترفوا بعد بدولة فلسطين للقيام بذلك، والعمل على فتح قنوات دبلوماسية مباشرة معها، مع الحرص على أن يكون هذا الاعتراف صريحاً من خلال معاهدة، أو إعلانه في وثيقة دبلوماسية (والتوثيق، 2011، صفحة 41/40).

1- الخشية من ردود الفعل الإسرائيلية، فقد ردت إسرائيل على توجيه القيادة الفلسطينية بالحصول على قرار منح فلسطين "دولة مراقب غير عضو" العديد من الإجراءات المضادة مثل: حجز العائدات الضريبية الفلسطينية، تعليق منح التصاريح للفلسطينيين، القيام بحملة دولية ضد القيادة الفلسطينية، واتهامها بخرق اتفاق أوسلو، وتقويض وإفشال عملية السلام. كما رفضت إسرائيل الاعتراف بالسيادة الفلسطينية على الأرض الفلسطينية المحتلة، وقامت بتوسيع عمليات الاستيطان، وشرعت في طرح قوانين لضم المستوطنات، وخاصة في مدينة القدس المحتلة (عريقات، 2012، صفحة 34)، وقد هددت إسرائيل بمزيد من الإجراءات العقابية ضد السلطة الفلسطينية إذا واصلت خطواتها الهادفة إلى ترسيخ أركان الدولة الفلسطينية، وملاحقة إسرائيل في المحافل الدولية.

2- ممارسة الولايات المتحدة الأمريكية الضغوط على السلطة الفلسطينية من أجل التوقف عن الخطوات التي اعتبرتها أحادية الجانب، والتهديد بمجموعة من الخطوات، من بينها التهديد بوقف المنح المالية المقدمة للسلطة الفلسطينية، والتهديد بإغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن.

3- تهديد الولايات المتحدة الأمريكية بوقف الدعم المالي للمنظمات الدولية التي تحصل فلسطين على عضويتها، وتمارس داخلها نشاطات من شأنها التأثير سلباً على إسرائيل، حيث أقر الكونغرس الأمريكي خلال عام 2011، قراراً يقضي بأنه "إذا أنظمت فلسطين إلى أي منظمة دولية فإن الولايات المتحدة ستوقف تلقائياً دفع نصيبها في تمويل المنظمة". وقد نفذت الولايات تهديدها بحق اليونسكو، وأوقفت دعم وتمويل المنظمة الدولية التي قبلت عضوية فلسطين، وتسبب ذلك في خسارة منظمة اليونسكو 22% من ميزانيتها.

4- تعاطي القيادة الفلسطينية مع الآثار القانونية والسياسية لقرار منح فلسطين "دولة مراقب غير عضو" في الأمم المتحدة كنتكتيك للعودة إلى المفاوضات وتحسين شروطها، وليس كإستراتيجية لترسيخ أركان الدولة الفلسطينية من جانب، ومن جانب آخر لمحاسبة وعزل دولة الاحتلال الإسرائيلي.

المطلب الثاني: البدائل الممكنة للوصول لعضوية فلسطين الكاملة في الأمم المتحدة.

يفتح تعثر عضوية دولة فلسطين في الأمم المتحدة الباب لدراسة كافة الخيارات المتاحة والمفاضلة بينها وترتيب أولوية استخدامها وفق مقتضيات الظروف السياسية المتغيرة، في

لثني الدول عن التصويت الايجابي لصالح مشروع القرار الفلسطيني، ذلك لأن هذه الدول ستكون قد سبق لها الاعتراف بدولة فلسطين، فلا تود أن تظهر أمام الدول كدول مسلووبة الإرادة، أو تابعة للولايات المتحدة الأمريكية، بل في الغالب ستظهر ميولها وتوجهاتها السياسية في التصويت الذي سيكون في الغالب متطابق مع اعترافها المسبق بدولة فلسطين.

الفرع الثاني: تكرر طلب عضوية كاملة إلى مجلس الأمن وكيفية مواجهة فيتو محتمل.

الاستعانة بالجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل توظيف نفوذها لإعادة عرض الطلب الفلسطيني على مجلس الأمن.

أولاً: إعادة طلب عضوية كاملة من مجلس الأمن.

منحت مواد ميثاق الأمم المتحدة صلاحيات واسعة للجمعية العامة وذلك لتمكينها من القيام بواجباتها في إطار توازن السلطات داخل أجهزة الأمم المتحدة، والحيلولة دون تفوق مجلس الأمن في المنظمة، وضمان عدم اتخاذ قرارات قطعية في القضايا المطروحة على مجلسه خاصة ذات الاختصاص المشترك، فعلى صعيد قضية تعثر العضوية في الأمم المتحدة نجد أن الميثاق أوجب قبول كلا المجلسين على العضوية (منظمة الامم المتحدة، 1945، المادة 04)، ورغم أن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن يتمتعون بحق الاعتراض الفيتو على هذه العضوية، إلا أن الجمعية العامة لها سلطة رد الطلب لمجلس الأمن ليعيد النظر به وفق المادة 137.

1- دواعي اللجوء لهذه الخطوة.

جرت العادة في الأمم المتحدة العمل وفق التفسير العملي للشق الأول من المادة الرابعة فيما يخص قضية العضوية، وطبقاً للرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الصادر في 02 مارس 1950 القاضي بقبول أي دولة عضواً في الأمم المتحدة يستلزم صدور توصية من مجلس الأمن، ثم قرار بذلك من الجمعية العامة وتوصية مجلس الأمن الخاصة بالقبول أو الرفض أو التأجيل تعد من المسائل الموضوعية التي يرد عليها حق الاعتراض من جانب الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وقرار الجمعية العامة يعد من المسائل الهامة التي يجب الموافقة عليه بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين والمشاركين في التصويت، وتختلف أي من الشرطين السابقين التوصية أو القرار يكفي في ذاته لرفض طلب العضوية المقدم من الدولة الراغبة في عضوية المنظمة (سرحان، 1989، صفحة 404).

ثانياً: أهمية حصد اعترافات جديدة بدولة فلسطين على عضويتها الكاملة في الأمم المتحدة:

إن الاعتراف بالدولة هو التسليم من جانب الدول القائمة بوجود هذه الدولة وقبولها كعضو في الجماعة الدولية، وهو إجراء مستقل عن نشأة الدولة، وتكمن أهميته في أن الدولة لا تتمكن من ممارسة سيادتها في مواجهة الدول الأخرى، ومباشرة حقوقها داخل الجماعة الدولية، إلا إذا اعترفت هذه الجماعة بوجودها وهو أمر لا بد من ترسيخه فلسطينياً من خلال الممارسة والعمل الدبلوماسي الجاد، وتكمن أهميته على الصعيدين السياسي والقانوني:

1- على الصعيد السياسي.

يشكل الاعتراف المتزايد بدولة فلسطين ضغطاً على سياسات الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل اتجاه طلب دولة فلسطين للعضوية الكاملة في الأمم المتحدة، ويسهم ذلك بشكل كبير في إخراج هذه القضية خارج إطار الهيمنة والوصاية الأمريكية عليها، ويحسن فرص نجاح طلب العضوية الكاملة مستقبلاً (شريف، 2011).

يبرر الاعتراف كذلك استقلال كيانية الدولة الفلسطينية بشكل أكبر وقدرتها على القيام بواجباتها في إطار سياستها الخارجية، مما يضيف خيارات وأدوات متعددة للمفاوض الفلسطيني، هذا إضافة إلى زيادة حضور القضية الفلسطينية على الصعيد الدولي في ظل ظهور العديد من الصراعات والأحداث الإقليمية والدولية، والتي تحاول بعض الدول استغلالها لغمر القضية الفلسطينية وتهميشها لتمرير سياسات الأمر الواقع التي تفرضها إسرائيل، وهو أمر غاب في الأهمية يجب عدم إغفاله.

2- على الصعيد القانوني:

الاعتراف المتزايد بدولة فلسطين يعني تمتع فلسطين بالشخصية القانونية والأهلية اللازمة لإبرام المعاهدات، وأن تكون طرف في الاتفاقيات الدولية، وهو أمر يتمتع به الجانب الفلسطيني، ولكن ليس بالحضور والقوة المطلوبين (مُجَّد، 2011، الصفحات 81-83)

إن التزايد في الاعتراف بدولة فلسطين من قبل الدول هو بمثابة دلالة على رغبة هذه الدول في انضمام فلسطين إلى الأسرة الدولية، وسيتم التأكيد على هذه الرغبة لاحقاً، إذا ما تقدمت فلسطين بطلب الانضمام كدولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة، وسيرفع كذلك الحرج الناتج عن الضغوط التي تمارس

وبالنسبة لحق الفيتو هناك جانبا كبيرا من الفقهاء ورجال السياسة يدعون إلى إلغاء هذا الحق أو إلى الحد من استعماله ، ويلاحظ أن إلغاء هذا الحق يستلزم تعديل الميثاق ، ولا يمكن حسب نص المادة 108 أن يتم تعديله إلا بموافقة الدول الخمس الكبرى مجتمعة ، ومن غير المتصور أن تتفق كلها على النزول على أهم امتيازاتها داخل إطار المنظمة .

وعليه بات من الصعب جدا انتزاع اعتراف رسمي بالدولة الفلسطينية من مجلس الأمن نظرا لسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية عليه ، وقدرتها على استخدام حق النقض اتجاه أي قرار يضر بالمصلحة الإسرائيلية .

إن المطلوب فلسطينيا اليوم للوصول إلى الدولة المستقلة هو وحدة جميع الفصائل وطنيا قبل التوجه لمجلس الأمن ، وخوض الصراع بوسائل وأشكال وطنية وهذا يتطلب من الفصائل الفلسطينية تجاوز برامجها الحزبية وتقديم تنازلات بشأن ذلك .

ثانيا: مدى أهمية هذا البديل لفلسطين .

أهمية هذا البديل تتوقف على قدرة القيادة الفلسطينية على توظيفه بشكل جيد فيجب دراسة النتائج المتوقع أن يحققها في ظل الظروف السياسية التي ستواكب اللجوء لهذه الخطوة الدبلوماسية ، وهو أمر بالغ الأهمية على الصعيد الدولي ، فإذا لم ينجح هذا البديل في استصدار توصية ايجابية من مجلس الأمن فإنه سينجح في حصر وتقليص الدول غير مؤيدة لعضوية فلسطين في المنظمة ، وكذلك سيعمل على إبقاء طلب العضوية حيا في أروقة الأمم المتحدة إلى حين حلول ظروف مناسبة يتم فيها إصدار توصية ايجابية من مجلس الأمن .

1- تحديات هذا البديل .

ومن أجل التقدم بهذا البديل يستوجب على فلسطين الحصول على تأييد كبير من الجمعية العامة ، حيث أن دور الجمعية العامة في تبني الطلب الفلسطيني أساسي من أجل قيام مجلس الأمن بإعادة النظر في الطلب وإصدار توصية أو تقرير بشأنه ، وهو أمر ليس بالهين ويشكل تحدي للجانب الفلسطيني . ومن جهة أخرى يمكن أن يعيق مجلس الأمن الطلب ، الأمر الذي يشكل تحدي آخر لفلسطين ، فبالرغم من أن مجلس الأمن ملزم بإعادة النظر في الطلب إلا أنه غير مجبر على إصدار توصية ايجابية بقبول فلسطين دولة عضو في الأمم المتحدة ، رغم ما يمثله إعادة النظر من ضغط أدبي على مجلس الأمن (مجلس الامن ، 1946 ، المادة 60).

رغم اتفاق التفسير مع ظاهر الشق الثاني من نص المادة الرابعة من الميثاق إلا أنه يخالف ما جاء صراحة في الأعمال التحضيرية ، خاصة لجنة الخبراء القانونيين وكذلك تصريح الدول الأعضاء الدائمة الخاص باعتبار التصويت في مجلس الأمن على قبول الأعضاء الجدد من المسائل التي لا يرد عليها حق الاعتراض (ثابت ، 2013 ، صفحة 85)

2- كيفية مواجهة فيتو محتمل على العضوية الكاملة لدولة فلسطين .

يطرح هذا البديل الخطوة التي يمكن اتخاذها في حالة اعتراض أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن على طلب عضوية دولة فلسطين مستخدما حق النقض ، حينها يمكن لفلسطين اللجوء إلى الجمعية العامة التي تستطيع بدورها دعوة مجلس الأمن إلى إعادة النظر بموقفه اتجاه الطلب الفلسطيني المقدم ، وفي هذه الحالة فإن طلب الجمعية العامة لا يلزم مجلس الأمن بقبول الطلب ، ولكن يلزم مجلس الأمن بإعادة دراسة الطلب بالإضافة إلى محضر كامل مرفق من الجمعية العامة ، وذلك لكي يقوم مجلس الأمن بمناقشته في الجمعية العامة تطبيقا للإجراءات المعمول بها في المجلس وفق لوائح منظمة الأمم المتحدة وما جرت عليه العادة في مثل هذه الحالات (الجمعية العامة ، 2016 ، المادة 37).

تكمن قوة وأهمية هذه الخطوة في أن إعادة النظر الذي تطلبه الجمعية العامة الخاص بطلب العضوية الكاملة وإصدار توصية أو تقرير بشأنه له قوة أدبية وباعت لمجلس الأمن لتغيير قراره اتجاه هذا الطلب ، وإصدار توصية ايجابية تجاهه ، وتعكس مساندة ورغبة الجمعية العامة كبرلمان دولي لحق دولة فلسطين في الانضمام إلى الأمم المتحدة ، وهو ما يشكل ضغط غير مباشر على الدول التي تقف ضد هذا الطلب ، وتعزيز الموقف الفلسطيني المطالب بحقوقه داخل الأمم المتحدة .

ومنذ عام 1946 استخدمت الدول الدائمة العضوية الفيتو ضد طلبات العضوية للعديد من الدول مثل: الأردن واليابان وإيرلندا وإيطاليا وسيلان وفلندا وليبيا وكوريا الشمالية وكوريا الجنوبية وفيتنام لأهداف سياسية وليست لأسباب قانونية ، فاستخدم الاتحاد السوفيتي حق الفيتو ضد طلب انضمام البرتغال عام 1946 وكذلك عام 1947 وكررت البرتغال الطلب عام 1949 حتى تم قبول عضويتها عام 1955 مع العديد من الدول (ثابت ، 2013 ، صفحة 87)

2- نتائج استخدام هذا البديل.

يصعب التنبؤ الدقيق بطبيعة النتائج المتوقعة إذا ما لجأت القيادة الفلسطينية إلى هذا البديل ومدى رجاحته وتحقيقه للهدف المرجو من استخدامه ، وذلك لاختلاف الظروف والعلاقات الدولية التي لها اثر كبير في إنجاح أو إفشال أي مسعى فلسطيني لنيل عضوية في الأمم المتحدة.

وإذا ما قمنا بتحليل طبيعة الفيتو الصادر عن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، عندها يمكن توقع مدى نجاح هذا البديل ، فإذا كان صادر عن دولة واحدة هي عضو في مجلس الأمن مثل الولايات المتحدة فإنها سوف تحاول عرقلة المسعى الفلسطيني بالضغط على الجمعية العامة حتى لا تقدم طلب إعادة النظر في القرار وفق المادة 137. (فرانيسيس ، 2011) فإذا نجح الضغط الأمريكي على الجمعية العامة فان هذا البديل مصيره الفشل ، أما إذا قدم الطلب إلى مجلس الأمن لكي يعيد النظر فيه فان الولايات المتحدة الأمريكية ستكون في موقف محرج للغاية ، وسيحقق الطلب ضغطاً كافياً وصدور توصية ايجابية ، ولكن في الغالب الولايات المتحدة الأمريكية ستحاول الحفاظ على هيبتها من خلال تأخير استصدار هذه التوصية لحين القيام بخطوة سياسية يكون من نتائجها الوصول إلى العضوية برعاية أمريكية. الحالة الثانية هي صدور الفيتو من أكثر من دولة دائمة العضوية في مجلس الأمن ، ففي هذه الحالة سيكون هناك ضغط مزدوج من الجمعية العامة ومن الأعضاء الدائمين على الجانب الفلسطيني لثنيه عن اللجوء إلى هذا البديل ، وإذا ما نجح في استصدار الطلب فان مجلس الأمن سيلجأ إلى المماطلة في الرد ، وهنا سيبقى الطلب الفلسطيني حي في مجلس الأمن ولكن بدون نتيجة معروفة.

وفي حالة فشل تكرار العضوية الكاملة ، اقترح على السلطة الفلسطينية التقدم بطلب رأي استشاري من محكمة العدل الدولية لبيان أحقية فلسطين بالعضوية الكاملة بالأمم المتحدة.

الفرع الثالث: متحدون من أجل السلام.

تضاربت مصالح الدول الكبرى الدائمة العضوية في مجلس الأمن ، حيث حاولت كل منها ضم دول موالية لها في عضوية الأمم المتحدة لضمان الأصوات اللازمة في الجمعية العامة لتميرير القرارات التي تخدم مصالحها وسياستها الخارجية ، فانعكس ذلك سلباً من خلال تعسف الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن وزيادة استخدامها لحق النقض الفيتو ، فأدى ذلك إلى شلل

مجلس الأمن وعدم قدرته على القيام بمهامه ، فلجأت الدول إلى الجمعية العامة لحل هذه المعضلة فقدم عدد من الدول مشاريع مختلفة لقرار يعالج هذه الحالة ، وبعد الدمج والتعديل صدر القرار 377 متحدون من أجل السلام بتاريخ 13 نوفمبر 1950 ، فموجب هذا القرار تحال القضية محل الخلاف التي عجز مجلس الأمن عن اتخاذ قرار ايجابي بشأنها إلى الجمعية العامة ل يتم التصويت عليها في مجلسه واتخاذ قرار نافذا بشأنها ، باعتبار أن الجمعية العامة برلمان دولي يمثل إرادة كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة (كريم ، 2018 ، صفحة 192)

أولاً: دوافع لجوء فلسطين لتفعيل قرار متحدون من أجل السلام.

من أسباب اللجوء إلى القرار 377 متحدون من أجل السلام أن الولايات المتحدة الأمريكية طلبت إدراج مشروع هذا القرار في الدورة الخامسة للجمعية العامة للأمم المتحدة وإقراره عام 1950 ، فهي لا تستطيع إنكار استخدامه على الجانب الفلسطيني فهو وسيلة فعالة لجأت إليها الولايات المتحدة الأمريكية لحسم العديد من القضايا الدولية لتجاوز فيتو مجلس الأمن تارة ، وتارة أخرى بترحيل القضايا الخلافية إلى الجمعية العامة لعدم التباحث فيها داخل مجلس الأمن لضمان صدور قرار يتماشى مع توجهات سياستها الخارجية.

صحيح أن مجلس الأمن هو المخول بقبول عضوية الدول الجديدة في الأمم المتحدة لكن يمكن للجمعية العمومية أن تجتمع تحت بند الاتحاد من أجل السلام ، وتتعترف بدولة فلسطين بشروط معينة صعبة ومعقدة ولكن ذلك واحد من الخيارات يمكن اللجوء إليها. (هواش ، 2011 ، صفحة 81)

1- الخطوات اللازمة لفلسطين لتفعيل قرار متحدون من أجل السلام.

تدور فكرة هذا البديل حول اللجوء إلى الجمعية العامة وذلك لتقوم بالتصويت على قبول دولة فلسطين كعضو دائم في الأمم المتحدة ، مستعينة بالقرار 377 متحدون من أجل السلام ، والذي يتم اللجوء إليه في حال تعسف عضو دائم في مجلس الأمن في استخدام حق النقض الفيتو ، وفشل مجلس الأمن بسبب غياب الإجماع بين الأعضاء الدائمين عن ممارسة مسؤولياتهم في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، مستندة في ذلك إلى الحجة القائلة أن تعطيل قبول عضوية دولة فلسطين في الأمم المتحدة يهدد السلم والأمن الإقليمي في الشرق الأوسط ، أما قبول عضوية

تجلى استخدام القرار 377 في الأزمة الكورية عام 1951، حيث قاطع الاتحاد السوفيتي جلسات مجلس الأمن في الفترة من 13 جانفي حتى 01 أوت 1950 بسبب اعتراضه على رفض قبول عضوية الصين الشعبية بالأمم المتحدة، واحتلالها للمقعد الدائم بمجلس الأمن المخصص للصين والذي كانت تحتله في ذلك الوقت الصين الوطنية، وفي أثناء فترة غيابه عن حضور جلسات المجلس كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد استصدرت من مجلس الأمن قرار بالدخول في حرب كوريا.

3- الحجج القانونية لاستخدام قرار الاتحاد من أجل السلم.

يمكن الاستفادة من قرار الاتحاد من أجل السلم الذي يوفر فرصة قانونية وسياسية للالتفاف على الفيتو الأمريكي المحتمل في مجلس الأمن الدولي، من خلال الربط بين التنكر للحقوق الوطنية الفلسطينية، وتهديد الأمن والسلم الدولي. وعليه يمكن اللجوء إلى الجمعية العامة لاستصدار قرار، وذلك بالاعتماد على ما يعرف قرار الاتحاد من أجل السلم وفق المبررات والحجج القانونية الآتية:

1- أعادت الأمم المتحدة مرارا وتكرار التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والسيادة، بما يتفق وميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حيث ينص ميثاق الأمم المتحدة على أن أحد مقاصد الأمم المتحدة هو إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام مبادئ تساوي الشعوب في الحقوق وحققها في تقرير المصير، واتخاذ تدابير ملائمة أخرى لتعزيز السلم العالمي (منظمة الأمم المتحدة، 1945، المادة 01/الفقرة 2) والميثاق يجعل مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها بمثابة الأساس الذي ينبغي أن تنهض عليه العلاقات الودية بين الأمم بما يضمن حفظ الأمن والسلم الدوليين.

2- يعتبر حق الشعوب في تقرير مصيرها، هو أحد التدابير المناسبة لتعزيز السلم العالمي، أي أنها تؤكد الصلة الوطيدة بين حق تقرير المصير والحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وبالتالي إذا أُحيل بين شعب من الشعوب وبين قدراته على تقرير مصيره، وذلك لاستمرار سلطات الاحتلال في منعه من ممارسة حقوقه المشروعة، شكل هذا الوضع تهديدا للسلم والأمن الدوليين. الأمر الذي ينطبق على القضية الفلسطينية.

3- يعتبر الاستخدام المسرف لحق النقض (الفيتو) من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بمجلس الأمن ضد الحقوق

دولة فلسطين فهو يعزز ويدعم الأمن والسلم في الشرق الأوسط (رمضان، 2016/2017، صفحة 33)

وفق ميثاق الأمم المتحدة يتم قبول الدول في عضوية المنظمة من خلال قرار من الجمعية العامة بناء على توصية من مجلس الأمن، وفي نفس الوقت هذه العضوية متاحة لجميع الدول المحبة للسلم والتي تأخذ نفسها بالالتزامات التي يتضمنها ميثاق الأمم المتحدة، فإذا عجز مجلس الأمن عن القيام بمسؤولياته، يتم اللجوء إلى الجمعية العامة من أجل التصويت على قبول دولة فلسطين كعضو دائم في الأمم المتحدة، وهنا تحل الجمعية العامة محل مجلس الأمن وتستكمل إجراءات قبول العضوية دون حاجة إلى توصية من مجلس الأمن (منظمة الأمم المتحدة، 1945، المادة 04). ويصبح القرار الصادر عن الجمعية العامة ملزما بقوة قرار مجلس الأمن.

2- نموذج تطبيقي لدول قامت بتفعيل قرار متحدون من أجل السلام.

عقدت الجمعية العامة عشر دورات استثنائية بموجب اختصاصها متحدون من أجل السلام منها الاستجابة لأزمة قناة السويس 1956، وكذلك عقدت دورات خاصة بشأن الغزو السوفيتي لهونغارييا عام 1956، والحرب اللبنانية 1958، وأيضا للنظر في كفاح شعب الكونغو من أجل الاستقلال عام 1960، والتدخل السوفيتي في أفغانستان عام 1980، وحرب الاستقلال في ناميبيا 1981، واستخدم القرار أربع مرات جميعها متعلقة بالاحتلال الإسرائيلي منها الرد على الاحتلال الإسرائيلي في حرب عام 1967، وأثناء الغزو الإسرائيلي واحتلاله للبنان، ومجازر صبرا وشاتيلا عام 1982، وعقب ضم هضبة الجولان السورية المحتلة عام 1982 (كريم، 2018، صفحة 194). واستخدم كذلك في الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لسنة 2003 بخصوص تشييد الجدار الفاصل في فلسطين¹³، واستخدم كذلك في إدانة موقف الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" اتجاه القدس وهذا نتيجة فشل مجلس الأمن الدولي في إصدار قرار يدين الموقف الأمريكي اتجاه القدس بسبب استخدام أمريكا حق الفيتو، فتم التوجه للجمعية العامة بإصدار قرار يستند لقرار الاتحاد من أجل السلم، حيث صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 21 ديسمبر 2017 لصالح القرار رقم "22.A/ES-10/L" الذي يطالب الجميع بعدم تغيير طابع مدينة القدس الشريف، أو مركزها أو تركيبها الديمغرافية (الجمعية العامة، 2017)

يلزم هذا البديل تذليل العديد من العقبات منها قدرة الدبلوماسية الفلسطينية على حشد التأييد الدولي اللازم لهذه الخطوة ، وكذلك الحصول على دعم دول كبرى لهذه الخطوة مثل روسيا والصين ، وذلك لمواجهة الرفض الذي قد تبديه الدول الدائمة العضوية بحجة المساس بحق أصيل من حقوقها داخل مجلس الأمن ، وكذلك توفر الإرادة السياسية لدى الجمعية العامة لتبني التوجه الفلسطيني.

ومن جهة أخرى فان هذه الخطوة تستلزم الحصول على أغلبية الأصوات في الجمعية العامة في المرة الأولى من أجل قبول العمل بالقرار 377 ، وتكون بتصويت ايجابي من ثلثي الأعضاء في الجمعية العامة ، وكذلك الحصول على نفس النسبة في المرة الثانية والخاصة بالتصويت الايجابي على قرار عضوية دولة فلسطين في الأمم المتحدة ، وهو أمر يشكل تحدي جديد في كلتا الحالتين بالنسبة للجانب الفلسطيني (منظمة الامم المتحدة ، 1945 ، المادة 18)

3- النتائج المتوقعة من لجوء فلسطين لهذه الخطوة:

فلسطين حاصلة على اعتراف ما يزيد عن 100 دولة عضو في الأمم المتحدة ، فإذا نجحت في التصويت الأول والخاص بنفاذ استخدام القرار 377 ، فان الحصول على ثلثي الأصوات في التصويت الثاني لن يكون بالمهمة الصعبة ، وسيكتب لهذه الخطة النجاح وسيصدر قرار من الجمعية العامة بقبول دولة فلسطين عضو دائم في الأمم المتحدة ، أما إذا فشلت في الحصول على ثلثي الأصوات اللازمة للعمل بالقرار 377 فانه لن يتم التصويت الثاني وسيكون تعثر هذه الخطوة هي النتيجة المحتملة.

وعليه كلما كانت الدبلوماسية الفلسطينية قادرة على معرفة المواقف الايجابية للدول بشكل مسبق قبل أن تدخل في نطاق التصويت كلما زادت فرص النجاح ، وذلك من خلال المحادثات المسبقة والتي تعطي صورة أكثر وضوحاً عن توجهات وميول هذه الدول في عملية التصويت.

خاتمة

لقد خلصت الدراسة بالعديد من النتائج والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات:

1- تعتبر فلسطين محققة لشروط الانضمام بعضوية كاملة للأمم المتحدة ، من اعتبارها دولة ، ومجبة للسلام ، وقابلة وراغبة وقادرة على الالتزام بالبنود الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ، لكن ما يعيق منحها العضوية هو الفيتو الأمريكي. والذي

الفلسطينية ، وعجز مجلس الأمن عن التدخل بصورة فعالة في القضية الفلسطينية مبرر قوي لاستخدام قرار الاتحاد من أجل السلم.

ثانياً: مدى أهمية هذا البديل لفلسطين.

إن القرار 377 له أهمية نابعة من طبيعة الطلب الفلسطيني بأن تكون فلسطين دولة دائمة العضوية في الأمم المتحدة وهو طلب يتوقف نجاحه على انعقاد جلسة طارئة وصدور توصية ايجابية بقبول العضوية بتصويت ثلثي الأعضاء بالجمعية العامة ، ولا يحتاج إلى إجراءات ميدانية من الأمم المتحدة قد تواجهه بتهرب أو مماطلة من الدول الدائمة الراضة للقرار مثل قضايا النزاعات المسلحة. (سليم ، 2011 ، صفحة 05)

1- أولوية هذه الخطوة لفلسطين.

القرار 377 من أقوى البدائل التي يفضل اللجوء إليها ، حيث أن هذا الخيار قادر على تحقيق الهدف الفلسطيني المتمثل في الحصول على عضوية دائمة في الأمم المتحدة ، وتجاوز الفيتو من مجلس الأمن الذي تلوح به الولايات المتحدة الأمريكية ضد أي مشروع قرار من شأنه رفع درجة التمثيل الفلسطيني داخل المنظمة خاصة وان فلسطين تتمتع بتمثيل داخل المنظمة من عام 1974 ، ولها بعض الامتيازات الخاصة ، ويبقى تفضيل هذا البديل عن غيره من الخيارات والبدائل المطروحة محل دراسة وتقييم القيادة الفلسطينية وفق الظروف السياسية المواقبة والتي سيستخدم فيها وذلك للوصول إلى أفضل النتائج المرجوة.

ويمكن للجمعية العامة أن تمنح العضوية الكاملة لفلسطين ، التي هي مختصة في الأقاليم التي كانت خاضعة للانتداب ، وفلسطين كانت منتدبة من قبل بريطانيا وبما أن عصبة الأمم منحت الانتداب وبعد حلها ينتقل إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ويتضح هذا من خلال قرار محكمة العدل الدولية بخصوص ناميبيا عام 1970 (الدولية ، 1971 ، الفقرة 133) التي كانت منتدبة من جنوب إفريقيا وتم منحها العضوية ، وأقرت جمعية متحدون من اجل السلام أن الجمعية العامة هي المختصة في الأقاليم التي كانت خاضعة للانتداب ، وبخصوص الطلب الفلسطيني فان الجمعية العامة هي المختصة ، ومجلس الأمن في هذه الحالة ليس هو الجهة المختصة وهو فقط مهمته إعطاء العضوية لأية دولة في العالم وليس مختص في تحديد مصير الدول التي كانت خاضعة للانتداب.

2- تحديات هذه الخطوة:

6- تكرر طلب العضوية الكاملة لدولة فلسطين في مجلس الأمن بعد حصول فلسطين على صفة مراقب يدعم نجاح تمرير الطلب للتصويت عليه من قبل أعضاء المجلس ، وعدم تكرر إسقاط الطلب في لجنة العضوية دون التصويت عليه كما حدث عام 2011، وهو ما سيضع الولايات المتحدة الأمريكية في موقف محرج كونها لم تؤيد انضمام فلسطين لعضوية الأمم المتحدة.

ثانياً: الاقتراحات:

- 1- تكرر المحاولات الفلسطينية من اجل الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.
- 2- تعزيز الدراسات حول البدائل الممكنة لتحقيق العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، في ضل حصول فلسطين على صفة دولة مراقب في الأمم المتحدة، على ضوء طبيعة العلاقات الدولية والظروف السياسية التي ستواكب الطلب المقبل.
- 3- إنهاء الانقسام الفلسطيني وتوحيد الجهود السياسية ودعم قوة التمثيل الفلسطيني في الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية.
- 4- الاستمرار في العمل الدبلوماسي لزيادة عدد الدول التي تعترف بدولة فلسطين، وعد الاكتفاء بالنجاح الأخير في الجمعية العامة، فهو خطوة مرحلية للوصول للعضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

- 1- حرمانها من توصية مجلس الأمن بقبول العضوية الدولية ومنع صدور تلك التوصية للجمعية العامة.
- 2- إمكانية الوصول إلى العضوية الكاملة لدولة فلسطين من خلال خطوات مرحليه تحصل فلسطين من خلالها بشكل تدريجي على امتيازات يتمتع بها أعضاء الأمم المتحدة.
- 3- وجود بدائل متاحة لفلسطين ترتقي بالتمثيل الفلسطيني في الأمم المتحدة، منها تكرر طلب لمجلس الأمن، وتفعيل المادة 137، أو تفعيل القرار 377 "متحدون من اجل السلام"، وزيادة عدد الدول التي تعترف بدولة فلسطين.
- 4- يعزز تكرر المحاولات الفلسطينية للحصول على عضوية في الأمم المتحدة في تعزيز المكاسب السياسية وفرص النجاح المستقبلية لاعتماد دولة فلسطينية كاملة العضوية، وهو ما أثبتته التجربة العملية في التوجه الأول عام 2011 والحصول على عضوية اليونسكو، وفي التوجه الثاني والحصول على صفة دولة مراقب في الأمم المتحدة.
- 5- اعتبرت خطوة التوجه إلى الأمم المتحدة للحصول على مركز دولة بصفة مراقب عام 2012، بعد إخفاق مساعي الحصول على العضوية الكاملة داخل أروقة مجلس الأمن عام 2011، مسارا تكامليا لتعزيز حضور الدولة الفلسطينية في المجتمع الدولي وقبل ذلك إنهاء الجدل حول وجود دولة فلسطين كشخصية قانونية دولية.

قائمة المصادر والمراجع

1. المجلس الوطني الفلسطيني . (1988). وثيقة إعلان الاستقلال . فلسطين: المجلس الوطني الفلسطيني .
2. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية. (01 01 ، 2015). قائمة المعاهدات والاتفاقيات التي أنظمت إليها دولة فلسطين. تم الاسترداد من وفا: <https://www.Wafa.ps/ar-page.aspx?id=8QMtpya657008420442a8QMtpy>.
3. ابراهيم حماني. (2012). خيار منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية بالتوجه للحصول على صفة دولة غير عضو في الأمم المتحدة. لندن : مركز الشؤون الفلسطينية .
4. الأردن الإخبارية. (بلا تاريخ). عباس يوقع 20 اتفاقية بينها ميثاق روما. تاريخ الاسترداد 07 03 ، 2019 ، من <http://www.Jn-news.com/content/53780>
5. الأزعر مُجد. (2011). تقييم مشروع الاعتراف الأممي بالدولة الفلسطينية عبر آليات الأمم المتحدة. مجلة شؤون عربية ، العدد 148 ، القاهرة ، الصفحات 83-81.
6. الجمعية العامة . (12 21 ، 2017). قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم "A/ES-10/L.22". قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم "A/ES-10/L.22" حول القدس . الامم المتحدة.
7. الجمعية العامة . (11 29 ، 2012). قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 67/19 . منح فلسطين مركز الدولة غير العضو المراقب في الأمم المتحدة . منظمة الامم المتحدة.
8. الجمعية العامة. (07 07 ، 1998). قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 250/52 . منح فلسطين حقوق وامتيازات إضافية للمشاركة في دورات الجمعية العامة . منظمة الامم المتحدة .
9. الزعنون سليم. (2011). دراسة قانونية ودولية حول استحقاق سبتمبر 2011. دراسة مقدمة للرئيس الفلسطيني محمود عباس من المجلس الوطني الفلسطيني . فلسطين: المجلس الوطني الفلسطيني ، منظمة التحرير الفلسطينية.
10. العامة ، الجمعية. (07 16 ، 2004). مشاركة الكرسي الرسولي في أعمال الأمم المتحدة . قرار مشاركة الكرسي الرسولي رقم (314/58) . الامم المتحدة .
11. العربي الجديد. (09 27 ، 2017). المنظمات الدولية التي انظمت إليها دولة فلسطين إلى غاية 2017. تاريخ الاسترداد 01 02 ، 2018 ، من <https://www.alaraby.co.uk/pilitics/2017/09/27%D9%87%D8%12>
12. المركز القومي للدراسات والتوثيق. (09 ، 2011). قضايا للحوار الأبعاد السياسية والقانونية لاستحقاق الدولة في سبتمبر 2011. غزة ، فلسطين: منشورات المركز القومي للدراسات والتوثيق.
13. امجد متري. (2011). الانضمام الى هيئة الامم المتحدة. مجلة حق العودة . العدد 44 ، 10.
14. امجد مُجد سعود ثابت. (2013). بدائل دبلوماسية فلسطينية لمواجهة التحديات السياسية للاعتراف بدولة فلسطين في الأمم المتحدة. رسالة ماجستير . غزة ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، فلسطين: جامعة الأزهر .
15. بويل فرانسيس. (2011). عضوية فلسطين في الأمم المتحدة ستغير قواعد اللعبة. تاريخ الاسترداد 03 02 ، 2019 ، من وكالة سويس أنفو: <http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid>
16. دولة فلسطين وزارة الخارجية والمغتربين. (بلا تاريخ). قائمة بالاتفاقيات والمنظمات التي انضمت إليها دولة فلسطين حتى تاريخ 13 نوفمبر 2017. تاريخ الاسترداد 09 04 ، 2019 ، من www.mofa.pna.ps/ar/archives/13674
17. رافائيل أهرين. (04 02 ، 2014). *the times of israel*. تاريخ الاسترداد 05 03 ، 2019 ، من قائمة الاتفاقيات والمعاهدات التي وقع عليها محمود عباس: <http://ar.timesofisrael.com/%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%87%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A-%D9%88%D9%82%D8%B9>
18. ساسة بوست. (بلا تاريخ). خريطة الدول المعترفة بالدولة الفلسطينية حتى هذه اللحظة . تاريخ الاسترداد 28 09 ، 2018 ، من : [sasa spot](http://www.sasapost.com/recognition-of-palestine) /<http://www.sasapost.com/recognition-of-palestine>
19. سهيل حسين الفتلاوي. (2010). القانون الدولي العام في السلم. عمان: دار الثقافة.
20. شيماء مُجد عبد الهادي. (2016). الاعتراف الدولي وأثره على المكانة السياسية والدبلوماسية لدولة فلسطين . رسالة ماجستير . غزة ، قسم الدبلوماسية والعلاقات الدولية ، فلسطين: جامعة الأقصى .
21. صائب عريقات. (2012). فلسطين دولة غير عضو اليوم التالي . الدراسة رقم 11 . فلسطين : دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية .
22. عاشور موسى. (2016/2015). التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني. أطروحة دكتوراه . كلية الحقوق ، الجزائر : جامعة الجزائر 01 ، بن يوسف بن خدة.
23. عبد الرحمان ابوالنصر. (2012). الدولة الفلسطينية الافاق الدستورية. المؤتمر الدولي حول عضوية فلسطين في الأمم المتحدة ، الأبعاد القانونية والسياسية . جامعة الخليل .
24. عبد العزيز سرحان. (1989). مقدمة لدراسة الدولة الفلسطينية. 23 شارع عبد الخالق ثروت ، القاهرة: دار النهضة العربية.
25. فضل عصام المزيني. (2018). مكتسبات دولة فلسطين بعد حصولها على صفة "دولة مراقب غير عضو" في الأمم المتحدة. المؤتمر الدولي المحكم ، (الأمم المتحدة والقضية الفلسطينية "تحديات وفرص") ، جويلية 2018. مجلة جامعة الإسراء للمؤتمرات العلمية ، العدد 02.
26. مازن صافي. (09 29 ، 2011). دنيا الوطن . تاريخ الاسترداد 01 03 ، 2019 ، من <https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/238677.html> : <https://pulpit.alwatanvoice.com>
27. مبروك شريف. (2011). الدولة الفلسطينية بين سندان الأمم المتحدة والمطرقة الأمريكية-الإسرائيلية. مجلة شؤون عربية ، العدد 148 ، القاهرة ،

28. محكمة العدل الدولية. (بلا تاريخ). موجز الأحكام والفتاوي 1948-1991. فتوى محكمة العدل الدولية بخصوص شروط قبول أي دولة في عضوية الأمم المتحدة ، الأمم المتحدة . منظمة الأمم المتحدة.
29. مُجد هوانش. (2011). استحقاق أيلول "الحلم الممنوع" إقامة دولة فلسطينية بقوة الإجراءات لا بالمفاوضات. مجلة سياسات العدد 16 .
30. مصطفى أبو الخير. (2012). عضوية فلسطين في الأمم المتحدة ، رؤية قانونية: الورقة القانونية لمؤسسة الحق حول خيار التوجه إلى الأمم المتحدة ، لبنان : مركز باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية.
31. منصور كريم. (07 ، 2018). العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة في إطار قرار الاتحاد من أجل السلم. غزة ، المؤتمر الدولي المحكم ، (الأمم المتحدة والقضية الفلسطينية "تحديات وفرص") ، فلسطين: مجلة جامعة الإسراء للمؤتمرات العلمية.
32. منى مثقال فتحي فارس ابو رمضان. (2016/2017). اثر عضوية فلسطين في الامم المتحدة على سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية (2012-2016). رسالة ماجستير . غزة ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، فلسطين: جامعة الأزهر.
33. مي بركات. (2018). الآثار القانونية المترتبة على حصول فلسطين على مركز دولة بصفة المراقب في الأمم المتحدة. رسالة ماجستير . معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية ، فلسطين : ، جامعة بيرزيت.
34. ياسر غازي العلاونة. (2013). فلسطين وعضويتها كدولة في الأمم المتحدة. غزة: الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان.

الهوامش

1. وفقا لتلك المعاهدة يتوجب على الدولة أن تمتلك: 1- سكان دائمين 2-منطقة جغرافية محددة 3-حكومة 4-قدرة لإقامة علاقات مع الدول الأخرى. وتهدف هذه المعايير إلى إظهار ما إذا كانت وحدة جغرافية معينة تمتلك الفعالية اللازمة كي تعمل ككيان مستقل يحكم ذاته.
2. معاهدة "مونتيفيديو": هي اتفاقية خاصة بحقوق وواجبات الدول ، تم الاتفاق عليها في مونتيفيديو بالأرجواي سنة 1933 خلال المؤتمر الدولي للدول الأمريكية ، وقد اقر فيها الرئيس روزفلت سياسة حسن الجوار. الأكثر شهرة فيها هي المادة 01 ، التي تحدد المعايير الأربعة للدولة والتي تم الاعتراف بها من قبل المنظمات الدولية وهي سكان دائمين ، منطقة جغرافية محددة . حكومة ، قدرة لإقامة علاقات مع الدول الأخرى. بالإضافة إلى المادة 03 التي تنص صراحة على أن " الوجود السياسي للدولة مستقل عن اعتراف الدول الأخرى " ، بالإضافة إلى حظر فرض القوة العسكرية لكسب الاعتراف بالسيادة.
3. لقد أكد الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بشأن قبول أعضاء جدد للأمم المتحدة الصادر في 28 ماي 1948 ، انه لا يشترط تمتع الدولة بسيادتها كاملة لقبولها عضوا في الأمم المتحدة ، ويكفي أن تحكم نفسها بنفسها وهذا متوفر في فلسطين ، ولقد استغلت ذلك الدول كثيرا في إدخال الأمم المتحدة كيانات ليست دول منها الكيان الإسرائيلي وأوكرانيا وروسيا البيضاء. انظر: إبراهيم حماني ، خيار منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة بالتوجه للحصول على صفة دولة غير عضو في الأمم المتحدة ، مرجع سابق ، ص 29.
4. يتوجب قبول ثلثي الأعضاء للخروج بتوصية من الجمعية العامة لقبول عضوية الدول المتقدمة بطلب في الأمم المتحدة.
5. لا بعد استحقاق سبتمبر 2011 هو أولى التوجهات الفلسطينية لإقامة دولة فلسطينية مستقلة ، فقد سبقه استحقاق آخر سمي باستحقاق 04 ماي عام 1999 ، إبان عهد ياسر عرفات ، ولم ينجز الاتفاق رغم التكاثر المحيط به.
6. لقد قدم طلب العضوية استنادا إلى الحقوق الطبيعية والقانونية والتاريخية للشعب الفلسطيني ، والى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 181 ، واعتراف الجمعية العامة بإعلان 1988 ، مع إرفاق طلب الإعلان المطلوب لنيل العضوية الكاملة.
7. منذ عام 2007 تسيطر السلطة الوطنية الفلسطينية بقيادة حركة فتح على الضفة الغربية ، في حين تسيطر حركة المقاومة الإسلامية — حماس على قطاع غزة.
8. لقد نص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة والقاضي بمنح الفلسطينيين صفة الدولة المراقبة الغير عضو على الآتي (إن الجمعية العامة إذ تسترشد بمقاصد الأمم المتحدة ومبادئه وتؤكد في هذا الصدد مبدأ تساوي الشعوب في حقوقها وحققها في تقرير مصيرها بنفسها وإذ تعيد التأكيد على مبدأ عالمية العضوية في الأمم المتحدة:
9. تؤكد من جديد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال في دولة فلسطين على الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967.
10. تقرر أن تمنح فلسطين مركز دولة غير عضو في الأمم المتحدة دون المساس بحقوق منظمة التحرير الفلسطينية المكتسبة وامتيازاتها ودورها في الأمم المتحدة بصفته ممثل الشعب الفلسطيني وفقا للقرارات والممارسة ذات الصلة.
11. تعرب عن أمالها في أن يستجيب مجلس الأمن للطلب الذي قدمته دولة فلسطين في 2011/09/23 من أجل الحصول على العضوية التامة في الأمم المتحدة.
12. تؤكد عزمها على المساهمة في إحقاق حقوق الشعب الفلسطيني غير قابلة للتصرف والتوصل إلى تسوية سلمية في الشرق الأوسط تنهي الاحتلال الذي بدأ في عام 1967 وتحقيق رؤية الدولتين المتمثلة بدولة فلسطين المتمتعة بالاستقلال والسيادة والديمقراطية ومقومات البناء والمتاخمة لدولة إسرائيل التي تعيش جنبا إلى جنب معها على أساس حدود 1967.
13. تعرب على الحاجة الماسة إلى استئناف المفاوضات وتسريع وتيرتها في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط واستناد إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، ومرجعيات مؤتمرات مدريد بما فيها الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية لحل دائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني قائم على وجود دولتين لتحقيق تسوية سلمية عادلة دائمة وشاملة بين الجانبين تحل كافة القضايا الأساسية العالقة أي اللاجئين ، والقدس ، والمستوطنات ، والحدود ، والأمن ، والمياه.
14. تحث جميع الدول والوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة على مواصلة دعم الشعب الفلسطيني ومساعدته على نيل حقه في تقرير المصير والاستقلال والحرية في أقرب وقت.
15. تطلب إلى الأمين العام أن يتخذ التدابير الضرورية لتنفيذ هذا القرار وأن يقدم للجمعية العامة تقريرا عن التقدم المحرز في هذا الصدد في غضون ثلاثة أشهر.
16. دعا فيه مجلس الأمن الدول التي أقامت بعثات دبلوماسية في القدس بسحبها.
17. يعتبر قرار الجمعية العامة 58/314 بتاريخ 16 جوان 2004 ، المعنون ب(مشاركة الكرسي الرسولي في أعمال الأمم المتحدة) قرارا مفصليا ، كونه أول قرار مكتوب ، ولأنه أحدث تحولا هاما بخصوص حقوق الدول بصفة مراقب وامتيازاتها ، حيث أقرت الجمعية العامة بموجب هذا القرار منحها الحقوق والامتيازات ، للمشاركة في مؤتمرات الأمم المتحدة وفي دورات الجمعية العامة وأعمالها ، وفي المؤتمرات الدولية التي تعقد تحت إشراف الجمعية العامة أو هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة ، وقد طلبت من الأمين العام أن يضع الأسس والإجراءات ذات العلاقة لتنفيذ هذا القرار. وتبعاً لذلك شارك الكرسي الرسولي في الجلسة العادية والعشرين لمجلس حقوق الإنسان المخصصة للحوار التفاعلي مع لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن سوريا ، وكذلك شارك في الجلسة التاسعة عشر لمجلس حقوق الإنسان المخصصة لضمان حقوق الأقليات. كما قدم الكرسي الرسولي مداخلة في الدورة الاستثنائية السابعة لمجلس حقوق الإنسان حول الحق في الغذاء التي عقدت في جنيف في 22 ماي 2008. انظر: فضل عصام المزيدي ، مكتسبات دولة فلسطين بعد حصولها على صفة "دولة مراقب غير عضو" في الأمم المتحدة ، مجلة جامعة الإسراء للمؤتمرات العلمية ، المؤتمر الدولي المحكم ، (الأمم المتحدة والقضية الفلسطينية "تحديات وفرص") ، جويلية 2018 ، غزة ، فلسطين ، 2018 ، ص 24.
18. تتعلق صيغة جميع الدول وصيغة فينا بالكيانات التي يمكن أن تشارك في المؤتمرات المختلفة أو المعاهدات المتعددة الأطراف ، حيث تعني الأولى إمكانية مشاركة جميع الدول أو أية دولة بهذا الخصوص ، فيما تم ابتداء صيغة فينا للتغلب على تلك الحالات التي تكون فيها مسألة صفة الدولة لكان ما أمر غير محسوم ، وانطلاقا من باب تحقيق أكبر قدر ممكن من المشاركة بحيث تتيح إلى جانب مشاركة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، الدول الأطراف يف بمحكمة العدل الدولية والدول الأعضاء في الوكالات المتخصصة ، وفي بعض الحالات الدول التي يتم دعوتها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة.

19. تم قبول فلسطين دولة عضوا في اليونسكو عقب قرار صدر عن المؤتمر العام لليونسكو في جلسته العامة للدورة السادسة والثلاثين المنعقدة في باريس 31 أكتوبر 2011.

20. أصدرت محكمة العدل الدولية رأيها الاستشاري بخصوص جدار الفصل العنصري الفاصل في فلسطين اعتمادا على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (د ا ط 14/10-الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة، بتاريخ 2003/12/12، وجاء في حيثيات قرار الجمعية العامة أن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد الجدار الذي تقوم إسرائيل والسلطة القائمة بالاحتلال بإقامته في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية وما حولها، على النحو المبين في تقرير الأمين العام، وذلك مخالفة لمبادئ وقواعد القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، واعتمدت محكمة العدل الدولية لتأسيس صلاحيتها القانونية للنظر في الآثار القانونية الناشئة عن تشييد الجدار الفاصل في فلسطين على قرار الجمعية العامة الاتحاد من اجل السلام رقم (5/337)، كما أوضحت المحكمة في حيثيات رأيها الاستشاري، بالتطبيق لقرار الجمعية العامة رقم (5/377)، وكان واضحا من هذا الرأي الاستشاري من تشييد الجدار الذي تقوم به إسرائيل الدولة القائمة بالاحتلال ببنائه في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية وحولها، والنظام المرتبط به يتعارض مع كافة المواثيق والأعراف الدولية. انظر: منصور كريم، مرجع سابق، ص 194/195.

الانتقال نحو الإدارة الإلكترونية في الجزائر: دراسة في المؤشرات التقنية والضمانات القانونية

Transition to electronic management in Algeria: study on technical indicators and legal guarantees

تاريخ القبول: 2020-08-26

تاريخ الإرسال: 2019-06-28

رافيق بن مرسللي، كلية الحقوق جامعة محمد بوقرة بومرداس

rafikbenmorsli@yahoo.fr

الملخص

إن أهم تحدي يواجه الحكومات المختلفة هو كسب رضا مواطنيها للمزيد من التأكيد على شرعيتها، وضمان مشروعيتها، ومن أجل هذا أصبحت الهيئات الحكومية المختلفة تعمل على تبني الإستراتيجية والمشاريع والمداخل الحديثة التي بوسعها التمكين من ذلك، والاستفادة القصوى من معطيات تكنولوجيايات الإعلام والاتصال على اعتبار أن الثورة المعلوماتية أصبحت هي الإطار المحدد لمعالم هذا العصر. كما أصبح مستوى تقدم الدول يحدد من خلال جملة من المؤشرات تقاس بواسطتها جودة الخدمات الحكومية باعتبارها الهدف الأسمى للإدارة العمومية، ولذلك ظهر مفهوم الإدارة الإلكترونية كتعبير عن قناعة المسؤولين بضرورة وحثية التغيير من أجل عصنة الخدمات المقدمة.

الكلمات المفتاحية: الإدارة الإلكترونية، المؤشرات التقنية، الضمانات القانونية، مجتمع المعرفة.

Résumé

Le défi le plus important auquel est confronté les différents gouvernements est de convaincre leurs citoyens afin d'affirmer leur légitimité et d'en garantir leur gouvernance. Par conséquent, les divers organismes gouvernementaux veillent à adopter de nouvelles stratégies ainsi que des projets et approches modernes qui peuvent le permettre et agrément d'optimiser les avantages des technologies de l'information et de la communication. D'autant plus, que le niveau de progrès des pays est déterminé par un ensemble d'indicateurs qui mesurent la qualité des services publics en tant qu'objectif ultime de l'administration publique. C'est pour cette raison que le concept de gestion électronique est devenu une expression qui traduit la volonté et contentement des responsables à la nécessité et l'inévitabilité du changement afin de moderniser les services fournis

Mots-clés : gestion électronique, indicateurs techniques, garanties juridiques, société de la connaissance.

Abstract

The most important challenge facing any government is to win its citizens' satisfaction to further assert its legitimacy. Accordingly, various government agencies are adopting new strategies, projects and approaches and maximizing the benefits of information and communication technologies. The level of progress of countries is determined by a set of indicators that measure the quality of governmental services. Therefore, the concept of electronic management has emerged as an expression of the officials' conviction of the necessity and the inevitability of change to modernize the provided services

Keywords: electronic management, technical indicators, legal safeguards, knowledge society.

مقدمة

الجاهزية الإلكترونية كمرحلة أولية من مراحل التحول الإلكتروني.

لقد عرفت الجزائر ثلاث مراحل كبرى في سياساتها الموجهة لتطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال وهي:

أ- مرحلة السبعينات " 1970: في عام 1968 اعترفت الدولة بالرهانات الكبرى الخاصة بمستقبل البلاد في مجال المعلوماتية ، فبادرت إلى إنشاء المحافظة الوطنية للإعلام الآلي وهكذا بدأت البلاد تجد مكانة لها بين البلدان ، ومركز التكوين والبحث في الإعلام الآلي النامية في مجال المعلوماتية ، وسمح ذلك بإدخال النظام المعلوماتي في تسيير المؤسسات والإدارات العمومية ، وإنجاز أولى شبكات التسيير المعلوماتية على مستوى: " شركة سوناطراك والخطوط الجوية الجزائرية " وتكوين العديد من المهندسين والتقنيين في الإعلام الآلي خارج الوطن .

ب- مرحلة الثمانينات " 1980 ' والتسعينات " 1990: إن أهم تطور عرفته هذه المرحلة تمثل في امتزاج أجهزة الكمبيوتر والانترنت مع تطور الاتصالات السلكية واللاسلكية ، ما أعطى دفعا قويا لثورة الإعلام والاتصال التي عرفها العالم في تلك الفترة ، إلا أن الجزائر لم تستطع الاستفادة من هذه الثورة الرقمية ، وذلك بسبب وضعها الأمني ، السياسي والاجتماعي ، الشيء الذي دفع إلى هجرة مئات المهندسين في الإعلام الآلي ، وأفقدتها الكفاءات والانجازات المحققة من قبل ، وتركت الإدارات ومختلف المؤسسات دون إطار مرجعي أو مساعدة لمواجهة متطلبات هذه المرحلة ، (عمراني ، بن عبد الله ، 2010 ، ص 6-7).

أما على المستوى العالمي فقد عرفت هذه الفترة وبالتحديد أواسط الثمانينات بداية تجارب الحكومات الإلكترونية المصغرة في الدول الإسكندنافية والتي أطلق عليها اسم " القرى الإلكترونية " ، كذلك عرفت بريطانيا سنة 1989 التجربة من خلال " قرية مانشستر " ، والتي كان الهدف منها ترقية ومتابعة التطورات الاجتماعية ، الاقتصادية والتعليمية ، وقد بدأ المشروع فعليا عام 1991 ، (يحيوي ، 2010)

في الوقت الذي كانت فيه العديد من الدول تختبر نماذج مصغرة للإدارة الإلكترونية كانت الجزائر في سباق

شهدت السنوات القليلة الماضية ثورة تقنية للمعلومات والاتصالات وتطبيقاتها المتطورة والمتجددة ، وهو ما أنتج واقعا إداريا جديدا تجلت مظاهره في سقوط الكثير من المفاهيم الفكرية والمنظومات التي اعتمدت عليها الدراسات الإدارية سابقا ، وتحققت نقلة نوعية جعلت الأساليب الإدارية الحديثة تكاد لا تمت بصلة لما كان عليه واقع الفكر الإداري وتطبيقاته خلال العقد الماضي ، بفعل ذلك فقد تأثرت الإدارات المعاصرة وتغيرت هياكلها ومعاملاتها ومعايير أدائها وأمتد نطاق خدماتها إلى خارج المواقيت الرسمية سعيا منها لإنجاز معاملاتها متعددة حدود الزمان والمكان وصولا إلى خدمات تتسم بالسرعة والشفافية.

إنّ تشعب الخدمات والأنشطة التي تقدمها الإدارة العامة الحكومية وأهميتها للمواطنين والمؤسسات تحتم ضرورة تحولها إلى أسلوب الإدارة الإلكترونية من خلال استخدام الوسائل والتقنيات الإلكترونية الحديثة لتوفير المرونة اللازمة استجابة للمتغيرات الداخلية والخارجية المتلاحقة وصولا إلى اختصار الإجراءات التي تبذّر الوقت والجهد والنفقات.

وستأتي هذه الدراسة بعنوان: الانتقال نحو الإدارة الإلكترونية في الجزائر: دراسة في المؤشرات التقنية والضمانات القانونية لاعتبار أمله طبيعة الموضوع ، إذ أنّ الجزائر كغيرها من دول العالم عرضة لضغوطات العولمة التكنولوجية فقد أضحت الإدارة الإلكترونية مطلبا أساسيا ورافدا من روافد التنمية السياسية الإقتصادية والاجتماعية ، محاولين من خلال ذلك الإجابة على الإشكالية التالية: هل تتوفر الجزائر على المؤشرات التقنية والضمانات القانونية التي تسمح لها فعليا بالانتقال نحو الإدارة الإلكترونية التي تضمنها مشروع الجزائر الإلكترونية 2013.

1- المؤشرات التقنية معيار محدد للجاهزية الإلكترونية

عملت الحكومة الجزائرية على توفير العناصر الضرورية سواء على صعيد متطلبات البنية التحتية الأساسية ، وتكوينات للموارد البشرية وقوانين لضبط التعاملات الإلكترونية التي ستشكل الأرضية المناسبة ، والمحددة لمدى

رقم: 257-98، 1998). والمعدل بالمرسوم التنفيذي 2000-307 بتاريخ 14 أكتوبر 2000 الذي وضع معايير وشروط وكيفيات الربط بالانترنت وبروز مزودين جدد في قطاعات عامة خاصة، ووصل عدد الرخص الممنوحة للخوادم 65 رخصة نهاية 2000. (مرسوم تنفيذي رقم 200-307، 2000).

كما سبق يمكن القول إن دعم الربط بالانترنت يمثل بداية توفير البيئة الملائمة للتحويل الإلكتروني، وتجلي ذلك من خلال:

* إنشاء بنية اتصالات ذات قدرة كبيرة من الألياف البصرية طولها 15000 كلم.

* إنشاء مؤسسات خاصة تتكفل بالتزويد بخدمات الانترنت وتوفير خدمات في مجال الإعلام التقني.

* إدخال نظام التدفق العالي للانترنت " ADSL " سنة 2004، (عمراني، بن عبد الله، 2010، ص 9).

* ظهور أولى فضاءات أو مقاهي الانترنت " Cyber cafés " على المستوى الوطني.

* إحصاء 1,4 مليون خط هاتفي في الجزائر أي بمعدل خط لكل 25 فرد وهو بعيد جدا عن المعدل العالمي خط لكل 6 أفراد.

كما أعلنت وكالة الأنباء الجزائرية في تقرير لها نشرته في أكتوبر 2006 أن السوق الجزائرية شهدت قفزة غير مسبوق في قطاع الاتصالات وأن عدد مستخدمي شبكة الانترنت " ADSL " بلغ ثلاث 03 ملايين مستخدم في جوان 2006، في حين بلغ عدد من يستخدم الانترنت عالي السرعة منهم 700 ألف شخص، حيث وبعد فتح المجال أمام القطاع الخاص، وإنهاء احتكار القطاع العام لعب المتعاملين الثلاث: "موبيليس- جيزي- نجمة" دور محوري في نشر تكنولوجيا الإعلام والاتصال، من خلال عروضهم التنافسية ويمكن التعريف بهم كما يلي:

- شركة موبيليس: تعد أول شركة عامة للمحمول تأسست سنة 2003 كفرع المؤسسة العمومية "اتصالات الجزائر" حيث بلغ عدد مشتركها تسعة (09 ملايين مشترك سنة 2008، أما سنة 2016 فأصبحت أول متعامل للهاتف النقال في الجزائر ب: 16,5 مليون مشترك متفوقا بذلك للمرة الأولى على المتعاملين الآخرين، ويعود سبب هذا التفوق إلى تعميم الجيل الثالث عبر 48 ولاية مع الاستعداد

لاقتناء العتاد وإنشاء حضاير أجهزة الكمبيوتر وتجديدها باستمرار، رغم أن استغلال هذه الأجهزة كان ناقصا، وذلك بسبب نقص الكوادر البشرية وغياب إستراتيجية وطنية متكاملة، وخلال هذه الفترة تم إنشاء مركز الدراسات والبحوث في الإعلام العلمي والتقني (CERIST) وذلك في 16 مارس 1986 بموجب المرسوم 85-56، وكان من مهامه الأساسية إقامة شبكة وطنية وربطها بشبكات إقليمية ودولية، (نبذة عن مركز CERIST، 2019، <http://www.cerriste.dz>).

في سنة 1994 ارتبطت الجزائر بالانترنت عن طريق إيطاليا ضمن مشروع تعاون مع منظمة اليونسكو لإقامة شبكة معلوماتية في إفريقيا " Réseau d'information Africain" (RINAF) ومثلت الجزائر النقطة المحورية للشبكة في شمال إفريقيا، وقدر عدد الهيئات المشتركة في الانترنت سنة 1996 حوالي 130 هيئة.

ما يمكن قوله بصفة عامة عن هذه المرحلة، هو إعطاء الأولوية للأجهزة على حساب الأنظمة المعلوماتية، حيث لوحظ تجهيز مفرط، ومبالغ فيه مقارنة بالنتائج المحصلة، وبتكاليف متزايدة ناجمة عن غياب الدراسات الأولية، والتغيرات المستمرة في النظم والبرامج والتطبيقات المعلوماتية.

ج- المرحلة الثالثة: تبدأ سنة 1998 وسيتم تناولها من خلال الإشارة إلى أهم الإنجازات المحققة والمتمثلة في:

- الانترنت والهاتف: منذ سنة 1998 عرفت البلاد إعادة تجديد حقيقي في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وبوصول السيد عبد العزيز بوتفليقة للحكم سنة 1999 أعطى دفعا قويا للقطاع.

لقد بلغ عدد المشتركين في الانترنت خلال هذه السنة 800 هيئة منها 100 هيئة في قطاع التعليم العالي، 50 هيئة في القطاع الطبي، 500 هيئة في القطاع الاقتصادي، و150 في القطاعات الأخرى، (بختي، 2002، ص 31).

لقد عرفت هذه الفترة نموا ضعيفا في نسبة اشتراك الأفراد في الانترنت عكس المؤسسات بسبب ارتفاع تكاليف الربط.

إن تطور الربط بالانترنت جاء على إثر صدور المرسوم التنفيذي 257-98 بتاريخ 25 أوت 1998، (مرسوم تنفيذي

ووصل عدد المسوقين للحاسوب في السوق الجزائرية 500 شركة كما قدر عدد الحواسيب المستوردة سنويا 50 ألف حاسوب، وهو مؤشر دال على تطور الطلب على الحواسيب وتوجه فئات جديدة لاستخدامها، لكن بقي سعر الحاسوب عائق أمام الكثيرين لاقتنائه حيث وصل سعره إلى أربعة أضعاف معدل الدخل الشهري، ما يمنع المواطن متوسط الدخل من الوصول للتكنولوجيات الحديثة، كما أن برامج الحاسوب لم تطور إلا باستثناء بعض المحاولات، وبقيت قرصنة البرامج أهم عائق أمام تطوير البرامج، وحسب دراسة أجرتها شركة 'Microsoft' قدرت نسبة البرامج المقرصنة المستعملة في الجزائر بـ95%.

- صندوق دعم استخدام وتطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال "FAUDTIC"

أنشئ هذا الصندوق بموجب القانون رقم 21-08 الصادر في 30 ديسمبر 2008 المتعلق بقانون المالية لسنة 2009، من أجل الدعم الكلي أو الجزئي للمشاريع التي يعدها كل شخص معنوي عام أو خاص، بهدف ترقية استخدام وتطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال، ومن المشاريع الممولة من طرف هذا الصندوق:

* اقتناء تجهيزات الإعلام الآلي والبرمجيات وتجهيزات الشبكة.

* دعم النهوض بمؤسسات مختصة في تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

* إطلاق خدمات الانترنت وتعريب المحتوى.

* إنشاء قاعدة لتطوير البرمجيات والمواقع الإلكترونية، (صندوق دعم استخدام وتطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال "FAUDTIC"، 2019، <https://www.elmowatin.dz>).

- إنشاء وكالة فضائية وإطلاق الأقمار الصناعية يرجع إنشاء هذه الوكالة إلى شهر جانفي 2002، والتي شهدت في نوفمبر من نفس السنة إطلاق القمر الصناعي الجزائري "آسات 1" ALSSAT 1 الذي نقله إلى مداره بواسطة الصاروخ الروسي "كسموس - 3"، وفي سنة 2004 ربطت بين الجزائر وروسيا اتفاقية تعاون في مجال التكنولوجيات الفضائية وتطبيقاتها، وتم إطلاق سنة 2010 القمر الصناعي "آسات 2" ALSSAT 2، كما قام رئيس الجمهورية السيد عبد

التم لإطلاق الجيل الرابع بعد ترخيص سلطة ضبط البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، (إتصالات الجزائر للهاتف المحمول موبيليس، 2019، <https://or.m.wikipedia.org/wiki>).

- شركة اوراسكوم تيليكوم المصرية: والتي حصلت من خلال فرعها "جازي" على أول رخصة لتشغيل شبكة الهاتف النقال في الجزائر في جويلية 2001، وهي ثاني متعامل على الساحة الوطنية بحصة سوق %46 لأكثر من 15 مليون مشترك سنة 2010، بعد أن امتلكت الحكومة الجزائرية حصة بنسبة %51 من أسهم الشركة، (Djezzy، 2019، <https://or.m.wikipedia.org/wiki>).

- الشركة الكويتية "نجمة": وهي أول متعامل للهاتف النقال في الجزائر تحصلت على رخصة الاستغلال سنة 2003، ولقد أدخلت هذه الشركة معايير جديدة لعالم الاتصالات في الجزائر مع تقديم خدمات مبتكرة ذات جودة وبمعايير عالية لخدمة الزبائن، وفي 13/11/2013 أعلن عن تغيير هويتها التجارية من "نجمة" إلى "أوريدو" في 17 دولة في العالم بما في ذلك الجزائر، (جريدة الشعب، 2019، في <https://www.ech-chaab.net/ar>).

بهدف تعميم الانترنت تم إطلاق تكنولوجيا الجيل الثالث في 14 ديسمبر 2013 بعد الإعلان عن مناقصة، ثم توجيهها للمتعاملين الثالث حيث عرفت نهاية هذه السنة ربط معظم البلديات بالألياف البصرية، باستثناء المتواجدة في المناطق النائية.

كما تم تحديد نهاية سنة 2015 كآخر أجل لإنهاء مشاكل التدفق المنتظم للانترنت، بتحويل الكوابل المصنوعة من النحاس، والتي كانت عرضة للإتلاف والنهب، حيث بلغت قيمة المسروقات من الكوابل لسنة 2012 حوالي 591 مليون دينار، لكن بنهاية الأجل المحددة لم يتحقق ذلك.

رغم كل هذه المحاولات لتعميم الانترنت إلا أن ذلك لم يتحقق، سواء من حيث التغطية لكامل التراب الوطني مع ضعف الشبكة للمناطق المغطاة، إضافة لارتفاع أسعار الاشتراك.

- التجهيزات والبرامج: أضحي استعمال الإعلام الآلي واسع النطاق في الإدارات والمؤسسات الخاصة والعمومية

- مبادرة **EUME DIS**: وشرع فيه سنة 2000 عن طريق اللجنة الأوروبية وشاركت الجزائر فيها عن طريق مركز (CERIST) حيث قبلت اللجنة تمويل 26 مشروع جهوي ، (" (EUMEDIS), 2019, <https://www.eumedis.org.dz>

وقد سخر هذا البرنامج ميزانية بقيمة 5 ملايين يورو سنة 2009 لدعم التعاون بين أوروبا والبلدان المتوسطية في مجال مجتمع المعلومات ومن النشاطات المقررة دعم إنشاء 20 مشروعا نموذجيا يعتمد على تكنولوجيا المعلومات في عدة قطاعات كالصحة ، والتعليم والصناعة والتراث الثقافي.

- **التعاون مع كوريا**: يشمل التعاون مجال التكوين في ميدان تكنولوجيا الاتصال الحديثة بمشاركة المركز الكوري للانترنت ، حيث أشرف مجموعة من المتطوعين الكوريين على تكوين 60 شابا.

- **مشروع الجرد الأورومتوسطي لمجتمع المعلومات** " **ESISIT** " وهو مهول من طرف اللجنة الأوروبية ، ويعمل على تقديم تقارير عن مجتمع المعلومات ، (" **ESISIT** " (<http://www.esist.org.dz>, 2019).

- **اتفاقية اوراكل**: " **ORACLE** " في إطار هذه الاتفاقية وقعت مجموعة ORACLE الأمريكية الرائدة عالميا في مجال البرمجيات اتفاقيتين الأولى مع المدرسة الوطنية للبريد والمواصلات بالجزائر وهذا لخلق ORACLE " Université من أجل تنظيم برامج التكوين في مجال التقنيات الجديدة " للإعلام والاتصال في 12 مؤسسة للتعليم العالي ، حيث تلتزم " اوراكل " بتقديم تجهيزات للإعلام الآلي وبرامجا لتكوين ، أما الاتفاقية الثانية فكانت مع مركز مؤسسة " سوناتراك " الذي اعتبر كشريك وهذا لأول مرة في إفريقيا ، حيث أتاحت له شهادة مطابقة فأصبح مؤهلا لتقديم خدمات تكوينية معتمدة من المجموعة في مجال المنتجات التكنولوجية المتعلقة بأنظمة المعلومات ، وأدوات التصميم وإنتاج برمجيات التسيير المدمجة وقواعد المعطيات وشبكات المعلومات .

في الأخير يمكن القول إن الجزائر عرفت الانترنت سنة 1994 ، لكن بسبب ضعف التدفق الذي يوفره CERIST مقارنة بالمعايير العالمية والتكاليف المرتفعة للربط ، اعتبر المواطن الانترنت من الكماليات ، وأقتصر استعماله من طرف بعض الوزارات والمؤسسات.

العزير بوتفليقة بتدشين مركز تطوير الأقمار الصناعية بوهران التابع للوكالة ، حيث شدد على ضرورة إطلاق القمر الصناعي الخاص بالاتصالات " ألكوم سات " 1 قبل سنة 2014 لتأمين الاستقلالية الوطنية.(مدني ، سعايدية ، 2011 ، ص 10).

تماشيا مع التطور التكنولوجي وتوفير الفرص الكاملة للاتصالات السريعة لشريحة أكبر من المجتمع ، ولتسهيل ربط المؤسسات العامة والأفراد بما يحقق التفاعل الآني بين مؤسسات الخدمة العامة والمواطنين ، قامت الشركة الوطنية " سونلغاز " بربط مركزها بولايي وهران وعنابة ، وتحويل كابل الكهرباء من مجرد ناقل كهربائي إلى ناقل لتدفق الانترنت ، وذلك عن طريق استخدام الانترنت بواسطة الكهرباء وهو ما يسمى ، power line communication ، حيث تم الاستغناء عن استخدام الهاتف ضمن هذا التوجه ، ويرى البعض أن هذه الطريقة لها أهمية بالغة في الجزائر انطلاقا من أن نسبة السكان الذين لهم اشتراك في الكهرباء تقدر بأكثر من 97 % ، بينما لا يتجاوز عدد مشتركي الهاتف 10% ،(مدني ، سعايدية ، 2011 ، ص 10).

- **إنشاء الوكالة الوطنية للحظائر التكنولوجية** أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 1-04 المؤرخ في 24 مارس 2004 ، وهي هيئة ذات طابع صناعي وتجاري تحت وصاية وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال ، يوجد مقرها في الحظيرة التكنولوجية لسيدى عبد الله تتكفل بإعداد العناصر الأساسية لترقية الحظائر التكنولوجية أهمها :

- المدينة السيبرانية سيدي عبد الله المشغلة منذ فيفري 2009 ، وتتكون من معهد عالي للاتصالات ومدرسة للناغبين ووكالة انترنت ، ويلقى هذا القطب دعما كبيرا من أمريكا ، كندا ، فرنسا وكوريا ، رغم ذلك لا تمثل عائدات القطاع سوى 01 % من الدخل الوطني.

- الحظيرة التكنولوجية بورقلة مؤقتة دشنت في 01 مارس 2012 ، بالإضافة إلى الإعلان عن إنشاء عديد الحظائر الأخرى في كل من: وهران عنابة ، سطيف ، قسنطينة وبوغزول.

- **التعاون الدولي**: شاركت الجزائر في العديد من المشاريع على المستوى الدولي وعقدت مجموعة من الاتفاقيات في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال ومن مظاهر التعاون:

في إطار هذا التوجه تم عقد القمة العالمية حول مجتمع المعلومات طبقا للقرار 183/56 للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وكان ذلك على مرحلتين: (التحضير لمرحلة تونس ، 2004 ، ص2).

. - المرحلة الأولى: كانت بجنيف من 10 إلى 12 ديسمبر 2003

- المرحلة الثانية: بتونس من 16 إلى 18 نوفمبر 2005

وقد تولى الإتحاد الدولي للاتصال التحضير للقمة بالتعاون مع الهيئات والمنظمات المهمة وكان الهدف من القمة هو " بناء مجتمع معلومات جامع هدفه الإنسان ويتجه نحو التنمية، مجتمع يستطيع كل فرد فيه لاستحداث المعلومات والمعارف والنفوذ إليها واستخدامها وتقاسمها، ويتمكن فيه الأفراد والمجتمعات والشعوب من تسخير كامل إمكاناتهم للنهوض بتنميتهم المستدامة ولتحسين نوعية حياتهم "، ("الجزائر الإلكترونية 2013"، 2019، <http://www.mptic.dz/fr/?E-Algerie-2013>).

فمجتمع المعلومات هو المجتمع الذي يعتمد في تطوره بصورة أساسية على المعلومات وشبكات الاتصال والحواسيب ، فهو يعتمد على القدرات الفكرية والمعرفية.

إن إقامة مجتمع المعلومات وفق منطق التحول الإلكتروني الذي أصبح أحد ضروريات الانفتاح والتواصل مع العالم الخارجي ، وعلى اعتبار أن درجة التقدم والتطور في مجتمع ما ، أصبحت تقاس من خلال مؤشرات تكنولوجية ، فقد شاركت الجزائر في عدة مشاريع مع البلدان الرائدة في مجال الاتصالات ، والتي كان مجتمع المعلومات موضوعها ومحورها كما خصصت الحكومة مبالغ معتبرة في إطار خطة الإنعاش الاقتصادي لصالح بعض المبادرات ، منها تخصيص 93 مليون دولار لبرنامج توسيع الارتباط الهاتفي في المدن الداخلية ، و86 مليون دولار لدعم برامج البحث والتطوير في مؤسسات التعليم العالي ، كما أطلقت وزارة البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصال مبادرة هادفة تمثل في تحقيق مشروع " كمبيوتر لكل عائلة " ، وذلك من خلال عقد اتفاقيات مع ستة (06) بنوك لتمويل هذه العملية في شقها الأول ، والتي جاءت في شكل مشروعين إلى جانب عديد المشاريع الأخرى وهي:

إن الجهود المبذولة لإرساء قاعدة صلبة لتحول إلكتروني ناجح ، عرفت بعض أوجه القصور أبرزها:
- إعطاء الأولوية لاقتناء العتاد بالنسبة لكل القطاعات مع عدم القدرة على استخدام التقنيات المتوفرة.

-استغلال ما هو متوفر من إمكانيات وعتاد في مجال التكنولوجيات الحديثة كان يعتمد على الخيرات والمعلومات والبرامج الأجنبية.

حيث سجل 200 ألف مشارك سنة 2007 بدل المليون " " ADSL-النسبة الضعيفة في استخدام المعلن عنها سنة 2004 تاريخ انطلاقتها.

-توقف نشاط العشرات من موردي الاتصال بالانترنت ، وغلق العديد من فضاءاته.

-عدد المؤسسات والشركات الجزائرية التي طورت شبكة " " extranet و " " intranet- قليلة جدا.

- الغالبية العظمى من مستعملي الشبكة يستعملون تجهيزات قديمة أو أجيال ذات سعة محدودة من أجهزة الكمبيوتر حيث أن السعر الباهظ جدا جعل عدم الإقبال عليها من طرف الأفراد.

-التعقيدات الإدارية والانتظار الطويل للاستجابة لطلب الربط ، خاصة إذا كان الطلب المقدم ل " " cerist هو باسم شخص وليس شركة اقتصادية

-حتى عام 2003 كان الارتباط بالانترنت عبر خط هاتفي ما يعني بقاء الخط مشغولا طوال مدة استعماله بغرض الدخول للانترنت.

ومما سبق يمكن القول إنه كلما كانت الجاهزية التقنية عالية كلما زادت فرصة نجاح التحول الإلكتروني هذه الجاهزية التي لم تتحقق في الجزائر.

2- واقع مجتمع المعلومات في الجزائر كمفعل للتحول الإلكتروني

لقد كان مصطلح الطرق السريعة للمعلومات ، " Autoroute de l'information سباقا للظهور في سنوات السبعينات ، بينما بدأ مصطلح " المجتمع العالمي للمعلومات " بالتداول في بداية التسعينات ، هذا المجتمع الذي يعتمد على الاستعمال الكثيف والمتزايد للإعلام والمعلومات ووسائل الاتصال المتطورة.

أوضح وزيرها السيد " أبو بكر بن بوزيد " أن التكنولوجيا الحديثة أصبحت أكثر من ضرورة في قطاع التعليم ، والتي ستساهم في تحسين وكذا تكوين الأساتذة والعمال .

خلال " برنامج أسرتك " 2 تم تدارك أخطاء التجربة السابقة ، خصوصا الإدارية حيث ألغي دور البنك بصفة كاملة ، ولم يتم التوجه إليه لطلب قرض للحصول على جهاز الكمبيوتر ، (إيدار ، 2011 ، ص 13).

ولقد تم إنشاء صندوق مخصص لمساعدة المستفيدين من البرامج .

في نفس السياق عملت الحكومة على إدراج في مخطط عملها برنامج سنوي لتكوين 500 ألف مواطن ، من خلال إقامة مراكز لمحو الأمية الرقمية في إطار وطني منسق ومتبادل .

إن برنامج أسرتك " " OSRATIC الأول والثاني يعد أحد أهم المخططات التي وضعت من أجل تنمية المجتمع في المجال التكنولوجي والمعلوماتي ، والوصول به إلى ما يسمى بـ "مجتمع المعلومات " ، إلا أن البرنامج لم يستطع أن يحقق الاستفادة القصوى والحصول الميسر على الحواسيب ، وهذا ليس فقط بسبب التعقيدات الإدارية ، وإنما السبب الرئيسي لفشل المشروع أنه كان خارج اهتمام المواطن الذي لم يستشعر ضرورة امتلاك الحاسوب ، فمشروع أسرتك الذي تم اعتماده في 2005/10/22 جاء مباشرة بعد مشاركة الجزائر في الاجتماع التحضيري الثالث لمرحلة تونس المنعقدة بين 19 - 30 سبتمبر 2005 بجنيف ، الذي تناول قضية إدارة الانترنت ، فبرنامج أسرتك يمثل تطبيق الحكومة لوثيقة " التزام تونس " بهدف إقامة مجتمع المعلومات ، وهذا أهم سبب لفشل البرنامج لأنه جاء كاستجابة للبيئة الخارجية لا الداخلية .

• برنامج إنعاش البحث العلمي 2001-2004:

أولت الدولة الجزائرية اهتماما معتبرا للتكنولوجيات الحديثة من خلال هذا البرنامج حيث خصصت 12,4 مليار دج للبحث العلمي ، و6,4 مليار دج للتكنولوجيات ، وتم في إطار هذا المخطط إنشاء أربعة لجان هي: لجنة أنتارنت لجنة التعليم عن بعد ، لجنة الطب عن بعد ، لجنة إنتاج برامج الكمبيوتر .

• مشروع أسرتك ' 1': تم الإعلان الرسمي لهذه

العملية في 22 أكتوبر 2005 خلال الندوة الصحفية التي نظمتها وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال ، والتي نشطها السيد " محي الدين أولحاج " مستشار لدى الوزارة ، ورئيس لجنة المتابعة لعملية " أسرتك " ، وكان هذا البرنامج يهدف لتمكين كل الأسر الجزائرية من الحصول على حاسب آلي وذلك في أفق 2010 ومن ثم الرفع من معدل وصول المجتمع لشبكة المعلومات العالمية بحكم توفر العرض على التوصيل بشبكة الانترنت بتقنية " ADSL " ، (برنامج أسرتك يبعث من جديد لتزويد المواطن بمعدات ربط شبكة الانترنت ، 2019 ، <http://www.vitamedz.org/articles-18300>).

لقد شهدت هذه العملية تعثرات لعدة أسباب منها فشل بعض البنوك في تمويل البرنامج مثلما كان الحال مع البنك الفرنسي "سوسيتي جنرال" " Société générale " وفي الوقت الذي قامت فيه بنوك جزائرية وأجنبية بتمويل المئات من الأسر لم يمنح هذا البنك سوى وحدات قليلة تعد على الأصابع .

وبعد مرور 4 سنوات وخمسة أشهر تم اتخاذ قرار بتوقيف القروض الاستهلاكية من الحكومة في قانون المالية التكميلي لسنة 2009 ، ونتيجة لهذا القرار اتهمت الحكومة بالتسبب في فشل المشروع .

• مشروع أسرتك " 2": بعد فشل هذا المشروع في

مرحلته الأولى ، أعيد بعثه من جديد الشيء الذي تم تأكيده من طرف الحكومة وعلى رأسها الوزير الأول عبد المالك سلال ، وقبله أكدت وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال في أبريل " 2010 بأن برنامج أسرتك الذي تم بعثه عام 2005 لتزويد 6 ملايين أسرة بأجهزة الكمبيوتر إلى أفق 2010 قد كلل بالفشل ، لذلك أعلنت نفس الوزارة سنة 2010 عن تبني منهجية جديدة يتم من خلالها تطبيق برنامج " أسرتك 2

تم التوجه هذه المرة إلى قطاع التربية ، من خلال العمل على ربط كل المؤسسات التربوية بالتكنولوجيا الحديثة ، وتزويد الأساتذة بأجهزة كمبيوتر محمولة ، والربط بالانترنت بالتقسيط ، وهذا ما أشار إليه وزير البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال " حميد بصالح " عند حديثه عن الاتفاقية التي ربطت بين وزارته ووزارة التربية والتي

- إدماج تكنولوجيا التعليم في العملية التعليمية.
من أهم ما أنجز في مجال دمج التكنولوجيا في التعليم نجد، (عمراني، بن عبد الله، 2010، ص12).
*إدماج التكنولوجيا في المؤسسات التعليمية من خلال " الحواسيب وتدرّيس مادة الإعلام الآلي "
*إقامة ورشات وملتقيات في عديد الولايات من أجل التوعية والتكوين في المجال التكنولوجي.

*إقامة تربصات وتكوين المكونين بفرنسا ومصر.
*تحصل 16 مفتش تعليم بالقاهرة على شهادة من منظمة اليونسكو تعرف برخصة " السياقة الدولية للحاسوب "

*إنشاء فرقة بحث في مجال التعليم المعتمد على الحاسوب، للقيام بمجموعة من الأبحاث لتطوير المناهج بما يوافق التغيير في قطاع التعليم .

*تزويد حوالي 13000 ثانوية، 3500 إكمالية، 8000 مدرسة ابتدائية بقاعات انترنت، مجهزة بحواسيب، وقاعات حواسيب تحتوي على 15 حاسوب مرتبطة بمركز وطني لتطوير البيداغوجيا وإدماج تكنولوجيا التعليم .

*بداية مشروع المؤسسات التربوية النموذجية في تطبيق إستراتيجية تكنولوجيا المعلومات.

لقد سعت الجزائر إلى بناء مجتمع يتحكم فيه المتعلمون في تكنولوجيا الحديثة، بهدف خلق جيل مجتمع المعلومات، إلا أن القطاع الأول المعول عليه في بناء هذا المجتمع من القاعدة قبل أي قطاع آخر، لم يستطع تطبيق الخطوات المرسومة وذلك بسبب غلاء تكاليف البنية التحتية للاتصالات، والولوج إلى شبكة الانترنت إلى جانب قلة المحتويات البيداغوجية باللغة العربية الموجهة للأساتذة، حيث بقيت البرامج المسطرة عبارة عن حلقات مفككة ومبعثرة، في حين كان من الممكن أن تقوم وزارة التربية بالشراكة مع وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال بتشكيل لجنة مؤقتة للإشراف على المشاريع المتبناة في انتظار صياغة إستراتيجية وطنية متكاملة تشمل كل قطاعات الدولة .

• المشاريع المتعلقة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال

في التعليم العالي: في إطار المشاريع المسطرة على مستوى التعليم العالي نجدها تنفرع إلى نوعين :

أما بالنسبة للجنة الأولى فمهمتها توفير الربط بالانترنت وكومبيوتر شخصي لكل أستاذ جامعي مع ربط كل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي بالانترنت، بينما تتمثل مهمة لجنة إنتاج برامج الكومبيوتر الحد من تبعية الجزائر في المجال الرقمي، حيث تم تجهيز 55 مؤسسة جامعية وتم تشغيل مئات المتخصصين وحاملي الشهادات في المجال.

• التعليم الإلكتروني: يمكن تقسيم البلدان من

حيث استخدام تكنولوجيا المعلومات في ميدان

التعليم إلى ثلاث فئات هي:

1 - بلدان لديها سياسات وخطط رئيسية وتباشر دمج استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ميدان التعليم

2 - بلدان لديها سياسات وخطط رئيسية لكنها لم تدمج هذه التكنولوجيا بشكل كامل في التعليم والمناهج، لكنها بصدد تطبيق اختبار العديد من الاستراتيجيات.

3- البلدان التي ليس لديها سياسات وخطط رئيسية في هذا المجال، ولكنها تطبق مشاريع تجريبية وتختبر العديد من الاستراتيجيات.

تموقع الجزائر ضمن الفئة الثانية التي لديها سياسة وطنية في مجال استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال، غير أنها لم تدمج بصورة تامة في التعليم سواء أكان ذلك في المناهج أو التعميم في كل المدارس، وقد كان سبب اهتمامها بعصرنة القطاع وإصلاح المنظومة التربوية في السنوات الأخيرة، هو التقدم نحو مجتمع المعلومات وتقليص الفجوة الرقمية، التي سببها الأصلي الفجوة المعرفية، (علوي، 2008، ص ص 166-168).

في إطار منظومة إصلاح التعليم التي تشرف عليها اللجنة الوطنية للبرامج (CNP) تم رصد ثلاثة 03 ملايين دج لتحقيق هذا الهدف، وذلك ضمن بروتوكول مساندة للإصلاح التربوي الجزائري (PARE) الذي تم عقده بين منظمة اليونسكو ووزارة التربية سنة 2003 بباريس، ويشمل أربعة محاور:

-الإصلاح البيداغوجي للتعليم

- هيكلية التعليم.

- تقنين مسار النظام التعليمي.

أ المشاريع المتعلقة بالهياكل الأساسية

- مشروع: " Algerian Research Network (ARN)

هو أكبر مشاريع قطاع التعليم العالي والبحث العلمي فيما يخص الاتصال ، الهدف منه توفير الهياكل القاعدية والأدوات التكنولوجية اللازمة لكل العناصر الفاعلة في القطاع من مسؤولين ، معلمين ، طلبة ، باحثين ، قصد تلبية احتياجاتهم بالنسبة للاتصال والإعلام والمعلومات العلمية والتقنية ، كما تم الربط بين مختلف مؤسسات القطاع ما سمح بتكوين شبكة خاصة به ، تساهم في تدعيم عدة نشاطات كالتي تعليم عن بعد والمكتبة الافتراضية.

- مشروع التعليم عن بعد: **Télé-enseignement**

وتمثل هدف المشروع في تزويد كل المؤسسات الجامعية بهياكل التعليم ، منها تجهيزات المحاضرات عن بعد التي ستسمح بالتفاعل بالصوت والصورة في الزمن الحقيقي ما بين الأساتذة والطلبة.

- مشروع المكتبة الافتراضية: الهدف منه تيني

سياسة وطنية لنشر المعلومات العلمية والتقنية في ميدان العلوم الاجتماعية والإنسانية بواسطة التكنولوجيا الحديثة .

ب المشاريع المتعلقة بالهياكل القاعدية

للمعلوماتية: هدفها تيسير الحصول على المعلومات سواء أكانت عالمية أو محلية

- الحصول على المعلومات العالمية: يتوفر مركز "

" CERIST على أكثر من 30 قاعدة للمعطيات (Bases des Données) تسمح له وبشكل يومي بالاستجابة لطلبات الباحثين كما وضعت آليات للحصول على الوثائق الغير متوفرة لدى المركز من خلال اتفاقيات مع منظمات دولية مثل " BRITISH LIBRARY' و " INIST

- مشروع النظام الوطني للتوثيق على الخط:

(SNDL) يعتبر هذا النظام مصدر مهم للمعلومات داخل الجامعة الجزائرية ، فهو يعتبر أداة لتجاوز افتقار المكتبات الجامعية لأرصدة وراثية ذات علاقة بالبحث العلمي ، وقد جاء النظام بناء على مشروع تطوير البحث العلمي ، الذي نص عليه المرسوم التوجيهي شهر أكتوبر 2008 ، حيث دخل النظام حيز التنفيذ لفترة تجريبية من 15 أكتوبر إلى غاية 15 ديسمبر 2010 ، وفي جانفي 2011 أصبح النظام رسميا متاح للباحثين من خلال مخابر ومراكز البحث والمكتبات المركزية.

- أرشيف الوثائق الوطني: لقد تم تجميع وهيكل كل

المعطيات المتعلقة بالتعليم العالي والبحث العلمي ، ودخلت في التراث الوطني للمعلوماتي ، والذي يساهم في إثراء المخزون العالمي للمعلومات في الانترنت ، ومن بين خزانات المعلومات التي يمكن الوصول إليها الانترنت هي الدليل الوطني لدوريات والمذكرات ، ومركز الأدب العالمي المتعلق بالجزائر ، بطاقة الأشرطة الوطنية.

ج الجامعة الافتراضية الأرومتوسطية" ابن سينا":

وهي مشروع أرومتوسطي لمنظمة اليونسكو بالتعاون مع الإتحاد الأوروبي ، يرمي إلى تطوير وتوسيع التعليم عن بعد في الحوض المتوسط باستخدام شبكة الانترنت ، وقد انضمت إليه الجزائر ممثلة في جامعة التكوين المتواصل وأنطلق المشروع في ماي 2001 ، كمحاكاة لتجارب الجامعات الأمريكية والكندية ، وشاركت في المشروع 15 دولة منها: الجزائر قبرص ، مصر ، فرنسا ، إيطاليا ، الأردن ، مالطا ، المغرب ، فلسطين إسبانيا ، تركيا ، سوريا ، وتم السعي من خلال المشروع إلى إعداد 15 مركزا للجامعة في منطقة المتوسط ، وتجهيزها بشبكة تكنولوجية تسمح بنقل المعارف فيما بينها .

بعدها تأتي مرحلة تكوين المسؤولين عليها من

الخبراء ، التقنيين ، والأساتذة المختصين في إنتاج الدروس بالوسائل الإلكترونية .

لقد تم تدشين الجامعة الافتراضية الجزائرية في

فيفري 2002 بدالي إبراهيم ، حيث أبرمت اتفاقية تعاون مع شركة A6 الفرنسية لاستخدام القاعدة الإلكترونية Plateforme serpolet ومساعدة مصممي الدروس في تحويل دروسهم في مجال التعليم عن بعد ، من دروس مطبوعة إلى دروس إلكترونية ، وتم عقد دورات تكوينية لإطارات الجامعة بفرنسا بالتعاون مع " CERIST و (A6) لتكوينهم في مجال التسيير البيداغوجي.

د - دراسات ما بعد التدرج المتخصص: شرعت

بعض مراكز البحث في تقديم تكوينات في تخصصات المعلوماتية والإلكترونيات ، من خلال عدة تخصصات منها:

- ما بعد التدرج المتخصص في الإعلام العلمي والتقني

(PGS-IST): شرع فيه سنة 1989 في مركز الدراسات والبحوث والإعلام العلمي والتقني ، وكان الهدف من التخصص

(1) و(38) الاتصالات " بأنها كل بث أو نقل أو استقبال لإشارات أو نصوص أو صوراً أو معلومات مهما كانت طبيعتها عبر الألياف البصرية "

— * المرسوم رقم 83-71: الصادر في 08 جانفي 1983، والمتعلق بصلاحيات وزارة البريد والاتصالات، وحسب المادة 18 أوكلت مهمة التنسيق بين مختلف البرامج وترقية المجال التكنولوجي لوزارة البريد.

— * المرسوم رقم 83-71: الصادر في 08 جانفي 1983، الذي يحدد عدد ومهم المستشارين التقنيين والمكلفين بالمهام في وزارة البريد.

— * المرسوم رقم 85-06: الصادر في 16 مارس 1985، والمتعلق بإنشاء مركز البحث والمعلومات العلمية والتقنية. " CERIST

— * المرسوم التنفيذي رقم 98 - 82 الصادر في 25 فيفري 1998، والمتعلق بإنشاء مركز البحث والدراسات في الاتصالات. " CERT

* - المرسوم التنفيذي رقم 98-256: المكمل للأمر 89-75.

* - المرسوم التنفيذي رقم 98-257: الصادر في 25 رقم أوت 1998، والذي يحدد شروط إنشاء واستغلال خدمات الانترنت كما نصت المادة 311 من القانون، وسرية المكالمات عبر الخطوط التابعة لشبكة الاتصالات.

* - القانون رقم : 2000-03 : المؤرخ في 05 أوت 2000، والمتعلق بالقواعد العامة بالبريد والاتصالات ويحدد مبادئ تقديم هذه الخدمات، وكيفية تنظيمها عبر سلطة مستقلة هي هيئة ضبط قطاع البريد والاتصالات: (ARPT Autorité de Régulation des Poste Et Télécommunications)، (القانون رقم 2000-03، ص 08).

لقد تم هذا القانون بعدد من المراسيم التنظيمية:
- المرسوم رقم: 01-109: المؤرخ في 03 ماي 2001، لتعيين أعضاء سلطة ضبط البريد والاتصالات.
- المرسوم رقم 01 - 123 المؤرخ في: 09 ماي 2001، المتعلق بكيفية استغلال كل نوع من الشبكات ومنها اللاسلكية للاتصالات.

خفض العجز في مجال استعمال التقنيات الحديثة، وبداية التأسيس لمجتمع المعلومات.

- ما بعد التدرج المتخصص في الأمن الإلكتروني (Informatique) - Sécurité - PGS منذ سنة 1994 أكبر المؤسسات الاقتصادية عمومية وخاصة، وجامعات وهيئات إدارية ومؤسسات مالية ارتبطت بالانترنت، هذا التطور خلق تحدي آخر ألا وهو تأمين المعلومات ضد ما يهددها من الضياع، التجسس، الجريمة الإلكترونية، والفيروسات.

- برنامج: (Transfer) في إطار برنامج التعاون الجزائري الفرنسي، وبمشاركة كل من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ممثلة بـ " CERIST وسفارة فرنسا، فإن دورات تكوين المكونين منذ بدايتها سنة 2001 ساهمت في تكوين عمال قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الفروع الثلاثة) إدارة الشبكات، أنظمة الإعلام، تكنولوجيا التربية، وإلى غاية سنة 2003 تم تكوين " 6 دفعات في الجزائر العاصمة وجامعات الشرق والغرب، أي حوالي 440 شخصا قد تم تكوينهم مجاناً في التخصصات الثلاث السابقة.

رغم هذه المشاريع الهامة والضخمة المتبناة فإنها لم تستطع إحداث النقلة النوعية في التكوين على مستوى الجامعات الجزائرية التي لا تزال إلى يومنا تكوّن بطريقة كلاسيكية، فعنصر التكنولوجيا الحديثة لا يكاد يحضر في تكوينهم أو برنامجهم، رغم أن المخزون البشري المتخصص في التكنولوجيات الحديثة هو المفعل لأي تحول إلكتروني.

3- الإطار القانوني الضامن للتحويل الإلكتروني

قبل سنة 2004 لم تعرف الجزائر قوانين تطبيق بشكل خاص على نظام المعلوماتية أو على تكنولوجيات الإعلام والاتصال، باستثناء شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية وأهم هذه القوانين:

— * الأمر رقم 66-15: المؤرخ في 08 يونيو 1966، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم.
— * الأمر رقم 66-156: المؤرخ في 08 يونيو 1966، المتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم.
— * الأمر رقم 75-58: المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، المتضمن القانون المدني.
— * الأمر رقم 75-89: المؤرخ في 30 ديسمبر 1975، المتضمن قانون البريد والاتصالات، حيث عرّفت المادتين

(ARPT) والأشخاص الذين يجوز لهم قانونا ممارسة هذا النشاط ، يجب أن تتوفر فيهم نفس الشروط لممارسة نشاط خدمة الانترنت في الجزائر.

- * القانون رقم 09- 04: المؤرخ في 05 أوت سنة 2009، المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها، (القانون رقم 09- 04، 2009، ص 05).

إلى جانب هذه القوانين هناك جملة من الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر وأصبحت تعتبر من النظام القانوني الجزائري طبقا للمادة 132 من دستور 1996، " المعاهدات التي يصادق عليها رئيس الجمهورية حسب الشروط المنصوص عليها في الدستور تسمو على القانون. ومن أهم هذه الاتفاقيات الدولية نذكر:

- اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية المؤرخة في 20 مارس 1983 ، والتي انضمت إليها الجزائر بموجب الأمر رقم 66- 48 المؤرخ في 25 فيفري 1966 .

- اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية: الموقعه بستانوكهولم في 14 جويلية 1967
- الانضمام إلى كل التوصيات والبروتوكولات المتعلقة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ، كبروتوكول (ICANN) ونظام إدارة الشبكة الدولية للإنترنت.

كما تحفظت الجزائر بشأن العديد من الاتفاقيات الدولية ، منها عدم انضمامها إلى الاتفاقية الدولية لمحاربة الجرائم الإلكترونية، المنعقدة ببودابست 2001، والتي انضمت إليها كل من استراليا الولايات المتحدة الأمريكية ، كندا ، جنوب إفريقيا... الخ .

وفي رد وزير العدل الجزائري عن عدم انضمامها قال: " في حال ما تعارضت الحريات الفردية مع أمن البلاد، فإن الأمن العام يفضل على الحريات، لأن المصلحة العامة تسبق المصلحة الخاصة " ، (عمراني ، بن عبد الله ، 2010 ، ص13).

- * القانون رقم 90 - 07: المؤرخ في 03 أبريل 1990 ، المتعلق بالحق في الإعلام وجاء تماشيا مع المادة (19) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وكذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادر عام 1966 في المادة 19 الفقرتين الأولى والثانية.

المرسوم رقم 01 - 124: المؤرخ في: 09 ماي 2001 ، المتضمن تحديد إجراءات تطبيق المناقصات لمنح رخص الاستغلال في الاتصالات.

— المرسوم رقم 01 - 417: المؤرخ في: 20 ديسمبر 2001 ، المتعلق بإمكانية إنشاء واستغلال شبكات عمومية للاتصالات.

— *المرسوم التنفيذي رقم 2000-307: ، المؤرخ في 14 أكتوبر 2000 ، والمتعلق بشروط تنظيم الانترنت والاستفادة منها ، وحقوق والتزامات مقدمي الخدمة وإجراءات الحصول على الرخص وحالات سحبها ، (المرسوم التنفيذي رقم 2000-307 ، 2000 ، ص 15).

— * الأمر رقم 03 - 11: المؤرخ في 26 أوت 2003 ، المتعلق بالنقد والقرض ومن خلال هذا الأمر بدأ الاعتراف بوسائل الدفع الإلكتروني ، حيث جاء في المادة 69 والتي تنص " تعتبر وسائل الدفع كل الأدوات التي تمكن الشخص من تحويل الأموال مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل".

— * القانون رقم 04- 15: المؤرخ في 10 نوفمبر 2004 ، المعدل والمتمم لقانون العقوبات الذي نص على حماية جزائية لأنظمة المعلوماتية من خلال تجريم كل أنواع الاعتداءات التي تستهدف أنظمة المعالجة الآلية للمعطيات الدخول عبر المشروع لأنظمة المعلوماتية تغيير أو إتلاف المعطيات، (عمراني ، بن عبد الله ، 2010 ، ص 13).

— * القانون رقم 05- 10: المؤرخ في 20 جوان 2005 ، المتمم والمعدل للقانون المدني الجزائري حيث أنتقل المشرع من خلاله من النظام الورقي في الإثبات إلى النظام الإلكتروني ، أي بداية الاعتراف بحجية الكتابة الإلكترونية والمقصود بها: " الكتابة في الشكل الإلكتروني ذات التسلسل في الأوصاف أو الأرقام أو أية علامات أو رموز ذات معنى مفهوم مهما كانت الوسيلة الإلكترونية المستعملة " ، كما تم اعتماد التوقيع الإلكتروني وذلك من أجل إضفاء الحجية على المحررات الإلكترونية .

— * المرسوم التنفيذي رقم 07- 162 ، والمتعلق بممارسة نشاط مقدمي خدمات التصديق الإلكتروني الأمر الذي يتطلب الحصول على ترخيص تمنحه سلطة ضبط البريد والمواصلات

يقاس التقدم ولكن يقاس بطريقة الاستعمال التي سوف تحددها البنية الوسطى ، أو ما يعرف بمجتمع المعرفة الذي يفعله المواطن الإلكتروني ، سواء كوادر مسيرة في مختلف الهيئات أو مواطنين منتفعين من خدمات هذه الهيئات ، هذا المواطن الإلكتروني إذا ما وجد سوف يحقق الربط بين البنية التحتية والبنية الفوقية ، الشيء الذي لم تعط له الأولوية في الجزائر عكس البنية التحتية.

انتهجت الجزائر سياسة " نقل التكنولوجيا " بدل وضع إستراتيجية شاملة ذات أبعاد اقتصادية ، اجتماعية وقانونية ، أما السبب الآخر الذي جعلها تتأخر نوعا ما عن جاراتها في مجال التكنولوجيا ، هو العشرية الصعبة التي عرفتها البلاد ، والتي هددت بقاء الدولة في حد ذاتها.

لهذه الأسباب وغيرها تم الإقرار بأن التصحيح مطلوب ، وأن الإصلاح ضروري ليس من أجل تقويم ما هو موجود ولكن من أجل أن تحتل الجزائر المكانة التي تستحقها ، ومن أجل تحقيق ذلك تم صياغة مشروع الجزائر الإلكترونية 2008-2013.

لقد كان الهدف من هذه القوانين والاتفاقيات إيجاد إطار ضامن وحامي لمجتمع المعرفة المعول عليه بدرجة كبيرة في قيادة التحول الإلكتروني ، إلا أنه ورغم المشاريع المسطرة من الحكومة خصوصا في مجال التكوين في استخدام التكنولوجيات ، وتداول المعلومات إلا أن الجزائر عرفت تأخر ، وذلك حسب الدراسة التي قام بها مكتب ((BIRD "المكتب الدولي للبحث والتطوير " عام 1998 ، من خلال مقارنتها مع بلدان أخرى ، وهذا بالاعتماد على ثلاث مؤشرات هي: الهياكل القاعدية للاتصال ، القدرة على امتلاك واستهلاك التكنولوجيا الحديثة للاتصال ، القدرة على إنتاج التكنولوجيا الحديثة للاتصال ، وكانت العينة مدروسة تتكون من (09 دول: إيطاليا ، إسبانيا البرتغال ، السعودية ، الأردن مصر تونس ، الجزائر ، وأشارت الدراسة أيضا أن الجزائر في موقع جيد فيما يخص نسبة التعليم ونسبة الطلبة في الاختصاص العلمي والتقني ، في حين احتلت الأردن وتونس مرتبة متقدمة فيما يخص القدرة على إنتاج وتصدير المنتجات المصنعة ، أما السعودية فتتميز بحظيرتها المعتبرة من الحواسيب.

إن الرهانات التي يطرحها مجتمع المعلومات دفعت إلى إنشاء لجنة خاصة به في 09 ماي 2001 مكونة من 20 عشرين شخصا ، وهم ممثلين عن الوزارات والهيئات العمومية والخاصة وأعضاء من الدواوين الوزارية وأساتذة ومانحي خدمات الانترنت لتقديم تقارير حول الشروط والنقائص القانونية والتنظيمية والاقتصادية والتحديات العالمية التي تقف عائقا أمام المبادرات الخاصة والعامّة أمام تحقيق مجتمع متكامل للمعلومات ، وقد عرض أول تقرير لهذه اللجنة شهر أكتوبر 2001.

يمكن القول أن الإطار القانوني المتعلق بعملية التحول الإلكتروني أتم بالشرح الكبير خصوصا فيما يتعلق بالنصوص القانونية المنظمة لمختلف العمليات الإلكترونية ، وعلى رأسها المعاملات المالية.

الخاتمة

أن العمل على إيجاد بيئة تمكينية للتحول الإلكتروني ليس بالأمر السهل ، والدليل على ذلك أن الجزائر بذلت جهود معتبرة ، إلا أن النتائج لم تظهر بصورة واضحة وسبب ذلك يعود إلى الاهتمام أكثر بالجانب التقني للتحول الإلكتروني الذي يشهد تطورا متسارعا لا يمكن اللحاق به ، وحتى الأجهزة المتوفرة لم تستعمل كما يجب ، ذلك أنه ليس بعدد الأجهزة

قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية

1- النصوص القانونية

- القانون رقم 2000-03 المؤرخ في: 05 جمادى الأولى 1421 الموافق لـ: 05 أوت 2000 ، المتضمن القواعد العامة للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية المعدل والمتمم ، جريدة رسمية ، العدد 48.
- القانون رقم 09-04 المؤرخ في 14 شعبان 1430 هـ الموافق لـ 05 أوت سنة 2009 ، المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها ، جريدة رسمية ، العدد 47.
- مرسوم تنفيذي رقم: 257-98 المؤرخ في 3 جمادى الأولى 1419 الموافق لـ 25 أوت 1998 ، المتعلق بضبط بشروط وكيفيات إقامة خدمات الانترنت واستغلالها ، جريدة رسمية ، العدد 63.
- مرسوم تنفيذي رقم 200-307 المؤرخ في 16 رجب 1421 الموافق لـ 14 أكتوبر 2000 ، المتعلق بضبط بشروط وكيفيات إقامة خدمات الانترنت واستغلالها ، جريدة رسمية ، العدد 60.

2- المجلات

- إيدار ، مجلّة 2011 ، " تكنولوجيا الإعلام والاتصال في خدمة التربية " ، مجلة بحوث وتربية ، العدد (الثاني).
- بختي ، إبراهيم. 2002 ، « الانترنت في الجزائر " ، مجلة الباحث ، العدد (الأول).

3- الملتقيات والمؤتمرات

- التحضير لمرحلة تونس. 24-26 يونيو 2004 ، التقرير الختامي للاجتماع التحضيري المقدم للقيمة العالمية لمجتمع المعلومات ، جنيف 2003 - تونس 2005 ، تونس: مركز مؤتمر المدينة ياسمين الحمايات.
- عمري ، أحمد. بن عبد الله ، الأزرق. 6 - 7 افريل 2010 ، " نظام المعلوماتية في القانون الجزائري: واقع وآفاق " ، المؤتمر السادس لجمعية المكتبات والمعلومات السعودية تحت عنوان بيئة المعلومات الآمنة ، الرياض.
- مدني ، مجلّد. هواري ، سعادية. 9 - 11 أكتوبر 2011 ، " استخدام تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الرياضية " ، المؤتمر الدولي لتكنولوجيا المعلومات الرقمية ، الأردن ، عمان.
- يحيوي ، نعيمة. 19 - 20 افريل 2010 ، " دراسة مقارنة للتجارب العربية في تطبيق الحكومة الإلكترونية " ، ورقة بحث قدمت في الملتقى العلمي الدولي حول الحكومة الإلكترونية ودورها في إنجاح الخطط التنموية ، الجزائر ، مستغانم.

4- الأطروحات الجامعية

- علوي ، هند. 2007-2008 ، " المرصد الوطني لمجتمع المعلومات بالجزائر " ، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة قسنطينة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، الجزائر).

5- المواقع الإلكترونية

- إتصالات الجزائر للهاتف المحمول موبيليس ، <https://or.m.wikipedia.org/wiki>.
- الاستفادة من برنامج أسرتك دون اللجوء إلى البنك ، <www.djelfa.ifo>show thread.
- برنامج أسرتك يبعث من جديد لتزويد المواطن بمعدات ربط شبكة الانترنت ، <http://www.vitaminedz.org articles-18300> .
- صندوق دعم استخدام وتطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال " FAUDTIC " : <https://www.elmowatin.dz> .
- القيمة العالمية حول مجتمع المعلومات ، Wiki . <https://or.wikipedia.org>.
- موقع وزارة البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصال ، " الجزائر الإلكترونية 2013 " <http://www.mptic.dz/fr/?E-Algerie-2013>
- نبذة عن مركز CERIST ، <http://www.cerriste.dz>
- جريدة الشعب. واقع تكنولوجيا الإعلام والاتصال ، <https://www.ech-chaab.net/ar>.
- ثانياً ، باللغة الأجنبية

Sites internet

- Djeczy, Disponible sur : <https://or.m.wikipedia.org/wiki> -
- " ESISIT " , Disponible sur : <http://www.esist.org.dz>
- " EUMEDIS " , Disponible sur : <https://www.eumedis.org.dz>

حماية حقوق الإنسان للأطفال المهاجرين غير المصحوبين في القانون الدولي

The human right's protection of unaccompanied children migrants in international law

تاريخ الإرسال: 2018-12-22 تاريخ القبول: 2020-09-23

رؤوف منصوري، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، r.mansouri@univ-setif2.dz

الملخص

يعتبر الأطفال المهاجرين غير المصحوبين أحد أوجه الضعف في الهجرة الدولية، وهذا بسبب العديد من الدوافع والأسباب المرتبطة أساسا بتدهور مستويات التمكين والانتفاع من حقوق الإنسان في البلدان المنشأ، وبسبب حالتهم الهشة؛ يتعرضون أيضا لأوجه متنوعة من العنف أثناء تواجدهم بدول العبور أو المقصد، فيكونون ضحايا لانتهاكات حقوق الإنسان من مختلف الفواعل دولا كانوا أو أفرادا، تمس مباشرة المصالح الفضلى للطفل، حيث إن الدول المعنية بهذه الظاهرة مسؤولة عن حمايتهم منها، وفقا للمبادئ والالتزامات القانونية المنوطة بها في القانون الدولي، فالآليات الدولية الحكومية—سواء الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة أو الفرعية أو اللجان التعاهدية أو الوكالات المتخصصة—تشكل إحدى أهم الوسائل التي تراقب مدى التزام الدول بتنفيذ التزاماتها الدولية في مجال حماية حقوق الإنسان للأطفال المهاجرين غير المصحوبين.

الكلمات المفتاحية: الطفل المهاجر غير المصحوب، الحماية، إنتهاكات حقوق الإنسان، دول المنشأ والعبور والمقصد،

القانون الدولي

Résumé

Les enfants migrants non-accompagnés sont considérés comme une des figures de la vulnérabilité au sein de la migration internationale et ce, en raison des nombreux facteurs et causes liés principalement à l'absence et à la dégradation des droits de l'homme dans leur pays d'origine. En raison de leur fragilité, ils sont exposés à diverses formes de violence lorsqu'ils se trouvent dans des pays de transit ou de destination, de sorte qu'ils sont victimes de violations des droits de l'homme commises par différents acteurs tels que des états ou des individus. Cela qui affecte directement l'intérêt supérieur de l'enfant, de sorte que tous les pays concernés par ce phénomène est sont responsables de les protéger leur protection conformément aux principes engagements et obligations juridiques édictés par le droit international. Ainsi, les mécanismes internationaux qu'ils soient des organes principaux des Nations Unies, ou des sous-comités, ou des traités ou des institutions spécialisées, constituent l'un des moyens les plus importants de contrôle de l'engagement des états à faire respecter les obligations internationales dans le domaine de la protection des droits de l'homme pour les enfants migrants non-accompagnés.

Mots-clés : Enfants migrants non accompagnés - protection – violation des droits de l'homme – Pays d'origine, de transit, de destination – droit international.

Abstract

Unaccompanied Migrant Children are considered to be one of the weaknesses within International Migration, because of many reasons related primarily to the deterioration of empowerment levels, and the enjoyment of Human Rights in the Origin Countries, as well as their vulnerable situation; they are also exposed to various forms of violence while they are in Transit or Destination Countries, so they become victims of Human Rights Violations committed by different actors such as States or individuals, which affect directly the best interests of the Child. thus, all concerned States are responsible to protect children from this phenomenon, in accordance with the principles and legal obligations imposed on them by the International Law. The international governmental mechanisms -whether principal bodies of the United Nations or sub-committees or treaties or specialized agencies-is one of the most important means of monitoring the extent of the States commitment to enforce their international obligations in the Protection of the Human Rights of Unaccompanied Migrant Children.

Keywords: Unaccompanied Migrant Child- Protection- Human Rights Violations- Countries of Origin, Transit and Destination- International Law.

مقدمة

لهذا من واجب الدول المعنية: ووفقا لالتزاماتها الدولية في مجالي حقوق الإنسان والهجرة؛ أن تكفل آليات الحماية الدولية للأطفال المهاجرين غير المصحوبين في معظم سياساتها وتشريعاتها ذات الصلة.

ولذلك تتمحور الإشكالية الرئيسية في ضرورة البحث عن:

كيف يمكن للقانون الدولي من خلال المبادئ والالتزامات والآليات، أن يحمي الطفل المهاجر غير المصحوب من انتهاكات حقوق الإنسان؟

والتي تتفرع عنها التساؤلات التالية:

- ما هو المركز القانوني الذي يحتله الطفل المهاجر غير المصحوب في القانون الدولي؟
- ماهي أهم الآليات الدولية لحماية الطفل المهاجر غير المصحوب من انتهاكات حقوق الإنسان؟
- فيما تتجلى أهم المبادئ والالتزامات القانونية التي تقع على عاتق الدولة لحماية الأطفال المهاجرين غير المصحوبين؟

سنعتمد على المنهج الوصفي معتمدين آلية التحليل عند معالجة النصوص القانونية الدولية، والتقارير الدولية المرتبطة بموضوع الدراسة والوصف لوصف هذه الظاهرة الإنسانية المعقدة وخصائصها، والانتهاكات التي يتعرض لها الطفل المهاجر غير المصحوب.

سنعالج هذا الموضوع من خلال خطة الدراسة التالية:

- المبحث الأول: المركز القانوني للطفل المهاجر غير المصحوب أو المفصول عن ذويه.
- المطلب الأول: ماهية الطفل المهاجر غير المصحوب أو المفصول عن ذويه وأسباب هجرته.
- المطلب الثاني: الحماية الدولية للطفل المهاجر غير المصحوب من انتهاكات حقوق الإنسان.
- المبحث الثاني: المبادئ العامة والالتزامات القانونية للدول في مجال حماية حقوق الإنسان للأطفال المهاجرين غير المصحوبين.
- المطلب الأول: المبادئ العامة المتعلقة بحقوق الإنسان الخاصة بالأطفال في سياق الهجرة الدولية.
- المطلب الثاني: الالتزامات القانونية للدول لحماية حقوق الإنسان للأطفال المهاجرين غير المصحوبين.

نظرا للعديد من التحولات السياسية، والأمنية، الاقتصادية، والاجتماعية وحتى البيئية التي شهدتها المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة؛ تزايد تدفق أعداد المهاجرين عبر الحدود الدولية بشكل رهيب إذ بلغ عدد المهاجرين دوليا سنة 2017 حوالي 258 مليون مهاجر (المتحدة، بلا تاريخ)؛ بسبب تأثيرات العولمة على المهاجرين؛ فظهرت العديد من الفئات الهشة مثل: النساء والأطفال المهاجرين بصفة عامة، حيث بلغ عددهم حوالي 36.1 مليون طفل مهاجر من بينهم الأطفال المهاجرين غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم. وحسب الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والنظامية، والمنظمة -ذو طابع غير ملزم- المعتمد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 19 ديسمبر 2018 الذي صوتت عليه 152 دولة بالقبول و 5 دول بالرفض و 12 دولة ممتنعة، هم يشكلون أحد أوجه الضعف في الهجرة الدولية؛ أي الضعف المزوج بصفتهم أطفالا وبصفتهم أطفالا متأثرين بالهجرة، هذا ما يشكل تحديا كبيرا أمام الدولة من أجل حمايتهم.

يتعرض هؤلاء الأطفال لمجموعة من الصعوبات سواء من الدولة أو أطراف أخرى؛ التي تؤثر مباشرة في مستويات التمكين والانتفاع من حقوق الإنسان قبل، وأثناء، وبعد عملية الهجرة؛ إذ يتعرض الأطفال المهاجرين غير المصحوبين أو المفصولين عن ذويهم للعنف، والاستغلال، والاتجار، أو خاصة عندما يكون العنف في شكل إجراءات تتخذها الدولة في إدارة الحدود أو تنفيذ قوانين الهجرة أو حجز للمهاجرين، أو في صورة اعتداءات من عامة الناس ككراهية الأجانب، أو من أرباب العمل في شتى ضروب العمل القسري للأطفال، وكضحايا لشبكات الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، بالإضافة إلى تزايد حالات الأطفال المهاجرين المتوفين أثناء الهجرة، وكذا الأطفال المهاجرين المفقودين.

كما تتحمل دول المنشأ، والعبور، والمقصد المسؤولية الكاملة في حماية الأطفال بصفة عامة، والأطفال المهاجرين غير المصحوبين أو المفصولين عن ذويهم بصفة خاصة سواء أكانوا في وضعية قانونية، أو غير قانونية؛ فهم فئة ضعيفة بسبب وضعهم القانوني المزوج أولا: كأطفال قصر يحتاجون إلى حماية وثانيا: كمهاجرين يتعرضون إلى مختلف أصناف انتهاكات حقوق الإنسان.

عن القيام بذلك" (اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان، 2017، صفحة 4).

ثالثاً: تعريف الطفل المهاجر غير المصحوب أو المفصول عن ذويه حسب وضعيته القانونية: هنا يجب أن نميز بين الطفل المهاجر غير المصحوب ذي الوضعية القانونية، وذلك الذي يكون في وضعية غير قانونية.

1- الطفل المهاجر غير المصحوب ذو الوضعية القانونية:

لقد اختلفت التسميات المطلقة على هذه الفئة من الأطفال، فهناك من يستعمل مصطلح:

(الأجنبي القاصر غير المصحوب L'étrange mineur non accompagné) (VALETTE, 2012, p. 107) وهناك من يعتمد مصطلح: (الأجنبي القاصر المعزول L'étrange mineur isolé) وآخرون يعتمدون مصطلح (الأطفال المنفصلين enfants séparés) وأمام هذه المصطلحات المختلفة المعاني من بلد إلى آخر بسبب اختلاف المقاربات، والسياسات المعنية بالهجرة، واللجوء، وجب علينا ضبط تعريف للطفل المهاجر غير المصحوب، أو المفصول عن ذويه في هذه الدراسة؛ وتمييزه عن غيره من المصطلحات المشابهة له مثل: الطفل اللاجئ غير المصحوب، أو المفصول عن ذويه.

يمكننا القول إنّ الطفل اللاجئ غير المصحوب أو المفصول عن ذويه، عادة ما تدفعه ظروف وأسباب خاصة باللجوء إلى التنقل إلى بلد ما طالبا اللجوء إليه، وفي حالة زوال أسباب اللجوء، أو عدم تجديد طلب اللجوء ورفض العودة إلى بلده الأصل، يتحول الطفل اللاجئ غير المصحوب إلى طفل مهاجر غير مصحوب مقيم بطريقة غير قانونية، أو قانونية إذا تحصل على الإقامة مثلاً، أما الطفل المهاجر غير المصحوب، أو المفصول عن ذويه هو: ذلك الطفل الذي دفعته أسباب الهجرة إلى التنقل خارج بلده مع والديه وانفصل عنهما أثناء الهجرة أو بعدها، وإذا قدم اللجوء في ذلك البلد فإنه يتحول إلى طفل لاجئ غير مصحوب أو مفصول عن ذويه. لذا يمكننا تعريف الطفل المهاجر غير المصحوب ذو الوضعية القانونية بأنه: "ذلك الطفل المهاجر الذي لم يكمل سن ثمانية عشر سنة وغادر بلده ليستقر في بلد آخر دون وليه أو وصيه، محترماً قوانين الهجرة في البلد المقصد".

المبحث الأول: المركز القانوني للطفل المهاجر غير المصحوب أو المفصول عن ذويه

شهد العالم ارتفاع معدلات الهجرة الدولية في كل الاتجاهات، ومن قبل كل أصناف المهاجرين بما فيهم: الأطفال الذين يضطرون إلى الهجرة مع أسرهم، أو المنفصلين عنها أي غير المصحوبين لهذا سنحاول ضبط مفهوم الطفل المهاجر غير المصحوب، أو المفصول عن ذويه في المطلب الأول، ثم نتطرق في المطلب الثاني، إلى الحماية الدولية للطفل المهاجر غير المصحوب من انتهاكات حقوق الإنسان.

المطلب الأول: ماهية الطفل المهاجر غير المصحوب أو المفصول عن ذويه وأسباب هجرته

سنعالج مفهوم الطفل المهاجر غير المصحوب أو المفصول عن ذويه؛ في الفرع الأول: نحاول ضبط تعريفه، وفي الفرع الثاني: نقوم بتحديد فئات الأطفال المهاجرين غير المصحوبين وأما الفرع الثالث والأخير: نحاول حصر أهم الأسباب التي تدفعهم إلى الهجرة.

الفرع الأول: تعريف الطفل المهاجر غير المصحوب أو المفصول عن ذويه

يمكن أن يعرف الطفل تقليدياً بأنه: "كل شخص ليس راشداً؛ وهو تعريف يتفق تماماً مع الممارسات والتصورات الثقافية والاجتماعية العامة، ولكنه في الواقع ليس كافياً من الناحية القانونية، ذلك لأنه لا يحدد سن بداية الطفولة ونهايتها" (علوان و محمد، 2009، صفحة 532)؛ ولهذا من الأفضل التطرق لتعريف الطفل من منظور القانون الدولي.

أولاً: تعريف الطفل حسب اتفاقية حقوق الطفل: يعد الطفل كما عرفته المادة 1 من اتفاقية حقوق الطفل لسنة 1989 هو: "كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشر، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه" (الطفل، 1989) (Bhabha, Richard, & Jillyanne, 2014, p. 250)

ثانياً: تعريف الطفل غير المصحوب حسب لجنة حقوق الطفل ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان: فإن الأطفال غير المصحوبين هم: "الأطفال المفصولين عن كلا الأبوين وعن أقاربهم الآخرين، والذين لا يقوم على رعايتهم إنسان بالغ، يكون بحكم القانون أو العرف، مسؤولاً

المهاجرين - بطريقة قانونية أو غير قانونية-العديد من المشاكل أثناء عملية الهجرة ، تدفعهم اضطراريا إلى الانفصال عن الولي ، أو الوصي الذين يرافقونه ، وهذا ما يحدث في حالات تهريب المهاجرين ، والإتجار بالبشر .

ثانيا: الأطفال الذين بدأوا رحلتهم غير مصحوبين ومنفصلين لكنهم أصبحوا فيما بعد مسافرين مع مجموعة من الناس: يقع العديد من الأطفال في هذه الحالة كضحايا لشبكات الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين عبر الحدود الدولية.

ثالثا: الأطفال الذين أوقفوا رحلتهم في طريق الهجرة بسبب الافتقار إلى الموارد: قد يشكل نقص الموارد المالية على سبيل المثال أحد الأسباب التي تجعل الأطفال يتوقفون عن رحلتهم ليجدوا أنفسهم في بلدان العبور ودون أهلهم وفي وضعية غير قانونية.

الفرع الثالث: الأسباب الرئيسية لهجرة الأطفال دون مرافق

في عام 2015 ، كانت 15 في المائة (إدارة الشؤون الاقتصادية والاقتصادية التابعة للأمم المتحدة شعبة الاسكان ، 2015 ، صفحة 9) من مجموع المهاجرين الدوليين في العالم بأسره هم ، ممن تقل أعمارهم عن 20 سنة ، وكانت نسبة المهاجرين الشباب أعلى بكثير في المناطق النامية (22 في المائة) من نسبتهم في المناطق المتقدمة (أقل من 10 في المائة) (إدارة الشؤون الاقتصادية والاقتصادية التابعة للأمم المتحدة شعبة الاسكان ، 2015) ؛ إذ يوجد طفل واحد تقريبا مهاجر من كل ثلاثة أطفال ومرافقين يعيشون خارج بلد المولد؛ وبما أن الأطفال المهاجرين وغير المصحوبين فئة ضعيفة للغاية بسبب وضعهم المزدوج كأطفال قصر ؛ حيث يحتاجون إلى حماية خاصة ، وكهناجين يتعرضون لجميع أصناف الانتهاكات لحقوقهم الأساسية ؛ تتوزع الأسباب الرئيسة التي تدفع الأطفال المراهقين للهجرة إلى أسباب اجتماعية ، واقتصادية ، ونفسية ، وحتى سياسية ، إذ تشكل في مجملها صور لانتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها الأطفال في بلدانهم لذا سنحاول حصر بعضها على سبيل المثال:

أولا: نقص الحماية من شتى مظاهر العنف والتحرش والاعتداء من قبل البالغين (UNICEF, 2017, p. 4) ، في

أما الطفل اللاجئ غير المصحوب أو المفصول عن ذويه فنستنتج تعريفا له ، من التعريف العام للاجئ الوارد في المادة 01 من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين بحيث يكون تعريفه كالتالي: هو"ذلك الطفل اللاجئ الذي لم يكمل سن ثمانية عشر سنة ، وغادر بلده ليستقر في بلد آخر دون وليه أو وصيه ، طالبا اللجوء بسبب خوف له ما يبرره ؛ من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه ، أو دينه ، أو جنسيته ، أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة ، أو آرائه السياسية ، خارج بلد جنسيته ، ولا يستطيع ، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف ، أن يستظل بحماية ذلك البلد ، أو هو كل شخص لا يملك جنسية ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابق بنتيجة مثل تلك الأحداث لا يستطيع ، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يعود إلى ذلك البلد" (الدليبي ، 2017 ، صفحة 140).

2- الطفل المهاجر غير المصحوب ذو الوضعية غير القانونية: هناك العديد من المصطلحات أطلقت على هذا الطفل في هذه الحالة ؛ فهناك من استعمل مصطلح (الطفل المهاجر المعزول (l'enfant immigrant isolés) مثل المشرع الفرنسي والإيطالي ، في حين هناك من استعمل مصطلح (الطفل المهاجر المنفصل عن ذويه (separated children) مثل: القوانين في الولايات المتحدة الأمريكية ، وأطلقت عليه مختلف المنظمات الدولية تسمية: (immigrant en situation illégale non accompagné).

أمام هذه المصطلحات المتنوعة سوف نعتمد خلال هذه الدراسة التعريف التالي للطفل المهاجر غير المصحوب أو المفصول عن ذويه ذي الوضعية غير القانونية حيث إنه: " ذلك الطفل الذي لم يكمل سن ثمانية عشر سنة وغادر بلده ليستقر في بلد آخر دون وليه أو وصيه ، ويتواجد في وضعية غير قانونية اتجاه قوانين الهجرة والإقامة في البلد المقصد مثل: الأطفال غير المصحوبين أو المفصولين عن ذويهم ضحايا تهريب المهاجرين أو الإتجار بالبشر".

الفرع الثاني: فئات الأطفال المهاجرين غير المصحوبين

نجد فئات شتى من الأطفال المهاجرين غير المصحوبين نذكر منها:

أولا: الأطفال المفصولين عن أسرهم أو عن القائمين على رعايتهم أثناء التنقل: قد يصادف الأطفال

المفصول عن ذويه مثل: عدم التمييز، مراعاة المصالح الفضلى للطفل، النماء، اكتساب اسم وجنسية، لم شمل الأسرة، احترام آراء الأطفال، الرعاية الصحية والطبية، وتدبير الحماية الخاصة-إن المبادئ القانونية الدولية التي تنص على مسؤوليات الدول تجاه الأطفال المهاجرين غير المصحوبين مستمدة من اتفاقيتين رئيسيتين هما: اتفاقية حقوق الطفل لسنة 1989 والبرتوكول الخاص باللاجئين لسنة 1966، أنظر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم: 1186 (د-41) المؤرخ في 18/11/1966، وقرار الجمعية العامة رقم: 2198 (د-21) المؤرخ في 16/12/1966، بحيث أصبح البرتوكول نافذا من تاريخ: 4/10/1971، وفقا لأحكام المادة 8 منه، لهذا سوف نوجز أهم الأمثلة عن الانتهاكات (اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الانسان، 2017، الصفحات 7-16) فيما يلي:

أولاً: تتأخر العديد من الدول في تحديد سن الأطفال المهاجرين غير المصحوبين؛ لأن تعاملها مع عمليات الدخول إلى البلد بصورة غير قانونية يكون على أساس أنها عمليات إجرامية، وليس انتهاكا لإجراءات إدارية، وأثناء عمليات تحديد سن الأطفال المهاجرين غير المصحوبين؛ لا تحترم كرامة الطفل ولا حقوقه، وهذا ما يتسبب في تأخر تعيين الوصي عليه والذي يعدّ بمثابة عقبة كبيرة من أجل الاستفادة من آليات الحماية ولم شمل الأسرة.

بالإضافة إلى أن أعوان الحدود يعتمدون في حماية الطفل على سنه، فيترك الأطفال الأكثر سنا لرعاية السلطات المعنية بالهجرة والتي قد لا توفر كل الظروف الملائمة لحماية الطفل من جميع أشكال العنف.

ثانياً: يفتقر الأطفال المهاجرين غير المصحوبين للوثائق المناسبة أو لا يتكلمون اللغة المحلية، وخوفاً من الاحتجاز أو الترحيل لا يقومون بالإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان، ولا يطلبون المساعدة الطبية.

ثالثاً: في الباراغواي يعدّ الاتجار بالبشر لأغراض جنسية أو اقتصادية، أو نزع الأعضاء، وأشكال العنف الأخرى من أخطر الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال المهاجرين، وعلى سبيل المثال أيضاً في الشرق الأوسط، وأفريقيا بلغت نسبة الأطفال المتجر بهم 62 بالمائة من مجموع الأطفال المتجر بهم عالمياً بين عامي 2010 و2012.

زمني السلم والحرب مما يدفعهم للهجرة وحدهم هروبا من هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان.

ثانياً: انعدام فرص تحسين الدخل للأبوين، يدفع الأطفال الذين يعيشون في بلدان منخفضة الدخل إلى الهجرة دون مرافق نحو البلدان العالية الدخل.

ثالثاً: كثرة الطلب على اليد العاملة الرخيصة والمنتجة في الدول المقصد (حسين، 2007)، والأسباب الاقتصادية التي تدفع الآباء إلى إرسال أطفالهم دون مرافق بحثا عن فرص عمل.

رابعاً: عدد كبير من الأطفال يهاجرون دون مرافق من أجل لم شمل الأسرة؛ ومع صرامة معايير وشروط الاستفادة من لم شمل الأسرة في بعض البلدان، وارتفاع نشاط شبكات الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين وما توفره من طرق بديلة للهجرة؛ يعدّ الأطفال هم أكثر الفئات تعرضا للاتجار والتهريب (ماكينلي، 2006).

خامساً: يهاجر كثير من الأطفال دون مرافق هروبا من الكوارث الطبيعية وشتى الاختلالات البيئية التي تشكل تهديدا مباشرا لأمنهم وغذائهم وصحتهم.

المطلب الثاني: الحماية الدولية للطفل المهاجر غير المصحوب من انتهاكات حقوق الإنسان

يستفيد الطفل المهاجر غير المصحوب أو المفصول عن ذويه من الحماية ضد انتهاكات حقوق الإنسان، حسب ما تنص عليه الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، لذا سنتطرق في الفرع الأول: للانتهاكات الشائعة التي يتعرض لها الطفل المهاجر غير المصحوب ثم في الفرع الثاني: نعرف الحماية الدولية التي يتمتع بها وفي الفرع الثالث: نناقش آليات الحماية الدولية.

الفرع الأول: الانتهاكات الشائعة لحقوق الإنسان التي يواجهها الأطفال غير المصحوبين

يعد عدم وجود معلومات عن انتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها الأطفال المهاجرين غير المصحوبين القاسم المشترك بين الدول؛ وأكثر العقبات التي تواجهها الدول والمؤسسات بما يحول دون حماية حقوقهم حماية فعالة، لأنه غالبا ما تنتهك الحقوق والمبادئ المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل، خاصة الطفل المهاجر غير المصحوب أو

الدولة بقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان ، والكشف عن الانتهاكات المرتكبة ، ووضع مقترحات لوقف هذه الانتهاكات ، وتحسين أوضاع حقوق الإنسان في الدولة موضوع الدراسة ، ومعاينة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان بإحالتهم إلى محاكم جنائية دولية ، أو أنها الرصد الدولي لمدى تطبيق الدول عملياً لصكوك دولية معينة أو حقوق محددة من حقوق الإنسان وتشخيص حالات انتهاكات ووضع مقترحات لتعزيز أعمال هذه الصكوك وعدم انتهاكها مستقبلاً" (باسيل ، 1993).

إذن يستفيد الطفل المهاجر غير المصحوب من هذه الحماية الدولية ؛ أي إن الدول ملزمة بتنفيذ التزاماتها الدولية في مجال حماية حقوق الإنسان بصفة عامة وحماية حقوق الإنسان للطفل المهاجر غير المصحوب بصفة خاصة وكل هذا تحت رقابة آليات الحماية الدولية.

الفرع الثالث: آليات الحماية الدولية للطفل المهاجر

غير المصحوب

يستفيد الطفل المهاجر غير المصحوب في القانون الدولي من حماية العديد من الآليات ، طبعاً منفرداً إذا أمكنه ذلك أو عن طريق ممثله القانوني ؛ لهذا سنحاول التطرق إليها فيما يلي:

أولاً: آليات الحماية عن طريق الأجهزة الرئيسية

للأمم المتحدة:

1- الجمعية العامة: عندما يتعلق الأمر بالقانون الدولي لحقوق الإنسان فإن لها ولاية عامة (غالي ، 2019) إذ تقوم باعتماد المبادئ والإعلانات والتوصيات والاتفاقيات الدولية في مجال حقوق الإنسان وتعرضها على الدول للتوقيع والمصادقة عليها ومراقبة تنفيذها والالتزام بها من قبل الدول ؛ إذ يمتد ذلك طبعاً إلى تعزيز حماية حقوق الإنسان بما في ذلك المهاجرين وهذا من خلال إصدارها لقرارات حول حماية حقوق الإنسان للمهاجرين (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A/RES/63/184 ، 2008) ، أيضاً بقرارات حماية الأطفال المهاجرين غير المصحوبين والأطفال المفصولين عن أسرهم (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A/RES/68/179 ، 2013) وطالبت الدول بالحيلولة دون انتهاك حقوقهم أثناء العبور بها.

إن توصيات الجمعية العامة للأمم المتحدة على الرغم من كونها مجردة من أية آثار قانونية ملزمة — غير فعالة

رابعاً: في بوتسوانا الأطفال الزيمبابويين غير المصحوبين الذين ادخلوا بطريقة غير نظامية يتعرضون للتهديد ، والعنف ، والاعتداء البدني على يد السكان ، والموظفين الحكوميين ، وكذلك في ماليزيا يتعرضون للعنف ، ويودعون في معسكرات الاحتجاز مع البالغين.

خامساً: في جمهورية الكونغو يتعرض الأطفال

المهاجرين غير المصحوبين إلى الاستغلال في العمل والذي يحول بينهم وبين الالتحاق بالمدارس وعدم الوصول إلى الرعاية الطبية.

الفرع الثاني: تعريف الحماية الدولية للطفل المهاجر

غير المصحوب

يتقاسم كل من المجتمع الدولي والمجتمع الوطني مسؤولية حماية حقوق الإنسان ، إذ تختص الحماية الدولية بضمان احترام وتطبيق الحقوق المقررة للإنسان حيث إنها من المجالات التي يهتم بها القانون الدولي ليشمل المركز القانوني للفرد وأهمية حماية حقوق الإنسان ؛ ووفقاً للفقهاء الدولي الحديث أصبح لهذا الإنسان مركزاً محدداً يسمح للقانون الدولي أن يخاطبه بأحكامه ويخوله اكتساب حقوق وأداء واجبات على المستوى الدولي (غسان ، 2012 ، صفحة 82) ، ومنه أصبح الطفل بصفة عامة والطفل المهاجر غير المصحوب بصفة خاصة ، يمتلكان مراكز قانونية دولية ، فكل فرد موجود خارج حدود دولته يتمتع بمجموعة من الحقوق ؛ قررها القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للمهاجرين إذ فرضا على الدول مجموعة من الحقوق يتمتع بها المهاجر أثناء إقامته فيها ، ولا يجوز لتلك الدول أن تنازل عنها أو أن تنتقص منها سواء كان هؤلاء المهاجرون يهتمون بإقامة دائمة أو مؤقتة أو عارضة (الأهل ، 2014) ، "... ونظراً لعالمية حقوق الإنسان وما يشير إليه هذا المصطلح من أن هذه الحقوق أضحت موضوعاً للتشريع العالمي والحماية الدولية..." (سعود ، 2016 ، صفحة 68) فإن الطفل المهاجر غير المصحوب يستفيد من الحماية الدولية لحقوق الإنسان ، وتخضع الدول للرقابة الدولية لإنفاذ أحكام حقوق الإنسان في هذا المجال (غالي ، 2019).

لقد اختلف الفقهاء في ضبط تعريف للحماية الدولية

لحقوق الإنسان فلقد عرفها الأستاذ: باسيل يوسف باسيل بأنها: " مجموعة الإجراءات المتخذة لدراسة أوضاع حقوق الإنسان في دولة ما ، بهدف بيان مدى التزام سلطات هذه

1-1 تلقي الشكاوى تأسس هذا الإجراء في مجلس حقوق الإنسان بالقرار (5/1) الصادر في جويلية 2007 (Kalin & Jorg, 2009)، ليحل محل الإجراء (1503) من أجل التبليغ عن انتهاكات حقوق الإنسان في أي جزء من العالم؛ ولهذا يحق للمهاجرين بصفة عامة أو الأطفال المهاجرين غير المصحوبين منفردين أو عن طريق ممثلهم القانوني، أن يتقدموا بشكاوى لمجلس حقوق الإنسان عن انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي تعرضوا لها أثناء الهجرة وصولاً إلى البلد المقصد، وهذا وفقاً لشروط هي:

- أن تكون الشكاوى صادرة عن المهاجر أو مجموعة من المهاجرين ضحايا لانتهاكات حقوق الإنسان للمهاجرين أو الحريات الأساسية المعترف بها دولياً، كما يجوز أن تكون صادرة عن المنظمات غير الحكومية بشرط اتصافهم بحسن نية وفقاً لمبادئ حقوق الإنسان ولا يستندون إلى دوافع سياسية مخالفة لأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

- تتضمن الشكاوى وصفاً وقائعي للانتهاكات المزعومة بما في ذلك الحقوق المنتهكة.

- أن تستعمل لغة غير مسيئة في الشكاوى

- أن تكون هذه الشكاوى مشفوعة بأدلة واضحة ولا يستند حصراً إلى تقارير نشرتها وسائط الإعلام.

- أن يتم استنفاد سبل الانتصاف المحلية قبل الشكاوى، ما لم يتبين أن هذه السبل غير فعالة أو تستغرق زمناً يتجاوز حدود المعقول. (تقرير مجلس حقوق الإنسان إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة عن دورته الخامسة رقم الوثيقة A/HRC/5/21، 2007، صفحة 16).

تحال بعدها الشكاوى لفرقان عاملان الأول: معني بتلقي البلاغات والثاني: معني بالمواقف؛ تسند إليهما ولاية البحث في الشكاوى من حيث مدى جسامه الانتهاكات والأدلة المقدمة، ثم يرفع تقرير حول هذه الانتهاكات إلى المجلس كما تقدم توصيات بشأن الإجراء الواجب اتخاذه، ويكون ذلك عادة في شكل مشروع قرار.

2-1 المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين

أنشئت ولاية المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين في عام 1999 من قبل لجنة حقوق الإنسان، وفقاً للقرار 44/1999، وتمثل المهام الرئيسية للمقرر الخاص

واقعيًا وعمليًا - إلا أنها تنطوي على قيمة أدبية أخلاقية، خاصة تلك التي أصدرتها في مجال حماية حقوق الإنسان تؤدي إلى تكوين العرف إتباعاً لما يسمى بالأسلوب الموجه لتكوين القاعدة العرفية (العامري، 2016).

أما الدور الجوهرية للجمعية العامة للأمم المتحدة فيظهر في إعداد الاتفاقيات الدولية الملزمة في ميدان حقوق الإنسان، بحيث تعدّ نصوصها جزءاً من التشريعات الوطنية بالنسبة للدول المنظمة لها، وتعتمد أيضاً الجمعية العامة للأمم المتحدة على إنشاء اللجان والأجهزة الفرعية لحماية حقوق الإنسان لتستقبل تقاريرها السنوية، وتعقد المؤتمرات الدولية في مجال حقوق الإنسان ومتابعتها (العامري، 2016، الصفحات 95-100).

2- مجلس الأمن: ساهم ولو بشكل غير مباشر في حماية المهاجرين من خلال القرارات التي أصدرها بحيث: أدان بشدة الانتهاكات التي يتعرض لها المهاجرون في ليبيا من قتل وحجز تعسفي يتنافى مع مواثيق حقوق الإنسان، كما كلف الحكومة الليبية الجديدة باتخاذ الإجراءات العاجلة لوقف هذه الانتهاكات ومحاسبة مرتكبيها (قرار مجلس الأمن رقم: S/RES/2009-2011 الجلسة رقم: 6620، 2011)، كما أعرب عن استيائه لاستمرار المآسي البحرية في البحر الأبيض المتوسط، وهلاك العديد من الأرواح نساء وأطفال من جراء تنامي ظاهرة تهريب المهاجرين، وأكد على ضرورة تعزيز واحترام حقوق الإنسان الأساسية الواجبة لجميع المهاجرين وحمايتهم بغض النظر عن وضعهم (قرار مجلس الأمن رقم: S/RES/2380-2017 الجلسة رقم: 8061، 2017).

ثانياً: آليات الحماية عن طريق الأجهزة الفرعية للأمم المتحدة:

1. مجلس حقوق الإنسان: يعدّ بمثابة الهيئة الحكومية الدولية في جهاز الأمم المتحدة التي تختص بالمسؤولية في مجال حقوق الإنسان إذ يعمل على حمايتها وترقيتها؛ ويبحث في الانتهاكات والوقاية منها (Kalin & Jorg, 2009, pp. 244-245) ويقدم التوصيات ويناقش جميع قضايا حقوق الإنسان في العالم بما فيها الأطفال المهاجرين غير المصحوبين، ومن بين أهم الآليات التي يستعملها نشير إلى:

مقاربتها للهجرة المبنية على منظور حقوق الإنسان ، فهي تمنح للدول استشارات في مجال الالتزام بالمعايير الدولية لحماية حقوق هذه الفئة ، كما تقدم المفوضية تقارير سنوية لمجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة تعنى بحماية حقوق الإنسان للمهاجرين مثل: تلك التي تتعلق بالاحتجاز الإداري للمهاجرين خاصة النساء والأطفال ولم شمل الأسرة . والحق في التعليم للأطفال المهاجرين (Omelaniuk, 2014, p. 425)

ثالثاً: آليات الحماية عن طريق اللجان التعاهدية:

تمتلك اللجان التعاهدية الاختصاص لمراقبة التزام الدول في مجال احترام حقوق الإنسان -سواء كانت وظيفة اللجنة: المتابعة أو التحقيق (حمزة ، 2014)-؛ بحيث تتلقى التقارير في المواعيد الدورية من طرف الدول الأعضاء في الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان ، كما تنظر أيضا في شكاوى الدول وبلغات الأفراد المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان بصفة عامة وانتهاكات حقوق الإنسان للأطفال المهاجرين غير المصحوبين بصفة خاصة ، لهذا سوف نتطرق لأهم لجنتين لهما علاقة مباشرة بحماية حقوق الإنسان للأطفال المهاجرين غير المصحوبين.

1. لجنة حماية حقوق الطفل

أنشئت هذه اللجنة عام 1992 ودخلت حيز النفاذ في 2 سبتمبر 1990 وأشارت المادة 44 من اتفاقية حقوق الطفل بأن: "تتعهد الدول الأطراف فيها بأن تودع أمامها تقارير عن التدابير التي اعتمدها لإنفاذ الحقوق المعترف بها في هذه الاتفاقية" (الأسود ، 2018)؛ وتقيم اللجنة "علاقات وطيدة مع المؤسسات الأخرى المتخصصة في الأمم المتحدة ومنظمة اليونسيف والمنظمات غير الحكومية وفقا للمادة 45 من إتفاقية حقوق الطفل" (زانغي ، 2006 ، صفحة 453) بحيث تقدم لها هذه الأخيرة تقارير موازية لتقارير الدول حول حقوق الطفل؛ وبالرغم من هذا يعاب عليها أنه لا يمكن للطفل المهاجر غير المصحوب أو ممثله القانوني أن يودع شكوى أمامها (غالي ، 2019 ، صفحة 112) حول انتهاكات حقوق الإنسان التي تعرض لها أثناء الهجرة أو بعدها.

(تقرير مجلس حقوق الإنسان إلى الجمعية العامة الوثيقة رقم: A/HRC/17/L.12 ، الصفحات 2-3) في:

- دراسة السبل والوسائل للتغلب على العقبات القائمة أمام الحماية الكاملة والفعالة لحقوق الإنسان للمهاجرين ، والاعتراف بالضعف الشديد للنساء والأطفال الذين لا يحملون وثائق أو في وضع غير قانوني.

- طلب وتلقي المعلومات من جميع المصادر ذات الصلة ، بما في ذلك المهاجرين أنفسهم ، عن انتهاكات حقوق الإنسان للمهاجرين وأسرهم ، والمشاركة في لجان تقصي الحقائق.

- صياغة توصيات مناسبة لمنع ومعالجة انتهاكات حقوق الإنسان للمهاجرين أين ما تحدث.

- تشجيع التطبيق الفعال للقواعد والمعايير الدولية المناسبة في هذا الشأن.

- التوصية باتخاذ إجراءات وتدابير على الصعيدين الوطني والإقليمي والدولي للقضاء على انتهاكات حقوق الإنسان للمهاجرين.

- مراعاة المنظور الجنساني عند طلب وتحليل المعلومات ، وإيلاء اهتمام خاص لحالات متعددة من التمييز والعنف ضد النساء المهاجرات.

- إيلاء اهتمام خاص للتوصيات بشأن الحلول العملية فيما يتعلق بتنفيذ الحقوق ذات الصلة بالولاية ، بما في ذلك تحديد أفضل الممارسات ، والمجالات ، والوسائل الملموسة للتعاون الدولي.

- تقديم تقارير منتظمة إلى المجلس ، وفقا لبرنامج عمله السنوي ، وإلى الجمعية العامة ، بناء على طلب من المجلس أو الجمعية العامة.

2. المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

أنشأت من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1993 بالموافقة مع المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان بفينا بموجب (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A/RES/48/141 ، صفحة 4) ، وقد أوكلت لها مهمة تعزيز حقوق الإنسان وفق الشرعية الدولية وقواعد سيادة الدول ، ولها دور كبير في إنشاء كل من المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين في 1999 ، والمقرر الخاص المعني بالاتجار بالبشر خاصة النساء والأطفال (Omelaniuk, 2014, p. 423)؛ وتدرج الأطفال المهاجرين غير المصحوبين في

2. لجنة حماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد

أسرهم

أنشئت هذه اللجنة بموجب المادة 72 من اتفاقية العمال المهاجرين وأفراد أسرهم والتي اعتمدت بموجب قرار الجمعية العامة رقم: 148/45 في 18 ديسمبر 1990 ودخلت حيز التنفيذ في 2002، "بحيث تطالب الدول الأعضاء فيها بضرورة تقديم التقارير الدورية وتمنح حق تقديم الشكاوى من الدول الأطراف ضد الدول الأطراف الأخرى، أو من الأفراد شريطة أن تقبل الدولة الطرف باختصاص اللجنة في هذا الصدد" (الأسود، 2018، صفحة 380)؛ أي يحق للطفل المهاجر غير المصحوب العامل وبغض النظر عن وضعه (الشمري، 2014، صفحة 203) في حال انتهاك حقوقه، تقديم شكوى أمامها ووفقا للشروط التالية (آمال، 2015):

- أن تكون الدولة طرفا في الاتفاقية، وأن تكون قد أصدرت إعلان تعترف فيه باختصاص اللجنة في تلقي ودراسة الرسائل الفردية.

- أن تتأكد اللجنة وتقتنع بأن المسألة لم تبحث ولم يجر بحثها في إطار دولي آخر، وأن جميع سبل الانتصاف المحلية والقانونية المتاحة أمام الفرد قد استنفذت.
- وتوجه اللجنة نظر الدول الطرف إلى هذه الانتهاكات محل الشكوى ولها مهلة 6 أشهر من أجل تقديم تفسيرات أو بيانات كتابية توضح الأمر وما تكون اتخذته من إجراءات لعلاجها؛ بعدها تنظر في الأمر في اجتماعات سرية وتحيل آراءها للفرد مقدم الشكوى والدولة المعنية (الشمري، 2014، صفحة 236).

رابعا: آليات الحماية عن طريق الوكالات المتخصصة

تتحمل الوكالات الدولية المتخصصة جزء مهم من المسؤولية في حماية حقوق الإنسان وحياته الأساسية، ومما لا شك فيه أنها تلعب دورا رئيسيا في تحقيق الرفاهية للإنسان في مختلف المجالات (عميمير، 2009)، وتهتم أيضا بحماية الطفل المهاجر غير المصحوب لهذا سنتناول دور المنظمات التالية في حمايته.

1. المنظمة الدولية للهجرة

تعد منظمة حكومية دولية "تقدم العديد من الخدمات والاستشارات المتعلقة بالهجرة إلى الحكومات والمهاجرين، بما فيهم المشردين داخليا، اللاجئين والعمال

المهاجرين، وتشجع على الهجرة القانونية كونها تعود بالنفع على الدول المصدر والدول المقصد... تركز المنظمة على مبادئها الأساسية والتي تنص على أن: الهجرة الإنسانية المنظمة ظاهرة إيجابية تخدم الجميع وأن التعاون الدولي كفيل بحل مشاكل الهجرة وتنظيمها" (بيومي، 2017، صفحة 139).

تعمل المنظمة الدولية للهجرة بالتعاون مع الدول، والمنظمات الدولية، في العديد من المجالات الواسعة لإدارة الهجرة مثل: الهجرة التنمية، تسيير، وحوكمة الهجرة وتنظيمها كما تتضمن أنشطة المنظمة (بيومي، 2017):

- مساعدة الدول المستقبلية في مواجهة التحديات الناتجة عن الهجرة وتعزيز فهم قضايا الهجرة لدى المهاجرين والدول المعنية.
- تشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال الهجرة والحفاظ على كرامة المهاجرين وتقديم المساعدة لهم.

- تعزيز التعاون الدولي في قضايا الهجرة. تعتمد المنظمة الدولية للهجرة على مقارنة حقوق الإنسان في التعامل مع ظاهرة هجرة الأطفال غير المصحوبين، هذا ما يمكن استخلاصه من دستور المنظمة (المنظمة الدولية للهجرة، 2014)؛ إذ ساهمت من خلال مذكراتها التوجيهية لموظفيها في: حماية الطفل المهاجر غير المصحوب، بحيث أشارت فيها صراحة إلى: "التعميم الإلزامي لمبادئ الحماية الإنسانية لتشمل الطفل المهاجر لأن الأطفال غالبا ما يشكلون جزءا كبيرا من المهاجرين... وضرورة مشاركة المنظمة الدولية للهجرة في تنفيذ العديد من الأنشطة المستقلة المتعلقة بحماية الطفل مثل: تحديد السن، النقل، تقصي الأثر، لم شمل الأسر بالنسبة للأطفال غير المصحوبين بذويهم والأطفال المنفصلين عن أسرهم؛ والحفاظ على الصحة النفسية وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال ضحايا العنف في كل من البيئات الطبيعية والنزاعات المسلحة؛ وحتى العمل على توفير الحماية والوقاية للأطفال ضحايا الاتجار، بما في ذلك الأطفال الذين يقعون ضحية عمالة الأطفال؛ تحييد وإحالة الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة، وما يشبه ذلك." (المنظمة الدولية للهجرة، 2016، الصفحات 13-14)

2. منظمة العمل الدولية

- حماية الأطفال المهاجرين ، ولا سيما الأطفال غير المصحوبين بذويهم من الاستغلال والعنف.
- وضع حد لاحتجاز الأطفال المهاجرين من خلال تقديم مجموعة من البدائل العملية.
- الإبقاء على الأسرة مُجمّعة كون ذلك أفضل وسيلة لحماية الأطفال ومنحهم الوضع القانوني.
- الحفاظ على استمرار تعليم جميع الأطفال والمهاجرين وتمكينهم من الحصول على الخدمات الصحية والخدمات النوعية الأخرى.
- الضغط لاتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الأسباب الكامنة وراء المهاجرين على نطاق واسع.
- تعزيز التدابير لمكافحة كراهية الأجانب، والتمييز، والتهميش في بلدان العبور والمقصد.

المبحث الثاني: المبادئ العامة والالتزامات القانونية للدول في مجال حماية حقوق الإنسان للأطفال المهاجرين غير المصحوبين

تتضمن الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، واتفاقية حقوق الطفل واجبات ملزمة قانونياً تتعلق عموماً وعلى وجه الخصوص بحماية الأطفال في سياق الهجرة الدولية؛ لهذا تعدّ المبادئ العامة المتعلقة بحقوق الإنسان الخاصة بحماية الأطفال بصفة عامة والأطفال المهاجرين بصفة خاصة من أهم النقاط المهمة لحماية حقوق هذه الفئة؛ وهذا ما سنحاول التطرق إليه في المطلب الأول، أما المطلب الثاني: فنتناول فيه الالتزامات القانونية للدول لحماية الأطفال المهاجرين غير المصحوبين.

المطلب الأول: المبادئ العامة المتعلقة بحقوق الإنسان الخاصة بالأطفال في سياق الهجرة الدولية
من أهم هذه المبادئ:

الفرع الأول: مبدأ عدم التمييز

لقد أقرت هذا المبدأ المهم كل من المادتين: 1 و7 من الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم؛ والمادة: 2 من اتفاقية حقوق الطفل؛ لهذا يعدّ مبدأ أساسياً يسري، بجميع أوجهه على الأطفال في سياق الهجرة الدولية (التعليق العام رقم: 6 "معاملة الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم خارج بلدانهم المنشأ" رقم: CRC/C/GC/2005/6، 2005، صفحة 8)، وينطبق

لها دور بارز في مجال حماية حقوق الإنسان ومراقبة مدى احترام الدول لحق العمل وحقوق العمال؛ فتأخذ بنظام التقارير والشكاوى المقدمة من الدول ومن قبل منظمات العمال وأصحاب العمل (غالي، 2019، صفحة 122)، وتهتم أيضاً بحماية حقوق الأطفال العمال المهاجرين مصحوبين كانوا أو لا، فيمكن أن يستفيد الطفل المهاجر غير المصحوب العامل طبعاً من الحماية غير المباشرة عن طريق نقابات العمال؛ كما ساهمت اتفاقيات وتوصيات منظمة العمل الدولية في إثراء النظام القانوني الدولي لحماية المهاجرين خاصة الأطفال غير المصحوبين (بيومي، 2017، صفحة 136) مثل:

- الاتفاقية رقم 21 لسنة 1926 الخاصة: بتبسيط إجراءات تفتيش المهاجرين على ظهر السفن.
- الاتفاقية رقم 66 لسنة 1939 الخاصة: بجلب وتوظيف وظروف عمل العمال المهاجرين.
- الاتفاقية رقم 97 لسنة 1949 الخاصة: بمراجعة اتفاقية العمال المهاجرين.
- الاتفاقية رقم 118 لسنة 1962 الخاصة: المساواة بين الوطنيين وغير الوطنيين في الضمان الاجتماعي.
- الاتفاقية رقم 143 لسنة 1975 الخاصة: بالحد من الهجرة في أوضاع تعسفية، وتكافئ الفرص، والمعاملة للعمال المهاجرين.
- التوصية رقم 26 لسنة 1926 الخاصة: بحماية النساء والفتيات المهاجرات على ظهر السفن.
- التوصية رقم 100 لسنة 1950 الخاصة: بحماية العمال المهاجرين في البلدان والأقاليم المختلفة.
- الاتفاقية رقم 105 لسنة 1957 الخاصة: بمكافحة السخرة أو العمل القسري والتي حظرت تشغيل الأطفال.

3. منظمة اليونيسيف

تلعب دوراً محورياً في حماية الطفولة لكونها من الأجهزة المختصة مباشرة؛ وتهتم طبعاً بالطفل المهاجر غير المصحوب وهذا ما يظهر جلياً في خطتها وسياساتها المعنية بالأطفال المهاجرين (يونيسيف تنبيه حول الأطفال: رحلة مميتة للأطفال طريق الهجرة عبر البحر الأبيض المتوسط، 2017):

قضائي متعلق بقوانين الهجرة يجب أن يراعى المصلحة الفضلى للطفل (التعليق العام المشترك بين: للجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم تعليق رقم:3 ولجنة حقوق الطفل تعليق رقم 22، أنظر الوثيقة: CMW/C/GC/3-CRC/C/GC/22، 2017، صفحة 8).

الفرع الثالث: مبدأ حق الطفل في الاستماع إليه والتعبير عن آرائه والمشاركة

تبرز المادة 12 من اتفاقية حقوق الطفل على الأهمية البالغة لمشاركة الأطفال في التعبير عن آرائهم بحرية وفي إيلاء آرائهم الاعتبار الواجب وفقا لسنهم ونضجهم وقدراتهم المتطورة (التعليق العام المشترك بين: للجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم تعليق رقم:3 ولجنة حقوق الطفل تعليق رقم 22، أنظر الوثيقة: CMW/C/GC/3-CRC/C/GC/22، 2017، صفحة 11)؛ وتدعم لجنة حقوق الطفل المادة 12 من خلال تعليقها رقم 12 بقولها: "إنه ينبغي تنفيذ تدابير مناسبة لضمان حق الطفل في الاستماع إليه، في سياق الهجرة الدولية، ذلك أن الأطفال الذين يفدون إلى بلد ما قد يكونون في حالة خاصة من الضعف والحرمان" (لجنة حقوق الطفل التعليق العام رقم 12 hنظر الوثيقة رقم: CRC/C/DC/2009/12، 2009، صفحة 28)، ولهذا يجب ضمان حق الطفل المهاجر غير المصحوب في التعبير عن آرائه، لأن ذلك يعدّ جزء لا يتجزأ من إجراءات الهجرة، التي تساعد على فهم دوافعهم و في وضع سياسات وقرارات فعالة لحمايتهم، وأيضا عن طريق تقديم المعلومات المهمة لهم والخدمات المتاحة؛ إذ يجب على الدول في أقرب وقت وبالمجان، أن تضع وصيا للأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن أهلهم، وذلك من أجل ضمان وصولهم لآليات التظلم-الإداري أو القضائي-المتاحة (التعليق العام المشترك بين: للجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم تعليق رقم:3 ولجنة حقوق الطفل تعليق رقم 22، أنظر الوثيقة: CMW/C/GC/3-CRC/C/GC/22، 2017، صفحة 11).

الفرع الرابع: مبدأ حق الطفل في الحياة والبقاء والنمو

لقد أشارت المادة 9 من الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم إلى هذا الحق،

هذا المبدأ كليا على كل طفل ووالديه، بغض النظر عن سبب انتقاله، سواء أكان الطفل مصحوبا أو غير مصحوب بأهله، أم متنقلا أو مستقرا، أم حاملا للوثائق أو كان في وضع آخر؛ "إذ يحق بموجبه لكل الأطفال المعنيين والمتأثرين بالهجرة الدولية، التمتع بحقوقهم بصرف النظر عن سنهم، أو والديهم، أو أوصيائهم القانونيين، أو أفراد أسرهم، أو نوع جنسهم، أو هويتهم الجنسية، أو ميلهم الجنسي، أو أصلهم الاثني أو القومي، أو وضعهم من حيث الإعاقاة، أو دينهم، أو وضعهم الاقتصادي، أو وضعهم كمهاجرين من حيث الوثائق؛ أو انعدام جنسيتهم، أو عرقهم، أو لونهم، أو حالتهم الزوجية أو الأسرية، أو حالتهم الصحية أو ظروفهم الاجتماعية الأخرى، أو أنشطتهم، أو آرائهم المعبر عنها، أو معتقداتهم" (التعليق العام المشترك بين: للجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم تعليق رقم:3 ولجنة حقوق الطفل تعليق رقم 22، أنظر الوثيقة: CMW/C/GC/3-CRC/C/GC/22، 2017، صفحة 6).

لهذا يكون لزاما على الدول إدراج مبدأ عدم التمييز في كل سياساتها وإجراءاتها المرتبطة بالهجرة؛ من تدابير مراقبة الحدود إلى معاملة المهاجرين وإدماجهم، من أجل تحقيق المصالح الفضلى للطفل المهاجر غير المصحوب واحترام القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

الفرع الثاني: مبدأ ضمان المصالح الفضلى للطفل

تضع المادة 3 في فقرتها الأولى من اتفاقية حقوق الطفل على عاتق القطاعين العام والخاص، القانون والمحاكم، والسلطات الإدارية، والهيئات التشريعية التزاما بضمان تقييم مصالح الطفل الفضلى وإيلائها الاعتبار الأول في جميع الإجراءات التي تخص الأطفال؛ لهذا يشكل حق الطفل في إيلاء الاعتبار الأول لمصالحه الفضلى حقا أساسيا ومبدأ قانونيا تفسيريا وقاعدة إجرائية ينطبق على كل الأطفال كأفراد أو كمجموعة.

لذلك تعدّ مسألة توفير حماية كافية للطفل المهاجر غير المصحوب مهمة؛ إذ تلتزم كل دولة طرف في اتفاقية حقوق الطفل بضرورة مراعاة مبدأ ضمان المصالح الفضلى للطفل في كل القوانين المتعلقة بالهجرة وسياساتها وأثناء تنفيذها وتقييمها؛ أي ابتداء من الموافقة على طلبات الدخول للبلد أو الإقامة فيه أو العودة أو إيداعه أو احتجازه والده أو طرده أو رفض تلك الطلبات، حيث إن صدور أي قرار إداري أو

مهمة لحماية واحترام حقوق الإنسان للأطفال المهاجرين غير المصحوبين.

كما يحظر هذا المبدأ إبعاد الدول أفراداً من ولايتها القضائية، بصرف النظر عن وضعهم من حيث الهجرة، إذا كانوا تحت تهديد التعرض لضرر لا يمكن جبره عند عودتهم، بما في ذلك الاضطهاد أو التعذيب أو الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وفي سياق آخر نددت اللجنتان بالتفسير الضيق لمبدأ عدم الإعادة القسرية الذي تستعمله بعض الدول إذ أعربت بأنه: لا يجوز للدول رفض طفل على الحدود أو إعادته إلى بلد تتوافر فيه أسباب حقيقية تضع حياته في خطر، وأضافت اللجنتان بضرورة أن تتخذ الدول كل التدابير اللازمة التي تكفل منع الطرد الجماعي للأطفال المهاجرين (التعليق العام المشترك بين: للجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم تعليق رقم:3 ولجنة حقوق الطفل التعليق رقم 22، أنظر الوثيقة: CMW/C/GC/3- CRC/C/GC/22، 2017، الصفحات 14-15).

المطلب الثاني: الإلتزامات القانونية للدول لحماية حقوق الإنسان للأطفال المهاجرين غير المصحوبين

يعدّ الطفل المهاجر بصفة عامة أو الطفل المهاجر غير المصحوب؛ من أهم الفئات الهشة التي تحتاج إلى حماية خاصة في القانون الدولي (-VALETTE, 2012, pp. 106)، لهذا سوف نتطرق إلى مجموعة من الإلتزامات القانونية للدول التي تحمي حقوق الطفل المهاجر غير المصحوب فيما يلي:

الفرع الأول: الحق في الحرية

يتمتع كل طفل-بما في ذلك الأطفال غير المصحوبين- بالحق في الحرية وفي عدم الخضوع للاحتجاز في إطار تدابير مكافحة الهجرة، وهذا ما أكدت عليه المواد التالية: المادتين 16 و17 من الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم؛ والمادة 37 من اتفاقية حقوق الطفل، والمادتان 3 و9 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة 9 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

كما أكدت لجنة حقوق الطفل في تعليقها العام المشترك مع اللجنة المعنية بحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم على أن: أي احتجاز لطفل مهاجر مهما كان

وكذلك المادة: 6 من اتفاقية حقوق الطفل إلى حق الطفل غير المصحوب في الحياة، والبقاء، والنمو، من خلال فرض التزام على كل دولة طرف بضرورة حماية هذا الحق في أية مرحلة من مراحل عملية الهجرة؛ خاصة عندما يتعلق الأمر مثلاً: بالانتهاكات الناتجة عن العنف المتنوع في كل من: الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، أو العنف في المخيمات، أو عمليات الاعتراض، أو حتى أثناء إفراط سلطات الحدود في استعمال القوة مع الطفل المهاجر غير المصحوب، أو عند رفض السفن إنقاذهم، وحتى في الظروف الشاقة للسفر ومحدودية الحصول على الخدمات الأساسية للطفل المهاجر غير المصحوب (التعليق العام المشترك بين: للجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم تعليق رقم:3 ولجنة حقوق الطفل تعليق رقم 22، أنظر الوثيقة: CMW/C/GC/3-CRC/C/GC/22، 2017، صفحة 12).

تشير اللجنتان إلى أن التزام الدول الأطراف بموجب المادة 6 من اتفاقية حقوق الطفل والمادة 9 من اتفاقية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم؛ يشمل أيضاً الوقاية من المخاطر المتصلة بالهجرة التي يواجهها الأطفال ويمكن أن تهدد حقهم في الحياة والبقاء والنمو، ولهذا على الدول أن تولي عناية خاصة لحماية الأطفال المهاجرين غير الحاملين للوثائق، سواء كانوا مصحوبين أو لا، لحماية الأطفال عديمي الجنسية والأطفال ضحايا الجريمة المنظمة عبر الوطنية (التعليق العام المشترك بين: للجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم تعليق رقم:3 ولجنة حقوق الطفل تعليق رقم 22، أنظر الوثيقة: CMW/C/GC/3-CRC/C/GC/22، 2017، صفحة 13).

الفرع الخامس: مبدأ عدم الإعادة القسرية وحظر الطرد الجماعي

أقرت هذا المبدأ كل من المواد: 9 و10 و22 من الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم؛ والمواد: 6 و22 و37 من اتفاقية حقوق الطفل، وتلتزم الدول الأطراف بمبدأ عدم الإعادة القسرية والطردها التعسفي للمهاجرين بصفة عامة والأطفال المهاجرين غير المصحوبين (David Weissbrodt Michael, 2014, p. 250) إذ يعد هذا المبدأ من أهم التزاماتها الناشئة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين الدولي والقانون الدولي العرفي، بحيث يعدّ بمثابة ضمان

والسريع إلى العدالة حسب ما أقرته لجنة حقوق الطفل في تعليقيها رقم 5 لسنة 2003 مشيرة إلى أن الانتصاف الفعال يقتضي توافر إجراءات إدارية وقضائية فعالة تراعي الطفل وتتكيف مع احتياجاته (لجنة حقوق الطفل: التعليق العام: رقم 5، أنظر الوثيقة: CRC/GC/2003/5، 2003، صفحة 8).

أشارت اللجنتان إلى أن "الدول معنية بالتأكد من ضمان تشريعاتها وسياساتها وتدابيرها وممارساتها تطبيق الإجراءات القانونية الواجبة المراعية للطفل في جميع العمليات الإدارية والقضائية المتعلقة بالهجرة والتي تمس الأطفال ... وينبغي معاملة جميع الأطفال بصفتهن أصحاب حقوق مع مراعاة احتياجاتهم الخاصة كأطفال على قدم المساواة وبصفة فردية، وسماع آرائهم حتى يتسنى لهم الوصول إلى سبل الانتصاف الإدارية والقضائية، للطعن في القرارات التي تمس حالتهم أو حالة والديهم، لضمان أن تحقق جميع القرارات المتخذة لصالح الطفل الفضلى" (التعليق العام المشترك بين: اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم رقم: 4 ولجنة حقوق الطفل رقم: 23 أنظر الوثيقتين رقم: CMW/C/GC/4- CRC/C/GC/23، 2017، صفحة 6).

تلتزم الدول بصفة عامة بضمان إمكانية رفع شكاوى من قبل الأطفال غير المصحوبين إلى الهيئات القضائية أو المحاكم الإدارية أو هيئات أخرى في مستوى أدنى مثل: منظمات حماية الطفولة ومنظمات حماية حقوق الإنسان، مع ضمان حصول الطفل غير المصحوب على المشورة والتمثيل من المختصين وعلى قدم المساواة مع الغير في حال انتهاك حقوقهم.

الفرع الثالث: الحق في الاسم والهوية والجنسية والحياة الأسرية

أولاً: الحق في الاسم والهوية والجنسية

من حق الأطفال غير المصحوبين بأسرهم أن يتمتعوا باسم وهوية وجنسية (Bhabha, Richard, & Jillyanne, 2014) بموجب المادة 29 من الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم و المادتان 7 و 8 من اتفاقية حقوق الطفل؛ وللأسف تنجم عن حالات عدم تسجيل الولادات آثار سلبية على تمتع الأطفال بحقوقهم؛ لأنهم معرضون بشكل خاص لخطر أن يصبحوا عديمي الجنسية،

وضعه القانوني، يشكل انتهاكاً لحقوق الطفل وتنافياً مع المصالح الفضلى للطفل، لذا يجب على كل دولة طرف أن تمنع ذلك صراحة في نصوصها التشريعية، فمثلاً: لا يجوز تجريم الأطفال المهاجرين أو إخضاعهم لتدابير عقابية مثل: الاحتجاز بسبب وضعهم أو وضع والديهم غير القانوني، وأنه لا يمكن تبرير الاحتجاز لأطفال بكونه غير مصحوب، أو منفصل عن ذويه، أو وضعه كمهاجر أو من حيث الإقامة أو انعدامها (التعليق العام المشترك بين: اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم رقم: 4 ولجنة حقوق الطفل رقم: 23 أنظر الوثيقتين رقم: CMW/C/GC/4- CRC/C/GC/23، 2017، الصفحات 2-4).

إن لسلب حرية الطفل المهاجر غير مصحوب بالاحتجاز أثراً سلبياً على الصحة البدنية والعقلية للطفل وعلى نموه حتى ولو كان ذلك لفترة قصيرة؛ رغم جواز ذلك كحل أخير ولفترة زمنية مناسبة وأشارت المادة: 37 من اتفاقية حقوق الطفل إلى أن المخالفات المتعلقة بالدخول والإقامة غير القانونية لا يمكن تحت أي ظرف أن ينتج عنها عواقب مماثلة لتلك الناجمة عن الجرائم (تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين، فرنسوا كريبو: المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في الدورة 20، الوثيقة رقم: A/HRC/20/24، 2012، صفحة 10).

كما يحق للطفل غير المصحوب الحصول على حماية ومساعدة خاصة من الدولة المستقبلية له؛ وتتمثل في توفير الرعاية البديلة والسكن وفقاً للمبادئ التوجيهية لرعاية الطفل، وعليه تقع المسؤولية الرئيسية عن الأطفال في سياق الهجرة الدولية على الجهات الفاعلة المعنية بحماية الطفولة في ذلك البلد.

الفرع الثاني: ضمانات الإجراءات القانونية الواجبة والوصول إلى العدالة

يعتبر الوصول إلى العدالة حق أساسي كل فرد مهما كان مركزه القانوني أمامها -متهم أو ضحية- إذ أقرته المواد 16 و 17 و 18 من الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم والمادتان 12 و 40 من اتفاقية حقوق الطفل؛ كشرط مسبق لحماية وتعزيز حقوق الإنسان الأخرى؛ لهذا يعد تمكين الطفل المهاجر غير المصحوب بأسرته أو المفصول عنها من المطالبة بحقوقه ذو أهمية بالغة، لذلك تعد الدول مسؤولة عن ضمان الوصول العادل والفعال

اتخاذها لقرارات حول دخول غير المواطنين على إقليمها أو بقائهم، إلا أن الأطفال المهاجرين وأسرهم ينبغي أن لا يخضعوا لتدخل تعسفي أو غير قانوني في خصوصياتهم وحياتهم الأسرية، وفصل الأسرة بترحيل أو إبعاد أحد أفرادها عن إقليم دولة طرف، أو رفض السماح لأحد أفرادها بالدخول أو البقاء فيه أمر قد يشكل تدخلا تعسفيا أو غير قانوني في الحياة الأسرية.

نصت المادة 10 من اتفاقية حقوق الطفل على أن: تكفل الدول المعنية معالجة كل طلبات جمع شمل الأسر معالجة إيجابية وسريعة وإنسانية؛ فالأطفال غير المصحوبين أو المنفصلين عن ذويهم، بمن فيهم الأطفال المنفصلون عن والديهم بسبب تدابير إنفاذ قوانين الهجرة مثل: احتجاز الوالدين يجب الإسراع في البحث عن الحلول المستدامة والقائمة على الحقوق لفائدتهم بما في ذلك إمكانية جمع شمل الأسرة.

الفرع الرابع: الحماية من جميع أشكال العنف والحق في الحماية من الاستغلال الاقتصادي

أولا: الحق في الحماية من جميع أشكال العنف

يتعرض الأطفال غير المصحوبين أو المنفصلين عن أهلهم طوال عملية الهجرة إلى العديد من أشكال العنف رغم ما توفره الاتفاقيات الدولية من حماية في المادتين: 11 و 27 من الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم والمواد: 19 و 26 و 32 و 34 و 35 و 36 من اتفاقية حقوق الطفل.

فمثلا: قد يتعرضون للإهمال، والإيذاء، والختف، والحجز والابتزاز، والإتجار، والاستغلال الجنسي والاقتصادي، وعمل الأطفال، والتسول، والإشراك في الأنشطة الإجرامية وغير القانونية؛ فيكونون عرضة للعنف من الجهات الفاعلة في الدولة أو من غير الدولة أو مشاهدة العنف الذي يتعرض إليه الوالدين (Bhabha, Richard, & Jillyanne, 2014, p. 260).

كما أشارت اللجنتان إلى: "سياسات الهجرة التقييدية التي تجرم المهاجرين غير النظاميين، ونقص فرص الهجرة النظامية وغياب نظم حامية الطفولة الملائمة، والتي تجعل الأطفال المهاجرين بمن فيهم الأطفال غير المصحوبين أو المفصولين عن أهلهم عرضة للعنف والإيذاء أثناء رحلة الهجرة وفي البلدان المقصد...لهذا ينبغي على الدول اتخاذ التدابير

وإن كان والدوهم في حالة هجرة غير نظامية، وهذا بسبب صعوبة اكتساب الجنسية وتسجيل الميلاد في مكان الولادة؛ كما يمكننا أن نشير إلى المادة 7 من اتفاقية حقوق الطفل التي شددت على منع حالات انعدام الجنسية بنصها تحديدا على: تكفل الدول الأطراف على أعمال حقوق الطفل في التسجيل و في اسم وفي اكتساب جنسية ومعرفة والديه وفي تلقي رعايتهما، كما يحفظ الحق ذاته في المادة 29 من اتفاقية حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وحتى وإن كانت الدول غير ملزمة بمنح جنسيتها لطفل يولد على إقليمها فإنه يجب عليها أن تتخذ الإجراءات المناسبة داخليا ومع الدولة المعنية لكفالة حصوله على جنسية.

كما حثت اللجنتان الدول الأطراف على "اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تسجيل جميع الأطفال فور ولادتهم وتزويدهم بشهادة ميلاد، بغض النظر عن وضعهم أو وضع والديهم في الهجرة وإزالة كل العقبات القانونية والعملية" (التعليق العام المشترك بين: اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم رقم: 4 ولجنة حقوق الطفل رقم: 23 أنظر الوثيقتين رقم: CMW/C/GC/4- CRC/C/GC/23، 2017، صفحة 8).

ثانيا: الحق في الحياة الأسرية

تعترف الصكوك الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم بالحق في حماية الحياة الأسرية ويشمل الأمر حماية الحياة الأسرية للطفل المهاجر (Bhabha, Richard, & Jillyanne, 2014, pp. 258-259) -حتى ولو كان غير مصحوب-؛ وهذا حسب المواد: 14 و 17 و 44 من الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم والمواد: 9 و 10 و 11 و 16 و 18 و 19 و 20 و 27 من اتفاقية حقوق الطفل، لذا يجب أن تنقيد الدول بالتزاماتها القانونية الدولية؛ سواء بالامتناع عن إتيان الأفعال المؤدية إلى انفصال الأسرة عن بعضها البعض، بل أيضا باتخاذ التدابير الإيجابية للحفاظ على وحدة الأسرة بما في ذلك جمع شمل الأفراد المنفصلين خاصة الأطفال المهاجرين غير المصحوبين أو المنفصلين عن والديهم.

كثيرا ما يتصادم حق المهاجرين-الأطفال غير المصحوبين-في وحدة الأسرة مع مصلحة الدولة المشروعة عند

الأولياء وغيرهم من الأشخاص المسؤولين على الطفل من أجل إعمال هذا الحق (التعليق العام رقم:6 "معاملة الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم خارج بلدانهم المنشأ" رقم:6/CRC/C/GC/2005/6، 2005، صفحة 15).

ينبغي على الدول الأطراف أن تحدد مبادئ توجيهية تفصيلية بشأن احترام معايير مرافق الاستقبال؛ بشكل يوفر المساحة الكافية، واحترام خصوصيات الطفل وأسرته، بالإضافة إلى ذلك تتخذ تدابير لضمان مستوى معيشي لائق في أماكن الإقامة المؤقتة مثل: مرافق الاستقبال والمخيمات الرسمية وغير الرسمية وحتى ضمان الوصول إليها من قبل الطفل غير المصحوب أو المفصول عن ذويه.

ثانياً: الحق في الصحة والحق في التعليم

عندما يتعلق الأمر بضمان التمتع بالحق في الصحة (David Weissbrodt Michael, 2014) للأطفال غير المصحوبين أو المنفصلين عن ذويهم؛ تشير إلى ذلك المواد: 28 و45 من الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم والمواد: 23 و24 و39 من اتفاقية حقوق الطفل، فإن الدول ملزمة بالوصول إلى أعلى مستوى صحي يمكن بلوغه وبمرافق علاج الأمراض وإعادة التأهيل الصحي وعلى قدم المساواة مع أطفال مواطني تلك الدول (التعليق العام رقم:6 "معاملة الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم خارج بلدانهم المنشأ" رقم:6/CRC/C/GC/2005/6، 2005، صفحة 15)؛ بحيث يتيح لكل طفل مهاجر حسب المادة:3 من اتفاقية حقوق الطفل الحق في التمتع بأحسن مستوى من الصحة وإمكانية الوصول الكامل إلى معلومات والخدمات الصحية وإعادة التأهيل (MARTENS & Jean-Francois, 2004, p. 171).

وتشير اللجنتان إلى: "إتباع الدول نهج شمولي إزاء الحق في الصحة وأن تتصدى خططها وسياساتها واستراتيجياتها الوطنية للاحتياجات الصحية للأطفال المهاجرين... وأن يحصلوا على الخدمات الصحية دون أن يطلب منهم تصريح الإقامة أو وثيقة" (التعليق العام المشترك بين: اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم رقم:4 ولجنة حقوق الطفل رقم:23 أنظر الوثيقتين رقم: CMW/C/GC/4-CRC/C/GC/23، 2017، صفحة 17).

اللازمة لضمان حماية الأطفال المهاجرين حماية كاملة وفعالة من جميع أشكال العنف والإيذاء" (التعليق العام المشترك بين: اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم رقم:4 ولجنة حقوق الطفل رقم:23 أنظر الوثيقتين رقم: CMW/C/GC/4-CRC/C/GC/23، 2017، الصفحات 12-13)، هذا طبقاً لالتزاماتها القانونية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان خاصة الاتفاقيات المتعلقة بكل من الطفل والهجرة.

ثانياً: الحق في الحماية من الاستغلال الاقتصادي

تلتزم الدول بواجب احترام معايير العمل الدولية المتعلقة بالحد الأدنى لسن العمل وحظر أشكال عمل الأطفال -بما فيهم الأطفال غير المصحوبين- والقضاء عليهم؛ فكل الأطفال المهاجرين الذين تجاوزوا السن القانونية للعمل ينبغي أن: يتمتعوا بصرف النظر عن وضعهم، بحماية ومعاملة متساوية من حيث الأجر، وظروف العمل، وشروط التوظيف، والضمان الاجتماعي، وأكدت ذلك المواد: 25 و26 و52 و53 و54 و55 من الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم والمادتان: 26 و32 من اتفاقية حقوق الطفل، لهذا تكون الدول ملزمة باتخاذ جميع التدابير التشريعية والإدارية اللازمة لتنظيم وحماية توظيف الأطفال المهاجرين ولكفالة وإنفاذ أحكام اتفاقية حقوق الطفل (التعليق العام المشترك بين: اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم رقم:4 ولجنة حقوق الطفل رقم:23 أنظر الوثيقتين رقم: CMW/C/GC/4-CRC/C/GC/23، 2017، الصفحات 14-15).

الفرع الخامس: الحق في المستوى المعيشي اللائق

والحق في الصحة والحق في التعليم

أولاً: الحق في المستوى المعيشي اللائق

تلتزم الدول بأن تضمن للأطفال المنفصلين عن ذويهم وغير المصحوبين مستوى معيشي لائق (David Weissbrodt Michael, 2014) لنموهم البدني والعقلي والروحي والمعنوي وأكدت على ذلك المادة:45 من الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم والمادة: 27 من اتفاقية حقوق الطفل، ومراعاة لظروف الدول وإمكاناتها فإنها تتخذ كل التدابير اللازمة من أجل مساعدة

أساس تكافؤ الفرص وبما في ذلك التدريب المهني..." (التعليق العام رقم:6 "معاملة الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم خارج بلدانهم المنشأ" رقم:6/CRC/C/GC/2005/6، 2005، صفحة 14).

وتلتزم الدول بتسجيل الأطفال غير المصحوبين أو المنفصلين عن ذويهم لدى السلطات المدرسية المتخصصة بأسرع وقت، مع الحفاظ على هويتهم وقيمهم الثقافية بما في ذلك الحفاظ على لغتهم الأم وتطوير ملكاتهم وحتى المشاركة في برامج التدريب المهني.

• يجب على الدول أن تلتزم بالعمل مع الآليات الدولية من أجل حماية حقوق الأطفال المهاجرين غير المصحوبين، من خلال تقديم تقاريرها في الآجال المحددة، وهذا من أجل تسهيل مراقبة مدى إعمال الدولة للمبادئ العامة وتنفيذ التزاماتها في مجال حقوق الإنسان للأطفال المهاجرين غير المصحوبين، وأن تكفل لهم كل الحق في تقديم الشكاوى أمام الجهات المختصة، في حال وقوع أي انتهاك لحقوق هذه الفئة.

لمساعدة الدول المعنية بحماية حقوق الإنسان للأطفال المهاجرين غير المصحوبين، وفقاً لالتزاماتها في القانون الدولي نقترح النقاط التالية:

- يجب أن تعالج الدول المنشأ والعبور والمقصد كل المسائل المتعلقة بالأطفال المهاجرين غير المصحوبين من منظور حماية حقوق الإنسان وترقيتها لأنها أساساً إشكالية التمكين والانتفاع من حقوق الإنسان، وليس من منطلق الدولة وأمن الحدود.

- يجب أن تسعى الدول إلى التوفيق بين قانونها الداخلي والمعايير الدولية التي التزمت بها في إطار حماية حقوق الأطفال المهاجرين غير المصحوبين ومصالحهم الفضلى.

- يجب أن يعهد أمر حماية الأطفال المهاجرين غير المصحوبين إلى السلطات الوطنية المعنية بحماية الطفولة لأنهم يدخلون ضمن ولايتها ودون أي تمييز.

- يجب تعزيز الشراكة، والتعاون الدولي، والإقليمي والثنائي من أجل حل الإشكالات المتعلقة بترقية الحماية الفعالة لحقوق الأطفال المهاجرين غير المصحوبين.

ويتمتع أيضاً الطفل غير المصحوب بالحق في التعليم (David Weissbrodt Michael, 2014, p. 205) وحتى التدريب المهني بموجب المواد: 30 و 43 و 45 من الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم والمواد: 28 و 29 و 30 و 31 من اتفاقية حقوق الطفل، وأشارت لجنة حقوق الطفل بأنه: "يتمتع أيضاً كل طفل غير مصحوب أو منفصل عن ذويه، بصرف النظر عن وضعه، وعلى نحو كامل بفرص التعليم في البلد الذي يوجد فيه... ودون تمييز... وينبغي بوجه خاص أن تتمتع الفتيات المنفصلات عن ذويهن وغير المصحوبات بفرص التعليم الرسمي وغير الرسمي على

خاتمة

يبدو من خلال هذه الدراسة أن الدولة - سواء الدولة المنشأ، أو الدولة العبور، أو الدولة المقصد- هي التي تتحمل المسؤولية الكاملة كل عن حماية حقوق الإنسان للأطفال المهاجرين غير المصحوبين بذويهم أو المنفصلين عنهم، من انتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرضون لها خلال جميع مراحل الهجرة؛ وذلك وفقاً للمبادئ والالتزامات القانونية الواردة في القانون الدولي والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان؛ بحيث نستنتج: أنه يجب على الدول أن تلتزم أثناء وضع سياساتها وبرامجها وقوانينها المتعلقة بالهجرة والأطفال أن تراعي:

• المبادئ العامة التالية: عدم التمييز، ضمان المصالح الفضل للطفل، حق الطفل في الاستماع إليه والتعبير عن آراءه والمشاركة، حق الطفل في الحياة والبقاء والنمو، مبدأ عدم الإعادة القسرية وحظر الطرد الجماعي.

• التزاماتها القانونية في مجال حماية الطفل المهاجر غير المصحوب مثل: تحديد سن الطفل و الحق في الحرية، الضمانات الإجرائية القانونية الواجبة و الوصول إلى العدالة، الحق في الاسم، والخوية، والجنسية، والحياة الأسرية، الحماية من جميع أشكال العنف والحق في الحماية من الاستغلال الاقتصادي، الحق في المستوى المعيشي اللائق والحق في الصحة والحق في التعليم، بحيث أن أي تدهور لمستويات التمكين والانتفاع من حقوق الإنسان في الدول المنشأ، يعدد السبب الرئيسي لاتخاذ الأطفال قرارات الهجرة بحثاً عن حياة أفضل؛ وأنها وبعدها يتعرضون للعنف المتعدد الأشكال سواء مادي أو معنوي.

- يجب تدريب الموظفين المختصين بإدارة الحدود على التعامل مع الأطفال المهاجرين غير المصحوبين وفقا لعناية خاصة ، وتحديد هويتهم و سنهم مع تخصيص مراكز الإيواء والدعم الأمانة لهم ، وتقديم المعلومات والخدمات والرعاية والحماية الملائمة ، والمتكاملة مراعية الاعتبارات الجنسانية إلى غاية بلوغ سن الرشد.
- يجب اعتماد بدائل لاحتجاز الأطفال المهاجرين غير المصحوبين ؛ تراعي المصالح الفضلى للأطفال بما يحفظ هويتهم وعلاقتهم الأسرية وأن تعطي الأولوية للم شمل الأسرة في حالة الأطفال المهاجرين غير المصحوبين.
- ينبغي على دول المنشأ والعبور والمقصد أن تقدم الاستجابات الملائمة وفي الوقت المناسب لاحتياجات الأطفال المهاجرين غير المصحوبين عندما يعرف وضعهم سواء بإدماجهم أو إعادتهم إلى أوطانهم وعلى نحو آمن.
- تشجيع الدول الأطراف التي لم تصادق على الاتفاقيات أن تنضم إليها مثل: (الاتفاقية الدولية لحقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم ، اتفاقية حقوق الطفل ، البرتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية ، البرتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق باشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة ، والبرتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات).
- تشجيع الدول على المصادقة على الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة ، والنظامية ، والمنظمة ، لأنه يتضمن أهم معايير حوكمة الهجرة الدولية ودعم الجهود لترقيته إلى اتفاقية دولية.

المصادر والمراجع

المصادر

● الاتفاقيات الدولية

1. إتفاقية حقوق الطفل. (20 11 ، 1989). إتفاقية حقوق الطفل لسنة 1989. المعتمدة بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: 44/25 (المعتمدة بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: 44/25).

● الوثائق الرسمية

1. التعليق العام المشترك بين: اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم رقم: 4 ولجنة حقوق الطفل رقم: 23 أنظر الوثيقتين رقم: CMW/C/GC/4-CRC/C/GC/23 . (2017). التزامات الدول في مجال حقوق الإنسان الخاصة بالطفل في سياق الهجرة الدولية في بلدان المنشأ والعبور والمقصد والعودة. الأمم المتحدة. تاريخ الاسترداد 06 12 ، 2012
2. التعليق العام المشترك بين: اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم تعليق رقم: 3 ولجنة حقوق الطفل تعليق رقم 22 ، أنظر الوثيقة: CMW/C/GC/3-CRC/C/GC/22 . (2017). "المبادئ العامة المتعلقة بحقوق الإنسان الخاصة بالأطفال في سياق الهجرة الدولية". تاريخ الاسترداد 12 12 ، 2018
3. التعليق العام رقم: 6 "معاملة الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم خارج بلدانهم المنشأ" رقم: CRC/C/GC/2005/6 ، رقم: CRC/C/GC/2005/6 (2005).
4. التعليق العام المشترك بين: اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم رقم: 4 ولجنة حقوق الطفل رقم: 23 أنظر الوثيقتين رقم: CMW/C/GC/4-CRC/C/GC/23 . (2017). التزامات الدول في مجال حقوق الإنسان الخاصة بالطفل في سياق الهجرة الدولية في بلدان المنشأ والعبور والمقصد والعودة. الأمم المتحدة. تاريخ الاسترداد 06 12 ، 2012
5. التعليق العام المشترك بين: اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم تعليق رقم: 3 ولجنة حقوق الطفل تعليق رقم 22 ، أنظر الوثيقة: CMW/C/GC/3-CRC/C/GC/22 . (2017). "المبادئ العامة المتعلقة بحقوق الإنسان الخاصة بالأطفال في سياق الهجرة الدولية". تاريخ الاسترداد 12 12 ، 2018
6. التعليق العام رقم: 6 "معاملة الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم خارج بلدانهم المنشأ" رقم: CRC/C/GC/2005/6 ، رقم: CRC/C/GC/2005/6 (2005).
7. اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان. (2017). "القضية العالمية المتمثلة في الأطفال المراهقين المهاجرين غير المصحوبين وحقوق الإنسان". مجلس حقوق الإنسان. تاريخ الاسترداد 24 07 ، 2017
8. تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين ، فرانسوا كريبو: المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في الدورة 20 ، الوثيقة رقم: A/HRC/20/24 . (2012). "إحتجاز المهاجرين غير القانونيين". تاريخ الاسترداد 02 12 ، 2012
9. تقرير مجلس حقوق الإنسان إلى الجمعية العامة الوثيقة رقم: A/HRC/17/L.12 . (بلا تاريخ). حقوق الإنسان للمهاجرين وولاية المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين.
10. تقرير مجلس حقوق الإنسان إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة عن دورته الخامسة رقم الوثيقة : A/HRC/5/21 . (2007).
11. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: A/RES/48/141 . (بلا تاريخ). المفوض السامي لتعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها.
12. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: A/RES/68/179 . (18 12 ، 2013). حماية المهاجرين.
13. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A/RES/63/184 . (18 12 ، 2008). حماية المهاجرين.
14. قرار مجلس الأمن رقم: S/RES/2009-2011 . (11 09 ، 2011). 6620
15. قرار مجلس الأمن رقم: S/RES/2380-2017 . (05 10 ، 2017). 8061
16. لجنة حقوق الطفل التعليق العام رقم 12 أنظر الوثيقة رقم: CRC/C/DC/2009/12 . (2009). "حق الطفل في الاستماع إليه". تاريخ الاسترداد 12 12 ، 2018
17. لجنة حقوق الطفل: التعليق العام: رقم 5، أنظر الوثيقة: CRC/GC/2003/5 . (2003). "التدابير العامة لتنفيذ إتفاقية حقوق الطفل". تاريخ الاسترداد 10 12 ، 2018.

المراجع

باللغة العربية

1. الكتب

1. حسن ، حسن . (2014) ، مكافحة الهجرة غير الشرعية على ضوء المسؤولية الدولية وأحكام القانون الدولي للبحار (المجلد الأول) ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، مصر .
2. خليل ، حسين . (2007). قضايا دولية معاصرة دراسة موضوعات في النظام الدولي العالمي الجديد ، دار المهمل اللبناني ، بيروت ، لبنان .
3. عباس ، عبد الأمير إبراهيم العامري . (2016). حماية حقوق الإنسان في القانون الدولي (المجلد الأول). منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، لبنان .
4. عدنان ، داود عبد الشمري . (2014) ، الحماية الدولية للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم (المجلد الأول). مصر: مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع .
5. علي ، عبد الله الأسود . (2018) ، المسؤولية الدولية عن انتهاكات حقوق الإنسان (المجلد الأول). منشورات زين الحقوقية ، بيروت ، لبنان .
6. عمرو ، رضا بيومي . (2017) ، الهجرة غير الشرعية بين القانون الدولي والتشريعات الوطنية ، دار النهضة العربية ، مصر .

7. عباس ، فاضل الدليمي. (2017)، الموسوعة الميسرة في حقوق الانسان (حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري حقوق اللاجئين والمهجرين وحقوق المهاجرين) (المجلد الأول). دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن.
8. كلوديو ، زانفي. (2006). الحماية الدولية لحقوق الانسان (المجلد الأول). (فوزي عيسى ، المترجمون) مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ، لبنان.
9. محسن ، حنون غالي. (2019) ، الرقابة الدولية والوطنية على إنفاذ أحكام القانون الدولي لحقوق الانسان (المجلد الأول). منشورات زين الحقوقية ، بيروت ، لبنان.
10. مُجّد ، مدحت غسان. (2012) ، الحماية الدولية لحقوق الانسان (المجلد الأول). دار الراجحة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن.
11. مُجّد ، يوسف علوان ، و خليل موسى مُجّد. (2009) ، القانون الدولي لحقوق الانسان-الحقوق المحمية (المجلد الجزء الأول). دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن.
12. نعيمة ، عميمر. (2009). الوفي في حقوق الانسان (المجلد الأول). دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، مصر.
13. يحي ، ياسين سعود. (2016). حقوق الانسان بين سيادة الدولة والحماية الدولية (المجلد الأول). المركز القومي للإصدارات القانونية ، القاهرة ، مصر.

2. المقالات العلمية

1. برونسون ماكينلي. (2006). "الاتجار بالبشر الوجه القبيح للهجرة العالمية". (سوسن حسين ، المحرر) مجلة السياسة الدولية ، العدد 165 ،
2. باسيل يوسف باسيل. (1993). "حماية حقوق الانسان". المؤتمر الثامن عشر فتحد المحامين العرب ، المغرب.
3. عباسية حمزة. (2014). "اللجان ادولية كآلية لحماية المهاجرين في القانون الدولي". المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية الانسانية ، تاريخ الاطلاع من دولة مصر 2018/12/12 ، من الرابط <http://search.mandumah.com/Record/629822>
4. مدين آمال. (10 ، 2015). "الآليات الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم بين الواقع والمأمول". مجلة الندوة للدراسات القانونية ، تاريخ الاطلاع من دولة مصر 2018/12/12 ، من الرابط <http://search.mandumah.com/Record/693440>

3. المواقع الالكترونية

1. الأمم المتحدة. (بلا تاريخ). الهجرة. تاريخ الاسترداد 10 31 ، 2019 ، من الأمم المتحدة: <https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/migration/index.html>
2. المنظمة الدولية للهجرة. (2014). المنظمة الدولية للهجرة. (المحرر) تاريخ الاسترداد 12 08 ، 2018 ، من <https://www.iom.int/sites/default/files/mena/IOM-Constitution-in-Arabic-small.pdf>
3. المنظمة الدولية للهجرة. (2016 ، 01 20) ، تاريخ الاسترداد 12 08 ، 2018 ، من https://www.iom.int/sites/default/files/Final%20Version%20of%20PM%20GN%20Jan2016%20-%20FINAL.Arabic.doc_.docx
4. يونيسيف تنبيه حول الأطفال: "رحلة مميتة للأطفال طريق الهجرة عبر البحر الأبيض المتوسط". (02 ، 2017). تاريخ الاسترداد 12 08 ، 2018 ، من https://www.unicef.org/publications/files/AR_UNICEF_Central_Mediterranean_Migration.pdf
5. إدارة الشؤون الاقتصادية والاقتصادية التابعة للأمم المتحدة شعبة الاسكان. (2015). "تقرير الهجرة الدولية 2015". الأمم المتحدة. تاريخ الاسترداد 10 31 ، 2019 ، من https://www.un.org/en/development/desa/population/migration/publications/migrationreport/docs/MigrationReport2015_Highlights.pdf

باللغة الأجنبية

1. الكتب

1. Opeski, B & Perruchoud, R & Redpath-Cross, J (2014). Le droit international de la migration, Schulthess Média Juridique SA, Genève. Zurich. Bale.
2. Kalin, W., & Jorg, K. (2009). The Law of International Human Rights Protection (Vol. First published). Oxford University Press, UK.
3. UNICEF. (2017). Migration in libya: Insights Into Experience of Women and Children in transit
4. المقالات العلمية والفصول
 1. MARTENS, J., & Jean-Francois, N. (2004, 1 1). "La consolidation du devoir d'assistance des états envers les mineurs étrangers en séjour irrégulier". Revue Trimestrielle des droits de l'homme
 2. VALETTE, M.-F. (2012, 01 1). "La Vulnérabilité de l'enfant au Gré des Migrations". Revue Trimestrielle des droits de l'homme.
 3. Bhabha, J., and Others ,(2014). "Femmes, enfants et autres groupes des migrants marginalisés". Dans B. Opeskin, "Le droit international de la migration". Schulthess Média Juridique SA, Genève. Zurich. Bale.
 4. David Weissbrodt Michael, D. (2014). "Droits de l'homme internationaux des migrants". Dans B. Opeskin, "Le droit international de la migration". Schulthess Média Juridique SA, Genève. Zurich. Bale.
 5. Omelaniuk, I. (2014). "Institutions et processus migratoires mondiaux". Dans B. Opeskin, "Le droit international de la migration". Schulthess Média Juridique SA, Genève. Zurich. Bale.

مشاركة المواهب في تجسيد سياسة المدينة "من أجل مدن تشاركية"

Citizen participation in the embodiment of city policy "For participatory cities"

تاريخ الإرسال: 2019-03-07 تاريخ القبول: 2020-09-21

منال بن شناف، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، benchenafmanel@gmail.com

محمد بن اعراب، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، benchenafmanel@gmail.com

الملخص

تشجع الدولة الجزائرية الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية، من أجل تحقيق الديمقراطية المطلوبة والمشروعية اللازمة، وباعتبار المدينة جزءاً لا يتجزأ من هذه الجماعات، لاسيما البلدية، فإن اعتماد مبدأ مشاركة المواطن في تجسيد سياسة المدينة يمثل أسماً صور المشروعية للقرارات والمشاريع التي تنجزها الدولة في المدن، ويرتكز هذا المبدأ على ضمان حق المواطن في المدينة أولاً، إضافة إلى ضرورة التوجه نحو التكريس الجدي لمفهوم المدن التشاركية ثانياً. هذا وترتبط فعالية مشاركة المواطن في تجسيد سياسة المدينة، بجملة من الآليات الإجرائية والمؤسسية المخصصة لهذا الغرض، غير أن العديد من الحدود والعراقيل مختلفة الطبيعة، تقف كحاجز أمام فعالية هذا المبدأ، وتقلص من نجاعة النتائج المرجوة تحقيقها إثر اعتماده في سياسات المدينة.

الكلمات المفتاحية: مبدأ المشاركة، المواطن، سياسة المدينة، المدن التشاركية، الحق في المدينة.

Résumé

L'État algérien encourage la démocratie participative au niveau des collectivités locales pour parvenir à la démocratie et à la légitimité nécessaires et étant donné que la ville représente une partie intégrante de ces collectivités, notamment la commune, l'adoption du principe de la participation citoyenne à la concrétisation de la politique de la ville illustre les formes de primauté de légitimité des décisions et projets exécutés par l'État dans les villes. De plus, ce principe est basé sur la garantie du droit de citoyen à la ville et sur la nécessité d'aller vers une sérieuse consécration du concept des villes participatives. L'efficacité de la participation citoyenne à la concrétisation de la politique de la ville est liée à un ensemble de mécanismes procéduraux et institutionnels, toutefois de nombreux limites et obstacles de différentes natures se manifestent comme barrière à l'efficacité de ce principe et réduisent les résultats souhaités suite à son adoption à la politique de la ville.

Mots clés : Le principe de participation, le citoyen, la politique de la ville, les villes participatives, le droit à la ville.

Abstract

The Algerian state encourages participatory democracy at the local communities level, in order to achieve democracy and legitimacy. Considering the city an integral part of these groups, especially the municipality, the adoption of the principle of citizen's participation in embodying city policy represents the highest form of legitimacy of the decisions and projects that the state accomplishes in cities. This principle is based on ensuring the citizen's right to the city, in addition to the necessity to move towards a serious devotion to the concept of participatory cities. The effectiveness of citizen's participation in embodying city policy is linked to a set of procedural and institutional mechanisms devoted to this purpose. However, many of the limits and obstacles stand as a barrier to the effectiveness of this principle and diminish the effectiveness of the desired results.

Key words: The principle of participation, the citizen, the city policy, the participatory cities, the right to the city.

* المؤلف المراسل

مقدمة

ويتميز موضوع هذا البحث بأهمية علمية وعملية بالغة، إثر تعلقه بأحدث الدراسات الأكاديمية القانونية، المتحورة حول تفعيل مبدأ المشاركة في التسيير المحلي، وتكريس الديمقراطية التشاركية، وهو ذو علاقة وطيدة بالمعايير التي يملئها تطبيق الحكم الراشد، والذي غدا واجب التطبيق من قبل كل الدول، لاسيما من خلال تفعيل معيار المشاركة، كما أن هذا الموضوع يعكس تطبيقه عمليا مدى ديمقراطية وقانونية الدولة، خاصة في علاقتها مع مواطنيها ومجال الثقة بينهما.

وبآتي بهدف بيان منهجية المشرع الجزائري في تكريس مبدأ مشاركة المواطن في السياسة العامة للمدينة والمساهمة في تسييرها، من خلال تشخيص مزايا وعيوب الآليات الإجرائية والمؤسسية المخصصة لهذا الغرض، وتوضيح المقصود بالمدن التشاركية والحق في المدينة كمفاهيم قانونية حديثة.

وعليه فقد تمت هذه الدراسة بالدمج بين المنهج الوصفي والتحليلي، من خلال التطرق للنصوص القانونية الخاصة بالموضوع، وتوضيح دورها في تكريس مبدأ مشاركة المواطن في تجسيد سياسة المدينة، وما يتعلق بها من مفاهيم حديثة.

وتبعاً لما سبق بيانه أعلاه بخصوص موضوع هذه الدراسة، فإن الإشكالية التي سيتم معالجتها تتعلق بهدى فعالية الآليات الإجرائية والمؤسسية التي وضعها القانون الجزائري، من أجل تمكين المواطن من المشاركة في تجسيد سياسة المدينة؟

ولتأصيل هذه الإشكالية سيتم إتباع الخطة التالية:

المطلب الأول: حق المواطن في المدينة كأساس لتجسيد مفهوم المدينة التشاركية
المطلب الثاني: الآليات الإجرائية لمشاركة المواطن في تجسيد سياسة المدينة

المطلب الثالث: المرصد الوطني للمدينة كآلية مؤسسية تضمن حق مشاركة المواطن في تجسيد سياسة المدينة

تعتبر المدينة تبعاً للقانون التوجيهي رقم 06-06 الصادر في 12 مارس 2006، كل تجمع حضري ذي حجم سكاني يتوفر على وظائف إدارية، واقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وأن كل هذه الوظائف وجدت أساساً لخدمة المواطن.

فالمدينة اليوم تتمحور حول الأشخاص وتتصف بالأخلاق والعدالة، وتعزز مبدأ حق الجميع في المدينة، وهذا ينطوي على الحق في البقاء الكريم والأمن، مع الوصول إلى إسكان لائق وخدمات وسلع عامة، وفرص للتعبير عن الرأي في عملية صناعة القرار (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، 2016، ص.15)، وبهذا المعنى تتبلور المدن التشاركية، التي توجهها سياسات عامة للمدينة قائمة على النهج التشاركي.

وتعتبر سياسة المدينة سياسة عمومية تقوم بإدخال قوي للسكان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في إطار النشاط العمومي، وهي تضم جملة من السياسات العامة القطاعية الأخرى كسياسة التعمير، السياسة العقارية، سياسة الإسكان، سياسة التنمية الاقتصادية، السياسة البيئية المحلية، والسياسة الاجتماعية الحضرية، وتعمل على تعزيز الشراكات الفعالة والمشاركة النشطة لكل أعضاء المجتمع وشركائه، من القطاعين العام والخاص، وكذا المجتمع المدني، كما أنها تدافع عن الديمقراطية المحلية من خلال التشجيع على المشاركة والشفافية والمساءلة، وتغرس الإحساس بالمجتمع المدني، ويتمتع سكانها بالمعرفة ووسائل التعبير عن آرائهم بشأن القضايا التي تهمهم، وتجعل من الخدمة العمومية مسألة اختيار، حيث تقوم بإشراك المهتمين المناسبين، وتطبيق الممارسات الأخلاقية من أجل تنفيذ سياساتها وخططها، وتمكن المدينة المجتمعات المحلية من الدعم الذاتي وتطوير القدرات المحلية، والدفع بالقيادة المحلية والمؤسسات التعاونية، لتقوية الاعتماد على النفس والوعي وتقدير المصير (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ص.21).

لقد أصبح الحق في المدينة في السنوات الأخيرة مفهوماً مفتاحياً في الجانب العلمي البحث، وكذلك في إطار موجة تدخل حركات المجتمع المدني في السياسات العامة، إذ غدت إمكانية الوصول إلى المدينة اهتماماً أساسياً للجميع، هذا واستند Lefebvre في بيان معنى هذا الحق إلى استعادة عملية اتخاذ القرار من قبل سكان المدينة، فحسبه الحق في المدينة هو الحق في الحياة الحضرية، وأن إقرار المشاركة لكل مواطن في سياسة المدينة سيمكن إذا من تقليص الفوارق الاجتماعية ويقضي على اللامساواة، ويحد من مظاهر التمييز، ويحفز على إيجاد مدينة أكثر شمولية وديمقراطية (MARGIER, and MEIGACOM. 2016, P.01).

ويمثل الحق في المدينة رؤية جديدة تقدمية، تعدت في مضامينها المفهوم الضيق المتعارف عليه لحقوق الإنسان، فالحق في المدينة يؤكد في أساسه حق المجتمعات في تقرير ماهية وشكل وسبل استعمال محيطها بنفسها. وبما أن أغلب سكان الكرة الأرضية هم الآن مدنيون، وبما أن المدينة هي المكان الذي يتزرع فيه الإنسان ويقضي أغلب حياته من المولد حتى الدفن، فيتشكل هذا الحق أساساً حول التحكم في المدينة ومقوماتها وطبيعة الحياة فيها (الشهائي، www.almqaal.com)

وتجدر الإشارة أن للحق في المدينة ميثاقاً عالمياً يؤطره، إذ يعد واحداً من الوسائل الرئيسة المجسدة لمفهوم الحق في المدينة والمطالبة به، وتضع هذه المرجعية العالمية تعريفاً لهذا الحق بأنه الاستخدام العادل للمدن بما يتوافق ومبادئ الاستدامة، الديمقراطية، المساواة، والعدالة الاجتماعية، فهو حق جماعي لجميع سكان المدينة، ويعتبر الحق في المدينة حقاً مترابطاً ولا يتجزأ عن جميع مبادئ وحقوق الإنسان المعترف بها دولياً (المفهوم والتطبيق لميثاق الحق في المدينة: لبناء مدن عادلة، ديمقراطية، مستدامة، <http://www.hlrn.org>)، وقد وضع هذا الميثاق أربعة مبادئ توجيهية لمفهوم الحق في المدينة، هي:

- التسيير الديمقراطي للمدينة.
- حق المواطن في الملكية.
- الممارسة الكاملة للمواطنة.
- المساواة وعدم التمييز.

المطلب الأول: حق المواطن في المدينة كأساس

لتجسيد مفهوم المدينة التشاركية

يتناول هذا المطلب تحديد مفهوم الحق في المدينة (الفرع الأول)، وبيان مدى تكريس القانون رقم 06-06 لهذا الحق (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تعريف الحق في المدينة

يمثل الحق في المدينة تجسيدا للجيل الثاني من حقوق الإنسان، وأساساً للتسيير الجيد لشؤون المدينة والعيش الكريم، ويكفله الميثاق العالمي للمدينة الصادر عام 2003 الذي يضمن التطبيق الكامل لحقوق المواطنة بمختلف مستوياتها، ويؤكد ديفيد هارفي صاحب مؤلف "مدن متمردة من الحق في المدينة إلى ثورة الحضر" (ديفيد هارفي، 2017، د ص)، أن الحق في المدينة هو إطار عمل لمشاركة المواطنين المتساوية في تنمية وتطوير البيئة الحضرية.

فهذا الحق أكبر من مجرد حق فرد أو مجموعة أفراد في الوصول إلى الموارد الموجودة في المدينة وخدماتها، بل يتعداه إلى الحق في تغييرها وإعادة اختراعها، لتلائم متطلبات السكان وتشبع حاجاتهم الأساسية، وهو المعنى الذي عبر عنه ديفيد هارفي في قوله "مدينة تلائم أهواء قلوبنا بدرجة أكبر"، وهو علاوة على ذلك حق جماعي أكبر منه حق فردي، ذلك أن إعادة اختراع المدينة تعتمد حتماً على ممارسة قوة جماعية من خلال عملية التطوير العمراني "الحضرنة" (مستقيم، 2017، ص.139).

وفي مدلول إعادة اختراع المدينة، نشير أن هذا التوجه ينبع أساساً من المدلول العام الذي جاء به كل من ديفيد أوزبورن وتيد غايلبر في مؤلفهما إعادة اختراع الحكومة (أوزبورن، و غايلبر www.noor-book.com) Reinventing Government 1992، والذي بينا فيه ضرورة إصلاح الدولة من خلال التوجه أكثر نحو الفواعل غير الدولالية لاسيما المواطن، المجتمع المدني، والقطاع الخاص، مع اعتماد التسيير العمومي الجديد في المرافق العمومية من خلال التطبيق الأمثل لمبادئه خاصة مبدأ المشاركة، الشفافية، المساواة، وأخلفة القطاع العام، والتوجه نحو التمكين الفعلي للمواطن من أجل المشاركة في السياسات العامة.

www.hic-gs.org)، على ما تضمنه قانوننا الداخلي رقم 06-06، وهذا تبعا لما يلي:

أولا: التسيير الديمقراطي للمدينة

تعتبر عملية التسيير عملية متشعبة ومعقدة جدا لاسيما في إطار تداخل الصلاحيات بين مختلف الفواعل التسييرية، فقد أدى تعقد تسيير وإدارة المدن إلى البحث والابتكار لتطوير أساليب جديدة للتسيير بتطوير وترقية آليات الحكم المحلي التي تقوم على التضامن والتوافق بين السلطة المركزية والمحلية، وبين المؤسسات الاقتصادية الخاصة والعمومية، والمجتمع المدني والمواطن، وتستند على المشاركة والمشاورة والشفافية في تسيير المدينة، والبحث عن التجديد والتخطيط لوضع حد للسلوكات البيروقراطية التي عملت على تجميد المبادرات (بلعدي، 2014، ص.64).

فلكل مواطن الحق في المشاركة مباشرة أو عن طريق الأجهزة التمثيلية في مراقبة وتهيئة وتسيير المدينة، وهذا وفقا لبسط آليات التضامن، الشفافية، الفعالية والاستقلالية في الإدارات العمومية المحلية، هذا ويتمتع كل مواطن بحق المشاركة في التخطيط والتنفيذ والتسيير والرقابة وتحسين مسكنه الحضري (la charte pour le droit à la ville)، وقد أشار القانون رقم 06-06 لهذا الأمر بنصه أساسا على مبدأ التسيير الجوّاري كأحد المبادئ التي تقوم عليها سياسة المدينة، والذي بموجبه يتم وضع الدعائم والمناهج الرامية إلى إشراك المواطن بصفة مباشرة أو عن طريق الحركة الجموعية في تسيير البرامج والأنشطة التي تتعلق بمحيطه المعيشي، وكذا تقدير الآثار المترتبة على ذلك وتقييمها، وذهبت المادة الأولى من ذات القانون إلى بيان أن تصميم وإعداد سياسة المدينة يتم وفق مسار تشاوري منسق، ويتم وضعها حيز التنفيذ في إطار اللاتمركز واللامركزية والتسيير الجوّاري.

ثانيا: حق المواطن في الملكية

يحصل هذا الحق وفقا للإجراءات القانونية والديمقراطية، مع تقديم المصلحة العامة على الخاصة في هذا المجال، ولم ينص القانون التوجيهي للمدينة عليه، ونجد أن المادة 64 من التعديل الدستوري لسنة 2016 جعلت منه حقا دستوريا بنصها على أن الملكية الخاصة مضمونة، وفي

ويؤكد الميثاق على الحق في المدينة ويدافع عنه من أجل إرساء أخلاق حضرية قائمة على العدل الاجتماعي والمواطنة الديمقراطية، ويعمل على إشباع السياسات الحضرية بالتضامن والمواطنة بغية تشييد مدينة، شاملة، مشتركة، كريمة، منصفة، ومسالمة، وحتى يتم حماية هذا الحق وجعله فعّالا، يجب تنفيذ مبادئ وقواعد وأدوات المدينة، لإضفاء الطابع المؤسسي على حقوق جميع الناس الذين يعيشون في إقليم أو نطاق المدينة (المفهوم والتطبيق لميثاق الحق في المدينة: لبناء مدن عادلة، ديمقراطية، مستدامة، <http://www.hlrn.org>).

وإذا ما تمّ تبني هذا الحق وتفعيل المبادئ التي يقوم عليها سيتم خلق مدينة تشاركية **participatory city**، تعطي مكانة للمواطنين في التعبير، قائمة على الإعلام والتبادل مع السكان أو الجمهور من أجل بناء مشاريع معروفة، مفهومة ومقبولة، فالتوجه التشاركي فرصة ممتازة للحوار مع السكان، وبناء مدينة تشاركية يمكن من: إيجاد طرق جديدة للتسيير، تحسين جودة المشاريع بالمدينة، التعريف بهم وشرحهم وبالتالي تنفيذهم بسهولة، توطيد العلاقة بين الجماعات الإقليمية والسكان. (Qu'est-ce qu'une ville participative ?, <https://francom.fr/references/demarche-participative-projets-de-quartier-projet-de-ville>)

هذا ويمكن أن تُقيم سياسة ما على أنها تشاركية فعلا من خلال القيمة التي تضيفها للمشروع الديمقراطي، إذ كلما كانت أكثر انفتاحا ومتحاورا، كلما رضي عنها أولئك الموجهة لهم، وكلما كانت موجهة ليس فقط من طرف النخبة إلى النخبة، ولكن إلى أكبر قدر ممكن من السكان كلما وُصفت بأنها ديمقراطية (MONBEIG, 2007, P.48).

الفرع الثاني: مدى تكريس القانون رقم 06-06 للحق

في المدينة

إن بحثنا في مدى تكريس القانون التوجيهي للمدينة رقم 06-06 للحق فيها، ينتهج أسلوب إسقاط ومحاكاة المبادئ التي يقوم عليها هذا الحق ضمن ميثاقه العالمي في مادته الثانية (Charte mondiale pour le droit à la ville,)

العناصر الأساسية لسياسة المدينة، ولم يبين المشرع المقصود من الإنصاف الاجتماعي، فالتعريف ليس من اختصاصه، بيد أن المادة 06 أبانت عن بعض صوره من خلال نصها على تقليص الفوارق بين الأحياء وترقية التماسك الاجتماعي كهدف أساسي لسياسة المدينة، وبالرغم من هذا إلا أن تعبير المشرع عن هذا المبدأ جاء مقتضبا جدا ولا يفي بالغرض.

وتبعاً لما سبق ذكره يتبين لنا أن المشرع الجزائري من خلال القانون التوجيهي للمدينة، قد كرس فعلاً للحق في المدينة بطريقة غير مباشرة، إذ تضمن المبادئ التي تجسد هذا الحق في ميثاقه العالمي، ولو أن درجة التكريس وطريقتها قد اختلفت إلا أن توجه المشرع لتكريسه واضح، وأن عدم نصه على المبدأ الخاص بحق المواطن في التملك في مدينته، قد يرجع إلى كونه أساساً حقا دستوريا لا يحتاج إلى أن ينص عليه القانون رقم 06-06.

المطلب الثاني: الآليات الإجرائية الخاصة بمشاركة المواطن في تجسيد سياسة المدينة "الفعالية والحدود"

يتناول هذا المطلب دراسة فعالية الآليات الإجرائية المكرسة لمشاركة المواطن، في تجسيد سياسة المدينة ضمن القانون التوجيهي للمدينة (الفرع الأول)، والحدود المعرفلة لها (الفرع الثاني)

الفرع الأول: الفعالية النسبية للآليات الإجرائية المكرسة لمشاركة المواطن في تجسيد سياسة المدينة ضمن القانون رقم 06-06

يشير Michel MONBEIG إلى أن المشاركة الفعلية للسكان في سياسة المدينة، تتم عبر أربع آليات هي: الإعلام، المشاورة، المشاركة، والتقييم، وتعتبر سياسة المدينة حسب السياسة العمومية التي تبين بوضوح الهدف الديمقراطي من خلال معناها الواسع المتوجه نحو تسهيل ولوج جميع أطراف المجتمع للمشاركة في تسيير الشأن العام، وحسبه فمشاركة الساكنة تتم وتنظم من خلال بعدين أساسيين، الأول يُترجم بفكرة وضع نقاش عام، فهنا يتعلق الأمر بالإعلام، الاستشارة، والتبادل، بمعنى كل ما يصلح أن يتم في النقاش العام، هذه الفكرة المرتبطة أساساً بالديمقراطية تذهب إلى

معنى تقديم المصلحة العامة على الخاصة يبرز إجراء نزع الملكية الخاصة للمنفعة العامة، الذي عرفته المادة الثانية من القانون رقم 91-11 المتمم بموجب المادة 65 من قانون المالية لسنة 2005، المتعلق بنزع الملكية من أجل المنفعة العمومية، بأنها طريقة استثنائية لاكتساب أملاك أو حقوق عقارية، ولا يتم إلا إذا أدى انتهاج كل الوسائل الأخرى إلى نتيجة سلبية (القانون رقم 91-11، ج ر 21)، وهو إجراء تلجأ إليه الإدارة للحصول على وعاء مالي تحقيقاً للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وكامل يستفيد منه صاحب العقار المنزوع للمنفعة العامة، ويعتبر هذا الإجراء اعتداء خطيراً على الملكية الفردية لا يبرره سوى إثارة المصلحة العامة على الخاصة (عليوات، د.ت.ن، ص.108).

ثالثاً: الممارسة الكاملة للمواطنة

يجب أن تكون المدينة فضاء لتجسيد كل حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، مع ضمان الكرامة، والرفاه للجميع في إطار توفير شروط المساواة والعدالة، فالمواطنة الكاملة حسب الميثاق هي تكريس للحقوق والحرريات الأساسية للإنسان، وضمن حياة الرفاه له، وقد عبر القانون رقم 06-06 عن هذا المبدأ من خلال تأكيده على أن المجال الاجتماعي يهدف إلى تحسين ظروف وإطار المعيشة للسكان عن طريق ضمان ترقية التماسك الحضري والتماسك الاجتماعي، والمحافظة على النظافة والصحة العمومية، وتدعيم التجهيزات الاجتماعية والجماعية وغيرها، كما تتجلى المواطنة أيضاً في ما جاءت به المادة 17 من القانون رقم 06-06 والتي ضمنّت للمواطن المشاركة في تسيير كل ما يتعلق بإطاره المعيشي، ويبدو جلياً أن الدولة من خلال هذا القانون تعمل على ضمان حقوق الإنسان لاسيما حقه في الخدمة العمومية، الصحة، البيئة وغيرها، وهي كلها حقوق مرتبطة بحق المواطن في المدينة.

رابعاً: المساواة وعدم التمييز

تضمن الميثاق العالمي للحق في المدينة أيضاً مبدأ المساواة وعدم التمييز، وضمنه لكل مقيم على إقليم المدينة فهو ينصرف للمواطن وكذا الأجنبي، ونجد أن القانون رقم 06-06 عبر عن هذا المبدأ بما أسماه الإنصاف الاجتماعي والذي بموجبه يشكل الانسجام، والتضامن، والتماسك الاجتماعي

الانفرادية والتسلطية في عمليات صنعها (بوراي، 2018، ص.629).

أُعتد هذا الإجراء في القانون رقم 06-06 المتعلق بالمدينة في إطار المادة الثانية منه في فقرتها الأولى، ورُبطت تقنية التشاور مع التنسيق، اللذين بموجبهما تساهم مختلف القطاعات والفاعلين المعنيين في تحقيق سياسة المدينة بصفة منظمة، ومنسجمة، وناجعة، انطلاقاً من خيارات محددة من طرف الدولة وبتحكيم مشترك، والواضح أن المادة لم تعرف لنا تقنية التشاور إنما ذكرت القطاعات والفاعلين الذين يعتمدونها، ومن هؤلاء المواطن بكل تأكيد، الذي يشارك في تجسيد سياسة المدينة من أجل إصلاح مختلف الخدمات العمومية التي توفرها له، هذا وتعتبر تقنية التشاور تقنية غير مباشرة لمشاركة المواطن، ذلك أن الخيارات التي يتم التشاور عليها هي محددة مسبقاً من طرف الدولة، بمعنى أن عملية التشاور تتم من الأعلى إلى الأسفل، فالمواطن لا يقترح إنما يبدي رأيه حول ما تمّ مسبقاً إعداده والتخطيط له، ولو أنه يشارك جنباً إلى جنب مع الدولة في وضع هذه الخيارات وينسق معها لكان ذلك أفضل، باعتباره الأدرى بشؤون مدينته، والأقرب لتشخيص مشاكلها.

والأهم من مشاوره المواطن هو قيمة الرأي الذي يقدمه تبعاً لتطبيق التشاور، هذا الأخير الذي يأخذ عادة شكل الاجتماع العام، وتكون الإدارة ملزمة بأن تأخذ بعين الاعتبار ما أفضت إليه عملية التشاور، وهذا خلافاً لعملية الاستشارة التي تتم في مراحل متقدمة للمشروع، وللإدارة الحرية المطلقة في الأخذ بها من عدمها.

وحرى بالمرشح الجزائري لو يسير حذو نظيره الفرنسي ويقوم بوضع ميثاق للتشاور *charte de concertation*، والذي من أهدافه الأولية تسهيل مشاركة المواطنين في المشاريع التي تهمهم في مدينتهم، من خلال الإعلام الكامل، والاستماع والتجاوب مع تطلعاتهم ومخاوفهم، وتبادل الحوار.

ثانياً: الإعلام

يمثل الإعلام حجر الزاوية في مشاركة المواطن في تجسيد سياسة المدينة؛ إذ بدون علمه بما يحصل في مدينته فكيف له أن يشارك في تجسيد سياستها والرقى بها؟، وفي هذا نصت الفقرة الثامنة من المادة الثانية من القانون رقم

أبعد من مجرد الأخذ بعين الاعتبار الإجراءات القانونية الصريحة، إلى حد تفعيل وضمان حق أولئك المواطنين المهمشين عند تعبيرهم عن رفضهم للقرارات المتخذة باسم تحقيق المصلحة العامة، والثاني يهدف إلى السماح للمواطنين بالدخول للعمليات المختلفة لسياسة المدينة، فالمشاركة والتقييم هما إذا نوعان تطبيقان لهذا التوجه، وسيسمح هذا البعد للقرارات العامة بأن لا تبقى مجرد نقاشات، بل يُمكن أولئك الذين يريدون التطبيق الفعلي والعملية بقياس وتقييم ما تمّ إنجازه، وما تمّ قوله والوعد به، ولا يتعلق الأمر هنا بإنجاز وتحقيق الأعمال والنشاطات من خلال الساكنة، بل بالسماح للنشاط أن يتم تحت نظر السكان (MONBEIG, p.47).

ولم يوجد في التشريع الجزائري ما يشير إلى مسألة تسيير المدينة إلى غاية سنة 2006 بصور القانون التوجيهي للمدينة، الذي تضمنت المادة 02 منه جملة من المبادئ الخاصة بسياسة المدينة والتي منها ما يتوافق مع ما قدمه الباحث Michel MONBEIG كآليات إجرائية مكرسة لحق مشاركة المواطن في تسيير مدينته، ويتعلق الأمر ب: التنسيق والتشاور، والإعلام، اللاتمركز واللامركزية، التسيير الجوّاري، والحكم الراشد.

أولاً: التشاور

يمكن تعريف التشاور بذلك الإجراء الذي يتم من خلاله اتخاذ القرارات مع الأخذ بعين الاعتبار اقتراحات المواطنين، إذ يقوم على فكرة التحري والبحث المسبق لمعرفة آراء أفراد المجتمع حول المشاريع والتدابير العامة المراد اعتمادها، للتأكد من مدى مطابقتها لرغبات الأفراد ومتطلباتهم، وذلك من خلال فتح قنوات الحوار والنقاش المسبق حتى تتمكن الإدارة صاحبة المشروع والقرار من الإلهام بوجهات النظر المختلفة حول المشروع محل التشاور، ليكون نتاجاً مشتركاً بين الإدارة والمواطن، ويتم اللجوء إلى التشاور عند الإعلان عن نية القيام بمشروع معين في المدينة، أي في المرحلة التمهيديّة، فيشارك المواطن بتقديم الرأي والمشورة حول مضمون المشروع وأهميته، فهو إجراء يفتح باب المبادرات المشتركة لصياغة قرارات رشيدة تلغي الأساليب

القرارات التي تهمة مباشرة (CHEVALLIER, 2011, p.172).

ومما جاء في مناقشات مشروع القانون التوجيهي للمدينة، أن مصطلح البلدية مصطلح مهم جدا في مشروع هذا القانون، لأن المدينة في حد ذاتها جزء من البلدية، ولا ننسى كذلك أن البلدية جزء من المدينة، وأن قلة المبادرات وعدم وجود النية السياسية الرائدة في استحداث بلديات جديدة يضع المدن الجزائرية في بوتقة التسيير الناقص (الجريدة الرسمية لمداوات المجلس الشعبي الوطني المتعلقة بمناقشة مشروع القانون التوجيهي للمدينة، رقم 162، 2005، ص.06). ولا أصدق تعبير عن اللامركزية من البلدية التي تعتبر الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة.

وحسب Chevallier تكمن فعالية المشاركة في التسيير في مدى فعالية التسيير الجوارى (CHEVALLIER, 2004, p.172). هذا الأخير الذي يعني بصفة عامة تقرب الإدارة من المواطن بواسطة عدة أساليب وتقريب الهوية التي تفصل بين صانعي القرار والقاعدة الشعبية على المستوى المحلي القاعدي، وفي الحقيقة تعتبر الجوارية مسألة وقت وليست فقط مجالا مكانيا، بمعنى تتحقق الجوارية عندما يكون المسبرون عن قرب وتواصل زمني ومكاني مستمر مع المواطنين (نوح، 2008، ص 13-14).

فعالية الإعلام في تكريس مشاركة المواطن في تجسيد سياسة المدينة، مرتبطة بمدى اعتماد المدينة على التنظيم اللامركزي، ومدى توجهها نحو التسيير الجوارى أيضا.

ثالثا: الحكم الراشد

إن حديثنا عن مشاركة المواطن في تجسيد سياسة مدينته، ينبع أساسا من الفكر الديمقراطي القائم أساسا على تجسيد الحكم الراشد، ومما جاء في الفقرة السابعة من المادة الثانية من القانون رقم 06-06، أنه بموجب الحكم الراشد تكون الإدارة مهتمة بانشغالات المواطن وتعمل للمصلحة العامة في إطار الشفافية، ويأخذ الحكم الراشد في تقرير البنك الدولي الصادر سنة 1989، مفهوم الرقابة الذي يقوم بربط المسؤولية بالمحاسبة والتدبير الجيد لشؤون الحياة العامة، هذا وجاء في تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للحكم الراشد أنه عبارة عن "ممارسة السلطات الاقتصادية،

06-06، على أن مبدأ الإعلام هو ذلك المبدأ الذي بموجبه يتمكن المواطنون من الحصول بصفة دائمة على معلومات حول وضعية مدينتهم وتطورها وأفاقها، وبالتالي فأهم ما يتطلبه الإعلام الإداري لنجاحه هو خاصية الديمومة والاستمرارية وعدم الانقطاع، وهذا من أجل جعل مواطني المدينة في الصورة دائما بخصوص كل المستجدات المتعلقة بمدينتهم، فالإعلام هو حق من حقوق المواطن.

ويرتبط الإعلام بمفهوم آخر جد هام يتمثل في "الشفافية" التي أضحت تمثل دعامة قوية للتسيير المحلي، ووسيلة للمشاركة في الحياة المحلية، وميزة مهمة من مميزات الديمقراطية، ويرتبط مفهوم الشفافية مع مفهوم المسؤولية، ولهذا يجب فهم الشفافية كمفهوم ثنائي يجمع بين المساءلة الديمقراطية والمساءلة الإدارية، أي تلك المساءلة الفنية التي تعتبر أحد نواتج الشفافية الإدارية (AUDRIA, 2004, p.225)، وعليه تتميز الشفافية بأنها ثنائية التفرع dichotomique، حيث يوجد بداية جانب توضيح الأداءات، والجانب الثاني هو قبول الجزاءات في حالة الفشل وعدم الوصول لتحقيق الفعالية المطلوبة والأداء الجيد (AUDRIA, 2004, p.226)، ونشيد هنا بالمؤسس الدستوري الجزائري دسترته لأول مرة للحق في الحصول على المعلومة ضمن المادة 51 من التعديل الدستوري لسنة 2016، الذي يعتبر ضمانا مهمة لتحقيق الشفافية.

وحتى يتم تجسيد مبدأ الإعلام على أكمل وجه من أجل ضمان مشاركة واسعة للمواطن، فإنه يتطلب تفعيل مبدأ تقرب الإدارة من المواطن، بمعنى أن يكون المواطن قادرا على الاتصال بسهولة ويسر بمختلف المرافق العمومية التي توجد في إقليم مدينته، وليس أقدر على تحقيق هذا من التنظيم اللامركزي، فالسياسات العامة تتأثر بشدة بالتنظيم الإداري في الدولة وسياسة المدينة ليست في معزل عن ذلك، ويمثل المستوى المحلي الإطار الأمثل لتطوير التقنيات التشاركية، ذلك أنه يبرز أهميتها والفائدة المرجوة منها ويسمح بالتنفيذ والتشخيص الأفضل لها (la participation des citoyens et l'action publique, 2008, p20-21). وعليه فإن انتهاج سياسة اللامركزية يلعب دورا محوريا في توفير التسيير التشاركي من خلال تقرب مختلف الإدارات والسلطات العمومية من المواطن وإعطائه إمكانية اتخاذ

والسياسية، والإدارية لإدارة شؤون المجتمع على كافة مستوياته" (الكايد، 2003).

فالحكم الراشد هو أداة تسيير وإدارة، وهو في ذات الوقت نهج يجعلنا نتعرف على المشاكل التي يعيشها السكان، وليس أدل على فعاليته في التكريس لحق المواطن في تجسيد سياسة المدينة، من تضمنه لمعيار المشاركة كأحد المعايير الأساسية التي يقوم عليها.

الفرع الثاني: حدود مشاركة المواطن في تجسيد سياسة المدينة من الجانب الإجرائي

بغية تفسير وتبرير الغياب الفعلي للمشاركة مثلما هي عليه في النصوص القانونية، تبرز حجتان قُدمتا من قبل السكان، الأولى تتعلق بالدور الفعال والعملي للمشاركة، إذ إن المواطنين لا يمتلكون الإمكانيات والوسائل المسهلة لمشاركتهم، فهناك عراقيل في الحصول على المعلومات الدائمة، وأن الاجتماعات الدورية التي تعقد غير ناجحة، والمنشورات المعلقة أو الموزعة لا تقرأ، وأن إجراءات التشاور ليست كافية، وأن السكان غير قادرين على طرح مشاريع مهمة ومبتكرة، وبالتالي فغياب المشاركة هنا يرتبط مباشرة بغياب الوسائل المادية والوقت، وعدم تكوين المواطن وفقا للنهج التشاركي، أما عن الحجة الثانية فهي تتعلق بكون المشاركة لا تمثل أصلاً أحد اهتماماتهم (MONBEIG, p.49).

وتعد حادثة التجربة التشاركية في الجزائر من أبرز الأسباب التي تحول دون مشاركة المواطن في تجسيد سياسة المدينة، إذ تعبر عن معطى جديد جاء لسد العجز والانسداد الذي أفرزه النظام النيابي، فحادثة هذه المقاربة بارزة لاسيما وعدم استقرار أصول وآليات تكريس منهج المشاركة في القانون، فالمشرع لا يزال ليومنا هذا يفتقر لرؤية وافية ومتكاملة لتطبيق الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي (اوكيل، 2017، ص.100-101)، الأمر الذي أفرز العديد من العراقيل التي تحد من فعالية إشراك المواطن في تطبيق مبدأ المشاركة في تجسيد سياسة مدينته.

المطلب الثالث: المرصد الوطني للمدينة كآلية مؤسساتية لضمان حق مشاركة المواطن في تجسيد سياسة المدينة

يتضمن هذا المطلب بيان مدى توجه مهام المرصد الوطني للمدينة نحو ضمان حق مشاركة المواطن في سياسة المدينة (الفرع الأول)، إضافة إلى مدى توافق تشكيلته مع هذا الحق (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مدى توجه مهام المرصد الوطني للمدينة نحو ضمان حق مشاركة المواطن في تجسيد سياسة المدينة

نصت المادة 26 من القانون رقم 06-06 على إنشاء مرصد وطني للمدينة، وهو يعتبر هيئة لمراقبة سياسة المدينة وتقييمها، إذ يقوم بإعداد دراسات يُقيم بها المدن وأداءها

وبالتالي فأبرز معيقات المشاركة هو ضعف آلية الإعلام بسبب التحجج بالسر الإداري، وجنبا إلى جنب مع تدني مستوى إعلام المواطن، يظهر هذا الأخير ضعيف الحس المدني، ضعيف الفكر التشاركي، فلطالما كان الإنسان لا يتفلسف من إنجاز أموره الشخصية لأجل الاهتمام بالأمور الجماعية، فالحال دائما كان يتميز بترك الفرد الشؤون العمومية للممثل الوحيد والدائم للمصالح الجماعية وهو الدولة، مواطنو العصر الديمقراطي الموصوفون هنا من قبل TOCQUEVILLE يفضلون متابعة اهتماماتهم الخاصة عوض المشاركة في الحياة العمومية، هذا الانسحاب الذي يمثل أحد مرتكزات الديمقراطية التمثيلية المختلفة عن المواطنة الديمقراطية هو دائما موجود (la participations

الدائمة ذات العلاقة بالقرارات وأنه أيضا نظام تسيير أكثر جودة وأداء للشؤون المحلية وفق معادلة " راجح-راجح " بالنسبة للجماعات المحلية والمواطنين (بن لعبيدي، 2015، ص368).

الفرع الثاني: مدى توافق تشكيلة المرصد الوطني

للمدينة ومبدأ مشاركة المواطن في تجسيد سياستها

يُنظّم المرصد الوطني للمدينة ويُسير تبعاً لمجلسين، الأول هو مجلس التوجيه والثاني هو المجلس العلمي، وبالنظر إلى تشكيلة مجلس التوجيه المكلف بالمدولة نجد أنه يتكون من ممثلي عدة وزارات ذات ارتباط مباشر بالمدينة، خاصة وزارة السكن والعمران، النقل، التشغيل والتضامن الوطني، الثقافة، والسياحة، إلا أن أبرز وزارة غائبة عن التمثيل في هذا المجلس هي وزارة البيئة، حيث تعتبر ذات أهمية كبيرة بالنسبة لسياسة المدينة، لاسيما والمشاكل البيئية العويصة التي تعرفها مدن اليوم.

وجاء في ختام المادة 09 من المرسوم التنفيذي رقم 05-07 قول المشرع إن مجلس التوجيه يمكنه الاستعانة بأي شخص يرى في مساعدته فائدة في سير أشغاله، أي أن المرصد هنا يتوجه نحو تفعيل آلية الاستشارة، وبالرغم من كون ذلك غير ملزم له - قاعدة مكملة-، إلا أننا نرى أن مثل هذا التوجه يعبر صراحة عن نية المشرع في تفعيل مشاركة المواطن في تجسيد سياسة المدينة، ولو أنه يبيّن إجراءات هذه العملية لكان ذلك أفضل، والواقع أن الرأي الاستشاري يبقى غير ملزم، ولا يتعين على مجلس التوجيه الأخذ به وهنا تعدد فعاليته، فما جدوى أن أقدم رأياً لا يتم وضعه في الحسبان.

أما المجلس العلمي للمرصد الوطني للمدينة، فتشكيلته ذات طابع علمي متخصص ذي علاقة مباشرة بشؤون المدينة، يبرز فيها العنصر الجامعي بامتياز في المجالات ذات العلاقة بنشاطات المرصد، وخلافاً لمجلس التوجيه يحضر المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة (المرسوم التنفيذي رقم 02-155، ج ر 22) بتمثيل له في تشكيلته، نظراً للارتباط الشديد بين السياسة البيئية وسياسة المدينة، وتجدر الإشارة أن حضور ممثل عن المدرسة العليا للفنون الجميلة توجه جدّ إيجابي، إذ إن الطابع الجمالي

ومدى ملاءمتها للوظائف المنوطة بها (الجريدة الرسمية لمداولات المجلس الشعبي الوطني، ص.12)، وهو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي (المرسوم التنفيذي رقم 07-05، ج ر 14).

ومن بين المهام المنوطة به اقتراح إطار نشاط يسمح بترقية مشاركة واستشارة الحكومة للمواطن، وجاء في المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 05-07 المؤرخ في 05 جانفي 2007، المتضمن تشكيلة المرصد الوطني للمدينة وتنظيمه وسيره، أن من مهام المرصد أيضا تطوير أنماط جديدة للتسيير من شأنها مساعدة الدولة والجماعات الإقليمية على تحسين الإطار المعيشي وتثمين دور المدينة في التنمية المستدامة، وبالتالي فإن هاتين المهمتين المسندتين له تتوافقان تماما مع مبدأ مشاركة المواطن في تجسيد سياسة المدينة، وتُتيحان له فرصة المساهمة في تسييرها.

وجاء في المادة 06 من ذات المرسوم إمكانية لجوء المرصد للخبرة الخارجية الوطنية والدولية، وفي إطار الخبرة الخارجية الوطنية، يمكن الاستعانة بكل شخصية محلية واستشارتها من أجل تقديم أي مساهمة لأشغال ومهام المرصد في إطار سياسة المدينة، ويتوافق هذا الطرح مع ما ذهب إليه القانون رقم 10-11 المتعلق بالبلدية (القانون رقم 11-10، ج ر 37)، في المادة 13 منه والتي جاءت في باب مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية.

وبخصوص المهمة المسندة له في إطار المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 05-07، نقترح أن يعتمد المرصد آلية التسيير المحلي التشاركي local participatory management كمنظومة تسييري حديث وفعال يُعطى المواطن كفاعل محوري ورئيسي فيه تمكّنه المشاركة في السياسة الوطنية للمدينة، باعتباره مجموع العمليات التي تراعي الروابط بين الأطراف المعنية، والسلطات المحلية، المواطن، والقطاع الخاص للتشجيع على المشاركة والتفاوض بين مختلف الفواعل والابتكار والشفافية في سياسات إدارة الإقليم، وحسب "دليل تشجيع التبادل بين الجماعات المحلية الفرنكوفونية" حول تجارب التسيير التشاركي الذي أعدته الجمعية الدولية لرؤساء البلديات الفرنكوفونية، يعد التسيير التشاركي مبادرة لتعميم الحوار بين المنتخبين المحليين ومجموع الأطراف

وحتى إن لم يتم إضافة ممثل عن المرصد الوطني للمرفق العام لتشكيله المجلس العلمي للمرصد الوطني للمدينة، يمكن التوجه نحو إقامة شراكة بينهما، لاسيما وأن توجه المرصد المذكور أولاً نحو إقامة شراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يوضح توجه المرصد الوطني للمرفق العام نحو تكريس فعلي لمفهوم المشاركة في التسيير، وتمت هذه الشراكة من خلال مذكرة تفاهم أكدت على أهمية ترقية وتطوير التشاور والتنسيق والتعاون الوثيق والمستمر بين الجهازين، وهذا في سبيل تحقيق المصلحة العامة للمواطنين، من خلال عملها سويًا على ترقية حقوق مستعملي المرفق العام وحمايتها، وكذا المساواة في الاستفادة من المرفق العام (مذكرة تفاهم بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمرصد الوطني للمرفق العام، ص. 02)، فما المانع إذا في إقامته شراكة مع المرصد الوطني للمدينة لاسيما ونقاط التقاطع العديدة في المهام قائمة بينهما.

ولو أن المشرع مكن المرصد الوطني للمدينة من إنشاء فروع له على المستوى المحلي والجهوي، لكان ذلك عاملاً مساعداً له في تأدية المهام المنوطة به بشكل أفضل، وأن إمكانية تشكيله لأفواج عمل متخصصة و/ أو موضوعية لتنسيق أشغالها أمر حسن، وأن تشكيلها على المستوى المحلي سيعطي نتائج أفضل.

خاتمة

في نهاية هذه الدراسة التي تعلقت بمشاركة المواطن في تجسيد سياسة المدينة، يمكن القول إن أساس تطور المدن ورقبها في مختلف المجالات، وكذا تحقيق الديمقراطية والمشروعية فيها مرهون بمدى مشاركة المواطن المحلي في تجسيد سياستها، لاسيما من خلال إدراج آرائه ومقترحاته في مختلف المشاريع والخطط التي توجه للمدن، وأن القانون التوجيهي للمدينة رقم 06-06 وبالرغم من الملامح التي أبان عنها بخصوص مشاركة المواطن في تجسيد سياسة المدينة، وإيجاد مدن تشاركية، إلا أن ما تضمنه من آليات إجرائية ومؤسسية يعتبر غير كاف للرقى بالدور التشاركي للمواطن في مجال تجسيد سياسة المدينة، وتكريس حقه فيه.

وبناء على هذا فقد تمّ التوصل من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

والرونقي للمدينة أمر لازم في سياسة مدينة رشيدة، وأنه يعتبر أحد مسؤوليات المواطن الأساسية.

ومجدداً اختتمت المادة 17 بنصها على إمكانية استعانة المجلس العلمي بأي شخص يمكنه مساعدته في أشغاله، أي إمكانية مشاركة المواطن فيه وتقديم آرائه، ومقترحاته، وملاحظاته، لكن تبقى هذه المشاركة غير ملزمة للمجلس وحتى وإن أقدم عليها فإن ما يُقدم له من مقترحات لا تلزمه إطلاقاً، ونضيف أن هذه الاستعانة تأتي من الأعلى إلى الأسفل، أي أن المواطن لا يمكن له أن يقدم مساعدته للمجلس من تلقاء نفسه، الأمر الذي يحد من مشاركته ويعيقها.

وتغيب جمعيات المجتمع المدني عن تشكيله المرصد الوطني للمدينة، رغم أنها طريقة غير مباشرة لمشاركة المواطن، ولم يأت المرسوم على ذكر إمكانية استعانة مجلس المرصد بالمجتمع المدني الفاعل على مستوى المدينة، هذا ويعتبر المجتمع المدني أحد أهم الفواعل غير الدولاتية للتسيير المحلي، ويستطيع تقديم العديد من الإعانات والمساعدات من أجل ترشيد سياسة المدينة، فكان حرياً بالمشرع أن يدرج ممثلاً عن المجتمع المدني في تشكيله المرصد الوطني للمدينة لاسيما في مجلس التوجيه.

كما يُستحسن إضافة ممثل عن المرصد الوطني للمرفق العام (المرسوم الرئاسي رقم 03-16، ج ر 02) لتشكيله المجلس العلمي للمرصد الوطني للمدينة، فهذه الأخيرة لا تعدو أن تكون إلا مجموعة من المرافق العمومية، وبالتالي فتبادل الخبرات بين المرصدين وكذا المعلومات أمر لا بد منه، خاصة وأن المرصد الوطني للمرفق العام كرس صراحة لمشاركة المواطن والمجتمع المدني في إصلاح المرفق العام وترقية الخدمة العمومية التي يقدمها وتجويدها، وأن من الأهداف الأساسية لسياسة المدينة هي إصلاح الخدمة العمومية، فأهم ما يشغل الساكنة في إقليم مدينتهم هو مستوى الخدمة العمومية المقدمة لهم، وفي هذا يتقاسم المرصدان السالف ذكرهما هذه المهمة، وأن تشاركتها أمر سوف يقدم الأفضل لسياسة المدينة وبالتالي فتعديل النص التنظيمي للمرصد الوطني للمدينة وإدراج ما سلف بيانه أمر جدّ حسن.

سياسة المدينة ، وتفتقد التقنيات التي يوفرها كضمانة لهذا المبدأ إلى الإلزامية ، ولا يعدو تكريسه لمشاركة المواطن إلا أن يكون ذا طابع صوري فقط .

واستنادا إلى هذه النتائج نقترح ما يلي:

- 1- دسترة الحق في المدينة ، ووضع إطار قانوني فعال يضمن هذا الحق ، ووضع حيز التطبيق الفعلي .
- 2- وضع ميثاق خاص بالتشاور حول سياسة المدينة .
- 3- إقامة نشاطات علمية للتعريف بمفهوم المدن التشاركية وأهميتها ، ومدلول الحق في المدينة .
- 4- ضرورة اعتماد القانون التوجيهي للمدينة على تقنيات إجرائية استشارية ذات طابع إلزامي ، من قبيل الرأي المطابق .
- 5- إعادة النظر في التنظيم الإداري الحالي ، لاسيما في الجنوب الجزائري الشاسع من أجل تكريس أفضل للامركزية الإدارية .
- 6- إعادة النظر في النص التنظيمي الخاص بالمرصد الوطني للمدينة خاصة في مجال تشكيلته ومهامه ، وجعلها متوافقة ومفهوم مشاركة المواطن في تجسيد سياسة المدينة .
- 7- التوجه نحو اعتماد التسيير المحلي التشاركي كآلية تسييرية حديثة ، تعطي القيمة الحقيقية للمواطن في مجال مشاركته في السياسات العامة ، وتساهم في الإصلاح الشامل للمشكلات التي تعاني منها المدينة اليوم .

1- مشاركة المواطن في تجسيد السياسة العامة للمدينة:
تعتبر أساسا لشرعية القرارات والمشاريع التي تُتخذ وتتم فيها ،

تنبثق من حقه في المدينة الذي ينتمي للجيل الثاني من حقوق الإنسان ،
تعبّر عن الديمقراطية التشاركية المحلية ، وهي أساس لبناء مدن تشاركية .

2- السياسة الوطنية للمدينة سياسة مركبة ، تتعلق بالعديد من السياسات العامة القطاعية الأخرى .

3- اعتنق القانون التوجيهي للمدينة مفهوم مشاركة المواطن في تجسيد سياسة المدينة وحقه فيها بطريقة غير مباشرة .

4- الآليات الإجرائية لضمان مشاركة المواطن في السياسة الوطنية للمدينة حاضرة في القانون التوجيهي للمدينة ، بفعالية ضعيفة نوعا ما ، نظرا لتمحورها حول تقنيات استشارية غير ملزمة ، وتدني مستوى الإعلام .

5- الحسّ المدني لدى المواطن الجزائري جدّ متدن ، ويعتبر عائقا أمام مشاركته في سياسة المدينة ، إذ قد يجهل أساسا أن له حقا يدعى "الحق في المدينة" .

6- دولة الرفاه كرسّت لذهنية اعتماد المواطن على الدولة في كل شيء ، وانصرافه إلى الاهتمام بأموره الشخصية البحتة دون توجهه نحو المشاركة في تسيير الشأن العام .

7- المرصد الوطني للمدينة في مهامه وتشكيلته ، ضعيف التوجه في تكريس مفهوم مشاركة المواطن في تجسيد

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: باللغة العربية

1- النصوص القانونية

- 1-1- القانون رقم 91-11 المؤرخ في 27 أبريل 1991، المحدد للقواعد المتعلقة بنزع الملكية من أجل المنفعة العمومية، ج ر ج ج عدد 21 لسنة 1991. المتمم بموجب المادة 65 من قانون المالية لسنة 2005، الصادر بمقتضى القانون رقم 04-21 المؤرخ في 29 ديسمبر 2004، ج ر ج ج عدد 85 لسنة 2004.
- 2-1- المرسوم التنفيذي رقم 02-155 المؤرخ في 03 أبريل 2002 المتعلق بإنشاء المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة ج ر ج ج عدد 22 لسنة 2002.
- الجريدة الرسمية لمداوات المجلس الشعبي الوطني المتعلقة بمناقشة مشروع القانون التوجيهي للمدينة، الفترة التشريعية الخامسة، الدورة العادية السابعة، السنة الرابعة، رقم 162، 2005.
- 3-1- المرسوم التنفيذي رقم 07-05 المؤرخ في 05 جانفي 2007 المتضمن تشكيل المرصد الوطني للمدينة وتنظيمه وسيره، ج ر ج ج عدد 03 لسنة 2007، المعدل والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 17-94 المؤرخ في 26 فيفري 2017 ج ر ج ج عدد 14 لسنة 2017.
- 4-1- القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية ج ر ج ج عدد 37 لسنة 2011.

2- الكتب

- 2-2- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، 2016، المدن التي نحتاجها نحو نموذج حضري جديد.. الكايد، زهير عبد الرحمن، 2003، الحكمانية قضايا وتطبيقات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر.
- 1-2- هارفي، دقيد، 2017، مدن متمردة من الحق في المدينة إلى ثورة الحضر، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ترجمة لبنى صبري، بيروت.
- 3- المقالات العلمية
- 2-3- اوكيل، محمد الأمين، 2017، "إشكالية مشاركة المجتمع المدني في تجسيد الديمقراطية المحلية في الجزائر"، مجلة دراسات حول فعالية القاعدة القانونية، المجلد الأول، العدد 01-2017.
- 3-3- نوح، عبد الله، 2018، "مبدأ الديمقراطية التشاركية في نظام البلدية الجزائري"، مجلة بحوث، الجزء الأول، العدد 12.
- 4-3- بوراي، دليلة، 2018، "عن مشاركة المواطن في صنع القرار المحلي في التشريع الجزائري"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 17، العدد 01.

- 5-3- عليوات، ياقوتة، د.ت.ن، "نزع الملكية من أجل المنفعة العامة في التشريع الجزائري"، مجلة الشريعة والاقتصاد، المجلد 5، العدد 09.
- 1-3- بن لعبيدي، مفيدة، 2015، "التسيير المحلي التشاركي آلية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر"، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 07، العدد 21.

4- الرسائل الجامعية:

- 1-4- بلعبيدي، نسيم، 2014، "الجوانب القانونية لسياسة المدينة والعمران في الجزائر"، (مذكرة ماجستير)، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة 01، الجزائر.

5- المواقع الالكترونية

- 2-5- المفهوم والتطبيق لميثاق الحق في المدينة: لبناء مدن عادلة، ديمقراطية، مستدامة، متوفر على الموقع: <http://www.hlrn.org>
- 3-5- اوزبزن، ديفيد، و غايلر، تيد، إعادة اختراع الحكومة، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، متوفر على الموقع الالكتروني: www.noor-book.com
- 1-5- الشهاوي، عمر، الحق في المدينة، مقال متوفر على الموقع: www.almqaal.com

ثانياً: باللغة الأجنبية

1- Ouvrages

- 1.1- CHEVALLIER, Jacques, 2004, l'état poste—moderne, droit et société V35, 2^{ème} éd, France.
- 1.2- La participation des citoyens et l'action publique, Centre d'analyse stratégique 2008, 1^{ème} partie, la documentation française, France.

2- Articles

- 2.1- MARGIER, Antonin, and MEIGACO Lucas, 2016, "introduction au dossier "whose right to the city? 2.2- le droit à la ville pour qui?", Environnement urbain, V10.
- 2.3- MONBEIG, Michel, 2007, "la démocratie confisquée", revue vie sociale, N° 02, France.
- 2.4- CHEVALLIER, Jacques, 2011, "de l'administration démocratique à la démocratie administrative", revue française d'administration publique, N° 137-138, France.

3- Thèse

- 3.1- AUDRIA, Raphael, 2004, "New public management et transparence : essai de déconstruction d'un mythe actuel", (thèse de doctorat), université de Genève, faculté des sciences économiques et sociales, Genève.

4- Sites électroniques

- 4.1- Qu'est-ce qu'une ville participative ? disponible sur le site : <https://francom.fr/references/demarche-participative-projets-de-quartier-projet-de-ville>
- 4.2- Charte mondiale pour le droit à la ville, disponible sur le site : www.hic-gs.org

The problematic of theorization in the human sciences

Date de réception : 2019-10-14

Date d'acceptation : 2020-08-26

Lamia Mortad-Nefoussi, Université de Mostaganem, lamia.nefoussi@yahoo.com

Abstract

The theorization in the human sciences didn't know the same course of the sciences of Nature. Its course is hampered by epistemological obstacles and by the specificity of this field of research. We have noticed a decline in interest to the formulation of theories in human sciences. But what is certain (even in the sciences of nature) is that the advance of science has been possible only by formulating theories, as a coherent explanatory framework of the studied phenomenon. I will discuss the problems encountered with theorizing in the human sciences through the following axes:

- Sketch of theory definition
- Functions fulfilled by a theory
- The Problematic of Induction/Deduction in scientific research
- Overview of human sciences theorization
- **Keywords:** Theorization-theory-human sciences-paradigm-concept

Résumé

La théorisation en sciences humaines n'a pas et ne peut connaître le même parcours des sciences de la nature. Son parcours compose avec des obstacles épistémologiques inhérents à la spécificité même de ce champ de recherche. L'avancée des sciences n'étant possible qu'en formulant des théories comme cadre explicatif cohérent du phénomène étudié, nous essayerons de répondre aux questions suivantes, s'agissant des sciences humaines :

- *La théorisation en sciences humaines est-elle la même qu'en sciences de la nature ?*
- *Quelle est la particularité de la théorie en sciences humaines ?*
- *Quelles sont les perspectives de développement de la théorisation en sciences humaines ?*

Mots-clés : Théorisation-théorie-sciences humaines-paradigme-concept

المخلص

لم ينتهج التنظير في العلوم الإنسانية نفس المسار الذي انتهجه في علوم الطبيعة ؛ مسار تعثر بفعل المعرقات الإبيستمولوجية وبفعل خصوصية هذا الحقل العلمي.

وقد لاحظنا قلة الاهتمام بالقطب النظري. ولكن المؤكد أن تطور العلم لم يكن ممكناً إلا عبر صياغة نظريات ، كإطار تفسيري متجانس للظاهرة المدروسة.

في هذا المقال ، سأحاول الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- هل التنظير في العلوم الإنسانية هو ذاته في علوم الطبيعة ؟
- ما هي خاصية النظرية في العلوم الإنسانية ؟
- ماهي آفاق تطوير التنظير في العلوم الإنسانية ؟
- الكلمات المفاتيح: التنظير- النظرية-العلوم الإنسانية-النموذج-المفهوم

1- Introduction

The scientific approach differs from other approaches in its ability to understand “why and how, and not a single knowledge of the existence or aesthetic or emotional resonance of the phenomenon” (Mucchielli, 2006, 85), where the researcher adopts a precise methodology with appropriate tools and references.

Whatever the goal, the approach to a phenomenon must be based on a set of methods, concepts and theories, in the deductive approaches. And based on this approach, is a *sine qua non* condition for the phenomenon studied to be apprehended and verifiable by all researchers, which gives the character of scientificity to the adopted approach.

We found that some researchers prefer empirical studies. On the other hand, others attach particular interest to the theoretical aspect.

The theory plays a central role in science, interpreting the observed phenomenon according to an explanatory model, putting the link between several variables that are logically related, in order to elaborate laws.

Theory highlights a set of concepts. The concepts are extracted from the stated hypotheses. But the determination of hypotheses has not always been a decisive step in scientific research.

The role of the hypothesis has been marginalized by some researchers such as Francis Bacon. Descartes reserved for it an important place in scientific research. According to Popper, a proposition or a scientific statement is a **falsifiable hypothesis**, that is, a hypothesis that may one day be refuted.

What is important to know is that each discipline has a logic of its own to approach a phenomenon, to observe it and to interpret it, through a variety of techniques, methods, theories and concepts.

As for the variables, it's not enough to determine them only, but they should be adequate and consistent with the concept they represent, hence the value of analysing them and ensuring that they are consistent with the concept.

This is not to say that we must compete with the disciplines of the sciences of nature, but each field of research has its own characteristics, but it

would also be wise to use the forms of expression of the sciences called “hard”.

The human sciences have always compared themselves to the research methods and results of the sciences of nature, which has had repercussions on the status of human sciences.

In human sciences, there are differences on the tools, methods, theories and concepts used. In addition, the complexity of human phenomena must be taken into account, that is to say that the multiplicity of dimensions to be considered when studying a phenomenon must be taken into account, and not based on the study of one dimension.

Through this article, I want to show:

- The difference between the elaboration of theory in the sciences of nature and human sciences
- The main functions fulfilled by the theory
- That the formulation of theories in the human sciences have their own logic of operation, observation and interpretation, based on the complexity of human phenomena and on the nature of their object.

And to do that, I will ask some questions that I will try to answer:

- How is the theory built?
- What is the status of theories in the human sciences?
- Have they evolved in this field?
- What are the prospects for the development of theorization in the human sciences?

To answer these questions, my article is divided into several axes:

- Sketch of theory definition
- Functions fulfilled by a theory
- The Problematic of Induction/Deduction in scientific research
- Exhibit the overview of human sciences theorization

2- Sketch of theory definition

The term **theory** is etymologically extracted from the latin word «Theoria» which relates contemplation (Dictionnaire de Philosophie, 1964, 300).

It is an explanatory system of the phenomenon studied, where we mean by system a correlating set of interconnected concepts. The notion of theory “carries in itself a highly hypothetical and speculative value; the theory of the big

bang, or even the theory of the strings, are far from confirmed, and may well be supplanted by other theories” (Vorms, 2013, 170-180).

This puts us in a dilemma: the theory is at the same time “the most accomplished and systematic form of scientific knowledge and this in essence can always be questioned” (Vorms, 2013, 170-180), which defines its provisional character. Its field of application is the observable world with the diversity of phenomenon to be studied. But it’s not a simple report of observations; it must be able to “predict and explain phenomenon” (Vorms, 2013, 170-180).

Therefore, it must be able to perform two functions: an explanatory function and a predictive function through a rigorous deduction.

The theorist must observe the regularity of the phenomenon studied, and not be content with scattered and isolated observations which can’t lead him to generalizations and to the formulation of laws, this leads him to proceed with the inductive approach. Also, as Duhem specifies that, “the transition to theory is the passage to the symbolic representation of empirical phenomenon and no longer simply to the statement of their regularity” (Vorms, 2013, 170-180), giving them a symbolic character linked to the connotations of each concept, without resorting to experience. Thus, the theorists of the structure of the DNA have represented and illustrated their theory according to this known model, giving rise to a theoretical activity.

The theory is also hypothetical in the sense that “it refers to entities and processes that are not observable and therefore hypothetical.” (Vorms, 2013, 174)

So, what is the difference between a scientific observation and an observation of every day? The difference lies in the explanation, by determining the “regular link” (Vorms, 2013, 174)

of variables related to the regularity of the phenomenon studied. In addition, a theoretical law must allow “in certain cases to predict new empirical phenomenon, never observed before.

Theories therefore owe their explicative power and predictive fruitfulness to their theoretical concepts.” (Vorms, 2013, 174) For Whitehead, all human thought (whether current

or scientific) is governed by a logical construction following specific generalizations, where each fact is interpreted according to an organization of thought.

Science is a long process of acquired and verified knowledge. It is the future of science to the extent that truth is always in the process of conquest.

As science is in constant research for the truth, it can’t grasp it in its entirety; this being valid also for the current thought.

But what differentiates current thinking from scientific thinking is that science always has a dual purpose: first, to produce a theory in accordance with experience and second, to explain, at least broadly, the common concepts of nature; this explanation consists in keeping these concepts in a scientific theory of harmonized thought”. (Schutz, 1987, 8)

This can only be achieved by going beyond common sense which is considered as an epistemological obstacle. Epistemologically, the function of theory is to be “the most powerful instrument of epistemological rupture.” (De Bruyne and al., 1974, 95)

Indeed, theory breaks with preconceptions and common sense, which hinder the process of elaboration of knowledge, by proposing an explanatory framework, providing meaning to a reality or a part of reality.

However, there is confusion that is established between theory and **paradigm**. The term paradigm belongs to Thomas Kuhn, who evokes the idea of considering the truth as the result of a cyclical process that passes imperatively through four phases.

The first phase is what Kuhn calls “**normal science**”.

“Normal” refers to “the common, customary over a period of time, for a community of specialists in a university or academic institution” (Rumelhard, 2005, 205-223), thus requiring a consensus in these two circles on the established paradigm. The status of normal science being established, doesn’t give way to a critical mind that is able to question some of its premises. At this stage, a community of scientists agrees on the facts to be explained, around a consensus that will be taken into consideration validating the established observations. At this level,

scientific knowledge will be structured around a paradigm, norms must be respected. Over time, the paradigm embraced by the scientific community calls into question the apprehended reality by bringing new facts that contradict it, by “**detecting anomalies**”.

In this second phase, scientists will have to choose between two solutions. Faced with new facts, they will either “attempt to confront them with what is known and generally accepted, or accept that the paradigm has anomalies”. (Bonneville and al., 2007, 22)

To challenge the pre-existing paradigm, the detected anomalies must be really large enough to challenge it. However, in the face of anomalies, scientists will react, with the possibility of resisting the detected anomalies that will challenge the pre-existing paradigm.

If these anomalies are numerous and call into question the foundations of the paradigm, called normal science will enter a new phase, that of “**crisis**”, where it is no longer the researcher’s knowledge and skills to deal with problems that are in question, but “the theory itself is being tested”. (Heselmans, in: Jacquemain, Frère, 2008, 90)

At this moment, “innovative scientists, often “open-minded”, will try to erect the foundations for a new model of explanation and understanding of reality” (Bonneville and al., 2007, 22), in order to rectify the pre-existing paradigm or replace it with a new one. It is the phase of the “**scientific revolution**” where a rupture will occur with the old paradigm that will be replaced by the new paradigm. To do so, it is necessary for the latter to define in a precise way the problems it wants to solve. In addition, there must be consensus among the vast majority of scientists on the validity of the new model. The paradigm circumscribes the field of research investigation and puts a brake on the anarchic use of concepts and assumptions. It is based on a critique of existing analyses, by identifying its main gaps. According to Robert K. Merton in his model of qualitative analysis in sociology¹, the paradigms present an interpretation of the phenomenon studied, fulfilling five functions.

First, paradigms “have an editorial function” (Merton, 1997, 18), which must be synthesized, in a short form, highlighting the concepts that explain the phenomenon studied. This brevity in presenting concepts plays an important role in that it “greatly facilitates the self-correction of successive interpretations, a result that is hard to achieve when concepts are dispersed and drowned in a discursive exposition.” (Merton, 1997, 18)

The second function of paradigms is “the explicit formulation of analytical paradigms which reduces the risk of inadvertently admitting hidden concepts and postulates.” (Merton, 1997, 18)

Indeed, concepts and postulates must be formulated in an explicit way. As for the third function of paradigms, it allows “to enrich the background of theoretical interpretations”. (Merton, 1997, 18) It is on the basis of the paradigm that interpretations are built, relating to new concepts and postulates, challenging previous interpretations, on the basis of new established observations.

We arrive at the fourth paradigm function, which consists of going beyond the description function and replace it with that of analysis function, by “suggesting a systematic board of concepts that seem important” (Merton, 1997, 18), raising a rigour on the part of the researcher that must be aware of the extent and gravity of the problems he may face.

Finally, the fifth function fulfilled by paradigms is specified by their contribution to “the coding of qualitative analysis method with a logical rigor, if not empirical, rigour similar to that of quantitative analysis.” (Merton, 1997, 18) As such, the researcher is required to move away from intuitive descriptions, and must be able to identify standard operations that can be followed by other researchers.

Paradigms are referred to as miniature theories, and therefore the difference lies in the degree of their generalization. Indeed, the proposals of a paradigm are more pointed and specific, while as those of a theory are larger.

So, it turns out that theory is at a more general level than the paradigm. The major difference

between a theory and a paradigm – both explanatory models – lies in the extent.

3-Functions fulfilled by a theory:

It should be noted that there is a relation between theory and empirical research, where one interacts with the other; they are not contradictory entities. Certainly, the role of empirical research is to test the hypotheses of the adopted theory. However, it turns out that this position gives a passive aspect to the theory, which on the contrary, has an active role consisting of performing four major functions.

-Serendipity:

In empirical research, the researcher may be confronted with an unexpected reality, which will arouse his curiosity, that is, it will be aberrant, contradicting itself with the adopted theory and established facts, leading to “a new theory or extension of theory”. (Merton, 1997, 43-44)

In addition, the discovered fact must be of paramount importance to the extent that it “must influence the general theory.” (Merton, 1997, 44)

There are phenomena that have always existed, but it has sufficed for example to Newton who saw in the falling bodies data that allowed him to establish the theory of gravitation, where the latter is perceived as a force responsible for the fall of the bodies and the movement of the celestial bodies.

So, a discovery being unexpected, surprising and capital, awakening the curiosity of the researcher by launching him into the path of a new hypothesis, is what defines **Serendipity** which “assumes an educated mind to unexpected discovery” (Châtel, 2013, 35-39), which will allow the theory to expand.

- Theory remodelling:

When a researcher makes observations, he must admit beforehand that he can go against certain details that are of major importance. Indeed, certain facts will seem useless to him, hence their overtaking. And at this stage, he will understand that the explanation he presents is insufficient, and there appears then the “need (...) to change the statement of the schema. This leads us to introduce into the schema variables that have not been included systematically.” (Merton, 1997, 47)

What will lead to the **remodeling of the theory** is the observation of facts that were previously

not taken into account, invoking the need to introduce new variables.

-Theoretical reorientation:

Techniques play a role in **theoretical reorientation**, as they “open up new horizons of research, and hence theory.” (Merton, 1997, 52)

Take the case of the “panel” technique, which aims to “study the changes of opinions, attitudes, behaviour”. (Grawitz, 2001, 759)

This involves conducting repetitive questionnaires and interviews on the changes and their causes in order to “draw generalizable conclusions.” (Grawitz, 2001, 760)

The remarks drawn are enriched by the field, and will create a panoply of new data, but “often impossible to obtain, suggest new hypotheses” (Merton, 1997, 53), and this is being possible only by the use of techniques well adapted to the nature of the research, its objectives and the nature of the data to be collected, which will give new orientation to theoretical concerns.

- Clarification of concepts:

Theory highlights a set of concepts. It is through concepts, that variables are determined, guiding our observations. In a theory or paradigm, there must be a significant link between the variables that relate to each other.

But what is the nature of these concepts? What is the link between their variable? And what is their role and contribution to building a theory or paradigm? A **concept** is an abstract representation of reality. It has certain properties that distinguish it from other concepts and its use in everyday life, thus rejecting other properties that make the particularity of other concepts, or even that of the same concept used as a word of the common language or by different disciplines, obviously not leading to the same explanation of the phenomenon studied.

Even more so, a concept can have different connotations, depending on the use that each researcher grants him in the same field of research.

4- The Problematic of Induction/Deduction in scientific research:

In order to clarify this point, I will discuss the principles of the two processes used for the acquisition of scientific knowledge, namely: induction and deduction, where the adoption of one of the two

approaches is not so simple. Also, I will discuss the relationship they establish with the construction or verification of a theory.

We know that there are debates in all disciplines about “the creation and use of theory and the degree to which starting from data (induction) or with a hypothesis (deduction) are more useful for knowledge production.” (Collins, and al., 2018, 1–10)

Induction is the approach taken to move from the particular to the general. It starts from observations to arrive at establishing an interpretative model, laws, that is a theory. It makes it possible to formulate new theories.

On the other hand, **deduction** is the approach used to move to the individual, through general observations. So, primacy is given to observation, to experience, to the theoretical framework.

Nevertheless, some observations are not enough; a sufficient number of observations must be made in different circumstances. Here, the **tests of scientificity** recommended by Popper take place. In “**The Logic of Scientific Discovery**”, Popper assesses the methods of the empirical sciences, the sciences studying “the real world”, that of “our experience”, refuting the thesis of induction, demonstrating the difficulty of making laws based on singular statements, as numerous as they are, and posing the problem of the justification of inductive inferences.

And the deduction is the approach that puts theories to the test, which, according to Popper’s schematic, will go through four stages.

The first step consists of “the logical comparison of the conclusions between them, by which we feel the internal coherence of the system”. (Popper, 1973, 29)

In the second step, "the research for the logical form of the theory"(Popper, 1973, 29) is carried out in order to clarify the characteristics of the latest puts to the test.

Third, there is a comparison “from theory to other theories” (Popper, 1973, 29) to see if it can withstand the tests it undergoes.

In the fourth step, the theory in question is “tested by making empirical applications of conclusions that can be drawn from them”. (Popper, 1973, 29)

This last test aims at the discovery of the impact of the requirements of the practice. Popper specifies that the theories are not verifiable, but can be "corroborated".

So, a "**corroborated theory**", showing its ability is a theory which "resist systematic and rigorous tests and what another one does not replace it advantageously in the course of the scientific progress". (Popper, 1973, 29) Indeed, a theory can be falsified, by the contribution of new experiences, showing that it is not static, and that it is in fact in continuous dynamics, but still, it is necessary to bring the proof! On the other hand, other researchers give themselves the task to prove that the sciences can move forward only by relying on the induction.

Indeed, we can go very far in history and go back to Aristotle, knowing that « he was not the first to use induction as a method of scientific reasoning. In *Metaphysics* he wrote: two things can be attributed fairly to Socrates- inductive arguments and universal definition, both concerned with the starting point of science (Met. XIII 4). But Aristotle was obviously the first one who had systematically analysed induction ». (Gálik, 2006, 495-505)

Maurice Angers and many others speak rather about complementarity between the deduction and the induction. Indeed, it is difficult to distinguish both approaches from each other.

It happens that by thinking exclusively adopted the induction, we bend towards a deductive analysis where "can intervene attempts of explanations resulting from previous reasonings"(Angers, 2015, 43), that is resulting from a deductive reasoning, because like it or not, the scientific knowledge even if it is made in an exploratory context, is never completely inductive.

The opposite is also true, because, in thinking that it has done so in an exclusively deductive way, it turns out that the researcher is making inductive reasoning, on the basis of previous observations, or on the basis of questioning the adopted theory or some of its elements, thus implying a there and back between deduction and induction, in order to arrive at the conclusion that these two approaches are in fact not contradictory, quite the contrary; they are complementary and even inseparable in the same

research, where the complementarity between theory and practice is inevitable, where theory clarifies reality and practice produces theory or recastes it.

5- Overview of human sciences theorization:

Addressing the problem of **theorization** in human sciences, we find ourselves faced with a multitude of questions about the possibility of theorization in this field, its principles and the obstacles that can hinder it, while knowing that the theorization in the sciences of nature did precede that of the human sciences, offering to the latter a model to follow, which presented a constraint to the development of research in this field.

All sciences are distinguished by the use of vocabulary specific to each of them, which is nuanced by the use of specific concepts to each discipline and having an unequivocal meaning. Disciplines such as “physics and chemistry as well as biology, geology and statistics have escaped this displaced concern for literature. Focused on scientific goals, these disciplines prefer the brevity, precision, objectivity to the exquisite forms of a harmonious language, to the wealth of the allusions and to the highly meaning verbal imaging”(Merton, 1997, 17), while the human sciences are sometimes subject to use of expressions being of the literature. It does not mean that it is necessary to compete with these disciplines, but each field of research has its own specificities, but that it would be also sensible to use the forms of expression of sciences named as “hard”.

The difference in research in sciences of nature and in human sciences was the object of debates and it is it always.

The human sciences have always compared themselves to the methods and research results of the sciences of nature, which has had an impact on the status of the first. The main purpose of the human sciences is to “aim for an organized knowledge of social reality which is the total sum of objects and events within the socio-cultural world, as they are experienced by the common thinking of men living their daily lives among their peers, interconnected by all kinds of relations and interactions”. (Frère, in : Jaquemain and al., 2008, 71)

The first distinction to be made between the two fields of research is to consider that what is observed in the field of the sciences of nature is not aware of its existence, and therefore can't give meaning, contrary to the human sciences which focus on the social world. This last has “a particular meaning and structure relevant to human beings who live there, who think and act there”. (Frère, in : Jaquemain and al., 2008, 71)

And this interpretation is the result of constructions established by the individuals, which guide them in the daily life and help them to adapt themselves to it. And the researcher as actor in this environment can't release himself from these constructions. Then, two contradictory currents of thought explain this state of things. The first one considers that the sciences of nature have a fundamental difference with the human sciences, due to the nature of objects to be studied in both fields, and by the use of methods appropriate to them.

The defenders of current argue their position.

Indeed, the law elaboration is even truer “when you are in the sciences of nature or in the exact sciences, considering their objects of study less subject to contingency than in the human sciences and social sciences”. (Bonneville and al., 2007, 18)

The theory results from observations and experiments carried out in order to study a given phenomenon and verified observations. By observing in a regular way the studied phenomenon, where these observations become recurrent, verified by experimentation, the researcher can arrive at the elaboration of laws, this being valid in sciences of nature or in the exact sciences where theorization is very advanced in these two fields. However, this routing is not as simple in the human sciences, because the conditions for observation and experimentation are different.

On the other hand, another current considers that the human sciences can access the status of the sciences of nature by adopting the methods, techniques and even the lexicon of these ones. Faced with the dogmatism engendered by the first current, researchers in the human sciences were

forced to develop their own methods “without sufficient philosophical background and stopped their efforts when they reach a level of generalization that seemed to justify their intimate conviction” (Frère, in : Jaquemain and al., 2008, 68), which hindered the development of these sciences at least on the epistemological pole, as regards the construction of the study object and the problematic, and also the nature and value of the knowledge that the researcher exploits.

Another distinction to be made is that in the sciences of nature it is possible to carry out verification and measurement more than in the human sciences.

In the human sciences, there are phenomena that are easily measurable such as the listening rate of a radio channel or the absenteeism rate of the workers. On the other hand, there are phenomena which are difficult to measure and others that are impossible to measure, such as representations of tattooing in young people or the reception of live television programs.

To add to this, in the case of the human sciences, “while lending itself to explanations, do not often allow for strict studies of causality. Where as in the sciences of nature, thanks to experimentation, widely widespread, we can provoke and control situations allowing one to study the effect of such a phenomenon on such another.” (Angers, 2015, 52) In addition, there is a methodological and theoretical consensus among members of scientific community in sciences of nature, something that is not always found in the human sciences. And we will go even further by announcing that these consensus do not always exist within a specialty in the human sciences; there are differences on the tools, methods, theories and concepts used.

In addition, the researcher is of the same nature as the human sciences research object, unlike the researcher in sciences of nature, who must be more rigorous in his research, moving away as much as possible from value judgments, otherwise his study will be considered subjective, based on personal impressions. Add to these distinctions that in the human sciences “individuals or groups are not exacts copies of each other” (Angers, 2015, 51); they have distinct characteristics, hence the impossibility of reproducing

the experiment, which will lead us to different results.

Furthermore, in the case of sciences of nature, the reproduction of experience is always possible because the objects of study have the same composition.

In addition, the complexity of human phenomenon must be taken into account, that is to say that we must take into account the multiplicity of dimensions to be considered in the study of a phenomenon, and not based on the study of a single dimension, where we must admit that the natural world is simpler than the human world.

What is certain, that theories in the sciences of nature are used in order to ensure the predictive function of phenomena. In parallel, “social scientists assume that social reality is too complex to consider variables in isolation in order to test their causal relationship.” Reeves, and al., 2019 <https://www.researchgate.net/publication/2315653>)

The phenomena are not simple; they are a system of relationships that must be discovered.

If we consider the social changes taking place within the communities, we should take into account the various dimensions that trigger them, namely the economic, cultural, social and even historical dimensions, by focusing on one of them if the requirements of the analysis conceive it. And here, appears the complexity of phenomena affecting “social being” where it is difficult to measure and analyze attitudes.

Today, it turns out that paradigms that have been used for decades in the human sciences, such as the marxist and structural paradigm, are proving ineffective because of their inability to interpret social reality in all its complexity.

We know today with Kuhn that the development of science is not done by “the accumulation of knowledges, but by the transformation of the principles organizing knowledge”. (Morin, 1982, 273) Does this mean that the sciences of nature are more “scientific” than the human sciences? Are the human sciences really scientific, knowing that this scientificness requires the use of observation and experimentation, things that are not always possible in human sciences, complicated by the fact that the subject and the object are of the same nature.

And because of this, can we “make” theory in the human sciences? To answer these questions, we know that in sciences of nature the theories and methods adopted are very limited, whereas in the human sciences they are of a great diversity. Moreover, in the human sciences, there are theories which are dominant over others, because of their great use and their ideological dimension, the latter pushing the field of investigation of the theory towards a precise direction, directing researchers to invest their research towards a specific axes, according to the interests and pressures of the organization that finances this research. In these sciences, some thinkers prefer the use of the term “quasi-paradigms” instead of a paradigm, given the “more limited influence they have on the scientific community” (Dépelteau, 2010, 18) where they are located in an institution or country; their influence may widen, while for the sciences of nature the impact of the paradigm on the scientific community is felt, and there is a consensus on its methodological and theoretical principles, and where the choice of researchers is very limited.

This state of things in the human sciences is due to the absence of an “organized structure, that is, a set of homogeneous epistemological, methodological and theoretical principles which make a clear consensus”. (Dépelteau, 2010, 14) Nagel compares theorization in sciences of nature and human sciences, where he believes that in empirical sciences theory means « explicit formulation of specific relations between a set of variables where a significant amount of verifiable empirical regularities can be explained ». (Schutz, 1987, 70) And he adds a very important point, which is that “neither the fact that these regularities have in the social sciences a rather restricted universality, nor the fact that they allow prediction only in a limited field, constitutes a fundamental difference between the social sciences and the sciences of nature, since many branches of these have the same characteristics” (Schutz, 1987, 70), each field has its own reflective logic, thus determining its characteristics.

That is why, it would be wise to know the epistemological foundations of the human sciences in order to seize «the advantages and limits of each of the quasi-methodological paradigms» (Dépelteau,

2010, 29), and for the choice of an appropriate method does not happen in arbitrary way. A major problem facing the researcher in the human sciences is the objectivity to which he must always abide, otherwise his study would be subjective. Objectivity being “the attitude or disposition of observing with neutrality a given reality, in order to possibly reach impartial conclusions”. (Bonneville and al., 2007, 214) But then another problem arises: can we at the same time aim at the research for truth and objectivity? This is because a distinction to be made between the two notions: «describing a thing as it appears is not necessarily describing it as it is». (Lepeltier, in: Lepeltier, 2013, 210)

The truth is apprehended by each discipline, by each researcher, so as to reveal an appreciation of it, knowing that it is a goal in itself. The goal pursued by the truth in scientific research is to arrive at establishing correspondence between the studied phenomenon (and its components or variables) and the reality (of natural life and social life). This is a norm in that “it regulates our approach and attitude on a cognitive level”. (Lepeltier, in: Lepeltier, 2013, 210)

This norm is in fact a “recognition” guaranteed by a group of researchers to the fact discovered, and which can only be judged as such by “the strength of the arguments, the various strategies, the rhetorical forms of persuasion, the logics of careers” (Frère, in: Jaquemain and al., 2008, 55), in short this must be consistent with a recognized legitimacy within the community of researchers.

But, commented Edgar Morin, “it is undoubtedly the dogma of truth that produces the most illusions and errors. We are always mistaking by believing very strongly to be in the right. One gets lost by virtue of a blind faith in the truth.... Knowledge can reach some islets of certainty, but its trip never ends.” (Tellez, 2009, 135); it’s in constant pursuit.

Thus, another crucial question must be asked: does the theory aim to search the truth? To answer this question, two currents of thought are debating: realism and instrumentalism. The first conceives that theories “aim for truth, and must be interpreted as affirmations (...) Instrumentalism, on the contrary, restricts the function of theories to that

of tools allowing prediction, but not affirming anything, strictly speaking, on the world” (Vorms, 2013, 175), providing no explanation.

Philosophy raises questions that it tries to answer, while science deals with **problems** that it studies and to which it tries to find solutions. These problems are felt in daily life in order to cope with the difficulties of everyday life. A problem “relates to a certain number of knowledge that already describes or explains a part of reality and motivates the study of another part of this reality.” (Bonneville and al., 2007, 41)

As a result, a scientific problem is a difficulty or lack of knowledges about a phenomenon in a specific field of research. It follows, that the researcher’s mission is to solve this problem, knowing that the problems in each discipline are specific.

But today it turned out that the problems are so complex that it seems judicious that they are treated by the contribution of different disciplines, where each contributes to the solution of this problem according to a specific approach and research angle; this is commonly known as **transdisciplinary** research, where it is conducted “to establish a common scientific practice and language across disciplines.” (Angers, 2015, 43)

According to Stuart Mill, “the unity of science is based on the methodological unity of scientific reasoning” (Freund, 1973, 71), which is also defended by Maurice Angers (and many others) when he approaches the question of the transdisciplinarity of science.

Indeed, it turns out today that the character of an exclusively and only disciplinary research can’t be fruitful, although each scientific discipline has its own particular field. By stimulating studies involving researchers from different scientific disciplines, within the framework of national and international surveys, and by belonging to a research laboratory focusing on different angles of the same theme, transdisciplinary researches are imposed front of the multiplicity of variables to be treated in the same research.

The phenomena to be studied have become so complex that it would be advisable to call upon researchers from different disciplines to work together to clarify the epistemological aspect, and the

practical aspects of research, in order to establish a common language, and why not establish a common methodology that would exceed the specific methodologies to each field of research.

Unlike naturalists, Dilthey has little interest «in the problem of methods which he considers too academic and abstract, and he is particularly interested in grasping the conditions of intelligibility own to the sciences of the mind, and consequently to their positive contribution for a better knowledge of men and things». (Freund, 1973, 82) According to Dilthey, the particularity of the human sciences is that they have developed “in the midst of the practice of life”. (Freund, 1973, 71) This is precisely what differentiates these sciences from those of nature, because the phenomenon observed by these sciences are constant and identical (if they are of course observed in the same conditions), while the human sciences study the social reality created by men, their institutions and their structures, in a precise historical context and of which these sciences are the object of their study, by the singularity of the phenomenon studied. It is then that we arrive to the conviction that “the reality is unique, but it does not allow itself to be apprehended in a unique way, as naturalism claims.

It is accessible on one hand to the external experience, of the other one to the internal experience, both forms being also legitimate, without one being able to abolish the other “. (Freund, 1973, 84) Popper is among the fierce defenders of the idea of “the uniqueness of the scientific model whether in the sciences of nature or the human sciences”. (Freund, 1973, 21) But, he was criticized by several thinkers, criticisms that paved the way for a new current in social science research that is **constructivism**.

This one abolishes the boundary between the subject and the object in so far as it considers knowledge as “linked to an action that modifies the object and only achieves it through the transformations introduced by that action”. (Schinckus, in : Jaquemain, Frère, 2008, 99)

That said, it turned out that knowledge develops according to the opportunities offered to the researcher and according to the new equipment available to him.

Dilthey attributes the character of “**historical intelligibility**” to human sciences, indicating that institutions or behaviours are “guided by intentions, and therefore linked by values”. (Freund, 1973, 71) Indeed, any researcher in the various fields of research is guided by value judgments, which even begin with the starting question. For Weber, the relation with value judgments is linked to the process of selecting and organizing of science because of the selection of phenomenon to be studied and the development of concepts; the human sciences have this peculiarity to make a selection in the matter by linking it to values. This selection is “subjective” in so far as there is a preliminary selection of the documents to be studied, because we can’t reconstruct the entire history, for lack of absence of all the documents related to it. In case of the presence of multitudes of documents, the selection is made on the basis of what H. Rickert and M. Weber call «esthetic, moral and political values». (Aron, 1967, 508)

In addition to the observed facts such as, related representations and norms are associated and which will guide the direction of the research, thus distancing it from scientific rigour and objectivity.

Today, the using of theory especially in qualitative approaches has included:

“(1) Clarification of epistemological dispositions, (2) identification of the logic behind methodological choices, (3) building theory as a result of research findings, and (4) a guide or framework for the study. Furthermore, methodological dispositions on the reflexive symbiosis with theory and other parts of a study are included to set the stage for focusing on the theoretical framework”. (Collins, and al., 2018, 1–10)

Here, the four **Methodological poles** of scientific practice must be taken into consideration.

First, the **Epistemological pole** is concerned with the question of the nature of knowledge and the conditions for its production. Secondly, the function of the **Morphological pole** is to determine the general form and external structure of the topic, defining the rules for its construction.

Thirdly, the **Technical pole** is about the data collected from the field, which will become important information.

And Fourthly, the **Theoretical pole** enables the organization of hypotheses and identifying concepts, making and guiding data collection. It also performs the function of analysis by interpreting the data. It guides the formulation of hypotheses and building concepts, proposing rules for explaining phenomena.

Today, in human sciences the challenge is how to construct theory in a qualitative approach?

Some researchers as Saldaña, incite to consider using the frameworks of known theorists to orient qualitative studies; that’s the case of **Grounded Theory** and **Identity Theory**.

Indeed, **Grounded theory** “can help to forestall the opportunistic use of theories that have dubious fit and working capacity”. (Glaser, Strauss 2006, 04)

Anselm Strauss and Glaser Barney defined **Grounded Theory** as “The theory that was derived from data, systematically gathered and analysed through the research process”. (Khan, 2014, 224-233)

It is an approach that opposes the hypothetico-deductive approaches, using an inductive process by which immersion in empirical data serves as a starting point for the development of a theory about a phenomenon, without detaching from the field of research, to generate new theories.

It is used for answering research questions that have never been the subject of a scientific study, but also for the possibility of taking a new look at phenomena which have already been studied.

As for the **Identity Theory**, it talks about the constitution of identity. Stets and Burke define **the identity** as «the set of meanings that define who one is when one is an occupant of a particular role in society, member of a particular group, or claims particular characteristics that identify him or her as a unique person. Identities characterize individuals according to their many positions in society.” (Burke, Stets, 2009, 03)

They specify that their approach is within **structural symbolic interactionism** that refers to “a set of ideas about the nature of the individual and the relationship between the individual and society.” (Burke, Stets, 2009, 09)

This current is different from symbolic interactionism. Its representatives are more concerned about the effects of the structure, they consider the influence of the social frameworks of experience, and that social life is predictable in order to allow theoretical generalizations.

Stets and Burke add that « the perceptual control perspective emphasizes the idea that it is

the meaning that is important not the behavior itself, and meaning is subject to social confirmation”. (Stets, Burke, 2014, 57-97)

In their book, the two authors talk about the development of Identity Theory. To do this, the authors “compare the theory of identity to other similar currents, examine methodological innovations (from recent research) to the expectation of original ways.” (Labege, 2012, 151-156)

Over the past 25 years, the identity theory has known a considerable development from 1988 to the present, as “the incorporation of the perceptual control system into the theory, the introduction of “resources” in which symbolic and sign meanings are important, new views of the social structure, the relevance of the situation in influencing the identity process, the idea of different bases of identities, broadening our understanding of multiple identities, studying identity change, and bringing in emotions into the theory”. (Stets, Burke, 2014, 57-97)

There are two cases to use theories in qualitative studies, where it is possible to develop a theory or create a new one, as new advances at the theoretical level.

6-Conclusion

The human sciences have always sought to imitate the sciences of nature, using their methods and techniques taking them as a model.

In this context, is it wise to distinguish between both fields of research? Or shall we have to be satisfied to say that both fields try to make the reality (of the natural or social) understandable, with approaches sometimes concomitant, sometimes different?

Having said that, we must admit with Weber that no science is complete; the science being the future of

the science whose task is not yet complete, by being in perpetual research for perfection or at least for the overcoming of its gaps and obstacles it faces every time, when its hypotheses are always subject to rectification, and every time from new questions spring up.

Indeed, there is no perfect science except in the moment, when researchers devote all their energy and time to perfecting it, and as long as new discoveries or questions come to take away from it that perfection, in the face of the multitude of complex phenomena that arise each time and that arouse the curiosity of researchers in the social world. It has been found out that theories in the human sciences have their own logic of operating, observation and interpretation. And so that they don't remain at the embryonic stage, research in this scientific field should not only focus on the empirical aspect, but should reflect on their epistemological and theoretical poles, so neglected today.

Indeed, epistemological reflection on the human sciences has been refrained in recent decades because of the remarkable development of empirical studies.

Today, theories in the human sciences are no longer able to explain the complexity of new phenomenon, and can only capture portions of the observed social world.

In addition, we have noticed a decline in interest in exploratory studies which are pioneering studies, and which have so much contributed to provide new frameworks of interpretation to the phenomenon observed. And in order to carry out these new missions, the human sciences should be able to “dialogue” among themselves, from a transdisciplinary perspective, where they would borrow the tools, the concepts and the way of thinking, but especially the way of interpreting of philosophy, because philosophy is capable of providing the researcher in the human sciences with the appropriate tools of interpretation; it is this dialogue that could push theorization in the human sciences forward.

References

1. *This analysis can be generalized to all sciences.*

Dictionaries

Dictionnaire de Philosophie (1964). Paris : Librairie Larousse.

Books :

- Angers, Maurice. 2015, *Initiation à la méthodologie des sciences humaines*, Alger, Editions Casbah.
- Aron, Raymond. 1967, *Les étapes de la pensée sociologique*, France, Gallimard.
- Bonneville, Luc and al. 2007, *Introduction aux méthodes de recherche en communication*, Canada, Gaëtan Morin.
- Burke, Peter J. Stets, Jan E. 2009, *Identity Theory*, New York, Oxford University Press.
- Collectif, 2013, *1970-2010, Les sciences de l'Homme en débat*, Paris, Presses Universitaires de Paris Ouest.
- De Bruyne Paul and al. 1974, *Dynamique de la recherche en sciences sociales*, France, PUF.
- Dépelteau François. 2010, *La démarche d'une recherche en sciences humaines*, Canada, Editions De Boeck.
- Dumez, Hervé. 2013, *Méthodologie de la recherche qualitative*, France, Vuibert.
- Freund, Julien. 1973, *Les théories des sciences humaines*, Paris, Presses Universitaires de France.
- Glaser, Barney G.. Strauss Anselm L. 2006, *The Discovery of Grounded Theory, Strategies for Qualitative Research*, New Brunswick (U.S.A.) and London (U.K.), Aldine Transaction.
- Grawitz , Madeleine. 2001, *Méthodes des sciences sociales*, Paris, Dalloz, 11eme édition.
- Jacquemain, Marc. Frère, Bruno. 2008, *Epistémologie de la sociologie*, Bruxelles, De Boeck Editions.
- Merton Robert K. 1997, *Éléments de théorie et de méthode sociologique*, translated by : Mendras, Henri. Paris, Armand Colin.
- Morin, Edgar. 1982, *Science avec conscience*, France, Fayard.
- Mucchielli, Alex. 2006, *Les sciences de l'information et de la communication*, Paris, Hachette Livre, 4eme édition.
- Popper, K. R. (1973), *La logique de la découverte scientifique*, translated by : Thyssen-Rutten, N. and Devaux, P. Paris : Payot.
- Schutz, Alfred. 1987, *Le chercheur et le quotidien*, translated by : Noschis-Gilliéron, A. Paris, Librairie des Méridiens.
- Sous la direction de Lepeltier, T. (2013), *Histoire et philosophie*. Cedex : Sciences Humaines Editions.
- Tellez, Jean. (2009), *La pensée tourbillonnaire*, France, Editions Germina.

-Journals:

- Châtel, Vivianne. 2013 « La logique de la découverte en recherche qualitative ». Newsletter Studienbereich Soziologie, Sozialpolitikund Sozialarbeit, University of Fribourg, Switzerland, N° 13
- Collins C. S., Stockton C. M. (2018), "The Central Role of Theory in Qualitative Research", *International Journal of Qualitative Methods*, Volume 17, Canada,
- Gálik, Dusan. (2006). "Induction in aristotle's system of scientific knowledge". *Organon F 13*, No. 4, Filozofickýústav SAV, Bratislava
- Khan, Shahid N. (2014) "Qualitative Research Method: Grounded Theory", *International Journal of Business and Management*, Vol. 9, No. 11, Published by Canadian Center of Science and Education.
- Laberge, Yves. (2012) « De l'hypothèse à la théorisation : comment utiliser les théories sociales (construction sociale, théorie ancrée, théorie de l'identité, microsociologie », *Recherches Sociologiques et Anthropologiques*, 43-2.
- Reeves, Scott and al. "Qualitative research - Why use theories in qualitative research?", https://www.researchgate.net/publication/23156531_Qualitative_research_-_Why_use_theories_in_qualitative_research,
- Rumelhard, Guy. 2005, « Problématisation et concept de paradigme, approche épistémologique, psychologique, sociologique ». *ASTER*. n° 40.
- Stets J. E., Burke P. J. 2014, "The development of Identity Theory", *Emerald Group Publishing Limited, Advances in Group Processes*, Volume 31.

إشكالية المصطلح البلاغي في الخطاب النقدي الجزائري المعاصر - عبد الملك مرتاض أنموذجاً

The problematic of the rhetorical term in contemporary Algerian critical discourse - Abdelmalek Mortath as a model

تاريخ القبول: 2020-09-02

تاريخ الإرسال: 2017-06-28

فريد عوف، جامعة محمد ملين دباغين سطيف2، aouffarid@hotmail.fr

الملخص

إشكالية المصطلح النقدي من أكبر المعضلات التي يواجهها الناقد العربي المعاصر، في ظل التراكمات المعرفية، وتداعيات العولمة، وتأثير الحداثة الغربية. والمصطلح البلاغي لم يلق العناية الكافية من النقاد العرب عامة، والجزائريين خاصة، لانشغالهم بنقل وترجمة المصطلحات التي يقوم عليها تأسيس المناهج النقدية الغربية الوافدة. وقد ناقش عبد الملك مرتاض إشكالية المصطلح البلاغي بوجاهة علمية، وزاد غير قليل من المادة التراثية، والمعرفة الحداثية، إذ يدخل إلى المصطلح النقدي من منفذ غربي، ويخرج من باب عربي أصيل بإيجاد ما يماثله في البلاغة العربية.

الكلمات المفتاحية: المصطلح، بلاغة، الجزائر، معاصر، نقد.

Résumé

La problématique de la terminologie critique est l'un des obstacles majeurs que rencontre le critique arabe contemporaine, à l'ombre des accumulations cognitives et des repercussions de la mondialisation ainsi qu'à l'attrait au modernisme. La terminologie rhétorique n'a pas suffisamment été l'objet d'intérêt des critiques arabes en général ni celle de leurs compères algériens en particulier. Cela est dû au fait que leur préoccupation majeure était tournée vers le transfert et la traduction des terminologies sur lesquelles repose le fondement des approches critiques occidentales. Abdelmalek Mortath a traité la problématique de la terminologie rhétorique de façon scientifique faisant preuve d'un génie linguistique en y introduisant un nombre considérable de références patrimoniales et de connaissances modernistes. C'est ainsi qu'il aborde la terminologie rhétorique en partant d'une conception occidentale afin d'aboutir sur une issue purement arabe en y proposant des équivalences au sein de la rhétorique arabe.

Mots clés : La terminologie, rhétorique, Algérie, contemporain, critique

Abstract

The field of enquiry of the « critical term » is one of the greatest problems which the contemporary Arab critics face within the huge amounts of knowledge, the consequences effects of globalisation and the attractiveness of modernity. The linguistic term did not meet enough care from the Arab critics and the Algerian ones too. This is due to the fact that critics translate only the terms which form the basis of the western criticism syllabus. Abdelmalek Mortath has faced this field of enquiry with a scientific thouth /approach and a linguistic genius besides, he has a rich traditional and modern background knowledge.so, he managed to access/enter/study the term criticism from a western point of view and to leave it from an Arab view.and to find its equivalent in the Arabic lexis.

Keywords: The term, rhetoric, Algeria, contemporary, critical.

مقدمة

ومن هنا فقد كان للنقاد العرب مواقف متباينة من قضية المصطلح البلاغي بين متشبّث بالتراث البلاغي العربي، وبين منتصر للمصطلح النقدي الغربي، وبين من أمسك العصا من وسطها.

ولعلّ النموذج الأمثل، والعلامة الدالة في الخطاب النقدي الجزائري المعاصر الذي استطاع التوفيق في نهله من رافدي التراث والحداثة هو عبد الملك مرتاض، وهو من القامات النقدية العربية والجزائرية التي واجهت إشكالية المصطلح برزاة علمية، وذخيرة لغوية، ومعرفية، وهو من الذين تعاملوا مع ثنائية (التراث و/الحداثة) وفق ما يُعرف بالثقافة الواعية المحكومة بمنطق الاحترام والانتفاء للتراث، ومنطق التفاعل والثقافة مع الحداثة، فكان يدخل المصطلح من منفذ غربي ثم لا يلبث أن يجد له نظيرا في التراث البلاغي العربي.

إشكالية البحث وفرضياته

يتأسس هذا البحث على الإجابة عن مسألة مهمة هي: ماهو موقف مرتاض من المصطلح النقدي الغربي؟ وكيف كانت نظرته إلى التراث البلاغي العربي؟ هل كانت نظرة ازدراء واحتقار أم إنصاف؟ هل يؤمن مرتاض بأنّ المصطلح النقدي العربي القديم ما زالت له الكفاءة رغم التحولات المعرفية الهائلة؟ أم أنّه يستبعد ذلك ويؤمن بتجاوزه لأجل مسيرة الجديد؟ وماهي الإضافات التي قدّمها لعلم المصطلح؟ وماهي الآليات التي اعتمدها في صناعة المصطلح؟ ومن الفرضيات التي يسعى الباحث للإجابة عن أحدها:

-إنّ عبد الملك مرتاض تأثر بالمصطلح الغربي، وآثره على المصطلح البلاغي العربي.

-إنّ عبد الملك مرتاض لم يستهوه بريق المصطلح الغربي، وراح يبحث عن ندّ له في التراث البلاغي العربي.

منهجية البحث

اعتمدت في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي مشفوعا بإجراءات نقد النقد لتقييم جهود عبد الملك مرتاض في تعاطيه للمصطلحين الغربي والعربي.

تعدّ إشكالية المصطلح البلاغي من القضايا المهمّة التي نالت اهتماما كبيرا في المشهد النقدي العربي بصفة عامة، والجزائري بصفة خاصة في ظل التراكمات المعرفية، وتداعيات العولمة، حيث اقتحمت الساحة النقدية العربية ما لا يحصى من المصطلحات النقدية الغربية عن طريق الترجمة. وإذا كانت الجهود النقدية العربية عامة، والجزائرية تتجه إلى تحديد وجمع المصطلحات التي يقوم عليها تأسيس المناهج النقدية الغربية الوافدة، فإنّ المصطلح البلاغي لم يلق العناية الكافية من قبل الدارسين العرب المحدثين رغم الحاجة الماسة إليه، وشاعت حملة التشكيك حول جدواه، وقد حمل لواءها الذين أشفوا غليلهم من الثقافة الغربية، فزعموا أنّ أمر القديم قد انقضى، وأنّ الخير كلّ الخير في الانفتاح على ما جادت به قرائح الغرب، والانفتاح به. وكان من الأسباب التي أدّت إلى تراجع الاهتمام بالمصطلح البلاغي العربي ما يلي:

- الانفتاح على المنظومة النقدية الغربية، والاشتغال بنقل المصطلحات النقدية الغربية الجديدة الوافدة إلى السياق العربي بالترجمة والنحت.

- إنّ البلاغة على حدّ قول حازم القرطاجني -هي علم كلّ- كونه متّصلا بحقول معرفية كثيرة كالنحو، وعلم الجمال والمنطق، والفلسفة، والإعجاز. ونجم عنه تعدّد المصطلحات وغزارتها؛ ولذلك يصعبُ الإلمام بها جميعا.

- وجود فجوة بين البلاغتين العربية القديمة والبلاغة الغربية، وهذا ما أثر في اختيار المصطلح النقدي الملائم.

- تداخل مباحث علم المعاني والبيان والبديع، فكثير من قضايا علم البيان مرتبطة بعلم المعاني، وقضايا المعاني متصلة بالبديع

- اختلاف غايات النقاد العرب البلاغية: دينية وتعليمية، وتقنيّة، وجمالية.

- العلاقة الوشيجة بين البلاغة والنقد، حيث صارت أكثر المصطلحات البلاغية نقدية مثل التضمين والاقْتباس، الذي دخل مجال النقد بمصطلح جديد هو التناص.

أهمية البحث وأهدافه

ويكتسي البحث أهمية بالغة ، لأنه يمسّ قامة نقدية كبرى على الصعيد الجزائري والعربي ، وهو عبد الملك مرتاض الذي أثرى علم المصطلح من خلال إضافات جليّة ، إلى جانب دفاعه المستميت عن التراث البلاغي العربي ، ويروم البحث إلى:

- بيان جهود مرتاض في تأصيل المصطلح النقدي.
- بيان موقفه من التراث البلاغي العربي.

خطة البحث

وكانت خطة البحث كما يلي:

- مقدمة.
- عبد الملك مرتاض وآليات صناعة المصطلح.
- عبد الملك مرتاض بين جاذبية المصطلح البلاغي العربي وتأثير المصطلح النقدي الغربي.
- صور ونماذج من دفاع مرتاض عن المصطلح البلاغي العربي.

الدراسات السابقة

نالت قضية المصطلح النقدي اهتماما كبيرا من قبل الدارسين العرب في البحوث والرسائل الجامعية ، والمقالات المنشورة في المجالات العلمية المحكمة. وحظيت إشكالية المصطلح النقدي عند عبد الملك مرتاض بنصيب وافر من الدراسة ، لأنّ مرتاضا عايش كلّ التحوّلات النقدية التي عرفها المشهد النقد الجزائري المعاصر ، وقدم إضافات جليّة في علم المصطلح ، جمع شتاتها تلميذه يوسف وغليسي في كتابه "إشكالية المصطلح في الخطاب النقد العربي الجديد".

أولا: عبد الملك مرتاض وآليات صناعة المصطلح

أثرى عبد الملك مرتاض المنظومة الاصطلاحية في النقد الجزائري المعاصر ، وساعده في ذلك ثلاثة عوامل أساسية هي:

*ثقافته الحداثيّة: من خلال الإلمام بجميع النظريات النقدية الغربية ومستجداتها.

*ثقافته التراثية: قراءته المعمّقة والسليمة للتراث النقدي والبلاغي العربي.

*كفاءته اللغوية وذوقه الرفيع في تعامله مع المصطلحات.

ومن هنا فقد ارتكز منهجه في وضع المصطلح أو ترجمته على:

- 1- التفحص والنظر في ملاءمة ترجمة المصطلح إلى العربية دلاليا ، وأديبا ، وجماليا.
- 2- البحث عن المصطلح الذي يوافق المصطلح الغربي في التراث الإسلامي العربي البلاغي والنقدي.
- 3- التدقيق اللغوي والصرفي للمصطلح المترجم.
- 4- الاجتهاد في وضع ونحت المصطلحات ، وإبداعها.
- 5- شيوع المصطلح.

وكانت طريقته في صناعة المصطلح العربي ، وانتقاء الترجمة المناسبة للمصطلح الغربي بالرجوع إلى ينايع اللغة العربية ومصادرها والاستعانة بعلومها (نحو ، صرف ، بلاغة...) ، واحترام خصوصيتها البنيوية والمورفولوجية والدلالية ، والالتزام بقوانين الوضع الاصطلاحي عبر المعايير الآتية¹: (وغليسي ، 2008م ، ص 78).

1-المعيار المعجمي: أي علاقة الدال الاصطلاحي بجذره اللغوي المعجمي.

2-المعيار الدلالي: أي دقة المفهوم ووضوح الدلالة.

3-المعيار المورفولوجي: هو الامتثال للنظام النحوي والصرفي للغة.

4- المعيار المفهلغوي(المفهوم-لغوي): أي امتثال المصطلح لخصوصيات اللغة العربية.

5-المعيار التداولي: هو مدى شيوع المصطلح بالقياس إلى مصطلحات أخرى.

ومن ناحية أخرى نلاحظ أن مرتاضا سعى إلى الإبداع في المصطلح ، ومخالفة الآخر ، فهو ينحت وبيتكر مصطلحات جديدة ، أو يخالف الشائع منها بعد عرضها على سليقته اللغوية ، وحسّه الجمالي ، نذكر من ذلك اعتراضه على مصطلح (التناس) ، وتقديمه بديلا له هو مصطلح (التناصية) ، حيث يقول: "ومن عجب أنّ السيمائيين العرب يعكسون هذا الاستعمال بالقياس إلى استعمال مفهوم سيمائي آخر ، فتراهم يقولون: (التناس) مثلا، مقابلا للاستعمال الغربي Intertextualité ، في حين كان يجب ، في الحقيقة ، أن يقولوا: (التناصية) ، وإذن فهم يصطنعون (التداولية) مكان

ثانياً: عبد الملك مرتاض بين جاذبية المصطلح البلاغي العربي وتأثير المصطلح النقدي الغربي

وقد تأرجح المصطلح البلاغي عند عبد الملك مرتاض في ممارساته النقدية بين الانتصار للمصطلح التراثي، والنزوع نحو المصطلح الحدائري تارة، وبين مساعي التجديد والإبداع تارة أخرى.

ونال المصطلح البلاغي العربي القديم عناية كبيرة من قبل مرتاض، فقد تعامل معه تعامل منصف من غير تقديس، وولاء من غير تعصب، فهو يجمع على أنّ كلّ المصطلحات النقدية الغربية الوافدة تضمنتها البلاغة العربية تحت أسماء مختلفة كالانزياح تحت اسم العدول، والتداولية تحت اسم معنى المعنى، والأسلوبية تحت اسم البديع. والواقع أنّ البدائل التي اقترحها لا تستوفي حقاً المعنى المراد بالمصطلح النقدي الحديث، فمعنى المعنى عند عبد القاهر الجرجاني غير التداولية، والانزياح غير العدول، والأسلوبية غير البديع عند أبي هلال العسكري - وهذا ما سيكون موضع نقاش لاحقاً -

تناول مرتاض إشكالية المصطلح بوجهة علمية، وزاد غير قليل من المادة التراثية، والمعرفة الحدائرية، إذ يلجأ إلى المصطلح النقدي من منطلق غربي، ويخرج من باب عربي أصيل بإيجاد ما يماثله في البلاغة العربية القديمة، وكان كالرقيب اللغوي يقوم بمعاينة المصطلح في ترجمته إلى العربية، والتحقق من سلامة الترجمة، ثم ما يلبث حتى يبحث عن جذور المصطلح في التراث النقدي والبلاغي العربي حتى يجد مرادفاً له أو يثبت وجوده في البلاغة العربية، فهو - كما قال عنه العربي عميش - "قد اتسق له الإلمام بالمكونات المرجعية للنزوع البلاغي العربي... وكان يؤول في جميع اجتهاداته النقدية الأدبية إلى التفاعل مع الأصول الفنية الجمالية لا يمنعه من ذلك تفاوت مشاربها وتنوع بيئاتها واختلاف هوياتها الاجتماعية، يستجليها من مكانها التراثية العربية بلا احتشام أمام معرض أفكار الأمم الأخرى قديمها وحديثها، ثم يعتمد إلى تشريحها وتشخيصها حتى تتبين جروتومتها... فقد اتفق لديه أن يرى كلّ طارئ في نظرية البلاغة الغربية متضمن بالبدئية في التراث البلاغي العربي..."⁷

(عميش، 2014، ص ص 14-17).

وقد سلك مرتاض طريقة متميزة في تأصيل المصطلح البلاغي تقوم على التمهيص، والتأمل، والنظر في

(التداول)، ويصطنعون (التناص) في مكان (التناصية)². (مرتاض، 2010، ص 398)، كما اعترض على كثير من

المصطلحات، هاقت - بدأناً - عنما نذك منها: جدول المصطلحات النقدية الشائعة والبدائل التي اقترحها مرتاض:

المصطلح النقدي الشائع	المصطلح النقدي البديل
التناص	التناصية
السيمائية	السيمائية من (السمة) أو (العلامة)،
التداولية	التداول ³ (مرتاض، 2010، ص 391)
البنوية،	البنوية
التفكيكية	التقويض

المصدر: ينظر كتاب "نظرية النص الأدبي" عبد

الملك مرتاض

وإذا أمعنا النظر في المصطلحات التي اقترحها مرتاض كبدائل فإنها تبدو لنا مخالفة لها هو شائع من حيث الصياغة، لكنها لا تحمل معنى أقوى، فكلمة التناص لها دلالة كافية لكل أشكال الأخذ من الآخر، فهي صيغة صرفية على وزن (تفاعل)، وهذه الصيغة تدل على الاشتراك وتزاحم النصوص، وبذلك فهي ليست في حاجة إلى إلحاق بـ (النسبة (تناصية))، كما أنّ كلمة (التفكيك) أنسب من (التقويض)، لأنّ الأولى تعني (فصل أجزاء النص) ثم (إعادة البناء)، أما الثانية فهي تعني (الهدم هدمًا شديداً) فقط، فقد جاء معناها في المعاجم العربية: "تقوّض يتقوّض، تقوّضًا، فهو متقوّض تقوّض البناء: مُطَاوَع قَوْض: انهدم، تهاوى "تقوّض نفوذه- تقوّضت دعائمُ المودّة / أركان نظريته". تقوّضتِ الصّفوف: مُطَاوَع قَوْض: تفرّقت "تقوّضت وحدة الصفّ العربي"⁴. (قاموس المعجم الوسيط، مادة "تقوّض") وفي التفكيكية - كمنهج نقدي عند جاك دريدا Jacques Derrida - يتولى القارئ الهدم ثم إعادة البناء لا الهدم مطلقاً، فهي بالفرنسية "Déconstruction" تتكون من بادئة dé ومعناها النفي بالإضافة إلى المصدر construction معناه البناء... واستخدام دريدا للكلمة ينطوي على الهدم والبناء معا دون ادعاء بهيمنة طرف على الآخر، فعملية التفكيك تنقض وتقيم جديداً، مهياً بدوره للنقض..."⁵. (دريدا، 2008، ص 20).

وما يلاحظ أنّ مرتاضاً يقترح البدائل الاصطلاحية كالتناصية عوضاً عن التناص، والتداول بدلاً عن التداولية، ويعترض على صياغتها، غير أنه يؤثر استعمال الشائع منها في كتبه «التناص، التداولية، الانزياح...». وكأنه يسلم بمقولة "الخطأ المشهور أفضل من الصحيح المهجور".

في التعامل الخطابي المعاصر"¹². (مرتاض، 1994م، ص 144-145) ومن هنا، فقد تجاوز مرتاض المصطلح البلاغي العربي القديم (الألوان البيانية: التشبيه والاستعارة والكناية)، وذهب مذهبا آخر وهو إيثاره لمصطلح (الصورة الشعرية) بالمفهوم البارتي بإدراج الصورة الواقعية، ويؤكد هذا في تعليقه على نص سردي قصير للحجاج بن يوسف، إذ يقول: "فالتصوير الأدبي هنا لا يقوم، كما رأينا، على استعارة أو تشبيه، أو على كناية أو مجاز،؛ فكلّ الألفاظ استعمل في معناه الحقيقي، فلا مجاز، غير أنّ التصوير قد يكون أجمل من التصوير الذي ينهض على الأدوات البلاغية التقليدية..."¹³. (مرتاض، 2010م، ص 215). لم يُوفّق مرتاض في هذا الموقف الذي يحتقر فيه البلاغة التقليدية وأدواتها الإجرائية، ويتهمها بالقصور عن التصوير، فقد كان البلاغيون العرب القدامى في مستوى كبير من الوعي كعبد القاهر الجرجاني وحازم القرطاجني، حيث تناولوا الألوان البيانية في باب التخيل، ووضعوا لها أسماء لوجود فوارق بينها في الأداء الدلالي والجمالي، وميّزوا بين الحسن منها والقبح والمستكره، ولم يضعوها في سلّة واحدة تُسمّى اليوم بالصورة الشعرية.

إلى جانب الصورة الشعرية انتصر مرتاض إلى مصطلح (التشاكل) بالمفهوم الغريماسي، والتناص أو التناصية بالمصطلح الكريستفاني... وهلم جرا. وكان أيضا يصطنع مصطلحات جديدة مثل (التمدلل) أي (المعنى الآخر)¹⁴. (مرتاض، 2010م، ص 356) و(النتاجية) عوضا عن (الانتاجية)¹⁵. (مرتاض، 2010م، ص 366).

ثالثا: صور ونماذج من دفاع مرتاض عن المصطلح البلاغي العربي

سلّط مرتاض الضوء على مصطلحات أساسية شائعة في النقد الغربي، ثمّ بيّن ما يماثلها في البلاغة العربية القديمة، ومن أشهر المصطلحات التي شاعت في دراساته:

أولا: مصطلح "الانزياح»Ecart« "انطلاقا من "العدول"

يعدّ جان كوهين Jean Cohen أول من خصّ مصطلح الانزياح «L'écart» بحديثٍ مستفيض في حقل البنيوية الشعرية. وقد نال اهتماما كبيرا من طرف عبد الملك مرتاض، فخصّص له مبحثا في كتابه (نظرية البلاغة) بعنوان: (مفهوم الانزياح انطلاقا من العدول)؛ والغرض من ذلك هو

المصطلحات النقدية الغربية الوافدة، ولا سيما ما يُشاع في حقل الأسلوبية، والسيمائية، والتداولية، ثمّ البحث عن موقعها وجذورها في البلاغة العربية، حيث خصّص لها فصلا في كتابه (نظرية البلاغة) تحت عنوان (الميراث البلاغي في المفاهيم السيمائية)، وهي دراسة قيّمة في تأصيل المصطلح البلاغي العربي، يقول مرتاض في مطلعها: "كثيرا ما تتغير المفاهيم من عصر إلى عصر، ومن عهد إلى عهد؛ فيتغير المصطلح ويظلّ المفهوم هو، هو، بحيث لا يتغيّر، أو لا يتغيّر إلا قليلا..."⁸ (مرتاض، 2010م، ص 141)، وساق إلينا أمثلة كقوله: "...إنّ مسألة اللفظ والمعنى التي استهلكت كثيرا من الجهد الفكري في النقد البلاغي العربي القديم لم تكن هي أيضا، في الحقيقة، إلا بحثا فيما أطلق عليه دوصوسير في تنظيراته اللسانياتية في مطلع القرن العشرين (الدال والمدلول)..."⁹. (مرتاض، 2010م، ص ص 141-142)، ثم استنتج قائلا: "ولقد انتهينا نحن، بعد أمة- وركحا على ما أسلفنا- إلى أنّ بعض المفاهيم السيمائية المعاصرة هي، فعلا، كانت في أصلها بلاغية خالصة البلاغية..."¹⁰. (مرتاض، 2010م، ص 144).

ورغم إنصاف مرتاض للمصطلح البلاغي العربي القديم فقد وقع أسيرا للتبعية للمصطلح النقدي الغربي، ولاسيما في دراساته التطبيقية، فهو يدعو ويزعم في كلّ مقام في تحليل الخطاب، تجاوز القديم باسم الحداثة، وهذا يعني وجود تعارض بين ما يقول، وبين ما يأخذ به أو ينتصر له، ولعل خير دليل على ذلك انتصاره للمصطلح الغربي (الانزياح) بحجة الشيوع والذيعوع، حيث يقول: "غير أنّ مصطلح الانزياح ربما يظل هو الأسير بين الناس، وهو الأسلم لغويا ومعرفيا، فلا مدعاة لأن نضيف إليه ضرائر أو غريبات"¹¹. (مرتاض، 2010م، ص 146)، حيث تطرّق في قصيدة (أشجان يمانية) إلى أشكال الانحرافات، وحاول تجاوز حقل البلاغة (المجاز) بهذا المصطلح الجديد (الانزياح)، لرغبته في تحليل القصيدة بطريقة حديثة، وفي هذا يقول: "فلتقرأ أقدام النهر تذاكرها). يركض هذا النسخ، في هذه الوحدة الشعرية، ركضا انحرافيا في التعامل مع اللغة التي لا نميل إلى مجازيتها بقدر ما نميل إلى انحرافيتها؛ لأنّ المجاز يجب أن ينصرف إلى بعض ما ينصرف إليه التشبيه والاستعارة والكتابة... ونحن نبغي أن نتوسع في التعامل الكلامي فنذهب إلى أبعد الحدود الممكنة ليتبوأ الانزياح، حقا، مكانته اللسانياتية والسيمائية

ترجمة للمصطلح الفرنسي «Ecart»²⁰. (أحمد مُجدّ ويس، 1997م، ص 65)

والواقع أنّ مصطلح الانزياح لا يحمل القوة الدلالية على الابتعاد والانحراف، بل يدلّ على "الذهاب والتباعد والزوال زوالا لا يبقى معه وجود"²¹. (بومنجل، 2015م، ص 63). وهذا على خلاف مصطلح (العدول) الذي يعطي مساحة غير قليلة من المادة المشكلة لجمالية الإجراءات الشعرية، الأمر الذي تمّ بوعي عميق بإنشائية الأساليب العربية، وقدرتها على العطاء الجمالي، ولم يأت كردّ فعل قائم على التعسف في طرح البدائل التراثية²². (مراج "مذكرة ماجستير-2006/2005"، ص 12) وقد ذهب أحمد مُجدّ ويس إلى أنّ العدول قد يرد في سياقات غير بلاغية²³ أحمد مُجدّ ويس، 1997م، ص 64؛ فأبي مانع في ذلك؟ إنّ شأنه شأن أي مصطلح آخر قد تتعدد دلالاته حسب استعماله، وقد ورد بذات المتطلبات الفنية في كتاب الخصائص لابن جني في قوله: "وإنّما يقع المجاز ويعدل عليه عن الحقيقة لمعان ثلاثة وهي الاتساع والتوكيد والتشبه فإنّ عدم هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتة"²⁴. (ابن جني ج2)، 1957م، ص 442.

ثانيا: مصطلح "التناس" «intertextualité»

انطلاقاً من "السراقات الشعرية: التناس" «Intertextualité» مصطلح غربي، ظهر لأول مرة على يد الناقدة الفرنسية جوليا كريستيفا «Julia kristeva» التي نشرت أبحاثاً لها في مجلتي «Tel quel» «Critique» الفرنسيتين بين عامي (1966-1967م)، وهي ترى أنّ النص- عبارة عن (لوحة فسيفسائية من الاقتباسات)²⁵. (بكار، 2010م، ص 48)

تناول مرتاض في الفصل الخامس من كتابه (نظرية النص الأدبي) مصطلح التناس الذي انحدرت أصوله عن البلاغة العربية تحت أسماء كثيرة ك(السراقات الشعرية)²⁶، أو (الاختلاس)²⁷، أو (الأخذ)²⁸، أو (نقل المعنى إلى غيره)²⁹، أو (المشترك)³⁰، أو (نسيان المحفوظ)³¹، أو (التضمين والاقتباس)³²، في مراحل متأخرة. ومن الواضح أنّ تلك السراقات أو الاختلاسات أو الاقتباسات الدالة "ليست سوى تعالقات وتداخلات نصية عضوية من صميم مفهوم التناس الحديث...

ولهذا يرى أنّه من الخطأ أن "يعتقد بعض النقاد المعاصرين، حين ينصرف الوهم، مثلاً، إلى نظرية التناس، المصنفة-على عهدنا الراهن- في معجم النظرية السيميائية؛

إثبات وجود ظاهرة (الانزياح) في البلاغة العربية تحت اسم (العدول) بقوله: "كما أنّ ما كان يُطلق عليه العدول في البلاغة العربية ليس إلاّ الانزياح في مصطلحات السيميائية..."¹⁶

(مرتاض، 2010م، ص 144).

إذاً الانزياح مصطلح بلاغي، تداوله البلاغيون العرب قديماً باسم (العدول)، وقد تناوله مرتاض بالمعالجة، حيث عرض المصطلحات العربية المترجمة التي أُستعملت للدلالة عليه، وهي "الانحراف، الانتهاك، الفجوة، الابتعاد، التجانف"¹⁷. (مرتاض، 2010م، ص ص 145-146). واعترض مرتاض على مصطلحي (الفجوة)، و(الابتعاد) بقوله: "فلتترك الفجوة في معناها الذي وُضعت له أصلاً، لأنّها لا تليق بهذا المفهوم الأسلوبى، في رأينا. كما أنّ اقتراح مصطلح (الابتعاد) مقابل للمفهوم الغربي، على اقتراب معادلته لمعنى (الانزياح)، لا يرقى، أدبياً وجمالياً جميعاً، وإن شئت معرفياً أيضاً، إلى مستوى الاستعمال الذي أمسى متداولاً بين النقاد والسيميائيين في موقعه الصحيح، من الوجهتين اللغوية والمعرفية معاً"¹⁸. (مرتاض، 2010م، ص ص 145-146).

وواضح أنّ منهج مرتاض في تأصيل المصطلح لا يقتصر على الجانب الدلالي، بل اتخذ -أيضاً- من المعيار الجمالي أساساً لانتقاء المصطلح المناسب، وهذا من خلال استهجانته لمصطلحي (الفجوة، والابتعاد)، وإن كان تعليقه لا يشفي الغليل؛ لأنّ الانزياح في دلالته اللغوية من الابتعاد -كما جاء في المعجم الوسيط - فهو كلمة مشتقة من الفعل (انزاح): "(انزياحه عن الطريق: ابتعاده عنه -الانزياح عن المعنى الحقيقي للكلمة: الابتعاد)"¹⁹. (قاموس المعجم الوسيط، مادة "ن ز ح").

بيد أنّ منهج مرتاض النقدي تميّز أحياناً بروح التجاوز، إذ كانت غايته هي إثبات وجود المصطلح الغربي (الانزياح) في البلاغة العربية تحت اسم (العدول) في المبحث الذي عقده بعنوان (مفهوم الانزياح انطلاقاً من العدول). لكن انتصاره في الأخير كان إلى المصطلح الأجنبي «Ecart» (الانزياح) بحجة شيوع هذا الأخير، وهو بذلك يسائر رأي الباحث أحمد مُجدّ ويس في دراسته (الانزياح وتعدد المصطلح)، حيث ذهب إلى أنّ الانزياح هو "أحسن

بمعنى أنّها تُقضي الإبداع ، ويصبح الأديب في نظر -كروستيفا -كأنه ببغاء يُكرّر كلام سابقه. وهذا غير صحيح -في نظر مرتاض-. فالأدب فن جميل وإبداع قبل كلّ شيء.

ومن هنا لا ندري كيف شاع هذا المصطلح- أي التناس-؟ وكيف اكتسب شرعيته وهو لا يحمل القوة الدلالية التي تعبّر عن كلّ أنواع الأخذ؟

" (انطلاقاً من "المشاكله" Isotopie: ثالثاً: مصطلح "

(التشاكل)

"ويقابل مصطلح التشاكل المصطلح الأجنبي «Isotopie» وهو مصطلح إغريقي يتكون من «Isos وتعني يساوي» «égale»، و«Topos وتعني المكان أو الموضوع». «lieu»، «endroit» فالمصطلح أريد به تساوي المكان، إلى أن اقتبس جوليان ألجيرادس غريماس «Algirdas Julien Greimas» عام 1966- هذا المصطلح الكيميائي وحمله دلالة سيميائية جديدة، يقوم على التواتر والتكرارية «Iterativité» حيث عرف غريماس التشاكل باعتباره مصطلحاً سيميائياً بأنه: «مجموعة متراكمة من المقولات المعنوية بعد حلّ إبهامها، هذا الحلّ نفسه موجه بالبحث عن القراءة المنسجمة»³⁷ لسرين بن الشيخ، 2015م، (aswat-elchamal.com).

ونال مصطلح (التشاكل) اهتماماً كبيراً من قبل مرتاض، حيث جعله أحد عناصر التحليل المستوياتي للخطاب في دراساته التطبيقية، سمّاه بالمستوى التشكلي.

والتشاكل مصطلح غربي اهتمت إليه غريماس في مجال الدرس السيميائي بشهادة مرتاض نفسه في كتابه (شعرية القصيدة)، حيث قال: "يعد التشاكل فرعياً من الفروع السيميائية التي اهتمت إليها السبيل غريماس في تأملاته وتجاربه في نظرية النص الأدبي. وقد حلّ بها نموذجاً قصيراً استشهد به من نص سردي فرنسي قصير، كتب سنة اثنين وستين وتسعمائة وألف، فاستخرج منه خمس تشاكلات"³⁸. (مرتاض، 1994م، ص33).

ورغم تأثر مرتاض بالمفهوم الغربي السابق للتشاكل، فإنّه ما انفكّ يبحث عن ندّه في البلاغة العربية، فيظهر هاجسه في العودة بالمصطلح الغربي إلى التراث العربي قصد إيجاد ما يناسبه أو يوافقه من اجتهادات العرب الأوائل. كمصطلح "التشاكل" الذي عبّروا عنه بمفاهيم بلاغية تقترب

يعتقدون أنّ شيطان العلم هو الذي قيّض هذه النظرية تقييماً لطيفا للحدثة الفرنسية عام 1958م فاهتدت إليها السبيل، فهي وحدها صاحبة هذا الفتح المبين، وهي -دون سوائها- أمّ هذا التأسيس العظيم..."³³. (مرتاض، 2010م، ص189).

وتصدّى مرتاض لمزاعم الحداثيين، وردّ عليهم ردّاً قويا بقوله: "وإنّا لنخالف عن هذا الرأي- نوكد ذلك توكيدا- ولا نقبل به شيئاً. ذلك بأنّ قداماء النقاد العرب كانوا خاضوا في هذه المسألة، من حيث ما نرى نحن على الأقل، خوضاً كثيراً، فعالجوها من جميع مناحيها بتأسيس أسسها، وتأسيس أصولها. وكلّ ما في الأمر أنّهم لم يطلقوا عليها مصطلح (التناس)، وإن ظلوا يعالجونها تحت مفهوم (السرقا)، وهم لا يدرون أنّ السرقا، أو أخذ الأديب من غيره: أفكاراً أو ألفاظاً، عن قصد أو دون قصد: هي نفسها (التناس) بالاصطلاح الحداثي لهذا المفهوم"³⁴. (مرتاض، 2010م، ص190).

كما تحدّى أساطين النقد الغربي من واضعي مصطلح التناس ونظريته كرولان بارت وجوليا كريستيفا وميخائيل باختين، معترضاً على كثير من آرائهم بما أوتي من شجاعة ووجهة الرأي. فهو يرى بأنّ التناس ليس نظرية نزلت من السماء، ويتساءل ماذا عن التناس غير القصدي (عفوي تلقائي) الذي يوظفه الكاتب وهو لا يدري به؟ فيقول: "غير أننا لا نسلم بما يزعم رولان بارت من أنّ النص المائل ليس إلاّ عكسا لنصوص آخر (مجهولة)، فإنّا لا ندري كيف يمكن إنكار التناس (المنتمي) الذي يمثل في قريحة الكاتب وهو يهّم بإفراغ نصه على القرطاس، أو على شاشة الحاسوب؟ إنّ الذي يكتب الإبداع لا يزال يتمثل بعض التعابير، أو بعض الألفاظ التي كان حفظها أو قرأها فوعاها، ولم يستطع نسيانها مثل ألفاظ القرآن الكريم بالقياس إلى الكتاب العرب الذين يحفظونه بحذافيره..."³⁵. (مرتاض، 2010م، ص265). ويخلص مرتاض إلى القول: "من العسير أن نتقبل النظرية الكريستيفية التي اجترها الكتاب الغربيون بعدها من أسطورة (الاستبدال) التي تزعم فيها كريستيفا أنّ النص المكتوب ليس إلاّ اجتراراً لنصوص آخر غير معروفة، أو نصوص مجهولة كما يعبّر بارت...فمثل هذا المذهب يجعل الكاتب عبداً لنصوص لا يعرفها، وكأنّه لم يتأثر بها...وكانّه معتوه لا قريحة له على الإطلاق"³⁶. (مرتاض، 2010م، ص265).

وكان مرتاض ذا جرأة في مواجهة هذه النظرية الغربية التي تجعل النصوص الأدبية هي مجرد إعادة لنصوص سابقة

لقد أُصيبت الصورة البلاغية -في نظر مرتاض- عند القدماء بالجمود، والأخيلة بالفساد؛ لأننا «ألفينا عبد الله بن المعز مثلاً هو أول من استشهد بالصورة البديعة في قوله تعالى: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾⁴³ (سورة مريم، 4)، فإذا هذه الآية يذكرها عامة البلاغيين العرب على مرّ القرون ابتداءً من الرماني إلى عبد القاهر الجرجاني الذي كلف كلفاً شديداً بالاستشهاد بهذه الآية في كتاباته البلاغية. ولقد أفضى مثل هذا (الكسل) العلمي إلى تبليد الأذهان، وتحنيط الصور البلاغية فاغتدت كالرتيبة، بحيث اغتدى الآخر يعول على الأول، واللاحق على السابق، فتعددت الكتب، وتوحدت النماذج النصية...⁴⁴ (مرتاض، 2010، ص ص 193-194).

ومن هنا يبدو مرتاض رافضاً للقوالب الجاهزة التي أوقعت البلاغيين العرب القدامى في شبك التكرار بل أحيانا في السرقات الشعرية- وهو مصيب في هذا الرأي- حيث سيطر التقليد، وجفت روح الإبداع في التصوير، فالممدوح يُشبهه بالشمس، أو البدر، والسخيّ بالبحر، ودواليك...وروى مرتاض قصة طريفة لكن لها مغزى، وهي مخالفة المؤلف في التصوير البلاغي في الآداب الأخرى، وهي "أنه شاهد شريطاً مصوراً أجنبياً يحكي قصة تجري في بعض بلدان إفريقيا السوداء، وما استرعاه فيها رجل يتحدث في الشريط المعروض عن شخصية امرأة جميلة فشبها بالليل"⁴⁵ (مرتاض، 2010، ص 209). فكيف تتصور موقف القارئ العربي؟ إنّه «لو شبه شاعر عربي المرأة الجميلة بالليل، مثلاً، لكانوا نعوا عليه سلوكه، ولقضوا بأنّه سيء الذوق، بل ربما عدّوه محروماً، أو مريض الإدراك"⁴⁶ (مرتاض، 2010، ص 209)، لخروجه عن المؤلف.

جمع مرتاض بين ثقافته التراثية، ومعارفه الحداثيّة، في تعامله مع الصورة الفنية، ويظهر تأثره بجابر عصفور في كتابه (الصورة الفنية في التراث النقدي والبلاغي عند العرب)، وهو أول كتاب -فيما نعلم- تناول الصورة الفنية بمفهومها القديم والحديث، كما تأثر بآراء الغرب، وبخاصة الناقد الفرنسي رولان بارت «Roland Barthes» الذي وظف مصطلح الصورة في كتابه (قراءة جديدة للبلاغة القديمة) في بحثه (بلاغة الصورة) «Rhétorique de l'image» في حقل السيميائيات.

سعى مرتاض- في تعاطيه للصور البلاغية- إلى قراءة جديدة للصور البيانية، و إلى إعطاء مفهوم أوسع لها،

من معناه مثل: المقابلة، اللف والنشر، مراعاة النظير، وفي هذا الصدد يقول مرتاض: "كنا اصطنعنا في كتابات سابقة لنا مصطلح التشاكل، وإن كنا نهينا على وجود ما في بعض هذا المصطلح من معنى في البلاغة العربية، وإنّا كذلك إذ وقع لنا نص عجيب للشيخ عمر بن مسعود بن ساعد المنذري يذكر فيه (من كتاب مخطوط عنوانه "كشف الأسرار المخفية في علم الأجرام السموية والرقوم الحرفية") ألفيناه يصطنع (المشاكلة) و(المقابلة) فإزداد اقتناعنا بعظمة التراث العربي الإسلامي. وممن كان يكثر من استعمال هذا المصطلح ويستعمله في قريب من معنى المصطلح السيميائي الغربي أبو عثمان الجاحظ، وربما كان يطلق عليه لفظ المشاكلة"⁴⁰. (مرتاض، 2001، ص 157).

ثالثاً: مصطلح " الصورة الشعرية " انطلاقاً

من "الصورة البلاغية": «L'image poétique»

لقي المصطلح —ح الغربي (الصورة الشعرية) «L'image poétique» أصداء في النقد العربي المعاصر، وساد الاعتقاد أنّ مصطلح (الألوان البيانية أو البلاغية) كالتشبيه والاستعارة والكناية والمجاز) لم يعد لها مبرر للوجود؛ لأنّها لا تحمل القوة الدلالية التي تعبّر عنها الصورة الشعرية بالمفهوم الحداثي.

وقد أخذ المصطلح الغربي (الصورة الشعرية) حيّزاً من الفكر النقدي ل عبد الملك مرتاض، حيث تناول في فصله الرابع الموسوم بـ (الصورة البلاغية أم الشعرية؟) مصطلح الصورة البلاغية أو ما أصطلح عليه حديثاً بـ(الصورة الشعرية) في كتابه (نظرية البلاغة)،

ويبدو من العنوان أنّ غاية مرتاض هي إبراز المفارقة بين الصورتين: الفنية التقليدية، التي تنظر إلى الصورة الأدبية على أنّها محصورة في الشعر لقيامه على لغة المجاز، وتتوقف في حدود التشبيه، والاستعارة، والكناية، والمجاز، والصورة الشعرية الحديثة، وفي هذا يقول مرتاض: "وعلى أنّ الصورة الأدبية ليست تشبيهاً أو استعارة أو كناية أو مجازاً على وجه الضرورة، بل كثيراً ما تمثل هذه الصورة في انزياحات اللغة الشعرية المعاصرة الخالية من ذلك، من حيث لم تكن الصورة في الكتابات الأدبية القديمة تكاد تستغني عن أدوات البلاغة تتخذها في نسجها"⁴² (مرتاض، 2010، ص ص 183-184).

المتعلقة بالموضة، والطعام، والعمران، والأزياء، والإشهار⁴⁸ (جميل حمداوي، 2013م، www.alukah.net).

رابعاً/ مصطلح "البراغماتية أو التداولية انطلاقاً من "معنى المعنى «Le pragmatisme»: "

تسعى التداولية لأن تتجاوز حدود الخطاب لتصير نظرية عامة للفعل والنشاط الإنساني، ويكون شغلها الشاغل هو دراسة اللغة من حيث الاستعمال.

وتذهب الدراسات إلى أن "شارل ساندرس بيرس «Charles Sanders Peirce (1839-1914) هو أول من ابتكر كلمة «Pragmatique» في مقالته الشهيرة "كيف نجعل أفكارنا واضحة؟"، ومما جاء فيها: "لكي نبغ الوضوح التام في أفكارنا من موضوع ما، فإننا لا نحتاج إلا إلى اعتبار ما قد ترتب من آثار يمكن تصورها، ذات طابع عملي، قد يتضمنها الشيء أو الموضوع..."⁴⁹ (وليام جيمس، 2008م، ص65).

ويرى مرتاض أنّ التداولية قد وردت في التراث البلاغي العربي تحت اسم المصطلح البلاغي (معنى المعنى) الذي أسسه عبد القاهر الجرجاني، والذي أخذ مصطلح (التداولية) أو (البراغماتية) في النقد المعاصر، حيث خصص له مرتاض بحثاً في كتابه (نظرية البلاغة) عنوانه: (مفهوم التداولية انطلاقاً من معنى المعنى)، إذ عرّج إلى الحديث عن التداولية الغربية، ومناقشة آراء منظريها. علماً أنّ عبد القاهر الجرجاني عقد له فصلاً في دلائل الإعجاز بعنوان: (فصل في المعنى، ومعنى المعنى)^{50*} (الجرجاني، 2008م، ص ص 268-286). ممّا جاء فيه قوله: "ومن الصفات التي تجدهم يجرونها على اللفظ ثم لا تعترضك شبهة ولا يكون منك توقف في أنّها ليست له ولكن لمعناه قولهم: لا يكون الكلام يستحق اسم البلاغة حتى يسابق معناه لفظه ولفظه معناه، ولا يكون لفظه أسبق إلى سمعك من معناه إلى قلبك. وقولهم يدخل في الأذن بلا إذن، فهذا ممّا لا يشكّ العاقل في أنّه يرجع إلى دلالة المعنى على المعنى"⁵¹ (الجرجاني، 2008م، ص 270).

لكن في الحقيقة هناك فرق بين ما أراد به عبد القاهر الجرجاني 'معنى المعنى'، وبين ما ذهب إليه النظرية البراغماتية الغربية؛ فالجرجاني انتبه إلى "معنى المعنى" بناء على أنّ الكلام فيه "المعنى الحقيقي" و"المعنى المجازي"،

وتأصيل المصطلح الغربي "الصورة الشعرية"، والشاهد على ذلك تحليله لببيت شعري قديم للشاعر امرئ القيس في وصف فرسه، يقول مرتاض: "وكان يمكن أن يجتزئ الشاعر بهذه الصورة الحركية العجيبة التي لا صلة لها بالانزياح اللغوي، ولا بالاستعارة ولا بالمجاز ولا بالتشبيه، بل قامت على واقعية اللغة التي استطاعت تصوير واقعية الفعل في حيز وحشي كأنه غطاء الطبيعة؛ فإذا واقعية الفعل هذه تفرز هذه الصورة المتحركة التي تمثل عنفوان فرس كريم، وتجسد نشاط حصان أصيل، غير أنّ الشاعر أراد أن يركب هذه الصورة بأن يأتي بما يماثلها في الخارج الذي يقابلها، فجاء بتشبيه لو لم يجيء به لما كان مفتقراً إليه، ولكنه جاء به على أنّه ضرب من البذخ الأسلوبى للمبالغة في التصوير، وللإيغال في التبليغ، ولإمتاع المتلقي بأجمل القول في وصف هذا الفرس العجيب"⁴⁷. (مرتاض، 2010م، ص195).

ومن الواضح أنّ مرتاضاً في تحليله للصورة البيانية في البيت الشعري أراد أن يدافع عن مصطلح "الصورة الشعرية" حيث أدرج الصورة الواقعية في دائرة التصوير. ويُعاب عليه اعتبار التشبيه ضرب من البذخ الأسلوبى، -والبذخ في لغة العرب صفة ذم لا مدح، فنقول البذخ في الأكل أي الإفراط فيه، البذخ في الصورة أي المبالغة فيها.

ويعدّ التشبيه عند البلاغيين العرب القدامى أكثر قدرة على التصوير الفني سواء أكانت الصورة مجردة أم خيالية. ومن ثمّ، فإنّ الصور البلاغية المعروفة في علم البيان ليست حلية يتزيّن بها النص الأدبي، بل قبل أن تكون وسيلة تزيين، فهي طريقة توصيل وتبليغ الدلالة.

وقد أخذ كثير من الباحثين بهذا المصطلح أي الصورة الشعرية، نذكر منهم جميل حمداوي في دراسة قيّمة بعنوان: (بلاغة السرد أو الصورة البلاغية الموسعة)، حيث قال محمداً مفهوم الصورة: "هي التي تنقل لنا العالم إما بطريقة حرفية مباشرة وإما بطريقة فنية جمالية. أي: إنّ الصورة تلتقط ما له صلة بالواقع أو الممكن أو المستحيل. والآتي، أنّ الصورة قد تكون لغوية بيانية كما هو حال الصور البلاغية من تشبيه، واستعارة، ومجاز، وكناية، ... وقد تكون صورة حسية بصرية أيقونية، أو عبارة عن أنساق سيميائية غير لفظية، وتجسد بشكل جلي في الجسد، والسينما، والمسرح والفوتوغرافيا، والحاسوب... وغير ذلك من الأنساق الحسية

6-مصطلح "النسج" أجدر من "النص"

وقف مرتاض من مصطلح "النص" حائرا، وراح يبحث عن معادل له في التراث العربي، فاهتدى إلى مصطلح "النسج" للدلالة على تناسق الكلام وانسجامة، متأثرا بقول الجاحظ في تصوره للفن الشعري: "فإنما الشعر صناعة، وضرب من النسج، وجنس من التصوير"⁵³(الجاحظ، ج3، 1965م، ص131). وبناء عليه أقر بأن هذا المصطلح -أي النسج- هو "الأولى بالاستعمال، والأدنى بالاشتقاق، والأنسب بالوضع"⁵⁴(مرتاض، 2010م، ص51). وذلك لأن مصطلح "النص" لا تتفق دلالاته الاصطلاحية مع دلالاته اللغوية، فهو من المادة اللغوية "نصن"، بمعنى الإظهار، الرفع، والإسناد...

والغريب أن مرتاضا يقترح مصطلح "النسج" بديلا، لكنه يؤثر استعمال مصطلح "النص" في كل أعماله: "النص الأدبي من أين إلى أين؟، في نظرية النص الأدبي..." وغيرهما، وإن كان له جانب من الصواب، لأن المجامع اللغوية تشترط في بناء المصطلح التناسب بين المعنى اللغوي، والمعنى الاصطلاحي. ولكنها لا تمنع من استعمال المصطلح الأقل وفاء بهذا الشرط إذا استوفى شرط الشهرة والتداول.

7-مصطلح "الرونق" معادلا "الأدبية" La

"littéralité"

مصطلح "الأدبية" "La littéralité"، مصطلح نقدي أخذ موقعه في الساحة النقدية الغربية في العصر الحديث عند الشكلايين الروس على يد رومان جاكسون Roman Jakobson للدلالة على ما يميز الكلام الفني عن الكلام العادي أو سائر أنواع الكلام، انطلاقا من قوله المشهور: "إن موضوع الدراسة الأدبية ليس الأدب جملة ولكن أدبيته، يعني ما يجعل من الأثر أثرا أدبيا"⁵⁵. (عبد الفتاح المصري، 1981م).

يرى مرتاض أن هذا المفهوم -أي الأدبية- أو "الفكرة قد طرقت في النقد العربي ومورست"⁵⁶(مرتاض، 2010م، ص60). بمعنى أن الأدبية فكرة عبّر عنها النقد العربي القديم، ومارسها، والمصطلح الذي يراه مرتاض مناسبا هو مصطلح "الرونق" الذي تداوله ابن سلام الجمحي، والمرزوقي تعبيراً عن تصوّرهم للأدبية، وقد عبّر مرتاض عن ذلك بقوله: "فهذا

بينما التداولية هي حصيللة الفكر الهادي النفعي الغربي الذي يدرس اللغة من حيث الاستعمال.

خامسا: مصطلح "الأسلوبية" «Stylistique»

انطلاقاً من "البدیع"

الأسلوبية «Stylistique» أو علم الأسلوب هو مصطلح غربي وضع قواعده النهائية شارل بالي «CharleBally» سنة 1902م، وصارت هي الوريث الشرعي للبلاغة القديمة. تطرّق مرتاض في مبحث ثالث من كتابه (نظرية البلاغة) إلى مصطلح بلاغي آخر وهو (البدیع) الذي يمثل -إضافة إلى المعاني والبيان- أحد العناصر التي بُنيت عليها الأسلوبية الحديثة. وكانت معالجته لهذه القضية تحت عنوان: (مفهوم الأسلوبية انطلاقاً من البدیع).

يُعزى تأسيس علم البدیع إلى عبد الله بن المعتز من خلال كتابه (البدیع) ذكر فيه ثمانية عشر ضرباً من ضروب البدیع، وأضاف آخرون من بعده كقدامة بن جعفر في (نقد الشعر) وأبي هلال العسكري في (الصناعتين)، وابن رشيق القيرواني في (العمدة). وهؤلاء جميعاً يتفقون على "أن الغاية من اصطناع مفهوم البدیع هي معرفة الكيفية التي تُفضي إلى تنميق الأسلوب، وتحلية الكلام بما يُحسنه ويجهّله: فإن ذلك لا يعني، لدى نهاية الأمر، إلا بحثاً في كيفية بناء الأسلوب الذي يُخاطبُ به المتلقي، أو ما يمكن أن يطلق عليه (طريقة الأسلبة). وبعبارة أدق معرفة العناصر التي تكون نظرية الأسلوب، وهي النظرية التي أُمست تُعرف باسم (الأسلوبية) «stylistique» La في اللسانيات"⁵². (مرتاض، 2010م، ص ص 175-176).

والواقع أن هناك فرقا بين الأسلوبية والبدیع- وإن كانت الأسلوبية تعني بالشكل، والزخرفة البديعية- وخاصة الأسلوبية البنوية، لكنّ «الأسلوبية أسلوبيات»- كما قيل- لتعدد اتجاهاتها، فمنها ما يهتم بالصوت (الأسلوبية الصوتية)، ومنها ما يهتم بالأثر الذي يحدثه النص في المتلقي (الأسلوبية التعبيرية)، أو بالنفس (الأسلوبية النفسية) ... ومن هنا لا يمكن الإقرار بأنّ الأسلوبية مرادفة للبدیع. فالبدیع لايمثّل إلا واحداً من أبواب ثلاثة تعنى بالأسلوبية، وهي التركيب (المعاني)، والتصوير (البيان).

منقطع النظر، وشقت الطريق للولوج إلى التراث عبر معابر الحداثة بمنطق التفاعل والمثاقفة الواعية، وربط جسور التواصل مع الماضي، بحوار معمق وخصب بين منجزات تراثنا البلاغي، وبين ما توصل إليه الغرب من آليات وتصورات، ليثبت أن النظريات النقدية الغربية الحديثة والمعاصرة تضمنها بالبديهة موروثنا النقدي والبلاغي تحت أسماء مختلفة، ودلالات تكاد تكون هي نفسها.

الرونق الذي رده ابن سلام، والمرزوقي: ألا يكون القصد من الأدبية الياكسونية الغامضة؟ ومع إقرارنا بأن أدبية ياكسون ليست هي أدبية ابن سلام وابن طباطبا أو المرزوقي إلا أنه كان لهؤلاء حتما أدبيتهم⁵⁷ (مرتاض، 2010، ص 60).

وفي هذا القول اعتراف صريح بامتداد مصطلح "الأدبية" في مفهومها إلى التراث البلاغي العربي تحت تسمية "الرونق"، لكنها ليست بالمفهوم الذي قصده ابن سلام وابن طباطبا. وأرى أنّ هذا الموقف سليم، لأنّ مرتاض لا يريد تقويل المصطلح ما لم يقله، فموقع الاتفاق بين المصطلحين هو "الجمال والحسن والبهاء والإشراق في الأسلوب".

الخاتمة

إنّ قراءة مرتاض للتراث البلاغي العربي عامة والمصطلح خاصة حقل معرفي جدير بالبحث والدراسة، إذ رغم تأثر مرتاض بالحداثة، وشغفه بمنجزاتها، فهو كثير الاحترام، وشديد الإيمان بالقيمة العلمية والفنية للتراث النقدي العربي، حيث كان يتناول المصطلح النقدي الغربي المترجم، ويعرضه على ملكته اللغوية، وذوقه الفني، وحسه الجمالي، مراعيًا الخصائص المورفولوجية، والصوتية للغة العربية، ثمّ يبحث عن نظير له في التراث البلاغي العربي، ويبيّن أسبقية هذا الأخير له، متحليا بالروح العلمية في مناقشة المصطلحات سواء أكانت عربية أم غربية، مؤمنا بأنّ الفكر الإنساني قابل للتطور، والإضافة والتجديد من خلال تطور المصطلحات ومفاهيمها.

وعلى الرغم من بعض الهنات التي وقع فيها مرتاض أحيانا كتجاوزه لبعض المصطلحات التراثية، وتبنيه للمصطلحات الغربية، أو مخالفة الشائع، إذ كان تلقيه للمصطلح الغربي يتسم بازدواجية الموقف والممارسة، ففي الوقت الذي دعا فيه إلى استثمار وإحياء المصطلح التراثي العربي كالنسخ، والرونق، كان يعمل عكس ذلك من خلال إيمانه بتجاوز بعض المصطلحات التراثية كالسرقات الشعرية والعدول إلى استعمال مصطلحات حديثة كالتناص، والانزياح. ومع هذا كلّه فقد ساهم مرتاض في إثراء المنظومة الاصطلاحية النقدية والبلاغية الجزائرية والعربية بجهوده في هذا المجال.

وختاما، فإنّ الظاهرة المرتاضية هي العلامة النقدية البارزة في الجزائر والوطن العربي التي تناولت التراث بنهم

الهوامش

1. يوسف وغيلسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد"، منشورات الاختلاف، ط 1، 2008م، ص 78.
2. عبد الملك مرتاض، نظرية النص الأدبي، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر، ط 2، 2010م، ص 398.
3. المصدر نفسه، ص 391.
4. قاموس المعجم الوسيط، مادة "تَقَوَّضَ".
5. جاك دريدا، في علم الكتابة، تر. أنور مغيث ومنى طلبة، القاهرة، المركز القومي للترجمة، ط 2، 2008م، ص 20.
6. المرجع نفسه، ص 144.
7. -العربي عميش، روح التجاوز في تفكير عبد الملك مرتاض البلاغي، مجلة اللغة والاتصال، جامعة وهران، العدد 16، جويلية 2014، ص-ص 14-17.
8. - عبد الملك مرتاض، نظرية البلاغة، متابعة لجماليات الأسلبة: إرسال واستقبالا، ط 2، دار القدس العربي، وهران الجزائر سنة 2010م، ص 141.
9. المصدر نفسه، ص-ص 141-142.
10. المصدر نفسه، ص 144¹.
11. عبد الملك مرتاض، نظرية البلاغة، ص 146.
12. عبد الملك مرتاض، شعرية القصيدة قصيدة القراءة، ص-ص 144-145.
13. عبد الملك مرتاض، نظرية البلاغة، ص 215.
14. المصدر نفسه، ص 356.
15. المصدر نفسه، ص 366.
16. لمصدر نفسه، ص 144.
17. المصدر نفسه، ص-ص 145-146.
18. المصدر نفسه، ص-ص 145-146.
19. قاموس المعجم الوسيط، اللغة العربية المعاصر، مادة (ن، ز، ح).
20. أحمد مُجَدَّ ويس، الانزياح وتعدد المصطلح، عالم الفكر، مجلة دورية محكمة، الكويت، م 25، ع 3، يناير/مارس 1997م، ص 65.
21. عبد الملك بومنجل، المصطلحات المحورية في النقد العربي بين جاذبية المعنى، وإغراء الحداثة، ص 63.
22. -عبد الحفيظ مراح، ظاهرة العدول في البلاغة العربية، مقاربة أسلوبية، مذكرة ماجستير، إشراف حسين أبو النجا، جامعة الجزائر، 2005م/2006م، ص 12.
23. أحمد مُجَدَّ ويس، الانزياح وتعدد المصطلح، ص 64.
24. أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، ج 2، تح. مُجَدَّ علي النجار، دار الكتب المصرية، ط 2، 1957م، ص 442.
25. يوسف بكار، الاقتباس: سرقة أم تناص؟، البلاغة والدراسات البلاغية، ج 1، أعمال المؤتمر الدولي الرابع للنقد الأدبي، العلم والإيمان للنشر والتوزيع، ط 1، 2010م، ص 48.
26. - اعتمد مصطلح السرقات الأمدي في الموازنة (باب سرقات أبي تمام والبحثري) وابن رشيق القيرواني في (السرقات وما شاكلها) في (العمدة)....
27. -ابتدع المصطلح الحسن بن أحمد بن يعقوب الهمذاني وصاحب (صفة جزيرة العرب) أثناء حديثه عن بلاغة بشر ابن أبي كبار البلوي اليميني في رسائله، حيث قال عنه: (كان من أبلغ الناس، وكانت بلاغته تتهدى في البلاد...وأنته منفرد بحسن (اختلاس القرآن)).
28. استخدمه أبو هلال العسكري في الصناعتين.
29. استخدمه أبو علي الحاتمي (ت 388هـ)، وابن الأثير في (المثل السائر).
30. استخدمه علي بن عبد العزيز الجرجاني في (الوساطة بين المتنبي وخصومه)
31. استعمله ابن خلدون في المقدمة، وهو تقاطع نص سابق منسي ونص لاحق في الشعر.
32. استعمله الخطيب القزويني في كتابه (الإيضاح في علوم البلاغة).
33. عبد الملك مرتاض، نظرية النص الأدبي، ص 189.
34. عبد الملك مرتاض، نظرية النص الأدبي، ص 190.
35. عبد الملك مرتاض، نظرية النص الأدبي، ص 265.
36. عبد الملك مرتاض، نظرية النص الأدبي، ص 265.
37. نسرين بن الشيخ، مصطلح التشاكل بين المفهوم الغربي والعربي، مجلة أصوات الشمال، مقال نُشر في الموقع في 30 جوان 2015م.
38. عبد الملك مرتاض، شعرية القصيدة، قصيدة اقراء، ص 33.
39. -نسرين بن الشيخ، مصطلح التشاكل عند عبد الملك مرتاض من خلال كتبه (شعرية القصيدة-قصيدة القراءة، نظام الخطاب القرآني، التحليل السيميائي للخطاب الشعري)، مجلة مقاليد، جامعة ورقلة، العدد الخامس، ديسمبر 2013م، ص 213.
40. عبد الملك مرتاض، نظام الخطاب القرآني، دار هومة، الجزائر، د.ط، 2001م، ص 157.
41. Gerard Gennette, Figure III, éditions du seuil, 1972, p24.
42. المصدر نفسه، ص-ص 183-184.
43. سورة مريم، الآية 4.

44. عبد الملك مرتاض ، نظرية البلاغة ، ص ص193-194.
45. المصدر نفسه ، ص209.
46. المصدر نفسه ، ص209.
47. المصدر نفسه ، ص195.
48. جميل حمداوي ، بلاغة السرد أو الصورة البلاغية الموسعة ، شبكة الألوكة (موقع الكتروني) ، نُشر بتاريخ: 2013/12/24م.
49. وليام جيمس ، البراجماتية ، تر. مُجد علي العريان ، تقديم مُجد زكي نجيب محمود ، القاهرة ، المركز القومي للترجمة ، 2008م ، ص65.
50. *عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، تح. مُجد رضوان الداية ، وفايز الداية ، ص ص268-286
51. المرجع نفسه ، ص270.
52. عبد الملك مرتاض ، نظرية البلاغة ، ص ص175-176.
53. أبو عمرو الجاحظ ، الحيوان ، ج3 ، تح. عبد السلام هارون ، مصر ، مطبعة مصطفى الباني الحلبي وأولاده ، ط2 ، 1965م ، ص131.
54. عبد الملك مرتاض ، نظرية النص الأدبي ، ص51.
55. عبد الفتاح المصري ، طريقة جاكبسون في تحليل النص الشعري ، مجلة الموقف الأدبي ، اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، عدد122 حزيران (يونيو) ، 1981م.
56. عبد الملك مرتاض ، نظرية النص الأدبي ، ص60.
57. المصدر نفسه ، ص60.
58. مَكْرٍ مَقْرٍ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ مَعَا كَجُلْمُودٍ صَخْرٍ حَطَّةُ السَّيْلِ مِنْ عَلٍ
مصادر البحث ومراجعته
- القرآن الكريم برواية ورش.
- أ- المصادر
- 1- عبد الملك مرتاض ، 1994م ، شعرية القصيدة قصيدة القراءة ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، الجزائر.
- 2- عبد الملك مرتاض ، 2001م ، نظام الخطاب القرآني ، دار هومة ، الجزائر.
- 3- عبد الملك مرتاض ، 2010م ، نظرية البلاغة ، متابعة لجماليات الأسلية: إرسال واستقبالا ، دار القدس العربي ، وهران ، الجزائر.
- 4- عبد الملك مرتاض ، 2010م ، نظرية النص الأدبي ، دار هومة للطباعة والنشر ، الجزائر.
- ب- المعاجم
- إبراهيم أنيس وآخرون ، 2004م ، المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة.
- ب- المراجع
- أ- الكتب بالعربية
- 1- عبد الملك بومنجل ، 2015م ، المصطلحات المحورية في النقد العربي بين جاذبية المعنى ، وإغراء الحدائث ، البدر الساطع للطباعة والنشر ، العلمة ، الجزائر.
- 2- أبو الفتح عثمان بن جني ، 1957م ، الخصائص ، دار الكتب المصرية ، القاهرة.
- 3- أبو عمرو الجاحظ ، 1965م ، الحيوان ، مطبعة مصطفى الباني الحلبي وأولاده ، مصر.
- 4- عبد القاهر الجرجاني ، 2008م ، دلائل الإعجاز ، دار الفطر ، بيروت.
- 5- يوسف وغليسي ، 2008م ، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد" ، منشورات الاختلاف ، الجزائر.
- ب- الكتب المترجمة
- 1- جاك دريدا ، 2008م ، في علم الكتابة ، تر. أنور مغيث ومنى طلبة ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة.
- 2- وليام جيمس ، 2008م ، البراجماتية ، تر. مُجد علي العريان ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة.
- ج- الكتب باللغة الأجنبية
- 1Gerard Genette, 1972, FigureIII, éditions du seuil.
- ح- المقالات العلمية
- 1- العربي عميش ، جويلية 2014 ، "روح التجاوز في تفكير عبد الملك مرتاض البلاغي" ، مجلة اللغة والاتصال ، جامعة وهران ، العدد 16.
- 2- أحمد مُجد ويس ، يناير/مارس 1997م. "الانزياح وتعدد المصطلح" ، عالم الفكر ، مجلة دورية محكمة ، الكويت ، م25 ، ع3.
- 3- عبد الفتاح المصري ، حزيران (يونيو) ، 1981م. "طريقة جاكبسون في تحليل النص الشعري" ، مجلة الموقف الأدبي ، اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، عدد122
- 4- نسرین بن الشيخ ، ديسمبر 2013م. "مصطلح التشاكل عند عبد الملك مرتاض من خلال كتبه (شعرية القصيدة-قصيدة القراءة ، نظام الخطاب القرآني ، التحليل السيميائي للخطاب الشعري)" ، مجلة مقاليد ، جامعة ورقلة ، العدد الخامس.
- 5- يوسف بكار ، 2010م ، "الاقتباس: سرقة أم تناص؟" ، مجلة البلاغة والدراسات البلاغية ، عدد خاص ب(أعمال المؤتمر الدولي الرابع للنقد الأدبي) ، العلم والإيمان للنشر والتوزيع.
- د- الرسائل الجامعية

1 -عبد الحفيظ مراح ، 2005م/2006م"ظاهرة العدول في البلاغة العربية -مقاربة أسلوبية-"، (مذكرة ماجستير ، غير منشورة) ، جامعة الجزائر.

ه- المواقع الإلكترونية

59. جميل حمداوي ، 2013/12/24م. بلاغة السرد أو الصورة البلاغية الموسعة ، شبكة الألوكة (www.alukah.net).
60. نسرين بن الشيخ ، 30 جوان 2015م ، مصطلح التشاكل بين المفهوم الغربي والعربي ، مجلة أصوات الشمال الإلكترونية ،
الموقع الإلكتروني: www.aswatchamal.com

استراتيجيات العلاقات العامة في إدارة أزمة الصورة الذهنية للمؤسسة

PR Strategie in the management of the mental image crisis of the institution

تاريخ القبول: 2020-09-09

تاريخ الإرسال: 2018-11-10

نجيب كامل، جامعة الجزائر 3، nadjibkamel3@gmail.com

الملخص

في مرحلة ما من دورة حياة المؤسسة ستتعرض حتما إلى أزمة قد تعصف بها وتساهم في زوالها، وهنا أصبح لزاما إدارة هذه الأزمة التي ستنقل من داخل المؤسسة إلى خارجها، وترسم تلك الانطباعات والإدراكات والصورة الذهنية السلبية لدى الجمهور، إذ تعد بدورها أزمة تتعلق بالصورة الذهنية للمؤسسة، ومن هنا جاء الهدف من المقال وهو معالجة فاصل مهم في إدارة أزمة الصورة الذهنية عن طريق رهان العلاقات العامة والاتصالات، لإعادة بناء تلك الصورة الإيجابية عن المؤسسة والتي ستحقق سمعة طيبة من شأنها أن تحافظ عليها وتساهم في بقائها، وحتى تعزز أعمالها وخدماتها، وجاءت نتائج البحث لتحديد أهمية اعتماد العلاقات العامة على الاستراتيجيات العلمية التي تؤطر اتجاهات المعالجة لأزمة الصورة الذهنية للمؤسسة بشكل جيد.

الكلمات المفتاحية: مؤسسة، أزمة، صورة ذهنية، سمعة، علاقات عامة.

Résumé

À un moment donné du cycle de vie de l'institution, celle-ci sera inévitablement exposée à une crise qui pourrait l'affliger et contribuer à sa disparition, C'est là qu'il est nécessaire de gérer cette crise qui va de l'institution vers l'extérieur. Impression set perceptions et image mentale négative du public ce que a son tour est une crise liée à l'image mentale de l'institution. L'objectif de cette article est donc de remédier à une rupture important dans la gestion de la crise de l'image mentale par le pari des relations publiques et de la communication, afin de reconstruire cette image positive de l'institution, que jouira d'une bonne réputation qui va la préserver et contribuera à sa survie. Afin d'améliorer son travail et ses services, les résultats de la recherche visant à déterminer l'importance des relations publiques, dépendent de stratégies scientifiques que en cadrent bien, les tendances en matière de traitement nécessaires à l'image mentale de l'institution.

Mots-clés : Institution, Crise, Image mentale, Réputation, Relations publiques.

Abstract

At some point in the life cycle of the institution will inevitably be exposed to a criss that may plague it and contribute to its demise. This is where it is necessary to manage this crisis, which will move from within the institution to the outside. These impression and perception and negative mental image of the public which in turn is a crisis related to the mental image of the institution. Hence, the aim of the article is to address an important break in management of the mental image CRISIS THROUGH the bet of public relations and cimmunications, to rebuild that positive image of the institution, which will achieve a good reputation that will maintion and contribute to its survival. Inorder to strenghen its work and services, the resuts of the reaserch to determine the importance of public relations reliance on scientific strategies that frame the treatment trends to the mentale image of the institution well.

Keywords: Institution- Crisis, Mental image, Reputation, Public relations.

مقدمة

العامة لإدارة أزمة الصورة الذهنية للمؤسسة ، جاء السؤال الرئيسي للإشكالية كالآتي:

- ما هي أبرز إستراتيجيات التي يمكن أن تعتمدها العلاقات العامة لإدارة أزمة الصورة الذهنية للمؤسسة ؟

وللوصول إلى التصور العام عن الاستراتيجيات ضمن دائرة العنوان ، فقد انبثقت عن التساؤل الرئيس أربعة أسئلة تعبر بدقة عن الموضوع وهي كالآتي:

- ما هي الاستراتيجيات التي تعتمد عليها العلاقات العامة في إدارة أزمة الصورة الذهنية للمؤسسة وفقا لمراحل تبلور هذه الأزمة ؟

- ما الخطط التي تعتمد عليها العلاقات العامة لتغيير الصورة الذهنية للمؤسسة ؟

- ما هي الاستراتيجيات الاتصالية التي تعتمدها العلاقات العامة لإدارة أزمة الصورة الذهنية للمؤسسة ؟

- ما هي استراتيجيات نظرية إصلاح الصورة كعلاج تعتمده العلاقات العامة لإدارة أزمة الصورة الذهنية للمؤسسة ؟

I. الصورة الذهنية للمؤسسة: الهامية، مراحل التشكل، عوامل التشكل.

I.I الهامية : تعرف الصورة الذهنية وفقا للباحثين بأنها:

- علي حجازي إبراهيم: "هي الخريطة التي يستطيع الانسان من خلالها أن يفهم ويدرك ويفسر الأشياء، أي إنّ الصورة الذهنية هي الفكرة التي يكونها الفرد عن موضوع معين، وما يترتب عن ذلك من أفعال سواء سلبية أو إيجابية وهي فكرة تكون عادة مبنية على المباشرة أو الإيحاء المركز والمنظم بحيث تشكل من خلالها سلوكيات الافراد المختلفة"، (علي حجازي، 2017، ص 293). ويقوم هذا التعريف على منطلقين أساسيين في عملية تكوين الصورة الذهنية هما: عملية الادراك وترتبط بما يتشكل عند الفرد من أفكار ومعلومات اتجاه موضوع معين، والعملية الثانية هي عملية التفسير وهنا يأتي التحليل الشخصي للفرد لتلك المعلومات والأفكار التي تلقاها لبنني صورة في ذهنه عن الموضوع.

- العالم العربي ابن سينا (981-1037): ذكر ابن سينا أن الأشياء وجدانا، ووجودا خارج الذهن سماه الأعيان، ووجود في الذهن...سماه التصور فهو يسمي صور الأشياء

إن الحديث عن الصورة الذهنية للمؤسسة يقودنا بالضرورة إلى الحديث عنها موازاة مع حصول أمر طارئ على مستوى المؤسسة ، وهو ما يعرف تحديدا بالأزمة ، التي سينجر عنها حتما أزمة في انطباعات ورؤى الجماهير لهذه المؤسسة ، وهذا ما يعرف بأزمة الصورة الذهنية ، التي تنعكس بشكل مباشر على كينونتها وشرعيتها في السوق ، وهنا كان لزاما على المؤسسات أن تجد الطريق الواضح والسليم الذي يمكنها من تجاوز هذه الأزمة واستعادة صورتها الإيجابية ، وهنا جاءت مهنة العلاقات العامة بصفقتها الوظيفية الإدارية ، والاتصالية ، والتسويقية لتحدد لنا الخارطة السليمة لإدارة أزمة الصورة الذهنية للمؤسسة. وتبرز أهمية العلاقات العامة في إدارة مثل هذه الأزمات كثيرا من خلال ذلك التفسير الذي وضعه كل من الباحثين philip kotler & kevin lane keller ، حيث يرى كلاهما أن أفراد العلاقات العامة هم من يرسلون أخبارا موثية عن المؤسسة ، ويسيطرون على الأخبار المضرة وغير الموثية عنها ، وأنها بمثابة العميل الداخلي أو المحامي الذي يسعى لسياسات وممارسات أفضل للمؤسسات ، (kotler, 2012, p 23) وبالتالي سيحقق هذا العميل والمحامي استعادة الصورة الذهنية الإيجابية ، ويرسم لنا الخارطة التي تحقق إدارة مثل هذه الأزمات ، وهذا يتم عبر جملة من الاستراتيجيات ، التي أردنا أن نعالجها من خلال دراستنا هذه لتكون مرجعا نظريا وتطبيقيا يعتمده مسؤول العلاقات العامة. وترتكز الدراسة بشكل كبير على كل الاستراتيجيات المتبعة لإدارة أزمة الصورة الذهنية للمؤسسة وفقا لمراحل تبلور هذه الأزمة ، وأيضا الخطط المعتمدة في تغيير الصورة الذهنية للمؤسسة ، وهذا لتغيير الصور السلبية التي يمكن ان تشكل عنها ، كما نجدها من الاستراتيجيات الاتصالية المهمة في إدارة وإصلاح تلك التصورات السلبية ، وإعادة بعث الانطباعات الإيجابية عن المؤسسة.

وقد تبيننا نظرية إصلاح الصورة كعنصر هام يمكن أن تعتمده العلاقات العامة في إدارة هذه الأزمة ، وهذا ما ستعالجه هذه الدراسة.

إن الطرح السابق لموضوع الدراسة ، ومن خلال هدفها في بلورة رصيد نظري واقعي يمكن أن تطبقه العلاقات

عالم المؤسسات ، وربطه بوجود نسق اجتماعي يتكون من الأفراد والمؤسسات ، والتي تعدّ حاملة أو مكان تجمع لهؤلاء الأفراد ، ومن هذا يستنتج boulding أن كل فرد في المؤسسة يمكن أن تبني لديه صورة ذهنية عن المؤسسة ، ودون الخوض كثيرا في هذا الشأن ، ننتقل مباشرة إلى تقديم تعريفات مهمة للصورة الذهنية في المؤسسة والتي تعرف باصطلاح آخر هو corporate image صورة المؤسسة ، وسنعمد هنا على تعريفات أبرز الباحثين في هذا المجال:

- يعرفها كل من الباحثين Lars Thøger Christensen, Mette Morsing & George Cheney بأنها: "إنطباع لدى شخص أو منظمة تم إنشاؤها في ذهن الجمهور". (Christensen, Morsing, Cheney, 2008, p 91)

- يرى كل من الباحثين Heding & Knudtzen & Bjerre بأن صورة المؤسسة تعبر عن فسيفساء من الانطباعات التي تتكون من مجموعة من الإشارات الرسمية وغير الرسمية التي تتوقعها الشركة ، ومن هذا تتشكل لدى المتلقي صورة الشركة ، وبالتالي فإن صورة الشركة ليست ما تعتقد الشركة أنه موجود ، ولكنها تعبر عن ما هو موجود في ذهن الجمهور ، وبالتالي صورة الشركة هي نتيجة لفسيفساء من المواقف التي تبدأ داخل الشركة مع الموظفين وتصورهم لها ، ويعد قياس صورة الشركة بشكل مستمر مصدرا مهما لتتبع إدراك المستهلك أو الجمهور وأصحاب المصلحة للمؤسسة. (heding, f. knudtzen, bjerre, 2009, p 59)

- يعرفها Bernstein بأنها النتيجة الصافية أو النهائية لتفاعل كل التجارب والمعتقدات والمشاعر والمعرفة والانطباعات لدى الناس عن الشركة" وبالتالي فإن الانطباع العام الذي شكل في أذهان الجماهير من خلال بعض الإشارات التعريفية ، مثل: الشعار ، المنتجات ، خدمة العملاء ، هو الذي يشكل صورة المؤسسة. (heerden, 1999, p 494)

- كما توصف الصورة الذهنية للمؤسسة بأنها: "الانطباع العام المكون في عقل الجمهور حول الشركة" وهي بالتالي الصورة الذهنية التي يملكها جمهور المنظمة. (souiden, kassim, ja hong, 2006, p 830) وهو التوجه المعرفي نفسه الذي أقره 1984 topalian حول صورة المؤسسة بوصفها تمثل مجموع الانطباعات وتوقعات المنظمة

الموجودة في عقل الانسان بالتصور ، والصورة عند الشريف الجرجاني نوعان: الصورة الجسمية والصورة النوعية ، إذ ذكر أن الصورة هي "كيفية حصول صورة الشيء في الذهن وهي الصورة الذهنية ، لأن كل ما هو حاصل في العقل لا بد له من تشخيص عقلي" ، والصورة الخارجية هي صورة الشيء عند تواجدها في الخارج. (الموسوي ، عبد الرزاق ، صفد الساموك ، 2011 ، ص 73). وهنا نفسر أن المفهوم العام للصورة يشير الى أنه تمثيل عقلي او بصري للواقع ، كما أنه وعي مباشر يستهدف العالم الخارجي من حيث التجسيد والشعور والرؤية. هذا التمثيل يمتلك صفات الاختزال والتكيف ، الاختصار ، التصغير ، الخيال والتحويل ، كما ان لديها خصائص التوسيع والميزات والمبالغة. (ajmi ziani, 2016, p 4)

وتعرف الموسوعة الإعلامية الصورة الذهنية: بأنها الانطباع الذي يكونه الفرد في الأشياء المحيطة به متأثرا بالمعلومات المخترنة عنها وفهمه لها ، وبذلك فإن الصورة الذهنية هي نتاج تفاعل عناصر المعرفة والادراك. (عواطف ، نصر ، حسين ، 2011 ، ص 157)

- يعرف "gavard peret غافارد بيريت" الصورة الذهنية فيقول: هي مجموعة من الصور الداخلية التي يعاد إنتاجها أو التمثيل العقلي لتصور ما او انطباع سابق في غياب الكائن (شيء ، شخص ، مفهوم) الذي ولد هذا الانطباع. في حين يعرفها "lutz et lutz لوتز ولوتز" بان الصورة الذهنية هي أي حدث عقلي يؤدي إلى تصور مفهوم أو علاقة في غياب هذا المفهوم أو العلاقة. (ratier, 2002, p 02)

والذي نصل إليه في تعريفنا للصورة الذهنية بشكل كامل هو أنها جملة من الصور التي تتشكل في ذهن الفرد ، وهذا التشكل الذهني يخضع لجملة من المؤثرات التي تساهم فيه بشكل مباشر وغير مباشر ، وهي المسؤولة عما تكون في ذهن الفرد ، إضافة إلى مكتسبات الفرد أي جملة العوامل الاجتماعية والسلوكية ، والفكرية ، التي تأثر أيضا على تلك الصورة الذهنية المشكلة لدى ذلك الفرد ، وتسترجع تلك الصور نتيجة لمنبهات ما حتى في غياب الشيء ، أو الذات ، المشكلة عنها الصورة في ذهن ذلك الشخص ، فبمجرد وجود منه له علاقة بالشيء الأصلي تحدث الاستجابة باسترجاع الصورة التي شكلها الفرد عن ذلك الشيء.

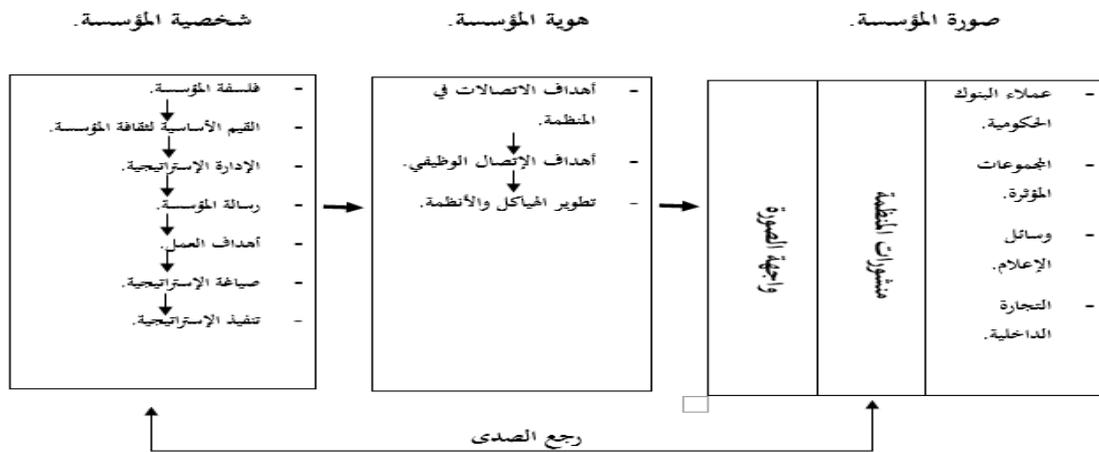
وعموما ننتقل إلى عالم آخر من عوامل الصورة الذهنية وهو عالم المؤسسات والتنظيمات ، ونجد هنا أن الباحث الأمريكي kenneth boulding هو الذي نقل هذا المفهوم إلى

- **مرحلة هوية المؤسسة:** المرحلة الثانية من النموذج والتي تعرف باسم هوية المؤسسة ، تتعلق بتحديد أو تطوير أهداف الاتصال الخاصة بالمنظمة ، والتي هي مجموعة فرعية من الأهداف العامة للأعمال ، هنا تظهر فلسفة الاتصالات كقضايا تتعلق بما يمكن قوله عن المؤسسة ، إلى أي مدى يمكن القول ، من الذي ستعامل معه ، هذا يتطلب الاهتمام بالعديد من المسائل والمهام (الوظائف) مثل: أبحاث الصورة ، المسح البيئي ، المراقبة للوضع الاجتماعي والسياسي ، العلاقة مع وسائل الإعلام ، كما يجب إنتاج تقرير سنوي حول المنظمة وحول النشاط الإعلامي لها .

- **مرحلة صورة المؤسسة:** وهي المرحلة الثالثة والأخيرة ، حيث تمثل صورة المؤسسة الواجهة ونقطة الاتصال بين مختلف أصحاب المصلحة (المساهمين ومختلف الجماهير) والمؤسسة ، حيث يتم تشكل تجارب وخبرات أصحاب المصلحة عبر مخرجات النظم الإدارية المختلفة .

والمودج التالي يوضح لنا بشكل جلي هذه المراحل

الثلاثة:



الشكل رقم 01: مراحل بناء وإدارة الصورة الذهنية للمؤسسة.

Source: Russell Abratt and Thabiso Nsenki Mofokeng, Development and management of corporate image in South Africa, european journal of marketing, vol 35, no 3/4, 2001, p 369.

النحو يمكن أن نختزل العوامل المساهمة في بناء الصورة الذهنية للمؤسسة في مكونين أساسيين هما:

- **المكون الوظيفي:** المتعلق بالخصائص الملموسة والتي يمكن قياسها بسهولة .

- **المكون العاطفي:** خاص بالأبعاد النفسية التي تتجلى في المشاعر والمواقف اتجاه المؤسسة ، وهذه المشاعر

المتراكمة في أذهان الافراد الذين يشكلون جمهورها. (Abratt, 1989, p 67)

2.I مراحل تشكل الصورة الذهنية المؤسسة :

يعرض كل من الباحثان shee and abratt نموذجا لإدارة الصورة الذهنية للمنظمة وفق ثلاث مراحل رئيسية تتعلق بالشخصية والهوية ليأتي بعدها تشكل الصورة ، وتمثل هذه المراحل جزء من عملية إدارة الصورة الذهنية للمؤسسة التي تتعلق بعمليات البناء والتشكل : (Abratt, Mofokeng, 2001, p 369)

- **مرحلة بناء شخصية المؤسسة:** توفر المرحلة الأولى

التي يطلق عليها شخصية المنظمة فرصة للإدارة لتطوير فلسفة المؤسسة التي تجسد القيم والافتراضات الأساسية لها ، والتي بدورها تشكل الثقافة المؤسسية ، ويتضمن الجزء الرئيس التالي من عملية إدارة صورة المنظمة تلك الأنشطة المصممة للتأثير في الإدارة الاستراتيجية للمنظمة ، وبمجرد أن تكون مهمة المؤسسة واضحة ، تحدد الإدارة الأهداف العامة للأعمال .

3.I العوامل المساهمة في بناء الصورة الذهنية

المؤسسة: نجد أن كل من barich and kotler, dichter, finnfir يطبقها بمختلف الخصائص الفيزيائية والسلوكية المؤسسة ، مثل : إسم المؤسسة ، الهندسة المعمارية ، مجموعة المنتجات أو الخدمات ، التقاليد ، الأيديولوجية ، جودة التواصل في التفاعل مع عملاء المؤسسة ، وعلى هذا

وأزمة الصورة الذهنية للمؤسسة تعرف عموماً بأنها: "ذلك الحدث السلبي المفاجئ الذي يمكن أن يمس المؤسسة على مستوى نظرة وانطباعات مختلف أصحاب المصلحة لهذه المؤسسة، ويلحق هذا ضرراً مباشراً بالمؤسسة، قد يؤدي بها إلى الزوال".

3. II إستراتيجيات إدارة أزمة الصورة الذهنية

للمؤسسة وفقاً لمراحل تبلور الأزمة: إن الملاحظ في الأزمات هو أنه بمجرد حدوثها فإنها تتطور بسرعة، ما يتطلب التدخل السريع لعلاجها، وهذا العلاج يمكن أن يحدث على أي مستوى من مستويات حياة الأزمة، ومن هذا جاءت الأهمية لإبراز دورة حياة أزمة الصورة الذهنية، لمحاولة الوقوف على كل مرحلة لإعطاء حلول توصيفية للعلاج المبكر للأزمة قبل التفاقم والانتشار، وهذا ما يجب على مسؤولي العلاقات العامة دراسته والتركيز عليه، وعموماً ترتبط دورة حياة أزمة الصورة الذهنية للمؤسسة بثلاث مراحل تفسرها هي:

- مرحلة ما قبل الأزمة.
- مرحلة أثناء الأزمة.
- مرحلة ما بعد الأزمة.

ومن هذا المنطلق يمكن ان نتبنى نموذجاً يتعلق بتقسيمات دورة حياة أزمة الصورة الذهنية للمؤسسة، بما يتوافق عموماً مع مراحل حياة الأزمة، مع ربط هذه المراحل بمجموعة من الاستراتيجيات التي تمثل الحل الذي يجب أن تتبعه العلاقات العامة في حالة مثل هذه الأزمات، وتنقسم دورة حياة أزمة الصورة الذهنية للمؤسسة إلى ثلاث مراحل هي:

- مرحلة نشأة أزمة الصورة الذهنية للمؤسسة: وترتبط هذه المرحلة بمرحلة ما قبل الأزمة، وهي المرحلة التي تكون فيها المؤسسة مستقرة ظاهرياً، لكن هناك حوادث وعوارض تحدث وتتراكم عن المؤسسة، وتمثل هذه الحوادث والعوارض في الانطباعات السلبية التي تشكل في أذهان الجماهير المختلفة للمؤسسة، نتيجة لخلل في التنظيم، خلل في المنتج، أو الخدمة، ومثال هذا على الصعيد الوطني الجزائري ما تشكل لدى الجماهير عن مؤسسة RENAULT ALGERIE، الذي تعاني من النظرة السلبية للجماهير لهذا المنتج، وأيضاً نجد من الحوادث ذلك الخلل القانوني الذي يمكن أن تعاني منه المؤسسة، والذي يبدو ظاهرياً غير مؤثر، إلى أنه يؤثر وبشكل كبير في الصورة الذهنية للمؤسسة على المدى القصير والطويل ويتعلق باستمرارية المؤسسة على

مستهدمة من تجارب فردية مع المؤسسة وأيضاً من معالجة المعلومات التي تشكل الصفات والمؤشرات الوظيفية للصورة. (nguyen, leblanc, 2001, p 228)

فيما حدد كيفن كيلر kevin lane keller أربع عوامل جوهرية تتعلق ببعض العوامل ذات الصلة بتشكيل الصورة الذهنية للمؤسسة وهي كالآتي: (Ibid, p 228)

- 1- سمات المنتج الشائعة: وربطها هنا بعنصرين مهمين هما: الجودة والابتكار.
- 2- الافراد والعلاقات: وربطها هنا بتوجهات المؤسسة اتجاه العملاء.
- 3- القيم والبرامج: وربطها كيلر بالمسؤولية البيئية والمسؤولية الاجتماعية.
- 4- مصداقية المؤسسة: وارتبطت هنا بثلاث عناصر مهمة لأي مؤسسة وهي: الخبرة والثقة والتعاطف مع المؤسسة.

II. أزمة الصورة الذهنية للمؤسسة: الماهية، دورة حياة أزمة الصورة الذهنية.

II. I الماهية: إن الحديث هنا يبدأ من خلال تناول تقديم تعريفي للأزمة، حيث تعرف عموماً بأنها ذلك الحدث الطارئ والسلبي الذي تتعرض له الأشياء على اختلافها، وهذا الحدث يشكل التهديد المباشر لهذه الأشياء من خلال ضرب استقرارها وثباتها، وهو حدث يفسره الباحث عبد الكريم أحمد الجليل فيقول: "الأزمة هي فترة حرجة أو حالة غير مستقرة يترتب عليها حدوث نتيجة مؤثرة"، (أحمد جميل، 2016، ص 14) ويتسع هذا المفهوم للأزمة ليشمل كما قلنا سابقاً مختلف الأشياء والتي من ضمنها المنظمات، ومنه فإن الأزمة على مستوى المنظمات هي ذلك الحدث السلبي غير المتوقع الذي يؤثر على المنظمة في مرحلة ما من مراحل حياتها، والذي يؤثر على استمراريته ما لم تعالج هذه الأزمة، وحسب كل من الباحثين SEEGER & SELNOW فإن الأزمة هي مجموعة من الظروف الجديدة، بما فيها وجود درجة عالية من عدم اليقين حول السبب، واللوم، والعواقب، والإجهاد، والخوف فيما يتعلق بالمستقبل، (simon, seymour, 2005, p 31) وتلحق الأزمة العديد من الاضرار بالمنظمات، فهي تؤثر على عملياتها الإدارية والتسييرية والتنظيمية، كما تؤثر على خدمات المؤسسة وعلى علاقاتها بجماهيرها، وهذا كله يؤثر على صورتها وعلى سمعتها التي تطلب اكتسابها وقتاً كبيراً،

مثل الوثائق التي تثبت شرعيتها وتنفى الاختلاسات ، وأيضاً الأسس العلمية ، من خلال اعتماد بث الأسس العلمية التي تعتمدها المؤسسة في عمليات الإنتاج أو تقديم الخدمات ، ما يمكن من تحقيق رضا الجماهير وقهملها لما تقوم به المؤسسة .

- مرحلة استعادة الصورة الذهنية الإيجابية للمؤسسة: وتأتي هذه المرحلة مباشرة بعد انتهاء الأزمة ، حيث تحاول المؤسسة استعادة صورتها الإيجابية لدى الجماهير من خلال الاعتماد على وسائل الإعلام والحملات الإعلامية ، إلى أن هذا غير كاف بالنسبة إلى الأزمات الكبيرة ، التي تتطلب أن تكون هناك استراتيجية جذرية تمثل أساساً في إعادة تجديد بعض عناصر الهوية المؤسسية ، كأن تقوم المؤسسة بتبني ثقافة تسييرية جديدة ، وأن تقوم بتغيير الهوية البصرية الخاصة بها ، من تغيير للشعار والاسم وحتى الألوان ولباس العمال ، ومنتجاتها أو خدماتها ، وهذا يبدو صعباً ، إلى أنه يمثل الحل الأمثل للمؤسسات التي مستها أزمات كبيرة والتي تهاوت صورتها وسمعتها السوقية والمجتمعية ، كما سنتطرق عموماً إلى أبرز استراتيجيات استعادة الصورة الذهنية ضمن مبحث استراتيجيات العلاقات العامة في إدارة أزمة صورة المؤسسة.

III. خطط تغيير الصورة الذهنية للمؤسسة

بما أن وظيفة العلاقات العامة ترتكز على بناء العلاقات بين المؤسسة وجمهورها الداخلي والخارجي ، وتحقيق التفاهم والتواصل والذي يؤثر بشكل كبير في صورة المؤسسة فسمعتها ، ارتأينا أن نعالج هنا الخطط التي يجب على العلاقات العامة أن تتبعها في مواجهة الأزمات وفي علاج واستعادة الصورة الذهنية الإيجابية للمؤسسة .

يرى الباحث *dichter* أن هناك بعض من الخطط التي يمكن أن تغير من الصورة الذهنية المشككة عن الأشياء ، وركز هنا على صورة البلد وصورة الأشخاص ، فيما سنحاول نحن هنا إسقاط هذه الخطط على المؤسسات ، من خلال التركيز على الصورة الذهنية للمؤسسة ، والتي لا بد للعلاقات العامة أن تستفيد منها في عمليات تسيير أزمة الصورة الذهنية ونذكرها توالياً:

- عرض صورة جديدة: حيث تسعى هنا العلاقات العامة إلى تقديم صورة ذهنية جديدة عن المؤسسة أو صورة ذهنية مغايرة ، عن تلك التي ترسخت عند الجماهير عن المؤسسة حول موضوع ما ، ومثال هذا ما حصل مع شركة SANLU عام 2008 ، أحد أكبر شركات إنتاج الألبان ، حيث

الصعيد السوقي والمجتمعي ، ويمكن هنا الاعتماد تحديداً على استراتيجية احتواء الأزمة ، والتي تتطلب ميزة السرعة في الحصر والتضييق عليها والقضاء السريع على مسبباتها .

- مرحلة أزمة الصورة الذهنية للمؤسسة أثناء الأزمة: وهنا يكون التأثير مباشراً ، فبمجرد بروز الأزمة للمؤسسة ولجماهيرها ، تبدأ تلك التصورات السلبية والانطباعات بالتشكل والبروز على نطاق واسع ، والانتشار بشكل سريع وسط مختلف الجماهير ، وهذا ما يجب على المؤسسة الانتباه إليه ومحاولة تثبيط هذه الأزمة سريعاً ، وهنا يمكن للعلاقات العامة داخل المؤسسة أن تعتمد على الاستراتيجيات الثلاث التالية لإدارة الأزمات وهي:

• استراتيجية تحويل المسار: وعلى مستوى الصورة الذهنية فإنه على رجل العلاقات العامة أن يحاول تحويل تفكير الجماهير وانتباهها للأزمة الفعلية إلى الانتباه والاهتمام بأضرار وحوادث أقل شأنًا ، وأيضاً إلى إعادة إحياء الذاكرة حول الحوادث الإيجابية التي حدثت للمؤسسة ، ومن هذا يتم تحويل المسار الذهني للجماهير من الأزمة إلى أهداف أخرى تحدها المؤسسة .

• استراتيجية تفتيت الأزمة: وهنا يتم تفكيك كل الحوادث والعوامل التي أدت إلى أزمة الصورة الذهنية عن المؤسسة وعلاج كل واحد منها على حدى ، كأن تقوم المؤسسة بتحديد العوامل التي أثرت على الجماهير الداخلية ، والحوادث التي أثرت على الجماهير الخارجية ، وعلاج كل واحدة منها مفصولة عن الأخرى ، فالعلاج يكون تدريجياً من خلال القضاء على مسببات أزمة الصورة الذهنية للمؤسسة عند كل جمهور ، لأن لكل جمهور خصوصياته وله مسببات لهذه الأزمة تختلف عن الأخر ، كأن تقوم المؤسسة بعلاج أزمة الصورة الذهنية على المستوى الداخلي من خلال فرض النظام والحوار مع الموظفين والعمال ، وعلى المستوى الخارجي تقوم المؤسسة مثلاً بسحب المنتج من السوق والاعتذار للجماهير ، أو القيام بتحسين الخدمات للجماهير الخارجية ، وهذا كله يكون بالتفاعل المتبادل بين الداخل والخارج ، فالمؤسسة هي نسق متكامل بين الداخل والخارج .

• استراتيجية إجهاض الأزمة: وهنا يتم التركيز على بث أسس فكرية وعلمية تكون مضادة للأسس الفكرية التي سببت الأزمة ، كأن تقوم العلاقات العامة بنفي ما يشاع عن المؤسسة من اختلاسات مثلاً ، أو اللاترعية القانونية في السوق ، وهنا تقوم بدحض هذه الإشاعات وتبث أسس فكرية

التواصلية ، التي يؤدي انقطاعها إلى تشكل الصورة السلبية عن المؤسسة.

وإضافة إلى العنصرين السابقين فإن ما يجب على العلاقات العامة الاهتمام به هو تلك الخطط الوقائية الخاصة بإدارة الصورة الذهنية للمؤسسة ، وترى elsbach أن إدارة الصور هنا تتم في ثلاث مناسبات ترتبط بقبل وأثناء وبعد الحدث التنظيمي ، ويمكن أن نعدّها إجراء وقائياً استباقياً لحدوث الأزمة:

- قبل الحدث التنظيمي: "المرحلة الاستباقية"، وفي هذه المرحلة يبدو فيها الجميع هادئاً ، ولا يبدو أن المنظمة تقترب من أي أزمة ، هنا ينبغي للمنظمة التحضير للأزمة من خلال الشروع في المسح البيئي للمشاكل المحتملة ، وكيفية الخروج بخطة للتواصل في الأزمات ، وصفها STURGES بأنه الوقت الذي تقوم فيه المنظمة باستيعاب كل هذه المعلومات بشكل نشط ، ويصف هذا ELSBACH بأنه إدارة تصورية استباقية منظمة. (Augustine, 2012, p365)

- قبل الحدث التنظيمي: "المرحلة الاستراتيجية"، تحتاج المنظمات التي أنشأت صوراً خاصة بها وقامت بصيانتها إلى الشروع في تعزيز الصورة ، وهذا المفهوم الجديد يعني بشكل أساسي أن المؤسسات بحاجة إلى تحديث صورتها أمام أصحاب المصلحة ، حيث إن صيانة الصورة يمكن أن تصبح روتيناً عادياً ، وإذا كانت هناك قضايا أو مشاكل تلوح في الأفق ، فإن المنظمات ستهتم بتذكير أصحاب المصلحة باستمرار بأنه على الرغم من مواجهة المشكلات التي تبرز في الأفق والتي قد تنشأ أزمة ، فإنها تظل ملتزمة اتجاه أصحاب المصلحة.

- أثناء الحدث التنظيمي: "مرحلة رد الفعل"، وهذا هو الوقت الذي تبرز فيه الأزمة ، وهنا يتم تنشيط خطة التواصل الخاصة بالأزمات ، وينبغي هنا على المنظمة أن تستجيب للأزمة بفعالية من خلال الإبلاغ عن تصرفاتها مباشرة ، وهذا من خلال إصدار البيانات في موقعها على الويب و من خلال وسائل التواصل الاجتماعي أو وسائل الإعلام ، وتصف ELSBACH هذه المرحلة وترى أنها الوقت الذي تنخرط فيه المنظمة في محادثة أصحاب المصلحة وتقوم هنا بتحسين وتحديث أساليبها استناداً إلى التعليقات ، (Augustine, 2012, p 367) فرد فعل الأفراد الذي سيكون واضحاً للمنظمة من خلال عرض أصحاب المصلحة لأرائهم فيما يجري في المنظمة ، يمكن أن تعتمد العلاقات العامة

أُتهمت بتلوين حليبها بمادة الميلايين ، وهي مادة صناعية كيميائية سامة تستخدم في صناعة البلاستيك والأسمدة ، وقد تضرر منها الآلاف من الرضع بعد استهلاك هذا الحليب والذي يباع على نطاق واسع في الصين ، وفي عام 2011 أطلقت الصين حملة إعلامية لتحسين صورتها العالمية ، حيث تم بث فيلم من 17 دقيقة في ميدان التايمز بنيويورك كجزء من حملة الدبلوماسية العامة ، حيث أظهرت الصين قوتها الناعمة ، ولوحظ أن الفيلم كان حول إنتاج إيجابيات بقدر ما يتعلق بإلغاء بعض السلبيات ، (Augustine, 2012, p 364) هنا سعت الصين إلى التركيز على بث الإيجابيات دون النظر في السلبيات لأنها ستتلاشى إذا ما طغت الصور الذهنية الإيجابية عن الصين بشكل عام وبشكل خاص المؤسسات الصينية ، ومن هذا فإن مهنة العلاقات العامة لا بد أن تتولى هذا الأمر وأن تسعى إلى توجيه انطباعات الجماهير إلى التركيز على ما هو إيجابي بالنسبة للمؤسسات ، وأيضا نقطة مهمة أخرى هنا تتعلق بعنصر الكم والتكرار ، وهذا للتشويش على الصورة الذهنية السلبية المشككة عن المؤسسة ، فعلى مسؤولي العلاقات العامة السهر على بث كم كبير من الصور من شأنها تشتيت نظرة الجماهير إلى الصور السلبية وأيضا تكرار الصور الإيجابية التي من شأنها أن ترسخ لدى الجماهير وتلغي تلقائياً الصور السلبية بشكل تدريجي.

- تلطيف صورة المؤسسة: نبدأ هنا بإعطاء مثال عن صورة الشخص وإسقاط هذا النوع من الخطط على الصورة الذهنية للمؤسسة.

وقد كانت لرئيس الوزراء البريطاني سابقا GORDEN BROWN صورة عامة صارمة ، فغالبا ما كان يصوره الإعلام البريطاني على أنه غير مبتسم ومنفصل عن الجماهير ، وفي عام 2009 وفي ظل انخفاض معدلات الموافقة على ترشيحه في الانتخابات ، حاول أن يعرض صورة أكثر ليونة عن طريق إجرائه لمقابلات شخصية بشكل غير عادي ، من أجل إعادة التواصل مع الناخبين ، حتى إنه وافق على الظهور في برنامج تلفزيوني ديني ، (Augustine, 2012, p 364) وهذا كله لأجل إعادة بعث صورة إيجابية عنه لدى الجماهير ، وجوهر هذه العملية هو التركيز على التليين أو التلطيف ، وهو نفسه ما يحصل مع المؤسسات ، فتسعى العلاقات العامة على مستواها إلى تلطيف الأجواء مع الجماهير من خلال فتح باب الحوار والنقاش معهم ، وإعادة بعث العلاقة الترابطية

الإدارية والتي لها دور مهم في تحديد العلاقات الإدارية والأوامر والتوجيهات الإدارية، التي يكون نجاحها بمثابة التحقيق المباشر لتنظيم المؤسسة وأيضاً رضا العمال عن المؤسسة، الذي ينعكس على أدائهم العملي وأيضاً على علاقتهم مع مختلف أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين، وهذا سيكون له حتماً جانب إيجاب يبنى ويعزز الصورة الإيجابية للمؤسسة، وأيضاً الاتصالات التنظيمية التي تتعلق بالجانب التنظيمي الذي يشمل توزيع العمل، طرق تسيير العمل، الحقوق والواجبات الخاصة بالعمال...إلخ، وكلها تساهم في بناء صورة مميزة عن المؤسسة، وتكمن أهمية كل من الاتصالات الإدارية والتنظيمية أنها تساهم أولاً في دحض مسببات الأزمة والتي يمكن أن يكون الموظف أو العامل جزء منها، وأيضاً تحقيق جودة هذين النوعين من الاتصالات يمكن أن يقضي على الأزمة ويرسم في أذهان الجماهير الداخلية للمؤسسة تلك الصورة الذهنية التي توحى بقوة وتحكم المؤسسة.

- **الاتجاه الخارجي:** ويشمل الاتصالات الخارجية التي من ضمنها وبشكل أساسي الاتصالات التسويقية سواء تلك التي تتعلق بالمنتجات من خلال إبراز جودتها وأهميتها، وأيضاً الاتصالات التسويقية التي تبرز المسؤولية الاجتماعية التي تقوم بها المؤسسة، وهذا ما تقوم به عديد المؤسسات، ومن ضمنها شركة الاتصالات بالجزائر DJEZZY، حيث تقوم المؤسسة من خلال عمالها بعمليات التبرع بالدم للمرضى، وجعلت المؤسسة من هذه العملية نمطاً هوياتياً لها، فهي تقوم بهذا السلوك الإيجابي منذ عام 2012، وهذا ما تناقلته عديد الوسائل الإعلامية، وبهذا يمكن أن يصبح هذا السلوك نمطاً دفاعياً اتجاه الأزمات التي تواجه المؤسسة، بعدها مؤسسة قريبة للجماهير وتكسب ثقتهم وتضامنهم.

كما ان الأستاذة "شديوان علي شيبه" حددت مجموعة من المؤثرات الاتصالية الخاصة بتشكيل الصورة الذهنية، والتي لها من الأهمية لعلاج أزمة صورة المؤسسة، نذكرها كالآتي: (علي شيبه، 2016، ص 285-288)

1- الأحداث الخاصة.

2- الاتصال الشخصي.

3- مطبوعات المؤسسة.

4- الوسائل السمعية والبصرية الخاصة.

5- برامج الصورة الذهنية.

على مستوى المنظمة لدراسة الحلول وإعادة إحياء الصورة الإيجابية عن المؤسسة، كما تكون هذه الاستراتيجية داعماً جيداً من خلال تشكل صور ذهنية لدى هؤلاء الأفراد عن المؤسسة وبأنها منفتحة وتأخذ بأرائهم، ما يحسسهم بأنهم جزء من مجتمعها ومن هويتها.

- **بعد الحدث التنظيمي:** "مرحلة الانتعاش"، وتأتي بعد انتهاء الأزمة، فعندما تتخذ المؤسسة خطوات فعالة لاستعادة سمعتها المحطمة والمجروحة، فإن هذا الوقت هو للتعلم من الأخطاء السابقة التي ارتكبت لمنع حدوثها مرة أخرى...

IV. الاستراتيجية الاتصالية للعلاقات العامة لإدارة

أزمة الصورة الذهنية للمؤسسة:

وتتعلق الاتصالات المؤسسية عموماً بمختلف الأنواع وبمختلف الوسائل والطرق التي تتواصل بها المؤسسة مع جماهيرها الداخلية والخارجية، لأن إعادة بناء صورة المؤسسة وعلاجها يتم بالتناسق والتكامل بين داخل المؤسسة وخارجها، وهنا نجد أن كلا من الباحثين DOUGLAS PATERSON, MELEWAR, ELIF KARAOSSMANGLU قد حددوا ثلاثة أنواع من الاتصالات تندرج ضمن ثلاث محاور هي: "الإدارة، التسويق، الاتصالات التنظيمية". (Melewar, Karaosmanoglu, Paterson,, 2005, p 62-63) وكل من هذه الاتصالات يمكن أن يلعب دوراً مهماً في بناء صورة المؤسسة أولاً وعلاجها في حالة تلفها أو فسادها وأيضاً استرجاع الصورة الإيجابية عن المؤسسة.

كما يرى عديد الباحثين أن للاتصالات دوراً مهماً في بناء صورة المؤسسة ومنه سمعتها وهذا مروراً بهويتها، فبناء هوية المؤسسة شيء مهم بما أنها الذات التي تظهر والتي يراها الآخرون ومنه يشكلون صورة عن المؤسسة، ومن هنا يمكن أن نؤكد على الاتصالات كعنصر استراتيجي مهم في بناء الهوية وإذاعتها وإشاعتها في الوسط الداخلي للمؤسسة والوسط الخارجي، وهنا سنحدد اتجاهين للاتصالات ومنه نحدد دور الاتصال في كل اتجاه والنظم الاتصالية التي تكون ضمن كل اتجاه.

- **الاتجاه الداخلي:** وهذا يشمل كل الاتصالات التي

تكون على المستوى الداخلي، والتي لها من الأهمية الكبرى في بناء هوية المؤسسة داخلياً، من خلال بناء ثقافتها وقيمتها وسلوكها، فالاتصالات هي التي تنقل كل عنصر من هذه العناصر، وهنا نحدد نوعين من الاتصالات هي: الاتصالات

الصورة على ستة أنواع: الدعم ، والتقليل ، والتمايز ، والتجاوز ، ومهاجمة الشخص المتهم ، والتعويض (William, Accounts, 2015, p 24).

• **الدعم أو التعزيز:** وهنا تقوم المؤسسة بدعم الفعل والعمل الإيجابي والذي من شأنه أن يقلل ويخفف من حدة الأزمة ، كما تدعم المؤسسة صورتها السابقة وتؤكد أنها وافية لجماهيرها وأن الأزمة لن تخل بعلاقتها مع مختلف جماهيرها.

• **التقليل:** وتقلل المؤسسة هنا من أثر الأزمة على خدماتها وعلاقتها بجماهيرها ، وتبرز للجماهير أن مقدار الأزمة لا يستدعي ذلك الهول الكبير حولها ، وان الإشاعة هي من جعلت من الأزمة أمرا كبيرا وفي الواقع هي شيء بسيط يمكن أن تتجاوزه المؤسسة بسهولة دون التأثير على علاقتها مع مختلف أصحاب المصلحة.

• **التمايز:** وهنا يتم مقارنة الأزمة التي تعاني منها المؤسسة بأزمات أخرى أكثر تأثيرا وأكثر سلبية ، وأيضا مقارنة الأزمة بالجهود التي تبذلها المؤسسة في سبيل جماهيرها ، ومقارنة الأزمة بالأفعال الإيجابية التي قامت وتقوم بها المؤسسة.

• **التسامي:** وهذا من خلال بناء سياق آخر يفسر الأزمة ، من حيث إنها تسعى إلى خدمة جماهيرها ولم تقصد ما حصل بالذات ، وأيضا التسامي من خلال بناء سياق يوجه الانتباه إلى قضايا إيجابية سعت المؤسسة إليها ، وهي السبب في تبلور الأزمة.

• **مهاجمة المتهم:** وهنا تهاجم المؤسسة المتهمين بإحداث الأزمة ، وتبرز هي أيضا كضحية هؤلاء المتهمين.

• **التعويض:** وهو استراتيجية مهمة وجيدة حيث تقوم المؤسسة بتعويض كل المتضررين من الأزمة ، وتقوم بإذاعة هذا التعويض ليصل مختلف الجماهير ، وهي بهذا تخلق انطبعا صادقا خاصا بها يوحي أن جمهورها هو رأس المال الذي تسعى المؤسسة للحفاظ عليه مهما كان الثمن.

إن مثل هاته الاستراتيجية تستعمل في الأزمات الصغيرة ، والتي يمكن للمؤسسة معالجتها من خلال التقرب من جماهيرها ومحاولة جذبهم إليها ، خاصة إذا لم يحدث ضرر على مستوى الجماهير.

- **الإجراءات التصحيحية:** وهنا تقوم المؤسسة بتبني إجراءات تصحيحية أولية تساهم في إيقاف توسع

V. نظرية إصلاح الصورة ل: Benoit كمنطلق

لعلاج أزمة الصورة الذهنية للمؤسسة: وستحدث هنا عن الاستراتيجيات التي يجب أن يتبعهم فرع العلاقات العامة في علاج أزمة صورة المؤسسة ، من خلال الخطوات الخمسة التي حددها الباحث benoit لإعادة بناء الصورة العامة للمنظمة وهي: الإنكار ، التهرب من المسؤولية ، تقليل العدا ، الإجراءات التصحيحية ، الاعتراف بالذنب ، (Ashley, 2011, pp 01-02) ونفصل في هذه الإستراتيجيات:

- **الإنكار:** وهنا تنكر المنظمة وجود أزمة وتقدم المعلومات التي تؤيد ذلك ، (نيقين ، 2008 ، ص 263) ويمكن أيضا أن تنكر المؤسسة أنها طرف مشارك في الأزمة ، وهذه الاستراتيجية عموما يمكن أن تكون صالحة مع الأزمات الصغيرة عكس الأزمات الكبيرة التي يكون لها صدى واسع ، وبالتالي صعب إقناع الجماهير أن المؤسسة لا تعلم بالأزمة أو أنها ليست طرف فيها ، وفي حال ثبوت وجود أزمة يمكن ان تقوم المؤسسة بإنكار علمها بالأزمة وانها ليست المسؤولة عنها ، وهذا من شأنه أن يشكل صورة سلبية أخرى تتعلق بالمراقبة لأعمال المؤسسة ، فتبنى لدى الجماهير أن المؤسسة مهمللة وغير مهتمة وغير منظمة وإلا لما وقعت في الأزمة ، كما يمكن أن تدعي أو تؤكد المؤسسة أن هناك أطرافا أخرى هي المسؤولة عنها.

- **التهرب من المسؤولية:** وهنا تحاول المؤسسة جاهدا أن تؤكد أنها غير مسؤولة عن الأزمة وأن هناك أطرافا أخرى هي من افتعلت الأزمة أو أن هناك حوادث خارجة عن إطار سيطرة المؤسسة وهي من سببت الأزمة ، وتؤكد المؤسسة بعدها أنها ستقوم باتخاذ الإجراءات اللازمة لتجاوز الأزمة ، كما يمكن ان تقوم المؤسسة باستفزاز المشاعر الإيجابية لدى الجماهير من خلال تذكيرهم بالأعمال الإيجابية التي فعلتها في سبيلهم.

يحدث أن تلجأ المؤسسة لمثل هاته الاستراتيجية في الأزمات الكبيرة التي قد تعصف بها عكس استراتيجية الإنكار ، وبالتالي تقوم بهذا الفعل لتظهر للآخرين أنها غير مسؤولة عما يحدث ، كفساد المنتج ، حيث تلجأ إلى إنكار ما يحدث وأن المسؤول هو الموزع أو أصحاب المحلات ، وهي لا تتحمل هنا المسؤولية.

- **تقليل عدائية الحدث:** من خلال الحد من الأزمة ومن الأضرار التي يمكن أن تحدثها ويحتوي هذا النهج لإصلاح

لجماهيرها ، كما يمكن هنا أن ترغم المؤسسة المتهم بافتعال الأزمة بالاعتراف وتقديم العذر للمؤسسة وجماهيرها ، ثم تقوم المؤسسة بتعويض هؤلاء الجماهير.

الأزمة ، ثم إجراءات تصحيحية أخرى تقوم على التنبؤ وضمان عدم تكرار الأزمة.

- الاعتراف بالذنب: وهنا تقوم المؤسسة بالاعتراف

والجدول التالي يبرز بشكل جيد هذه الاستراتيجيات:

بذنبها وتسعى إلى تصحيحه ، وتقوم بالاعتذار وتقديم التعويض

المثال	التكتيك	الإستراتيجية
<ul style="list-style-type: none"> - لا توجد أزمة على مستوى المؤسسة. - مؤسستنا لا تعلم بالأزمة. - مؤسستنا غير مشاركة في الأزمة. - مؤسستنا غير مسؤولة عن الأزمة ، وإنما هناك مؤسسات وأشخاص آخريين هم السبب في حدوث الأزمة ويتحملون المسؤولية كاملة. 	<ul style="list-style-type: none"> - الإنكار البسيط. - الإنكار من خلال تحويل اللوم. 	<ul style="list-style-type: none"> - الإنكار.
<ul style="list-style-type: none"> - المؤسسة كانت داعما لك في الأوقات الصعبة. (المؤسسة كانت سندا لك من خلال تخفيض السعر لأجلك فقط ، ولا لأجل نوايا أخرى). - المؤسسة لم تتمكن من السيطرة على الأزمة بفعل عدم إمكانية الحصول على المعلومات والمعطيات اللازمة والأساسية. - هناك حادث غير متحكم فيه وغير مقصود هو السبب في حصول الأزمة. - المؤسسة كانت لها نوايا حسنة سعت من خلالها إلى خدمة جماهيرها ، إلى ان هناك حوادث خارجة عن نطاقها من تسببت في تغيير مجرى الهدف الإيجابي للمؤسسة. 	<ul style="list-style-type: none"> - الإستفزاز - عدم الإمكانية. - الحادث. - النوايا الحسنة. 	<ul style="list-style-type: none"> - التهرب من المسؤولية.
<ul style="list-style-type: none"> - المؤسسة ستقوم بدعم كل عمل من شأنه ان يقضي على الأزمة. - هذه الأزمة عارضة ولا تستدعي كل تلك الإشاعات التي بثت ، والمؤسسة ستتجاوز مثل هذه الازمات الصغيرة بسهولة ، كما فعلت مع أزومات سابقة ، كما ان هذه الأزمة لن تمس جماهير المؤسسة بشكل مباشر أو غير مباشر. - الأزمة التي تعاني منها مؤسستنا لا تضاهي تلك الازمات التي مست مؤسسات أخرى ، وبالتالي سيتم التحكم فيها بسهولة. - السلوك الذي قامت به المؤسسة في نظرك هو أمر سلبي ، لكنه فعل إيجابي. (منتوجنا غالي الثمن قليلا لكننا نضمن بذلك خدمات ما بعد البيع لمدة طويلة) - هناك أشخاص ومؤسسات هي التي تسببت في الأزمة ، وسنقوم باتخاذ الإجراءات اللازمة ضدهم. - سيتم تعويضك عن كل ضرر لحق بك بصفتك زبون مهم بالنسبة إلينا. 	<ul style="list-style-type: none"> - الدعم. - التقليل. - التمايز. - التسامي. - مهاجمة المتهم. - التعويض. 	<ul style="list-style-type: none"> - التقليل من عدائية الحدث.
<ul style="list-style-type: none"> - المؤسسة قامت باتخاذ كافة الإجراءات التي ستقضي على الأزمة والتي ستضمن عدم تكرارها ، كما انها. (المنتج الذي أخذته سيتم إستبداله بمنتج آخر جديد ومضمون الجودة). 		<ul style="list-style-type: none"> - الإجراءات التصحيحية.
<ul style="list-style-type: none"> - مؤسستنا آسفة عن كل ضرر صغير وكبير لحق بك ، ونتحمل المسؤولية الكاملة عن هذا الضرر وعن أسبابه ، وسنقوم باتخاذ الإجراء اللازم والضروري للتعويض. 		<ul style="list-style-type: none"> - الإعتراف بالذنب.

الجدول من إعداد الباحث.

يتبعها بما أنه سيكون عضوا مهما ضمن خلية الأزمة ، ونقدم الآن هذه الاستراتيجيات: (Coombs, 2007, p 170)

كما يحدد الباحث TIMOTHY COOMBS جملة من الاستراتيجيات والتي يجب على رجل العلاقات العامة أن

إستراتيجيات الإستجابة الأولية للأزمات.

- رفض إستراتيجيات الإستجابة للأزمات:

- مهاجمة المتهم: حيث يواجه مدير الأزمات الشخص أو المجموعة مدعيا أن هناك شيء خاطئ مع المنظمة.
 - الإنكار: يؤكد مدير الأزمات أنه لا توجد أزمة.
 - كبش الفداء: يلقي مدير الأزمات اللوم على شخص أو مجموعة خارج المنظمة وانهم سبب الأزمة.
 - العذر: يقلل مدير الأزمة من المسؤولية التنظيمية التي تسببت في حصول الأزمة ، عن طريق رفض نية الضرر و/أو الإدعاء بعد القدرة على السيطرة على الأحداث التي تسببت في الأزمة.
 - التبرير الإيجابي: ويقوم هنا مدير الأزمة بالتقليل من الأضرار الناتجة عن الأزمة ، وأيضا إعادة بناء إستراتيجيات الإستجابة للأزمات.
 - التعويض: حيث يقوم مدير الأزمة بتقديم المال أو الهدايا للضحايا.
 - الاعتذار: ويشير إلى أن المنظمة تتحمل كامل المسؤولية عن الأزمة وتطلب من أصحاب المصلحة العفو/ المسامحة.
- الإستراتيجيات الثانوية للإستجابة للأزمات:
- تدعيم إستراتيجيات الإستجابة للأزمات:
 - التذكير: أخبر أصحاب المصلحة بالأعمال الجيدة السابقة للمنظمة.
 - الإرضاء: يشيد مدير الأزمة بأصحاب المصلحة و/أو يذكرهم بالأعمال الجيدة السابقة التي قامت بها المنظمة.
 - الضحية: يذكر مدير الأزمة أصحاب المصلحة بأن المنظمة هي ضحية الأزمة أيضا.

المؤسسة إلى حد الانفجار والتلاشي ، بصفتها مؤسسة ذات صورة سلبية في أذهان الأفراد ، ووفقا لمركزية وأساسية العلاقات العامة والاتصالات في التفاعل مع الجماهير المختلفة ، والبناء وتحديد معالم الصورة الذهنية للمؤسسة ، فإن لها دورا مهما أيضا في علاج أزمة الصورة الذهنية السلبية ، عبر إتباع جملة من الاستراتيجيات التي تساهم في إعادة بناء الصورة الإيجابية واسترجاع السمعة الحسنة عن المؤسسة ، وهذا بداية باستغلال استراتيجيات إدارة الأزمة عموما ، إلى استغلال تلك الاستراتيجيات والخطط الخاصة تحديدا باستعادة الصورة الإيجابية للمؤسسة في حال تغيرها للنمط السلبي في أذهان مختلف الجماهير ، والشيء الأكثر أهمية هنا هو أنه وجب على المؤسسات وعلى ممارسي العلاقات العامة على مستواها ، وحتى مستويات أخرى خارج أطر المؤسسة الاهتمام والتأطير التطبيقي لمثل هذه الاستراتيجيات لتحقيق الإستجابة الفورية في حال وقوع الأزمة.

إن الحديث عن إدارة أزمة المؤسسة له ارتباط مباشر بمتغير الأزمة ، أي أن ظاهرة الأزمة هي التي تفرض اللجوء إلى مثل هذه الاستراتيجيات ، والتي نجد منها الوقائية المرتبطة بتجنب المؤسسة للوقوع في أي أزمة ، ولكن هذا نادر الحدوث أن لا توجد أي أزمة على مستوى أي مؤسسة ، وتحديدًا الأزمة التي وجب أن تتبع فيها مثل هذه الاستراتيجيات هي تلك التي تتعلق بالأزمات مع الجماهير الخارجية للمؤسسة ، وليس الداخلية ، فهذه الاستراتيجيات تتعلق بالجانب الخارجي للمؤسسة ، وهذا لا يجعل داخل المؤسسة في معزل عن خارجها ، وإنما يمكن أن تنتقل أزمة الصورة الذهنية حتى للعاملين على مستواها ، وهذا ما وجب أن تركز عليه المؤسسة ، من خلال إحداث الأثر الإيجابي المساهم في بناء الصورة الإيجابية ومنه السمعة الجيدة عن المؤسسة سواء على المستوى الداخلي أو المستوى الخارجي.

خاتمة

تمثل الصورة الذهنية للمؤسسة أحد أهم الأصول المعنوية للمؤسسة ورابطاً مهماً بين هوية المؤسسة وسمعتها ، وتعرض هذا الأصل "الصورة الذهنية" إلى أزمة هو الإشكال الحقيقي ، فالانطباع الذي تتركه الأزمة من شأنه أن يوصل

الهوامش

1. Philip kotler, kevin lane keller, 2012, Marketing Management, 14th ed, Upper Saddle River, New Jersey : Pearson Education, Inc., publishing as Prentice Hall, One Lake Street.
2. علي حجازي إبراهيم ، 2017 ، الحملات الإعلامية وفن مخاطبة الجمهور ، ط 01 ، دار المعزز للنشر والتوزيع ، الأردن ، عمان .
3. موسى جواد الموسوي ، عبد الرزاق انتصار إبراهيم ، حسام صفد الساموك ، 2011 ، الاعلام الجديد ، تطور الأداء والوسيلة والوظيفة ، ط 01 ، سلسلة مكتبة الاعلام والمجتمع ، جامعة بغداد ، العراق .
4. abdulkrim ajmi ziani, 2016, "the mental image of the armed (terrorist) organizations in the news bulletins daish a model: a field study on the media professors of the arab universities", Cross-Cultural Communication, Vol. 12, No. 2.
5. عواطف عبد الرحمن ، حسني نصر ، ليلي حسين ، 2011 ، الاعلام الإفريقي في عصر المعلومات ، المكتبة الأكاديمية ، مصر .
6. michel ratier, 2002, "l'image en marketing cadre théorique d'un concept multidimensionnel", cahier de recherche no. 2002-152.
7. Lars Thøger Christensen, 2008, Mette Morsing, George Cheney, Corporate Communications Convention, Complexity, and Critique, saga publications, london.
8. tild heding, charlotte f. knudtzen, mogens bjerre, 2009, brand management research theory and practice, routledge, london & new york.
9. ch van heerden, 1999, "developing a corporate image model", sajems ns, vol 2, N° 3.
10. nizar souiden, norizan m. kassim, heung-ja hong, 2006, "the effect of corporate branding dimensions on consumers' product evaluation, a cross-cultural analysis", european journal of marketing, emerald insight, www.emeraldinsight.com, Vol 40, N° 7/8.
11. Russell abratt, 1989, "a new approach to the corporate image management process", journal of marketing management, Vol 5, N° 1.
12. Russell Abratt, Thabiso Nsenki Mofokeng, 2001, "Development and management of corporate image in South Africa", european journal of marketing, Vol 35, N° 3/4.
13. Nha nguyen, gaston leblanc, 2001, "Corporate image and corporate reputation in customers' retention decisions in services", Journal of Retailing and Consumer Services 8.
14. عبد الكريم أحمد جميل ، 2016 ، إدارة الأزمات والكوارث ، ط 01 ، الجنادرية للنشر والتوزيع ، الأردن .
15. simon moore, mike seymour, 2005, Global Technology and Corporate Crisis strategies, planning and communication in the information age, routledge, london & new york.
16. PANG Augustine, 2012, "Towards a crisis pre-emptive image management model", Corporate Communications : An International Journal, Vol 17, N° 3, 2012, p 364.
17. T. C. Melewar, Elif Karaosmanoglu, Douglas Paterson, 2005, "Corporate Identity: Concept, Components and Contribution", Journal Of General Management, Vol. 31 No. I Autumn.
18. شدوان علي شيبه ، 2016 ، العلاقات العامة بين النظرية والتطبيق ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، مصر .
19. Ashley Ann Myers, 2011, "Crisis Communication and Image Repair Strategies: Audience Attitude and Perceptions of Toyota in an Online Environment", in partial fulfillment of requirements for the degree of master of arts in Communication, A Thesis submitted to the Graduate School Valdosta State University.
20. نيقين احمد غباشي ، 2008 ، ديناميكية العلاقات العامة الداخلية ، صورة المنشأة-آليات إدارة الازمات ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر .
21. William L. Benoit, Accounts, Excuses, 2015, And Apologies, second edition, Image Repair Theory and Research, State University of New York Press, Albany, United States of America.
22. W. Timothy Coombs, 2007, "Protecting Organization Reputations During a Crisis: The Development and Application of Situational Crisis Communication Theory", Corporate Reputation Review, Palgrave Macmillan Ltd, Vol 10, N° 3.

ابعداً تقدير الذات وعلاقتها بمشاركة تلاميذ البكالوريا خلال حصص التربية البدنية والرياضية (دراسة ميدانية في ثانوية سعودي عبد المجيد عين فكرون - أم البواقي)

Removal of self-esteem and its relationship with the participation of baccalaureate students in physical and sports education classes (A field study in a secondary school Saudi Abd El Majeed - Ain Fakroun- Oum El Bouaghi)

تاريخ القبول: 2020-09-14

تاريخ الإرسال: 2020-02-12

عبد النور شوال^{*}، جامعة محمد بوضياف المسيلة، abdnour.choual@univ-msila.dz
عبد الوهاب حشايشي، جامعة محمد بوضياف المسيلة، ahed37@yahoo.fr

الملخص

هدفت الدراسة الى بحث العلاقة بين تقدير الذات بأبعاده ومشاركة تلاميذ السنة الثالثة من الطور الثانوي في حصص التربية البدنية والرياضية. حيث شملت العينة على 70 تلميذ (31 تلميذاً، 39 تلميذة) من تلاميذ البكالوريا من ثانوية سعودي عبد المجيد - عين فكرون - ولاية أم البواقي، واختيرت بالطريقة العشوائية. ولجمع البيانات تم استخدام كل من مقياس تقدير الذات لكوبر سميث وشبكة الملاحظة لانديرسون، وهذا لقياس تقدير الذات والمشاركة في حصص التربية البدنية والرياضية لدى تلاميذ البكالوريا. وقد توصلت النتائج إلى عدم وجود فروق معنوية في تقدير الذات بأبعادها بين تلاميذ البكالوريا الذكور والإناث، كما أسفرت عن عدم وجود فروق معنوية في المشاركة بين تلاميذ البكالوريا الذكور والإناث، بينما وجدت علاقة ارتباطية طردية بين تقدير الذات بأبعادها والمشاركة بالحصص لدى تلاميذ البكالوريا.

الكلمات المفتاحية: تقدير الذات، المشاركة في الحصص، التربية البدنية والرياضية.

Résumé

L'étude vise à examiner la relation entre l'estime de soi et ses dimensions, auprès des élèves de troisième année du secondaire, et leur participation en classe d'éducation physique et sportive. L'échantillon a été choisi au hasard, et comprend 70 élèves (31 garçons, 39 filles) des élèves de la classe terminale du lycée Saoudi Abdul Majeed - Ain Fakroun - Etat d'Oum Al-Bouaghi. Pour la collecte de données, le questionnaire d'estime de soi de Copper Smith et la grille d'observation d'Anderson ont été utilisés pour mesurer l'estime de soi des élèves et leur participation en classe d'éducation physique et sportive. Les résultats ont révélé qu'il n'y avait pas de différences significatives dans l'estime de soi et ses dimensions entre les élèves garçons et filles, ainsi qu'il n'y avait pas de différences significatives entre les élèves garçons et filles du baccalauréat et la participation en classe, tandis qu'une corrélation directe a été trouvée entre l'estime de soi et ses dimensions et la participation en classe des élèves du baccalauréat.

Mots-clés : Estime de soi, participation à la classe, éducation physique et sportive.

Abstract

The study aimed to examine the relationship between self-esteem and its dimensions, with the participation of third year students the secondary stage in the physical and sports education class. Where the sample included 70 pupils (31 pupils, 39 pupils) from the baccalaureate students from Saudi Abd El Majeed - Ain Fakroun wilaya d'Oum El Bouaghi, and it was chosen by random method. For data collection, a measure of the self-esteem of Copper Smith and the Anderson observation network was used to measure self-esteem and participation in the share of physical and sports education for baccalaureate students. The results found that there were no significant differences in self-esteem with its dimensions between male and female baccalaureate students, as well as no significant differences in participation between male and female baccalaureate students, while a direct relation was found between self-esteem with its dimensions and the participation among baccalaureate students

Keywords: Self-esteem, Participate in the class, Physical and sports education

* المؤلف المراسل

مقدمة

- مشكلة الدراسة

تعد التربية البدنية والرياضية جزءا بالغ الأهمية من عملية التربية العامة ، لها أهداف تمس جوانب عديدة من حياة الفرد ، فهي تعمل على تنمية شخصية الفرد في مختلف النواحي النفسية والاجتماعية والحركية ، وهذا من خلال تفاعل التلميذ داخل البيئة المدرسية حيث توجد الكثير من الحقائق النفسية التي يتم الإغفال عنها ، لذا وجب علينا معرفة ما يوجد لدى تلاميذ البكالوريا من مكبوتات والعمل على الربط بين هذه السمات النفسية للوصول به الى أعلى وافضل المستويات. ومن هذه المفاهيم النفسية نجد تقدير الذات والتي تعد من المحددات المهمة للسلوك الانساني بأشكاله المختلفة ، لذلك ليس من الغريب ان نجد العديد من الباحثين يهتمون بدراسة هذا العامل من جوانب مختلفة ، ومن هذه الدراسات نجد دراسة **مُجَّد حسن المطوع (1996)** التي اكدت على أهمية التوازن النفسي للطلاب والطالبات وعلاقة ذلك بكل من تقدير الذات والدافع للانجاز والاتجاه نحو الاختبارات (**مُجَّد حسن المطوع ، 1996 ، ص 243**) اضافة الى دراسة **أزهار يوسف وصباح مرشود (2013)** والتي أثبتت وجود علاقة موجبة في تقدير الذات لدى الطلبة الثانويين.(أزهار يوسف خلف الجبوري وصباح مرشود العبيدي ، 2013 ، ص 292)

وغالبا ما تلعب الطريقة التي يعتمدها المعلمون في الحكم على تلاميذهم وما تنطوي عليه من مدح وذم دورا في تقدير الذات لدى المتعلم لأن المعلم الذي يشعر التلميذ بأهميته ويستخدم أساليب المدح أثر إيجابيا في تقدير المتعلم لذاته (نزيم صرداوي ، 2008 ، ص 159).

ومن خلال ملاحظتنا لم نجد دراسات تناولت متغير تقدير الذات وربطها مع متغير المشاركة لتلاميذ السنة الثالثة ثانوي في حصة التربية البدنية والرياضية وان وجدت فهي قليلة ، وفي ضوء ما سبق يمكن أن تتحدد مشكلة الدراسة في مايلي:

إن درس التربية الرياضية يعد مادة أساسية في المناهج الدراسية ويهدف إلى نمو التلاميذ نموا متزنا من جميع الجوانب وانه المحور الأساسي في عملية التعليم الموجهة والتي بدورها تهدف إلى تطوير القابليات البدنية والحركية والذهنية والاجتماعية ومحاولة رفع قدراتهم للإسهام ببناء المجتمع وتطويره وكذلك العمل على إشباع الحاجات وال ميول عن طريق إعطاء أكبر قدر ممكن من النشاطات. وان ممارسة النشاط الرياضي يعمل على زيادة قدرة الفرد في التغلب على المقومات الداخلية وعلى سرعة إدراكه العلاقات الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي (راتب أسامة كامل ، 1995 ، ص 71) ويتميز تلاميذ السنة الثالثة من الطور الثانوي بمجموعة من السمات النفسية التي من أبرزها تقدير الذات حيث ان لها أهمية في تنمية شخصيتهم بصفة فعالة وقادرة على استثمار الطاقات وتوظيف قدراتهم بما يحقق لهؤلاء التلاميذ التقدم بما يتماشى ومتطلبات العصر، حيث يعتبر التقييم الإيجابي لذات هو احدى العوامل التي يسدل بها على حالة التوافق النفسي ، حيث يكتسب الفرد منه عدد من السلوكات الفعالة كالقدرة على مواجهة الفشل واقتحام المواقف دون الشعور بالاكتئاب او الانهيار خاصة وهم مقبلين على اختبار البكالوريا، اما التقدير السلبي لذات فهو عنوان لنقص الثقة وعدم القدرة على اقتحام المواقف الجديدة والتكيف معها ، ومن هنا تبرز أهمية هذا العامل في المجال التربوي فهو يحفز الفرد على بلوغ الاهداف المسطرة والنجاح فيها .

وسنحاول في هذه الدراسة التطرق الى جانب مهم يتعلق بتلاميذ السنة الثالثة المقبلين على اجتياز اختبار البكالوريا ومشاركتهم في حصص التربية البدنية والرياضية وهل لتقدير الذات دور في الرفع من مشاركتهم خلال حصص التربية البدنية. حيث سنسعى الى معرفة العلاقة بين تقدير الذات لدى تلاميذ البكالوريا الممارسين للتربية البدنية والرياضية بصفة منتظمة ، ونأمل أن تشكل هذه الدراسة أهمية خاصة بالنسبة للبرامج التربوية والنفسية ، والتي تقع عليها مسؤولية تكوين برامج سليمة وهذا لتحقيق التوافق لدى هؤلاء التلاميذ ونمو ذواتهم.

وتكمن أهمية الدراسة في محاولة تقديم اضافة جديدة في مجال البحوث النفسية التربوية ، كما نهدف الى معرفة تأثير مفهوم (تقدير الذات) على مشاركة التلميذ خلال حصص التربية البدنية والرياضية وبالضبط عن تلاميذ النهائي المقبلين على اجتياز امتحان البكالوريا اين يكون لديهم رغبة وحماسة عاليتين من اجل تحقيق الهدف حيث تهدف هذه الدراسة الى معرفة نوع المشاركة عند التلاميذ المراهقين وهل ينتج عنها تقدير ايجابي لذواتهم.

اما هدف الدراسة الحالية فكان إيجاد العلاقة بين تقدير الذات ومشاركة تلاميذ الطور الثانوي في حصص التربية البدنية والرياضية ، وبالتالي فهي تسعى الى تحقيق:

- معرفة مستوى تقدير الذات لدى تلاميذ الطور الثانوي.

- التعرف على العلاقة بين تقدير الذات والمشاركة في حصص التربية البدنية.

- معرفة الفروقات بين الذكور والإناث في مستوى تقدير الذات والمشاركة في حصص التربية البدنية والرياضية لدى الطور الثانوي.

مصطلحات الدراسة

تقدير الذات: يشير إلى حكم الفرد على أهمية الشخصية فالأشخاص الذين لديهم تقدير عالي ومرتفع يعتقدون أنهم ذو قيمة كبيرة وأهمية عالية ، وأنهم جديرون بالاحترام واثقون بصحة أفكارهم ، أما الأشخاص الذين لديهم تقدير ذات منخفض ليست لديهم لقيمة ولا أهمية في أنفسهم ويعتقدون أن الآخرين لا يقبلونهم ويشعرون بالعجز. (صالح مُجد على ابو جادو ، 2007 ، ص 40).

و اما بالنسبة لدراستنا فان تقدير الذات هنا يعني الدرجة التي يحصل عليها التلميذ من خلال اجابته على مجموعة من العبارات الواردة في مقياس تقدير الذات لكوبير سميث.

تقدير الذات العام: ويقصد به التقييم العام الذي يضعه الفرد لذاته في خصائصه العقلية والانفعالية والسلوكية والجسدية.

- هل توجد علاقة بين تقدير الذات ومشاركة تلاميذ البكالوريا في حصص التربية البدنية والرياضية ؟ وتنبثق منه تساؤلات جزئية:

• هل توجد فروق دال إحصائيا بين الذكور والإناث في تقدير الذات بأبعاده ؟

• هل توجد فروق دال إحصائيا بين الذكور والإناث في المشاركة في حصص التربية البدنية والرياضية ؟

• هل توجد علاقة ارتباطية طردية بين تقدير الذات بأبعاده ومشاركة تلاميذ البكالوريا في حصص التربية البدنية والرياضية ؟

-الفرضية العامة

توجد علاقة بين تقدير الذات ومشاركة تلاميذ البكالوريا في حصص التربية البدنية والرياضية.

الفرضيات الجزئية

1- توجد فروق دال إحصائيا بين الذكور والإناث في تقدير الذات بأبعاده.

2- توجد فروق دال إحصائيا بين الذكور والإناث في المشاركة في حصص التربية البدنية.

3- توجد علاقة ارتباطية طردية بين تقدير الذات بأبعاده ومشاركة تلاميذ البكالوريا في حصص التربية البدنية والرياضية. وتتضمن هذه الفرضية اربع فرضيات فرعية:

- توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائيا بين تقدير الذات العام ومشاركة تلاميذ البكالوريا في حصص التربية البدنية والرياضية.

- توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائيا بين تقدير الذات الاسري ومشاركة تلاميذ البكالوريا في حصص التربية البدنية والرياضية.

- توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائيا بين تقدير الذات الاجتماعي ومشاركة تلاميذ البكالوريا في حصص التربية البدنية والرياضية.

- توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائيا بين تقدير الذات المدرسي ومشاركة تلاميذ البكالوريا في حصص التربية البدنية والرياضية.

1- دراسة (علي محمود) 2004 حول موضوع

"نمذجة العلاقة بين تقدير الذات والتحصيل الدراسي للمراهقين" وقد اجريت على عينة من التلاميذ (48) تلميذ وتلميذة في نهاية المرحلة المتوسطة وتراوحت اعمارهم ما بين (15-16 سنة)، وتم استخدام عدة مقاييس منها: مقياس تقدير الذات ومقياس ابعاد تقدير الذات هي تقدير الذات للمراهقين لذواتهم والتقدير الاجتماعي والتكيف الدراسي، حيث توصل الى مايلي:

• عدم وجود فروق بين الذكور والاناث في درجات تقدير الذات.

• تساهم كل من نتائج التحصيل الدراسي والاتجاه الاجتماعي بما فيه (المعلمين، الاولياء، الاصدقاء) في التأثير على تقدير الذات.

2- دراسة (فراحي فيصل، 2009) تحت عنوان

العلاقة بين تقدير الذات وتحديد مشروع التكوين لدى طلبة التكوين المهني. وكان مجتمع الدراسة يتكون من (700) طالب إقامي يدرسون بمراكز التكوين المهني في مدينة وهران، حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي، إضافة إلى اختبار تقدير الذات لـ كوبر سميت، واستمارة مشروع التكوين (إعداد الباحث). وبعد استخدام المعالجات الإحصائية المناسبة، أسفرت النتائج على ما يلي:

- توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين تقدير الذات ومشروع طلبة التكوين المهني.

- توجد فروق دالة إحصائياً في مدى نضج التكوين على أساس مستويات تقدير الذات.

- لا توجد فروق دالة إحصائياً في تقدير الذات باختلاف جنس طلبة التكوين المهني.

3- دراسة ماجد القيسي (2010) العلاقة بين الافكار

اللاعقلانية والمستوى الدراسي والجنس وتقدير الذات لدى طلبة جامعة الطفيلة التقنية/الاردن. هدفت إلى تعرف العلاقة بين الأفكار اللاعقلانية ومستوى الدراسة والجنس وتقدير الذات لدى طلبة جامعة الطفيلة التقنية. وقد تكونت عينة الدراسة من 280 (157 طالباً و123 طالبة).

تقدير الذات الأسري: وهو الاتجاه التقييمي الذي يكونه

الفرد عن ذاته ضمن محيطه الأسري.

تقدير الذات الاجتماعي: ويقصد به التقييم الذي يضعه

الفرد لنفسه انطلاقاً من كفاءته الاجتماعية، ومدى شعوره بالقبول الاجتماعي.

تقدير الذات المدرسي: وهو الاتجاه التقييمي الذي

يكونه الفرد عن ذاته ضمن محيطه المدرسي. (عبد الرحمن احمد سيف، 2017، ص 79)

التربية البدنية والرياضية: إن التربية البدنية والرياضية

هي جزء متكامل من التربية العامة، وميثاق تجريبي هدفه تكوين المواطن اللائق من الناحية البدنية والعقلية والانفعالية والاجتماعية وذلك عن طريق ألوان من النشاط البدني. (محمود بسيوني، فيصل ياسين الشاطئ، 1992، ص 17)

ويرى فايز مهنا "أن التربية البدنية والرياضية هي جزء،

بل فن من فنون التربية العامة التي تهدف إلى إعداد المواطن الصالح جسمياً وعقلياً وخلقياً والمقصود بالمواطن الصالح هو الشخص النامي في قواه العقلية والبدنية والخلقية والاجتماعية والقادر على الإنتاج والقيام بواجبه نحو مجتمعه ووطنه. (فايز مهنا، 1987، ص 45)

واما بالنسبة لدراستنا فان التربية البدنية والرياضية

تعني مجموعة من الاساليب والطرق التي تهدف الى اكساب تلاميذ البكالوريا مجموعة من القدرات والمهارات الحركية والمعرفية من خلال برامج وانشطة.

المشاركة في حصة التربية البدنية والرياضية : تعني

تكرار النشاط مع توجيه معزز، وتشمل جميع اساليب النشاط سواء كانت المتعلقة باكتساب المهارات او المعلومات او طريقة التفكير. ويلزم ان يبذل المتعلم نشاطاً ذاتياً في تعلمها وان يمارس بنفسه الموقف التعليمي حتى يحدث تغيراً في الأداء. (مُحَمَّد مصطفى زيدان، نبيل السمالوطي، 1985، ص 59)

واما بالنسبة لدراستنا هذه فان المشاركة هنا تعني

كيفية انجاز وقيام التلميذ للنشاط المسند اليه بمعنى قد تكون مشاركة ايجابية او سلبية في حصة التربية البدنية والرياضية.

الدراسات السابقة

السلوكيات تكرارا هو تعلم المهارات والاستماع للشرح. وبلغ متوسط الزمن الذي صرفه الطلاب في الانشطة الادراية 15.67% من زمن الدرس ، وكان السلوك الاكثر شيوعا هو احضار وتنظيم الادوات. وتوصل الباحث الى ان استخدام الخبرة الميدانية لمعلمي التربية البدنية تعمل على الرفع من فعالية التدريس وهذا مايزيد ويشجع الطلاب من عملية التعلم.

6- دراسة (Bowker) 2006 : هدفت هذه الدراسة

على فحص العلاقة الارتباطية بين المشاركة في النشاط الرياضي وتقدير الذات عند التلاميذ في مرحلة المراهقة المبكرة. وقد اشتملت العينة على (382) تلميذا وهم من تلاميذ الصف الخامس إلى الصف الثامن بإحدى المدارس الكندية. وقد تم استخدام مقياس وصف الذات الجسمية ويتضمن 70 بندا والذي أعده مارش وآخرون (1994). ، واستعمل كذلك مقياس تقدير الجسم والذي أعده مانديلسون وآخرون (1998) ، واستبيان المشاركة الرياضية . وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين مشاركة التلاميذ من الجنسين ذكورا وإناثا في النشاط الرياضي وتقدير الذات. كما بينت وجود فروق بين الذكور والإناث في مستوى تقدير الذات الجسمية.

التعليق على الدراسات السابقة: من خلال مراجعة

الدراسات السابقة التي عرضناها وجدنا انها ركزت على المتغيرات التالية: الجنس ، المستوى الدراسي ، نوع النشاط الرياضي ، ممارسة وعدم ممارسة الأنشطة البدنية والرياضية ، كما نلاحظ أن كل معظم هذه الدراسات السابقة استعملت المنهج الوصفي وهذا ما جعل الباحث يتبنى المنهج الوصفي اعتمادا على الدراسات السابقة حيث يتلائم هذا المنهج مع موضوع الدراسة ، كما أن العينة المختارة كانت تقريبا في كل الدراسات التي تطرقنا إليها متشابهة من تلاميذ وطلبة وكذا المقاييس حيث ساعدتنا الدراسات السابقة على اختيار مقياس كوبر سميث لقياس تقدير الذات وكذا شبكة الملاحظة لانديرسون لقياس مشاركة تلاميذ البكالوريا ، كما وحاولنا إيجاد نقاط التشابه والاختلاف حيث اعطت للباحث فكرة ونظرة مسبقة على أمل أن تساعدنا في تقديم هذه الدراسة سواء فيما يخص الجانب النظري أو التطبيقي. حيث استفدنا من خلال هذه الدراسات على العمل بمقترحات والتوصيات في الاجراءات

حيث تم استخدام مقياس روزنبورغ لتقدير الذات ، ومقياس الافكار اللاعقلانية. حيث تم اختيار العينة بالطريقة العشوائية العنقودية. وأظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائياً في تقدير الذات تعزى للجنس والمستوى الدراسي ، وأن سرعة الانفعال كانت لدى الإناث أعلى منها لدى الذكور ، وتبين ان تقدير الذات للذكور اعلى من تقدير الذات للإناث.

4- دراسة (Bowker, et al) 2003: تمحورت هذه

الدراسة حول المشاركة في أنواع الرياضة وتقدير الذات ، وقد هدفت إلى كشف دور الجنس والمشاركة في مختلف أنواع الرياضة ، والتنبؤ بالميدان المتخصص للأفراد وتقدير الذات العام. واشتملت العينة على (60 تلميذة ، و 40 تلميذا) من تلاميذ الصف الحادي عشر من المرحلة المتوسطة ، وبعمر زمني متوسطه (16.1 عاما).وقد تم استخدام مقياس تقدير الذات (بروفيل تقدير الذات) وصورة الجسم(مقياس تقدير الجسم) والتوجه الجنسي ، والمشاركة في أنواع الرياضة. وقد أسفرت النتائج على أن الذكور أكثر رضا فيما يخص الوزن والمظهر. بينما لم توجد فروق في الجنسين في مقياس تقدير الذات ، وزيادة على ذلك فإن الإناث عندما يشاركن في الرياضة ذات المستوى العالي حصلنا على أقل مستوى في تقدير الكفاءة وتقديرا للذات العام. بينما تحصلنا على أعلى مستوى لتقدير الذات عندما يشاركن في الرياضات غير التنافسية .

5- دراسة شونغ (2004 Chung): وكان الغرض من

هذه الدراسة تحليل سلوكيات التدريس لدى الطلاب المعلمين في تخصص التربية البدنية بجامعة كولورادو الشمالية. وبلغت عينة الدراسة 24 من المسجلين في برنامج التربية الميدانية بجامعة كولورادو الشمالية.

واستخدم الباحث كاميرات الفيديو لتصوير الدروس ومن ثم استخدم استمارة ملاحظة لتحليل هذه الدروس. وأظهرت نتائج هذه الدراسة ان متوسط الزمن الذي صرفه المعلمون في التدريس 78.97% من زمن الدرس الكلي ، وكان اكثر السلوك التدريسي تكرر هو المراقبة ، وأظهرت نتائج ان الزمن الذي صرفه المعلمون في ادارة الصف هو 21.03% من زمن التدريس ، وكان السلوك الاكثر شيوعا هو احضار وتنظيم الادوات. بينما بلغ متوسط الزمن الذي صرفه الطلاب في أنشطة التعلم 83.9% من زمن الدرس الكلي ، وكان اكثر

الخاصة بتنفيذ الدراسة وكذا تحليل ومناقشة ومقارنة النتائج التي تحصلنا عليها مع نتائج هذه الدراسات السابقة.

الاجراءات الميدانية للدراسة

منهج الدراسة: المنهج الوصفي الارتباطي.

الدراسة الاستطلاعية: قمنا بإجراء دراستين استطلاعيتين الأولى تهدف الى معرفة واختيار وضبط عينة البحث حيث وقع اختيارنا على تلاميذ الطور النهائي والذين هم تلاميذ السنة الثالثة المقبلين على اجتياز امتحان شهادة البكالوريا حيث من خلال حديثنا معهم وجدناهم أكثر نضجا وتقبلنا من تلاميذ المستويات الأخرى. أما الدراسة الاستطلاعية الثانية فقد قمنا بإجرائها على مدرء ثانويات دائرة عين فكرون والمقدر عددهم بخمس مدرء حول امكانية استعمال تقنية الفيديو خلال حصص التربية البدنية والرياضية، حيث وافق مدير ثانوية واحدة وهي ثانوية سعودية عبد المجيد على الفكرة أما باقي المدرء فقد رفضوا الفكرة.

الثبات بطريقة ألفا كرونباخ: ثم التوصل إلى أن قيمة (α) تساوي 0.76 وهي قيمة ذات شدة مرتفعة مما يبين تناسق فقرات المقياس.

الصدق الذاتي: يعرف الصدق الذاتي بأنه "صدق الدرجات التجريبية بالنسبة للدرجات الحقيقية التي خلصت من شوائب أخطاء الصدفة (أبو حويج، مروان، 2002، ص 137). تم حساب الصدق الذاتي بحساب الجذر التربيعي لمعامل ثبات الأداة، وتحصلنا بعد حسابه عن طريق معامل الثبات، حيث قدر معامل الصدق الذاتي بـ 0.87 وهذا يعني ان الاداة على قدر عالي من الصدق.

تقدير الذات	الذكور	الاناث	الاجمالي
الثبات	0.775	0.745	0.76
الصدق	0.88	0.863	0.87

الجدول رقم (01) يبين ثبات والصدق لمقياس تقدير

الذات لكوبر سميث

استمارة أندرسون للمشاهدة والملاحظة: (Anderson System): عبارة عن شبكة ملاحظة تهتم بمراقبة سلوك التلميذ وقياسه خلال حصص التربية البدنية والرياضية حيث تجرى المشاهدة والملاحظة خلال درس التربية البدنية والرياضية على تلميذ واحد، وقد استعمل هذا النظام (نظام الوقت الاكاديمي) بغية جمع المعلومات التي يحتاجها الباحث حول نشاطات التلميذ وسلوكاته الملاحظ، وهذا النظام من ابتكار أندرسون وشرمان (1980) حيث قسم سلوك التلميذ الى ستة انواع والتي يمكن ان تحدث في اثناء درس التربية البدنية والرياضية ورتبها حسب اهميتها اولوياتها وهذه السلوكيات هي:

أ- النشاط الحركي : Activité Motrice

ب- المساعدة والدعم (إعطاء المعلومات): Aide et

Support

الخاصة بتنفيذ الدراسة وكذا تحليل ومناقشة ومقارنة النتائج التي تحصلنا عليها مع نتائج هذه الدراسات السابقة.

الاجراءات الميدانية للدراسة

منهج الدراسة: المنهج الوصفي الارتباطي.

الدراسة الاستطلاعية: قمنا بإجراء دراستين استطلاعيتين الأولى تهدف الى معرفة واختيار وضبط عينة البحث حيث وقع اختيارنا على تلاميذ الطور النهائي والذين هم تلاميذ السنة الثالثة المقبلين على اجتياز امتحان شهادة البكالوريا حيث من خلال حديثنا معهم وجدناهم أكثر نضجا وتقبلنا من تلاميذ المستويات الأخرى. أما الدراسة الاستطلاعية الثانية فقد قمنا بإجرائها على مدرء ثانويات دائرة عين فكرون والمقدر عددهم بخمس مدرء حول امكانية استعمال تقنية الفيديو خلال حصص التربية البدنية والرياضية، حيث وافق مدير ثانوية واحدة وهي ثانوية سعودية عبد المجيد على الفكرة أما باقي المدرء فقد رفضوا الفكرة.

مجتمع الدراسة: مجتمع دراستنا تلاميذ السنة الثالثة

ثانوي في ثانوية سعودية عبد المجيد عين فكرون ولاية ام البواقي للعام الدراسي 2017/2018 والمقدر عددهم بـ 177 منهم 72 ذكور و105 اناث.

عينة الدراسة: هي عينة عشوائية بسيطة، حيث تعطي

هذه الطريقة لجميع مفردات المجتمع نفس الفرصة، وهذا ما يعطي صبغة الموضوعية لأداة الدراسة. وتم اختيار تلاميذ السنة الثالثة ثانوي من ثانوية سعودية عبد المجيد دائرة عين فكرون، حيث تكونت عينة البحث من 70 تلميذا من اقسام النهائي مقسمين الى (31 ذكور و39 اناث).

المجال المكاني والزمني: أجريت هذه الدراسة خلال

2017-2018 ابتداء من 30 نوفمبر 2017 إلى غاية 15 افريل 2018. تم انجاز هذه الدراسة في ثانوية سعودية عبد المجيد دائرة عين فكرون ولاية ام البواقي.

ادوات الدراسة: بالاعتماد على نوع المعلومات

والبيانات، تم الاعتماد على:

مقياس تقدير الذات لكوبر سميث: تم تصميم هذا

المقياس من طرف الباحث الأمريكي كوبر سميث (1967)

الملاحظين ، وحساب نسبة الاتفاق يتم استخدام معادلة Cooper حيث عند تطبيق المعادلة تحصلنا على نسبة اتفاق بلغت 90% ويتضح مما سبق ان شبكة الملاحظة تتمتع بمعامل ثبات مرتفع مما يجعلها صالحة للتطبيق .

قا الباحث بإجراء اختبارات اولية من اجل حساب معامل الثبات لكل اختبار وذلك بطريقة (اختبار إعادة الاختبار) حيث طبقت اختبارات المشاهدة الاولى على عينة من تلاميذ قدر عددهم ب 10 تلاميذ وبعد اسبوعين تم اجراء نفس الاختبار في نفس الظروف وتم حساب معامل الارتباط والجدول الموالي يوضح ذلك .

الجدول رقم (02) يبين ثبات بنود شبكة الملاحظة

لاندرسون

البنود الثبات	الاداء الحركي	المساعدة والدعم	التنقلات	استقبال المعلومات	الانتظار	خارج المطلوب
0.81	0.72	0.74	0.78	0.82	0.77	

اختبار T.Studen : لدراسة الفروق في (تقدير الذات) و(المشاركة في حصة) بين التلاميذ

مناقشة نتائج الدراسة

انطلاقا مما سبق من معطيات ، وكل ما له علاقة بموضوع الدراسة الحالية ، سنقوم بعرض وتحليل ومناقشة النتائج حسب ترتيب العرض السابق كما يلي:

1-1-16- نتائج الفرضية الاولى وفرضياتها الفرعية

نصت الفرضية الاولى على ان هناك فروق ذات دلالة احصائية بين الذكور والإناث في تقدير الذات. ولتحليل هذه الفرضية تم حساب (ت) لدراسة الفروق بين مجموعتين مستقلتين والتي تمثلت في مجموعتي الذكور والإناث والجدول (1) الموالي يوضح ذلك:

ت- استقبال المعلومات: Revoir des Informations.

ث- تغيير الموقع (التنقلات): Déplacer

ج- الانتظار: En Attente

ح- سلوكيات خارج اطار المطلوب او المنحرفة: Deviance

إن استمارة المشاهدة لأندرسون مقسمة إلى ستة حقول أو بنود لتشخيص السلوك بشكل أفقي ، وكذلك مقسمة إلى خمس مراحل للمشاهدة ، كل مرحلة بثلاثة دقائق ، ثم تليها ثلاث دقائق استراحة ، ثم تليها ثلاث دقائق للمشاهدة وهكذا حتى نهاية المرحلة الثامنة ، ويقوم المشاهد بمراقبة سلوك التلميذ لمدة (05) خمسة ثواني ، ويضع علامة في حقل المطابق للسلوك الذي شخصه. (محمود داود الربيعي ، 2013، ص167-169)

• ثبات شبكة الملاحظة: لحساب ثبات اداة المراقبة

المستخدمة في الدراسة اعتمد الباحث على طريقة اتفاق

يتضح من نتائج الجدول رقم(02) ان معامل الثبات لجميع البنود مرتفعة وهذا ما يؤكد ان شبكة الملاحظة لاندرسون تتميز بدرجة عالية من الثبات

* صدق المحكمين: تعتبر استمارة أندرسون استمارة مشاهدة مقننة وضعت لقياس الوقت كما أنها سميت بنظام أندرسون وقد طبقت من طرف عدة باحثين في بيئات مختلفة لذلك اعتمد الباحث على صدق المحكمين وعرض هذه الاستمارة على عدة خبراء من جامعة أم البواقي للمصادقة عليها (الملحق رقم 03)

الاساليب الاحصائية: استعمل الباحث البرنامج الإحصائي المسمى الحقيبة الإحصائية للعلوم الاجتماعية إصدار التاسع عشر (spss) ، كما اعتمد على التقنيات الإحصائية التالية: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري / النسب المئوية: لحساب تكرارات السلوكات الملاحظة / معامل الارتباط

بيرسون (pearsen)

المؤشرات	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	قيمة (ت) الجدولية	قيمة الدلالة

الجنس						
الذكور	0.05	2	1.916	12.21	69.81	31
الإناث	0.05			10.44	64.62	39

أهمية الذكور في المجتمع وبالتالي عدم وجود فروق بين الجنسين.

وقد أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في تقدير الذات العام، حيث بلغت قيمة (ت) 1.051 وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، مما يشير إلى عدم وجود فرق بين الجنسين، ويمكن أن نرجع هذه النتيجة إلى نفس خصائص الفترة التي يمر بها كل من الجنسين في الطور الثانوي وهي فترة المراهقة، حيث تتشابه مراحل النمو لكل من الذكور والإناث وتكون مرحلة للبحث عن الهوية، ما يدفع به للوقوع في صراع بين الرغبة في الاستقلالية من جهة والاندماج الاجتماعي من جهة أخرى، كما أن الواقع الشخصي والبيئة الاجتماعية يفرض على الجنسين أساليب متشابهة. كما عبرت نتائج الدراسة عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسين في البعد الأسري لمقياس تقدير الذات، حيث بلغت قيمة (ت) 1.288 وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، مما يشير إلى عدم وجود فرق بين الجنسين، ويمكن أن نرجع هذه النتيجة إلى تماثل بعض المعطيات الأسرية التي يشترك فيها الذكور مع الإناث على حد سواء، حيث يحض كل منهما باهتمام الوالدين ورعايتهم من خلال توجيههم وتزويدهم بالأساليب السوية للتوافق مع الحياة كل حسب جنسه وحمائتهم من الوقوع في سوء التوافق، كما أن تقبل الآباء لأبنائهم ذكورا وإناثا والاهتمام بهم بنفس الدرجة يؤدي إلى تدعيم شعورهم بالأهمية والانتماء للأسرة وإلى تقدير ذاتهم إيجابيا وبصورة متكافئة.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أيضا عدم وجود فرق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في تقدير الذات الاجتماعي، حيث بلغت قيمة (ت) 0.06 وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، مما يشير إلى عدم وجود فرق بين الجنسين، ويمكن أن نرجع هذه النتيجة إلى القبول والاعتراف الاجتماعي لدور كل من الذكور والإناث المساواة بينهما في كثير من الجوانب الاجتماعية. ويرجع السبب في النتائج المتحصل في

الجدول رقم (03) يوضح الفرق بين الذكور والإناث

في تقدير الذات

وتتوافق هذه الدراسة مع ما توصل إليه (علي محمود) 2004 حول موضوع "نمذجة العلاقة بين تقدير الذات والتحصيل الدراسي للمراهقين" حيث توصل إلى عدم وجود فروق بين الجنسين في تقدير الذات. وتتشابه أيضا نتيجة الدراسة مع ما قدم (فراحي فيصل) 2009 من خلال دراسته التي شملت مجموعة طلبة من مراكز التكوين المهني، حيث توصل إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقدير الذات بين الذكور والإناث لهذه الفئة من الطلبة.

كما تتشابه نتيجة الدراسة مع ما توصل إليه Bowker 2003 من خلال دراسته التي أجراها على تلاميذ الصف الحادي عشر، والتي أسفرت نتائجها عن عدم وجود فروق جنسية في درجات تقدير الذات. وتتعارض هذه النتيجة مع نتائج الدراسة التي أجراها (لها ماجد القيسي) 2010 والتي توصل من خلالها إلى وجود فروق بين الجنسين في تقدير الذات لصالح الذكور. كما تتعارض هذه النتيجة أيضا مع نتيجة الدراسة التي قام بها أحمد صالح (2003) حول تقدير الذات لطلاب كلية التربية وعلاقته ببعض المتغيرات" والذي توصل من خلالها إلى وجود فرق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في تقدير الذات لصالح الإناث.

ويمكن أن نرجع عدم وجود فروق بين الجنسين في تقدير الذات حسب رأي الباحث إلى أن المجتمع أصبح يعطي فرصا متكافئة للجنسين في جميع المجالات، وخاصة مع تطور المجتمع وتقدمه أصبح كل من المنزل والمدرسة يعطون نفس الدور لكل من الجنسين، سواء على مستوى المنزل أو المدرسة. كما يمكننا القول بأن نفس أساليب التنشئة الاجتماعية التي يعيشها كل من الذكور والإناث غالبا ما تكون متشابهة، من حيث الاهتمام والثقة بالنفس والتشجيع والرعاية الأبوية نفسها، ولم يعد هناك فرق بين الذكور والإناث، حيث نجد أن المجتمع والأسرة بصفة خاصة يحثهم ويشجعهم على التفوق في جميع الميادين ومجالات الحياة، حيث تتساوى مع

ابعاد تقدير الذات وعلاقتها بمشاركة تلاميذ البكالوريا خلال حصص التربية البدنية والرياضية (دراسة ميدانية في ثانوية سعودية عبد المجيد عين فكرون -ام البواقي-) عبد النور شوال وعبد الوهاب حشايشي

32.2%	64920	النشاط الحركي
24.12%	48636	المساعدة والدعم
13.16%	26535	التنقلات
10.47%	21111	استقبال المعلومات
13.73%	27682	الانتظار
6.3%	12716	انشطة خارج اطار المطلوب
100%	201600	المجموع

المساواة بين الجنسين في كل الظروف وفي شتى الميادين حتى في تلك التي كانت تقتصر على الرجل فقط ، حيث انقضى الزمن الذي كان يعطي للذكر مكانه وأهمية اجتماعية تفوق الأنثى.

أما فيما يتعلق بتقدير الذات المدرسي ، فقد بينت النتائج وجود فروق بين الجنسين في هذا البعد ، حيث بلغت قيمة (ت) 2.158 وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 ، مما يشير إلى وجود فروق بين الجنسين ، وقد ترجع هذه النتيجة إلى التفوق والنجاح الذي تحققت الأنثى في مجال التعلم والتحصيل المدرسي ، فالأنثى تتمتع بالجدية في التعامل مع المقررات الدراسية والواجبات المدرسية ، وهذا الأخير دعم مكانتها في القسم وأثبت جدارتها واستحقاقها في الانجاز والتحصيل إلى جانب الذكر ، مما ينعكس إيجاباً على تقديرها لذاتها.

الجدول رقم (04) نتائج المشاركة في حصة التربية البدنية للتلاميذ بمرحلة التعليم الثانوي (ن=70)

يتضح من الجدول (04) ان نسبة المشاركة الفعلية في الدرس لا تتعدى 32.2% من الزمن المخصص للدرس ، بينما تبلغ نسبة الانتظار نسبة 13.73% ، بينما كانت نسبة الانشطة خارج اطار المطلوب بـ 6.3% .
تم توزيع مجالات المشاركة في ابعاد حسب فاعليتها الى مشاركة ايجابية (منتجة)، ومشاركة سلبية (غير منتجة) والجدول (3) يبين ذلك:

1-2-16- نتائج الفرضية الثانية

مجموع		مجموعات المشاركة	التكرارات	النسبة المئوية %
نوع المشاركة	ابعاد المشاركة			
مشاركة ايجابية	انشغال حركي مرتبط مباشرة بمهمة التعلم	56.32%	113556	التكرار
مشاركة سلبية	انشغال حركي غير مرتبط مباشرة بمهمة التعلم	23.63%	47646	النسبة %
	الانتظار ، أنشطة خارج اطار المطلوب	20.03%	40398	
المجموع		100%	201600	

المشاركة السلبية ، حيث تقدر نسبة هذه الاخيرة بـ 20.03% وهي اصغر من نسبة المشاركة الايجابية غير مرتبطة مباشرة بهدف التعلم والمقدرة بـ 23.63% .

• تم استعمال اختبار (ت) ستيودنت لحساب الفروق بين المتوسطات في المشاركة العامة بين الذكور والإناث وقد تم التحصل على النتائج التالية:

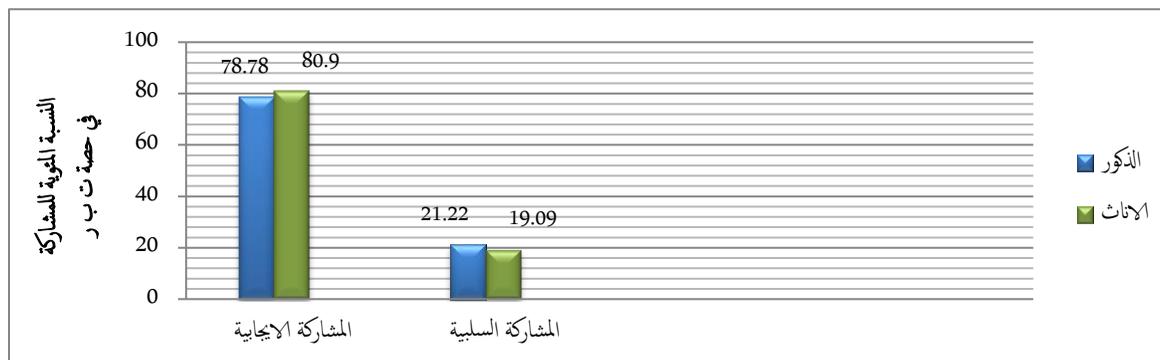
مستوى الدلالة	ت الجدولية	ت المحسوبة	العينة	المشاركة في ت ب ر			
				المشاركة السلبية	المشاركة الايجابية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
0.05	2	1.966	31	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
			39	32.46	152.78	29.44	567.21
				31.54	137.5	34.61	582.4

الجدول رقم (05) توزيع سلوك التلاميذ على نوع المشاركة بحصة التربية البدنية بمرحلة التعليم الثانوي (ن=70)

يتضح من الجدول (05) ان نسبة المشاركة الايجابية للتلاميذ في درس التربية البدنية والرياضية اعلى من نسبة

مستوى دلالة 0.05 ما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية في المشاركة بين الذكور والإناث، هذا يعني ان كل من الذكور والإناث لهم نفس المشاركة سواء في الابعاد المنتجة او الابعاد غير المنتجة، وبالتالي تكون الفرضية الثانية لم تحقق. والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (01) يوضح الفرق بين الذكور والإناث في المشاركة في حصة التربية البدنية والرياضية



والدعم حيث بلغت نسبته 24.12%. هذا يعني كل من الذكور والإناث يقدمون نفس القدر من الدعم والمساعدة لزملائهم خلال الحصة حيث عادة ماتكون هذه السلوكيات ارادية ويقوم بها كل التلاميذ في ما بينهم سواء او بطلب من الأستاذ، لان النمو الاجتماعي للمراهق يظهر جليا في هذا السن ويتجلى في مظاهر وسلوكيات مثل التعاون والتأخي وحب الجماعة وروح المسؤولية.

اما في ما يخص البعد الثالث "التنقلات" فقد بلغت نسبتها 13.16 وانطلاقا من الجدول رقم (04) لم تكن هناك فروق ذات دلالة احصائية بين الذكور والإناث حيث ان التلاميذ ينفذون واماير الاستاذ خلال الحصة ولا تكون هناك تنقلات إلا بإذن من الاستاذ وهذا ما يؤدي الى السير الحسن للحصة. في حين يتضح من نفس الجدول انه توجد فروق ذات دلالة احصائية بين الذكور والإناث في بعد "استقبال المعلومات"، هذا ما يدل على ان الإناث لهم تركيز اكبر من الذكور خلال حصة التربية البدنية والرياضية عند شرح الاستاذ لمختلف المهارات وتقديم مختلف المعلومات خلال الحصة، حيث قدرت نسبة هذا البعد من اجمالي الحصة بـ 10.47% وهي نسبة منخفضة. اما بعد الانتظار يتضح من الجدول رقم (04) انه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين الذكور والإناث، هذا يعني ان كل من الذكور والإناث لهم نفس الزمن من الانتظار خلال الحصة حيث بلغت نسبة الانتظار 13.73%، اما في ما يخص بعد الأنشطة خارج اطار المطلوب او السلوكيات المنحرفة التي يقوم بيها التلميذ خلال الحصة فانطلاقا من الجدول (2) تم

الجدول رقم (06) يبين نتائج فروق المتوسطات في المشاركة في حصة التربية البدنية والرياضية بين الذكور والإناث

يتضح من نتائج الجدول رقم (06) ان قيمة (ت) المحسوبة أصغر من (ت) الجدولية وهي غير دالة احصائيا عند

16-2-2- مناقشة نتائج اختبار الفرضية الثانية

أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين التلاميذ في المشاركة في حصة التربية البدنية، حيث بلغت قيمة (ت) 1.966 وهي غير دالة احصائيا عند مستوى دلالة 0.05 مما يشير إلى عدم وجود فرق بين الجنسين في المشاركة في حصة التربية البدنية. كما قد يعود السبب الى عدم وجود اختلاف بين الذكور والإناث في المشاركة في حصة التربية البدنية والرياضية حسب رأي الباحث الى غياب المرافق الرياضية خارج البيئة المدرسية حيث نجد ان التلاميذ سواء ذكور او اناث لا يجدون مكان لممارسة مختلف الأنشطة الرياضية سواء فردية او جماعية إلا داخل المؤسسة التربوية حيث يدرسون لدى استاذ التربية البدنية الذي يطبق نفس البرنامج ونفس الاهداف وهذا ما يجعل التلاميذ يتساوون من حيث المعلومات والمهارات الموجهة اليهم وفي كيفية تطبيقها خلال الحصة.

حيث يتضح من الجدول رقم (04) انه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين الذكور والإناث في بعد "النشاط الحركي"، هذا يعني ان كل من الذكور والإناث يساهمون بنفس القدر من النشاط الحركي خلال حصة التربية البدنية والرياضية حيث قدرت نسبة هذا البعد من اجمالي الحصة بـ 32.2% وهي اعلى نسبة من من اجمالي النسب. اما البعد الثاني الذي يخص "المساعدة والدعم" يتضح من الجدول (2) انه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين الذكور والإناث في بعد المساعدة

والرياضية سواء ذكورا او اناثا ، والعكس صحيح أي انه كلما انخفض تقدير الذات انخفضت المشاركة في الحصة. وهذا راجع حسب رأي الباحث ان التلاميذ ذو التقدير العالي يعملون دائما على ابراز قدراتهم ومهاراتهم الرياضية خلال حصص التربية البدنية ويكونون الأوائل في جميع الأنشطة فهم يضعون صورة عن أنفسهم انهم يستطيعون فعل كل شيء سواء كان النشاط فردي او جماعي.

وهذا ما اكده "ريزورن روبرت" "Reasoner Robert"

أن الأفراد الذين يتميزون بتقدير عال وصحي للذات يؤكدون دائما على قدراتهم وعلى جوانب قوتهم وهم قادرين على تحمل المسؤولية في أعمالهم ، كما يتميزون أيضا بالتكامل ويفخرون بانجازاتهم المدفوعين إليها برغبة ذاتية ، ويحبون المخاطرة ويسعون للتحدي وإثارة الأهداف القيمة والطموحة. (تحية مُجد أحمد عبد العال ، 2007، ص 118) وتتوافق هذه الدراسة مع ما توصل اليه دراسة (Bowker) 2006 التي هدفت الى فحص العلاقة الارتباطية بين المشاركة في النشاط الرياضي وتقدير الذات عند التلاميذ في مرحلة المراهقة المبكرة. حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية بين مشاركة التلاميذ من الجنسين ذكورا وإناثا في النشاط الرياضي وتقدير الذات.

وقد أظهرت نتائج الفرضية الفرعية الأولى وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائيا بين تقدير الذات العام والمشاركة في حصة التربية البدنية ، حيث بلغت قيمة بيرسون 0.278 وهي قيمة دالة عند مستوى دلالة 0.05. ويتضح هنا أن تقدير الذات يمكن أن يمثل عاملا أساسيا للطموح والتحفيز الذين يدفعان بالتلميذ إلى المثابرة وبذل المزيد من الجهد خلال الحصة لرفع مستوى الأداء وتحقيق نتائج رياضية.

كما أظهرت نتائج الفرضية الفرعية الثانية وجود علاقة ارتباطية موجبة بين تقدير الذات الأسري والمشاركة في حصة التربية البدنية ، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط لبيرسون 0.286 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة 0.05 ، إذن تشير هذه النتيجة الموجبة إلى وجود علاقة ارتباطية طردية ، بمعنى انه كلما كان تقدير الذات الأسري ايجابيا كلما كانت المشاركة ايجابية في حصة التربية البدنية. بمعنى ان للأسرة دور مهم في دفع التلميذ نحو المشاركة في التربية البدنية والرياضية .

أما نتائج الفرضية الفرعية الثالثة التي تخص تقدير الذات الاجتماعي فلم ترتبط مع دافعية الانجاز حيث بلغت

التوصل الى وجود فروق ذات دلالة احصائية في بعد الأنشطة خارج اطار المطلوب بين الذكور والإناث ، هذا يعني ان الذكور يقومون بتصرفات وسلوكات خارج اطار المطلوب اكثر من الاناث وهذا راجع لطبيعة الذكور الذين يفضلون التمرد ومحاولة لفت الانتباه لكن نجد ان نسبة هذا البعد منخفضة حيث قدرت نسبتها ب 6.3%.

و كتصنيف لهذه الأبعاد حسب طبيعة المشاركة نجد هذه الأبعاد الأربعة الأولى (النشاط الحركي ، الدعم والمساعدة ، التنقلات ، استقبال المعلومات) او الأبعاد المنتجة المكونة المشاركة الايجابية في حصة التربية البدنية والرياضية قد بلغت نسبتها 79.95% وهذا ما يشكل الجزء الأكبر من السلوكات الملاحظة حيث يعود السبب في هذا لحب التلاميذ لحصص التربية البدنية والرياضية حيث تجدهم يبذلون كل طاقتهم خلال الحصة بل تجدهم ينتظرون الحصة بفارغ الصبر خلال ايام الاسبوع. في حين بلغت نسبة الأبعاد غير المنتجة (الانتظار ، السلوكات خرج اطار المطلوب) والمكونة للمشاركة السلبية 20.03% .

16-3-1 نتائج الفرضية الثالثة وفرضياتها الفرعية

تم حساب معامل الارتباط لبرافي بيرسون Bravais-Pearson بين درجات أفراد العينة الدراسة على مقياس تقدير الذات بأبعاده والمشاركة في حصة التربية البدنية.

حجم العينة	قيمة معامل الارتباط	مستوى الدلالة
70	0.356	دال عند 0.05

جدول رقم (07) يبين معامل الارتباط بين تقدير

الذات الكلي والمشاركة في الحصة.

يتضح من الجدول رقم (07) وجود علاقة ارتباطية طردية موجبة دالة إحصائيا بين تقدير الذات الكلي والمشاركة في حصة التربية البدنية ، حيث كانت قيمة (ر) المحسوبة 0.356 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة 0.05 ، وعليه تكون الفرضية الثالثة قد تحققت.

16-3-2 مناقشة نتائج الفرضية الرئيسية الثالثة

أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباطية طردية موجبة بين تقدير الذات الكلي والمشاركة في حصة التربية البدنية حيث بلغت قيمة معامل الارتباط لبيرسون 0.356 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة 0.05 ، فكلما ارتفع تقدير الذات ارتفعت مشاركة التلاميذ في حصة التربية البدنية

أولا وفي قدراته ثانيا وهذا ما يجعله يستثمر كل طاقاته في مواجهة الصعوبات والعقبات التي قد تقف حائلا ضد نجاحه. ومن هنا تبرز أهمية كل من تقدير الذات في المجال التربوي ودورها في تدعيم وإنجاح العملية التعليمية لدي المتعلم ، وفي تحقيق الأهداف المنشودة. وقد كان الهدف من ذلك هو الكشف عن جانب من جوانب الشخصية المؤثرة في السلوك الإنساني بشكل عام. وقد تم التوصل بعد التجربة الميدانية والنتيجة عن تحليل البيانات إلى التعرف على نوع العلاقة بين تقدير الفرد لذاته والمشاركة في الحصة ، وكذا الكشف عن الفروق في هذين المتغيرين بين الجنسين من جهة ، حيث ندعو إلى الاهتمام أكثر بهذا العامل (تقدير الذات) لقوة علاقته بمختلف جوانب حصة التربية البدنية.

- الاستنتاجات والاقتراحات

بعد تحليل النتائج وتفسيرها ومناقشتها تم الوصول إلى الاستنتاجات التالية:

- باعتبار أن البحث يندرج ضمن الدراسات الارتباطية ، فقد تبين أن المشاركة في حصة التربية البدنية يتغير بتغير تقدير الذات ، وكذلك يتفوق أصحاب التقدير المرتفع للذات عن أصحاب التقدير المنخفض من حيث نوع المشاركة سواء كانت ايجابية او سلبية . وهذا يدعونا للاهتمام كثيرا بتقدير الذات كعامل مهم ومؤثر في الرفع من نوع المشاركة والممارسة لدى التلاميذ في حصة التربية البدنية والرياضية.
- الاهتمام بالعوامل التي تساعد وتدفع التلاميذ على الاقبال على ممارسة التربية البدنية والرياضية والعمل على تحقيقها.
- أثبتت الدراسة عند مقارنة نتائج الجنسين في متغير تقدير الذات عدم وجود فروق بينهما ، فتقدير الذات عند الذكور مساوي لتقدير الذات عند الإناث. وأثبتت ايضا الدراسة عند مقارنة نتائج الجنسين في متغير المشاركة في حصة التربية البدنية الى عدم وجود فروق بينهما ، فالمشاركة في حصة التربية البدنية عند الذكور مساوية للمشاركة في حصة التربية البدنية عند الإناث. ومن هنا يمكن ان نؤكد على أهمية تقدير الذات في تدعيم وإنجاح العملية التعليمية لدي المتعلم وخاصة في حصة التربية البدنية حيث تساعده على تحقيق الأهداف المنشودة من خلال الرفع من نسبة مشاركة التلاميذ خلال الحصة ، فتقدير الذات الايجابي يعمل على رفع مستوى المشاركة خلال الحصة بما ينسجم وإمكانيات الفرد ، لذا كان

قيمة معامل الارتباط بيرسون 0.091 وهي قيمة غير دالة إحصائيا ، ويمكن نرجع هذه النتيجة إلى أن المشاركة في حصة التربية البدنية لا ترتبط من التقييم الذي يضعه الفرد لنفسه انطلاقا من كفاءته الاجتماعية ، ومدى شعوره بالقبول الاجتماعي حيث لا يؤثر تقدير الذات الاجتماعي على مشاركة التلاميذ.

وأظهرت نتائج الفرضية الفرعية الرابعة لدراسة أيضا وجود علاقة ارتباطيه موجبة بين تقدير الذات المدرسي والمشاركة في حصة التربية البدنية لدى التلاميذ الطور الثانوي ، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط لبيرسون 0.297 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة 0.05 ، إذن تشير هذه النتيجة الموجبة إلى وجود علاقة ارتباطيه طردية ، بمعنى انه كلما كان تقدير الذات المدرسي مرتفعا كلما كان دور المدرسة ، المعلم والمحيط التعليمي ايجابي في رفع مستويات مشاركة التلاميذ في حصة التربية البدنية والرياضية. وتتشابه هذه النتيجة مع ما توصل اليه (فراحي فيصل) 2009 في دراسته انه توجد علاقة ارتباطيه دالة إحصائيا بين تقدير الذات ومشروع طلبة التكوين المهني.

و هنا تذكر "مريم سليم" (2003) أن للمعلم دورا حساسا في تعزيز تقدير الذات لدى التلاميذ إما إيجابا أو سلبا ، فالمعلم بحكم عمله يعد من أكثر الناس اتصالا بالتلاميذ والمراهقين ، فهو يمثل للتلاميذ النموذج الخاص بالمدرسة ، وبالتالي يعد من أكثر العوامل تأثيرا عليهم ، فالعلاقة الايجابية بين استاذ التربية البدنية والتلاميذ لها أهمية كبيرة في تحسين تقديرهم لذاتهم ، كما أن للمعلم تأثيرا في تطوير بيئة ايجابية يشعر التلاميذ فيها بالسعادة والأمن مما يعزز لديهم حب المادة وبالتالي زيادة نسبة المشاركة في حصص التربية البدنية والتي تؤدي الى زيادة فرص التعلم والنجاح لدى تلاميذ الطور الثانوي.

الخلاصة العامة للبحث

أظهرت النتائج أنه توجد علاقة بين تقدير الذات والمشاركة في حصة التربية البدنية والرياضية لدى تلاميذ الطور الثانوي. وبهذا يكون لتقدير الذات تأثيرا على أداء التلميذ ومشاركته وفعاليتيه وممارسته الرياضية ، فهو يساعده على اتخاذ توجهات مناسبة وتبني استراتيجيات واضحة وسليمة للتعامل مع الوضعيات المختلفة ، كما يساهم في تعزيز ثقة الفرد في ذاته

من الضروري أن ننمي لدى التلاميذ تقدير ذات صحي وذلك
يعطائهم الخبرات الملائمة ، وبتهيئة المناخ النفسي المناسب
لهم خاصة في حصص التربية البدنية ، وليس فقط أثناء عملية
التعلم بل وحتى في الحياة بصفة عامة ، فتقبل الذات وفهمها
يعتبر أهم المتطلبات في عملية التوافق الشخصي للإنسان.

المراجع والمصادر

- أبو حويج مروان. 2002، القياس والتقويم في التربية وعلم النفس ، الطبعة الأولى ، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن.
- ازهار يوسف خلف الجبوري وصباح مرشود منوخ العبيدي، 2013، "تقدير الذات لدى طلبة المرحلة الاعدادية" ، مجلة تكريت للعلوم ، المجلد 20 ، العدد 5.
- محمود بسيوني ، فيصل ياسين الشاطئ. 1992 ، نظريات وطرق التربية البدنية والرياضية. الطبعة 1 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر.
- مُجّد حسن المطوع. 1996 ، " التوازن النفسي لطلاب وطالبات المرحلتين الاعدادية والثانوية وعلاقته بالدافع للإنجاز" ، مجلة جامعة الملك سعود: العلوم التربوية والدراسات الإسلامية: نصف سنوية ، محكمة. المجلد 8 ، العدد 1.
- تحية مُجّد أحمد عبد عبدالعال. 2007 ، «تقدير الذات وقضية الإنجاز الفائق قراءة جديدة في سيكولوجية المبدع" ، كلية التربية ، المؤتمر العلمي الأول ، جامعة بنها ، مصر.
- صالح مُجّد علي أبو جادو. 2007 ، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية ، الطبعة السادسة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الأردن.
- فائز مهنا. 1987 ، التربية الرياضية الحديثة ، الطبعة الثانية ، مكتبة النهضة ، القاهرة ، مصر.
- فراحي فيصل. 2009 ، "تقدير الذات وعلاقته بمشروع التكوين لدى طلبة التكوين المهني" ، رسالة دكتوراه ، جامعة وهران ، السانبا ، الجزائر.
- عبد الرحمن احمد سيف. 2017 ، تطوير الذات ، طبعة الاولى ، دار المعزز للنشر ، عمان ، الاردن.
- مُجّد مصطفى زيدان ، نبيل السمالوطي. 1985 ، علم النفس التربوي ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، جدة ، السعودية.
- مريم سليم. 2003 ، تقدير الذات والثقة بالنفس دليل المعلمين ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر.
- محمود داود الربيعي. 2013 ، التقويم والارشاد والتوجيه في الميدان التربوي والرياضي ، الطبعة الاولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان.
- راتب أسامة كامل ، 1995 ، علم نفس الرياضة ، الطبعة الاولى ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مصر.
- زيم الصرداوي. 2008 ، "المحددات الذهنية للتفوق الدراسي ، دراسة مقارنة بين المتفوقين والمتأخرين دراسيا من تلاميذ السنة الثالثة ثانوي" ، رسالة دكتوراه في علوم التربية ، الجزائر.

-Bowker A; Gadbois S & Cornock B, 2003, **sports participation and self-esteem: Variations as a function of gender and gender orientation.** Canada. Sex Roles.

- Chung M " Analyzing Preservice, 2004, Physical Educators " Teaching Behaviors through PETAI Systematic Observation, Journal of National Taipri Teachers College, Vol ,17, N02.

- Bowker A, 2006, Relationship between sports, participation and self-esteem during early adolescence. Canadian Journal of Behavior Science.

الملاحق

الملحق رقم (01) مقياس تقدير الذات لكوبر سميث

الرقم	العبارات	تنطبق	لا تنطبق
01	لا تضايقني الأشياء عادة		
02	أجد من الصعب علي أن أتحدث أمام مجموعة من الناس .		
03	أود لو استطعت أن أغير أشياء في نفسي.		
04	لا أجد صعوبة في اتخاذ قراراتي بنفسي.		
05	يسعد الآخرون بوجودهم معي .		
06	أتضايق بسرعة في المنزل.		
07	أحتاج وقتا طويلا كي أعتاد على الأشياء الجديدة .		
08	أنا محبوب بين الأشخاص من نفس سني.		
09	تراعي عائلتي مشاعري عادة .		
10	أستسلم بسهولة .		
11	تتوقع عائلتي مني الكثير .		
12	من الصعب جدا أن أظل كما أنا.		
13	تختلط الأشياء كلها في حياتي .		
14	يتبع الناس أفكارني عادة.		
15	لا أقدر نفسي حق قدرها.		
16	أود كثيرا لو أترك المنزل .		
17	أشعر بالضيق من المدرسة غالبا .		
18	مظهري ليس وجيها مثل معظم الناس.		
19	إذا كان عندي شيء أريد أن أقوله فإني أقوله عادة.		
20	تفهمني عائلتي.		
21	معظم الناس محبوبون أكثر مني .		
22	أشعر عادة كما لو كانت عائلتي تدفعني لعمل أشياء .		
23	لا ألقى التشجيع عادة فيما أقوم به من أعمال .		
24	أرغب كثيرا أن أكون شخصا آخر .		
25	لا يمكن للآخرين الاعتماد علي.		

• شبكة ملاحظة التلاميذ في حصص التربية البدنية والرياضية في نشاط

– الحصص رقم:

الدقيقة الاولى					الدقيقة الثانية					الدقيقة الثالثة																												
60	55	50	45	40	35	30	25	20	15	10	5	60	55	50	45	40	35	30	25	20	15	10	5	60	55	50	45	40	35	30	25	20	15	10	5	البيانات		
																																						المرحلة الاولى
																																						المرحلة الثانية
																																						المرحلة الثالثة
																																						المرحلة الرابعة
																																						المرحلة الخامسة

الرمز	البنود او الابعاد		طبيعة او نوع المشاركة
M	النشاط الحركي	انشغال حركي مرتبط مباشرة بمهمة الدرس	مشاركة ايجابية "منتجة"
Ai	المساعدة والدعم		
D	التنقلات		
R	استقبال المعلومات		
AT	الانتظار		مشاركة سلبية
DV	سلوكات خارج اطار المطلوب او المنحرفة		"غير منتجة"

ابعاد شبكة الملاحظة المستخدمة في تحليل الدراسة

الملحق رقم (03): قائمة المحكمين

الجامعة	المحكم
جامعة ام البواقي	الاستاذ الدكتور / بشير حسام
جامعة ام البواقي	الدكتور / مرابط مسعود
جامعة ام البواقي	الدكتور / قلالي يزيد
جامعة ام البواقي	الدكتور / فرماط النوري

Students' Slang and the Awareness of its Use: A Case Study

Date de réception : 2018-11-11

Date d'acceptation : 2020-09-21

Meryem Belkhir, université de Mostaganem

mimi_narta@live.fr

Abstract

Language is tightly bound to context. The latter leads to the emergence of different varieties. To instantiate with, slang is an informal variety used by students to interact among themselves. The present study on "The Awareness of Students' Slang. A Case Study" aims to examine the awareness of slang use through taking the case of students learning the English language. This research singles out students of English at Khemis Miliana University as my curiosity, as their teacher, pushes me to investigate their awareness of their variety use. So, it tries to give a keen view on the students' consciousness of slang features daily used in their conversations. Throughout this research, both the qualitative and quantitative approaches were opted for .. To inquire on this issue, data were gathered through interviewing students of English from different levels to get insight on slang features' awareness. The results show that students of English are not aware about their slang employment.

Key Words: Awareness, slang, students, university.

Résumé

La langue est étroitement liée au contexte. Ce dernier amène l'apparition de différentes variétés. A instancier, l'argot est une variété utilisée par les étudiants pour interagir entre eux. La présente étude sur « La prise de conscience de l'utilisation de l'argot des étudiants. Une étude de cas » vise à examiner la prise de conscience de l'utilisation de l'argot en prenant comme cas des étudiants en langue et littérature anglaises. Cette recherche cible ceux de l'Université de Khemis Miliana, car ma curiosité, en tant que professeur, me pousse à enquêter sur leur prise de conscience de leur utilisation de cette variété linguistique. Il essaie donc de donner une idée précise de la conscience des étudiants concernant des traits d'argot utilisés quotidiennement dans leurs conversations. Pour les besoins de cette recherche, les approches qualitatives et quantitatives sont choisies et afin de s'enquérir de cette question, des données sont recueillies en interrogeant ces étudiants venus de niveaux différents pour avoir un aperçu sur leur connaissance des caractéristiques de l'argot. Les résultats montrent que les étudiants d'anglais ne sont pas conscients de leur emploi de l'argot.

Mots-clés : Prise de Conscience, L'argot, Université, étudiants.

المخلص

ترتبط اللغة بإحكام بالسياق الذي يؤدي إلى ظهور أنواع مختلفة للغة منها ؛ العامية وهي : مجموعة متنوعة يستخدمها الطلاب للتفاعل فيما بينهم. والبحث هو معاينة حالة تهدف إلى دراسة وعي الطلاب باستخدام العامية ؛ عامية " اللغة الإنجليزية " ، بانتقاء. ينتقي هذا البحث طلاب اللغة الإنجليزية في جامعة خميس ميليانة. كما دفعني الفضول ، كمعلمهم للتحقيق في إدراكهم لاستخدام العامية ، حيث يحاول البحث إعطاء وجهة نظر حريصة على وعي الطلاب حول ميزات العامية المستخدمة في محادثاتهم اليومية. وعلى مدار البحث تم اختيار كل من المناهج النوعية والكمية لمعالجة هذه الإشكالية ، وتم جمع البيانات من خلال إجراء مقابلات مع طلاب اللغة الإنجليزية من مختلف المستويات للحصول على إحصاءات حول وعيهم لخصائص العامية المستعملة. فأظهرت النتائج أن طلاب اللغة الإنجليزية لا يعون استعمالهم للغة العامية..

الكلمات المفتاحية: الوعي ، العامية ، الطلاب ، الجامعة

Introduction

Slang is a variety which results from context. It is used in informal situations. According to some researchers as Eble (1996) and Sorning (1981) to mention but few, slang can be used by students to fulfill various discursive needs. Relative to the present study, slang is employed by students of English at Khemis Miliana University to satisfy their communication requirements. This research paper looks at whether students of English at Khemis Miliana are aware of their slang use. Before answering the core question of this study, it is required to define slang variety.

1. Literature Review

As any term, slang is controversially provided various definitions according to some sociolinguists. Sorning (1981) has considered slang as an informal variety compared to the codes employed in formal situations. Relatively, she has claimed that slang is “*a stigmatized language variety or deviant variant when compared with the codified standard language*” (1980, 71). Leech and Svartvik (1981) have argued that slang is peculiar to a given a particular category of people, but it is not understood by out- group members like they say:

Slang is a language which is very familiar in style, and usually restricted to members of a particular social group, from example “teenage slang”, “army slang”, “theatre slang”. Slang is not usually fully understood by people outside particular social group, and so has a value of showing intimacy and solidarity of members. Leech and Svartvik (1981: 26)

More deeply, Leech and Svartvik (1981) has seen slang as a means of inclusion since it breaks social distance among in- group members. Nevertheless, it is a tool of exclusion due to the difficulty of its perception by out- group members. In addition to colloquialism, Eble (1996:11) has approached slang from ephemerality perspective in his definition. He has claimed that slang vocabulary is in a constant change. It is utilized to satisfy certain

needs like establishing social bonds and fostering identity.

All the aforementioned discursive functions are accomplished through certain features like Fowler (1926:308) has mentioned:

is a diction that results from the favorite game among the young and lively of playing with words and renaming things and actions; some invent words or mutilate, or misapply the old, for the pleasure of novelty, and others catch up such words for the pleasure of being in fashion. Cited in Barry (2010: xIviii)

According the previous quote, Fowler (1926) has argued that slang results from playing with words to be creative and modern. It is constructed through creating new words, following word-formation processes (Yule, 2006), slang words are the output of either *transformation* or *transposition* as well. The former occurs at the level of morphology as shortening, compounding, and derivation. The latter is a semantic process which entails changing the meaning of some existing words. To investigate the core issue of this research, awareness of slang features' use, certain methodological tools are to be opted for.

2. Methodology

2.1. Participants

The informants of this study were students of English at Khemis Miliana University. They were selected as the fact of being their teacher helped to increase familiarity with them for undertaking this present research. The sample comprises fifty students who were given the questionnaire. Only forty-five of them participated in the present study. They were chosen specially to investigate their consciousness of slang use. They belong to the three levels of license (first, second, and third year) but with unequal number. More importantly, gender equation is not taken into consideration in the present research.

2.2. Procedures

Data collection took place with unstructured schedule. It was the outcome of questionnaires designed for students of English at Khemis Miliana University. The questionnaire consisted of questions for investigating the awareness of students about their slang employment. To supply a quantitative and qualitative analysis of the issue, the questions were a blend of open and closed ended questions. This choice of the closed response questions can be expounded by Brown (2001) who argues that *"closed response questions are also easier to answer and less likely to be skipped by respondents"* (p.37). He also claims that they are easy to be analysed and interpreted. In similar vein, students preferred to be given possibilities to facilitate the task for them. Whereas, the open response questions were established to give flexibility for the respondent to express themselves as well as to gain a wide insight about the issue studied (Clow and James, 2014). The questionnaire consisted of sixteen questions.

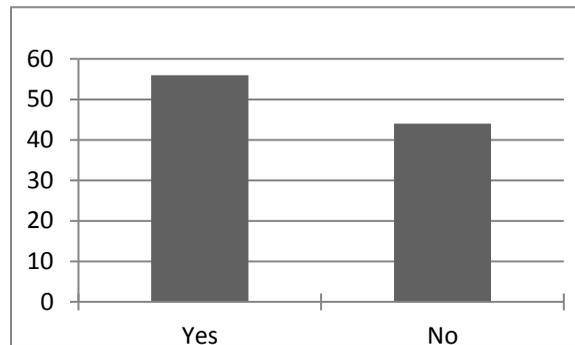
The questionnaire contained three parts. The first part consisted of demographic questions related to gender and level. The second one consisted of both open and closed response questions which revolve around the relationship between students and their teachers, the concept of speech community, and the variety used in their interactions. The third part revolved around the context of students themselves. The latter contained open questions for which students are required to supply some terms according to the slang aspects provided. These are the constituents of the questionnaire.

3-Findings and Discussions

The first two questions revolve around student's gender and level. Taking into account those parameters, it is displayed that their number is inequitable. From their responses, the sample consists of twenty-five females and twenty males. The informants consist of fifteen first year, twenty second year, and ten third year students. These students fill in the questionnaire.

The third question is related to the concept of speech community. In the present study, it is viewed from the perspective that people belong to various communities at the same time. The students here are asked whether they form an English language speaking community with their teachers since they learn English. The following graph manifests their various choices.

Graph 1: The Construction of Speech Community between the Students and their Teachers



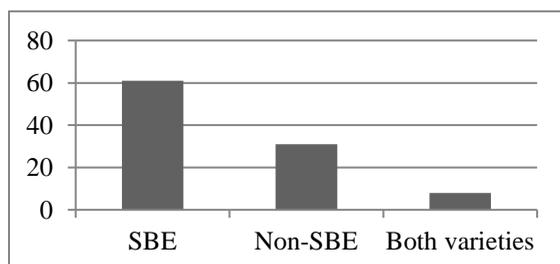
From the first graph, it is pre-eminent that the students' answers in the first question have no relation to this question. 56% claim that they form an English speaking community. Some of them explain it in terms of having the same language as it is illustrated in some answers as *'while discussing different topics we use language as a tool'*, and *'we use the same language in order to communicate within the class and even outside'*. The remaining students expound from the idea of having the same interest as being exemplified in one of the female learning Gender Studies: *'we use the same language and we have the same interest because we are doing gender classes'*. However, 44% of them are for the inexistence of speech community. They perceive the construction of speech community from the perspective of having long time participation because they justify their choice and tell *'we only have time to study, how does it come that we build a speech community.'* These are the standpoints from which they explain the existence and the absence of speech community.

From the students' answers, many ideas come into existence. It is apparent that the informants who are for the subsistence of speech community are

aware of its construction through explaining it in terms of sharing the same language and interest. But, for those who neglect its existence are not aware that speech community is not constructed out of close relationship and longtime participation.

The fourth question addresses the kind of the variety students use with their teachers. From the analysis of the questionnaire, data collection shows that the majority of students say they use Standard British English because for them it is the language of formal context and more academic as some of them claim that *'it is considered the best or the most acceptable one academically'*, *'it is the language used in formal contexts'*, and *'it is learned at university'*. The students' explanation of the variety shows that they are aware of their choice since they explain it in terms of context and formality. The remaining students choose to use the non-standard British English. It is expounded in terms of the lack of mastery and facility to be used as they mentioned *'I don't have the capacity to speak standard British English'*, and *'it is easy to get closer to our teachers'*. The result is represented in the following graph.

Graph2: The varieties students use to interact with their teachers



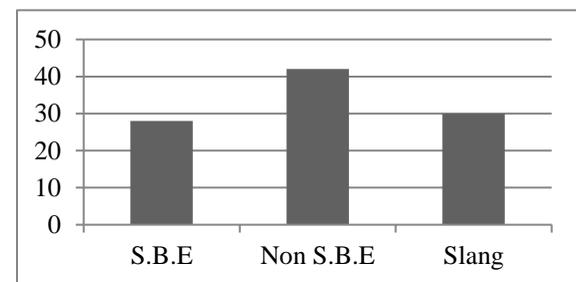
Data collected from questions five and six which address whether students use with their mates a variety different from that with their teachers and what is its kind shows that the majority of students are conscious about the distinction of the two contexts and the use of slang among their mates.

72% show that the variety used with their mates is different from that used with their teachers. They explain their choice in terms of context, formality and distance as well as the features used like they say: *'I think that the case is not the same, when we are with the teacher the situation becomes*

more formal than with my mates', *'I use casual language with my friends which is full of mistakes that I use for different purposes'*, *'Because most of the time, we use informal English that contains many slang words abbreviated words'*, and *'because with our mates ,we are close to each other but with my teachers there is more respect'*. Throughout their justification, it is apparent that students are aware of the context.

28% claim that there is similarity between the variety used with their teachers and mates. They expound their preference from different angles. Some of them argue: *'I see no difference between the language I speak with my teachers and friends'*, *'because I learn Standard British English'*, and *'I like to speak a good English'*. From the mentioned answers, it is obvious that students are not aware that the change of participants is part of context that leads to language shift as well. Thus all of those participants in question (5) opt for Standard British English as it is summarized in graph three:

Graph 3: The Varieties Students Use with their Mates



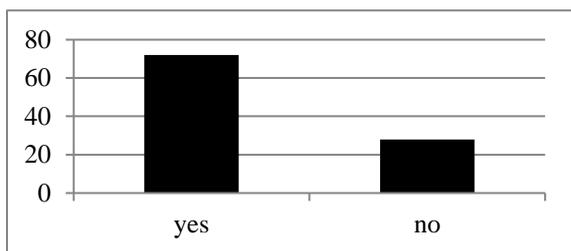
As the graph manifests, 30% of students answer that they employ slang with their mates. Some of them explain their standpoint by saying that: *'all my mates use slang'*, *'As classmates, we use slang because it is easier than Standard English. There is no respect of the grammatical rules, and the freedom of speech'*, and *'I use slang because I like hip hop singers'*. All previous mentioned arguments exhibit that students are apprehensive about their use of slang since some students stated some of its features as the ungrammatical structures.

Moreover, 42% of the students' mention that they utilize non-Standard British English. They dissect that they utilize it because of the distance *'we*

use informal variety and we use it with our mates because we are close to each other' and the situation 'speaking to our teachers is not the same as we speak to our mates' and because of its special features according to them 'we speak just words that come to our minds with some borrowing or clipping'. More importantly, it is explicit that students are not conscious of their use of slang as they spell the features of slang.

Question seven addresses whether students construct their own distinctive community. It is related to the previous question since students who opted for Standard British English claim that they do not form their community which is different from that of teachers. However, the majority of them who select non-Standard British English and slang tell that they construct their own group as some of them say: 'we construct an English speaking community, we use words, phrases and expressions that I cannot understand', and 'because the English we use is less formal and the subjects we tackle are intimate'. From their explanation, it is lucid that that majority are aware that they really constitute their own community. The outcomes of the question are represented in the following graph.

Graph4: Students' Awareness of their own Community Construction.

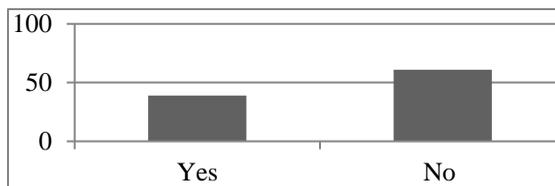


Questions eight and nine investigate whether students create words and to provide words and expressions they coin. The majority of them, as the chart manifests below, mention that they do not create words in their daily conversations. Nevertheless, the residual confirm that they coin words. Some of them state that they spell the English language with an Arabic accent like in *Smsini* for 'send me an SMS', *nwikendi* 'I spend the weekend', *bringili* 'to bring'. They also create expression out of an Arabic meaning as *Give a wind*

to your legs which is used to usher someone. They invent nouns and verbs for words as for *arentica*, they form the noun *arentication*. The results are manifested in graph five.

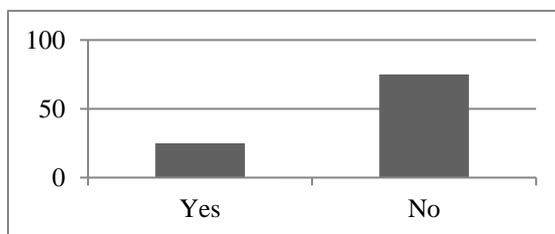
Graph5: Students Awareness of their Words Creation.

Questions ten and eleven contain one of meaning and pronunciation shift features of slang.



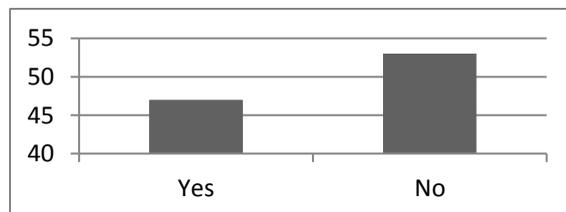
Data gathered from the students' responses show that most students neglect the use of the mentioned features. However, a scarce number of students demonstrate their employment of those features through some examples such as; *I aint going* for I am not going, *gonna* 'going to', *kinda* for 'kind of'. More importantly, the following chart represents the findings.

Graph6: Students' Awareness of their Use of Pronunciation and Meaning Shifted Words



Questions twelve and thirteen address the shortened forms aspect of slang. The aim of those questions is seeking shortened expressions that students may use. The coming chart exhibits the results.

Graph7: Students' Awareness of their Shortened Forms Use

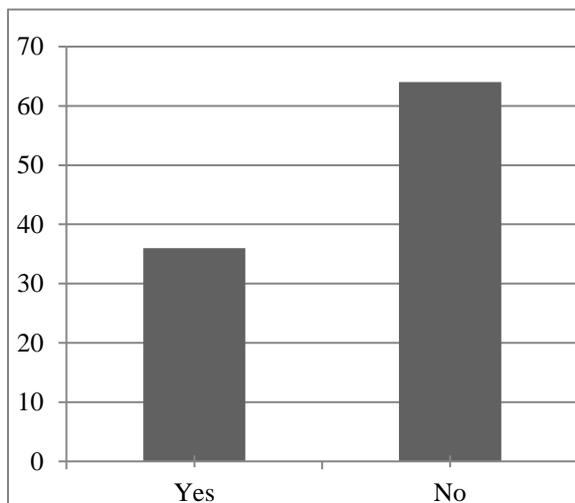


As it shown above, 53% of students claim about the absence of shortened forms in their

language. Though, 47% of them confirm their existence through mentioning some clipped terms as *cause* 'because', *sis* 'sister, and *pic* for picture, *morpho* 'morphology'. They also state some acronyms which are part of their daily concerns as students of English as PC for personal computer, ICC 'Intercultural Communicative Competence'. Thus, not all students are aware of the short forms feature of slang. There are other features to be considered as well.

Questions fourteen and fifteen are concerned with borrowing as one of slang characteristics. They aim at seeking some borrowed words students use in their interactions. The data gathered from question fourteen are represented as the following:

Graph8: Students' Awareness of Words Borrowing Use



As graph eight shows, it is obvious as in the previous questions findings that the majority of

students' state that they do not borrow from other languages. With contradistinction, there are some students who announced that they use loan words from different languages to accomplish certain discursive needs. They borrow words from Arabic as *Chokran*, and *gracias* from Spanish for thank you, as well as from French such as *Im fatigué* for 'Im tired'. Some students are not aware of the fact of borrowing.

5.Conclusion

Throughout this research paper, we have been trying to answer the following question: Are all students aware of their own slang use?

This research brought the following results forward. The analysis of the students' questionnaire ranges from the concept of speech community to slang use. Most students are not aware of the community construction either with their teachers or among their groups. Some of them are aware that they use slang. When being introduced to the slang features, there are various outcomes. When asked about the creative, the shortened forms, and borrowing aspects, the number exceeds who opt for slang. This means that some students are not aware of slang use. However, when asked about pronunciation and meaning shift, the number of students who confirm is less that those who are for slang. It may be concluded that students are not aware of their slang use.

References

- BARRY, J.B. (2010) *Secret Language: Codes, Tricks, Species, Thieves, and Symbols*, Oxford: Oxford University Press.
- BROWN, J.D. (2001) *Using Surveys in Language Programs*, New York: Cambridge University Press.
- CLOW, K. E & JAMES, K. E (2014) *Essentials of Marketing Research: Putting Research into Practice*. USA: SAGE Publications LTD.
- EBLE, C. C. (1996) *Slang and Sociability. In-Group Language among College Students*, North Carolina: North Carolina Press.
- LEECH, G and SVARTVIK, J. (1981) *A Communicative Grammar of English*, third edition, London: Longman Group Limited.
- SORNING, K. (1981) *Lexical Innovation: A Study of Slang, Colloquialism and Casual Speech*, Amsterdam: John Benjamins.
- YULE, G (2006) *The Study of Language*, 3rd edition. Cambridge: Cambridge University Press.

Appendix:
Students' Questionnaire

Dear students,

I would like to ask you kindly to read and fill in this questionnaire. You are requested to ponder about your daily experience as students of English in Khemis Miliana University. Please, respond carefully to these questions to provide possible answers that would be used in a research paper. Your responses are going to be anonymous.

1-Sex: male , female

2- What is your level?.....

2-As first year master students, what kind of relation do you have with your teachers?

1-Close

2- Distant

Justify your position

3-Do you form an English language speaking community with your teachers?

1-Yes

2-No

Justify your choice

4-What is the English variety you are using with your teachers?

1-Standard British English

2-Non Standard British English

Justify your choice

5-Is the English variety used with your teachers the same used with your mates?

1-Yes

2- No

Justify your choice

6-As first year master students, what is the kind of the English variety you employ with your mates?

1-Non-standard British English

2-Standard British English,

3-Slang

Justify your choice

7-Do you think that you are constructing an English language speaking community distinctive from that with you teachers?

1-Yes

2-No

Justify your position, please.

9- Do you coin words that you use with your mates as students of English?

1-Yes

2- No

10-If yes, would you provide some examples that you use?
.....

11-Do you exploit words and shift their meaning or their pronunciations when interacting with your mates?

1-Yes

2-No

12-If yes, would you provide some examples you use?
.....

13-Do you use shortened forms as acronyms and clippings with your mates?

1-Yes

2-No

14-If yes, provide some examples you use, please?
.....

15-Do you tend to borrow words from other languages than the English languages to be used among your students' mates?

1-Yes

2-No

16-If yes, would you provide some examples, please?
.....

Thank you in advance

Teachers Job Satisfaction and Quality Assurance: The Balance Fallacy of Higher Education

Date de réception : 2020-01-12

Date d'acceptation : 2020-09-02

Ikhlas Gherzouli, Université Mohamed Lamine Debaghine Sétif2, ghikhas@yahoo.fr

Abstract

Quality of Higher Education is one of the most important factors for the creation of ideal citizens and the development of peaceful nations. In recent years, Algerian higher education has come under immense pressure to react more quickly to the changing global higher educational contexts and their quality assurance requirements. Henceforth, national quality assurance (QA) systems became operational in almost all higher education institutions. The ultimate goal of these systems is to provide quality education and enhance learning outcomes. Nevertheless, it is usually difficult to apply the features of quality to higher education without prior estimation of the factors affecting teachers well-being. Teachers would deliver quality instruction to students, only if they are satisfied with their jobs. Besides, job satisfaction is a desired indicator of universities success. This paper sought specifically to determine teachers' level of satisfaction and investigate the influence of job security, working conditions, and support material on their overall satisfaction. The study was guided by Herzberg Two-Factor Theory of Satisfaction and used a descriptive survey design. The population was English language teachers of the department of English language and literature, at Mohamed Lamine Debaghine Sétif2 University. Purposeful sampling was used in this study, resulting in a sample of 31 teachers. Data was collected through an online self-designed survey questionnaire and analyses were done using Statistical Package for Social Sciences version 23. The findings identified support material as the first job dissatisfier followed by working conditions and job security. The study recommends among others for the government to address teachers' problems through providing adequate teaching facilities, comforting physical services, promotion and accommodation.

Key words: Higher education, job satisfaction, job security, quality assurance, support material, working conditions

Résumé

La qualité de l'enseignement supérieur est l'un des facteurs les plus importants pour la formation de citoyens idéaux et le développement de nations pacifiques. Ces dernières années, l'enseignement supérieur en Algérie a subi une immense pression pour répondre aux conditions mondiales changeantes qui nécessitent une assurance qualité. Par conséquent, les systèmes nationaux d'assurance qualité (AQ) sont devenus opérationnels dans presque tous les établissements d'enseignement supérieur. Le but ultime de ces systèmes est de fournir une éducation de qualité et d'améliorer les résultats d'apprentissage. Néanmoins, il est généralement difficile d'appliquer les caractéristiques de la qualité à l'enseignement supérieur sans une évaluation préalable des facteurs affectant le bien-être des enseignants. Les enseignants dispenseraient un enseignement de qualité aux étudiants uniquement s'ils sont satisfaits de leur emploi. En outre, la satisfaction au travail est un indicateur souhaité du succès des universités. Cet article vise à déterminer le niveau de satisfaction des enseignants et à enquêter sur l'influence de la sécurité au travail, des conditions de travail et du matériel de support sur leur satisfaction globale. L'étude a été guidée par la théorie des deux Facteurs de Herzberg et a utilisé une conception d'enquête descriptive. La population était des enseignants d'Anglais du département de langue et littérature anglaises de l'Université Mohamed Lamine Debaghine Sétif2. Un échantillonnage intentionnel a été utilisé dans cette étude, résultant en un échantillon de 31 enseignants. Les données ont été collectées au moyen d'un questionnaire d'enquête en ligne conçu par nos soins et les analyses ont été effectuées à l'aide du programme SPSS (version 23). Les résultats ont identifié le matériel de support comme le premier élément insatisfaisant, suivi des conditions de travail et de la sécurité. L'étude recommande, entre autres, au gouvernement de s'attaquer aux problèmes des enseignants en fournissant des installations pédagogiques adéquates, des services physiques réconfortants, des promotions et des hébergements.

Mots clés : enseignement supérieur, satisfaction au travail, sécurité au travail, assurance qualité, matériel de support, conditions de travail.

المخلص

تعد جودة التعليم العالي واحدة من أهم العوامل لخلق مواطنين مثاليين وتنمية دول مسالمة. في السنوات الأخيرة، تعرض التعليم العالي في الجزائر لضغوط كبيرة للاستجابة للظروف العالمية المتغيرة التي تتطلب ضمان الجودة. ونتيجة لذلك، أصبحت أنظمة ضمان الجودة الوطنية عاملة في جميع مؤسسات التعليم العالي تقريباً، هدفها الأساسي هو توفير تعليم جيد وتحسين نتائج التعلم. ومع ذلك، من الصعب عمومًا تطبيق خصائص الجودة على التعليم العالي دون تقييم مسبق للعوامل التي تؤثر على رفاه الأساتذة، إذا أنهم سيوفرون تعليمًا جيدًا للطلبة فقط إذا كانوا راضين في عملهم، لاسيما وأن الرضا في العمل هو مؤشر مرغوب فيه لنجاح الجامعات. يهدف هذا المقال إلى تحديد مستوى رضا الأساتذة والتحقق في تأثير الأمن في العمل وظروف العمل والوسائل البيداغوجية على رضاهم بشكل عام. وقد استرشدت الدراسة بنظرية العاملين لهيرزبرج واستخدمت تصميم المسح الوصفي. بالإضافة إلى ذلك، تشكلت العينة من أساتذة اللغة الإنجليزية في قسم اللغة والأدب الإنجليزي بجامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، تم اختيارهم على أساس العينة القصدية، والتي تمثلت في 31 أستاذ. تم جمع البيانات باستخدام استبيان على الإنترنت تم تصميمه من قبلنا وتم إجراء التحليلات باستخدام برنامج SPSS (الإصدار 23). كشفت النتائج أن الوسائل البيداغوجية هي أول عنصر غير مرض، تليها ظروف العمل والأمن. في الأخير، توصي الدراسة بأن تعالج الحكومة مشكلات الأساتذة من خلال توفير المرافق التعليمية المناسبة، والخدمات المريحة، والترقيات، والإقامة. الكلمات المفتاحية: التعليم العالي، الرضا في العمل، الأمن في العمل، ضمان الجودة، الوسائل البيداغوجية، ظروف العمل.

1. Introduction

Algeria, like other countries in the world, has always been striving for quality in teaching and learning to suit the future demands of the society as well as the demands of globalization. Therefore, an urgent need for the establishment of a QA system for Algerian higher education institutions has become mandatory. On January 27, 2008, the Algerian government enforced the application of QA in higher education institutions via a significant ministerial instruction (Ministerial Instruction No. 01 of January 27, 2008). The QA system was expected to enable the Algerian universities to perform properly their functions in serving the country and supporting its progress.

QA manifests itself in the form of an internal as well as an external system. The external QA system provides the national framework within which the various institutional internal QA systems operate. Both QA systems are monitored by two governmental bodies: the National Commission for Implementing Quality Assurance (CIAQES), and the National Assessment Committee (CNE). These bodies were established as legal entities as part of a series of Ministerial Orders, where the first Order entered in force in 2010 (Order No. 167 of May 31, 2010; Order No. 2004 of December 29, 2014).

The CIAQES and CNE are supposed to work together to upgrade the Algerian universities' performance through ensuring the application of the QA standards in compliance with the internationally recognized accreditation and QA canons. Nevertheless, both bodies show a number of significant differences in their quality assurance responsibilities and mode of operation in the higher education area.

By virtue of the law of higher education, the CIAQES is chiefly responsible for the development of quality assurance practices in academic institutions and the units therein. The CIAQES statutory requirements include: preparing a national framework for QA and undertaking a range of internal assessment and external reviews. The national QA framework is a conceptual model that set prior regulations to be used for classifying and analyzing the operational activities of higher education institutions for the purpose of quality assurance and hence its implementation, adaptation and follow-up. The model incorporates seven areas: Teaching; Research; Governance; Infrastructures; Life

on Campus; Relations with the Socio-Economic Environment; and International Cooperation.

As to the CNE, this has the responsibility for, and makes recommendations to the Ministry of Higher Education on, matters relating to the management of policy and planning for operations relating to assessment. These operations include, but are not limited to the following: assessment of the effectiveness of the QA arrangements operated by higher education institutions; establishment of quality standards; examination of institutions' internal assessment reports; supervision of the teams in charge of internal assessment and networking with QA bodies throughout the world.

QA can indeed be a carter for Algerian institutions to achieve excellence in higher education as long as the objectives, procedures, and scope of the QA system are in line with the suggestions and recommendations of both local and transnational expert commissions. Yet, mechanisms for QA implementation and efforts to provide quality education will prove fruitless if not all stakeholders and policy makers pay attention to teachers' job satisfaction.

Low job satisfaction undesirably affects the efficiency level of even highly qualified and skilled teachers, and results in teachers' absenteeism, stress, lack of enthusiasm for the job, irregularity, shortage of commitment, adverse performance, work sabotage, theft, burnout, and turnover (Bennell & Akyeamong, 2007; Chamundeswari, 2013; Cohen & Aya, 2010; Sonmezer & Eryaman, 2008). Job dissatisfaction has also undulate effects on students' academic growth (Umme, 1999). However, given an adequate training and development, promotion, remuneration, appropriate working conditions and sufficient support material will certainly boost teachers' motivation; enhance quality instructional provision, quality feedback; and guarantee QA in higher education.

Teachers are often blamed for lower students' performance without comprehending the factors influencing them and their effectiveness. Besides, teacher effectiveness does not depend only on the teachers. Hence, the purpose of this paper is to address some of those factors which might act as a barrier to teachers' motivation, effectiveness and satisfaction, and quality assurance in higher education. Specifically, this paper investigates the influence of job security, working conditions, and support material on teachers job

satisfaction. To achieve its aims, the study purports to answer these two questions:

- 1) What is the level of teachers job satisfaction in terms of job security, working environment (conditions), and support material?
- 2) Is there a significant difference between teachers of different: age, marital status, teaching experience and educational level?

2. Literature review

The literature review is divided into the following themes: *concept of job satisfaction in relation to teaching*; relationship between job satisfaction and variables of: *job security, working conditions, and support material*. This paper is premised on the assumption that *teachers job dissatisfaction is a barrier to quality assurance*.

Job satisfaction is not a new research topic at all. Many studies have been conducted on this particular topic. The literature on job satisfaction can be traced back to the beginning of industrial revolution in UK. Scholars at that time focused their research on maximizing workers output and prescribed many solutions to address the challenges of job satisfaction. Having clear daily tasks, standard conditions of work and high pay for well accomplished work, to name but few, were considered prerequisites for an increased workers production (Taylor, 1976). However, when it comes to defining the construct, one can find no universally accepted definition of job satisfaction.

Locke (1969) defined job satisfaction as a positive or pleasant emotional state resulting from a person's appreciation of his or her own job or experience. Strumpfer (1998) defined job satisfaction as the individual's cognitive, affective and evaluative reactions towards their job. According to Tasnim (2006), job satisfaction is the extent to which one feels good about the job. When linked to teaching, job satisfaction was defined as the sense of fulfillment and gratification teachers' experience through their work (Locke, 1969).

Newstrom (2007) described job satisfaction as the particular views of employees, which are affected by the favourable and unfavourable (Skaalvik & Skaalvik, 2014) feelings and attachments of one's work. Similarly, Kumari (2011) in his research on job satisfaction of some employees at the workplace

indicated that job satisfaction is a set of favourable or unfavourable feelings and emotions with which those employees view their work. According to the writer, a person with high level of job satisfaction holds positive feelings about the job, while a person who is dissatisfied with his/her job holds negative feelings about the job.

Klassen, Usher and Bong (2010) stated that job satisfaction is an individual's perceptions of fulfillment and enjoyment derived from work. According to Okoye (2011, as cited in Obineli, 2013), job satisfaction is simply how an individual is opposed with his or her job. Likewise, Lu, Liang, Li and He (2014) view job satisfaction as the employees' or workers' feelings and state of mind towards the nature of their work. Job satisfaction includes judgments of the job as a whole, possibly including multiple facets such as the work itself, pay and other returns, advancement, supervision and co-workers. There are many factors counting job security that upset job satisfaction.

Past literature found that *job security* is most often cited as the most important factor from a list of seven specific job attributes (Clark, 2001). Some literature revealed that job stability and job security are the two most important indicators of job satisfaction (Tangian, 2007). Job security is understood as people's perceptions of their future in their current job from both positive and negative perspectives (Sverke, De Witte, Näswall, & Hellgren, 2010). In other words, it is one's expectation about continuity in a job situation. It has to do with workers feeling over job loss and related looked-for features, such as lack of advancement and promotion opportunities, undesirable working conditions and professional development opportunities.

Theodossiou and Vasileiou (2007) advocated that the higher job satisfaction of workers is, the more readiness these latter are to proclaim their jobs as secure. Other researchers proved that job security prompts workers commitment in any work situation (Lambert, 1991; Iverson, 1996). Quite the reverse, workforces who perceive risk of job security may become less committed to their job and might even end in quitting it. Literature has theorized job insecurity as: a subjective experience (different workers might perceive the same situation differently); which implies indecision regarding the future; and reservations about the maintenance of the job (De Witte, 1999).

Other researchers contested that job insecurity refers not only to the degree of uncertainty, but also to the continuity of certain job dimensions, such as opportunities for promotion and professional development (Greenhalgh & Rosenblatt, 1984). The phenomenon of job insecurity is also recognized as a form of job-related stressor that is hypothetically damaging to workers' job attitudes and behaviours.

Person-Environment Fit Theory assumes that stress occurs because of one of two types of misfit between the individual and the environment. The first type refers to the fit between the burdens of the environment and the capacities and proficiencies of the persons. The second type refers to the fit between the person's needs and provisions from the environment (Edwards, Caplan, & Harrison, 1998). Literature shows that job insecurity like any other stressor, has a damaging impact on workers' job satisfaction.

The *working conditions* or work environment conditions refer to the environment in which one works. It covers a variety of issues such as: temperature, humidity, ventilation, lighting, noise, work load, organizational culture, offices, provision of adequate space, classrooms, school operating procedures, collegial cooperation, physical and social infrastructure such as roads, water, electricity, cleanliness of the workplace, safety, closeness of the workplace to home, and adequate instructional equipment (Hanushek, & Rivkin, 2003; Leithwood, 2006; Wells, 2000).

Working environmental conditions are regarded important in influencing the job satisfaction of teachers. If these conditions are not adequate, they will negatively affect job satisfaction (Jordan, Miglič, Todorović, & Marič, 2017). However, if teachers are provided with these conditions, this can improve their effectiveness, enhance their commitment to teaching and endorse their job satisfaction.

Research on job satisfaction suggests that work place environment has a positive and momentous association with the mental and physical well-being of employees (Buchel, Melgar, Rossi & Smith, 2010; Donald & Siu, 2001; Halpert, 2011; Hui et al., 2014; Nie, Chua, Yeung, Ryan, Chan, 2015; Van Den Berghe et al., 2014). Indeed, clean and attractive surroundings' tend to make workers happy when doing their job and hence increase their satisfaction. Workers are usually satisfied when the work place is organized with

satisfactory tools, and materials, whereas poor equipment and facilities will lead to pressure and tension among employees (Hanushek, & Rivkin, 2003).

Literature on working conditions suggests that these latter play a critical role in shaping the supply of qualified teachers; influencing their decisions about remaining in the profession (Plunkett & Dyson, 2011); reducing their turnover; and developing a high performance work force (Orodho & Waweru, 2013). Yet, if the working conditions are not advantageous, if the workload is heavy, hardworking employees who can find better jobs elsewhere leave easily (Demirdag, 2015; Hanushek, & Rivkin, 2003). In contrast, teachers who cannot find better opportunities will be forced to improvise in order to make learning effective.

The availability of *support material* is also considered an essential factor that enables individuals (teachers) to incur job satisfaction (Korb & Akintunde, 2013). In teaching, the essence of support material is to facilitate the teaching learning process. Instructional technology materials, including computers, internet, audio and video materials, and others, help teachers solve educational difficulties and concerns, such as students' lack of motivation, disciplinary problems, basic skills, and critical thinking. The availability of such materials helps teachers implement a student-centred approach.

While working on quality assurance practices, higher education institutions are ideally expected to develop internal quality cultures which take into account both their institutional realities and organizational culture. Thus, failing to do so, and in the absence of the aforementioned job-related factors that guarantee quality assurance, and under stressful conditions, teachers might be challenged to maintain their job performance. Indeed, the relevance of teachers satisfaction and motivation are very crucial to the long-term growth of Algerian educational system. Yet, one should remember that while some teachers will be highly satisfied with particular conditions of the job, other teachers may find the same conditions extremely dissatisfying.

In this paper, the following definitions are adopted. Job satisfaction refers to how the selected participants (teachers) feel about their job, and what conditions they are satisfied or unsatisfied with. Job security is defined as an indicator that focused on items

regarding promotion and reclassification, recognition, salaries and benefits. Work environment is defined as an indicator that emphasized items regarding university management policies and physical facilities (hygiene, hitting, lighting, and ventilation). In this study support material is defined as study material, as well as infrastructure such as classrooms, offices, and instructional technology.

3. Theoretical Framework

This research is anchored in Herzberg's Two-Factor Theory of Satisfaction, also referred to as Herzberg's motivation-hygiene theory. In the late 1950s, Frederick Herzberg interviewed a group of employees (200 accountants and engineers) to find out what made them satisfied or dissatisfied about their job. He asked his participants two essential questions: (a) Think of a time you felt especially good about your job? Why did you feel that way? (b) Think of a time when you felt bad about your job? Why did you feel that way? Herzberg assumed that there are two discrete factors that must be employed to evaluate job satisfaction and dissatisfaction. From the interview responses, Herzberg developed a theory, based on two dimensions of job satisfaction: motivation and hygiene.

According to Herzberg, the hygiene factors are extrinsic (not related to the job itself) and cannot cause satisfaction. Yet, these can change dissatisfaction into no dissatisfaction or short term motivation. Motivational factors, such as advancement, growth, recognition, responsibilities and accomplishment, have on the contrary long lasting effect as they raise workers positive feelings towards job and convert no dissatisfaction into satisfaction. Moreover, in the absence of hygiene factors, such as working conditions, pay, job security, work relationships, and organizational politics, the employees chances of getting dissatisfied increase (Herzberg, Mausner, & Snyderman, 1959). Nevertheless, these cannot support satisfaction or motivate workers (Tyson, 2015).

4. Conceptual framework of the study

Based on the review of literature, the present writer developed a conceptual framework, where the independent variables are: job security, working conditions, and support material; and the dependent variable is: job satisfaction indicators (quality of instruction, motivation). These variables are a reflector

of Herzberg's Two-Factor theory. There are also intervening variables between the dependent and independent variables. These are demographic factors counting gender, age, marital status, education level and teaching experience (in terms of number of years). These factors intervene between job satisfaction and job related factors (job security, work conditions, support material). The stronger the job related factors of teachers are, the higher the level of their job satisfaction factor might be.

5. Research gap

Very few studies about job satisfaction and dissatisfaction have been conducted in Algeria. Those studies differed in aim and scope. Some studies aimed at: examining the relationship between employees' motivation and performance in SORALCHINE Business Company (Gourida, 2011); or defining the correlation between job satisfaction and Algerian excellence model (Saidi & Sari, 2015). Other studies aimed at highlighting the impact of job satisfaction on employees' loyalty and commitment in SONELGAZ (a national society for electricity and gas) (Mokaddem, Slimani & Douli, 2017); or examining the relationship between job satisfaction and performance of Algerian pharmacists (Adjali, 2017). Recent studies investigated the impact of job satisfaction on employees' performance and motivation (Guidoum & Haidra, 2018) as well as the influence of the system of benefits and social services on employees job satisfaction of public companies (Ammam, 2018).

The scope of the existing literature was limited to understanding the job satisfaction of employees and its relationship with different variables in business, management, environment, religious affairs and endowments, sports and scientific sectors. Yet, to the best knowledge of the present writer, no one study was conducted in higher education or has related job satisfaction to teachers' job security, working conditions, support material or even to quality assurance. Thus, this paper aims at filling the existing research gap by making a significant, novel contribution to the field of higher education.

6. Methodology

6.1. Research design

The present study is exploratory in nature. It does not aim at verifying hypotheses or testing the

conceptual framework. The study used the descriptive design because it looks at the phenomena of job satisfaction and its related issues the way they are. Moreover, this design is used because it examines the problem at hand thoroughly to define it, clarify it and obtain pertinent information that can be of use to faculty and university management.

6.2. Target population

The target population consisted of all civil service employers (English language teachers), who were appointed by the Faculty of Letters and Languages' board at the department of English language and literature, at Mohamed Lamine Debaghine Sétif2 University. The target population considered only tenured teachers, as these have certain guaranteed rights (salary, promotion, scientific leaves, etc) that protect them from losing their jobs for unsubstantial reasons.

Both probationary teachers and members of the administration were excluded from the whole population. Probationary teachers were excluded as they are new to the job, they are not yet paid and are being watched and tested before tenure (after 12 months) or not. To ensure objectivity and reliability of the results, the administration staff members were not invited as they are members of the faculty and university management, and might be conservative to raise issues relating to their dissatisfaction.

6.3. Sample procedure and sample size

The participants of the study were drawn from a non-probability homogenous purposive sample. In this sampling procedure the sample is one that is selected for having a shared characteristic or set of characteristics. The homogeneous sample in this study was created on the basis of job effectiveness. In other words, only effective or highly effective, not to say the best teachers, were invited to participate in the online self-designed survey questionnaire. This gave a total sample size of 31 teachers.

The participants (n = 31) share certain qualities that set them apart from the mediocre teachers. The participants are serious, fair, enthusiastic, accessible, involved in the department's committees and demonstrate commitment both to their work and the university as a whole. The 31 teachers were all invited individually to participate in the survey questionnaire by email. The questionnaire required few minutes to

complete. The main data collection window was fifteen days (12/26/19 to 01/09/20) of the 2019/20 academic year. The study yielded a response rate of 27 teachers (90%) of the total effective teachers identified. Yet, two incomplete survey responses were discarded.

6.4. Data collection instruments

Data collection took place by means of an online survey. The questionnaire was used to determine the level of job satisfaction among teacher respondents. The questionnaire consisted of two main sections. The first section measured personal information. This section has 5 questions on demographics all based on the nominal scale. Items of section B measured the three key variables (job security, working conditions, and support material). All constructs were rated on a five-point Likert-type response scale, ranging from strongly disagree, disagree, neutral, agree, and strongly agree and each construct entailed six items. All statistical analysis was performed through the help of SPSS.

6.5. Validity and Reliability of the instruments

The present writer ensured that the questionnaire measured what it intended to measure and that the items adequately represented concepts that covered all relevant constructs under investigation. For reliability purposes, a pilot study was conducted. Five teachers from another department were given a printed version of the questionnaire for the trial. The length of the questionnaire was noted during the pilot study and this helped for the modification of the last version. To determine the reliability of the questionnaire, the alpha value was computed for each factor using SPSS version 23. The Cronbach alpha of all the constructs (as it is shown in the table below) were greater than 0.60 indicating acceptable internal consistency.

Table 1 Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	Cronbach's Alpha Based on Standardized Items	N of Items
,672	,752	18

6.6. Ethical considerations

The respondents were informed of the purpose of the study. Each respondent was invited individually to fill the online questionnaire and was assured that any information s/he provided would be treated strictly

confidential and that reports on the results would not include data that could identify individuals.

7. Discussion of the Results

For a logical presentation of the findings, the results are presented and discussed as a whole from the respondents.

Demographic Characteristics of the Respondents

The study findings indicated that 19 respondents (76%) were females whereas six respondents (24%) were males. This shows that the majority of the respondents were females, which is also the case for the whole department of English Language and Literature. The findings show that 13 respondents (52%) are aged between 31-35 years, four respondents (16%) are aged between 25-30 years, four respondents (16%) are aged between 36-40 years, two respondents (8%) are aged between 41-45 years, and the remaining two respondents (8%) are over 45 years in age. Classification of the respondents reveals therefore that the majority of teachers are young; that is 16 of them (66.7%) are in the age group of 35 and below, and six (25%) are middle aged (between 36 and 45).

Demographic statistics on marital status shows that the majority of the respondents (18; 72%) are married, while seven (28%) are single. The respondents were categorized into four groups depending on their educational qualification (Magister degree, Doctorate ES.S degree, Doctorate LMD degree, and Professoriate). The results show that the majority (16) of respondents (64%) hold a Magister degree. Eight teachers are doctors and one respondent is a professor.

With respect to the length of service, findings show that 14 (56%) teachers have between 6 to 10 years of teaching experience, nine teachers (36%) have between 1 to 5 years of teaching, one teacher has more than 11 years of teaching and one has over than 21 years of teaching experience. The respondents in this study are moderately experienced teachers.

Job Security

The questionnaire's section on job security sought to establish how job opportunities, promotion, independence in teaching, salary and benefits influence teachers (Ts) job satisfaction. The findings show that most teachers (15 Ts; 60%) believe that the teaching

job increases their responsibility and commitment, and gives (13 Ts; 52%) them freedom and independence in completing it. Moreover, most of the respondents (14 Ts; 56%) are satisfied with the opportunities the job offers for their career advancement. Teachers (12 Ts; 48%) also agree that the job gives them the chance to be reclassified. Nevertheless, it was stated by almost all (24 Ts; 96%) respondents that their salaries were not reflective of their dedication. In addition, twenty two respondents (68%) believe that the benefits received by the job are not good as most other universities.

Working Conditions

Findings from the study show that teachers rate the working conditions as demotivating. Most teachers (23 Ts; 92%) are dissatisfied with current university (and department) maintenance, human resources management, as well as (22 Ts; 88%) hygiene, heating, lighting and the absence of ventilation. Respondents (20 Ts; 80%) do not even feel comfortable raising issues about their working conditions since, according to them (18 Ts; 72%), the university management does not support teachers consistently. The findings also indicate that teachers (18 Ts; 72%) are dissatisfied with the disrespectful working environment they work in. Teachers (17 Ts; 68%) claimed that the faculty and staff do not share the same views on educational objectives.

Support Material

Teachers (24 Ts; 96%) identified the problem of access to instructional technology (computers, printers, software, and internet access) as a major problem. Moreover, teachers (23 Ts; 92%) rated their dissatisfaction with the poor infrastructure including the shortage of technical support in classes; office equipment and supplies; and study material (22 Ts; 88%). Teachers also believe that class sizes are too large (21 Ts; 84%) to be conducive to a good teaching and learning environment (20 Ts; 80%).

The low level of teachers job satisfaction was also due to other factors cited in teachers comments. These include: mistrust, weak social interaction, students' attitudes or indifference towards teachers, lack of in-service training, lack of collegial coordination, poor remuneration, problem with salary scales, lack of vision by authority, lack of appreciation for work done, favourism in promotion and training leaves, lack of

accommodation, and high work load. One of the respondents commented:

‘To feel comfortable at work enhances motivation. To be listened to in the way we are in international conferences is necessary. To have meeting hours with staff members in the same specialties is necessary. To share time with students is also necessary. To have a guiding psychologist is necessary for students and teachers as well. To have more teachers and less students in classes could help a lot in the assessment of works and in the improvement of language competencies as well as content tasks. It is also important to give time to teachers for research by allowing for teaching hours to be grouped and giving free weeks entirely devoted to research. To teach is not to work as if in a factory and to simply produce regardless of the end product. Quality time for quality teaching is a target too often neglected’

8. Conclusions and Implications

Teacher job satisfaction is paramount, as this may influence the productivity of teachers in higher education. The findings of this study adequately explain the influence of job security, working conditions, and support material on the level of job satisfaction of teachers. The study has revealed that there are many scarcities in work conditions, such as overcrowded classes, inadequate workplace and lack of instructional materials, to name but few. The study has also revealed that all teachers reported their dissatisfaction about the same challenges regardless of their gender, age, educational level, length of service, and their marital status. The results suggest therefore that the demographic factors of respondents did not intervene with the level of job satisfaction or dissatisfaction of the present study’s participants.

From the findings of the study many recommendations are advanced. First, policy makers should recognize the motivational needs of teachers, such as promotion, in-service training, housing and good salaries to promote teachers efficiency for quality outcomes. Second, the working environment must be provided with enough physical facilities such as clean classes, modern and appropriate tools for work, offices and staff rooms, electricity, water and upgraded technology. Moreover, the university and faculty management are urged to provide adequate instructional

material for teachers to enhance teacher job satisfaction as well as students’ learning.

The university and faculty management are expected to provide a greater level of support and understanding for teachers to understand their needs and provide solutions to address those needs. This can be achieved, for instance, through an organization of regular sessions in which open and honest talk can take place between teachers and the whole university management. This would help reduce teachers’ feelings of pressure and contribute to their job satisfaction. Indeed, the teacher being an instrument of quality assurance requires physical, psychological and social well-being.

9. Limitations

This study had several limitations that could be addressed in future research. First, it has limited sample size, so the findings may not be generalizable to all highly effective teachers. Second, some of the replies from the respondents may be biased. Moreover, the scope of the study was restricted to the English language teachers of the department of English Language and Literature, and may not be generalizable to other teachers of the other departments. In addition to that, the use of the questionnaire as the principle method of getting information may have few limitations. Lastly, this study did not seek to understand all of the factors that may influence a highly effective teacher’s level of job satisfaction. The study investigated only eighteen items of three constructs.

10. Future Directions for Research

The current research topic could be researched further through qualitative methods and data analysis techniques for a more thorough understanding of the phenomenon of university teachers job satisfaction.

References

- Adjali, D. (2017). The role of employee satisfaction in enhancing employee' performance— An empirical study on a sample of pharmacies of the state of Khenchela (Algeria). *Revue des Sciences Humaines*, 28(4), 5-23.
- Ammam, R. (2018). The impact of the system of benefits and social services on job satisfaction in Algerian institutions. *Strategy and Development Review*, 8(15), 125-142.
- Bennel, P., & Akyeampong, K. (2007). *Teacher motivation in sub-Sahara Africa and South Asia*. London, UK: Department for International Development.
- Bucheli, M., Melgar, N., Rossi, M. & Smith, T. (2010). Job satisfaction and the individual educational level, re-assessing their relationship. *International Journal of Arts and Sciences*, 4(12), 255–266.
- Chamundeswari, S. (2013). Job satisfaction and performance of school teachers. *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences*, 3(5), 420-428.
- Clark, A.E. (2001). What really matters in a job? Hedonic measurement using quit data. *Labour Economics* 8(2), 223-242.
- Cohen, A., and Aya, H. (2010). The relationship between organizational socialization and commitment in the workplace among employees in long-term nursing care facilities. *Personnel Review*, 39(5), 537-556.
- De Witte, H. (1999). Job insecurity and psychological well-being: Review of the literature and exploration of some unresolved issues. *European Journal of Work and Organizational Psychology*, 8(2), 155- 177.
- Demirdag, S. (2015). Assessing teacher self-efcacy and job satisfaction: Middle school teachers. *Journal of Educational and Instructional Studies in the World*, 5(3), 35-43.
- Donald, I., & Siu, O. (2001). Moderating the stress impact of environmental conditions: The effect of organizational commitment in Hong Kong and China. *Journal of Environmental Psychology*, 21(4), 353-368. DOI: <https://doi.org/10.1006/jevp.2001.0229>
- Edwards, J., Caplan, R., & Harrison, V. (1998). Person-environment fit theory: Conceptual foundations, empirical evidence, and directions for future research. In C. L. Cooper (Ed.), *Theories of organizational stress*. (pp. 28-67). Oxford, UK: Oxford University Press.
- Gourida, S. (2011). Employee motivation, job satisfaction and the relationship with corporate culture: A case study of chinese and Algerian employees in SORALCHINE joint venture corporation — Algeria. Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=2176284>
- GOUVERNEMENT ALGERIEN. *Instruction N° 01 du 27 janvier 2008 du Chef du Gouvernement sur l'assurance qualité de l'enseignement supérieur*. Retrieved from <https://www.mesrs.dz/fr/assurance-qualite>
- Greenhalgh, G.L., & Rosenblatt, Z. (1984). Job insecurity: Toward conceptual clarity. *Academy of Management Review*, 9(3), 438-448.
- Haidra, W., & Guidoum, A. (2018). Job satisfaction determinants and its impact on the achievement motivation among the guidance school counselors in Algeria. *Journal of Education and Practice*, 6(9), 24-29.
- Halpert, M. (2011). Factors that influence the satisfaction levels of teachers in urban school districts. Doctoral Dissertation, Arizona State University.
- Hanushek, E., & Rivkin, S. (2003). Pay, working conditions, and teacher quality. *The Future of Children*, 17(1), 69-86.
- Herzberg, F., Mausner, B., & Snyderman, B. B. (1959). *The motivation to work* (2nd ed.). New York, NY: John Wiley & Sons.
- Hui, H., Jenatabadi, H. S., Ismail, B., Azina, N., Radzi, W. M., & Jasimah, C. W. (2014). Principal's leadership style and teacher job satisfaction: A case study in China. *Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business*, 5(4), 175–184.
- Iverson, R.D. (1996). Employee acceptance of organizational change: The role of organizational commitment. *International Journal of Human Resource Management*, 7(1), 122-149.
- Jordan, G., Miglič, G., Todorovič, I., & Marič, M. (2017). Psychological empowerment, job satisfaction and organizational commitment among lecturers in higher education: Comparison of Six CEE Countries. *Organizacija*, 50(1), 17-32. DOI: <https://doi.org/10.1515/orga-2017-0004>
- Klassen, R. M., Usher, E. L., & Bong, M. (2010). Teachers' collective efficacy, job satisfaction, and job stress in cross-cultural context. *The Journal of Experimental Education*, 78(4), 464-486.
- Korb, K.A., & Akintunde, O.O. (2013). Exploring factors influencing teacher job satisfaction in Nigerian schools. *Nigerian Journal of Teacher Education and Training*, 11, 211-223.
- Kumari, N. (2011). Job satisfaction of the employees at workplace. *European Journal of Business and Management*, 3(4), 11-30.

- Lambert, S.J. (1991). The combined effects of job and family characteristics on job satisfaction, job involvement and intrinsic motivation of men and women workers. *Journal of Organizational Behaviour* 12(4), 341-563.
- Leithwood, K. (2006). *Teachers working conditions that matter: Evidence for change*. Toronto, ON: Elementary Teachers' Federation of Ontario.
- Locke, E. (1969). What is job satisfaction? *Organizational Behavior and Human Performance*, 4(4), 309-336. DOI: [http://dx.doi.org/10.1016/0030-5073\(69\)90013-0](http://dx.doi.org/10.1016/0030-5073(69)90013-0).
- Lu, H., Liang, B., Li, Y. and He, N. (2014). Professional commitment and job satisfaction: An analysis of the Chinese judicial reforms from the perspective of the criminal defense. *China Review*, 14(2), 159-181.
- MINISTERE DE L'EDUCATION SUPERIEUR ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE. *Arrêté ministériel N° 167 du 31 mai 2010 portant création d'une commission nationale d'implémentation d'un système d'assurance qualité dans le secteur de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique*. Bulletin officiel de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique année 2010, 2^{ième} trimestre (abrogé).
- MINISTERE DE L'EDUCATION SUPERIEUR ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE. *Arrêté ministériel N° 2004 du 29 décembre 2014 portant création d'une commission d'implémentation d'un système d'assurance qualité dans le secteur de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique*. Bulletin officiel de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique année 2014, 4^{ième} trimestre modifié par l'arrêté N° 761 du 17 juillet 2016. Bulletin officiel de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique année 2016, 3^{ième} trimestre.
- Mokaddem, A., Slimani, I., & Douli, S. (2017). A field study of the impact of job satisfaction on organizational loyalty to workers Sonelgaz for the Distribution of Gas and Electricity Rural Béchar in Algeria. *International Journal of Innovative Research in Engineering & Management*, 4(1), 564-568.
- Newstrom, J.W. (2007). *Organisational behaviour-human behaviour at work* (12th ed.). New York, NY: McGraw Hill International Edition.
- Nie, Y., Chua, B. L., Yeung, A. S., Ryan, R. M., & Chan, W. Y. (2015). The importance of autonomy support and the mediating role of work motivation for well-being: Testing self-determination theory in a Chinese work organization. *International Journal of Psychology*, 50(4), 245-255.
- Obineli, A. (2013). Teachers' perception of the factors affecting job satisfaction in Ekwusigo local government of Anambra state. *African Research Review*, 7(4), 225-237.
- Orodho, A. J., & Waweru, P. N. (2013). Basic education in Kenya: Focus on strategies applied to cope with school-based challenges inhibiting effective implementation of curriculum. *International Journal of Education and Research* 11(1), 70-95.
- Plunkett, M., & Dyson, M. (2011). Becoming a teacher and staying one: Examining the complex ecologies associated with educating and retaining new teachers in rural Australia? *Australian Journal of Teacher Education*, 36(1), 32-47. DOI: <http://dx.doi.org/10.14221/ajte.2011v36n1.3>
- Saidi, Y., & Sari, A. (2015). Analyzing Relationship between Job Satisfaction and Algerian Excellence Model: A Study on Algerian Quality Award Winners. *Mediterranean Journal of Social Sciences* 6(3), 600.
- Skaalvik, E. M., & Skaalvik, S. (2014). Teacher self-efficacy and perceived autonomy: Relations with teacher engagement, job satisfaction, and emotional exhaustion. *Psychological Reports*, 114(1), 68-77.
- Sonmezer, M.G., & Eryaman, M.Y. (2008). A Comparative analysis of job satisfaction level of public and private school. *Journal of Theory and Practice in Education*, 4(2), 189-212.
- Sverke, M., De Witte H., Näswall, K., & Hellgren, J. (2010). European perspectives on job insecurity: Editorial introduction. *Economic and Industrial Democracy* 31(2), 175-178.
- Tangian, A. (2007). Is work in Europe decent? A study based on the 4th European Survey of Working Conditions 2005. WSI Discussion Paper No. 157, Wirtschafts-und Sozialwissenschaftliches Institut – Hans-Böckler-Stiftung, Dusseldorf.
- Tasnim, S. (2006). *Job satisfaction among female teachers: A study on primary schools in Bangladesh*. (Masters' thesis). Retrieved from <https://bora.uib.no/handle/1956/1474>
- Taylor, J. C. (1976). *Job satisfaction and quality of working life: A reassessment*. California, CA: Graduate School of Management UCLA.
- Theodossiou, I., & Vasileiou, E. (2007). Making the risk of job loss a way of life: Does it affect job satisfaction? *Research in Economics* 61(2), 71-83.
- Tyson, S. (2015). *Essentials of human resource management* (6th ed.). New York, NY: Routledge.
- Umme, K. (1999). A factor analytic study of job involvement of secondary school teachers in Bangalore city. *Experiments in Education*, 28(9), 159-163.

Van den Berghe, L., Soenens, B., Aelterman, N., Cardon, G., Tallir, I. B., & Haerens, L. (2014). Within-person profiles of teachers' motivation to teach: Associations with need satisfaction at work, need-supportive teaching, and burnout. *Psychology of Sport and Exercise, 15*(4), 407-417.

Wells, M.M. (2000). Office clutter or meaningful personal dis-plays: The role of office personalization in employee and organizational well-being. *Journal of Environmental Psychology, 20*, 239-255.

السياق وأهميته في الانسجام النصي في نماذج من صحيح البخاري

The context importance in the textual coherence in the norms of Al-Bukhari's collection.

تاريخ الإرسال: 2019-10-12 تاريخ القبول: 2020-09-23

نوال منديل، جامعة المسيلة، merkaled1982@gmail.com

الملخص

من أهم الظواهر التي تتجاوز إطار الجملة المفردة، والتي اهتم بها علم النص "ظاهرة الانسجام وعلاقته بالسياق أو المقام" فهو موضوع أساس في اللسانيات الحديثة ووجب أن تقوم عليه كل الدراسات والأبحاث المعاصرة لأن السياق هو المعيار الذي يعنى بالشروط الملائمة لكي تكون الأقوال مقبولة وناجحة في أداء معناها بالشكل الذي تكون فيه قابلة للقراءة والفهم والتأويل. وبما أن خاصية السياق والانسجام تستمد كثيرا من أطروحاتها من التطبيق العملي على الأشكال اللغوية المختلفة، فقد اخترنا بعض النماذج من مدونة صحيح البخاري لمعرفة أهمية السياق في تحقيق الانسجام في الحديث النبوي الشريف

الكلمات المفتاحية: النص، السياق، الانسجام، الحديث النبوي الشريف، صحيح البخاري

Résumé

Parmi les plus importants phénomènes qui dépassent le cadre de la phrase unique et auquel a prêté attention la science du texte « le phénomène de la cohérence et sa relation avec le contexte et la situation ». Il s'agit donc d'un sujet fondamental dans la linguistique moderne, et sur lequel se font toutes les études et les recherches contemporaines, car le contexte prend en compte les conditions ainsi que les règles indispensables à l'harmonie entre les dits et les exigences spécifiques. Ainsi se forment la structure organisée et cohérente qui tient compte de relation donnée entre les phrases successives quant au sens formel qui doit faciliter la lecture, la compréhension et l'interprétation. La particularité du contexte et de la cohérence textuelle se tirent beaucoup plus des thèses à partir de l'application scientifique aux formes linguistiques diverses ; ainsi on a choisi quelques exemples des notes du précis Al-Boukhari à l'effet de connaître l'importance du contexte quant à la réalisation de la cohérence dans l'Hadith prophétique honorable.

Mots-clés : texte, contexte, cohérence, Hadith prophétique honorable, précis Al-Boukhari

Abstract

Among the phenomena which exceed the scope of the single sentence and to which science of the text paid attention to is the "phenomenon of coherence and its relation to the context and the situation". It is a fundamental research subject in the modern linguistics, because the context takes into account the appropriate conditions for statements to be acceptable and successful in performing their meaning in a manner in which they are readable, understood and interpreted. The peculiarity of the context and the textual coherence derives from the scientific application of the various linguistic forms, so we have chosen some examples from Sahih al-Bukhari's collection to know the importance of the context in achieving coherence in the honorable Prophetic Hadith.

Keywords: text, context, coherence, honorable prophetic Hadith, Boukhari's collection

مقدمة

ومكوناته. فالقارئ النموذجي للنص النبوي ينبغي له أن يمتلك أدوات الفهم الصحيح لهذا النص بما في ذلك المتكلم الذي يرسل الرسالة والمتلقي الذي يقوم بعملية فهم الرسالة وتفسيرها انطلاقاً من السياقات التي وردت فيه.

تحقيقاً لذلك ينطوي هذا المقال وينفتح على عرض لمقولات السياق ومفاهيمه عند المحدثين الغربيين مع استقراء مستفيض لقراءة الأوائل العرب واستثمار لمقولات الفريقين في تفسير العلاقة بين السياق والانسجام النصي، إذ تقع هذه الدراسة في ثلاثة عناصر أساسية تضم عناصر أخرى فرعية؛ أما العنصر الأول والثاني فقد خصصا لتحديد مصطلح السياق لغة واصطلاحاً، واستعرض العنصر الثالث السياق بنوعيه؛ السياق اللغوي بما في ذلك (الصوت والمناسبة والإحالة، الزمان والمكان) أما السياق المصاحب أو السياق الخارجي فقد ضم التناسق مع القرآن والتناسق مع الشعر ثم التناسق مع الأمثال والحكم، فالسياق اللغوي إذن يزيل اللبس عن الكلمة، أما السياق الخارجي فيزيل الغموض عن الجمل والنصوص.

وبذلك يكون هذا البحث قد مزج بين المنهجين الوصفي وآلية التحليل؛ فكان المنهج الوصفي لاستقراء الوسائل اللغوية السياقية التي تعمل على انسجام النص النبوي في نماذج من صحيح البخاري، وآلية التحليل الذي استخدم أيضاً في فهم هذه الأحاديث. قصد الإجابة عن إشكالية السياق ودوره وأثره في الانسجام النصي في بعض النماذج المختارة من صحيح البخاري؛ أملاً أن يكون في هذه المقاربة للنص النبوي في ضوء لسانيات النص خدمة لكتاب صحيح البخاري الذي ما يزال مصدر إبداع المفكرين وإشراقهم ومظهر نبوغهم بعد تأليفه وإخراجه للناس.

وقد تمثلت هذه الدراسة بسلسلة كبيرة من البحوث السابقة أثارها علماء الدرس اللغوي القديم والحديث حاولت أن تجيب عن سؤال العلاقة بين النص والسياق والانسجام في الخطابات اللغوية المختلفة نذكر منها: دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، الإعجاز والبلاغة النبوية لمصطفى صادق الرافعي، نسيج النص للأزهر الزناد، علم لغة النص لسعيد حسن بحيري، لسانيات النص لمحمد خطابي، النص والسياق لفان دايك (vandijk)، النص والخطاب عند روبرت ديوجراند (Rebert de beaugande)

إن مبحث السياق والنص من لطائف العلوم التي حظيت بعناية خاصة في الدراسات اللغوية المعاصرة، والتي حاولت أن تجيب عن علاقة السياق بالنص معتبرة أن النص أو أي حدث لغوي لا يمكن بحال أن ينفصل عن سياقه أو تداوليته. وكلاهما يتم الآخر ويفترضان بعضهما مسبقاً.

ومن أهم النقاط التي تستوجب معالجتها أيضاً أثناء الحديث عن السياق والنص^{*} (قضية الانسجام)، فلكي يكون النص نصاً يجب أن يكون منسجماً متألماً في مكوناته، ويمكن تعريف المفهوم بأنه تشكيلة من المعارف تشمل علاقة النص مع المحيط خارج لساني فهو تجاوز أعلى من مستوى الجمل أو متواليات الجمل وقد حدده سونسكي "sowinski" بقوله: «يقضى للجمل والمنطوقات بأنها محبوبة إذا اتصلت بعض المعلومات فيها ببعض، في إطار نصي أو موقف اتصالي اتصالاً لا يشعر معه المستمعون أو القراء بثغرات أو انقطاعات في المعلومات» (العبد، 2005)، والانسجام نستمدّه من خلال فعل قراءة النصوص وتأويلها بحيث "يستمد الخطاب انسجامه من فهم وتأويل المتلقي لا غير. وكل نص قابل للفهم والتأويل فهو نص منسجم (خطابي، 2006).

ويقترن الانسجام بمسألة هامة ومبدأ جامع هو التواصل البشري، الذي يلزم المتلقي باستخلاص معنى منسجم للنص يقوم على أساس نظرية التواصل المستندة إلى البرغماتية (التداولية) التي تحاول وصف وشرح شروط الفهم اللغوي الاجتماعي بين شركاء التواصل في جماعة تواصلية معينة» ويلاحظ هنا إدراج دور التداولية اللغوية إلى جوار النحو والدلالة، فالعلاقات بين التداولية ومفاهيم الموقف والمقام والاتصال والنص علاقات وثيقة فهي تعنى بالعلاقة بين بنية النص وعناصر الموقف التواصلية المرتبطة بشكل منظم، مما يطلق عليه سياق النص» (بحيري).

لذا تعد المباحث والأنماط التي يدرسها السياق خصوصاً، وتدرسها لسانيات النص واللسانيات الاجتماعية عموماً مدخلاً مناسباً وملائماً لدراسة النص النبوي الشريف، لما يمتلكه من قدرات تواصلية ناجحة في أسباب وحال وروده، خاصة مع وجود قيمة تفاعلية فائقة بين النص

وقبل أن نتطرق إلى أنماط السياق ودوره في تحقيق الانسجام النصي وجب علينا أن نتعرف على مفهوم السياق

1- السياق لغة

يأخذ البحث في الأصل اللغوي للمفاهيم جانباً مهماً في الدراسات الفكرية والعلمية على حد سواء ، ذلك أن المعنى اللغوي يساعد في تحديد وتوضيح المعنى الاصطلاحي ، ولذا كان من اللازم بيان المعنى اللغوي لمصطلح السياق * والوقوف على مختلف مظاهره وعطف المعنى الاصطلاحي عليه من خلال مجموعة من المعاجم: فقد جاء في لسان العرب << ساق الإبل يسوقها سوقاً وسياقاً وسواق ... وانساق وتساوقت الإبل أي تتابعت >> (ابن منظور ، 1290هـ)

هكذا يتبين من خلال المادة اللغوية المتقدمة أن السياق يفسر الكثير من الدلالات اللغوية بين المرسل والمتلقي التي تصاحب الأداء اللغوي أثناء عملية التواصل والإبلاغ ، وقد تنبه ابن فارس لما يحمله هذا الأصل من معان حين قال :<<السين والواو والقاف أصل واحد وهو حدو الشيء ... والجمع سوق ، وإنما سميت بذلك لأن الهاشي ينساق إليها >> (بن فارس ، معجم مقاييس اللغة ، 1998)

2- السياق اصطلاحاً

تشير كلمة السياق في استعمالها المتعددة في علوم اللغة والنحو وأصول الفقه والبلاغة والتفسير على الكثير من المفاهيم والأبعاد ويمكن أن نستخلص من جملة هذه التعريفات والمفاهيم أن مصطلح السياق يعني << التركيب الذي ترد فيه الكلمة ويسهم في تحديد المعنى المتصور لها >> (عياد ، حسام الدين ، وجريس)

وخلص عبد الفتاح البركاوي إلى أن << مفهوم السياق في معنى الظرف الخارجي يرادفه في التراث العربي كل من المقام والحال والموقف وأن مفهوم السياق يتسع أيضاً ليشمل ما يعرف في الدراسات اللغوية الحديثة بسياق النص وسياق الموقف أو المقام الخارجي ، أي أن هذا السياق كما فهمه العلماء العرب يشتمل على عناصر دلالية تستفاد من المقال ومن المقام جميعاً ويمكن تقسيمه إلى:

أ- السياق اللغوي وهو المستفاد من عناصر مقالية داخل النص.

ب- السياق الخارجي وهو المستفاد من العناصر غير اللغوية التي تصاحب النص << (البركاوي) ؛ أي كل ما يحيل على خارج النص أو ما حوله من مؤثرات بيئية.>> فالمقام غير اللغوي يتسع ليشمل جميع الشروط الخارجية المحيطة بعملية إنتاج الخطاب شفويًا كان أم مكتوبًا وكثيرًا ما ارتبط المقام في البلاغة العربية بزيادة شرح وتحديد ذلك بالحديث عن أقدار السامعين ومقتضى أحوالهم << (العمرى ، 1991).

ولعل من الذين اهتموا وتحذوا عن السياق بدقة ابن قيم الجوزية إذ يقول: << السياق يرشد إلى تبيين المجمل وتعيين المحتمل والقطع بعدم احتمال الدلالة وهذا من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم ، فمن أهمله غلط في نظره وغالط في مناظرته >> (الجوزية ، 2008)

وكان الإمام يفترض قارئاً مثاليًا يأخذ بالمعنى الصحيح ويستبعد أي معنى آخر غير الأول. ولعل الشوكاني << قد راعى هذه القضية فيما نقله في أثناء حديثه عن السياق >> (الدليمي ، 2019) . إذ يقول :<< أن السياق يقع بين التبيين والتعيين ، أما التبيين ففي المجالات وأما التعيين ففي المحتملات >> (الشوكاني ، 2000).

والشوكاني في هذه المقولة قد ترك لنا المجال مفتوحاً لافتراض واحتواء معانٍ متعددة ، وهذا ما ذهب إليه " بنفيسست " Binifist حين أكد أن عملية تحليل الخطاب تتجاوز البنية اللغوية الصرفة ، إلى النظر في كل ما يحيط به من ظروف تتعلق بإنتاجه وتلقيه ، وهنا يؤكد كل من " براون ويول " Brawn et youl على أهمية السياق والتأويل معاً. << فكل نص قابل للفهم والتأويل هو نص منسجم والعكس صحيح >> (خطاي ، 2006)

إن محلل الخطاب في نظر " براون ويول " إذن ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار السياق ، والسياق لديهما يتشكل من المتكلم ، المستمع والحضور (مستمعين آخرين) يساهم وجودهم في تخصيص الحدث الكلامي ، وكذا الزمان والمكان وكذا العلاقات الفيزيائية بين المتفاعلين ، كالأشياء والإيماءات وتعبيرات الوجه ، وحتى معرفة العالم الممكن .

<< إن الخطاب أو النص عند " براون ويول " لا يمكن مقارنته من غير الأخذ في الحسابان الهدف المتوخى منه وطريقة تحقيق الهدف من العملية التواصلية بمختلف أبعادها بما في ذلك البعد السياقي >> (منديل ، 2017)

الذكاء الاصطناعي والمعروفة بالأطر والمودونات والخطاطات ،
وعلم النفس المعرفي.

ويعد " فان دايك " أيضا من أشهر علماء اللغة
النصيين إذ يقول :>> إن ضروب الخطاب ينبغي ألا توصف
فقط على المستوى التداولي بل تقتضي مستوى مستقلا
للسيمانطيقا النسبية للمتواليات ولبنىات كبرى شاملة >>
(مفتاح ، 2006)

3- السياق ودوره في الانسجام النصي في نماذج

من صحيح البخاري

النص جهل متضامنة على وفق نسق فني له خصائص
منها (النصية) أي الانسجام والتلاؤم ، وحتى يكون هذا النص
نصا لا بد من قابليته للقراءة ، وقراءة أي نص اقتناع ضمني
بقابليته للفهم مع مراعاة السياق بنوعيه ، السياق الخارجي
والسياق اللغوي.

3-1- السياق اللغوي

أ- الصوت

حرص علماء اللغة العرب القدماء على دراسة " مسألة
الأصوات بمعانيها منذ أن بدأ اهتمامهم بالمشاركة العلمية
اللغوية" (الرويني ، 2005) ، إذ دفعهم الإعتزاز الشديد باللغة
العربية إلى تلمس معاني الأصوات المجردة ، وتأويل معان
أخرى وإن عجزت قواعدهم عن تفسير معاني بعض الألفاظ ،
وهذا ابن جني قد عقد أبوابا عدة للعلاقة بين اللفظ ومعناه
منها: باب " تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني "
وباب " تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني " وباب " امساس
الألفاظ أشباه المعاني " .

وهذا الأخير يعني وضع الألفاظ على الصورة المناسبة
لمعناها ، ففي هذا الباب يشير ابن جني إلى تقارب المعاني
نتيجة تقارب جرس الأصوات ويقول في ذلك >>فأما مقابلة
الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث فباب عظيم واسع
ومن ذلك قولهم :خَصَمَ وقَضَمَ ، فالخضم لأكل الرطب
كالبطيخ والقثاء وما كان نحوهما من المأكول الرطب ،
والقضم للصلب نحو قضمته الدابة شعيرها>> (ابن جني ،
1956).

لذلك يقترحان عددا من الخطوات يمكن عبرها تحليل
هذا السياق منها:

- القياس والفهم المحلي: ويعتمد هذا المبدأ على
خصائص السياق ، >> بحيث لا ينشأ سياق يفوق ما يحتاج
إليه للوصول إلى فهم معين لنص ما.<< (مفتاح ، 2006) ، أو
استعداد المتلقي لإدراك العلوم والمعارف وفق ما يناسب
المقام مع مراعاة الزمان والمكان والموضوع الذي يتحدث عنه
المؤلف ، فالفهم بمثابة وسيط بين النص والمؤلف .

>> فالقياس يفهم فيه الخطاب بناء على تجارب
وأحداث مشابهة مع خطابات ونصوص سابقة ، فيوفر ذلك
إطارا مضمونا لعملية >>>الفهم وتظهر أهمية القياس في أن
السامع يفترض أن كل شيء سيبقى على ما كان عليه مادام لم
يعط إشعارا خاصا بتغيير إحدى الخصائص ويمكن الجمع بين
مبدأي الفهم المحلي والقياس في مبدأ واحد يسمى (حد
الفهم).<< (منديل ، 2017)

- التغرييض: التغرييض إجراء خطابي يحمل رسالة
لغوية مع عنوان النص ويعرفه "براون ويول" بأنه >>عبارة عن
نقطة ما<< (وبراون ، 1997).

والعنوان هو الصورة العاكسة لما يحويه النص ، وأولى
المراحل التي يقف لديها الباحث السيميولوجي قصد اكتشاف
التركيب والبنىات الدلالية والتداولية ، والتغرييض أو العنوان
يتعلق بالجملة الأولى التي تنصدر النص وتتحكم في تأويله لما
فيه من خصائص تعبيرية وجمالية ولما يحتله من صدارة في
الفضاء النصي للعمل الأدبي ، وعلى رأي مُجَدِّد مفتاح فإن
العنوان معونة كبرى لضبط انسجام النص وفهم ما غمض
منه ، >> إذ هو المحور الذي يتوالد ويتنامى ويعيد إنتاج
نفسه ، وهو الذي يحدد هوية الخطاب ، فهو إن صحت
المشابهة بمثابة الرأس للجسد والأساس الذي يقام عليه
العمران.<< (وبراون ، 1997)

- المعرفة الخلفية: لا يؤدي الخطاب وظيفته إلا إذا
استحضر (المخاطب/القارئ) ما تراكم لديه من معلومات
وخبرات وتجارب سابقة تتعلق بالنص المعين ، ويتوصل
لإظهار معنى هذا المفهوم اعتمادا عدة مقترحات آتية من مجال

فالعبارة "السلام عليكم" مثلا ذاتها المعروفة بمعناها العام التقليدي، قد تنصح عن معان جانبية أو دلالات هامشية، وفقا لسباق الخطاب ووفقا للتلوين الموسيقي الذي تؤدبه» (بشر، 2000) ومن ذلك حديث رواه عبد الله بن عمرو حين قال: «دخل عليّ على رسول الله ﷺ وَقَدْ ذَكَرَ لَهُ صَوْمِي فَدَخَلَ عَلَيَّ فَأَلْقَيْتُ لَهُ وَسَادَةً مِنْ أَدَمٍ حَشْوُهَا لَيْفٌ فَجَلَسَ عَلَيَّ الْأَرْضِ وَصَارَتْ الْوِسَادَةُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فَقَالَ أَمَا يَكْفِيكَ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةٌ أَيَّامٍ فَقَالَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ خَمْسًا، قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ سَبْعًا قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ تَسْعًا قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ إِحْدَى عَشْرَةَ ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَا صَوْمَ فَوْقَ صَوْمٍ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ شَطْرَ الدَّهْرِ صُمْ يَوْمًا وَأَفْطِرْ يَوْمًا» (البخاري، 1956).

إن الحوار في هذا الحديث بين الرسول (صلى الله عليه وسلم) وعبد الله مبني على دلالة التنغيم التي أفادها قول عبد الله (يا رسول الله)، لأنه لم يقل غيرها يوضح عدم قبوله عرض النبي (ﷺ).

وقال الرسول ﷺ في باب الصوم «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ» وقال «لَا تُقَدِّمُوا رَمَضَانَ» (البخاري، 1956). في هذا الحديث الشريف تلوين وتغيير موسيقي أفادته تغير نغمة الكلام أثناء الانتقال من جملة (من صام رمضان) إلى جملة (لا تقدموا رمضان) والمعنى «لا تقدموا الشهر بصوم تعدونه منه احتياطاً» (القسطلاني، 2007).

ب- المناسبة

المناسبة في اللغة المشاركة والمقاربة وهي الدلالة التي تستنبط من تحديد العلاقة بين الجمل والنصوص المتجاورة، وقد أدرك "بدر الدين الزركشي" دور المناسبة في التماسك النصي بقوله «المناسبة جعل أجزاء الكلام بعضها أخذ بأعناق بعض، فيقوى بذلك الارتباط ويصير التأليف حاله حال البناء المحكم المتلائم الأجزاء» (الزركشي، 1391هـ) ومن ذلك قوله (ﷺ): «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا، وَإِنْ صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا» (البخاري، 1956) ونزلت تسع وعشرين فقالوا يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنَّكَ آلَيْتَ شَهْرًا؟ فَقَالَ: «إِنَّ الشَّهْرَ تِسْعَ وَعِشْرُونَ» (البخاري، 1956).

>> فيرى ابن جني في هذه المقولة السابقة أن صلة وثيقة بين القاف الشديدة والصوت الناشئ عن أكل اليابس، كما يرى مناسبة واضحة بين الخاء الرخوة والصوت الناشئ عن أكل الرطب» (الرويني، 2005).

وفي العصر الحديث تحدث إبراهيم أنيس عن علاقة الصوت بالكلمة المفردة، كما تحدث عن الدلالة الصوتية للجملة أو النص، كما ربط بين مبحث الدلالة وبعض الظواهر الصوتية مثل: النبر والتنغيم حيث يقول: «>> أما العوامل المكتسبة التي تؤثر في طول الصوت اللغوي فأهمها النبر ونغمة الكلام، وربما كان لنحو اللغة أثر أيضا في طول الصوت أحيانا، فالصوت المنبور أطول منه حين يكون غير منبور، وانسجام الكلام في نغماته يتطلب طول بعض الأصوات وقصر البعض الآخر» (انيس، 1971) ومن ذلك قوله (ﷺ) «إِذَا تَنَحَّمْ أَحَدَكُمْ، فَلَا يَتَنَحَّمَنَّ قَبْلَ وَجْهِهِ» (البخاري، 1956)

نلاحظ هنا غلبة المقاطع القصيرة على جملة «>> لَا يَتَنَحَّمَنَّ قَبْلَ وَجْهِهِ» وهو أمر غير مذكور بكثرة في الشعر أو في النثر العربي الذي تغلب عليهما المقاطع الطويلة، ويندر أن تتوالى فيها أربعة مقاطع أو خمسة مقاطع قصيرة وتشير إلى انفعاله وكرهته (ﷺ) لهذا الفعل.

وفي قول النبي ﷺ «>> أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ مِنْكُمْ مُتَفَرِّقِينَ فَمَنْ صَلَّى بِالنَّاسِ فَلْيُخَفِّفْ، فَإِنَّ فِيهِمُ الضَّعِيفَ وَالْكَبِيرَ وَذَا الْحَاجَةِ» (البخاري، 1956)

نلاحظ في هذا الحديث درجة توكيد الجملة، وهو توكيد مهد له للنداء (أيها الناس)، الذي يوحي بارتفاع الصوت، ثم بجملة الزجر المؤكدة (إن منكم منفرين). وكذا تتوالى الشدات المرتبطة بالتأكيد.

كما تعتبر ظاهرة التنغيم إحدى الظواهر الصوتية الأكثر تأثيرا وشيوعا في لغة الحديث الشريف، والتنغيم هو «>> موسيقى الكلام وتظهر هذه الموسيقى في صورة ارتفاعات وانخفاضات أو تنويعات صوتية تسمى نغمات الكلام أو تنابع النغمات الموسيقية أو الإيقاعات في حدث كلامي معين» (بشر، 2000)، وله دور في غاية الأهمية في الحدث الكلامي «يظهر ذلك على وجه الخصوص في الخطاب الاجتماعي الجاري بين الناس في حياتهم العادية» (بشر، 2000)، وقد نقل المحدثون دلالات عدة أفادوها من تنغيم النص،

هؤلاء الذين كذبوا على ربهم ، أَلَا لعنةُ الله على الظالمين.>> (البخاري ، 1956)

فهذه إحالة إلى وصف هيئة الكفار بواسطة النص القرآني كما قد تكون الإحالة غير نصية نحو قوله (ﷺ) :>> «إِنَّكَ لَأَنْتَنُّ صَوَاحِبُ يَوْسُفَ ، مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فليصل بالناس» (البخاري ، 1956) هي إحالة غير نصية إلى قصة يوسف عليه السلام

وفي باب الإحالة أيضا قوله (ﷺ) :>> «لَيْسَ لَنَا مَثَلُ السَّوْءِ الَّذِي يَعُودُ فِي هَيْبَتِهِ كَالْكَلْبِ يَرْجِعُ فِي قَيْئِهِ.>> (البخاري ، 1956).

وقال شراح الحديث أن هذا النص فيه إشارة إلى قوله تعالى :>>«للذين لا يؤمنون بالآخرة مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ»(سورة النحل ، الآية 60).

د- الزمان والمكان

ترتبط دلالة بعض الأحاديث بالزمان أو المكان الذي قيلت فيه ؛ لأن الوعي بالوقت أو المكان الذي قيل فيه النص يؤثر في فهم دلالاته ، لذلك اهتم شراح الحديث بتاريخ ورود الأحاديث عن طريق دراسة دلالة الانتقال من زمن إلى آخر مثلا نحو الانتقال من زمن الماضي إلى المضارع أو الأمر ومثال الانتقال من الماضي إلى المضارع نحو قوله(ﷺ) :>> «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ صَبْرٍ يَقْتَطِعُ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ ، وَهُوَ فِيهَا فَاجِرٌ لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانٌ.>> (البخاري ، 1956).

وكذا الانتقال من المضارع إلى الماضي نحو قوله(ﷺ) :>> «وَلَا يَلْتَقِطُ لِقْطَتَهُ إِلَّا مَنْ عَرَفَهَا.>> (البخاري ، 1956).

أما الانتقال من الماضي إلى الأمر فنحو قوله:(صلى الله عليه وسلم) :>> «فَإِنْ جَاءَ أَحَدٌ يُخْبِرُكَ بِعِدَّتَيْهَا وَوَعَائِهَا وَوَكَائِهَا ، فَأَعْطِهَا إِيَّاهُ ، وَإِلَّا فَاسْتَمْتِعْ بِهَا.>> (البخاري ، 1956).

كما يعتمد فهم النص على المعرفة بالمكان الذي قيل فيه لأن ذلك يساعد على تحديد العرف اللغوي للمتكلم ، وكذا الصفات المختلفة للمكان ومثال ذلك قول عائشة رضي الله عنها أن رسول الله (ﷺ) :>> «صَلَّى الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ فِي حُجْرَتِهَا لَمْ يَظْهَرْ الْفَيْءُ مِنْ حُجْرَتِهَا» (البخاري ، 1956).

والمستفاد من هذا الحديث تعجيل صلاة العصر أول وقتها وقيل >>«لا دلالة فيه على التعجيل ، لاحتمال أن الحجرة

تعددت الشروح التي تحدد المناسبة التي من أجلها جاء الحديث بين شرح التكبير والركوع والسجود للصلاة وبين قوله (ﷺ) :>>«إِنَّ الشَّهْرَ تِسْعَ وَعِشْرُونَ» فقد ذكر القسطلاني أن الرسول (ﷺ) :>> «لها سقط عن فرسه وخذشت ساقه أو كتفه حلف أن لا يدخل على نسائه شهرا . ونزل (عليه الصلاة والسلام) من مجلسه (لتسع وعشرين يوماً). فقالوا يا رسول الله (إِنَّكَ آيَتٌ شَهْرًا) فقال (عليه الصلاة والسلام) إن الشهر أي المحلوف عليه "تسع وعشرون يوما " واستنبط منه أنه لو نذر صوم شهر معين أو اعتكافه فجاء تسعًا وعشرين لم يلزمه أكثر من ذلك بخلاف ما لو قال شهرًا فعليه ثلاثون إن قصد عددًا وإلا فشهْرٌ بالهلال» (القسطلاني ، 2007).

وفي حديث آخر روته عائشة رضي الله عنها تظهر المناسبة جلية واضحة حين قالت: أن رسول الله (ﷺ) قال في مرضه :>> «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ يُصَلِّي بِالنَّاسِ»>>. فقالت عائشة فقلت لحفصة قولي له إنا أبا بكر إذا قام في مقامك لم يُسمع الناس من البكاء فمُرْ عُمَرَ فليصلي بالناس ففعلت حفصة فقال رسول الله (ﷺ) :>>«إِنَّكَ لَأَنْتَنُّ صَوَاحِبُ يَوْسُفَ مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فليصل بالناس» (البخاري ، 1956).

وقد رأى القسطلاني أن قوله (ﷺ) (إنك لأنتن صواحب يوسف) تدل على الزجر وتعني (تظهرن خلاف ما تبطن) ذلك ان عائشة أرادت صرف الإمامة عن أبيها أبا بكر خشية بكائه والمقصود الآخر أن لا يتشاءم الناس به.

ج- الإحالة

عرض شراح الحديث لأنماط متعددة من التعالقات بين النصوص ؛ أهمها الإهتمام بالعلاقة بين النصوص في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف فالقرآن كله سياق واحد وكذلك الحديث ، فواضح من التفاسير أن القرآن يفسر بعضه بعضا ، وأن الحديث كذلك ، ومن أطف الاستنباطات ما رواه ابن عمر رضي الله عنه حين قال :>> «سَمِعْتُ النَّبِيَّ (ﷺ) فِي النَّجْوَى يَقُولُ :>>«يُدْنِي الْمُؤْمِنُ مِنْ رَبِّهِ ، وَقَالَ هِشَامُ : يدنو المؤمن حتى يصنع عليه كنفه ، فيقرره بذنوبه ، تعرف ذنوب كذا ، يقول : أعرف ، يقول رب أعرف مرتين ، فيقول : ستترتها في الدنيا ، وأغفرها لك اليوم . ثم تطوى صحيفة حسنته ، وأما الآخرون أو الكفار ، فينادى على رؤوس الأشهاد

أُوْتِمِنَ حَانَ ، وَإِذَا حَدَّثَ كَذِبَ ، وَإِذَا عَاهَدَ غَدَرَ وَإِذَا حَاصَمَ فَجَرَ» (البخاري ، 1956).

تبرز في هذه الأحاديث مجموعة من الأحكام النقدية تكشف عن مقصدية الرسول (ﷺ) والتمثلة في نبذ بعض الأخلاق والسلوكيات السيئة لدى الأفراد مستعملاً لذلك أفعالاً إنجازية عبرت عنها الألفاظ الآتية (يعلم ، يقف ، لطم ، شق ، دعا ، خاصم ، وعد..).

واختار الرسول (ﷺ) هذه الصيغ لتخدم أغراضه ومقاصده وقد ورد بعضها مثبتاً نحو (وعد، خاصم، أخذ) وبعضها منفيًا (ليس منا من لطم وشق ودعا) وقد تضمنت هذه البيانات اللغوية عدة أزمنة شكلت لبنة أساسية في تكوين الجمل والأساليب تتراوح بين الماضي والمضارع ، وهي دعوة غير صريحة للتخلي بمكارم الأخلاق والصفات الحسنة والحميدة بأسلوب موجز من غير تقصير.

ومن أمثلة أفعال القرارات ما جاء في قوله (صلى الله عليه وسلم) :

- >> لا تَدْخُلُوا عَلَيَّ هَؤُلَاءِ الْمُعَذِّبِينَ إِلَّا أَنْ تَكُونُوا بَاكِينَ حَذْرًا أَنْ يُصِيبَكُمْ مِثْلُ مَا أَصَابَهُمْ >> (البخاري ، 1956).

- >> إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ الْمَسْجِدَ فَلْيَرْكِعْ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ >> (البخاري ، 1956).

- >> لا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ >> (البخاري ، 1956).

تكشف أفعال القرارات في الأحاديث السابقة عن معان سامية تخرج من حدود الظرف الذي قيلت فيه إلى رحاب الإنسانية الواسع ؛ ليجد كل إنسان فيها غايته وهدفه ، وقد استعمل الرسول (ﷺ) أفعالاً توجه إلى مخاطب قد يختلف زمانه ومكانه وظروفه حرصاً منه على الأخذ بمضمونها أما أفعال التعهد فقد جاءت في الأحاديث التالية :

- >> فِيهِ سَاعَةٌ لَا يُوَافِقُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي يَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى شَيْئًا إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ >> (البخاري ، 1956).

- >> لِكُلِّ غَادِرٍ لَوْاءٌ يُنْصَبُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِغَدْرَتِهِ >> (البخاري ، 1956).

- >> مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ صَبْرٍ يَقْتَطِعُ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ وَهُوَ فَاجِرٌ لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانٌ >> (البخاري ، 1956).

كانت قصيرة الجدار ، فلم تكن الشمس تحتجب عنها إلا بقرب غروبها >> (العسقلاني ، 1407 هـ).

هـ- ضروب الأفعال الكلامية في نماذج من صحيح البخاري

البخاري

ان الحديث عن البنية النصية هو حديث عن النص من منظور التداولية وإذا كانت هذه الأخيرة هي النظر إلى العلاقة بين الأدلة اللغوية ومستعملها ، >> فالنص هو كل تكوين لغوي منطوق من حدث اتصالي في إطار عملية اتصالية يكون بين المرسل والمرسل إليه >> (بحيري)

وقد تحدث ياكبسون "yakopson" عن هذه العناصر محاولاً الإجابة عما إذا كانت المعاني النصية عبارة عن فعالية نصية تعود إلى انسجام النص ذاته ، أم أنها سلطة المتلقي وقدرته على استدراجها استناداً إلى جملة السياقات اللغوية والاجتماعية والثقافية.

ومن خلال الحديث الاتصالي أيضاً تتحقق الوظيفة الإنجازية التي يقصدها المتحدث ويدركها المتلقي في موقف اتصالي ما ، أين تحولت الملفوظات اللغوية إلى نص متماسك يؤدي وظيفة اتصالية اجتماعية.

والمقصود بالوظيفة الإنجازية >> المعنى الذي يتحصل لنص ما في عملية التواصل أو الغرض الذي يحققه النص في إطار موقف تواصلي وهو المعنى الذي يقصده جون أوستين سورل "john Searle" بالفعل الإنجازي. >> (برينكر ، 2005)

>> وقد قدم أوستين تصنيفاً للأفعال الكلامية قسمها حسب قوتها الإنجازية إلى أفعال الأحكام ، أفعال القرارات ، أفعال التعهد ، أفعال السلوك ، أفعال الإيضاح >> (بوقرة ، 2008).

ومن أمثلة الأفعال الدالة على الأحكام مثلاً قوله (ﷺ) >> يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، مَا لَكُمْ حِينَ نَابَكُمْ شَيْءٌ فِي الصَّلَاةِ أَخَذْتُمْ بِالتَّصْفِيحِ؟ إِنَّهَا التَّصْفِيحُ لِلنِّسَاءِ ، مَنْ نَابَهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَقُلْ سُبْحَانَ اللَّهِ >> (البخاري ، 1956).

وقوله أيضاً: >> لَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ الْحُدُودَ ، وَشَقَّ الْجُبُوبَ وَدَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ >> (البخاري ، 1956) وقوله أيضاً: >> أَرَبُّعٌ مِنْ كُنَّ فِيهِ كَانَ مُنَافِقًا خَالِصًا ، وَمَنْ كَانَتْ فِيهِ خِصْلَةٌ مِنْهُنَّ كَانَتْ فِيهِ خِصْلَةٌ مِنَ النِّفَاقِ حَتَّى يَدْعَعَهَا: إِذَا

>>والله لا يُؤْمِنُ ، والله لا يُؤْمِنُ ، والله لا يُؤْمِنُ ، قيل:
ومن يا رسول الله؟ قال: الذي لا يَأْمَنُ جَارَهُ بَوَائِقِهِ.<<. (البخاري ، 1956)

لقد عالج الرسول (ﷺ) من خلال هذه الأحاديث كثيرا من القضايا التي تخص مجتمعه ، من دينية واجتماعية بأسلوب موجز بليغ ، وبجمل راسخة السبك دقيقة التعبير عن عمق المعاني التي تنطوي عليها بلغة بالغة الروعة في استشارة مشاعر النفس مستعملا لذلك بعض الأساليب كالاستفهام والقسم والتحذير لتوضيح وتأكيد مقصده ، وكذلك للفت انتباه المتلقي (المرسل إليه)

2- الوظيفة الإفهامية : تسمى أيضا الوظيفة الندائية وتخص الطرف المستمع أو المرسل إليه لإثارة الانتباه أو لطلب القيام بأمر ومن مثل ذلك قوله (ﷺ)

>>مَهَلَا يَا عَائِشَةُ عَلَيْكَ بِالرَّفْقِ وَإِبَاكِ وَالْعِنْفِ وَالْفَحْشِ<< (البخاري ، 1956)
>>يا معاذُ ، أُنْذِرِي مَا حَقَّ اللهُ عَلَى الْعِبَادِ؟ قال: اللهُ ورسوله أعلم قال: أن يعبدوه ولا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ، أُنْذِرِي مَا حَقَّهُمْ عَلَيْهِ؟ قال: اللهُ ورسوله أعلم. قال: أَلَا يُعَذِّبُهُمْ<< (البخاري ، 1956)

تتجلى الوظيفة الإفهامية في الأحاديث السابقة من خلال بروز الأساليب الإنشائية الآتية: النداء ، الاستفهام ، النفي.

وقد تعددت هذه الأساليب وكثرت معها الصيغ الموجهة للمتلقي في أحاديث صحيح البخاري ، قصد لفت انتباه المخاطب والامتثال للطلب.

3-الوظيفة المرجعية: إن الغرض من هذه الوظيفة هو تقرير الحقائق والأحداث أو الإشارة إلى محتوى معين ، أما حضور هذه الوظيفة في صحيح البخاري فهي كثيرة منها:

>>من اتبع جنازة مُسْلِمٍ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا وَكَانَ مَعَهُ حَتَّى يُصَلَّى عَلَيْهَا وَيُفْرَغَ مِنْ دَفْنِهَا ، فَإِنَّهُ يَرْجِعُ مِنَ الْأَجْرِ بِقِرَاطَيْنِ كُلِّ قِرَاطٍ مِثْلُ أَحَدٍ وَمَنْ صَلَّى عَلَيْهَا ثُمَّ رَجَعَ قَبْلَ أَنْ تُدْفَنَ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ بِقِرَاطٍ<< (البخاري ، 1956).

وسئل النبي (ﷺ) في الإيمان بالله وحده؟ قال:
>>شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله ، وإقام الصلاة ،

أما أفعال السلوك والإيضاح فقد تحققت في هذه النماذج التالية:

- >> أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا صَنَعْتُ هَذَا لِتَأْتُمُوا بِي وَلِتُعَلِّمُوا صَلَاتِي<< (البخاري ، 1956).

_ >>أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّهُ لَمْ يَخْفَ عَلَيَّ مَكَانُكُمْ وَلَكِنِّي حَشَيْتُ أَنْ تُفْرَضَ عَلَيْكُمْ صَلَاةُ اللَّيْلِ فَتَعَجَّزُوا عَنْهَا.<<. (البخاري ، 1956)

_ >>اللَّهُمَّ حَبِّبْ إِلَيْنَا الْمَدِينَةَ كَمَا حَبَبْتَ مَكَّةَ أَوْ أَشَدَّ وَصَحِّحْهَا ، وَبَارِكْ لَنَا فِي صَاعِهَا وَمُدِّهَا ، وَحَوْلِ حُمَاهَا إِلَى الْجُحْفَةِ<< (البخاري ، 1956).

تعتمد هذه الأحاديث على الوصف والتقرير والإخبار وايضاح وجهات النظر.

و/ وظائف الخطاب في صحيح البخاري

تعد اللغة وسيلة أساسية في التواصل الاجتماعي إلى جانب وظائف أخرى تؤديها كأن تكون وعاء للفكر أو أداة للتعبير عما في النفس ولعل أبرز اللسانيين الذي تناولوا هذه القضية اللغوية "رومان جاكسون" Roman jackobson ، والذي يرى أن التواصل اللغوي لا يتحقق إلا إذا توافرت العناصر التالية: مرسل ومرسل إليه ، ورسالة لغوية ، وإقامة اتصال ، ولغة مشتركة.

نحاول من خلال هذه العناصر أن نكشف عن شتى الوظائف التي تؤديها بعض أحاديث صحيح البخاري:

1- الوظيفة التعبيرية: هي وظيفة تعبر عن ذات المرسل وتحدد مواقفه ومقاصده من مختلف القضايا التي يعالجها ، وقد ظهرت هذه الوظيفة في كلام الرسول (ﷺ) أثناء الإجابة عن أسئلة معينة ، وهي أحاديث تتضمن بيان الأحكام وتفصيلات ما أجمله القرآن من المسائل المختلفة.

ونكشف الوظيفة التعبيرية عن انفعالات الرسول (ﷺ) ، عن طريق استعمال بعض الرسائل اللغوية كالاستفهام الإنكاري أو الاستفهام الذي غرضه التعجب ، ومن أمثلة ذلك قوله (ﷺ):

>>إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ ، وَلَا تَحَسَّسُوا وَلَا تَجَسَّسُوا ، وَلَا تَنَاقَسُوا ، وَلَا تَحَاسَدُوا ، وَلَا تَبَاغَضُوا ، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا<< (البخاري ، 1956).

فأيد العليا كناية عن البذل والإنفاق والعطاء الذي يورث العزة، واليد السفلى كناية عن الأخذ الذي يتسبب عنه الذل.

والاستعارة في قوله (ﷺ): <<خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى>> (البخاري، 1956).

فهنا استعارة مكنية حيث صور الغنى في صورة مطية ذات ظهر يمتطيها الإنسان.

ومن السجع غير المتكلف قوله (ﷺ): <<إن الله حرم عليكم عُقُوقَ الْأُمّهَاتِ وَوَادَ الْبَنَاتِ وَمَنْعًا وَهَاتَ وَكَرِهَ قِيلَ وَقَالَ وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ وَإِضَاعَةَ الْمَالِ>> (البخاري، 1956).

3-2- السياق المصاحب أو السياق الخارجي

والمقصود به مجموعة العناصر غير اللغوية المتصلة بالحدث الكلامي من متكلم ومخاطب وموضوع وعلاقتها به أو <<هو مجموعة من الإشارات والإيماءات التي تصاحب النص أثناء التلفظ>> (قياس، 2009).

وفي سبيل الوصول إلى تدبر الخطاب عموما والنص خصوصا لا بد من الاستعانة بأدوات وقرائن بواسطتها يفهم النص فلا سبيل للوصول إلى الدلائل اللفظية دون البحث في المعاني التي تؤديها القرائن وهذا ما ذهب إليه الشاطبي <<فإفادة القطع اعتمادا على الدلائل اللفظية بمفردها معدوم أو في غاية الندور... وقد اعتصم بها من قال بوجودها بأنها ظنية في أنفسها لكن إذا اقترنت بها قرائن مشاهدة أو منقولة فقد تقيد اليقين>> (الشاطبي، 1).

لذلك كان لزاما التعرف على جهات الخطاب والإخبار والتي تختلف باختلاف المتكلم أو المخاطب، حيث إن جهات الخطاب والإخبار قد تتغير دون إشارة نصية ظاهرة وعدم إدراك هذا التغير قد يؤدي إلى الخطأ.

كما أن الوعي بصفات المتكلم له دور كبير في فهم النص، سواء كانت صفات جسمية نحو (طويل، قصير، نحيف) أو عقلية نحو (ذكي أو كريم أو رحيم) وكذا الصفات الاجتماعية كالأسرة والقبيلة.

ومن ذلك في صحيح البخاري قول زيد بن خالد الجهني قال: جاء أعرابي إلى النبي (ﷺ) فسأله عما يلتقطه، فقال <<عَرَفَهَا سَنَةً ثُمَّ عَرَفَ عِقَاصَهَا وَوَكَّاءَهَا فَإِنْ جَاءَ أَحَدٌ يُخْبِرُكَ بِهَا وَإِلَّا فَاسْتَنْفِقْهَا>>. قال: يا رسول الله: فضالة الغنم؟

وإيتاء الزكاة، ووصوم رمضان، وتعطوا الخمس من المغنم، ونهاهم عن الدباء والحنتم المرقت (البخاري، 1956)

نوضح من خلال هذه الأحاديث مختلف الألفاظ التي تشير إلى أهم المرجعيات كما يلي: (اتبع، يرجع، رجع، إقام، إيتاء، تعطوا، نهاهم)

4- الوظيفة الانتباهية: ويطلق عليها وظيفة إقامة

الاتصال، ويحرص فيها المرسل على إبقاء الاتصال مع المتلقي (المرسل إليه).

يتخلل النسيج اللغوي لبعض أحاديث صحيح البخاري ألفاظ وأساليب تعمل على جذب وشد انتباه المتلقي كالاستفهام الذي مفاده الترهيب نحو قوله (ﷺ): <<سُبْحَانَ اللَّهِ. مَاذَا أَنْزَلَ اللَّيْلَةَ مِنَ الْفَتَنِ، وَمَاذَا فَتِحَ مِنَ الْخَرَائِنِ. أَيَقِطُوا صَوَاجِبَاتِ الْحَجَرِ. قَرَّبَ كَاسِيَةَ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةَ فِي الْآخِرَةِ>> (البخاري، 1956).

ويظهر الاستفهام الذي غرضه الاستفتاح واضحا في قوله (ﷺ): <<أَلَا أُخْبِرُكُمْ عَنِ النَّفْرِ الثَّلَاثَةِ؟ أَمَا أَحَدُهُمْ فَأَوَى إِلَى اللَّهِ فَأَوَاهُ اللَّهُ، أَمَا الْآخَرُ فَاسْتَحْيَا فَاسْتَحْيَا اللَّهُ مِنْهُ وَأَمَا الْآخَرُ فَأَعْرَضَ فَأَعْرَضَ اللَّهُ عَنْهُ>> (البخاري، 1956).

أما ناحية البيان والبديع اللفظي فالأحاديث في صحيح البخاري مليئة بالتشبيه والكنيات والاستعارات، والجناس، والسجع، والطباق والمقابلة، ونمثل لكل لون منها كما يلي: قال الرسول (ﷺ): <<إنما مثل الجلّيس الصّالِحِ والجلّيس السّوءِ كحاملِ المسكِ وناقِحِ الكيرِ، فحاملُ المسكِ إِمَّا أَنْ يَحْدِيكَ وَإِمَّا أَنْ تَبْتَاعَ مِنْهُ، وَإِمَّا أَنْ تَجَدَّ مِنْهُ رِيحًا طَيِّبَةً وَنَاقِحُ الكيرِ إِمَّا أَنْ يَحْرِقَ ثِيَابَكَ وَإِمَّا أَنْ تَجَدَّ رِيحًا خَبِيثَةً.>> (البخاري، 1956).

ففي هذا الحديث تشبيه تمثيلي إذ شبه الجلّيس الصّالِحِ بئاعِ المسكِ الذي لا يعدم جلّيسه من فائدة، وتشبيه السيئ الأخلاق بناقِحِ الكيرِ أي الذي يتعامل مع النار لا يأمن على نفسه ولا على جلّيسه منها.

وفيه طباق بين الصّالِحِ والسيئِ وبين الرّيحِ الطيّبةِ والخبيثية، أما الكناية فظهرت مثلا في قوله (ﷺ): <<اليد العليا خير من اليد السفلى>> (البخاري، 1956).

تبعية النص لنصوص أخرى ، أو تداخله معها» << (بحيري). فهو يتضمن العلاقات بين نص ما ونصوص أخرى مرتبطة وقعت في حدود تجربة سابقة << بشرط ان يحدث تفاعل وتعلق في اللفظ والمعنى بين هذه النصوص المتداخلة >> (احمد مُجَد ، 2008).

وقد تعددت مصادر التناص في صحيح البخاري منها :

1- التناص مع القرآن الكريم

وهذا النوع من التناص يقوم على استحضر الرسول (ﷺ) لبعض آيات القرآن الكريم وتضمينها في نص الحديث ومن ذلك قوله ﷺ:

<< اللَّهُ أَكْبَرُ حَرَبْتُ حَبِيرٌ ، إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذَرِينَ فَخَرَجُوا >> (البخاري ، 1956)
اقتبس الرسول (ﷺ) هذا الحديث من سورة الصافات الآية 177.

2- التناص مع الشعر

إن الحديث النبوي واضح صريح في تجنيد اتجاه عاقل في قول الشعر ومعارضة اتجاه سفيه في قوله ، غير أننا لم نجد تضمينا للشعر في صحيح البخاري إلا في بعض الأحاديث منها: أَنَّ أَنَسَ (رضي الله عنه) قال: خرج رسول الله (ﷺ) إلى الخندق فإذا المهاجرون والأنصار يحفرون في غداة باردة فلم يكن لهم عبيد يعملون ذلك لهم فلما رأى ما بهم من النصب والجوع فقال:

اللَّهُمَّ إِنَّ الْعَيْشَ عَيْشُ الْآخِرَةِ فَاعْفِرْ لِلْأَنْصَارِ وَالْمُهَاجِرَةِ.

3- التناص مع الأمثال والحكم

تعتبر الأمثال والحكم موروثا ثقافيا تختزنه ذاكرة الأفراد يتداولونه فيما بينهم شفاهة وكتابة ، وقد ظهر هذا المصدر في صحيح البخاري من خلال الأحاديث التالية:

قال الرسول ﷺ: << الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ النَّاسُ مِنْ لِسَانِهِ وَوَدَيْهِ ، وَالْمُهَاجِرُ مَنْ هَجَرَ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ >> (البخاري ، 1956) وقال: << لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ >> (البخاري ، 1956) وقال أيضا: << إِنَّكُمْ لَأَتْنَنُ صَوَاحِبُ يُوسُفَ ، مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ >> (البخاري ، 1956)

<< قَالَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذُّبِّ >> قال: ضالة الإبل ، فَتَمَعَّرَ وجه النبي (ﷺ) وقال << مَا لَكَ وَلَهَا؟ مَعَهَا جِدَاؤُهَا وَسِقَاؤُهَا تَرِدُ الْمَاءَ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ >> (البخاري ، 1956).

هذا الحديث يبين الحالة النفسية للرسول (صلى الله عليه وسلم) حينما أكثر عليه الأعرابي السؤال في نفس الموضوع فجملة (تَمَعَّرَ وجهُ النبي) تبين حالة الغضب التي انتابت النبي (ﷺ) .

كما يتوقف فهم النص على المعرفة بعادات المتكلم وأعرافه اللغوية وحتى العملية لأن لها الأثر المهم في مجال التحليل النصي ولاسيما في النصوص الدينية.

ويربط مفهوم عادة المتكلم بما يعرف في علم الأصول بـ: "الوضع العرفي" << وتمثل الدلالة العرفية أهم التطبيقات التي تمثل عادة المتكلم اللغوية >> (التهانوي ا.). والتي تنقسم بدورها إلى حقيقة وضعية وعرفية ومن ذلك "كلمة الكتاب" التي وردت في حديث ابن عباس حين قال: <<ضميني رسول الله (ﷺ) إلى صدره ، وقال : (اللَّهُمَّ عَلِّمَهُ الْحِكْمَةَ) . (اللَّهُمَّ عَلِّمَهُ الْكِتَابَ) >> (البخاري ، 1956).

وردت كلمة الكتاب والحكمة في هذا الحديث دلالة على أن القرآن الكريم يفهم من السياق وأن كلمة الكتاب قد انتقلت دلالتها لتدل على القرآن الكريم ، وكذلك لفظة الحكمة ، ويمثل التعرف على مقاصد المتكلم الوسيلة الأهم للتحليل الدلالي ، وبالنسبة لفهم الحديث النبوي الشريف فقد ذكر الصحابة أن خطاب النبي (ﷺ) قد يصدر عنه بوصفه مشرعا أو مفتيا.

وفي العصر الحديث حدد الطاهر بن عاشور المقامات التي صدرت عنها أقوال النبي (ﷺ) أهمها مقام التشريع وذكر القرائن التي تدل عليه ، كما ذكر القرائن الأخرى التي تدل على أن النص ليس صادرا عن مقام التشريع نحو قوله (صلى الله عليه وسلم): << إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ >> (البخاري ، 1956).

فهذا الحديث لا يحمل في ظاهره على الإلزام والوجوب وإنما يدل على الاستحباب.

كما يعتقد أن للتناص الدور المهم للتعرف على الخلفية الثقافية للنص ، لأن الكشف عن الجوانب الثقافية يمنح النص قيمة خاصة كما يساعد على فهمه وتأويله ولذلك عرفه الدكتور سعيد حسن بحيري بأنه << يختص التعبير عن

ومن مظاهر اهتمام اللغويين العرب بدراسة البنيات المختلفة في إطار التفاعل بين بنية المقال ومقتضيات المقام، تدبر الخطاب عموماً والنص خصوصاً من خلال التعرف على جهات الخطاب والإخبار، والوعي بصفات المتكلم وعاداته.

فهذه الأمثال تصلح لتكون حكماً يحتذى ويتشهد بها عبر العصور في المواقف الملائمة

إذا فقد أفاد استثمار الرسول (ﷺ) لنصوص القرآن والشعر والأمثال والحكم خدمة لأغراضه ومقاصده الدلالية

خاتمة

نخلص من دراسة العناصر السابقة إلى أن النص النبوي كلام متصل ذا وحدة لغوية جلية تنطوي على بداية ونهاية. ويتسم بالانسجام والتماسك والترابط، ويتسق مع سياق عام يتصل بالتاريخ والأدب وينسجم مع سياق خاص يمكن أن نطلق عليه الموقف أو المقام، ويشمل مجموعة الظروف والملابسات التي اكتنفت كتابة النص وإنتاجه، وقد أدرك المفسرون وعلماء الحديث هذا التفاعل اللغوي الذي يؤدي بالنص إلى إحداث وظيفته التي تتمثل في خلق التواصل بين منتج النص ومتلقيه، لذلك صرفوا الكثير من الجهد في البحث عن أسباب وحال ورود الأحاديث والمناسبة بينها، مع الاستعانة بمجموعة العناصر اللغوية وغير اللغوية المتصلة بالحدث الكلامي من متكلم ومخاطب وموضوع، "فابن قيم الجوزية" قد تحدث عن السياق بدقة واعتبره من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم، وهو ما ذهب إليه "الشوكاني" فيما نقله في أثناء حديثه عن السياق، كما أكد "بينيفيست" أن عملية تحديد معنى الوحدة الكلامية يتطلب أن نأخذ بعين الاعتبار العوامل السياقية، وهو رأي لا يختلف كثيراً فيما صدر عن "براون" و"بول" حين قدما مجموعة من الافتراضات التي تحكم اشتغال المتلقي بالخطاب، ومنها أن الخطاب لا يملك في ذاته مقومات انسجامه وإنما القارئ هو الذي تسند إليه هذه المقومات، ويعد "فان دايك" من أشهر علماء اللغة النصيين الذين صرحوا بأن تحليل الخطاب لا يتم ولا يتحقق إلا بتحليل عنصر الانسجام.

كما أخذ العرب بعين الاعتبار مسألة صلة الأصوات بمعانيها فتلمسوا معاني الأصوات المجردة والتي تشتمل على مكونات لا كلامية كالتنغيم والنبر.

وتتبدى أهمية السياق في انسجام النص أيضاً حين ترتبط دلالة بعض الأحاديث بالزمان أو المكان الذي قيلت فيه لأن ذلك يؤثر في فهم النص.

الهوامش

*النص في اللغة العربية عدة معان منها: <<الرفع بنوعيه الحسي والمعنوي ، وبلوغ الشيء أقصاه ومنتهاه وغايته ، وعلى الاستقصاء والإحاطة ، وكذا التحريك والتعيين على شيء ما>> ابن منظور: لسان العرب. مادة (نصص) دار بيروت - ط 1994 ، ص 97-99.

أما النص اصطلاحاً فقد تنوعت تعريفاته بتعدد التخصصات وتنوع الاتجاهات ، فمنهم من قال بأنه <<سلسلة من العلامات المنظمة في نسق من العلاقات تنتج معنى كلياً>> خلود العموش: الخطاب القرآني: دراسة في العلاقات بين النص والسياق ، جدارا للكتاب العالمي وعالم الكتب الحديث ، عمان الأردن ، ط 1 ، 2008 ، ص 19.

ومنهم من وصفه بقوله <<النص جهاز عبر لساني يعيد توزيع نظام اللسان بواسطة الربط بين كلام تواصل يهدف إلى الإخبار المباشر وبين أنماط عديدة من الملفوظات السابقة عليه والمتزامنة معه.>> جوليا كريستيفا: علم النص ، تر: فريد الزاهي ، دار توبقال ، الدار البيضاء ، ط 1 ، 1991 ، ص 21.

من خلال هذه المفاهيم يمكن أن يدرك القارئ أن علم النص يهتم بدراسة النصوص دراسة لسانية من خلال مراعاة النص والسياق <<فكل من النص والسياق يمكن تفسيره بالرجوع إلى الآخر>> يوسف وغليسي: الخطاب التقدي عند عبد المالك مرتاض ، بحث في المنهج ، إصدارات رابطة الإبداع الثقافية ، الجزائر ، 2000 ، ص 33.

*مصطلح الانسجام مفهوم شمولي في تداوله وانتشاره ضمن مختلف العلوم ، غير أن كيفية التنظير له تختلف من نسق إلى آخر ؛ فالشيء المنسجم غالباً ما تكون عناصره المكونة لها صلة ، والمجموعة المنسجمة تقتض نوعاً من الوحدة الداخلية للنص .

* هناك خلط واضطراب في استعمال مصطلح السياق مع مصطلحات مشابهة ومتداخلة معه وهي المقام والحال ، غير أن مصطلح الحال كان أكثر استعمالاً وتداولاً عند البلاغيين ، وارتبط مفهوم الحال بالبلاغة في التعريف الذي وضعه القزويني للبلاغة حين عرفها بأنها : << مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته >> القزويني : الإيضاح ، تح : مُجَّد عبد المنعم خفاجي بيروت ، ص 9.

وقد فرق عيد بلبع في كتابه السياق وتوجيه دلالة النص بين المقام والحال فقال : << إن المقام عام والحال خاصة ، فالمقام يمكن تحديده نظرياً كما يمكن تصنيف المقامات إلى : مقام الإطناب ، مقام الإيجاز ، مقام التعريف ومقام التنكير... وغيرها مما يتعلق بالأغراض الشعرية ومقام الاحتفال أو الحرب أو القضاء ، أما ما يتعلق بالخطابة فإن الحال يتعلق بالملابس الخاصة لكل خطاب والمتغيرة مع تغير المواقف >> عيد بلبع : السياق وتوجيه دلالة النص ، بلنسية للنشر والتوزيع ، 2008 ص 189.

كما يفرق مُجَّد العمري بين السياق والمقام قائلاً : << لا بد من التمييز بين المقام والسياق وذلك بحصر الثاني في العلاقات بين الوحدات اللسانية داخل التركيب: سياق الكلمة ، وقريب من السياق ما يسميه بعض البلاغيين المقام الداخلي في الأدب وهو العلاقة بين الشخصيات في العمل السردي والمسرحي ، تمييزاً له عن المقام الخارجي المرتبط بمن يستهلك ذلك الانتاج.>> مُجَّد العمري: "المقام الخطابي والمقام الشعري في الدرس البلاغي" ، مجلة دراسات سيميائية وأدبية لسانية " فاس ، المغرب ، (1991 العدد (03) ص 7-8.

* المقصود بالأفعال اللغوية أو الكلامية أن <<التلفظ بالخطاب ليس فعلاً تصويتياً فحسب ، بل هو فعل لغوي ، فهناك أعمال لا يمكن إنجازها إلا من خلال اللغة ، وهذا ما يجعل الخطاب فعلاً ، وذلك مثل الخطابات التالية:

- نلتمس منكم الموافقة على هذا الأمر .

- شكراً !!

... فالمرسل قد أنجز فعلاً لغوياً في الخطاب الأول ، هو الالتماس بما تضمنه خطابه من اختيار الفعل (نلتمس) الدال على طلبه اتساقاً مع بعض

الاعتبارات السياقية.

كما أنجز المرسل في الخطاب الثاني فعل الشكر والاعتراف بحسن الصنيع.<<عبد الهادي بن ظافر الشهري: استراتيجيات الخطاب ، مقارنة لغوية تداولية ، دار الكتاب الجديدة ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 2003 ، ص 74.

* <<التناص هو مجموعة من طرائق الإنتاج الفني الذي يثبت من خلالها تفاعله مع نصوص سابقة عليه أو متزامنة معه ، أو هو عبارة عن علاقة تفاعلية بين نص سابق ونص حاضر لإنتاج نص لاحق.>> خليل بن ياسر البطاشي: الترابط النصي في ضوء التحليل اللساني للخطاب ، دار جرير للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ط 1 ، 2009 ، ص 97.

المراجع

- ابراهيم انيس . (1971). الاصوات اللغوية . القاهرة : مكتبة الانجلو مصرية .
- ابراهيم بن موسى الشاطبي . (2008) . الموافقات في اصول الاحكام . القاهرة : دار احياء الكتب العربية .
- ابن القيم الجوزية . (2008). بدائع الفوائد . جدة : مجمع الفقه الاسلامي .
- ابن حجر العسقلاني . (1407 هـ) . فتح الباري شرح صحيح البخاري . القاهرة : المكتبة السلفية .
- ابو الفتح عثمان ابن جني . (1956). الخصائص . القاهرة : دار الكتب .
- احمد بن فارس . (1998). معجم مقاييس اللغة . بيروت لبنان : دار الفكر .
- احمد مُجد عبد الراضي . (2008). نحو النص بين الاصاله والحداثة . القاهرة : مكتبة الثقافة الدينية .
- التهانوي مُجد علي . (بلا تاريخ). كشاف اصطلاحات الفنون . الجمعية الاسيوية للبنغال .
- الخطيب القزويني . (2003) . الايضاح في علوم البلاغة والمعاني والبيان والبديع . بيروت : دار الكتب العلمية .
- الشاطبي ابراهيم بن موسى . (بلا تاريخ). الموافقات في اصول الاحكام . دار احياء الكتب العربية القاهرة .
- بدر الدين الزركشي . (1391هـ). البرهان في علوم القرآن . بيروت : دار المعرفة .
- بول ويراون . (1997). تحليل الخطاب ترجمة مُجد لطفي الزليطي ومنير تركي . الرياض : مطابع جامعة الملك سعود .
- جمال الدين ابن منظور . (1290 هـ) . لسان العرب . بيروت لبنان : دار الفكر للنشر .
- جنا عياد . (بلا تاريخ). معجم اللسانيات .
- جوليا كريستيفيا . (1991). علم النص ترجمة فريد الزاهي . الدار البيضاء : دار توبقال .
- حنا عياد ، كريم زكي حسام الدين ، ونجيب جريس . (بلا تاريخ). معجم اللسانيات الحديثة .
- خلود العموش . (2008). الخطاب القراني - دراسة في العلاقة بين النص والسياق - . الاردن : عالم الكتب الحديث وجدارا للكتاب العالمي .
- خليل بن ياسر البطاشي . (2009) . الترابط النصي في ضوء التحليل اللساني للخطاب . عمان الاردن : دار جرير للنشر والتوزيع .
- دايك فان . (2013) . النص والسياق . المغرب : افريقيا الشرق .
- سعيد حسن بحيري . (بلا تاريخ). علم لغة النص .
- شهاب الدين القسطلاني . (2007) . ارشاد الساري لشرح صحيح البخاري . لبنان : دار الفكر للطباعة والنشر .
- عبد الراضي احمد مُجد . (2008). نحو النص بين الاصاله والحداثة . القاهرة : مكتبة الثقافة الدينية .
- عبد الفتاح البركاوي . (بلا تاريخ). دلالة السياق . القاهرة : دار المنار للطبع والنشر .
- عبد الهادي بن ظافر الشهري . (2003) . استراتيجيات الخطاب - مقارنة لغوية تداولية - . بيروت لبنان : دار الكتاب الجديدة .
- عيد بلبع . (2008) . السياق وتوجيه دلالة النص . بنسبة للنشر والتوزيع .
- كلوس برينكر . (2005). التحليل اللغوي للنص مدخل الى المفاهيم الاساسية والمناهج ، ترجمة سعيد حسن بحيري . القاهرة: مؤسسة المخطار .
- كمال بشر . (2000). علم الاصوات . القاهرة : دار غريب للطباعة والنشر .
- ليندة قياس . (2009). لسانيات النص - النظرية والتطبيق - . القاهرة : مكتبة الاداب .
- مُجد الشوكاني . (2000). ارشاد الفحول الى تحقيق الحق من علم الاصول . القاهرة : مؤسسة الريان دار الفضيلة .
- مُجد العبد . (2005). النص والخطاب والاتصال . القاهرة : الاكاديمية الحديثة في الكتاب الجامعي .
- مُجد خطابي . (2006). لسانيات النص مدخل الى انسجام الخطاب . المغرب: المركز الثقافي العربي .
- مُجد مفتاح . (2006). دينامية النص . الدار البيضاء المغرب: المركز الثقافي العربي .
- مُجد العمري . (1991). المقام الخطابي والمقام الشعري في الدرس البلاغي .
- مُجد بن اسماعيل البخاري . (1956). صحيح البخاري . القاهرة : دار الكتب .
- مُجد علي التهانوي . (بلا تاريخ). كشاف اصلاحات الفنون . الجمعية الاسيوية للبنغال .
- مُجد علي عبد الكريم الرويني . (2005). فصول في علم اللغة العام . الجزائر : دار الهدى .
- محمود بن عمر الخوارزمي الزمخشري . (2005). اساس البلاغة . بيروت لبنان : دار المعرفة .
- مواهب عباس الدليمي . (2019). السياق بين القدماء والمحدثين . جامعة الانبار .
- نعمان بوقرة . (2008) . الخطاب الادبي ورهانات التاويل - قراءات نصية تداولية حجاجية - . الاردن : عالم الكتب الحديث .
- نوال منديل . (2017). الاتساق والانسجام في الحديث النبوي الشريف نصوص مختارة من صحيح البخاري انموذجا . سطيف : جامعة سطيف
- يوسف وغليسي . (2000). الخطاب النقدي عند عبد المالك مرتاض - بحث في المنهج - . الجزائر : رابطة الابداع الثقافية .

الشيخ علي مرحوم ونشأته الصحفية في جريدة البصائر 1935 - 1956.

El-Cheikh Ali Marhoum et son activité journalistique dans le journal El-Bassair 1935 - 1956.

تاريخ الإرسال: 2019-07-06 تاريخ القبول: 2020-09-21

نبيلة بن يحيى، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، nabilabenyahia@yahoo.com

الملخص

اهتم المؤرخون والباحثون في كتاباتهم بالشخصيات الرئيسية في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وأهموا تقريبا الحديث عن بعض العناصر التي تقلهم مكانة كرؤساء شعب الجمعية مثلا، لكن هذا لا ينفي إسهامهم الفعال إلى جانب الرؤساء لصالح الجمعية، وكان لابد لسد هذا الفراغ من الاعتماد على الصحافة الإصلاحية العربية، التي كان لها اهتمام بمقالات العناصر السالفة الذكر هذا من جهة، ومن جهة أخرى لكونها مصدر لم يلق نصيبه من البحث والدراسة، باستثناء وجود دراسات متخصصة في موضوع معين يجعل احدي الجرائد أنموذجا للبحث. وقد كان نموذجي في هذه الورقة البحثية "علي مرحوم"، وهو من الشخصيات الجيجلية التي برزت مع مطلع القرن العشرين، فقد نشطت وساهمت في إرساء دعائم الإصلاح بالمنطقة، وتجسيد غاية جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بها، أولا ككاتب شعبة الجناح بمنطقة جيجل، وثانيا كمتجول للبصائر، وثالثا كمحرر صحفي بجريدة البصائر الأولى والثانية. وفي ضوء ما تقدم، ومن أجل إعطاء هذه الشخصية الجيجلية جزءا من البحث والدراسة، ارتأيت إلى التعريف بها، مع تبيان مدى مساهمتها من خلال جريدة البصائر الأولى والثانية في تبليغ مشاريع جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وتوصيل أهدافها، والدفاع عنها، وكشف الأهداف السرية لأعداء الإصلاح.

الكلمات المفتاحية: الحركة الإصلاحية؛ منطقة جيجل؛ علي مرحوم؛ جريدة البصائر 1935 - 1956.

Résumé

Les historiens et les chercheurs se sont intéressés dans leurs écrits aux personnalités principales de l'Association des Oulémas Musulmans Algériens. En revanche, ils ont presque négligé de s'intéresser à certains éléments occupant des positions moindres, telle que celle de chef de section de l'Association. Néanmoins, cela ne nie pas leur participation efficace, aux cotés des présidents, au profit de l'Association. Pour combler cette lacune, il a été nécessaire de s'appuyer sur la presse réformatrice arabe en raison de son intérêt pour les articles des éléments susmentionnés, d'une part, et d'autre part, car c'était une source qui n'a pas reçu sa part de recherche et d'étude, à l'exception, toutefois, de certaines études spécialisées dans un domaine précis qui prenaient l'un de ces journaux comme modèle à étudier. Dans le présent article, nous avons pris pour modèle d'étude la personnalité d'Ali Marhoum, une personnalité Jijilienne qui a émergé au début du XX siècle. Cette personnalité a été active et a contribué à poser les piliers de la réforme dans la région et a participé à la concrétisation de l'objectif de l'Association des Oulémas Musulmans Algériens. Ali Marhoum a d'abord été actif en tant que secrétaire adjoint de la section d'El-Djenah à la région de Jijel, puis en tant que correspondant du journal El-Bassair, pour occuper enfin les fonctions de rédacteur de presse dans le journal El-Bassair I et II. A la lumière de ce qui précède, et en vue de consacrer à cette personnalité sa part de recherche et d'étude, j'ai jugé utile de la faire connaître en mettant en exergue l'étendue de sa contribution, à travers le journal El-Bassair I et II, à faire parvenir aux Algériens les projets de l'association des Oulémas Musulmans Algériens, à leur communiquer ses objectifs, à la défendre et à révéler les objectifs secrets des ennemis de la réforme.

Mots-clés : Mouvement réformatrice ; région de Jijel ; Ali Marhoum ; le journal El-Bassair 1935-1956.

Abstract

Historians and researchers have been interested, through their writings, in the main personalities of the Algerian Muslim Ulemas Association. However, they neglected some elements such as the Association's sections' chiefs. Nevertheless, this does not negate their effective participation, alongside the sections' chiefs, for the benefit of the Association. To fill this gap, this paper relies on the Arab reformist press because, on the one hand, it shows interest in the articles of the Association's personalities and, on the other hand, it was a source that did not receive its share of research and study, except some specialized studies in a specific field that took one of these journals as a model of study.

This article focuses on Ali Marhoum, a Jijilian figure who emerged at the beginning of the 20th century. This personality was active and helped to lay the pillars of the reform in the region and participated in the embodiment of the purpose of the Algerian Muslim Ulemas Association. He was a secretary of El-Djenah branch in the Jijel region, then a correspondent of El-Bassair newspaper, and finally a press editor in El-Bassair I and II newspaper.

This article, then, highlights Ali Marhoum's contribution through El-Bassair I and II newspaper, in extending the Association's projects, communicating its objectives, defending its rights and revealing the secret objectives of the enemies of the reform.

Key Words: Reform Movement; Jijel Région; Ali Marhoum ; El-Bassair Newspaper 1935-1956.

مقدمة

الحמיד بن باديس ، وقد تناولوا كلا الباحثين في مقالتهما نبذة عن حياة علي مرحوم.

وقد استعنت في بحثي هذا على المنهج التاريخي الوصفي ، الذي اعتمده في استعراض المواضيع التاريخية التي تمت الإشارة إليها في جريدة البصائر الأولى والثانية ، وكذلك المنهج التحليلي استعملته لتحليل ، وتفسير المواضيع التاريخية المستقاة من الجريدة.

1- حياته

"ولد علي مرحوم (Ali Marhoum) بن أحمد وأمهم الزهراء زغيب بيني مسلم بلدية العنصر ولاية جيجل يوم 13 مارس 1913م ، تعلم القرآن الكريم بمسقط رأسه على يد الشيخ الحسين بلجيجلي ، ثم انتقل إلى قسنطينة أين تتلمذ على يد عبد الحميد بن باديس " (بن غالية ، 2006 ، صفحة 1) ، و"يرجع عهده بهذا الأخير إلى سنة 1932م ، وهي السنة التي التحق فيها بدروسه بالجامع الأخضر ، وسيدي قموش بقسنطينة ، درس التفسير بدءاً من سورة الأحزاب " (مرحوم ، 1975 ، صفحة 96) ، و"دروسا في مختصر خليل في الفقه ، ودروسا في شرح متن صحيح البخاري ، بالإضافة إلى الخطابة والكتابة" (مرحوم ، 1975 ، الصفحات 98-99).

"توجه إلى قطاع التربية والتعليم فدرّس في مدينة بسكرة سنة 1940م ، ثم انتقل إلى قسنطينة فالتحق بمدرسة التربية والتعليم من سنة 1946م إلى 1948م ، ثم مدينة برج بوعريج سنة 1949م ، ثم مدينة سطيف سنة 1950م" (بسكر ، 2013 ، صفحة 14).

"بعد الاستقلال انظم إلى وزارة التربية والتعليم سنة 1963م ، عمل مفتشا للتعليم الابتدائي والمتوسط ، وظل في هذا المنصب إلى أن أحيل على التقاعد سنة 1971م ، كما تولى الإشراف على القطاع الديني ، والتعليم القرآني بولايات الشرق الجزائري سنة 1980م تلبية لرغبة الشيخ عبد الرحمن شيبان وزير الشؤون الدينية" (بسكر ، 2013 ، صفحة 14) ، ووافته المنية في نهاية سنة 1984م.

آثاره (بسكر ، 2013 ، الصفحات 14 - 15) : لقد ترك علي مرحوم عددا من المؤلفات تباينت بين الكتب ، والمقالات ، ومسرحية ، سأذكرها فيما يلي :

- من مدرسة النبوة ، دار البعث سنة 1984 م.

شهدت الساحة الجزائرية مطلع الثلاثينات من القرن العشرين حركة إصلاحية مترامية الأطراف وصلت حتى منطقة جيجل ، مثلها على وجه الخصوص "علي مرحوم" فهو يعتبر قطب من أقطاب الإصلاح بالمنطقة ، و علم من أعلام جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الذين أقاموا دعائم المجتمع ، وبنوا أركانه ، ونهضوا به من السقوط ، وحاولوا إصلاح ما فسد من أخلاقه وعاداته ، بدأ نشاطه الإعلامي على صفحات جريدة البصائر عام 1936م ، وكنايب كاتب شعبة الجناح عام 1937م ، وكمتجول لجريدة البصائر عام 1938م ، هذا بالإضافة إلى مسيرته العلمية ، والسياسية التي تشهد لها مقالاته التي نشرها على صفحات مختلف الجرائد ، والمجلات الجزائرية (البصائر بسلسلتها الأولى والثانية ، الأصالة ، الثقافة) ، وجرائد غير جزائرية (مجلة دعوة الحق المغربية).

تتمثل إشكالية هذه الدراسة في البحث عن الجانب الإصلاحي لعلي مرحوم في منطقة جيجل ، معتمدة في ذلك على "جريدة البصائر" باعتبارها جريدة تناولت مقالات هذه الشخصية ، وبناء على هذا أطرح التساؤل التالي: ما مدى مساهمة علي مرحوم من خلال جريدة البصائر الأولى والثانية في تبليغ مشاريع جمعية العلماء المسلمين الجزائريين (خاصة وأنه كان ممثل للجمعية بمنطقة جيجل في شعبة الجناح) ، وتوصيل أهدافها ، والدفاع عنها ، وكشف الأهداف السرية لأعداء الإصلاح ؟

لقد كان لي هدف من وراء كتابة وتقديم هذا المقال يتمثل في تعريف سكان جيجل بشخصية علي مرحوم هذا من جهة ، ومن جهة أخرى لتبيان دوره الإصلاحي في تبليغ مشاريع جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، وتجسيدها على أرض الواقع بداية من منطقة جيجل ، ووصولاً إلى مختلف مناطق الجزائر.

وأنا أبحث في موضوعي "الشيخ علي مرحوم ونشاطه الصحفي في جريدة البصائر 1935-1956" عثرت على مقالين ، كان المقال الأول لمحمد الهادي الحسني الموسوم بعنوان "الشيخ علي مرحوم" ، نشره على صفحة "بوابة الشروق" ، والمقال الثاني لصاحبه "الطاهر بن غالية" ، قدمه بمناسبة إحياء الذكرى السادسة والأربعين لوفاة العلامة عبد

وكتب علي مرحوم مقالا في نفس السياق ، يقول فيه: "... بعد أن حل الأستاذ (يقصد مبارك الميلي) بعرش الأجنح الكريم اجتمع السكان حوله ، وكانت الأسئلة غير منقطعة في شتى المواضيع إلى ما بعد صلاة العشاء ، ويوم السبت صباحا على الساعة السادسة اجتمع سكان العرش من جديد ، وألقى عليهم الأستاذ درسا قيما ، ... وبعد انتهاء الدرس قدم له أفراد الشعبة مثبتين بورقة مخصوصة (مرحوم، 1936، صفحة 6) وهم السادة :

- مصطفى برمة: رئيس الشعبة.

- محمد بوكعباش: نائبه.

- علي برمة: أمين المال.

- صالح برمة: نائبه.

- عبد الحميد برمة: كاتب عام.

- علي مرحوم: نائبه.

- أحمد برمة: عضو مستشار.

بالإضافة إلى الأعضاء المستشارين: الأضرع محمد ، بوبريرة مسعود ، بودودة علي ، دليلو مسعود ، بوبريرة عمرو ، بولعسل علاوة ، بومهراس أحمد ، بوالعشب بلقاسم ، بوالفاني أحمد ، بوالعسل مصطفى ، برمة الحسين ، سعيد بلقاسم ، بوشعلي محمد.

بعد مرور سنة ونصف على تأسيس شعبة الجناح ، وبعد فشل محاولات الطرفين في نشر الخلاف بين أعضاءها ، عازمت هذه الأخيرة على تجديد الشعبة في شهر أوت 1937 ، لهذا "وجه محمد بن بوكعباش دعوة لسائر المصلحين فأجابوا الدعوة ، وعقدوا اجتماعا كبيرا تجدد فيه انتخاب إدارة الشعبة حسبما تقتضيه مادة القانون الأساسي لجمعية العلماء المتعلقة بتأسيس الشعب ، وفي يوم 12 أكتوبر 1937 وجه أعضاء الشعبة وأنصار الإصلاح دعوة إلى الأستاذ الشيخ عبد الحميد رئيس الجمعية فأجاب الدعوة" (مرحوم، 1937، صفحة 4).

3- دور علي مرحوم الإصلاحي كمتجول لجريدة

البصائر: (El-Bassair)

إنتدب علي مرحوم للقيام بمهمة مبعوث البصائر ، وقبل أن يباشر عمله نشرت جريدة البصائر إعلان للقراء ذكرت فيه بأن: "علي مرحوم أحد تلاميذ الأستاذ عبد الحميد ، ومن الشبان المندفعين لخدمة الإسلام والعروبة في دائرة غاية

- ذكريات من حقل الثورة ، وهي جملة من المقالات نشرها في المغرب بجريدة دعوة الحق ، قدم له الشيخ محمد الصالح الصديق.

- أقطاب جمعية العلماء ، قدم له الشيخ عبد الرحمن شيبان.

- الصراع بين الحق والباطل ، مسرحية ألفها سنة 1948م ، مثلت بقسنطينة مرتين.

إضافة إلى ما سبق ذكره ، ترك الكثير من المقالات التي نشرت في صحف جزائرية وأخرى غير جزائرية كما أشرت سابقا.

2- دور علي مرحوم الإصلاحي في شعبة الجناح (El-Djenah) بمنطقة جيجل

قبل أن أخوض في مقالات علي مرحوم الإصلاحي ، أردت أن أفق عند حدث مهم في مسيرة المصلح الجيجلي ، وهي الوظيفة التي كانت وراء تسهيل مهمته الإصلاحيية والمتمثلة في تعيينه "شعبة الجناح" كشعبة من شعب جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في منطقة جيجل ، فكيف تم تأسيس هذه الشعبة ؟ وما هي الرتبة التي كانت من نصيب علي مرحوم ، والتي بدورها هيأت له الأجواء لخوض دور المهربي ، المرشد ، الواعظ و المصلح ؟

سخرت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين مجموعة وسائل لتبليغ غايتها منها الشعب التي تعتبر واسطة بين مجلس الإدارة والأمة ، وقد كانت منطقة جيجل من بين المناطق التي لبت دعوة الإصلاح ، و"ذلك من خلال تفكير جماعة من المصلحين بعرش الجناح ، وعلى رأسهم محمد بوكعباش في استدعاء أمين مال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الشيخ مبارك الميلي "حتى يؤسس لهم شعبة ، وقد كتب مبارك الميلي في هذا الشأن مقالا في جريدة البصائر ، يقول فيه: "... جاءتنا الدعوة من قبيلة الجناح إلى زيارتهم يوم الجمعة ، والتعريج على سوق بني حبيبي الذي يعمر كل يوم جمعة فلبينا الدعوة ... ، خرجنا من ميلة صبيحة يوم الجمعة التاسع عشر جوان وتاسع عشرين ربيع الأول ، ... وكان يومئذ بميلة السيد علي مرحوم المسلمي من تلاميذ الشيخ عبد الحميد ، ومن فرقة بني مسلم القريبة من الجناح (أو الأجنح) فصحبنا" (الميلي، 1936، صفحة 5).

ومدّهم أثناء جولته، وهذا الأسلوب يدخل ضمن وسائل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في تبليغ غايتها.

4- نشاط علي مرحوم الصحفي في جريدة البصائر:

اعتبر علي مرحوم الصحافة من الوسائل الضرورية في الإصلاح والنهوض بالمجتمع، فقد صال وجال في مختلف الجرائد كما سبق وأشرت، وفي هذا السياق تحدث مُجدّ خير الدين عن أهمية الصحافة بالنسبة للجمعيات الدينية، بقوله: "والجمعيات الدينية كغيرها من المؤسسات بحاجة لمنبر تعلن من فوقه مبادئها للرأي العام، وبواسطته تتصل بكافة أفرادها وتجعله لسان حالها، وهمزة وصل بينها وبين الشعب" (خير الدين، 2009، صفحة 247).

أ- جريدة البصائر

تعد جريدة البصائر الصحيفة الرابعة التي أصدرتها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بعد تعطيل جريدة السنة، الشريعة، الصراط، وفي هذا الصدد كتب عبد الحميد بن باديس في افتتاحية العدد الأول مقالاً تحدث فيه عن ظهور الجريدة، بقوله: "فعلى اسم الله ربنا وبمعاونته وحده نستأنف المسير في خطتنا، ونعيد الكر في إصدار جريدتنا، فقد صدرت إدارة الحكومة العليا لنا بإصدارها، وتحصلنا منها على الإذن من ذلك" (بن باديس، 1935، صفحة 1)، وسميت البصائر بهذا الاسم تناصاً مع قوله تعالى: "قَدْ جَاءَكُمْ بَصَائِرُ مِنْ رَبِّكُمْ، فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِ، وَمَنْ عَمِيَ فَعَلَيْهَا وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِخَفِيظٍ" (الأنعام).

و"قد عاشت البصائر عهدين أو سلسلتين، يعرفهما من عاصر الثلاثين سنة الأخيرة من عمر الاستعمار في بلادنا على حسب قول أبو القاسم سعد الله" (سعد الله، 1993، الصفحات 208-209)، وفيما يلي أوضح كل سلسلة على حدة:

- السلسلة الأولى: "تولى رئاسة تحريرها (1935-1937) الطيب العقبي، فكانت تصدر كل يوم جمعة بمدينة الجزائر، وكان الشيخ مُجدّ خير الدين هو صاحب امتيازها" (مرتاض، 2009، صفحة 234)، "ثم بعد ذلك أصبحت تصدر بمدينة قسنطينة بالمطبعة الإسلامية الجزائرية، ولعل سبب انتقالها من العاصمة إلى مدينة قسنطينة هو انسحاب الأستاذ الطيب العقبي من رئاسة التحرير، وتعيينه بالشيخ مبارك الميلي (1937-1939)، وظلت قائمة إلى أن أدركها

جمعية العلماء ولسانها البصائر، فنرجو من أنصار الجمعية والعاملين لخير الإسلام والعروبة أن يعينوه على أداء مهمته، ويسرروا عليه الوصول إلى غايته" (البصائر، 1937، صفحة 3).

وكلف علي مرحوم في جولته الإصلاحية بتأدية "مهمتين مادية وأدبية في نفس الوقت، يستخلص الاشتراكات، ويقبض ثمن البيع من الباعة، ويكتب عن الجهات التي مر بها، فيُلمّ بناحيها الدينية من حيث المساجد وعمارها، وناحيها العلمية من حيث المدارس وتقدمها، وناحيها الاجتماعية بذكر النوادي والجمعيات، وناحيها الإصلاحية من السنن والبدع، وناحيها القومية من جهة البيوت الشهيرة وحظها من الإصلاح" (البصائر، 1937، صفحة 3).

"وقد حُدّد خط جولة علي مرحوم من قسنطينة إلى بسكرة معرجاً على ما بينهما من مدن، ثم يزور الزاب، ووادي سوف، ووادي ريغ وعاصمته تقرت، ويغرب إلى ورقلة ثم يصعد إلى وادي مزاب، فالأغواط، فالجلفة، فبوسعادة، فالمسيلة، فبرج بوعريج، وما يليه شرقاً إلى قسنطينة" (البصائر، 1937، صفحة 3).

بدأ علي مرحوم كتابة ركن "حديث المتجول في دورته الأولى" من العدد 94 لسنة 1938، فقد كتب في أربعة أعداد فقط وهي: 94، 97، 98، 101 لسنة 1938، ثم توقفت جولته بسبب المرض وملازمة المستشفى (البصائر، 1938، صفحة 2)، واستأنف علي مرحوم مهمته "كمتجول في دورته الثانية" بداية من العدد 115 لسنة 1938، فقد كتب في تسعة أعداد من سنة 1938، من العدد 115 إلى غاية العدد 123 على الترتيب، وفي ثمانية أعداد من سنة 1939، وهي: 148، 149، 150، 152، 154، 155، 162، 158.

أردت في هذا العنصر أن أبين بأن طريق الإصلاح الذي تبناه علي مرحوم لم يكن جهوي خاص بمنطقة جيجل فقط، بل بدأ من هذه المنطقة وأخذ في مدّه إلى مختلف قرى ومدن الجزائر، موظفاً خطة ذكية - تتمثل في تصويره لحياة الإصلاح في المناطق التي زارها، وبالتالي التحفيز على الاقتداء بها - في نشر الإصلاح، وبعث الروح الإصلاحية في نفوس بعض الجزائريين الذين لم يتمكن من زيارتهم في قراهم

ونشرت في مواقع مختلفة من صفحات الجريدة ، أي من الصفحة رقم واحد حتى الصفحة إحدى عشرة.

وعند تتبعي لمقالات علي مرحوم في جريدة البصائر وجدت أنها لم تكن موجهة صوب الإصلاح الديني فقط ، بل شملت عدة أوجه من الإصلاح يعددها عبد الكريم بوصفصاف بقوله : "والحق أن دور صحافة الجمعية لم يقتصر على نشر فكرة الإصلاح الديني فحسب ، بل كان من أهدافها الأساسية ، محاربة الطرق الصوفية والإدارة الاستعمارية ، والعمل على إحياء الشخصية الجزائرية ، وربطها بالوطن العربي الإسلامي ، وإبراز معالم التاريخ الوطني من أقدم العصور حتى أيامها ، كما كانت تقوم بدور المعلم والمرشد ، والمربي بما تنشره من دروس وتوجيهات تربوية بين المسلمين الجزائريين " (بوصفصاف ، 2009 ، صفحة 184).

وانطلاقاً من كلام عبد الكريم بوصفصاف ، ووقوفاً عند مقالات علي مرحوم في جريدة البصائر ، حاولت أن أصنف مقالاته كل حسب هدفه ، وهي كالآتي :

1- الإصلاح الديني :

إن الإصلاح الذي قامت به جمعية العلماء المسلمين الجزائريين هو في الحقيقة من وضع عبد الحميد بن باديس ، وهذا الإصلاح ينطلق من آلام وآمال الشعب الجزائري ، وفي هذا الشأن يقول عبد الكريم بوصفصاف (بوصفصاف ، 1996-1997 ، صفحة 229) : "والحق أن بن باديس لم يفصل بين حركته بين النظرية والتطبيق ، أو بعبارة أدق لم يفرق بين العقيدة والعمل ، وقد بدأ الإصلاح سهلاً هيناً جعل المستعمر يظن أن لا خطر فيه ، ذلك أنه بدأ يتكلم عن الدين ، والأخلاق ، والعقيدة ، وضرورة الإصلاح الديني " .

فالإصلاح إذا بدأه عبد الحميد بن باديس ، وواصله باقي أعضاء الجمعية ، منهم علي مرحوم الذي عرّف كلمة الإصلاح بقوله : "هي كلمة جامعة لنهضات كثيرة وإصلاحات جمة لو طبقت بمعناها الأصلي ومفهومها الحقيقي ، وأدرك الناس قصدها وغاية مرماها لأنها مستمدة قوتها من الدستور العظيم والقانون الإلهي الكريم ، ومبنية أسسها على العدل والإحسان لجميع بني الإنسان" (مرحوم ، 1937 ، صفحة 2).

وقد حاول علي مرحوم أن يصور لنا حركة الإصلاح في الجزائر ، وفي منطقة جيجل على وجه الخصوص بكتابة مقال تحت عنوان انتصار الإصلاح ببلاد قبائل الحدراء ، جاء فيه ما

إعلان الحرب العالمية الثانية فتوقفت عن الظهور ، و بذلك يكون العمر الإجمالي لجريدة البصائر الأولى بصائر ما قبل الحرب العالمية الثانية نحو خمس سنوات " (كرليل ، 2006 ، صفحة 1) ، وذكر الإبراهيمي سبب توقف الجريدة بقوله : "بقيت البصائر سائرة في طريقها ناصرة لفريقها إلى أن قامت الحرب العالمية الثانية ، فعطلناها باختيارنا لأننا لا نستطيع أن نقول ما نريد و لا نرضى أن نقول ما يراد منا " (الإبراهيمي ، 1997 ، صفحة 167).

لقد أحصيت في هذه السلسلة 38 مقال لعلي مرحوم ، كتب أول مقال في العدد 29 ، ليوم 24 جويلية 1936م ، وآخرها في هذه السلسلة كان في العدد 172 ، كتبه يوم 30 جوان 1939م .

- السلسلة الثانية : "أحييت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين جريدتها البصائر بدءاً من تاريخ 25 جويلية 1947 ، بعد غياب طويل دام نحو 8 أعوام ، و عادت البصائر و هي لسان حال الجمعية بإشراف و إدارة رئيسها الشيخ البشير الإبراهيمي " (كرليل ، 2006 ، صفحة 1) ، و "قد كانت تصدر أول أمرها يوم الجمعة من كل أسبوع" ، و "لكنها لم تلبث إلا قليلاً حتى أصبحت تصدر يوم الاثنين" ، ثم "عادت إلى الصدور يوم الجمعة واستمرت على تلك الحالة إلى أن توقفت سنة 1956 " .

أحصيت في هذه السلسلة 26 مقال لعلي مرحوم ، كتب أول مقال في العدد 13 ، ليوم 10 نوفمبر 1947م ، وآخرها في هذه السلسلة كان في العدد 343 ، ليوم 2 ديسمبر 1955م .

ب- مواضيع مقالات علي مرحوم في السلسلة الأولى

والثانية لجريدة البصائر

عالج علي مرحوم في مقالاته مواضيع شتى ، تنوعت بين إصلاح ، وتربية وتعليم ، وثقافة ، وتاريخ ، وإرشاد وتوجيه ، والقضايا الكبرى التي حظيت باهتمام علي مرحوم هي الإصلاح والتعليم ، ومن أمثلة مقالاته أذكر : انتصار الإصلاح ببلاد قبائل الحدراء في جزئين ، أعداء الإصلاح يجددون معه الكفاح في جزئين ، رسمية لغتنا بأيدنا ، في سبيل العلم والتعليم ، محنة العربية

وقد كتب علي مرحوم في جريدة البصائر مقالات إنشائية إخبارية باسم معرف ، غير مختصر ، ولا مستعار ،

فهو الشيخ عمار بن فيالة...، كان هذا الرجل منذ سنتين خط أوراقا بيده، وأذاعها بين إخوانه ومريديه يحذرهم فيها من الدين الجديد الذي أتى به ابن باديس وجماعته" (مرحوم، 1936، صفحة 6).

بعد تأسيس شعبة الجناح، زادت النوايا الخبيثة للمرابطين، حيث "اغتتموا فرصة رحيل أعضاء الشعبة إلى قسنطينة لمزاولة الدروس، وأخذوا في بث دعايتهم الكاذبة ضد الإصلاح" (مرحوم، 1937، صفحة 2). فمنهم من كان يستهدف الحركة الإصلاحية في حد ذاتها، ومنهم من كان عداءه موجها للأعضاء القائمين بها.

وقد أسست جمعية العلماء المسلمين الجزائريين شعبة الجناح كوسيلة لنشر الإصلاح، و التصدي لكل ما من شأنه أن يعرقل نشاطها، وفي مقابل ذلك نجد بأن المرابطون هم كذلك أسسوا "جمعية تحت اسم اللجنة المجهولة، تقوم بوظيفة التهديد والوعيد، والوشاية والمكر، والخديعة والكيد، وابتدأت هذه الجمعية عملها بإرسال رسائل السب والشتم للسيد مُحَمَّد بوكعباش الذي كان يقوم بنشر الحركة الإصلاحية بقرية الجناح، كما تناولت في رسائلها ذكر علي مرحوم الذي تعتبره أكبر هادم لأركان الطريقة، ولم تكتف بهذين الشخصين بل تعدتها إلى العلامة الشيخ مبارك الميلي" (مرحوم، 1937، صفحة 8).

3- التربية والتعليم

كانت جمعية العلماء المسلمين تؤمن بدور التربية والتعليم في خدمة الشعب الجزائري وحفظ تراثه، فمنذ تأسيسها سنة 1931م حرصت على بناء المدارس الحرة، وذلك من أجل تربية وتعليم اللغة العربية لأبناء الجزائر، وفي هذا الشأن يقول أبو القاسم سعد الله (سعد الله، 1988، صفحة 48): "الجمعية لم تستعمل الخطاب السياسي الذي لا يفهمه كل الناس، ولا الخطاب المهادي الذي لا يهم كل الفئات، وإنما استعملت الخطاب العقلي، والروحي (الدين، اللغة، التاريخ، التعلم) الذي لا يستغني عنه أحد في المجتمع"، ونظرا لتولي علي مرحوم مهنة التدريس كما سبق وذكر، رأى بأنه من الأجدر وهو رجل ميدان أن يكتب مقالات إرشادية توجيهية في مجال التربية، منها مقال "واجب الآباء" في ثلاث أجزاء.

يلي: "قد عمت دعوة الإصلاح في الوطن الجزائري الجبال و الرمال، فأيقظت نفوسا، وفتحت عيوننا، وأخذ الناس يتعرفون فضل هذه الدعوة ويقبلون عليها، وممن دب فيهم ديبب الشعور بفضل هذه الدعوة قبائل الحدراء... ونشأت عن ذلك الشعور وتلك اليقظة حرب بين المصلحين والطرقيين" (مرحوم، 1936، صفحة 5).

2- التصدي لطائفة المرابطين

إن متطلبات الواقع و الظروف الراهنة هي التي حددت اتجاهات المصلحين واهتماماتهم، فلم يكن لهم الخيار في تحديد نوع الإصلاح المطلوب، فالحركة الإصلاحية كانت تعيش تحت ضغط المرابطين والطرق الصوفية، التي عملت على نشر الفساد الأخلاقي والعقدي في منطقة القبائل، وهذا ما يؤكد علي مرحوم بقوله: "كانت الحركة الإصلاحية في جبال القبائل الساحلية إلى مدة قريبة ضعيفة جدا أو هي قليلة الوجود فيها، لأن تلك الجبال ابتلاها الله بكثرة الطريقين ووفرة الدجالين، فاستحوذوا على عقول العامة وسلبوها كل ما كان صالحا لديها من عقل ومال، وتركوها تفكر تفكيرا محدودا مقيدا بقيود الأوهام ومرض الخرافات" (مرحوم، 1937، صفحة 4).

وبالتالي فالواقع الذي كانت تعيشه الجزائر في تلك الفترة والمتمثل في فشو الممارسات المنحرفة عن الفهم السليم للإسلام، دفع بجمعية العلماء المسلمين الجزائريين لمحاربة الطرق الصوفية والمرابطين منذ البداية، ويمكن أن ألمس ذلك في شخص "علي مرحوم" الذي حرص من أول مقال له في جريدة البصائر على فضح المرابطين الذين كانوا يتحكمون في القبائل المحيطة بالجمعة بني حبيبي، وبدلوا كل ما بوسعهم لمحاربة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وأشهرهم أولاد العابد، و فرقة الدراوشة، ففي هذا الشأن يقول: "إن أصل الحركة التدرجية عندنا ترجع إلى طائفتين عظيمتين منتشرتين بكثرة، وكل واحدة منها تعمل في دائرتها مستقلة، ... الطائفة الأولى تدعى أولاد العابد غير أن هذه الطائفة لا تخلو من عاقل، فإن لها اليوم ابنا بجامع الزيتونة يُنتظر أن يكون البرء لها على يديه (مرحوم، 1936، صفحة 6)، وأما الطائفة الثانية فتدعى الدراوشة، وهذه هي الطائفة المتمردة التي لا تزال تلبس على الناس الحق بالباطل، وتصور لهم العلماء في صورة الزنادقة الملحدين (مرحوم، 1936، صفحة 6)، ... وأما الزعيم الذي يقود زمامها

العمر ، ليقمن بمسابقات رياضية في الجري والقفز وغيرها ، في مكان عام لا يستره عن أعين الناس ساتر باللباس الرياضي الخاص".

هذا فيما يخص جانب التربية ، أما جانب التعليم فقد خصه علي مرحوم بمقالات معتبرة ، حيث جعل اللغة العربية وهي وسيلة التعليم كواحدة من أولى انشغالاته ، إذ اعتبرها "وجهة طبيعية يجب أن يتجهها الشعب ، ويعمل علي تحقيقها إلى جانب الإسلام" (مرحوم ، 1947 ، صفحة 8) ، ثم راح يفصل في العقبات التي كانت سببا في تخلف اللغة العربية عن باقي اللغات في مقال "رسمية لغتنا بأيدينا" (مرحوم ، 1947 ، صفحة 8) بقوله: "والحق أن اللغة العربية كانت ولا زالت مغبونة الحظ في الجزائر أشد الغبن ،... هذا الغبن جاءها من بنيتها وأقرب الناس إليها وأولاهم بها ، لأنهم أهملوها أحقابا مديدة ، وأضاعوا حقها عليهم ،... بل اعتبرها فريق منهم لغة عتيقة ميتة لا تستطع مجاراة الحياة العصرية ، ولا مسابقة المدنية الحاضرة".

واعتبر علي مرحوم ضرورة البحث عن القوت في الأوساط الجزائرية سببا من أسباب تأخر وركود اللغة العربية ، حيث يقول في مقاله "لغة الرغبة" (مرحوم ، 1955 ، صفحة 6) : "... والرغبة وحده هو الحافز القوي الذي مازال يحفزهم إلى مضاعفة العناية باللغة الأجنبية ، والبذل في سبيلها ، وإهمال لغتهم العربية ، والبخل عليها بما يحفظ وجودها ويبقي عليها الحياة".

وهذا إلى جانب الزجر الممارس على المدارس العربية الحرة من قبل السلطات الفرنسية ، ففي هذا الشأن كتب علي مرحوم مقالا بعنوان يعكس المضمون وهو "محنة العربية" (مرحوم ، 1955 ، صفحة 5) ، ذكر فيه أن "العربية تعاني محنة قاسية من جراء الاضطهاد الذي لا تزال تستهدف له ، والضغط الذي يتعرض له معلمها ومتعلمها معا من طرف ممثلي السلطة الاستعمارية ، وحاملي راية المدنية الأوروبية في بلادنا ،... ذلك أنهم يعتقدون أن محاربة اللغة العربية عمل ضروري لإتمام تبليغ رسالتهم التمدينية ، ... ولهذا نراهم ما برحوا يضطهدون مدارسها ، ويضعون العراقيل في طريقها ، ويصدون أبناء الأمة عن التعلم فيها بكل وسيلة".

إضافة إلى ما سبق ذكره ، كتب علي مرحوم عن أهمية المدرسة في حياة الأمة ، إذ لاحظنا أنه اقتفى أثر الجمعية التي

بدأ علي مرحوم في الجزء الأول لهذا المقال الحديث عن الواجب المشترك بين المعلم ، والوالدين إزاء الأبناء في المدارس العربية الحرة ، بقوله: "المعلم في المدرسة يرضى حق الله والأمة في أبنائها وولادات أكبادها ، فيقوم بواجبه في السهر على تثقيفهم وتهذيب أفكارهم ، وتقويم معوجهم وإصلاح فاسدهم ، كما يحافظ على سلامة أبنائهم وصحة أجسامهم" (مرحوم ، 1949 ، صفحة 3) ، و"الأب والأم يرضيان حقوق أبنائهما عليهما في المنزل ،... فيعملان على تغذية أرواحهم ، وتبوير عقولهم بالتربية الكاملة ، والتوجيه الصالح ، كما يجذآن في تحصيل غذائهم وكسائهم البدني ،... ولن يتم واجبهم بمجرد إدخالهم للمدرسة إذا لم يتعاونوا معها على أداء الواجبات المشتركة بينهم وبينها" (مرحوم ، 1949 ، الصفحات 2-3).

وفي الجزء الثاني والثالث ، ركز علي مرحوم حديثه عن واجب الآباء فقط ، بقوله: "إن العناية بالأولاد وتربيتهم هذه التربية الصالحة من أكبر واجبات الأبوين التي يفرضها الشرع ونظام الاجتماع عليهما ، كما أن إهمالهم والتفريط في تربيتهم من أكبر الجنائيات التي يمقتها الشرع وتعاقب عليه القوانين المدنية" (مرحوم ، 1949 ، صفحة 2) ، وأضاف قائلا: "هذا الواجب يقوم على الاتصال المستمر بين الآباء والمعلمين ، والتعاون في العمل بين المنزل والمدرسة ، والتفاهم على الخطة الحسنة التي ينبغي السير عليها في تربية الأبناء ، وتوجيههم نحو المثل العليا ، والأخلاق السامية بجميع الوسائل الصالحة الممكنة" (مرحوم ، 1950 ، صفحة 3).

إضافة إلى واجب الآباء إزاء أبنائهم ، تطرق علي مرحوم لموضوع تربية وتعليم البنات الجزائرية ، ولا يغيب عنا أن عبد الحميد بن باديس كان من العلماء الذين نادوا بضرورة تعليم المرأة نظرا لدورها المحوري في أي نهضة إلى جانب الرجل ، حيث يقول: "فلن ينهض المسلمون نهضة حقيقية إلا إذا شاركهم المسلمات في نهضتهم في نطاق عملهن الذي حدده الإسلام ، وعلى ما فرضه عليهن من صون واحتشام" (بن باديس ، 1937 ، صفحة 126) ، ومن هذين الشرطين الأخيرين اللذان ذكرهما ابن باديس ، انطلق علي مرحوم في كتابة مقال "بناتنا في المكاتب الفرنسية" (مرحوم ، 1949 ، صفحة 3) ، حيث يقول: "وبديهي أنه مما لا يجوز شرعا ، ولا يسوغ عقلا ، أن يظهر سرب من الفتيات المسلمات ، اللاتي يتعلمن في المكاتب الفرنسية ، ذوات 14 و 15 سنة من

العظام ، ودراسة تاريخهم...، في حياة هؤلاء حياة للأجيال الآتية بعدهم ، والأمم المتيقظة الحريصة على الاستفادة من عظمة رجالها ، وميزاتهم في العلم والسياسة ، أو في أي ناحية أخرى من نواحي شهرتهم وبراعتهم ، لا تهمل استجلاء أماكن الموعظة والعبرة في حياة أولئك الرجال " (مرحوم، 1951، صفحة 2).

5- إبراز معالم التاريخ منذ البدايات الأولى

كان التاريخ من بين المواد المُدرجة ضمن برنامج المدارس العربية الحرة لجمعية العلماء ، لذا حرصت على توظيفه في المشروع الإصلاحي ، وخاصة التاريخ الإسلامي من خلال إحيائه في نفوس النشء ، وذلك لغرض تقوية الروابط الحضارية ، وربط الجزائريين بماضيهم.

ففي هذا الإطار نجد أن علي مرحوم قد سار على نفس خطة الجمعية في إحياء التاريخ الإسلامي ، وقد كان له نصيب في الكتابة عن ذكرى الهجرة النبوية ، وذلك من خلال مقاله "على هامش الهجرة" ، ذكر فيه: "أن حادث الهجرة هو الحد الفاصل بين عهدين في تاريخ الإسلام الأول ، عهد كان المسلمون فيه ضعافا تنالهم الأيدي الطاغية بالاعتداء المتكرر ، وتحاول صرفهم عن دينهم الجديد...، وعهد انقشعت فيه سحب الباطل - أو كادت- وبدأ نور الحق يشع في الأفق ، فيبدد ظلمات الشرك ، ويطارد أعوان الجهل والضلال " (مرحوم، 1947، صفحة 10) ، وأضاف قائلاً: "إنه ليوشك أن يزاحمنا الأعداء اليوم على البقية الباقية بأيدينا من ذلك التراث المجيد، الذي خلفه لنا أولئك السلف الأبرار ، فلنعد إلى تاريخنا لنحفظه من الضياع والإهمال " (مرحوم، 1947، صفحة 10).

6- ربط الشخصية الجزائرية بالدول المغاربية

الإسلامية

لقد كان تعلق الجزائريين بالقضايا المغاربية وحتى العربية الإسلامية له ارتباط شعوري قومي وديني ، وخير دليل على ذلك مقالات جريدة البصائر ، فقد عالج محرروها عدة قضايا تخص الوطن المغاربي والعربي على حد سواء ، من بينها قضية عودة السلطان المغربي مُحمَّد بن يوسف للحكم بعد نفيه سنة 1953 ، فكتب علي مرحوم في هذا الموضوع مقالا بعنوان "حول العودة السلطانية السعيدة" (مرحوم، 1955، الصفحات 1-2) ، تحدث فيه عن نضال الشعب المغربي من

استخدمت المدرسة كوسيلة لنشر غايتها ، فراح يشيد بجهودها في تأسيس مدرسة الفتح بسطيف كنموذج ، حيث يقول: "المدرسة ليست معملا لصنع السلاح الهادي الحاد الذي يفتك بالعدو ، ولكنها معمل لصنع الرجال الذين لهم من تربيتهم الصالحة ، ومعنوياتهم القيمة أمضى سلاح وأقوى عتاد" (مرحوم، 1950، صفحة 3) ، وأضاف قائلاً: "صدق من قال من فتح مدرسة فقد أغلق سجنا ، ونحن نقول من فتح مدرسة فقد حرر جيلا " (مرحوم، 1950، صفحة 3).

كما أن علي مرحوم نقل لنا بعضا من كلام الحاضرين في حفل تدشين مدرسة الفتح ، وهو كلام يتعلق بدور المدرسة وأهمية اللغة العربية في الحفاظ على الوطن وتحريره ، ككلام فرحات عباس الذي يقول على لسان علي مرحوم: "إن السلاح الحاد الذي يقضي على الاستعمار في هذا الوطن ، هو إحياء اللغة العربية بتعليمها وتعلمها ، ثم ذكر ما للمدرسة العربية من الأثر في المحافظة على التراث القديم ، الذي يذكر بالمجد والعزة القومية ، التي تدعونا إلى وجوب التمسك بخصائصنا ومميزتنا العربية الإسلامية " (مرحوم، 1950، صفحة 2).

4- العمل على إحياء مآثر رواد النهضة الإصلاحية

الجزائرية

اهتم عبد الحميد بن باديس في حركته الإصلاحية بإعداد الرجال بتربيتهم وتعليمهم ، وذلك لخوض غمار نهضة جزائرية في مجال الأدب ، والفكر ، والإصلاح الديني والاجتماعي ، وانتشال الأمة من براثن الجهل والفقر ، والآفات ، ففي هذا الشأن يقول علي مرحوم: "قبل لأستاذنا المرحوم الشيخ عبد الحميد بن باديس ، لها لم تشتغل بتأليف الكتب؟ فأجاب : نحن في شغل بتأليف الرجال " (مرحوم، 1977، صفحة 71) ، ولهذا خصصت جمعية العلماء صفحات على جريدة البصائر من أجل إحياء ذكرى بعض الشخصيات ، والتعريف بهم ، وتعداد آثارهم ، منتخبة بذلك النموذج الأمثل لبعث الهمم في نفوس الأجيال القادمة.

وعلى نفس الطريق الذي سارت عليه جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في التعريف بمختلف الشخصيات الفاعلة في المجتمع الجزائري ، كتب علي مرحوم كغيره من كتاب البصائر عن مآثر بعض الشخصيات ، مثل مبارك الميلي ، والحكيم سعدان ، وعبد الحميد بن باديس ، إذ يقول: "يبدو لي من أهم أبواب الثقافة والمعرفة ترجمة الرجال

- كما أن تجربة علي مرحوم الصحفية في جريدة البصائر سهلت له مهمته الإصلاحية التي عجز عن تأديتها في الميدان، ككشف أعمال الطرقيين على صفحات الجريدة، والتحذير من ممارساتهم الفاسدة.

إن علي مرحوم، وبالرغم من العراقيل التي اعترضت مسيرته الإصلاحية، إلا أنه استطاع أن ينقل أفكار ابن باديس إلى منطقة جيجل، هذه المنطقة التي أعذق عليها الطرقيين بممارساتهم الفاسدة، وبيصمته لإصلاحية التي تركها بسقط رأسه جيجل نفذ إلى قلوب أهلها، وإلى قلوب الجزائريين ككل، ولم يتوقف عند هذا الحد، بل امتد نفوذه إلى المغرب الأقصى في إطار النضال والخدمة لأمتة ووطنه.

وفي آخر هذا البحث ارتأيت إلى تقديم مجموعة من التوصيات للباحثين في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، تخص:

أولاً: توسيع دائرة البحث في تاريخ الشخصيات الجزائرية التي مورس عليها التهميش والإقصاء.

ثانياً: الاهتمام بنشر التراث الذي خلفته هذه الشخصيات على أوسع نطاق، وخاصة الأرشيف الشخصي العائلي.

ثالثاً: تشجيع الباحثين على التعمق في التاريخ المحلي، الذي يعتبر حلقة مفرغة يفتقد لها تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر.

أجل تحقيق الاستقلال، والذي مثل في نظره قدوة حسنة تحثي بها الشعوب المغلوبة في افتكاك حريتها، ثم هنا الشعب المغربي بعودة سلطانهم للحكم، معرجا على صفات هذا السلطان والتي جعلته يثبت أمام مكائد الاستعمار، وختم مقاله بدعوة قائلًا: "فليحفظ الله الملك المحبوب لشعبه، وبلادته ودينه، وليجعل عودته الميمونة مقرونة بعودة مجد الإسلام وسؤدده، ونهضة العروبة وتكاملها" (مرحوم، 1955، صفحة 2).

خاتمة

وفي ختام هذه الورقة البحثية يمكن القول أن:

انتداب علي مرحوم ممثلاً لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين في شعبة الجناح بجيجل كان تصرفاً سديداً وفي محله، فهو شخصية مصلحة من الشخصيات الثرية بأعمالها وجهودها، لعب دوراً هاماً في الإصلاح الديني، والاجتماعي، وكرس جهوده لتبليغ غاية جمعية العلماء المسلمين الجزائريين (بالرغم من فشو الممارسات السيئة للطرقيين)، والمتمثلة في الدفاع عن الدين الإسلامي، واللغة العربية، والوطن الجزائري، ويمكن أن ألخص جهوده الإصلاحية فيما يلي:

- سار على نهج أعضاء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في التعلم بالجامع الأخضر، ثم التعليم بالمدارس الحرة لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ونشر مختلف الإرشادات والتوجيهات على صفحات جريدة الجمعية "البصائر".

- اقتفى أثر الجمعية في حركة الإصلاح التي بدأها من منطقة جيجل وامتدت عبر أنحاء الوطن، حيث أثبت حقيقة لا يمكن إنكارها، وهي أن هدف الجمعية كان شاملاً لكل أنحاء الوطن الجزائري دون إهمال أي شبر منه.

- تمكن علي مرحوم بجهوده الإصلاحية من كشف أعمال الطرقية خاصة في منطقة جيجل، كما أنه لعب دوراً كبيراً في نشر الإصلاح على أوسع نطاق بتوظيفه لأحسن نموذج، وهو نقل حياة الإصلاح في مختلف البلدان التي زارها.

- كان علي مرحوم بصفته ممثل للجمعية مقاصدياً في فكره، إذ كان اختياره دقيقاً وهادفاً، كتوظيفه للتاريخ الوطني، وربط مصير الجزائر بمصير الشعوب الشقيقة كالمغرب مثلاً.

مقالات علي مرحوم في جريدة البصائر

الرقم	سنة المقال	عنوان المقال	عدد وتاريخ المقال	الصفحة
1	1936	انتصار الإصلاح ببلاد قبائل الحدرء	24:29 جويلية 1936	6-5
2	1936	انتصار الإصلاح ببلاد قبائل الحدرء (2)	7:31 أوت 1936	6
3	1936	رسالة الأستاذ مبارك بن محمد الميلي إلى رئيس شعبة جمعية العلماء بعرض الجناح	4:33 سبتمبر 1936	8
4	1936	مراسلات حول مقال انتصار الإصلاح	25:36 سبتمبر 1936	8
5	1937	الشبيبة الإسلامية الجزائرية بقسنطينة	5:57 مارس 1937	8
6	1937	احتفال جمعية التربية والتعليم الإسلامية بقسنطينة	12:58 مارس 1937	8
7	1937	أعداء الإصلاح يجددون معه الكفاح (1)	30:65 أبريل 1937	2
8	1937	أعداء الإصلاح يجددون معه الكفاح (2)	7:66 ماي 1937	8
9	1937	تهنئة وتقدير للشباب المفكر	9:74 جويلية 1937	5
10	1937	زيارة الأستاذ الشيخ عبد الحميد لشعبة جمعية العلماء بالجناح	5:85 نوفمبر 1937	4
11	1937	احتفال جمعية التربية والتعليم بقسنطينة بتمثيل رواية البعثة العلمية بمناسبة 27 رمضان المعظم	17:91 ديسمبر 1937	5
12	1937	احتفال جمعية التربية والتعليم بقسنطينة بتمثيل رواية البعثة العلمية بمناسبة 27 رمضان المعظم (2)	24:92 ديسمبر 1937	5-4
13	1938	حديث المتجول (1)	7:94 جانفي 1938	3
14	1938	حديث المتجول (2)	28:97 جانفي 1938	4
15	1938	حديث المتجول (3)	4:98 فيفري 1938	8
16	1938	حديث المتجول (4)	25:101 فيفري 1938	5-4
17	1938	حديث المتجول ، الجولة الثانية (1)	27:115 ماي 1938	8
18	1938	حديث المتجول ، الجولة الثانية (2)	3:116 جوان 1938	6-5
19	1938	حديث المتجول (3)	10:117 جوان 1938	3
20	1938	حديث المتجول (4)	17:118 جوان 1938	6-5
21	1938	حديث المتجول (5)	24:119 جوان 1938	6-5
22	1938	حديث المتجول (6)	1:120 جويلية 1938	6-5
23	1938	حديث المتجول (7)	8:121 جويلية 1938	7-6
24	1938	حديث المتجول (8)	15:122 جويلية 1938	5-4
25	1938	كلمة المتجول إلى مكاتب النجاح في عنابة	15:122 جويلية 1938	7
26	1938	حديث المتجول (خلاصة)	22:123 جويلية 1938	8
27	1938	جواب على شكر	26:128 أوت 1938	8
28	1938	في مدرسة التربية والتعليم	16:144 ديسمبر 1938	5-4
29	1939	حديث المتجول في دورته الثانية	13:148 جانفي 1939	6-5
30	1939	حديث المتجول في دورته الثانية	20:149 جانفي 1939	6
31	1939	حديث المتجول في دورته الثانية (3)	27:150 جانفي 1939	7-6
32	1939	حديث المتجول في دورته الثانية (4)	11:152 فيفري 1939	3
33	1939	حديث المتجول في دورته الثانية (5)	24:154 فيفري 1939	3-2
34	1939	رفع توهم	24:154 فيفري 1939	3
35	1939	حديث المتجول في دورته الثانية (5)	3:155 مارس 1939	6
36	1939	حديث المتجول في دورته الثانية (6)	24:158 مارس 1939	8
37	1939	حديث المتجول (7)	21:162 أبريل 1939	6 ، 3
38	1939	حفلة جمعية الطلبة الجزائريين بتونس	30:172 جوان 1939	4
39	1947	وجهتنا الطبيعية	10:13 نوفمبر 1947	8
40	1947	على هامش الهجرة	17:14 نوفمبر 1947	10
41	1947	رسمية لغتنا بأيدينا	1:15 ديسمبر 1947	8
42	1948	آثار الأستاذ مبارك الميلي في بناء المجتمع الجزائري	8:26 مارس 1948	6
43	1948	شهاد من شهداء الهجرة في طلب العلم	31:37 ماي 1948	6
44	1949	في حقل الإصلاح	14:67 فيفري 1949	7

45	1949	رجل عصامي	11:75	أفريل 1949	6 ، 8
46	1949	بناتنا في المكاتب الفرنسية	23:80	ماي 1949	3
47	1949	العبرة من حياة رجل	27:91	سبتمبر 1949	6
48	1949	العامل المالي في مدارس جمعية العلماء	31:93	أكتوبر 1949	11
49	1949	القيام بالواجب	5:97	ديسمبر 1949	2-3
50	1949	واجب الآباء (2)	19:99	ديسمبر 1949	2
51	1950	واجب الآباء (3)	1:101	جانفي 1950	3 ، 8
52	1950	معقل يشاد	10:115	أفريل 1950	3-4
53	1950	تدشين مدرسة الفتح بسطيف	23:133	أكتوبر 1950	2
54	1951	موعظة وذكرى	153	أفريل 1951	2 ، 7
55	1952	في مدرسة الفتح بسطيف	22:210	ديسمبر 1952	2
56	1952	حاج وإمام	29:211	ديسمبر 1952	6-7
57	1953	لنمض إلى الهدف	13:221	مارس 1953	6
58	1953	في مدرسة الفتح بسطيف	29:231	ماي 1953	8
59	1953	شكر واعتذار	17:237	جويلية 1953	7
60	1953	في سبيل العلم والتعليم	17:251	ديسمبر 1953	2
61	1954	في حفل التربية والتعليم	8:253	جانفي 1954	8
62	1955	محنة العربية	18:306	فيفري 1955	5
63	1955	لغة الرغبة	18:310	مارس 1955	6
64	1955	حول العودة السلطانية السعيدة	343	ديسمبر 1955	1-2

مصادر ومراجع البحث

القرآن

- سورة الأنعام. (104).

الكتب

- أبو القاسم سعد الله. (1988). أفكار جامعة الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
- أبو القاسم سعد الله. (1993). في الجدل الثقافي " آراء ومناقشات لقضايا فكرية وثقافية وأدبية ". تونس: دار المعارف.
- عبد الكريم بوصفصاف. (2009). جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى (الطبعة 2). قسنطينة: دار مداد.
- عبد المالك مرتاض. (2009). أدب المقاومة الوطنية في الجزائر 1930-1962 (الجزء 2). منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 الجزائر: دار هوم.
- مُجَّد البشير الإبراهيمي. (1997). آثار الإمام مُجَّد البشير الإبراهيمي (الجزء 1). بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- مُجَّد بسكر. (2013). أعلام الفكر الجزائري من خلال آثارهم المخطوطة والمطبوعة (الجزء 2). الجزائر: دار كردادة.
- مُجَّد خير الدين. (2009). مذكرات الشيخ مُجَّد خير الدين (الطبعة 3). الجزائر: مؤسسة الضحى.

المقالات العلمية:

- البصائر. (1937). "زيارة مشتركي البصائر". جريدة البصائر (89).
- البصائر. (1938). "متجول البصائر بالمستشفى". جريدة البصائر (101).
- البصائر. (1937). "من الإدارة". جريدة البصائر (92).
- عبد الحميد بن باديس. (1937). "رجال السلف ونساؤه" سمية بنت خياط". مجلة الشهاب ، المجلد 13.
- عبد الحميد بن باديس. (1935). "افتتاحية الجريدة". جريدة البصائر (1).
- عبد القادر كريليل. (2006). "واقع الصحافة الوطنية بين 1945 – 1954". مجلة المصادر ، السداسي الثاني (14).
- عبد القادر كريليل. (2006). "تطور الصحافة الوطنية 1919 - 1939". مجلة المصادر ، السداسي الأول (13).
- علي مرحوم. (1937). " أعداء الإصلاح يجددون معه الكفاح (2)". جريدة البصائر (66).
- علي مرحوم. (1977). " الأديب الثائر: مُجَّد بن العابد الجليلي ". مجلة الثقافة ، السنة السابعة (39).
- علي مرحوم. (1936). " انتصار الإصلاح ببلاد قبائل الحدراء (2)". جريدة البصائر (31).

- علي مرحوم. (1949). "بناتنا في المكاتب الفرنسية". جريدة البصائر (80).
- علي مرحوم. (1950). "تدشين مدرسة الفتح بسطيف". جريدة البصائر (133).
- علي مرحوم. (1955). "حول العودة السلطانية السعيدة". جريدة البصائر (343).
- علي مرحوم. (1947). "رسمية لفتنا بأيدينا". جريدة البصائر (15).
- علي مرحوم. (1937). "زيارة الأستاذ الشيخ عبد الحميد لشعبة لجمعية العلماء بالجنح". جريدة البصائر (85).
- علي مرحوم. (1947). "علي هامش الهجرة". جريدة البصائر (14).
- علي مرحوم. (1955). "لغة الرغبة". جريدة البصائر (310).
- علي مرحوم. (1955). "محنة العربية". جريدة البصائر (306).
- علي مرحوم. (1950). "معقل يشاد". جريدة البصائر (115).
- علي مرحوم. (1951). "موعظة وذكرى". جريدة البصائر (153).
- علي مرحوم. (1949). "واجب الآباء (2)". جريدة البصائر (99).
- علي مرحوم. (1950). "واجب الآباء (3)". جريدة البصائر (101).
- علي مرحوم. (1947). "وجهتنا الطبيعية". جريدة البصائر (13).
- علي مرحوم. (1937). "أعداء الإصلاح يجددون معه الكفاح". جريدة البصائر (65).
- علي مرحوم. (1949). "القيام بالواجب". جريدة البصائر (97).
- علي مرحوم. (1936). "انتصار الإصلاح ببلاد قبائل الحدراء". جريدة البصائر (29).
- علي مرحوم. (1975). "لمحات من حياة الشيخ بن باديس". مجلة الأصالة ، السنة الرابعة (24).
- مبارك الميلي. (1936). "حياة الإصلاح في البلدان التي زناها". جريدة البصائر (31).

الرسائل الجامعية:

- عبد الكريم بوصفصاف. (1997-1996). "الأبعاد الثقافية والاجتماعية والسياسية في حركتي مُجدَّ عبده وعبد الحميد بن باديس — دراسة تاريخية وفكرية مقارنة -" (أطروحة دكتوراه دولة). الجزء الأول ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة تونس الأولى ، تونس.

الشهادات الحية:

- الطاهر بن غالبية. (15 أفريل ، 2006). الأستاذ علي مرحوم. العنصر-جيجل.-

الفروق الفردية بين التلاميذ وانعكاساتها على استخدام أساتذة التعليم الابتدائي للثواب والعقاب كإمارة ميدانية ببعض مدارس مدينة قالمة

individual differences among students, and its effects on the use of rewards and punishment by primary school teachers field study in some schools of the city of Guelma

تاريخ القبول: 2020-09-21

تاريخ الإرسال: 2020-01-16

فاطمة الزهراء بورصاص¹، كلية علم النفس وعلوم التربية جامعة قسنطينة 2، bourssace.fatima.zora@gmail.com

يوسف معاش²، كلية علم النفس وعلوم التربية جامعة قسنطينة 2، youcef.maache@yahoo.com

المخلص

يستعرض هذا المقال نتائج دراسة حول الفروق الفردية بين التلاميذ كما يدركها أساتذة التعليم الابتدائي، وانعكاساتها على استخدامهم للثواب والعقاب، ولأجل ذلك استخدمت استمارة مكونة من مجموعة من الأسئلة المفتوحة، مقسمة إلى محورين، تناول المحور الأول أسئلة حول إدراك الأساتذة للفروق الفردية بين التلاميذ، وتناول المحور الثاني، أسئلة على المواقف التي يستخدم فيها الأستاذ الثواب والعقاب. وزعت الاستمارات على عينة من أساتذة الطور الابتدائي ببعض مدارس مدينة قالمة. وكانت النتائج أن: بعض الأساتذة فقط يدركون الفروق الفردية بين التلاميذ بشكل واضح، وأنهم يستخدمون الثواب والعقاب في أغلب الحالات في المواقف التي تتطلب منهم ذلك، وأتضح أن هناك خصائص يتميز بها التلاميذ تحفز الأساتذة، وأخرى تثبتهم، والأساتذة الذين يدركون الفروق الفردية جيدا تنعكس إيجابا على استخدامهم للثواب والعقاب.

الكلمات المفتاحية: الفروق الفردية، الثواب (التعزيز)، العقاب.

Résumé

Cet article expose les résultats d'une étude sur les différences individuelles parmi les élèves comme l'entendent des enseignants du primaire, et leurs effets sur l'utilisation des récompenses et des punitions par ces derniers. Pour ce faire on a utilisé un questionnaire constitué de neuf questions, les questionnaires ont été distribués sur un échantillon composé d'enseignants du primaire de la ville de Guelma.

Les résultats ont révélé que : - uniquement quelques enseignants ont conscience de toutes les différences individuelles parmi les élèves.

- Les enseignants utilisent, la plupart du temps, la récompense et la punition dans les situations qui les exigent.

-La perception de l'existence des différences individuelles parmi les élèves influe positivement sur l'utilisation des récompense et punitions par les enseignants qui en sont conscients.

Mots-clés : les différences individuelles, la récompense (Renforcement), la punition.

Abstract

This article presents the results of a study on individual differences among students as understood by primary school teachers and its effects on their use of reward and punishment. To do so, a questionnaire consisting of nine questions was used. The questionnaire was distributed on a sample of primary school teachers from the city of Guelma. The results lead to: - only a few teachers are aware of all the individual differences among the students. They use, in most of the time, the reward and the punishment in the situations that require them. The perception of the existence of individual differences among students positively influences the use of reward and punishment by teachers who are aware of it.

Keywords: individual differences, reward (reinforcement), punishment.

* المؤلف المراسل

مقدمة

التدريس (-www fedece gep.s.qc.ca/wp Giordan, [_content/uploads/files/carrefour_pdf/trousse_7/04](#)).

ومن جهة أخرى هناك خصائص يجب أن تتوفر في الأستاذ الفعال وهي، أن لا يفرق بين الجنسين، وأن لا تكون لديه أحكام مسبقة على تلاميذه، وأن لا يفضل تلميذ على تلميذ آخر (Thomas, 1981, p22-23).

فعلى الأستاذ أن يحترم الفروق الفردية بين التلاميذ وأن يعامل كل تلميذ حسب خصائصه، وهذا ما يدفع بالأستاذ إلى أن يستعين بأساليب تساعد على إثارة دافعية تلاميذه وتحسيسهم للتعلم، ومن بين هذه الأساليب، أسلوب الثواب والعقاب، فهذين الأسلوبين عادة ما يستخدمهما الأستاذ لهذا الغرض وكذلك لضبط بعض السلوكيات التي تعيق أداء مهمته، وهذا ما أثبتته "Skinner" حيث توصل في تجاربه إلى أن هناك سلوكيات تكتسب من أجل الحصول على الثواب أو التخلص من العقاب (Ndagijimana, 2008, [html-Memoireonline.com/10/09/2770](#)).

والأستاذ يستخدم أسلوب الثواب والعقاب، فهو يشجع التلاميذ بالمدح والثناء وتقديم الجوائز على سلوكياتهم الحسنة ودرجاتهم المرتفعة، ويعاقبهم على السلوك غير المرغوب فيه وعلى الدرجات السيئة بالتوبيخ والتأنيب، فاستخدام الأستاذ للثواب والعقاب مرتبط إذن ببعض خصائص التلاميذ، ولكن هل يجوز مثلا أن يكافئ الأستاذ التلميذ على تميزه بقدرات عالية وعلى استخدامه لغة ثرية ومتنوعة، وأن يعاقب من يعاني من ضعف في هذه القدرات، ويستخدم لغة فقيرة؟

هذا ما جعلنا نتساءل على طبيعة انعكاسات الفروق الفردية بين التلاميذ على استخدام الأستاذ للثواب والعقاب، وقد اندرجت تحت هذا التساؤل، الأسئلة الفرعية التالية: هل يدرك الأستاذ الفروق الفردية بين التلاميذ بشكل واضح؟ وهل يستخدم الثواب والعقاب في المواقف التي تتطلب منه ذلك؟ وهل تنعكس الفروق الفردية بين التلاميذ سلبا أم إيجابا على استخدامه للثواب والعقاب؟

يعاني قطاع التربية والتعليم في الجزائر من العديد من المشكلات، وأبرزها مشكلة اكتظاظ الأقسام الدراسية إلى جانب كثافة البرامج التعليمية، مما ينعكس سلبا على أداء الأستاذ لمهنته على أكمل وجه، فهو المطبق الأول لهذه البرامج، وهو المسير المباشر لهذه الأقسام، ونجاح الأستاذ يعني نجاح المدرسة وقطاع التربية بشكل عام، وفشله يعني فشل المنظومة التربوية ككل.

ويرى Bloom "في هذا الصدد أنه إذا لم تتمكن المدرسة من تحقيق أهدافها فهذا يعني أنها لم توفر كل الشروط لذلك، وكذلك لأنها لم تحترم الفروق الفردية (Zakaria, 2008, [https://www.usek.edu.lb.files.csr.pdf/](#)).

ف"بلوم" آثار نقطة أخرى مهمة تتمثل في ظاهرة الفروق الفردية بين التلاميذ، فهذه الظاهرة يمكنها أن تخلق مشكل آخر للأستاذ، إذ ليس من السهل عليه أن يقدم نفس البرنامج إلى مجموعة من التلاميذ المختلفين في عدة جوانب، وهنا نجد Robert Burns "قد طرح في مقاله *in methods for individualizing instruction*" إشكالية أن في كل قسم لا يوجد تلميذان، يتقدمان بنفس السرعة في التعلم، مستعدان للتعلم في نفس الوقت، يستعملان نفس التقنيات في التعلم، يستعملان نفس الطريقة لحل المشكلات، لهما نفس السلوكيات، لهما نفس الاهتمامات ومتحفظان للوصول إلى نفس الأهداف (Laloux, 2013, [https://www.google.com/search?client=firefox-b-](#)).

[https://www.google.com/search?client=firefox-b-](#) (d&q).

فالفروق الفردية بين التلاميذ هي تلك الاختلافات التي يتميز بها كل فرد عن باقي الأفراد، وهي تلك الصفات الجسمانية والمعرفية والمزاجية والاجتماعية، الوراثية منها والبيئية التي ينفرد بها كل تلميذ عن باقي التلاميذ. إن وجود الفروق الفردية بين التلاميذ حقيقة حتمية لا بد للأستاذ أن يدركها ويعرف استراتيجيات مواجهتها ليتسنى له تحقيق أهداف العملية التعليمية، وهنا تكمن أهمية تنوع طرق

تحديد المفاهيم

الفروق الفردية: هي الاختلافات الموجودة بين التلاميذ، في القدرات الجسمية والعقلية والمعرفية والحسية الحركية والانفعالية والاجتماعية، أو هي الفروق بين التلاميذ في القدرات العقلية وفي السمات الشخصية.

الثواب: هو تشجيع التلميذ ومدحه ومنحه جوائز أو هدايا، نتيجة قيامه بسلوك متميز أو حصوله على نتائج جيدة. ولكن منذ أن تُرجمت أعمال بافلوف، pavlov: "عن الارتباط الشرطي، أصبح مصطلح التعزيز في التربية، هو المصطلح الشائع المتداول في هذا المعنى، وهو مصدر، فعلة (عزز) بمعنى: قوى، ودعم (عمار، 1999، ص 114).

إن مصطلح التعزيز ورد في الأدب التربوي بمعنيين، المعنى الأول أنه ثواب فقط، والمعنى الثاني أنه ثواب وعقاب، حيث انطلق المعنى الثاني من كون التعزيز له شكلين: وهما التعزيز الموجب والتعزيز السالب، فالتعزيز الموجب يمثل الثواب، أما التعزيز السالب فيمثل العقاب.

أما المقصود بالتعزيز هنا، هو كل أنواع المكافآت المادية كالهيايا وما شابه ذلك، أو المعنوية كالتشجيع والثناء والمديح التي يتم تقديمها للتلميذ نتيجة قيامه بفعل جيد، محمود ومحبيب، بهدف تكرار ذلك الفعل، أو للقيام بأفعال أخرى مماثلة، وإذا لم يتحقق ذلك الهدف، فإنه لا يعتبر تعزيراً.

العقاب: هو كل الإجراءات المنفرة وغير المرغوب فيها التي يتخذها الأستاذ ضد سلوكيات التلاميذ التي تعيق أداء مهمته، أو لعدم قيام التلميذ بواجباته، بهدف إضعاف هذه السلوكيات أو كفها.

المنهج المستخدم

نظراً إلى أن هذه الدراسة تتمحور حول معرفة انعكاسات إدراك الفروق الفردية بين التلاميذ على استخدام الأساتذة للثواب والعقاب، فقد كان المنهج الأنسب لإتباعه في مثل هذه الحالات هو المنهج الوصفي الذي يمكنه أن يعطينا نتائج كمية وكيفية صادقة عن هذه الدراسة.

حدود الدراسة

الحدود المكانية: تمثلت حدود الدراسة المكانية في مدارس التعليم الابتدائي المتواجد عبر تراب مدينة قلمة والبالغ عددها 41 ابتدائية.

الحدود الزمنية: أجريت هذه الدراسة خلال الثلاثي الأول من السنة الدراسية 2017/2018 م.

الحدود البشرية: تمثلت الحدود البشرية للدراسة في أساتذة التعليم الابتدائي، الذين يمارسون عملهم بمدارس مدينة قلمة.

العينة: أجريت هذه الدراسة على عينة من أساتذة التعليم الابتدائي، لبعض مدارس مدينة قلمة، حيث تم سحب ثلاث مدارس (03) بالطريقة العشوائية البسيطة (سحب دون إرجاع) من مجمل 41 مدرسة، وهي مدرسة هواري بومدين، بوريب بوجمعة، ومدرسة واد المعيز الجديدة. وقد بلغ عدد المعلمين بهذه المدارس على التوالي: 16، 14، 12، معلما ومعلمة، وبهذا يكون قد بلغ عدد أفراد العينة 42 معلما ومعلمة، ولكن بعد توزيع الاستبيانات لم يتم استرجاع إلا 23 استمارة فقط، حيث تحجج الأساتذة بأن الفترة التي تم توزيع الاستبيانات فيها لم تكن مناسبة لهم للإجابة عليها (كانت فترة امتحانات)، خاصة وأن الاستبيان كان من نوع الأسئلة المفتوحة، التي عادة لا يجيبها أفراد العينة، ولكننا أردناها كذلك لجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات وكذلك لأنها تناسب طبيعة الدراسة. وبالتالي فقد بلغ عدد أفراد عينة الدراسة 23 أستاذ وأستاذة.

الأداة المستخدمة

استخدمت استمارة مكونة من 09 أسئلة مفتوحة، مقسمة إلى محورين، المحور الأول حول الفروق الفردية بين التلاميذ، والمحور الثاني حول استخدام الثواب والعقاب. حيث وزعت 42 استمارة على أساتذة التعليم الابتدائي متواجدين بثلاث مدارس بمدينة قلمة، وبعد استرجاعها أحصيت 23 استمارة فقط صالحة للتحليل.

جدول رقم 01: يوضح توزيع أفراد العينة حسب مؤسسة العمل والجنس

الرقم	المدرسة	إناث	ذكور	المجموع
01	هوارى بومدين	11	02	13
02	بوريب بوجعة	02	02	04
03	واد المعيز الجديدة	06	0	06
	المجموع	19	4	23

المصدر: الباحث

يتضح من خلال الجدول رقم (01) أن أغلب أفراد العينة هم من الإناث حيث يقدر عددهم ب (19) معلمة مقارنة بعدد المعلمين الذكور الذي يبلغ عددهم (04) معلمين

عرض النتائج:

فقط ، وهذا راجع إلى أن مهنة التعليم أصبحت يفضلها الإناث ويقبلون عليها أكثر من الذكور لأنها تتلاءم مع طبيعتهم كأمهات ومربيات

السؤال الأول : ماذا تعني الفروق الفردية بين التلاميذ

جدول رقم 02: يوضح استجابات أفراد العينة حول السؤال الأول

الرقم	الإجابات	ت	%
1	هي مدى اختلاف الكفاءات والقدرات ونسبة الذكاء	1	04.34
2	هو ذلك التميز الذي لا يظهر إلا عندما نضع التلاميذ تحت الملاحظة والمقارنة	1	04.34
3	الاختلافات الموجودة بين التلاميذ في القسم	7	30.43
4	اختلاف التلاميذ في الذكاء والقدرات	1	04.34
5	تلك الصفات التي يتميز بها كل إنسان (فرد ، تلميذ) عن غيره.	4	17.39
6	هي مجموعة الخصائص التي تميز كل فرد عن الآخر.	3	13.04
7	هي ضرورة حتمية تفرضها الطبيعة الفيزيولوجية للبشر	1	04.34
8	هي مهمة في تحديد المستوى الدراسي لديهم.	1	04.34
9	هي فروق عقلية (قدرة الاستيعاب)	1	04.34
10	القدرة وعدم القدرة	1	04.34
11	هي فروق بين شخصية تلميذ و تلميذ آخر	2	08.69
	المجموع	23	100

المصدر: الباحث

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02) أن مفهوم الفروق الفردية بين التلاميذ بالنسبة للمعلمين اختلف وتنوع ، إلا أن أكبر نسبة كانت للعبارة رقم (03) وهي " هي الاختلافات السؤال الثاني: أذكر الفروق الفردية بين التلاميذ التي تعرفها؟

الموجودة بين التلاميذ في القسم " أي بنسبة 30.43% ، تلتها العبارتين رقم (05) ورقم (06) بنسبة 17.39% و 13.04% على التوالي.

جدول رقم 03: يوضح استجابات أفراد العينة حول السؤال الثاني

الرقم	الإجابات	ت	%
1	فروق في القدرات العقلية	10	24.39
2	نسبة الذكاء	9	21.95
3	خياله	2	04.87
4	ذاكرته	3	07.31
5	قدرة وسرعة الاستيعاب	5	12.19
6	يتعلم ببطء أكثر من الآخرين	2	04.87
7	دافعية التعلم	2	04.87
8	الانتباه والتركيز	3	07.31
9	الاستعدادات	2	04.87
10	دقة الملاحظة	1	02.43
11	المواهب والميول	2	04.87
الجموع		41	100

المصدر: الباحث

بنسب ضعيفة مثل العبارات (5) و(4) و(8) بنسب 12.19% و 07.31% على التوالي، تمثلت في الذاكرة وقدرة الاستيعاب والانتباه والتركيز، ثم تلتها عبارات أخرى بنسب ضعيفة جدا، وهي سرعة الاستيعاب، دافعية التعلم، المواهب والميول، الاستعدادات، التعلم ببطء الخيال ودقة الملاحظة.

يظهر من خلال الجدول رقم (03) أولا أن الفروق في القدرات العقلية تكررت 10 مرات، أي بنسبة 24.39%، وهناك من المعلمين من عبر عنها بعبارات أخرى مثل نسبة الذكاء التي بلغت نسبتها 21.95%، وهي أعلى نسبة، ثم تليها عبارات أخرى

جدول رقم 04: يوضح استجابات أفراد العينة حول السؤال الثاني

الرقم	الإجابات	ت	%
1	فروق في القدرات الجسدية	9	60.00
2	نشاط و حيوية	1	06.66
3	كثرة الحركة والهدوء	3	20.00
4	الحالة الصحية	2	13.33
الجموع		15	100

المصدر: الباحث

المعلمين من عبر عنها بعبارة نشاط وحيوية وعبارة كثرة الحركة والهدوء والحالة الصحية بنسب ضعيفة.

يتضح من الجدول رقم (04) أن عبارة الفروق الفردية في القدرات الجسدية تكررت بنسبة 60% في حين نجد أن هناك من

جدول رقم 05: يوضح استجابات أفراد العينة حول السؤال الثاني

الرقم	الإجابات	ت	%
1	الفروق الاجتماعية والانفعالية	9	56.25
2	التنشئة التربوية	1	06.25
3	القيم والاتجاهات	1	06.25
4	الوسط الثقافي	1	06.25
5	منطوي	1	06.25
6	مزاجي	1	06.25
7	البيئية	1	06.25
8	روح المبادرة	1	06.25
المجموع		16	100

المصدر: الباحث

يتضح من الجدول رقم (05) أن الفروق الفردية الاجتماعية والانفعالية قد تكررت بنسبة 56.25 % في حين عبر عنها معلمون آخرون بعبارة التنشئة التربوية ، وعبارة القيم والاتجاهات ، وعبارة الوسط الثقافي ، وكذلك عبارات منطوي ، مزاجي ، فروق بيئية ، و روح المبادرة بنسبة ضعيفة 06.25 % .

جدول رقم 06: يوضح حوصلة استجابات أفراد العينة حول السؤال الثاني

الرقم	العبارات	ت	%
1	فروق في القدرات العقلية	10	35.71
2	فروق في القدرات الجسدية	9	32.14
3	الفروق الاجتماعية والانفعالية	9	32.14
المجموع		28	100

المصدر: الباحث

يمثل الجدول رقم (06) حوصلة للجدول رقم (03) ، (04) و(05) التي تبين مدى إدراك المعلمين لأنواع أو أبعاد الفروق الفردية بين التلاميذ (كما جاءت في التراث النظري) ، حيث نجدهم قد ذكروا كل هذه الأبعاد بنسب متقاربة ، إلا أننا السؤال الثالث: كيف تتعامل مع الفروق الفردية.

جدول رقم 07: يوضح استجابات أفراد العينة حول السؤال الثالث

الرقم	العبارات	ت	%
1	تكييف البيئة المدرسية مع قدرات التلاميذ	10	25.64
2	عدم التمييز بين التلاميذ	4	10.25
3	عدم إشعار التلميذ الأقل قدرة بالعجز	1	02.56
4	عدم الاستهزاء بمن هو أقل قدرة	1	02.56
5	إتباع أسلوب الأفواج غير المتجانسة	1	02.56
6	محاورة أولياء التلاميذ	1	02.56
7	حصص الدعم	6	15.38
8	إتباع أسلوب التعزيز مع التلاميذ	5	12.82
9	مراعاة كل ما يتميز به كل تلميذ	9	23.07
10	تطوير شخصية المتعلمين فكريا ، اجتماعيا وانفعاليا وجسديا	1	02.56
المجموع		39	100

المصدر: الباحث

تلميذ، بنسبة 23.07 %، ثم تأتي عبارة حصص الدعم بنسبة 15.38 %، ثم عبارة إتباع أسلوب التعزيز مع التلاميذ بنسبة 12.82 %، إلى جانب عبارات أخرى بنسب أقل وهي مبينة في الجدول.

يتضح من خلال الجدول رقم (07) أن معظم المعلمين اتفقوا على طريقة التعامل مع التلاميذ حيث تمثل ذلك في العبارة رقم (01) تكييف البيئة المدرسية مع قدرات التلاميذ، بأكثر نسبة أي 25.64 %، ثم العبارة رقم (09) مراعاة كل ما يتميز به كل

السؤال الرابع: خصائص التلاميذ التي تحفز المعلم.

جدول رقم 08: يوضح استجابات أفراد العينة حول السؤال الرابع

الرقم	الخصائص العقلية	ت	%
1	محاولة الإجابة والاجتهاد	4	08.51
2	الانتباه	10	21.27
3	التطلع إلى المعرفة	11	23.40
4	التركيز	4	08.51
5	السرعة والدقة في الفهم	1	02.12
6	المشاركة في بناء الدرس	8	17.02
7	ذكاء التلميذ وقدرته على الاستيعاب	5	10.63
8	الدافعية للتعلم	4	08.51
المجموع		47	100
الرقم	الخصائص الاجتماعية والانفعالية	ت	%
1	التنافس	2	08.69
2	حسن الخلق	4	17.39
3	الهدوء	6	26.08
4	البراءة	1	04.34
5	الالتزام بالقواعد العامة	9	39.13
6	النشاط والحيوية	1	04.34
المجموع		23	100

المصدر: الباحث

الخاصية رقم (5) والمتمثلة في الالتزام بالقواعد العامة بـ 39.13 %، ثم تلتها الخاصية رقم (3) بنسبة 26.08 % والمتمثلة في الهدوء، ثم الخاصية رقم (2) والمتمثلة في حسن الخلق بنسبة 17.39 %، ثم خاصية التنافس بنسبة 08.69 %، وفي الأخير النشاط والحيوية بنسبة 04.34 %.

جدول رقم 09: يوضح حوصلة استجابات أفراد

العينة حول السؤال الرابع

الرقم	العبارات	ت	%
1	الخصائص العقلية	47	67.14
2	الخصائص الاجتماعية والانفعالية	23	32.85
المجموع		70	100

الخصائص العقلية بأكثر نسبة أي 67.14 %، ثم الخصائص الاجتماعية

نلاحظ من خلال الجدول رقم (08) أن خصائص التلاميذ التي تحفز المعلمين على أداء واجبهم، تمثلت وبالدرجة الأولى في العبارة رقم (3) وهي التطلع إلى المعرفة بنسبة 23.40 %، ثم تلتها العبارة (2) وهي الانتباه، بنسبة 21.27 %، ثم الخاصية رقم (6) بنسبة 17.02 %، وهي المشاركة في بناء الدرس، ثم الخاصية رقم (7) وهي ذكاء التلميذ وقدرته على الاستيعاب بنسبة 10.63 %، ثم تأتي الخاصية رقم (1) و(4) و(8) بنفس النسبة أي 08.51 %، وفي الأخير خاصية السرعة والدقة في الفهم بنسبة 02.12 %.

كما نلاحظ أن هناك خصائص اجتماعية وانفعالية تحفز المعلمين على أداء مهمتهم، وقد تمثلت أكبر نسبة في نلاحظ من خلال الجدول رقم (09) أن خصائص التلاميذ التي تحفز المعلمين على أداء واجبهم، تمثلت في

والانفعالية بنسبة 32.85 %، أما الخصائص الجسمانية والحركية فلم تكن من ضمن الخصائص التي تحفز السؤال الخامس: خصائص التلاميذ التي تثبط عزيمته المعلم

جدول رقم 10: يوضح استجابات أفراد العينة حول السؤال الخامس

الرقم	الخصائص العقلية (المعرفية)	ت	%
1	عدم القدرة على الاستيعاب	2	06.66
2	الكتابة ببطء وعدم وضوح الخط	2	06.66
3	عدم التركيز والانتباه	9	30.00
4	عدم إنجاز الواجبات المنزلية	10	33.33
5	النسيان	3	10.00
6	التباطؤ في الإجابة والتراخي في تقديمها	1	03.33
7	عدم المشاركة في الدرس	3	10.00
المجموع			
		30	100
الرقم	الخصائص الاجتماعية والانفعالية	ت	%
1	الشغب وفرط الحركة	8	22.22
2	عدم الاكتراث بما يقوله المعلم	12	33.33
3	عدم الانضباط والتشويش	7	19.44
4	السلوكيات العدوانية وسوء التربية	2	05.55
5	الكسل والخمول	4	11.11
6	عدم حب التلميذ للمدرسة	1	02.77
7	البيئة الاجتماعية والاقتصادية	2	05.55
8	كثرة الغياب	3	08.33
9	الخوف من الإجابة (عدم الثقة بالنفس)	1	02.77
10	التلميذ المهمل (عدم إحضار الأدوات)	3	08.33
المجموع			
		36	100

المصدر: الباحث

خاصية عدم الانضباط والتشويش بنسبة 19.44 %، تلتها خاصية الكسل والخمول بنسبة 11.11 %، ثم الخاصية المتعلقة بكثرة الغياب وكذلك خاصية التلميذ المهمل بنسبة 08.33 %، ثم خاصية السلوكيات العدوانية وسوء التربية وكذلك البيئة الاجتماعية والاقتصادية بنسبة 05.55 %، وأخيرا خاصية عدم حب التلميذ للمدرسة والخوف من الإجابة بنسبة 02.77 %.

جدول رقم 11: يوضح حوصلة استجابات أفراد العينة حول السؤال الخامس

الرقم	العبارات	ت	%
1	الخصائص العقلية	30	45.45
2	الخصائص الاجتماعية والانفعالية	36	54.54
المجموع			
		66	100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (10) أن خصائص التلاميذ التي تثبط أداء المعلم، والتي تمثلت في الخصائص العقلية، جاءت فيها العبارة رقم (4) والمتمثلة في عدم إنجاز الواجبات المنزلية بأكثر نسبة 33.33 %، ثم تلتها الخاصية رقم (3) والمتمثلة في عدم التركيز والانتباه، بنسبة 30 %، وبعدها الخاصية رقم (5) و(7) بنسبة 10 %، ثم الخاصية رقم (1) و(2) بنفس النسبة 06.66 %، أما الخاصية رقم (6) والمتمثلة في التباطؤ في الإجابة والتراخي في تقديمها فجاءت بنسبة ضعيفة أي 03.33 %، كما نلاحظ أن أكثر خصائص التلميذ الاجتماعية والانفعالية التي تثبط عزيمته المعلم في أداء مهمته تمثلت في الخاصية رقم (2) وهي عدم الاكتراث بما يقوله المعلم بنسبة 33.33 %، ثم تبعثها الخاصية رقم (1) بنسبة 22.22 %، وهي تتعلق بالشغب وفرط الحركة، بعدها

% ، وتلتها الخصائص العقلية بنسبة 45.45 % ، أما الخصائص الجسمية والحركية فلم تكن من ضمن الخصائص التي تثبط المعلم.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (11) أن خصائص التلاميذ التي تثبط المعلم على أداء مهمته ، تمثلت في الخصائص العقلية والخصائص الاجتماعية والانفعالية بنسب متقاربة ، حيث جاءت في المرتبة الأولى الخصائص الاجتماعية والانفعالية بنسبة 54.54

السؤال السادس: المواقف التي يمنح فيها المعلم الثواب للتلميذ

جدول رقم 12: يوضح استجابات أفراد العينة حول السؤال السادس

الرقم	مواقف تتعلق بالجانب المعرفي	ت	%
1	التفوق والتميز	12	27.27
2	بذل مجهود للتحسن أو الاجتهاد	16	36.36
3	التلميذ الضعيف لدفعه إلى المحاولة	6	13.63
4	الانتباه إلى سهو وهفوات المعلم والتلميذ والتركيز	4	09.09
5	إنجاز الواجبات	1	02.27
6	الرغبة الحادة في تحصيل العلم	3	06.81
7	سرعة الاستيعاب	2	04.54
المجموع		44	100
الرقم	مواقف تتعلق بالجانب الاجتماعي والانفعالي	ت	%
1	الانضباط	2	08.69
2	السلوك الممتاز خلقيا	10	43.47
3	إذا لم يعد الخطأ الذي عوقب من أجله	2	08.69
4	المشاركة والتفاعل	3	13.04
5	المبادرة	4	17.39
6	الهدوء	2	08.69
المجموع		23	100

نسبة حيث بلغت 43.47 % ، ثم جاء موقف المبادرة بنسبة 17.39 % وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالعبارة الأولى ، ثم جاءت عبارات أخرى بنسب أقل وهي موضحة في الجدول.

جدول رقم 13: يوضح حوصلة استجابات أفراد

العينة حول السؤال السادس

الرقم	العبارات	ت	%
1	الخصائص العقلية	44	65.67
2	الخصائص الاجتماعية والانفعالية	23	34.32
المجموع		67	100

وما هو ملاحظ هنا أن الجانب الجسدي لم يتم ذكره (الحالة الصحية للتلميذ).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (12) أن أكثر المواقف التي تجعل المعلم يمنح فيها الثواب للتلميذ هي المتعلقة ببذل مجهود للتحسن والاجتهاد بنسبة 36.36% ، وتأتي في المرتبة الثانية العبارة المتعلقة بالتميز والتفوق بنسبة 27.27% ، ثم العبارة رقم (3) بنسبة 13.63 % وهي تخص الموقف المتعلق بالتلميذ الضعيف لدفعه إلى المحاولة ، بينما نجد عبارة إنجاز الواجبات في المرتبة الأخيرة بنسبة 02.27 % ، هذا ما تعلق بالجانب المعرفي.

أما فيما يخص المواقف التي تتعلق بالجانب الاجتماعي والانفعالي ، فنجد السلوك الممتاز خلقيا جاء بأكبر نلاحظ من خلال الجدول رقم (13) أن أكثر المواقف التي تجعل المعلم يمنح فيها الثواب للتلميذ هي المتعلقة بالجانب المعرفي (العقلية) بنسبة 65.67 % ، ثم تأتي المواقف المتعلقة بالجانب الاجتماعي والانفعالي في المرتبة الثانية بنسبة 34.32 %.

السؤال السابع: المواقف التي تتطلب العقاب.

جدول رقم 14: يوضح استجابات أفراد العينة حول السؤال السابع

الرقم	مواقف تتعلق بالجانب المعرفي	ت	%
1	عدم إنجاز الواجبات	12	85.71
2	عدم حفظ الدروس	1	07.14
3	عدم التركيز فيما تقوله المعلمة	1	07.14
	المجموع	14	100
الرقم	مواقف تتعلق بالجانب الاجتماعي والانفعالي	ت	%
1	فعل لا أخلاقي ، الشغب والفوضى والعنف	30	63.82
2	عدم الالتزام بأمر بعد النصح المتكرر	2	04.25
3	التهاون الذي يهدد مستقبله	5	10.63
4	اللعب وعدم الاهتمام بشرح المعلم	6	12.76
5	تكرار بعض السلوكيات "كنسيان الأدوات"	3	06.38
6	الاستهزاء بالمادة	1	02.12
	المجموع	47	100

السؤال الثامن: هل يمكن ترجمة استخدام العقاب

كنتائج لمشاكل المعلم الخاصة

جدول رقم 15: يوضح استجابات أفراد العينة حول

السؤال الثامن

الاستجابات	ت	%
لا	21	91.30
نعم	2	08.69
المجموع	23	100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (15) أن نسبة 91.30

% معلمي ومعلمة أجابوا بـ "لا" في حين أجاب 08.69 % فقط

"بنعم" أي أن مشاكل المعلم الخاصة ليس لها علاقة

باستخدامه للعقاب

نلاحظ من خلال الجدول رقم (14) أن أكثر المواقف

التي يمنح فيها المعلم العقاب للتلميذ والمتعلقة بالجانب المعرفي (العقلي) هي عدم إنجاز التلميذ لواجباته بنسبة 85.71 %، أما التي تتعلق بالجانب الاجتماعي

والانفعالي فقد اتضح في الموقف الخاص بفعل لا أخلاقي ، الشغب والفوضى والعنف بنسبة 63.82% ، وهي أكبر نسبة في هذا الجانب ، وتأتي بعدها في نفس هذا الجانب ، اللعب

وعدم الاهتمام بشرح المعلم ، ثم التهاون الذي يهدد مستقبله بنسب 12.76 % ، 10.63 % على التوالي ، إلى جانب مواقف أخرى بنسب ضعيفة وهي مبينة في الجدول. وما هو

ملاحظ هنا أن الجانب الجسدي لم يتم ذكره.

السؤال التاسع: المواقف التي يندم عليها المعلم بعد معاقبته للتلميذ

جدول رقم 16: يوضح استجابات أفراد العينة حول السؤال التاسع

الاستجابات	ت	%
لا	10	43.47
نعم	13	56.52
المجموع	23	100

التلميذ للشرح ، عندما لا يفهم التلميذ الدرس ، ويتضح أنه

خارج عن إرادة التلميذ وتسرع المعلم في الحكم عليه-

اكتشاف أن هناك مشاكل داخل الأسرة يعاني منها. التوبيخ

أمام زملاء ، عدم إحضاره الأدوات.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (16) أن هناك نسبة

43.47 % من المعلمين أجابوا بـ "لا" أي لا توجد مواقف

عاقب عليها المعلم وعاد للندم ، أما نسبة 56.52 % من

المعلمين أجابوا بـ "نعم" أي يندمون على مواقف عاقبوا فيها

التلاميذ ، مثل: في حالة شهادة من طرف زملائه باقتراه

للخطأ ، ثم يتبين أنه لم يفعل ذلك ، عندما يهمل ولا ينتبه

تحليل ومناقشة نتائج الدراسة

والاتجاهات، الوسط الثقافي، البيئة والتنشئة التربوية
وبنسب مئوية ضعيفة جدا.

ونقص إدراكهم الجيد لهذه الفروق الفردية بين
التلاميذ قد يؤدي بهم إلى عدم مراعاتها، وهذا ما قد ينعكس
عليهم سلبا خاصة عند استخدامهم للثواب والعقاب.

أما فيما يتعلق بكيفية التعامل مع الفروق الفردية
الموجودة بين التلاميذ والتي يدركون وجودها، كانت بتكليف
البيئة المدرسية مع قدرات التلاميذ، وكذلك بمراعاة كل ما
يتميز به كل تلميذ، إلا أنهم لم يوضحوا كيف، إلا أننا نجد
بعض المعلمين أشاروا إلى إتباع أسلوب التعزيز مع التلاميذ،
وكذلك استخدام حصص الدعم، ونستنتج من هذا أن هناك
فئة قليلة من المعلمين من يستخدم التعزيز لجلب انتباه
وتحفيز التلاميذ للتعلم لكي يقلصوا من مدى الفروق بينهم.

أما خصائص التلاميذ التي تحفز المعلم على أداء
مهمته، فقد تمثلت في عبارة التطلع إلى المعرفة وخاصة
الانتباه ثم خاصية المشاركة، وهي الخصائص التي يمكنها أن
تحفز المعلمين وتجعلهم يؤدون مهمتهم دون ملل ولا ضجر،
كما يمكن أن تكون هذه الخصائص هي مؤشرات للمواقف التي
يمنحها المعلم الثواب بما أنها تحفزه وتمنحه الراحة وحب
العطاء. هذا فيما يخص خصائص التلاميذ العقلية المعرفية.

أما الخصائص الاجتماعية والانفعالية فقد حددها المعلمون في
بعض السلوكيات مثل الالتزام بالقواعد العامة، وهي تمثل
بعض القوانين الداخلية التي يجب على التلاميذ احترامها،
وكذلك الهدوء لأنه يمنح للمعلم عدم التوتر ويساعده على
إيصال المعلومة للتلاميذ دون جهد كبير، كما أن هناك فئة
من المعلمين لم ينكروا دور "حسن الخلق" الذي يتميز به
بعض التلاميذ في تحفيز عمل المعلم معهم، فهم بهذا ذكروا
الفروق الفردية العقلية والفروق الاجتماعية والانفعالية، أما
الفروق الفردية الجسمية فلم يتم ذكرها من طرف المعلمين،
هذا ما يجعلنا نستنتج أنها غير مهمة بالنسبة لهم، أي أنها لا
تثيرهم ولا تحفزهم.

أما خصائص التلاميذ التي تثبط من عزيمة المعلم في
أداء مهمته، فقد حددها المعلمون في بعض الخصائص
العقلية منها وخاصة عدم التركيز والانتباه، إضافة إلى بعض
السلوكيات التي تتعلق بالجانب المعرفي مثل عدم إنجاز

السؤال الأول حول معنى الفروق الفردية بين
التلاميذ، تبين أن معظم المعلمين مدركين لمعنى الفروق
بين التلاميذ حيث قدموا مفاهيم مختلفة إلا أنها تدور حول
نفس المعنى وهو وجود اختلافات بين التلاميذ في القسم
الواحد. أو هي مجموعة الخصائص والصفات التي يتميز بها فرد
عن غيره من الأفراد، وفيما يخص السؤال الثاني الذي تمحور
حول الفروق الفردية التي يعرفها المعلمين كانت الفروق في
القدرات العقلية بأكبر نسبة مقارنة بالفروق في القدرات
الجسمية والقدرات الاجتماعية والانفعالية التي ذكرت بنسبة،
كما لاحظنا أن هناك من المعلمين من عبر على الفروق في
القدرات العقلية بعبارة أخرى ولكن أغلبها كانت عبارات
حول الذكاء خاصة، وكأنه هو القدرة العقلية الوحيدة التي
يختلف فيها الأفراد، أما القدرات العقلية الأخرى، فقد ذكرت
بنسب ضعيفة، وهذا ما يجعلنا ندرك أن إدراك المعلمين
للفروق في القدرات العقلية ضعيف لأن الفروق الفردية في
القدرات العقلية، هي فروقا في كل القدرات العقلية بما فيها
الذكاء، حيث توجد قدرات أخرى تسبب الفروق الفردية بين
التلاميذ، مثل الإدراك، الانتباه والتركيز، الذاكرة، التصور
وغيرها من القدرات العقلية.

أما الفروق الفردية في القدرات الجسمية والقدرات
الاجتماعية والانفعالية فقد ذكرت بنفس النسبة، وتمثلت
القدرات الجسمية بالنسبة للمعلمين في كثرة الحركة، والحالة
الصحية للتلاميذ، وكذلك النشاط والحيوية، أما الفروق
الفردية في القدرات الاجتماعية والانفعالية، فتتمثل في
التنشئة الاجتماعية، (التربوية)، القيم والاتجاهات، الوسط
الثقافي والاقتصادي، وغيرها من الفروق وهي موضحة في
الجدول، أي أن مفهوم المعلمين للفروق الفردية الجسمية
تتلخص في الحركات والحالة

الصحية فقط بينما الصفات الجسمية الأخرى كلها لم
يتم ذكرها من قبل المعلمين، وهذا يدل على عدم إدراكهم
الجيد لهذه الفروق.

وما يؤكد كذلك أن المعلمين لم يكونوا مدركين جيدا
للفروق الفردية الاجتماعية والانفعالية هو تحديدها في بعض
سمات الشخصية كالانطواء، روح المبادرة والقيم

والانفعالية التي تتطلب التعزيز والإثابة تنطفي وتزول مع مرور الوقت، بالرغم من أنها كان من الممكن أن تبقى وتدوم وتكون محفزا لظهور سلوكيات أخرى محببة من قبل نفس التلاميذ أو من التلاميذ الآخرين، حيث نلاحظ أن السلوكيات الأخرى كالانضباط والتفاعل والمشاركة والمبادرة والهدوء، كان تكرارهم ضعيف جدا أي أن أغلب المعلمين لا يهتمون بسلوكيات التلاميذ الأخرى.

أما عندما طلبنا من المعلمين تحديد المواقف التي يستخدم فيها المعلم العقاب مع التلاميذ فقد أجابوا بوجود مواقف تتعلق بالجانب المعرفي ومواقف أخرى تتعلق بالجانب الاجتماعي والانفعالي أما الجانب الجسدي فلم يذكره، ففيما يتعلق بالجانب المعرفي فقد ذكروا أن أهم المواقف المتعلقة بالجانب المعرفي التي يستخدم فيها المعلمين العقاب كانت عدم إنجاز الواجبات بأكثر نسبة، على الرغم من أن هذا الموقف لم يكن مهما لتعزيه أو إثابته حيث ذكر بتكرار واحد في المواقف التي يمنح فيها المعلم الثواب للتلميذ، هذا يعني أن التلميذ إذا أنجز واجباته لا يمنح الثواب أما إذا أهملها ولم ينجزها يعاقب عليها، وهذا يعتبر استخدام خاطئ، حيث هذا الموقف مادام يعاقب عليه بعدم إنجازه فهو مهم إذن، فلماذا لا يعززه المعلمين أو لماذا لا يعتبر من المواقف التي تتطلب التعزيز؟ أما المواقف الأخرى مثل "عدم حفظ الدروس، و"عدم التركيز فيما يقوله المعلم" فقد ذكرت بنسب قليلة جدا، وهذا دليل على عدم أهمية هذه المواقف، خاصة وأنها مرتبطة بقدرات التلاميذ الخاصة التي لا دور للتلميذ فيها فربما تكون قدراته محدودة، ويعتبر من الظلم أن نعاقب التلميذ على قدراته الضعيفة التي قد يعتبرها هو كعقاب له في حد ذاتها، كما نجد في المواقف المتعلقة بالجانب الاجتماعي والانفعالي والتي تتطلب من المعلم استخدام العقاب، الشغب والفوضى وكذلك الأفعال اللاأخلاقية، وهي عادة السلوكيات التي يتم عقابها لأنها تعرقل سير الدرس، وتؤثر على الانضباط واحترام القانون الداخلي للقسام، وهو ما وجدناه فيما يخص المواقف التي يمنح فيها الثواب حيث ذكر المعلمون "السلوك الممتاز خلقيا" أما الانضباط فقد ذكر بنسبة قليلة جدا، وهو ما يتناقض كذلك مع المواقف التي

الواجبات المنزلية، إضافة إلى ذلك فقد ذكروا عدم المشاركة في بناء الدرس والنسيان بنسب ضعيفة، أما خصائص التلاميذ الاجتماعية والانفعالية التي تثبط عمل المعلم معهم، ويمكن أن تجعله يكره مهنة التدريس هو خاصة عدم الاكتراث لما يقوله المعلم، ثم الشغب وفرط الحركة وكذلك عدم الانضباط والتشويش، وهي كلها سلوكيات تعرقل السير الحسن للدرس لذلك فهي تثبط عزيمة المعلم، وما يمكن استنتاجه هنا أيضا هو وجود إمكانية أن تكون هذه السلوكيات التي تثبط المعلم (وتجعله لا يقوم بعمله على ما يرام) كمؤشرات على المواقف التي يعاقب عليها التلميذ.

وما نلاحظه هنا كذلك أن المعلمين لم يحددوا الخصائص الجسدية، مما يجعلنا نستنتج أنها لا تهمهم أيضا، وربما هذا ما يفسر كذلك عدم ذكر المعلمين للفروق الفردية الجسدية بين التلاميذ، إلا من قبل عدد قليل جدا، حيث حددوها في الحركات فقط، وربما عدم إدراك المعلمين لكل الفروق الفردية الجسدية بين التلاميذ هو ما يجعلهم لا يراعونها في تعاملهم معهم بالثواب والعقاب ولا في تقديمهم للدروس.

أما المواقف التي يمنح فيها المعلم الثواب للتلاميذ فقد ذكر المعلمون فيما يتعلق بالجانب المعرفي أو العقلي وبنسبة كبيرة نوعا ما بذل مجهود للتحسن أو الاجتهاد، وكذلك التفوق والتميز وهو أمر طبيعي حيث عادة ما تمنح المكافآت أو الثواب في المواقف المتميزة بالتفوق والتي يبذل فيها مجهود للتحسن، كما نلاحظ كذلك أن هناك من المعلمين من يمنح الثواب "للتلميذ الضعيف لدفعه إلى المحاولة" ولكن ذكر ذلك بنسبة ضعيفة جدا، وهذا ما يفسر أن أغلب المعلمين لا يحفزون التلاميذ الذين يعانون من ضعف في قدراتهم التحصيلية، وربما هذا ما يؤثر سلبا عليهم حيث لا يجدون من يحفزهم ويدفعهم للعمل أكثر لذلك نجدهم خاملين وكسالى ليست لديهم الرغبة في العمل والاجتهاد والمشاركة في سير الدروس. أما المواقف التي تتعلق بالجانب الاجتماعي والانفعالي ويمنحها المعلم الثواب، فقد تمثلت في السلوك الممتاز خلقيا، بمعنى أن المعلمين يمنحون الثواب للسلوك المتميز بالخلق الحسن فقط، أما باقي الجوانب الاجتماعية والانفعالية للتلاميذ لا يولونها اهتمام، هذا ما يجعل بعض سلوكيات التلاميذ الاجتماعية

تكيف البيئة المدرسية مع قدرات التلاميذ ، كذلك من خلال عدم التمييز بينهم ، ومراعاة كل ما يتميز به كل تلميذ ، كما تبين أن المعلمين يستخدمون أسلوب التعزيز وكذلك حصص الدعم معهم. إلا أننا استنتجنا من خلال إجابات المعلمين أنهم يتأثرون أكثر بالفروق المعرفية العقلية للتلاميذ أما الفروق الجسمية والاجتماعية الانفعالية لا يولوها الاهتمام نفسه الذي يولونه للفروق الفردية المعرفية ، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على نظرة المعلمين للتلاميذ ، حيث يرونهم وكأنهم قدرات عقلية معرفية فقط ، ونظرتهم هذه تتوافق مع اتجاه المدرسة المعرفية التي كان اهتمامها الكبير هو النمو المعرفي للطفل أو كيف ينمي الطفل بنيته المعرفية. متناسين بذلك الجوانب الأخرى للنمو.

وفيما يخص خصائص التلاميذ التي يتأثر بها المعلمين والتي تحفزهم أو تثبط عزيمتهم على أداء مهمتهم التدريسية ، تمثلت في الخصائص المعرفية وكذلك الاجتماعية الانفعالية ، مما

يجعلنا نستنتج أن هذه الخصائص هي نفسها التي يمكنها أن تنعكس على المعلمين وتجعلهم يمنحون الثواب أو العقاب للتلاميذ. وقد لوحظ كذلك إلى أن هناك مواقف إذا لم يقيم بها التلاميذ يعاقبون ، وإذا قاموا بها لا يمنحون الثواب ، وهذا ما

يجعلها تزول وتنطفئ مع مرور الوقت لأنها لم يتم تعزيزها ، على الرغم من أن هذه المواقف هي التي يجب ظهورها لدى المتعلمين.

كما كان من بين النتائج أن المعلمين لا يكونون تحت تأثير أي مشكل خاص بهم عندما يعاقبون التلاميذ ، ولكن ذلك يكون نتيجة خطأ قاموا به ، ليتوقفوا عن إعادته مرة أخرى ، وقد ذكر معظم المعلمون أنهم يندمون أحيانا على عقاب التلميذ خاصة إذا تبين أنه عوقب ظلما ، أو كان ذلك العقاب لعدم إنجازه لواجب ما لأنه يمر بظروف عائلية صعبة.

من خلال تحليل النتائج تبين أن نسبة متوسطة فقط من المعلمين يدركون الفروق الفردية بين التلاميذ بشكل واضح ، وهم يستخدمون الثواب والعقاب مع التلاميذ في المواقف المتعلقة بالفروق الفردية المعرفية وكذلك الفروق

يمنح فيها العقاب ، حيث التلميذ المنضبط لا يكافئ أو لا يثاب ولكن التلميذ الذي يخلق الفوضى يعاقب.

فيما يخص السؤال المتعلق ب هل يمكن ترجمة استخدام العقاب كنتائج لمشاكل المعلم الخاصة فقد أجاب معظم المعلمون أي بنسبة 91.30 % بـ "لا" ، بمعنى لا يمكن للمشاكل الخاصة للمعلم أن تكون لها علاقة باستخدام المعلم للعقاب ، حيث يرون أن مشاكلهم الخاصة تبقى خارج نطاق العمل ولا دخل لها في عقاب التلميذ في حين نجد نسبة 08.69 % من المعلمين أجابوا بـ "نعم" وهم يرون أن من يقوم بذلك فهو غير واعي لما يفعل أو أنه إنسان مريض ، وقد تم طرح هذا السؤال على الأساتذة بهدف إلغاء عامل المشاكل الخاصة للمعلم في تأثيرها على استخدامه للعقاب ، بمعنى أنه لا يوجد أي معلم سوي يقوم بعقاب تلميذ تحت تأثير مشاكله الخاصة.

وفيما يتعلق بالسؤال الأخير والذي كان حول المواقف التي يندم عليها المعلم لمعاقبته للتلميذ ، فكانت الإجابات متقاربة بين "نعم" بنسبة 56.52 % و "لا" بنسبة 43.47 % ، أي أن هناك من يعاقب التلميذ ولكن لا يندم على عقابه له لأنه في مصلحة التلميذ والمعلم يريد أن يقومه قبل فوات الأوان لأنه لا زال لا يعرف ما يضره وما ينفعه. أما الذين أجابوا بأنهم يندمون في بعض الأحيان ، فإن سبب ذلك يعود خاصة إلى ثبوت أن التلميذ المعاقب ظلم ، لأن هناك مشاكل أو ظروف يعيشها التلميذ هي التي حالت بين قيامه بواجبه مثلا ، كذلك في حالة توبيخ التلميذ أمام زملائه أو لعدم إحضاره لأدواته ، وفي بعض الحالات الأخرى التي يشهد فيها تلميذ على تلميذ آخر أنه اقترف الخطأ ثم يتبين أنه لم يفعل ذلك.

النتائج النهائية

يمكن تلخيص النتائج التي تم التوصل إليها فيما يلي:
إن المعلمين على العموم مدركون لأبعاد الفروق الفردية الموجودة بين التلاميذ وقد حددوها في ثلاث جوانب هي: الجانب الجسدي الحركي والجانب المعرفي العقلي والجانب الاجتماعي والانفعالي ، ولكن من خلال المفاهيم التي قدموها حول هذه الفروق تبين أن قلة منهم فقط من يدركها بوضوح ، وهم يراعون هذه الفروق الفردية من خلال

من جهة أخرى بالنسبة للأساتذة المتخرجين من المدارس العليا ، يجب أن يخضعوا هم كذلك إلى عملية انتقاء قبل دخول المدرسة ، لا تقوم على القبول على أساس المعدل فقط ، بل يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار معايير أخرى كسلامة النطق واللغة والتواصل ، وسمات شخصية تؤهلهم لأن يكونوا أساتذة ناجحين وقادة لتلاميذهم.

الفردية الانفعالية الاجتماعية ، أما الفروق الفردية الجسدية فليس لها أي تأثير عليهم عند استخدامهم لهذين الأسلوبين .
والنتيجة النهائية هي أن المعلمين الذين يدركون الفروق الفردية بين التلاميذ بشكل واضح ، تنعكس ايجابيا عليهم عند استخدامهم للثواب والعقاب ، أي أنهم يراعون تلك الفروق عندما يستخدمون الثواب والعقاب. فقد اتضح أنهم في أغلب الأحيان يستخدمون هذين الأسلوبين في المواقف التي تتطلب منهم ذلك ، هذا لا يعني أن هناك بعض الاستثناءات التي ظهرت في إجاباتهم خاصة على السؤال الأخير ، حيث تبين منها أن معظم المعلمون يندمون أحيانا على عقاب التلاميذ ، خاصة إذا تبين لهم أن ما بدر من التلميذ خارج عن إرادته. كما لمسنا نوعا من الحذر في إجاباتهم خاصة المتعلقة باستخدام العقاب ، فهذا الأخير لا يمكن منعه بشكل مطلق ، لأنه لا يعني دائما العقاب الجسدي ، حيث يمكن استخدام أشكاله الأخرى بطريقة لا تلحق الأذى بالتلميذ ، وهذا ما ينقص المعلمين أن يعرفوه أثناء تكوينهم .

خاتمة

وفي ختام هذا العمل لا بد من توجيه بعض التوصيات للقائمين على تكوين المعلمين في الجزائر وهي:
إن المعلمين المتخرجون من الجامعات باعتبارهم يمثلون نسبة لا بأس بها من مجموع المعلمين الجزائريين ، لم يتلقوا تكويننا بيداغوجيا أثناء تكوينهم الجامعي ، إلا أنهم يتم تكوينهم أثناء الخدمة ، ولكن ذلك غير كاف لأنه لا يؤهلهم لأداء عملهم كما يجب ، كما أن من يقوم بتكوينهم هم أساتذة من ذوي الخبرة لكنهم غير متخصصين في مجال علم النفس والتربية ، فهم غير مؤهلين لتكوين المعلمين في كثير من الجوانب التي يحتاجها المعلم في عمله ، لذلك يجب على القائمين على تكوين المعلمين أن يستغلوا الكفاءات المتخصصة في علم النفس والتربية. كما يستوجب إضافة مقياس البيداغوجيا ، كمقياس أساسي يدرس في جميع التخصصات بالجامعات الجزائرية ، على اعتبار أنه يوجد احتمال أن يكون كل طالب متخرج اليوم ، أستاذ الغد.

المراجع العربية

1- عمار ، محمود إسماعيل ، 1999 ، تعليم بلا عقاب: الثواب والعقاب في التربية ، دار عالم الكتب ، الرياض .

المراجع الأجنبية

2-Thomas, Gordon,1981, Enseignants efficaces, édition le jour éditeur. Canada

المواقع الإلكترونية

1- Giordan, André, Les élèves au centre de leur propre apprentissage, [https:// www fedec ge ps. qc, ca/wp-content/uploads/files/carrefour_pdf/trousse_7/04_document.pdf](https://www.fedecgeps.qc.ca/wp-content/uploads/files/carrefour_pdf/trousse_7/04_document.pdf).

2- Laloux, Cécile ,2013, des organisations pédagogiques pour faire réussir les élèves à l'école maternelle, <https://www.google.com/search?client=firefox-b-d&q=des+organisations+p%C3%A9dagogiques+pour+faire+r%C3%A9ussir+les+%C3%A9l%C3%A8ves+%C3%A0+l%27%C3%A9cole+maternelle%2C2012.2013>.

3- Ndajijimana Jean, 2008, Motivation et réussite des apprentissages scolaires, [html-Memoireonline.com/10/09/2770](http://Memoireonline.com/10/09/2770).

4- Zakaria, Norma, 2008, intervention d'aide auprès des élèves en difficulté, <https://www.usek.edu.lb.files.csr.pdf/>

القيم الاجتماعية في الدراما التلفزيونية الجزائرية دراسة تحليلية على عينة من حلقات مسلسل أولاد الحلال-

Social values in Algerian TV Drama-Analytical study on a sample of the episodes of the series Wlad lehlal-

تاريخ القبول: 2020-09-21

تاريخ الإرسال: 2019-10-23

سلمى لفة، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل
salmalefza@gmail.com

الملخص

تبحث هذه الورقة العلمية في موضوع جد مهم ، يتعلق بالقيم الاجتماعية المتضمنة في الدراما التلفزيونية الجزائرية كدراسة وصفية تحليلية ، وذلك من خلال تحليل عينة من حلقات مسلسل أولاد الحلال الجزائري الذي عرض لأول مرة على قناة الشروق⁺ خلال شهر رمضان لسنة 2019 ، وتسعى الدراسة للإجابة على عدة تساؤلات تخص شكل ومضمون المادة الدرامية ، حيث سيتم الكشف على العديد من النقاط أبرزها ، معرفة أهم الوسائل الفنية والجمالية الموظفة بالمسلسل ، والكشف عن القيم الإيجابية والسلبية المحتواة بمضمون المسلسل ، إضافة إلى تسليط الضوء على الأسلوب الذي تم به تقديم هذه القيم . وقد اعتمدت الدراسة على المنهج المسحي ، من خلال تطبيق أداة تحليل المضمون .

الكلمات المفتاحية: القيم الاجتماعية ، الدراما التلفزيونية الجزائرية.

Résumé

Cet étude, descriptive et analytique, traite un sujet lié aux valeurs sociales véhiculées par le drame télévisé algérien, à travers l'analyse d'un échantillon des épisodes du feuilleton algérien Wlad' Leh'lal' (présentée sur la chaîne Echourouk+ pendant le mois de Ramadan en 2019). Cette étude a pour but de répondre à plusieurs questions concernant la forme et le contenu du drame, en analysant les outils techniques et esthétiques les plus utilisés dans ce feuilleton, en appréciant les valeurs (positives ou négatives) véhiculées dans W'lad'Leh'lal' et en mettant en évidence la manière dont ces valeurs ont été présentées. L'étude s'appuie sur l'outil d'analyse de contenu.

Mots-clés: valeurs, valeurs sociales, drame, téléfilm, téléfilm algérien.

Abstract

This paper examines a very important topic, related to the social values involved in the Algerian TV drama as a descriptive and analytical study, through the analysis of a sample of the episodes of the series of Wlad lehlal, which was first presented on Echourouk+ during the month of Ramadan in 2019. The study seeks to answer several questions pertaining to the form and content of the drama, where many points will be revealed, among them, knowing the most important technical and aesthetic means employed in the series, and to reveal the positive and negative values contained in the content of the series, in addition to highlighting the manner in which these values were presented. The study relied on the survey method, through the application of the content analysis tool.

Keywords: values, social values, drama, TV drama, Algerian TV drama.

1. موضوع الدراسة**1-1 مشكلة الدراسة**

تمثل منظومة القيم في تاريخ المجتمعات البشرية الروح السارية، والجوهر الأصيل، والأساس المتين الذي تتأسس عليه العلاقات الإنسانية، والروابط الاجتماعية، فهي المرجع والمحور الذي ينظم سلوك الأفراد والمجتمع والدولة على السواء، كما أنها العامل المهم الذي يسهم في تماسك المجتمع والمحافظة على هويته. ومن المعروف أن مؤسسات التنشئة الاجتماعية كالأسرة، والمدرسة، تتدخل لنقل القيم داخل المجتمع، إلا أن الدراسات السوسيولوجية والإعلامية أكدت تراجع دور هذه المؤسسات، خاصة مع ظهور وسائل الإعلام الجماهيرية التي أصبحت منافسة لها في تشكيل القيم ونقلها وحتى تدميرها.

و تعدّ الدراما التلفزيونية أحد الأشكال الناقلة والمصورة للقيم من خلال التعبير الفني عن أفعال الإنسان ومواقفه على اختلافها وتنوعها، والتعبير عن الحياة بتفاعلاتها ومشكلاتها بأفراحها وأحزانها، ما جعلها تحتل حيزا كبيرا على خريطة البرامج التلفزيونية، وتبرز المسلسلات التلفزيونية كأحد هذه الأعمال الأكثر قبولا وجذبا، تحظى بإقبال كبير من المشاهدة من طرف أفراد المجتمع على اختلاف فئاتهم وتنوع مشاربيهم، وهذا لها تمتلكه من القدرة على التأثير في وجدان المشاهد، كونها تحاكي الحياة الإنسانية وتعبر عن معاناة الإنسان في المواقف المختلفة، وبذلك فهي تحمل في عمقها رؤية للكون وموقفا من الحياة ورسالة تعكس فيها قيم المجتمع الموجه إليه.

ولقد ظهرت في الآونة الأخيرة موجة من الأعمال الدرامية التلفزيونية الجزائرية تميزت بالإبهار البصري من جهة وبتنوع الموضوعات الدرامية من حيث القوة والجرأة في الطرح والتمثيل لم يعهدها المشاهد من قبل، مما أثارت ضجة وجدلا إعلاميا، بين المؤيد لهذه المضامين على أنها تجسد قصص وواقع المجتمع الجزائري والمعارض لها، على عدّ محتوى رسائلها يحمل في طياته أفكار وقيم دخيلة على المجتمع الجزائري مما جعلها تتعرض للانتقاد، ومن هذا المنطلق تتأسس هذه الدراسة على سؤال جوهري يتمثل:

ما هي القيم الاجتماعية المتضمنة في الدراما التلفزيونية الجزائرية؟

ولمعالجة هذا التساؤل تم طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

■ ما هي اللغة المستخدمة في المسلسل الجزائري أولاد الحلال؟

■ ما هي الوسائل الفنية والجمالية المستخدمة في مسلسل أولاد الحلال؟

■ ما هي المواضيع الاجتماعية التي ركز عليها المسلسل الجزائري أولاد الحلال؟

■ ما هي أنواع القيم الاجتماعية المتضمنة في الدراما التلفزيونية الجزائرية من خلال مسلسل أولاد الحلال؟

■ ما هو أسلوب عرض القيم الاجتماعية في المسلسل الجزائري أولاد الحلال؟

1-2 أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة فيما أثارته

الدراما التلفزيونية الجزائرية من اهتمام جماهيري يستحق الوقوف عنده، والدراسة كوسيلة من وسائل تثقيف المشاهد، بتزويده بالمعلومات ومصدر من مصادر تشكيل القيم بصفة عامة والاجتماعية بصفة خاصة، وبالتالي فقيمتها العلمية ترجع إلى تقديم إضافات جديدة تتعلق بالبيانات والإحصاءات حول نوع الموضوعات والقيم الاجتماعية المتضمنة في الدراما التلفزيونية الجزائرية، كما أنها تمثل إضافة جديدة بالنسبة للدراسات الإعلامية التي تهتم بمجال وسائل الإعلام والاتصال.

1-3 أهداف الدراسة: من خلال معالجة القيم

الاجتماعية المتضمنة في الدراما التلفزيونية الجزائرية، فإن هذه الدراسة تسعى للوصول إلى مجموعة من الأهداف التي تتمثل في رصد ومعرفة القيم السلبية والإيجابية المتضمنة بالمسلسل وأكثرها تناولا به، ومعرفة الأسلوب الذي قدمت به هذه القيم، كما سيتم التعرف على أهم الموضوعات الاجتماعية التي جسدها المسلسل على عدها من الظواهر الموجودة بالمجتمع الجزائري، وتسليط الضوء على أهم الوسائل الفنية والجمالية واللغة المستخدمة بالمسلسل محل الدراسة.

1-4 ضبط مصطلحات الدراسة

- **تعريف القيم:** يعتبر من المفاهيم الذي شكل محل اختلاف بين المفكرين في تحديد تعريفه ، ونجد منها:

- **تعريف كلود كلوكهون C Kluckhohn** حسب ما يذكر ماجد الزيود " أنها مفهوم واضح أو ضمني خاص بالفرد أو الجماعة بالمرغوب فيه ، يؤثر على الاختيار من بين نماذج الأفعال أو الوسائل أو الغايات "(الزيود ، (2011)، ص 23).

- **كما تعرف** " بأنها حكم يصدره الإنسان على شيء ما ، مهتديا بمعايير اجتماعية تحدد المرغوب فيه والمرغوب عنه. كما أنها "معايير يلتزمها الأفراد والمجموعات في سلوكهم ، تشكل محددات سلوكهم ، ومصدر الأحكام والتفضيلات ، وتشكل منظومة القناعات بالغايات العليا في حياتهم"(جبر سعيد، (2008)، ص 17).

يتضح من خلال المفاهيم المقدمة أن القيم تخضع للعديد من المعايير فهي مرتبطة بالأشخاص ومن الصفات الملازمة التي لا بد أن تتوفر فيه ، ما يوضح أن القيم تم معالجتها كما يتبناها الأشخاص.

- **القيم الاجتماعية: اصطلاحا:** ويمكن تعريفها حسب تعريف عبد اللطيف مجد خليفة بأنها "الأحكام التي يصدرها الفرد بالتفضيل أو عدم التفضيل للموضوعات أو الأشياء ، وذلك في ضوء تقويمه لهذه الموضوعات أو الأشياء ، وتم هذه العملية من خلال التفاعل بين الفرد بمعرفه وخبراته وبين ممثلي الإطار الحضاري الذي يعيش فيه ، ويكتسب من خلاله هذه الخبرات والمعارف"(عبد اللطيف ، (1998)، ص 67).

وبالتالي يتضح من خلال التعاريف المقدمة للقيم والقيم الاجتماعية أنها مجموعة المعايير التي ترتبط بشخصية الفرد والجماعة ، والمحدد الأساسي للأفعال والسلوكيات المرغوبة وغير المرغوبة للأفراد داخل المجتمع.

- **التعريف الإجرائي للقيم الاجتماعية:** ويمكن تعريفها حسب السياق الذي نعالج فيه موضوع دراستنا بأنها مجموعة الأحكام التي يصدرها الأفراد (الشخصيات التمثيلية) على الأشياء المادية أو المعنوية من حيث الاستحسان أو الاستهجان ويعتمد عليها في توجيه سلوكه مهتديا بذلك بقواعد

الدين الإسلامي وتمثل في قيم ايجابية (الأخوة ، الجيرة احترام الوالدين حب الأم للولد ، المسؤولية ، الشجاعة ، الزواج الصداقة الحوار ، الاحترام ، الصدق و التحية بالسلام) وقيم سلبية (عدم الاحترام ، الظلم ، العمل في المخدرات والملاهي الليلية صداقة الرجل والمرأة والاختلاط بينهم ، عمل المرأة في أماكن مختلطة ، شرب الخمر ، حب المال والسعي لكسبه بكل الطرق ، الخداع ، الكذب ، التكبر ، دخول البيت بدون استئذان ، السرقة والاحتيال).

- **تعريف الدراما التلفزيونية:** "هي فن التواصل مع الآخر من خلال تقديم واقع للحياة والمجتمع ، ولكن بصورة فنية ودراما يكون فيها الصراع متعدد الجوانب ، وتكون الشخصيات متفرعة كل له حياته الخاصة وعالمه وأحداثه ، كل هذا من خلال حلقات تمتد في الزمان والمكان." (هيكل ، (2016)، ص 19)، حيث تتخذ الدراما أشكال متعددة ومتنوعة كالأفلام والمسلسلات... الخ.

- **التعريف الإجرائي الدراما التلفزيونية الجزائرية:** ونقصد بها في هذه الدراسة المسلسل الذي يعد أحد الأشكال الدرامية والمتمثل في مسلسل أولاد الحلال الذي يقوم على تتابع الحلقات المتكونة من (28 حلقة) ، حيث تؤدي كل حلقة منها إلى التي تليها في تسلسل منطقي ، ليشكل بذلك قصة اجتماعية.

1-5 قراءة في الدراسات السابقة

- **دراسة زينب سعدي:** بعنوان القيم في الدراما التلفزيونية الجزائرية المقدمة خلال شهر رمضان-دراسة تحليلية وصفية-لسنة 2019. وخلصت الدراسة إلى تفوق قيم التخلي عن قيم التحلي حيث بلغت الأولى نسبة 61.20% مقابل 38.80% للثانية ، كما أن من القيم المتخلي عنها قيمة الصدق ، وقيمة الحب من القيم المتحلي بها ، كما توصلت إلى أن هذه القيم تم تقديمها بالقول والسلوك بالدرجة الأولى ، وعن طريق القول في الدرجة الثانية ، وعن طريق السلوك في الدرجة الثالثة. (سعدي، (2019)).

- **دراسة جمال قواس:** بعنوان القيم في الدراما الرمضانية -دراسة تحليلية وسيميولوجية-لسنة 2016/2017. وخلصت الدراسة أن أهم القيم الايجابية

السلبية ذات الأثر السلبي بنسبة 54.43% أكثر من الموضوعات الإيجابية 45.57%، ووجود مشاهد كثيرة لعلاقات غير شرعية تتم بين النساء والرجال بنسبة 28.70%، من إجمالي المشاهد، بينت الدراسة أن نسبة 18.79%، تمثل علاقة الحب والغرام التي تربط بين النساء والرجال الأجانب، وارتفاع نسبة الملابس الضيقة التي تكشف جسد المرأة.(المحيا، (1414)).

- التعقيب على الدراسات السابقة

تعدّ هذه الدراسات فرعا من دراستنا، فقد تناولت معظمها دراسة القيم في الدراما التلفزيونية فدراسة "زينب سعدي" تناولت القيم المتحلى بها، والمتحلى عنها في الدراما التلفزيونية الجزائرية المعروضة في شهر رمضان لسنة 2018 ودراسة "جمال قواس" تناولت القيم بصفة عامة في مزيج من المسلسلات العربية الرمضانية، ودراسة "سلمى حميدان" خصصت القيم الإسلامية في الدراما التاريخية العربية، ودراسة "نوال سهيلي" عالجت القيم من جانب الدراما التركية، أما دراسة "مساعدة عبد الله المحيا" عالجت موضوع القيم في المسلسلات العربية، بينما دراستنا تخصصت في معالجة القيم الاجتماعية المتضمنة في الدراما التلفزيونية الجزائرية وبالتحديد في المسلسل أولاد الحلال الذي عرض لأول مرة خلال شهر رمضان لسنة 2019. كما نجد معظم هذه الدراسات تتشابه مع دراستنا في الإجراءات المنهجية. وبغض النظر عن الاختلافات الموجودة، فقد أفادتنا هذه الدراسات كثيرا من خلال الإحاطة بالموضوع المدروس خاصة من الناحية النظرية سواء ما تعلق بالقيم أو بالدراما التلفزيونية، ومن الناحية المنهجية ساعدتنا كثيرا من حيث خطوات تحليل محتوى ومن الناحية التطبيقية فقد تم الاستفادة من نتائج هذه الدراسات من خلال مقارنتها مع النتائج الخاصة بدراستنا.

2. الإجراءات المنهجية للدراسة

1-2 نوع الدراسة ومنهجها

بالنظر إلى طبيعة موضوع الدراسة الموسومة بالقيم الاجتماعية في الدراما التلفزيونية الجزائرية-دراسة تحليلية على عينة من حلقات مسلسل أولاد الحلال، فإن دراستنا تنتمي

البارزة في الأعمال الدرامية العربية: قيمة المسؤولية بنسبة 18.17% تليها قيمة الحب بنسبة 17.22%، وقيمة الصراحة بنسبة 14.88% ومن أهم القيم السلبية الواردة قيمة الوقاحة بنسبة 8.58% وقيمة انعدام الصراحة بنسبة 7.76% وقيمة عدم تحمل المسؤولية بنسبة 7.24% كما توصلت الدراسة أن معظم القيم التي تم رصدها كانت بأسلوب القول فقط بنسبة 64.72%. (قواس، (2017)).

- دراسة سلمى حميدان: بعنوان القيم الإسلامية في

الدراما التاريخية العربية التلفزيونية -دراسة تحليلية وميدانية-لسنة 2016 / 2017. وخلصت الدراسة إلى أن قيم التحلي الإسلامية تفوقت على قيم التحلي في إجمالي حلقات الأعمال الدرامية عينة الدراسة، حيث وردت قيم التحلي بنسبة 68.69%، في حين وردت قيم التحلي بنسبة 31.3% ومن أهم قيم التحلي التي جاءت من الترتيب الأول الإخلاص، الأمانة حب الآخر بر الوالدين، الاقتصاد في المال، الالتزام باللباس الإسلامي قيم التحلي كل من الرياء الخيانة، أخذ العلم عن غير أهله، كره الآخر، عقوق الوالدين، الإسراف، التبذير التبرج جاءت في الترتيب الثاني، كما تصدرت اللغة العربية الفصحى قائمة اللغات المستخدمة في المضامين الدرامية بنسبة 99.77% كما بينت الدراسة تفوق القيم المدعمة بالقول على القيم المدعمة بالسلوك.(حميدان، (2017)).

- دراسة نوال سهيلي: بعنوان "القيم في مسلسلات

الدراما التركية-دراسة تحليلية لعينة من حلقات مسلسل العشق الأسود-لسنة 2017. وقد أسفرت نتائج الدراسة إلى أنّ غلبة القيم السلبية على القيم الإيجابية بالمسلسل التركي العشق الأسود أنّ القيم الاجتماعية جاءت في المقام الثاني من إجمالي القيم المقدمة، كما أنه تم التركيز على القيم المدعمة بالسلوك أكثر من القيم المدعمة بالقول في هذا المسلسل، حيث تم التركيز على الموسيقى فقط (دون كلمات) لمرافقة القيم.(سهيلي، (2017)).

- دراسة مساعدة عبد الله المحيا: بعنوان "القيم في

المسلسلات التلفازية-دراسة تحليلية وصفية مقارنة لعينة من المسلسلات التلفازية العربية-لسنة 1414هـ. وخلصت الدراسة إلى: تم التركيز في المسلسلات على عرض القيم

نسبة (20%) كعينة من المجتمع الأصلي، واعتبرنا ذلك الحجم ممثلاً لضمان التمثيلية أكثر، ومنه فالعينة تتكون 06 حلقات، وتمثل في الحلقة 06، الحلقة 10، الحلقة 16 الحلقة 19، الحلقة 26، والحلقة 28. وتعود أسباب اختيار هذا المسلسل دون غيره:

* لأن المسلسل له علاقة مباشرة بموضوع الدراسة، ونظراً للحملة الإعلامية الواسعة من طرف وسائل الإعلام وعبر مواقع التواصل الاجتماعي وما لقيه من رواج.

* المسلسل لقي انتقادات داخل الوسط الفني، مما أثار زوبعة إعلامية حول الصور التي تناولها عن القيم، وكون المخرج تونسي وبالتالي محاولة معرفة الصورة التي يطرحها عن قيم المجتمع الجزائري.

2-3 أدوات جمع البيانات

من الأمور التي يجب على الباحث أن يضعها في الاعتبار، أن يقرر مسبقاً الأدوات المناسبة لدراسته، وبما أن الدراسة التي بين أيدينا تبحث في تحليل مضمون عينة من مسلسل أولاد الحلال للتعرف على القيم الاجتماعية المتضمنة في الدراما الجزائرية، فإن الأداة الأنسب لتحقيق هذا المطلب هي استمارة تحليل المضمون، فتحليل المحتوى "يُعنى بتصنيف المادة المكتوبة أو المسموعة أو المرئية تحت فئات معينة وفق معايير محددة بما يكشف خصائص هذه المادة من حيث الشكل والمحتوى" (بركات، 2012)، ص 257.

أ/تحديد وحدات التحليل: وقد تم الاعتماد على الوحدات الآتية:

- وحدة الفكرة: وتم استخدامها بغية التعرف على القيم الإيجابية والسلبية المتضمنة في المسلسل، وأسلوب تقديمها وكذا معرفة الموضوعات الاجتماعية المتناولة في المسلسل.

ب/تحديد وحدات العد والقياس: وهي الكيفية التي سيتم بها تحويل الخصائص الوصفية إلى خصائص كمية يسهل قياسها ولتحقيق ذلك فقد تم الاعتماد على الطرق الآتية:

- اكتشاف ما إذا كانت الفئات أو الوحدات موجودة أو غير موجودة في المحتوى المدروس.

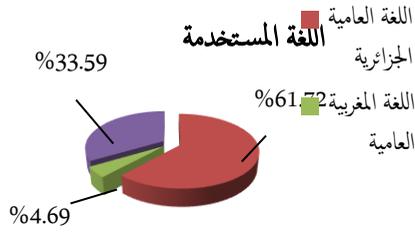
إلى الدراسات الوصفية" التي تستهدف تصوير وتحليل وتقويم خصائص مجتمع معين يغلب عليه صفة التوحيد، بهدف الحصول على معلومات كافية ودقيقة دون الدخول في أسبابها أو التحكم فيها". (مُحَمَّد حسين، 2006)، ص 121، كما تستخدم الدراسة الوصفية في التعرف على ما تبثه مضامين وسائل الإعلام ولكون هذه الدراسة تستهدف تحديد أهم القيم الاجتماعية المتضمنة في المسلسل الجزائري أولاد الحلال فالمنهج المسحي هو الأنسب كونه " الطريقة العلمية التي تمكن الباحث من التعرف على الظاهرة المدروسة، من حيث العوامل المكونة لها والعلاقات السائدة داخلها، كما هي في الحيز الواقعي وضمن ظروفها الطبيعية غير المصطنعة من خلال جمع المعلومات والبيانات المحققة لذلك" (بن مرسل، 2005)، ص، ص 287، 286، وهذا من خلال مسح عينة من حلقات المسلسل.

2-2 مجتمع البحث والعينة

يطلق مجتمع البحث ليشير إلى " جميع المفردات أو الأشياء التي تود معرفة حقائق منها قد تكون هذه المفردات جمهور معين لوسائل الإعلام أو قد تكون برامج إذاعية أو تلفزيونية... وكلما كان التحديد أكثر دقة كلما ساعد ذلك على دقة النتائج" (حجاب، 2000)، ص 29، وبالتالي فمجتمع هذه الدراسة يتمثل في كل حلقات المسلسل الجزائري أولاد الحلال (المعروض في شهر رمضان لسنة 2019 على قناة الشروق+) والمقدرة بـ 28 حلقة. ولما كان من الصعب القيام بالبحث على جميع مفردات المجتمع الأصلي ككل، فقد تم اللجوء إلى اختيار أسلوب المعاينة الذي يعتبر أحد الدعائم الأساسية للبحث الإمبريقي من خلال اختيار عينة ممثلة لمجتمع البحث، على اعتبار العينة " عبارة عن عدد محدود من المفردات التي سوف يتعامل الباحث معها منهجياً، ويشترط في هذا العدد أن يكون ممثلاً لمجتمع البحث في الخصائص والسمات التي يوصف من خلالها هذا المجتمع" (عبد الحميد، 2004)، ص 133.

ونظراً لذلك فالعينة المناسبة لهذه الدراسة هي العينة العشوائية البسيطة التي تعتمد على السحب العشوائي للمفردات، وقد قمنا في هذا النموذج بتحديد العدد الكلي لمجتمع الدراسة، والمتكون من (28) حلقة، وارتأينا إلى أخذ

الشكل رقم 01: يمثل اللغة المستخدمة في المسلسل.



مصدر كل الأشكال البيانية من إعداد الباحثان.

يوضح الرسم البياني أعلاه اللغة المستخدمة في مسلسل أولاد الحلال الجزائري، حيث قدرت نسبة اللغة العامية الجزائرية بـ (61.72%) وهي أعلى نسبة، لتليها نسبة اللغة الأجنبية قدرت بـ (33.59%)، أما نسبة اللغة المغربية العامية قدرت نسبتها (4.69%).

من خلال قراءتنا الكمية لهذه البيانات يتضح أن المسلسل مزج بين ثلاث لغات، تمثلت في اللغة العامية الجزائرية، والتي جاءت بنسبة مرتفعة تجسدت في اللهجة الوهرانية، وهذا كون المسلسل تم تصويره في أحد الأحياء الشعبية القديمة بمدينة وهران، تمثل في حي الدرب العتيق ليعكس قصة درامية اجتماعية، وهذا ما أعطى اتساقا وانسجاما وتناغما بين بيئة المسلسل والمصطلحات المستخدمة، ونفس الاستعمال الكبير للهجة العامية أو "الدارجة" إلى أن الرسالة الدرامية موجهة إلى كل فئات المجتمع، كما برزت كذلك اللغة الأجنبية في المسلسل تمثلت في اللغة الفرنسية، وهذا ما توافق مع دراسة "جمال قواس"، التي بينت استعمال اللغة الفرنسية بشكل بارز في الدراما المغاربية منها الجزائرية بنسبة 72.22%، ونلتبس وجود اللغة الفرنسية في المسلسل بكثرة في ألفاظ أفراد عائلة مرداسي الغنية، ليوضح المخرج التونسي نصر الدين سهيلي بشكل أساسي أنها لغتهم المعتمدة في الحوار داخل المنزل أو خارجه، ما يفسر ذلك أنها أصبحت من مستلزمات العصر ودليل على الانفتاح والتقدم، وهذا من القيم الخاطئة التي تسعى جهات كثيرة إلى ترسيخها والترويج لها كما ظهرت اللغة المغربية العامية في المسلسل خاصة في الحلقات الأخيرة، ما يدل على أن الدراما الجزائرية تحاول تحقيق قفزة

- حساب التكرارات التي تظهر من خلالها الفئات أو الوحدات واستخراج النسب المئوية من مجاميع التكرارات.

ج/فئات التحليل: "وهي مجموعة التصنيفات التي يقوم بإعدادها الباحث وفقا لنوعية المادة الاتصالية محتواها وهدف البحث، والإطار النظري، أين يتم تصنيف المادة إلى موضوعات رئيسية والتي بدورها يتم تصنيفها إلى موضوعات فرعية" (حمدي، 2017)، ص 57. وتتضمن فئات التحليل: فئات الشكل: (كيف قيل؟)، فئات المضمون: (ماذا قيل؟)

فئات الشكل: (كيف قيل؟)

* فئة نوع اللغة المستخدمة: وتضم: اللغة العامية الجزائرية، اللغة الأجنبية، اللغة العامية المغربية.

* فئة الوسائل الفنية والجمالية المستخدمة في المسلسل: وتمثل في:

- فئة الديكور: وتنقسم هذه الفئة: ديكور تقليدي بسيط وديكور عصري فخم.

- فئة المقاطع الموسيقية: ويمكن ترجمتها في: موسيقى أغاني جزائرية، أغاني أجنبية.

فئات المضمون: (ماذا قيل؟)

* فئة الموضوعات: "والتي تستهدف الإجابة على السؤال على ما يدور المحتوى الإعلامي وتستخدم لغرض الكشف عن مراكز الاهتمام في المحتوى الإعلامي" (عبد الفتاح، محمود منصور، 2009)، ص 217.

وبذلك تم الاستعانة بهذه الفئة للتعرف على فئة الموضوعات الاجتماعية المقدمة في المسلسل: المخدرات التدخين، الفقر، الغني، التفكك الأسري، البطالة.

* فئة نوع القيم: وتشمل هذه الفئة: قيم إيجابية، قيم سلبية.

* فئة أسلوب عرض القيمة: وتضم: قيم قدمت بالقول قيم قدمت بالسلوك، قيم قدمت بالقول والسلوك معا.

3. الدراسة التحليلية

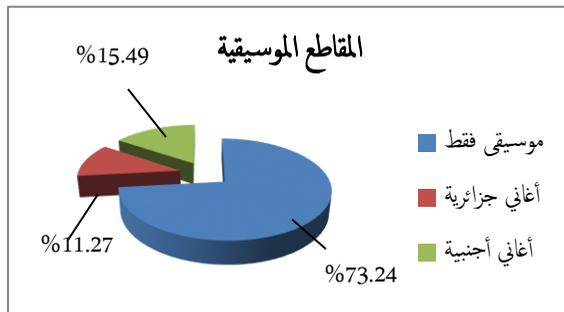
3-1 عرض وتحليل وتفسير بيانات الدراسة

التحليلية ونتائجها:

ذلك إلى التأثير بالقائمين على صناعة الدراما المدبلجة التي اكتست الساحة في الآونة الأخيرة كالمسلسلات التركية، أين جاءت على شاكلتهم. وبالتالي يمكن القول إنّ الدراما التلفزيونية الجزائرية تخرج عن المألوف والمصطنع بتوظيف ديكور تقليدي بسيط لتقدم صورة أخرى عن الواقع الاجتماعي الجزائري.

الشكل رقم 03: فئة المقاطع الموسيقية المستخدمة

بالمسلسل



من خلال ملاحظة نتائج الجدول الخاص بالمقاطع الموسيقية يتضح أن توظيف المسلسل للموسيقى جاءت بنسبة مرتفعة قدرت (73.24%)، ثم تليها توظيف الأغاني الأجنبية بنسبة (15.49%)، كما جاء توظيف الأغاني الجزائرية بنسبة متقاربة للأغاني الأجنبية بنسبة (11.27%).

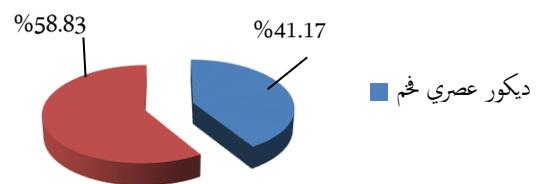
كشفت القراءة الكمية أن الموسيقى حازت على مساحة كبيرة من مشاهد المسلسل، وهي تقريبا نفس ما أشارت إليه دراسة نوال السهيلي التي توصلت إلى أن مسلسل "العشق الأسود" التركي غلب عليه استخدام الموسيقى بنسبة (84.21%) (سهيلي، مرجع سابق، ص 631) ودراسة سلمى حميدان أين غلب على الدراما التاريخية استخدام الموسيقى بنسبة (51.54%) (حميدان، مرجع سابق ص 148)، ويمكن تفسير ذلك كون الموسيقى تساهم في نقل المشاعر والأحاسيس كما أنها تعطي للصورة إيقاعا جماليا مما يحس المشاهد بواقعية المشهد، ويجعله يعيشه بكل مشاعره كما عملت الموسيقى على تأكيد الجو النفسي للحدث خاصة في حالات الفرح أو الحزن، أو الخطر فالموسيقى "تعتبر عاملا مكملا للصورة فهي تستخدم كخلفية صوتية تخلق جوا معينا إذ يوفر الصوت للصورة قدرات وإمكانات مهمة في الشرح والتفسير وتقديم المعلومات" (الحلواني، مهني، (ب-د-ت) ص 171) كما أن الأغاني الأجنبية كان لها حضور في مشاهد

نوعية من الإنتاج المحلي إلى إنتاج مغربي عربي واكتساب جماهير متعددة عربية من دول المغرب العربي وبالتالي يتضح أن الدراما الجزائرية جمعت بين مزيج من اللغات مما أخرجها من الطابع المحلي إلى الطابع المغربي التي أصبحت منافسة للأعمال الفنية العربية الأخرى.

الشكل رقم 02: يمثل فئة الديكور المستخدم في

المسلسل.

الديكور المستخدم بالمسلسل



توضح نسب الشكل أعلاه الديكور المستعمل في المسلسل حيث قدرت نسبة استعمال الديكور التقليدي البسيط بـ (58.83%)، أما نسبة استعمال الديكور العصري الفخم قدرت بـ (41.17%).

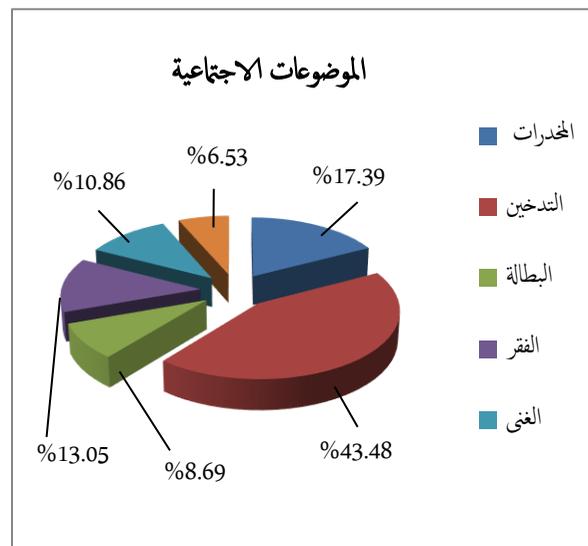
تشير هذه النتائج على هيمنة الديكور التقليدي البسيط، ويمكن إرجاع ذلك إلى مضمون المسلسل الذي يركز على فئة المهمشين والمحرومين داخل المجتمع القاطنة بأحياء شعبية، ومن جهة أخرى يرجع كذلك إلى طبيعة الحي بعماره الإسباني المهترئ وجدرانه المتهاكلة، وهذا ما لفت انتباه العديد من وسائل الإعلام التي أفرت أنه أضاف "طابعا جماليا حقيقيا لا يحتاج إلى تدخل العنصر البشري، فكانت الصورة طبيعية ومعبرة عن أفكار العمل، عكس الأعمال الدرامية التي تعود عليها المتابع الجزائري خلال المواسم الماضية، خرج "أولاد الحلال" من الصور النمطية للشقق الفاخرة والقصور التي تغطي عن حقيقة الصورة الحقيقية للمجتمع، إلى ديكور طبيعي في حي الدرب بمدينة وهران الذي يمثل جزء من ذاكرة المدينة عمرانيا واجتماعيا وثقافيا". (https://www.echoroukonline.com)، كما أن الديكور العصري الفخم كان حاضرا في حلقات المسلسل تركز في فيلات ومنازل جاءت مرتبة على الطريقة الغربية، وقد يعود

تشير هذه البيانات إلى أن المسلسل عالج العديد من الموضوعات الاجتماعية وجاءت في مقدمتها موضوع التدخين أين نجده تقريبا مع معظم شخصيات المسلسل وهذا ما يدل على الانتشار الكبير لهذه الظاهرة داخل المجتمع حيث أكد "البروفيسور جمال الدين نبوش رئيس مصلحة طب القلب بالمستشفى الجامعي نفيسة أحمد أن 47 بالمائة من الجزائريين مدخنون ، 20% منهم شباب" (صالح، ب-د-ت)، <http://www.akhersaa-dz.com> ، فوسائل الإعلام وبالخصوص المسلسلات والأفلام تساهم في نشر مثل هذه السلوكات حيث أشارت "خبيرة الصحة النفسية نبيلة سامي أن استخدام التدخين في المسلسلات والأفلام يؤثر تأثيرا سلبيا على النشء والمجتمع ، حيث يتعلم الأطفال خطأ أن التدخين عادة عادية ، كما أنهم يقلدون الفنانين عند رؤيتهم يدخنون السجائر." (<https://al-ain.com>) ، فاستعمال السجائر في المسلسل كان دلالة على القوة والسلطة من خلال استخدامه من طرف الأثرياء ، كما كان يدل على أنه وسيلة للتخلص من الضغط والتوتر وملتسمه في بعض سلوكات الممثلين "مرزاق وأخوه يحيى" ، وبرزت كذلك ظاهرة العمل في مجال المخدرات بشكل واضح واقتصر العمل فيها على كبار رجال الأعمال كما برز كذلك موضوع البطالة الذي يعاني منها أغلب شباب الحي مما يلجئون إلى طرق أخرى لكسب الأموال وعادة ما يكون طريق المخدرات ، كما نلتمس كذلك ظاهرة وجود الفوارق الاجتماعية في المجتمع الجزائري بين الغني في طريقة عيشه لباسه ، سلوكاته ، والفقير ، حيث عمل المسلسل على إبراز هذه الفجوة من خلال مشهد يصور فيه عائلة مرداسي وهي تحتفل بعيد ميلاد ابنته مباشرة يأتي مشهد معاناة امرأة توفيق من الفقر. ومنه يمكن القول إن المسلسل سلط الضوء على العديد من الموضوعات الاجتماعية أبرزها موضوع التدخين والمخدرات، وهذا ما له تأثير قوي على المجتمع بصفة عامة والمشاهد بصفة خاصة.

المسلسل خاصة في حفل خطوبة أخت الطبيبة النفسية "داليا" ، أين كانت مرافقة للديكور العصري المرتب على الطريقة الغربية كما أن الأغاني الجزائرية تم توظيفها وأغلبها جاءت في الطابع الرايوي ، حيث جاءت أغلبيتها في أماكن السهر الليلية (الملاهي الليلية) أو يتم تأديتها من خلال المغني جمال محمد أمين المدعو بـAmine Babylone في دور يحيى "أخ مرزاق- وزينو" وهذا ما يمكن تفسيره ترويجا وتعريفا بالأغاني ذات الطابع الرايوي الذي يعود أصله ونشأته إلى منطقة الغرب الجزائري خاصة وأن المسلسل يحمل مزيج من ممثلين جزائريين ومنتجين تونسيين وفنانين مغربيين ، مما يجعل الجمهور عربي وليس جزائري فقط ، ولكن توظيف هذه الأغاني (الأجنبية والجزائرية) في مضمون المسلسل تتناقض مع زمن سياق بثه خاصة وأن شهر رمضان هو شهر التوبة والغفران.

الشكل رقم 04: فئة الموضوعات الاجتماعية

المتضمنة في المسلسل.

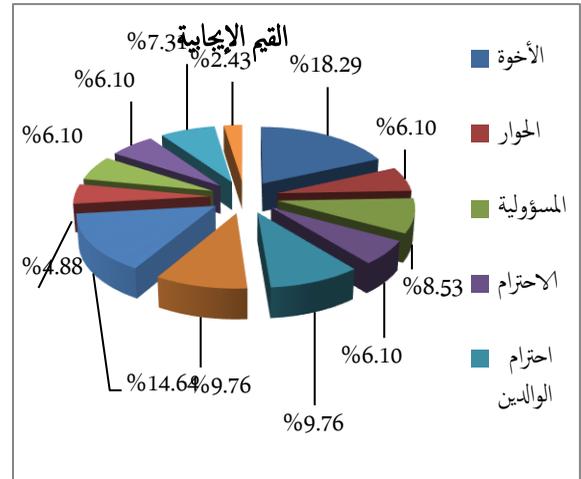


من خلال الشكل يتبين أن التدخين من الموضوعات الاجتماعية التي جاءت بنسبة مرتفعة في المسلسل قدرت بـ (43.48%) ، لتليها نسبة المخدرات التي قدرت بـ (17.39%) كما عالج المسلسل ظاهرة الفقر بنسبة (13.05%) ، وظاهرة العائلات الغنية بنسبة (10.86%) ، كما أن البطالة كانت حاضرة في المسلسل بنسبة (8.69%) ، أما ظاهرة التفكك الأسري جاءت في المسلسل بنسبة (6.53%).

وكيف تم التفاف كل الجيران حول عائلة الطفل والبحث عليه ، وبالتالي يمكن القول تجسيد مثل هذه القيم في الدراما يساهم في بناء المجتمع ، ويساعد على ترسيخها لدى الشباب خاصة إذا كانت الشخصية الحاملة للقيمة محبوبة ، كما أن قيمة احترام الوالدين جاءت في المرتبة الثالثة بينما "دراسة نايلي سهيلة" (نايلي ، (2018) ، ص 368) جاءت قيمة بر الوالدين في المرتبة الخامسة بنسبة (11.62%) ، كما أن كل من قيمة الاحترام والشجاعة و الحوار والصدق والتحية بالسلام كان لها حضور متواضع بالمسلسل أين احتلت المرتبة السادسة ، وهو تقريبا ما أشارت إليه دراسة "جمال قواس" أن قيمة الاحترام جاءت في المرتبة الرابعة (5.76%) (قواس ، مرجع سابق ، ص 249) ، بينما قيمة إفشاء السلام في دراسة "نايلي سهيلة" جاءت في المرتبة الأولى بنسبة (21.39%) ، (نايلي ، مرجع سابق ، ص 368) ، ونجد هذه القيمة في المسلسل اقتصر في أقوال- مرزاق- إذ يلقي التحية في أي مكان ، وربما يعود تراجع هذه القيمة لدى العديد من الأشخاص إلى التطور التكنولوجي الذي أتاح العديد من الممارسات والسلوكيات جعلت من الأفراد يتخلون عنها تدريجا وتعويضها بمصطلحات أجنبية ، أو بمجموعة من الرموز والإشارات التي تكون مفهومة بينهم ، كما أن قيمة الصداقة وقيمة الزواج كان حضورهما متواضع جدا في المسلسل ويمكن تفسير ذلك بحالة الحي الذي كان يعيش الفقر ، وبالتالي لا يمكن للشباب من توفير تكاليف الزواج الذي أصبح في المجتمع الجزائري يكلف الكثير ، ونجد ذلك عند طلب زينو من ليلي الزواج كان شرطها للقبول به هو شراء لها محل لبيع العطور في وسط مدينة وهران ، وبالتالي نجد أن هذه الممارسات ليست من قيم المجتمع الجزائري حتى ديننا الحنيف دعا لتسهيل الزواج وليس لتعسيره في قوله "ﷺ": «خير الصداق أيسره» رواه الحاكم والبيهقي (https://islamqa.info). وبالتالي يمكن القول أن القيم الإيجابية المتضمنة في المسلسل تنوعت ، بعضها كان لها حضور كبير كقيمة الأخوة والجيرة في المقابل كان لبعضها الآخر حضور متواضع كقيمة الاحترام والتحية بالسلام وأخرى تكاد تنعدم كقيمة الصداقة والزواج كما أن هذه القيم بعضها اختلف ترتيبها مع دراستنا مما يدفعنا للقول أن توظيف هذه القيم يكون وفق الهدف أو الرسالة المراد

الشكل رقم 05: القيم الإيجابية المتضمنة

بالمسلسل أولاد الحلال.



من خلال الشكل أعلاه الذي يوضح القيم الإيجابية نجد أن قيمة الأخوة جاءت بنسبة (18.29%) لتليها قيمة الجيرة بنسبة (14.64%) ، ثم قيمة احترام الوالدين ، وقيمة حب الأم للولد بنسب متساوية (9.76%) ، بعد ذلك جاءت قيمة المسؤولية بنسبة (8.53%) ، لتأتي في المرتبة الخامسة قيمة الشجاعة بنسبة (7.31%) ، تليها في المرتبة السادسة كل من قيمة الحوار ، قيمة الاحترام ، قيمة الصدق ، وقيمة التحية بالسلام بنسب متساوية (6.10%) ، وفي المرتبة السابعة قيمة الصداقة بنسبة (4.88%) ، بعد ذلك قيمة الزواج في المرتبة الثامنة بنسبة (2.43%).

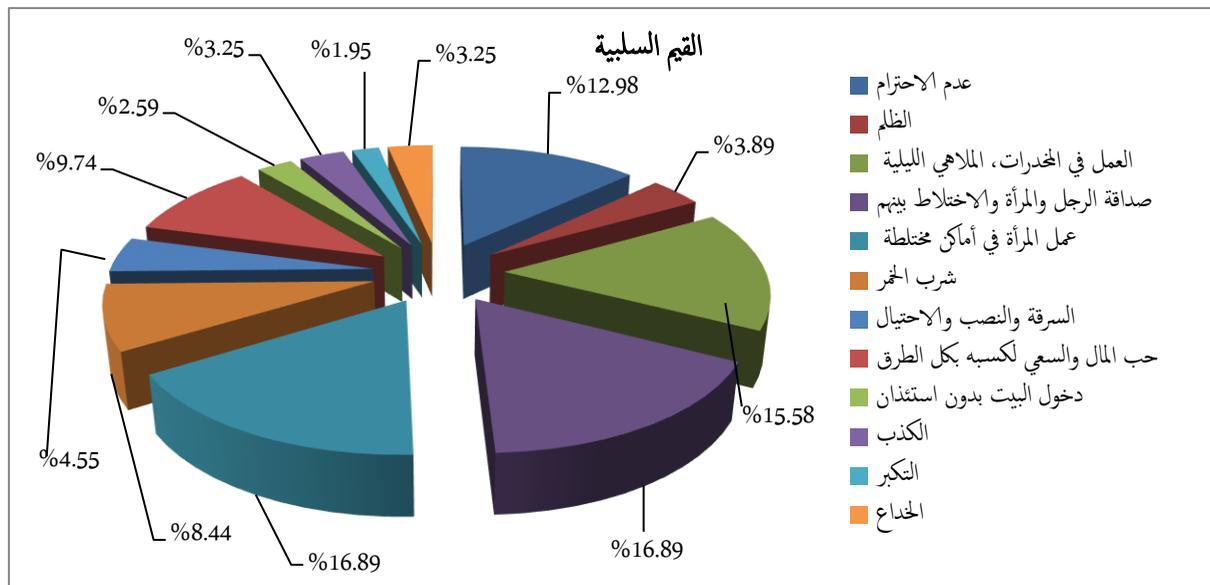
تشير هذه النتائج على بروز قيمة الأخوة ، التي جاءت بأعلى نسبة وتبرز كثيرا في سلوكيات الأخوين "مرزاق وزينو" في العديد من المشاهد ، ويرجع ذلك إلى قصة المسلسل الذي تدور أحداثه حول تفاصيل الأخوين "زينو" و"مرزاق" نشأ في ملجأ للأطفال غير أن ذكريات صغرهما تدفعهما للبحث عن عائلتهم ، مما يجعلهم متمسكين ببعضهم البعض لأنهم لا يملكون أحد ، كما برزت كذلك قيمة الجيرة في المسلسل بدرجة ثانية وهذا ما يتوافق مع دراسة "سلمى حميدان" إذ جاءت قيمة الجيرة في المرتبة الثانية بنسبة (37.50%) (حميدان ، مرجع سابق ، ص 122) ، والملاحظ أن عائلات حي الدرب كأسرة واحدة و كأن الفنانين في تمثيلهم يعرفون بعضهم منذ القديم بحيث لم يترك للمشاهد أن يحس بأنه تمثيل "كمرزاق" الذي يسأل عن أحوال جارتة زولبخة وحليمة وموقف خطف الطفل ربيع من طرف توفيق ،

الشكل رقم 06: القيم السلبية المتضمنة في

إيصالها إلى الجماهير من طرف القائمين على صناعة محتوى

المسلسل.

الدراما.



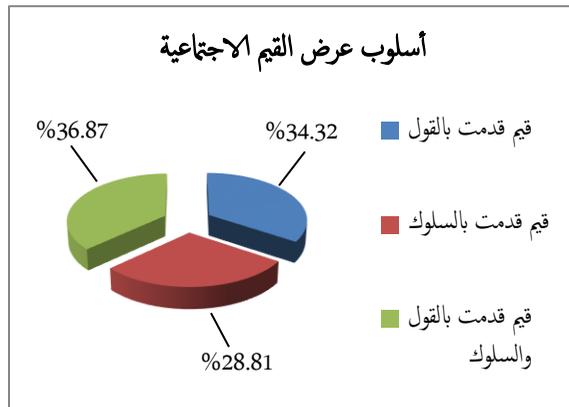
ما يشهده العالم اليوم من انفتاح على الثقافات الأخرى، وهذا ما يهدد المنظومة القيمية للمجتمع المحلي وخصوصيته، خاصة أين أصبح إنتاج الدراما الجزائرية في السنوات الأخيرة يقوم على إنتاج مشترك مع دول أخرى، فمشاهد العناق التي جاءت بين بطل المسلسل "مرزاق" والطبيبة النفسية "داليا" تعدّ من المشاهد الصريحة التي لم تشهدها الدراما الجزائرية من قبل كما أن خروج المرأة للعمل في أماكن مختلطة أصبحت اليوم من مقتضيات العصر ومتطلبات الحضارة، حيث أخذ عمل المرأة في المسلسل أشكال متعددة منها: ناريمان التي تعمل في الحلاقة، ريم تعمل كخادمة، داليا تعمل كطبيبة نفسية، ليلى تعمل كبائعة عطور بالحي الشعبي، وأما زوليخة وأختها دليلا كبائعتين للكارانتিকা، وتم التركيز على هذه الأكلة لكونها من الأكلات الشعبية والمشهورة التي تتميز بها منطقة وهران وما جاورها فمن خلال الأدوار التي أخذتها المرأة في مجال العمل الدرامي نجدها أنها طغت على كل أماكن العمل، لكن دور المرأة كبائعة في الأسواق الشعبية ومناداتها "كارانتিকা حاميين" بصوت مرتفع، ظاهرة دخيلة على المجتمع الجزائري وعلى القيم الاجتماعية الجزائرية، مما يعطي ذلك صورة أخرى عن المرأة الجزائرية بالرغم من معاناتها من الفقر، كما أن العمل في مجال المخدرات والملاهي الليلية يعدّ من القيم المنافية لثقافتنا وديننا الذي ينهانا بالابتعاد عن مثل هذه الأماكن،

من خلال الشكل الموضح أعلاه الذي يبرز القيم السلبية المتضمنة في المسلسل أن كل من قيمة صداقة الرجل والمرأة والاختلاط بينهم، وقيمة عمل المرأة في أماكن مختلطة جاءت في المرتبة الأولى بنسب متساوية (16.89%)، لتليها قيمة العمل في المخدرات، والملاهي الليلية بنسبة (15.58%)، تم جاءت في المرتبة الثالثة قيمة عدم الاحترام بنسبة (12.98%)، وفي المرتبة الرابعة جاءت قيمة حب المال والسعي لكسبه بكل الطرق (9.74%)، وفي المرتبة الخامسة قيمة شرب الخمر (8.44%)، والمرتبة السادسة جاءت السرقه والنصب والاحتيال بنسبة (4.55%) أما المرتبة السابعة جاءت قيمة الظلم بنسبة (3.89%) وقيمة الكذب وقيمة الخداع في المرتبة الثامنة بنسب متساوية (3.25%)، والمرتبة التاسعة جاءت لقيمة دخول البيت دون استئذان بنسبة (2.59%) والمرتبة العاشرة جاءت قيمة التكبر بنسبة (1.95%).

تشير نتائج الجدول إلى تعدد القيم السلبية حيث جاءت قيمة صداقة الرجل والمرأة والاختلاط بينهم، وقيمة عمل المرأة في أماكن مختلطة بدرجة كبيرة، وهذا ما توافق مع دراسة مساعد عبد الله المحيا الذي أكد على وجود مشاهد كثيرة لعلاقات غير شرعية تتم بين النساء والرجال بنسبة (28.7%) (المحيا، مرجع سابق، ص 224)، ويمكن تفسير ذلك إلى تأثر الدراما الجزائرية بالدراما الأجنبية في إطار

فالدراما التلفزيونية الجزائرية التي قدمت من خلال مسلسل "أولاد الحلال" محتوى القيم المتضمنة به تتناقض مع عنوانه، وذلك في سياق الحديث عن ثقافة المجتمع الجزائري المسلم.

الشكل رقم 07: أسلوب عرض القيم الاجتماعية بالمسلسل.



يتضح من الشكل أعلاه أن القيم التي قدمت في شكل القول والسلوك معا هي الأكثر بروزا في المسلسل حيث قدرت بنسبة (36.87%)، تليها القيم التي قدمت بالقول بنسبة (34.32%)، بينما القيم التي قدمت بالسلوك قدرت بنسبة (28.81%).

تشير هذه البيانات الكمية إلى أن غالبية القيم سواء كانت إيجابية أو سلبية المتضمنة في المسلسل قدمت بالقول والسلوك معا، وهذا ما يتفق والنتيجة التي توصلت إليها "دراسة زينب سعدي" أن القيم المتضمنة في الدراما التلفزيونية الجزائرية المقدمة خلال شهر رمضان لسنة 2017 قدمت بالقول والسلوك معا بالدرجة الأولى بنسبة (52.50%) (المرجع السابق، ص 428)، ويرجع ذلك إلى خصائص الوسيلة الإعلامية المستخدمة كونها تعتمد على الصورة والصوت بدرجة كبيرة جدا لإيصال المعاني وتوضيح الأفكار خاصة وأن التلفزيون يشاهده مختلف الفئات العمرية باختلاف مستوياتهم العلمية مما يساهم في ترسيخ القيم سلوكا وقولا خاصة إذا كان من يقوم بالدور شخصية محبوبة للجماهير، مما تجعله يتأثر بها ويمكن عدّه في هذه الحالة أمر إيجابي إذا ما تعلق الأمر بالقيم الإيجابية، وأمر سلبي إذا ما تعلق الأمر بالقيم السلبية كما جاءت القيم المقدمة بالقول بنسبة متقاربة مع النسبة الأولى، وهذا كون الحوار كان غالبا

كما أن تصوير السهر في الملاهي الليلية أمر مقبول داخل المجتمع يعتبر من الأمور الخطيرة التي تهدم القيم الأصلية للثقافة الجزائرية، مثل هذه المشاهد تعدّ من الأمور المحظورة داخل المجتمع العربي الإسلامي، فالفرد يستحي لفظها أمام أفراد عائلته، وتصور المسلسل لذلك يعني جعل فكرة المهلى الليلي بكل أوجائه، من الأماكن العادية التي لا بد من الجمهور تقبلها، كما ظهرت كذلك قيمة عدم الاحترام في المسلسل بأشكال متعددة وهذا ما تقارب مع دراسة "زينب سعدي" التي جاءت قيمة عدم الاحترام في المرتبة الثانية بنسبة (9.80%) (سعدي، مرجع سابق، ص 426)، تجسدت كثيرا في عدم احترام الزوجة لزوجها "كزوجة علي الطبال"، وكذلك سعي الزوج لإذلال زوجته كما ظهر جليا مع "زوجة خالد"، كما برزت كذلك العديد من القيم السلبية في المسلسل، ككسب المال بكل الطرق، ما يجعل طبيعة الإنسان تميل إلى الأنانية لتحقيق مصلحته الخاصة على حساب المصلحة العامة، وهذا ما يساعد على ظهور العديد من السلوكات السلبية التي تصبح مع مرور الوقت قيم سلبية كالسرقة والنصب والاحتيال التي يمارسها "مرزاق وأخوه زينو" على الأغنياء، بحجة أنه مال الفقراء، فهذه الحجة أضفت على هذا السلوك السلبي تبريرا بحيث أصبح قيمة سلبية يقتدي بها الكثير من الشباب، كما أن مشاهد الفرح أو الحزن تم التعبير عنها من خلال "شرب الخمر" الذي تجسد كثيرا عند مرزاق ورضا، وخالد... الخ في مواقف مختلفة، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن شرب الخمر طريقة للتخلص من الضغط والتوتر، ومن جانب آخر يرجع إلى ضعف الوازع الديني، الذي يضعف بدوره منظومة القيم لدى الأفراد لاسيما عندما نتحدث عن مجتمعات عربية مسلمة، فعنوان المسلسل "أولاد الحلال" يشير في مفهومه إلى أفعال خيرة وقيم تعكس الهوية الجزائرية المسلمة من خلال منظومة قيمة يرتقي بها الشباب ويقضي بها، لكن المحتوى الدرامي يبرز قصة أولاد الحلال من خلال التركيز على زاوية معرفة أصلهم ما إذا ولدوا بطريقة شرعية أو غير شرعية كما أن ابن الحلال من خلال المسلسل يمكن أن يكون سكيراً أو لصاً أو تاجر مخدرات. ومن هنا نجد بأن القيم الاجتماعية السلبية برزت بنسبة (65.25%)، على القيم الاجتماعية الإيجابية بنسبة (34.75%) بالمسلسل، وهي ما تتوافق ودراسة "زينب سعدي" (المرجع السابق، ص 227)،

✓ أكدت الدراسة التحليلية أن قيمة الأخوة 18.29% وقيمة الجيرة 14.64%. من القيم الإيجابية التي جاءت في المقام الأول في مسلسل أولاد الحلال الجزائري ؛

✓ أظهرت نتائج الدراسة التحليلية لمسلسل أولاد الحلال أن كل من قيمة صداقة الرجل والمرأة والاختلاط بينهم وقيمة عمل المرأة في أماكن مختلطة من القيم السلبية التي جاءت في المقام الأول بنسبة 16.89% ؛

✓ أوضحت الدراسة التحليلية للمسلسل على ظهور قيمة العمل في المخدرات والملاهي الليلية بشكل بارز في المسلسل بنسبة 15.58% ؛

✓ بينت نتائج الدراسة أن القيم المتضمنة في المسلسل سواء كانت إيجابية أو سلبية قدمت بالقول والسلوك معا بنسبة 36.87% بالدرجة الأولى.

في كل سلوكيات الأفراد الحاملة للقيم ، كما أن الحوار إذا غلب أكثر على الصورة يعدّ عيبا في الأعمال التي تقدم على شاشة التلفزيون ، وهذا ما أكده "جمال قواس" في دراسته (قواس ، مرجع سابق ، ص 252) أما القيم المقدمة بالسلوك جاءت بدرجة أقل منها. وبالتالي يمكن القول إنّ القيم الواردة في المسلسل سوء كانت إيجابية أو سلبية فإنه تم التعبير عنها من خلال المزج بين الصورة والصوت (القول والسلوك) معا وذلك لبلوغ الهدف من المسلسل بطريقة تصل إلى كافة طبقات الجمهور.

خاتمة

إذا ما نظرنا لأهمية القيم بالنسبة للفرد والمجتمع فإن من الضروري على وسائل الإعلام التركيز على بث مضمون قيمي لا يتعارض مع قيم المجتمع ولا يشكل تناقضا قيميا في حياة الأفراد بشكل خاص ، غير أن بعض من الإنتاج الدرامي قد لا يعكس هذا المبدأ في محتواه ، ولا يراعي خصوصية ثقافة المجتمعات ، وعلى ذلك فقد حاولنا من خلال دراستنا التحليلية الكشف عن القيم الاجتماعية سواء إيجابية كانت أو سلبية المحتواة في المضمون الدرامي التلفزيوني الجزائري من خلال مسلسل أولاد الحلال ، وقد أسفرت جهود البحث عن النتائج التالية:

✓ تم التركيز في المسلسل الجزائري أولاد الحلال على استخدام اللغة العامية الجزائرية التي تجسدت في اللهجة الوهرانية بنسبة 61.72% ؛

✓ غلب على مسلسل أولاد الحلال الجزائري استخدام الديكور التقليدي البسيط وذلك بنسبة 58.83% ؛

✓ تركز توظيف الموسيقى على أغلب مشاهد مسلسل أولاد الحلال بنسبة 73.24% ؛

✓ يعدّ التدخين والمخدرات من الموضوعات الاجتماعية التي برزت في المسلسل بنسب 43.48% ، 17.39% على التوالي.

✓ أظهر التحليل الكمي والكيفي للدراسة بروز القيم الاجتماعية السلبية 65.25% على القيم الاجتماعية الإيجابية ؛ 34.75% ؛

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

- 1) بركات ، عبد العزيز ، (2012)، مناهج البحث الإعلامي الأصول النظرية ومهارات التطبيق ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة.
- 2) بن مورسلي ، أحمد. (2005)، مناهج البحث في علوم الإعلام والاتصال ، ط 2 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر.
- 3) جبر سعيد ، سعاد. (2008)، القيم العالمية وأثرها في السلوك الإنساني ، عالم الكتب الحديث ، الأردن.
- 4) حجاب ، مُجَّد منير. (2000)، الأسس العلمية لكتابة الرسائل الجامعية ، ط 2 ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة.
- 5) الحلواني ، ماجي. مهني ، حسين. (ب-د-ت)، مقدمة في الفنون الإذاعية والسمعية البصرية ، (د.د.ن)، القاهرة.
- 6) حمدي ، مُجَّد الفاتح. (2017)، منهجية البحث في علوم الإعلام والاتصال ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، الأردن.
- 7) الزيود ، ماجد. (2011)، الشباب والقيم في علم متغير ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان.
- 8) عبد الحميد ، مُجَّد. (2004)، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية ، ط 2 ، عالم الكتب للنشر والتوزيع ، القاهرة.
- 9) عبد الفتاح ، إسماعيل. محمود منصور ، رهيبه ، (2009)، البحث الإعلامي ، مركز إسكندرية للكتاب ، الإسكندرية.
- 10) عبد اللطيف ، مُجَّد خليفة. (1998)، التغير في نسق القيم خلال سنوات الدراسة الجامعية: دراسات في علم النفس الاجتماعي دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة.
- 11) مُجَّد حسين ، سيمير. (2006)، دراسات في مناهج البحث العلمي ، عالم الكتب للنشر والتوزيع ، القاهرة.
- 12) المحيا ، مساعد عبد الله. (1414)، القيم في المسلسلات التلفازية ، دار العاصمة ، الرياض.
- 13) هيكمل ، عزة أحمد. (2016)، الدراما التلفزيونية دراسة نقدية ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة.

المقالات العلمية

- 14) سعدي ، زينب. (2019)، "القيم في الدراما التلفزيونية الجزائرية المقدمة خلال شهر رمضان" ، مجلة المعيار ، مجلد 23 ، (47).

- 15) سهيلي ، نوال. (2017)، "القيم في مسلسلات الدراما التركية" ، مجلة المعيار ، (42).
- 16) نايلي ، سهيلة. (2018)، "القيم في الدراما التاريخية" ، مجلة المعيار ، المجلد 22 ، (44).

الرسائل الجامعية

- 17) حميدان ، سلمى. (2017)، "القيم الإسلامية في الدراما التاريخية العربية التلفزيونية" ، (أطروحة دكتوراه غير منشورة) جامعة الأمير عبد القادر ، قسنطينة ، الجزائر.
- 18) قواس ، جمال. (2017)، "القيم في الدراما الرمضانية دراسة تحليلية سيميولوجية" ، (أطروحة دكتوراه غير منشورة) ، جامعة الأمير عبد القادر ، قسنطينة ، الجزائر.

المواقع الإلكترونية

19) <https://islamqa.info>, 15:00, 15/09/2019.

20) <https://www.echoroukonline.com> 20:15 15/09/2019

21) التدخين في الدراما والأفلام يؤثر سلبا على الأطفال ، مقال متاح على الرابط التالي : <https://al-ain.com>

22) صالح. ب. 45 حالة وفاة يوميا بسبب التدخين في الجزائر. متاح على الرابط التالي:

<http://www.akhersaa-dz.com>

Difficulties Facing EFL Students in Narrative Paragraph Writing: The Case of First Year Students at Batna 2 University.

Date de réception : 2019-01-15

Date d'acceptation : 2020-09-09

Wafia Helala*, University of Batna2 (Mustafa Ben Boulaid), w.helala@univ-batna2.dz

Hachemi Aboubou, University of Batna2 (Mustafa Ben Boulaid), hachabou@hotmail.com

Abstract

Algerian EFL Students find many challenges in writing a well-organized and meaningful paragraph. The study aims at identifying the common problems and difficulties that first year students face in writing a narrative paragraph. The subjects of the study are 60 students, enrolled in the department of English at Batna2 University. The method used in the study is a descriptive one, and the data gathering tools are a questionnaire distributed to 10 English language teachers and a writing assignment for students. The findings in this work showed that students struggled with many problems such in language use, vocabulary, mechanics, organization, L1 interference, and content. To address the previous problems, the study comes up with a myriad of suggestions for EFL teachers and syllabus designers to improve students' paragraph writing.

Key words: *Difficulties, EFL students, narrative, paragraph, writing*

Résumé

Les étudiants algériens d'anglais trouvent beaucoup de défis dans la rédaction d'un paragraphe narratif bien organisé et significatif . Cet article vise à identifier les problèmes et les difficultés communs auxquels les étudiants de première année de l'Université de Batna 2 sont confrontés à l'écrit. Les sujets de l'étude sont 60 étudiants, inscrits au département d'anglais. La méthode utilisée est descriptive et les outils de collecte de données sont un questionnaire remis à 10 professeurs d'anglais et un devoir de rédaction pour les étudiants. Les résultats de ce travail ont montré que les apprenants étaient aux prises avec de nombreux problèmes tels que l'usage de langue .le vocabulaire, la mécanique .l'organisation. L'interférence de la L1 et le contenu. Afin de résoudre les problèmes précédents, l'étude propose des suggestions pour les enseignants et les concepteurs de programme pour améliorer l'écriture du paragraphe des étudiants

Mots-clés : *Difficultés, apprenants, l'écrit, paragraphe, narratif*

الملخص

يجد طلاب اللغة الإنجليزية في الجزائر العديد من التحديات في كتابة فقرة سردية منظمة وذات مغزى. ويهدف هذا المقال الى تحديد المشاكل والصعوبات التي يواجهها طلبة السنة الاولى بجامعة باتنة 2 في الكتابة. وقد أجريت الدراسة على 60 طالبا مسجلا في قسم اللغة الإنجليزية، وكان المنهج المتبع وصفيًا ، أما أدوات جمع البيانات قد اعتمدنا وسليتين: استبانة موجهة لأساتذة اللغة الإنجليزية، وواجب كتابي للطلبة. أظهرت نتائج البحث أن الطلاب يعانون من مشاكل في استخدام اللغة: المفردات ، قواعد الإملاء ، التنظيم ، المحتوى ، وتدخل اللغة/أم. لذا، تقترح الدراسة حلولاً لأساتذة اللغة الإنجليزية وواضعي المناهج من أجل معالجة المشاكل السابقة، وتحسين مهارات الطلاب في كتابة فقرة.

الكلمات المفتاح: *الصعوبات ، طلبة الإنجليزية ، فقرة سردية ، كتابة*

* Corresponding author

Introduction

Education is a complex process based on teaching and learning. However, these two aspects of education do not take place in one single time; they are rather ongoing processes that evolve and progress. Teaching a foreign language is proved even more difficult for both teachers and learners; therefore, EFL teachers are always in front of many challenges and obstacles, which may emerge at different levels of teaching the foreign language. This reality is not much more unlike than teaching English in an Algerian context.

Although English is introduced as a second foreign language to the Algerian students in Middle School, almost at the age of eleven, and learners study this language for seven years before going to university, many of them find it difficult to handle with this language, and some struggle and get bad scores in tests and exams. One of the reasons behind this hardship is the less amount of exposure to the foreign language. English is mostly practiced in a formal classroom environment and there are few opportunities, other than in school, to use it for daily communication purposes. Even students, who tend to do well in English and achieve good scores in exams, have certain difficulties in mastering all aspects of this language.

One of the most important areas of difficulty in English language teaching is how to develop the productive skills, namely, speaking and writing. At the level of these two skills, students are in a state of not only receiving the language but responsible for constructing it as well (Harmer, 2007). Comparing to other skills, writing proved to be hard; students find it easy to learn reading and more enjoying to practice speaking or listening; however, when it comes to writing, they show a kind of frustration or reluctance to be involved. Writing, for most students, is a daunting task and a hard challenge they go through during the process of learning the language.

Students usually are introduced to learn how to write a paragraph after learning how to write correct and meaningful sentences and clauses. At the stage of paragraph writing, they are trained to express one idea through the use of significant and connected

sentences. According to Polgers (2000), every paragraph must include two essential elements. First, a topic sentence which summarizes the general idea of the paragraph; second, supporting sentences which provide more details to the topic sentence. To express different purposes, students learn how to write different types of paragraphs including expository, narrative, persuasive, and descriptive.

The narrative paragraph is a type of paragraph that contains a narrative. This latter was defined by Polgers (2000) as “a short story taken from personal experience, using a chronological sequence of events” (p. 260). According to the definition, all what is related to a storytelling and the sequence in which this story is told is considered as a narrative. The act of narrating is not restricted only to some people such as poets and writers, because ordinary people as well, unconsciously, deal with narration in everyday life as Abbott (2008) said: “We use narrative many times a day, every day of our lives” (p.1).

EFL students learn to develop different types of paragraphs among which the narrative paragraph is one. The mastery of this last improves students’ linguistic competence and boosts their imagination abilities. Although narrative writing seems to be more motivating because it entails telling a factual or fictional story, it is still considered as another challenge that students face in the process of learning writing.

This research paper discusses the problems and difficulties encountering EFL students in writing a narrative paragraph. In addition, it investigates teachers’ attitudes towards teaching this kind of writing and suggests some solutions to help learners foster their writing abilities.

Literature Review

Writing is taken as a hard task because it entails not only the good use of structure and vocabulary, but also other elements such as audience, purpose, content, and topic. To communicate his ideas, the writer should consider his readers; it is important to write in a language that suits their level, knowledge, and interest in order to be able to convince the audience (Byrne, 1991).

The difficulty of the writing is derived from the nature of writing itself; students go through complex cognitive steps to be able to write a short passage. Thus, the mastery of this skill is regarded to be achieved at a late stage, for both native and nonnative speakers of the foreign language (Hamp-Lyons & Heasley, 2006). Furthermore, Schoonen et al. (2003) claimed that the task of writing in a foreign or second language is more difficult than writing in the native language because it requires from the writer to use a set of skills that he may not have been used to in his native language.

It is not an easy matter to identify the difficulties of learners in writing in a precise and accurate way; however, students' errors might be good indicators of weaknesses and deficiencies in their writing performance. Errors made by students may be seen at different levels and may occur in many aspects of the foreign language. The current paper focuses on the most common ones made namely in grammar, vocabulary, mechanics, and problems related to L1 interference. Moreover, it focuses on the main problems that hinder learners while writing any type of a paragraph, in general, as well as some other problems when writing a narrative paragraph.

Background of the Study

In this part, we focus on the related studies conducted in the field of writing. In addition, we provide a general background about the main problems and challenges facing EFL learners in writing a narrative paragraph.

The influence of Arabic language is one of the problems that EFL students encounter in writing. According to Baker & Westrup (2003), the learning process of foreign languages becomes hard when the rules of the mother tongue are transferred to the target language. Students usually do not pay attention to the language difference which exists between Arabic and English. Starting from sounds and alphabet going to the way of writing, Arabic is written from right to left, whereas English is written the opposite. Arabic uses repetition of some conjunctions and words contrary to English which tends to employ short and precise sentences (Al Fadda, 2012). This is mostly clear when using more coordinating conjunctions such as "for" and "and", as well as giving more than one synonym to the same word (Abu Rass, 2015).

Moreover, learners prefer using long sentences, and repeating the same words rather than using precise terms to convey their ideas.

Problems faced at the level of language system and structure are related to deficiencies in mastering the rules of syntax and morphology of the target language, or what is known as *grammar*. This latter is regarded as the most complex and important aspect of the language to be learned and taught (Gwynne, 2013). Furthermore, it is taken by many grammarians and language researchers as a crucial and indispensable language aspect fostering the writing skill. Weigle (2002) asserted that the weak mastery of L2 language leads to poor quality writing since the focus of the writer is limited to how to write rather than the content and ideas.

Students have grammatical problems when they produce sentences or clauses which do not conform to the rules of the grammar of the target language, or they produce others which are considered, structurally, as unaccepted by its native speakers. According to Abdulkareem (2013), many Arab students face challenges in sentence structure and word order. Other problems are revealed in terms of using the correct tenses, plural markers, articles, and verbs. In some cases, the problems are crucial and they call for an urgent need to be addressed (Al-Mekhlafi & Nagaratnam, 2011).

In addition to grammar problems, many studies showed that students struggle with aspects of vocabulary in their writing production. (Fareed, Ashraf & Bilal, 2016). Vocabulary in any language starts to be formed since the first word learned in this language. Acquiring EFL/ ESL vocabulary is admitted to be a fundamental element of learning, and its position among language aspects is not less than that of grammar (Wilkins, 1972). The good command of vocabulary usually reflects holding a good level in mastering the foreign language. When students have flaws in vocabulary, they display a poor quality of writing or are not able to express themselves properly. In terms of writing, the bad selection of appropriate diction may lead to confusion or ambiguity on the side of the reader. Reasons undermining bad command of vocabulary are ascribed to the lack of reading, the use of words in

isolation of context and the method followed by teachers.

On the other hand, some additional problems may appear at different levels such as: content, organization and mechanics. In her study, Abu Rass (2015) found out that most students still struggle with providing good examples and explanation in their paragraphs although they master writing the topic and the concluding sentence. Furthermore, Alfaki (2015), in his study done with 20 university students, found out that the common errors in writing among learners were mostly made in punctuation, capitalization, and spelling.

Being aware of the existence of the previously mentioned problems, by both the teacher and learners, is an important is important. Shaywitz (2003) claimed that it is not enough for teachers to know the problems of their students in writing; students had better to know their own problems, themselves, because it fosters their confidence and helps them to overcome their weaknesses.

Aim of the Study

The study in hand aims at highlighting the major problems encountering EFL students in writing. It also attempts to investigate teachers' perceptions towards teaching narrative paragraph writing. In addition, it takes into consideration providing solutions for students, who struggle to write a narrative paragraph, in order to overcome their difficulties and obstacles. In general, it endeavours to sustain teachers of writing by providing them with effective strategies and essential ways to be used in their writing classes, so as to boost students' writing performance.

The Study

Statement of the Problem

The objective of any teaching class is to enable learners to have good communication competency. Thus, to achieve this ultimate objective, teachers are highly recommended to teach the four skills of the language in an integrating way.

It has been noticed that EFL students' achievements in the writing skill are unsatisfying compared to the ones reached in the other skills. The task of writing is not difficult for only EFL or ESL students, but also for native speakers of English.

Nunan (1999) confirmed that some English-speaking students find it quite a daunting task to master the skill of writing, though they go through a formal learning process of writing for a given period of time.

The majority of first year students in the department of English lack the ability to express their ideas, in an appropriate written format, though some of them do well in other subjects. Although they have been studying English for at least six years before they come to university, they still struggle to express their ideas in a clear, well-organized and coherent paragraph. Observation of students' narrative paragraphs displayed different types of mistakes and errors in many aspects such as: grammar, vocabulary, and spelling. The fact demonstrates that students have problems in paragraph writing. The previously mentioned difficulties might be due to some factors such as the lack of effective strategies used by teachers in their writing classes, lack of motivation, or lack of knowledge about the different aspects of the writing skill.

In this regard, the current study is devoted to focus on identifying the different challenges and difficulties students face in writing a narrative paragraph. It, also, seeks to provide appropriate suggestions to confront those challenges and enhance learners' competency in paragraph writing.

Questions of the Study

1- What are the most common problems and challenges that EFL first year students encounter in their narrative paragraph writing?

2- What are the suggested solutions to help students overcome problems and enhance their writing production?

Research Design

This research is conducted by following a descriptive analytical method. The means used to collect data are a questionnaire for teachers of writing at the department of English and a writing assignment for students.

The objective of the questionnaire is to know teachers' attitudes towards the different challenges that their students face. It also aims to know the different strategies and methods used to teach the writing skill. The instruction in the

assignment is to write a narrative paragraph about a given topic. Its main objective is to determine the types of problems and challenges that students face in order to give a deep insight into those problems. In addition, it seeks to provide both students and teachers with effective remedies and solutions.

Participants

The subjects of the current study are first-year students, enrolled in the department of English at Batna 2 University. Their ages range between 19 and 23 years. The study took place in the second semester of the academic year 2018.

Tools

To gather reliable and valid data, a questionnaire was administered to 10 teachers of writing at the department of English at Batna 2 University, in addition to a writing assignment for students. The assignment was to write a narrative paragraph. The paragraphs were analyzed in terms of vocabulary, content, organization, mechanics, and language use.

Procedure

The students were required to write a narrative paragraph on "The happiest experience they have ever had". The time allocated for the whole process

of writing was 90 minutes. This included the major steps of writing from drafting until proofreading. For each step, the teacher gave instruction and provided guiding. After the task was finished, the paragraphs were analyzed.

Data Analysis

A/ The Questionnaire

The questionnaire was administered to 10 teachers who had taught or were still teaching the module of written expression at the department of English. It contained 15 questions divided into three sections. The first aim of this tool was to know students' problems and challenges in writing from teachers' perceptions. The second aim was to know the real factors behind student' writing problems so as to provide appropriate recommendations. And the third aim was to find out if teachers used some methods or strategies to teach writing. The questionnaire results were presented in the following figures.

The first question was as follows: Which aspect is the most difficult to be mastered by students? The aim of this question is to explore teachers' perceptions about students' problems in writing.

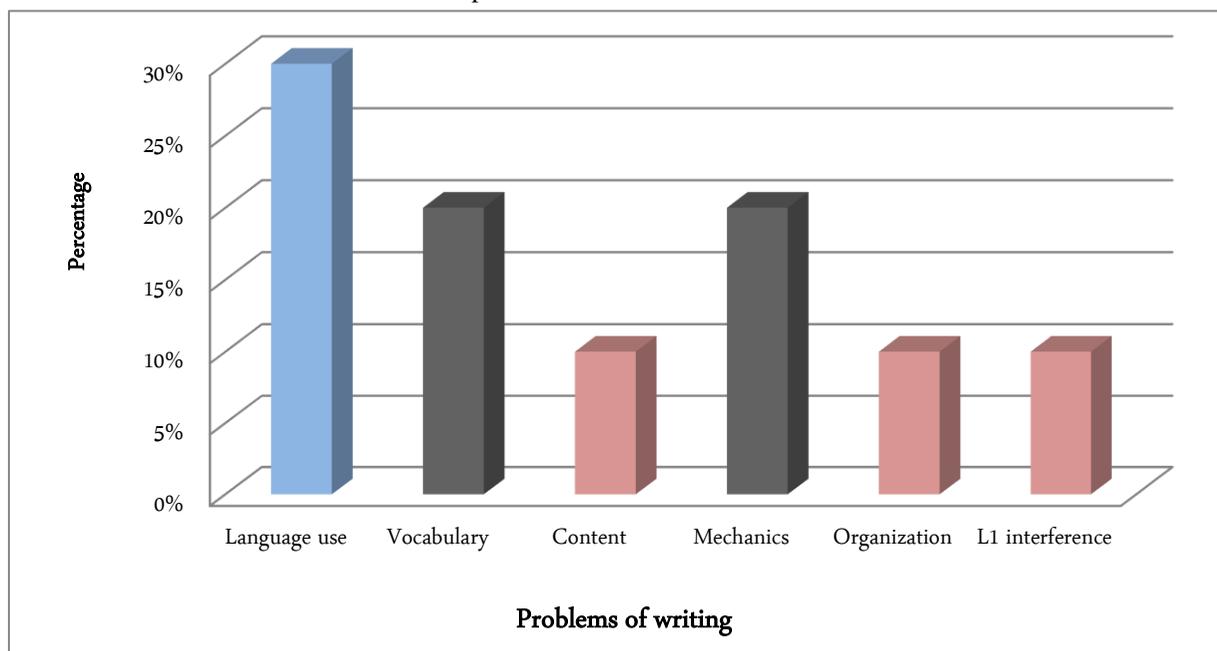


Figure N°1: Teachers' opinions about students' writing problems

As shown in the figure, three teachers (30%) agreed that students struggled with grammatical problems in their writing. Two teachers (20%) saw that student's vocabulary was not good. The same number of teachers (20%) confirmed that students had difficulties in mechanics. One teacher (10%) stated that students had problems in content; one (10%) saw that they had constraints in organization, and another one (10%) claimed that

mother tongue interference had a negative impact on students' writing.

The second question was the following: In your opinion, what are the reasons behind students' weaknesses in writing? The aim of this question was to determine teachers' perceptions about the proper factors behind students' weak achievement in writing. Knowing the factors can give teachers more insights about the challenges and difficulties the students face.

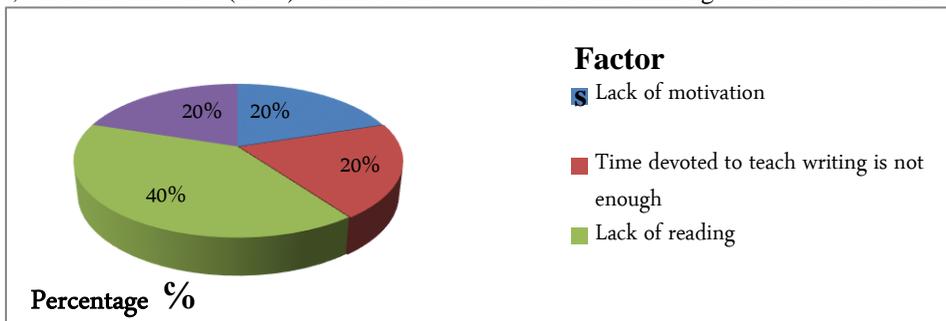


Figure N° 2: Teachers' opinions about the factors behind students' weaknesses in writing

The results to the question showed that the majority of teachers, four ones (40%), agreed that lack of reading was a strong factor of not doing well in writing. According to them, reading enhances writing. On the other hand, two teachers (20%) believed that the reason behind students' weak achievement in writing was lack of motivation; two other ones (20%) related the same problems to the insufficient time devoted to written expression module; and two teachers (20%) saw that lack of practice was the main factor to students' problems in writing.

The third question was as follows: How often do you use new strategies and method to motivate students to write? The first aim of this question was to find out if the teachers used new strategies or techniques in their lessons in order to motivate their students to write. In addition, the second aim was to discover if they were creative in their ways of teaching.

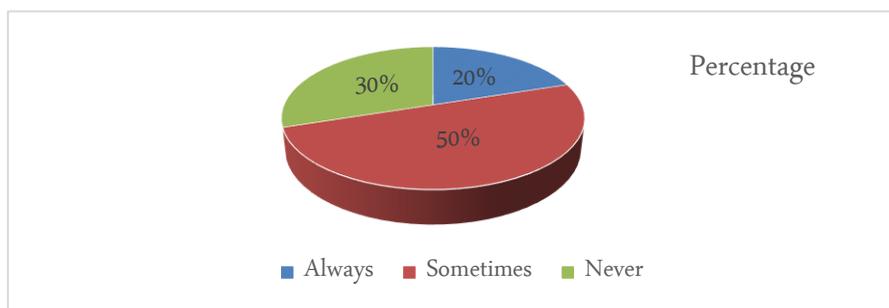


Figure N°3: Teachers' frequency of using new strategies in teaching writing

Teachers' answers to the question of using new strategies and methods showed that only two teachers (20%) used new strategies on a regular basis in their writing classes. Five teachers (50%) answered that they used them sometimes, and three

teachers (30%) stated that they never used innovation in their methods of teaching.

B/ The assignment

Students were asked to write a paragraph since students, at this level of their academic studies, do not deal yet with essay writing. The type of the paragraph they were asked to write was a narrative one because it is the focus of our study.

The results display that the total of 1017 errors was found in students' papers. The distribution of these errors according to their number of occurrence

was as follows: 605 errors were committed in language use, 207 errors in mechanics, 112 in vocabulary, 41 ones in organization, 38 ones in L1 interference, and 14 ones in content. These problems were explained in details starting from the most frequent to the least ones.

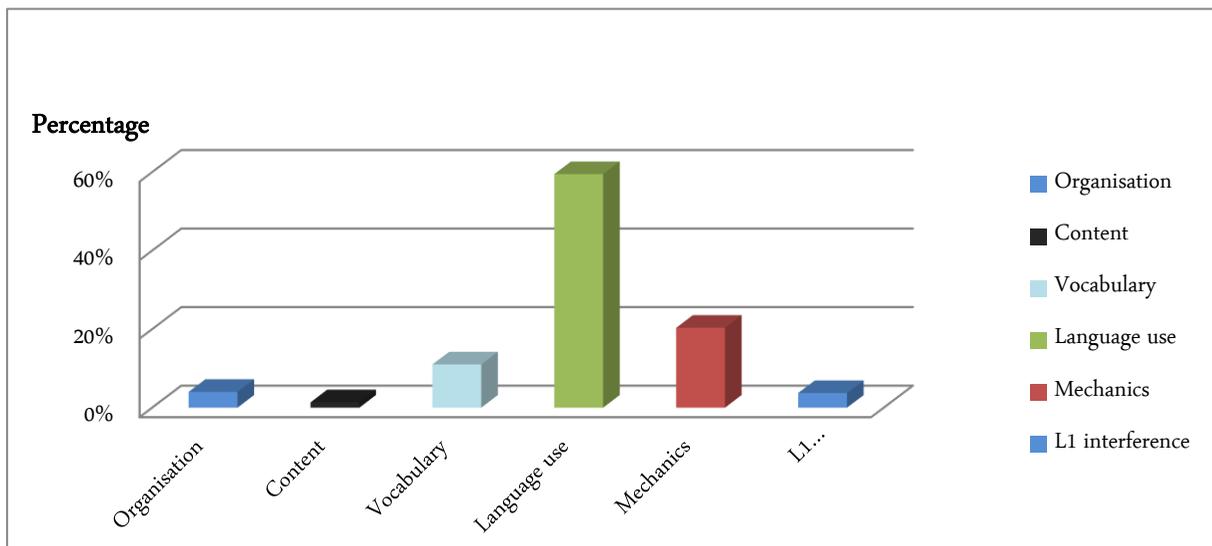


Figure N°4: Writing problems found in students' paragraphs

A/ Problems in Language Use

Language use problems in this context were related to grammatical or usage mistakes. The number of errors committed at the level of language use was 605; it was represented by 59 %, and it was the highest one in the figure. Such errors in language use included:

a- The bad use of third person singular form "s/he, it"; this appeared clear in omitting "s" at the end of the verbs used with one of these pronouns.

- It keep living in my heart
- This moment keep me happy
- It push me to give more

b- The misuse of tenses; in many paragraphs, students showed a poor command of the use of the appropriate tense. Some of the students used an inappropriate tense or a bunch of tenses in a single context. As a result, their writing productions looked unclear or ambiguous.

• Our life is full of experiences that touched and *leave* trace on our feelings.

• When I see my name in the list, I am jump like a crazy.

c- Another problem was subject verb agreement. This problem was seen when students were unable to use either a singular subject with a singular verb or a plural subject with a plural verb.

- *It was* very amazing moments
- I remember both my sisters and my brother *smiles* to me.

d- The wrong choice and misuse of relative pronouns and subordinating conjunctions. Scanning students' papers demonstrated that a great majority of students avoided using subordinating conjunctions often, and they tended instead to use coordinating ones or simple sentences. In other cases, they employed improper relative pronouns.

- I visited my middle school which I had study in it.
- She bought me a book and bag whom I like too much.

B/ Problems in Mechanics

The results reveal that problems in mechanics came in the second rank by a number of 207 errors (20 %). These latter included errors in terms of capitalization punctuation, and spelling. Some students hardly used any capitalization in their writing apart in the first word of the paragraph.

- *well* let 's start it with talking about life this little word that make us confused
- It was *ahmed* who gave her the present of her birthday.

At the level of punctuation, it was shown that many students ignored rules about punctuation. Moreover, in many cases students utilised the wrong punctuation mark or no punctuation at all.

- The road to that beautiful place was so long and exciting for me since I dreamt all my life of becoming an architect

Concerning spelling, all the paragraphs contained, at least, one spelling mistake. These mistakes were of different types; the most common categories were those classified as *addition* or *omission* spelling mistakes. The former type occurred when students added extra letters to the words, whereas the latter occurred when one or more letters were added to the words.

- The cat was very *blak*.
- All *peopole* have nice stories.
- I steal keep it until now. After her *sicces* she was happy.
- When I was a *shild*. When I get this *marke*.

C/ Problems in Vocabulary

The results revealed that the total number of vocabulary errors made by students was 112 (11%). The problem of vocabulary was depicted through the limited number of words employed in writing, or through the inability to use more complex aspects such as phrasal verbs, idioms, collocations and proverbs. The aspect taken into consideration in the current case was related to the mistakes made in the choice of the right words.

- We were so *exciting* (instead of excited).
- I have *earned* my baccalaureate.
- When I announced to my parents that I passed, they smiled *wide*.

D/ Problems in Organization

The results demonstrated that errors in organization were 41 (4%). The problem of organization implied the inability of students to arrange their sentences in the common order of a topic sentence, supporting sentences, and a concluding one. The most frequent errors were the ones made with the topic sentence. For instance, the following sentences were used as topic sentences.

- Well, that is happened to me too.
- I just keep the good ones because life is just too short.

E/ L1 Interference Problems

The results showed that there were other problems related to the interference of the mother tongue. The total number of these errors was 38 (4%). This kind of errors occurred when learners inserted aspects of their native language into their writing in English.

- I waited and waited and waited until he came.
- Between one night and another, she becomes rich.

F/ Students' Problems in Content

According to the figure above, the errors made at the level of content were 14 (1%). Compared to the other types of errors, this one came at the last rank. Content problems were linked to the ideas employed in writing. In some cases, students used irrelevant sentences, and in other ones, the whole paragraph was out of topic. This latter was found only in one paper.

Discussion

The results of the current study showed that first year students had a handful of problems in writing narrative paragraphs, and this was demonstrated through the number of errors found in their papers. Teachers agreed on the main areas of the problems which are language use, vocabulary, and mechanics. The number of errors made in these three aspects of language was the highest one compared to the other ones. Although students study *grammar* as a separate module, which is taught in parallel with the module of *written expression*, they still struggled with many aspects of grammatical nature. This was seen clearly in their inability to write well-structured sentences using appropriate subordinating

conjunctions or transition words, and in their overuse of coordinating conjunctions such as “so, but, and, or” (Abu Rass, 2015). This overuse of such conjunctions was explained in some cases by the fear of doing mistakes; students preferred using them rather than using other ones and doing mistakes (Modhish, 2012). Moreover, L1 turned out to be another problem seen in students’ paragraphs; the influence of Arabic was clear in many cases such as: in the tendency to give many synonyms of the same word, the misuse of some relative pronouns, and literal translation (Sabbah, 2015). The previously mentioned problems were results of less exposure to English; most students relied on what they were taught inside the class, and did less effort to practice the foreign language elsewhere; this is what explains teachers’ claim that the lack of reading was one of the most important factors leading to students’ low achievement in writing, as reading helps to improve writing (Zamel, 1992). Concerning the mistakes made at the level of spelling, capitalization, and punctuation, they were attributed to two main reasons. First, they were ascribed to deficiency in the mastery of English and mechanics of writing. Second, they were ascribed to neglect or little attention given to steps of revising and proofreading to check mistakes. In addition, time devoted to teaching writing was not proved enough, according to some teachers; and this is what explains students’ problems at the level of organization; many students are not able to start their paragraphs with appropriate topic sentence, or use a good concluding one. Thus, students demonstrate an urgent need for more practice to help them overcome their difficulties.

Content is regarded to be one of the main challenges that students faced in their writings (Doushaq, 1986); In spite of their freedom to talk about a real or imagined happy experience, most students stuck to talking about one topic that was “success in the Baccalaureate exam”. Many papers demonstrated the limited number of ideas used, and in some of them students used irrelevant ideas. Concerning motivation, a number of teachers claimed that one important factor behind students’ problems was lack of motivation. This latter was ascribed to the difficulty of the skill of writing itself. The majority of the students pretended that it was the most difficult

skill to be mastered comparing to speaking, listening, or reading.

On the other hand, if teachers cared more about presenting the lesson and finishing the programme on time than attracting students’ attention and increasing their willingness to learn more, the result would be the lack of interest and motivation from the part of students. It is obvious from the found results that not all teachers made use of new methods and strategies in their writing classes. Creativity was an important element that lacked some of the writing sessions.

Recommendations

The results of the current study came up with a bunch of suggestions and pedagogical implications that aim at providing remedies for problems in writing narrative paragraphs. It is highly recommended to devote more time for the subject of *written expression* for first year students, and this should be taken into consideration by authorities and curricular designers since two sessions per week proved not being enough. Moreover, paragraph writing should be given importance and emphasis to enable students to be acquainted with its form and organization. Furthermore, the narrative paragraph, in specific, should be given more time and much practice as students do not master some important elements in narrative writing such as the proper use of transitional words, phrases to express time, chronological order of events, the plot, and the setting.

In addition, teachers should give more time to practice inside the classroom because practice facilitates the learning process and identifies areas of weaknesses students have in writing (Alhaysony, 2012). The practice of some grammatical points such as the construction of complex sentences, the use of subordination conjunctions, and the difference in the uses of tenses is needed to help students avoid errors and improve their writing quality.

Feedback has a positive impact on learning process (Hattie & Timperley, 2007). It is advised that students should be provided with constructive feedback to tasks inside the classroom, or home-work to make sure many areas of weaknesses are covered. Providing students with feedback after correcting their paragraphs is a good

strategy to enable them to recognize their own errors and enhance their writing quality (Brown, 2001).

To get students used to English language structure and style, students need to be often in contact with the language. Thus, teachers ought to increase students' exposure to the target language by using authentic materials, such as literary texts, poems and short stories.

Lack of reading is a strong reason leading to bad writing; therefore, students are strongly advised to read more because reading is the appropriate mean to develop the writing skill (Krashen, 1984). With reading, students will be acquainted to the structure of the target language as well as its vocabulary and style. As a result, the number of errors will be decreased and their writing achievement will be improved.

Teachers should be innovative in their teaching methods by using different strategies and techniques to meet students' needs and interests. As a matter of fact, the use of ICTs inside the class becomes a crucial necessity in order to motivate students to write more and better the quality of writing (Ariyanti, 2016). Inserting digital means such as computers and phones can help teachers to create a joyful atmosphere in their writing classes.

Conclusion

Writing is one of the skills that needs a special and careful attention from both students and teachers. The study in hand aimed at shedding light on the common problems faced by EFL learners in writing the narrative paragraph. The use of the questionnaire and the writing assignment as data tools helped to identify the main problems, namely in: language use, mechanics, vocabulary, organization, content, and L1 interference. Moreover, the study endeavoured to provide suitable remedies to the previously mentioned problems. Thus, the results obtained can be used as a platform to help teachers and students work cooperatively to overcome the previously mentioned problems. The results can be helpful for decision makers and curricular designers in terms of time devotion and material selections.

This work is limited to exploring problems of writing related to the narrative paragraph. It is, also, limited to exploring linked to language use, vocabulary, mechanics, organization, L1 interference, and content. Other more research could be done on other paragraph types or other problems apart from the ones highlighted in the current paper.

Reference

- Abbot, P. H. (2008). *The Cambridge introduction to narrative* (2nd Ed). Cambridge: Cambridge University Press.
- Abdulkareem, M. N. (2013). An Investigation study of academic writing problems faced by Arab postgraduate students at University Teknologi Malaysia (UTM). *Theory and Practice in Language Studies*, 3, (9), 1552-1557. doi:10.4304/tpls.3.9.1552-1557
Retrieved from: <http://www.academypublication.com/issues/past/tpls/vol03/09/06.pdf>
- Abu Rass, R. (2015). Challenges face Arab students in writing well-developed paragraphs in English. *English Language Teaching*, 8, (10), 1-49. doi: 10.5539/elt.v8n10p49
Retrieved from: <https://files.eric.ed.gov/fulltext/EJ1079082.pdf>
- Al Fadda, H. (2012). Difficulties in academic writing: From the perspective of King Saud University post graduate students. *English Language Teaching*, 5, (3), 123-130.
Retrieved from: <https://files.eric.ed.gov/fulltext/EJ1078924.pdf>
- Alfaki, I. M. (2015). University students' English writing problems: Diagnosis and remedy. *International Journal of English Language Teaching*, 3, (3), 40-52.
Retrieved from: <http://www.eajournals.org/wp-content/uploads/University-Students---English-Writing-Problems- Diagnosis-and-Remedy.pdf>
- Alhaysony, M. (2012). An analysis of article errors among Saudi female EFL students: A case study. *Asian Social Science*, 8(12), 55-66. doi: 10.5539/ass.v8n12p55
Retrieved from: <file:///C:/Users/Happy/Downloads/20759-67717-1-SM.pdf>
- Al-Mekhlafi, A. M., & Nagaratnam, R.P. (2011). Difficulties in teaching and learning grammar in an EFL context. *International Journal of Instruction*, 4, (2), 69-92.
Retrieved from: <https://files.eric.ed.gov/fulltext/ED522689.pdf>
- Ariyanti, A. (2016). The teaching of EFL writing in Indonesia. *Dinamika Ilmu*, 16, (2), 263-277. doi: 10.21093/di.v16i2.274
Retrieved from: <https://files.eric.ed.gov/fulltext/EJ1121923.pdf>
- Baker, J., & Westrup, H. (2003). *Essential speaking skills: A handbook for English language teachers*. London, U.K. Continuum.
- Brown, H.D. (2001). *Teaching by principles: An interactive approach to language pedagogy* (2nd Ed.). New York: Pearson Education.
- Byrne, D. (1988). *Teaching writing skills*. Longman Group UK Limited.
- Doushaq, M. H. (1986). An Investigation into stylistic errors of Arab students learning English for academic purposes. *English for Specific Purposes*, 5, (1), 27-39.
Retrieved from: <https://sci-hub.tw/https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/0889490686900050>
- Fareed, M. Ashraf, A., & Bilal, M. (2016). ESL learners' writing skills: Problems, factors, and suggestions. *Journal of Education and Social Sciences*, 4, (2), 81-92
Retrieved from: <https://geistscience.com/JESS/issue2-16/Article1/JESS1604201.pdf>
- Gwynne, N. M. (2013). *Gwynne's grammar: The ultimate introduction to grammar and the writing of good English*. UK: Ebury Press.
- Hamp-Lyons, L., & Heasley, B. (2006). *Study writing: A course in writing skills for academic purposes*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Harmer, J. (2007). *The Practice of English Language teaching*. (4th Ed.). Harlow, England: Pearson Education.
- Hattie, J., & Timperley, H. (2007). The power of feedback. *Review of Educational Research*, 77, (1), 81-112. doi: 10.3102/003465430298487
Retrieved from: <http://www.columbia.edu/~mvp19/ETF/Feedback.pdf>
- Krashen, S. D. (1984). *Writing: Research, theory, and applications*. Oxford: Pergamon Institute of English.
- Modhish, A. S. (2012). Use of discourse markers in the composition writings of Arab EFL learners. *English Language Teaching*, 5, (5), 56-61. doi:10.5539/elt.v5n5p56
Retrieved from: <https://pdfs.semanticscholar.org/8e55/62f2366473a9bd5080f4468beecbcd00502.pdf>
- Moore, K. (1982). *Classroom teaching skill*. New York, NY: McGraw-Hill, Inc.
- Nunan, D. (1999). *Second language teaching and learning*. Boston: Heinle.

Ploeger, K. M. (2000). *Simplified paragraph skills*. US: NTC contemporary Publishing Group, Inc.

Sabbah, S. S. (2015). Negative transfer Arabic language interference to learning English [Special issue]. *Arab World English Journal (AWEJ)*, 4, 269-288.

Retrieved from: <https://awej.org/images/AllIssues/Specialissues/Translation4/17.pdf>

Schoonen, R. et al., (2003). First language and second language writing: the role of linguistic knowledge, speed of processing, and metacognitive knowledge. *Language Learning*, 53:1, 166.

Retrieved from: <https://sci-hub.se/10.1111/1467-9922.00213>

Shaywitz, S. E. (2003). *Overcoming dyslexia: A new and complete science-based program for reading problems at any level*. New York, NY, US: Alfred A. Knopf. S.

Weigle, S. C. (2002). *Assessing Writing*. Cambridge, UK: Cambridge University Press

Wilkins, D. A. (1972). *Linguistics in language teaching*. London: Edward Arnold.

Zamel, V. (1992). Writing one's way into reading. *TESOL Quarterly*, 26, (3), 463-485.

Retrieved from: http://www.personal.psu.edu/kej1/APLNG_493/old_site/zamel.pdf

Teaching Anxiety Iceberg Disclosed: Discerning Anxiety Provoking Factors Among Algerian EFL Pre-service Teachers

Date de réception : 2019-10-08

Date d'acceptation : 2020-09-02

Mimouna Djouad¹, Abderrahmane Mira University, Bejaia, djouadmimouna@yahoo.com

Nadia Idri, Abderrahmane Mira University, Bejaia, nadiaidri@gmail.com

Abstract

The quality of teachers mirrors and impacts the potential of educational systems. Along with teaching, significant challenges, duties, and responsibilities are channeled invoking teaching anxiety. The latter threatens the effectiveness of teachers. This study purported to determine the level of anxiety undergone by pre-service teachers and its provoking factors. The investigation was descriptive entailing a mixed methods approach. 79 pre-service teachers were conveniently selected in the Department of English Language and Literature at Setif 2 university, Algeria. Foreign Language Pre-service Teacher Anxiety Scale and retrospective essays were used to gather quantitative and qualitative data respectively. Results demonstrated that pre-service teachers underwent high levels of anxiety. The factors from which anxiety stemmed were revealed encompassing classroom pedagogy, class control, relationships, evaluation, personality factors, lesson preparation and presentation, and lack of knowhow. It is recommended to alleviate pre-service teachers' anxiety, review teacher qualifying, certifying procedures, and education programs.

Keywords: EFL pre-service teachers, foreign language teaching anxiety, training and teacher education.

Résumé

La qualité des enseignants impacte le potentiel des systèmes éducatifs. L'enseignement comporte de grands défis et requiert responsabilité et important sens du devoir. Cela provoque ce qu'on qualifie d'anxiété d'enseignement, laquelle altère le rendement des enseignants. Cette étude vise à déterminer, parmi les étudiants stagiaires, le niveau d'anxiété et ses facteurs déclencheurs. C'est une étude descriptive utilisant une méthode mixte. Elle s'exerce sur un échantillon de 79 étudiants stagiaires volontaires (du département d'anglais, Université Sétif 2 Algérie. Les données quantitatives et qualitatives ont été recueillies à l'aide de l'échelle d'anxiété et confortées par des tests rétrospectifs. Les résultats ont démontré que les stagiaires présentaient des niveaux élevés d'anxiété dus aux facteurs suivants : l'absence de pédagogie, les relations professionnelles, la maîtrise de classe, l'évaluation pédagogique, la préparation et la présentation du cours, l'inexpérience et le manque de savoir-faire ainsi que des facteurs personnels. Il est recommandé d'atténuer les niveaux d'anxiété parmi les stagiaires et de réexaminer la politique de qualification, de certification des enseignants et de leur programme de formation.

Mots-clés: Anxiété d'enseignement d'une langue étrangère, étudiants stagiaires, formations des enseignants.

المخلص

تعكس نوعية المدرسين إمكانات النظم التعليمية وتؤثر عليها؛ فالتعليم ينطوي على تحديات كبيرة ومسؤوليات وواجبات هامة مما يثير قلق التدريس. هذا الأخير يهدد فعالية المدرسين. تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مستوى القلق الذي يواجهه المتدربون على التعليم والعوامل المثيرة له. هذه الدراسة وصفية وتتبع نهج مختلط الأساليب. العينة المنتقاة بطريقة الملاءمة تشمل 79 طالبا **متدرباً** من قسم اللغة والأدب الإنجليزي بجامعة محمد لمين دباغين سطيف 2 الجزائر. تم تجميع البيانات النوعية والكمية باستخدام مقياس قلق المتدربين على تعليم اللغة الأجنبية والمقالات الرجعية. ولقد أظهرت النتائج أن الطلبة المتدربين يعانون من ارتفاع مستويات القلق بسبب العوامل الآتية: بيداغوجيا التدريس، العلاقات المهنية، التحكم في القسم، التقييم، العوامل الشخصية، تحضير وتقديم الدرس، بالإضافة إلى الافتقار إلى الدراية التطبيقية. لذلك يوصى بالتخفيف من مستويات القلق لدى الطلبة المتدربين والحرص على مراجعة سياسة تأهيل المعلمين، إجراءات اعتمادهم، وبرامج إعدادهم.

الكلمات المفاتيح: متدربون على التعليم، قلق تدريس لغة اجنبية، تدريب وتعليم المدرسين.

* Corresponding author

Introduction

Teaching is portrayed as being a highly qualified and demanding profession. It is ranked amongst the top stress causing jobs (Cooper & Travers, 2012; Clipa, 2017). As gratifying as it may be, teaching imparts with it significant challenges, duties, and responsibilities (Tum, 2012). English as a foreign language (EFL) research puts emphasis on discerning anxiety, its sources, and impacts chiefly on the EFL learner and learning processes (Horwitz, 1996). Nevertheless, foreign language anxiety is not exclusively undergone by language learners and teaching anxiety is rife among language teachers. In accordance with that, Foreign Language Teaching Anxiety (FLTA) is an area of research that necessitates exhaustive examination and address (Aydin, 2016; Tüfekçi-Can, 2018).

Learners are not the only ones who tend to undergo anxiety in a foreign language classroom. Teachers and prospective teachers may experience significant levels of anxiety while proceeding with their teaching practices and particularly those who are required to instruct a nonnative language (Merç, 2015a). The intricateness of foreign language teaching has to be thoroughly considered regarding the unsupportive effect of teaching anxiety and its provoking incidents (Ipek, 2016). Furthermore, Horwitz (1996) has been regarded as one of the groundbreakers of FLTA. She embarked upon the area that was marginally examined. As maintained by her, claiming that classroom teaching today is exceedingly challenging and exigent, cognitively and emotionally; cannot be but a massive understatement of the status quo. Many factors can cause the nonnative teacher to feel anxious resulting in negative consequences for language teaching. Moreover, FLTA can inhibit the teacher's ability to effectively go along with his\her instruction. Horwitz (1996) has asserted the negative relationship between anxiety and effective foreign language instruction. This negative correlation results in undesirable effects on teachers' feelings of self-confidence, use of target language, and

instructional decisions. Tüfekçi-Can (2018) has reconsidered FLTA in a more recent demarcation. It is a psychological uneasiness or apprehension which is exclusive and particular to EFL pre-service teachers, instructors, and practitioners who hold the responsibility of teaching learners how to learn a foreign language effectively and proficiently in authentic classrooms. EFL preservice teachers undergo higher levels of teaching anxiety compared to in-service and experienced teachers (Merç, 2010). Thus, anxiety is deemed to be a perpetual feature of pre-service teaching. It is one of the most frequently reported issues by pre-service teachers prior and post to their teaching praxis (Merç, 2004; Yuksel, 2008).

In accordance with what is postulated above, pre-service teaching anxiety sources, undesirable consequences, and negative effects on both teachers themselves and their teaching, are to be reckoned holistically. Hence, it is evidenced and legitimate to put forward that FLTA necessitates to be thoroughly examined. FLTA, albeit its significance, is still not closely researched and extensively scrutinized. Foreign language learning anxiety has gained excessive concern in second and foreign language research (Idri & Akkar, 2018). Studies carried out on learning anxiety exceeds those on FLTA. The scope of the latter abided to be restricted for adequate conclusions to be inferred. Tüfekçi-Can (2018) and Tum (2012) have delineated that research consecrated to FLTA has remained in its infancy. In conformity with that, the current investigation is purported to scrutinize and elucidate to a further extent FLTA construct by undertaking the succeeding research questions:

1. To what extent do Algerian EFL pre-service teachers undergo anxiety affiliated with pre-service teaching?
2. What are the cardinal factors behind provoking anxiety among Algerian EFL pre-service teachers?

In an endeavour to address the aforementioned questions, it is indispensable to set a germane research purpose. The latter is threefold encompassing:

- First, identifying the level of FLTA undergone by pre-service teachers in an Algerian context.
- Second, attaining exhaustive information about anxiety provoking factors and placing them into categories.
- Third, pertinent implications and recommendations are portrayed post to the presentation and discussion of research findings.

Literature Review

Anxiety is stated to evidence itself as various disorders that ensue apprehension, uneasiness, stress, worrying, fear, and nervousness. Dörnyei (2005) has claimed that anxiety is one alpha factor which halts the learning process and language performance. Horwitz, Horwitz and Cope (1986) have demarcated anxiety as feelings of uneasiness, concern, nervousness, and tension indicating the subjectivity of these feelings. Situations in which there is evaluation and ambiguity, situations that are unfamiliar or novel, and situations in which the language learner is exposed to high conspicuousness tend to result in feelings of anxiety (Ipek, 2016). Anxiety does not perpetually ensue in hindrance of performance; it may result in the germination of it. That is the case of facilitative anxiety. Only trivial anxiety is claimed to bring about this effect. But then, debilitating anxiety has a negative impingement on performance. The latter can be significantly affected when the individual feels anxious (Dörnyei, 2005).

MacIntyre and Gardner (1991) have stated that foreign language anxiety should be distinguished from other types of general anxiety. The former has, negatively; an impact on language learning and production. They argue that the more an individual experiences higher levels of language anxiety, the poorer his language performance would be. EFL learners endure anxiety affiliated with negative evaluation asserting their teachers as the primary source (Idri, 2011). Horwitz, Horwitz and Cope (1986) have put forward that language anxiety

is a distinguishable complex of behaviours, beliefs, self-perception, and feelings. This anxiety is affiliated to classroom language learning uprising from the uniqueness of the language learning process.

Accordingly, it is indispensable to delineate that foreign language anxiety is not exclusively undergone by language learners. Teaching is a profession perceived with the potential stressful nature (Nnenna & Olanrewaju, 2015). As gratifying as it may be, teaching carries substantial liability and challenges (Tum, 2012). Teaching anxiety is prevalent amongst language teachers. Merç (2010) has put forward that FLTA may ensue in negative effects related to instruction. He has also postulated that a tendency among anxious teachers is to deflect particular instructional decisions and opt for other which negatively impact the instruction quality. The anxiety experienced by language teachers may impact their use of the target language, self-confidence, and instructional decisions (Horwitz, 1996). In a similar vein, the latter has put significant emphasis upon teaching anxiety, its undesirable effects, and the urge to assistance and alleviation. She has stressed the importance of making all efforts to aid teachers who undergo FLTA. As a severe concern, FLTA has the potential to affect the way teachers teach and the amount of language students get exposed to. Horwitz (1996) has also put emphasis upon the centrality of FLTA and delineated that “just as the language teaching profession has made the reduction of student anxiety a priority in the development and delivery of instruction, foreign language anxiety among language teachers must be acknowledged, considered, and combatted” (p. 371).

As put forward supra, EFL teachers have various concerns that make them anxious comprising disruptive behaviour of students, class control, challenges to their authority and competence, interpersonal and professional relationships, proficiency, professional and pedagogical preparation, large size classes, evaluation and assessment, responding to learners’

needs, and classroom management for instance. Numrich (1996) has postulated that some of these concerns might be a source of frustration to teachers and more particularly to novice teachers. Moreover, it is these factors among others that led to the establishment of the negative correlation between foreign language anxiety and effectiveness. The higher the level of FLTA is, the less effective EFL instruction comes to be (Horwitz, 1996; Tum, 2012).

Pre-service teaching anxiety is distinct from in-service teaching anxiety for the pre-service teacher is on his path of becoming a teacher experiencing dissimilar feelings from the in-service teacher who has already overcome the initial stage of turning into a teacher and might undergo different set of apprehension feelings (Merç, 2010). Along the same line, Tum (2012) has claimed that the transition from pre-service teachers to teachers is a challenging phase. Their awareness about the responsibilities, duties, and potentials of the profession is raised. It is judicious that they experience the feelings of being over-whelmed, doubting their abilities, and perceiving themselves inadequate.

Pre-service teaching serves as the pre-service teachers' commencement into the real-life arena of the teaching practicum. Research findings have uncovered that pre-service teachers are nervous about teaching (Hart, 1987). Furthermore, the intensity of anxiety levels is centrally associated with the years of experience among teachers. The less experienced teachers are, the higher the levels of FLTA they undergo. Consequently, the highest levels of anxiety are undergone by pre-service teachers (Morton et al., 1997). Pre-service teachers are anticipated throughout out their journey of teaching to lay theory into practice. In their endeavour to do so, pre-service teachers are required to decrypt the teaching process and experience the practical realities of authentic classrooms and school environment (Richards & Crookes, 1988). Unexperienced pre-service teachers exert strenuous efforts to attain the uppermost level of knowhow (theoretical and practical) in their journey. This

teaching journey is distinguished and reported as being extremely stressful regarding physical and psychological well-being (Johnson et al., 2005). Such long-term stress can ensue in chronic exhaustion (Smetackovaa, 2017). Anxieties experienced by these new comers result in feelings of inadequacy obstructing their way to a successful experience (Tum, 2015). Coming into the foreign language classroom for their first time as a teacher is deemed staggering for pre-service teachers. Consequently, anxiety is among the most frequently reported problems among EFL pre-service teachers (Merç, 2004; Tüfekçi-Can, 2018).

The likely apprehension colligated with teaching anxiety can potentially lead pre-service teachers to get "overwhelmed, desperate, and unsupported" to detract from their effectiveness in the classroom and to even abandon the profession eventually (Nnenna & Olanrewaju, 2015). Reckoning the centrality of pre-service teaching anxiety and its potential confounding effects, it became inevitable to postulate the sources and factors evoking anxiety amongst pre-service teachers. A synopsis of research results, ascertaining the chief sources behind the provocation of pre-service FLTA, is portrayed.

It is no more covert that the first class is certainly an arduous experience for pre-service teachers to confront and teach students for their first time. McKeachie (1987) and Aydin (2016) assert the anxieties affiliated with pre-service teaching into three phases encompassing "before", "during", and "after". In a similar vein, Sammephet and Wanphet (2013) and Augustiana (2014) have asserted that anxiety principally arises every time during the first encounter (pre, during, and post) with EFL students. Kim and Kim (2004) have carried out a research to examine the most anxiety provoking factors. Findings demonstrated that pre-service teachers felt anxious the most about teaching unmotivated students, poor class preparation, lack of experience, teaching speaking and listening skills, being asked unpredicted questions, being observed while teaching, and when the ability of controlling the

class is jeopardized. The tasks and activities straightly associated with teaching have been evidenced to invoke the highest levels of teaching anxiety (Fish & Fraser, 2001; Ozturk, 2016). Another study accomplished by Merç (2011) has revealed that teaching procedures, class profile, classroom management, and the relationship with mentors cause Turkish pre-service teachers to be anxious.

Wadi and Mohammadzadech (2016) have endeavoured to measure the extent to which Libyan pre-service teachers were affected by FLTA delineating that pre-service teachers underwent a high level of anxiety. Iranian pre-service teachers were found to experience high rates of concern (Aslrasouli & Vahid, 2014). The latter have appended the five main categories of teaching anxiety factors comprising namely interpersonal relationships, language proficiency and knowledge, structure of employment, and amenities and resources. Other five cardinal sources of teaching practice related anxieties have been stated by Danner (2014) as follows: school staff assistance, professional preparation, class control, unsuccessful lesson, and evaluation. The most reported sources of anxiety were associated with matters of classroom management and class control (Eksi & Yakisik, 2016).

Student teachers undergo anxiety if what they encounter in real EFL classrooms is not in judicious alignment with what they have learnt at university. The deficiency between theory and practice and the disconnection between university and school environment are to be utterly addressed and handled. The current investigation is intended towards grappling with this disparity in the Algerian context as the concerns of pre-service teachers are to be earnestly regarded. The urge for qualified and effective professional teachers should be reckoned as an imperative prerequisite and a compelling priority for our educational system.

Method

Research Design

The study under examination is primarily descriptive in nature. The design was strived to describe the status quo of pre-service teachers' anxiety as copiously as possible. A mixed method approach towards data collection and analysis procedures was adopted. The amalgamation of quantitative and qualitative methods is comprehensive and purported to first, improve the accuracy of the research findings; second, to check the validity of results across methods; and third, to render a fuller understanding, a more holistic explanation of the level of pre-service teachers' anxiety and its chief sources. Therefore, it is unachievable to produce a consistent understanding of FLTA if a mono-method is deployed. In this study, an "explanatory sequential design" was used (Creswell, 2012). This design, the most popular form of mixed-methods design in educational research; comprised the collection of quantitative data first and then gathering qualitative data to aid explain or elaborate on the quantitative findings.

Participants

Third year students, for 2017-2018 academic year, in the Department of English Language and Literature at Mohamed Lamine Debaghine, Setif 2 university, Algeria, were selected as the population of the current investigation. The quality of education cannot exceed the quality of teachers. The former is exceedingly contingent upon the latter. In accordance with that, foreign language teachers generally, and pre-service teachers particularly, need to be equipped with the profession requirements as to operate adequately and appropriately during their first teaching experience. Pre-service teachers are expected at the outset of their journey of teaching to lay theory into practice and undergo the practical realities of the classroom. The first-time teaching experience is a recognized source of third year pre-service teachers' anxiety. The latter might ensue in an unsupportive effect on their performance and attitudes towards teaching. These factors have

shaped the choice of the topical population. After stating the rationale behind the choice of population, it is basal to state that research population comprised ($N=380$) third year students. The sample drawn from the wider population encompassed ($n=79$) third year students. The selection of participants was held conveniently for it was deemed appropriate in the present research.

Instruments

A Likert scale questionnaire was deployed to gather quantitative data. Foreign Language Pre-service Teacher Anxiety Scale (FLPTAS) was entailed to measure the levels of anxiety affiliated with pre-service teaching. The selection and adaption of the scale has been held post to an exhaustive consultation of similar studies and a rigorous scrutiny of anxiety scales consecrated to pre-service teachers and to foreign language pre-service teachers. The final FLPTAS is the version utilized in the present investigation to measure pre-service teachers' level of anxiety. The researcher endeavoured to finalise the adapted scale as to meet the requirements of the research sample and to comply with the realities of the Algerian context. The FLPTAS is grouped into seven factor sections (factor 1: Interpersonal and professional relationships, Factor 2: Relationship with the mentor, Factor 3: class control, Factor 4: Professional Preparation, Factor 5: Language proficiency, Factor six: Unsuccessful lesson, and Factor 7: Miscellaneous). The scale encompasses 62 statements in a five-point Likert type fashion (from strongly disagree to strongly agree). Responses to the Likert scale questionnaire questions were coded and analysed through the frequency analysis of descriptive statistics using the Statistical Package for Social Sciences (SPSS) version 24.

Qualitative data were collected via the second instrument which is retrospective essays. Qualitative data were intended to support, crosscheck, and validate statistical findings gaining in-depth details to inform the measured level of pre-service teaching anxiety. Participants were assigned the task of

recording their thoughts and feelings about their first teaching experience. In one to two pages essay, their recordings were oriented towards rendering ex post facto accounts of contacting the school environment and facing middle school pupils. In an endeavour to avoid bias and to increase the trustworthiness of the findings, qualitative data generated from the essays were simultaneously analysed by the researcher of this study and another co-researcher. Content analysis requires reading through essays, patterning topics, and listing codes.

Procedure

FLPTAS has been first pilot-tested with experts and members of the population. Post to the alterations that were recommended, the scale was administered to 79 participants the week prior to the commencement of their teaching practicum training at middle schools of placement. This allotment allows to determine the level of anxiety among pre-service teachers and the factors resulting in the highest rates of it. Nevertheless, statistical findings are not sufficient for an in-depth understanding and thick discernment of anxiety undergone by pre-service teachers. Hence, when the training came to an end, pre-service teachers have had rich records of their experience that might validate, to a more or less degree; the numerical results. Retrospective essays, as an abundant source of data; permit pre-service teachers to express their reflections, opinions, feelings, and comments throughout their training period. Only 52 participants have handed the required retrospective essays.

Results

Seventy-nine pre-service teachers responded to the FLPTAS. Prior to calculating the mean anxiety score, descriptive analysis criteria for the categorization of the mean rating is indispensable. To this end, the criteria adopted is the one set by Muhidin and Abdurrahman (2007) and cited in Augustiana (2014) which is demonstrated in table 1:

Table 1: Criteria for Categorising Anxiety

Range	Description
1.00 – 1.79	Very Relaxed
1.80 – 2.59	Relaxed
2.60 – 3.39	Mildly Anxious
3.40 – 4.19	Anxious
4.20 – 5.00	Very Anxious

The overall mean score of pre-service teaching anxiety was calculated with total rate of response. The mean score value is ($M=3.78$) and the standard deviation one is ($SD=.4107$). Among the 79 pre-service teachers, the average anxiety score ranges from the lowest mean score (M *Min*=2.48) to the highest (M *Max*=4.59) as elucidated in table 2. In compliance with the criteria of anxiety mean categorization stated above, pre-service teachers of English at Setif 2 university, Algeria undergo a remarkable level of anxiety falling under the category of “anxious” pre-service teachers.

Table 2. Overall Mean Score of Pre-service Teaching Anxiety

	No	Minimu m	Maximu m	Mea n	Std. Deviatio n
Total	79	2.48	4.59	3.78	.4107

The FLPTAS has been dissevered into seven main factor sections. Table 3 reveals the calculations of the average mean score of each anxiety factor separately. The average mean score ranges from ($M=3.18$) to ($M=4.67$). The former is the lowest mean representing “language proficiency” sorted under the “mildly anxious” category whereas the latter is the highest mean typifying “class control” falling into “very anxious” category. Under the latter, “unsuccessful lesson” is grouped into with the mean ($M=4.43$). Pre-service teachers felt “anxious” considering the following anxiety factors

“professional preparation, interpersonal and professional relationships, and miscellaneous” with the subsequent orderly mean scores ($M=3.97$; $M=3.44$; $M=3.45$). It was also demonstrated that the « relationship with the mentor” factor has made pre-service teachers feel “mildly anxious with the mean ($M=3.32$).

Table 3. Mean Scores of Anxiety Factors

Anxiety Factors	N	Mean	SD
1 Interpersonal and professional relationships	79	3,44	,4012
2 Relationship with the mentor	79	3,32	,3620
3 Class control	79	4,67	,4908
4 Professional preparation	79	3,97	,5741
5 language proficiency	79	3,18	,4168
6 Unsuccessful lesson	79	4,43	,3221
7 Miscellaneous	79	3,45	,3083

It has been deemed indispensable to classify pre-service teachers into distinct anxiety level categories based upon their average scale scores. As shown in table 4, the majority of participants ($N=66$) fell into “anxious” and “very anxious” categories representing ($P=83.54\%$). This percentage betokens that Algerian pre-service teachers in the Department of English Language and Literature at Mohamed Lamine Debaghine, Setif 2 University suffer from considerable levels of FLTA. The rest of the participants ($N=13$) are categorized as “relaxed” and “mildly anxious” representing ($P=16.45\%$).

Anxiety level	Frequency	percentage
Relaxed	2	2,53%
Mildly Anxious	11	13,92%
Anxious	46	58,23%
Very anxious	20	25,31%
	79	100%

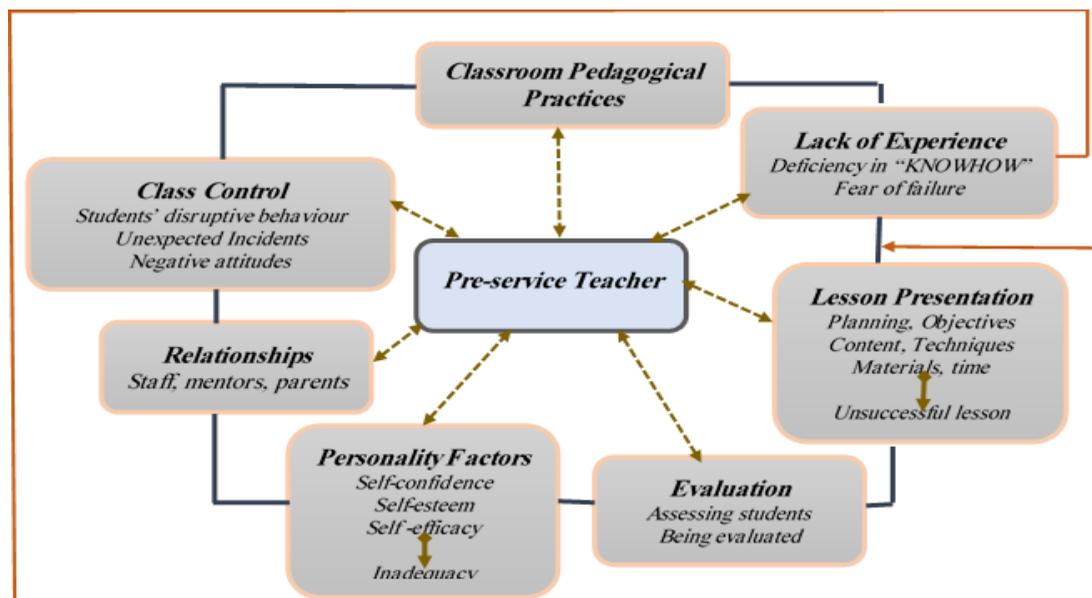
Table 4. Classification of Pre-service Teachers and Anxiety Levels

Fifty-two retrospective essays were collected and scrutinized. Content analysis was deployed as a qualitative research analysis technique. The latter is

meant to interpret meaning from the content of text data. Insistent readings have been carried out to determine recurring patterns in data. Guided by relevant research findings, initial codes and themes were sorted out. Forfeending bias and insuring trustworthiness compel cross analysis accomplished by the researcher and a co-researcher. The resolution of the final categorization of codes and themes has

been set post to reference, reexamination, and discussion gatherings between the former and the latter so that the final analysis is established in an objective manner and the validity of results and interpretations is safeguarded. In Figure 1, the final analysis of data broken down from retrospective essays is sketched in the subsequent concept map:

Figure 1. Nexus Between Pre-service Teachers and Anxiety Provoking Factors



As illuminated in figure one, these sources of anxiety are the most portrayed by pre-service teachers post to their first teaching practicum experience. Seven factors emerged as the focal sources comprising classroom pedagogy, class control, relationships, evaluation, personality factors, lesson presentation, and lack of experience. These stated factors affiliate, to a great extent, with the ones measured by FLPTAS. Along the same line, it is fundamental to postulate that the relationship between the pre-service teacher and the anxiety provoking factors is iterative indicated by double headed arrows. By extension, the presence of one or more factors will result in the incitation of anxiety. The latter negatively affects decisions and how to handle situations affiliated to one or more involved factors. For instance, if the students' disruptive behaviour tends to provoke the anxiety of the pre-service teacher, the latter being anxious

impacts the manner of addressing unruly behaviour in an undesirable fashion. Throughout the retrospective essay readings, it was frequently delineated that every time a certain factor is portrayed to make pre-service teachers anxious, there is an omnipresent deficiency between the "know-what" and "knowhow". As shown in figure 1, the lack of practical knowledge will bear upon the efficiency of pre-service teachers and the fashion they handle their anxiety and all its provoking factors. This corroborates the centrality of a quality training granting pre-service teachers the opportunity to be equipped with the vital and sufficient knowhow knowledge. The training period represents a healthy, judicious, and tolerable sphere to furnish the least fundamental assistance for pre-service teachers to operate adequately in their prospective teaching career.

Discussion

In the current investigation, it was purported first, to determine the level of anxiety that pre-service teachers undergo and second, to portray the factors behind provoking this anxiety. With regard to the former, descriptive results demonstrated that Algerian pre-service teachers in the Department of English Language and Literature at Setif 2 university, are anxious with the total mean ($M=3.78$) with the proneness of being highly anxious about certain factors in the FLPTAS. As a corollary, result reports appear to verify several findings rendered by pertinent prior research in the area of FLTA. Along this line, this probe corresponds to those of Merç (2004) and Tüfekçi-Can (2018) corroborating that anxiety is one of the most frequently reported issues by pre-service teachers. Gardner and Leak (1994) have ascertained that albeit teachers experience much of their anxiety at the commencement of their teaching, aggravatingly the first day, being exposed to anxiety early may ensue in “inappropriate behaviour that reduces teaching effectiveness throughout the individual’s career” (p. 30). Pre-service teachers, in the current study, are found to suffer from remarkable levels of anxiety matching prior studies (Capel, 1997; Cakmak, 2008; Sammephet & Wanphet, 2013; Augustiana, 2014; Merç, 2015b; Wadi & Mohammadzadeh, 2016; Tüfekçi-Can, 2018).

It was made lucid that pre-service teachers undergo the highest level of anxiety considering the factor of class control with the average mean of ($M=4.67$). Being able to manage and control the class is no surprise to incite feelings of debilitating concern among pre-service teachers. Accordingly, these findings are exceedingly affiliated with those of Merç (2011) and Kim and Kim (2004). The latter have asserted that pre-service teachers demonstrated concern about their relationship with the students. Similarly, Hart (1987) has postulated that pupil disruption levels in class represents a major source of anxiety in addition to addressing pupils’ misbehaviour effectively. Eksi and Yakisik (2016) have relatedly stated that disruptive students who threaten the class control atmosphere was the most frequently cited stressor. Present results have also

corroborated that pre-service teachers tend to stress a great deal about professional preparation and unsuccessful lesson with average mean scores respectively ($M=4.43$; $M=3.97$). These findings are coupled with those of Yoon (2012) and Danner (2014) that have ascertained that preparing for the class and fear of ill-proceeded lesson substantially engender anxiety affiliated with pre-service teaching. Results obtained from the FLPTAS have also certified that participants felt mildly anxious about the relationship with their mentors at the placement schools and their perceived level of language proficiency with the total mean scores of ($M=3.32$; $M=3.18$). Mentors play a central role in pre-service teachers’ teaching experience. In connection therewith, these accounts are mated with those of Merç (2011) and Eksi and Yakisik (2016). They have put forward that this type of concerns centers upon the relationship between pre-service teachers and their mentors. The quality of the latter’s cooperation represents a decisive factor in the success of the practicum. Contrastively, futile modeling, high expectations, and pressure from the mentor’s side tend to bring about concern and failure in pre-service teachers (Rieg et al., 2007).

The endeavour to determine the sources that pre-service teaching anxiety stems from and to crosscheck descriptive findings was manifested through the results obtained from the qualitative data. Anxiety has been the most frequently reported matter in pre-service teachers’ retrospective writings post to their first teaching experience. One or more of words like “worried”, “stressed”, “nervous”, “frightened”, “afraid”, “scared”, “panicked”, “shaking”, and “sweating” have appeared in all the essays. The unacquaintance of pre-service teachers with the professional necessities of teaching represents a significant source of hindrance to them. Initially, pre-service teachers are preoccupied with classroom pedagogical practices to be considered, interpreted, and performed in the classroom comprising the embraced approach, method, requisite strategies, instructional principles and procedures, and the protocol of interaction among others. Participant #17 articulated this in her writings:

I was about to teach, I couldn't stop thinking about many things, I started doubting what I planned, wondering about the right method, the strategies I should use, interaction with students ... I got to the board so stressed and I lost everything. I didn't know what to do and how to do it, what to write, or even what to say. I panicked and I wanted to finish as soon as possible.

Class control was the most frequently portrayed theme as an anxiety causing factor. Pre-service teachers evidenced a remarkable amount of concern about handling classroom discipline and maintaining it. All participants have reported their uneasiness about unruly behaviour, riotous students, classroom noise, and unexpected incidents more than once in their retrospective essays. Class control anxiety, prior and during teaching, has had a negative impact on the flow and pace of lessons. Participant #40 verbalised her experience as:

when I started teaching, I didn't care about anything, those little students are predacious! I felt it is going out of my hands, out of control, my only concern was to end the lesson. It was one of my darkest nightmares to stand in front of them helpless! Till the end of my teaching experience, I was like someone who is putting his head under water, I took a deep breath when I finished

Another emerging theme was "personality factors". Many pre-service teachers have revealed their worries due to their perceptions of themselves being diffident, unable, or inefficacious as voiced by participant #4:

In the first sight, I thought that such a job won't suit my personality. I feel uncomfortable facing pupils. Kept asking and asking can I act like a teacher? How am I supposed to do that? Am I able to make them understand? Am I going to do well? I was trapped in a black box with no way out. It is ok, this is not the end of the world. It was just a bad experience

Classroom preparation and lesson presentation is a cardinal pillar of the teaching profession. It is one fundamental criterion upon which the success of a lesson and the dedication of a teacher are judged. Some pre-service teachers have explained that they were petrified and had no idea where to start from, how to proceed appropriately, and terminate a successful lesson delivery. Managing time was also problematic to pre-service teachers. Participant #29 has stated that:

It was the first class ever and most difficult ever. Honestly, I was so nervous that it went so complicated. I planned very carefully but I could not operate the lesson as it should. I finished too early and dropped important parts, that was very vexing and I was not even sure if the students understood what I presented. It was a total fail.

"Relationships" in the school sphere tend to incite the concern of pre-service teachers. The kind of professional relationships with mentors, school staff, colleagues, and students' parents incline to affect the general atmosphere of teaching. Many pre-service teachers have reported detailed accounts of such type of incidents. For instance, participant #9 has elucidated the following concern with the mentor's attitude:

That day came! I had to teach and I felt so afraid and stressed out fearing my students' reaction, I was also worried of my mentor's thought of me and my way of teaching, I tried to be as spontaneous as I could. She (mentor) kept saying things like this is not how it is supposed to be done, you should have done this instead of that etc. Her (mentor) judgmental attitude, every two minutes, left me a bit lost focusing on ways to meet her expectations rather than my actual teaching.

The last emerging theme which accompanied most of the anxiety provoking factors addressed above is "deficiency of knowhow". Many pre-service teachers have put forward that being inexperienced was an impediment throughout their

whole teaching practicum. They continued to state that it was an arduous, if not infeasible, task for them to mould the theoretical facets they have been exposed to at university into practical executions and a harmonious entity to address the theory-practice discrepancy as articulated by participant #23:

I felt that I am obliged to do good, what was astonishing for me is that I got into the classroom that day with a good spirit, I thought I know a lot of things. Me going to the board, all that was in my head "don't stutter, don't panic" but I did. Even though I knew what I am supposed to do, I just got stuck on how I should do it all along the session. Teaching turned out to be a lot harder than I thought.

Conclusion

The present investigation has sought to scrutinise teaching anxiety among Algerian pre-service teachers and its provoking factors. This study contributes to the limited research stockpile addressing FLTA in general and in the Algerian context more specifically. Very little studies were carried out about teaching anxiety amongst Algerian EFL teachers albeit its significance. Findings of the current study designate that pre-service teachers undergo levels of anxiety ranging from mild to high levels. Purporting to address the first research question in the present probe, Algerian pre-service teachers of English at Setif 2 university were ascertained to be highly anxious. This anxiety is a serious concern which might undesirably affect pre-service teachers' performance, effectiveness, and attitudes towards teaching as a profession. Transiting from the role of learners to the one of teachers is a challenging journey. Accordingly, it was vital to

determine the factors that incite anxiety. The answer to the second research question has provided evidence of seven factors from which anxiety stemmed comprising classroom pedagogy, class control, relationships, evaluation, personality factors, lesson preparation and presentation, and lack of experience.

The study under examination endorses and corroborates findings of preceding research in the sphere of FLTA. The actual findings lead to the conclusion that teaching practice, if held inappropriately, may denote a significant barrier that might deter pre-service teachers to quest after a teaching career. Their concerns should be taken into account in well-framed education programs. The foci of the latter should be on the divergence of what is learnt at university and what is confronted in real classrooms (theory-practice). Pre-service teachers should be equipped with a judicious practical repertoire of language teaching which is at their disposal accompanying them in their initiation of a teaching journey. A thorough training is highly urged prior to certifying students their licenses resulting in quality teaching experiences and enrichment of their knowhow knowledge. Sufficient training in teaching practice and institutional support channel the alleviation of pre-service teachers' anxiety. It is also recommended that pre-service teachers are rendered with opportunities to discuss and reflect upon their teaching experience to acquaint them with and raise their awareness about teaching anxiety, its sources, potential effects, and coping strategies. Henceforth, there is an urgent demand to review teacher qualifying and certifying procedures and education programs for the quality of education cannot by any means surpass the quality of its teachers.

References

- Agustiana, V. (2014). Pre-service teachers' anxiety during teaching practicum. *English Review: Journal of English Education*, 2(2), 174-182. Retrieved from <https://pdfs.semanticscholar.org/1b4d/2506a58c44f0495688a3906cce4332a32217.pdf>
- Aslrasouli, M., & Vahid, M. S. P. (2014). An investigation of teaching anxiety among novice and experienced Iranian EFL teachers across gender. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, 98, 304-313. <https://doi.org/10.1016/j.sbspro.2014.03.421>
- Aydin, S. (2016). A qualitative research on foreign language teaching anxiety. *The Qualitative Report*, 21(4), 629-642. Retrieved from <https://nsuworks.nova.edu/tqr/vol21/iss4/2>
- Cakmak, M. (2008). Concerns about teaching process: student teachers' perspective. *Educational Research Quarterly*, 31(3), 57-77. Retrieved from <https://files.eric.ed.gov/fulltext/EJ788430.pdf>
- Clipa, O. (2017). Teacher Stress and Coping Strategies. In O. Clipa (ed.), 15th Edition of the International Conference on Sciences of Education, Studies and Current Trends in Science of Education (pp.120-128). Suceava, Romania: LUMEN Proceedings. <http://doi.org/10.18662/lumproc.icsed2017.14>
- Cooper, C., & Travers, C. (2012). *Teachers under pressure: Stress in the teaching profession*. London: Routledge. <https://doi.org/10.4324/9780203059975>
- Creswell, J. W. (2012). *Educational research: Planning, conducting, and evaluating quantitative and qualitative research* (4th ed.). Boston, MA: Pearson Education, Inc.
- Danner, R. B. (2014). Student Teachers' Perceptions of Sources of Teaching Practice-Related Anxieties. *Journal of Teaching and Teacher Education*, 210(1183), 1-13. <http://dx.doi.org/10.12785/jtte/020104>
- Dörnyei, Z. (2005). *The psychology of the language learner. Individual differences in second language acquisition*. Mahwah, NJ: Lawrence Erlbaum
- Ekşi, G. Y., & Yakışık, B. Y. (2016). To be anxious or not: Student teachers in the practicum. *Universal Journal of Educational Research*, 4(6), 1332-1339. <http://doi.org/10.13189/ujer.2016.040610>
- Fish, T. A., & Fraser, I. H. (2001). Exposing the iceberg of teaching anxiety: a survey of faculty at three New Brunswick Universities. *Electronic Journal of the American Association of Behavioral and Social Sciences*, 4. Retrieved from https://www.researchgate.net/profile/Ian_Fraser3/publication/267097221_EXPOSING_THE_ICEBERG_OF_TEACHING_ANXIETY_A_SURVEY_OF_FACULTY_AT_THREE_NEW_BRUNSWICK_UNIVERSITIES/links/544544e00cf2d62c304d7b24/EXPOSING-THE-ICEBERG-OF-TEACHING-ANXIETY-A-SURVEY-OF-FACULTY-AT-THREE-NEW-BRUNSWICK-UNIVERSITIES.pdf
- Gardner, L. E., & Leak, G. K. (1994). Characteristics and correlates of teaching anxiety among college psychology teachers. *Teaching of Psychology*, 21(1), 28-32. https://doi.org/10.1207/s15328023top2101_5
- Hart, N. I. (1987). Student teachers' anxieties: four measured factors and their relationships to pupil disruption in class. *Educational Research*, 29(1), 12-18. <https://doi.org/10.1080/0013188870290102>
- Horwitz, E. K. (1996). Even teachers get the blues: Recognizing and alleviating language teachers' feelings of foreign language anxiety. *Foreign Language Annals*, 29(3), 365-372. <https://doi.org/10.1111/j.1944-9720.1996.tb01248.x>
- Horwitz, E. K., Horwitz, M. B., & Cope, J. (1986). Foreign language classroom anxiety. *The Modern language journal*, 70(2), 125-132. <http://dx.doi.org/10.1111/j.1540-4781.1986.tb05256.x>
- Idiri, N. (2011). Sources of FNE among first year LMD students of Abderrahmane Mira University. *Procedia - Social and Behavioral Sciences*, 29, 1932-1941. <http://doi.org/10.1016/j.sbspro.2011.11.443>
- Idri, N., & Akkar, S. (2018). The effect that fear of negative evaluation has on EFL learners' oral performance. *Advantages in Psychology Research*, 133, 155-139.
- İpek, H. (2016). A qualitative study on foreign language teaching anxiety. *Journal of Qualitative Research in Education*, 4(3), 92-105. <http://doi.org/10.14689/issn.2148-2624.1.4c3s5m>
- Johnson, S., Cooper, C., Cartwright, S., Donald, I., Taylor, P., & Millet, C. (2005). The experience of work-related stress across occupations. *Journal of managerial psychology*, 20(2), 178-187. <https://psycnet.apa.org/doi/10.1108/02683940510579803>
- Kim, S. Y., & Kim, J. H. (2004). When the learner becomes a teacher: Foreign language teaching anxiety as an occupational hazard. *English Teaching*, 59(1), 165-186.
- MacIntyre, P. D., & Gardner, R. C. (1991). Language anxiety: Its relationship to other anxieties and to processing in native and second languages. *Language learning*, 41(4), 513-534. <https://doi.org/10.1111/j.1467-1770.1991.tb00691.x>
- McKeachie, W. J. (1987). Teaching, Teaching Teaching, and Research on Teaching. *Teaching of Psychology*, 14(3), 135-139. https://doi.org/10.1207/s15328023top1403_1
- Merç, A. (2004). *Reflections of pre-service EFL teachers throughout their teaching practicum. What has been good? What has gone wrong? What has changed?* (Master thesis). Eskişehir, Anadolu University.
- Merç, A. (2010). *Foreign Language Student Teacher Anxiety (Doctoral thesis)*. Eskişehir: Anadolu University. <http://doi.org/10.13140/RG.2.1.2393.6086>

- Merç, A. (2011). Sources of foreign language student teacher anxiety: A qualitative inquiry. *Turkish Online Journal of Qualitative Inquiry*, 2(4), 80-94. Retrieved from http://www.tojqi.net/articles/TOJQI_2_4/TOJQI_2_4_Article_7.pdf
- Merç, A. (2015a). Foreign language teaching anxiety and self-efficacy beliefs of Turkish pre-service EFL teachers. *The International Journal of Research in Teacher Education*, 6(3), 40-58. Retrieved from http://ijrte.eab.org.tr/media/volume6/issue3/a_merc.pdf
- Merç, A. (2015b). Teaching anxiety of student teachers from different disciplines. *International Journal of Global Education*, 4(1), 12-20. <http://www.ijge.info/ojs/index.php/ijge/article/viewFile/355/472>
- Mohamed Wadi, H. A., & Mohammadzadeh, B. (2016). Sources of foreign language anxiety among efl student teachers in libya. *Turkish International Journal of Special Education and Guidance & Counselling (TIJSEG)*, 5(2), 1-12. Retrieved from <http://www.ijge.info/ojs/index.php/IJSEG/article/view/522/604>
- Morton L.L., Vesco R., Williams, N.H. & Awender, M. A.(1997). Student teacher anxieties related to class management, pedagogy, evaluation, and staff relations. *British Journal of Educational Psychology*, 67(1), 69-89. <https://doi.org/10.1111/j.2044-8279.1997.tb01228.x>
- Nnenna, E. E., & Olanrewaju, M. K. (2015). Teaching practice anxiety sources as correlates of teaching performance among student teachers in federal colleges of education in southwestern Nigeria. *European Scientific Journal, ESJ*, 11(22), 181-196.
- Numrich, C. (1996). On becoming a language teacher: Insights from diary studies. *Tesol Quarterly*, 30(1), 131-151. <https://doi.org/10.2307/3587610>
- Öztürk, G. (2016). Foreign language teaching anxiety among non-native teachers of English: A sample from Turkey. *Sakarya University Journal of Education*, 6(3), 54-70. <http://dx.doi.org/10.19126/suje.220180>
- Richards, J., & Crookes, G. (1988). The Practicum in TESOL. *TESOL Quarterly*, 22(1), 9-27. <http://doi:10.2307/3587059>
- Rieg, S. A., Paquette, K. R., & Chen, Y. (2007). Coping with stress: an investigation of novice teachers' stressors in the elementary classroom. *Education*, 128(2), 211-226.
- Sammephet, B., & Wanphet, P. (2013). Pre-service teachers' anxiety and anxiety management during the first encounter with students in EFL classroom. *Journal of Education and practice*, 4(2), 78-87. Retrieved from <https://pdfs.semanticscholar.org/1880/df1a97c290e261f3a247beb848152df425ba.pdf>
- Smetackovaa, I. (2017). Self-efficacy and burnout syndrome among teachers. *The European Journal of Social and Behavioural Sciences EJSBS*, XX, 2477-2488. <http://dx.doi.org/10.15405/ejsbs.219>
- Tüfekçi-Can, D. (2018). Pre-service teachers' foreign language teaching anxiety during teaching practicum. *International Online Journal of Education and Teaching (IOJET)*, 5(3). 579-595.
- Tum, D. O. (2012). Feelings of language anxiety amongst non-native student teachers. *Procedia: Social and Behavioral Sciences*, 47, 2055-2059. <http://doi:10.1016/j.sbspro.2012.06.948>
- Tum, D. O. (2015). Foreign language anxiety's forgotten study: The case of the anxious preservice teacher. *Tesol Quarterly*, 49(4), 627-658. <https://doi.org/10.1002/tesq.190>
- Yoon, T. (2012). Teaching English through English: Exploring Anxiety in Non-native Pre-service ESL Teachers. *Theory & Practice in Language Studies*, 2(6), 1099-1107. <http://doi:10.4304/tpls.2.6.1099-1107>
- Yüksel, I. (2008). Pre-service teachers' teaching anxiety: Its reasons and coping strategies. In *Proceedings of the IASK International Conference: Teaching and Learning*, (pp. 335-344).

The Effectiveness of Teaching Style Practices Case Study of Four Secondary Schools in Sédrata, Souk-Ahras

Date de réception : 2019-05-27

Date d'acceptation : 2020-09-21

Haron Bouras, Université Mohamed Cherif Messaadia, Souk-Ahras

haron.bouras@univ-soukahras.dz

Abstract

The aim of the present quantitative study is to explore teachers' and learners' views of some teaching practices impact on learners' effectiveness in terms of participation, effort expenditure, and engagement in the language classroom. Research participants were 200 learners chosen randomly from four secondary schools and 21 surveyed English language teachers selected purposefully from six secondary schools. The close ended questionnaire has elicited the perceptions of both learners and teachers to disclose which teaching practices boost learners' effectiveness in the foreign language classroom. The findings unveiled a mismatch in teachers' and learners' viewpoints. Therefore, this implies that teachers need to adapt their teaching style according to the learners' perceptions.

Key words: foreign language classroom, learners, effectiveness, perception, teacher teaching style.

Résumé

La présente étude qui se base sur une méthode quantitative a pour objectif d'explorer le point de vue des enseignants et des apprenants sur certaines pratiques enseignantes focalisant essentiellement sur le style d'enseignement des enseignants d'Anglais ainsi que son impact en terme d'efficacité sur des apprenants des classes de langues étrangères. Pour ce faire, un questionnaire comportant 10 éléments est distribué à 200 apprenants. Le même questionnaire a été adressé à 21 enseignants. Les résultats ont révélé quelques points de différences dans les visions des deux acteurs. De ce fait, les enseignants doivent adapter leur style d'enseignement en fonction des perceptions des apprenants pour une efficacité meilleure dans leurs classes.

Mots-clés: Apprenants, classe de langue étrangère, efficacité, enseignants d'Anglais, style d'enseignement.

المخلص

تهدف هذه الدراسة الكمية إلى تحليل بعض رؤى الأساتذة والمتعلمين لبعض الممارسات التعليمية الخاصة بأسلوب الأستاذ ومدى فعاليتها في تحفيز المتعلمين لتعلم اللغة الانجليزية. ولإتمام هذه الدراسة، استخدمنا استبانة تتضمن 10 بنود. وزعناها على 200 متعلم و21 أستاذا في اللغة الانجليزية. خلص تحليل النتائج إلى وجود تباين بين رؤى الأساتذة والمتعلمين فيما يخص الخصائص الفعالة لأسلوب الأستاذ في التدريس، وبالتالي نستنتج أنه لا بد على الأستاذ أن يسعى لتحقيق توازن جيد بين أسلوب التدريس، وما هو فعال ومحفز أكثر لمتعلم اللغة الانجليزية.

الكلمات المفتاحية: قسم اللغة الأجنبية، الفعالية، رؤى الأساتذة والمتعلمين، ممارسات تعليمية، أسلوب تدريس الأستاذ

Introduction

The present research paper tackles a significant issue in language teaching, particularly secondary schools in Algeria. It casts light on the impact of some teaching practices related to the teacher style on hindering or enhancing learners' motivation and persistence to learn in the language classroom. Teachers are unique in many ways and they do not all teach alike. They may vary from one another in certain characteristics, beliefs, and behaviours that constitute their teaching style. Thus, teachers often endeavour to better understand how to govern their classrooms, connect with their learners, and match their teaching styles with their learners' preferences to prevent learning problems and guarantee, to certain extent, an effective teaching and learning classroom study atmosphere.

Based on the assumption that posits a strong link between learners' personal beliefs about teachers and the impact teachers have on learners' effectiveness to engage in the learning of the English language, the primary concern of the present research is to inquire into the perceptions of both teachers and learners about the influence of some teaching style practices on promoting learners' effectiveness in terms of participation, expending effort, and engagement in the language classroom.

In attempting to probe the latter, this study raises four interrelated research questions.

- Which teacher style practices are viewed as the most effective ones by learners?
- Which teacher style practices are viewed as the most effective ones by teachers?
- Which teacher style practices are viewed as the least effective ones by teachers and learners?
- How do teachers and learners' views compare?

1. Literature Review

In this section, we, firstly, attempt to throw some light on the concept of teacher style that has been cited as a crucial factor in teaching by a number of researchers (e.g., Grasha, 1996; Peacock, 2001). Secondly, we review its implications on

learners' learning effectiveness in the language classroom.

1.1. Defining Teacher Style

A look at the published research has uncovered that the term 'teacher style' has not completely agreed upon one definition. In fact, this concept has received a plethora of definitions; however, in the context of the research at hand we confine ourselves to some of them. To start with, (Grasha, 1996, 1) has defined style as follows:

Our teaching style represents those enduring personal qualities and behaviors that appear in how we conduct our classes...it is both something that defines us, that guides and directs our instructional processes, and that has effects on students and their ability to learn.

According to (Conti, 2004, 76-77) "the term teaching style refers to the distinct qualities displayed by a teacher that are consistent from situation to situation regardless of the content". It follows that teaching style is a set of beliefs and consistent behaviours displayed by teachers in their classrooms to influence the method of instruction, type of assessment, teacher-learner interactions, and emotional climate of classroom as a whole regardless of the content that is being taught.

Another definition found in the literature includes the following: "teaching style is the expression of the totality of one's philosophy, beliefs, values, and behaviors" (Jarvis, 2004, cited in Akbari, Allvar, 2010, 5- 6). This means that the teacher's style is a cluster of a number of elements such as the one's conduct, way of thinking and behaving. This explains as well why teacher style can differ among teachers in the teaching and learning exchange with their learners in terms of how they present information, manage their classroom, and how they interact with them. We can note as well that all teachers have their own philosophy governing how they teach. These philosophies serve as a foundation for their individual teaching style in order to become more effective in the classroom and increase their students' motivation to learn the English language.

In a similar context, it has been said that “teaching style refers to the totality of instructional approaches, methods, and decisions a teacher prefers and feels most comfortable with”, (Reid, 1995, 1998, cited in Peacock, 2000, 88). This indicates that the way a teacher delivers lessons, presents information, and interacts with learners should preferably be based on the selection of instructional practices and motivational strategies that rather satisfy learners’ needs and learning and more importantly guarantees a stress free classroom study atmosphere.

In brief, style in teaching as in art, music and other areas of endeavour ,is not something that is put on for the occasion or a mask to create an impression (Grasha, 1996).

1.2. Teacher Teaching Style: Implications on Learners’ Learning Effectiveness

Teaching has long been and still is a very complex mission that is affected by, among other factors, the teacher’s style, which is regarded as a very influential factor in learners’ learning experiences. Teachers know that without being effective and able to motivate students to engage in the learning process, their teaching remains meaningless since learners, who are motivated to learn, will have a greater chance to be engaged in the classroom, resist in the face of difficulty when it rises, and ultimately succeed to learn the target language. In this context, teachers do their best and expend huge efforts to present the content of their lessons through a variety of teaching practices and strategies to attract individual learners’ interests and to respond to their learning needs and preferences as already mentioned.

The claim about the effectiveness of teaching style is supported by an extensive body of research, which links it also to learners’ achievement outcomes. Thus, teachers must be careful about their teaching behaviours and the educational atmosphere in their classrooms. In line with this, it has been stated that “teachers can take specific steps to provide a learning environment that will promote the motivation of all students” (Anderman, Midgley,

1997, 46). In a similar vein, it has been pointed out that “regardless of the cause, and regardless of the teachers’ years of experience, teachers who are uneasy are going to communicate that uneasiness to their pupils. When this happens, the door to restlessness among pupils is wide open” (Palardy, Palardy, 1987, cited in Eggleton, 1992, 4). In other words, learners concentrate, feel more relaxed and comfortable when the teacher is welcoming, open to them, and handles well the classroom. Besides, teacher’s uneasiness is rather frustrating for learners.

Additionally, the teacher’s role has been depicted as “designer, organizer, prompter, participant, resource, provider, controller, assessor” (Harmer, 1983, cited in Wang, 2008, 32). This implies that the teacher’s role is classified in different positions and described with particular care and with special terminologies, which, in fact, portray the diversity of the teacher teaching styles that should be viewed not as confusing, but rather as reflecting the complexity of language learning process as stated previously.

According to (Grasha, 1996): teaching style is regarded as a particular pattern of needs, beliefs, and behaviours that teachers display in the classroom. He has also stated that style is multidimensional and affects how teachers present information, interact with learners, manage classroom tasks, supervise coursework, socialise learners to the field, and mentor them. Significantly enough, it has been explained that “a teacher who is excited about the subject being taught and shows it by facial expression, voice inflection, gesture, and general movement is more likely to hold the attention of students than one who does not exhibit these behaviors” (Borich 2000,cited in Thompson,et al,2004,3).

Moreover, teaching involves the task of assisting learners to achieve satisfying school improvements and results. Since the main duty of teachers is to help the individual learner to learn. It is their mission also to remove obstacles and to motivate, at whatever stage of learning, to allow successful learning outcomes to take place. In this

vein, (Zhan , Le ,2004,3) have pointed out “as a teacher, he or she should facilitate each student’s way of perceiving, understanding and constructing new knowledge by means of providing ‘scaffolding’ to help them transform”. They have further added “teacher’s role changes from that of being a ‘sage’ to transmit knowledge to that of a facilitator to ‘guide on the side’ students’ learning behaviors” (Zhan, Le, 2004, 4).

In the classroom, teachers should provide learners with more opportunities to express themselves, commit mistakes, ask questions, narrate personal experiences, debate issues, and voice out their opinions. By so doing, teachers enable real choice for learners and empower them as real participants in the classroom where everyone can share authority and power and can critique others’ viewpoints. Moreover, this rather promotes open avenues of communication and increases learner-teacher interactions. In this context, teachers are rather perceived as supporters who aid learners and nurture their learning. This means as well that teachers had better convey the message, “I am here to consult with you” (Grasha, 1994). In the same perspective, it has been stated that “while traditional classrooms offer few choices in what can be learned and how it can be learned, choice can be made available in relationship interactions and learning styles” (Fairclough ,1992, cited in Fleming, Hiller, 2009, 93). This means that teachers enable real options for learners and empower them as real participants in the classroom where everyone can share responsibility and power and can oppose others’ viewpoints.

(Freeman, 1999, cited in Talley, 2009) has stated that every school should have a written policy that calls for the encouragement of high levels of performance from learners and from teachers.

In the same respect, additional studies have indicated that learners perform poorly academically when they are the object of little encouragement and low expectations from their teachers; often, these low expectations translate into disidentification with schools (Aronson , Steele, 1995; Babad, 1993; Botkin, Marshall,et al, 1987, cited in Talley, 2009).

This conveys the point that teacher encouragement is perceived by learners as a vital and central component of their success. This shows as well that learners who have teachers with high expectations usually reach those expectations when they are given adequate encouragement but fail to do so when teachers have low expectations and abstain from encouraging them.

In a similar vein, (Gill, Reynolds, 1999, cited in Thompson, et al, 2004, 6) have stated that “students of teachers with high expectations learn more as teachers’ expectations rise. Teachers’ expectation levels affect the ways in which teachers teach and interact with students. In turn, these behaviors affect student learning” and yet “teachers’ expectations can positively influence both the quantity and quality of a student’s learning experience” (Baumann, 2006; 2007; Brophy, 1983; Good, 1981; Jussim, Eccles, 1992 cited in Gao, Liu 2013, 85).

Furthermore, research has unveiled that effective learning in the classroom depends on the teacher’s ability to maintain the interest that brought learners to the classroom in the first place. (Klug, 1989, cited in Renchler, 1992, 5) has noted that “school leaders can influence levels of motivation by shaping the school’s instructional climate, which in turn shapes the attitudes of teachers, students, parents, and the community at large toward education...and indirectly impact learning gains.”

Interestingly enough, research on teacher effectiveness and promoting learners’ motivation and learning has heavily focussed on the classroom context, where the majority of learning takes place, and where learners are expected to acquire new knowledge. Yet, making the classroom a place that naturally interests and motivates learners to learn is much easier when both learners and teachers maneuver in an atmosphere where academic success is expected and learners’ efforts are rewarded. In the same direction, it has been cited that such an atmosphere, especially when motivation to learn evolves into academic achievement, is a chief characteristic of an effective school (Renchler, 1992).

Equally important, Gardner (1985) has said that for an individual to truly learn a language, s/he must find the learning situation to be rewarding, and must be motivated. Significantly enough, (Brophy, 2006, 20) has indicated that “rewards are preferable to punishments, following the “well-known psychological law that depression chokes up the channels of energy, while hope and buoyancy tend to liberate energy and make it available”. In a similar context, Parsons (2001, cited in Talley, 2009) has evoked teacher encouragement as a crucial teaching practice to boost learners learning. He has as well defined it as behaviour that teachers use to express supportiveness. In the same vein, (Frye, et al, 1999, cited in Talley, 2009) have expressed that a teacher with a supportive learning environment can increase learning among students. It has also been claimed that “a good teacher understands the classroom learning environment and understands better the unexpected result by giving a praise look, a smile, a nod and a word of encouragement” (Wang, 1996, cited in Yang, 2008, 97).

More importantly, teacher encouragement seems to be a necessary ingredient for learners’ academic success and achievement and yet all learners need teacher encouragement as a path to attain higher levels of achievement and learning (Frye et al., 1999; Parsons, 2001, cited in Talley, 2009).

(Patrick, Turner, 2004, cited in Talley, 2009): have pointed out that student views of teacher instructional practices can encourage students to work in the classroom. A student’s perception of teacher support and encouragement can positively change a student’s work ethic. Indeed, a look at the published research reveals the existence of various conceptualisations of teaching styles and this at least makes it understandable and justifiable why teaching style has been approached from a variety of perspectives. Some attempts to clarify the construct include the following categories: Visual, Auditory, Group, Kinesthetic, Individual, and Tactile Styles (Salem, 2001, cited in Akbari , Allvar, 2010), Formal - Informal (Bennett, et al, 1976, cited in

Talley, 2009), Open -Traditional (Solomon , Kendall, 1979, cited in Akbari , Allvar, 2010), Intellectual Excitement – Interpersonal Rapport (Lowman, 1995, cited in Grasha, 1996), Expert, Formal Authority, Personal Model, Facilitator, and Delegator (Grasha, 1996). Grasha (1996) has identified five teaching styles in his teaching style models based on what he regarded as metaphors of role models.

Although it may seem appropriate to place teachers into one of the five categories of teaching styles, Grasha (1996) has emphasised that everyone who teaches possesses each of the five teaching styles to varying degrees. Therefore, he has identified the four clusters of teaching styles that are dominant among teachers. These clusters are Cluster One (expert/formal authority style), Cluster Two (personal model/expert/ formal authority style), Cluster Three (facilitator/personal model/expert style), and Cluster Four (delegator/facilitator/ expert style). According to Grasha (1996), each cluster of teaching style conveys a distinguished message to the learners, and this helps to create the mood of the class.

From what has been developed so far in this paper, we conclude that various researchers and authors have used different terminologies to describe teaching styles. Researchers have listed and placed more emphasis on some characteristics and practices as major contributors to learners’ effectiveness and motivation such as: instructor’s enthusiasm, learner centeredness, interaction and participation, instructor’s encouragement, active involvement of students, being a facilitator, guider, explainer, and helper.

2. The Study

2.1. Methodology

The undertaken study applied a descriptive design to better understand the viewpoints of learners and teachers about the crucial role of the teacher’s style and its impact on learners’ learning effectiveness. Therefore, it adopted the descriptive survey approach in which questionnaires were used for the purpose of data collection.

2.1.1. Participants

The participants are secondary school learners who are chosen randomly from four Secondary schools namely Elaarbi Djemil, Ali Ben Dada, Redjaimia Allaoua, and Souidani Mohamed Etorki in Sédrata, Souk-Ahras. Fifty second year learners were surveyed from each school. The total number of the surveyed secondary school teachers was twenty one selected purposefully from the aforementioned ones in addition to two other secondary schools such as: Salhi Athmene in Bir Bouhouche, Souk-Ahras and Abdallah Belhouchet in M'Daourouch, Souk-Ahras.

2.1.2. Data Collection Instrument

A cloze ended questionnaire, consisting of 10 statements, was constructed to collect data and answer the present investigation questions. A 5-point Likert type was used in the scale: 5= 'Very Important', 4= 'Important', 3= 'Moderately Important', 2= 'Somewhat Important', 1= 'Not Important') to measure the rate of importance. The questionnaire also included a part about respondents' demographic information and was distributed to all of them by hand. The learners were asked to put a cross next to each statement according to how important they rate it. A similar procedure was followed in each school, in each class and for all the respondents to minimise the missing data. Likewise, the teacher questionnaire is made up of the same statements and distributed to them by hand.

2.2. Findings and Discussion

The current study's focus is to identify the teacher's most effective teaching practices based on the learners' and teachers' beliefs. In this section, we present the results of the study for the aforesaid research questions in addition to discussing them. The first research question is related to the teacher's practices that are perceived as the most effective ones by learners. The results are displayed on Table 1 below.

Table 1: Learners' Perceptions of Most Effective Teachers' Practices

Teachers' Practices	Learners Mean
- You receive encouragement from your teacher.	4.45
-Your teacher appreciates your little efforts.	4.28
- Your teacher always guides you to do the task.	4.23

The arithmetic means in Table 1 above indicate that the learners have given importance to teacher's encouragement and appreciation of their efforts over the other characteristics because to the mind of learners encouragement is really a fundamental and effective teaching practice. Learners feel they achieved something and what they are doing makes sense in the eyes of the teacher. Yet, they will rather engage in the learning process more actively. In line with this, (Wang 1996, cited in Wang 2008, 33) has claimed that "a good teacher understands the classroom learning environment and understands better the unexpected result by giving a praise look, a smile, a nod and a word of encouragement". Besides, the teacher supportive behaviour seems to be a vital ingredient that increases learners' academic success. A teacher with a supportive learning environment can increase learning among students (Frye et al, 1999, cited in Talley, 2009).

Additionally, other researchers have pointed out to providing positive feedback and creating positive classroom atmosphere as crucial elements that boost learners' learning. In this respect, (Yang, 2004, cited in Yang, 2008, 97) has considered that the generosity of a teacher in giving positive feedback and creating a positive learning environment promotes student learning. In spite of this, it should be noted that "a teacher who overcorrects the student can lower the expectation for success and destroy the possibility of a reward, thus reducing the students' willingness to pay attention or to persist in language learning" (Okada, et al, 1996, 105).

This rather discloses that being effective when teaching is a central element that affects

learners' learning experiences. Thus, teachers should labour to find out practices that affect the effectiveness and motivation of their learners to ensure enjoyable learning experiences.

Successful teachers should always find and vary the ways to involve and guide learners to do the provided tasks and to develop opportunities for relating the knowledge to real experiences in the learning process. In this context, (Dupin-Bryant, 2004, 42) has described the teaching style where more focus is placed or centered on the learner as "a style of instruction that is responsive, collaborative, problem-centered, and democratic in which both students and the instructor decide how, what, and when learning occurs". Conversely, a teaching style that stresses on the teacher as a central element in the teaching and learning process is considered by (Dupin-Bryant, 2004, 42) as "a style of instruction that is formal, controlled, and autocratic in which the instructor directs how, what, and when students learn". In the context of the current study, learners have valued the teacher practice of being a guide for them in doing tasks as effective. As can be noticed in Table 1 displayed previously that it received a high mean (M=4.23).

The second research question inquires into which teacher's practices are regarded as the most effective ones by teachers? Table 2 hereafter uncovers the teachers' arithmetic means.

Table 2: Teachers' Perceptions of Most Effective Teachers' Practices

Teachers' Practices	Teacher Mean
-I encourage learners to practice English.	4.62
-I appreciate learners' little efforts.	4.57
-I tolerate learners' mistakes.	4.48

Considering the teacher's teaching style, teachers have focussed on encouraging learners to practice the language. This means that teachers' primary aim is to see their learners using the English language and communicate effectively. As a matter of fact, appreciating their efforts though they are little is ranking second in this section followed by tolerance of mistakes in the third position. This leads us to think that what really matters for teachers is the

actual use of language regardless of mistakes. In this respect, (Carnegie, 1981, 93) has stated that "if you want to help others to improve, remember to use encouragement and make the fault seem easy to correct". He has further added "abilities wither under criticism; they blossom under encouragement" (Carnegie, 1981, 93). In the same direction, it should be emphasised that "a teacher who overcorrects the student can lower the expectation for success and destroy the possibility of a reward, thus reducing the students' willingness to pay attention or to persist in language learning" (Okada et al, 1996, 106). Additionally, it has been suggested that effective teachers are those who use "meaningful verbal praise to get and keep students actively participating in the learning process" (Borich 2000, cited in Thompson et al, 2004, 4).

The third research question is as follows: How do teachers' and learners' perception of the teachers' least important teaching practices compare? It bears emphasising at this stage that our fourth research question embraces the perceptions of both participants vis-à-vis teacher least effective teaching style practices. Table 3 displays the obtained results.

Table 3: Teachers and Learners' Perceptions of Teacher's Least Effective Practices

Teachers' Practices	T Mean	L Mean
-Your teacher allows you to participate actively.	/	4.04
- Your teacher controls the class firmly.	/	3.80
- Your teacher simplifies the lessons' explanation.	/	4.08
- I have a dynamic style of presentation.	4.05	/
- I control the class firmly.	4.14	/
-I simplify the lessons' explanation.	4.12	/

It can be noticed from the table above that learners have perceived the teacher's firm control of the class as a least effective teaching practice. According to them, exerting more control means more stress and pressure, and yet less freedom that undoubtedly leads to mental block, maximises

inhibition, and increases anxiety. As a matter of fact, this prevents them from learning in the best way particularly shy learners who are afraid to voice their opinions or take the risk to participate fearing from any teacher's negative response. In line with this, (Dörnyei, 2007, 723) has indicated that "one norm that is particularly important to language learning situations is the norm of tolerance. The language classroom is an inherently face-threatening environment because learners are required to take continuous risks as they need to communicate using a severely restricted language goal". He has further added "an established norm of tolerance ensures that students will not be embarrassed or criticized if they make a mistake and, more generally, that mistakes are seen and welcomed as a natural part of learning". This indicates that a relaxing teaching and learning atmosphere is unavoidable to learners' worries and concerns. This conveys as well the idea that teacher's harsh manner of teaching creates an atmosphere of terror and causes the learners to feel rather anxious and afraid in the classroom. In the same sense, (Waterson, 2009, 3) has stated that "fear is a powerful emotion that imposes a paralyzing grip on some students". In fact, this teaching style practice is receiving the lowest mean (M=3.80). Teachers underestimate the fact of having a dynamic and interesting style of presentation and consider it a least important teaching practice. It is visible from table 3 mentioned previously that it received the arithmetic mean (M=4.05) as the lowest one amongst the ten items concerning the teacher's teaching style. This may also portray the idea that teachers felt afraid to be subjective and avoided to rate it as an important teaching practice.

Moreover, learners have not recognised the teachers' practice of simplifying lessons' explanation as effective and motivating for them. It could be due to the fact that they have not experienced such practice with their teachers. As a matter of fact, it is receiving a low mean (M= 4.08).

Equally important, it should be noticed and stressed in the same time that teachers themselves seem to agree with learners in considering the practice of simplifying the lesson's explanation as a least important teaching practice (M=4.12). In this case, it is cited in the literature that effective teachers are expected to help learners in their learning through being supportive, concerned about the welfare of learners, knowledgeable about their subject matter and more importantly being able to help them to learn (Cruickshank, et al, 2003 cited in Thompson et al, 2004).

The last research question targets how do teachers' and learners' perceptions compare regarding the teachers' most important style practices? Table 4 that follows contains the results.

Table 4: Teachers' (T) and Learners' (L) Perceptions of Teachers' Most Effective Practices

Teachers' Practices	T Mean	L Mean
-You receive encouragement from your teacher.	/	4.45
-Your teacher appreciates your little efforts.	/	4.28
- Your teacher always guides you to do the task.	/	4.23
-I encourage them to practice English.	4.62	/
-I appreciate their little efforts.	4.57	/
- I tolerate learners' mistakes.	4.48	/

In response to this question, the results uncover a slight mismatch in the views of teachers and learners alike. Though it bears emphasising that the teacher motivational practices opted for by both parties seem to be interrelated to one another as shown on the preceding table.

Put simply, we cannot talk about practice if there is no encouragement as teachers seek to see their learners communicate and exchange information. Learners, on their part, search for any kind of encouragement to get started and to keep going even when difficulties arise. As a matter of fact, learners recognise the teacher who appreciates their efforts though they are little as an effective and

motivating teacher since they make endeavours to speak and participate and perhaps they fail to persist in the face of difficulty. This teacher practice ranks second after that of encouragement with an arithmetic mean ($M=4.28$). Looking at the data obtained in the last table, we can note that teachers regard encouraging learners to practice the English language as the most motivating practice for learners with an arithmetic mean ($M=4.62$). Learners consider teacher's encouragement, when answering questions correctly, as the most motivating teaching practice with an arithmetic mean ($M=4.45$).

2.3. Recommendations for Future Research

The current study as it seems does not cover all possible researchable features regarding the issue of teacher teaching style. Firstly, one of its limitations was its limited context. Its findings depended on the sociocultural milieu in which teachers and learners are located, yet they may not necessarily represent the beliefs of teachers and learners in other contexts. As a consequence, further research could investigate the use of teaching style practices in a significant number of contexts with participants from different educational contexts, for instance primary and intermediate in order to obtain valid data which could contribute to our understanding of the foreign language teacher style effectiveness.

Secondly, future research could include larger numbers of learners and teachers. By expanding the number of participants, analyses could also take into consideration variables such as language of instruction and language level. Further investigations are needed as well to examine the contextual situation based on variables such as learning tasks, group configuration, psychological peculiarities of individual learners, and the teacher's personality structures. Furthermore, more teacher style practices can be included and probed qualitatively in a future research study since the list of practices used in the undertaken study is not exhaustive; there were many other teaching practices that were not considered. Investigating more practices in the study as a whole could have allowed

more focussed answers in the participants' beliefs and perceptions about the teacher style effectiveness. In sum, further investigations are encouraged to examine the teaching style practices in terms of teacher simplification of lessons and allowing learners to participate actively from the perspectives of EFL teachers who underestimate them in their teaching and were considered, as was found in this study, less effective for teachers and why this may be the case.

Conclusion

Based on the findings of the research, it can be concluded that almost everything teachers do in the classroom has an effective and motivational influence on learners' learning. Learners react to who teachers are, what they do, and how comfortable they feel in the classroom. The crucial factor of attention is the 'give and take' process that takes place between the teacher and the learners within the classroom.

In the present research, it can be concluded as well that learners and teachers seem to have slight differences in their beliefs of which teacher style practices are more influential than others on their effectiveness to learn the English language in the classroom context. This suggests that both students and teachers view the teaching practices that will increase their effectiveness and motivate them to learn from a different perspective. On the one hand, learners have preferred teachers' encouragement and regarded it as a crucial element for their motivation. They have identified it as a positive teacher action. In addition, learners have considered teachers who have given them attention and valued their little efforts as effective teachers who motivate them to learn the English language. Moreover, they have viewed teachers' guidance as a desirable teacher characteristic. Teachers, on the other hand, have placed great emphasis on the practice of the English language via encouraging learners to communicate using the language. Equally important, teachers have identified the practice of tolerating learners' mistakes as most preferred teaching action that

boosts learners' motivation and push them to excel in the foreign language classroom context.

More importantly, it would be better and more effective for teachers to look beyond methodological theories and cater for the learners' voice as one of the salient figures amongst stakeholders in the learning process to detect the classroom practices that enhance and boost their effectiveness and allow them to engage in the learning and teaching process. Teachers are expected to be equipped with excellent knowledge of content and pedagogy; however, expertise seems to go beyond the competencies grounded on an effective teaching style.

After all, the findings of this research paper will undoubtedly serve as a future baseline for further research studies and contribute to the existing and growing body of research and literature on the topic of teacher style. Finally, our understanding of the matter leaves room for future interventions and as (Palmer, 1998, 10) has once said "good teaching cannot be reduced to techniques; good teaching comes from the identity and integrity of the teacher".

References

- Akbari, Ramin. Allvar, Nabi Karimi. 2010, "L2 teacher characteristics as predictors of students' academic achievement". *Tesl-Ej*, 13, (4).
- Anderman, Lynley Hicks. Midgley, Carol. 1997, Motivation and middle school students. In J. L. Irvin (Ed.), *What current research says to the middle level practitioner*, National Middle School Association, Columbus.
- Brophy, Jere. 2006, *History of Research on Classroom*. In Carolyn M. Evertson, Carol Simon Weinstein. *Handbook of Classroom Management: Research, Practice, and Contemporary Issues*, Lawrence Erlbaum Associates. Inc.
- Carnegie, Dale. 1981, *How to Win Friends and Influence People*, Simon & Schuster, New York.
- Conti, Gary J. 2004, Identifying your teaching style. In Galbraith, Michael W. (Ed) *Adult Learning Methods: A Guide for Effective Instruction*, Krieger Publishing Company, Malabar.
- Dörnyei, Zoltán. 2007, Creating a motivating classroom environment. In J. Cummins & C. Davison (Eds.), *International handbook of English language teaching*, Springer, New York.
- Dupin-Bryant, Pamela A. 2004, "Teaching styles of interactive television instructors: A descriptive study". *American Journal of Distance Education*, 18, (1).
- Eggleton, Patrick J. 1992, "Motivation: A key to effective teaching". *The Mathematics Educator*, 3, (2).
- Fleming, Aysha. Hiller, Clare. 2009, "Rapport in the classroom: Problems and strategies". *Critical literacy: Theories and Practices*, 3, (2).
- Gao, Minghui. Liu, Qinghua. 2013, "Personality traits of effective teachers represented in the narratives of American and Chinese preservice teachers: A cross-cultural comparison". *International Journal of Humanities and Social Science*, 3(2).
- Gardner, Robert C. 1985, *Social psychology and second language learning: The role of attitudes and motivation*, Edward Arnold, London.
- Grasha, Anthony F. 1996, *Teaching with style*, Alliance Publishers, Pittsburgh.
- Grasha, Anthony F. 1994, "A matter of style: The teacher as expert, formal authority, personal model, facilitator, and delegator". *College Teaching*, 42(4).
- Okada, Mayumi, et al. 1996, "Not all alike: Motivation and learning strategies among students of Japanese and Spanish in an exploratory study". *Language learning motivation: Pathways to the New Century*.
- Palmer, Parker. 1998, *The courage to teach*, Jossey-Bass Publishers, San Francisco.
- Peacock, Matt. 2000, "Learning style and teaching style preferences in EFL". *Hong Kong Journals on Line*, 12(1).
- Peacock, Matthew. 2001, "Match or mismatch? Learning styles and teaching styles in EFL". *International Journal of Applied Linguistics*, 11(1).
- Renchler, Ronald S. 1992, Student motivation, school culture, and academic achievement: What school leaders can do? *Trends & Issues*, ERIC Clearing house on Educational Management, Oregon.
- Talley Jr, Zebedee. 2009, "A Qualitative Investigation of Black Middle School Students' Experiences of the Role of Teachers in Learning and Achievement", (Unpublished Doctoral dissertation), Virginia Polytechnic Institute and State University, Virginia, USA.
- Thompson, Susan. et al, 2004, "Highly qualified for successful teaching: Characteristics every teacher should possess". *Essays in Education*, 10.
- Wang, Jun-kai. 2008, "Stimulating students". *US-China Foreign Language*, 6(1).
- Waterson, Robert A. 2009, "What is the Role of the Teacher? To Guide the Studies of Others". *Journal of College and Character*, 10(6).
- Yang, Yunbao. 2008, "The Importance of the Teacher for Developing Interest in Learning English by Chinese Students". *International Education Studies*, 1(1).
- Zhan, Suxian. Le, Thao. 2004, "Interpersonal relationship between teachers and students: An Intercultural study on Chinese and Australian universities". In *AARE 2004 International Education Research Conference* (p. EJ).

Appendix

This questionnaire is about teachers' and learners' viewpoints of some teaching style practices. Please! Put a cross next to each teacher practice according to how important you perceive its effectiveness to learn the English language.

-Please note the following:

- 1: stands for: *Not Important*
- 2: stands for: *Somewhat Important*
- 3: stands for: *Moderately Important*
- 4: stands for: *Important*
- 5: stands for: *Very Important*

Statements	1	2	3	4	5
a) The teacher appreciates learners' little efforts.					
b) The teacher encourages learners to practice English.					
c) The teacher has a dynamic style of presentation.					
d) The teacher controls the class firmly.					
e) The teacher allows learners to participate actively.					
f) The teacher always guides learners to do the task.					
g) The teacher tolerates learners' mistakes.					
h) The teacher simplifies the lessons' explanation.					
i) The teacher provides encouragement for correct answers.					
j) The teacher encourages learners' creative ideas.					

Family Name:

Age (in years):

Gender (circle what applies): M f

Thank you so much for your kind participation!

الحماية الاجتماعية للصحفي الجزائري: قراءة تحليلية على ضوء التشريعات العمالية

Social protection of the Algerian journalist Reading analysis in the light of labor legislation

تاريخ الإرسال: 2019-10-12 تاريخ القبول: 2020-09-23

الوليد رفاص، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02، walidreffas19@gmail.com

المخلص

تحاول هذه الدراسة التعرف على واقع الحماية الاجتماعية للصحفيين الجزائريين العاملين في مختلف المؤسسات الإعلامية على ضوء مجموعة من النصوص القانونية والتشريعات العمالية، انطلاقاً من أن تحسين الظروف الاجتماعية والمهنية للصحفي تجعله يقوم بأدواره اتجاه المجتمع على أكمل وجه، وقد اقتصرت دراسة الحماية الاجتماعية للصحفيين من منظور قانوني على ثلاثة مجالات: الاستفادة من التأمين الاجتماعي والحصول على أجر عادل وتوفير ظروف السلامة الصحية والمهنية خلال العمل. وتسعى الدراسة إلى لفت الانتباه نحو خصوصية مهنة الصحافة التي ترتفع فيها درجات المخاطر والتوتر مقارنة مع باقي المهن الأخرى، بحيث يحتاج الصحفي الجزائري إلى المزيد من آليات الحماية الاجتماعية أكثر من الفئات العمالية الأخرى.

الكلمات المفتاحية: الحماية الاجتماعية، الصحفي الجزائري، التشريعات العمالية.

Résumé

Cette étude tente de cerner la réalité de la protection sociale des journalistes algériens travaillant dans les différents types de médias en rapport avec les textes juridiques et les lois du travail y afférant.

Nous partons du principe que l'amélioration des conditions socio-professionnelles du journaliste lui permet de jouer pleinement son rôle envers la société. L'étude se limite aux trois domaines institués par des textes de loi : être couvert par l'assurance sociale, bénéficier d'un salaire équitable et jouir des conditions de sécurité de protection au travail.

L'étude cherche à attirer l'attention sur la spécificité de la profession du journalisme, qui présente un degré de risque et de stress élevé par rapport aux autres professions. Le journaliste algérien a plus besoin d'autres mécanismes de protection sociale que les travailleurs d'autres domaines d'activité.

Mots-clés : protection sociale, journaliste algérien, législation du travail.

Abstract

This study attempts to identify the reality of social protection for Algerian journalists working in various media institutions in the light of a number of legal texts and labor legislations. The study aims at improving the social and professional conditions of journalists, in three areas: making use of social insurance, obtaining a fair wage, and providing health and occupational safety conditions during work.

This study seeks to draw attention to the specificity of the profession of journalism in which the degrees of risks and tension are high compared to the other professions. The Algerian journalist needs more social protection policies.

Keywords: social protection, Algerian journalist, labor legislation.

مقدمة

المصنفة ضمن أصعب المهن، فقد احتلت صدارة قائمة أصعب الوظائف في العالم وأكثرها تسببا في الضغط العصبي والتوتر وأمراض القلب والضغط الدموي، حسب دراسة نشرتها مجلة "فوربس" (Forbes) الأمريكية، تضمنت قائمة من عشرة مهن تُسبب التوتر وترفع من احتمال الإصابة بالمخاطر. وقد فسرت المجلة تصدر مهنة الصحافة المهن الصعبة نظرا لما تُسببه في استنزاف طاقات كبيرة من الجهد الفكري والبدني، فغالبا ما يلجأ المحللون إلى تصنيف المهن الشاقة وفقا لمعايير معينة أبرزها خطورة العمل الذي تخلفه المهنة.

وعليه نجد أن الصحفي في الجزائر معني بالحماية الاجتماعية بصورة بالغة، نظرا لخصوصية مهنة المتاعب لاسيما من خلال محيطها المحفوف بالكثير من المخاطر الاجتماعية. واليوم أضحت الصحافة التي يكشف الحقائق ويُميط اللثام عن المتلاعبين بمصير أفراد المجتمع في مختلف الميادين، عُرضة للمخاطر التي قد تؤدي بحياته في أغلب أماكن عمله. ففي الجزائر تطور مفهوم الحماية الاجتماعية واقترب من مجال الإعلام أكثر، عقب التغييرات التي جاء بها دستور 23 فيفري 1989 الذي أقر التعددية السياسية، من خلال إعادة النظر في كافة السياسات القائمة لاسيما قطاع الإعلام، أين تُرجم ذلك بإصدار مجموعة من القوانين أهمها قانون الإعلام رقم 09/07 سنة 1990 الذي أسس لسياسة إعلامية جديدة قوامها التعددية الإعلامية وحرية الصحافة، واضعا بذلك حدا لاحتكار الدولة لوسائل الإعلام فظهرت الكثير من المؤسسات الإعلامية الخاصة في الصحافة المكتوبة، أين ارتفع العدد من 49 عنوانا سنة 1988 إلى 74 عنوانا سنة 1991، بسحب إجمالي قدره 1437000 نسخة في اليوم (كنزاي، 2010، 462)، ليُهيمن القطاع الخاص على المشهد الإعلامي في الجزائر، وقد تصادفت هاته الحقبة مع صدور العديد من التشريعات العمالية أبرزها القانون المنظم لعلاقات العمل رقم 11/90 الصادر شهر أبريل سنة 1990، حيث نصت العديد من بنوده على ضرورة توفير الحماية الاجتماعية للعامل بما فيهم الصحفي.

شكلت مسألة الحماية الاجتماعية للعمال اهتمام كل المجتمعات البشرية عبر التاريخ، حيث استمرت وتجددت بتنوع الحاجات وطبيعة الظروف السائدة في كل فترة، وقد اتبع كل مجتمع نظاما خاصا به يسير وفق فلسفته، فكانت نظم الحماية الاجتماعية لفائدة العمال تتأثر بالظروف الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والدينية السائدة. وبهذا أسست العديد من الدول هياكل الحماية الاجتماعية للتخفيف من المخاطر التي قد يتعرض لها العمال، مبنية على منظومة قانونية تُعرف بـ "التشريعات العمالية".

ويُعد الصحفي من بين الفئات العمالية الذي وجب الوقوف على الوضعية المهنية التي يعيشها، وهذا بالنظر إلى طبيعة الأدوار المحورية التي يقوم بها في المجتمع، باعتباره يحتل موقعا هاما في عملية التحكم في تدفق المعلومات، مما يجعله عرضة إلى العديد من الضغوط والقيود والمخاطر في بيئته لاسيما في مواقع التوتر، مما قد يؤدي بحياته في بعض الأحيان، علما أنه يُعول أسرة متكونة من مجموعة أفراد، لذلك كان لابد من دراسة واقع الحماية الاجتماعية للصحفيين الجزائريين العاملين في مختلف المؤسسات الإعلامية استنادا لما نصت عليه مختلف التشريعات العمالية.

أولا: الإطار المنهجي للدراسة

1. مشكلة الدراسة: يكون العامل محاطا بالعديد من المخاطر في بيئة عمله، وتأخذ هذه المخاطر صورا عديدة كالموت، المرض، العجز عن العمل وفقدان العمل، والفرد العامل محاط بالعديد من المخاطر في بيئة عمله، وبانتشار هذه المخاطر الاجتماعية كان لا بد على الدولة أن تتدخل في هذا المجال، من خلال وضع آليات من شأنها حماية العامل من مختلف المخاطر التي قد يتعرض لها، وذلك أملا في تخفيف إحساسه بعدم الأمان والتقليل من العواقب الوخيمة التي قد تنتج عن حدوث إحدى المخاطر الاجتماعية الطارئة.

إن الحديث عن الحماية الاجتماعية للعمال يجرنا إلى التطرق لإحدى أصعب المهن التي يتعرض ممتنيتها للعديد من المخاطر خلال تأديتها لها، ألا وهي مهنة الصحافة

واجتماعية للصحفي من استغلال أرباب العمل الذين همهم الوحيد السبق الصحفي.

- عدم دراية أغلب الصحفيون بحقوقهم المتعلقة بالحماية الاجتماعية، وجهلهم بالإجراءات التنظيمية المتعلقة بالضمان الاجتماعي وسلم الأجور ونظام التعويضات وطب العمل وكذا العطل والراحات القانونية وغيرها.

4. أهداف الدراسة: تسعى الدراسة إلى تحقيق

الأهداف التالية:

- التعرف على مضامين التشريعات العمالية التي تكفل الحماية الاجتماعية للصحفي الجزائري.

- كشف مختلف الخطوات والإجراءات القانونية الضامنة لحق الصحفي في الاستفادة من خدمات صناديق التأمينات الاجتماعية.

- الإشارة إلى دور هياكل الحماية الاجتماعية في حماية حق الصحفي في الحصول على أجر عادل يحفظ كرامته.
- لفت الانتباه إلى ضرورة توفير الجو الملائم للصحفي ومختلف ظروف الصحة والسلامة المهنية في محيطه.

5. أهمية الدراسة: تأتي أهمية الدراسة من أهمية

الموضوع في حد ذاته المرتبط بمتغيرين فاعلين في تنمية المجتمع، أحدها الحماية الاجتماعية والآخر الصحفي الجزائري، كون أن الحماية الاجتماعية لها دور في تكريس قيم التضامن والتآزر بين مختلف الفئات والأجيال ودعم أواصر الاستقرار والتماسك الاجتماعي، والمساهمة في التنمية من خلال تحسين المستوى المعيشي للأفراد والأسر عن طريق تعزيز الحقوق المادية للعامل على غرار الأجر ونظام التعويضات وغيرها.

والصحفي له دور في استقرار وتماسك المجتمع فهو يسعى لتقديم خدمات جليلة لأفراده، عن طريق تزويدهم بالأخبار والمعلومات والحقائق الآتية وكل ما يجري في بلدهم، وتثقيف وتعليم فئة مهمة من المجتمع، ويتحمل مسؤولية المحافظة على مقومات السيادة الوطنية والمرجعية الدينية واللغوية وعادات وتقاليد أفراد المجتمع، كما يتقصد دور السياسي الرقيب الراصد والمنبه والمحذر للهفوات التي قد تقع فيها السلطة.

وستحاول هذه الدراسة، من منطلق تحليل مختلف التشريعات العمالية، التعرف على واقع الحماية الاجتماعية داخل المؤسسات الإعلامية في الجزائر، من خلال الإجابة على الإشكالية التالية: هل يتمتع الصحفي العامل في المؤسسات الصحفية بالحماية الاجتماعية اللازمة؟، وهل تُعد النصوص القانونية المتعلقة بالحماية الاجتماعية كافية لضمان هذه الحماية للصحفي الجزائري؟

2. التساؤلات الفرعية: لتفكيك إشكالية الدراسة لآبد

من طرح تساؤلات فرعية، وقد تم بناءها على أساس مجالات الحماية الاجتماعية التي تبنتها منظمة العمل الدولية في ميدان التشغيل، واختصرتها في محاور معينة، وهي:

المحور الأول: الضمان الاجتماعي، فلكل عامل الحق

في التامين الاجتماعي.

المحور الثاني: الحق في الأجر، لكل عامل الحق في

أجر عادل يكفله رفقة أسرته ويحفظ كرامته.

المحور الثالث: الحماية الصحية والسلامة المهنية

من خلال توفير الظروف الملائمة للعمل.

ولأن الدراسة مرتبطة بمنظور قانوني، كانت الأسئلة

الفرعية للدراسة على النحو التالي:

- إلى أي مدى ضمنّت قوانين التأمينات الاجتماعية

الحماية الاجتماعية للصحفيين في الجزائر؟

- هل كفلت تشريعات العمل نظام دفع أجور

الصحفيين على أساس مبدأ العدل والمساواة؟

- هل اشتمل قانون علاقات العمل رقم 11/90 على

شروط السلامة الصحية والمهنية للصحفيين العاملين؟

3. أسباب اختيار موضوع الدراسة: تعود أسباب

اختيار موضوع الدراسة إلى مايلي:

- تدهور الحماية الاجتماعية للصحفي في الجزائر

والذي يفترض أن يتطلع للقيام بأدوار تساهم في تنمية المجتمع.

- طبيعة الأوضاع الاجتماعية والمهنية التي يعيشها

الصحفي في مؤسسته، وكذا المشاكل والأزمات المالية التي أصبحت مهنة المتاعب تعرفها مؤخرا بعد شح الإشهار خلال السنوات القليلة الماضية، وهذا في ظل غياب حماية قانونية

1.1. الحماية الاجتماعية: تضاربت التعاريف حول مفهوم الحماية الاجتماعية، ولم يتفق المفكرون على تعريف موحد، لأن مصطلح الحماية الاجتماعية يُعد من المصطلحات الحديثة، وقد اختلفت تعريفات الحماية الاجتماعية باختلاف العلماء وانتمائهم السياسية وايدولوجية دولهم، فمفهوم الحماية الاجتماعية في دولة رأسمالية يختلف عنه في دولة اشتراكية كما يختلف في الدول الإسلامية. ومن بين التعاريف التي خصت مصطلح الحماية الاجتماعية نذكر أهمها:

- عرفت الأمم المتحدة الحماية الاجتماعية بأنها: "ذلك النسق المنظم من الهيئات والمؤسسات والبرامج التي تهدف إلى دعم أو تحسين الظروف الاقتصادية أو الصحية أو القدرات الشخصية المتبادلة لمجموع السكان" (سيد فهمي، 1998، 23).

- عرفها "كلوم" (Klom) سنة 1974 بأنها تلك: "الحماية التي تستطيع توفير مناصب عمل للفقراء وتحسين مستوى الرفاهية، فالعمل هو مقياس الرفاهية" (فارس، 2001، 94).

- عرفها "ولتر فريد لاند" (Land Walter Fried) على أنها: "نسق من الخدمات الاجتماعية والمؤسسات الاجتماعية المصممة من أجل تقديم المساعدات للأفراد والجماعات حتى يحصلوا على مستويات من الحماية المرضية" (سيد فهمي، 1998، 21).

- في حين عرفها "بلانشارد" (Blanchard) على أنها: "النظام الذي يتوفر فيه العناصر التالية: عنصر الإلزام وتعني إجبارية التأمين، تحمل الحكومة لجزء من تكاليف التأمين، قيام الحكومة بدور المؤمن وهي هيئة التأمين" (إبراهيم عبد ربه، 1988، 487).

- وحسب "دوفرو" (Devereux) الحماية الاجتماعية هي: "مجموعة معينة من أدوات السياسة وضعت لتخفيف الفقر وإدارة المخاطر في المجتمعات الفقيرة والضعيفة" (لعرج مجاهد، طويطي، 2017، 66).

- وقال "روبرت هولتسمان" (Robert Hotsman) المدير المسؤول عن الحماية الاجتماعية في البنك الدولي: "ينبغي على الجهات العاملة في ميدان التنمية تخطي المفهوم القائل بأن الحماية الاجتماعية معنية بالمال فقط، حيث أنه

وحتى يقوم الصحفي بأدواره القائمة على استقرار وتمتية المجتمع، يجب أن توفر له الدولة عن طريق المنظومة التشريعية مختلف آليات الحماية الاجتماعية على غرار التأمينات الاجتماعية، وتحسين أجره وتوفير له ظروف السلامة الصحية الملائمة، وعليه نصل للمعادلة التالية: توفير حماية اجتماعية للصحفي زائد القيام بأدواره الأساسية يساوي استقرار المجتمع وتحقيق التنمية لأفراده.

6. منهج الدراسة: استدعت طبيعة المشكلة المطروحة إلى استخدام المنهج الوصفي التحليلي، الذي يساعد على وصف وتحليل طبيعة الظاهرة محل الدراسة، والمتعلقة بالحماية الاجتماعية للصحفيين العاملين في المؤسسات الإعلامية في الجزائر، إلى جانب كشف مجموعة الإجراءات والنصوص التنظيمية الخاصة باستفادة الصحفيين من التأمينات الاجتماعية، وكذا التعرف على سلم الأجور المعمول به، ومختلف ظروف السلامة الصحية والمهنية الواجب توفرها في محيط الصحفي.

وطالما ارتبط الأمر بدراسة النصوص القانونية المتعلقة بالتشريعات العمالية والبحث فيها من أجل التعرف على واقع الحماية الاجتماعية للصحفيين الجزائريين، تم استخدام أسلوب تحليل الوثائق والمستندات المتمثلة في النصوص القانونية من قوانين ومراسيم وقرارات، حيث تم الاعتماد على القراءة القانونية لمختلف المواد القانونية المعنية بموضوع الدراسة، هذا ما قادنا إلى استخدام المنهج التاريخي الذي يسعى إلى دراسة أحداث ماضية وتفسيرها وتحليلها، بهدف التوصل إلى قوانين عامة تساعدنا على تحليل أوضاع الحاضر والتنبؤ بالمستقبل، وهو بذلك يصف الحوادث بطريقة موضوعية ويحاول أن يربطها في سياق زمني من أجل تقديم ظاهرة مستمرة. ولقد تم استعمال المنهج التاريخي في هذه الدراسة من خلال التطرق إلى الخلفيات التاريخية لتطور الحماية الاجتماعية في الجزائر عن طريق القوانين والنصوص التشريعية.

ثانياً: الإطار النظري للدراسة

1. المقاربة المفاهيمية للدراسة: اشتملت الدراسة على مجموعة من المفاهيم الأساسية وجب تحديدها.

دوما للبحث عن الأنباء وجمعها وانتقائها وتنسيقها واستغلالها وعرضها، ويتخذ من هذا النشاط مهنته الوحيدة والمنتظمة التي يتلقى مقابلها أجرا". وقد أضافت المادة 34 إلى قائمة الصحفيين المحترفين المراسل الذي يمارس نشاطه سواء في التراب الوطني أو خارجه ويكون مستوفيا للشروط المنصوص عليها في المادة 33. وما يميز هذا القانون تغيير مفهوم الصحفي من الصحفي المهني إلى الصحفي المحترف، كما فصل القانون بين فئتين من الصحفيين، حيث جاء الفصل الأول تحت عنوان "الصحفيون المحترفون الوطنيون"، مركزا بذلك على الروح النضالية والشعبية لنظام الحزب الواحد وارتباطها بسيادة الدولة، في حين خصص الفصل الثاني للمبعوثين الخاصين ومراسلي الصحف الأجنبية.

- حسب قانون الإعلام رقم 07/90: نصت المادة 28 منه على أن: "الصحفي المحترف هو كل شخص يتفرغ للبحث عن الأخبار وجمعها وانتقائها واستغلالها وتقديمها خلال نشاطه الصحفي الذي يتخذه مهنته المنتظمة ومصدرا رئيسيا لدخله"، وأهم ما ميز هذا القانون هو إبعاد صفتي الموظف والمناضل عن الصحفي الجزائري.

- حسب القانون العضوي للإعلام رقم 12/05 : تنص المادة 73 من القانون العضوي رقم 12/05 على أنه: "يُعد صحفيا محترفا في مفهوم هذا القانون كل من يتفرغ للبحث عن الأخبار وجمعها وانتقائها ومعالجتها و/ أو تقديم الخبر لدى أو لحساب نشرية دورية أو وكالة أنباء أو خدمة اتصال سمعي بصري أو وسيلة إعلام عبر الانترنت ويتخذ من هذا النشاط مهنته المنتظمة ومصدرا رئيسا لدخله"، كما نصت المادة 74 من القانون ذاته على أنه: "يُعد صحفيا كذلك كل مراسل دائم له علاقة تعاقدية مع جهاز إعلام"، أي أن الصحفي هو كل من يتفرغ لجمع وتقديم الأخبار في الصحف ووكالة الأنباء والصحف السمعية البصرية والالكترونية لتكون مصدر دخله الرئيسي، ولا يستثنى المراسل الدائم المتعاقد مع مؤسسته.

وعلى العموم فقد عدّ المشرع الجزائري أن الصحفي هو كل من أتخذ الصحافة مهنة له بصورة أساسية ومنتظمة، حيث يعتبر الأجر الذي يتقاضاه في عمله المصدر الوحيد لقوته. ومنه يمكن القول، بأن الصحفي هو من يزاول العمل

يمكن أن يساعد الناس في التغلب على أعراض الفقر لفترة ما دون فعل ما يستحق الذكر في سبيل القضاء على أسبابه" (علاش، 2004، 08).

يتضح من كل هذه التعاريف، أن مفهوم الحماية الاجتماعية مفهوم شامل مرتبط بالأمن الاجتماعي الإنساني، وذلك بتحقيق إشباع الحاجات الإنسانية بدء من الحاجات الفيزيولوجية والمادية وحتى الشعور بالأمن والاحترام، وتقديم المساعدات الاجتماعية للفرد العامل في مؤسسته من خلال إيجاد آليات محكمة بنصوص تشريعية تهدف إلى توفير العديد من التأمينات الاجتماعية وحماية الأجور، وتحقيق الرعاية الصحية وظروف العمل اللائمة.

2.1. الصحفي الجزائري حسب التشريعات

الإعلامية: لم تتفق مختلف التشريعات الإعلامية الوطنية في تحديد تعريف موحد للصحفي، فقد اختلفت باختلاف الظروف السياسية، الإيديولوجية والاجتماعية السائدة خلال فترات صدور القوانين المنظمة لقطاع الإعلام في البلاد.

- حسب القانون الأساسي للصحفيين المهنيين رقم

525/68: عرف المشرع الجزائري "الصحفي" في المادة الثانية من الأمر رقم 68-525 المؤرخ في 09 سبتمبر 1968 التي نصت على أنه: "يعتبر صحفيا مهنيا كل مستخدم في نشرة صحفية يومية أو دورية تابعة للحزب أو الحكومة أو في وكالة وطنية أو هيئة وطنية للأنباء المكتوبة أو الناطقة أو المصورة، متفرغا دوما للبحث عن الأنباء وانتقائها وتنسيقها وعرضها واستغلالها، والذي يتخذ من هذا النشاط مهنته الوحيدة والنظامية وذات الأجر، كما يعتبر في عداد الصحفيين المهنيين، المراسلون المصورون والمراسلون السينمائيون والمراسلون الرسامون...". كما اشترط المشرع ألا يخرج الصحفي عن إطار الحزب والحكومة، طبقا لنص الفقرة الأولى من المادة الخامسة من الأمر السالف الذكر التي جاء فيها: "يجب على الصحفي أن يمارس وظيفته ضمن توجيه نشاط نضالي...".

- حسب قانون الإعلام رقم 01/82: حددت المادة

33 منه هوية الصحفي المحترف بنصها: "كل مستخدم في صحفية يومية أو دورية تابعة للحزب أو الدولة أو في هيئة وطنية للأنباء المكتوبة أو الناطقة أو المصورة، ويكون متفرغا

وعليه، يمكن القول بأن التشريعات العمالية هي مجموعة النصوص القانونية التي تنظم العلاقات الفردية والجماعية بين العمال والمستخدمين كلما كانت هذه العلاقات ناتجة عن عمل تابع تبعية قانونية.

2. الحماية الاجتماعية للصحفي في ظل قوانين التأمينات الاجتماعية: كرسّت نصوص تشريع العمل في الجزائر أحكاما خاصة من أجل الحماية الاجتماعية للصحفي أثناء تنفيذ العلاقة المهنية، من كل أشكال الخطر التي قد تمسه خلال تأدية مهامه، فحماية الصحفي أمر يكتسي أهمية بالغة بحكم دوره المحوري في تنمية المجتمع، لذلك سيتم استعراض مختلف قوانين التأمينات الاجتماعية وموقع الصحفي منها.

1.2. التأمينات الاجتماعية: تتمثل الحماية الاجتماعية للصحفي العامل في المؤسسة الإعلامية في الالتفات إلى حالته الأسرية ودوره الاجتماعي، ومراعاة وضعيته المهنية والاجتماعية، بتمديد الحماية القانونية لأسرة الصحفي العامل - زوجته، أبنائه وذوي حقوقه عند وفاته-، ويعرف التأمين الاجتماعي على أنه: "كل تأمين إجباري تقوم به الدولة وتفرضه على فئة معينة لصالح أفراد آخرين قد يتعرضون من خلال عملهم عند الفئة الأولى لإصابة في الأشخاص أو أموالهم" (حسن منصور، د س ن، 40).

ويستفيد الصحفي العامل من الحماية الاجتماعية بواسطة نظام الضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية، وذلك برعايته في الحالات المرضية التي قد يمر بها الصحفي العامل، بحيث تتكفل أنظمة الضمان الاجتماعي بتمكينه من تعويضات نقدية وعينية حسب طبيعة الحالة المرضية التي قد تكون مرضا أو حادث عمل أو عطلة أمومة أو عجزا أو وفاة، استنادا للاتفاقية الدولية رقم 102 لسنة 1952 التي نصت على الحد الأدنى للضمانات الاجتماعية، بحيث يغطي الضمان الاجتماعي ثمانية أخطار اجتماعية لفائدة العمال، إذ عمل المشرع الجزائري على توحيد نظام التأمين بموجب القانون رقم 11/83 المتعلق بالتأمينات الاجتماعية المعدل والمتمم، وكذا القانون رقم 13/83 الخاص بحوادث العمل والأمراض المهنية، كما خص التقاعد والمعاشات بالتنظيم بموجب القانون رقم 12/83 (ديدان، 2012، 03).

الصحفي في مؤسسة إعلامية لقاء أجر معين ويتخذ من هذا العمل مهنة معتادة له، وتقوم بينه وبين المؤسسة التي يعمل فيها رابطة تعاقدية.

3.1. التشريعات العمالية: يتداخل المصطلح

المركب "التشريعات العمالية" مع العديد من المصطلحات المشابهة، فيكاد يحمل تشريع العمل مضامين قانون العمل نفسها، كما له ارتباطات مع مصطلحات أخرى على غرار مصطلح "التشريع الصناعي".

- التشريع هو: "قيام السلطة المختصة في الدولة بوضع القواعد القانونية في صورة مكتوبة، حيث تقوم هذه السلطة بوضع قواعد ملزمة لتنظيم العلاقات في المجتمع طبقا للإجراءات المقررة لذلك، والتشريع بهذا المعنى هو الذي يعتبر مصدرا للقانون" (محاماة نت، <https://www.mohamah.net/law>)، علما أن التشريع يعتبر من المصادر الرئيسية لقانون علاقات العمل.

- العمل هو: "كل نشاط أو مجهود أو نتيجة أو غاية معينة يلتزم العامل بتحقيقها أو انجازها لصالح أو لحساب رب العمل. وبما أن العمل يعتبر محل عقد علاقة عمل، فهو ليس التزاما بشيء مادي معين، بل الالتزام ببذل مجهود بدني أو فكري معين. وهو كذلك الجهد الذي لا يمتلك عليه رب العمل حقا مباشرة كحق الملكية، بل أن حقه يقتصر فقط على المطالبة بالتعويض في حالة إخلال العامل بالتنفيذ" (ديب، 2003، 165).

- العامل: سكتت أغلب التشريعات العربية وحتى الدولية عن تحديد تعريف للعامل، فقد امتنع المشرع الفرنسي وضع تعريف للعامل في قانون العمل (مأموني، 2004، 08)، ليضع المشرع الجزائري تعريفا للعامل: "يعتبر عمالا أجرا في مفهوم هذا القانون كل الأشخاص الذين يؤدون عملا يدويا أو فكريا مقابل مرتب في إطار التنظيم ولحساب شخص آخر طبيعي أو معنوي، عام أو خاص يدعى المستخدم" (المادة 02، قانون علاقات العمل 11/90). ولقد كان تشريع العمل نتيجة تحركات العمال وضغطاتهم على الدولة لتدخل بقوانين وتحميهم من استغلال المخالفين، وذلك عن طريق التشريعات التي لا تحمي مصالح العمال فقط، بل تهتم أيضا بأعمال أصحاب العمل المستخدمين وحتى المهن الحرة.

تتمثل في التكفل بمصاريف العناية الطبية والوقائية والعلاجية للمؤمن له وذوي حقوقه، حيث تكون نسبة التعويض على المرض العادي 80% لفائدة المستفيد من التأمين بمناسبة تلقيه العلاج في الهياكل العمومية للصحة (المادة 59، قانون رقم 11/83)، إلا أن انخراط المؤمن له اجتماعيا في التعاضديات الاجتماعية المنشئة بموجب القانون رقم 33/90 المؤرخ في 1990/12/25 المعدل والمتمم، يسمح له بالاستفادة من التعويض بنسبة 100%.

وعليه يستفيد الصحفي الأجير المصرح به لدى صندوق الضمان الاجتماعي للأجراء "CNAS" من تعويضات الهيئة بشكل طبيعي، لأنه بحاجة ماسة لامتيازات هذا الصندوق نتيجة للأمراض التي يكون عرضة لها، فقد أكدت دراسات علمية سابقة في أمريكا سنة 1960 وفي إسبانيا سنة 1991، بأن الصحفي عرضة للإصابة بأمراض القلب ومشاكل في التنفس، إضافة على ارتفاع نسبة الإصابات بالنوبات القلبية بين الصحفيين. كما أشارت الدراسة ذاتها إلى أن عددا مخيفا من الأمراض الجديدة بدأ ينتشر بين الصحفيين منذ بدأ العمل على أجهزة الكمبيوتر مثل الإرهاق الشديد، الانفجار في المخ، القرحة في المعدة وعدم القدرة على التركيز (المشاكل والتحديات التي تواجه الصحفي، <https://www.yabeyrouth.com/5440>).

2.1.2. التأمين على الولادة أو الأمومة: تهدف

التأمينات الاجتماعية بصفة عامة إلى ضمان مستوى مناسب لمعيشة كل مؤمن له اجتماعيا، عندما يفقد القدرة على الكسب سواء كان ذلك بصفة مؤقتة أو دائمة لسبب لا دخل لإرادته فيه، ولما كان الحمل والولادة من الأسباب التي تفقد المرأة العاملة قدرتها على العمل، أدرجه المشرع الجزائري كغيره من التشريعات الدولية ضمن الأخطار الاجتماعية. حيث يسعى التأمين على الولادة إلى ضمان تمتع المرأة الصحفية بفترة حمل مريحة وظروف ولادة حسنة، والحفاظ على صحتها وصحة مولودها، وذلك بتمكينها من الاستفادة من الأداءات العينية والنقدية الناتجة عن وضع الحمل، أين يغطي هذا التأمين جميع المصاريف المترتبة عن الحمل والولادة سواء ما تعلق منها بنفقات العلاج والرعاية الصحية

الصحفي مهما كان موقع نشاطه الذي ينتمي إليه سواء كان داخل المؤسسة الإعلامية يقوم بمهام التحرير أو الشؤون الإدارية بها، أو كان خارجها في مختلف مواقع التغطيات الصحفية كالندوات، الملتقيات، الاجتماعات ومختلف الأحداث والوقائع، مُعرضا للمخاطر حسب طبيعة الظروف الموجودة في أماكن العمل، لذلك وجب تمكينه من تغطية تعويضات مصالحي التأمين الاجتماعي، والمتمثلة في التأمينات التالية (خلفي، 2008، 108-116):

- التأمين على المرض.
- التأمين على الولادة أو الأمومة.
- التأمين على العجز.
- التأمين على الوفاة.
- التأمين على حوادث العمل والأمراض المهنية.
- التأمين على التقاعد.
- التأمين على البطالة.

1.1.2. التأمين على المرض: يعتبر خطر المرض من

أهم الأخطار التي تغطيها قوانين التأمينات الاجتماعية، وهذا نظرا لتأثير خطر المرض على قدرة الصحفي في العمل، مما يؤدي به إلى فقدان دخله في حال توقفه عن العمل تطبيقا للمبدأ القائل "لا أجر بدون عمل"، هذا من جهة. كما يؤدي المرض من جهة إلى زيادة التكاليف الخاصة بالعناية الصحية المرتبطة به سواء تعلق الأمر بالصحفي أو بأفراد أسرته، مما يعرضه إلى بؤس الحاجة والعوز، وحسب نص المادة 63 من القانون رقم 13/83 المتعلق بحوادث العمل والأمراض المهنية، ميّز المشرع الجزائري نوعين من التأمين على المرض: هناك التأمين على المرض العادي، وهناك التأمين على المرض المهني، ووضع لكل نوع منهما أحكاما خاصة، حيث يغطي التأمين على المرض المهني هو التأمين الذي يغطي المخاطر التي تنتج عن المرض المتصل بالممارسة العادية للنشاط المهني يصيب الأفراد بصفاتهم وليس بذواتهم، أما في التأمين على المرض العادي فهو الذي يغطي المخاطر التي تنتج عن المرض الذي لا يتصل بالعمل ولا بطرفه.

وقد نصت المادة 1/07 من القانون رقم 11/83 على

أن تشمل أداءات التأمين على المرض الأداءات العينية، والتي

عمله قبل إصابته بالعجز، بعد مقارنته مع أجر نظيره الصحفي العامل في نفس فئة المهنة التي كان يمارسها (هدفي، د س ن، 137)، وهو ما يتضح من نص المادة 40 من المرسوم رقم 27/84 المؤرخ في 11/02/1984 المحدد لكيفيات تطبيق العنوان الثاني من القانون رقم 11/83 المتعلق بالتأمينات الاجتماعية المعدل والمتمم، والتي تنص: "يُعد في حالة عجز المؤمن له الذي يعاني عجزا يخفض على الأقل نصف قدرته على العمل أو الربع، أي يجعله غير قادر أن يحصل في أية مهنة كانت على أجر يفوق نصف أجر منصف أحد العمال من نفس الفئة المهنة التي يمارسها سواء عند تاريخ العلاج الذي تلقاه، أو عند تاريخ المعاينة الطبية للحادث، وذلك تطبيقا للمادة 32 من القانون رقم 11/83 المؤرخ في 02 جويلية 1983 والمتعلق بالتأمينات الاجتماعية"، ما يعني أن المشرع اشترط لاعتبار المؤمن له اجتماعيا في حالة عجز أن يفقد على الأقل نصف قدرته عن العمل أو الكسب. والملاحظ أن المشرع الجزائري اعتمد عند تحديد مفهوم العجز على المعيار المهني أي عدم القدرة على القيام بنشاط مهني معين بالذات.

إن الهدف من اعتبار العجز ضمن المخاطر الاجتماعية يتمثل في منح المؤمن له اجتماعيا معاشا ثابتا بعدما اضطره العجز إلى الانقطاع عن العمل، ويصنف العجز حسب ما نصت عليه المادة 36 من القانون رقم 11/83 المتعلق بالتأمينات الاجتماعية إلى ثلاثة أصناف أساسية تتمثل في: الصنف الأول: العجز الذي مازالوا قادرين على ممارسة نشاط مأجور.

الصنف الثاني: العجز الذي يتعذر عليهم إطلاقا القيام بأي نشاط مأجور.

الصنف الثالث: العجز الذي يتعذر عليهم إطلاقا القيام بأي نشاط مأجور ويحتاجون إلى مساعدة من غيرهم (المواد 36-37-38-39، قانون رقم 11/83).

يمكن القول بأن الصحفي هو أكثر الفئات العمالية بحاجة إلى هذا النوع من التأمين، وهذا نظرا لخطورة بيئة عمل الصحفي التي تكون في أماكن التوتر من الحروب والنزاعات وهو ما يطلق عليه اسم الإعلام الحربي، فالصحفي المكلف بتغطيات هذا النوع من الأخبار معرض لفقدان حياته

للمرأة، أو ما تعلق منها بالتعويض عن دخلها الذي فقدته نتيجة لإنقطاعها عن العمل بسبب الحمل والولادة.

وبالرجوع إلى القانون رقم 11/90 المتعلق بعلاقات العمل، فإن العاملات تستفدن خلال فترات ما قبل الولادة وما بعدها من عطلة الأمومة طبقا للتشريع المعمول به، إلى جانب الاستفادة من تسهيلات حسب الشروط المحددة في التنظيم الداخلي للمؤسسة المستخدمة (بن صابر، 2010، 252). كما نصت المادة 29 من القانون رقم 11/83 السالف الذكر على أنه: "تتقاضى المؤمن لها شريطة أن تتوقف عن كل عمل مأجور أثناء فترة التعويض، تعويضه يومية لمدة أربعة عشر أسبوعا متتاليا، تبدأ على الأقل ستة أسابيع منها قبل التاريخ المحتمل للولادة، وعندما تتم الولادة قبل التاريخ المحتمل، لا تقلص فترة التعويض المقدر بأربعة عشر أسبوعا" (المادة 29، القانون رقم 11-83). وفي السياق ذاته، نصت المادة 23 من القانون ذاته على أداءات التأمين المتعلقة بالولادة والتي تشمل كفالة المصاريف المترتبة عن الحمل والوضع وتبعاته. وعليه تستفيد الصحفية الحامل أيضا من المصاريف الطبية والصيدلية بنسبة مائة بالمائة، وكذا مصاريف إقامة الأم والمولود في المستشفى لمدة أقصاها 08 أيام وفقا لما ذكرته المادة 02 من القانون نفسه.

3.1.2. التأمين على العجز: العجز هو عدم القدرة على

العمل، فهو حالة تصيب الإنسان في سلامته الجسدية فتؤثر في قواه البدنية ومقدرته على القيام بالعمل، ويقاس مدى فقد القدرة على العمل بالنظر إلى الشخص السليم المعافي. ويُعد الشخص عاجزا عن العمل عجزا كليا، إذا فقد قدرته عن العمل كليا في مهنته الأصلية حتى ولو كان قادرا على الكسب بوجه عام. كما يعتبر عاجزا عن العمل عجزا جزئيا كل من فقد القدرة جزئيا عن العمل أو الكسب بوجه عام. وتقدر درجة العجز من طرف طبيب مختص أو لجنة خاصة، حيث تُحسب على أساسها مبلغ المعاش وفقا للقواعد الخاصة المبينة في قوانين التأمينات الاجتماعية، كما تؤخذ بعين الاعتبار الحالة العامة البدنية والعقلية للعامل المعني إضافة إلى مؤهلاته وتكوينه (هدفي، د س ن، 493). وحسب المشرع الجزائري، فإن الصحفي الذي ثبت عجزه عن أداء مهامه، يمكنه الحصول على دخل يفوق نصف الدخل الذي كان يتحصل عليه من

معاش العجز أو معاش التقاعد ، أو معاش التقاعد المسبق أو ريع حادث عمل ، ضمن الشروط المنصوص قانونا في المادة 51 من القانون رقم 11/83 على أن لا يقل هذا المبلغ عن نسبة 75% من الأجر الوطني الأدنى المضمون.

وبقى هذا التأمين مفيدا لأسرة الصحفي وذوي الحقوق ويحفظ كرامتهم بعد وفاته ، فلم يسلم رجال الإعلام خلال العشرية السوداء التي عاشتها الجزائر بعد سنة 1992 ، من تبعاتها السلبية ، حيث راح عدد كبير من الصحفيين ضحية الاغتيالات بسبب خصوصية مهنتهم التي تتطلب الشجاعة الصحفية لفضح كل من يهدد استقرار ووحدة الوطن.

5.1.2. التأمين على حوادث العمل والأمراض

المهنية: لقد عرّفت المادة 06 من القانون رقم 13/83 المتعلقة بحوادث العمل والأمراض المهنة حادث العمل بنصها: "يُعتبر كحادث عمل كل حادث انجرت عنه إصابة بدنية ناتجة عن سبب فجائي وخارجي وطراً في إطار علاقة عمل"، حيث وجب على المؤمن له المصاب بحادث أن يثبت بأن الضرر ناتج عن حادثة مفاجئة وذات أصل خارجي أدى إلى ضرر بدني للعامل المصاب ، كما يجب أن يثبت العلاقة السببية بين الضرر والإصابة القائمة. وهناك مجموعة من الشروط لعدّ حدث ما حادث عامل ، أهمها وقوع الحادث أثناء العمل أو بمناسبة من خلال الارتباط الزمني للعمل ، أي وقوع الحادث في زمن العمل والارتباط المكاني للعمل أي وقوع الحادث في مكان العمل (سماتي ، 2013 ، 25).

كما نصت المادة 63 من القانون رقم 13/83 السالف الذكر ، على أنه: "تعتبر كأمراض مهنية كل أمراض التسهم والتعفن والاعتلال التي تعزى إلى مصدر أو تأهيل مهني خاص" ، وعليه يتضح جليا أن المشرع قام بتحديد قائمة الأمراض المهنية باعتماده على نظام القرينة البسيطة في ذلك ، فقد نصت المادة 64 من القانون نفسه على أن: "تُحدد قائمة الأمراض ذات المصدر المهني المحتمل وقائمة الأشغال التي من شأنها أن تتسبب فيها ، وكذا مدة التعرض للمخاطر المناسبة لكل مدة الأعمال بموجب التنظيم" ، ويجب على العامل المتعرض لمرض مهني أن يثبت ذلك حتى يعتبر مرضا مهنيا في ظرف 48 ساعة دون احتساب أيام العطل. حيث أوضحت المادة 05 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في

في أي لحظة ، أو حتى فقدان عضو من أعضائه البدنية في ساحات المعارك ، وهو ما قد يسبب له عجزا كلياً أو جزئياً. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة لما تعرضت إليه صحفية قناة الشروق "مواقي سميرة" بمناسبة تأديتها لعملها المتمثل في تغطيتها الصحفية لمعركة الموصل ضد عناصر من تنظيم داعش غرب منطقة "تلعفر" بالعراق ، أين أصيبت على مستوى الرأس برصاص قناص داعشي.

4.1.2. التأمين على الوفاة: اعتبر القانون رقم 11/83

المتعلق بالتأمينات الاجتماعية الوفاة خطر من الأخطار الاجتماعية التي تهدد المجتمع ، والتي يجب مواجهة آثارها من خلال تعويض ذوي الحقوق نتيجة هذا الخطر عن طريق تقديم معاش وتعويضات لهم ، فقد نصت على ذلك المادة 66 من القانون رقم 11/83 التي جاء فيها على أنه: "يستفيد ذوي حقوق المؤمن له اجتماعيا من الأداءات المشار إليها في المادتين 08 و26 أعلاه بالنسبة للزوج والأولاد والأصول". وبالرجوع إلى نص المادة 08 من القانون نفسه ، يتبين أن الزوج والأولاد والأصول يستفيدون من الأداءات العينية المقررة في باب التأمين على المرض بما تشمله من تغطية للنفقات الطبية والعلاجية والصيدلانية أو تعويض المصاريف التي تنفق بمناسبة زوجها المؤمن له المتوفى من الأداءات العينية في باب التأمين على الولادة والتي تتمثل في تعويض المصاريف الطبية والعلاجية ، بالإضافة إلى التكفل بمصاريف الإقامة في المستشفى أو تعويضها (المادة 08 ، قانون رقم 11/83). كما نص المشرع الجزائري بموجب المادة 47 من القانون رقم 11/83 باستحقاق معاش الوفاة لذوي حقوق المتوفى بنصها: "يستهدف التأمين على الوفاة إفادة ذوي حقوق المؤمن له المتوفى ، المعرفين في المادة 67 أدناه ، من منحة الوفاة". واستنادا للمادة 48 من القانون ذاته ، يقدر مبلغ رأس مال الوفاة بـ 12 مرة مبلغ الأجر الشهري الأكثر نفعا المتقاضى خلال السنة السابقة لوفاة المؤمن له اجتماعيا والمعتمد كأساس لحساب الاشتراكات ، ويدفع مبلغ رأس مال الوفاة دفعة واحدة فور وفاة العامل ، ويدفع رأس مال الوفاة لذوي حقوق المتوفى وفق الشروط القانونية ، وفي حالة تعددهم توزع منحة الوفاة بينهم بأقساط متساوية (المواد 48-49 ، 50 ، قانون رقم 11/83) ، ويستفيد ذوي حقوق صاحب

- سن إحالة العامل على التقاعد، وهو ما يدخل في إطار الحماية الاجتماعية، فقد حدد القانون رقم 12/83 المذكور أعلاه بموجب المادة 06 منه سن الإحالة على التقاعد هو 60 سنة بالنسبة للرجل و55 بالنسبة للمرأة (بن رجال، 2010، 89).

- لكي يستفيد العامل من معاش التقاعد، يجب أن يكون قد عمل 15 سنة على الأقل، وتعتبر هذه المدة بمثابة الحد الأدنى لمدة العمل، أما الحد الأقصى هو إتمام 32 سنة عمل فعلية (بن رجال، 2010، 91).

وتجدر الإشارة إلى وجود نوع آخر من التقاعد يسمى بالتقاعد المسبق كرسه المرسوم التشريعي رقم 10/94 المؤرخ في 26/05/1994، بعدما فرضته حتمية التسريح الجماعي للعمال لأسباب اقتصادية، ولا يمكن للعامل الاستفادة من التقاعد النسبي إلا بعد بلوغ العامل الأجير 50 سنة من العمر وأدى مدة عمل فعلية نتج عنها دفع اشتراكات تعادل 20 سنة على الأقل، مع العلم أنه يتم التخفيض في سن العامل ومدة العمل بخمس سنوات بالنسبة للمرأة العاملة، أي 45 سنة مقابل 15 سنة عمل فعلية، ولا يكون هذا النوع من التقاعد إلا بإرادة العامل، وبالتالي فإن قرار الإحالة على التقاعد المتخذ من قبل صاحب العمل بصفة منفردة يُعد باطلا (بن صابر، 2010، 277).

7.1.2. التأمين على البطالة: يطبق التأمين على البطالة كهدأ عام على عمال المؤسسات الاقتصادية الذين يفقدون عملهم بصفة لا إرادية ولأسباب اقتصادية، إما في إطار تقليص عددهم أو في إطار إنهاء النشاط القانوني للمؤسسة، ويمكن توسيع مجال تطبيقه ليشمل الموظف في المؤسسات والإدارات العمومية، بموجب نص خاص طبقا للمادة 02 من المرسوم التشريعي رقم 11/94 المؤرخ في 26/05/1994 المتضمن إحداث نظام التأمين على البطالة لفائدة الأجراء الذين يفقدون عملهم بصفة لا إدارية ولأسباب اقتصادية. ولكي يستفيد العامل الأجير من التأمين على البطالة لا بد أن تتوفر فيه مجموعة من الشروط حددتها المادة 06 والمادة 07 من المرسوم التشريعي رقم 11/94 في النقاط الآتية:

- أن يكون منخرطا في الضمان الاجتماعي مدة قدرها 03 سنوات على الأقل.

1996/05/05 المحدد لقائمة الأمراض المحتمل أن يكون مصدرها مهنيا وملحقه 01 و02، من خلال نصها: " تُصنف الأمراض ذات المصدر المهني المحتمل إلى ثلاث مجموعات: المجموعة الأولى: ظواهر التسمم المرضية الحادة والمزمنة،

المجموعة الثانية: العدوى الجرثومية، المجموعة الثالثة: الناتجة عن وسط أو وضعية خاصة".

وبما أن مهنة الصحافة هي مهنة البحث عن المتاعب، فالصحفيين بحاجة ماسة إلى هذا النوع من التأمينات الاجتماعية، لأن مهنة البحث عن الحقيقة والحصول على الأخبار والمعلومات يجعل الصحفي يعيش حالة مستمرة من الترقب، القلق، الانتظار، التوقع، اليأس، الإحباط والانكسار، وهو ما يسبب له التعب والإرهاق الذي يؤدي بالدرجة الأولى إلى إتهاك صحة الصحفي من خلال الإصابة بأمراض القلب، الضغط الدموي، السكري، تصلب الشرايين وأمراض أخرى غالبا ما تكون بين الصحفيين كنقص الرؤية وغيرها.

6.1.2. التأمين على التقاعد: التقاعد منظم بموجب

القانون رقم 12/83 المؤرخ في 02/07/1983 المتعلق بالتقاعد، حيث يستفيد من هذا النظام كل العمال سواء كانوا أجراء أو ملحقيين بالأجراء أو عمالا غير أجراء مهما كان قطاع النشاط الذي ينتموا إليه ومهما كان شكل العلاقة التي تربطهم بأصحاب العمل ومهما كان الأجر الذي يتقاضوه (بن رجال، 2010، 88). ويقصد بالتقاعد ذلك الحق المالي والشخصي الذي يستفيد منه العامل مدى الحياة على شكل معاش مباشر يمنح للعامل على أساس نشاطه ويضاف إليه زيادة الزوج المكفول، ويمكن أن يكون معاشا منقولا إلى من كان يتكفل بهم المتقاعد المتوفى أثناء حياته (بن صابر، 2010، 269) وهم: الزوج الباقي على قيد الحياة، والأولاد القصر البالغين من العمر أقل من 18 سنة، وأصول المؤمن له أو أصول الزوجة المكفولين عندما لا تتجاوز مواردهم الشخصية المبلغ الأدنى لمعاش التقاعد. ويستفيد الصحفي العامل من التقاعد الكلي إذا استوفى الشروط الآتية:

- الأجراء الذين بلغوا السن القانونية التي لم تسمح لهم بالإحالة على التقاعد.

- الأجراء الذين تتوفر فيهم الشروط الضرورية للحصول على حقوق معاش التقاعد المسبق.

- الأجراء ذوو عقد عمل محدود المدة والعمال الموسميون أو العاملون في البيت والعاملون لحسابهم الخاص أو ذوو عدة مستخدمين أو الذين فقدوا عملهم بسبب نزاع في العمل أو تسريح تأديبي أو استقالة أو ذهاب إرادي.

وفي ميدان الإعلام تعتبر مهنة الصحفي غير مستقرة وهذا بحكم أن القطاع الخاص على 90 % من مجموع العناوين الصحفية، علما أن الحماية الاجتماعية تقل في القطاع الخاص، حيث يكون الهم الوحيد للمؤسسات الإعلامية تحقيق الربح المادي والبقاء في السوق، باعتبارها مؤسسات اقتصادية، ولو حساب الصحفي الذي يجد نفسه في وضعية معقدة مع أرباب العمل جعلته غير قادر على المطالبة بحقوقه المهنية، حيث يعتبر أرباب العمل مطالبة الصحفي بحقوقه بمثابة إعلان عن فسخ الصحفي لعقده مع مؤسسته، ليصبح الصحفي محروما من المطالبة بتوفير الحماية الاجتماعية وتحسين ظروفه.

2.2. استفادة الصحفي من حق التأمينات

الاجتماعية: يستفيد أي صحفي عامل في أي مؤسسة إعلامية، سواء كانت تابعة للقطاع العام أو للقطاع الخاص من خدمات التأمين الاجتماعي، وهذا باعتباره يحمل صفة العامل الأجير، استنادا لنص المادة 02 من قانون علاقات العمل 11/90 التي نصت: "يعتبر عمالا أجراء كل الأشخاص الذين يؤدون عملا يدويا أو فكريا مقابل مرتب في إطار التنظيم ولحساب شخص آخر طبيعي أو معنوي عمومي أو خاص يدعى المستخدم". ويستفيد الصحفي الأجير من امتيازات الضمان الاجتماعي منذ تاريخ اليوم الأول من تنصيبه، وفقا لما أقرته المادة 03 من القانون رقم 11/83 التي نصت على أنه: "يستفيد من أحكام هذا القانون كل العمال سواء كانوا أجراء أم ملحقين بالأجراء، أي كان قطاع النشاط الذي يعملون فيه والنظام الذي كان يسري عليهم قبل تاريخ دخول هذا القانون حيز التطبيق".

- أن يكون عوناً مثبتاً في الهيئة المستخدمة قبل التسريح لسبب اقتصادي.

- أن يكون قد سدد اشتراكاته بانتظام في نظام التأمين عن البطالة منذ 06 أشهر على الأقل قبل إنهاء علاقة العمل.

- ألا يكون قد رفض عملاً أو تكويناً تحويلياً قصد شغل منصب عمل آخر.

- ألا يكون مستفيداً من دخل عن أي نشاط مهني.

- أن يرد اسمه في قائمة العمال الذين هم محل تسريح في إطار التقليل من عدد العمال أو إنهاء نشاط المستخدم، تحمل تأشيرة مفتش العمل المختص إقليمياً.

- أن يكون مسجلاً كطالب للعمل لدى المصالح المختصة في الإدارة العمومية المكلفة بالتشغيل منذ شهرين على الأقل.

- أن يكون مقيماً بالجزائر.

يستفيد العامل من تعويض شهري عن البطالة يُحسب على أساس أجر مرجعي يساوي نصف المبلغ المحصل عليه بجمع متوسط الأجر الشهري الخام الذي تقاضاه العامل طوال 12 شهراً التي سبقت تسريحه مع الأجر الوطني الأدنى المضمون، وهذا استناداً للمادة 13 بنصها: "يحسب التعويض على البطالة على أساس أجر مرجعي يساوي نصف المبلغ المحصل عليه بجمع متوسط الأجر الشهري الخام المنصوص عليه في المادة 10 أعلاه مع الأجر الوطني المضمون"، وطبقاً للمادة 16 من المرسوم التشريعي رقم 11/94 المتعلق بالتأمين عن البطالة، لا يمكن أن تقل مدة التكفل بالعامل عن 12 شهراً. كما لا يمكن أن تتعدى مدة التكفل 36 شهراً، وهذا وفقاً لما جاءت به المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 189/94 المحدد لمدة التكفل بتعويض التأمين عن البطالة.

كما تُستثنى فئة من الأفراد الاستفادة من امتيازات التأمين على البطالة، وهذا استناداً للمواد 03، 04 و05 من المرسوم التشريعي رقم 11/94 السالف الذكر، حيث يتعلق الأمر بـ:

- الأجراء الذين هم في انقطاع مؤقت عن العمل بسبب البطالة التقنية أو البطالة بسبب العوامل المناخية أو في انقطاع مؤقت أو دائم عن العمل بسبب عجز عن العمل أو حادث أو كارثة طبيعية.

بحيث يستفيد ذوي الحقوق الذين تثبت لهم هذه الصفة بالإضافة إلى ذلك، من منحة الوفاة المقررة في المادة 47 من القانون رقم: 11/83 التي يتم توزيعها عليهم بصفة متساوية في حالة تعددهم.

3.2. شروط استفادة الصحفي من التأمينات

الاجتماعية: حسب قانون التأمينات الاجتماعية لا بد من توافر عدة شروط حتى يستفيد الصحفي العامل من تعويضات مصالح الضمان الاجتماعي، حيث تتمثل هاته الشروط في القيام بالخطوات التالية:

- قيام صاحب العمل أي "المؤسسة الصحفية" التصريح بنشاطه لدى صندوق الضمان الاجتماعي: وهو المنصوص عليه في المادة 06 من القانون رقم 14/83 والمعدلة بالمادة 05 من القانون رقم 17/04 المتعلق بالتزامات المكلفين في مجال الضمان الاجتماعي.

- قيام صاحب العمل بالتصريح بانتساب العمال لدى صندوق الضمان الاجتماعي، طبقا لنص المادة 08 من القانون رقم 14/83.

- قيام صاحب العمل بدفع الاشتراكات لدى صندوق الضمان الاجتماعي، طبقا لنص المادة 85 من القانون رقم 11/83 والمادة 17 من القانون رقم 14/83.

- التزامات صاحب العمل المتعلقة بالتصريح بالأجور، وهو ما جاء في نص المادة 13 من المرسوم رقم 35/85 المؤرخ في 1985/02/09 المتعلق بالضمان الاجتماعي للأشخاص غير الأجراء الذين يمارسون عملا مهنيًا.

وفي حالة استوفاء جميع الخطوات السابقة، يمكن للصحفي الاستفادة من خدمات هيئات الضمان الاجتماعي، أين يُثبت للصحفي صفة المؤمن له اجتماعيا عن طريق بطاقة إلكترونية (المادة 03، المرسوم التنفيذي رقم 10-116) تسمى "بطاقة الشفاء" تمنحها له إحدى مصالح صندوق الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء "CNAS".

تحقق بها الكثير من المخاطر، وهذا يستدعي بناء سياسة الأجور في قطاع الإعلام خاصة الخاص منه، على أسس عادلة ومعايير موضوعية، تأخذ بعين الاعتبار عدة معطيات منها مدة العمل، طبيعته وحجمه. إلى جانب تحفيز الصحفي على النشاط والاجتهاد من خلال إحداث نظام تعويضات قائم على

ومن أهم امتيازات قانون التأمينات الاجتماعية استفادة ذوي الحقوق للمؤمن له اجتماعيا. فبموجب المادة 66 من القانون رقم 11/83، يضمن لذوي حقوق المؤمن له اجتماعيا الحق في الاستفادة من الخدمات العينية للتأمينات الاجتماعية في باب التأمين عن المرض، وذلك بتغطية النفقات الطبية والعلاجية بما فيها تلك المتعلقة بخطر الولادة بالنسبة لزوج المؤمن له اجتماعيا دون باقي ذوي الحقوق، لكن لا يستفيد من التقديرات المتعلقة بحالة العجز سوى الشخص المؤمن، باعتبارها مقررة لمصلحته ومرتبطة بصفته.

وعليه، فإن الاستفادة تشمل أفراد أسرة الصحفي العامل إلى جانب الأشخاص المكفولين من طرفه، أو الذين يتولى رعايتهم لاسيما الحواشي من الدرجة الثالثة من الإناث الذين ليس لهم أي دخل، حيث حددت المادة 67 من القانون رقم 11/83 المعدلة والمتممة بالمادة 30 من الأمر رقم 17/96 الأشخاص الذين لهم صفة ذوي الحقوق، حيث يتعلق الأمر بكل من:

- زوج المؤمن له الذي لا يمارس نشاطا مهنيًا مأجورا.
- الأولاد المكفولون البالغون أقل من ثمانية عشرة سنة.

- الأولاد البالغون أقل من خمس وعشرين سنة والذين أبرم بشأنهم عقد تمهين يمنحهم أجرا يقل عن نصف الأجر الوطني الأدنى المضمون.

- الأولاد البالغون أقل من واحد وعشرين سنة والذين يواصلون دراستهم.

- الأولاد المكفولون والحواشي من الدرجة الثالثة المكفولون من الإناث بدون دخل مهما كان سنهم.

- الأولاد مهما كان سنهم الذين يتعذر عليهم ممارسة أي نشاط مأجور بسبب عاهة أو مرض مزمن.

وتجدر الإشارة إلى أن حق ذوي حقوق المؤمن له اجتماعيا في الاستفادة من خدمات التأمينات الاجتماعية في باب الأداءات العينية، يبقى مكفولا حتى في حالة وفاته،

3. الأجر كآلية من آليات حماية الصحفي اجتماعيا:

لا يكفي توفير الحماية المهنية والاجتماعية للصحفي العامل، بل لا بد من النظر والالتفات لحالته المادية، بتمكينه من أجره مناسبة لما يقدمه من مجهود كبير في مهنة المتاعب التي

التأهيل العلمي، الخبرة المهنية، الأقدمية، القدرات الشخصية لكل عامل، ظروف العمل والمردودية، وبالتالي لا يوجد ما يمنع صاحب العمل من منح العامل امتيازات إضافية لتحفيزه على العمل (بوخالفة، 2018، 37).

- دفع الأجر نقدا: يجب أن يحدد ويدفع الأجر نقدا، ودفعه بالعملة الوطنية.

- دورية الأجر: يدفع الأجر كاملا ودوريا للعامل دون أي نقصان ما عدا الحالات التي يكون العامل قد استفاد فيها من تسبيق على أجره أو اقترض مالا لدى صاحب العمل على أن يسدده بالتقسيط، ويجب على رب العمل أن يدفع للعامل قسيمة الأجر تتضمن مبلغ الأجر وجميع عناصره (المادة 86، قانون رقم 11-90).

يتبين من خلال كل ما سبق أن المشرع الجزائري شدد على الإجراءات الشكلية فقط من خلال وجوب دفع الأجر نقدا وعند حلول آجال استحقاقه مع إعطاء للأجور أفضلية عن باقي الديون، ومنع حجزها إلا لأسباب أقرها القانون، مع وجوب تسليم قسيمة راتب تبين العناصر المشكلة للأجر والالتزام بالاقطاعات لاسيما اقتطاع الضمان الاجتماعي (مُجد الصغير، 2011، 19-23). لكن هل هناك في الواقع حماية حقيقة لأجور الصحفيين وهل تم خلق آليات رقابية على أرباب العمل وأصحاب المؤسسات خاصة الخاصة منها، في ظل تقاضي معظم الصحفيين لرواتب متدنية لا تغطي في الكثير من الأحيان تكاليف عملهم المرتبطة بالإنترنت، كومبيوتر محمول، تكاليف التنقل...، وتعتبر رواتب الصحفيين متدنية مقارنة ببعض المهن الأخرى، إذ يتراوح الراتب ما بين 25 ألف دج إلى 35 ألف دج. وفي هذا الشأن نشرت شبكة الصحفيين الدوليين بتاريخ 10 أفريل 2018، تقريرا عن أجور ورواتب الصحفيين في العالم العربي بين سنتي 2007 و2017، حيث صنفت تونس والجزائر من بين الدول الأضعف في شمال إفريقيا فيما يخص أجور الصحفيين. وأكد التقرير أنه لا يوجد أي قوانين تلزم المؤسسات الإعلامية بدفع أجر محدد للصحفيين. فمذ سنة 2010، يتقاضى الصحفي راتبا يبدأ من 25 ألف دينار وهو ما يساوي 217 دولارا، ويرتفع في بعض المؤسسات ليصل 130 ألف دينار أي نحو 1000 دولار (بلقيس، 2018،

مبدأ المساواة طبقا للتشريع المعمول به وكذا الاتفاقيات الجماعية للعمل.

يعتبر الأجر من الحقوق الأساسية للصحفي العامل والتي كرستها التشريعات العمالية، لاسيما بعد صدور قانون علاقات العمل سنة 1990، وإلغاء أحكام القانون الأساسي العام للعامل رقم 12/78 المؤرخ في 1979/08/05، حيث أعاد القانون رقم 11/90 تنظيم علاقات العمل مع التغييرات والإصلاحات التي حدثت في البلاد، فجاءت نصوصه لينة وقابلة للتعديل والتكيف مع الواقع المعاش، أين يتم تحديد الأجر ومختلف التعويضات الأخرى بصفة حرة بين العمال والمؤسسات المستخدمة إما بالتفاوض أو عن طريق الاتفاقيات الجماعية أو بالاعتماد على التصنيف المهني لمناصب العمل المحددة من قبل المؤسسة، وهذا تطبيقا لمبدأ الحرية التعاقدية في علاقات العمل.

وأقرت المادة 80 من القانون رقم 11/90 المذكور أعلاه حق العامل في الأجر، الذي يعتبر التزاما قانونيا على صاحب العمل بنصها بان: "للعامل الحق في أجر مقابل العمل المؤدى، ويتقاضى بموجبه مرتبا أو دخلا يتناسب ونتائج العمل". ويتكون الأجر من عنصرين، الأول ثابت يرتبط بالتصنيف المهني ضمن السلم المعمول به في تصنيف الوظائف ويكون الثاني متغير يتكون من مجموع التعويضات والحوافز المالية والعلاوات المرتبطة بإنتاجية العمل ونتائجه، بما فيها الأقدمية ومختلف الظروف الاجتماعية. ويشترط في أجر العامل توفر الخصائص التالية:

- دفع الأجر مقابل العمل: تنص المادة 53 من القانون 11/90 على أنه لا يمكن أن يتقاضى العامل أجر فترة لم يعمل فيها، وتنص المادة 80 من القانون نفسه، أن للعامل الحق في أجر مقابل العمل المؤدى، فالأجر إذن مقابل العمل ولا أجر بدون عمل.

- مبدأ المساواة في الأجر: نصت المادة 84 من القانون رقم: 11/90 بأنه: "يجب على كل مستخدم ضمان المساواة في الأجر بين العمال لكل عمل مساوي القيمة بدون أي تمييز"، وعليه سعى المشرع إلى إزالة كل أشكال التمييز بين الرجل والمرأة في دفع الأجر، مع أن المساواة في الأجر تبقى نسبية، لوجود مقاييس تؤخذ في الاعتبار منها:

من حقوق العمال من خلال نصها بأن: "يتمتع العمال بالحقوق الأساسية... الوقاية الصحية والأمن وطب العمل...".

2.4. الراحة والعطل: تُقر أغلب التشريعات

العمالية الحديثة على غرار التشريع الجزائري، حق العمال في الراحة بوصفه حقا ثابتا، يترتب عليه تمتع الصحفي إضافة إلى العطل المرضية بفترات للراحة، نجد أبرزها مناسبات الأعياد الوطنية والدينية، رأس السنة الميلادية، عطلة نهاية الأسبوع وكذا العطل السنوية المقدرة بـ 30 يوما حسب التشريعات المعمول بها. وقد تدخل الدستور رقم 01/16 بنصه صراحة في المادة 69 منه: "الحق في الراحة مضمون، ويحدد القانون كليات ممارسته"، وقد وضع قانون 11/90 القواعد الأساسية للراحت والعطل في 21 مادة كاملة ضمن الفصل الرابع المعنون بـ "الراحة والعطل القانونية والغيابات" وفي الفرع الأول الموسوم بـ "العطل والراحة القانونية" من المادة 32 إلى غاية المادة 52، حيث اعتبر المشرع الجزائري الحق في العطلة والراحة حقا إلزاميا على المستخدم، وفصل في الإجراءات التنظيمية الخاصة بمدة العطلة ومدى إلزاميتها، بحيث لا يجوز التنازل عن العطلة ولا يجوز تعويضها بأجر، كما لا يجوز إرجاؤها إلا في حالات استثنائية وفي حدود مرة واحدة.

وبالنظر إلى خصوصية العمل الصحفي، نجد أن العديد من الصحفيين وفي الكثير من المرات لا يستفيدون من بعض أيام الراحة والعطل التي نصت عليها التشريعات العمالية، هذا لأن الصحفي مرتبط بمتابعة الأحداث والوقائع يوميا في أي وقت يكون معها، فمثلا لا يمكن عدم العمل في يوم عطلة نهاية الأسبوع وقد تزامن مع حدث مهم ومؤثر في المجتمع كزيارة رئيس دولة.

5. خطورة بيئة العمل الصحفي في الجزائر: يُعرف

على بيئة العمل أنها ليست منعزلة عن العالم الخارجي فهي البيئة المادية المباشرة للعامل، الذي يمضي فيها فترة طويلة من حياته، فممازالت الأمراض والحوادث المهنية من أهم أسباب الإصابات والوفيات وسط العمال، حيث بلغ عدد الوفيات حوالي 02 مليون عامل، وكل حالة وفاة تُقابلها من 500 إلى 2000 إصابة مرتبطة بالعمل كل عام في العالم (خالدي، 2018، 200)، لذلك يمكن تقادي أغلب الوفيات

(<https://ijnet.org/ar/story>)، ويمكن الاستناد إلى مؤشرين للدلالة على تدني أجور الصحفيين في الجزائر، هما:

- انتقال الصحفيين من مؤسسة إعلامية إلى أخرى في فترات وجيزة.

- عمل الصحفي الواحد في العديد من المؤسسات لاسيما في الصحافة المكتوبة وبأسماء مستعارة.

4. السلامة الصحية والمهنية للصحفي العامل في

الجزائر: أعطت الجزائر أهمية بالغة للحالة الصحية للعمال والظروف التي يعملون فيها، وذلك بالاعتناء بهم ووضع تحت تصرفهم وسائل الحماية الفردية والجماعية عن طريق إدراج طب العمل المكرس بالمرسوم التنفيذي رقم 120/93 المؤرخ في 15/05/1993، فقد اهتمت المنظومة الصحية الوطنية بالظروف الصحية للعامل، أين فرضت على المؤسسات ضرورة توفير الجو الملائم من خلال السلامة البدنية والصحية للعمال، وهو ما يُجنبهم المشاكل الصحية التي تؤثر سلبا على مردوديتهم، والالتفات بقدر كبير للحالة الصحية للعامل في أماكن العمل وفقا لما أشار إليه المرسوم التنفيذي رقم 05/91 المؤرخ في 19/01/1991 المتعلق بالقواعد العامة للحماية التي تطبق على حفظ الصحة والأمن في أماكن العمل، وهذا من خلال التدابير الآتية:

1.4. طب العمل: يهدف طب العمل إلى الحيلولة

دون تعرض العامل لأي وهن بدني أو ذهني، وحمايته من الأمراض المهنية وحوادث العمل، وذلك من خلال الالتزام بالتدابير التالية:

- الوقاية الصحية بواسطة الفحوص الدورية التي تتولاها مصالح طب العمل.

- مراقبة أماكن العمل من حيث توفر شروط النظافة والأمن ووسائل الإسعاف.

- تحسين ظروف العمل بما ينعكس ايجابيا على صحة العامل.

- حماية البيئة والمحيط الطبيعي الذي يعمل فيه العامل.

وتؤكد المادة 05 من قانون علاقات العمل رقم 11/90 على أن توفير الوقاية الصحية والأمن وطب يعتبر حق

الشرعية أو التسول أو المخدرات... وغيرها، ورغم وجود النصوص التشريعية المتعلقة بالحماية الاجتماعية للصحفي كغيره من العمال، إلا أن هذا لم يكن كافيا من أجل تطبيقها في مختلف المؤسسات المهنية، لذلك يتوجب إيجاد آليات رقابية وخلق طرق جديدة تفرض على أرباب العمل وملاك المؤسسات الإعلامية تطبيق إجراءات الحماية الاجتماعية للصحفيين العاملين.

ثالثا: نتائج الدراسة

بعد العرض المفصل لموضوع هذه الدراسة الخاص بالحماية الاجتماعية للصحفي الجزائري، تم التوصل إلى أن التشريعات العمالية الوطنية لم تغفل الالتفات إلى حماية الصحفي العامل اجتماعيا، ماديا وصحيا، فقد سن المشرع الجزائري العديد من النصوص القانونية التي أكدت على إجراءات الحماية الاجتماعية للعامل بها فيه الصحفي. ويمكن من خلال ما سبق بيانه استخلاص أهم نتائج الدراسة في النقاط التالية:

- أقر المشرع الجزائري الحماية الاجتماعية من خلال توحيد نظام التأمين بموجب القانون رقم 11/83 المؤرخ في 1983/07/02 المتعلق بالتأمينات الاجتماعية المعدل والمتمم، وسن قانونا خاصا بحوادث العمل والأمراض المهنية هو القانون رقم 13/83 المؤرخ في 1983/07/02 المعدل والمتمم، كما خص التقاعد والمعاشات بالقانون رقم 12/83 المؤرخ في 1983/07/02 المعدل والمتمم.

- كفل قانون التأمينات الاجتماعية الصحفي الجزائري تعويضات نقدية وعينية حسب طبيعة الخطر، وهذا في حالة تعرضه لأي طارئ يمنع من مزاولة نشاطه ويحرمه من الأجر أو الدخل، ومن بين هذه التأمينات التي كرسها قانون التأمينات الاجتماعية نذكر: التأمين على المرض، التأمين على الولادة أو الأمومة، التأمين على العجز، التأمين على الوفاة، التأمين على حوادث العمل والأمراض المهنية، التأمين على التقاعد، التأمين على البطالة.

- كشفت تنظيمات الضمان الاجتماعي عن الشروط القانونية والإجراءات التي تسمح للصحفيين العاملين الاستفادة من خدمات التأمينات الاجتماعية.

وحوادث العمل من خلال اعتماد إجراءات الوقاية السليمة لبيئة العمل وتوفير ظروف السلامة البدنية والصحية للعمال. وقد تدهورت بيئة العمل الصحفي في الجزائر بعد إعلان حالة الطوارئ في الجزائر سنة 1992 ودخول البلاد في أزمة أمنية وسياسة عُرفت بـ "العشرية السوداء"، أين شهدت تلك الفترة موجة أعمال العنف لم يسلم منها الصحفيون، عقبها موجة من الاعتقالات مست الكثير منهم، وكذا توقيف ومصادرة الكثير من المؤسسات الإعلامية على غرار الجرائد، إلى جانب المتابعة القضائية للعديد من الصحفيين مثلما حدث مع جريدتي "الشروق العربي" و"الخبر". وقد وصل تأزم الأوضاع المهنية لرجال مهنة المتاعب إلى درجة اغتيال الكثير منهم، بداية من سنة 1993، حيث كان الصحفي "الطاهر جاووت" أول ضحية، لترتفع بعدها حصيلة الضحايا إلى 70 صحفيا خلال أربعة أعوام من مجموع 700 صحفي مما أدى بأغلبية الصحفيين إلى الكتابة بأسماء مستعارة حفاظا على حياتهم (فهييم، 1998، 65)، مما أسفر عن هجرة الكثير من الصحفيين إلى بلدان أخرى بحثا عن أمن أكثر ومكان يستطيعون فيه الكلام والتعبير بكل حرية وديمقراطية.

واستمر تدهور بيئة العمل الصحفي إلى غاية بداية الألفية الثالثة التي عرفت بعضا من الاستقرار في الأوضاع الأمنية، لكن انتقل بعدها تدهور محيط العمل الصحفي إلى الوضع الاقتصادي نتيجة للأزمة المالية الاقتصادية التي ألقت بظلالها على البلاد منذ بداية انخفاض أسعار النفط شهر جوان 2014 (سعيان، 2017، 02)، الأمر الذي انعكس سلبا على ميزانيات أغلب المؤسسات الإعلامية، فقد تراجع طبع عدد من الصحف الواسعة الانتشار عام 2014، وهذا ما أثر سلبا على الحماية الاجتماعية للصحفيين الجزائريين عقب تخفيض رواتبهم الشهرية وتأخير دفعها في بعض الأحيان إلى عدة أشهر، وتقليص عدد أيام العطل والراحات وتغييب العلاوات والتعويضات، دون الحديث عن طب العمل وظروف السلامة الصحية والمهنية في مناطق العمل التي تشهد توترا كبيرا أين يكون فيها الصحفي معرضا للمخاطر على غرار الحروب والملاعب والمحاكم والكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات، إضافة إلى العمل في موضوعات خطيرة وحساسة كالتحقيق في وضعية السجناء أو الهجرة غير

خصوصية مهنة الصحافة يؤكد على أن النصوص التشريعية وحدها غير كافية بتوفير الحماية الاجتماعية الحقيقية للصحفي، لذلك وجب إيجاد آليات جديدة تفرض الحماية الاجتماعية للصحفي الجزائري.

وفي الأخير يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات التي تصب في مجملها حول تطوير الحماية الاجتماعية للصحفيين الجزائريين، تتمثل في النقاط التالية:

- إشراك الهيئات الاستشارية من نقابات وأرباب العمل والوزارات المعنية المتمثلة في وزارة الاتصال ووزارة العمل والضمان الاجتماعي في عملية صنع القرار حول المسائل المتعلقة بالحماية الاجتماعية للعمال.

- العمل على إيجاد مصادر مالية داخلية لإنعاش صناديق الحماية الاجتماعية على غرار هيئات الضمان الاجتماعي والتقاعد وهذا لاستفادة العمال -الصحفيين- من مستحقاتهم المالية في وقتها.

- تزويد أرباب العمل وملاك المؤسسات بخبراء وتقنيين في مجال الصحة والسلامة المهنية، وتطبيقها في المؤسسات الصحفية بنجاح، وبالتالي التقليل من المخاطر الاجتماعية في بيئة العمل الصحفي.

- العمل على توعية الصحفيين حول برامج الحماية الاجتماعية وكذا حقوقهم المكفولة قانونيا من خلال الأيام الدراسية والملتقيات وتنشيطها من طرف مختصين في المجال.

- الاستعانة بخبراء في مجال الإعلام والاتصال وتوظيفهم في أقسام خاصة بالاتصال ضمن الهيكل التنظيمي لمؤسسات الحماية الاجتماعية، وهذا قصد ممارسة أدوار العلاقات العامة مع الجمهور الخارجي.

- الاستعانة بخدمات وسائل الإعلام الجماهيرية سواء التقليدية كالتلفزيون، الإذاعة والصحيفة أو الإلكترونية، كمواقع التواصل الاجتماعي على غرار الفيسبوك، التويتر، اليوتيوب من أجل نشر كل ما لا يتعلق بجديد القرارات والإجراءات والبرامج المتعلقة بالحماية الاجتماعية.

- أقر قانون علاقات العمل رقم 11/90 حق الصحفي في الحصول على أجر، وبسط حمايته على حقوق الصحفي المادية بوجوب دفع الأجر له نقدا وعند حلول آجال استحقاقه، وتعطى للأجر أفضلية عن باقي الديون، مع منع حجزه إلا لأسباب ذكرها القانون، إضافة إلى وجوب تسليم قسيمة الراتب تبين العناصر المشككة للأجر.

- اهتم المشرع الجزائري بالظروف الصحية للعمال بما فيهم الصحفي إلى حد ما، وذلك عندما فرض على أرباب العمل ضرورة توفير السلامة البدنية والصحية للعمال، من خلال سن نصوص قانونية حول طب العمل والعطل والراحات.

- التأثير السلبي للأزمة المالية الاقتصادية، التي حلت بالبلد منذ بداية انخفاض أسعار النفط شهر جوان 2014، على المؤسسات الإعلامية التي أصبحت تعاني العجز الهادي بسبب شح الإشهار، وهو ما انعكس سلبا على الحماية الاجتماعية للصحفيين من خلال تقليص أجورهم وتأخير دفعها في وقتها المحدد وتقليص عدد أيام العطل والراحات.

- تدهور بيئة العمل الصحفي في الجزائر بالموازاة مع افتقار التشريعات الوطنية لنصوص خاصة حول تدابير الحماية والسلامة المهنية في مجال العمل الصحفي، حيث يكاد يكون غياب تام لتطبيق المراسيم المنظمة لطب العمل وكذا ظروف السلامة الصحية والمهنية.

- تتميز بيئة العمل الصحفي بالخطورة، التي غالبا ما تشهد التوتر ويكون فيها الصحفي معرضا للمخاطر أكثر من غيره على غرار تغطياته في أماكن خطيرة كالحروب، النزاعات، الملاعب، المحاكم والكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات، إلى جانب التحقيق في موضوعات حساسة كالهجرة غير الشرعية، المخدرات، التسول، وضعية السجناء... وغيرها.

خاتمة

إن عرض مختلف الجوانب القانونية والإجرائية التي تنظم وتحكم النصوص القانونية المتعلقة بالحماية الاجتماعية للصحفي الجزائري، تكشف عن إرادة المشرع الجزائري في جعل مختلف قوانين التأمينات الاجتماعية وقانون العمل... وغيرها تكفل الحماية الاجتماعية للصحفي باعتباره يتحلى بصفة العامل كغيره من الفئات العمالية، ولكن بالنظر إلى

قائمة المراجع والمصادر

النصوص القانونية والمراسيم

1. المرسوم الرئاسي، رقم 89-18 المؤرخ في 28/02/1989، المتضمن نشر نص تعديل الدستور الموافق عليه في الاستفتاء المؤرخ في 23 فيفري 1989، العدد 09.
2. المرسوم الرئاسي، رقم 92-44، المؤرخ في 09/02/1992، المتضمن إعلان حالة الطوارئ، العدد 10.
3. الأمر، رقم 68-525 المؤرخ في 09 سبتمبر 1968، المتضمن القانون الأساسي للصنفين المهنيين، العدد 65.
4. الأمر، رقم 96-17، المؤرخ في 06/07/1996، المتعلق بالتأمينات الاجتماعية المعدل والمتمم، العدد 42.
5. القانون العضوي، رقم 12-05، المؤرخ في 12/01/2012، المتعلق بالإعلام، العدد 02.
6. القانون، رقم 90-07 المؤرخ في 03/04/1990، المتضمن قانون الإعلام، العدد 14.
7. القانون، رقم 90-11 المؤرخ في 21 أبريل 1990، المتضمن قانون علاقات العمل، العدد 17.
8. القانون، رقم 82-01، المؤرخ في 06/02/1982، المتضمن قانون الإعلام، العدد 06.
9. المرسوم التنفيذي، رقم 93-120، المؤرخ في 15/05/1993، المتعلق بتنظيم طب العمل، العدد 33.
10. القانون، رقم 88-07، المؤرخ في 26/01/1988، المتعلق بالوقاية والأمن وطب العمل، العدد 04.
11. القانون، رقم 16-01، المؤرخ في 06/03/2016، المتضمن التعديل الدستوري، العدد 14.
12. القانون، رقم 83-11، المؤرخ في 02/07/1983، المتعلق بالتأمينات الاجتماعية المعدل والمتمم، العدد 28.
13. القانون، رقم 83-13، المؤرخ في 02/07/1983، المتعلق بحوادث العمل والأمراض المهنية، العدد 28.
14. القانون، رقم 04-17، المؤرخ في 10/11/2004، المتعلق بالتزامات المكلفين في مجال الضمان الاجتماعي المعدل والمتمم، العدد 72.
15. القانون، رقم 78-12، المؤرخ في 05/08/1978، المتضمن القانون الأساسي العام للعامل، العدد 32.
16. المرسوم التنفيذي، رقم 94-11 المؤرخ في 26 ماي 1994، المتعلق بالتأمين علي البطالة لفائدة الأجراء الذين يفقدون عملهم بصفة لإرادية وأسباب اقتصادية، العدد 34.
17. المرسوم التنفيذي، رقم 91-05، المؤرخ في 19/01/1991، المتعلق بالقواعد العامة للحماية التي تطبق على حفظ الصحة والأمن في أماكن العمل، العدد 04.

الكتب والمراجع

18. إبراهيم عبد ربه، إبراهيم علي، 1988، مبادئ التأمين التجاري والاجتماعي، دار النهضة العربية للطباعة، بيروت، لبنان.
19. بن صابر، بن عزوز، 2010، الوجيز في شرح قانون العمل الجزائري نشأة علاقة العمل الفردية والآثار المترتبة عنها، دار الخلدونية، الجزائر.
20. بن رجال، آمال، 2010، حماية العامل عند انتهاء علاقة العمل في القانون الجزائري، د د ن، الجزائر.
21. حسن منصور، التأمينات الاجتماعية، نشأة المعارف، الإسكندرية، مصر.
22. خليف، عبد الرحمن، 2008، منازعات العمل والضمان الاجتماعي، دار العلوم للنشر، الجزائر.
23. ديب، عبد السلام، 2003، قانون العمل الجزائري والتحول الاقتصادي، دار القصبه للنشر، الجزائر.
24. ديدان، مولود، 2012، مدونة التأمينات الاجتماعية، دار بلقيس للنشر، الجزائر.
25. سماتي، الطيب، 2013، حوادث العمل والأمراض المهنية، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر.
26. سيد فهمي، محمد، 1998، الرعاية الاجتماعية والأمن الاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.
27. فارس، عبد الرزاق، 2001، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
28. محمد الصغير، علي، 2011، تشريع العمل في الجزائر، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر.
29. هدي، بشير، الوجيز في شرح قانون العمل علاقات العمل الفردية والجماعية، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر.

المقالات العلمية

30. بوخالفة، غريب، 2018، "عنصر الأجر في علاقة العمل"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 02، الجزائر.
31. خالدي، محمد، 2018، "قراءة تحليلية في وضع السلامة والصحة المهنية بالجزائر وفقا لمعايير العمل الدولية"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد 04، الجزائر.
32. فهمي، هشام، 1998، "أزمة الصحفيين في الجزائر بين الاغتيال والفتن والفنادق الآمنة"، مجلة الدراسات الإعلامية، العدد 92، الجزائر.
33. كنزاي، محمد فوزي، 2010، "الإطار السياسي للصحافة المكتوبة في الجزائر انتصار الحركة التوكفالية في مقابل الحركة الميكافيلية"، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد 5، الجزائر.
34. لعرج مجاهد، نسيمه، طويطي، مصطفى، 2017، "تحليل واقع الحماية الاجتماعية في الجزائر"، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد 02، الجزائر.

الرسائل الجامعية

35. ماموني، فاطمة الزهراء، 2004، «العامل الأجير والمؤسسة الاقتصادية محاولة لتحديد عنصر التبعية»، رسالة ماجستير غير منشورة في القانون الاجتماعي، كلية الحقوق، جامعة وهران، الجزائر.

الملتقيات العلمية

36. سعيان ، سمير. 2017 ، "تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان العربية" ، ندوة علمية ، المركز العربي للأبحاث والسياسات ، الدوحة ، قطر .
37. علاش ، أحمد. 2004 ، «دور دولة الرعاية الاجتماعية في الحد من آثار الفقر» ، الملتقى الدولي حول ظاهرة الفقر ، جامعة سعد دحلب ، البليلة ، الجزائر .

المواقع الإلكترونية

38. بلقيس عبد الرضا ، معدل أجور ورواتب الصحفيين في العالم العربي بين الأعوام 2007 إلى 2017 ، <https://ijnet.org/ar/story> .
39. موقع إستشارات قانونية ، مجانية محاماة نت ، <https://www.mohamah.net/law> .
40. مدونة كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر ITFC ، المشاكل والتحديات التي تواجه الصحفي ، <http://itfctk.ahlamontada.net/t56-topic> .

القيم الجمالية للهندسة الصوتية الخارجية في القصيدة المعاصرة - وجوه السندباد لخليل حلو نموذجا -

Aesthetic values of external sound geometry in modern poem, the case of: Wojouh El-Sindibad written by Khalil Hawi

تاريخ الإرسال: 2019-12-16 تاريخ القبول: 2020-10-04

أسسمان مصرح، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، masraism@yahoo.fr

الملخص

تكمن القيم الجمالية للهندسة الصوتية الخارجية في القصيدة المعاصرة عامة ووجوه السندباد خاصة، في الشكل الهندسي للكتابة الشعرية الحديثة الذي يحمل في طياته بذور التغيير، وكذا في الوقوف على العتبة الأولى لفهم النص وهي العنوان، الذي يعدّ مفتاحا من مفاتيح الولوج لعالم القصيدة. ناهيك عن امتهان الشاعر وظيفة المهندس من خلال حُسن جمعه بين الصوت الحاضر الكامن في الدّاخل والصوت الغائب الوافد من الخارج من خلال تقنية التّناس. وكذا جودة استغلال النغمات الموسيقية، التي تتوفر لبحر الرّمل، محققا بفضل التفاوت والائتلاف والاختلاف بين النغمات وأطوال الأسطر الشعرية، درجة عالية من التنوع الموسيقي المترجم لجمالية الإيقاع الصوتي الخارجي، مع ورود بعض الزحافات والعلل من أجل كسر أفق التوقع لدى الملتقي، وجعله دائم الترقب والانتظار لمعرفة الوتيرة الموسيقية لكل سطر شعري.

الكلمات المفاتيح: القيم الجمالية، الهندسة الصوتية، الإيقاع، الصوت، القصيدة المعاصرة.

Résumé

Les valeurs esthétiques, qui caractérisent la géométrie du son dans le poème moderne en général, et le cas de Sindibad en particulier, se voient dans la forme géométrique adoptée dans l'écriture d'un poème qui contient en germe des changements. Ces valeurs se voient aussi dans le fait de se concentrer sur le titre qui est indispensable pour comprendre le contenu du poème. Il est à noter que le poète lui-même joue un rôle essentiel en tant qu'un ingénieur pouvant combiner le son présent à l'intérieur et le son absent qu'on entend de l'extérieur. Cette combinaison se fait grâce à l'intertextualité ainsi que le bon exploit des tonalités musicales dont dispose Bahr Raml et qui présente une variété musicale reflétant la beauté du rythme acoustique extérieur. En outre, il existe certains changements au niveau des vers comme Ezihafat et Elillal, ce qui rend le récepteur plus attentif en suivant le rythme de chaque vers.

Mots-clé: valeurs esthétiques, géométrie du son, rythme, son, poème moderne.

Abstract

The esthetic value of the external phonological structure, regarding the modern poem, in general, and Wojouh El-Sindibad, in particular, lays largely in the geometric form of the new way of poem writing and the title which is the first step towards the poem's content, without forgetting the poet's role as an engineer in combining the present inherent sound in the poem and the absent sound that comes from outside through using the technique of "Intertextuality". Moreover, the poet uses the musicality that Bahr El-Raml contains, fulfilling, through the disparity, alignment and difference between the tones and the lengths of the lines, a high degree of musical diversity that reflects the beauty of the external acoustic rhythm, in addition to the presence of some changes that occur in verses like Ezihafat and Elillal which make the listener less predictable and more excited about discovering the following rhythm of each verse.

Key-words: The esthetic value- phonological structure- rhythm- sound- the modern poem.

مقدمة

من تفسيرات ، ولا يستفرون ما بين ثناياها من معان ، لأنها طيعة أبداً لقراءات متعددة.

ويمكن استكناه جمالية الهندسة الصوتية الخارجية في القصيدة المعاصرة من خلال نموذج الدراسة اعتماداً على الوصف والتحليل ، من زوايا متعددة أهمها ما يأتي:

أولاً/جمالية الشكل الهندسي للكتابة الشعرية المعاصرة

إن الهندسة الخارجية للقصيدة المعاصرة قد حطمت نموذج القراءة ، المرتبط بنمط إيقاعي إنشادي محدد ، لتفرض نموذجاً جديداً فيه ما يميّزه من الغرابة والغموض والتغير ، وكان القارئ في رحلة سندبادية يعلم بدايتها ويجهل تفاصيلها. وهذا ما يظهر جلياً في قصيدة وجوه الاستنباد بوصفها نموذجاً للقصيدة المعاصرة ، والتي تقوم على نظام السطر بدل نظام البيت ، وعلى الحرية بدل التقيد ، كما تقوم على تركيب إيقاعي دلالي لا نهائي ، على نقبض القصيدة العمودية التي تبدأ "من نقطة معلومة ، لتنتهي إلى نقطة أخرى محددة ، يتحرك بينهما القارئ بيسر عادي وفي اطمئنان يعلم فيه بدايته ونهايته ، وملامح المكان الذي يرتاده بخلاف القارئ الحديث الذي يبدأ من نقطة معلومة لينتهي إلى نقطة مجهولة ، بحيث أنّ السطر الشعري ، قد ينتهي في جملة واحدة ، وقد ينتهي في جملة عديدة." (رماني ، 1987 ، صفحة 324) وهذا ما جعل الأسطر الشعرية متراوحة بين الطول والقصر ، ويتضح ذلك من خلال الشكل الهندسي للكتابة الشعرية الحديثة ، الذي نمثل له بالمقطع الرابع من وجوه الاستنباد (رماني ، 1987 ، صفحة 327):

4- بعد الحَمْي:	4- — :
وَجْهٌ مَن يَصْخُو مِنَ الْحَمْيِ: (س95)	— (س95):
فَرَاغٌ ، شَاشَةٌ تَرْتَجُّ. (س96)	— (س96):
عَبْنٌ مُطْفَأٌ. (س97)	— (س97):
وَصَرِيرٌ الْهَدْفَاءُ. (س98)	— (س98):

إن توالي الأسطر الشعرية في غير انتظام ، وتوزعها بشكل مميز على الصفحة البيضاء بمسافات تتراوح بين الطول والقصر ، يعدّ من أشكال الهندسة الكتابية التي تطبع القصيدة المعاصرة بطابع من الإيحاء والغموض في الدلالة. ومن هنا يمكن القول إنّ أولى مفاتيح جمالية الهندسة الصوتية يكمن في القيم الإبحائية للشكل الكتابي ؛ هذا

إن تشبيه التركيب الشعري بالتسيح تشبيه معروف ، وقديم قدم الشعر ، فالعرب كانت تُلحح إلى أن بيت الشعر وبيت الشعر سيان ، فكلاهما نسيج ، وما الاختلاف بينهما إلا في مادة الحياكة ؛ فإذا كان صانع الأول منهما يتخذ الصوف مادة له لنسج الخيمة ، فإن صانع الثاني يتخذ من الأصوات اللغوية مادة له لنسج القصيدة.

وإذا كان العربي قديماً يتخذ من الخيمة مأوى له ، فإن العربي المعاصر يتخذ بدل الخيمة بناءً ، يسهر المهندس على هندسة طوابقه. كذلك الشاعر المعاصر الذي تمثل الكلام الشعري بوصفه بُنى ، وهذه البنى تُضاف إلى بعضها البعض لتشكل في مجموعها بناءً له سطح وثيق الصلة بالمستوى الصوتي ، وله عمق يغوص فيه المستوى الدلالي. وبالجمع بين السطح والعمق تكتمل صورة هذا الصرح الشعري ، الذي تتحدد خصائص بنيته اللغوية عامة ، والصوتية خاصة عبر الشكل ، وتتحدد خصائص بنيته الدلالية عبر المضمون.

إن جمالية النص الشعري تكمن في هندسة بنائه الصوتي ؛ أي في "أجرامه الصوتية المتلاحقة ، وفلسفة النص الأسلوبية إنما تستمد جماليتها من الصوت" (مرتا ، النص الأدبي من أين ؟ وإلى أين ؟ ، 1983 ، صفحة 121).

ولكن قبل الوقوف على القيم الجمالية للهندسة الصوتية في القصيدة المعاصرة لابد أن ندرك أنّ للشعر نخوة تجعل القصيدة غيورة كأشد النساء غيرة وحصانة ، فهي لا تسلّم قيادها إلا لمن صدق في حبّه لها ، وأخلص في ذلك ، وأنها من أهم الأبواب ، باب اللغة والإيقاع ، أو الصورة (الغذامي ، 1987 ، صفحة 119). عندئذ سيجد القصيدة تتفتح أمامه ، بأسطة يديها إليه ، فتموت بين يديه وهو يدرسها ، حتّى إذا ما اعتقد أنّه سيثوبها في رسمها إلى الأبد ، وسيسجي إليها آخر نظرة ، وجدها شامخة هازئة منه ، فهي لم تمت ، بل هي تسخر من كل شروحه لها ، ونقده إياها ، وتبعث في نفسه شعوراً بأنه لابد أن يبحث عن مفتاح جديد ليفتحها ، وكلما وجد المفتاح استعصت عليه أكثر ، وكانت أكثر انغلاقاً. وقصيدة وجوه الاستنباد (حاوي ، 1979 ، الصفحات 191-221) واحدة من هذا النوع ، تستفرغ ما في جراب التقاد

واستغرقت حكاية رحلاته ثمان وثلاثين (38) ليلة من الليالي الألف؛ إذ تبدأ من الليلة (561) إلى الليلة (599)، تدور أحداثها في بغداد زمن الخليفة هارون الرشيد.

وقد عبر خليل حاوي في وجوه السندباد عما يختلج نفسه على لسان هذه الشخصية التراثية الأسطورية التي تعد "رمز الاكتشاف والبحث في عوالم الامتلاء والخصوبة... [و]المعادل الموضوعي لإشرافات رؤيوية، رؤيا البعث المنتظر لواقع هش متآكل" (فيدوح، 1994، صفحة 113). كما أنه تجاوز التعبير عن أسطورة السندباد ليعبر بها عن شخصية الإنسان المعاصر الضائعة؛ فالسندباد رمز للتفرد في المعاناة الشخصية، وهو رمز للضياع وعدم الاستقرار، وفي الوقت نفسه يتقمص الشاعر شخصية السندباد؛ فإذا كان هاجس هذا الأخير هو تغيير الرحلة عبر الزمان والمكان، فإن هاجس خليل حاوي أزمة ذات وجودية لها رغبة في الاعتناق من كل ما هو سلمي ثابت، وبعبارة أخرى الشاعر سندباد مبحر في خضم نفسه وبحر الحياة والضيق، ذو شخصية متميزة قوية شجاعة قادرة على التغيير ولو أصابها الإعياء (الحاوي، 1984، الصفحات 174-175) (نجد، 1986، صفحة 124).

هكذا إذن "تعددت ملامح السندباد ووجوهه في الشعر المعاصر بتعدد أبعاد تجربة الشاعر، وتنوع ملامحه النفسية والاجتماعية والفنية، وإن كان من الممكن ردّ وجوه السندباد ولامحه - على كثرتها وتنوعها- إلى وجوهه الأساسي الأصيل، وجه المغامر الجوّاب بحيث يمكن لكل وجوه السندباد الأخرى أن تعدّ ملامح تفصيلية لهذا الوجه الأساسي." (شعري زايد، 1997، صفحة 158) الذي يظهر ملمحاً لوجوه عدّة.

ثالثاً-/جمالية تداخل الصّوت الحاضر مع الصّوت

الغائب

امتحن خليل حاوي وظيفة المهندس من خلال حُسن جمعه بين الصّوت الحاضر الكامن في الدّاخل والصّوت الغائب الوافد من الخارج في نصّه الشعري، هذا الأخير الذي لا يُعدّ "ذاتاً مستقلة أو مادةً موحّدة ولكنّه سلسلة من العلاقات مع نصوص أخرى، ونظامه اللغوي مع قواعده ومعجمه، جميعها تسحب إليها كما من الآثار والمقتطفات من التاريخ... حيث يتأسس النص في رحم الماضي، وينبثق في الحاضر ويؤهل نفسه للتداخل مع نصوص آتية في

الأخير الذي يعد نقطة البداية لتلقي النص الشعري، لذا فعلى القارئ أن يشمل القصيدة المعاصرة بنظرة تأملية كلية: أفقياً و/عمودياً في الآن نفسه، لأن اللقطة الواحدة قد تحتاج إلى صفحة كاملة، تجعل منها مملكة هي ملكتها، ولكن هذه المملكة تحتاج إلى ملك يوقر لها أسباب الحياة والبقاء، ومعطيات الدلالة والإيحاء، ويكون لها متممها، وهذا الأخير هو الفضاء الناصع البياض، الذي يحيل ذهن المتلقي إلى دلالات وقراءات متعددة، تكون سبباً في ثراء النص.

ثانياً/ القيمة الجمالية لهندسة العنوان:

بعد أن يستكشف القارئ القيم الإيحائية للشكل الكتابي، يقف عند أولى عتبات النص، وهو العنوان الذي يعدّ مفتاحاً من مفاتيح الولوج لعالم القصيدة المعاصرة؛ فهو "العتبة الأولى لفهم النص، أو هو البهو الذي منه ندلف إلى دهاليز نتحاور فيها مع النص وعوالمه الممكنة، يمدنا بزد ثمين لتفكيكه ودراسته، ويقدم لنا معونة كبرى لضبط انسجامه وفهم ما عُضّص منه" (مفتاح، 1987، صفحة 72).

ووجوه السندباد كان عنواناً للتحدي من خلال التعدد، وكذا تكرر الأصوات المكوّنة للجذر (و ج ه) من خلال تواتر الألفاظ الدالة على الوجه في نص القصيدة ست وثلاثين (36) مرة؛ منها ما جاء بصيغة المفرد (وجهي، وجهك، وجه) ومنها ما جاء بصيغة المثنى (وجهان)، ومنها ما جاء بصيغة الجمع (وجوه). ومما لا شك فيه أن تعدد هذه المفردات يشكل "مفتاح الرؤية عند خليل حاوي، لأنها تؤسس عناصر دلالية قادرة على منح القارئ الخلايا المضمونية للقصيدة العربية" (بلعل، 1994، صفحة 78)، التي تتلخص في البعث العربي الجديد والمقاومة لبذور الفناء والزوال.

ومن هنا يمكن القول إن تكرر كلمة وجوه وبصيغ مختلفة - إذ ما جمع في العنوان فُصل في المتن أفراداً وتثنية- قد تجاوز الوظيفة الإيقاعية إلى الوظيفة الدلالية المترجمة للرغبة في الاعتناق الجماعي المجسّد في المتكلم (وجهي) والمخاطب (وجهك)، والغائب (وجهه) الذين جمعهم القدر على مركبة واحدة مبحرة في مغالقات النفس مرة وفي غياهب الغربة أخرى، بقيادة شخصية مغامرة هي السندباد. وقد تجلّت الأسطورة صريحة في عنوان القصيدة، ففيه استعار خليل حاوي أسطورة السندباد من قصص ألف ليلة وليلة،

هندسة ما ترسب في وعيه بفعل الممارسة والتكرار ، ثم تنصهر هذه الترسبات مكونة الصورة الذهنية للتراكيب المنتظمة باعتبار انطباقها على تركيب خاص وهذا ما يصب في الخلفية المعرفية لعملية إنتاج النص الأدبي (مباركي ، 2003 ، صفحة 100) عامة والشعري منه خاصة.

ولأنّ النفس تواقّة لاكتشاف كنه المغاليق ، كانت الرغبة عامرة لدقّ باب الأسطورة في وجوه السندباد لأنها -أي الأسطورة- تعدّ من "أكثر الغوامض إثارة، يلجأ إليها الشعراء لتحقيق أحلامهم، والتعبير عن تطلّعاتهم الفنيّة والفكرية، وإثراء تجاربهم الشعريّة" (مباركي ، 2003 ، صفحة 207) ، لأنّ "اللغة في استعمالها اليومي المعتاد تفقد بالضرورة تأثيرها وتشخّب نضارتها، ومن هنا قد يكون استعمال الرمز الأسطوري، والأسطورة الرمز بمثابة مناجاة للأداء اللغوي، يستبصر فيه صاحبه بواسطة التشكيلات الرمزية إمكانات خلق لغة تتعدّى وتتجاوز اللغة نفسها" (عيد ، 1985 ، صفحة 295).

ووجوه السندباد تحفة لغويّة توقّر للمتلقّي مادة قرائية هائلة ، كما أنّها تجسّد تلاحم الشعر والأسطورة في هدف واحد وهو "اكتشاف العالم وتعميق معرفة الإنسان لنفسه وبالحيّة من حوله" (أنس ، 1992 ، صفحة 42).

رابعاً/ جمالية الإيقاع الصوتي الخارجي

يكون الوزن الشعري (التفعيلات) مع القافية الإيقاع الخارجي ، كما يكون حسن التقسيم والتجانس والتضاد ، والتركيّب والاختيار الصوتي للألفاظ الإيقاع الداخلي (عبد السميع متولي ، 2013 ، صفحة 131) ومن مفاتيح الهندسة الصوتية في القصيدة المعاصرة الإيقاع الصوتي الخارجي ، الذي يعدّ وسيلة حتمية يستحيل الاستعاضة عنها نهائياً في مجال الصياغة الشعرية ؛ ذلك أنّ تأثير الوزن على المتدوّق لهو أشبه بتأثير الخمره خلال حديث شيق ، أو أشبه من أن يكون كالخميرة ، التي لا قيمة لها بذاتها ، لكنها تضيف على الشراب الذي تمازجه روحاً وتوهجا (فضل ، 1984 ، صفحة 279) . فيصبح للشعر لونا موسيقيان أولهما الوزن العروضي وثانيهما الإيقاع" (مُجدّ ع. ، 2005 ، صفحة 31).

والإيقاع الصوتي الخارجي في وجوه السندباد بعيد عن الرتابة لبعده أسطرها الشعرية عن التساوي والتوازي ناهيك عن نأي خليل حاوي عن الصورة العروضية التامة

المستقبل". (الغذامي ع. ، د ت ، الصفحات 13-14) وتداخل الأزمنة هذا كفيل بقيام جدلية الحضور والغياب في القصيدة المعاصرة ، هذه الثنائية التي استقطبت اهتمام التقاد المعاصرين ، وشغلت حيّزاً كبيراً ، وأسالت حبرا كثيرا في مجال الدراسات التقديمية المعاصرة بمصطلحات شتى ، تنضوي تحت لواء التناص. ومن أمثلته سطرين شعريين تكرر ثلاث مرّات ، ليكون هذا التكرار ترجمة واضحة لكثرة الأمراض والعلل التي ابتلي بها الواقع العربي خاصة في وقت تضاعف فيه عدد من جار عليهم الزمن الظالم ، فكادت أنفاسهم تنقطع وهم في عتمة الرحم ، فتعالت أصواتهم مختنقة من خلال:

حَفِّقُوا الوُطَاءَ (س188)

عَلَى أَعْصَابِنَا يَا عَابِرِينَ (س189)

حَفِّقُوا الوُطَاءَ (س196)

عَلَى أَعْصَابِنَا يَا عَابِرِينَ (س197)

حَفِّقُوا الوُطَاءَ (س202)

عَلَى أَعْصَابِنَا يَا عَابِرِينَ (س203)

ومع ذلك فصوت الشاعر خليل حاوي الحاضر فيه قوة ووضوح سمعي ، على خلاف صوت الشاعر أبي العلاء المعري الغائب والقائل:

حَفِّفِ الوُطَاءَ فَمَا أَظُنُّ أَدِيمَ *

الأرضي إلا من هذِهِ الأجسادِ. (المعري ، د ت ، صفحة

(7

هذا الصوت الذي امتد من غياهب الماضي ليصل إلينا من خلال وجوه السندباد هامسا خافتا ضعيفا ، يعبر عنه النسيج الصوتي المتمثل في تداخل الصوت الحاضر مع الصوت الغائب من خلال تقنية التناص الشعري.

وخليل حاوي في وجوه السندباد وظّف أيضا التناص الأسطوري؛ فقد اتّخذ من أسطورة السندباد - بوصف الأسطورة مادة تراثية صيغت في عصور الإنسانية الأولى- وسيلة للتعبير عن خلجات النفس وخواطر الفكر؛ فالسندباد هو من أهمّ الشخصيات التراثية حضورا في الشعر العربي عامة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ "خلف كلّ لغة شعرية ترقد طبقة من الإشارات والرموز الأسطورية، ويترسب قدر من لغة الإنسان الأولى، بما فيها من تجسيد للأهواء والمشاعر، ومن بثّ الحياة في الأشياء، ومن إحساس بوحدة الكون والإنسان" (قزح ، 2012). وهنا تبرز فحولة الشاعر المبدع في

وبحر الرَّمَل "بنغمته الخفيفة المناسبة الرشيقة، له رنة عاطفية حزينة من غير كآبة، ولذلك فهو- بحسب أهل العروض- يصلح للأغراض الترنيمية الرقيقة، وللتأمل الحزين، ولا يتلاءم مع الصلابة والجلد والحماسة (حماسة، 1999، صفحة 73).

تجدد الإشارة إلى إنَّ الأصل في وزن الرَّمَل عند الخليل بن أحمد الفراهيدي تكرار (فاعلاتن) ست مرات، فيكون السطر وافيا ويسميه بعضهم "تاما" أيضا، على أن هناك فرق بين التام والوافي، فالأول يستوفي تفاعيله من دون زحاف أو علة، والثاني يستوفي جميعها مثله لكنه يكون مصابا بزحاف أو علة. - إذا استوفي تفاعيلاته كاملة، ومجزؤا إذا حذف ثلث تفاعيلاته، ومشطورا إذا حذف نصفها، ومنهوكا إذا حذف ثلثها، [وقد] يشطر منهوك ليقوم على تفعيلة واحدة فيسمى الموحدا" (حقي، 1988).

وما تجدد الإشارة إليه هو تعدد صور بحر الرَّمَل في وجوه السندباد؛ فقد ورد مجزؤا، إذ اجتزأ الشاعر من تفاعيلات البحر الستة بأربعة فقط، وبقي من السطر ما يشكل معنى تاما، نحو قول الشاعر:

يَسُحُّ القُبْرَةَ عَنْ أُمَّتِ مِلءَ الحَقِيْبَةِ (س 41)
فاعلاتن فعلاتن فعلاتن فاعلاتن.

كما ورد مشطورا إذ حذف ثلاث تفاعيلات؛ أي نصف العدد الأصلي نحو قوله:

أَمِنْ فِي مَطْرَحٍ لَا يَغْتَرِيهِ (س 4)
فاعلاتن فاعلاتن فاعلاتن.

وورد منهوكا -سُمي منهوكا أي متبعا؛ لأن الشاعر حمل على تفاعيلتين إذا كان المعنى فيهما تاما - ما كان يجب أن تحمله ست تفاعيلات فأتعبه ذلك. إذ حذف أربع تفاعيلات، وأبقى على تفاعيلتين - قد تشكلان سطرا شعريا ذا معنى كاملا وألفاظا تامة، أو متصلا بما يليه من الأسطر دلاليا - ويسمى ذلك: التدوير؛ ويطلق على اتصال أسطر القصيدة بعضها ببعض، بحيث يصعب التوقف نغميا ودلاليا في أية مرحلة، إلا إذا انتهى التدوير. -كقوله:

مَالَةٌ أَمْسٌ وَذِكْرِي (س 53)
فاعلاتن فاعلاتن.

كما ورد موحدا، ومن ذلك قوله:

غِيَّتْ عَيِّي (س 17)
فاعلاتن

للبحر الشَّعْرِي؛ فقد صاغ قصيدته المعاصرة على وزن بحر الرَّمَل، إلا أنه نثر بذور التغيير دون أن يتحرر نهائيا من "علم الهندسة الموسيقية الذي ترافقه الإيقاعات المنتظمة في آخر الموجات النغمية" (التبريزي، د ت، صفحة 17). فالشاعر خليل حاوي في قصيدته لم يخرج عن كل قوانين الإيقاع التي قننها الخليل، فإذا تجاوز "البحر العروضي ذا الشكل الهندسي الثابت والمصحوب-عادة- بروي واحد يتكرر في نهاية كل بيت" (الغذامي ع.، 1987، صفحة 106) فإنه لم يخلط بين تفاعيلات البحور المختلفة، بل اتخذ من وحدة بحر الرَّمَل (فاعلاتن) تفعيلة نواة بنى بها وزن أسطره الشعرية، ولهذا كانت أيضا بعيدة كل البعد عن هشاشة البناء الصوتي وركاكة الجرس الموسيقي؛ ذلك أنها طيعة للتقطيع الكامل على أساس عروض الخليل، وتجري تمام الجريان على قوانينه لأنَّ "أية قصيدة حرة لا تقبل التقطيع الكامل على أساس العروض القديم - الذي لا عروض سواه لشعرنا العربي - لبي قصيدة ركيكة الموسيقي، مختلة الوزن، ولسوف ترفضها الفطرة العربية السليمة حتى ولو لم تعرف العروض. ونحن لا نقول هذا لأننا نعادي التجديد، وإنما تفاعيلات الشعر... شيء ثابت... ثبوت الأرقام في الرياضيات، فمهما تجددت العصور والأفكار، فإن الأرقام... تبقى ثابتة لا تتغير" (أبو ديب، 1981، صفحة 170).

وتكمن جمالية البحر الشَّعْرِي لوجوه السندباد في تكرار وحدة بحر الرَّمَل، وهي تفعيلة (فاعلاتن) بنسب متفاوتة على نسق معين، مما أضفى جرسا موسيقيا تأنس له الأذن وترتاح له النفس، مع ضرورة الإشارة إلى أنَّ "البحر الشعري هو امتلاء البحر العروضي بالحيوية الدفافة من المعاني، التي تحتل فراغ التفاعيلات أو تحيي جفافها بهمان على نغماتها" (بابكر السيد، 1985، صفحة 201). ذلك أنَّ البحر في صورته المجردة لا يحمل أية دلالة، إنَّما يكتسب دلالاته بعد توظيفه في القصيدة، كإطار نغمي لها يمنحها "نغمتها الخاصة التي تتفق وحالة الشاعر النفسية." (عزالدين، 1962، صفحة 79) و خليل حاوي وجد في موسيقى الرَّمَل أفصح لسان للتعبير عن مختلجات نفسه، ومفتاحه:

رَمَلُ الأَبْحُرِ تَرْوِيهِ النَّقَاتُ *

فَاعِلَاتُنْ فَاعِلَاتُنْ فَاعِلَاتُنْ فَاعِلَاتُنْ (صالح مناع، 1989، صفحة 243).

فعلا

تُؤَيِّبِ الدِّمَشْقِيُّ الحَرِيرُ (س 65)

تن فاعلاتن فاعلات

فالسطر الشعري الأول (ضحكت) يعد بنية دلالية مكتفية - إلى حد كبير- بذاتها معبرة عن قيام الأنتى بفعل الضحك، إلا أنه لا يشكل بنية موسيقية تامة، لقيامه على نصف تفعيلية نصفها الآخر في السطر التالي له. ومن هنا يمكن القول إن عدد التفعيلات يختلف في أسطر خليل حاوي الشعرية " تبعا لنوع الدفقات والتموجات الموسيقية التي تهوج بها نفسه" (عزالدين، 1962، صفحة 62)؛ ففي مواقف الحركات السريعة قُصرت الدفقة النفسية حتى أصبحت نصف تفعيلية، وفي مواقف الذبذبة البطيئة أو المتموجة امتدت الدفقة النفسية حتى مسافة أربع تفعيلات في السطر الشعري الواحد.

هذا عن الوحدة الإيقاعية على مستوى السطر الشعري الواحد، أما على مستوى الجملة الشعرية التي تجاوزت البيت الشعري القديم كوحدة دلالية في ذاته فأصبحت ممتدة بامتداد النَّفس لدى الشاعر.

ولأن السطر الشعري في وجوه السندباد يتراوح بين نصف تفعيلية وأربع تفعيلات ولا يزيد عنها، فإن الجملة الشعرية تحدد انطلاقاً من هذا المعطى؛ فالقصيرة منها تبدأ من خمس تفعيلات لتصل إلى عشر- كأبعد تقدير- وما زاد عن ذلك فيعدّ جملة شعرية طويلة. وعلى سبيل التمثيل للجملة الشعرية القصيرة نورد قول خليل حاوي:

طالما عَصَّ عن الجوع (س 38)

فاعلاتن فعلاتن فا

عَلَى الشَّهْوَةِ حَرَى (س 39)

علاتن فعلاتن

وَأَنْطَوَى يَغْلِكُ ذِكْرَى (س 40)

فاعلاتن فعلاتن

وَيَمْسَحُ الْعَبْرَةَ عَنْ أُمَّتَعَةٍ مِلءَ الْحَقِيبَةِ (س 41)

فاعلاتن فعلاتن فعلاتن فاعلاتن

أما عن الجملة الشعرية الطويلة، فتمثل لها بقوله:

لَمْ تَرَ الْعُرْبَةَ فِي وَجْهِ (س 1)

فاعلاتن فعلاتن فا

وَلِي رَسْمٌ بِعَيْنَيْهَا (س 2)

علاتن فاعلاتن فا

ومن ثمة يكون خليل حاوي قد استغل كل

الهندسيات الصوتية والنغمات الموسيقية، التي تتوفر لهذا البحر في قصيدة واحدة، محققاً بفضل هذا التفاوت والائتلاف والاختلاف بين النغمات وأطوال الأسطر الشعرية، درجة عالية من التنوع الموسيقي، الذي يهدف إليه الشاعر المعاصر- بالدرجة الأولى - لإشباع النفس المتعطشة للقضاء على رتابة الإيقاع الصارخ، الذي يضيفه الوزن العروضي التام على موسيقى القصيدة. ولا أدلّ على ذلك إلا ما أدخله الشعراء المعاصرون من " التعديلات على الوزن، ما يكسر من حدة وقعه في الأذن بما يتيح للشاعر أن ينقل صورة موسيقية أقرب ما تكون إلى أحاسيسه منها إلى النظام العروضي المفروض" (عزالدين، 1962، صفحة 80).

إذا كانت القصيدة التقليدية وثيقة الصلة بالغرض، فإنّ القصيدة المعاصرة عامة ووجوه السندباد خاصة لا ترتبط بالغرض "بقدر ما تكون تابعة للحالة الانفعالية للشاعر، ودرجة توتره النفسي أثناء العملية الإبداعية" (بوحوش، 1993، صفحة 25). ويظهر ذلك من خلال الوحدة الإيقاعية (فاعلاتن) التي اتخذها خليل حاوي لبنة لهندسة صرح قصيدته العروضي لها فيه من نغم سريع الحركة، ولعل ذلك متأثراً من أنه يبدأ بسبب خفيف ثانيه حرف مدّ (فا)، يليه وتد مجموع ثالثه حرف مدّ أيضاً (علا)، لينتهي بسبب خفيف تمثله حركة وسكون، وهذا "ما يتناسب مع الانفعالات المتأججة أكثر مما يتناسب مع التأملات الفلسفية، أو المواقف التحليلية" (شراد، 1985، صفحة 175)؛ أي أنه يتناسب والانفعال الناتج عن اللاشعور الذي يعدّ أساس العملية الإبداعية، أكثر مما يتناسب وحالات الشعور. كما أنّ تفعيلية الرمل (فاعلاتن) استطاعت من خلال ما تنطوي عليه من امتداد أن تعبر بصدق عن الأهات والأثات، من خلال مقاطعها العروضية التي توافق غربة الشاعر النفسية.

والسطر الشعري سواء طال أم قصر مازال خاضعاً للتنسيق الجزئي للحركات والسكنات المتمثلة في التفعيلية، إلا أن عدد التفعيلات في كل سطر غير محدد وغير خاضع لنظام ثابت. فخليل حاوي في وجوه السندباد - كما سبق ذكره- يطيل النغمة حيناً، لينسج سطره من أربع تفعيلات، ويقصر فيها حيناً آخر، ليقبمه على تفعيلية واحدة وفي بعض الأحيان على تفعيلية موزعة بالتدوير بين سطر وبداية سطر آخر، نحو:

ضَحِكْتُ (س 64)

- وردت في القصيدة تفعيلة "فاعلاتن" مخبونة ومقصورة في الوقت نفسه مرتين ، لتصبح: فعلات. -
بتواتر: 205 مرات
أي بنسبة: 38.90%.

وتجدر الإشارة إلى أن الخبن هو الزحاف الوحيد الموجود في القصيدة وهو حذف الثاني الساكن من فاعلاتن لتصبح فعلاتن ، وقد ورد 112 مرة أي بنسبة 21.06% موزعة على سائر المقاطع الشعرية في مقابل 78.94% غير مخبونة "وكلاهما جميل، جيد تستريح له الأذان وتستمتع بهوسيقاه" (إبراهيم ، 1997 ، صفحة 86). ولقد أجاد الشاعر تلقائياً في الابتعاد عن باقي الزحافات ، لا لشيء إلا لأنه أثر الابتعاد عما من شأنه أن يؤثر سلباً على إيقاع قصيدته الصوتي ، واكتفى بالخبن لكونه الزحاف الوحيد المستحسن في كل حالات وروده بإجماع أغلب الدارسين على أنه "يدخل في جميع أجزاء بحر الرمل، وهو حسن" (محمود ، 1985).

أما عن العلل الواردة في القصيدة فقد تمثلت في 57 تفعيلة مقصورة 61.29% ؛ أي حذف ثاني السبب الأخير منها وسكن أوله فأصبحت فاعلاتن: فاعلات (فاعلاتن) ، و35 تفعيلة محذوفة 37.63% ، أي أصابها حذف السبب الخفيف من آخرها ، فأصبحت فاعلاتن: فاعلا (فأعلن) وتفعيلة واحدة أصابها البتر 01.07% فأصبحت فاعلاتن: فاعل (فعلن) وهو اجتماع الحذف والقطع ، وهذا الأخير هو حذف آخر الوند المجموع مع تسكين ثانيه. وبهذا وفق الشاعر في خرق أفق التوقع لدى المتلقي ، وجلب انتباهه ، فقد جعله دائم الترقب والانتظار ، وزاد من شغلة فضوله لمعرفة وتيرة الموسيقى التي سيكون عليها السطر التالي في إيقاعه.

إن الوند المجموع بين السببين الخفيفين يصارع الموت الذي حال دون اجتماع الحبيبين شاعرنا وطفلة أمسه ، إلا أنه ومن حين إلى آخر ينفذ من عليه غبار الاستسلام ، رافضاً الخضوع للواقع المتعفن ، فيستهل السطر الشعري بالحركة الأولى للسبب الخفيف ، إلا أنه يصطدم بالسكون التالي ، فيعمد إلى حذفه من التفعيلة فتصبح مخبونة وكأنه يرفض ذلك السكون الموهوم الذي وصل إليه ، فيحبذ المواصلة في الحركة ، والسير قدماً نحو واقع أفضل. وبعد توالي ثلاث حركات يأتي السكون ، وهو سكون يرجع فيه الشاعر إلى نفسه المنهكة وواقعه المرير ، وكأنه -أي السكون-

طَرِيٌّ مَا تَعَيَّرُ (س 3)
علاتن فاعلاتن
أَمِنْ فِي مَطْرَحٍ لَأَيْعْتَرِيهِ (س 4)
فاعلاتن فاعلاتن فاعلات
مَا اغْتَرَى وَجْهِي (س 5)
فاعلاتن ف
الَّذِي جَارَتْ عَلَيْهِ (س 6)
فاعلاتن فاعلاتن
دَمْعَةُ الْعُمُرِ السَّيْفِيهِ (س 7)
فاعلاتن فاعلات
كَيْفَ -رَبِّي- لَا تَرَى (س 8)
فاعلاتن فاعلا
مَا زَوَّرَ الْعُمُرُ وَحَقَّرَ ، (س 9)
تن فاعلاتن فعلاتن.

إن نموذج الجملة الشعرية القصيرة ، منسوج من عشر تفعيلات من بحر الرمل وقد تم صب السطر الأول في الثاني عن طريق التدوير. والجدير بالذكر أن القارئ يتسنى له أن يسترسل في قراءة النسيج الصوتي المتمثل في الأسطر المكونة للجملة الشعرية القصيرة في نفس واحد؛ أي دون انقطاع. كذلك نموذج الجملة الشعرية الطويلة فهو منسوج من ثماني عشرة تفعيلة ، وما يلاحظ أنه تم صب السطر الأول في الثاني ، والثاني في الثالث ، والخامس في السادس ، والثامن في التاسع ، وكل ذلك عن طريق عملية التدوير العروضي الذي يعد أساساً هندسة صوتية تزيد القصيدة تماسكاً.

وقد تم تحديد هذه الجملة الشعرية الطويلة بمراعاة الحالة البيولوجية للقارئ ، إذ يمكن الاستمرار في نفس واحد لقراءة هذه المقطوعة المكونة مع تسعة أسطر شعرية ، دون أن تتخللها وقفات إلى أن يصل إلى الفاصلة في السطر التاسع فيتوقف ، لأن الفاصلة تعد من علامات الترقيم الدالة - أحياناً- على إشارة (قف) معلنة نهاية الجملة الشعرية طويلة كانت أم قصيرة.

تجدر الإشارة إلى أن الشاعر قد التزم في قصيدة وجوه الاستنباد بكلّ قوانين عروض الخليل ، بما في ذلك الزحافات والعلل التي طرأت على الوحدة الإيقاعية لبحر الرمل فقد وردت بالنسب الآتية:

صحيحة: بتواتر: 322 مرة
أي بنسبة: 61.10%
فاعلاتن
مزحفة أو عليلة

التفعيلة تتكرر في نهاية كل سطر. ومثالها في القصيدة نموذج الدراسة:

يتلقّاها ، وينسى ما عبرُ (س84)
 عمره عمر العجزُ (س85)
 وله وجه العجزُ (س86)

2- القافية المتتابعة (المتوالية): وهي القافية التي يتوالى فيها الروي على سطرين أو ثلاثة أسطر، ثم ينتقل الشاعر إلى روي آخر ليفعل معه ما فعل مع الروي الأول أو ما يقارب ذلك، ومن أمثلتها قول خليل حاوي:

أتقن الدّوخة من خصر لخصر ، (س67)
 عاد من عرس العجزُ (س68)
 دمغة في وجهه ، (س69)
 في دمه شلال نار (س70)
 وعلى قمصانه ألف أثر. (س71)
 موجة واحدة في دمه ، (س72)
 في زوغة الشّمس ، (س73)
 وحيّ المعدن المصهورُ ، (س74)
 في البركان ، في وهج الثّمازُ (س75)

3- القافية المتناوبة: وتقوم على التوزيع الهندسي للقوافي الذي تتناوب فيه القوافي وتتقاطع في أكثر أجزاء القصيدة بطرق شتى أشهرها (أ ب أ ب). نحو قول خليل حاوي في المقطع الخامس المعنون جنة الصّجر:

ووجوه من حجرُ ، (س105)
 ثم يرتاح إلى الصّمت العريقُ (س106)
 حيث لا عمر (س107)
 يبوخ اللّون فيه والبريق ، (س108)

4- القافية المتواطئة: وهي التسمية التي أطلقها محمد بنيس على تلك القافية التي تنادي على توأمها في البيت الموالي أو الأبيات الموالية، وذلك بناء على فكرة الإيطاء التي كانت عينا في الشعرية العربية القديمة (بنيس، 2014، صفحة 150). ومن أمثلة القافية المتواطئة الأسطر الشعرية التي استفتح بها خليل حاوي مقطعه الأول وجهان:

لم تر الغربية في وجهي (س01)
 ولي رسم بعينها (س02)
 طريّ ما تغبّر (س03)
 آمن في مطرح لا يعتريه (س04)

لحظة من الخلود إلى الذات، لشحنها بالقوة من أجل مواصلة المعركة القائمة بهدف البعث والبقاء.

ويواصل الشاعر مسيرته قدما نحو الأمام، من خلال فاعلاتن، إلا أنّ دخول القصر عليها يجعله يصطدم بدمغة العمر السفيه، التي جارت على وجهه، مخلفة وراءها آثار الجريمة من أخاديد وتجاعيد. إذ يغفل الشاعر على أن لتوالي فاعلاتن المقصورة مفعول توالي السنين، فيستكين من خلال توالي الساكنين، فينام عميقا لينهض بعد ذلك فازغا سائلا:

كَيْفَ مَرَّ الْعُمْرُ مِنْ بَعْدِي (س10)
 وَمَا مَرَّ (س11)

فيعمد مجددا إلى إسقاط السكون ليغوص في دوامة الحركة، التي لا تنتهي إلا لتبدأ من جديد. أما عن تكرار (فاعلاتن) المخبونة والتي أصبحت (فاعلا)، فيجسد مواقف الاستغراب والدهشة بعد الاصطدام بالقدر الجائز وحدث ما لم يكن في الحسبان. ورغم الأحوال والصعاب نثر الشاعر بذرة وآمن أنها ستخضرّ غدا في أعضاء طفل عمره منه ومن حبيبته، فحتّى وإن وقف عمرهما مهزوما أمام الزمان، يكونان قد حققا انتصارا عظيما على عبثية الزمن من خلال نسل قوي لا يبید، ولا تقوى عليه عناصر الاضمحلال.

والجدير بالذكر أن الزحافات والعلل التي يخرج إليها الشاعر، دون أن يقصد إلى ذلك ودون أن يشعر، مرجعها إلى الحركة النفسية الإيقاعية، التي تلح عليه، فتجعله ينقص من التفعيلة أو يضيف لها. ونفسية خليل حاوي في وجوه السندباد تواقفة إلى الإنقاص من كدر الواقع المرير، عن طريق زحاف الخبن الذي يقوم أساسا على حذف الثاني الساكن، وكذا القصر والحذف والبتير لكونها علل نقصان.

يرتكز الشاعر المعاصر في تشكيل بنية القصيدة المعاصرة على الكثير من المراكز الإيقاعية للموسيقى الخارجية، ومنها القافية؛ هذه الأخيرة التي تعدّ في نظر رائدة شعر التفعيلة نازك الملائكة "عنصراً ضرورياً في إيقاع الشعر العربي، وركناً مهماً في موسيقية الشعر الحر نظراً لما تحدّثه من رنين وما تثيره في النفس من أنغام وأصداء" (نازك، صفحة 192). وقد تنوّعت القافية في قصيدة وجوه السندباد، ويظهر ذلك فيما يأتي:

1- القافية البسيطة (الموحدة): وهي القافية القريبة في صورتها من القافية في الشعر العمودي، ولكنها في شعر

مع ورود بعض الزخافات والعلل من أجل كسر أفق التوقع لدى الملتقي، وكذا لتغيير الصورة الإيقاعية التقليدية المكثفة في قوالب جامدة، وجعلها دائماً وأبداً طيعة للدقة الموسيقية. فقد خرق شاعرنا؛ خليل حاوي في أفق توقع الملتقي وجلب انتباهه، فجعله دائم الترقب والانتظار وزاد من شغلة فضوله لمعرفة الوتيرة الموسيقية التي سيكون عليها كل سطر في إيقاعه الصوتي.

- صاغ خليل حاوي قصيدته وجوه السندباد على وزن الرمل وهو بحر محكم البناء لدخول أوتاده بين أسبابه وتراص بعضها مع بعض، فكان أنسب وزن يوافق ذات الشاعر التي تحاول - عبثاً - نسج وجه سرمدى من بقايا وجوه عديدة - متناثرة على جسد القصيدة - تلاحمت أجزاءها وقسماتها، وضمت بعضها إلى بعض، أملاً في أن تعيد نبض الحياة إلى ذلك الحلم.

وتكمن قيمة الرمل الجمالية في كونه أقدر البحور الصافية على احتواء المعاني، وتفجير مكبوتات الشاعر من خلال وتد وسببي وحدته الإيقاعية، لملاءمتها لطول نفس الشاعر، وكذا للأثر البالغ الذي يتركه هذا الوزن في نفس الملتقي المتذوق، والذي هو - كما ذكر سابقاً - أشبه بتأثير الخمرة خلال حديث شيق، أو أشبه من أن يكون كالخميرة، التي لا قيمة لها بذاتها، لكنها تضيف على الشراب الذي تمازجه روحاً وتوهجاً.

واستطاعت تفعيلة بحر الرمل "فاعلاتن" المكررة في القصيدة - من خلال ما تنطوي عليه من امتداد - أن تعبر بصدق عن الآهات والأنات، من خلال مقاطعها العرضية التي توافق غربة الشاعر النفسية. فالوتد المجموع بين السببين الخفيفين يضارع الموت الذي حال دون اجتماع الحبيبين؛ شاعرنا وطفلة أمسه.

- وآخر مفاتيح الهندسة الصوتية الخارجية في قصيدة وجوه السندباد، هو القافية كبنية موسيقية كلية، وحرف الروي كبنية موسيقية جزئية، وكلاهما مكون إيقاعي أبع خليل حاوي في التنويع فيه، بطريقة تضيف جرساً موسيقياً تأنس له الأذن، وترتاح له النفس.

ما اعترى وجهي (س05)

الذي جارت عليه (س06)

دمغة العمر السفيه (س07)

كيف ربي - لا ترى (س08)

ما زور العمر وحفر، (س09)

كيف مرّ العمر من بعدي، (س10)

وما مرّ، (س11)

فظلت طفلة الأمس وأصغر (س12)

تغزل الرسم على وجهي (س13)

5- القافية المرسله: كانت وثيقة الصلة بالشعر

المرسل (مينو، 2014، صفحة 124)؛ وهي القافية الخالية من حرف الروي، وتجنست في وجوه السندباد، في الأبيات الأولى من المقطع السادس الأفعه، القرينه، جسر واترلو، إذ يقول خليل حاوي فيها:

لو دعاه عابر للبيت، (س114)

للدفء، لكأس مترعه، (س115)

سوف يحكي ما حكي المذيع، (س116)

يحكي: "سرعة الصرّوخ"، (س117)

تسعير الزبال، (س118)

خاتمة

توفر وجوه السندباد بوصفها قصيدة معاصرة للدّارس مادة قرائية هائلة، بدءاً بالهندسيات الصوتية الخارجية التي تلخص قيمها الجمالية فيما يأتي:

- أولى مفاتيح جمالية الهندسة الصوتية يكمن في القيم الإيحائية للشكل الكتابي، هذا الأخير الذي يعد نقطة البداية لتلقي النص الشعري.

- تكرار كلمة وجه وبصيف مختلفة في القصيدة له صلة وثيقة بما ذكر مجملاً في العنوان (وجوه السندباد)، وتضام هذين اللفظين أضفى قيمة جمالية جعلت القارئ يتجاوز الوظيفة الإيقاعية إلى الوظيفة الدلالية، لأن ذكر السندباد بوصفه شخصية تراثية جعل القصيدة حُبل بالأسطورة.

- امتن خليل حاوي وظيفة المهندس في حُسن جمعه بين الصوت الحاضر الكامن في الدّاخل والصوت الغائب الوافد من الخارج في نصّه الشعري.

- جمالية الإيقاع الصوتي الخارجي في قصيدة وجوه السندباد تكمن في أنّ هذه الأخيرة بناءً موسيقي متماسك

المصادر والمراجع

- إبراهيم الحاوي. (1984). حركة النقد الحديث والمعاصر في الشعر العربي. بيروت ط 1: مؤسسة الرسالة.
- إبراهيم رماني. (1987). الغموض في الشعر العربي الحديث. الجزائر: جامعة الجزائر.
- أبو العلاء المعري. (د ت). ديوان سقط الزند. بيروت: دار صادر.
- إسماعيل عز الدين. (1962). التفسير النفسي للأدب. بيروت: دار العودة ودار الثقافة.
- الخطيب التبريزي. (د ت). كتاب الكافي في العروض والقوافي تحقيق الحساني حسن. القاهرة: مكتبة الخانجي.
- الملائكة نازك. (بلا تاريخ). قضايا الشعر المعاصر. بيروت لبنان: دار العلم للملايين.
- أمنة بلعل. (1994). أثر الرمز في بناء القصيدة العربية دراسة تطبيقية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- أنيس إبراهيم. (1997). موسيقى الشعر. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية ط 7.
- جمال مباركي. (2003). التناص وجمالياته في الشعر الجزائري المعاصر. الجزائر: رابط إبداع الثقافية.
- جهاد فضل. (1984). قضايا الشعر الحديث. بيروت: دار الشروق ط 1.
- خليل حاوي. (1979). ديوان السندباد. بيروت: دار العودة ط 1.
- داود أنس. (1992). الأسطورة في الشعر العربي الحديث. مصر: دار المعارف.
- رايح بوحوش. (1993). البنية اللغوية لبردة البوصيري. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- رجاء عيد. (1985). لغة الشعر قراءة في الشعر العربي الحديث. مصر: منشأة المعارف.
- عبد الحميد محمد. (2005). في إيقاع شعرنا العربي الحديث وبيئته. الأردن: دار الوفا للطباعة والنشر ط 1.
- عبد الرؤوف بابكر السيد. (1985). المدارس العروضية في الشعر العربي. طرابلس: المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلام

ط 1.

- عبد القادر فيدوح. (1994). الرؤيا والتأويل. دار الوصال ط 1: الجزائر.
- عبد اللطيف حماسة. (1999). البناء العروضي للقصيدة العربية. القاهرة: دار الشروق ط 1.
- عبد الله الغدامي. (1987). تشريح النص. بيروت: دار الطليعة.
- عبد الله الغدامي. (د ت). الخطبة والتكفير. السعودية: النادي الثقافي الأدبي.
- عبد الملك مرتاض. (1983). النص الأدبي من أين وإلى أين؟ الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- عبد الملك مرتاض. (1983). النص الأدبي من أين؟ وإلى أين؟ الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- عبود شلتاغ شراد. (1985). حركة الشعر الحر في الجزائر. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
- علي شعري زايد. (1997). استدعاء الشخصيات التراثية في الشعر العربي المعاصر. القاهرة: دار الفكر العربي.
- كمال أبو ديب. (1981). في البنية الإيقاعية للشعر العربي نحو بديل جذري لعروض الخليل ومقدمة في علم الإيقاع امقارن. لبنان: دار الملايين ط 2.

- محمد بنيس. (2014). الشعر العربي الحديث بنياته وإبدالاتها، الشعر المعاصر ج 1. المغرب: دار توفيق ط 1.
- محمد محي الدين مينو. (2014). معجم مصطلحات العروض. الشارقة: دار الثقافة والإعلام.
- محمد مفتاح. (1987). دينامية النص. المغرب: المركز الثقافي العربي.
- محمود محمد. (1986). الحدائث في الشعر العربي بيانها ومظاهرها. لبنان: دار الكتاب اللبناني ط 1.
- مصطفى محمود. (1985). شرح أهدى السبل إلى علمي الخليل العروض والقافية. بيروت لبنان: دار الكتب العلمية ط 2.
- ممدوح حقي. (1988). العروض الواضح للطلبة وأساتذة الجامعات والمعاهد العليا. د م: مركز الكتب العربية ط 21.
- نعمان عبد السميع متولي. (2013). إيقاع الشعر العربي في الشعر البيتي، الشعر الحر، قصيدة النثر. دار العلم والإيمان

ط 1.

- هدى قزح. (25 جانفي، 2012). الحوار المتمدن. تم الاسترداد من الحوار المتمدن:

<https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=292819>

هشام صالح مناع. (1989). الشافي في العروض والقوافي. بيروت: دار الفكر العربي ودار وسام ط 2.

المنظمة المتعلمة والتغيير التنظيمي

The Learning Organization and the Organizational Change

تاريخ الإرسال: 2019-09-18 تاريخ القبول: 2020-09-02

فاطمة بوقريط، جامعة سطيف2، f_fatima69@yahoo.fr
الجمعي النوى، جامعة سطيف2، zahir64socio@gmail.com

الملخص

هدفت هذه الدراسة النظرية الى النظر في حدود الارتباط القائم بين المنظمة المتعلمة والتغيير التنظيمي. فلقد أضحت المنظمة المعاصرة تشبه الى حد ما الإنسان. فهي الأخرى وفي ظل ما تعرفه مجتمعات اليوم، من تغيرات وتحولات وسيطرة للتكنولوجيا على أهم تفاصيل الحياة. والتي بدورها سهلت عملية تبادل المعلومات. وجدت نفسها (أي المنظمات) أمام تحدي تقادم المهارات وتراجع الخبرات. ولذلك أصبح من الضروري لها مراجعة أساليب عملها وممارستها وسياساتها وتموقعها بالشكل الذي يفترض أن يولد لديها نوع من اليقظة والانتباه والاستيعاب لجميع التغيرات التي تحدث في محيطها، وهذا قد لا يكون إلا من خلال السعي الدائم لتجديد المعارف والذي بدوره قد لا يتحقق إلا عن طريق التعلم التنظيمي. الذي بدوره يؤدي إلى بناء المنظمة المتعلمة.

الكلمات المفتاحية: التعلم التنظيمي، المنظمة المتعلمة، التغيير التنظيمي.

Résumé

Cette étude traite de la relation entre l'organisation apprenante et le changement organisationnel. Une telle organisation contemporaine est devenue dans une certaine mesure semblable à l'être humain. Cette dernière, au sein de la domination de la technologie sur la vie facilite l'échange d'informations; les organisations se sont en effet retrouvées face au défi du vieillissement des compétences et du déclin des expériences, de sorte qu'il devient nécessaire de revoir ses méthodes de travail, sa pratique, sa politique et de manière à y générer une sorte de vigilance, d'attention et de compréhension de tous les changements qui se produisent dans son environnement. Ceci ne peut se faire qu'à travers un sérieux renouvellement des connaissances aboutissant à l'apprentissage organisationnel, fait qui génère une construction d'une organisation éduquée.

Mots Clés : L'Apprentissage Organisationnel, l'Organisation apprenante, Le Changement organisationnel

Abstract

This theoretical study aims at examining the limits of the link existing between the learning organization and organizational change. The contemporary organization has become somewhat like a human being. In the light of what societies have been known of the changes, transformations and control of technology over the most important details of life ; which in turn facilitated the process of information exchange ; they found themselves (i.e. organizations) facing the challenge of aging skills and retreating experiences. Therefore, it has become necessary for them to review their work methods, practices, policies and position them in a manner that is supposed to generate a kind of alertness, attention and comprehension of all the changes that occur in their surroundings, and this may only be through the constant endeavor to renew knowledge, which in turn may not be achieved except through organizational learning. Which in turn leads to building the learning organization.

Key Words: The Organizational Learning, The Educated Organization, The Organizational Change

مقدمة

ثانيا- أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية موضوع التعلم التنظيمي على اعتباره من أحدث المواضيع التي تنفرد باهتمام متميز لمختلف الباحثين ولاسيما في الجزائر ، فبعد أن أشار إليه بتر سانج في التسعينات من القرن الماضي واكد على أهمية التعلم بالنسبة للمنظمات المعاصرة ، أصبح اليوم جلي بالمنظمات التي تنشأ والبقاء والاستمرار والتي تريد ربما الحفاظ على ميزتها التنافسية أن تجدد مكتسباتها بصورة دائمة خاصة في ظل تزايد اثر عوامل التغيير ، هذا من ناحية ومن الجانب الثاني : يمكن القول أن أهمية هذه الدراسة هي من أهمية التغيير التنظيمي كعملية تساهم في تجديد ، تطوير تحسين ، مختلف جوانب التنظيم والتي تتطلب شيء من التطوير للخبرات والقدرات والمهارات الخاصة بأفرادها التي تتلاءم مع ما يتم تغييره في المنظمة . هذا التطوير الذي يفترض أن يكون مرفقا بعملية التعلم والتعليم. زيادة على كون التعلم هو الذي يؤدي الى التكيف مع التغيير

ثالثا- اهداف الدراسة

يعتبر مفهوم التعلم التنظيمي والمنظمة المتعلمة او الساعية الى التعلم م أو المفكرة او منظمة المعرفة ، من بين سلسلة المفاهيم الحديثة التي واكبت مسار تطور المؤسسات الحديثة. ما جعل هذه الدراسة النظرية تهدف إلى التعمق أكثر في فهم معنى التعلم التنظيمي ، ومعنى المنظمة المتعلمة زيادة على فهم معنى التغيير التنظيمي ، كما سعت إلى بحث حقيقة العلاقة بين كل من المنظمة المتعلمة والتغيير التنظيمي.

رابعا- التعلم التنظيمي من منظور الدراسات السابقة

يعتبر التعلم التنظيمي من بين المواضيع التي عرفت شيء من الاهتمام الملحوظ ، خاصة في ارتباطه بعوامل التغيير والتغير وذلك من طرف مختلف الباحثين وفي مجالات متنوعة ، وذلك في بحر السنوات القليلة الماضية ما ساهم في إنتاج العديد من الدراسات حوله الجزائرية منها ، العربية والغربية ، وفي هذا الاطار ذهبت الباحثة الجزائرية مسعودة شريقي وعبر رسالة الدكتوراه التي انجزتها على مستوى جامعة الشلف الى البحث عن معالم العلاقة بين كل من ادارة التغيير التنظيمي والتعلم التنظيمي على اعتبار أن التغيير هو العملية التي تعمل على تجديد الكثير من الجوانب في اي مؤسسة والتعلم هو الوسيلة

لقد فاق مستوى التطور الذي حققه الانسان في هذا العصر مستوى قدرته على استيعاب كل تفاصيله والتحكم في كل عناصره ، مما ولد لديه الصدمة. هذا التطور الذي لم تسلم من أثاره التنظيمات والمؤسسات بمختلف أهداف وجودها. فهي الأخرى وجدت نفسها أمام حتمية استيعاب هذه التحولات والتكيف معها لا بل الاستعداد لها والأحديها. بالشكل الذي أدى ربما إلى تراجع الأنماط التقليدية من هذه التنظيمات أمام حجم وقوة هذا التسارع ، إذ أصبح يمكن القول أن المنظمة أو المؤسسة النموذج اليوم هي التي تتجاوز حدود الشكل الكلاسيكي التقليدي النمطي وتتكيف مع كل التغيرات الواردة في البيئة ، بل من الضروري أن تتغير تبعا للتحولات التي قد تطرأ في البيئة الخارجية - إذا ما أرادت أن تبقى وتستمر- هذه التغيرات التي يفترض ان توصف بتلك الحتمية التي ألفت بأثرها على كل البنى والفضاءات الاجتماعية بمختلف اشكالها واهداف وجودها. تتطلب منظمات نوعية ومختلفة ساعية للتعلم واعية بأهميته مرتكزة عليه كثقافة تنظيمية.

اولا - اشكالية الدراسة

إن متطلبات هذا العصر المتداخلة والمتسارعة والمتغيرة استدعت ضرورة وجود منظمات أكثر مرونة وقدرة على التكيف مع عوامل التغيير ، على عكس النمط التقليدي الموصوف بصلابته وجموده وكثرة مستوياته. والذي أصبح ربما لا يتلاءم مع بيئة هذا العصر القلقة والمضطربة ، فالمنظمة اليوم أصبحت شبيهة بالإنسان تتقادم هياكلها ، خبراتها ومهاراتها ومعارفها ، وأساليب عملها وطرق أدائها للأعمال أمام المستجدات والمتغيرات شديدة التواتر ، ما أدى ربما إلى ظهور نوع آخر من المنظمات ، تسمى المنظمات المتعلمة أو المنظمة الساعية إلى التعلم والتي حلت محل المنظمات الكلاسيكية ، فما هي المنظمة المتعلمة وما الفرق بين كل من المنظمة المتعلمة والمنظمة الساعية للتعلم والتعلم التنظيمي وماهي حدود العلاقة بين كل من المنظمة المتعلمة والتغيير التنظيمي.

وافترض ان التعلم التنظيمي قد يكون اداة استراتيجية لتنمية تطوير وتغيير هذا النوع من المؤسسات خاصة وأن السبب وراء تبني اسلوب التعلم التنظيمي في هذه المؤسسة محل البحث هو التكنولوجيات الجديدة المتعلقة بالمعلومات والتي تطلبت نوع من التغيير في وضعيات العمال داخل ميدان العمل زيادة على محاولة اكتساب مهارات جديدة تلائم مستوى التطورات في تكنولوجيا المعلومات . ومن اجل تحقيق اهداف الدراسة ذهب الباحث الى تبني منهج دراسة الحالة ، وذلك بالقيام بعملية مسح اثنوغرافي ، مستعملا بذلك الملاحظة ، المقابلة الرسمية والتي طبقت مع 47 مفردة ، وغير الرسمية الفردية والجماعية (المتعلقة بفرق العمل) والايمايل والهاتف ، ومختلف التقارير السنوية التي تصدر عن المؤسسة. وقد توصلت الدراسة الى :

- إلى انه لكي تبني مؤسسة متعلمة يجب النهوض بثقافة التعلم. الفردية او الاجتماعية.
 - الاهتمام بالعمال المبدعين.
 - ان تكون المؤسسة على مستوى معتبر من المرونة.
 - الاطلاع المتواصل على المستجدات المعرفية والتجارية
 - التطوير والتجديد المعرفي المستمر للمنظمة.
- هذا وتعد دراسة عصام رمضان من بين الدراسات التي اهتمت بالتعلم التنظيمي في المعاهد الازهرية والتي نشرت كمقال في مجلة جامعة النجاح للعلوم الإنسانية سنة 2014 في مجلدها (28) (10) حيث اراد أن يعرف الباحث مدى توافر ابعاد المنظمة المتعلمة في هذه المعاهد وذلك وفق وجهة نظر العاملين فيها ، ومن اجل تحقيق اهداف الدراسة ذهب الى الاجابة على التساؤلات التالية:

- مدى توافر ابعاد المنظمة المتعلمة في المعاهد الازهرية من وجهة نظر العاملين فيها.
- هل توجد فروق ذات دلالة احصائية تعزى الى (نوع الوظيفة مرحلة التعليم ، الجنس ، المؤهل العلمي ، سنوات الخبرة) من خلال القيام بدراسة ميدانية اعتمد فيها على عينة عشوائية طبقية مكونة من (443) مفردة وموظفا المنهج الوصفي في جمع البيانات. وقد توصلت الدراسة الى مايلي من النتائج:

- أن ابعاد المنظمة المتعلمة السبع موجودة بدرجة متوسطة في المعاهد الازهرية. (تشجيع الحوار والإستفسار ، تشجيع التعلم والتعاون الجامعي ، القيادة الاستراتيجية

التي تؤدي الى التكيف مع مختلف المستجدات لأي شركة حيث انطلقت (الباحثة) من محاولة فهم هذه العلاقة في شركة جينرال الكترك وهي شركة عملاقة في التكنولوجيا والالكترونيات مع قيامها بإسقاط هذه الدراسة على مؤسسة كوندور الجزائرية باعتبارها من المؤسسات الوطنية الريادية في مجال الالكترونيات (وفق دراسة ميدانية طبقت على عينة عشوائية من الاطارات الذي كان عددهم 312 اخذت منهم 91 مفردة ، معتمدة على المنهج الوصفي ، وقد توصلت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج كانت اهمها:

- استطاعت هذه المؤسسة أن تكون ماهرة في المجالات الخمسة للمنظمة المتعلمة التي تحدث عنها هارفن . ولاسيما تعلمها من تجارب الاخرين ومن ذلك تجربة موتورولا.
- تحول المنظمة التقليدية الى متعلمة يتطلب ارساء مجموعة من الاسس وأهمها التعلم التنظيمي والتفكير النظمي ، فرق التعلم ، ثقافة التعلم ، وادارة المعرفة. وهي بعض الأسس الموجودة في مؤسسة كوندور . زيادة على كون التكوين هو الاساس في التعلم لدى الموارد البشرية لهذه المؤسسة.
- اهمية القيادة ودورها في ارساء قواعد المنظمة المتعلمة والذي لم يكن هدفا صريحا لقائدها بل كان قالب من الممارسات التي تدل على ذلك.
- التعلم هو ذلك الفعل الذي يحدث داخل المنظمة. ويساعدها على التكيف مع التغيير.
- إن كوندور تملك مقومات المؤسسة المتعلمة وخاصة الموارد البشرية. (إلا انها تحتاج الى عملية تغيير شاملة تمس بالدرجة الاولى الثقافة التنظيمية).

وتعتبر دراسة **GRETE NETTELAND** من بين الدراسات التي اهتمت بمجال التغيير التنظيمي في علاقته بالمنظمة المتعلمة وهي عبارة عن رسالة دكتوراه قدمت في جامعة BERGEN سنة 2007. حيث تم انجاز هذه الدراسة في احدى أعرق شركات الاتصالات النرويجية المسماة TELENORE والتي تشغل حوالي 6000 عامل موزعين على العديد من الوكالات. وقد ذهب هذا البحث في جانبه التطبيقي إلى الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

- كيف يمكن للتعلم التنظيمي ان يكون اداة للتغيير وما هي المشاكل التي قد تعترض الشركات الكبرى عند تطبيقها لأسلوب التعلم التنظيمي.

التعلم التنظيمي ، وقد اتفق المهتمين بالميدان على أن أول ظهور له كان في السبعينات ، عقب السؤال الذي طرحه كل من ارجريس وسكون في كتابهم « organizational هل المنظمة يجب أن تتعلم ؟ وقد سبقهم سيمون simon في إعطاء معنى للمفهوم من خلال تعريفه له " بأنه ذلك الوعي المتنامي بالمشكلات التنظيمية والنجاح في تحديد هذه المشكلات وعلاجها من قبل الأفراد العاملين في المؤسسات بما يعكس على عناصر ومخرجات المؤسسة ذاتها". (شنشونة مُجَد ، 2014 ، 109) ويذكر أن هذا التعريف جاء سنة 1968.

وهناك من يذهب إلى تعريف التعلم التنظيمي: " بأنه قدرة المنظمة على كسب البصيرة والفهم نتيجة الخبرة المكتسبة من خلال التجريب ، والملاحظة والتحليل والرغبة في اختبار كل من النجاح والفشل." (زيد منير عبوي، 2015، 203)

"وقد جاء clay في سنة 1971 بتعريف يصف فيه التعلم التنظيمي على " انه العملية التي تحصل من خلال العلاقة بين المثير والاستجابة) أو هو عملية صياغة سلوك الفرد من خلال ملاحظة وتقليد الآخرين بمساعدة عمليات رمزية وصور شفوية وذهنية تصدر من قبلهم." (عادل هادي حسين البغدادي، هاشم فوزي دباس العبادي، 2010، 21)

وفي اشارة واضحة إلى الخطأ وعلاقته الصريحة والواضحة بعملية التعلم ذهب كل ارجريس وسكون إلى تعريف التعلم التنظيمي على انه (عملية كشف الأخطاء وتصحيحها). (ابراهيم الخولف الملكاوي، 2007، 145)

أ-1- أنواع التعلم

لقد ذهب كل من سانج وعلماء آخرين إلى إبراز الفرق بين أنواع من التعلم ، وهي التعلم التكيفي والتعلم التوليدي وهناك بعض الأنواع الأخرى المتمثلة في كل من التعلم التعاوني ، التنافسي ناهيك عن التعلم ثلاثي الدائرة والاجتماعي.

* "فالتعلم التكيفي : " يقصد بالتعلم التكيف الاستجابة للظروف المتغيرة في البيئة الداخلية والخارجية للمنظمة ، إن الحافز على تبني التعلم التكيفي في المنظمة المتعلمة يتمثل في سد الفجوة بين الأهداف والنتائج ومواءمة السلوك وتوجيهه نحوى تحقيق الاهداف المرغوبة ويرى ماركوات أن التعلم التكيفي يحدث عندما يتعلم الفرد أو

الداعمة للتعلم إيجاد فرص للتعلم المستمر ، تمكين الافراد من رؤية جماعية مشتركة ، ربط المدرسة بالبيئة الخارجية ، انشاء انظمة لمشاركة المعرفة.) وقد جاء بعد الاستفسار وتشجيع الحوار في المرتبة الاولى.

أما كامل الحواجرة فقد حاول من خلال مقال له نشر في المجلة الاردنية لإدارة الاعمال في العدد الثالث من المجلد السابع سنة 2011 الاجابة على سؤال لدراسة حالة جاءت بعنوان الاستعداد التنظيمي المدرك للتغيير التنظيمي في المنظمة المتعلمة مستعينا في الوصول الى اهداف البحث بكل من منهج الاحصاء الوصفي ، والعينة العشوائية ، التي كان عدد مفرداتها (233) مفردة ، وقد توصل الباحث الى مجموعة من النتائج تتمثل فيما يلي:

الادراك العام مرتفع في مفهوم المنظمة المتعلمة وخصائصها
- أن إدراك المبحوثين لكون منظماتهم منظمة متعلمة لا يعود للخبرة الاكاديمية ، والمستوى التعليمي ، والجنس ،
- أن جميع ابعاد المنظمة المتعلمة ترتبط مع الاستعداد للتغيير التنظيمي.

خامسا - مفاهيم الدراسة

أ- التعلم التنظيمي

بدأ كل من مفهوم التعلم التنظيمي والمنظمة المتعلمة يعرف نوع من الاهتمام الملحوظ في السنوات القليلة الماضية خاصة عقب ظهور كتابات كل من كريس وبيتر سانج هذا المفهوم الذي وصف من طرف الساعدي على انه المفهوم الحركي ذو الطبيعة المتغيرة باستمرار سواء كان على المستوى الفردي أو على المستوى التنظيمي ، فإذا كان على المستوى الفردي فمعنى ذلك ان القابليات الفكرية والمعرفية للفرد هي التي تتغير بفعل عملية التدريب والممارسة والتفاعل. وإذا كان على المستوى المؤسساتي فمعنى ذلك أن التعلم يتطلب خاصية المرونة في الهياكل. مع العلم ان التعلم الشخصي يصب في القاعدة المؤسساتية.

ويرتبط التعلم إلى حد ما بالسلوك الفردي أو الإنساني لأنه يعمل على تغييره وتعديله والذي بدوره ارتبط بصورة كبيرة (أي التعلم) بميدان علم النفس المعرفي ثم ما فتئ أن اندمج في البنى التنظيمية أو المؤسساتية لينتج مفهوم آخر سمي

- التعلم هو عملية لاكتساب المعرفة وزيادة المشاركة في المعلومات ، صقل المهارات وبناء الخبرات. يؤدي الى اكتساب الثقة ، ومن ثم الذهاب نحو بني الابداع والابتكار.
- التعلم يزود الذاكرة التنظيمية بالمعرفة الجديدة ومن خلاله يتم نسخ القديمة منها.
- التعلم يؤدي إلى تعزيز الرأسمال الاجتماعي بواسطة التعاون.
- التعلم يساهم في اعادة هندسة الهياكل التنظيمية وفق متغيرات البيئة الخارجية.
- التعلم يؤدي الى توليد المعارف الجديدة وتوسيعها. بما يمكن المنظمة من المحافظة على تنافسيتها.
- التعلم يساهم في التطوير الذاتي للفرد
- التعلم يساهم في اتخاذ القرارات لكونه جمع للمعلومات والمعرفة.
- يعد التعلم شرط من شروط مواكبة التغيير وعدم التأكد البيئي وتمكين المنظمة من التعامل بنجاح مع التغيير.
- التعلم يساهم في تحويل المعارف الضمنية الى كفاءات جوهرية.

أ-3- معوقات التعلم التنظيمي

- إذا كان التعلم قد يمثل ثقافة جديدة لدى المنظمة المعاصرة الساعية الى الأخذ بعوامل التطور والتقدم ، فإن ترسيخ هذه الثقافة وترسيخها ضمن ممارسات اي منظمة قد يصطدم بمجموعة من العوائق التي قد تكبح التبرني الفعلي لها.
- ولعل الهيكل التنظيمي واحد من بين الاشياء التي قد تعيق عملية التعلم التنظيمي خاصة الكلاسيكي الموصوف بنوع من الصلابة والجمود المرتبط بالتقسيم الرأسي للعمل ، على عكس ما تتطلبه المنظمة المتعلمة من هياكل تنظيمية مرنة تضمن نوع من الانسيابية والحرية في تبادل المعلومات. كما تحتاج الى غلبة النمط غير الرسمي من الاتصالات على الحياة التنظيمية مما يتيح الفرصة لتشارك المعلومات بين افراد المنظمة. وزيادة على هذا هناك العديد من المعوقات الاخرى التي تتمثل فيما يأتي:
- توزيع الصلاحيات حسب التدرج الهرمي (الهيكل التنظيمي التقليدي) والتي تساهم بدورها في تنميط المهام ونمذجة السلوك الانساني وتحديدده ضمن قالب معين مما قد

الجماعة أو المنظمة من التجارب السابقة ، وعندما تقوم المنظمة بتعديل السلوك (الاجراء) الممارس سابقا وتحليل النتائج المترتبة عليه ، "سوزان اكرم سلطان، ضحى حيدر خضر ، 2010، 133) ، وهذا النوع حسب سانج يمثل الخطوة الأولى باتجاه منظمات التعلم .

* بينما التعلم التوليدي أو التوادي: يركز على التجريب المستمر والتغذية الراجعة للتفحص المستمر لطريقة المؤسسة في تحديد المشكلات وحلها فالتعلم التكيفي ما هو إلا مرحلة اولى من التعليم التوليدي. " (احمد يوسف عريقات واخرون، 2010، 199)، ومن وجهة نظر سانج فإن التعلم التوادي يتعلق بالخلق ويتطلب التفكير النظمي والرؤية المشتركة ، والإلتقان الشخصي والتعلم الفرقي والتوتر الخلاق. ويمكن القول أن هناك نوع من التعلم لا يقوم بمناقشة الأهداف وصحتها ولا يوفر معلومات وتغذية مرتدة عن ذلك يسمى التعلم التكيفي وبالتالي فهذا النوع يؤدي الى تمكين المنظمة من التغيير. أما التعليم التوليدي فهو يحصل عندما يقوم الافراد بمناقشة المعايير والممارسات المعمول بها او القائمة في اي تنظيم بهدف تعديلها وتغييرها.

* التعلم ثلاثي الدائرة

يحصل هذا التعلم عندما يقوم الأفراد بمناقشة الأهداف الرئيسية للمنظمة وسبب وجودها. والتشكيك بصلاحيه هذه الأهداف أو الاعتراض عليها وبالتالي المساهمة في تحقيق تحويل وتغيير جذري فيها. (ناصر جردات واخرون، 2013، 193-193)

* أما التعلم الاجتماعي: فحقيقته ترتبط بكون التعلم الفردي لا يحدث إلا ضمن إطار الجماعة ومن خلال جملة التفاعلات المختلفة التي تحدث مع الآخرين.

أ- 2- أهمية التعلم

- إذا كان التعلم يعبر عن تلك الحالة التي من خلالها يتم تبادل المعارف والمعلومات والخبرات بين جميع العاملين في المنظمة. والتي تتطلب تغيير في الثقافة التنظيمية وفي اجراءات واساليب العمل. فإن مبلغ أهميته يتمثل في:
- التعلم يعمل على تغيير السلوك الانساني.
 - التعلم يساعد المنظمة على التكيف مع التغيير وعدم التأكد البيئي.

ذات الهيكل البيروقراطي والتي يغلب الطابع الروتيني على أداء أعمالها بالصورة التي تحد من الإبداع والابتكار لدى أفرادها فذهبوا للبحث عن نماذج أكثر مرونة وتكيف مع متطلبات عصر التغيير والتغير.

حيث وصف هذا النوع من المؤسسات " بأنها المنظمة التي تسمح لكل أفرادها بالمشاركة والتدخل في التشخيص ومناقشة مشاكلها والبحث عن أحوالها وتجريب قدراتهم ومهاراتهم لإحداث التغيير والتحسين المستمر وتحقيق التطور الذاتي لها وللعاملين فيها. وأنها المنظمة التي تسهل التعلم والتطوير للعاملين وتحول نفسها بصورة مستمرة. كما أنها المنظمة التي يقوم أفرادها بتوسيع مستمر لقابليتهم لتحقيق النتائج المرغوبة بالاستناد إلى أنماط جديدة من التفكير والروح الجماعية التي تعتبر الفرد في حالة تعلم مستمر، " (علي حسون الطائي، أكرم سالم الجنابي، 2014، 137)

وقد جاء في تعريف آخر للمنظمة المتعلمة أنها تلك المنظمة التي تقوم بشكل مسبق باكتساب وإيجاد ونقل المعرفة الجديدة والتي تقوم بتغيير سلوكها باستمرار على أساس تلك المعرفة الجديدة وأساس النظرة المستقبلية الثاقبة. (عادل هادي حسين البغدادي، هاشم فوزي دباس العبادي: 49)

وأنها المنظمة التي استطاعت أن تنسج في كيانها وحضارتها مفدرة مستمرة على التعلم والتكيف والتغير، فقيمتها وسياساتها وأنظمتها وهياكلها تشجع وتسرع التعلم لجميع العاملين فيها. (صالح علي عودة الهللات، 2014، 137)

"ويذهب GARVIN إلى تعريف المنظمة المتعلمة بأنها المنظمة الماهرة في تكوين المعرفة واكتسابها ونقلها ويصاحب ذلك تغيير في السلوك لتتلاءم مع المعارف والرؤى الجديدة.

أما سانج (senge) فقد وصفها بأنها المنظمة التي يعمل فيها الأفراد باستمرار على زيادة مداركاتهم في تحقيق النتائج التي يرغبون فيها باتخاذ أنماط من التفكير والطموح الجماعي، ويتعلم الجميع باستمرار كيف يتعلمون معا." (عمر احمد همشري، 2013، 198)، من خلال هذه التعريفات يمكن القول ان المنظمة المتعلمة ما هي إلا منظمة ادرجت أسلوب ادارة المعرفة ضمن ثقافتها او هي المنظمة التي يمكن تسميتها

يؤدي الى الحد من التفكير الإبداعي والخلق ، الذي لا يخدم وجود المنظمة المتعلمة.

- الأعباء الوظيفية الكبيرة والتي تؤدي إلى تقوقع العاملين ضمن روتين معين من ناحية ومن الناحية الأخرى يصطدم في - محدودية الوقت مقارنة بحجم التبعات الموكلة إليه

- قلة فرص التعلم.
- عدم الاستفادة من الخبرات والتجارب الصحيحة.
- العادات والتقاليد المساعدة او المعيقة للتعلم.
حيث هناك الكثير من الممارسات التنظيمية التي تتأصل في ثقافة المنظمات وتصبح معيقة ومطبئة لعملية التعلم.
- مستوى الجهل والتخلف وال فقر الذي يعيشه مجتمع هذه المنظمات.

- عدم توفر البنية التحتية المناسبة والمساعدة لعملية التعلم.

- قلة الموارد المالية أو عدم تخصيص الموارد الكافية للنهوض بالجانب التعليمي لدى الأفراد والمنظمات.

- نقص تأهيل الأفراد من ذوو القدرة على ممارسة الأعمال ذات الصلة بالتعلم التنظيمي.

- غياب الرغبة في التعلم وضعف الإقبال عليه ،
نقص المبادرة الفردية وتطوير الذات.

ب- المنظمة المتعلمة

لقد تزايدت أهمية المنظمات المتعلمة في السنوات الأخيرة بوصف هذا النوع من المنظمات هو القادر ربما على استيعاب حالة عدم التأكد البيئي وعوامل التغيير الذي تعيش تحت تأثيرها المنظمات المعاصرة. ويرجع البعض أولى جذور الاهتمام بمنظمة التعلم إلى ما جاءت بها الإدارة العلمية وروادها الأوائل أمثال فردريك تايلور وفايول الذين أكدوا على أن العمال يجب أني تعلموا لكي يعملوا ، حيث أكد تايلور منهجيته على أهمية تدريب العامل

أكثر من اجل هذا الغرض ، وقد بدأ الاهتمام بهذا المفهوم عقب ظهور كتاب بتر سانج في سنة 1990 الذي حدد فيها القواعد الخمس لبناء المنظمة المتعلمة ، ومن خلاله حمل للمنظمة مسؤولية التكيف مع الاضطرابات والتغيرات التي يعرفها المحيط الخارجي وذلك عن طريق تحولها إلى منظمات قابلة للتعلم ويقال أن هذا المفهوم ظهر بسبب عجز الأمريكيين عن استيعاب ضغوطات المحيط الخارجي من طرف المؤسسات

❖ **حل المشكلات نظمياً:** ويستند هذا النشاط إلى حد كبير على فلسفة وأساليب حركة النوعية وهو بدوره يتميز بمايلي :

أنه يعتمد على الاساليب العلمية أكثر من اعتماده على التخمين ، وذلك فيما يتعلق بتشخيص المشكلات ، وتؤدي نظم دعم القرارات وغيرها من النظم دورا بارزا في هذا المجال من خلال ما تقدمه من قدرات تحليلية ووسائل عملية وإحاطة شاملة بالأمر وغيرها من التسهيلات.

❖ **التأكيد على البيانات أكثر من الافتراضات.**

❖ **استعمال الأدوات الإحصائية.**

❖ **التجريب:** وهذا النشاط يشير إلى ذلك البحث المنظم عن المعرفة الجديدة وفحصها وذلك عن طريق استخدام المنهج العلمي. (عادل هادي حسين البغدادي، ص 69)،

❖ **التعلم من التجارب السابقة:** ينبغي على المنظمة أن تعمل على إعادة النظر المستمرة والدائمة في النجاحات التي قد تحققت والاختافات التي قد تصيبها عن طريق المراجعة والتقييم المتواتر ، والقيام بعملية تدوين لكل ما استفيد منه من الدروس او التجارب الناجحة بالشكل المساهم في امكانية الوصول إليها (أي هذه الدروس) والإطلاع عليها من قبل أفراد المنظمة وهذا ربما يدخل ضمن عملية بناء الذاكرة التنظيمية وبالتالي يمكن ضمان عدم ضياع الخبرات والمعارف بل والاسترشاد بها في حل المشكلات الحالية.

❖ **التعلم من الآخرين:** ان البيئة الخارجية التي يعيش فيها الفرد هي مجال خصب وواسع لمختلف الأفكار والإبداعات وربما أكثرها قوة وعليه يجب على الفرد التطلع للعالم الخارجي من أجل الحصول على وجهات نظر جديدة والتي بدورها تتطلب نوع من التسهيلات للمشاركة في المعلومات المبنية على تكنولوجية المعلومات والاتصالات.

❖ **نقل المعرفة:** ينبغي أن يتم نشر المعرفة بسرعة وفعالية في مختلف أنحاء المنظمة فحينما يتم التشارك في الأفكار بين الأفراد وعلى نطاق واسع يكون لهذه العملية اثرا ايجابيا أكثر مما لو أنها بقيت بحوزة فئة محدودة من الأفراد وهناك مجموعة من الآليات المؤدية لذلك من بينها قنوات الاتصال المفتوحة.

❖ **المشاركة في صنع القرارات:** بحيث يكون لكل اعضاء المنظمة واصحاب المصالح المجال للمشاركة في اتخاذ القرارات ووضع السياسات.

بمنظمة المعرفة. وإذا كان هناك بعض الاختلاف في فيما ورد من تعاريف للمنظمة المتعلمة فإنه هناك شبه اتفاق على أن:

▪ المنظمة المتعلمة تتميز ببيكلها المسطح وتدرجه المرن الذي يساعد في اتاحة الفرص للعاملين للمشاركة في عملية صنع القرار ، ووضع الأهداف داخل التنظيم ويتم تمكين الأفراد بقدر من السلطة ، وفضلا عن ذلك فإن مثل هذه الهياكل تدعم بناء فرق العمل والعلاقات الإنسانية القوية وإقامة الشبكات عبر الروابط التنظيمية سواء كانت داخلية أم خارجية (مثل فرق المشروعات) وتشجع هذه الملامح التفكير النمطي والمعرفة المشتركة والإفتاح المعرفي الضروري للتعلم التنظيمي. (ابراهيم الخلوف الهلكاوي، 163-164)

▪ وتتطلب نظم معلومات مبنية على معلومات أكثر جدوى من تلك التي كانت تستخدم في المنظمات البيروقراطية من اجل الرقابة كما ان التغيير التحويلي يتم في ظل وجود نظم المعلومات الجيدة التي تزيد من سرعة اكتساب المعلومات ومعالجتها والاشترك فيها والتي تدعم فعالية ادارة المعرفة.

▪ وهي المنظمة التي يجب أن تنظر إلى مواردها البشرية على أنهم المبدعين الذين يستخدمون التعلم التنظيمي ليصبح بهذا الشكل دور إدارة الموارد البشرية هو مساعدة افرادها على التعلم ، مع الحث والتشجيع على اكتساب مهارات معرفية جديدة ويفترض أن تكون الثقافة السائدة في المنظمة المتعلمة قوية تشجع على الابتكار والإبداع والتجريب وتحث على اكتساب المعلومات والمشاركة فيها مع منح أفراد التنظيم كامل الحرية في الاستفادة من الأخطاء المرتكبة بإعادة تجديد المعارف.

▪ وتعد القيادة الفعالة من الأساسات التي تقوم عليها المنظمة المتعلمة ، حيث على القائد أن يسعى إلى وضع نماذج للإبتكار وتقبل روح المخاطرة والتشجيع على التعلم.

1- الأسس التي تقوم عليها المنظمة المتعلمة

لقد أصبح عنصر التعلم لمنظمات اليوم ضرورة أو حتمية تفرضها عوامل التغيير ، التي أصبحت تعيش تحت تأثيرها هذه المنظمات خاصة في ظل ما يعرف بمجتمعات المعرفة. وعليه أصبح التحدي الواضح أمام المنظمات المعاصرة هو استيعاب ذلك الكم من التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي لا سيما ما ارتبط منها بالنمو المعرفي والعلمي والذي بدوره ربما يحتاج إلى التعلم المستمر الذي قد لا يكون فعال إلا في ظل تبني التنظيمات لممارسة النشاطات التالية:

ب-2- وللمنظمة المتعلمة خصائص

حيث يشير المختصين في دراسة البنى التنظيمية إلى أن المنظمات المتعلمة هي تلك التي يتميز هيكلها التنظيمي بنوع من الأفقية ، وثقافتها بنوع من المرنة ، وبالتالي صنف على أنها من التنظيمات العضوية وقد حدد الباحثون مجموعة من الخصائص التي يتميز بها هذا النوع من المنظمات والذي حصر في الآتي:

-وضع شعار التحسين المستمر موضوع التطبيق مع ضمان الولاء له من قبل العاملين.

- ان النموذج القيادي لتبني مفهوم المنظمة المتعلمة هي القيادة بالرؤيا حيث تبين رؤية التعلم ونشرها بين العاملين في جل المستويات وتسهيل الدعم وتطوير الجزاء وتشجيع التفكير التنظيمي.

- التفكير الاستراتيجي.

-الاتصالات المفتوحة الحرة بين العاملين.

-تبني فلسفة التعليم المستمرة للأفراد ومجموعات العمل واكتساب الأفكار من جميع مصادرها وتنظيم التغذية الكلية لها.

-توفير الإمكانيات التوظيفية والاستفادة من التكنولوجيات الجديدة.

- تدريب العاملين على مفهوم الإبداع وآلياته وعملياته والتعلم من التجارب غير الناجحة.

- تبني التغيير منهجا منتظما.

ب-3 - أبعاد منظمة التعلم: توجد عدة أبعاد رئيسية

لمنظمة التعلم من بينها:

- المناخ التعاوني: ويشير إلى المدى الذي يعتبر

التعاون عنده معيار للتعلم ، حيث تبني هنا عملية الإتصال والمناقشة بين الأفراد العاملين على القنوات المفتوحة ، ويحاول هؤلاء الأفراد الحصول على بعض المعلومات التي تساعدهم في تحسين أدائهم للعمل ، وكذلك يتم تقييم الأفراد على أنهم ذوي حاجات ومشاعر وجدانية مختلفة.

- التعلم المستمر: هو أحد الأبعاد التي تدعم القدرة

على تحقيق مزايا تنافسية مستدامة للمنظمات المتعلمة خصوصا للأفراد العاملين وفي اي مؤسسة بحيث يجعلهم يتعلمون باستمرار وذلك للتغلب على بيئة العمل والعوامل الشخصية التي تخنق التعلم أو تعيق أي تطبيقات جديدة للفرد

من مهارات أو الرغبة في المخاطرة وهو ما يعرف بالركود التنظيمي.

1- التمكين: "وتعني ترك حرية التصرف للعاملين بإعطائهم الصلاحيات القانونية وتوفير المعلومات لهم واعطائهم الثقة بالنفس ، الامر الذي يشعرهم بالقوة والقدرة على التأثير بالآخرين ، وهذا يستلزم معرفة قدرات الافراد المنوي تمكينهم وحسن انتقائهم وتوفير فرص التقدم والنمو لهم وتدريبهم ...". (عبد الرحمان الجاموس ، 2013 ، 187)، وعلى العموم يمكن القول ان التمكين هو ارضية للتعلم واكتساب المعرفة والمهارات وحل للمشكلات واتخاذ للقرارات وهو سبيل للتجربة والخطأ ومنه يمكن الأخذ بمنحى التعلم.

ج- التغيير التنظيمي

إن التغيير هو الحقيقة الثابتة والملازمة للوجود الانساني. وإن المنظمات اليوم تحيا حالة من الحراك المستمر الغير مسبوق حيث في ظل حالة التغير الشديد التي تتصف بها البيئات المعاصرة والمحيط الخارجي للتنظيمات ، أصبح ضروريا على أي مؤسسة أن تأخذ بالعوامل والأسباب التي تكسبها الميزة التنافسية ، وعليه أصبح جلي بها مراجعة سياستها وأهدافها أو إجراءتها وهياكلها او نظم إدارتها من اجل المواكبة والاستمرار. ولعل التغيير التنظيمي من بين اهم العمليات التي قد يتم اللجوء إليها في سبيل تحسين كفاءة وفعالية المنظمة وضمان استمرارها وبقائها. لا بل أصبح من قبيل الذكاء والتميز تبني هذه العملية والعمل على تأصيلها في ثقافة أي منظمة من اجل الرقي والتقدم للأحسن ولاسيما في ظل اشتداد مستوى التنافسية.

وبالنظر إلى كون التغيير عبارة عن عملية مترابطة الأجزاء تتطلب نوع من التخطيط والوعي بحقيقة الأهداف المراد الوصول إليها من وراء هذه العملية ، فهذا ما أدى بوصفه من طرف أحد الباحثين بكونه "عملية موجهة ومقصودة (هادفة وواعية) تسعى لتحقيق التكيف البيئي الداخلي والخارجي بما يضمن الانتقال إلى حالة تنظيمية أكثر قدرة على حل مشكلاته. وقد لا يقتصر التغيير على الجانب الهيكلي والتنظيمي او الفني التكنولوجي لأي نسق أو الجانب المادي لأي مؤسسة بل قد يلامس الجانب السلوكي أيضا للفرد ما جعل البعض يذهب إلى تعريفه على: أنه تغيير في النمط السلوكي للعاملين بشكل جذري ليتوافق مع متطلبات بيئة المنظمة الداخلية والخارجية." (زيد منير عبوي : ، 2006 . ص

"(189

من هذا يمكن القول أن اللجوء إلى التغيير مرتبط بمجموعة من الأسباب حصرها المختصون في سببين رئيسيين هما:

ج-1- الأسباب ذات العلاقة بالبيئة الخارجية: وهي تلك العوامل والأسباب التي قد تحدث في محيط المؤسسة الخارجي لتلقي بأثرها على المحيط الداخلي لهذه الأخيرة ومن بين هذه الأسباب مايلي:

1- المتغيرات السياسية الاقتصادية: بغض النظر عن كون هذه التغيرات ايجابية أو سلبية فإنها تستدعي قيام المنظمات بإحداث بعض التغيير للتكيف مع طبيعة المتغيرات بهدف خلق توازن ايجابي بين المتغيرات والمستجدات السياسية والإقتصادية.

2- المتغيرات الاجتماعية والثقافية والحضارية: سواء كانت هذه المتغيرات لها علاقة بالقيم أو الأعراف أو التقاليد، أو بتقاليد العمل، فإن المنظمات العاملة في هذا المجتمع عليها إحداث تغييرات تستجيب بصورة ايجابية لهذه المتغيرات. (رائد يوسف الحاج: 2015، 201) (19)

3- أسباب فنية أو تكنولوجية: لقد ساهمت التكنولوجيات الحديثة ولاسيما ما ارتبط منها بمجال المعلومات بقوة في تغيير أنماط وأساليب العمل والمهارات اللازمة للقيام بها والتي يفترض على العاملين اكتسابها.

4- التغيير في القوانين: والمقصود هنا هو كل ما يتعلق بالإصدارات الجديدة للقوانين والتشريعات الحكومية مثل قانون عمل جديد او قانون ضمان اجتماعي.

- "الاتحادات والنقابات المهنية أو العالمية (انضمام العاملين في المنظمة إلى نقابة مهنية أو عمالية.

- زيادة الضغوط التي تمارسها الجماعات المنظمة مثل جماعة حماية المستهلك.

- الانفجار المعرفي والنمو المتسارع في جميع المجالات وميادين العلم والمعرفة." (زيد منير عبوي، 2006، 191)

ج-2- الأسباب ذات العلاقة بالبيئة الداخلية:

"تواجه المنظمات من الداخل أسباب حادة تؤثر في مصيرها كما قد تكون العوامل الخارجية هي التي تؤدي الى التغير الداخلي في المؤسسة وتتمثل الاسباب ذات الداخلية في:

- تغيرات في الآلات والمنتجات وخطوط الإنتاج وغيرها من الأسباب الفنية.

وفي ظل الأثر الذي خلفته التكنولوجيا وتداعيات تطوراتها على حياة الإنسان

ويذهب سعيد يس عامر إلى تعريف التغيير التنظيمي بالقول: "هو استجابة مخططة أو غير مخططة من قبل منظمات العمل الإنسانية للضغوط التي يتركها التقدم والتطور الفني الملموس وغير الملموس في الماديات والأفكار.

1- وفي وصفه للتغيير التنظيمي يذهب صلاح الدين مُجدد عبد الباقي إلى القول بأنه "في الواقع خطة ايجابية لتطوير أداء الجهاز أو المنظمة وتحسينها ونقلها من مرحلة الى مرحلة أخرى أكثر فعالية ونجاحا وملائمة لتغيرات البيئة والحياة المتغيرة دائما، لأن منظمة العمل أو الجهاز الإداري يجب أن لا يظل جامدا حتى لا يضطر إلى التغيير الإجباري وغير المرغوب. وفي ظل تقاطع التغيير بالتعلم يذهب bennis في الصفحة العاشرة من أحد كتبه الصادر سنة 1959 إلى وصف التغيير بأنه استراتيجية تعليمية تهدف إلى تغيير المعتقدات والقيم والاتجاهات هيكل المنظمات حتى تستطيع المنظمة أن تكيف نفسها لمواجهة التقنية الحديثة والتغيرات المختلفة". (بلال خلف السكارنة، 2009، 50)، في المجالات التكنولوجية والاجتماعية والإقتصادية.

وإذا كان في الكثير من الأحيان ينظر للتغيير على أنه عملية تستهدف تحسين فاعلية المنظمة وافرادها فإن من خصائص هذه العملية مايلي :

- يستند إلى تشخيص دقيق وعميق لبيئة المنظمة.
- هو عبارة عن جهد جماعي تشاركي تعاوني يشير إلى تألف العاملين.

- يستثمر قدرات العاملين ويوظفها.
- جهد يفسر العلاقات داخل المنظمة.
- يعتمد منها علميا في التشخيص والتفسير.
- يؤمن بدناميكية البيئة ويقدم أدوات للتعامل مع استمرارية تغيرها. (عريقات وآخرون، 31-32)

- (18)

إن التغيير كعملية من الأحسن أن لا تكون وليدة اللحظة إنها اليوم من قبيل الضرورة التي أصبحت تملئها معطيات المحيط الخارجي أو البيئة الخارجية للمنظمة، حيث أصبح لا هيكل تنظيمي والوسائل تكنولوجية ولا مهارات إدارية أو بشرية تناسب طبيعة تحديات المنظمة المعاصرة، فقد أضحي من الضروري التنبئي المستمر لعملية التغيير وانطلاقا

الأخطاء التي قد تقع في عملية التغيير ومعالجتها في الوقت المناسب ، قد يخص هذا التغيير الجانب المادي من المؤسسة كما يخص الجانب السلوكي وكل ما هو متعلق بموجهات الفعل السلوكي لدى المورد البشري.

أهداف عملية التغيير التنظيمي: إن السعي لتحديث وتغيير الأبنية التنظيمية على الأغلب تكون عملية هادفة ولعل من بين الأهداف التي قد تسعى إلى تحقيقها أي مؤسسة هي:

- الارتقاء بمستوى الأداء ، رفع مستوى الدافعية لدى العاملين وكذلك مستوى التعاون والتقليل من معدل دوران العمل والغياب توضيح أكثر لخطوط الاتصالات ، والحد من الصراعات. وقد أضاف جون شيروود بعض الأهداف للتغيير التنظيمي المتمثلة فيما يلي:

- إشاعة جو من الثقة بين العاملين عبر المستويات في المنظمة.

- إيجاد انفتاح في مناخ المنظمة يمكن كافة العاملين من معالجة كافة المشاكل التي يعانون منها بشكل صريح وعدم التكتّم عليها.

- توفير المعلومات اللازمة لمتخذ القرار بشكل مستمر وبشكل صحيح.

- العمل على إيجاد التوافق بين الأهداف الفردية والأهداف التنظيمية.

د- مجالات التغيير التنظيمي : التغيير التنظيمي عملية إدارية يمكن أن تقع على الأفراد ، فتؤدي إلى إحداث أثر سلبي من ناحية ، حيث يتمثل هذا الأثر في التسريح ، وبالمقابل من ذلك قد يكون أثرها ايجابي على اعتبار التغيير عامل استقطاب للمورد البشري خاصة إذا صاحب ذلك اتساع في الهيكل التنظيمي ، وهذا ما يمثل التغيير الكمي أما التغيير النوعي فهو ذلك التغيير الخاص بالسلوكيات وتعتبر الأكثر تعقيدا أو بالمهارات والخبرات التي يتمتع بها المورد البشري فهي الأخرى تتقدم وتراجع خاصة أمام التكنولوجيات الحديثة التي أصبحت سريعة التحديث والتجديد لذا يجب على أي مؤسسة إعادة النظر المستمرة في مهارات مواردها البشرية من خلال منحها فرص للتدريب بكل أنواعه والتعلم وفق ما يلائم ما هو مستجد من تكنولوجيات وأدوات وإجراءات العمل .

كما قد يقع التغيير على الهيكل التنظيمي فالتنظيمات مع مرور الوقت قد تتسع بالشكل الذي من ورائه يتم إضافة أقسام ووحدات وإدارات جديدة ، كما قد تضيق بالشكل الذي من ورائه يتم التخلي أو الدمج لمجموعة من الأقسام والوحدات

- تغيرات في هياكل العمالة والوظائف وعلاقات العمل.

- تغيرات في وظائف الإنتاج والتسويق والتمويل والأفراد.

- تغيرات في اساليب التنسيق والتخطيط والتنظيم والرقابة.

- تغيرات في علاقات السلطة والمسؤوليات والمركز والنفوذ (طبيب سعيد: 2006. ص 885)

- وقد تحرك التغيير القوى الداخلية المتمثلة في:

- الرغبة في تحسين الكفاءة والقدرة التنظيمية.

- عدم الرضا عن طريقة الأداء التنظيمي ومستوى الخدمات للمستفيدين والعاملين.

- بروز الحاجة إلى مواجهة ارتفاع مستوى الاحتياجات الإنسانية في التنظيم.

- الحاجة إلى إعادة التدريب والتأهيل للعاملين لمواجهة متطلبات الحياة العصرية ، " (حمد بن يوسف العطييات النمران، 2006 ، 51)

- التغيير في رسالة المنظمة وأهدافها ، إدخال أجهزة جديدة ، ندرة القوى العاملة.

- ارتفاع نسبة دوران العمل ، تدني معنويات العاملين.

- حدوث أزمة داخلية طارئة ، إضافة إلى كثرة الغياب وزيادة في معدلات الشكاوى.

هذا التغيير الذي قد يكون أحيانا موجه بهدف معين وهو في هذه الحالة يعبر عن الشكل المقصود من التغيير أو المخطط الذي يوضع بطريقة منظمة مهيكلة وفق برامج ممنهجة تعبر عن التنبؤ الاستشرافي الذي يجعل المنظمة على مستوى عال من الجاهزية للتغيرات التي قد تحدث في بيئتها ، كما قد يكون بشكل مفاجئ وطارئ وعليه يجب على أي مؤسسة أن تكون على مستوى عال من المرونة لتقبل هذا النوع من التغيير الذي يمكن وصفه بالتغيير غير المفسود ، وإذ يمكن الذهاب من ناحية أخرى إلى القول إن التغيير التنظيمي قد يكون عملية شاملة تمس كل جوانب التنظيم ، كما قد يكون جزئي لا يتجاوز أماكن محددة من المؤسسة مما قد يسبب في هذه الحالة حسب بعض المختصين اختلال في توازنها ، في حين يمكن أن يكون دفعة واحدة مما قد يسبب نوع من المقاومة وفي المقابل من هذا يكون تدريجي مما يفترض أن يساهم في عملية التقبل من جهة ومن جهة أخرى استدراك

يجب أن تكون ذات هيكل تنظيمي عضوي" فالهيكل العمودي لا يسمح بنشر وتوزيع المعرفة كما في الهيكل الأفقي الذي يزيل الحدود بين الوظائف والدوائر المنظمة.

- **طبيعة المهام والوظائف:** فالمنظمة المتعلمة تحول المهام الروتينية إلى ادوار التمكين فمن الضروري التمكين للموظفين وإعطائهم الحرية في اتخاذ القرار وهذا يساعد على التعلم ونشر المعرفة داخل المنظمة" (مُجد تركي البطينة، زياد مُجد المشاقبة، 2010، ص 194)

- **انظمة الرقابة:** المنظمات المتعلمة هي تلك المنظمات التي تعتمد على اسلوب التشارك الذي يتنافى مع انظمة الرقابة اللصيقة ، والذي يتطلب قنوات اتصال مفتوحة ، لتبسيط عملية انتقال المعلومات بين العاملين من اجل تحقيق هدف التعلم.

- **استراتيجية المنظمة:** "تعمل المنظمة التقليدية على إتباع استراتيجية الاستخدام الأفضل للموارد لمواجهة المنظمات المنافسة ، بينما تعمل المنظمة المتعلمة على تطوير استراتيجية للتعاون في نشر المعرفة وتوزيعها وتشجع العاملين على المشاركة في تطويرها وتنفيذها ومتابعتها بما يزيد من فرص تعلمهم.

- **الثقافة التنظيمية:** " كثيرا ما تتسم المنظمة التقليدية بثقافتها المتصلبة التي لا تسمح لها بالتكيف مع الظروف البيئية المتغيرة والاستجابة لها ، وبضعف العلاقات السائدة بين العاملين ولذلك فإن هذه الثقافة بما تحويه من مفردات وقيم وعادات سلبية قد تعمل على منع وإعاقة التعلم." (أحمد همشري، 406 - 407)، هذا ويمثل الشكل الموالي ذلك الفرق بين كل من المنظمة المتعلمة والمنظمة التقليدية.

في حين يمكن أن يتحول الهيكل التنظيمي من عمودي إلى أفقي مثلا وهذا حسب الهدف المراد تحقيقه. وقد ينتج عنه إضافة إجراءات ومهام أخرى إلى الوظيفة الحالية لتحقيق بذلك عملية الإثراء الوظيفي من ناحية ومن ناحية أخرى قد يتم إلغاء مستوى إداري وإلغاء صلاحيات مسؤوليات مسؤوليات معينة.

لا يقتصر التغيير على الأفراد والهيكل التنظيمي وحسب بل يتعداه إلى التكنولوجيات ، خاصة المرتبطة منها بالإنتاج فأدوات ووسائل ومعدات الإنتاج والعمل ونظم المعلومات والنظم الخبيرة قد تتغير هي الأخرى. وقد تعني عملية التغيير التحول من الإنتاج اليدوي إلى الآلي والذي قد يؤثر على مهارات العاملين ووظائفهم بالشكل الذي يتطلب نوع من التدريب

هـ- مخرجات التغيير: على الرغم من ان الكثير من المختصين في برامج التغيير اجمعوا على فشل اغلب برامج التغيير حيث قدر مستوى الفشل بـ 70% إلا أنه يمكن القول على أن هناك بعض النتائج التي توصف بكونها ايجابية عن عملية التغيير والمتمثلة في:

- "تحسين أداء المنظمة المالي والإداري.
- تحسين أساليب وطرق العمل وزيادة الكفاية الإنتاجية.
- تحسين صورة المنظمة.
- تشجيع السلوك الإبداعي وزيادة الأمن الوظيفي لدى العاملين.

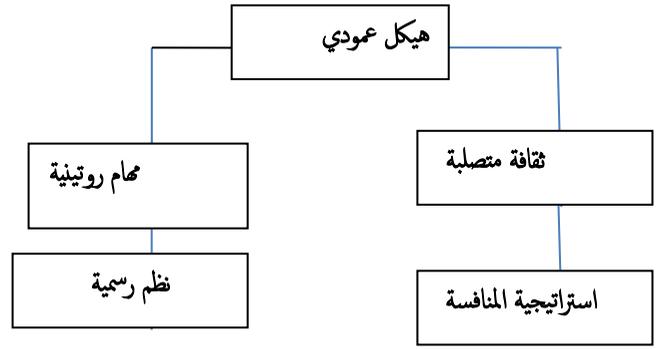
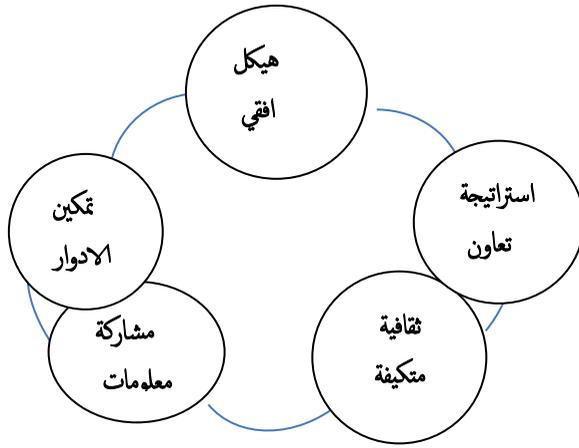
- تطوير مهارات وقدرات العاملين الفنية والادارية.
- زيادة مستوى الحرية والاستقلالية التي يتمتع بها العاملين

- تعزيز الميزة التنافسية. "(ناصر جرادات واخرون، 52)

و- الفرق بين المنظمة المتعلمة والمنظمات التقليدية:

إن المنظمات المتعلمة هي شكل جديد مختلف من التنظيمات انتشرت في الآونة الأخيرة ، ذات طبيعة مغايرة عن الكلاسيكية منها فهي جاءت لتواكب وتستوعب التغيرات المتسارعة في البيئة المحيطة وبالتالي يفترض أن يكون اختلافها عن المنظمات التقليدية يتمثل في:

- **شكل التنظيم:** يقال ان على المنظمات الساعية الى التعلم او المنظمات التي توصف بكونها منظمات متعلمة



تقليدية

منظمة

منظمة متعلمة

الأداء الكفوء

بيئة مستقرة -

بيئة مضطربة - منظمة تعليمية

المصدر / (عبد الستار العلي ، وعامر قندلجي وغسان العمري: 2006. 133)

الحرية للعاملين من اجل اكتساب مختلف المعلومات وتوزيعها وتبادلها ومشاركتها ، وتسهيل آية الاتصالات لتتماشى والتغيرات المتتابة عبر تغيير الأبعاد التالية لتصميم التنظيم الرسمي وهذه الأبعاد هي:

❖ **الوظيفة:** كأن يتم التحول من تصميم يقوم على أداء المهمة إلى تصميم يقوم على أداء الدور ، أو العمل ضمن فرق عمل متغيرة حيث يؤدي الاندماج ضمن هذه الفرق الى تكوين نوع من الثقة التي قد تساهم بدورها في حل المشاكل والتغلب على مختلف المعوقات والصعوبات التي قد تعترض اي فرد من هذا الفريق اثناء أداء العمل ، كما أن الحل الجماعي لهذه المشكلات يؤدي الى تنوع الافكار ووجهات النظر واختلاف المهارات ، و التي بدورها قد ترفع من القدرة على الإبداع ، زيادة على اثاره روح المسؤولية التي يفترض أن تعزز الالتزام والاصرار لديهم على تحقيق احسن النتائج ، ناهيك عن كون التغيير في هذه الفرق هو في حد ذاته تغير في الافكار وتجدها وتنوعها ما قد يساهم في تحقيق التصميم المرين .

❖ **المركزية:** التحول من درجة عالية المركزية إلى درجة أقل مركزية بواسطة منح صلاحيات أوسع لفرق العمل. حيث أن السعي الى التعلم يتطلب الابتعاد عن المركزية ، والانتقال من التركيز عن المنظمة الى التركيز عن الفرد.

❖ **رسالة المؤسسة وأهدافها:** تجري عملية توجيه الجهود باتجاه تحقيق رسالة المؤسسة وتعزيز ارتباط البرام

❖ **ج بالأهداف.** من خلال ما يلي من الاستراتيجيات:
2- **استراتيجيات تكنولوجية:** إن أثر تطور الغير مسبق للتكنولوجيا والمعلومات هو الذي دفع بالمنظمات

ملاحظ العلاقة بين المنظمة المتعلمة والتغيير التنظيمي

إن النماذج الكلاسيكية من المنظمات أصبحت ربما لا تستجيب لمتطلبات التغير والتحول ، الذي لامس جميع مجالات النشاط الإنساني ولاسيما ما تعلق منه بالجانب التكنولوجي المعلوماتي والمعرفي والمؤثر بدوره على المنظمات واشكالها وانماط تسييرها حيث بات من الذكاء أو التميز السعي إلى التغيير الهادف والمقصود من أجل بناء منظمة متميزة ومتعلمة والتي في الحقيقة لا تتعلم الا في ضوء تعلم افرادها من خلال النشاطات التي يمارسونها. والتعلم بهذه الطريقة يكون ناتج عن ذلك التغيير المخطط وذلك للتكيف مع المستجدات فما الذي يجب أن يتغير في هذا النوع من المنظمات أي (المنظمات الساعية للتعلم):

1- استراتيجيات البناء التنظيمي

وهي تعني بالتصميم الجيد وتغيير كل من البناء والهيكل التنظيمي فتختصر المستويات الإدارية ، ليصبح هيكلًا تنظيميًا أفقي الشكل ، بدل ذلك العمودي المبني على التقسيم الدقيق للعمل والتدرج الهرمي للسلطة الذي لا يلائم المنظمة الساعية للتعلم ، حيث أن الانسب لها من الهياكل هو الهيكل الأفقي أو الهيكل الهرمي المقلوب الذي يبني على عدد قليل من المستويات المحقق لنوع من السرعة والمرونة في الاداء والاستجابة ، وهو ربما الشيء الذي ذهب الى تغييره جاك ويلش الذي كان يكره كثرة المستويات ، المرتبطة بالتنظيم البيروقراطي والمعيقة للتطور والابداع ، وعليه يمكن القول أن المنظمات المتعلمة تتطلب هياكل مرنة تمنح بعض

تحدث في محيطها مع العمل الدائم على تبني جميع الممارسات الجديدة ، والقيم المحفزة على تلقي الجديد ودمجه ضمن ثقافة وأسلوب عمل هذه المؤسسة .

خاتمة

تبقى المؤسسات اليوم رهينة التحدي المطلق لعوامل التغيير والتطور المتسارع الذي أصبح ميزة خاصة بالبيئات المعاصرة خاصة ما ارتبط منه بالجانب التكنولوجي والذي يتطلب منها نوع من اليقظة الدائمة والتتبع المستمر لكل ما يستجد ، بل الاستعداد المطلق للتعلم من اجل استيعاب هذه التغيرات والتحولات ، لا بل إن هذا قد يفرض عليها مراجعة سياستها واساليب عملها بصورة دورية من اجل التكيف والتلاؤم مع متطلبات المرحلة وبالشكل الذي قد يضمن لها البقاء والاستمرار في ظل ما يعرفه المحيط الخارجي من اشتداد للتنافس والتسابق الريادي المدعم بالتطور التكنولوجي المتسارع ، لا بل إن الاجدر بها ان لا تحتكم في تغييرها لأثر الظروف بقدر ما يجب عليها ادماج التغيير ضمن ثقافتها ومخططات تسييرها والإلغاء الدائم لأساليب وطرق عملها الكلاسيكية واستبدالها بتلك التي تمكنها من التكيف مع مستجدات محيطها . ومع كل هذا يمكن القول أن التغيير هو احد أهم محركات عملية التعلم وأن كل المنظمات تتعلم بشيء من الاختلاف في السرعة التي يتم بها تحويل هذه التعليمات إلى قيم حقيقية . وأن التعلم هو الذي يفترض إن يؤدي إلى تغيير مبادئ المؤسسة وثقافتها وطرق عملها .

الكلاسيكية الى اعادة النظر في فلسفة تسييرها ، والرفع من كفاءة التعامل مع التطورات التكنولوجية وما يتبع ذلك من توسيع استخدام الحواسيب وتعليم وتأهيل الموارد البشرية وما يتبعه من تطوير للمهارات ، (عريقات واخرون ، 2009، 210)

3- استراتيجيات سلوكية

إن الانتقال الى صورة المنظمة المتعلمة يقتضي القيام بتعديلات فعالة على المواقف والسلوكات للتكيف مع التغيير وعليه يمكن وصف هذا النوع من المنظمات بتلك التي تسعى الى التجديد والتطور المستمر لذا فهي تتطلب ثقافة فريدة ومتميزة اساسها روح التعاون والثقة وتبادل ومشاركة الافكار ذات البعد الابداعي ، من جهة ومن جهة اخرى تمكن من التكيف والاستعداد الدائم للتغيير وتقبل الجديد ، وعليه يمكن القول أنه يجب على المنظمة المتعلمة القيام بتعديل الثقافة التنظيمية للعاملين بها وجعلها مرنة اكثر وذلك من خلال تحقيق روح معنوية مرتفعة وخلق دوافع للعمل ، مع رفع درجة الالتزام بتبني السلوك التعليمي .

أن مواكبة عوامل التغيير والتطور والمضي الى الاندماج في صيرورة الديناميكية العالمية أصبحت تقتضي التخلي عن القديم من المنظمات وثقافات التسيير الكلاسيكية التي أصبحت ربما لا تقي بغرض المنافسة الشديدة التي تميز المحيط الخارجي للمؤسسة أو مستوى التطور الحالي ، حيث أصبح من المفترض على أي مؤسسة أو منظمة تريد البقاء والاستمرار ان تعمل على التطوير الذاتي المتلاحق وان تسعى إلى التحول المستمر الذي يمكنها من استيعاب التغيرات التي

قائمة المراجع

أولا - الكتب

- 1- ابراهيم الخولف الملكاوي (2007): إدارة المعرفة الممارسة والمفاهيم ، الوراق للنشر والتوزيع ، عمان . الاردن
- 2- احمد يوسف عريقات واخرون (2012) ، نظرية المنظمة ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الاردن ،
- 3- بلال خلف السكارنة (2009) : والتطوير التنظيمي والإداري ، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، الاردن ،
- 4- زيد منير عبوي (2015): الاتجاهات الحديثة في ادارة التدريب والتطوير والتعلم ، دار المعترف للنشر والتوزيع ، الاردن .
- 5- زيد منير عبوي(2006): إدارة التغيير والتطوير ، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ،
- 6- زيد منير عبوي (2006) : التنظيم الإداري مبادئه واساسياته ، دار اسامة المشرق الثقافي للنشر والتوزيع ، الاردن ،
- 7- حمد بن يوسف العطيوات النمران (2006): إدارة التغيير والتحديات العصرية للمدير (رؤية معاصرة لمدير القرن الواحد والعشرين) ، دار الحامد ، عمان ، الاردن
- 8- مُجَّد تركي البطاينة ، زياد مُجَّد المشاقبة (2010): إدارة المعرفة بين النظرية والتطبيق ، دار جليس الزمان ، العراق ،
- 9- سوزان أكرم سلطان ، ضحى حيدر خضر (2010) ، المؤسسات التربوية كمنظمات متعلمة ، دار الفكر ، ناشرون وموزعون ، عمان ، الاردن
- 10- صالح علي عودة الهلالات (2014): إدارة التميز الممارسة الحديثة في ادارة منظمات الاعمال ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الاردن ،
- 11- عادل هادي حسين البغدادي ، هاشم فوزي دباس العبادي (2010) ، التعلم التنظيمي المنظمة المتعلمة وعلاقتها بالمفاهيم الادارية المعاصرة (السلوك التنظيمي ، الذاكرة التنظيمية ، إدارة المعرفة ، الاداء التنظيمي ، دار الوراق للنشر والتوزيع ، الاردن ،
- 12- علي حسون الطائي ، اكرم سالم الجنابي (2014) : قراءات في الفكر الاداري والتنظيمي ، دار الوراق للنشر والتوزيع ، الاردن .
- 13- عمر احمد همشري (2013) : إدارة المعرفة الطريق إلى التميز والريادة ، دار صفاء للنشر والتوزيع . الاردن ،
- 14- عبد الرحمان الجاموس (2013) : ادارة المعرفة في منظمات الأعمال وعلاقتها بالمداخل الإدارية – مدخل تحليلي ، دار وائل للنشر .
- 15- عبد الستار العلي ، عامر ابراهيم قندلجي ، غسان العمري (2006) : المدخل إلى إدارة المعرفة ، دار الميسرة للنشر ،
- 16- رائد يوسف الحاج (2015) : ادارة السلوك الانساني والتنظيمي ، دار غيداء للنشر والتوزيع ، الاردن ، دون سنة نشر ،
- 17- ناصر جردات واخرون (2013): ادارة التغيير والتطوير ، اثراء للنشر والتوزيع ، مكتبة الجامعة ، الاردن ،

ثانيا - المجلات العلمية

- 1- شنشونة مُجَّد (2014): " أهمية التعلم التنظيمي في نجاح المؤسسات الاقتصادية الجزائرية " ، مجلة العلوم الانسانية ، عدد 33 ، جامعة مُجَّد خيضر بسكرة ، الجزائر ،

ثالثا - المؤتمرات والملتقيات العلمية

- 1- طيب سعيد (2006): " التغيير التنظيمي واثره في تأهيل المؤسسات الإنتاجية " ، مداخلة القيت في اطار الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات والصغيرة المتوسطة في الدول العربية ، 17 / 18 افريل . جامعة الشلف ،

توجه المؤسسات نحو تبني تكنولوجيا الاتصال الحديثة و بروز المقاومة كقوة كائنة لها أسبابها وأساليب معالجتها: دراسة حالة مؤسسة صندوق الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء

Institutional orientation towards adopting modern communication technology and the emergence of resistance as a brake force for it Their causes and methods of treatment: A case of study of the Social Security Fund Institution for wage workers

تاريخ القبول: 2020-08-26

تاريخ الإرسال: 2018-12-05

سامية خبيزي، جامعة الجزائر 3، samou_20@hotmail.fr

الملخص

تلعب التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والاتصال دورا كبيرا في تطوير المؤسسات وزيادة فعاليتها، ومن ثم بلوغ الأهداف المنشودة، وقد سمحت هذه التكنولوجيا بإيجاد إمكانيات جديدة للتواصل بين الأفراد داخل المؤسسة وكذا مع المؤسسات المختلفة، متجاوزة كل الحدود الزمانية والمكانية. لقد برزت تكنولوجيا المعلومات والاتصال كشكل أساسي من أشكال التغيير التكنولوجي، وكميزة لعصر اقتصاد المعرفة فأثرت على العديد من جوانب العمل والتنظيم داخل المؤسسة، وقد فرض التقدم التكنولوجي على مسيري المؤسسات التوجه نحو استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة. وفي ظل توجه المؤسسات نحو استخدام هذه التكنولوجيا قد تظهر مقاومة من قبل بعض العاملين الذين يرفضون إدخال أي تغيير، ولا شك في أن هذه الظاهرة تحتاج إلى بحث، لفهم وتحديد أسبابها، وطرق علاجها، وهو ما يمثل محور الاهتمام لهذه الدراسة، من خلال دراسة واقع توجه مؤسسة صندوق الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتعرف على مدى مقاومة الأفراد العاملين لها، وكذا طرق وأساليب تعاملهم مع المقاومة.

الكلمات المفتاحية: التغيير التكنولوجي، تكنولوجيا الاتصال، تكنولوجيا المعلومات، تكنولوجيا المعلومات والاتصال، المقاومة.

Résumé

La Technologie de l'information et de la communication sont apparues comme une forme fondamentale des formes de changement technologique et comme une caractéristique de l'ère de l'économie du savoir qui a influencé sur de nombreux aspects du travail et de l'organisation au sein de l'institution.

Vu la tendance des institutions à utiliser les technologies de communication modernes, des résistance peuvent apparaître de la part de certains intervenants qui refusent d'introduire tout changement, et il ne fait aucun doute que ce phénomène nécessite des recherches pour comprendre et définir ses causes et les méthodes de traitement, ce qui représente le centre d'intérêt de cette étude.

Mots clés : changement technologique, la technologie de l'information, la technologie de communication, la technologie de l'information et de communication, la résistance.

Abstract

Information and communication technology has emerged as an essential form of technological change and as a feature of the era of the knowledge economy which has affected many aspects of the work and the organization within the institution. In light of the companies' tendency to use modern communication technology, resistance may appear from some workers who refuse to introduce any change, no doubt this phenomenon needs to be researched, to understand and to determine the causes and methods of treatment, on which focus of this study.

Key words : technological change, communication technology, information technology, information and communication technology, resistance.

مقدمة

جملة من التعديلات والتي ترتبط أساسا بتدريب الأفراد العاملين بالمؤسسة بغية تعديل قيمهم واتجاهاتهم وسلوكياتهم حتى تسهل عملية إدخال الحاسب الآلي ، فعملية تدريب العمال أصبحت من المسائل الرئيسية التي تساعد على توطين فكرة إدخال وتبني التكنولوجيا الحديثة في المؤسسة ، ومن ثم العمل على تعديل الهيكل التنظيمي بالاستغناء عن الهيكل الأفقي ، واستبداله بهيكل عمودي ، والسعي لتعزيز السلوكيات الإيجابية المكتسبة اتجاه تكنولوجيا المعلومات والاتصال ، ومتابعة وتقويم النتائج المتوصل إليها بغية التصحيح أو التطوير .

حيث أصبحت المؤسسات الجزائرية كغيرها من المؤسسات مجبرة لا مخرية على استخدام هذه التكنولوجية الحديثة بغية التكيف مع المتغيرات الخارجية التي أصبح يشهدها الاقتصاد العالمي ، وهذا لن يتحقق إلا بالتوجه نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال ، فهذا الاستخدام يتيح للمؤسسات التفوق في مواجهة التحديات وتحقيق ميزة تنافسية تمكنها من مسايرة المؤسسات العالمية .

لقد عملت العديد من المؤسسات الجزائرية على غرار مؤسسة صندوق الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء على إطلاق مبادرات التغيير على كافة الأصعدة ، من أبرزها تحديث البنى الهيكلية ، تأهيل الموارد البشرية ، تعميم العمل بالإعلام الآلي ربط مصالح المؤسسة بشبكة داخلية ، والربط بين المؤسسات الفرعية والمديريات العامة بشبكة خارجية لتسهيل وتسريع عملية إيصال المعلومات إلى المديريات العامة ، وكذا بين المصالح وهذا بغية توفير خدمات جديدة وزيادة كفاءة العمليات ، وتبسيط إجراءات العمل ، وكذا توفير المعلومات اللازمة لطلابها بهدف الوصول إلى رضا الزبائن ، والحفاظ على ديمومة واستقرار المؤسسات بما يضمن لهم الوصول إلى عصرة تسيير إداراتهم .

في ظل توجه المؤسسات نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال قد تظهر ردود فعل رافضة لهذا التوجه الجديد من قبل بعض العاملين في مختلف المستويات الإدارية وهذا ما يصطلح عليه بالمقاومة ، وهذه الأخيرة تنتج عن جملة من الأسباب وتستدعي انتهاج أساليب معينة للقضاء عليها أو التخفيف من حدتها ، لأنها تشكل عقبة في طريق

لقد برزت تكنولوجيا المعلومات والاتصال _ التي مكنت المؤسسات من معالجة المعلومات ونقلها ، وتحويلها ، بمختلف أشكالها ، وأنواعها ، بفاعلية وسرعة عالية متجاوزة بذلك الحواجز الجغرافية والزمانية _ كشكل أساسي من أشكال التغيير التكنولوجي وكميزة لعصر اقتصاد المعرفة فأثرت على العديد من جوانب العمل والتنظيم داخل المؤسسة .

إن التوجه نحو استخدام هذه التكنولوجيات الحديثة يهدف أساسا إلى مواكبة التغيرات الحاصلة في البيئة الخارجية والوصول بالمؤسسة إلى مستويات أعلى من الكفاءة والفاعلية التنظيمية تمكنها من تحقيق ميزة تنافسية عن طريق تقديم منتجات أو خدمات بأعلى جودة وأقل تكلفة .

لقد أثر تبني تكنولوجيا المعلومات على العديد من جوانب العمل داخل المؤسسة فقد أدى إلى إتاحة المعلومات لجميع الأفراد العاملين ، وبالتالي أصبحت المؤسسات تجمع بين اللامركزية والمركزية ، وقد تأثر الهيكل التنظيمي بهذه التكنولوجيا فقد تم التخلي عن التنظيم الهرمي البيروقراطي التقليدي وظهر الهيكل الشبكي الذي ألقى الحدود بين المنظمة والمتعاملين معها ، وأصبحت المؤسسات تتجه نحو استقطاب الفئات القادرة على استخدام تقنية الحاسوب بما يساهم في التحول إلى الإدارة الإلكترونية ، وكل هذه التغيرات الإيجابية من شأنها أن تزيد من فعالية المؤسسات وتؤدي بها إلى تحقيق مستويات أعلى من الأداء وتنعكس على الإنتاجية ، وعلى العكس من ذلك فعدم مواكبة هذه التطورات من شأنه أن يؤثر سلبا على المؤسسة وتصبح التكنولوجيا بذلك تشكل تهديدا للمؤسسة لافرة لها .

إن المؤسسات لا تستطيع التوجه نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلا من خلال المرور بجملة من المراحل المترابطة ، والمتسلسلة ، للوصول إلى تحقيق هذا التغيير ، والتي تبدأ أولى مراحلها بتشكيل فريق مسؤول عن عملية التغيير متكون من خبراء داخليين وخارجيين ، ومن ثم يتم تحديد أسلوب التغيير بما يتناسب مع ظروف المؤسسة وإمكانياتها المادية والبشرية ، ليتم بعدها تهيئة الجو التنظيمي الملائم لتنفيذ هذا التغيير من خلال إجراء

- الكشف عن العلاقة بين أسباب مقاومة موظفي مؤسسة صندوق الضمان الاجتماعي للعمال لإدخال التكنولوجيا وكيفية إحداث التغيير التكنولوجي.

- إبراز العلاقة بين أساليب التغلب على مقاومة موظفي مؤسسة صندوق الضمان الاجتماعي للعمال للأجراء لإدخال التكنولوجيا وأسباب هذه المقاومة.

تستمد هذه الدراسة أهميتها في تركيزها على تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي أصبحت ترتبط بمختلف الوظائف الإدارية والمستويات التنظيمية، وتعدّ من الوسائل الأساسية لمعالجة البيانات وإنتاج المعلومات والتي تستند عليها المؤسسات لضمان المرونة والبساطة في تأدية المهام في أقل وقت وبأعلى جودة للوصول إلى تحقيق ميزة تنافسية.

وتزداد أهمية الدراسة في تركيزها على موضوع المقاومة الذي يعد من المواضيع الأساسية التي تثير اهتمام المسيرين لما لها من آثار سلبية تعيق سير عملية التغيير والتطوير إذا لم يتم التعرف على أسبابها ووضع الميكانيزمات المناسبة لعلاجها.

ومن الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع:

الدراسة الأولى: مذكرة ماجستير للباحثة صورية معموري التغيير والتطوير التنظيمي وإشكالية مقاومته في المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة المديرية الجهوية لتوزيع الكهرباء والغاز-سونلغاز الشلف شمال-2007-2008.

هدفت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى التعرف على مدى انتهاج المؤسسات الجزائرية لبرامج تطويرية، وإدارتها بأسلوب علمي، واكتشاف تأثير مقاومة العمال لهذه البرامج، وقد استخدمت الباحثة المقابلة والاستمارة كأدوات لجمع المعلومات من عينة الدراسة، ومن أبرز ما توصلت إليه أن المناخ العام لا يقاوم عمليات التطوير والتغيير لأن القرار لا يصدر إلا بعد دراسة محصنة والمقاومة لا تكون إلا في فترات قصيرة.

الدراسة الثانية: أطروحة دكتوراه للباحثة ربيعة فندوشي تحت عنوان محددات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال الاتصال التنظيمي: حالة فرع المضادات الحيوية (صيدال) بالمدينة 2012/2013.

سعي المؤسسات إلى مواكبة التغييرات وتحقيق الاستمرار والنمو.

وتأسيسا على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

هل تعد المقاومة قوة كابحة لتوجه مؤسسة صندوق الضمان الوطني للعمال للأجراء نحو تبني تكنولوجيا الاتصال الحديثة؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات:

- ماهي تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وما المقصود بالمقاومة؟

- فيما تتجلى التحولات التنظيمية التي تظهر نتيجة تبني المؤسسات للتكنولوجيا الاتصال الحديثة؟

- ما هي أسباب مقاومة العاملين لمشروع تبني تكنولوجيا الاتصال الحديثة؟

- ماهي الأساليب والإجراءات العلاجية التي تتبعها المؤسسات للحد من المقاومة؟

- هل توجد علاقة بين أسباب مقاومة موظفي مؤسسة صندوق الضمان الاجتماعي للعمال لإدخال التكنولوجيا وكيفية إحداث التغيير التكنولوجي؟

- هل توجد علاقة بين أساليب التغلب على مقاومة موظفي مؤسسة صندوق الضمان الاجتماعي للعمال للأجراء لإدخال التكنولوجيا وأسباب هذه المقاومة؟

إن الهدف الأساسي لكل بحث علمي هو الوصول إلى الحقيقة العلمية، فالبحث يسعى لتقديم إضافات جديدة، هذه الإضافات تختلف من بحث لآخر، ودراستنا هذه تهدف إلى:

- التعرف بتكنولوجيا المعلومات والاتصال وكذا المقاومة كقوة كابحة للتغيير والتجديد والتطوير.

- إبراز التحولات التنظيمية التي تظهر نتيجة تبني تكنولوجيا الاتصال الحديثة.

- الكشف عن أسباب المقاومة.

- التعرف على الأساليب والإجراءات العلاجية التي تتبعها المؤسسات للحد من المقاومة.

دور إدارة التغيير في نجاح إدخال تكنولوجيا المعلومات ضمن بيئة العمل. وقد استخدم أداة الاستمارة التي تم توزيعها على 341 مفردة. إن من أبرز ما توصلت إليه هذه الدراسة أن عملية إدخال تكنولوجيا المعلومات إلى المصارف العامة تتعرض لرفض وممانعة من قبل بعض العاملين ضمن هذه المؤسسات ، ولكن بإمكان إدارة التغيير التغلب على هذه الممانعة بإتباع أساليب كثيرة من بينها التواصل والتدريب والتحفيز.

التعقيب على الدراسات

كل دراسة من هذه الدراسات ركزت على جانب من الجوانب التي حاولنا معالجتها من خلال هذه الدراسة التي انصبت على توجه المؤسسات نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وبروز المقاومة كقوة كاجبة لها وكرد فعل طبيعي على مبادرة التغيير التكنولوجي ، فالدراسة الأولى ركزت على جانب جد مهم ارتبط بدراستنا والمتعلق بالمقاومة ما ساعدنا على التعرف على أبرز الاستراتيجيات الميكانيزمات الأساسية لمعالجة ظاهرة المقاومة الناتجة عن إدخال التغييرات بالمؤسسة ، في حين أن الدراسة الثانية ركزت على الجوانب الواجب مراعاتها أثناء التوجه نحو تبني التكنولوجيات الحديثة لكي يحظى هذا التوجه بالقبول ، أما الدراسة الثالثة فقد كانت أكثر تركيزاً من خلال معالجتها للتغيير التكنولوجي وربطه بالأداء وهذا ما ساعدنا على التعرف على أبرز الجوانب المرتبطة بكيفية التوجه نحو هذا التغيير والتي من شأنها الحد من المقاومة وتقبل هذا التغيير ، أما الدراسة الرابعة فقد وجهتنا نحو أسباب وسبل معالجة مقاومة التغيير التكنولوجي.

أولاً/ تكنولوجيا المعلومات والاتصال الوجه الحقيقي لتبني التكنولوجيا الحديثة:

قبل التطرق إلى مجموعة التعاريف التي تناولت مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصال سنتناول هذا المفهوم من خلال تجزئته إلى التكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات وكذا تكنولوجيا الاتصال ثم نجعل بينهم.

من ناحية المهدول اللغوي: يرجع أصل كلمة تكنولوجيا (Technology) إلى اليونانية وهي تتكون من

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المحددات المؤثرة في قبول استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال الاتصال التنظيمي من قبل عمال فرع المضادات الحيوية (صيدال) بالمدينة. وقد شملت عينتها المستخدمين لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغير المستخدمين لها والذين يفترض أن يستخدمونها في ظل إستراتيجية تعميمها أي المستخدمين الفعليين والمحتملين ، وقد استخدمت أداة الاستمارة لجمع البيانات المتعلقة بدراستها.

من أبرز ما توصلت إليه هذه الدراسة أن هناك اتجاهًا إيجابيًا لدى العمال نحو قبول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مرحلتها النية والاستخدام ، وهذه الرغبة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار من طرف مسيرتها لتجسيد المشروع الرقمي بها بطريقة سليمة.

الدراسة الثالثة: أطروحة دكتوراه للباحث محمد قريشي تحت عنوان: " التغيير التكنولوجي وأثره على أداء المؤسسات الاقتصادية من منظور بطاقة الأداء المتوازن: دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل - فرع جنرال كابل- بسكرة. 2013/2014

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين التغيير التكنولوجي بأبعاده المختلفة وأداء مؤسسة صناعة الكوابل فرع جنرال كابل بسكرة ، وقد استخدم الباحث أسلوب الحصر الشامل لمجتمع الدراسة البالغ عددهم 251 واستعان بالاستمارة كأداة للدراسة مع اعتماده على العديد من الأساليب الإحصائية ، ومن أبرز ما توصل إليه أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتغيير التكنولوجي على مستوى أداء مؤسسة صناعة الكوابل وذلك عند مستوى دلالة 0.05.

الدراسة الرابعة: دراسة للباحث ماهر عدنان إبراهيم تحت عنوان: " دور إدارة التغيير في نجاح إدخال تكنولوجيا المعلومات في المصارف العامة: دراسة حالة المصرف التجاري السوري" دراسة منشورة في مجلة جامعة البعث، المجلد 39، العدد 09، 2017.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أسباب ممانعة ورفض العاملين لإدارة التغيير وإدخال تكنولوجيا المعلومات والإجراءات الواجب اتخاذها للحد من هذه الممانعة ، وكذا

هناك من عرفها على أنها: "مجلد المعارف والخبرات المتراكمة والمتاحة والأدوات والوسائل المادية والتنظيمية المستخدمة في جمع المعلومات ومعالجتها وتخزينها واسترجاعها ونشرها وتبادلها، وتوصيلها إلى الأفراد والمجتمعات" (الدناني، 2005، ص 11).

وبالتالي يمكن القول إن تكنولوجيا الاتصال هي التجهيزات المادية والبرمجيات المساعدة على الحصول على المعلومات والبيانات المسموعة، أو المكتوبة، أو المصورة، أو المرسومة، أو المسموعة المرئية، أو المطبوعة أو الرقمية وتخزينها ومعالجتها، واسترجاعها ونشرها، وهي تعد من أفضل الوسائل لتسهيل وصول المعلومات وتبادلها وجعلها متاحة لطالبيها بسرعة وفعالية.

إن تكنولوجيا المعلومات لا يمكن فصلها بشكل نهائي عن تكنولوجيا الاتصال فهما وجهان لعملة واحدة، وعليه فتكنولوجيا المعلومات والاتصال تعبر عن مجموعة من المكونات المادية، البرمجيات، الاتصالات، متفاعلة معا، وقد عرفها البعض على أنها: "مجموع الأجهزة والبرمجيات ووسائل الاتصال وإدارة قواعد البيانات وتكنولوجيا تشغيل المعلومات المستخدمة في نظم المعلومات المحددة بالحواسب الآلية" (عبوي، 2007، ص 68).

إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي التقنيات التي لديها القدرة على التدخل في آليات التنسيق لزيادة إمكانيات معالجة، أو نقل، أو تجميع المعلومات الضرورية للتنسيق بين الوحدات. وعليه نميز بين ثلاثة أنواع من الأدوات (lekhal, 2014):

- أدوات الاتصال: تستخدم في التواصل المباشر بين الأشخاص مثل: الهاتف، الفاكس، البريد الإلكتروني
- أدوات الإعلام الآلي والمعلوماتية: تقوم بوظائف محددة من جمع، وتخزين، وتجهيز المعلومات.
- أدوات تكنولوجيا المعلومات: تربط أنظمة الكمبيوتر (التبادل الإلكتروني للبيانات) أو أنظمة المعلومات (استعمال قواعد البيانات). أدوات تكنولوجيا المعلومات تتميز باستخدام أنظمة المعلوماتية لأنها تتدخل مباشرة في

مقطعين هما (*Techno*) وتعني التشغيل الصناعي، والثاني (*logos*) أي العلم أو المنهج، وبالتالي فكلية تكنولوجيا تعني علم التشغيل الصناعي (الصيرفي، 2009، ص 13).

يعرف قاموس ماكميلان تكنولوجيا المعلومات بأنها:

«حيازة، معالجة، تخزين، وبث معلومات ملفوظة، مصورة، متنية، ورقمية بواسطة مزيج من الحاسب الإلكتروني، والاتصالات السلكية واللاسلكية، ومبني على أساس الإلكترونيات الدقيقة" (مكاوي، علم الدين، 2009، ص 37).

قدمت وزارة التجارة والصناعة البريطانية تعريفا

شاملا لتكنولوجيا المعلومات حيث عرفت على أنها: "هي الحصول على البيانات ومعالجتها وتخزينها وتوصيلها وإرسالها في صورة معلومات مصورة أو صوتية أو مكتوبة أو في صورة رقمية، وذلك بواسطة توليفة من الآلات الإلكترونية وطرق المواصلات السلكية واللاسلكية الحديثة" (قوي، 2010، ص 86).

على هذا فإن تكنولوجيا المعلومات تجمع بين نوعين

من التقنية أولها التقنية اللينة (*SOFTWARE*) والتي تمثل جملة البرامج والأساليب المساعدة على جمع البيانات ومعالجتها وتخزينها عن طريق الحواسب الآلية وتقنية المواصلات السلكية واللاسلكية والتي تمثل التقنية الصلبة (

HARDWARE)

في حين أن تكنولوجيا الاتصال تعرف من منظور

اتصالي على أنها: "مجموعة التقنيات أو الأدوات أو الوسائل أو النظم المختلفة التي يتم توظيفها لمعالجة المضمون أو المحتوى الذي يراد توصيله من خلال عملية الاتصال الجماهيري أو الشخصي أو التنظيمي، والتي يتم من خلالها جمع المعلومات والبيانات المسموعة أو المكتوبة أو المصورة أو المرسومة أو المسموعة المرئية، أو المطبوعة، أو الرقمية من خلال الحاسبات الإلكترونية، ثم تخزين هذه البيانات والمعلومات، ثم استرجاعها في الوقت المناسب، ثم تتم عملية نشر هذه المواد الاتصالية أو الرسائل أو المضامين مسموعة، أو مسموعة مرئية، أو مطبوعة أو رقمية، ونقلها من مكان إلى مكان آخر وتبادلها" (اللبن، 2005، ص 103-102).

وجود نظام معلومات مركزي في أعلى هرم السلطة ولا مركزية
تتيح مرونة وقدرة أكبر على نقل المعلومات بسرعة.

لقد تأثر الهيكل التنظيمي بهذه التكنولوجيا فقد تم
التخلي عن التنظيم الهرمي البيروقراطي التقليدي وظهر
الهيكل الشبكي الذي ألقى الحدود بين المنظمة والمتعاملين
معها ، وتم التوجه نحو توسيع نطاق الإشراف يجعل مجموعة
من الأفراد من المستويات التنظيمية المختلفة يعملون تحت
لواء مجموعة من القياديين. وفي هذا الصدد هناك من أكد على
أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال أدى إلى ظهور
زيادة في الخيارات الهيكلية والبنوية للمنظمة ، خاصة عند
تطبيق مفهوم الشبكات (Network)) التي تساهم في ربط
المنظمة داخليا وخارجيا ، حيث نجد الهيكل الشبكي
للمعلومات يعمل على إلغاء الحدود بين كل من المنظمة
والموردين والعملاء ، وحتى المنافسين ويسمح بنقل وتبادل
المعلومات فيما بينهم ، وكانعكاس لهذا المفهوم بدأت
المنظمات باعتماد التنظيم الشبكي في هيكلها التنظيمي ،
وذلك لأن الهياكل التقليدية كانت تتسم بمحدودية قدراتها
للاستجابة لمتطلبات البيئة الخارجية والداخلية للمنظمات ،
مما يفرض على المنظمات التخلي عن التنظيم الهرمي
البيروقراطي التقليدي ، الذي يفرض في طبيعته قيود على
عملية تدفق المعلومات ، واستبداله بتنظيم شبكي يساهم في
تقليل المعوقات وكذا تكلفة نقل المعلومات سواء داخل
التنظيم أو خارجه(الصرن ، 2002).

أصبحت المؤسسات تتجه نحو استقطاب الفئات
القادرة على استخدام تقنية الحاسوب وتعمل على تنمية
مهاراتهم كي تساعدهم على تأدية المهام الجديدة المنوطة بهم
نتيجة استخدام التكنولوجيا الحديثة مما يؤدي إلى الوصول
إلى منظمات مبتكرة.

لقد تم التوجه بصفة أكبر نحو الاهتمام باحتياجات
العملاء وجعلها في أولى اهتماماتهم بحيث يصبح تحقيق رضا
الزبون هو الأساس.

ثالثا: مفهوم المقاومة كآلية لتبني
التكنولوجيا الحديثة تعتبر المقاومة من المشاكل الرئيسية
التي تواجه القائمين على عملية التغيير بالرغم من إقرار

آليات التنسيق بين العناصر التنظيمية والتي تسهم في إضفاء
الطابع الآلي على الإجراءات.

ثانيا: تكنولوجيا المعلومات ، والاتصال ، والتحويلات
التنظيمية في المؤسسة:

إن ما تمتاز به تكنولوجيا الاتصال الحديثة من سرعة
في الإنجاز ، ودقة ، وكفاءة عاليتين في الأداء ، ومرونة في
تبادل المعلومات وتداولها ، جعل المؤسسات الاقتصادية على
اختلاف نشاطاتها تعتمدها كمدخل من مدخلاتها ، إلا أن هذا
المدخل ساهم في إحداث تغيير جذري لأنماط العمل
والتنظيم.

الجدول التالي يوضح تأثير تكنولوجيا المعلومات
على البناء التنظيمي للمنظمات الحديثة قياسا بالمنظمات
التقليدية:

العوامل والأبعاد	المنظمة التقليدية	المنظمة المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات والاتصال
تصميم العمل	ضيق محدودية وانعدام المرونة	واسع وعالي المرونة
فلسفة الإدارة	التوجه نحو المركزية	الجمع بين المركزية واللامركزية
الهيكل التنظيمي	هرمي/بيروقراطي	شبكي
عدد المستويات الإدارية	كثيرة	قليلة
نطاق إشراف الإدارة العليا	ضيق	واسع
نمط الإدارة	إشرافي	قيادي
نوعية العاملين	مهيكليين (غير مبدعين)	مبدع ومتكيف
دور الإدارة الوسطى	واسع	ضعيف
مجالات التركيز في العمل	التركيز على الأنشطة	التركيز على العملاء

المصدر: نجم عبد الله الحميدي وآخرون، نظم
المعلومات الإدارية مدخل معاصر، دار وائل للنشر
والتوزيع، عمان، ط 2، 2009، ص: 290.

يوضح لنا هذا الجدول أن جملة التغييرات التي
أحدثتها تكنولوجيا المعلومات على جوانب العمل داخل
المؤسسة أدت إلى إتاحة المعلومات لجميع الأفراد العاملين
وبالتالي أصبحت المؤسسات تجمع بين المركزية الناتجة عن

لإحداث التغيير" (شوشة ، 1999 ، ص 50). وصف الباحث المقاومة على أنها معارضة وقد عرفها من ناحية شكلها والتي قد تكون سرية أو علنية وكذا مقاومة سلوكية مرتبطة بمعارضة الأفراد أو نظامية تتعلق بتقص الكفاءات والمهارات الضرورية للوصول إلى إحداث التغيير.

انطلاقاً مما سبق يمكن تعريف مقاومة التغيير التكنولوجي على أنها استجابة سلوكية أو رد فعل سرّي أو علني يصدر عن الأفراد المعارضين لتوجه المؤسسات نحو تبني تكنولوجيات الاتصال الحديثة خوفاً من أن يهدد هذا التغيير مناصبهم ومصالحهم ومحاولة منهم للحفاظ على الوضع القائم بالمنظمة.

رابعاً: أسباب المقاومة

توجد أسباب عديدة تدفع الفرد أو مجموعة أفراد داخل المنظمة إلى تبني موقف أو ردة فعل مقاومة للتغيير ، وحتى يتمكن القائمون على التغيير من التقليل من المقاومة فإنهم يعتمدون إلى فهم أسباب هذه المقاومة حتى يتسنى لهم وضع السياسات المناسبة لمعالجتها ، ذلك أن عدم فهم أسباب المقاومة وهو الذي يزيد من حدة هذا السلوك.

لقد تم تسليط الضوء على مقاومة التغيير في أعمال لوين (*Lewin*) سنة 1939 في علم النفس الاجتماعي ، ولكنه وبفضل كوتش وفرانتش (*Coch et French*) سنة 1947 تم تكريس هذا المفهوم ، حيث قام الباحثان بالتركيز على حقيقة أن المشاركة والمساهمة في خلق مناخ جيد (مشاركة كلية أو مشاركة غير مباشرة) وتحقيق الأهداف هي الدافع الرئيسي الذي يساعد على محاربة مقاومة التغيير . لقد نظر لوين إلى التغيير بعدّه إخلال بالتوازن ، ووفقاً لمبادئ التوازن والتفاعل فإن الكيان يحاول استعادة الوضع الذي كان قائماً إذا تعرض لقوة من البيئة المحيطة. ونجد أن التغيير في بعض الأحيان لا يمكنه أن يبذل الكيان لأن القوات الداخلية تميل بطبيعتها للحفاظ على التوازن. وعلى ذلك ، إذا قامت المؤسسة بتغيير حقل القوة الداخلي فإن حالة التوازن يمكن تجاوزها والكيان يمكن له أن يتغير (Barbery, 2010)). على هذا فإن مقاومة التغيير لا تحصل بشكل عفوي وإنما يوجد أسباب متعددة تؤدي إلى ظهورها أو دوافع تخلق المقاومة للتغيير من أبرزها:

الباحثين على أن المقاومة هي رد فعل طبيعي على التغيير ، وسلوك منطقي يصدر من الأفراد الراضين لإدخال أي تغيير والراغبين في المحافظة على الأساليب التنظيمية القائمة حتى لا تمس مصالحهم ، ومن جهة أخرى تعدّ كفرصة لتعديل برامج التغيير حتى تصل إلى الهدف المنشود. من بين أبرز التعاريف التي أعطيت للمقاومة ما يلي:

عرف حسين حريم مقاومة التغيير على أنها: "استجابة عاطفية سلوكية تجاه خطر حقيقي أو متوقع يهدد أسلوب العمل الحالي" (حريم ، 2009 ، ص 389). أشار الباحث من خلال هذا التعريف إلى أن مقاومة التغيير تنتج عن شعور الأفراد العاملين بظهور بوادر للتغيير في الأوضاع القائمة في المؤسسة وتتجسد المقاومة في شكل استجابة سلوكية.

وعرفها خضير كاظم محمود و خليل مُجد حسن الشماع على أنها: "كافة ردود الفعل السلبية للأفراد تجاه التغييرات التي قد تحصل أو التي حصلت بالفعل في المؤسسة لاعتقادهم بتأثيرها السلبي عليهم" (الفريجات ، الشماع ، 2005 ، ص 385). ربط الباحث في هذا التعريف مقاومة التغيير بردود الفعل السلبية الناتجة عن التغييرات الحاصلة في المؤسسة.

وقد عرفها موران *Morin* على أنها: «القوى التي تحول دون إعادة تنظيم المسارات واكتساب مهارات جديدة أو بمعنى آخر ، هي القوة المُقيّدة (المثبطة)» (Mahboub, 2014, p 49) فالمقاومة تظهر عندما تطرح المؤسسة فكرة التحول فتظهر مواقف الأفراد التي تعدّ كقوى كابحة للتغييرات التي تمس التنظيم ومهارات الأفراد الفاعلين في المنظمة.

بينما يعرفها فريد مُجد علي شوشة على أنها: "المعارضة السرية أو العلنية للتغيير وتؤدي إلى ارتفاع التكاليف والتأخر ورفض التغيير أو تقليله ، وهذه المقاومة لها نوعان هما: مقاومة سلوكية ومقاومة نظامية. فالمقاومة السلوكية تتعلق بمعارضة فرد أو مجموعة من الأفراد للتغيير سواء كانت هذه المعارضة علنية أم سرية ، أما المقاومة النظامية تنتج عن نقص الأهلية والكفاءة أو المقدرة المطلوبة

الشعور بالارتياح في الوضع الراهن حيث إن الأفراد يحبذون الاستقرار عامة وقد يبذل البعض جهدا كبيرا للوصول إلى هذا الوضع ، وقد يكون الوضع الراهن مريحا ومؤكدا ، أما التغيير فيخلق الإجهاد وعدم الراحة ، ولذلك يقاوم الأفراد التغيير الذي من شأنه الإخلال بهذا الاستقرار.

التغيير في هيكله المصالح الخاصة حيث قد يكون هناك مصالح خاصة لبعض العاملين في بقاء الوضع الراهن ، لأنهم يتمتعون بسلطة معينة ، تضي عليهم نوعا من القوة في نسج السلطة والمسؤولية القائمة حاليا ، فإذا شعر هؤلاء بأي تهديد للمراكز نتيجة اندماج وحداتهم الإدارية فإنهم يقاومون هذا التغيير (نصر الله ، 2000)

تضارب المصالح تنشأ مقاومة التغيير عندما يشعر الفرد أو الجماعة أن هناك تعارضا بين مصالحه والتزاماته وعلاقاته مع ما يتطلبه الوضع الجديد.

التكاليف الغارقة يقضي بعض العاملين فترة طويلة لتطوير مواقف واتجاهات محددة وفي تعلم طرق معينة للعمل ، وإن التغيير يسبب لهؤلاء شعورا بضياح الجهد الطويل المبذول من قبلهم في الوصول إلى الوضع الراهن.

معايير الجماعة في المنظمة لكل مجموعة معاييرها الخاصة التي يتفق عليها أعضاء المجموعة ، وهي التي تحدد نمط سلوك الفرد في المجموعة ، هذه المعايير تساعد وتسهل التفاعل والتعامل بين أعضاء المجموعة من خلال الالتزام بها سلوكيا ، وبالتالي فإن قبول التغيير يعتمد على مدى نجاح المؤسسة في تغيير معايير الجماعة التي ترفض التغييرات الجديدة.

شدة التنوع والتباين في نظام القيم إن وجود درجة من التنوع والتباين في نظام القيم لدى العاملين مرغوب فيها للتغيير ، وعليه فإن التوصل إلى وجود درجة مناسبة من التباين ضرورية ، ولكن شدة التباين تخلق مشكلة مقاومة التغيير نظرا لصعوبة اعتماد التغيير المقترح.

التزامات وارتباطات سابقة قد يعارض الأفراد أو المنظمات التغييرات الجديدة نظرا لوجود التزامات وارتباطات سابقة مع أفراد أو مؤسسات أخرى ، كالعقود التي توقعها

الإدراك الاختياري أي أن الفرد بطبيعة تكوينه العقلي يدرك الأمور من خلال منظوره الخاص المتأثر بخبرته واتجاهاته ومعتقداته ، وإذا كان للفرد اتجاهات سلبية تجاه المؤسسة فإن إدراكه الاختياري للتغيير والتطوير يكون سلبيا وسوف يحاول المقاومة.

العادة غالبا ما يقوم الفرد بمعالجة أموره بطريقة معينة ، ويشعر الفرد بالارتياح لها لأنه لا يكون مضطرا للتفكير في كل موقف جديد بطريقة جذرية بل يصبح روتينا ومبرمجا إلى حد ما ، أما إذا كان التغيير يتطلب أنماط سلوكية جديدة فإن الفرد عادة يميل للمقاومة لأنه سيضطر إلى التخلي عن عاداته وأنماط سلوكه المعروفة والمحددة له ، وهذا يحتاج إلى طاقة بدنية ونفسية وعقلية جديدة حتى يستطيع التكيف مع الوضع الجديد.

سوء الفهم حين لا يفهم الأفراد أهداف التغيير والتطوير ووسائله بوضوح فإنهم يميلون إلى مقاومته وإثارة الإشاعات السلبية حوله ، فغياب المعلومات يلعب دورا في سوء الفهم (اللوزي ، الفريجات ، 2009).

الخوف من المجهول وهو يعد جزء من الطبيعة البشرية فالعمال ينظرون إلى التغيير على أنه محفوف بالمخاطر ويعد بمثابة المستقبل الغير المؤكد (Sinha ، 2008). إن مقاومة التغيير من طرف الأشخاص المتأثرين يعد تحديا حاسما للقائمين على إدارة التغيير فعلى ماذا تشمل هذه المقاومة من الناحية العملية ؟ كقاعدة عامة ، تكون العواطف في المقدمة ، وعادة ما يكون الخوف هو العاطفة الأكثر بروزا ، فحتى أبسط تغيير يجعل المتأثرين به يسألون: "ماذا يعني ذلك بالنسبة لي أو بالنسبة لنا؟". التغيير يعني دائما ترك ما كان معلوما ومألوفاً ومواجهة المجهول. إن التغيير يولد الخوف والتوتر إذا كان الأفراد يشعرون أن هناك تهديدات لا يمكن مواجهتها (لأزاروس Lazarus 1984). ففي سياق عمليات التغيير الخوف ، والتوتر ، غالبا ما يكون نتيجة تهديد لوظيفة الفرد أو موقعه الحالي في المنظمة (المنصب) ، الخوف من فقدان الاحترام والتقدير ، الخوف من عدم القدرة على مواكبة الابتكارات (klews, Langen, 2008).

الدعم المعنوي والعاطفي لهم وذلك بالإصغاء لهم وتخفيف ثوترهم، وتوفير ظروف العمل المناسبة لهم والتي من شأنها أن تساهم في استغلال مهاراتهم ومواهبهم.

التفاوض والاتفاق تستخدم هذه الطريقة عند وجود جهة تتضرر بشكل كبير من عملية التغيير، وفي الوقت نفسه تمتلك القدرة على مقاومته، يحتاج الأمر من المؤسسة أن تتفاوض معهم، مما يعني تقديم تنازلات لهم سعياً للاتفاق معهم، ويتم ذلك من خلال تقديم حوافز ومزايا وخدمات حتى تضمن المؤسسة ليس فقط عدم مقاومتهم، بل حتى تعهدهم والتزامهم بعدم عرقلة التغيير (العيان، 2002).

إطارات		أعوان تحكم		أعوان تنفيذ	
30	% 33.33	55	%61.11	05	%5.56

الإكراه الصريح والضمني تتضمن هذه الطريقة لجوء المؤسسة إلى فرض التغيير بقوة الإكراه، ويتم ذلك بتهديد العاملين المقاومين للتغيير بفقدان وظائفهم، أو الحرمان من الترقية، أو تخفيض الدرجة الوظيفية وهكذا (العطية، 2003) كما يمكن معالجة المقاومة بالإشراف الصبور والداعم إذا ما كانت هذه المقاومة فردية، أما إذا كان رفض التغيير يأتي من بعض الأفراد الذين لديهم مصالح شخصية وسياسية، فإنه يمكن معالجته بإعطاء هؤلاء الأفراد أدوار خاصة ومفضلة لديهم في عملية التغيير (رواية، 2004).

سادساً: الإجراءات المنهجية للدراسة

منهج وأداة الدراسة: انطلاقاً من موضوع بحثنا ونظراً للاعتماد على الجانب الميداني فإن المنهج المتبع هو منهج دراسة حالة، إذ يعد هذا المنهج من أنسب المناهج العلمية لهذه الدراسة، فهو يمكننا من التعرف على الظاهرة المدروسة، من حيث العوامل المكونة لها والعلاقات السائدة داخلها كما هي في الحيز الواقعي، وضمن ظروفها الطبيعية غير المصطنعة من خلال جمع المعلومات والبيانات المحققة لذلك. ونظر لأن لكل دراسة أداة خاصة بها تخدم أهداف البحث وهذه الأداة تنطلق من الإشكالية الموضوعية لذلك فقد اخترنا أداة الاستمارة كأداة رئيسية لجمع البيانات من مختلف مفردات العينة محل الدراسة.

المؤسسة وأعضائها مع النقابات العمالية، أو العقود مع الموردين (اللوزي، الفريجات، 2009).

يتضح أن الأسباب الدافعة لمقاومة التغيير ترتبط بشكل مباشر بنظرة الأفراد الشخصية أو الجماعية لعملية التغيير في المنظمة، فردود فعل الأفراد العاملين تكون في غالب الأحيان سلبية نتيجة عدم تفهمهم للدوافع الحقيقية لعملية التغيير، فالمقاومة تنتج عن عدة عوامل تتعلق أساساً بتباين قيم الأفراد العاملين الاتجاهات السلبية المتشكلة لديهم نحو المؤسسة معايير الجماعة الراضية لإدخال أي تغيير، قصور في الوسائل المستخدمة في إيصال الرسائل الحاملة لمضمون التغيير وأسبابه والنتائج المتوقعة منه، شعور الأفراد بالارتياح في الوضع القائم، تخوفهم من التغيير الذي قد يمس مصالحهم أو يعارض معها إضافة إلى عوامل أخرى قد تنتج عنها مقاومة التغيير.

خامساً: أساليب معالجة مقاومة التغيير

توجد عدة أساليب يمكن أن تتبناها المؤسسات للتغلب على مقاومة التغيير التنظيمي، ويعود اختيار الأسلوب المناسب تبعاً للحالة أو الموقف الذي تواجهه المؤسسة، وتتلخص هذه الأساليب فيما يلي:

التعليم والاتصال إن نجاح مشروع التغيير يتطلب توفر المعلومات الواضحة والدقيقة التي تجيب عن تساؤلات واهتمامات العمال وتجنبهم التأويل فغياب الاتصال حول أي مشروع للتغيير يفتح المجال للتأويل ويحفز على المقاومة، مما يتطلب توزيع المعلومات بصفة دقيقة على جميع المستويات لإقناع العاملين الراضين لقبول التغيير والمشاركة فيه، بحيث تصبح أهداف المنشأة هي أهدافهم التي يعملون على تحقيقها.

المشاركة إن السماح للعاملين بالمشاركة في عمليات صناعة القرارات المرتبطة بالتغيير، ومنحهم كذلك صلاحيات أوسع لتنفيذه، من شأنه أن يؤدي إلى تقليل مقاومتهم للتغيير، والحصول على التزامهم بالتنفيذ، لأنه يصعب على الأفراد مقاومة قرار التغيير الذي شاركوا في اتخاذه.

التسهيل والدعم يمكن التغلب على مقاومة التغيير من خلال تدريب العاملين على الأساليب الجديدة، وتوفير

البحث الذي استخرجت منه⁽²⁴⁾. ومنه فمعاينتنا غير احتمالية نمطية (قصديّة) لأننا سوف نختار من بين المستخدمين الذين تتطلب مهامهم استخدام تكنولوجيا الاتصال والمستخدمين لهذه التكنولوجيا، وعليه فقد بلغ عدد مفردات العينة التي شملتها الدراسة فعليا 90 مفردة والجدول التالي يوضح ذلك.

تحليل النتائج ومناقشتها:

جدول رقم 01 يوضح تكنولوجيا المعلومات والاتصال المستخدمة في مؤسسة صندوق الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء

موافق تماما		غير موافق تماما		محايد		موافق		غير موافق تماما		العبارات
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
94.44	85	3.33	03	00	00	00	00	2.22	02	يتوفر لدى المؤسسة أجهزة الحاسوب لانجاز المهام
73.33	66	6.67	06	8.89	08	7.78	7	3.33	03	تم توفير البرمجيات الحاسوبية اللازمة لتطبيقات الأعمال الإدارية
31.11	28	18.89	17	00	00	50	45	00	00	ترتبط المكاتب بشبكة اتصال داخلية (الأنترانت) لتبادل المعلومات
53.33	48	13.33	12	00	00	33.33	30	00	00	تمتلك المؤسسة موقع الكتروني

بغية تبسيط إجراءات العمل، وزيادة كفاءة العمليات للوصول إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة وبالتالي تحقيق رضا المؤمنين.

حول ربط مصالح المؤسسة بشبكة اتصال داخلية (الأنترانت) لتبادل المعلومات يوضح الجدول أن ما نسبته (50%) يبدون موافقتهم و(31.11%) يوافقون بشدة، وهذا ما يدل على أن المؤسسة توفر شبكة اتصال داخلية، في حين أن ما نسبته (18.89%) لا يدركون ذلك، وبالنظر إلى هذه النتائج يتضح أن المؤسسة تهدف من خلال ربط مصالحها بشبكة اتصال داخلية إلى تسهيل عملية إيصال الرسائل الاتصالية بسرعة كبيرة وفي الوقت المناسب وبدقة ووضوح، إضافة إلى أن هذه الشبكة تتيح المعلومات لكافة العاملين في كافة المستويات بما يحقق الفهم المشترك ويلغي الحدود بينهم، وكذا يشكل علاقات تقوم على التفاعل والمشاركة.

وفيما يتعلق بامتلاك المؤسسة لموقع الكتروني فما نسبته (53.33%) يوافقون بشدة على ذلك و(33.33%) يوافقون على امتلاك المؤسسة لموقع الكتروني تديره المديرية

مجتمع وعينة الدراسة: يمثل مجتمع البحث الأفراد العاملين بمؤسسة صندوق الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء بما يشتمل عليه من فروع ومراكز الدفع، ونظرا لأن مستخدمي هذه المؤسسة مصنّفين إلى إدارات عليا، إدارات، أعوان التحكم، أعوان التنفيذ، فقد لجأنا إلى القيام بمعاينة وذلك بانتقاء العينة الممثلة لمجتمع البحث، وقد استخدمنا في دراستنا هذه معاينة (غير احتمالية) حيث يكون فيها " احتمال انتقاء عنصر من عناصر المجتمع ليصبح ضمن العينة غير معروف"⁽²³⁾ ونمطية أي " اختيار عينة من مجتمع البحث بانتقاء عناصر مثالية من هذا المجتمع أي أننا نبحت عن عنصر أو عدة عناصر تكون بمثابة صورة نمطية لنفس مجتمع

بالنظر إلى بيانات الدراسة المتعلقة باستعمال المؤسسة لأجهزة الحاسوب لانجاز المهام نجد أن ما نسبته (94.44%) من أفراد العينة يقرّون بأن المؤسسة تلجأ إلى استخدام أجهزة الحاسوب لانجاز المهام، في حين أن ما نسبته (3.33%) لا يدركون ذلك وقد يعود هذا لعدم استخدامهم لهذه الأجهزة بحيث أن مهامهم لا تتطلب استخدام الحاسب الآلي. وبالنظر إلى هذه النتائج يتضح أن لجوء المؤسسة لتوفير الحواسيب الآلية قد يعود لرغبتها في تحسين أساليب الاتصال بين الوحدات الإدارية، وكذا تقليص الشكاوى المرتبطة بسوء فهم محتوى الرسالة الاتصالية، وتقليص التكاليف المترتبة على العملية الاتصالية.

بخصوص توفير البرمجيات الحاسوبية اللازمة لتطبيقات الأعمال الإدارية فقد أوضحت بيانات الدراسة أن ما نسبته (73.33%) يؤكدون على ذلك بأن المؤسسة توفر هذه البرمجيات في حين ظهر أن ما نسبته (8.89%) محايدين، وبالنظر إلى هذه النتائج يتضح أن المؤسسة لم تكتف بإدخال الحواسيب الآلية بل عمدت إلى توفير البرمجيات اللازمة وهذا

اللازمة التي يحتاجها المواطن ، وتطلعه على كل المستجدات بما يساهم في تعزيز أواصر التواصل بين المؤسسة والجمهور الخارجي ، إضافة إلى أنها تقوم بالتعريف بمؤسستها والمؤسسات التابعة لها والخدمات التي توفرها لهم.

العامة وتابع لها ، في حين أن ما نسبته (13.33%) لا يدركون ذلك ما يؤكد على أنهم غير مهتمين بالتكنولوجيا الحديثة ولا يستفيدون من المعلومات التي يوفرها موقع المديرية العامة ، وبالنظر إلى هذه النتائج ، يتضح أن المؤسسة تولي اهتماما بوسائل الاتصال الإلكترونية وتعتمد إلى توفير المعلومات

جدول رقم 02 يوضح أسباب مقاومة التغيير التكنولوجي

العبارات	موافق تماما		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق تماما
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
عدم فهم أهداف التغيير التكنولوجي ووسائل تجسيده	77.78	70	2.22	02	00	00	11.11	10	8.89
عدم الاقتناع بأهمية التغيير التكنولوجي	44.44	40	13.33	12	2.22	02	33.33	30	6.67
عدم إشراككم في التخطيط للتغيير	57.78	52	10	09	8.89	08	12.22	11	11.1
فرض التغيير بالقوة	50	45	3.33	03	17.7	16	22.22	20	6.67
الشعور بالارتياح في الوضع الذي يسبق التغيير	83.33	75	12.22	11	00	00	4.44	04	00
الخوف من فقدان المناصب الوظيفية	91.11	82	8.89	08	00	00	00	00	00
الخوف من إضافة مسؤوليات وظيفية جديدة	67.78	61	11.11	10	00	00	13.33	12	7.78
الخوف من المجهول	73.33	66	3.33	03	4.44	04	13.33	12	5.56

عاداتهم وأنماط سلوكهم المعروفة لديهم وبالتالي يخل باستقرارهم ويجعلهم يشعرون بعدم الارتياح.

3- عدم فهم أهداف التغيير التكنولوجي ووسائل تجسيده جاء بنسبة (77.78%) وهذا يدل على أن نقص المعلومات حول أهداف التغيير ومراحل إحداثه والنتائج المتوقعة منه من شأنه أن يوجد روح المقاومة داخل المؤسسة ، فالمعلومات المتعلقة بالتغيير لا بد أن توفر لها الوسائل المناسبة لإيصالها للأفراد العاملين تجنباً للوقوع في سوء الفهم وبالتالي حدوث المقاومة.

4- الخوف من المجهول جاء بنسبة (73.33%) إذ إن معظم العمال ينظرون إلى التغيير على أنه بمثابة المستقبل المجهول وغير المؤكد من ناحية النتائج التي سوف يحققها هذا التغيير فيما إذا سوف تكون إيجابية تعود بالنفع عليهم أو سلبية تضر بمصالحهم.

5- الخوف من إضافة مسؤوليات وظيفية جديدة جاء بنسبة (67.78%) ففي بعض الأحيان يتطلب التغيير إعادة

بالنظر إلى بيانات الدراسة الموضحة في الجدول أعلاه المتعلقة بأسباب مقاومة الموظفين للتغيير التكنولوجي من وجهة نظر أفراد العينة فقد ترتبت على النحو التالي:

1- الخوف من فقدان المناصب الوظيفية جاء بنسبة (91.11%) وهذا ما يؤكد أن الفرد العامل يقاوم كل تغيير من شأنه أن يمس بمركزه الوظيفي ، فالتغيير التكنولوجي الذي يحدث نتيجة توجه المؤسسة نحو استخدام الحاسبات الآلية وشبكات الاتصال وأنظمة المعلومات في مختلف الأنشطة يؤدي إلى البحث عن اليد العاملة المؤهلة لاستخدام هذه التقنيات الحديثة ، وكذا قد تحل هذه التكنولوجية محل الفرد العامل وهذا ما يؤدي بالموظفين إلى مقاومة هذا التغيير.

2- الشعور بالارتياح في الوضع الذي يسبق التغيير جاء بنسبة (83.33%) وهذا ما يوضح أن الأفراد يميلون إلى الحفاظ على عاداتهم التي يشعرون وهم يمارسونها بالارتياح والاستقرار ، فيقاومون كل ما هو جديد من شأنه أن يغير من

التغيير قد تعتمد على أسلوب الإيجار ، وهو أسلوب ديكتاتوري يفرض التغيير بالقوة ويجبر الأفراد العاملين على قبوله ، والمشاركة فيه دون المشاركة في التخطيط له وهذا ما يقود للمقاومة.

8- عدم الاقتناع بأهمية التغيير جاء بنسبة (44.44%) وهذا يدل على أن المؤسسة لا تلجأ في بعض الأحيان إلى أسلوب الإقناع أثناء شروعيها في إحداث التغيير ، فانتهاج هذا الأسلوب من شأنه أن يقنع الأفراد أن ما تنوي المؤسسة القيام به هو الأفضل وبالتالي تتجنب المقاومة.

توزيع الصلاحيات والمسؤوليات مما قد يضيف مسؤوليات جديدة تتناسب مع ما يتطلبه الوضع الجديد وهذا ما يؤدي إلى المقاومة.

6- عدم إشراك الموظفين في التخطيط للتغيير التكنولوجي جاء بنسبة (57.78%) وهذا يعود لكون أن الموظفين يحبذون المشاركة في القرارات المهمة التي تخدم مصلحة المؤسسة ومصالحهم حتى يشعرون بفائدتهم في تطوير وتغيير المؤسسة نحو الأفضل ، في حين أن كل ما يفرض عليهم بالقوة يتصدون له بالمقاومة.

7- فرض التغيير بالقوة جاء بنسبة (50%) فهذا من الأسباب المؤدية للمقاومة ، فالمؤسسة أثناء شروعيها في عملية

جدول رقم 03 يوضح أساليب التغلب على مقاومة التغيير التكنولوجي

غير موافق تماما		غير موافق		محايد		موافق		موافق تماما		العبارات
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
13.33	12	00	00	2.22	02	81.11	73	3.33	03	إجراء اتصالات تعليمية وإرشادية للعاملين لتعريفهم بالهدف من التغيير التكنولوجي وفوائده
52.22	47	5.56	5	11.11	10	24.44	22	6.67	06	السماح للعاملين بالمشاركة في عمليات صناعة القرارات المرتبطة بالتغيير التكنولوجي
37.78	34	1.11	01	7.78	07	44.44	40	8.89	08	تدريب العاملين على الوسائل الجديدة
31.11	28	44.4	40	00	00	2.22	02	22.2	20	التهديد بفقدان الوظائف أو الحرمان من الترقية
5.56	05	00	00	00	00	11.11	10	83.3	75	التأكيد بأن التغيير لن يمس الوظائف

ذلك فالاعتماد على هذا الأسلوب يساعد المؤسسة على إقناع موظفيها بضرورة التغيير ، ومن ثم المساهمة في تحقيقه ، فتوفير المعلومات وإيصالها وإيضاحها للعاملين يعدّ من الركائز الأساسية المساعدة على إحداث التغيير ، في حين أن ما نسبته (13.33%) نفوا بشدة ذلك وقد يعود السبب في ذلك لعدم ثقّتهم في مرؤوسيهما مما يدفعهم لعدم الاحتكاك والاتصال المباشر بهم.

3- تدريب العاملين على الوسائل التكنولوجية الجديدة جاء بنسبة (44.44%) فهذا الأسلوب من شأنه أن يساعد الفرد العامل على زيادة معارفه ، ومعلوماته وتنمية وتطوير مهاراته ، ومن ثم تغيير اتجاهاته وسلوكياته ، وهذه النسبة تشتمل على الأفراد الذين خضعوا للتدريب وكذا الأفراد الذين لم يخضعوا له ولكن هم على دراية بأن المؤسسة ترسل بعض من الموظفين لتكوين وفق برنامج المديرية العامة وهذا

بالنظر إلى بيانات الدراسة الموضحة في الجدول يتبين لنا أن المؤسسة تعتمد العديد من الأساليب لتقليل من المقاومة وتحقيق قبول ومشاركة الأفراد في هذا التغيير ، وقد ترتبت هذه الأساليب حسب آراء وإجابات أفراد العينة على النحو التالي:

1- ما نسبته (83.33%) من أفراد العينة أكدوا على أن المؤسسة اعتمدت الأسلوب القائم على التأكيد بأن التغيير التكنولوجي لن يمس وظائفهم ، وهذا ما من شأنه أن يبعث الارتياح في نفوسهم ويؤدي بهم إلى المساهمة في تحقيق هذا التغيير ، مقابل ما نسبته (5.56%) ممن لم يروا أن المؤسسة قد اعتمدت هذا الأسلوب لتخفيف من المقاومة.

2- الاعتماد على الأسلوب القائم على إجراء اتصالات تعليمية وإرشادية للعاملين لتعريفهم بالهدف من التغيير التكنولوجي وفوائده حيث إن ما نسبته (81.11%) أكدوا على

الأسلوب الذي تتبناه المؤسسة أثناء إحداثها للتغيير، وقد اتضح أن الخوف من فقدان المناصب الوظيفية جاء في المرتبة الأولى، تلاه الشعور بالارتياح في الوضع الذي يسبق التغيير، وقد جاء سبب عدم فهم أهداف التغيير التكنولوجي ووسائل تجسيده في المرتبة الثالثة، تلاه الخوف من المجهول، وكذا الخوف من إضافة مسؤوليات وظيفية جديدة، وقد أخذ سبب عدم إشراك الموظفين في التخطيط للتغيير التكنولوجي المرتبة السادسة، في حين أن فرض التغيير بالقوة وعدم الاقتناع بأهمية التغيير التكنولوجي قد جاء في المراتب الأخيرة، فكل هذه الأسباب من شأنها أن توجد روح المقاومة.

– لتخفيف من شدة المقاومة والوصول إلى تحقيق قبول ومشاركة الأفراد فإن المؤسسة تلجأ إلى تطبيق العديد من الأساليب التي تتناسب مع أسباب المقاومة وقد أوضحت الدراسة أن المؤسسة تعتمد بصفة كبيرة على تطبيق الأسلوب القائم على التأكيد بأن التغيير التكنولوجي لن يمس وظائف الأفراد العاملين، إضافة إلى اعتمادها على أسلوب إجراء اتصالات تعليمية وإرشادية للعاملين لتعريفهم بالهدف من التغيير التكنولوجي وفوائده، وكذا تدريب العاملين على الوسائل التكنولوجية الجديدة، في حين أن المؤسسة لا تعتمد كثيراً على أسلوب المشاركة في عمليات صناعة القرارات المرتبطة بالتغيير التكنولوجي، وكذا على أسلوب التهديد بفقدان الوظائف أو الحرمان من الترقية.

خاتمة

في الختام يمكن القول أن التوجه نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال يعد من أبرز أشكال التغيير التكنولوجي الذي يؤدي إلى تسهيل ممارسة الوظائف والأنشطة، وينعكس بالإيجاب على العديد من جوانب العمل، والتنظيم داخل المؤسسة بما يحقق مستويات أعلى من الأداء، وكذا الفعالية التنظيمية.

وفي ظل التوجه نحو تبني تكنولوجيا الاتصال الحديثة قد تبرز المقاومة التي تسعى المؤسسات إلى القضاء عليها، أو التخفيف من حدتها، وذلك بانتهاجها لأساليب واستراتيجيات علمية وعملية تمكنها من تحويل هذه المقاومة

ما يسهل اندماجهم ويقلل من مقاومتهم، وبالمقابل يوجد ما نسبته (37.78%) ممن لم يروا أن المؤسسة قد اعتمدت على هذا الأسلوب نتيجة لعدم استفادتهم من برامج التكوين المسطرة من طرف المديرية العامة.

4- ما نسبته (52.22%) من أفراد العينة أكدوا على أن المؤسسة لم تسمح لهم بالمشاركة في عمليات صناعة القرارات المرتبطة بالتغيير التكنولوجي وهذا قد يعود لاعتماد المؤسسة على أسلوب المشاركة المركزية وذلك بإشراك الأفراد المهمين في عملية التغيير، على عكس أسلوب المشاركة واسع النطاق الذي يسمح بإشراك الأفراد العاملين على نطاق واسع في عملية التغيير، والأفراد المشاركين قد تمثلوا بنسبة (31.11%).

5- عدم اعتماد المؤسسة بشكل كبير على أسلوب التهديد بفقدان الوظائف أو الحرمان من الترقية وهذا ما ظهر من خلال إجابات الموظفين الغير موافقين وغير موافقين تماما والتي مثلت نسبة (75.55%) فهذا الأسلوب يدخل ضمن أساليب الإكراه والتي نادرا ما يتم اللجوء إليها، أو تلجأ إليه المؤسسة عندما تكون هناك حاجة للإسراع في التغيير وتتوفر للإدارة المسؤولة عنه سلطة واسعة.

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها:

– تتوفر لدى مؤسسة صندوق الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء أجهزة الحاسوب لتحسين العملية الاتصالية المسهلة لإنجاز المهام، وعلى البرمجيات الحاسوبية اللازمة لتطبيقات الأعمال الإدارية لزيادة كفاءة العمليات والوصول إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة.

– توفر المؤسسة شبكة اتصال داخلية (الإنترنت) تربط بين المصالح المختلفة وكذا تربطها بالمديرية العامة لتسريع وتسهيل عملية تبادل المعلومات وإتاحتها لكافة العاملين في كافة المستويات بما يؤدي إلى تحقيق التفاعل.

– تولي المؤسسة اهتماما بوسائل الاتصال الإلكترونية التي من شأنها أن تعزز أوامر التواصل بينها وبين الجمهور الخارجي.

– تعددت أسباب مقاومة الموظفين للتغيير التكنولوجي وقد أظهرت الدراسة أن المقاومة تظهر نتيجة

إلى رد فعل إيجابي بما يضمن مشاركة الأفراد الذين كانوا يتدمرون من هذا التغيير وكذا اندماجهم فيه.

قد يخطئ المسؤولون عن إدارة التغيير حينما يتجاهلون تدمير ورفض العمال ، وفي اعتقادهم أن هذا السلوك السلبي سوف يتلاشى مع مرور الوقت ، في حين أن الوعي بأهمية التعامل مع مقاومة التغيير في مراحلها المبكرة ، وبأساليب مدروسة تتوافق مع سبب الرفض والمقاومة ، وللجوء إلى إيصال معلومات واضحة ، ومفهومة تساعد الأفراد المقاومين على فهم أسباب وأهمية التغيير ، إضافة إلى إشراكهم في وضع القرارات الحاسمة المتعلقة بالتغيير ، والعمل على تدريبهم وتحفيزهم ماديا ومعنويا من شأنه أن يؤدي بهم إلى المشاركة والاندماج في التغيير ، وإظهار رد الفعل الإيجابي وفي حالة ما إذا أثبتت هذه الأساليب عدم ناجعتها فيتم اللجوء إلى فرض التغيير بقوة الإكراه.

قائمة المراجع

– الكتب

1. حريم ، حسين. 2009 ، السلوك التنظيمي: سلوك الأفراد والجماعات في المنظمات الأعمال ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن .
2. حسن ، راوية. 2004 ، السلوك التنظيمي المعاصر ، الدار الجامعية ، الإسكندرية .
3. الدناني ، عبد الملك ردمان . 2005 ، تطوير تكنولوجيا الاتصال وعولمة المعلومات ، لمكتب الجامعي الحديث ، مصر .
4. شوشة ، فريد مُجد علي . 1999 ، الإدارة الإستراتيجية ، دار النهضة العربية ، مصر .
5. الصرن ، رغد حسن . 2002 ، إدارة المكاتب الحديثة ، دار الرضا للنشر ، دمشق .
6. الصيرفي ، مُجد . 2009 ، إدارة تكنولوجيا المعلومات ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية .
7. عبوي ، زيد منير . 2007 ، إدارة التغيير والتطوير ، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2007 .
8. العطية ، ماجدة . 2003 ، سلوك المنظمة: سلوك الفرد والجماعة ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن .
9. العميان ، محمود سلمان . 2002 ، السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان .
10. الفريجات ، خضير كاظم حمود . الشماع ، خليل مُجد حسن . 2005 ، نظرية المنظمة ، دار المسيرة للنشر ، عمان .
11. قوي ، بوحنية . 2010 ، الاتصالات الإدارية داخل المنظمات المعاصرة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر .
12. اللبان ، شريف درويش . 2005 ، تكنولوجيا الاتصال: المخاطر والتحديات والتأثيرات الاجتماعية ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة .
13. اللوزي ، موسى سلامة . الفريجات ، خضير كاظم حمود . وآخرون . 2009 ، السلوك التنظيمي: مفاهيم معاصرة، إثراء للنشر والتوزيع ، الأردن .
14. مكاوي ، حسن عماد . علم الدين ، محمود . 2009 ، تكنولوجيا المعلومات والاتصال ، الدار العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة .
15. نصر الله ، حنا . وآخرون . 2000 ، مبادئ في العلوم الإدارية الأصول والمفاهيم المعاصرة . دار زهران ، عمان .

– كتب باللغة الأجنبية

1. KLeus, Joachim. Langen, Ralf. 2008, Change 2.0 Beyond Organisational Transformation, Springer Science & Business Media, Allemagne.
2. Sinha, Jai B. P. 2008, Culture and Organizational Behaviour, First published, SAGE Publications, London.

– الرسائل الجامعية

1. Barbery, Julie. 2010, "Changement de cadre légal dans le secteur social et médico-social et impacts sur la culture organisationnelle et les pratiques professionnelles", Doctorat en Psychologie du Travail et des Organisations, Université Montpellier III - PAUL VALERY - Ecole Doctorale 60 - Montpellier.
2. Lekhal, Amel. 2014, "TIC et changement organisationnel. Cas pratique : CHIALLI TUBE Sidi Belabes", magister en management des hommes et gouvernance des entreprises, Université Abou-Bakr BELKAID- Tlemcen.
3. Mahboub, Leila. 2014, "La communication interne et le changement organisationnel en entreprise. Cas pratique : Essai d'analyse à travers l'entreprise de la cimentrie de Beni-saf S.CI.BS ", Mémoire de magister en science de gestion - option : système d'information et de communication en entreprise (SICE) Université Abou-Bakr BELKAID- Tlemcen.

جماليات البناء في قصيدة الثورة الجزائرية في الشعر العراقي الحديث من خلال قصيدة «إلى مجاهد» للشاعر "كازم محمد حسين"

The aesthetics of the construction in the poem of the Algerian revolution in modern Iraqi poetry through a poem (to Mujahid) by the poet "Kazem Mohammed Hussein"

تاريخ الإرسال: 2019-02-13 تاريخ القبول: 2020-09-30

سعاد بن ناصر*، جامعة غرداية، souad89ben@gmail.com
مصطفى حمودة، جامعة غرداية، hammusdz@gmail.com

الملخص

شكلت الثورة الجزائرية أيقونة رمزية في الشعرية الحديثة؛ ليس على الصعيد الجزائري فحسب وإنما في الشعرية العربية والعالمية ككل، وشعراء العراق من أبرز الشعراء العرب الذين احتفوا بها وكتبوا فيها روائع قصائدهم، حتى إن "عثمان سعدي" وضع كتاباً في هذا الشأن بعنوان (الثورة الجزائرية في الشعر العراقي)، وتهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة تجليات الجمالية في بناء إحدى قصائد الثورة للشاعر العراقي "كازم محمد حسين" بتحليل مظهراتها شعرية ضمن العنوان والبنى الإيقاعية، الصرفية، التركيبية، والصورة الشعرية باستثمار المقولات النقدية البنوية والأسلوبية.

الكلمات المفتاحية: الشعرية، الثورة الجزائرية، الشعر الحديث، البنية.

Résumé

Les étudiants algériens d'anglais trouvent beaucoup de défis dans la rédaction d'un paragraphe narratif bien organisé et significatif. Cet article vise à identifier les problèmes et les difficultés communs auxquels les étudiants de première année de l'Université de Batna 2 sont confrontés à l'écrit. Les sujets de l'étude sont 60 étudiants, inscrits au département d'anglais. La méthode utilisée est descriptive et les outils de collecte de données sont un questionnaire remis à 10 professeurs d'anglais et un devoir de rédaction pour les étudiants. Les résultats de ce travail ont montré que les apprenants étaient aux prises avec de nombreux problèmes tels que l'usage de langue, le vocabulaire, la mécanique, l'organisation, l'interférence de la L1 et le contenu. Afin de résoudre les problèmes précédents, l'étude propose des suggestions pour les enseignants et les concepteurs de programme pour améliorer l'écriture du paragraphe des étudiants.

Mots-clés : Poésie - révolution algérienne - poésie moderne - structure.

Abstract

The Algerian revolution formed a symbolic icon in the modern poetry; not only on the Algerian level, but in the Arab and international poetry as a whole. Iraqi poets are among the most prominent Arab poets who wrote masterpieces about this revolution, even "Othman Saadi" wrote a book in this regard entitled (The Algerian Revolution in Iraqi Poetry). this research paper aims at studying the aesthetic manifestations in constructing one of the poems of the revolution by the Iraqi poet "Kazem Muhammad Hussein" by analyzing the expressions of its poetry within the title and the rhythmic, morphological, compositional, and poetic structures by using structural and stylistic critical statements.

Keywords: Poetry - stylistic - Algerian revolution - modern poetry - structure.

مقدمة

لما كان النص الأدبي بنية لسانية أسلوبية فهو لا يفصح لقارئه عن مكوناته، حيث يقوم على شبكة معقدة من العلاقات بين عناصره اللغوية، ما يجعل عملية ولوجه صعبة ما لم يتسلح الدارس بالأدوات العلمية اللازمة.

ويعد الشعر من النصوص التي يكون الاشتغال فيها على اللعب بالعناصر اللغوية في صورة نظم أو أسلوب، مما يفتح باب التأويل وتعدد القراءات، لذا كان الأسلوب هو المدخل الآمن لدراسته، وهو من أهم مداخل النص الفني.

ولعل الذي عُرف عن محللي الأسلوب دأبهم على دراسة النص وفق المستويات: الصوتي، الصرفي، التركيبي، ثم الدلالي، بيد أننا سنبتعد قليلاً عن هذه التمطية؛ ذلك أن الصيغة الصرفية، أو الظاهرة التركيبية قد تسهم في صناعة الإيقاع، لذا ستكون دراستنا للظواهر الأسلوبية في جميع الاتجاهات، على أن تكون تلك المستويات متضمنة داخل الدراسة.

ولما كانت دراستنا تبحث في جماليات البناء الأسلوبي، فلا نجد حرجاً في استدعاء "السيما" في تحليلنا هذا، للوقوف على دلالات الظواهر الأسلوبية في النص. وقد وقع اختيارنا على قصيدة (إلى مجاهد) للشاعر "كاظم محمد حسين" (سعدى، 1981م، ص 272):

لَا حَ هَذَا الصَّيَاءُ

يُبِيرُ الْفَضَاءُ

بِشَكْلِ بَدِيْعٍ

طَالَمَا تَبْتَغِيهِ

كَالرَّبِيْعِ

كَالْوَجُودِ الْبَاسِمِ

مَا تَنَاهَى مِنْ حُفُوتٍ

فِي الْمَسَاءِ

زَالَ فِي دَفْقِ الصَّيَاءِ

لَنْ يَعُودَ

كَانَ فِي عَرْضِ الطَّرِيقِ

عُودٌ تَهَادَى عَيْنِدُ

فَعَادَ فِي قِمَمِ

كَعَهْدِهِ الْمُظْلِمِ

مِنْ قَبْلِ هَذَا الصَّيَاءِ

وسنقارب هذا النص متبعين الخطة الآتية:

أولاً: دلالة العنوان.

ثانياً: البنية الإيقاعية.

ثالثاً: البنية الصرفية.

رابعاً: البنية التركيبية.

خامساً: بنية الصورة الشعرية.

أولاً: دلالة العنوان

أصبح العنوان في الشعر الحديث والمعاصر عتبة للنص، بل هو في أطروحات السيميائيين نصٌ وباقي مقاطع القصيدة فروع تنبع منه (تاويرت، 2014)، فلم يعد العنوان مجرد ملخص لمضمون القصيدة بل هو نصٌ مواز يرتبط بنص القصيدة، ويفتح باب تعدد القراءات حوله.

لقد وسم الشاعر قصيدته بـ (إلى مجاهد)، وقد جاء العنوان شبه جملة: من الحرف (إلى) الذي يفيد انتهاء الغاية (الشمسان، د.س.ن.)، أُضيف إليه اسم مذكر على وزن فاعل (من جاهد) جاء نكرة، فهو ليس مجاهداً بعينه وإنما كل مجاهد يكافح في أرض الجزائر.

فغاية كل مجاهد مخلص هي الشهادة، فجاءت دلالة حرف الجرّ معبرة عنها، هذا المعنى تردّد صده في القصيدة في قول الشاعر «لن يعود»، (لن) التي تقيد النفي المطلق المؤكّد، فمنتهى غاية المجاهد هي الشهادة الكامنة في قمم الجبال.

ف نجد تلاحماً بين عنوان القصيدة ومضمونها، فالمجاهد هو الصيَاء الذي ينير ظلمة الأفق ثم يغيب وينتهي في قمم الجبال شامخاً.

هذه القصيدة (إلى مجاهد) ومضة لم تتعدّ خمسة عشر (15) سطراً، استطاع الشاعر من خلالها تصوير هذا المجاهد الذي ينطلق في الظلمة كأثّة البدر المنير رغم كونه متخفياً في المساء، ليزول من كونه مجاهداً ليولد من جديد شهيداً، فغول الموت (العدو الفرنسي) يتربّص به في عرض الطريق، ليصعد في القمم، وتظلم الدنيا بخفوت نجمه، ليعود الظلام كما كان قبل سطوع ضياء هذا المجاهد.

1_ البديل الأسلوبي

لقد اختار الشاعر لفظة (مجاهد) عنواناً لقصيدته، وكان من الممكن أن يختار لفظة (مكافح)، فهما لفظتان تشتركان في الدلالة، إلا أن بينهما فروقاً نوجزها في:

أ_ المادة المعجبية

(فعلون)، فجاءت القصيدة مناصفة بين البحرين؛ بين بحر المتقارب الوارد في ثمانية (8) أسطر من مجموع خمسة عشر (15) سطرًا، وبين الرمل الوارد في سبعة (7) أسطر، والمزج بين عدة بحور في قصيدة واحدة ضرب غير مستغرب في شعر التفعيلة (الشعر الحر)، وهو ما أشارت إليه "نازك الملائكة" في كتابها (فضايا الشعر المعاصر) (الملائكة، 1978)، وتتميز تفعيلتا البحرين بمرونة تشكيلها وكثرة الزخافات التي تدخلها. (الملياني الأحمد، 1994)

ورغم اختلاف التفعيلتين ودخول الزخافات والعلل عليهما، إلا أن الشاعر استطاع تشكيلهما بحرية معبرًا عن هذا المجاهد الصاعد، كما أن التوازن في توزيع التفعيلات والمزاوجة بينهما خلق انسجامًا بديعًا ينم عن قدرة الشاعر وتمكنه في التشكيل الإيقاعي، فقد جاءت موزعة على أسطر القصيدة كالآتي:

3/3/3/3/2/1/2/1/2/2/1/3/2/2/3

إن المزاوجة بين بحرين واختيار التشكيل الحر يُعد في حد ذاته انزياحًا عن المعيار، خاصّة في تلك المرحلة التي اشتد فيها الخلاف بين الالتزام بالتشكيل العمودي للشعر والتحرر منه بابتكار شعر التفعيلة (الشعر الحر) ورؤاه ("نازك الملائكة"، "بدر شاكر السياب"... إلخ)، لكن هذا الانزياح واعٍ ومبرر.

فالتشكيل الحر للوزن والمزاوجة بين بحرين وإن كان خروجًا عن النسق المتسق المألوف حسب "نازك الملائكة" (الملائكة، 1978)، إلا أنه جاء معبرًا ومصورًا لهذه الومضة من حياة مجاهد صعد وأضاء الدنيا برهة من الزمن ثم التقمه الموت لتظلم الدنيا من بعده.

ولو نظرنا للدلالة اللغوية لبحري الرمل والمتقارب نجد أنه جاء في (مقاييس اللغة) لـ "ابن فارس": «الرمل: الهرولة... كالعُدو أو المشي... المُرْمِل هو الذي لا زاد معه» (ابن فارس، 1979، 442)، فالمجاهد يهرول إلى القمة في سعي حثيث للنصر أو الشهادة، لا زاد معه من قوة أو عتاد إلا إيمانه الكامن في روحه بحتمة النصر.

كما جاء أيضًا في لفظ (قَرَب) قوله: «القاف والزاء والباء أصل صحيح يدل على خلاف البعد» (ابن فارس، 1979، 80)، فالشاعر رغم بعد المسافات التي تفصله عن الجزائر وثورتها المجيدة إلا أنه يصف المجاهد في هذه القصيدة وكأنه يعيش لهذه اللحظة قلبًا وقالبًا، كما أن دلالة الهرولة والقرب كانت حاضرة في حنايا القصيدة، فتسارع الأحداث

فلفظ (مجاهد) من مادة (ج، ه، د)، و«الجيم والهاء والدال أصله المشقة... والجهد الطاقه» (ابن فارس، 2001، 210)، وفي (لسان العرب) «الجهد بلوغك غاية الأمر الذي لا تألو على الجهد فيه... وجاهد العدو مجاهدة وجهاد: قاتله وجاهد في سبيل الله... والجهاد: المبالغة واستفراغ الوسع في الحرب أو اللسان...» (ابن منظور، د.س.ن، 133)، وهذه المعاني كلها تتلاءم وموضوع القصيدة، فالمجاهد يلقي المشقة في جهاده، كما أنه لا يُسمى مجاهدًا إلا من يستفرغ جهده في القتال حتى يبلغ الغاية التي يريد، فأما النصر أو الشهادة.

كما أن (مجاهد) لفظة إسلامية لها تاريخها، وكفاح الشعب الجزائري كان جهاد الإسلام ضد الكفر، لذا وردت هنا بدل لفظة (مكافح): فهي من مادة (ك ف ح) وتعني المواجهة والمضاربة. (ابن منظور، د.س.ن)

إذن فلفظ (مجاهد) أبلغ في المعنى من (مكافح): فالمجاهد يستमित في طلب النصر أو الشهادة أما المكافح، فهو يواجه ويقاوم دون استماتة كما هو المجاهد.

ب_ الدلالة الصوتية

تتكوّن لفظة (مجاهد) من خمسة (5) أصوات، منها أربعة مجهورة، وصوت واحد مهموس (الهاء)، وعلى عكس ذلك، فإن لفظة (مكافح) رغم مماثلتها لـ (مجاهد) في الدلالة، وعدد الأصوات والوزن إلا أنها تحتوي على ثلاثة أصوات مهموسة، وصوتين مجهورين.

فاختيار الشاعر لفظة (مجاهد) كونها الأبلغ في التعبير عن الدلالة، فالذين يقاومون المستدمر الفرنسي إنما هو جهاد الحق ضد الباطل يتطلب الجهر والقوة.

ثانيًا: البنية الإيقاعية

1_ الإيقاع الخارجي

وهو يرتكز على الوزن والقافية والروي، وما يتصنّاه من مقاطع صوتية:

أ_ الوزن

ولعلّ المقام لا يتسع لمناقشة إشكال علاقة الوزن العروضي بموضوع القصيدة، إلا أننا نميل إلى أن الشاعر يختار بوعي مقصود وزن قصيدته.

• وزن القصيدة

بنى الشاعر كاظم قصيدته على مزج وزنين من بحور الشعر هما الرمل بتفعيلة (فاعلاتن) والمتقارب بتفعيلة

التي يرى القدامى كثرتها غير مستحسنة، بينما اعتبر المحذون ورودها طبيعياً، وهي تنوع في موسيقى القصيدة. (بگار، د.س.ن)

• الزحافات في القصيدة

لقد تكوّنت القصيدة من ثلاثة وثلاثين (33) تفعيلة، سلّمت فيها تفعيلتا البحرين (فاعلاتن وفعولن) تسع (9) مرّات فقط؛ أي بنسبة (33%). وهذا الجدول يبيّن الزحافات والعلل في القصيدة وعددها:

فيها من ظهور الضياء (المجاهد) وإنارته للكون كأنه ربيع مرّ مسرعاً ليزول في المساء، هذا التسارع في سرد الأحداث ناسبها بحر الرّمل بتفعيلته المناسبة، وقرب الشاعر ظاهر في وصفه لهذه الأحداث.

ـ الزحافات والعلل

انطلاقاً من اختلاف المُحدّثين عن القدامى حول التّقيّد بالأوزان العروضيّة من عدمه، ونشوء شعر التفعيلة (الشعر الحرّ)، وُجِدَ كذلك الاختلاف حول الزحافات والعلل،

جدول رقم (1): الزحافات والعلل في القصيدة

التفعيلة	الزحاف/العلّة	العدد	النسبة
فَاعِلَاتُنْ	(ع) القصر	6	18,18%
فَاعِلَاتُنْ	(ع) الحذف	1	3,03%
فَعُولُنْ	(ع-غ) الثرم	2	6,06%
فَعُولُنْ	(ع-غ) النلم	4	12,12%
فَعُولُنْ	(ع) القصر	6	18,18%
فَعُولُنْ	(ع) الحذف	4	12,12%
فَعُولُنْ	(ز) القبض	1	3,03%
فَاعِلَاتُنْ	سالمة	4	12,12%
فَعُولُنْ	سالمة	5	15,15%

الصوتية، كون العروض قاصراً – حسب هذه الدّراسات- عن بيان إيقاعية القصيدة، وكون تحليل البيت إلى تفعيلات يتعد عن الأساس العلمي الذي يعتمد في تحليل الكلام (شعراً أو نثراً) على نظام المقاطع. (عيّاد، 1978)

• المقاطع الصوتية في القصيدة

نوردها في هذا الجدول:

العدد	نوع المقطع	العدد	النسبة
1	قصير (-)	32	36,78%
2	متوسّط مقفل بساكن (θ)	23	26,43%
3	متوسّط مفتوح (0)	18	20,68%
4	طويل مقفل بساكن (q)	12	13,79%
5	متوسّط شبه مفتوح (θ)	02	2,29%
المجموع		87	100%

والملاحظ أنّ علّة القصر في تفعيلتي (فعولن وفاعلاتن)، التي احتلت أواخر الأسطر في القافية قد صنعت حركة إيقاعية داخل النص ميّزت القصيدة ككل.

ـ المقاطع الصوتية

تجاوزت الدّراسات الحديثة التي تهتمّ بدراسة الموسيقى والإيقاع العروضي الخليلي نحو دراسة المقاطع

ـ مقارنة التقطيع العروضي بنظام المقاطع

الصوتية في القصيدة

بمقارنة التقطيع العروضي بنظام المقاطع الصوتية في القصيدة يتبيّن لنا الفرق الواضح بينهما في الكشف عن جوهر الإيقاع؛ إذ تبدو كثيراً من الأبيات متماثلة في التقطيع العروضي، ولكنّها متباينة في نظام المقاطع الصوتية الذي له

بقراءة الجدول يلاحظ سيطرة المقطع القصير (-) في القصيدة، فجاء أولاً بنسبة (36,78%)، ثمّ تلاه المقطع المتوسّط المقفل بساكن (θ) بنسبة (26,43%)، ثمّ المقطع المتوسّط المفتوح (0) بنسبة (20,68%)، ثمّ المقطع الطويل المقفل بصامت (q) بنسبة (13,79%)، وأخيراً المقطع المتوسّط شبه المفتوح (θ) بنسبة (2,29%).

الفضل في صناعة الإيقاع الذي يبنى أساساً على المقدار الزمني للنطق بالصوت. وهذا الجدول يكشف ذلك التباين:

المقاطع الصوتية	التقطيع العروضي	السطر
q-0θ-0	00// . 0/0/0/	فَعْلٌ . عُولُنٌ . فَعُولٌ
q-0θ-	00// . 0/0//	فَعُولُنٌ . فَعُولٌ
q-θθ-	00// . 0/0//	فَعُولُنٌ . فَعُولٌ
q-0θ-0	00// . 0/0/0/	فَعْلٌ . عُولُنٌ . فَعُولٌ
q-θ	00//0/	فَاعِلَاتٌ
θ-0θ-θ	0//0/ . 0/0/0/	فَاعِلَاتُنٌ . فَاعِلَاتٌ
q-θ-0-0	00//0/ . 0/0/0/	فَاعِلَاتُنٌ . فَاعِلَاتٌ
q-θ	00//0/	فَاعِلَاتٌ
q-0θθ-0	00//0/ . 0/0/0/	فَاعِلَاتُنٌ . فَاعِلَاتٌ
q-θ	00//0/	فَاعِلَاتٌ
q-0θθ-0	00//0/ . 0/0/0/	فَاعِلَاتُنٌ . فَاعِلَاتٌ
q--0-0θ	00// . 0/0// . 0/0/	عُولُنٌ . فَعُولُنٌ . فَعُولٌ
θ-0-0-	0// . /0// . 0//	فَعْلٌ . فَعُولٌ . فَعْلٌ
θ-θθ-θ-	0// . 0/0// . 0//	فَعْلٌ . فَعُولُنٌ . فَعْلٌ
q-0θ-θθ	00// . 0/0// . 0/0/	عُولُنٌ . فَعُولُنٌ . فَعُولٌ

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ التكرار في الشكل

العروضي والمقاطع الصوتية الذي كان كالآتي:

الأسطر	الشكل المقطعي	الأسطر	الشكل العروضي
4-1	q-θ-0-0	4-1	فَعْلٌ . عُولُنٌ . فَعُولٌ 00// . 0/0/0/
10-8-5	q-θ	3-2	فَعُولُنٌ . فَعُولٌ 00// . 0/0//
11-9	q-0θθ-0	10-8-5	فَاعِلَاتٌ 00//0/
//	//	11-9-7	فَاعِلَاتُنٌ . فَاعِلَاتٌ 00//0/ . 0/0/0/
//	//	15-12	عُولُنٌ . فَعُولُنٌ . فَعُولٌ 00// . 0/0// . 0/0/

ضاءً، دبع، غيبة، بيع، فوت، ساء، ياء، عود، ريق، نيد، ياء).

وتكمن أهمية المقاطع في حرية استعمالها من قبل مبدع النص، وجمالياتها غير المباشرة التي يعيها المتلقي ويشعر بلذتها دون الإحساس بتعمد حشرها في النص.

ب_ القافية والرّوي

جاءت القافية في القصيدة (00/) ويسمى هذا الشكل بالمترادف وهي جزء من تفعيلتي (فَعُولٌ) (فَاعِلَاتٌ) حيث تكررت اثنتا عشرة مرة (12)، وقد دخلتها علة القصر، ووردت (0//0/) مرتين في السطر السادس (6) والرابع عشر (14)، وهي ما يسميه علماء القوافي المتدارك وهي مساوية لتفعيلته (فَاعِلَاتٌ) دخلتها علة الحذف في السطر السادس (6)، وقد جاءت هذه القافية لتكسر رتابة تكرار النغمة، ووردت (0///0/) التي تسمى المتراكب التي ساهمت هي كذلك في كسر رتابة الإيقاع.

ونلاحظ أنّ الأسطر الأولى (1) والرابع (4) قد اتفقتا في الشكل العروضي والمقاطع الصوتية: «لَاخَ هَذَا الصِّيَاءُ» «طَالَمَا تَبْتَعِيهِ»، الخامس (5) والثامن (8) والعاشر (10): «كَالرَّبِيعِ»، «فِي الْمَسَاءِ»، «لَنْ يَعُودَ»، رغم اختلافها في حروف الرّوي والقافية.

كما نلاحظ تواتر انتهاء أغلب الأسطر بمقطع طويل مقفل بساكن (q) ما عدا السطر (6، 13، 14)، رغم ما أوردناه سابقاً من رأي لـ "إبراهيم أنيس" من أنّ الشعر العربي يتكوّن من المقطع القصير والمتوسّط وقلة ورود المقطع الطويل، وهو ما يوحي بمدى تأزم وتوتر فضاء القصيدة، كما يوحي بمقدار الألم الذي خلفه غياب هذا المجاهد، يُستخلص ذلك من تنعيم المقطع الذي يبدأ بصوت ساكن وحركة طويلة وينتهي بصوت ساكن، كأنّ هذا المقطع الصغير الذي انتهت به الأسطر يختصر مسيرة المجاهد الذي سرا بصوت خافت ثم مسيرة طويلة في طريق الجهاد ثم سكن صوته باستشهاده، كما يجسد هذا المقطع نغمة آه الألم في كيفية خروجه (ياء،

النسبة	الأسطر	العدد	القافية	
20%	15-9-1	3	يَاء	1
6,66%	2	1	ضَاء	2
6,66%	3	1	دِيغ	3
6,66%	4	1	غِيه	4
6,66%	5	1	بِيغ	5
6,66%	6	1	بَاسِي	6
6,66%	7	1	فُوث	7
6,66%	8	1	سَاء	8
6,66%	10	1	غُود	9
6,66%	11	1	رِيغ	10
6,66%	12	1	يِنْد	11
6,66%	13	1	فِي قِمَهِن	12
6,66%	14	1	مُظَلِي	13

ومن هذا الجدول يمكننا ملاحظة ما يأتي:

1_ تكرار تسكين حرف الرّوي في (12 سطرًا) وتكرار

صوت الغنة (مي) في سطرين ، كالآتي:

النسبة	التكرار	الرّوي	
80%	12	ـ (السكون)	1
13,33%	2	مي	2
6,66%	1	مِن	3
100%	15		المجموع

مريـر» (قطوس، 2000، 75)، فتواتر ورود القافية المقيدة شكل انزياحاً عن المعتاد من شعر العرب، فهي قليلة الشيع فيه، فلا تكاد تتجاوز نسبتها فيه 10% (أنيس، 1952)، فوجودها تناسب مع التكتيف والإيجاز الذي تميزت به القصيدة، كما توحى صفة الغنة في أحرف الرّوي بالأين والألم والتوجّع على حال المجاهد الذي لم يعد.

2_ تواتر توظيف أصوات اللين (الألف والواو والياء):

النسبة	التكرار	الرّوي	
15,38%	8	الياء	1
11,53%	6	الألف	2
13,54%	2	الواو	3
30,76%	16		المجموع

في مقاومة العدو الغاشم، كما يدلّ أنّ جهاده سيظهر ويعلو رغم محاولات فرنسا التقليل من قوّة هذه الثورة.

بل لم يكن حظّ المهموسة سوى ستة (6) أصوات بنسبة: (11,77%) من أصوات القافية، هذا وإنّ قلّة الأصوات المهموسة أمر طبيعي في اللّغة العربيّة ككل، كما يرى "إبراهيم أنيس": «أن تكون الغلبة للأصوات المجهورة وإلا فقدت اللّغة عنصرها الموسيقي ورنينها الخاص والذي تميّز به الكلام من الصمت والجهر من الهمس والإسرار

وقد جسد السّكون في رويّ القصيدة حالة الألم والتسليم، وذلك الانتقال من الغضب والثورة إلى الصمت والسكون، أو كما يرى "بسّام قطوس" أن القافية المقيدة بسكون تعمل على لجم الانطلاق في المد «وكانها ضابط وقف يصل بالحزن إلى إيقاع قراره ساكن، كابحاً جماح الأمنيات، ومرتدّاً إلى واقع مرّ معيش، إنه إيقاع دقيق يتردد بين امتداد أو انطلاق نحو فرح مأمول واصطدام بواقع

ورغم تواتر ورودها القليل إلا أنّها بما تمتاز به من وضوح سمعي وقوّة إسماعها (ماريوي، 1998)، الذي يدلّ أنّ هذا المجاهد سعى من خلال جهاده إلى إسماع العالم الغافل بنبل رسالته وثورته.

3_ كما نلاحظ سطوة الأصوات المجهورة على المهموسة في قوافي هذه القصيدة، حيث بلغ عددها خمسة وأربعين (45) صوتاً، بنسبة (88,23%) من أصوات القافية، وهو ما يؤكّد في رغبة هذا المجاهد في الجهر برسالته السّامية

نظام المقاطع الصوتية في القافية

ونلخصه في الجدول الآتي:

«(أنيس، د.س.ن، 23)، ونسبة استعمال الأصوات المهموسة في اللغة العربية لا تكاد تتجاوز الخمس، أي نسبة (20%). (أنيس، د.س.ن.)»

المقطع	العدد	ن / من مقاطع القافية	ن / من مقاطع القصيدة
1 مقطع طويل مقفل بصامت	10	% 50	% 11,49
2 مقطع متوسط مفتوح	2	% 10	% 2,29
3 مقطع قصير	4	% 20	% 4,59
4 مقطع متوسط شبه مفتوح	2	% 10	% 2,29
5 مقطع متوسط مقفل بصامت	1	% 10	% 2,29
المجموع	20	% 100	% 22,95

وحدته وقلة إمكاناته ورغم غول الموت العنيد المتربص به في الطريق.

ب_ الانزياح الصوتي

تشكّلت القصيدة من تسعة وأربعين ومائة (149) صوتاً، إلا أنّ تلك الأصوات منها ما تقدّم ومنها ما تأخّر حسب نظرية الشبوع التي قال بها "إبراهيم أنيس"؛ حيث أحصى أصوات عشرات من صفحات القرآن الكريم، ثمّ رتب تلك الأصوات حسب شيوخها في الصفحات المدروسة. (أنيس، د.س.ن.)

ونورد هذا الجدول الذي نلخص فيه المقارنة بين أصوات القصيدة وتلك النظرية:

ويبدو لنا واضحاً طغيان المقطع الطويل المقفل بصامت (q) (ينظر تفسير ذلك إلى عنصر دراسة المقاطع من البحث)، الذي بلغ نسبة (50%) من مقاطع القافية، بينما لم يكن حظه في القصيدة سوى (13,79%)، فهو يشبه الطريق الطويل لهذا المجاهد والشعب في الكفاح ضدّ المستعمر، والمغلق الذي لم تبد نهايته رغم ما قدّم من تضحيات.

2_ الإيقاع الداخلي

أ_ الصوت المفرد

يميل المحدثون المهتمون بدراسة موسيقى الشعر إلى دراسة الأصوات بدل التركيز على الأوزان، كون الأصوات التي تكوّن الوزن الشعري يمكن دراستها دراسة علمية خاصة، خاضعة للتجربة والقياس. (عيّاد، 1978)

تكوّنت قصيدة (إلى مجاهد) من تسعة وأربعين ومائة (149) صوتاً، منها واحد وعشرون ومائة (121) مجهوراً، أي بنسبة (81,20%)، وثمانية وعشرون (28) صوتاً مهموساً، أي بنسبة (18,8%)، وهي نسبة تقلّ قليلاً على النسبة العادية للأصوات المهموسة المقدّرة بـ (20%).

وقد بلغت الأصوات المجهورة في الحشو واحداً وثمانين (81) صوتاً، أي بنسبة (54,36%) من أصوات القصيدة، بينما بلغ عدد الأصوات المهموسة في الحشو اثنين وعشرين (22) صوتاً بنسبة (14,76%) من أصوات القصيدة، أمّا في القافية فسيطرت صفة الجهر، وتراجعت نسبة الهمس فيها، إذ بلغت (4,02%) من أصوات القافية.

ومما سبق نستنتج ارتفاع نسبة الأصوات المجهورة في كلّ من الحشو والقافية وتراجعت نسبة الأصوات المهموسة في كليهما، فنور هذا المجاهد رغم الظلمة ساطع ظاهر، فهو يجهر بكفاحه في وجه المستعمر الغاشم رغم

الترتيب	الصوت	التكرار	النسبة	نظرية الشبوع (الرقم الذي بين قوسين يشير إلى ترتيب الصوت في نظرية الشبوع، والرقم الذي بعده يبين درجات تقدم الصوت أو تأخره في النص) /// (لم يفرق إبراهيم أنيس " في نظريته بين الهمزة والالف)
1	الألف	16	% 10,73	
2	اللام	13	% 8,72	1- (1) % 12,7
3	الياء	13	% 8,72	5+ (8) % 4,5
4	الميم	11	% 7,38	2- (2) % 12,4
5	النون	10	% 6,71	2- (3) % 11,2
6	الدال	8	% 5,36	10+ (16) % 02
7	الصاد	8	% 5,36	16+ (23) % 0,6
8	الفاء	8	% 5,36	4+ (12) % 3,8
9	العين	7	% 4,69	4+ (13) % 3,7
10	الباء	6	% 4,02	1- (9) % 4,3
11	الهاء	6	% 4,02	6- (5) % 5,6
12	الهمزة	5	% 3,35	(4) % 7,2
13	الراء	5	% 3,35	2- (11) % 3,8
14	الكاف	5	% 3,35	4- (10) % 4,1
15	الواو	5	% 3,35	9- (6) % 5,2
16	التاء	4	% 2,68	9- (7) % 5
17	القاف	4	% 2,68	3- (14) % 2,3
18	الطاء	3	% 2,01	9+ (27) % 0,4
19	الذال	2	% 1,34	2- (17) % 1,8
20	السين	2	% 1,34	5- (15) % 2
21	الغين	2	% 1,34	3+ (24) % 0,5
22	الجيم	1	% 0,67	4- (18) % 1,6
23	الحاء	1	% 0,67	4- (19) % 1,5
24	الخاء	1	% 0,67	4- (20) % 1
25	الزاي	1	% 0,67	1+ (26) % 0,4
26	الشين	1	% 0,67	4- (22) % 0,8
27	الظاء	1	% 0,67	1+ (28) % 0,3
28	الثاء	0	% 0	3- (25) % 0,5
29	الصاد	0	% 0	8- (21) % 0,8
المجموع		149		

أما تأخر الواو والتاء والصاد فيُبرر بأن التاء والصاد صوتان مهموسان والواو لا يمتاز بوضوح سمعي رغم جهره، هذه الصفات لا تناسب معنى القوة والصلابة والشدة التي تميز المجاهد.

ج_ التكرار

يضع العلماء الأسلوبيون المحدثون التكرار على قائمة السمات الأسلوبية في اللغة الأدبية، حيث يرى "جورج مولينييه George Molinié" أنه «الوسيلة الوحيدة التي لا خلاف حولها لاكتشاف واقعة لغوية وتحديدتها في البراعمات الأدبية، ويُمكن لإعادة الواقعة اللغوية - لتضعفها البسيط - أن يأخذ شكل تكرار الدال مع مدلول واحد، أو تكرار الدال مع مدلول يُحقق من جديد في كل

ويمكننا أن نلاحظ أن بعض الأصوات قد تقدم بشكل لافت كالصاد (16+) والدال (10+) والطاء (9+)، بينما نلاحظ أن أصواتاً أخرى قد تأخرت بشكل لافت، كالواو والتاء (9-) والصاد (8-).

فتقدم أصوات الصاد والدال والطاء وهي أصوات مجهورة، كما أن الصاد والطاء أصوات مفخمة، فمعنى الجهر والفخامة تشيع في حنايا القصيدة، فمكان هذا المجاهد فخم بارز رغم الظلمة التي تحيط به من كل جانب، كما نلاحظ اشتراك هذه الأصوات الثلاثة في طريقة النطق وهي ارتفاع اللسان إلى الأعلى، تارة إلى سقف الحنك، وتارة إلى الأسنان وكلا العضوين صلب شديد، كأن مجد الجهاد صعب شديد لا يؤتاه أي كان، كما أنه لا يؤتى بالعود والخنوع والاستكانة.

مرّة، أو تكرر مدلول مع دلالاتٍ مختلفة». (مولينيه، 2006،

183)

• تكرار اللفظ

الضياء

تكررت ثلاث (3) مرّات، في السطر الأول (1) والتاسع (9) والخامس عشر (15)، وبملاحظة موقعها، نجد أنّها جاءت في بداية القصيدة وفي وسطها وفي آخرها، وقد وردت كلّها في آخر السطر، وإذا كان هذا الضياء هو نفسه هذا المجاهد، فإنّ في تكرار لفظة (الضياء) تعبير صادق عن نيّة هذا المجاهد في نيل الشهادة أو النصر، كما أنّ ورودها آخر السطر دلالة على أنّ نهاية هذا الجهاد مضيئة متألّئة رغم ظلمة الاستعمار، كما أنّ ورودها في أوّل ووسط ونهاية القصيدة دلالة أنّ المجاهد مكّمل بالنصر في كلّ حالاته.

• تكرار العبارة مع الاستبدال

ورد في السطر الأوّل (1) «لَاخَ هَذَا الضِّيَاءُ»، وفي السطر الأخير (15) «مِنْ قَبْلِ هَذَا الضِّيَاءُ»، إنّ استبدال (لاح) ب (من قبل) يوحي أنّ أمر الجهاد لم يبدأ مع هذا المجاهد ولن يتوقّف بموته؛ بل هو موجود وسيظلّ موجوداً ما دامت الظلمة طاغية على فضاء الوطن.

ثالثاً: البنية الصرفيّة

1_ نسبة الأفعال إلى الصفات "معادلة بوزيمان A.Buseman": (مصلوح، 1992)

وقد برهنت بعض الدّراسات على صحّة تلك المعادلة، وقد اختصرها "سعد مصلوح" في (ن.ف.ص)، حيث: ن = عدد الأفعال / عدد الصفات نسبة، وف = فعل، و ص = صفة. وقد جاءت نسبة الأفعال إلى الصفات في هذه القصيدة على النحو الآتي:

النوع	العدد	المجموع
ماض	6	10
مضارع	4	
اسم فاعل	2	4
صفة مشبّهة	2	

ومن خلال هذا الجدول يبدو لنا أنّ:

$$(ن.ف.ص) = \frac{10}{4} = 2,5$$

وهذه النتيجة تبيّن أنّ النصّ يتميّز بالانفعاليّة، التي تعكس حركة الأحداث وتسارعها داخل القصيدة، هذا التسارع الذي واكب حياة المجاهد منذ انبثاقه للدّفاع عن وطنه، إلى ارتقائه شهيداً ينير ظلمة الاستبداد.

2_ الضّمائر

لقد بُني النصّ على الضّمير: هو، وقد جاء الضّمير إمّا مستتراً أو متّصلاً، وورد الضّمير (أنت) مستتراً في موضع واحد، نوردهما في هذا الجدول:

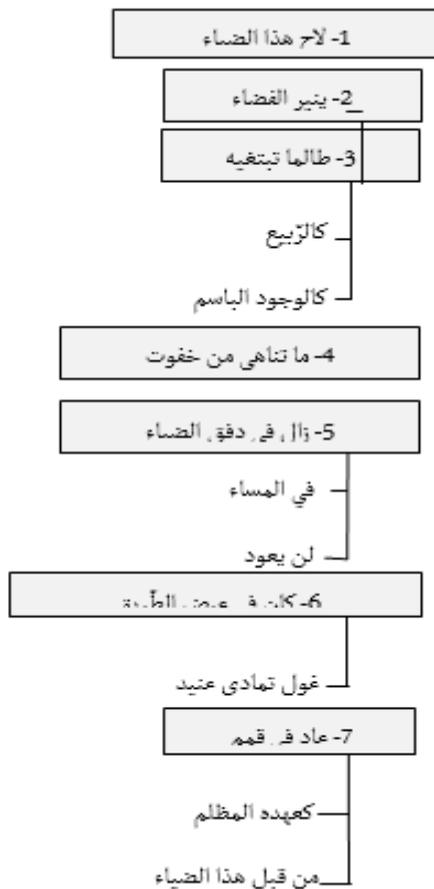
الضمير	النوع	العدد	ن/الضميرين	الوظيفة النحويّة	العدد	النسبة/الضمير	ن / الضميرين
هو	ظاهر	2	20%	مفعول به	1	10%	90%
		7	70%	مضاف إليه	1	10%	
	مستتر	1	10%	فاعل	6	60%	
		1	10%	اسم كان	1	10%	
أنت	مستتر	1	10%	فاعل	1	10%	10%
المجموع		10	100%		10	100%	100%

المستتر، فاعلٌ في قضيّته رغم سعي المستدمر إلى إخفاء قيمته.

أمّا الضّمير (أنت)، فوظّف مرّة واحدة (1) فهذا المجاهد البطل استغنى عن المخاطبة والكلام وذهب إلى الفعل، فهو زمن انتهى فيه الكلام ليترك المجال للسلاح لينطق.

ونلاحظ أنّ الضّمير (هو) كان المهيم على القصيدة، فقد وظّف تسع (09) مرّات، أي بنسبة (90%) من مجموع الضّميرين، وجاء مستتراً بنسبة (77,77%) من توظيفه، وهو يعكس خروج المجاهد خفيةً مستتراً عن أعين العدو إلى الجبال، وهو ضمير مستتر لا قيمة له في عين العدو، وقد احتلّ هذا الضّمير موقع الفاعل بنسبة (60%)، فهذا المجاهد

لقد تألفت القصيدة من سبعة (7) جمل أساسية ،
وتعالقت بها جمل فرعية (تابعة) عن طريق التقديم والتأخير ،
وهذا المخطط يعيد ترتيب جمل النص:



والملاحظ أنّ هذه الجمل الأساس قد وردت فعلية
(5) ماضوية وواحدة (1) مضارعة) بسيطة خبرية
(5) مثبتة وواحدة (1) منفية). لسرد الأحداث ،
ونقلها كما وقعت ، فهي ثابتة لم تتغير ، وكان الفعل لازماً في
أربع (4) جمل ، وورد متعدياً مرة (1) واحدة ، تعدى فيها إلى
مفعول واحد ، وقد وسعت بجار ومجرور أو مضاف إليه ، أو
هما معاً ، وإذا لاحظنا عنصري الإسناد في هذه الجمل وجدنا:

النسبة	العدد	التنوع	التعيين
100 %	5 + 1	فعل (ماض + مضارع)	المسند
100 %	1 + 5	ضمير مستتر + اسم ظاهر	المسند إليه
100 %	6	إخبار	الدلالة العامة للجمل

على عظمتها بشكل لا يفسح المجال للحديث عن المفعول
به .

كما نلاحظ غياب صيغ المثنى والجمع ، واستحواذ
صيغة الأفراد على القصيدة هذا المجاهد السائر إلى طريق
البطولة منفرداً ، عونه إيمانه بقضيته وسلاحه العزيمة والصبر .

رابعاً: البنية التركيبية

1_ الجمل الأساس

والملاحظ أنّ الجمل الأساس في هذه القصيدة قد
جاءت جملاً فعلية بسيطة وواحدة مركبة ، ست (6) منها
مثبتة ، وواحدة منفية: وقد وردت جمل القصيدة على نمطين:

الصورة 1: فعل (ماض لازم) + فاعل (هذا) + بدل

س1: لاح هذا الضياء

الصورة 2: فعل (مضارع متعد) + فاعل (مستتر) +

مفعول به

س2: ينير الضياء

الصورة 3: فعل + مصدرية + ضمير مستتر (أنت) +

فعل (مضارع متعد) + مفعول به (مستتر)

س4: طالما تبتغيه

الصورة 4: نفي + فعل (ماض لازم) + فاعل (مستتر) +

جار ومجرور

س7: ما تناهي من خفوت

الصورة 5: فعل (ماض لازم) + فاعل (مستتر) + جار

ومجرور + مضاف إليه

س8: زال في دفع الضياء

الصورة 6: فعل (ماض ناقص) + اسم كان (مستتر) +

جار ومجرور + مضاف إليه

س11: كان في عرض الطريق

الصورة 7: فعل (ماض لازم) + فاعل (مستتر) + جار

ومجرور

س13: زال في قمم

فمجيء الجمل فعلية كون الفعل يحمل معنى
الاستمرارية والتجدد فحتى لو استشهد هذا المجاهد ، فإنّ
المجاهد لن يتوقف بل هو باق مستمر ، أمّا غلبة الماضي فهو
يلائم الطابع القصصي الإخباري لسرد الأحداث ، أمّا ورود
الفعل لازماً مكتفياً بفاعله ، فالإكتفاء بالفعل والفاعل دلالة

2_ الجمل الفرعية (التابعة)

في السطر الأول «لاح هذا الضياء»، حيث شبه هذا المجاهد بالضياء الذي ينير الفضاء، وهو تشبيه بليغ، فعدا (الضياء) رمزاً للمجاهد، وفي السطر الخامس والسادس «كالربيع ... كالوجود باسم» فهذا (الضياء / المجاهد) مثل الربيع ومثل الوجود باسم في جماله وبهائه، وفي السطر التاسع «زال في دفع الضياء» شبه الضياء بالماء الذي يتدفق، وفي السطر الثاني عشر «غول تمادى عنيد»، فشبّه الموت بالغول الذي يبتلع كل من يسير في هذا الطريق، فهذا الغول متماد في جبال الجزائر عنيد يتربص لأخذ أرواح المجاهدين، وفي السطر الرابع عشر «كعهده المظلم»، فشبّه ذلك الزمن بالظلام لسوء حال الجزائر في تلك الفترة العصيبة. فقد قامت هذه الومضة على تكثيف الصور، فرغم اعتماد الشاعر على الصورة الحقيقية، إلا أنه لم يتخل عن الصورة البلاغية المتمثلة في التشبيه بأنواعه العادي والبليغ، كما نلاحظ حلول هذه الصور البلاغية مواقع مهمة في النص، فجاء في بدايته ووسطه ونهايته، فارتكزت القصيدة على أعمدة التشبيه لتقريب المعنى والإحساس، فكان تواتر ورودها في أسطر القصيدة بارزاً وحضورها طافحاً.

كما استغنت بالتشبيه عن الاستعارة والكناية والمجاز وغير ذلك، لطغيان البساطة والجمالية السهلة الممتنعة، التي أدت المعنى بأيسر السبل، دون تنميق أو مبالغة.

— الصورة الحقيقية (القصيدة-الصورة): كانت الصورة الشعرية من أهم الموضوعات التي يتم بوساطتها تطوير الشعر وتحديثه، لذا كان من المنطقي أن تطور من وسائلها وقدراتها وأشكالها، فسعى النقاد إلى الكشف عن نماذج متطورة ولدت بتأثير الفنون الأخرى في الشعر، كالرسم والسردي والسينما والمسرح وغيرها، «وكان من أهم الأنواع الجديدة التي كشف عنها النقاد هو ما اصطلح عليه بـ (القصيدة-الصورة)، التي تقدم القصيدة بأكملها بوصفها صورة شعرية متكاملة». (عبيد، 2015، 149)

ولعل أقرب توصيف لها ما عبر به "مُجَّد صابر عبيد" من أن: «القصيدة-الصورة هي نمط من أنماط الصورة الكلية، ففي الوقت الذي تتكون فيه الصورة الكلية من مجموعة من الصور الصغيرة المستقلة التي تشترك فيما بينها اشتباكاً نسيجياً لتكوّن في النهاية صورة النص الكلية، فإن القصيدة-الصورة هي صورة واحدة تؤلف نصاً شعرياً متكاملًا وتشتغل مرآياها بفاعلية مركزة داخل حدود الصورة» (عبيد، 2006، 149)، فهي عبارة عن صورة

رأينا أنّ هذه القصيدة قد تألفت من ستّ (6) جمل أساسية، وتعالقت بها جمل فرعية (تابعة) عن طريق التقديم والتأخير، وهذا تحليل تركيبى لتلك الجمل الفرعية:

س3: بشكل بديع

— جار ومجرور + صفة = حال

س5: كالربيع

— جار ومجرور = حال

س6: كالوجود باسم

— جار ومجرور + صفة = حال

س7: في المساء

— جار ومجرور = ظرف

س12: غول تمادى عنيد

— اسم كان + فعل (مضارع) + فاعل (مستتر) + حال

س14: كعهده المظلم

— جار ومجرور + مضاف إليه (ضمير متصل) + صفة

س15: من قبل هذا الضياء

— جار ومجرور + اسم إشارة + مضاف إليه

وقد قامت هذه الجمل الفرعية بوظيفة الوصف والتشبيه، فهي تصوّر هذا المجاهد ونوره الذي يضيء الظلمة ثم يخفتي لتعود الظلمة من جديد.

خامساً: بنية الصورة الشعرية

ظلت الصورة منذ القديم مقياساً على براعة الشاعر وفحولته، ولم يخفُ الاهتمام بها حديثاً بل زاد مع تطور الدراسات قامت الضرورة لدراستها؛ وهي «تخرج من كونها مقوماً منفرداً من مقومات القصيدة لتؤسس عضوية بناءية مهمة في النص الشعري، تدعم العناصر الأخرى وتنطوي على دور خطير في استجابة النص لمنطلقات الحداثة» (عبيد، 2012، 88)، فالصورة الفنية تقرب ما استشكّل من معنى إلى المتلقي فتقوم بوظيفة إيحائية تأثيرية جمالية في آن معا.

1_ الصورة الجزئية

أ_ أنماط الصورة الجزئية

— الصورة البلاغية: قامت هذه القصيدة على تركيز مكثف للصور، فوردت سبع (7) صور بلاغية، وهي نسبة مهمة نظراً لقصر القصيدة، بداية من:

• التشبيه

دلالاتها، فكانت السيمياء مفتاحاً لتفكيك دلالات العنوان الذي كان موضوعاً موجزةً ومكثفةً لمعاني النص.

وفي مستوى الإيقاع الخارجي، أظهرنا كيف مزج الشاعر بين بحرين، واختياره الواعي لذلك، وحسن اتساق ورود تفعيلات البحرين في مزيج منسجم، كما انتصرت الدراسة لأهمية المقاطع الصوتية في التحليل الإيقاعي على حساب الأوزان العروضية، الأمر الذي تتجه إليه الدراسات الحديثة وثُمَّهُ.

أبرزت الدراسة الدور الإيقاعي والدلالي للقافية والرّوي، فكان ورود السكون في آخر القافية على حرف الرّوي انزياحاً عمّا اعتادته الأذن العربية، وجاء معبراً عن الدلالات العميقة للقصيدة، حيث تآزر السكون مع صوت الهزة في التعبير عن الألم الذي ينفرج في وسط وآخر القصيدة بصوت الميم الممددة، فهذه المروحة بين السكت والانفراج عبّرت عن حجم المعاناة وانتظار الفرج.

وعلى مستوى الإيقاع الداخلي، فكان لصوت الجهر دوره الفاعل في استكناه معاني النص العميقة، وقد جاء التكرار بنوعيه الصوتي واللفظي صانعاً نوتة القصيدة الداخلية. أما في المستوى الصرفي، فقد كان لتطبيق معادلة "بوزيمان" أثر في الكشف عن الانفعالية الشديدة في النص، عاكسة حركة الأحداث وتسارعها في مسيرة المجاهد. كما أكدنا أن النص بني على الضمير: هو، الذي جاء مستتراً غالباً الذي يعكس تخفي المجاهد عن العدو، وقد احتلّ موقع الفاعلية، فرغم تسرّ المجاهد فهو فاعل في قضيته، رغم محاولات العدو طمس ذلك والتهوين من أمره.

وكانت دراستنا للمستوى التركيبي مركزة على الجمل الأساس في القصيدة، فقد وردت غالباً فعلية ماضوية بسيطة خبرية مثبتة، لسرد الأحداث، ونقل اللحظة التاريخية ثابتة كما وقعت. وتطرّقنا إلى الجمل الفرعية (التابعة) التي قامت بدور الوصف؛ وصف الأحداث ووصف المجاهد.

وقد أظهرت دراسة الصورة الشعرية أنّ النص عبارة عن ومضة (صورة كلية)، فيشعر المتلقّي كأنه أمام لوحة فنية، أو لقطة سريعة من فيلم.

ورغم اعتماد القصيدة الصورة الحقيقية (القصيدة- الصورة)، إلا أن الصورة البلاغية أثبتت سطوتها وطغيانها على القصيدة، فرغم جدّة وحدائث مقومات القصيدة إلا أن الصورة البلاغية أثبتت فاعليتها في تقريب معاني القصيدة ودلالاتها العميقة.

سينمائية بتعبير شعري، تنطبع في ذهن المتلقي كفلاش باك أو فيلم قصير.

ورغم كثافة حضور الصور البلاغية والرموز التي استعان بها الشاعر لتوصيف المعنى المراد، إلا أن ذلك لم يمنعنا من لمس حضور الصورة الحقيقية، جعلت من النص ومضة خاطفة لقصة المجاهد الذي سار متخفياً إلى قمم الجبال يبتغي العزّة والشهادة، فالقارئ النوعي المعاصر سيتلقّى القصيدة كصورة حقيقية تتجاوز حواجز التخيل والتنميق الصوري، فلم يكتف الشاعر بالصور التقليدية بل حشرها متواصلة ليشكل صورة حقيقية قريبة من القارئ يندمج فيها، وذلك بفضل النمط السردى الإخباري لهذه القصيدة.

2_ الصورة الكلية: يرى "مُجد صابر عبّيد" أن الصورة الكلية في القصيدة المعاصرة «واحدة من أعقد نماذج الصورة الفنية، لها تحتاجه من قدرات إبداعية متنوعة ومستوى متقدّم من الوعي الفني والرؤيوي» (عبّيد، 2014، 181)، ومن هذا المنطلق تصبح القصيدة حشراً لصور متتابعة، «وهذه الصور لا ترتبط على وفق النسق الطبيعي للزمن، كما هو الشأن في المشهد السينمائي أو التصوير السردى في الأدب القصصي، بل على وفق الحالة النفسية الخاصة» (إسماعيل، د.س.ن، 66).

وقد تجلّت القصيدة كلوحة فنية، أو مشهداً من فيلم، فهي ومضة سريعة رصدها لنا خيال الشاعر لمجاهد يحاكي في عزّته وصموده قمم الجبال، الجبال التي بُدِرَتْ في رحمها الثورة المجيدة فأثبتت شهادة وحرية وكرامة. وتكونت تلك الصورة الكلية المتحرّكة من مشاهد جزئية:

المشهد الأوّل: خروج الضياء (المجاهد) من بيته.

المشهد الثّاني: تربص الموت بالمجاهد في عرض الطريق واستشهاده مساءً.

المشهد الثّالث: ارتقاء روح الشهيد إلى القمة، وارتفاع ذكره رغم استشهاداه.

خاتمة

سعت هذه الدراسة إلى الوصول إلى جاليات البناء الأسلوبية في قصيدة الثورة الجزائرية في الشعر العراقي من خلال قصيدة (إلى مجاهد) للشاعر "كاظم محمد حسين"، متوسّلة بالمنهج السيميائي في استكناه بني القصيدة وتوليد

الهوامش

1. الاسم العالمي للمؤلف، الاسم. سنة النشر، عنوان الكتاب، الناشر، مكان النشر.
2. سعدي، عثمان، 1401هـ/1981م، الثورة الجزائرية في الشعر العراقي، دار الحرّية للطباعة، بغداد-العراق.
3. تاوريرت، بشير، 19، 20 أبريل 2014، "سيميائية العنوان وإستراتيجية المفارقة في قصيدة المهرولون للشاعر نزار قباني"، محاضرات الملتقى الوطني الثالث، (د.ر.مج)، (د.ع).
4. الشمسان، إبراهيم أبو أوس، (د.س.ن)، حروف الجرّ دلالاتها وعلاقتها، مطابع الطّيار، السعودية.
5. ابن فارس، أحمد أبو الحسن، 1422هـ/2001م، مقاييس اللّغة، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان.
6. ابن منظور، جمال الدين، (د.س.ن)، لسان العرب، دار صادر، بيروت.
7. نفسه.
8. تحدثت نازك عن المزج بين الوزنين في إطار ما يسمّى بـ البند، فخصصت فصلاً كاملاً للحديث عن ذلك. الملائكة، نازك، 1978م، قضايا الشعر المعاصر، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان.
9. الملباني الأحدي، موسى بن مُجّد، 1994، المتوسّط الكافي في علمي العروض والقوافي، دار الحكمة، الجزائر.
10. الملائكة، نفسه.
11. ابن فارس، أبو الحسين أحمد، 1979، مقاييس اللّغة، دار الفكر، بيروت-لبنان.
12. نفسه.
13. ينظر، بكار، يوسف حسين، (د.س.ن)، بناء القصيدة في النقد العربي القديم (في ضوء النقد الحديث)، دار الأندلس، بيروت لبنان.
14. عياد، شكري محمد، 1978، موسيقى الشعر العربي: مشروع دراسة علميّة، دار المعرفة، القاهرة-مصر. ويعرّف المقطع بأنّه عبارة عن حركة قصيرة أو طويلة مُكتنفة بصوت أو أكثر من الأصوات الساكنة، وهي في العربية أنواع ثلاثة: قصير ومتوسط، طويل. وقد لاحظ "إبراهيم أنيس" أن الشعر العربي -فيما عدا بعض الحالات- يتكون من المقطع القصير والمتوسط. للمزيد ينظر إلى: بن يحيى، مُجّد، جوان 2009، "قوافي الشعر العربي من التقطيع العروضي إلى نظام المقاطع الصوتية"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، ع5.
15. قطوس، بسام، 2000، مقاربات نصية في الأدب الفلسطيني الحديث، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، إربد الأردن.
16. أنيس، إبراهيم، 1952، موسيقى الشعر، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة-مصر.
17. ينظر، ماريوباي، 1998، أسس علم اللّغة، عالم الكتب، القاهرة-مصر.
18. أنيس، إبراهيم، (د.س.ن)، الأصوات اللغوية، مطبعة نهضة مصر، مصر.
19. ينظر تفسير ذلك إلى عنصر دراسة المقاطع من البحث.
20. عياد، شكري مُجّد، المرجع السابق.
21. أنيس، إبراهيم، (د.س.ن)، الأصوات اللغوية، مطبعة نهضة مصر، مصر.
22. الرقم الذي بين قوسين يشير إلى ترتيب الصّوت في نظرية الشّبوع، والرقم الذي بعده يبيّن درجات تقدّم الصّوت أو تأخّره في النص.
23. لم يفرّق "إبراهيم أنيس" في نظريته بين الهمزة والألف.
24. مولينيه، جورج، 2006، الأسلوبية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان.
25. هي معادلة اقترحها العالم الألماني A. Buseman، وطبقها على نصوص من الأدب الألماني في دراسة نُشرت سنة 1925، وتتلخّص في كونها قياس يمكن من تمييز النص الأدبي من غير الأدبي، بتحديد مظهرين من مظاهر التعبير: التعبير بالحدث، والتعبير بالصفة. وتطبّق المعادلة بإحصاء عدد الأفعال، وعدد الصفات، وقسمة الأولى على الثانية، وناتج القسمة يكون قيمةً عدديةً تزيد وتنقص تبعاً للزيادة والنقص في عدد الكلمات المجموعة الأولى (الأفعال) على المجموعة الثانية (الصفات)، وكلّما زادت تلك القيمة كان طابع اللّغة أقرب إلى الأسلوب الأدبي، كما أنّ هذه المعادلة تُستخدم كمؤشّر لقياس مدى انفعالية، أو عقلانية اللّغة المستخدمة في النصوص. ينظر: مصلوح، سعد، 1992، الأسلوب دراسة لغوية إحصائية، عالم الكتب، القاهرة-مصر.
26. عبيد، محمد صابر، 2012، عضوية الأداة الشعرية: فنية الوسائل ودلالية الوظائف في القصيدة الجديدة، عالم الكتب الحديث، إربد-الأردن.
27. عبيد، محمد صابر، 2015، تجليات النص الخلاق: الرؤية الإبداعية والممارسة الجمالية لقراءات في تجربة علي جعفر العلاق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت-لبنان.
28. عبيد، مُجّد صابر، 2006م، مرايا التخيل الشعري، عالم الكتب الحديث، إربد، دار جدار للكتاب العالمي، عمان.
29. عبيد، مُجّد صابر، 2014، تجليات النص الشعري: اللغة، الدلالة، الصورة، عالم الكتب الحديث، إربد-الأردن.
30. إسماعيل، عز الدين، (د.س.ن)، التفسير النفسي للأدب، مكتبة غريب، القاهرة-مصر.

شفافية إجراءات تفويض المرفق العمومي كضمانة قانونية لمكافحة الفساد الإداري

لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 18-199

La Transparence des procédures de délégation de service public comme garantie juridique contre la corruption administrative, en vertu des dispositions du décret exécutif n ° 18-199

تاريخ القبول: 2020-09-06

تاريخ الإرسال: 2020-02-02

صبرينة برارمة جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2

Ber.sab75@gmail.com

الملخص

تعدّ شفافية إجراءات تفويض المرفق العمومي من أهم المبادئ الكفيلة بمكافحة الفساد وضرورة حتمية لجلب الاستثمار. لذا تهدف الدراسة إلى الوقوف على مدى تضمين المرسوم التنفيذي 18-199 - بعدّه تنظيمها إجرائيا- النصوص الكفيلة بنقل شفافية إجراءات تفويض المرفق العمومي من التقنين إلى التمكين ، من خلال التساؤل عن مدى فعالية أحكام المرسوم التنفيذي 18-199 في ضمان شفافية إجراءات تفويض المرافق العمومية ، وذلك في إطار احترام أحكام النظم القانونية الوطنية والدولية المعنية بالوقاية من الفساد ومكافحته باعتبارها مصادر قانونية للمرسوم التنفيذي. تضمنت الإجابة دراسة تحليلية للتوجه العام للمشرع ، طبقا لمختلف قوانين مكافحة الفساد ، بعدّها مصادر قانونية ، سواء تاريخية (مادية) أو شكلية للمرسوم التنفيذي ، أولا؛ وثانيا دراسة نقدية لنصوص المرسوم التنفيذي ذاته المعنية بشكليات ومضمون الإعلان المسبق ، الإعلان عن قرارات المنح المؤقت وعن ممارسة حق الطعن. لتتوصل إلى ضرورة تعديل نصوص المواد 25، 26، 31، 35، 41 و 42 من المرسوم التنفيذي ، وقدمنا بصدها مجموعة اقتراحات إجرائية عملية.

الكلمات المفتاحية: شفافية ، فساد إداري ، مرسوم تنفيذي رقم 18-199 ، تفويضات مرفق عمومي.

Résumé

La transparence des procédures de délégation des services publics est l'un des principes de la lutte contre la corruption. La présente étude vise donc à déterminer l'étendue de la capacité de décret exécutif 18-199, en tant que réglementation procédurale, de conférer l'effectivité aux dispositions de transparence, et ce, en s'interrogeant sur la réussite du législateur algérien de garantir la transparence des procédures de délégation des services publics, en vertu du décret Exécutif 18-19, dans le cadre du respect des dispositions juridiques nationales et internationales en matière de prévention et de lutte contre la corruption en tant que sources juridiques du décret exécutif. En ce sens, nous présentons, dans un premier temps, une étude analytique de l'orientation générale du législateur, ensuite, une étude critique des dispositions du décret exécutif portant sur l'annonce préalable, sur les décisions d'attribution provisoire et sur les recours, cela en vue de montrer la nécessité de modifier les articles 25, 26, 31, 35, 41 et 42 du décret exécutif. Nous suggérons, enfin, un ensemble de procédures.

Mots-clés : transparence, corruption administrative, décret exécutif n ° 18-199, délégation des services publics.

Abstract

One of the principles of the fight against corruption is the transparency of the procedures of the public service delegation. In this respect, the study aims to determine the extent of the efficiency of the Executive Decree 18-199, as a procedural regulation, to confer effectiveness on transparency provision, by investigating the extent to which the Algerian legislator succeeds in guaranteeing the transparency of procedures for the public services delegation, under the Executive Decree 18-199, In the context of compliance with national and international legal provisions in the prevention and fight against corruption, as legal sources of the Executive Decree. To answer the research question, analysis of the general direction of the legislator as well as a critical study of the texts of the executive decree on the prior announcement, the decisions on provisional allocation and appeals were conducted. As regards the need to modify articles 25, 26, 31, 35, 41 and 42 of the Executive Decree, we suggest a set of procedures.

Keywords: transparency, administrative corruption, executive decree No. 18-199, public service delegation.

مقدمة

لكن رغم هذه المجهودات، يبقى المجال الاقتصادي مهدداً بظاهرة الفساد، تلك الظاهرة الاجتماعية التي تشكل سبباً رئيسياً لانتشار المشكلات الاقتصادية في مختلف القطاعات بصفة عامة والقطاع العمومي بصفة خاصة. فللفساد آثار مدمرة بالاقتصاد القومي، وهو ما وصفه "كاوفمان" (2000) بـ "اعتقال الدولة". (سوليفان، 2007، صفحة 6)

ويعد غياب الشفافية في المعاملات والعقود، بما فيها عقود تفويضات المرفق العمومي، من بين الأسباب الرئيسية لانتشار ظاهرة الفساد، إذ يزداد الفساد عند غياب الشفافية. أي يشكل الغموض وعدم الوضوح مصدر قوة الفساد.

ولإيجاد نظام ديمقراطي يحارب الفساد لابد من إيجاد نظم قانونية تدمج الشفافية كمبدأ إلزامي في كل المعاملات الإدارية والاقتصادية. لا تنحصر هذه النظم القانونية في المجال الداخلي بل تتعداها إلى المجال الدولي. إذ اجتاز الاهتمام بظاهرة الفساد النطاق الوطني ليشمل كل دول العالم وأصبح محل اهتمام هيئة الأمم المتحدة. توجت هذه المجهودات بإبرام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في ميريدا بالمكسيك سنة 2003. بحيث تشكل هذه الاتفاقية المصدر الأساسي لقواعد مكافحة الفساد على المستوى الدولي والإقليمي.

وفي هذا الإطار، كان لزاماً علينا الوقوف على موقف المشرع الجزائري من مسألة كفاءة شفافية إجراءات إبرام اتفاقيات تفويض المرفق العمومي، طبقاً لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 18-199، بهدف مكافحة الفساد، ومدى توافق ذلك مع مختلف النظم القانونية المعنية بمسألة مكافحة الفساد، سواء الوطنية أو الدولية، بعدها مصادر قانونية.

خصوصاً وأنه لم يسبق وأن تم تناول موضوع شفافية إجراءات إبرام اتفاقيات تفويض المرفق العمومية في إطار مكافحة الفساد طبقاً لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 18-199 بالدراسة، لذا نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى:

- الوقوف على الثغرات التي تضمنتها أحكام المرسوم التنفيذي رقم 18-199 المرتبطة بإجراءات إبرام

شهد العالم، منذ أواخر القرن التاسع عشر (19) وبداية القرن العشرين (20)، العديد من الثورات التي طالبت بتغيير جوانب مهمة من الناحية الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية. مما أحدث تطوراً كبيراً في مجال نشاط الدولة ودورها. فعمدت هذه الأخيرة إلى أداء بعض الخدمات العمومية الأساسية (المرفق العمومية) على صعيد المنافسة مع النشاط الفردي. بعد المرفق العمومي الأساس الذي يمكن من خلاله للدولة تلبية حاجات وانشغالات أفراد المجتمع في جميع جوانب الحياة. واعتمدت في إدارتها لهذه المرفق على أسلوبي الإدارة المباشرة والمؤسسة العمومية.

لكن أمام عجز الأساليب التقليدية (أسلوبي التسيير المباشر والمؤسسة العمومية) عن تحقيق تسيير مناسب وملائم للمرفق العمومية، نتيجة عجزها عن تلبية حاجات أفراد المجتمع؛ عمدت الدول إلى انتهاج أساليب التسيير العمومي الحديث، الذي يقوم على مبدأ إدماج أساليب تسيير القطاع الخاص في القطاع العمومي، والتي يستلزم معها إشراك القطاع الخاص في القطاع العمومي. وتحقيقاً لذلك كان تفويض المرفق العمومية أنجع أسلوب لتسيير المرفق العمومية، خصوصاً ذات الطابع الاقتصادي.

وبهذا الصدد، كانت فرنسا من بين أوائل الدول التي اعتمدت هذا الأسلوب، حيث استعمل رسمياً مصطلح تفويض المرفق العمومي من طرف المشرع الفرنسي بموجب القانون رقم 92-125 المتعلق بالإدارة الإقليمية (Loi Joxe).

وبعد تردد، هذا المشرع الجزائري لاحقاً حذو المشرع الفرنسي وتشريعات أخرى، وقام بإصدار تشريع شامل لتفويضات المرفق العمومي بموجب المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015، يتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، ثم تبعه المرسوم التنفيذي رقم 18-199 المؤرخ في 2 غشت 2018، يتعلق بتفويض المرفق العام، بالتخصيص والتفصيل فيما يتعلق بتفويضات المرفق العمومي المتعلقة بالجماعات المحلية والمؤسسات العمومية التابعة لها، بهدف إنعاش القطاع الاقتصادي. (ارزبل، 2017، الصفحات 11-13)

المبحث الأول: مصادر أحكام المرسوم التنفيذي رقم 18-199 المتعلقة بشفافية إجراءات تفويض المرفق العمومي في إطار مكافحة الفساد

المبحث الثاني: الإطار الإجرائي لتجسيد شفافية إجراءات تفويض المرفق العمومي طبقاً للمرسوم التنفيذي رقم 18-199.

المبحث الأول: مصادر أحكام المرسوم التنفيذي رقم 18-199 المتعلقة بشفافية إجراءات تفويض المرفق العمومي في إطار مكافحة الفساد

يتناول موضوع المبحث الأول مصادر أحكام مكافحة الفساد، والتي تشكل في الوقت نفسه مصادر لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 18-199 المتعلقة بشفافية إجراءات تفويض المرفق العمومي. وتتعدد هذه المصادر بين المصادر التاريخية (المصادر المادية) والمصادر الشكلية. تفرض علينا المصادر التاريخية دراسة واقع التلازم التاريخي والواقعي بين التنظيم القانوني لتفويضات المرفق العمومي من جهة، والشفافية ومكافحة الفساد من جهة أخرى، في مطلب أول. في حين يتعلق المطلب الثاني بموقع تفويضات المرفق العمومي من سياسة مكافحة الفساد في إطار البحث عن المصادر القانونية الأخرى، سواء على المستوى الوطني أو الدولي.

المطلب الأول: المصدر التاريخي: التلازم التاريخي والواقعي بين التنظيم القانوني لتفويضات المرفق العمومي، الشفافية ومكافحة الفساد

نقصد بالمصدر التاريخي لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 18-199 المتعلقة بشفافية إجراءات تفويض المرفق العمومي، في إطار مكافحة الفساد، أول النصوص القانونية عبر التاريخ الحديث تكريساً للعلاقة التفاعلية المركبة التي تشمل، من جهة، العلاقة بين نشأة القانون المنظم لتفويضات المرفق العمومي ومبدأ «مكافحة الفساد». والعلاقة بين مقتربي "الشفافية" و"مكافحة الفساد". من جهة ثانية. وهذا ما تم التعبير عنه بالتلازم التاريخي والواقعي بين التنظيم القانوني لتفويضات المرفق العمومي، الشفافية ومكافحة الفساد. سنحاول توضيح كل ذلك من خلال

تفويضات المرفق العمومي، والتي تسمح بفتح الباب أمام الفساد الإداري نتيجة غياب أو صعوبة تحقيق الشفافية.

- محاولة تقديم اقتراحات تساعد السلطات المختصة على سد الثغرات بما يجعل من المرسوم التنفيذي رقم 18-199 وما يتضمنه من أحكام وإجراءات يشكل في حد ذاته آلية وقائية من الفساد من خلال تحقيق شفافية إجراءات تفويض المرافق العمومية.

من أجل تحقيق هذه الأهداف كان يجب الإجابة على الإشكالية التالية:

ما مدى فعالية أحكام المرسوم التنفيذي رقم 18-199 في ضمان شفافية إجراءات تفويض المرافق العمومية، وذلك في إطار احترام أحكام النظم القانونية الوطنية والدولية المعنية بالوقاية من الفساد ومكافحته.

ويتفرع على الإشكالية التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما هي مختلف المصادر القانونية التي يمكن الاعتماد عليها في تكريس مبدأ "مكافحة الفساد" وإدراج "شفافية" إجراءات تفويض المرفق العمومي ضمن أحكام المرسوم التنفيذي رقم 18-199؟ وتحتم علينا الإجابة على هذا التساؤل الفرعي الوقوف على موقف المشرع، سواء الوطني أو الدولي، من العلاقة التفاعلية بين المقتربات الثلاثة "تفويضات مرفق عمومي"، "شفافية" و"فساد"؟

- في حالة اعتراف المشرع الجزائري بالعلاقة التفاعلية هذه، كيف قام بتنظيمها طبقاً لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 18-199؟

في محاولة للإجابة على الإشكالية أعلاه اعتمدنا على المنهج الوصفي، التحليلي والنقدي، باعتبارها مناهج تمكن من الإجابة على الإشكالية من خلال وصف ظاهرة الفساد بصفة عامة والفساد في مجال تفويضات المرفق العمومي بصفة خاصة. في حين يتلاءم المنهجان التحليلي والنقدي مع تحليل مسار محاربة الفساد في مجال تفويضات المرفق العمومي في مختلف النظم القانونية الوطنية والدولية، وتخصيص الدراسة النقدية لموقف المشرع الجزائري من خلال أحكام المرسوم التنفيذي رقم 18-199.

لذا عمدنا إلى تقسيم الدراسة إلى مبحثين على النحو

الآتي:

عنوان القانون "الوقاية من الفساد وشفافية الحياة الاقتصادية والإجراءات العامة"، فقد كان للقانون رقم 93-122 كهدف تعقيم وأخلقة عقود تفويضات المرفق العمومي من خلال جعلها أكثر شفافية. (Lehoux & Guellier, 2014, p. 36)

ثانياً- مفهوم الفساد الإداري

تتكون كلمة "فساد إداري" من تركيبة اصطلاحية ثنائية، تمثل أولاهما كلمة "فساد". لذا سنحاول من خلال هذا العنصر الوقوف على مفهوم مصطلح "فساد" أولاً ثم تحديد المفهوم الاصطلاحي لعبارة "فساد إداري".

أ- تعريف "الفساد" لغة: تطلق كلمة "فساد" في اللغة العربية على ما يناقض الصلاح، والذي يقصد به إما ما يحدث من تغييرات على الأشياء من تلف وخروج الشيء عن كونه منتفعا به، كأن يقال فسد الخبز إذا عفن؛ أو ينظر إليه بمعنى الأفعال التي يقوم بها الإنسان من خيانة الأمانة والبعد عن الاستقامة أو الفضيلة أو المبادئ الأخلاقية والتحرير على الخطأ باستخدام وسائل غير سليمة أو غير قانونية مثل الرشوة. (غنو، 2017، صفحة 223)

ب- تعريف "الفساد" في الفقه الإسلامي: نظراً لخطورة "الفساد" ورد ذكر هذا المصطلح في خمسين (50) آية من القرآن الكريم في مناسبات مختلفة. ويتبين من خلال هذه الآيات أن كلمة "فساد" في القرآن الكريم تشمل نوعين من الفساد على النحو التالي:

● **فساد عقائدي:** يقصد به الفساد المرتبط بالتعدي على حقوق الله، مثل ما جاء في قوله تعالى في سورة البقرة: « وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُ قَوْلَهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَىٰ مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ ﴿204﴾ وإذا تَوَلَّى سَعَىٰ فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ ۗ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ ﴿205﴾ »

● **الفساد المعاملاتي:** يقصد به الفساد المرتبط بالتعدي على حقوق الخلق، ويشمل الفساد الخلقي، السياسي، الهالي... وذلك مصداقاً لقوله تعالى في سورة الفجر: « وَفِرْعَوْنَ ذِي الْأَوْتَادِ ﴿10﴾ الَّذِينَ طَغَوْا فِي الْبِلَادِ ﴿11﴾ فَأَكْثَرُوا فِيهَا الْفُسَادَ ﴿12﴾ فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ سَوْطَ عَذَابٍ ﴿13﴾ »

فرعين، بحيث نؤكد في الفرع الأول على حقيقة ارتباط نشأة قانون تفويضات المرفق العمومي بمكافحة الفساد، موضحين مفهوم الفساد الإداري؛ في حين نخصص الفرع الثاني لتوضيح العلاقة الواقعية الحتمية الموجودة بين "الشفافية" ومكافحة الفساد، مفسرين بذلك سبب تركيز موضوع المقالة على شفافية إجراءات تفويض المرفق العمومي في إطار مكافحة الفساد.

الفرع الأول: ارتباط نشأة قانون تفويضات المرفق العمومي بمكافحة الفساد

يتضمن هذا العنصر تأكيداً على الارتباط التاريخي بين نشأة قانون تفويضات المرفق العمومي ومكافحة الفساد، من خلال العنصر (أولاً). وبعد أن أول استعمال تشريعي لمصطلح تفويضات المرفق العمومي ارتبط بمكافحة الفساد وشفافية الإجراءات العامة سنحاول الوقوف على مفهوم مصطلح "فساد إداري" من خلال العنصر (ثانياً).

أولاً- نشأة قانون تفويضات المرفق العمومي:

يعدّ التشريع الفرنسي أول القوانين (مصدر تاريخي) في العصر الحديث التي كرسّت التفويض، كمصطلح وليس مجرد تقنية، باعتبارها فئة قانونية جديدة في حقل العقود الإدارية وربطها بمكافحة الفساد، وكان ذلك لأول مرة بموجب القانون رقم 93-122 المؤرخ في 29 جانفي 1993 المتعلق بالوقاية من الفساد وشفافية الحياة الاقتصادية والإجراءات العمومية والذي أطلق عليه "Loi Sapin"، (رقروقي، 2017، صفحة 71) من خلال إدماجه لتفويضات المرفق العمومي ضمن محفظة الشفافية. (Boiteau, 2007)

وقد حاول المشرع الفرنسي بذلك جمع العديد من العقود في صنف واحد وتنظيمها بشكل شامل تحت مسمى "تفويضات المرفق العمومي" ضمن القسم الثاني المخصص للأحكام العامة ذات الصلة بشفافية الحياة الاقتصادية، من خلال تخصيص فصل رابع بعنوان "تفويضات المرفق العام" يضم عشر (10) مواد (من المادة 38 إلى المادة 47).

جاء القانون أعلاه إجابة لمشاكل مختلفة تفجرت في مجال إبرام هذا النوع من العقود، يتعلق الأمر بمكافحة الفساد وشفافية الإجراءات العامة، وذلك وفقاً لما أشار إليه

ج-تعريف الفساد الإداري "اصطلاحاً":

1- تعريف المشرع للفساد الإداري: عرف المشرع الجزائري الفساد بصفة عامة في القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته ، حيث نصت المادة 1/2 منه على أن: «الفساد هو كل الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من هذا القانون.»

وبالرجوع إلى محتوى الباب الرابع تستوقفنا مجموعة ملاحظات ، تتمثل أهمها في عدم لجوء المشرع الجزائري إلى إعطاء تعريف خاص بالفساد ، إنما أشار إلى أنماط الجرائم التي تعتبر فساداً أو ما يسمى بالمظاهر الدالة على الفساد أو صور الفساد. ويكون بذلك المشرع الجزائري قد حذا حذو ما تضمنته اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، خصوصاً وأن القانون رقم 06-01 جاء تطبيقاً لهذه الاتفاقية. (بوغرة ، 2017-2018 ، الصفحات 5-6)

2- التعاريف المؤسسية للفساد الإداري: سيتم التركيز من خلال هذا العنصر على أهم التعاريف على النحو الآتي:

– عرفت منظمة الشفافية العالمية الفساد الإداري بأنه: «إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق كسب خاص.» (أبو المعاطي غنيم ، 2018 ، صفحة 232)

ينطوي هذا التعريف على عدد من العناصر الأساسية ، منها:

- تشير العبارة "إساءة استخدام السلطة العامة" إلى سوء الاستخدام النظامي والفردى الذي يتراوح بين الخداع والأنشطة غير القانونية والإجرامية ، حيث يؤدي الفساد إلى تحويل الأموال والأموال الوطنية في الاتجاه غير المخصص لاستخدامها.

ويتوافق هذا المعنى مع ما تضمنته الإرشادات العامة للبنك الدولي فيما يتعلق بالتوريدات والاستشاريين ، في مراجعته المؤرخة في أيار 2004 ، حيث تأخذ الممارسات الاحتياطية والفساد صور أربعة هي: الممارسات الفاسدة (تتمثل الممارسات الفاسدة في عرض ، تقديم ، تلقي ، طلب أي شيء ذا قيمة بشكل مباشر أو غير مباشر) ، الممارسات الاحتياطية (تقوم الممارسات الاحتياطية على تقديم معلومات مضللة أو حذف حقائق للتأثير على عملية إبرام وتنفيذ

العقود) ، الممارسات التواطؤية (يعدّ ممارسات تواطؤية ذلك الاتفاق بين اثنين أو أكثر من مقدمي العروض من أجل تقديم أسعار وهمية وغير تنافسية) ، الممارسات القهرية (تكون الممارسات قهرية عن طريق التعرض أو التهديد بالتعرض للأشخاص أو ممتلكاتهم للتأثير على مشاركتهم في عملية إبرام أو تنفيذ العقود) .

- تسلط عبارة "السلطة العامة" الضوء على سوء الاستخدام النظامي والفردى لأداء المسؤولين السياسيين وموظفي القطاع العمومي. لكن لم يشر هذا التعريف إلى فساد الشركات الخاصة ورجال الأعمال.

- تغطي عبارة "التحقيق كسب خاص" كل من المكاسب المالية وغير المالية بما فيها المعنوية.

– جاء في تعريف صندوق النقد الدولي للفساد بأنه: «علاقة الأيدي الطويلة والخفية المعتمدة التي تهدف لكسب الفوائد والأرباح بصورة غير مشروعة قانوناً من هذا السلوك لشخص واحد أو مجموعة ذات العلاقة بالآخرين.» (سايح ، 2012 ، صفحة 56)

نلاحظ من خلال التعريف أعلاه أن عبارة " الأيدي الطويلة والخفية" تحمل مفهومًا واسعاً يتعدى موظفي القطاع العمومي إلى المستثمرين أو المتعاملين الاقتصاديين من القطاع الخاص ، كما يشمل أطرافاً أخرى يكون لهم تأثير في هذه المعاملات دون أن يأخذوا وصف الأطراف الرسمية.

– عرف البنك الدولي الفساد بأنه: «إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص ، فالفساد يحدث عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمنافسة عامة. كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشوى للاستفادة من سياسات أو إجراءات للتغلب على منافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين...» (غنو ، 2017 ، صفحة 224)

نلاحظ أن التعريف أعلاه تضمن في طياته إشارة صريحة إلى مجال من مجالات الفساد وهو الفساد المرتبط بالعقود والمناقصات. لكن حصر الفعل الفاسد في "الرشوة".

كما نلاحظ تدارك التعريف ذاته للقصور الذي تضمنه تعريف منظمة الشفافية الدولية للفساد ، حيث أشار إلى طرفي الفساد المتمثلان في الموظف العمومي من جهة باعتبارها الجهة العرضة أو القائمة بالمخالفة للمشكلة للفساد ، والقطاع

يتيح للمتأثرين بقرار إداري، تجاري أو خيرى، معرفة ليس فقط الحقائق الأساسية، لكن أيضا آلياته وعملياته، إنه واجب موظفي الخدمة المدنية، مدراء وأمناء ليعملوا ظاهراً، متوقعا ومفهوما.» (غنو، 2017، صفحة 222)

فتعتبر الشفافية بهذا المعنى عن حق كل صاحب مصلحة في الوصول إلى المعلومات ومعرفة آليات اتخاذ القرارات. وتحقيقاً لذلك تمتلك الأنظمة ذات الشفافية إجراءات واضحة عن كيفية صنع واتخاذ القرار، كما تمتلك قنوات اتصال مفتوحة بين أصحاب المصلحة والمسؤولين، ووضع المعلومات في متناول الجمهور. (غنو، 2017، صفحة 229)

وبهذا المعنى، نلاحظ أن للشفافية مستويين:

• **المستوى الأول:** يقصد بالشفافية الوضوح والتبيان في كل مجالات العمل التي تتم بين الإدارة العليا والمستويات الإدارية الأخرى، بحيث تكون المعلومة متاحة للجميع كل حسب اختصاصه.

• **المستوى الثاني:** يقصد بالشفافية في هذا المستوى حق كل مواطن في الوصول إلى المعلومة ومعرفة آليات اتخاذ القرار، ويتحقق ذلك عن طريق العلنية، تكافؤ الفرص للجميع وسهولة الإجراءات. (فلاق، 2015، صفحة 11)

نستنتج من كل ما سبق أن الشفافية في مجال العقود تقتضي أن تصل المعلومة أو المعلومات كاملة لجميع المتعاملين في الوقت نفسه عبر قنوات رسمية دون تشويهها أو تحريفها أو إظهارها غامضة. وهذا بخلاف "تسريب المعلومات" الذي يكون لفئة معينة من المتعاملين الاقتصاديين قبل وصولها إلى كافة المستثمرين.

ثانيا- دور الشفافية في الحد من الفساد الإداري:

تشير بعض التجارب العالمية إلى العديد من العوامل التي غالبا ما تؤدي إلى وقوع الفساد أو ترتبط به ارتباطا عالياً، ويعتبر انعدام الشفافية أهم هذه العوامل. إذ يزداد الفساد عند غياب الشفافية، حيث يكون الغموض وعدم الوضوح مصدر قوته. أي توجد علاقة سالبة أو علاقة تنافر أو علاقة عكسية بين الشفافية وانتشار أنماط الفساد. (أبو المعاطي غنيم، 2018، صفحة 233)

الخاص ممثلاً في الشركات ورجال الأعمال من جهة أخرى باعتبارهم الجهة المحرزة على الفعل المخالف المرتب للفساد.

فيكون الفساد في العقود نتاج التفاعل أو المشاركة بين طرفين، وإذا تعلق الأمر بالعقود الإدارية كان أحد الطرفين القطاع العمومي. حيث غالبا ما يظهر فساد الموظف العمومي في مجالات الالتماس بين القطاعين العمومي والخاص.

نستنتج من خلال ما سبق أن الفساد يتحقق في إحدى الحالتين:

• **الحالة الأولى:** عندما يتم تنفيذ وتقديم الخدمات المشروعة، أي عندما يقبض الموظف رشوة من أجل القيام بهامه العادية المكلف بأدائها.

• **الحالة الثانية:** عندما يقوم الموظف بتأمين خدمات يمنعها القانون، كتسريب معلومات سرية. وإذا أسقطنا هذا المفهوم على العقود الإدارية سيقوم المسؤولون باتخاذ قرارات استثمارية غير محايدة ومنحازة إلى جانب بعينه لا تخدم الصالح العام.

الفرع الثاني: "الشفافية" ضرورة حتمية لمكافحة الفساد

يعبر عنوان الفرع الثاني عن العلاقة الحتمية الموجودة بين الشفافية ومكافحة الفساد، والتي تستلزم منا التطرق إلى تعريف الشفافية (أولاً)، ثم دور الشفافية في الحد من الفساد (ثانياً).

أولاً-تعريف الشفافية

أ- تعريف الشفافية لغة: تشتق كلمة "شفافة" من "شف"، "يشف" و "شفاف" بمعنى القدرة على إِبصار الأشياء الموضوعه خلف الشيء أو هي الشيء الذي يمكن النظر من خلاله بسهولة.

وتأتي كلمة "شفافية" ترجمة للمصطلح الانجليزي (Transparence) والتي تعني في قاموس (ماكمان) الطريقة النزيهة في عمل الأشياء التي تمكن الناس من معرفة ما تقوم به. (غنو، 2017، الصفحات 221-222)

ب- تعريف الشفافية اصطلاحاً: تعددت تعريفات الشفافية. فعرفت منظمة الشفافية الدولية بأنها: «المبدأ الذي

المطلب الثاني: المصادر القانونية الوطنية والدولية: موقع تفويضات المرفق العمومي من سياسة مكافحة الفساد

نحاول من خلال المطلب الثاني البحث عن مدى اعتبار تفويضات المرفق العمومي مشمولة بالتنظيم القانوني ضمن السياستين الوطنية والدولية لمكافحة الفساد، ومدى إمكانية اعتبارها مصادر لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 18-199 المتعلقة بشفافية إجراءات تفويض المرفق العمومي.

وفي محاولة لتوضيح كل ذلك سنقسم المطلب إلى فرعين، بحيث يتعلق الفرع الأول بالمصادر القانونية الوطنية التي تمت الإشارة إليها في مقدمة أو ديباجة المرسوم التنفيذي رقم 18-199 باعتبارها مصادر مباشرة تمثل الأسانيد القانونية المعتمد عليها في سن هذا المرسوم التنفيذي؛ والتي تتضمن تعبير عن موقف المشرع الجزائري من إدماج مبدأ "مكافحة الفساد" ضمن القوانين المنظمة لتفويضات المرفق العمومي؛ في حين يتضمن الفرع الأول المصادر القانونية الدولية، باعتبارها مصادر غير مباشرة للمرسوم التنفيذي رقم 18-199، يتم من خلالها توضيح موقع تفويضات المرفق العمومي من السياسة الدولية لمكافحة الفساد.

الفرع الأول: المصادر القانونية الوطنية: موقف المشرع الجزائري من إدماج مبدأ "مكافحة الفساد" ضمن القوانين المنظمة لتفويضات المرفق العمومي

تماشياً مع السياسة الدولية لمكافحة الفساد، لاسيما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي صادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-128، قام المشرع الجزائري بإصدار القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، أين أولى المشرع عناية لمكافحة الفساد في مجال الصفقات العمومية بشكل صريح من خلال نص المادة 9 المعنونة بـ "إبرام الصفقات العمومية". وكذا المادتين 26 و27.

لكن يدفعنا ذلك إلى طرح التساؤلات الآتية: ما هو موقع تفويضات المرفق العمومي من الحماية المقررة ضد الفساد بموجب القانون رقم 06-01؟ بعبارة أخرى هل تعتبر تفويضات المرفق العمومي غير محمية ضد الفساد استناداً إلى عدم النص الصريح عليها في القانون رقم 06-01؟ وما هو

وتوثيقاً أو تأكيداً لهذه العلاقة بين الفساد والشفافية قام "بيتر آيجن" مدير البنك الدولي السابق، بتأسيس منظمة الشفافية الدولية في عام 1993 -والتي تعد أكبر منظمة غير حكومية في العالم لمكافحة الفساد- أين كانت "الشفافية" و"النزاهة" المفتاحان اللذان يدور حولهما الهدف المنشود وهو محاربة الفساد. (سابع، 2012، صفحة 59)

وتأكيداً لهذه العلاقة العكسية بين "الفساد" و"الشفافية" صاغت منظمة الشفافية الدولية المعادلة التالية:

الفساد = (احتكار + حرية التصرف) _ (المساءلة + النزاهة + الشفافية)

واحتلت الشفافية المرتبة الأولى في تقرير صندوق النقد الدولي فيما يتعلق باستراتيجيات تخفيف الفساد. (صندوق النقد الدولي، 2016)

وتأكيداً على العلاقة الطردية بين "الشفافية" و"مكافحة الفساد" نصت المادة 5 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بعنوان "سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية" على ما يأتي:

«1-تقوم كل دولة طرف، وفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، بوضع وتنفيذ أو ترسيخ سياسات فعالة منسقة لمكافحة الفساد، تعزز مشاركة المجتمع وتجسد مبادئ سيادة القانون وحسن إدارة الشؤون والممتلكات العمومية والنزاهة والشفافية والمساءلة.»

لذا سنقول أن من أهم الإجراءات التي يستلزم اتخاذها لمكافحة الفساد اتباع معايير الشفافية في عقود مختلف الهيئات والمؤسسات الإدارية من خلال توفير الوضوح، تحقيق العقلانية والنزاهة، تكافؤ الفرص للجميع وسهولة الإجراءات. وكذا كشف الشركات الأجنبية والوطنية التي تحاول بطريقة غير مشروعة الحصول على معاملات، وعدم التعامل معها مستقبلاً.

بعبارة أخرى كلما كان هناك تكريس قانوني للشفافية كانت هناك إرادة لمكافحة الفساد؛ كما أن كل قانون لمكافحة الفساد يتضمن في طياته إعمالاً لمبدأ "الشفافية"، ولو ضمنياً.

بمناسبة تحضير أو إجراء مفاوضات قصد إبرام أو تنفيذ صفقة أو عقد أو ملحق باسم الدولة أو الجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري أو المؤسسات العمومية الاقتصادية.»

نلاحظ من خلال النص أعلاه أن المشرع الجزائري اكتفى باستعمال مصطلح "عقد" دون الإشارة الصريحة لاتفاقيات تفويض المرفق العمومي، بخلاف الصفقات العمومية. هل هذا يعني أن المشرع الجزائري لم يحط لاتفاقيات تفويض المرفق العمومي بالتأطير القانوني للحماية من الفساد ضمن قوانين مكافحة الفساد، وبالتالي لا يمكن اعتبار هذه الأخيرة مصادر للمرسوم التنفيذي رقم 18-199؟

حسب تصورنا لا يمكن الإجابة على هذا التساؤل إلا بعد الرجوع إلى واقع تنظيم تفويضات المرفق العمومي قبل صدور القانون رقم 06-01. أين نلاحظ أن المشرع الجزائري اكتفى في البداية بالنص على نوع واحد من أنواع تفويضات المرفق العمومي كأسلوب غير مباشر لتسيير المرافق العمومية وهو أسلوب الامتياز. ويتأكد ذلك من خلال نص المادة 138 من القانون رقم 90-08 المتضمن قانون البلدية.

وإذا كان قانون البلدية أعلاه لم ينص على تفويض المرفق العمومي كأسلوب لتسيير المرافق العمومية، فقد تضمنت قوانين خاصة بالنص على هذا الأسلوب للتسيير، وكانت هذه القوانين تحمل طابعا صناعيا وتجاريا، وكان القانون رقم 05-12 المتضمن قانون المياه من أبرز تلك القوانين، أين تم تخصيص قسم خاص من القسم الثاني بعنوان "تفويضات الخدمة العمومية".

نستنتج من كل ما سبق أن التردد الذي اكتنف موقف المشرع الجزائري في النص على استعمال أسلوب تفويض المرافق العمومية في تسيير المرافق العمومية في الجزائر، يعتبر من أول الأسباب الداعية إلى عدم نص المشرع الجزائري بشكل صريح في القانون رقم 06-01 على عقود تفويضات المرفق العمومي في إطار مكافحة الفساد، واكتفائه بالنص صراحة على الصفقات العمومية التي حظيت بتنظيم مفصل لأحكامها ضمن تنظيمات الصفقات العمومية بعدها أشهر أنواع العقود التي تبرمها الإدارة العمومية آنذاك.

موقع مبدأ "مكافحة الفساد" ضمن أحكام المرسوم التنفيذي رقم 18-199؟

أولا-الإدماج الضمني لمبدأ "مكافحة الفساد" ضمن المرسوم التنفيذي رقم 18-199

هذا المشرع الجزائري حذو التشريعات المقارنة، مثل المشرع الفرنسي والمغربي، وقام بالنص على أحكام خاصة بتنظيم تفويضات المرفق العمومي من خلال المرسوم الرئاسي رقم 15-247، ثم أعقبه بالمرسوم التنفيذي رقم 18-199.

ونستنتج من خلال المرسوم التنفيذي الأخير أن اتفاقيات تفويض المرفق العمومي مشمولة بالحماية ضد الفساد، وذلك استنادا إلى المبررات التالية:

- بالرجوع إلى قائمة القوانين الوارد ذكرها في ديباجة المرسوم التنفيذي رقم 18-199، نجد أنه تمت الإشارة إلى القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، مما يدل على أن اتفاقيات تفويضات المرفق العمومي مشمولة بالحماية ضد الفساد في كل صورته وليس الصورة المحصورة في جرائم الفساد المرتبطة بالصفقات العمومية فقط.
- نصت المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 18-199 على الإحالة إلى المادة 5 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247. ونصت هذه الأخيرة على مبادئ ضمان نجاعة الطلب العمومي والاستعمال الحسن للمال العام. وكان من بين هذه المبادئ شفافية الإجراءات. وكما سبقت الإشارة إليه تعدد الشفافية نقيض الفساد، مما يدل على أن اتفاقيات تفويض المرفق العمومي مشمولة بالحماية ضد الفساد.

ثانيا-موقع تفويضات المرفق العمومي ضمن القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد في التشريع الجزائري

تضمن القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته حكما خاصا بالرشوة في مجال الصفقات العمومية، وذلك بموجب نص المادة 27 الذي جاء فيه:

«يعاقب بالحبس من عشر (10) سنوات إلى عشرين (20) سنة وبغرامة من 1000000 د.ج. إلى 2000000 د.ج. كل موظف عمومي يقبض أو يحاول أن يقبض لنفسه أو لغيره، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، أجرة أو منفعة مهما يكن نوعها

الفرع الثاني: المصادر القانونية الدولية: موقع تفويضات المرفق العمومي من السياسة الدولية لمكافحة الفساد

تتجسد السياسة الدولية لمكافحة الفساد في مجموعة آليات قانونية وأخرى مؤسسية متعددة ، لأن الفساد لم يعد شأنًا داخليًا بل هو ظاهرة عبر وطنية تمس كل المجتمعات والاقتصاديات ، مما يجعل منع الفساد والقضاء عليه مسؤولية تقع على عاتق جميع الدول. لكن سنكتفي في هذه الورقة البحثية بالتركيز على الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد بعدها أول صك دولي ملزم لمكافحة الفساد وباعتبارها السند القانوني الذي استند إليه المشرع الجزائري في صياغة القانون رقم 06-01 المذكور أعلاه والذي يشكل مصدرا للمرسوم التنفيذي رقم 18-199.

حيث جاء في الفصل الثاني من الاتفاقية الأممية أعلاه بعنوان "التدابير الوقائية" ، في نص المادة 9 بعنوان "المشتريات العمومية وإدارة الأموال العامة" ما يأتي:

«1-تقوم كل دولة طرف ، وفقا للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني بالخطوات اللازمة لإنشاء نظم شراء مناسبة تقوم على الشفافية والتميز وعلى معايير الموضوعية في اتخاذ القرارات ، وتتسم ضمن جملة أمور ، بفاعليتها في منع الفساد. وتتناول هذه النظم ، التي يجوز أن تراعى في تطبيقها قيم حديثة مناسبة ، أمورا ، منها:»

نلاحظ أنه لم يرد ضمن نص المادة 9 أعلاه ذكر صريح لمصطلح "تفويضات المرفق العمومي" ولا حتى مصطلحي "عقد/عقد إداري" على أقل تقدير ، بل خصت المادة 9 بالمشتريات العمومية أو ما نصلح عليه بـ "الصفقات العمومية". فكيف نفسر ذلك؟ هل يعني هذا عدم تخصيص تفويضات المرفق العمومي بإجراءات وتدابير مكافحة الفساد الوارد ذكرها في الاتفاقية السابقة؟ وبالتالي لا يمكن الاستناد إليها كمصدر لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 18-199 في إطار مكافحة الفساد؟

يحتمل ذلك عدة تفسيرات ، نفترض منها ما يلي:

- التفسير الأول: تم تخصيص مادة للفساد في الصفقات العمومية ، دون بقية العقود بما فيها العقود

وتؤكد هذه الأهمية والحماية التي خص بها المشرع الجزائري الصفقات العمومية ، باعتبارها تعبر عن كل أنواع العقود الإدارية ، من خلال القانون رقم 11-10 المتضمن قانون البلدية. فقد استعمل المشرع الجزائري ضمن الفصل الرابع من هذا القانون الأخير تحت عنوان "المصالح العمومية البلدية" عبارة "الامتياز وتفويض المصالح العمومية" ، حيث نصت المادة 2/150 على أنه: «ويمكن تسيير هذه المصالح مباشرة في شكل استغلال مباشر أو في شكل مؤسسة عمومية بلدية عن طريق الامتياز أو التفويض. » وأكد المشرع على أن يتم تفويض المصالح العمومية في شكل صفقة برنامج أو صفقة طلبية ، طبقا لنص المادة 156.

نفهم من ذلك أن المشرع الجزائري قصد إبرام الاتفاقيات المتعلقة بتفويضات المرافق العمومية بأسلوب الصفقة العمومية. وقد يكون هذا المفهوم المعتمد من طرف المشرع الجزائري هو التفسير القوي لاستعمال المشرع ذاته في نص المادة 27 من قانون مكافحة الفساد لمصطلح الصفقات العمومية ، معبرا به عن أسلوب إبرام العقود الإدارية وليس نوعا من أنواع العقود الإدارية. لذا نتوصل إلى أن مصطلح "عقد" الوارد في نص المادة 27 من القانون رقم 06-01 يحمل مفهوما واسعا ليشمل كل أنواع العقود التي تبرمها أية إدارة عمومية ، ويمتد بذلك مصطلح "عقد" ليستوعب تفويضات المرفق العمومي ، مما يدفعنا إلى القول بأن القانون أعلاه مصدرا للمرسوم التنفيذي رقم 18-199 فيما يتعلق بمكافحة الفساد في مجال تفويضات المرافق العمومية.

بمعنى آخر لا ينحصر المقصود بمصطلح "عقد" الوارد في نص المادة 27 أعلاه في العقود التي تبرمها أحد الهيئات الوارد ذكرها في المادة 27 ذاتها والمتعلقة بصرف نفقات عمومية تقل مبالغها عن عتبة الصفقة كالاتشارة والاتفاقية وسند الطلب. لأن هذا التفسير يستبعد كل العقود الإدارية الأخرى بما فيها اتفاقيات تفويض المرفق العمومي ، وهو ما لا يتوافق مع واقعة إدراج القانون رقم 06-01 ضمن قائمة القوانين الوارد ذكرها في ديباجة المرسوم التنفيذي رقم 18-199.

الإدارية ، نظراً لأن الصفقات العمومية تشكل المجال الخصب لظاهرة الفساد. في حين تدرج صور الفساد المرتبطة ببقية العقود الأخرى ضمن صور الجرائم التي تمثل موضوعاً للفساد بصفة عامة والمنصوص عليها في الفصل الثالث بعنوان "التجريم وإنفاذ القانون". مع ملاحظة أنه لم تأتي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على النص على كل الجرائم المرتبطة بالفساد، من ذلك: المحسوبة، التهرب الضريبي، الإفلاس الاحتيالي، تزوير الوثائق...

استنتاجاً مما ورد أعلاه، يقصد بشفافية إجراءات تفويض المرفق العمومي علانية المعلومات المتعلقة بإجراءات إبرام تفويضات المرفق العمومي. وتحقيقاً لمبدأ شفافية إجراءات إبرام العقد الإداري، وفقاً لهذا المفهوم، أُلزم المشرع الجزائري الإدارة العمومية باحترام مجموعة من المقتضيات والتي تشكل في الوقت نفسه معايير تحقيق شفافية الإجراءات. ومن بين المعايير التي تحقق شفافية (علانية) الإجراءات في العقود الإدارية بصفة عامة واتفاقيات تفويضات المرفق العمومي بصفة خاصة، تلك التي تم النص عليها في المادة 9 من القانون رقم 01-06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، باعتباره من بين القوانين التي يستند إليها المرسوم التنفيذي رقم 18-199.

حيث نصت المادة 9 من القانون رقم 01-06 على أن: «يجب أن تؤسس الإجراءات المعمول بها في مجال الصفقات العمومية على قواعد الشفافية...»

وقد جاءت هذه المقتضيات (والتي سماها المشرع الدولي قيمة حدية) متوافقة أو متطابقة مع تلك التي نصت عليها المادة 9 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

حاول المشرع الدولي توضيح مفهوم هذا المقتضى في نص المادة 1/9 (أ) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والذي جاء فيه: «توزيع المعلومات المتعلقة بإجراءات وعقود الشراء، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالدعوات إلى المشاركة في المناقصات، والمعلومات ذات الصلة أو الوثيقة الصلة بإرساء العقود، توزيعاً عاماً، مما يتيح لمقدمي العروض المحتملين وقتاً كافياً لإعداد عروضهم وتقديمها.»

يتبين لنا من خلال استقراء نص المادة أعلاه – وإسقاطاً له على إجراءات إبرام اتفاقيات تفويض المرافق العمومية- أن الإعلان أو توزيع المعلومات يشمل نوعين من المعلومات، تتعلق الفئة الأولى بالمعلومات المتعلقة بالدعوات إلى المشاركة في الطلب على المنافسة، أو ما يعبر عنه بالإشهار أو الإعلان المسبق. وتتعلق الفئة الثانية بالمعلومات ذات الصلة أو الوثيقة الصلة بإرساء اتفاقيات تفويض المرفق العمومي. وهذا ما سنحاول توضيحه من خلال المطالب التالية.

التفسير الثاني: كللت مجهودات البرلمان الأوروبي بتبني la résolution législative المتعلقة باقتراح توجيهات (directive) البرلمان الأوروبي حول منح عقود الامتياز – إحدى أنواع تفويضات المرفق العمومي- بتاريخ 15 جانفي 2014. (Lehoux & Guellier, 2014, p. 36)

مما يوضح أن تنظيم المجالات المتعلقة بتفويضات المرافق العمومية كانت متروكة للقوانين الداخلية إلى غاية التاريخ أعلاه، وهو تاريخ لاحق على تاريخ صدور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

المبحث الثاني: الإطار الإجرائي لتجسيد شفافية إجراءات تفويض المرفق العمومي طبقاً للمرسوم التنفيذي رقم 18-199

يرى الأستاذ "حسن عبد الرحيم السيد" أن للشفافية ارتباط بالمعلومة وكشف المعلومة وجعلها في متناول يد كل ذي مصلحة. (شريف، 2013، صفحة 93) لهذا هناك من المشرعين من استعمل مصطلح "العلانية" تعبيراً عن الشفافية. حيث يعد مبدأ "العلانية" الشك والريبة في تعاملات الإدارة ويحقق نوعاً من المنافسة المشروعة بين عدد غير محدود من الراغبين في التعاقد، بما يسمح باختيار المفوض له القادر على الاستجابة لمتطلبات سبر المرفق العمومي من قابلية المرفق العمومي للتطور والتكيف، سير المرفق العمومي بانتظام واطراد والمساواة بين المرتفقين؛ وبالتالي منح العقد إلى المتعهد الذي يقدم أفضل عرض. (زماي، 2018، صفحة 494)

الطلب على المنافسة على الأقل في جريديتين يوميتين باللغة الوطنية واللغة الأجنبية.

إذ لم يحدد المشرع طبيعة هذه الجرائد اليومية، فقد لا تملك هذه الجرائد اليومية مقروئية كبيرة من جهة أو تحمل طبيعة عامة غير متخصصة من جهة ثانية، مما تحقق احتمالية عدم الاطلاع عليها من طرف الراغبين في التعاقد المحتملين.

ويكمن الحل لهذا الغموض بصياغة نص صريح وواضح ودقيق ومفصل يحقق توزيعاً واسعاً للمعلومة وإعلام أكبر عدد من الراغبين المحتملين في التعاقد، من خلال اعتماد إعلان وطني متخصص ومتكرر. فلا تتحقق الشفافية إلا من خلال اعتماد إعلان مسبق تتوفر فيه الخصائص الثلاثة مجتمعة (الوطنية، التخصص، التكرار).

وقد استخرجنا هذه الخصائص من نص المادة 1/65 و3 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247، وكذا بالرجوع إلى القوانين والأنظمة المقارنة وعلى رأسها الفرنسي.

إذ ألزم المشرع الجزائري المصلحة المتعاقدة بإعلان طلبات العروض على الأقل في جريديتين يوميتين وطنيتين موزعتين على المستوى الوطني، عبارة غابت في نص المادة 25 من المرسوم التنفيذي رقم 18-199.

كما يجب أن يتم الإعلان على الأقل في وسيلتين من وسائل الإعلام، أين تكون إحداها على الأقل متخصصة. إذ ألزم المشرع الجزائري المصلحة المتعاقدة بإعلان طلب العروض في النشرة الرسمية لصفقات المتعامل العمومي، والذي يعتبر إعلاناً متخصصاً.

كما نص المشرع الفرنسي على إلزامية الإعلان عن الدعوة إلى المنافسة في نشرية مؤهلة لاستقبال الإعلانات القانونية وأخرى متخصصة في قطاع التفويض؛ وهذا ما غاب في نص المادة 25 من المرسوم التنفيذي رقم 18-199.

وتم التأكيد على خاصية "التخصص" هذه في اجتهادات القضاء الإداري الفرنسي. فقد قضت محكمة الاستئناف الإدارية لليون (Lyon) بعدم قانونية الإشهار في مجلة من غير المعتاد استعمالها للإعلان عن طلب العروض، بغض النظر عن أهمية أو حجم سحبها. بحيث تم منح الأفضلية إلى مجلة متخصصة حتى لو كانت ذات سحب ضعيف (C.A.A. Lyon, req. n° 97LY2641, 28 janvier 2003).

المطلب الأول: الإعلان المسبق كإجراء لتحقيق

شفافية إجراءات إبرام تفويضات المرفق العمومي

يعد الإعلان المسبق أولى خطوات التعاقد، وهو نقبض السرية يقصد به إيصال العلم إلى جميع الراغبين في التعاقد وإبلاغهم عن رغبة الإدارة في التعاقد وكيفية الحصول على شروط التعاقد، نوعية المواصفات المطلوبة ومكان وزمان فتح الأظرفة.

وقد نص المشرع الجزائري على الإعلان المسبق أو الإشهار عن الرغبة في إبرام اتفاقية تفويض مرفق عمومي في المادة 25 من المرسوم التنفيذي رقم 18-199.

لكن اشترط المشرع الأممي في نص المادة 9 أعلاه أن يكون توزيع المعلومات هذا عاماً وأن يتيح لمقدمي العروض المحتملين الوقت الكافي لإعداد عروضهم وتقديمها. فهل ضمن المشرع الجزائري هذه الشروط عند تنظيمه للإعلان المسبق في مجال تفويضات المرفق العمومي بما يحقق الشفافية؟

في محاولة للإجابة على هذا التساؤل سيتم التطرق إلى شكليات الإعلان المسبق في فرع أول وبياناته في الفرع الثاني.

الفرع الأول: شكليات الإعلان المسبق

نصت المادة 25 من المرسوم التنفيذي رقم 18-199 صراحة على أن: «يجب أن يتم نشر الطلب على المنافسة بشكل واسع وبكل وسيلة مناسبة. ويجب إشهاره، على الأقل في جريديتين يوميتين باللغة الوطنية واللغة الأجنبية.»

لكن نصت في المقابل المادة 26 من المرسوم التنفيذي ذاته على إمكانية إعفاء بعض المرافق العمومية، نظراً إلى حجمها ونطاق نشاطاتها، من إجبارية الإشهار في الجرائد، شريطة ضمان إشهار واسع بكل وسيلة أخرى. ويتعين على السلطة المفوضة أن تعلق لجوءها لهذا الإجراء.

يتكون لدينا من خلال استقراء أو تحليل نص المادتين أعلاه شبه يقين بأن صياغة المادتين يفتح المجال على مصراعيه أمام الفساد، نتيجة ما يكتنف النص من غموض. ويمكن توضيح ذلك من خلال النقاط التالية:

– **النقطة الأولى:** تتعلق النقطة الأولى بالوسيلة

المستعملة في الإشهار، أين نص المشرع على وجوب نشر

تقدير تحديد الخصائص المميزة لهذه المرافق العمومية ، بما لا يدع مجالاً للسلطة التقديرية للسلطة المفوضة.

– **النقطة الثالثة:** استعمل المشرع الجزائري في نص المادة 25 من المرسوم التنفيذي رقم 18-199 عبارة "على الأقل"، بما يشير إلى أن وسائل الإشهار الإجباري لا تكون حاجزا أمام إشارات أخرى.

لكن ما أثار استغرابنا هو عدم نص المشرع الجزائري صراحة على الإعلان الإلكتروني فيما يخص الطلب على المنافسة المتعلق باتفاقيات تفويض المرفق العمومي في المرسوم التنفيذي رقم 18-199 ، هذا الأخير الذي كان صدوره في وقت لاحق للمرسوم الرئاسي رقم 15-247. في حين تم النص على الإعلان الإلكتروني في المادة 203 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247. خصوصا أننا في زمن تعتبر وسائل الاتصال الإلكترونية أوسع نطاقاً وأسرع انتشاراً، بما يتضمن في طياته خصائص التكرار والمجال الواسع للنشر بما يتعدى النطاق الوطني.

لكن نرى أنه حتى في حال اعتماد الإعلان الإلكتروني يجب أن تتوفر في هذا الأخير خاصية التخصص نفسها الواجب توفرها في الإعلان العادي، بما يسهل على الراغبين في التعاقد الاطلاع على الإعلان، وذلك نظراً لكثرة المواقع الإلكترونية.

الفرع الثاني: مضمون الإعلان المسبق

كانت من بين التدابير أو الشروط الواجب احترامها تحقيقاً لشفافية الإجراءات ما أشار إليه المشرع الجزائري في الفقرة الأخيرة من المادة 27 من المرسوم التنفيذي رقم 18-199 ونص المادة 28 من المرسوم ذاته، حيث ألزم السلطة المفوضة باعتماد تاريخ لإيداع العروض يأخذ في الحسبان مدة تحضير العروض، وذلك لفسح المجال أمام أكبر عدد من العارضين.

كما نص المشرع الجزائري على ضرورة تضمين الإعلان المسبق بيانات إلزامية نصت عليها المادة 27 من المرسوم التنفيذي رقم 18-199 على النحو التالي: «يجب أن يتضمن إعلان الطلب على المنافسة البيانات الآتية:

- تسمية السلطة المفوضة وعنوانها ورقم تعريفها الجبائي، إن وجد
- صيغة الطلب على المنافسة

Boiteau,) (1999, Commune de Divonne-les-Bains (2007, p. 97

لكن قد يجزنا هذا الطرح إلى طرح السؤال التالي: ما هو الحل الذي يمكن اعتماده في حالة استحالة النشر في مجلة متخصصة نتيجة غياب مثل هذه النشرة في القطاع المعني؟

جاء الحل في أحد اجتهادات القضاء الإداري الفرنسي، حيث يعود إلى الشخص العمومي (السلطة المفوضة) البحث عن نشرة أخرى ذات طابع عام يمكن أن تضمن إعلاماً كافياً إلى المتعاملين الاقتصاديين لهذا القطاع. حيث يتم اختيار هذه النشرة تبعاً للقطاع المعني. وفي ذلك ضرب Claudie Boiteau أمثلة، منها: إذا كان من المعتاد أن تعالج تفويضات المرفق العمومي في مجلة La Gazette des communes, des départements et des régions إلى تخصصها في الإعلام التشريعي، التنظيمي والقضائي المرتبطة بالجماعات المحلية، فإنه لا يمكن اعتبارها مجلة متخصصة في مجال التجهيز ومعدات الجبال (C.A.A. Marseille, req. n°00MA00765, 21 octobre 2003, commune de la Llagonne.; C.E., 19 novembre 2004, commune d'auxerre c/ 5°Saur France (Boiteau, 2007, p. 98)

– **النقطة الثانية:** منح المشرع الجزائري بموجب المادة 26 من المرسوم التنفيذي رقم 18-199 للسلطة المفوضة إمكانية إعفاء بعض المرافق العمومية، نظراً لحجمها ونطاق نشاطها، من إجبارية الإشهار في الجرائد، شريطة ضمان إشهار واسع بكل وسيلة أخرى.

نلاحظ أن صياغة نص المادة 26 أعلاه جاءت غامضة، بما يفتح المجال واسعاً أمام السلطة المفوضة إلى التحايل. إذ لم يحدد المشرع الجزائري على وجه الدقة ما هي المرافق العمومية المعفاة من إجبارية الإشهار في الجرائد، وترك ذلك للسلطة التقديرية للسلطة المفوضة.

في حين، حفاظاً على المال العام، كان الأجدر بالمشرع الجزائري أن يضع قائمة تحدد على وجه الدقة المرافق العمومية المعفاة من إجبارية الإشهار في الجرائد. وإذا افترضنا استحالة ذلك، كان على المشرع الجزائري على أقل

لكن هل ينطبق أثر الإلغاء هذا على كل البيانات ، بما فيها غير الوارد ذكرها في نص المادة 27 أعلاه؟
من أجل الإجابة على هذا التساؤل يمكن الرجوع إلى اجتهادات القضاء الإداري الفرنسي ، والذي توصل إلى نتيجة مفادها أن وجود بعض النقص أو الخلل في الإعلان عن الصفقات لا يؤدي إلى إلغاء الصفقة. إذ فرق مجلس الدولة الفرنسي بين الشكليات الجوهرية وغير الجوهرية ، حيث رأى أن المناقصة يعترها عيب جوهري إذا خالفت المدة القانونية للإعلان أو إذا كان هناك نقص كبير في البيانات والمعلومات التي يستلزم وجودها في الإعلان. في حين لا يشوب الصفقة نقص من شأنه الإخلال بها حال حدوثه مثل خطأ في الأرقام من السهل أن ينتبه إليه المتقدم. (شريف ، 2013 ، صفحة 101)

من خلال إسقاطنا لهذا الاجتهاد على إجراءات الإعلان المسبق لإبرام اتفاقيات تفويض المرفق العمومي ، نستنتج أن المشرع الجزائري حصر الإجراءات الجوهرية التي يترتب على إغفالها إلغاء الاتفاقية في البيانات الإلزامية المنصوص عليها في المادة 27 من المرسوم التنفيذي رقم 18-199. وهذا ما أكدته المادة 55 من القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته التي نصت على أنه: «كل عقد أو صفقة أو براءة أو امتياز أو ترخيص متحصل عليه من ارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون يمكن التصريح ببطالته وانعدام آثاره من قبل الجهة القضائية التي تنظر في الدعوى مع مراعاة حقوق الغير حسن النية.»

لكن نجد أن المشرع الجزائري ، وبالتحديد في نص المادة 26 من القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته ، لم يكتفي بالنص على إبطال العقد الناتج عن اتخاذ إجراء مخالف للقانون ، بما فيها إغفال النص على البيانات الإلزامية في الإعلان المسبق ؛ بل ارتقى بهذا الفعل وغيره من الأفعال ، بما فيها الأفعال المذكورة في السؤال الثاني أعلاه ، إلى درجة التجريم في حالة ما إذا كان الغرض من ذلك الفعل إعطاء امتيازات غير مبررة للغير.

- موضوع وشكل تفويض المرفق العام
- المدة القصوى للتفويض
- شروط التأهيل أو الانتقاء الأولي
- قائمة الوثائق المكونة لملف الترشيح
- آخر أجل لتقديم ملف الترشيح
- مكان إيداع ملف الترشيح
- مكان سحب دفتر الشروط
- دعوة المترشحين لحضور اجتماع فتح الأظرفة
- كيفية تقديم ملف الترشيح الذي يجب أن يقدم في ظرف مغلق ومبهم ، تكتب عليه عبارة (لا يفتح إلا من طرف لجنة اختيار وانتقاء العروض)
يجب أن يشير إعلان الطلب على المنافسة ، إلى آخر يوم وآخر ساعة لإيداع الملفات وساعة فتح الأظرفة.»

لكن يمكن أن نثير بهذا الشأن السؤالين التاليين: ما هو الأثر القانوني المترتب في حالة إفتقاد الإعلان لبيان أو أكثر من البيانات الوارد ذكرها في نص المادة 27 أعلاه؟ وما هو الجزاء المترتب في حالة قيام الموظف بتدابير احتيالية تمنح مجالاً أفضلية لأحد المشاركين عن طريق إعلامه مسبقاً برغبة السلطة المفوضة في التعاقد قبل نشر إعلان الطلب على المنافسة؟

في محاولة للإجابة على السؤال الأول نلاحظ أن المشرع الجزائري قد أصبغ على البيانات الوارد ذكرها في نص المادة 27 أعلاه صفة الإلزامية من خلال استعماله لعبارة "يجب" في مستهل المادة ، مما يوحي إلى إمكانية إلغاء اتفاقية تفويض المرفق العمومي التي تم إبرامها في حالة عدم تضمين الإعلان أحد البيانات الإلزامية أو أكثر. ونستدل في ذلك بالمادة 946 من القانون رقم 08-09 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية التي نصت على أنه:

«يجوز إخطار المحكمة الإدارية بعريضة ، وذلك في حالة الإخلال بالتزامات الإشهار أو المنافسة التي تخضع لها عمليات إبرام العقود الإدارية والصفقات العمومية...»

وقد تم إدراج هذه المادة في الفصل الخامس المعنون بـ "الاستعجال في مادة العقود والصفقات" بما نفهم منه الأهمية الكبيرة التي أولاها المشرع إلى شفافية العقود الإدارية التي يتم تحقيقها من خلال الإشهار والمنافسة.

أعلاه، دون أن يلزمها بشكل صريح على نشر قرار المنح المؤقت في وسيلة الإشهار نفسها التي تم الاعتماد عليها في نشر الإعلان المسبق عن الطلب على المنافسة، مما يفتح الباب أمام إخفاء عدم النزاهة. بخلاف ما تضمنه نص المادة 2/65 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 الذي جاء فيه: «يدرج إعلان المنح المؤقت للصفحة في الجرائد التي نشر فيها إعلان طلب العروض، عندما يكون ذلك ممكناً»

لكن ما نلاحظه أن الإعلان عن المنح المؤقت سيحقق الشفافية، من خلال مراقبة مدى نزاهة السلطة المختصة في فحص العطاءات وانتقاء أفضل عرض وفقاً لمعايير موضوعية ودقيقة مقررة مسبقاً لاتخاذ القرارات المتعلقة بإبرام اتفاقيات تفويضات المرفق العمومي. تشمل هذه المعايير جانبين، يتعلق الجانب الأول بمراقبة القرارات المتعلقة بتحديد شكل التفويض اعتماداً على معايير معتمدة لاختيار شكل التفويض المفضل بصفة خاصة وطريقة التسيير المفضلة بصفة عامة. ونطرح هنا مسألة مدى تمتع السلطة المفوضة بحرية الاختيار (أولاً). في حين يخص الجانب الثاني مراقبة القرارات المتعلقة بانتقاء العرض استناداً إلى المعايير الخاصة بالتفويض موضوع العقد المعني (ثانياً).

أولاً-القرارات المتعلقة بتحديد شكل التفويض

نصت المادة 9 من المرسوم التنفيذي رقم 18-199 بأنه: «يمكن الشخص المعنوي الخاضع للقانون العام والمسؤول عن مرفق عام تفويض مرفق عام بناء على تقرير يتضمن الخدمات التي تقع على عاتق المفوض له، وشكل التفويض والمزايا التي يحققها مقارنة مع أنماط التسيير الأخرى.»

يتبين لنا من خلال تحليل نص المادة أعلاه أن للسلطة المفوضة حرية اختيار أسلوب التفويض، لكن تكون حرية الاختيار مقيدة. تم استنتاج ذلك من خلال تعليق المشرع لهذا الاختيار على شرط "المزايا التي يحققها شكل التفويض مقارنة مع أنماط التسيير الأخرى". لكن دون أن يشير المشرع إلى معايير هذا الاختيار. هذا ما يحتم علينا الرجوع إلى ما هو معمول به على أرض الواقع. وفي هذا الإطار أشار Claudie Boiteau أنه يمكن للإدارة العمومية تحديد أسلوب التسيير المفضل عبر طرق أو أساليب متعددة

المطلب الثاني: علنية المعلومات ذات الصلة

بإرساء العقد

تتحقق علنية المعلومات ذات الصلة بإرساء العقد من خلال الإعلان عن المنح المؤقت، موضوع الفرع الأول؛ وضمان حق الطعن، موضع الفرع الثاني.

الفرع الأول: الإعلان عن المنح المؤقت

نصت المادة 41/2 و1 من المرسوم التنفيذي رقم 18-199 على أن: «يتخذ مسؤول السلطة العمومية قرار المنح المؤقت للتفويض وفقاً لأحكام المادة 73 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 2 ذي الحجة عام 1436 الموافق 16 سبتمبر سنة 2015 والمذكور أعلاه، ويتم إشهار هذا القرار وفق نفس الكيفيات المنصوص عليها في المادة 25 من هذا المرسوم.

عندما يتعلق الأمر بقرار منح مؤقت لتفويض المرفق العام في حالة التراضي بعد الاستشارة، فإنه يتم الإشهار القرار بجميع الوسائل المتاحة، حسب حجم ونطاق نشاط المرفق العام.»

تستوقفنا في بداية تحليلنا لهذه المادة الملاحظات الآتية:

- يشمل الإعلان عن المنح المؤقت عن طريق الإشهار كلا أسلوبَي التعاقد، سواء الطلب على المنافسة أو أسلوب التراضي بعد الاستشارة. بخلاف الإعلان المسبق عن طريق الإشهار الذي يتعلق بأسلوب الطلب على المنافسة فقط.

- أما فيما يتعلق بشكل ومضمون الإعلان، تنطبق عليها الملاحظات نفسها المشار إليها في المطلب السابق، لأن قرار المنح المؤقت يخضع لكيفيات الإشهار نفسها المنصوص عليها في المادة 25 من المرسوم التنفيذي رقم 18-199 والمتعلقة بالإعلان المسبق عن الطلب على المنافسة عن طريق الإشهار.

- إضافة إلى ذلك، تتضاعف السلبات السابقة لأن المشرع نص على أن "يتم إشهار هذا القرار (قرار المنح المؤقت) وفق نفس الكيفيات المنصوص عليها في المادة 25 من هذا المرسوم." تاركاً للسلطة المفوضة حرية اختيار وسيلة النشر وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 25

نصت المادة 1/9 (ب) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على أن: «1- تقوم كل دولة طرف، وفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، بالخطوات اللازمة...» (ب) القيام مسبقاً بإقرار ونشر شروط المشاركة، بما في ذلك معايير الاختيار وإرساء العقود وقواعد المناقصة.» وهو ما نصت عليه المادة 9 من القانون رقم 06-01 في فقرتها الفرعية الثانية (2) من الفقرة 2. ونجد أن المشرع الجزائري اكتفى بالنص في المادة 13 من المرسوم التنفيذي رقم 18-199 على أن يتم تحديد البنود التنظيمية والتعاقدية المتعلقة بتفويض المرفق العام، (طبيعي عمروش، 2019، صفحة 400) بما فيها شروط المشاركة والتأهيل. حيث أكد على هذا الإجراء بالنسبة لتفويضات المرفق العمومي من خلال تجزئته لدفتر الشروط إلى جزئين، بحيث يخصص الجزء الأول من دفتر الشروط، والذي يحمل عنوان "دفتر ملف الترشيح" شروط التأهيل (المشاركة)، طبقاً لنص المادة 13 من المرسوم التنفيذي رقم 18-199 التي جاء فيها: «يتضمن دفتر الشروط المتعلق بتفويض المرفق العام البنود التنظيمية والبنود التعاقدية التي يجب أن توضح كفاءات إبرام اتفاقية تفويض المرفق العام وتنفيذها. ويشمل دفتر الشروط جزئين:

– الجزء الأول: وعنوانه "دفتر ملف الترشيح". يتضمن البنود الإدارية العامة المتعلقة بشروط تأهيل المترشحين والوثائق التي تتكون منها ملفات الترشيح وكذا كفاءات تقديمها. ويحدد هذا الجزء معايير اختيار المترشحين لتقديم عروضهم المتعلقة على الخصوص بما يأتي:

- القدرات المهنية: وهي الشهادات المؤهلة المطلوبة لتسيير المرفق العام.
- القدرات التقنية: وهي الوسائل البشرية والمادية والمراجع المهنية.
- القدرات المالية: وهي الوسائل المالية المبررة بالحصائل المالية والمحاسبية والمراجع المصرفية. «...»

ويجب أن يتم ذكر هذه الشروط ضمن الإعلان عن الطلب على المنافسة، باعتبارها من البيانات الإلزامية التي

المعايير، تضمن على الأقل اختياراً واقعياً وفعالاً. ويتم ذلك عبر مرحلتين:

– المرحلة الأولى: يتحقق الاختيار السليم من خلال وضع الإدارة العمومية لتقييم للتسيير الحالي، والذي يسمح لها بتشخيص السلبات أو الخلل الوظيفي الذي عرفه هذا التسيير أو مستوى عدم رضا المستعملين.

فإذا حقق هذا التسيير رضا المستعملين للمرفق العمومي، لا يكون على الإدارة العمومية المعنية التخلي عن أسلوب التسيير المعتمد.

– المرحلة الثانية: اختيار أسلوب التسيير المفضل استناداً إلى مجموعة من المعايير يركز عليها التحليل المقارن لطرائق التسيير.

وقد عدد Claudie Boiteau مجموعة من هذه المعايير، منها:

- تكلفة المرفق (الخدمة) بالنسبة للإدارة، للمستعمل، تكلفة تمويل الاستثمار، النتائج المالية المتحصل عليها من طرف المفوض له...
- العبء المالي بالنسبة للإدارة العمومية (الإتاوات، الضرائب...)
- جودة الخدمة.

ثانياً: القرارات المتعلقة بانتقاء العرض

يقتضي منا عنوان هذا العنصر الإجابة على التساؤل الآتي: كيف يتم تحقيق الشفافية من خلال القرارات المتعلقة بانتقاء العروض؟

في محاولة للإجابة على هذا التساؤل توصلنا، من خلال قراءتنا لنص المادة 9 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وكذا المادة 9 من القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، إلى نتيجة أساسية وهي أن شفافية القرارات المتعلقة بانتقاء العرض تقوم على عنصرين هما الإعداد المسبق لشروط المشاركة والانتقاء، من جهة، والتحديد الموضوعي المسبق لمعايير اتخاذ القرارات، من جهة ثانية.

1- الإعداد المسبق لشروط المشاركة والانتقاء:

تيسيراً للتحقق لاحقاً من صحة تطبيق القواعد أو الإجراءات.»

ونصت المادة 9/2(3) من القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته على المبدأ ذاته: «معايير موضوعية ودقيقة لاتخاذ القرارات المتعلقة بإبرام الصفقات العمومية،»

ويمكن أن نستشف موقف المشرع الجزائري من معيار تحديد معايير موضوعية لانتقاء العروض في مجال تفويضات المرفق العمومي من خلال نص المادة 1/11 من المرسوم التنفيذي رقم 18-199 الذي جاء فيه: «الطلب على المنافسة إجراء يهدف إلى الحصول على أفضل عرض، من خلال وضع عدة متعاملين في منافسة، بغرض ضمان المساواة في معاملتهم والموضوعية في معايير انتقائهم وشفافية العمليات، وعدم التحيز في القرارات المتخذة.»

نستنتج من خلال تحليلنا لنص المادة أعلاه أن التحديد الموضوعي المسبق لمعايير اتخاذ القرارات المتعلقة بإبرام اتفاقيات تفويض المرفق العمومي، يأتي تحقيقاً لمبدأ المساواة بين المتنافسين الذين تتماثل مراكزهم القانونية.

وفي محاولة منه لتحقيق ذلك عمد المشرع الجزائري إلى النص على مجموعة من المعايير الموضوعية الموحدة التي يتم على أساسها انتقاء العروض في المادة 2/11 من المرسوم التنفيذي رقم 18-199. حيث يتم منح تفويض المرفق العمومي للمتريش الذي يقدم أفضل عرض حسب سلم التقييم المحدد في دفتر الشروط المنصوص عليه في المادة 13 من المرسوم التنفيذي رقم 18-199. (طبيعي عمروش، 2019، صفحة 398)

وقد نصت المادة 13 في هذا الخصوص على ما يلي:

«...»

ويشمل دفتر الشروط جزءين: «...»

— الجزء الثاني: وعنوانه "دفتر العروض" ويتضمن: البنود الإدارية والتقنية: تتمثل في كل المعلومات المتعلقة بكيفيات تقديم العروض واختيار المفوض له والبنود التقنية المطبقة على تفويض المرفق العام المعني، وكذا كل البيانات الوصفية والتقنية المتعلقة بتسيير المرفق العام محل التفويض.

نصت عليها المادة 27 في الفقرة الفرعية 5 كما يلي: «يجب أن يتضمن إعلان الطلب على المنافسة البيانات الآتية: «...»

— شروط التأهيل أو الانتقاء الأولي،»

ويتم التحديد المسبق لشروط المشاركة والانتقاء استناداً إلى الحاجات المتمثلة في الخدمات التي تقع على عاتق المفوض له.

وتقوم لجنة اختيار وانتقاء العروض بإعداد قائمة المترشحين المقبولين الذين يستوفون شروط التأهيل، طبقاً للجزء الأول من دفتر الشروط، وذلك طبقاً لنص المادة 31 من المرسوم التنفيذي رقم 18-199. لكن ما أعيبه على هذا الانتقاء هو أنه يتم على مرحلتين متباعدتين، مما يفتح المجال إلى عدم النزاهة، حيث نصت المادة 31 أعلاه على ما يلي: «تقوم لجنة اختيار وانتقاء العروض المنصوص عليها في المادة 75 من هذا المرسوم، في جلسة علنية وفي مرحلة أولى، بفتح الأظرفة وتسجيل جميع الوثائق المقدمة من المترشحين.

ثم تقوم لجنة اختيار وانتقاء العروض في مرحلة ثانية وفي جلسة مغلقة، بدراسة ملفات الترشح ابتداء من اليوم الموالي لجلسة فتح الأظرفة.

على إثر هذه المرحلة، تقوم اللجنة بإعداد قائمة المترشحين المقبولين الذين يستوفون شروط التأهيل، طبقاً للجزء الأول من دفتر الشروط والمعايير المحددة في الطلب على المنافسة....»

في حين كان الأولى أن يتم دراسة ملفات الترشح في يوم فتح الأظرفة ذاته.

2- استخدام معايير موضوعية لاتخاذ قرارات الانتقاء

يجب أن يتضمن الإعلان عن الرغبة في التعاقد الخصائص الأساسية للاتفاقية المعنية، خصوصاً موضوعها وطبيعتها. (Boiteau, 2007, p. 105) يتم تحديد هذه الخصائص وفق معايير يشترط فيها الموضوعية والدقة.

وهو ما أكدت عليه اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بموجب المادة 1/9(ج): «استخدام معايير موضوعية ومقررة مسبقاً لاتخاذ القرارات المتعلقة بالمشتريات العمومية،

اللجوء إلى المفاوضات ، حيث نصت المادة 35 أعلاه على ما يلي: «تقوم لجنة اختيار وانتقاء العروض بدعوة المترشح أو المترشحين المقبولين والمؤهلين ، كتابيا ، كل على حدة ، من أجل مفاوضة العرض أو العروض المعنية.

وتحرر اللجنة محضر مفاوضة وتقييم العروض خلال كل جلسة مفاوضة ، يتضمن قائمة العروض المدروسة والمرتبة ترتيبا تفضيليا....»

إذ يحمل مصطلح "مفاوضة" في طياته إمكانية تعديل العرض بما يمكن أن يؤثر في المنافسة. في حين كان الأولى بالمشروع اعتماد مصطلح "التوضيح والاستفسار والتفصيل" الذي يتم كتابيا وليس في جلسة ، على نحو ما انتهجه المشروع في نص المادة 1/80 و2 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 الذي جاء فيه: «لا يسمح بأي تقاوض مع المتعهدين في إجراء طلب العروض ، ويسمح بالتفاوض في الحالات المنصوص عليها في أحكام هذا المرسوم فقط.

غير أنه ، يمكن المصلحة المتعاقدة ، للسماح بمقارنة العروض ، أن تطلب من المتعهدين كتابيا توضيح وتفصيل فحوى عروضهم ولكن لا يمكن ، بأي حال من الأحوال ، أن يسمح جواب المتعهد بتعديل عرضه أو التأثير في المنافسة.»

الفرع الثاني: ممارسة حق الطعن

يعد حق المتنافسين في ممارسة حق الطعن من أهم الإجراءات التي تضمن تكريسا لمبدأ شفافية إجراءات إبرام العقود الإدارية بصفة عامة واتفاقيات تفويض المرفق العمومي بصفة خاصة ، في حالة عدم احترام قواعد إبرام اتفاقية تفويض المرفق العمومي.

ويتأكد ذلك من خلال نص المادة 1/9(د) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي جاء فيه: «إقامة نظام فعال للمراجعة الداخلية ، بما في ذلك نظام فعال للطعن ، ضمانا لوجود سبل قانونية للتظلم والانتصاف في حال عدم اتباع القواعد أو الإجراءات الموضوعة عملا بهذه الفقرة.»

كما نصت على هذا الإجراء ، بصفته قاعدة أساسية لتكريس الشفافية ، المادة 2/9(4): «ممارسة كل طرق الطعن في حالة عدم احترام قواعد إبرام الصفقات العمومية.»

البند المالية: التي تحدد الترتيبات المتعلقة بالمقابل المالي لفائدة المفوض له أو لفائدة السلطة المفوضة أو ذلك الذي يدفعه ، عند الاقتضاء ، مستعملو المرفق العام المعني بالتفويض....»

لكن نلاحظ أن هذه المعايير تحتاج إلى مزيد من التوضيح والتفصيل الذي أغفله المشرع الجزائري. على خلاف ما تضمنه تنظيم الصفقات العمومية ، وبالتحديد في نص المادة 78 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المتعلقة بمعايير اختيار المتعامل المتعاقد في الصفقات العمومية.

بل الأكثر من ذلك أغفل المشرع الجزائري تحديد كيفية تحديد الحاجات التي يتم الاستناد إليها في تحديد معايير الانتقاء الموضوعية ، بخلاف تنظيم الصفقات العمومية أين عمد المشرع إلى تفصيل كيفية تحديد الحاجات تحقيقا للشفافية ، خصوصا وأن أول خطوة لبناء شفافية وموضوعية الاختيار تستند إلى التحديد المسبق للدقيق للحاجات ، حيث نصت المادة 3/27 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 على ما يلي: «ويجب إعداد الحاجات من حيث طبيعتها ومداهما بدقة ، استنادا إلى مواصفات تقنية مفصلة تعد على أساس مقاييس و/أو نجاعة يتعين بلوغها أو متطلبات وظيفية ، ويجب ألا تكون هذه المواصفات التقنية موجهة نحو منتج أو متعامل اقتصادي محدد.»

وقد أسند المشرع الجزائري مهمة فحص وتحليل العروض إلى لجنة اختيار وانتقاء العروض ، التي تتخذ موقفا إزاء المعارضين فتختار أفضلهم ، وهذا من خلال التأكد من مدى مطابقة العروض للشروط المعلن عنها والتقييد بالضوابط المحددة سلفا في دفتر الشروط ، طبقا للفقرة الأخير من نص المادة 31 من المرسوم التنفيذي رقم 18-199 التي جاء فيها: «تقوم اللجنة بدراسة العروض المقدمة من المترشحين المقبولين وتقييمها ، حسب سلم التنقيط المحدد في دفتر الشروط ، وتقوم ، بعدئذ ، بإعداد قائمة العروض ، مرتبة ترتيبا تفضيليا حسب "النقاط" المتحصل عليها.»

فإذا كانت معايير الانتقاء تتسم بالموضوعية ، فإن أسلوب تقييم العروض المنصوص عليه في المادة 35 من المرسوم التنفيذي رقم 18-199 هو الذي يثير نوعا من التحفظ بالنسبة لنا لأنه يفتح المجال إلى المحاباة نتيجة

الاستشارة"؟ بعبارة أخرى، أي تراضي يقصده المشرع من خلال استعماله للعبارة السابقة؟ فهل يمكن الطعن في قرارات المنح المؤقت لتفويض المرفق العمومي لكلاً أسلوبي التراضي؟ أم تقتصر إمكانية الطعن على قرار المنح المؤقت الخاص بصيغة واحدة من أسلوبي التراضي؟

من خلال استقراءنا لنصوص المرسوم التنفيذي رقم 18-199، يتبين لنا أنه هناك إمكانية للطعن في قرارات المنح المؤقت من طرف المترشحين الذين شاركوا في التراضي بعد الاستشارة، وذلك للأسباب التالية:

- إمكانية تعدد المترشحين المشاركين في أسلوب التراضي بعد الاستشارة، بخلاف التراضي البسيط. وذلك طبقاً لنص المادة 17 من المرسوم التنفيذي رقم 18-199 التي جاء فيها: «التراضي بعد الاستشارة، إجراء تقوم من خلاله السلطة المفوضة باختيار مفوض له من بين ثلاثة (3) مترشحين مؤهلين، على الأقل». وهو ما أكدت عليه المادة 37 من المرسوم نفسه.

- إلزامية إشهار قرار المنح المؤقت لتفويض المرفق العمومي في حالة التراضي بعد الاستشارة، طبقاً لنص المادة 2/41 من المرسوم التنفيذي رقم 18-199. في حين لم يشر المشرع الجزائري إلى إلزامية نشر قرار المنح المؤقت لتفويض المرفق العام في حالة التراضي البسيط.

- النقطة الثانية: تقوم لجنة تفويضات المرفق العام بدراسة الطعون المودعة إليها من قبل المترشحين غير المقبولين والفصل فيها، طبقاً لنص المادة 5/81 من المرسوم التنفيذي رقم 18-199.

لكن هل هذا يعني أن تفويضات المرفق العمومي المبرمة في حالة التراضي البسيط تخرج من دائرة الرقابة في إطار مكافحة الفساد، باعتبار أن السلطة المفوضة تلجأ إلى التفاوض مع مترشح واحد في إجراء التراضي البسيط؟ وهل يقتصر حق الطعن على المترشحين فقط؟

جاءت الإجابة على هذا السؤال في نص المادة 946 من القانون رقم 08-09 الذي يتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية. أين يمكن اللجوء في حالة الإخلال بالتزامات الإشهار هذه إلى الطعن القضائي، أين وسع المشرع دائرة الأطراف المخول لها صلاحية إخطار المحكمة الإدارية

وبما يتوافق مع نص المادتين السابقتين، نص المشرع الجزائري في المادة 42 من المرسوم التنفيذي رقم 18-199 على حق كل مترشح شارك في الطلب على المنافسة أو التراضي الطعن في قرار المنح المؤقت للتفويض كما يلي: «يمكن أي مترشح شارك في الطلب على المنافسة أو التراضي البسيط بعد الاستشارة، يحتج على قرار المنح المؤقت للتفويض، أن يرفع طعناً لدى لجنة تفويضات المرفق العام المنصوص عليها في المادة 78 من هذا المرسوم، في أجل لا يتعدى عشرين (20) يوماً، ابتداء من تاريخ إشهار قرار المنح المؤقت للتفويض.

تقوم لجنة تفويضات المرفق العام بدراسة ملف الطعن واتخاذ القرار المتعلق به في أجل لا يتعدى عشرين (20) يوماً، ابتداء من تاريخ استلامها الطعن.

وتبلغ اللجنة قرارها المعلل إلى السلطة المفوضة وصاحب الطعن.»

نلمس من خلال نص المادة أعلاه نقطتين أساسيتين مرتبطتين بإجراء الطعن، عالجهما المشرع الجزائري بنوع من الغموض. سأحاول إثارة هذين النقطتين من خلال العنصرين التاليين:

- النقطة الأولى: منح المشرع الجزائري بموجب نص الفقرة الأولى من المادة أعلاه، حق الطعن في قرار المنح المؤقت لتفويض المرفق العمومي، لأي مترشح شارك إما في الطلب على المنافسة أو التراضي البسيط بعد الاستشارة، من خلال استعماله لعبارة "يمكن".

نجد أن المشرع الجزائري قد استعمل عبارة "التراضي البسيط بعد الاستشارة"، باعتبارها أسلوباً للتعاقد عن طريق التراضي. لكن لم تتم الإشارة إلى هذا الأسلوب سابقاً في المرسوم التنفيذي رقم 18-199؛ بل نصت المادة 16 من المرسوم التنفيذي رقم 18-199 بأنه: «يمكن أن يأخذ التراضي صيغة التراضي البسيط أو التراضي بعد الاستشارة.»

مما يؤكد بأن عبارة "التراضي البسيط بعد الاستشارة" تعد خطأً مطبعياً وقع فيه المشرع الجزائري، يجب عليه تداركه في التعديلات اللاحقة.

لكن في هذه الحالة، يتبادر لأذهاننا السؤال التالي: ماذا يقصد المشرع بعبارة "التراضي البسيط بعد

تخصيص ، بصفة مباشرة أو غير مباشرة ، إما لنفسه أو لكيان آخر ، مكافأة أو امتياز مهما كانت طبيعته ، بمناسبة تحضير صفقة عمومية أو ملحق أو إبرامه أو مراقبته أو التفاوض بشأن ذلك أو تنفيذه ، من شأنه أن يشكل سببا كافيا لاتخاذ أي تدبير ردعي ، لاسيما فسخ أو إلغاء الصفقة العمومية أو الملحق المعني وتسجيل المؤسسة المعنية في قائمة المتعاملين الاقتصاديين الممنوعين من المشاركة.»

كما نصت المادة 1/26 من القانون رقم 01-06 بأنه: «يعاقب بالحبس من سنتين (2) إلى عشر (10) سنوات وبغرامة من 200000 د.ج. إلى 1000000 د.ج.:

1- كل موظف عمومي يقوم بإبرام عقد أو يؤشر أو يراجع عقدا أو اتفاقية أو صفقة أو ملحقا مخالفا بذلك الأحكام التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل بغرض إعطاء امتيازات غير مبررة للغير،»

ونصت المادة 27 من القانون ذاته بأنه: «يعاقب بالحبس من عشر (10) سنوات إلى عشرين (20) سنة وبغرامة من 1000000 د.ج. إلى 2000000 د.ج. كل موظف عمومي يقبض أو يحاول أن يقبض لنفسه أو لغيره ، بصفة مباشرة أو غير مباشرة ، أجرة أو منعة مهما يكن نوعها بمناسبة تحضير أو إجراء مفاوضات قصد إبرام أو تنفيذ صفقة أو عقد أو ملحق باسم الدولة أو الجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري أو المؤسسات العمومية الاقتصادية.»

وبهذه المناسبة ، إذا توصلت الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته إلى وقائع ذات وصف جزائي ، تحول الملف إلى وزير العدل ، حافظ الاختام ، الذي يخطر النائب العام المختص لتحريك الدعوى العمومية عند الاقتضاء ، طبقاً لنص المادة 22 من القانون رقم 01-06.

أما فيما يخص كيفية تزويدها بالمعلومات فقد وضحتها المادة 21 من القانون نفسه.

خاتمة

يظهر من خلال هذه الورقة البحثية أن المشرع ، سواء الدولي أو الوطني ، لم يشمل صراحة اتفاقيات تفويض المرفق العمومي بالتأطير القانوني للحماية من الفساد ضمن قوانين مكافحة الفساد ، سواء في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة

لتمتد إلى أطراف أخرى غير المترشحين فقط. حيث نصت المادة 946 أعلاه على ما يلي:

«يجوز إخطار المحكمة الإدارية بعريضة ، وذلك في حالة الإخلال بالتزامات الإظهار أو المنافسة التي تخضع لها عمليات إبرام العقود الإدارية والصفقات العمومية.

يتم هذا الإخطار من قبل كل من له مصلحة في إبرام العقد والذي قد يتضرر من هذا الإخلال ، وكذلك لممثل الدولة على مستوى الولاية إذا أبرم العقد أو سيبرم من طرف جماعة إقليمية أو مؤسسة عمومية محلية.

يجوز إخطار المحكمة الإدارية قبل إبرام العقد. يمكن للمحكمة الإدارية أن تأمر المتسبب في الإخلال بالامتثال لالتزاماته ، وتحدد الأجل الذي يجب أن يمتثل فيه.

ويمكن لها أيضا الحكم بغرامة تهديدية تسري من تاريخ انقضاء الأجل المحدد.

ويمكن لها كذلك وبمجرد إخطارها ، أن تأمر بتأجيل إمضاء العقد إلى نهاية الإجراءات ولمدة لا تتجاوز عشرين (20) يوما.»

لكن كيف يصل هذا الإخلال إلى علم غير المترشحين؟

في هذا الإطار ، تقوم سلطة ضبط الصفقات العمومية وتقوميات المرفق العمومي بإعلام ونشر وتعميم كل الوثائق والمعلومات المتعلقة بالصفقات العمومية وتقوميات المرفق العام ، طبقاً لنص المادة 213 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247.

وفي هذا الإطار تقوم سلطة ضبط الصفقات العمومية وتقوميات المرفق العام بالتدقيق أو تكليف من يقوم بالتدقيق في إجراءات إبرام الصفقات العمومية وتقوميات المرفق العام ، وتنفيذها بناء على طلب من كل سلطة مختصة. طبقاً لنص المادة 213 أعلاه.

إضافة إلى ذلك ، قد ترتقي الأفعال التي تتضمن إخلالا بالتزامات النشر إلى درجة التجريم ، إذا توافرت فيها الشروط المنصوص عليها في المادة /189 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 التي جاء فيها:

«دون الإخلال بالمتابعات الجزائية ، كل من يقوم بأفعال أو مناورات ترمي إلى تقديم وعد لعون عمومي بمنح أو

- لم ينص المشرع على الإعلان الإلكتروني كوسيلة للإعلان فيما يخص تفويضات المرفق العمومي، في عصر تعتبر وسائل الاتصال الإلكتروني أهم وسائل الاتصال.

- لم يشر المشرع في المرسوم التنفيذي رقم 18-199 إلى الآثار المترتبة في حالة افتقاد الإعلان المسبق عن الرغبة في تفويض مرفق عمومي لإحدى البيانات الإلزامية أو أكثر.

- ترك المشرع، بموجب المادة 41 من المرسوم التنفيذي رقم 18-199، للسلطة المفوضة حرية اختيار وسيلة نشر قرار المنح المؤقت لتفويض المرفق العمومي، دون إلزامها بشكل صريح بنشر قرار المنح هذا في وسيلة النشر نفسها التي تم الاعتماد عليها في نشر الإعلان المسبق عن التفويض المعني. مما يفتح المجال أما إخفاء عدم النزاهة.

- لم يشر المشرع في المرسوم التنفيذي رقم 18-199 إلى معايير اختيار أسلوب التفويض.

- تقوم لجنة اختيار وانتقاء العروض، طبقاً للمادة 31 من المرسوم التنفيذي، بإعداد قائمة المترشحين المقبولين الذين يستوفون شروط التأهيل عبر مرحلتين متباعدتين، مما يفتح المجال أمام عدم النزاهة.

- أغفل المشرع تحديد كيفية تحديد الحاجات التي يتم الاستناد إليها في تحديد معايير موضوعية للانتقاء. في حين تستند موضوعية وشفافية الاختيار على التحديد المسبق الدقيق للحاجات.

- يثير أسلوب تقييم العروض المنصوص عليه في المادة 35 من المرسوم التنفيذي رقم 18-199 نوعاً من التحفظ، نتيجة اللجوء إلى المفاوضات. لأن مصطلح "مفاوضة" يحمل في طياته إمكانية تعديل العرض بما يمكن أن يؤثر في المنافسة، مما يفتح المجال أمام المحاباة.

- نص المشرع في المادة 42 من المرسوم التنفيذي رقم 18-199 على حق كل مترشح شارك في الطلب على المنافسة أو التراضي البسيط بعد الاستشارة في الطعن في قرار المنح المؤقت للتفويض.

- جاءت عبارة "التراضي البسيط بعد الاستشارة" كسقطعة وقع فيها المشرع، لأن التراضي يأخذ إحدى صورتين: تراضي بسيط أو تراضي بعد الاستشارة دون التراضي البسيط بعد الاستشارة.

الفساد أوفي القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، بصفتها قوانين عامة تتعلق بمكافحة الفساد؛ أوفي المرسوم التنفيذي رقم 18-199، باعتباره تنظيم خاص بتفويضات المرفق العمومي. لكن هذا لا يمنع من اعتبارها مصادر لتكريس مبدأ مكافحة الفساد في مجال تفويضات المرفق العمومي، سواء بصفة مباشرة أم غير مباشرة، نتيجة إدراج القانون رقم 06-01 ضمن قائمة الأسانيد القانونية الوارد ذكرها في ديباجة المرسوم التنفيذي المعني.

كما أن التلازم التاريخي بين تنظيم تفويضات المرفق العمومي ومكافحة الفساد، يفرض حتمية اعتماد "الشفافية" كمبدأ في إجراءات إبرام اتفاقيات تفويض المرفق العمومي، باعتبار أن الفساد يزداد عند غياب الشفافية.

وقد حاول المشرع الجزائري ضمان شفافية إجراءات إبرام اتفاقيات تفويض المرفق العمومي، في إطار مكافحة الفساد، من خلال تكريس العلانية (الشفافية) على مستويين:

تمثل المستوى الأول في إجراء الإعلان المسبق عن الرغبة في تفويض المرفق العمومي. في حين تمثل المستوى الثاني في علنية المعلومات ذات الصلة بإرساء العقد.

لكن بالرجوع لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 18-199 توصلنا إلى مجموعة من النتائج التي تفتح المجال أمام الفساد، تمثلت أهمها فيما يلي:

- نص المشرع الجزائري على الإعلان المسبق عن الرغبة في إبرام اتفاقية تفويض المرفق العمومي في المادة 25 من المرسوم التنفيذي رقم 18-199.

- لم يحدد المشرع طبيعة الجرائد اليومية المستعملة في الإعلان، سواء الإعلان المسبق أو الإعلان المتعلق بالمعلومات ذات الصلة بإرساء العقد. في حين قد لا تملك هذه الجرائد اليومية مقروئية كبيرة أولاً تكون متخصصة، مما يؤدي إلى احتمالية عدم الاطلاع عليها من طرف الراغبين في التعاقد المحتملين.

- لم يحدد المشرع على وجه الدقة المرافق العمومية المعفاة من إجبارية الإشهار في الجرائد، طبقاً لنص المادة 26 من المرسوم التنفيذي رقم 18-199.

- تعديل نص المادة 41 من المرسوم التنفيذي رقم 18-199 بما يلزم السلطة المفوضة على إدراج إعلان المنح المؤقت لتفويض المرفق العمومي في وسيلة النشر نفسها المعتمد عليها في الإعلان المسبق للطلب على المنافسة ، عندما يكون ذلك ممكناً.

- تعديل نص المادة 31 من المرسوم التنفيذي رقم 18-199 بما يكفل تقييد لجنة اختيار وانتقاء العروض بدراسة وتقييم ملفات الترشيح في يوم فتح الأظرف نفسه ، ولو على مرحلتين.

- تعديل نص المادة 35 من المرسوم التنفيذي رقم 18-199 عن طريق اعتماد مصطلح أو أكثر من المصطلحات التالية "توضيح" ، "تفسير" ، "تفصيل" ، بدل مصطلح "مفاوضة". وأن يتم هذا الاستوضح كتابيا وليس في جلسة .

- يجب على المشرع أن يتدارك الخطأ الذي وقع فيه في نص المادة 42 من المرسوم التنفيذي رقم 18-199 ، ويحدد أسلوب التراضي المشمول بحق الطعن في قرار المنح المؤقت.

- كان الأجدر بالمشرع أن يوسع من إمكانية ممارسة حق الطعن ليشمل قرار المنح المؤقت لتفويضات المرفق العمومي المبرم بأسلوب التراضي البسيط ، مع تهديد حق الطعن لغير المترشحين المشاركين. لأن أسلوب التراضي البسيط يعتبر الإجراء الأمثل لتكريس ظاهرة الفساد.

في محاولة لتدارك الثغرات والسلبيات أعلاه ، نقدم بعض الاقتراحات ، منها:

- كان الأجدر بالمشرع أن ينص صراحة في المرسوم التنفيذي رقم 18-199 على الإحالة إلى القوانين العامة الخاصة بمكافحة الفساد..

- تعديل نص المادة 25 من المرسوم التنفيذي رقم 18-199 بما يضمن توزيعا واسعا للمعلومة.

- صياغة نص صريح وواضح ودقيق ومفصل يضمن توزيعا واسعا للمعلومة وإعلام أكبر عدد من الراغبين المحتملين في التعاقد ، من خلال اعتماد إعلان وطني ، متخصص ومتكرر في أكثر من وسيلة ولعدد متكرر من المرات واعتماد نشرة رسمية خاصة بتفويضات المرفق العمومي.

- تعديل نص المادة 26 من المرسوم التنفيذي رقم 18-199 بما يمكن المشرع أو الجهات المختصة من اعتماد قائمة المرافق العمومية المعفاة من إجبارية الإشهار في الجرائد ؛ أو على أقل تقدير تحديد الخصائص المميزة لهذه المرافق العمومية.

- أن ينص المشرع على اعتماد الإعلان الإلكتروني في مجال تفويضات المرفق العمومي ، مع إصباغه بخاصية التخصص ، من أجل ضمان سهولة الاطلاع عليه من طرف الراغبين في التعاقد ، نظرا لكثرة المواقع الإلكترونية.

- صياغة نص يتضمن إحالة صريحة إلى قانون الإجراءات المدنية والإدارية في حالة الإخلال بالتزامات الإشهار التي تخضع لها عمليات إبرام اتفاقيات تفويض المرفق العمومي.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً-المصادر

1- القوانين

– القانون رقم 10-11، المؤرخ في 22 يونيو 2011، يتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 37، الصادرة بتاريخ 3 يوليو 2011.

– القانون رقم 09-08، المؤرخ في 25 فبراير 2008، يتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 21، الصادرة بتاريخ 23 أبريل 2008.

– القانون رقم 01-06، المؤرخ في 20 فبراير 2006، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 14، الصادرة بتاريخ 8 مارس 2006، المعدل والمتمم بالأمر رقم 05-10، المؤرخ في 26 غشت 2010، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 50، الصادرة بتاريخ أول سبتمبر 2010، والقانون رقم 15-11، المؤرخ في 2 غشت 2011، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 44، الصادرة بتاريخ 10 غشت 2011.

– القانون رقم 12-05، المؤرخ في 4 غشت 2005، يتعلق بالمياه، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 60، الصادرة بتاريخ 4 سبتمبر 2005.

– القانون رقم 08-90، المؤرخ في 7 أبريل 1990، يتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 15، الصادرة بتاريخ 11 أبريل 1990.

2- المراسيم

– المرسوم الرئاسي رقم 15-247، المؤرخ في 16 سبتمبر 2015، يتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 50، الصادرة بتاريخ 20 سبتمبر 2015.

– المرسوم الرئاسي رقم 12-415، المؤرخ في 11 ديسمبر 2012، يتضمن التصديق على الميثاق الإفريقي لقيم ومبادئ الخدمة العامة والإدارة، المعتمد بأديس أبابا بتاريخ 31 يناير 2011، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 68، الصادرة بتاريخ 16 ديسمبر 2012.

– المرسوم الرئاسي رقم 04-128، المؤرخ في 19 أبريل 2004، يتضمن التصديق، بتحفظ، على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك يوم 31 أكتوبر سنة 2003، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 26، الصادرة بتاريخ 25 أبريل 2004.

– المرسوم التنفيذي رقم 18-199، المؤرخ في 2 غشت 2018، يتعلق بتفويض المرفق العام، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 48، الصادرة بتاريخ 5 غشت 2018.

3- المصادر من موقع إلكتروني

– الأمم المتحدة، الجمعية العامة، القرار رقم 4/58، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، الدورة 58، A/RES/58/4، 21 نوفمبر 2003. ص.9، متوفر على الموقع

<https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N03/453/13/PDF/N0345313.pdf?OpenElement> (08/02/2019)

ثانياً- الكتب

1- الكتب باللغة العربية

– سوليفان، جون. (2007). *الدليل السابع، البوصلة الأخلاقية للشركات. أدوات مكافحة الفساد: قيم ومبادئ وأداب المهنة وحوكمة الشركات*. مؤسسة التمويل الدولي مجموعة البنك الدولي (IFC)/متمتدى حوكمة الشركات الدولي.

2- الكتب باللغة الأجنبية

– Boiteau, c. (2007), *les conventions de délégation de service public : transparence et service public local*, Moniteur, paris.

ثانياً- المقالات العلمية

1- المقالات العلمية باللغة العربية

– أبو المعاطي غنيم، عادل مُجدّ حبيب. (ديسمبر، 2018)، "مدى تأثير الفساد الإداري في مستوى الثقة التنظيمية و الانغماس الوظيفي في الدوائر الحكومية"، *مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية*، 5 (2)، الصفحات 227-254.

– أرزيل، الكاهنة. (جوان، 2017)، "عن استخدام تفويض المرفق العام في القانون الجزائري"، *مجلة أبحاث قانونية وسياسية*، 2 (1)، الصفحات 9-33.

– رقروقي، مُجدّ زكرياء. (2017). "واقع المنافسة عند إبرام عقود تفويضات المرافق العامة"، *مجلة الدراسات الحقوقية*، 4 (8)، الصفحات 57-75.

– زمالي، صالح. (2018)، "مبادئ تفويض المرفق العام في التشريع الجزائري: قراءة في أحكام نص المادة 209 من المرسوم الرئاسي 15-247"، *حوليات جامعة الجزائر I*، 32 (1)، الصفحات 494-518.

- سايح ، بوزيد. (2012)، "سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية"، مجلة الباحث ، 10 (10)، الصفحات 55-66.
- شريقي ، الشريف. (جانفي ، 2013)، "مبدأ الشفافية في العقود الإدارية كآلية للحد من من الفساد الإداري"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، 2 (1)، الصفحات 89-110.
- طيبي عمروش ، سعاد. (جوان ، 2019)، "المبادئ العامة لعقد تفويضات المرفق العام في ظل المرسوم الرئاسي 15-247"، مجلة دراسات وأبحاث ، 11 (2)، الصفحات 393-405.
- غنو ، أمال. (جانفي ، 2017)، "تفعيل الشفافية الإدارية كآلية لمكافحة الفساد الإداري"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، 6 (1)، الصفحات 220-233.
- فلاق ، مُجَّد. (جوان ، 2015)، "دور الشفافية للمساءلة في الحد من الفساد الإداري - تجارب دولية-"، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال ، 1 (1)، الصفحات 8-27.

2-المقالات العلمية باللغة الأجنبية

-Lehoux, françois. Guellier, philippe. (2014, mars), "dossier, la nouvelle directive "concession" articulation entre la directive et la "loi Sapin" : quelles sont les modifications à prévoir ?", contrats publics , (141).

رابعاً- مطبوعة

- بوغرة ، باديس. (2017-2018)، محاضرات في مقياس قانون مكافحة الفساد ، مطبوعة مقدمة لطلبة طور الماستر في ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير والعلوم المالية والمحاسبة ، قسم العلوم المالية والمحاسبة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة مُجَّد الصديق بن يحي ، جيجل.

خامساً- التقارير

- صندوق النقد الدولي. (2016)، مكافحة الفساد مطلب أساسي لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي الكلي ، تقرير لصندوق النقد الدولي ، بحوث صندوق النقد الدولي. صندوق النقد الدولي.

مستويات توظيف أساتذة التربية البدنية والرياضية لمؤشرات التغذية الراجعة أثناء الحصة

Employment levels of physical and sports education teachers for feedback indicators during class

تاريخ القبول: 2020-08-26

تاريخ الإرسال: 2020-02-04

محمد تمشباش^{*}، مخبر ع.أ. ب. ر. ص. ع، جامعة محمد لمين دباغين-سطينف2، m.timechbache@univ-setif2.dz

الصغير مساحلي، مخبر ع.أ. ب. ر. ص. ع، جامعة محمد لمين دباغين-سطينف2، s.messahli@univ-setif2.dz

المخلص

نريد من دراستنا التعرف على مستويات توظيف أساتذة التربية البدنية والرياضية لمؤشرات التغذية الراجعة أثناء الحصة، والكشف عن المستويات التي يقدمها الأساتذة في توظيف هذه المؤشرات وكمية المعلومات التي يقدمها للتلاميذ، لما لهذه الأخير من فعالية في توجيه مسارات التعلم الحركي نحو الأهداف المسطرة. حيث تم طرح التساؤل التالي: ما واقع توظيف أساتذة التربية البدنية والرياضية لمختلف مؤشرات أنواع التغذية الراجعة أثناء الحصة؟ ونهدف من ذلك إلى معرفة مستويات توظيف مؤشرات التغذية الراجعة بين الأنشطة الرياضية الممارسة، ومدى تأثير الموقف وظروف العمل البيئية والاجتماعية في إدراج مؤشرات التغذية الراجعة، إضافة إلى توضيح مدى تأثير عامل الخبرة في مستويات توظيف مؤشرات التغذية الراجعة. حيث استخدمنا في الدراسة المنهج الوصفي، ولجمع البيانات اعتمدنا على شبكة الملاحظة لرصد مختلف المؤشرات، وتطبيق ميدانيا على عينة تتكون من 14 أستاذ تربية بدنية ورياضية على مستوى مدينة بسكرة، وبعد عرض وتحليل البيانات توصل الباحثان إلى أن جميع الأساتذة يوظفون وبمستويات متفاوتة مؤشرات مختلف أنواع التغذية الراجعة، وأيضاً عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اعتماد أساتذة التربية البدنية والرياضية لمؤشرات التغذية الراجعة حسب طبيعة النشاط الممارس، وكذا وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اعتماد أساتذة التربية البدنية والرياضية لمؤشرات التغذية الراجعة حسب عامل الخبرة.

الكلمات المفتاحية: التغذية الراجعة- مؤشرات التغذية الراجعة- التربية البدنية والرياضية.

Résumé

Nous voulons par notre étude, identifier - les niveaux l'intégration des professeurs d'éducation physique et sportive des indicateurs de feedback lors d'une séance de sport, et l'identification des niveaux fournis par les enseignants dans l'emploi des différents indicateurs de feedback et la quantité d'informations fournies aux élèves au cours de la séance, en raison de l'efficacité de ce dernier à orienter les parcours d'apprentissage moteur vers des objectifs établis, où la question suivante a été posée : Quelle est la réalité du degré d'intégration par les professeurs d'éducation physique et sportive des différents indicateurs des types de feedback au cours de la séance ? Le but de cette question est de connaître les niveaux d'intégration des indicateurs de feedback entre les activités sportives pratiquées, et l'impact de la situation et des conditions environnementales et sociales de travail dans l'inclusion d'indicateurs de feedback, et aussi montrer l'influence du facteur expérience sur les niveaux d'intégration de ces indicateurs. Nous avons utilisé dans notre étude l'approche descriptive, Pour collecter les données, nous nous sommes appuyés sur la grille d'observation pour obtenir des différents indicateurs, appliqué à un échantillon composé de 14 professeurs d'éducation physique au niveau de la ville de Biskra. Après avoir présenté et analysé les données, les deux chercheurs ont conclu que tous les professeurs emploient, à divers niveaux, des indicateurs de différents types de feedback, de plus, il n'y a pas de différences statistiquement significatives dans l'intégration des professeurs d'éducation physique et de sport pour les indicateurs de feedback selon la nature de l'activité pratiquée, ainsi que l'existence de différences statistiquement significatives dans l'adoption des professeurs d'éducation physique et de sport d'indicateurs de feedback en fonction du facteur d'expérience

Mots-clés : feedback. Les indices de feedback. Éducation physique et sportive.

Abstract

The purpose of the study is to identify the levels of employment of PE teachers for feedback indicators, and to reveal the levels provided by teachers in using the various Feedback indicators during the class, and the amount of information that he provided to students, because of the latter's effectiveness in directing the movement learning paths towards the established goals. Where the following question was asked: What is the reality of employing the PE teachers for the various indicators of feedback types during the class?. The aim of this study is to know the levels of employing feedback indicators among practicing sports activities, and the extent of the impact of the situation, environmental and social work conditions in the inclusion of feedback indicators, in addition to clarifying the extent of the influence of the experience factor on the levels of employing feedback indicators. for this purpose, we used descriptive method, on a sample composed of 14 PE teachers from Biskra City, and for data collection, we used the observation tool to monitor the various indicators. After presenting and analyzing the data, the researchers concluded that all PE teachers employing at varying levels indicators of different feedback types, also there are no statistically significant differences in the PE teachers' approval of feedback indicators according to the nature of the practiced activity, As well as the presence of statistically significant differences in the using of PE teachers of feedback indicators according to the experience factor.

Keywords: Feedback. Feedback indicators. Physical and sports education.

* المؤلف المراسل

1- مقدمة وإشكالية الدراسة

ويشير (عبد الرحمن عبد السلام جامل) عن التدريس بأنه كافة الظروف والإمكانات التي يوفرها الأستاذ في موقف تدريسي معين، والإجراءات التي يتخذها في سبيل مساعدة التلاميذ على تحقيق الأهداف المحددة لذلك الموقف (جامل، 2000، ص16).

وعليه فقد ألفت المنظومة التربوية على الأستاذ عموماً وأستاذ التربية البدنية الرياضية باعتباره حيز الزاوية في النظام التعليمي، مسؤولية ترجمة وتنفيذ برامجها المُسطرة في منهاج التربية البدنية والرياضية ميدانياً والسهر على مساندة مختلف المخططات المقررة فيه، بتحديد واختيار الأهداف المسطرة نظرياً وترجمتها إلى أهداف إجرائية، والتعرف على عناصر المنهج من خلال تحليل محتويات عملية التدريس، وتنفيذها وفق أساليب وطرق مصممة على نحو يساعده على تحقيق تلك الأهداف، وصولاً إلى مرحلة مهمة تبرز كفاءة الأستاذ ومقدرته في توجيه مسارات التعلم من خلال آليات التقييم والتقويم المعتمدة ومعرفة ما حقق وما لم يتحقق من الأهداف المسطرة، وبالتالي تتكون لديه فكرة صحيحة عن التغذية الرجعية المناسبة في الزمان والمكان المناسبين وحسب ظروف العمل المادية والاجتماعية.

فالتغذية الراجعة عامل شديد الأهمية في السيطرة على تعديل مسار الحركة والسلوك الحركي للمتعلم، فهي لا تقيس ما تعلم التلاميذ فقط. (Margret, 1992, p20) بل يتعداه إلى قياس اتجاهاتهم وميولهم وطريقة تفكيرهم وعاداتهم ويحل غالباً بعد إنجاز العمل (الربيعي، 2000، ص133).

وعلى هذا الأساس تعتبر الوسيلة الأساسية التي ترقى وتطور التفاعل المعرفي بين المعلم والمتعلم، حيث أن أشكال التعزيز والتشجيع في النشاط الرياضي تلعب دور الدافعية والتحفيز لدى المتعلمين، ذلك ما يجعل المتعلم يكون في موضع جيد لزيادة مردوده أثناء قيامه بالأداء المطلوب، ليستعد لتعلم مهارات جديدة أخرى، وهذا حتماً يرمي إلى للتفوق والنجاح (عزيز، 2001، ص03).

ولا يتأتى ذلك إلا من أستاذ ذو كفاءة مهنية وخبرة بيداغوجية تتضمن (تقنيات التدريس-المواقف- الممارسات) التي اكتسبها في ميدان التعليم، والتي تساعده على تأدية

إن الوظيفة الأساسية للتربية المعاصرة هي العمل على تعديل سلوك التلاميذ وفق أهداف تربوية محددة، وخطوة عملية سليمة تحقق لهم النمو الشامل، مما يساعدهم على العيش في مجتمع دائم التغير، من خلال توفير ظروف التعلم المواتية تمكنهم من الوصول إلى أقصى قدراتهم لتحقيق هذه الأهداف.

وتعد التربية البدنية والرياضية في مرحلة التعليم الثانوي بالجزائر كمادة تشريعية لها نفس أهداف التربية العامة وتختلف عنها في الوسيلة (النشاط الحركي)، إذ أصبحت محط اهتمام الشعوب ولا يكاد مجتمع من المجتمعات أن يخلو من أي شكل من أشكالها وبالأخص لمرحلة التعليم الثانوي، لأنها تشكل بنظمها وقواعدها ميداناً هاماً واسعاً من ميادين التربية العامة، وكونها تعنى بإعداد الفرد السليم جسمياً وعقلياً وخلقياً وقادر على الإنتاج والقيام بواجباته نحو مجتمعه، من خلال العناية بالكفاءة البدنية وصحة الجسم ونشاطه كطلب أول، ثم الاهتمام بنمو الجسم وقيام أجهزته بوظائفها (الخولي، 1999، ص95).

لهذا لا يمكن بأي حال اعتبار التربية البدنية والرياضية بنشاطاتها المختلفة كحاشية أو "زينة" تضاف إلى البرامج الدراسية الأخرى لتشغل أوقات فراغ الأطفال أو المراهقين، وإنما هي جوهر التربية وهمزة الوصل بين مختلف المواد التربوية، الإنسانية والاجتماعية والبيولوجية، وهدفها الأول والأخير إعداد الفرد إعداداً متكاملًا بدنياً وعقلياً ووجدانياً في كل المستويات التعليمية، عن طريق ممارسة ألوان النشاط البدني والذي يتم اختياره وفق أسس فلسفية اجتماعية ونفسية مسطرة ضمن مناهج تربوية خاصة تتناسب مع متطلبات القرن الواحد والعشرين (Bucher, 1999, P54) إن المنهاج التعليمي عموماً ومنهاج التربية البدنية والرياضية يكتسي أهمية كبيرة في العمل التربوي، فهو نظرياً عبارة عن مخطط دقيق ومنظم لمسارات دراسية محددة لأهداف تربوية قريبة وأخرى بعيدة المدى، وكذلك يعد الإطار النظري الذي يعتمد عليه المدرسون لتكوين المتعلم والتعامل الميداني مع الأهداف ومتابعة مساراتها.

إلى التغذية الراجعة الإعلامية والإرشادية والعاطفية بشقيها الإيجابية والسلبية، وهذا من شأنه أن يعرقل في تعديل مسارات التعلم الحركي، وما يترتب عليه من تذبذب في تزويد المتعلم بمعلومات حول استجابته بشكل صحيحة ومستمر تمكنه من تثبيت الاستجابات الصحيحة كمكتسبات قبلية والتمهيد لاستجابات أخرى أكثر تعقيداً من الأولى.

لهذا كان موضوع بحثنا للكشف مستوى توظيف أساتذة التربية البدنية والرياضية لمرحلة التعليم الثانوي لمؤشرات التغذية الراجعة حسب المواقف التعليمية وظروف العمل المادية منها والاجتماعية، لضمان نشاط التلاميذ وتحريك دوافعهم للنشاط والتعلم عن طواعية ورغبة، كمطلب أساسي من مطالب المقاربات التربوية الحديثة بالجزائر.

وهناك عدة دراسات سابقة مشابهة تناولت موضوع دراستنا ومنها: **دراسة لعبان كريم 2001** دراسة تحليلية للتغذية الراجعة للمربي وعلاقتها بدرجة دافعية تلاميذ المرحلة الثانوية أثناء حصة التربية البدنية والرياضية حالة التعليم والتعلم. رسالة ماجستير - جامعة الجزائر -

هدفت الدراسة التعرف على أثر مختلف التغذية الرجعية للمعلمين الثانويين في تحفيز ودفع السلوك البيداغوجي لتلاميذهم، ومعرفة ما إذا كان لطبيعة النشاط وكذلك فترة التنفيذ الأداء الحركي للتلاميذ أثر على ذلك.

وشملت عينة الدراسة 12 معلم لهم خبرة أكثر من 5 سنوات تم اختيارهم بطريقة عشوائية. أما عينة التلاميذ تشمل 48 تلميذ تم اختيارهم بطريقة عشوائية من مستوى أولى ثانوي ودائمي الحضور في الحصة. واستعمل الباحث المنهج الوصفي، وشبكات ملاحظة خاصة بسلوك التغذية الراجعة وكذا سلوك التلاميذ كأداة بحث. وسمحت الدراسة الوصول إلى أنه:

- يوجد اختلاف كبير بين أنواع التغذية الراجعة من حيث التحفيز ودافعية التلاميذ نحو تعلم الأداء الحركي.
- يوجد اختلاف في تحفيز التلاميذ أثناء حصة التربية البدنية والرياضية حيث تتجلى ذلك بوجود اختلاف في إبداء سلوكهم البيداغوجي.

مهامه التربوية بشكل فعال (قديد، وآخرون، 2019، ص506).

ويفترض التربويون وعلماء النفس أن للتغذية الراجعة وظائف أساسية ومحورية في نجاح العملية التعليمية - التعليمية، أهمها الوظيفة التوجيهية نحو الأداء الصحيح والوظيفة التعزيزية وإثارة الدافعية لدى المتعلم (لعبان، 2001، ص85).

وعلى أستاذ التربية البدنية الرياضية إتباع طرق تعليمية ناجحة قصد الوقوف على مخرجات التعلم المطلوبة، وعلى رأسها التوظيف الجيد والصحيح للتغذية الراجعة بمؤشرات المختلفة في عملية التعلم عموماً والتعلم الحركي على وجه الخصوص، من تغذية راجعة موافقة بسيطة وأخرى ناقدة بسيطة ناقدة، وإعلامية إيجابية وسلبية، إلى تغذية راجعة إرشادية، وعاطفية إيجابية وسلبية (PIERON,1982، p33).

ولفعالية مؤشرات التغذية الرجعية السابق ذكرها على مسارات التعلم وتوجيهها نحو الأهداف المسطرة، وجب على أستاذ التربية البدنية الرياضية الإلمام بهذه المؤشرات وتحديدتها وكيفية تقديمها حسب العوامل المؤثرة فيها، كإلمامه بنوع وطبيعة المهارة المراد تقديمها (بسيطة أو معقدة)، والوقت المناسب لتقديمها، وكمية المعلومات المقدمة للمتعلم، ودرجة وضوحها ومناسبتها لمستوى المتعلمين والظروف المادية والاجتماعية المتوفرة، كما يمكن أن تقدم مؤشرات التغذية الراجعة على شكل إرشادات- عبارات- إشارات- إيماءات، وتقدم بصورة مختصرة ومحددة لتحسين الأداء الحركي وتحقيق الرضا والارتياح (العون، 2017، ص ص116.117).

ومن خلال مسارنا المهني المتواضع كأساتذة التعليم الثانوي سابقاً واحتكاكنا ببعض الزملاء الأساتذة بمؤسسات العمل وأثناء الندوات وورشات العمل الميدانية، وكباحثين في مجال النشاط البدني الرياضي التربوي، لاحظنا أن غالبية الأساتذة لا يعطون الأهمية التي تستحقها مؤشرات التغذية الراجعة المشار إليها سابقاً من خلال آليات التقييم والتقويم المعتمدة في المناهج الرسمية والتعامل معها بسطحية من خلال التغذية الراجعة البسيطة المرافقة والناقدة، ولا ترقى

زائد العرض أحسن الأساليب التعليمية، إضافة إلى أن التغذية الرجعية هي عملية تقييم وتقويم للعمليات التعليمية.

وكذا دراسة فيصل حميد الهللا، 2010 بعنوان "مقارنة بين معلمي التربية الرياضية المبتدئين وذوي الخبرة في نوع التغذية الراجعة المقدمة للتلاميذ" منشور في مجلة التربية لجامعة الكويت، وأجريت على بعض مدارس الكويت في الفترة الممتدة بين فيفري 2010 ومارس 2010، واشتملت عينة الدراسة على 20 معلما ومعلمة منهم 10 ذوي خبرة و10 مبتدئين تم اختيارهم بطريقة مقصودة، واتبع الباحث المنهج الوصفي المناسب للدراسة.

وهدفت الدراسة إلى مقارنة معلمي التربية الرياضية المبتدئين وذوي الخبرة في نوع التغذية الراجعة المقدمة للتلاميذ، واستعان بأداة التقييم الذاتي للتغذية الراجعة.

ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن نسبة التغذية الراجعة المقدمة للتلاميذ في حصص التربية الرياضية من قبل المعلمين ذوي الخبرة والمبتدئين قليلة جدا، وأيضا معلمي ذوي الخبرة أكثر حرصا على تقديم التغذية الراجعة للتلاميذ من أقرانهم المعلمين المبتدئين، وكذا وجود فروق ذات دلالة إحصائية في نسبة التغذية الراجعة المقدمة تعزي لجنس المعلم والفروق لصالح المعلمات.

أيضا دراسة عمار محمد عزيز، 2001 لنيل شهادة الماجستير-جامعة الجزائر- بعنوان (التغذية الراجعة وممارستها في حصة التربية البدنية والرياضية في المدارس الابتدائية اليمينية- دراسة متمحورة حول مطالب النمو التربوي).

تم إجراء الدراسة على مدرسي التربية البدنية والرياضية الابتدائية باليمن في الفترة الممتدة بين مارس 2002 ونوفمبر 2002. وتهدف الدراسة إلى معرفة تأثير التغذية الراجعة في تعليم درس التربية البدنية والرياضية، ومعرفة الطرق المثلى لإعطاء التغذية الراجعة، معرفة أفضل أنواع التغذية الراجعة ذات التأثير الإيجابي على التعليم والتعلم الحركي.

وأعتمد الباحث على المنهج المسحي الوصفي، وشملت عينة الدراسة مدرسي التربية البدنية والرياضية باليمن وعددهم 66 مدرسا، واستخدم الباحث كأداة علمية

وأیضا دراسة بن مزيان محمد، رامي مراد، عقاد فريد 2002 مدى تأثير أساتذات ب ر في الاتصال على مستوى التغذية الراجعة، دراسة ميدانية ثانوية ولاية بجاية. رسالة ليسانس -جامعة الجزائر. وهدفت الدراسة إلى إثبات أهمية الاتصال بين الأستاذ والتلميذ أثناء حصة التربية البدنية والرياضية، ومعرفة مدى أهمية التغذية الراجعة في عملية التعليم والتعلم أثناء التربية البدنية والرياضية، ومعرفة مدى تأثير عامل خبرة أستاذ التربية البدنية والرياضية في إدراج التغذية الراجعة من حيث الكم والنوع.

وخص الباحث الدراسة بعينتين هما: عينة أساتذة التعليم الثانوي بعدد 12 أستاذ منهم 6 ذو خبرة و6 مبتدئين، وعينة التلاميذ بعدد 120 تلميذ 10 تلاميذ عن كل أستاذ ملاحظ، أما منهج الدراسة استعمل الباحث المنهج الوصفي واستخدم كأداة بحث شبكة الملاحظة والاستبيان. وتوصل إلى أن عامل الخبرة يؤثر على كمية التغذية الراجعة المدرجة أثناء الحصة حسب نتائج شبكة الملاحظة. أما نتائج الاستبيان الخاص بالتلاميذ أوضحت أنه لا توجد اختلاف فيما يخص الجانب الكمي للتغذية الراجعة المدرجة من طرف الأساتذة.

إضافة إلى دراسة كوكبة أبو بكر 2017. التغذية الرجعية دور في تقويم التعلم الحركي لدي تلاميذ الطور الثانوي أثناء حصة تربية بدنية-دراسة ميدانية لبعض ثانويات ولاية المسيلة. وهدفت إلى معرفة دور التغذية الرجعية في تقويم التعلم الحركي من خلال عقلنة الفعل التعليمي وجعله يتماشى مع أساليب واتجاهات التعليم الحديثة، وإيجاد الحلول لانخفاض مستوى الأداء الحركي وإعطاء أكثر دافعية وتجهيز التلاميذ على التعلم الحركي من خلال أداء المهارات الرياضية. ولنفيد الدراسة استعمل الباحث عينة عشوائية شملت 30 أستاذ اختيروا من بعض ثانويات ولاية المسيلة. وسلك الباحث المنهج الوصفي، واستخدم الباحث استمارة استبيان كأداة بحث، والنتائج المتوصل إليها:

استخدام التغذية الرجعية بكافة أشكالها تؤثر إيجابا على التعلم الحركي. وأيضا التغذية الرجعية الفورية هي أحسن الأنواع وأفضلها استعمالا. وإعطاء المعلومات عن طريق الشرح

يوظف أساتذة التربية البدنية والرياضية ميدانيا مؤشرات التغذية الراجعة بمستويات متفاوتة وأكثرها توظيفا للتغذية الراجعة البسيطة (الموافقة والناقدة).

وتم اقتراح الفرضيات الجزئية التالية:

1- يعتمد غالبية أساتذة التربية البدنية والرياضية على مؤشرات التغذية الراجعة الموافقة البسيطة على حساب مؤشرات التغذية الراجعة الأخرى.

2- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اعتماد أساتذة التربية البدنية والرياضية لمؤشرات أنواع التغذية الراجعة حسب طبيعة النشاط الممارس (رياضة فردية - رياضة جماعية) ولصالح الرياضة الجماعية.

3- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اعتماد أساتذة التربية البدنية والرياضية لمختلف مؤشرات أنواع التغذية الراجعة بين الأساتذة المبتدئين والأساتذة ذوي الخبرة ولصالح الأساتذة المبتدئين.

3- أهداف الدراسة

ونسعى من خلال هذه الدراسة إلى توضيح مجموعة من الأهداف أهمها:

- التعرف على التغذية الراجعة بأنواعها المختلفة وواقع توظيف مؤشراتنا من طرف الأساتذة أثناء حصص التربية البدنية والرياضية.

- معرفة مستويات توظيف مؤشرات التغذية الراجعة بين الأنشطة الرياضية الممارسة.

- معرفة مدى تأثير الموقف وظروف العمل البيئية والاجتماعية في إدراج مؤشرات التغذية الراجعة.

- تبيان مدى تأثير عامل الخبرة في مستويات توظيف مؤشرات التغذية الراجعة.

4- أهمية الدراسة: وتكمن الأهمية التربوية والعلمية لدراستنا في النقاط التالية:

- العمل على تقوية الاستجابات الحركية للمتعلم وإعلامه بنتيجة أدائه.

- تصحيح الاستجابات الخاطئة والعمل على تكرار الاستجابة الناجحة.

لجمع المعلومات (الاستبيان) الذي يتضمن مجموعة من الأسئلة المغلقة والمفتوحة والنصف مفتوحة، وتوصل الباحث إلى النتائج التالية:

- استخدام مدرسي التربية البدنية والرياضية بالمدارس اليمينية التصحيح والتعديل عندما لا يتطابق الأداء الحركي للتلميذ مع ملامح النموذجي للحركة.

- يعد التقويم والتصحيح للأداء الحركي أمر مهم لتحسين عملية التعليم والتعلم الحركي للوصول إلى الهدف المنشود.

- يؤدي التعزيز الذي يقوم به أستاذ التربية البدنية والرياضية أثناء عملية التعليم والتعلم الحركي في الحصة إلى تحسين عملية التعليم والتعلم الحركي.

ومن خلال العرض السابق للخلفية النظرية والدراسات السابقة والمشابهة تم طرح التساؤل العام الخاص بموضوع دراستنا كالآتي:

ما واقع توظيف أساتذة التربية البدنية والرياضية لمختلف مؤشرات أنواع التغذية الراجعة أثناء الحصة؟ وتم إدراج التساؤلات الجزئية المشتقة من التساؤل العام كالآتي:

1- ما مستوى اعتماد أساتذة التربية البدنية والرياضية لمختلف مؤشرات أنواع التغذية الراجعة أثناء الحصة حسب المواقف وظروف العمل؟

2- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستويات اعتماد أساتذة التربية البدنية والرياضية لمختلف مؤشرات أنواع التغذية الراجعة حسب طبيعة النشاط الممارس (رياضة فردية-رياضة جماعية)؟

3- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستويات اعتماد أساتذة التربية البدنية والرياضية لمختلف مؤشرات أنواع التغذية الراجعة حسب متغير الخبرة؟

2- فروض الدراسة

وكإجابة مؤقتة على ما تم طرحه وضع الباحثان الفرض العام التالي:

المتعلم، فمن خلال ذلك هناك سبعة نماذج للتغذية الراجعة أثناء حصة التربية البدنية والرياضية وهي:

- التغذية الراجعة الموافقة البسيطة: يقوم الأستاذ بتقييم وتصحيح ايجابي للأداء مثل (أحسنتم. نعم. جيد).

- التغذية الراجعة الناقدة البسيطة: يقوم الأستاذ بتقييم مباشر سلبي على أداء التلميذ مثل (لا خطأ).

- التغذية الراجعة الإعلامية الإيجابية: الأستاذ يوافق على الأداء البيداغوجي للتلميذ مع إعطاء تفاصيل وتعزيز المعلومات الخاصة بالأداء المحقق مثل (جيد، هذه المرة يدك ممدودتان، هذه المرة ليس نفس التنظيط السابق).

-التغذية الراجعة الإعلامية السلبية: الأستاذ لا يوافق على الأداء البيداغوجي للتلميذ، ويقيم أداء التلميذ بصورة سلبية مع تفاصيل تحليلية إضافة إلى تزويدهم بمعلومات خاصة بالأداء المحقق مثل (لا أثناء المراوغة رأسك كان موجهًا إلى الأسفل، ليس هذا يجب مواصلة نفس السرعة في التنفيذ).

- التغذية الراجعة الإرشادية: أو الحيادية عبارة عن نصائح أو إرشادات، توجيهات حول ما يجب تحسينه والتركيز عليه وعلى ما يجب تغييره، أي أن المعلم لا يبدي أي استجابة اتجاه أداء التلميذ، فهنا لا يعطى أي تقييم، فيمكن أن يزيد شرح أو إضافة مثل (أثناء المراوغة يجب عدم تركيز النظر نحو الكرة، في حركة يدك التي تنطط الكرة يجب جعلها تتجاوز الكرة).

- التغذية الراجعة العاطفية الإيجابية: يقيم أداء التلميذ ايجابيا، وتكون في صورة كلمات (تحفيز وتشجيع)، إشارات (تصفيق، أو إشارة تظهر رضا الأستاذ)، اماءات (ابتسامة، ملامح الوجه..).

- التغذية الراجعة العاطفية السلبية: يقيم أداء التلميذ سلبيًا، وتكون في صورة كلمات (اللوم، الصراخ، تهديدات، إنذارات، توبيخات، انتقادات)، إشارات (أي إشارة تظهر عدم رضا الأستاذ)، اماءات (غضب، ملامح الوجه عابسة).
(pp34.35. PIERON.M La référence précédente,)

3-5 التربية البدنية والرياضية

التربية البدنية والرياضية نظام له أهدافها لتربوية التي يسعى إلى تحقيقها من خلال الأنشطة البدنية المختارة التي

- جعل العمل أكثر تشويقًا وتزيد من التفاعل بين الأستاذ والمتعلم.

- المساعدة على تطوير الجانب الذهني لدى المتعلم من خلال حثه على التفكير بالحركة وفهمها.

- جعل التغذية الراجعة تعزز من قدرات المتعلم وتشجعه على الاستمرار في عملية التعلم.

-فتح آفاق البحث لدراسات مستقبلية في ميدان علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية حول التغذية الراجعة وكيفية توظيف مؤشراتنا.

5- تحديد المفاهيم والمصطلحات

1.5 التغذية الراجعة

يمكن القول إن التغذية الراجعة هي إعلام الطالب نتيجة تعلمه، من خلال تزويده بمعلومات عن سير أدائه بشكل مستمر، لمساعدته في تثبيت ذلك الأداء إذا كان يسير في الاتجاه الصحيح، أو تعديله إذا كان بحاجة إلى تعديل، وهذا يشير إلى ارتباط مفهوم التغذية الراجعة بالمفهوم الشامل لعملية التقويم باعتبارها إحدى الوسائل التي تستخدم من أجل ضمان تحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه من الغايات والأهداف التي تسعى العملية التعليمية التعليمية إلى بلوغها. (عليان، عبد الدبس، 1999، ص 28).

فالتغذية الراجعة ضرورية لكل عملية تعلم، وهي عامل شديد الأهمية في السيطرة على تعديل مسار الحركة أو السلوك الحركي للمتعلم، وهذا ما أجمع عليه الباحثون والمختصون في المجال الرياضي، وأكدوا على أهميته وخصوصا عند المبتدئين، فهي تزداد عند المتعلم المبتدئ عند تعلمه المهارة الحركية.

وإجرائيًا يمكن القول إنها هي المعلومات التي يقدمها الأستاذ للتلاميذ أثناء أو بعد الأداء، من أجل التصحيح أو التشجيع.

2-5 مؤشرات التغذية الراجعة

إن تحليل التغذية الراجعة لميدان التربية البدنية والرياضية يعتمد على ملاحظة الحصص أثناء التعلم.

وعليه يمكن تعريفها حسب (PIERON.M): أنها بمثابة كشف نماذج السلوكيات البيداغوجية سواء للأستاذ أو

الممارسات) التي اكتسبها في ميدان التعليم ، والتي تساعده على تأدية مهامه التربوية بشكل فعال .

الجانب التطبيقي

1 الدراسة الاستطلاعية: هي دراسة يقوم بها الباحث قبل الشروع في إجراءات بحثه الأساسية ، وهي خطوة مهمة وضرورية خاصة في البحوث الميدانية (التطبيقية) ، وسميت بالاستطلاعية لأنها تتيح للباحث التعرف والاطلاع على الميدان الذي ستجرى فيه الدراسة الأساسية .

كما تكشف لنا هذه الدراسة الأولية عن حجم الصعوبات التي يمكن أن تواجه الباحث أثناء الشروع في الدراسة الأساسية ، وتمنحنا فرصة التعرف على نوعية الأفراد الذين ستطبق عليهم الدراسة ، ومدى استعدادهم ورضاهم عن الإجراءات الخاصة التي ستتبع معهم .

وبناء على هذا قمنا بدراسة استطلاعية لثانويات (سي الحواس - سعيد عبيد-مكي مي) بتاريخ 2017/01/15 الى 2017/01/18 ، بعد الحصول على ترخيص من إدارة المعهد وموافقة مديرية التربية ، لملاحظة ظروف سيرورة العمل لدى الأساتذة ، وتجاذب أطراف الحديث والحصول على توازيعهم الأسبوعية وكذا السنوية والوحدات التعليمية ، للاطلاع على الأهداف الخاصة المراد تطبيقها ، والقيام بتجريب شبكة الملاحظة .

2 المنهج المستخدم: عند الحديث عن المنهج العلمي المتبع في دراسة ظاهرة معينة ، وجب الإشارة إلى أن الاختيار بين المناهج والتقنيات المستعملة في العلوم المختلفة ليس اختياراً عشوائياً بل يخضع لشروط ومعايير معينة ، تتعلق بطبيعة الظواهر المراد دراستها وكذا ارتباطها بالعلوم المختلفة .

وعلى هذا الأساس استخدم الباحثان المنهج الوصفي الذي يتناسب مع موضوع دراستنا "مستويات توظيف أساتذة التربية البدنية والرياضية لمؤشرات التغذية الراجعة أثناء الحصة" ، وهو من أكثر المناهج استعمالاً في مجال البحوث التربوية ، النفسية ، الاجتماعية والرياضية .

3 مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من (38) أستاذ تعليم ثانوي لمادة التربية البدنية والرياضية على

تتميز بخصائص تعليمية وتربوية هامة . وتعمل التربية الرياضية على إكساب المهارات الحركية وإتقانها والعناية باللياقة البدنية من أجل صحة أفضل وحياة أكثر نشاطا (الخطيب ، 2015 ، ص 11).

وتعرف أيضا التربية البدنية والرياضية على أنها العملية الاجتماعية للتعبير عن سلوكيات الكائن البشري الناشئ أساسا عن استثارة اللاعب من خلال أنشطة العضلات وما يرتبط بها من نشاط (الحشوش ، 2012 ، ص 84) .

وإجرائيا هي مجموعة من النشاطات البدنية والرياضية المختارة تهدف إلى نمو التلاميذ نموًا سليما في جميع الجوانب (الجسمية ، العقلية ، النفسية والاجتماعية).

4-5 النشاط البدني الرياضي: يعد عنصرا فعالا في

تكوين الفرد وإعداده من خلال تزويده بخبرات ومهارات حركية تؤدي إلى توجيه نموه البدني والنفسي والاجتماعي والأخلاقي الوجهة الإيجابية لخدمة الفرد ومن خلاله خدمة المجتمع (قاسم ، 1990 ، ص 68).

إضافة إلى ذلك فهو النشاط الحركي الذي يمارسه الإنسان ممارسة إيجابية (فرديا ، جماعيا) وفقا لقوانين وقواعد معترف بها ، حيث تحدث تغيرات بدنية ، عقلية ، اجتماعية ونفسية ، تمكنه من التكيف مع أقرانه والبيئة المحيطة به (ياسين ، 2008 ، ص 54).

وإجرائيا هي الأوجه المختلفة للأنشطة البدنية والرياضية سواء جماعية أو فردية ، تحوي على حركات ومهارات بسيطة ومعقدة ، انتقالية وغير انتقالية .

5-5 الخبرة

الخبرة هي عملية تفاعل بين الفرد وبيئته ، أو بينه وبين ما يواجهه من مواقف أو ظروف أو مشكلات أو أشخاص يحدث انسجام ، وبين ما يوجهه من مواقف أو تحدث مؤاممة بين سلوكه ونموه (إبراهيم ، الكلزة ، 2000 ، ص 25).

ويمكن القول بأنها المعرفة أو المهارة التي يكتسبها الفرد من خلال قيامه بمهمة ما ، أو رؤية شيء معين ، أو الإحساس به ، كما تعرف بأنها الشيء الذي يحدث للفرد والذي يؤثر على كيفية إحساسه وشعوره .

وإجرائيا هي الخبرة البيداغوجية لأستاذ التربية البدنية والرياضية التي تتضمن (تقنيات التدريس ، المواقف ،

مستوى ثانويات بلدية بسكرة المقدرة ب(13) ثانوية ، وتم اختيار عينة بطريقة عمدية ، والجدول التالي يوضح توزيع أفراد العينة.

جدول رقم (01) يمثل توزيع أفراد عينة الدراسة

الثانويات	العربي بن مهدي	رضا العاشوري	بجاوي العربي	السعيد بن شايب	قروف محمد	محمد خير الدين
مبتدئين	01	01	02	01	02	--
ذوي خبرة	01	01	01	01	01	02

المصدر: مديرية التربية لولاية بسكرة 2017

7- عرض النتائج وتفسيرها ومناقشتها

7-1 عرض ومناقشة نتائج الفرضية الأولى: يعتمد

غالبية أساتذة التربية البدنية والرياضية على مؤشرات التغذية الراجعة الموافقة البسيطة على حساب مؤشرات التغذية الراجعة الأخرى.

الجدول رقم (02) يبين تكرار مؤشرات الأنواع

المختلفة للتغذية الراجعة

نوع التغذية الراجعة	التكرار	النسبة %
01 التغذية الراجعة الموافقة البسيطة	235	22%
02 التغذية الراجعة الناقدة البسيطة	107	10%
03 التغذية الراجعة الإعلامية الإيجابية	125	12%
04 التغذية الراجعة الإعلامية السلبية	118	11%
05 التغذية الراجعة الإرشادية	155	14%
06 التغذية الراجعة العاطفية الإيجابية	186	17%
07 التغذية الراجعة العاطفية السلبية	158	14%
المجموع	1084	100%

يتبين من خلال الجدول رقم (02) والخاص بنتائج

تفريع محتوى شبكات الملاحظة المتعلقة بالفرضية الأولى يعتمد غالبية أساتذة التربية البدنية والرياضية على مؤشرات التغذية الراجعة الموافقة البسيطة على حساب مؤشرات التغذية الراجعة الأخرى.

إن جميع الأساتذة يوظفون وبمستويات متفاوتة مؤشرات مختلف أنواع التغذية الراجعة ، لها لها من أهمية في تعزيز وتصحيح الأداء ، وبدرجة أكبر التغذية الراجعة الموافقة البسيطة التي تقوم على أساس التقييم والتصحيح الإيجابي للأداء باستعمال كلمات وألفاظ مشجعة مثل (أحسن ، جيد ، نعم) دون إعطاء توضيحات إضافية ، ويرجع هذا إلى أن الأساتذة استخدموا التصحيح الفردي بكثرة أثناء الأداء ، وأيضا يقيمون التلميذ بحسب درجة اقترابه من الأداء الصحيح ، مما يعني أنهم يستوعبون سريعا المطلوب منهم ، فهذا النوع لا يحمل طابع التشخيص لأن المعلومة تكون مقتضبة

4 أداة الدراسة المستخدمة: للوصول إلى النتائج

ذات دقة وصدق في أي بحث أو دراسة ، فإن ذلك يتوقف على دقة الأدوات المستخدمة ودرجة مصداقيتها ، وعلى هذا تم في دراستنا استخدام أداة الملاحظة ، التي تعتبر وسيلة هامة من وسائل جمع البيانات ، وهي من بين أفضل الأساليب للإجابة على أسئلة البحث ، وتساعد على جمع بيانات تتصل بسلوك الأفراد في مواقف طبيعية ، ولأجل ذلك تم الاعتماد على شبكة الملاحظة تحتوي على مختلف مؤشرات أنواع التغذية الراجعة (bouchnafa,1996,p116)

5 الشروط العلمية للأداة: من بين الشروط العلمية

نجد صدق أدوات البحث ، وعلى هذا الأساس قمنا باستخدام صدق المحتوى للتأكد من أن شبكة الملاحظة تقيس ما أعدت له ، حيث قمنا بعرض الشبكة على (04) أساتذة من معهد التربية البدنية والرياضية بسكرة ، وبالاعتماد على الملاحظات والتوجيهات التي أبدأها المحكمون قمنا بإجراء التعديلات التي اتفق عليها معظمهم .

6 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة: تم

الاعتماد على الأداتين التاليتين:

- النسبة المئوية: وفق القاعدة الثلاثية كما يلي:

$$\text{النسبة المئوية} = \frac{\text{عدد التكرارات}}{100} \times 100$$

عدد العينة

ك²: لمعرفة البيانات الدالة أو ليست دالة إحصائيا كما

يلي:

$$K^2 = \frac{\text{مجم (التكرارات المشاهدة) - التكرارات}}{\text{المتوقعة}} \times 1$$

المتوقعة²

التكرارات المتوقعة

مستوى معنوية 0.05 ودرجة الحرية تساوي 1.

إحصائياً باعتبار أن القيمة المحسوبة (0.94) أقل من القيمة الجدولة (3.84) وذلك عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (1).

وهذا ما يبين أن الأساتذة يعتمدون على المؤشرات المختلفة للتغذية الراجعة للنشاط الرياضي الفردي والجماعي بنسب متفاوتة أثناء الحصة، وهي نتائج مخالفة لما توصلت إليه دراسة لعبان (مرجع سابق) حيث اعتبر أن الأساتذة يستعينون بنسب عالية من التغذية الراجعة في النشاط الجماعي أكثر مما هو عليه في النشاط الفردي.

فتعليم المهارات الحركية أثناء سيرورة حصة التربية البدنية والرياضية، تتطلب من الأستاذ استخدام جميع مؤشرات التغذية الراجعة المختلفة، وبمستويات متقاربة لتصحيح وتعزيز ما يصدره التلميذ من ردود الفعل وفي جميع الأنشطة المبرمجة الفردية والجماعية منها.

وأيضاً يمكن إرجاع ذلك إلى متطلبات المناهج الحديثة في اعتماد أساليب وطرق تدريس لتتماشى مع سيرورة التعلم وفق صيغ متنوعة (ورشات، أفواج، فردي).

7-3 عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثالثة: - توجد

فروق ذات دلالة إحصائية في اعتماد أساتذة التربية البدنية والرياضية لمختلف مؤشرات أنواع التغذية الراجعة بين الأساتذة المبتدئين والأساتذة ذوي الخبرة ولصالح الأساتذة المبتدئين.

الجدول رقم (05) يبين تكرار مؤشرات الأنواع

المختلفة للتغذية الراجعة حسب خبرة الأساتذة.

المجموع	والأساتذة ذوي الخبرة	الأساتذة المبتدئين	خبرة الأساتذة
1084	476	608	تكرار مؤشرات التغذية الراجعة بمختلف أنواعها
%100	%44	%56	النسبة %

الجدول رقم (06) يبين اتخاذ القرار في مؤشرات

الأنواع المختلفة للتغذية الراجعة حسب خبرة الأساتذة.

المحسوبة	المجدولة	مستوى المعنوية	درجة الحرية	اتخاذ القرار
16.07	3.84	0.05	1	دالة إحصائياً

يتبين من خلال الجدولين رقم (05-06)، والمتعلق

بالفرضية الثالثة "توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اعتماد أساتذة التربية البدنية والرياضية لمختلف مؤشرات أنواع

ومختصرة، وتزيد في التركيز على العمل المطلوب وترك الغير مرغوب. وهذا يعني أن الفرضية يعتمد أساتذة التربية البدنية والرياضية على مختلف مؤشرات أنواع التغذية الراجعة ولصالح التغذية الراجعة الموافقة البسيطة قد تحققت.

وهو نفس ما توصلت إليه دراسة لعبان (مرجع سابق) التي اعتبرت أن التغذية الراجعة الموافقة البسيطة سلوك تحفيزي يقوم به الأستاذ يرمي للتقييم المباشر على أداء التلاميذ.

وفي نفس الاتجاه ذهب عزيز (مرجع سابق) في دراسته، الذي اعتبر أن تصحيح وتعزيز الأداء واتخاذ القرار المناسب، يؤدي إلى تحسين النتائج التعليمية، وتحسين عملية التعليم والتعلم الحركي في حصة التربية البدنية والرياضية.

7-2 عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثانية: توجد

فروق ذات دلالة إحصائية في اعتماد أساتذة التربية البدنية والرياضية لمؤشرات أنواع التغذية الراجعة حسب طبيعة النشاط الممارس (رياضة فردية - رياضة جماعية) ولصالح الرياضة الجماعية.

الجدول رقم (03) يبين تكرار مؤشرات الأنواع

المختلفة للتغذية الراجعة حسب طبيعة النشاط الممارس.

النشاط الممارس	نشاط السرعة	نشاط كرة اليد	المجموع
تكرار مؤشرات التغذية الراجعة بمختلف أنواعها	558	526	1084
النسبة %	%51	%49	%100

الجدول رقم (04) يبين اتخاذ القرار في مؤشرات

الأنواع المختلفة للتغذية الراجعة حسب طبيعة النشاط الممارس.

المحسوبة	المجدولة	مستوى المعنوية	درجة الحرية	اتخاذ القرار
0.94	3.84	0.05	1	ليست دالة إحصائياً

يتبين من خلال الجدولين رقم (03-04)، والمتعلق

بالفرضية الثانية "توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اعتماد أساتذة التربية البدنية والرياضية لمؤشرات أنواع التغذية الراجعة حسب طبيعة النشاط الممارس (رياضة فردية - رياضة جماعية) ولصالح الرياضة الجماعية"، إنها ليست دالة

- عدم مراعاة خصوصية التلاميذ في المرحلة الثانوية من طرف الأساتذة.
- الظروف الصعبة التي يستغل فيها بعض الأساتذة خاصة أماكن الممارسة ، مما يحد من تقديم أفضل للتغذية الراجعة الأساتذة.
- مستوى التلاميذ يؤثر في كمية ونوع التغذية الراجعة التي يوظفها الأساتذة.

ومن خلال كل هذا وضعنا المقترحات التالية:

- إقامة دورات تكوينية للأساتذة في كيفية توظيف التغذية الراجعة ، حيث تبين لنا أن معظمهم يجهلون مفهوم التغذية الراجعة مع أنهم يقومون بالتطبيق الفعلي لها في الميدان.
- توفير ظروف العمل المناسبة ، من حيث الوسائل البيداغوجية والهيكل.
- توعية طلاب معاهد التربية البدنية والرياضية بأهمية التغذية الراجعة ، لتحسين عملية التعلم والتعليم الحركي.
- القيام بدورات تكوينية وتدريبية لخريجي معاهد التربية البدنية والرياضية ، لزيادة الثقافة المعرفية بالتلاميذ ، وكيفية التعامل معهم حسب المرحلة العمرية التي يدرسون فيها.
- استخدام التقنيات الحديثة في تدريس التربية البدنية والرياضية ، لأنها تعمل على عرض مختلف المهارات والحركات والتقنيات ، بدون إغفال أي جزء منها.

التغذية الراجعة بين الأساتذة المبتدئين والأساتذة ذوي الخبرة ولصالح الأساتذة المبتدئين“ ، إنها دالة إحصائياً باعتبار أن القيمة المحسوبة (16.07) أكبر من القيمة الجدولة (3.84) وذلك عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (1). بمعنى الفرضية تحققت ، عكس ما توصلت إليه دراسة بن مزبان ، وآخرون (2002) التي أقرت أن هناك اختلاف في استخدام مؤشرات التغذية الراجعة ولصالح الأساتذة ذوي خبرة.

ويرجع هذا الاختلاف إلى أن الأساتذة المبتدئين يحاولون إبراز مهاراتهم التدريسية ، والتحكم في التلاميذ عن طريق التصحيحات والتشجيعات المستمرة طوال مراحل التعلم الحركي ، وأيضاً أنهم مقبلين على زيارات توجيهية وترسيه من طرف المفتش.

وأيضاً إن الأساتذة الجدد تكون الدافعية للتدريس لديهم نابعة من الحماس والتطلع لتحقيق الأفضل من خلال الآمال الكبيرة نحو المستقبل (دشيشة ، 2019 ، ص300).

خاتمة

على ضوء هذه الدراسة التي قام بها الباحثان خلاصاً إلى النتائج التالية:

- يعتمد غالبية أساتذة التربية البدنية والرياضية على مؤشرات التغذية الراجعة الموافقة البسيطة على حساب مؤشرات التغذية الراجعة الأخرى.
- الأساتذة يعتمدون على المؤشرات المختلفة للتغذية الراجعة للنشاط الرياضي الفردي والجماعي بنسب متفاوتة أثناء الحصة

- وجود فروق واضحة في المؤشرات لمختلف الأنواع المستعملة أثناء الحصة بين الأساتذة المبتدئين وذوي الخبرة ولصالح الأساتذة المبتدئين.

ومن خلال النتائج المتوصل إليها تم استخلاص الاستنتاجات التالية:

- استخدام جميع الأساتذة مؤشرات مختلف أنواع التغذية الراجعة المدرجة على شبكة الملاحظة.
- عدم وجود فروق واضحة في المؤشرات لمختلف الأنواع لجميع الأنشطة سواء فردية أو جماعية.

المراجع والمصادر

باللغة العربية

- 1- إبراهيم ، فوزي طه . الكلزة ، رجب احمد. 2000 ، المناهج المعاصرة ، منشأة المعرفة ، الإسكندرية.
- 2- الحشوش ، خالد مُجّد. 2012 ، طرق تدريس التربية الرياضية الحديثة ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، الأردن.
- 3- الخطيب ، مُجّد عبد الجبار. 2015 ، مناهج التربية الرياضية ، دار العلم الإيمان للنشر والتوزيع ، مصر.
- 4- الخولي ، أمين أنور. 1999 ، أصول التربية البدنية والرياضية ، دار الفكر العربي ، القاهرة.
- 5- الربيعي ، محمود داوود. 2000 ، نظريات وطرائق التربية الرياضية ، دار الكتاب للطباعة للنشر ، لبنان.
- 6- العون ، إسماعيل. 2017 ، استراتيجيات تدريس التربية الرياضية وأدواتها المتطورة ، دار شهزاد للنشر والتوزيع ، عمان.
- 7- بن مزيان ، مُجّد. رامي ، مراد. عقاد ، فريد. 2002 ، "مدى تأثير أستاذ التربية البدنية والرياضية في الإيصال على مستوى التغذية الراجعة" ، رسالة ليسانس غير منشورة ، معهد التربية البدنية والرياضية ، جامعة الجزائر ، الجزائر.
- 8- جامل ، عبد الرحمن عبد السلام. 2000 ، طرق التدريس العامة ومهارات تنفيذ وتخطيط عملية التدريس ، دار المنهاج ، عمان.
- 9- دشيشة ، الأمين. 2019 ، "الدافعية للتدريس عند أساتذة التربية البدنية والرياضية في مرحلة التعليم المتوسط" ، مجلة الإبداع الرياضي ، المجلد 10 ، العدد (1).
- 10- عزيز ، عمار مُجّد. 2001 ، "التغذية الراجعة وممارستها في حصة التربية البدنية والرياضية في المدارس الابتدائية اليمينية" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد التربية البدنية والرياضية ، جامعة الجزائر ، الجزائر.
- 11- عليان ، ربيحي مصطفى. الدبس. مُجّد عبد ، 1999 ، وسائل الاتصال تكنولوجيا التعلم ، دار الصفاء ، القاهرة.
- 12- قاسم ، حسين. 1990 ، علم النفس الرياضي مبادئه وتطبيقاته في مجال التدريب ، مطابع التعليم العالي ، بغداد.
- 13- قديد ، عمر. جزار ، نسيم. دوار ، صالح رياض. 2019 ، "تأثيرا لخبرة المهنة لأستاذ التربية البدنية والرياضية على الرفع من دافعية الأداء المهاري الحركي بواسطة الألعاب الشبه رياضية (الألعاب التربوية) لدى تلاميذ الطور الثانوي" ، مجلة الإبداع الرياضي ، المجلد 10 ، العدد (2).
- 14- لعبان ، كريم. 2001 ، "دراسة تحليلية للتغذية الراجعة للمربي وعلاقتها بدرجة دافعية تلاميذ المرحلة الثانوية أثناء حصة التربية البدنية والرياضية حالة التعليم والتعلم" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد التربية البدنية والرياضية جامعة الجزائر ، الجزائر.
- 15- ياسين ، رمضان. 2008 ، علم النفس الرياضي ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان.

باللغة الأجنبية

- 16- Bouchnafa, zoubida, 1996, influence du vécu sportive sur la pédagogie de l'enseignant de education physique et sportive, mémoire de magistère non publié, Institut d'éducation physique et des sports, université dalger, Algérie.
- 17- Bucher, C.A. 1973, Fondation of physicaleducation, the c.vmosbycomp, London.
- 18- Margret, rob. 1992, the dynamic sof motor, skill acquisition, new jarsy.
- 18-PIERON, M. 1982, comportements des enseignants d'A.P. S, interventions, relations au Contenu d'enseignement in revue de L.E.P.S, No174, paris

أخلاقيات ممارسة إدارة الموارد البشرية في المؤسسات والإدارات العمومية الجزائرية في ضوء القانون الأساسي للوظيفة العمومية

The ethics of the practice of human resources management in Algerian public institutions and administrations in light of the Basic Law of Public Service

تاريخ الإرسال: 2019-05-28 تاريخ القبول: 2020-09-30

عبد الحميد بوطلة*، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية جامعة سطيف2، bouttaha2012@hotmail.fr
نصيرة مغمولي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة سطيف2، nassira_socio@yahoo.fr

الملخص

تهدف هذه الورقة العلمية إلى تسليط الضوء على واقع ممارسة إدارة الموارد البشرية في المؤسسات والإدارات العمومية بالجزائر عبر وظائف متعددة منها: تقييم الأداء، الترقية، التكوين، وتوزيع الأجور والمنح والعلاوات والتي تدخل في إطار تطوير المسارات الوظيفية وتنميتها، وهذا من خلال الكشف عن واقع المتطلبات الأخلاقية والمسؤوليات الالتزامية لدى مسيري الموارد البشرية فيها سواء ما تعلق بأخلاقيات تقييم الأداء الوظيفي، أخلاقيات الترقية والتقدم الوظيفي، بالإضافة إلى أخلاقيات التكوين والأنشطة الموجهة لتحسين المستوى، والممارسات المتعلقة بتوزيع المنح والزيادات في الأجر، ومحاولة إجراء قراءة لها وفق ما جاء به الأمر 03/06 وهو القانون الأساسي للوظيفة العمومية. اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي لكونه أقرب المناهج التي تسمح بتشخيص الظواهر، ويتبع وصف الوضعية، ويسمح أيضا بفهم دقيق لجوانب الموضوع.

الكلمات المفتاحية: الأخلاقيات-الممارسات- إدارة الموارد البشرية- أخلاقيات إدارة المسار الوظيفي- قانون الوظيفة العمومية.

Résumé

Ce document vise à faire la lumière sur la réalité de la gestion des ressources humaines dans les institutions et départements publics en Algérie à travers diverses fonctions telles que : évaluation des performances, promotion, formation, répartition des salaires, subventions et indemnités, qui entrent dans le cadre de développement de carrière et développement. Cela se fait en révélant la réalité des exigences éthiques et des responsabilités des responsables des ressources humaines en termes d'évaluation de la performance éthique, d'éthique de la promotion et de l'avancement professionnel, de l'éthique de la formation et des activités visant à améliorer le niveau et les augmentations de salaire, lisez-les conformément à l'ordre n ° 03/06, loi fondamentale de la fonction publique. Cette recherche est basée sur la méthode descriptive parce qu'elle se voit la plus proche des méthodes permettant de diagnostiquer les phénomènes et la description de la situation, elle permet aussi de bien comprendre tous les domaines du sujet.

Mots-clés : Ethique, pratiques, gestion des ressources humaines, Éthique de gestion de carrière, droit de la fonction publique.

Abstract

This paper aims at shedding light on the reality of exercising human resources management in public institutions and departments in Algeria through various functions such as: performance evaluation, promotion, training, distribution of wages, grants and allowances, which form part of the development of professional careers. This is by uncovering the reality of the ethical requirements, and the obligatory responsibilities of the human resource managers in terms of ethical performance assessment, ethics of promotion and career advancement, in addition to the ethics of training, activities directed at improving the level, the distribution of grants and salary increases, through the interpretation of the order 06/03 as the basic law of public office. The research relies on the descriptive approach because it is the closest approach that allows to give a diagnostic to this phenomena, and provides an accurate understanding of the different aspects of the topic

Keywords: Ethics, Practices, Human Resources Management, Ethics of career management, Public Service Law.

* المؤلف المراسل

مقدمة

يقتضي العصر الحالي التوجه نحو تكريس المسؤولية الأخلاقية على جميع المستويات مما يفرض على المنظمات أن تضبط أعمالها وفق الرؤى الأخلاقية، وإعادة تشكيل ثقافتها بما يتماشى مع القيم والمبادئ الأساسية وكذا تعزيز السلوك الأخلاقي لمواردها البشرية والذي لا يمكن تحليله خارج نطاق السلوكيات الإدارية وممارسات مسيري إدارة الموارد البشرية؛ إذ أن لكل منظمة نظاما يمارس تأثيرا خاصا على طبيعة سلوك العاملين، وبمجملة هذه التأثيرات تتولد قوى تساهم في دفع السلوكيات إما ناحية الإيجاب فتعززها أكثر، وإما ناحية السلب فيضعف بهذا تطبيق أخلاقيات العمل نظير رد فعل واستجابة طبيعية لفقدان الالتزام لدى المشرفين على إدارة المسارات الوظيفية.

من جانب ذو صلة تعد إدارة الموارد البشرية ووظيفة مركزية في المنظمات بتعدد أشكالها وتصنيفاتها وتحرص عبر استراتيجياتها على الاستثمار الأمثل لهذه الموارد، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يتحقق هذا الاستثمار إلا بتوافر مجموعة من الأسس والضوابط الأخلاقية التي تعكس الصورة الإيجابية للمنظمة وسمعتها وتتوافق مع رغبة العامل للارتقاء بحياته الوظيفية، وعليه تظهر أهمية اطلاع مسيري الموارد البشرية عليها وفهم مقتضياتها والعمل بفحواها.

وعلى صعيد المؤسسات الجزائرية تكرر الأسئلة حول نجاعة وفعالية الأساليب المتبعة في تسيير الموارد البشرية عموما وتسيير وتنمية المسارات الوظيفية للعاملين على وجه التحديد؛ وإذ تتمحور عملية تنمية المسار على بعدين رئيسيين بشكلان مدخلين متكاملين فإن الأول ينبثق من امتلاك العامل للنظرة المستقبلية بصورة تضمن ترابطا بين أهدافه ومكاسبه وما سيقدمه من إنجازات في مساره، فيما يركز البعد الآخر على الناحية الإدارية؛ حيث يتجه المدخل التنظيمي إلى تجسيد التوافق بين الفرد والوظيفة عبر ممارسات إدارة الموارد البشرية وأنشطتها في هذا الشأن، وبالتالي يظهر مدى الحرص على استيفاء كافة الشروط والمعايير الموضوعية من أجل ترقية المسارات الوظيفية للعاملين سواء تعلق الأمر بأساليب وطرق التكوين وتحسين المستوى أو برامج الترقية والتقدم الوظيفي بما يتوافق مع الطموحات المهنية المستقبلية، أو الأسس المعتمدة في تقييم الأداء الوظيفي، صف إلى هذا مدى تبني قواعد قانونية تكتسي طابع "عدم الانحياز" في تجسيد الزيادات في الأجور وتقديم المنح والعلاوات.

في ذات السياق، ولأجل تنظيم عملية العمل في المؤسسات والإدارات العمومية وضعت القوانين التي تحكمها وتضبط سيرها ممثلة في القانون الأساسي للوظيفة العمومية (الأمر 03/06) وما تضمنه من فصول من بينها: الفصل الثالث الخاص بالتسيير الإداري للمسار المهني للموظف، والفصل

الرابع المتعلق بتقييم أداء الموظفين، والفصل الخامس الذي عني بالبرامج التكوينية المخصصة لهم، في حين تضمن الفصل السادس جوانب الترقية في الدرجة والرتبة.

استنادا لفحوى النص القانوني (الأمر 03/06) تمحورت أهداف البحث حول استعراض بعض محطات أخلاقيات ممارسة إدارة الموارد البشرية وراهنها، ومن أهمها:

- أخلاقيات تقييم الأداء الوظيفي للمورد البشري في الإدارات العمومية الجزائرية.

- أخلاقيات تكوين المورد البشري في الإدارات العمومية الجزائرية.

- أخلاقيات وضع نظام الأجور والمنح والعلاوات والتعويضات في الإدارات العمومية الجزائرية.

وعليه تضمنت الإشكالية الرئيسية التساؤل التالي:

- ما هو واقع أخلاقيات ممارسة إدارة الموارد البشرية في المؤسسات والإدارات العمومية بالجزائر من حيث تقييم الأداء والترقية والتكوين وتوزيع الأجور والمنح والعلاوات بالنظر إلى مضامين الأمر 03_06؟

أولا: مدخل مفاهيمي

قبل الخوض في تحليل أبعاد وجوانب هذه الورقة البحثية وجب القيام بضبط معاني بعض المفاهيم التي تضمنتها نظرا لأهمية التحديد والإحاطة بالمصطلحات في أي بحث علمي.

1- مفهوم الأخلاق: Ethics

تعرف الأخلاق في علاقتها بحيز التنظيم على أنها "نسق من المعايير الخاصة بالأحكام القيميّة أو المعنوية وغُبر عنها بأنها مبادئ وقواعد تحدد السلوك المقبول أخلاقيا"، (شوقي قبطان، ص 340) فيمكن اعتبارها مكونا رئيسيا من مكونات القيم الثقافية للمؤسسة، ونقصد بالأخلاق في هذا البحث رفعة السلوك والممارسة التي ينتهجها المسيرين في إدارة المسارات الوظيفية للمرؤوسين بالإدارات العمومية الجزائرية وفق ما تحدده الأعراف والقيم الوظيفية.

2- مفهوم السلوك الأخلاقي: Ethical behavior

يرتبط السلوك الأخلاقي بالممارسة الأخلاقية هذه الأخيرة التي تتشكل "بما لا يقل عن ثلاثة عوامل، متمثلة في: الامتثال للإطار القانوني، تحديد ما يعتقد أنه حق، والقدرة على تنفيذ ما يعتبر معايير السلوك الأخلاقي"، (Gu Huimin, Chris Ryan, p876) وهو ما يعني وجود مجموعة من القوانين والقيم التي تضبط السلوك وتحدد ناحيته واتجاهه مما يسمح بفهم الأفعال والسلوكيات في سياقها، ومن هذا المنطلق يجنح السلوك الأخلاقي في المنظمة إلى تجسيد أفعال تراعي "عدم خرق القواعد والمعايير والمعتقدات في المنظمة والمجتمع من جهة وكذلك القوانين والمدونات

لتحقيق خدمة المواطن بطرق أخلاقية حددتها القوانين الجزائرية السارية المفعول.

5- مفهوم أخلاقيات إدارة المسار الوظيفي

Ethics of career management

يحمل مفهوم إدارة المسار الوظيفي نفس المعنى مع مفهوم إدارة الحياة الوظيفية، ويعبر عن مختلف الأنشطة والبرامج والتدخلات التنظيمية التي تضعها المنظمة بهدف تحقيق انسجام وتوافق بين الطموحات الوظيفية والمؤهلات التي تحوزها الموارد البشرية من جهة، ومتطلبات شغل المنصب (الوظيفة) خدمة للأهداف العامة لها ولأهداف العاملين الخاصة على حد سواء (فيروز بوزورين، 2009-2010، ص 13)، ومنها برامج التكوين التي تستهدف الموارد البشرية والبرامج الخاصة بالترقية والتقدم الوظيفي وكذا برامج تقييم الأداء الوظيفي؛ وعليه فإن أخلاقيات إدارة المسار الوظيفي تعبر عن الالتزام الأخلاقي لمسيرى الموارد البشرية بالمؤسسات العمومية الجزائرية في نشاطاتهم وتدخلاتهم المرتبطة بتسيير مسار مهني بطرق أخلاقية وموضوعية، وفق ما يضبطه قانون الوظيفة العمومية والقوانين الأساسية الجزائرية من معايير.

6- مفهوم الخدمة العمومية Public service

تتعدد معاني مفهوم الخدمة العمومية ودلالاتها حيث أن "مجال الخدمات وإن اتحد في الصفة العمومية والتي تعني انفراد السلطات العمومية في الدولة كأصل عام بتقديم هذه الخدمات لطلابيها، إلا أنها تختلف من حيث طبيعتها، وشكلها.. وتعرف بأنها الحاجات الضرورية لحفظ الإنسان وتأمين رفاهيته والتي يجب توفيرها لغالبية الشعب والالتزام في منهج توفيرها على أن تكون مصلحة الغالبية من المجتمع هي المحرك الأساسي لكل سياسة" (عمر سدي وأحمد برادي، 2019، ص 171، 173). وعليه فالمفهوم الإجرائي للخدمة العمومية التي نقدها في هذا البحث هي تلك التي تستلزم حاجة ضرورية ملحة، ولهذا الغرض وجدت المرافق العامة والهيئات ذات الطابع الإداري والخدمات التي وفرتها الدولة الجزائرية بغية إشباع الرغبات المتعددة للأفراد وتقديم خدمات لائقة تحقق الرضا وتسمح بوضع استراتيجيات خاصة بتطوير الخدمات وتحسينها، فهي من هذا المنظور تمس المصلحة العامة، وتؤدي دورا اجتماعيا يتجلى في تحسين المستوى المعيشي ورفع معدلات النمو، مما ينتج عنه أهمية ربط نوعية الخدمات وجودتها بجودة المسارات الوظيفية في المؤسسات والإدارات العمومية.

ثانيا: علاقة أخلاقيات مسيري إدارة الموارد البشرية

بالسلطة والمسؤولية

يتضمن تسيير الموارد البشرية عدة مجالات منها الاستقطاب، والاهتمام بقضايا الأجور والحوافز والمكافآت، وتركيز التنمية البشرية على التدريب والتكوين، وتقييم الأداء

الأخلاقية المعمول بها من جهة أخرى" (مراد سليم عطيان، وعبد الله جميل أبو سلمى، 2014، ص 390). ومما سبق، نقصد بالسلوك الأخلاقي مجموعة الأفعال التي يجب أن يتقيد بها الموظف الجزائري، وهي سلوكيات تضبطها القوانين الجزائرية السارية المفعول بما في ذلك الأمر 03/06.

3- مفهوم القيادة الأخلاقية Ethical leadership :

هناك تعريف عديدة صاغت المعنى الدلالي لمفهوم القيادة الأخلاقية، ولعل التعريف البارز في جوانبه ما طرحته الباحثة Ciulla إذ تقول أن "القيادة الأخلاقية ترتبط بالحس الأخلاقي لدى الفرد مما يتطلب أن ينمي المدير حسه الأخلاقي من خلال ممارسة الفضائل ودمج المبادئ الأخلاقية في سلوكهم في كل الظروف" (Joanne B. Ciulla, 2014, P5)؛ فالحس الأخلاقي لدى المسيرين في إدارة الموارد البشرية يعد عاملا حاسما ومطلبا ضروريا من أجل الارتقاء بالسلوكيات التنظيمية، وتقديم المصلحة العامة على المصلحة الشخصية خدمة لهدف الريادة والتميز الذي تنشده كل المؤسسات.

يرتكز النموذج الأمثل للقيادة الأخلاقية على عدة مقومات ومن أهمها: مقوم العدالة التنظيمية، حيث يعد "التعامل مع المرؤوسين بطرق متساوية إشارة إلى صفة العدالة والمساواة كصفة أساسية للقيادة الأخلاقية، والعدالة تستلزم أن يضع القادة قضايا المساواة محور قراراتهم" (شوقي قبطان، ص 344) من خلال تبني مبدأ تكافؤ الفرص بين المرؤوسين، ومن هذا الأساس فإن أي معاملة للموارد البشرية على نحو مختلف لا بد أن تكون قائمة على معايير منطقية ومن أهم أبعادها: العدل في توزيع الامتيازات والمكافآت والمنح بالإضافة إلى اعتماد أسس شفافة في تقييم الأداء خاصة أن هذه العملية - تقييم الأداء - من شأنها التأثير على سلامة ونوعية باقي العمليات الأخرى كالترقية والتقدم الوظيفي.

وبالتالي نقصد بالقيادة الأخلاقية تلك المبادئ التي يجب أن يلتزم بها المسؤول الجزائري بهدف تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص والعدالة، وهي بدورها تكون وسيلة لتحقيق القيادة الأخلاقية.

4- مفهوم أخلاقيات الإدارة Managing ethics:

- يضبط الباحث في مجال الإدارة بيتر دروكر (Peter Drucker) تعريفه لمفهوم الأخلاقيات الإدارية على البعد الموضوعي من حيث أنها "العلم الذي يعالج الاختيارات العقلانية على أساس التقييم بين الوسائل المؤدية إلى الأهداف"، (بيتر دروكر، 1995، ص 488) وفي هذا الصدد فهي تنبثق من القيم والمبادئ والأخلاقيات الفاضلة التي تحكم السلوك الإداري وتتسم بالصدق للوصول إلى مستوى متميز من كفاءة المنظمة. فأخلاقيات الإدارة في هذا البحث تنصرف إلى الأهداف النبيلة التي تصبو إليها الإدارات العمومية

ممارسات أخلاقية لهؤلاء المسيرين تتوافق مع حجم المسؤولية الملقاة عليهم.

تتضح مسؤولية مسيري الموارد البشرية الأخلاقية من خلال مدى حرصهم على تطبيق بنود وضعها جمعية إدارة الموارد البشرية الأمريكية ومن بين هذه البنود:

- الحث على توفير وتحقيق معايير العدالة والنزاهة والموضوعية في التعامل مع المورد البشري بالمنظمة، وجعلها ضمن أولى الاهتمامات وذات فاعلية.
- مراعاة القوانين الحكومية التي تهتم الموارد البشرية في التنظيم والحرص على تطبيقها خلال الممارسات الوظيفية.
- الابتعاد عن المحاباة أو التعسف في استخدام السلطة المخولة لهم لأغراض خاصة (عمر وصفي عقيلي، ص 39-40).

من جهة أخرى فإن تغير سلوك القيادات الإدارية يمكن أن ينعكس سلبا على السلوك الوظيفي الأخلاقي لدى العاملين؛ إذ ليست هناك أخلاقيات وظيفية من غير قيادة رشيدة، فإن كان هناك تجاوز عن التصرفات غير الأخلاقية التي قد يمارسها المسيريون في إدارة الموارد البشرية تحديداً فإن مثل هذه الوضعية والمناخ من شأنه أن يصنع بيئة نفسية مساهمة في ممارسة الأنشطة غير الأخلاقية من طرف العاملين أيضاً (نادر أحمد أبو شيخة، ص 563). من هذا الجانب فإذا أسندت هذه المسؤوليات والمراكز إلى أفراد لا علاقة لهم بالطرق التسييرية فإن هذا سيؤثر بشكل أو بآخر على كفاءات إدارة وتنمية المسارات الوظيفية للموارد البشرية.

ثالثاً/ أخلاقيات إدارة المسار الوظيفي: الحاجة

والضرورة

يرتبط التقدم الذي تحرزه المنظمة إلى حد كبير بممارسات إدارة الموارد البشرية، وهو التقدم الذي يستهدف بلوغ الأهداف المسطرة من خلال الإدارة الفعالة لرأس المال البشري، وكل الأنشطة ذات الصلة به مما يسمح برفع الأداء الكلي وتعزيز الثقة التنظيمية والأمان الوظيفي. (Mohammed 2016, p218).

ومع تزايد المشكلات الأخلاقية التنظيمية، وارتفاع الانتقادات التي طالت المنظمات على اختلافها، وحصر اهتماماتها وأولوياتها في نطاق ضيق - كما يرى البعض - ألا وهو تحقيق المكاسب والأهداف المادية التي تركز بالأساس على الربحية على حساب عناصر أخرى كالكفاءة والجدارة في العمل وتحسين الأداء الفردي والمؤسسي تظهر الحاجة والحتمية خلال الألفية الجديدة إلى الاعتناء بالعنصر البشري داخل التنظيم، وإيلاء الأهمية البالغة له عن طريق اعتماد استراتيجية تأخذ في الحسبان الجانب الأخلاقي والالتزام الإداري في متابعة وتسيير المسارات الوظيفية للموارد البشرية والذي يعني "توجيه التطور المهني بحيث يحقق الاكتفاء للحاجيات المهنية الشخصية في إطار البناء الحالي

وغيرها من الأنشطة، وهذا ما يتطلب توفر القدرة والكفاءة التسييرية والتنظيمية ذات الصلة بالمسؤولية التي تمنح للمسيرين على امتداد السلم الهرمي. (بلال شيخي، وسامية فكير، 2014، ص 222، 226).

وفي ظل العصر الحالي أفرزت العولمة عدة تحولات في ميدان تسيير الموارد البشرية، ولعل أبرزها يتضح من خلال: "التحول من مفهوم تسيير الأفراد إلى تسيير الموارد البشرية، التحول من تسيير العاملين كأفراد إلى تسيير العاملين كراس مال فكري، التحول من الدور التنفيذي لتسيير الأفراد إلى الدور الاستشاري والتنفيذي لتسيير الموارد البشرية، التحول من الدور التقليدي لتسيير الأفراد إلى الدور الاستراتيجي للموارد البشرية، التحول بالتركيز على الجودة والنوعية في مجال تسيير الموارد البشرية بدلا من الاعتماد على الشكل والكمية فقط"؛ (حسين يرقى، ص 73) فلم يعد ينظر في العصر الحديث إلى الموارد البشرية باعتبارها تكاليف فحسب بل هي استثمار حقيقي يتم بموجبه إدارة الأداء بفعالية أكبر، وتبني الطرق التسييرية الكفوة التي تسمح بتحسين المستوى.

استنادا عليه، فإن تسيير الموارد البشرية كوظيفة جوهرية تحتاج هي الأخرى إلى التقييم نظرا لكون هذا الأخير "يساعد على تحديد المستوى الذي تساهم به هذه الوظيفة من وظائف المنشأة في تحقيق نجاح المنظمة، أي تحديد مساهمتها في تحقيق الأداء التنظيمي"، (عبد الفتاح بوخمخ، 2009، ص 207) بما يفتح المجال للنقد البناء والهادف، وتوجيه أساليب التسيير الحديثة ناحية المزيد من الكفاءة نظرا لاتصالها بفعالية المورد البشري.

لقد أدى تزايد أهمية المورد البشري في المنظمات إلى تنامي أصوات تنادي بضرورة وجود قيم على شكل دستور أخلاقي يلتزم به ممارسو عمل إدارة الموارد البشرية مما ينعكس بالإيجاب على قراراتهم المتخذة ويسمح بتمتين الثقة بينهم وبين المرؤوسين من أجل بلوغ الأهداف المسطرة، وهذا التعامل بموضوعية وعدالة من شأنه أيضا - إن تجسد - أن يحسن من صورة هؤلاء المسيرين ويفضي إلى انطباعات ذات بعد إيجابي تفيد الأداء الكلي للمنظمة (عمر وصفي عقيلي، 2005، ص 38).

هذا وتعد أخلاقيات الإدارة من أهم الضوابط التي تحيط بالسلوك فهي بإمكانها أن تكون عاملا مهما يحول دون التعسف في استعمال السلطة وسوء استخدامها (نادر أحمد أبو شيخة، 2010، ص 545)، وقد يلجأ بعض مسؤولي الموارد البشرية إلى استعمال السلطة بطريقة تعسفية في القيام بسلوكيات إدارية غير أخلاقية، وهذا ما يطرح المسؤولية الأخلاقية والالتزام الأخلاقي ضمن المعايير الأساسية لإدارة الموارد البشرية. وعليه لا بد أن تكون هناك

في الدرجات وفي الرتب. (الأمر رقم 03-06، 2006، ص 8-10).

نص الأمر 03/06 في مضمونه فيما يتصل بنظام تقييم الأداء، وفي المادة 99 تحديدا على أربعة معايير أساسية يجب مراعاتها عند القيام بالعملية وأضفى عليها صفة *موضوعية* محددة كما يلي:

- "احترام الواجبات العامة والواجبات المنصوص عليها في القوانين الأساسية؛
- الكفاءة المهنية؛
- الفعالية والمردودية؛
- كفاءة الخدمة؛

وترك إمكانية إضافة معايير أخرى إلى القوانين الأساسية الخاصة نظرا لخصوصية بعض الأسلاك" (لويزة دحيان، 2012/2011، ص 90).

- اعتبر الأمر 03/06 بأن "التكوين حق من حقوق الموظف العام وأضفى عليه الصفة الإلزامية في بعض الأسلاك المهنية، وذلك لضمان وحدة قطاع الوظيفة العمومية وأيضا تكييف مهام الوظيفة العمومية مع الدور الجديد للدولة، وقد كان هناك تشجيع لسياسة التكوين من طرف الدولة الجزائرية ويظهر ذلك من خلال الاهتمام بإنشاء مراكز خاصة بتحسين المستوى لموظفي الإدارة العمومية لإعادة الاعتبار للإدارة الجزائرية، والتوجه دائما نحو التطوير ومسايرة التحديث والعصرنة الإدارية في مجال التسيير وتزويد الإدارة العمومية بالإطارات الكفؤة" (لويزة دحيان، 2012/2011، ص 90)، وهو ما توضحه المادة 104 من هذا القانون، في حين أن المادة 105 منه لم تضبط المعايير والشروط اللازمة للاستفادة من برامج التكوين المستمر وتحسين المستوى وجاء في نصها: "تحدد شروط الالتحاق بالتكوين وتحسين المستوى وكيفية تنظيمه ومدته وواجبات الموظف وحقوقه المترتبة على ذلك، عن طريق التنظيم"، (الأمر رقم 03-06، 2006، ص 10) أما بخصوص البرامج المتعلقة بالترقية في المؤسسات والإدارات العمومية فقد حددها الفصل السادس من القانون الأساسي للوظيفة العمومية سواء كانت الترقية في الدرجة أو الرتبة؛ إذ تشير المادة 107 إلى الكيفيات التي تتم بها طريقة الترقية حسب الرتبة، على أساس: "الشهادة من بين الموظفين الذين تحصلوا خلال مسارهم المهني على الشهادات والمؤهلات المطلوبة؛

- بعد تكوين متخصص؛

- عن طريق امتحان مهني أو فحص مهني؛

- على سبيل الاختيار عن طريق التسجيل في قائمة التأهيل، بعد أخذ رأي اللجنة المتساوية الأعضاء، من بين الموظفين الذين يشنون الأقدمية المطلوبة؛

- لا يستفيد الموظف من الترقية عن طريق التسجيل

في قائمة التأهيل مرتين متتاليتين؛

والمستقبلي، وهذا يوضح أن تسيير المسار لا يعني حتما العمل الدائم والمتواصل على نفس التدرج وفي نفس المكان". (Réda khelassi, 2010, p109)

تمثل أبرز الانعكاسات المحتملة وذات الأثر الإيجابي على الفرد والمنظمة في حال توافر الالتزام الأخلاقي والمسؤول في إدارة المسار الوظيفي في:

- مساعدة العاملين على بناء حياتهم في المنظمة وفق طموحاتهم الوظيفية المستقبلية وهذا ما يسمح بتطوير مستقبلهم الوظيفي؛

- تعزيز المواقف الإيجابية لدى العاملين؛

- المساهمة في ترقية أخلاقيات العاملين وتقليل

مستويات القلق على مستقبلهم الوظيفي (عبد العظيم بن صغير، ووفاء بحاش، 2015، ص 17)؛

- الاستقرار الوظيفي؛

- زيادة التوقعات الوظيفية وتطلعات الموارد البشرية

نحو مستقبل وظيفي متميز؛

- الكشف عن الكفاءات الحقيقية والمميزة في المنظمة ومن ثم توجيهها إلى المناصب القيادية التي تتلاءم معها، والاستفادة منها مستقبلا نظرا للاحتياجات المتغيرة للمنظمة؛

- التقليل من نسبة تقادم العمالة في المنظمة من

خلال ما تحققة البرامج التكوينية خاصة من تطوير للقدرات والمهارات وتحديثها (فيروز بوزورين، ص 15)؛

- تعزيز سمعة المنظمة على المستوى المحلي مما

يقلل في جانب آخر من هجرة الإطارات والكفاءات بها.

رابعاً: أخلاقيات إدارة المسار الوظيفي في المؤسسات والإدارات العمومية بين البعد القانوني والوضع الراهن

- إن مجمل الالتزامات الخاصة بطرق تسيير الموارد البشرية والتكفل بها وتوظيف الكفاءات بها يخدم المنفعة العامة للمؤسسات والإدارات العمومية تتضمنها النصوص القانونية التي تنظّمها؛ حيث أن الأمر 03/06 (القانون الأساسي للوظيفة العمومية) واضح بهذا الخصوص، إلا أن التسيير ظل بطريقة تقليدية ويفتقد إلى الحركية والديناميكية في الممارسة مما جعله تسييرا جامدا محملا بقصور كبير من طرف الإدارة في التطبيق.

تضمن القانون الأساسي للوظيفة العمومية الصادر عام 2006 في الباب الرابع المتعلق بتنظيم المسار المهني عدة فصول مرتبطة بالمسارات الوظيفية وإدارتها؛ فقد خصص الفصل الثالث للتسيير الإداري للمسار المهني للموظف وضرورة تكوين ملف إداري خاص به يتم استغلاله فقط في تسيير الحياة المهنية وهو ما تنص عليه المادة 93 من القانون، في حين خصص الفصل الرابع لتقييم أداء الموظفين والفصل الخامس للبرامج التكوينية، والفصل السادس للترقية

- اعتماد معايير دقيقة في التقييم ومناقشة نتائجها بصفة موضوعية يكون الهدف منها هو الاستثمار في إمكانيات وطاقات المورد البشري المتاحة.

- تجنب الانحياز في التقييم عن طريق الاهتمام بالشروط والخصائص الأساسية التي يجب توفرها في المعنيين بهذه العملية.

- الابتعاد عن الشخصنة وإجراء التقييم بناء على الخبرة والإدراك من طرف المقومين.

- مساندة أساليب تقييم الأداء الحديثة (وهيبة مقدم، 2011) والتي يمكن أن تقدم الإضافة اللازمة وتحقق التبصر بالأداء المستقبلي للموارد البشرية وهذا من شأنه أن يساهم في تطوير المسارات الوظيفية لها؛ حيث أنه كلما كان أسلوب التقييم جيدا زاد احتمال الحفاظ على الموارد البشرية واستقرارها وظيفيا خاصة ذات الكفاءة وبالتالي تجنب هدر القدرات، كما أن استحداث طرق جديدة في التقييم يفسح المجال لتوسيع الطموحات الوظيفية المستقبلية ومن ثمة الوصول إلى مستويات متقدمة من النمو الوظيفي الذي يعزز مكانة العاملين داخل التنظيم.

- إن ما يعاب على نظام التقييم المتبع من قبل إدارة الموارد البشرية في الوظيفة العمومية هو عدم نجاعته رغم المعايير المميزة التي جاءت في القانون الأساسي الخاص بالوظيفة العمومية وهذا كون الآليات المرتبطة بتطبيقها تميل في غالب الأحيان للعشوائية والمعايير الشخصية للمسربين سواء كان الغرض من هذا التقييم من أجل الترقية والتقدم الوظيفي أو تقديم المنح والعلاوات كمحنة المردودية على سبيل المثال (لويضة دحيمان، 2012/2011، ص 90).

تطبع عملية قياس وتقويم أداء العامل في المؤسسة ذات الطابع الإداري عدة عراقيل منها ما يتعلق بالمقوم في حد ذاته، فقد يحدث أن يأخذ الأداء الأول للعاملين دون الإلهام بالتطورات الأخرى لهذه البداية، ومن غير المنطقي أن يستمر الأداء على نفس المنحى منذ الانتحاق بالمؤسسة، وإما أن يكتفي بأحدث مستوى للأداء ويهمل الأداء السابق مما يخل بمنهج التقويم السليم ومحور المقارنة، وهنا وجب على المقوم أن يسأل نفسه الأسئلة التالية:

أ- ما هو أداء الفرد الماضي؟

ب- ما هو أدائه الحالي؟

ج- هل يتوقع استمراره في المستقبل؟ " (خالد عبد الرحيم مطر الهيبي، 2010، ص 215).

2- أخلاقيات تكوين المورد البشري في المؤسسات

والإدارات العمومية

يظهر مدى اهتمام مسيري الموارد البشرية في تجسيد التزامهم الأخلاقي في جانب ذو أهمية كبيرة يتمثل في أنشطة التكوين وبرامج التطوير المختلفة الموجهة لفائدة العاملين بالمؤسسات، هذه الأنشطة التي تساهم في تنمية المسارات

-تحدد القوانين الأساسية الخاصة بكيفيات تطبيق

أحكام هذه المادة". (الأمر رقم 03-06، 2006، ص 10).

بالمقابل، حددت المواد المندرجة ضمن الباب الخامس الخاص بالتصنيفات والرواتب الشبكة الاستدلالية والأصناف والدرجات والأرقام الاستدلالية المقابلة للخبرة المهنية المحصل عليها من طرف الموظف ممثلة في المادتين 114 و115، كما نصت المادة 119 على استفادة الموظف من العلاوات والتعويضات والمنح ذات الطابع العائلي، والملاحظ أن المادة 123 من القانون توضح أن قيمة النقطة الاستدلالية والمعايير التي تحكم تطورها تحدد بمرسوم، في حين تؤكد المادتين 124 و125 على أن هناك تعويضات ومنح يحصل عليها الموظف سواء لتعويض التبعات الخاصة ذات الصلة بممارسة بعض النشاطات ومكان ممارستها والظروف الخاصة للعمل، وإمكانية استفادته من تعويضات أيضا مقابل المصاريف الناجمة عن ممارسة واجباته ومهامه وتضمنت الهدف الأساسي من تخصيص نسب معينة للمنح تمحورت حول زيادة المردودية وتنمية الأداء (الأمر رقم 03-06، 2006، ص 11، ص 12) دون أن يدرج الأمر 03/06 المعايير التي يتم بناء عليها تقديم هذه العلاوات والزيادات.

- الملاحظ في الجزائر وجود ترسانة قانونية تمس مختلف المجالات والقطاعات بهدف تنظيمها إلا أن الإشكال السائد في الأغلب هو مدى تطبيقها في الواقع وتجسيدها ميدانيا؛ فمن خلال المواد المشار إليها أنفا يظهر أن المشرع الجزائري وضّح الآليات الممكنة للتحليل والتقييم، وفتح الفضاء للقوانين الأساسية الخاصة بكل قطاع في كفاءات التنفيذ لتبقى الممارسة الواقعية هي المحك.

في ضوء ما سبق، تتجلى أخلاقيات مسيري الموارد البشرية في إدارة المسار الوظيفي للعاملين من خلال عدة صور وأبعاد منها:

1- أخلاقيات تقييم الأداء الوظيفي للمورد البشري

في المؤسسات والإدارات العمومية

يعد تقييم أداء العنصر البشري في التنظيمات واحدا من بين أهم الأعمال التي تدخل في صميم عمل إدارة الموارد البشرية، وعليه فإن أهمية توافر الأخلاقيات أثناء عملية التقييم تبدو جوهرية تبعا لتعلقها ببرامج أخرى ذات صلة بالمورد البشري منها: الأجور والترقية، ومن هذا المنظور تتجلى الحاجة إلى تبني سياسة متكاملة في صياغة برامج التقييم الخاصة بالأداء الوظيفي من حيث القياس والتقييم والتقويم وتأخذ في الحسبان أن تكون إجراءاتها ضمن إطار رسمي وموضوعي (مصطفى مصطفى كامل، 1994، ص 301)، وهنا تظهر السلوكيات الأخلاقية ضمن آليات عملية التقييم فيما يلي:

يتولى مناصب قيادية عاملون وإطارات ذوي تخصصات لا علاقة لها بالتسيير والإدارة والتنظيم، وهذا ما يقود إلى مشكلة أخرى تتمثل في نوعية وطبيعة البرامج التكوينية الموجهة لهذا الصنف.

3- أخلاقيات الترقية الوظيفية في المؤسسات

والإدارات العمومية

لقد صاغت النصوص التشريعية والتنظيمية للوظيفة العمومية أنماط الترقية وشروطها بهدف ضمان الاتزان وضبط المعايير التي تكفل الترقية العادلة سواء كانت الترقية في الدرجة أو في الرتبة؛ في حين تحتوي القوانين الأساسية لكل قطاع من القطاعات التي تنتمي لصنف المؤسسات والإدارات العمومية على تفاصيل الترتيبات الخاصة بفئة الموظفين بها، وقد أضحت الجهوية و"مجموعة المصالح" داخل مقرات العمل أهم معيار للحصول على الترتيبات؛ إذ أكدت مصادر من المديرية العامة للوظيفة العمومية استقبالها لمئات الشكاوي سنويا من موظفين ينتسبون لقطاعي الصحة والتربية لم يستفيدوا من الترتيبات رغم أحقيتهم بها، وشغلهم مناصب لمدة تفوق عشر سنوات، كما أن أغلب اللجان المتساوية الأعضاء لا تبدي نزاهة وموضوعية من خلال عدم نشر إعلانات الامتحانات المهنية، وتأخر وصول الاستدعاءات للمعنيين

(<https://www.elkhabar.com/press/article/40038>).

إن القضية الأساسية الشائكة حاليا هي أن طموحات الموظف في الترقية باتت مرتبطة بالمنظومة القانونية، والمطالب النقابية اليوم في الجزائر لا تخلو من مطلب إعادة النظر فيها (رابح قميحة، وباديس بوسعيد، ص 10-11)، بما يؤشر على عدم الرضا على الشروط الرئيسية والضوابط التي يسير بها هذا النظام الفاعل والمؤثر.

4- أخلاقيات وضع نظام الأجور والمنح والعلاوات

والتعويضات في المؤسسات والإدارات العمومية

يرتبط نظام الأجور والمنح في أي منظمة بجوانب أخلاقية عديدة، تتضح في المنظور الشمولي لهذا النظام وعلاقة سياسة تقديم المنح والعلاوات بنتائج التقييم الموضوعي لأداء الموارد البشرية، وتميزها بالعدالة في توزيعها من خلال حرص إدارة الموارد البشرية على انتقاء أنجع الطرق وأنسبها لدفع الأجور والرواتب بما يحقق مصلحة جميع الفئات في المنظمة دون أن يكون الاهتمام محصورا على مصالحها الخاصة (فيصل حسونة، 2011، ص 107، 110، 111).

- يشكّل "الأجر" اليوم في الجزائر قضية أساسية ومن

أكثر القضايا إثارة للجدل والصراعات، ولعل تنامي ظاهرة الاحتجاجات التي تقودها مختلف النقابات بسبب تدني الأجور وعدم الإنصاف في توزيعها شاهد على ذلك؛ حيث أنه يفترق للعدالة ويتسم بعدم الرضا من طرف المستخدمين التابعين

الوظيفية وتطويرها لما تحقّقه من عوائد على الأداء، وتعزيز المهارات وبناء الإطارات ذات الكفاءة التي يمكنها أن تقدم الإضافة اللازمة للأداء المؤسسي مستقبلا، وعليه فإن أهم ما يفترض أن يأخذ في الحسبان في هذه النشاطات عدة مناحي أخلاقية تتمحور إجمالا في:

- عدم التفرقة في توزيع البرامج التكوينية بين العاملين لأي سبب من الأسباب ومن بينها الجنس على سبيل المثال.

- عدم استغلال البرامج التكوينية من أجل تبذير الموارد أو التي تتبنى الإقصاء المتعمد للمورد البشري صاحب الفكرة.

- أن تكون برامج هادفة تسعى لمسيرة التطور التكنولوجي والمعرفي وهو ما قد يسمح بحماية المورد البشرية بالمؤسسة من التقادم ويعمل على تطوير معارفهم وتحسين معلوماتهم؛ بحيث أن شعورهم بعدم مواكبة ما يستجد في الحقول المعرفية ذات الصلة باختصاصهم من شأنه أن يقلل من فرص التقدم الوظيفي المتاحة لهم ويقف عائقا أمام رغبتهم في النمو وظيفيا.

- أن تكون أنشطة معززة للمسار الوظيفي تحقق التكامل والانسجام بين مصلحة المورد البشري والمصلحة العامة للمؤسسة (ظاهر محسن منصور الغالبي، وصالح مهدي محسن العامري، 2005، ص 264-265).

وتبذل الدولة الجزائرية جهودا ملموسة في الاعتراف بالسير الحسن للمؤسسات والهيئات العمومية من أجل ضمان مستويات مقبولة من الخدمة والأداء ومنها اقتراح اللجنة الوطنية لإصلاح هياكل الدولة ومهامها وبناء تصور لنظام التكوين يقوم على أساس تحديد مسؤولية المتدخلين في هذا النشاط على شكل ميثاق للتكوين من أجل فعالية أكبر لوظيفة التكوين في الإدارات الجزائرية.

هذا وتؤدي النظرة لاعتبار البرامج التكوينية على أنها تكلفة إلى آثار سلبية عديدة منها:

- وجود إدماج غير متكامل للموظف في وسطه الإداري، في ظل أيضا سيطرة الطابع الإداري المحض على العملية التكوينية على حساب العلاقات الإنسانية بين الطرفين (إدارة - موظف) وهو ما يسهم في خلق أزمة علائقية وتواصلية بينهما، وبروز ملامح صراعات تنظيمية تؤثر على وتيرة العمل.

- طغيان الذاتية والعشوائية أثناء وضع هذه البرامج، وغياب نظام صارم للمتابعة (نور الدين حامدي، ص 174-175).

ومن ناحية أخرى فإن المشكلة الكبيرة التي قد تصادف المسؤولين في المؤسسات الجزائرية هي مدى قدرتهم على الكشف عن الكفاءات الحقيقية التي تحوزها المؤسسة وإشكالية وجود الرجل المناسب في المكان المناسب، فقد

* الإشارة حسب الأمر 03/06 إلى حق الموظف في الترقية بنوعيتها، من حيث الدرجة والرتبة، مع تحديد أسس الترقية عن طريق الرتبة.

* حق الموظف في الاستفادة من العلاوات والمنح والتعويضات وفق شروط وحالات، دون أن يحدد الأمر 03/06 هذه الشروط.

ب- النتائج من حيث الممارسات:

* وجود طريقة تسيير جامدة تفتقد إلى الفعالية بسبب الطابع التقليدي الذي لا يتواءم مع تغيرات العصر السريعة.

* عدم نجاعة نظام التقييم الخاص بالأداء الوظيفي في المؤسسات الإدارية.

* وجود عيوب على مستوى البرامج التكوينية في هذه المؤسسات حيث تنظر الإدارة لها على أنها تكلفة وأعباء إضافية وليست استثمار، كما أن الكفاءات لا تستفيد جميعها من امتيازات التكوين لعدم انضباط في توظيف المعايير العقلانية من طرف المسيرين.

* تفتقد معايير الترقية إلى النزاهة والشفافية في هذه المؤسسات.

* غياب مفهوم "الأداء المتميز" الذي تبنى عليه سياسة الأجور والمنح والعلاوات.

وتأسيسا على ما تقدم، تم التوصل إلى المقترحات التالية:

- أهمية تحيين النصوص القانونية المنظمة لسير الحياة الوظيفية بما يتوافق مع الطموحات في المؤسسات والإدارات العمومية الجزائرية؛ وهو ما يعني ضرورة أن تتصف القوانين والتشريعات التي تحكم عملية العمل بطابع مرن يسمح بإدخال تعديلات ملائمة على السياسة المتبعة في هذا الصنف من المؤسسات ويخدم أهدافها وأهداف الموظفين معا.

- ضرورة تغيير الذهنيات، وتبني نظام قائم على قيادة رشيدة يكون فيه "السلوك التعسفي" في دائرة الممارسات غير المقبولة مهما كان حجم السلطة ونطاقها لدى المتحكمين في مسار الموظفين.

- ضرورة مراعاة المبادئ العلمية في إدارة الموارد البشرية، وضبط المعايير المناسبة فيمن يتولى تسيير الموارد البشرية بها.

- أهمية وجود خلايا للمراقبة والمتابعة المستمرة لمهام مسؤولي إدارة الموارد البشرية إن من حيث البرامج التكوينية، أو نظم الترقية والتقييم الدوري للأداء الوظيفي، وسبل توزيع المنح والزيادات في الأجور حسب معايير ثقافة التنظيم العالمية.

للموظف العمومي، ونظرا لهذه الانعكاسات السلبية تشهد الكفاءات عدم استقرار في المؤسسات والإدارات العمومية (لويزة دحيمان، 2012/2011، ص 90)، وهو ما يؤدي بهؤلاء المستخدمين في غالب الحال إلى رغبتهم في إنهاء مسارهم الوظيفي بها والبحث عن مصادر أخرى للأجر تتوافق مع طموحاتهم وقدراتهم وأدائهم كون أن التنظيمات الأكثر ريادة ونجاحا هي التي تأخذ بعين الاعتبار مبدئي: الجدارة والتميز أرضية وقاعدة لتوزيع الأجور والمنح والمكافآت والذي يرجع بآثار إيجابية على مصيرها المستقبلي.

بناء على ما سلف، وجب على التنظيم الإداري بالجزائر إعادة النظر في طرق تسيير الموارد البشرية وتبني المنطق والعقل المعتمد على الاستدلال والتعليل والإقناع (ناصر دادي عدون، 2003، ص 186) كضوابط أساسية لتطوير الحياة الوظيفية التي ينشدها الموظفون، وإن كان هذا يحتاج إلى وقت كبير من أجل "الاندماج ومسيرة الثقافة العالمية للعمل والاقتصاد، حيث أصبح ينظر إلى العامل أنه شريك وليس مجرد أجير" (بوجمعة كوسة، 2014/2013، ص 122).

خاتمة

انطلاقا مما سبق يظهر أن هناك فجوة بين النص القانوني المنظم للوظيفة العمومية وبين الوضع الذي تعيشه المؤسسات والإدارات العمومية من حيث قضية الأخلاقيات والالتزام بالضوابط في ممارستها خاصة اتجاه سير المسارات الوظيفية، وجدير القول أن التزام إدارة الموارد البشرية في المؤسسات الجزائرية ذات الطابع الإداري بمسألة "الوعي الأخلاقي" أثناء إدارة المسار الوظيفي لهذه الموارد من خلال سياسات الأجور، المنح والعلاوات، والتكوين، وتقييم الأداء وغيرها من الأبعاد ذات الصلة هو ضرورة وحتمية، ومن شأنه أن يساعدها على صياغة رؤية استراتيجية تتعد من خلالها عن النظر لمصالحها من منظور ضيق لا يعبر سوى عن فوائد على المدى القصير.

واستنادا عليه تم التوصل إلى عدد من النتائج تظهر على مستويين:

أ- النتائج من حيث البعد القانوني:

* وجود معايير خاصة بتقييم الأداء تضمنها القانون الأساسي للوظيفة العمومية، مع فتح المجال والأولوية في الممارسة للقوانين الأساسية التي تحكم كل قطاع.

* تشجيع التكوين للموظفين وفق ما أقره الأمر 03/06 دون أن يحدد المعايير اللازمة للاستفادة منه.

قائمة المراجع

الكتب

- 1-بيتر دروكر: الإدارة ، ترجمة: مُجد عبد الكريم ، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1995.
- 2-خالد عبد الرحيم مطر الهيبي ، إدارة الموارد البشرية- مدخل استراتيجي- الطبعة الثالثة ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2010.
- 3-طاهر محسن منصور الغالبي وصالح مهدي محسن العامري ، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال-الأعمال والمجتمع- الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، الأردن 2005.
- 4-عمر وصفي عقيلي ، إدارة الموارد البشرية المعاصرة- بعد استراتيجي ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2005.
- 5- فيصل حسونة ، إدارة الموارد البشرية ، الطبعة الأولى ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2011.
- 6-مصطفى مصطفى كامل ، إدارة الموارد البشرية ، الطبعة الأولى ، الشركة العربية للنشر والتوزيع ، مصر ، 1994.
- 7-نادر أحمد أبو شيخة ، إدارة الموارد البشرية – إطار نظري وحالات عملية-، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2010.
- 8- ناصر دادي عدون ، إدارة الموارد البشرية والسلوك التنظيمي (دراسة نظرية وتطبيقية) ، الطبعة الأولى ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 2003.

- 9- Joanne B. Ciulla: *Ethics, the heart of leadership*, Third Edition, editor; foreword by James MacGregor Burns, 2014.
- 10- Réda khelassi: *management ressources humaines*, Editions Houma, Alger, 2010.

المجلات العلمية

- 11- بلال شيخي وسامية فكير : "الميزة التنافسية وفعالية التسيير والتشخيص الاستراتيجي ودورها في تحقيق تسيير استراتيجي للموارد البشرية مع ضرورة تامين هذا الدور للنهوض بأداء منظمات الأعمال الجزائرية" ، مجلة معارف ، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة ، الجزائر ، السنة 9 ، العدد 17 ، 2014.
- 12- حسين يري : "الملاحم الرئيسية لتسيير الموارد البشرية في عصر العولمة" ، مجلة دفاتر اقتصادية ، جامعة زيان عاشور ، الجلفة ، الجزائر ، المجلد 3 ، العدد 5.
- 13- رايح قبيحة وباديس بوسعيد ، " إشكالية الترقية في المسارات المهنية بين الطموحات الوظيفية والعراقل القانونية" ، مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات ، مخبر علم اجتماع المنظمات والمناجمت ، جامعة الجزائر 2 ، العدد 1.
- 14- شوقي قبطان ، "الحاجة إلى قيادة أخلاقية في المؤسسة الاقتصادية لأهميتها في خلق الالتزام التنظيمي لدى الكفاءات البشرية – دراسة حالة- " ، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات ، مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية ، جامعة البليدة 2 ، العدد التاسع.
- 15- عبد العظيم بن صغير ، و وفاء بحاش ، "أخلاقيات الأعمال كمحدد لتحقيق فعالية التسيير في المؤسسات" ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة مُجد خيضر بسكرة ، الجزائر ، العدد 42 ، نوفمبر 2015.
- 16- عبد الفتاح بوخمخيم : " الأثار الفعلية لتسيير الموارد البشرية على الأداء" ، مجلة العلوم الإنسانية *بحوث اقتصادية* ، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر ،
- 17- عمر سدي وأحمد برادي : " دور الخدمات الإدارية الالكترونية في ترقية الخدمة العمومية في التشريع الجزائري" ، مجلة آفاق علمية ، المركز الجامعي تمنراست ، الجزائر ، المجلد 11 ، العدد 3 ، 2019.
- 18- مراد سليم عطيان وعبد الله جميل أبو سلمى ، " أثر ممارسة أخلاقيات عمل إدارة الموارد البشرية على تحقيق رضا العاملين" ، مجلة دراسات ، العلوم الإدارية ، عمادة البحث العلمي ، جامعة الأردن ، المجلد 41 ، العدد 2 ، 2014.
- 19- نور الدين حامدي ، "تسيير المسار المهني في الوظيفة العمومية الجزائرية في ظل أحكام الأمر 03/06 المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية" ، مجلة البحوث السياسية والإدارية ، جامعة زيان عاشور الجلفة ، الجزائر ، العدد الخامس.
- 20- Mohammed elhazzam : "the Impact of human resource management practices on SMEs performance study based in South-West- Algeria" , *Al-Bashaer Economic Journal*, N 5, Juin 2016.

الرسائل والأطروحات العلمية

- 21-بوجمعة كوسة ، الأجور والأداء الوظيفي لدى موظفي المؤسسات العمومية الإدارية في الجزائر-الأسلاك المشتركة نموذجاً-، أطروحة دكتوراه علم الاجتماع تخصص تنمية وتسيير الموارد البشرية ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة سطيف 2 ، الجزائر ، 2013/2014 ، (أطروحة غير منشورة).
- 22-فيروز بوزورين ، دور إدارة الحياة الوظيفية في تحفيز العاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر ، 2009-2010 ، (رسالة منشورة).
- 23-لويذة دحيان ، تأثير أخلاقيات الإدارة على عملية توظيف الموارد البشرية في الجزائر ، مذكرة ماجستير تخصص إدارة الموارد البشرية ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر 3 ، 2011/2012 ، (رسالة منشورة).

الملتقيات العلمية

24-عنايي بن عيسى وفاطمة الزهرة قسول ، إدارة السلوك الأخلاقي والمسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال ، ورقة علمية مقدمة للملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية ، جامعة بشار ، الجزائر ، فيفري 2012 ، على الرابط: <https://iefpedia.com/arab/?p=31709>

25-وهيبة مقدم ، المسؤولية الاجتماعية اتجاه الموارد البشرية في منظمات الأعمال - دراسة حالة ثلاثة شركات عربية- ، ورقة علمية مقدمة للمؤتمر الدولي الخامس حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة يومي 13-14 ديسمبر 2011 ، جامعة حسبيبة بن بوعلي الشلف ، الجزائر .

النصوص القانونية

26-الأمر رقم 03-06 مؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق لـ 15 يوليو سنة 2006 يتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 46 ، بتاريخ 16 يوليو 2006.

المواقع الإلكترونية

<https://www.elkhabar.com/press/article/40038/>-27

المكوّن السردّي في مسرحيّة "البحث عن الشّمس" لعزالدّين جلاوجي مقاربة سيميائية –

The narrative component of the play "The Quest for the Sun" of Azzedin Djelawdji, semiotic approach

تاريخ القبول: 2020-10-14

تاريخ الإرسال: 2019-09-01

وليد شموري*، جامعة محمد بوضياف المسيلة، oualidchemouri@gmail.com

عقاب بلخير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، ougab1@yahoo.fr

الملخص

حاولنا انطلاقاً من هذه المقاربة السيميائية السردية أن نميظّ اللّثام عن المكوّن السردّي في نص " البحث عن الشّمس "لعز الدّين جلاوجي ، نظراً لكونه إجراءً تحليلياً مهمّاً في سيمياء السرد التي رسمها غريماس (Greimas) وأتباعه ، والتي أثبتت نجاعتها التحليلية والاستقرائية في مقارنة النصوص والخطابات السردية ، خاصّة من حيث جانبها التّطبيقي ، وتهدف هذه الدّراسة في إطارها السردّي التركيبي إلى إبراز عناصر السرد بواسطة الكشف عن ملفوظات الحالات والتحويلات التي ميّزت شخصيتها مع ربطها بالبرامج السردية التي أسستها الدّوات في النصّ بحثاً عن مواضيع القيمة ، وكذا أطوار تلك البرامج السردية ممثلة في عناصر أربعة هي: التّحرّك ، الكفاءة ، الأداء ، التقويم . ويندرج هذا كله ضمن المستوى السطحي للتّظيرية السيميائية .

الكلمات المفاتيح: المكوّن السردّي ، سيميائية ، البرامج السردية ، موضوع القيمة ، البناء العالمي .

Résumé

Sur la base de cette approche sémiotique narrative, nous avons tenté de dévoiler la composante narrative du texte « La recherche du soleil » de Azzedine djellaoudji ; étant donné qu'il s'agit d'une procédure analytique importante dans le semi-credo narratif dessiné par Greimas et ses partisans, ce qui a prouvé son efficacité analytique et inductive dans l'approche des textes narratifs et des discours surtout en termes de praticité. Cette étude, dans son cadre narratif synthétique, vise à mettre en évidence les éléments du récit en révélant les dossiers et les conversions qui caractérisent ses personnages et en les reliant aux programmes narratifs établis par les sujets du texte à la recherche de sujets de valeur. Ces programmes narratifs sont représentés en quatre éléments : animation, efficacité, performance et évaluation, tous au niveau superficiel de la théorie de la sémiotique.

Mots-clés : composante narrative, sémiotique, programmes narratifs, sujet, structure globale.

Abstract

Based on this narrative semiotic approach, we have attempted to unveil the narrative component of the text "The Search for the Sun" by Azzedine djellaoudji since it is an important analytical procedure in the narrative semi-creed drawn by Greimas and his followers, which proved its analytical and inductive efficiency in approaching narrative texts and speeches, especially in its application. This study, in its synthetic narrative framework, aims to highlight the elements of the narrative by revealing case files and conversions that characterize its characters and link them to narrative programs established by the subjects in the text in search of valuable topics. These narrative programs are represented in four elements: animation, efficiency, performance, and evaluation.

Keywords: narrative component, semiotics, narrative programs, subject matter, global structure.

* المؤلف المراسل

مقدمة

السردية ، وعليه فإنّ تحديد العلاقات التي تقيمها الشخصيات بعضها ببعض ، يمكننا من الكشف عن أطراف الصراع ، وتحديد المنطق العاملي بواسطة العلاقات المنظمة للسرد. ويتعيّن قبل الولوج في البحث تقطيع النصّ السردّي.

أولاً: تقطيع النصّ

التحليل السيميائي السردّي تقطيع النصّ إلى مقاطع ، وقد يضمّ كل مقطع حكاية مستقلة وعليه فقد لمسنا ثلاث مقطوعات سردية أساسية يمكن أن نعدّها حالات في تحليلنا السردّي.

- المقطع الأول: ويبدأ من " كانت الظلمة حالكة تبتلع الحجرة إلى... يندفع باحثاً عنه في كلّ مكان.."
- المقطع الثاني: ويبدأ من: " ينظر يميناً ويسرة يبحث عنه في حيرة إلى..... يصيح المهوور من فرط الدهشة فرحاً وقد رمى أدوات النقر "

- المقطع الثالث: ويبدأ من: (إن المهوور يا ملك الشمس يزعم راحتنا... إلى...امتلاً قوة وابتهاجا "

ثانياً: تشكّل البرامج السردية في النصّ المسرحي

سعى (جلاوي) إلى بناء عوالم نصّه بطريقة لا تكشف عن الشخصيات ، موظفا لغة رمزية طغت على نصّه ، حيث يكشف عن دواخل الشخصيات ونوازعها ويقدم حالاتها ، ويمكن أن نسلم في البداية بأنّ البحث عن البنية السردية في النصّ يقتضي الوقوف على مختلف الحالات والتحويلات المتتابعة التي تؤطر العلاقات المتنوعة القائمة بين العوامل. إنّ الحالة في النظرية السيميائية تعبّر عن الكينونة «وجدت زيدا مريضا» أو الملك «يملك زيد ثروة» (Groupe d'entervernes, 1984, p. 14). ومن الواضح أنّ التمثيل المنطقي الدلالي للنصّ السردّي ينهض على ملفوظ الحالة الذي يستعمل للدلالة على العلاقة الموجودة بين الفاعل وموضوع القيمة (صلات ، وصلات وفصلات) الفاعل بالموضوع يملك زيد قصراً «فقد زيد ماله». (بن مالك ، المكوّن السردّي في النظرية السيميائية ، 2010 ، صفحة 38) إنّ التحليل السردّي - عموماً - يميّز بين الحالات والتحويلات بمعنى التمييز بين الحالة الدالة على

لقد حصل تحولٌ بارز في النظرية السيميائية مع ظهور سيمياء السرد لمدرسة باريس التي قادها (غريماس) ، إذ معه لاقت النظرية تحولاً إبستيمولوجيا وفرضت سلطتها المعرفية على مختلف البحوث ، وإرتكزت على جملة من القواعد والمفاهيم التي من شأنها أن تفكّك الخطاب السردّي في مختلف النصوص ، ولعلّ مقارنة (غريماس) للنصوص تنطلق بواسطة مستويين: مستوى سطحي يقوم على الكشف عن المقوم السردّي الذي يشمل الحالات والتحويلات ومختلف البرامج السردية ؛ أي محتوى النصّ المسرود من البداية إلى النهاية ، ومقوم خطابي يشغل على تنظيم الصور والمسارات الصورية التي تنظّم المعنى بغية الكشف عن الأدوار الغرضية للممثلين ، ومستوى عميق يعنى بالبحث في قيم المعنى التي تصنّف بواسطة شبكة العلاقات.

ويشكّل المكوّن السردّي جهازاً نظرياً غاية في الأهمية ؛ كونه مفتاحاً للقارئ لتجاوز تلك الإشكاليات التي تطرحها النصوص السردية ، وذلك بالبحث في العلاقات بين شخصيات النصّ السردّي وتجليه مواضع القيمة التي ترغب في الوصول إليها. من هنا ، كان مرحلة أولى مهمة من مراحل التحليل السيميائي السردّي ترتبط بمرحلة ثانية تتعلّق بالمكوّن الخطابي الذي يعطي للنصّ تماسكه الدلالي. وبطبيعة الحال فإنّ النصّ المسرحي من منظور سيمياء السرد يكتسي بعده السردّي مثله مثل بقية الأجناس والفنون ، ومن هذه المنطلقات سنحاول أن نهيئ اللّثام عن المكوّن السردّي في مسرحية "البحث عن الشمس" لعزّ الدين جلاوي. ونطرح الإشكالية الآتية: ما هي المسارات العاملة التي تحركت وفقها الدّوات في النصّ المسرحي؟ وما الرّهانات التي شكّلتها مواضع القيمة بالنسبة لها؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات سعينا إلى تشریح البنية السردية في النصّ المسرحي بواسطة تناول المكوّن السردّي الذي يشمل الحالات والتحويلات ، وجملة البرامج السردية التي شكّلتها الدّوات والأدوار العاملة التي قامت بها أثناء التحويل ، وللحديث عن تجليات البنية العاملة ، سيقترن الأمر على الدّوات الكبرى في النصّ ، وربطها ببرامجها

مسبوتا، مغطى برداء رث مهزق لا يكاد يستر كل جسده، يرتفع شخيره حيناً ويخفت أحياناً.. (جلاوي، د.ت، صفحة 7)

تختزل جملة من الملفوظات في الحالة البدئية انهزامية (المقهور) وضعفه، " يتلملم المقهور مرّة ثانية ولكنه لا يرد أيضاً، ينحني الغريب على المقهور، يمد يده يزيل عنه الغطاء، يمسكه في يده، يحاول رفعه. (جلاوي، د.ت، صفحة 7) لا يرد المقهور، ولكنّه يتحرك قليلاً ينكمش على نفسه، يلكزه الغريب مرّة ثانية، ولكن بقوة... يتلملم المقهور مرة ثانية ولكنه لا يرد أيضاً..." (جلاوي، د.ت، صفحة 7) ومع استمرار السرد تتدخل الذات (الغريب) الذي يحاول ممارسة فعل إقناعي للذات (المقهور) بضرورة الخروج من تقوقعه للبحث عن الشمس التي تحوي في أبعادها دلالات الحياة والحريّة "قم كفاك سباناً (جلاوي، د.ت، صفحة 8) (...والشمس ألا تحبها؟ أجل، أحبها...ولكن... قلت لك: قم. إسمع يا مقهور، إنّ الشمس لن تخترق الجدران إليك، ولن تتسرب عبر الإسمنت والصخور (جلاوي، د.ت، صفحة 9). إنّ هذا الفعل الإقناعي جعل الذات (المقهور) تبحث جدّياً عن تشكيل برنامج سردي أساسي يرمي إلى تحقيق علاقة وصلية بموضوع القيمة (البحث عن الشمس). ويعني هذا ضمناً أنّ المقهور كان في علاقة فصلية مع موضوع القيمة. وتجسد الملفوظات الآتية التحوّل الاتصالي: أطلب الشمس؟ (جلاوي، د.ت، صفحة 9) ما هو لون الشمس اليوم؟ (جلاوي، د.ت، صفحة 10).. وأنت متأكد من أنّي سأجد الشمس؟" (جلاوي، د.ت، صفحة 10)

(ب) البرنامج الاستعمالي الملحق الأول للذات

(المقهور محقق)

ونعني وهو الذي نجده وسيلة أو ذريعة، مدرجا ضمن البرنامج السردى الأساس، لذلك فهو يعدّ برنامجاً ثانوياً، يحقّق إنجازاً فرعياً. (بوشفرة، مباحث في السيميائية السردية، د.ت، صفحة 57). هذا يعني أنّ لكلّ ذات فاعلة برنامج أساس وبرنامج أو برامج استعمالية تندرج ضمنها. وما ينبغي أن نشير إليه هو أنّ هذا البرنامج للاستعمال قد ينجزه الفاعل نفسه أو فاعل آخر ينوب عنه، كما أنّه قد ينتهي محققاً أو غير محقق.

الكينونة (e'tre) أو الملك (avoir) وما بين الفعل (Faire) المنجز، لذلك يقدّم التحليل السردى للنصّ باتباع ترتيب ملفوظات الحالة، وملفوظات الفعل، لا تعمل هذه الملفوظات على تغطية جمل النصّ بقدر ما تعمل على إعادة النّظام تحت الكلمات، تحت التعابير والجمل المتجلية في أشكال متعدّدة. (بوشفرة، 2011) الذات الفاعلة في حالة عدم وقوع الفعل والتي يجدها (غريماس) معزّزة، إمّا بقابلية الفصل بمعنى فقدان موضوع القيمة المرغوب فيه، أو بقابلية الوصل أي امتلاكه إياه ويرمز له ب (U) أو (F). (بوشفرة، معالم سيميائية في مضمون الخطاب السردى، 2011، صفحة 39)

1. المقطع الأول: ويجسد لنا البرامج السردية الآتية:

(أ) البرنامج السردى الرئيس للذات (المقهور)

كما ذكرنا آنفاً، يقتضي وجود برنامج سرديّ ما وجود تحوّل؛ لأنّ الحالات والتحوّلات هي التي تسهم في إنتاج المعنى وعلاقة الذات بالموضوع تكون من الاتّصال إلى الانفصال أو العكس، ونطلق على هذا التحوّل البرنامج السردى. إذا، فهذا البرنامج السردى هو "سلسلة من الحالات والتحويلات المنتظمة على أساس العلاقة بين الفاعل والموضوع وتحويلها" (بن مالك، البنية السردية في النظرية السيميائية، 2001، صفحة 24) فما وجود ملفوظات للفعل إلا دليل واضح للتحوّل وتغيير مجرى ملفوظات الفعل لتكوّن ما سماه (غريماس) البرامج السردية إنّها جملة من الإنجازات الهادفة إلى تحقيق تحويل رئيس. (بوشفرة، مباحث في السيميائية السردية، د.ت، صفحة 54)

في الحالة البدئية للنصّ تتأسس الذات الأولى البتلة (المقهور) الذي يظهر في وضع حياتي مليء بالقهر، والحزن، والعزلة، والحصار، حيث يقبع في موقع مغلق تماماً داخل حجرة صغيرة مظلمة ليس فيها باب، كما أنّها مملوءة بالصرابير، والعناكب، والجدران... ويكشف السارد أيضاً عن هذه الشخصية ويظهرها محببة مقرّمة تغطّي في النّوم العميق "كانت الظلمة حالكة تبتلع الحجرة بأكملها، تنبعث الرطوبة العالية من كل أنحائها، تكاد تقترب الأنفاس، حركات لفتران وصرابير تعبت في أرضية الحجرة، أصوات خفافيش تنتقل هنا وهناك... وسط الغرفة كان المقهور يتكوّر على نفسه

د.ت ، صفحة 31) أن تكون لي خادما.. يندعش المقهور للعرض الذي لم يكن يتوقعه.. خادما! أنا لم أخدم في حياتي...وعبدا مطيعا ذلولا خنوعا.. يملك الغضب المقهور.. وعبدا ذلولا؟ ولماذا أكون لك كذلك؟...وسأعطيك الشمس تنعم بها كيف تشاء (جلاوي ، د.ت ، صفحة 30)

في هذه المقطوعة - وفي الحالة الأولى - كان الفاعل الصديد (ملك الشمس) في وضع فصلة عن موضوع القيمة (تقرير مصير المقهور)، ويُعدّ دخوله حجرة المقهور وتهديده وإغراؤه فعلا تحويليا اتصاليا؛ أي تجسدت علاقة وصله بموضوع القيمة (تقرير مصير المقهور). ويمكننا استخلاص ذلك بواسطة الصياغة الآتية:

ب.س [ف 1 (ملك الشمس) ف 2 (ذات ملك الشمس)] م (تقرير مصير المقهور)
ب.س [ف 1 (ملك الشمس) ف 2 م تقرير مصير المقهور تحوّل اتصالي

(ب) البرنامج الاستعمالي الملحق الأول للذات ملك الشمس (محقق)

رفض (المقهور) أن يكون عبدا ذليلا لملك الشمس محاولا الخروج من حجرته المظلمة وتجاوز انهزاميته للتفرغ على الجدار بغية كسره والبحث عن نور الشمس لتعيد له طاقته وحيويته وترمم نخاعها.. " يجب أن أزيل الحاجز الذي وضعه ، إن الشمس من حقي أنا أيضا فلماذا أحرّم منها؟ ..يشرع في النقب من جديد بكل قوته... بعد لحظات يتوقف وهو يمسح عرق جبينه ..مواصلة الحفر هكذا سيفني طاقتي ، ولكن لا بأس ، إما أن أرى الشمس وأنعم بدفئها وإما أن أموت دون ذلك ، إن الحياة بلا شمس حياة دودة الأرض". (جلاوي ، د.ت ، صفحة 31.30) وهذه ملفوظات تحقق فصلة عن موضوع القيمة بالنسبة للذات الصديدة (ملك الشمس) فسعت لتقف في وجهه ؛ لأنّ ذلك النقر على الجدار يسبب لها الإزعاج ، فقامت بتأسيس برنامج سردي مساعد (إسكات المقهور) بمساعدة حلفائها حيث تشاوروا على كيفية إسكاته. وإشغاله عن موضوعه.

ويندرج هذا البرنامج الملحق كما أشرنا ضمن برنامجها الأساس لتتمكّن من تحقيقه لاحقا ، وهذا ما تجسّده

يحدّد النصّ البرنامج الاستعمالي الذي أسّسه (المقهور) في التعلّب على انهزاميته وضعفه ، حيث كانت تحفيزات الغريب أكبر داعم له على الاستيقاظ من سباته ، والوقوف على قدميه ، وتنظيف حجرته من الحشرات والصراصير كخطوة مبدئية في سبيل تحقيق موضوعه الأساسيّ (البحث عن الشمس). ويتجسّد ذلك بواسطة الملفوظات الآتية: "قم على رجليك أولا... (جلاوي ، د.ت ، صفحة 17) يحاول المقهور تحريك رجليه...حرك رجليك بقوة...يحركهما.. يهتف فرحا...جميل لقد استطعت ، هذه الخطوة الأولى يمسد المقهور ساقيه فرحا...لقد أحسست بالدم يسري في رجلي. (جلاوي ، د.ت ، صفحة 18.19)

يقف.. بعد لحظات وقد وقف يصبح فرحا.. جميل لقد وقفت ، لقد وقفت.... يندفع المقهور بطلاقة ، يصقّق له الغريب فرح " (جلاوي ، د.ت ، صفحة 24). الحمد لله لقد أنقذتني ، لقد قطعت الوثائق الذي كان يعيق حركت... آه ، لقد حققت الوقوف ، وقضيت على الحشرات التي كانت ترعجني.. ، لقد أصبح بيتي نظيفا ، ما كنت أحلم يوما بهذا لولا ذلك الغريب.. (جلاوي ، د.ت ، صفحة 25)

2. المقطع الثاني: وتتأسس فيه البرامج الآتية:

(أ) البرنامج السردى الصديد

كل برنامج سردي وجود برنامج سردي - على الأقل - نقيض له ، منظور إليه بواسطة تحولات مضادة ، فيمكن أن نروي حكاية نهاياتها سعيدة أو في المقابل حكاية نهايتها حزينة ، ومن ثم وجود تحولات ضديدة مع تفاوت في حجم البرامج السردية التي تتابع على المستوى التنظيمي تتابعا عكسيا ، وجب تحليله على المستوى الاستبدالي وفق آليات التناقض والتضاد. (بوشفرة ، مباحث في السيميائية السردية ، د.ت ، صفحة 56) ويتأسس (ملك الشمس) بوصفه فاعلا ضديدا ينجز أداء يمكنه من تأسيس برنامج سردي أساس لتحقيق الوصل بموضوع القيمة الأساس (تقرير مصير المقهور) ، حيث حاول بكلّ قوته أن يحرم (المقهور) من الشمس بواسطة التحكم في مصيره وإغرائه وإيهامه وحثه على تتبع نهجه وقراراته وإملاءاته " ... الشمس يا مقهور ملكي وملك حلفائي. (جلاوي ، د.ت ، صفحة 29) يجب أن نخرس هذا المشاكس ، لقد أكثر علينا الدق وأقلق راحتنا... (جلاوي ،

أمن الريب وتزويده بالسلاح والدفاع عنه فيها ، وتهديده بنعته بالمهجية ، والرجعية ، والإرهاب إن هو عارض أو رفض قراراتها "عندي فكرة قد تكون ناجحة.. هاتها ، عجل هاتها. ريبى... (جلاوي ، د.ت ، صفحة 39) إذن ، نحرض ريبى ، بل حرضه أنت على أن يسكن مع المقهور ، وهكذا سنخلص من الريب ونشغل المقهور عن أن ينقر الجدار علينا فيقلق راحتنا... (جلاوي ، د.ت) وسنمد الريب بكل ما يحتاج. اسمع جيدا ، نحن سنقوم بإلهاء هذا الغبي ، ونشغله بالحديث ، وأنت تسلل خلسة وابن بيتا لك في ركن بيته... (جلاوي ، د.ت ، صفحة 40) إن ما قيمت به يا مقهور لعمل وحشى ، حيواني ، رجعي ، إرهابي... (جلاوي ، د.ت ، صفحة 44) وتكون صياغة البرنامج كالتالي:

ب.س [ف 1 (ملك الشمس) ف 2 (ذات ملك الشمس)] م (تقرير مصير المقهور)

ب.س [ف 1 (ملك الشمس) ف 2 م تقرير مصير المقهور تحوّل اتصالي

(ب) البرنامج الاستعمالي الملحق الثاني للذات (المقهور) محقق

ضمن برنامج سردي ملحق ثانٍ تظهر رغبة الفاعل (المقهور) في الوصل بموضوع القيمة الجيبي (طرد الريب ومعارضة قرار ملك الشمس وحلفاؤه). ويندرج هذا البرنامج تحت البرنامج الأساس (البحث عن الشمس). فقد أصرّ بعزيمة قويّة على مواصلة نقر الجدار ، وعارض بشدة فكرة استيلاء الريب على جانب من بيته في ظلّ صمت وانحياز هيئة الأخوة والوثام ، التي تكنفي بالتنديد فقط ، وتجرم مقاومته في الدفاع عن بيته وتصفها بالإرهاب والرجعية ومخالفة قوانين حقوق الإنسان. " نحن هيئة الأخوة والوثام نندد بشدة بأعمال الريب كما نعبر عن أسفنا الشديد عن كل عمل وحشى رجعي من شأنه أن يحط من قيمة الإنسان ، ويقضي على روح الأخوة الإنسانية...." (جلاوي ، د.ت ، صفحة 48) وهذا القرار لم يقنع الفاعل (المقهور) وعاد للنقر والبحث عن الشمس مجددا " ولكن الريب أخذ جزءاً من بيتي ، وأنا مازلت مصرا على طلب ما سلب مني... (جلاوي ، د.ت) سمني كيفما شئت فأنا لن أتوقف عن النقر حتى أرى الشمس... لا تكذب كثيرا ، لقد

الملفوظات الآتية: "يجب أن نخرس هذا المشاكس ، لقد أكثر علينا الدق وأقلق راحتنا. (جلاوي ، د.ت ، صفحة 31) يتحمس الحلفاء للفكرة ، يقول أحدهم: نقلته ونستريح.... فكرة منيرة ، لقد نقص علينا حياتنا ، وأقلق راحتنا.... يبعد ملك الشمس المسدس من يد الحليف الأول ويتعد مع حلفائه يناقش معهم الأمر... لا يمكن أن نقهره ، رغم ضعفه فهو قوي ، عنيد. وما العمل إذن؟ نعيده إلى الغيبوبة من جديد. فكرة مقبولة ، ولكن كيف؟ يسكت ملك الشمس لحظات كأنما يفكر: نقلته بالمماثلة والتسويق ، ونشكل له محكمة منا تتظاهر له بالعدل ونصرة المظلوم.. سنستدعيه ونشغله عن طلب الشمس.. (جلاوي ، د.ت ، صفحة 32.31) ويمكن أن نختزل هذا البرنامج بواسطة الصياغة الآتية:

ب.س [ف 1 (ملك الشمس) ف 2 (ذات ملك الشمس)] م (تقرير مصير المقهور)

ب.س [ف 1 (ملك الشمس) ف 2 م تقرير مصير المقهور تحوّل اتصالي

3. المقطع الثالث: ونجد فيه البرامج السردية الآتية: (أ) البرنامج الاستعمالي الملحق الثاني للذات (ملك الشمس) (غير محقق):

إن قرارات وأحكام هيئة الأخوة والوثام التي شكلها (ملك الشمس) رفقة حلفائه للنظر في قضية (المقهور) لم تعد للمقهور حقّه ، حيث اكتفت تلك الهيئة بالتنديد وعدم معاينة (ملك الشمس) وشغلت المقهور عن موضوعه الأساس (البحث عن الشمس) وبذلك فقد تحقق برنامج الذات الصّديدة (ملك الشمس) إذن ، يعني تحقيق علاقة فصلية عن موضوع القيمة بالنسبة للذات (المقهور) الذي رضي بقرار التنديد فقط. ثم ما يلبث أن يعود (المقهور) مجدداً إلى محاولة تحقيق علاقة وصلية بموضوع القيمة الأساس (البحث عن الشمس) وذلك بمواصلة النقر على الجدار بحثاً عن الشمس.

وهذا يخلق علاقة فصل عن موضوع القيمة بالنسبة للذات (ملك الشمس) هذا الأمر حذا بها إلى تأسيس برنامج سردي ثانٍ ملحق يتعلّق بإسكان ريبها في بيت المقهور بعد إلهائه وإشغاله بقرارات وأحكام هيئة الأخوة والوثام وتحقيق

(الغريب) مجدداً لزيارة المقهور ويجده نائماً يملأ شخيره المكان، فيضطر لإيقاظه بالقوة، ويقنعه بأن الشمس التي منحها إياه ملك الشمس ليست حقيقية؛ بل هي مجرد صورة لخداعه وإيهامه، ويدعوه لإزاحة الريب ومقاومته. "هذه أيها الأحق ليست شمسا، لقد وضعوا لك صورتها ليخدعوك بها... يفرك عينيه غير مصدق ويمس جسده.. بل هي الحقيقة، أرادوا أن يخدعوك وينوموك ليقتضوا حاجتهم، انظر.. يمزقها أشلاء متناثرة، يصدم المقهور مما يرى، يدور بعينيه في الفراغ.. (جلاوي، د.ت، صفحة 57) المهم هذا الريب يجب أن ينزاح فوراً، يجب أن تطهر بيتك منه...، إذا، يجب أن تقضي عليهم. (جلاوي، د.ت، صفحة 63)"

هذا التنبية جعل (المقهور) يغضب بشدة وينتفض ضد ملك الشمس، يؤسس بذلك برنامجاً استعمالياً مساعداً يرمي إلى الانتفاضة ضد عدوه (ملك الشمس) وحلفاؤه "سأقتلهم جميعاً... يقعد أرضاً، ويشرع في شحذ الرمح، موزعاً نظره في كل الاتجاهات، ما يكاد يعده حتى يندفع إلى الجدران يدفعها بقوة، يسرع إليه الريب وملك الشمس والحلفاء، يسعون لإقناعه بالتوقف دون جدوى، يدفعونه بعنف لكن إصراره يتغلب عليهم، وهو يصيح: لا بد لجدران الظلام أن تنهار.. لا بد للشمس أن تشرق.. لا بد للشمس أن تشرق.. فجأة تنهار الجدران، يشع النور في كل مكان، يسرع الجميع بالفرار إلى الزوايا المظلمة، يصرخ المقهور من أعماقه وقد امتلأ قوة وابتهاجا" (جلاوي، د.ت، صفحة 64)

ثالثاً: نسقية البناء العاملي: انطلاقاً من التقسيم الذي انتهجناه في البداية، والذي يقدم على ثلاث محطات أساسية حدّدناها انطلاقاً من وجهة نظر الفاعل الأساس حيث يكون في كلّ مرة على علاقة بموضوع القيمة وسنحدّد نسقية البناء العاملي بواسطة المحاور الثلاثة التي تقوم على ثلاث ثنائيات:

1. الذات الموضوع (Sujet et Objet) (محور الرغبة)

وتجمع هذه العلاقة بين من يرغب (الذات) وما هو مرغوب فيه (الموضوع)، وهذا المحور الرئيس يوجد في أساس الملفوظات السردية البسيطة (لحميداني، 1991، صفحة 34.33)، ويوجه الفاعل إلى موضوعه، ويشكلان

مللت وعودك المعسولة. (جلاوي، د.ت، صفحة 52) ونصوغ البرنامج وفق ملفوظات الحالة والتحول كالاتي:

ب.س [ف 1 (المقهور) ف 2 (المقهور) U م]
 طرد الريب والتمرد على قرار ملك الشمس وحلفاؤه

ب.س [ف 1 (المقهور) ف 2 (المقهور) M م]
 طرد الريب..تحول اتصالي

ج) البرنامج الاستعمالي الملحق الثالث للذات ملك الشمس (غير محقق).

انفصل الفاعل (ملك الشمس) عن موضوع القيمة بعد تمرد المقهور على قراراته ومواصلته النقر بحثاً عن الشمس. ولضمان العودة إلى علاقة الوصل بموضوع القيمة الأساس، عمد ملك الشمس إلى تأسيس برنامج استعمالياً مدعماً برنامجه الأساس ممثلاً بموضوع القيمة الجديد (منح المقهور شمسا زائفة)، وسعى أن يقنعه بها، ودعاه إلى المكوث في حجرته والخلوته بنفسه للدعاء فقط "مهمتك أيها المقهور أن تدعولنا بالتوفيق، إن الله يستجيب للضعفاء أمثالكم... (جلاوي، د.ت، صفحة 51) وأقنعه أنه سيدافع عنه عند هيئة الأخوة والوثام؛ لأنه صاحب حق". يقاطعه ملك الشمس مغرباً... ولاتنس بأننا سنسمح لك برؤية الشمس... يهدأ صامتا لحظات وقد انبسطت أساريه.. إذا كان كذلك فقد رضيت، قد رضيت، هيا لنبدأ القسمة.. (جلاوي، د.ت، صفحة 55) فجأة تفتح الكوة وتظهر منها الشمس، يقوم المقهور فرحاً.. الله! ما أجمل الشمس!! لقد ظننت به سوءاً، ما أحقرني، إن بعض الظن إثم، وظني من هذا البعض... يخر ساجداً للشمس.. لجلال وجهك أسجد أيتها الشمس العظيمة (جلاوي، د.ت، صفحة 53) يمكن صياغة الترسيم كالاتي:

ب.س [ف 1 (ملك الشمس) ف 2 (ذات ملك الشمس) U م] (منح شمس زائفة للمقهور)

ب.س [ف 1 (ملك الشمس) ف 2 M م] منح للمقهور شمس زائفة تحول اتصالي

د) البرنامج الاستعمالي الملحق الثالث للذات المقهور (محقق)

إن اتصال المقهور بموضوع قيمته لم يكن حقيقة؛ بل زيفاً، وهو ما يعني علاقة فصلية حيث يعود

دعمه ومحاولة إيقاظه من غفلته وسباته كما يمكن أن نعدّ حلفاء (ملك الشمس) و (هيئة الأخوة والوثام) عوامل مساعدة ضمن خانة المساعد؛ لأنها من العناصر التي ساعدت (ملك الشمس) على حرمان المقهور من الشمس؛ أي كانت دعامة للذات بغية توظيف الفعل الإقناعي لنجاح برنامجه. إن وجود عامل مساعد لا يعني بالضرورة أن الذات ستحصل على موضوع رغبتها فقد تحققه نسبيًا أو لا تحققه أصلاً. وهذا ما يبيّن وجود صراع في هذه المسرحية. أما في خانة المعارض فنجد (ملك الشمس وحلفاؤه وهيئة الأخوة والوثام) التي كانت معيقات في وصول المقهور للشمس.

رابعاً: إجرائية البناء العاملي في "البحث عن الشمس"

ويكتسي البرنامج السردى في كليته بعدين إثنيين هما: البعد العملي والبعد المعرفي. ويشكلان ثنائية لتحليل الخطاب السردى، يبسط البعد الأول في البنية الفعلية (Structure actionnelle) المحصورة بين مرحلتي الكفاءة والأداء، بينما يقع البعد الآخر على مستوى البنية التعاقدية (Structre contractelle) ما بين التحريك والتقويم. (بوشفرة، مباحث في السيميائية السردية، د.ت، صفحة 59)



1. التحريك أو الإيعاز (Manipulation):

وهو الطور الأولي في الرسم السردى، ويوظف في النظرية السيميائية للدلالة على (فعل يمارسه إنسان على إنسان ممارسة تلزمه تنفيذ برنامج معطى). (A. J. GREIMAS, 1979, p. 220) وهو كذلك (نقطة الانتشار السردى من الناحية السردية البحثية، وهو يشكل من الناحية الخطائية- نقطة إرساء إيديولوجي تتحكم في السير الآتي للأحداث) (بنكراد، 2001، صفحة 91) ويعدّ الانطلاقة

علاقة فيما بينهما تدعى علاقة وصل. (طامر، د.ت، صفحة 198) وبالعودة إلى نص "البحث عن الشمس" فإنّ هناك ممثلان رئيسان يؤديان الدور العاملي على مستوى خانة الذات وهما: (المقهور) و(ملك الشمس وحلفاؤه)، حيث يتّضح في البداية أنّ الذات (المقهور) بعدّه ذات حالة غير مالكة وترغب في امتلاك موضوعها (البحث عن الشمس) " .. الله...لم أر الشمس منذ قرون وأنت متأكد من أنني سأجد الشمس؟ بينما تتفّ الذات الصّديدة (الجوهر) كذات حالة مالكة وترغب أيضا في حجب الشمس عن المقهور.. ويترواح الفاعل ضمن لحظات السرد بين الوصل والفصل، ويحث ذلك بواسطة ملفوظات الفعل أو ملفوظ الإنجاز الذي يتموقع بين لحظتي البدء والنهاية.

2. المرسل - المرسل إليه (Destinateur et Destinataire) (محور الاتصال)

إنّ المرسل في هذه الثنائية هو "من يطلب تحقيق علاقة وصل بين الفاعل وموضوع القيمة، أما المرسل إليه فمن أجله تتحقّق الحاجة" (طامر، د.ت، صفحة 199) ويحتاج الفاعل الذات في بحثه عن موضوع القيمة محرّكا أو محفّزا يحثه على امتلاكه "إنّ المرسل هو الذي يجعل الذات ترغب في شيء ما، والمرسل إليه هو الذي يعترف لذات الإنجاز بأنّها قامت بالمهمة على أحسن وجه" (لحميداني، 1991، صفحة 36). ويعدّ (الغريب) بنصائحه وتحفيزاته دافعا أساسا جعل الذات (المقهور) ترغب في موضوع البحث عن الشمس؛ لبيتصل بعد ذلك بموضوع القيمة، ونجد في خانة المرسل إليه (التلقي) ممثلا واحدا هو الذات (المقهور)، أما بالنسبة للذات (ملك الشمس) فإنّ الدافع الأساس الذي جعلها تحجب الشمس عن المقهور هو حماية مصلحتها ومصصلحة حلفائها ونجد في خانة المرسل إليه (المقهور).

3. المساعد - المعارض (Adjuvant et Opposant) محور القدرة

يسعى المساعد إلى تحقيق الوصل بين الفاعل والموضوع يساعده ويتكاتف معه، أما المعارض فعكس ذلك يضر بمصلحة هذا التوافق. (لحميداني، 1991، صفحة 198) كان (الغريب) عاملا مساعدا بالنسبة للذات (المقهور) لإسهامه في تحقيق الانتفاضة والوصول إلى الشمس، بواسطة

شكل رقم:2: بنية التحريك للفاعل المقهور

انطلاقاً من شكلي بنيتي التحريك للذاتين المتضادتين، يكون فعل المرسل إذا، إيجاباً إلى الفاعل بواسطة إغرائه أو إغوائه (provocation ou seduction) مما يعني ترغيبه في موضوع أو تحذيره من خطر (Menace) وفي بنية التحريك لدى (المقهور) فالفعل الإقناعي هو إغراء بالحريّة ويتأتى ذلك بالثورة والتمرد. أما الفعل الإقناعي في بنية التحريك لدى الفاعل (ملك الشمس) فهو الشعور بالخطر (تهديد الريبب) وكذلك (ثورة المقهور وانتفاضته).

2. الأهلية أو الكفاءة (La compétence)

وهي القدرة التي تمتلكها الذات الفاعلة التي تسعى إلى موضوع رغبة تستحوذ عليه وهي أيضاً (مؤهلات الفاعل، ويستفاد منها في عملية الانجاز، لذلك وسمت بكينونة الفعل، وتكمن فاعليتها في حضور موجّهات للفعل وهي: قدرة الفعل بمعنى امتلاك القوة البدنية أو السلطوية التي عادة ما تكون مرتبطة بموجه معرفة الفعل الذي يقوم على رغبة الفاعل في أداء الفعل وموجه أخير، أضافه أتباع (غريماس) وهو وجوب الفعل. لها تقوُّص الإرادة، فيأتي الإجماع كالإجماع يحتم على الفاعل بل ويفرض عنه القيام بالفعل (بوشفرة، معالم سيمائية في مضمون الخطاب السردى، 2011، صفحة 62) وانطلاقاً من مسرحية (البحث عن الشمس) يمكننا أن نحدّد مدى تحقق شروط الكفاءة للذاتين الفاعلتين كالآتي:

أ) الذات الفاعلة (المقهور): ونلاحظ قيمها الصيغية

كالآتي

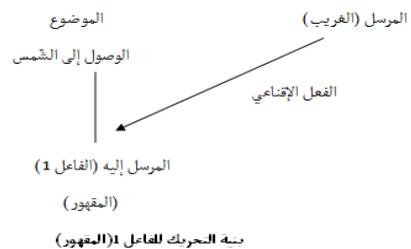
إرادة الفعل وجوب الفعل: إمتلك (ملك) رغبة كبيرة في حجب الشمس عن المقهور؛ ولهذا فقد حاول بكل السبل حصاره وتخويله وتأليب حلفائه وهيئة الأخوة والوثام عليه، ولم يكتف بهذا فقد حرّص عليه ريبب ليقاسمه جزءاً من بيته مدعماً ريبب بالسلّاح والحماية. "المهم أن لا يصل المقهور إلى الشمس حتى لا ينبت له نخاع، أنت تعرف ماذا سيفعل بنا إن حقق ما يريد. لا تخش، سنزودك بما تحتاج عما قريب، لا تخف فنحن معك. نعبّر عن أسفنا الشديد عن كل عمل وحشي رجعي من شأنه أن يحط من قيمة الإنسان، ويقضي على روح الأخوة الإنسانية."

السردية التي يتحدّد من خلالها انتشار السرد وتحدد فيه الوجهة التي تقود الدلالة. (شقروش، 2015، صفحة 132) وعليه فإنّ هذا العنصر يعدّ مثل حافز أو دافع يجعل الذات الفاعلة ترغب في موضوع ما، ويكتشف هذا العنصر بواسطة الملفوظات السردية وبالسؤال عن الدافع الذي جعل هذه الذات ترغب في الموضوع.

إنّ المرسل الداخلي أو الدافع الذي جعل (المقهور) يرغب في البحث عن الشمس هو (الغريب) الذي حثّه على الثورة والتمرد والعصيان ورفض الاستسلام للوضع؛ فقد طلب منه تدمير مظاهر العجز والخمول والخنوع التي حبس نفسه فيها زمناً طويلاً. "منذ متى؟ لا تدري منذ متى وأنت نائم؟ ألم أقل لك أن النوم موت؟ كن أصلب منها وحطّمها... لقد كبلوك... سرقوا منك الشمس، وكبلوك حتى لا تلحق بهم.. لا سيد للشمس ولا ملك، هي ملك لكل من يطلبها، لا تحجب ضوءها عن أي كان أبداً، إن الشمس تؤخذ ولا تعطى. (جلاوي، د.ت) لقد مثلت توجيهات ونصائح الغريب فعلاً إقناعياً للذات (المقهور).

بالتسبة للذات الصّديدة (ملك الشمس) فقد كان المرسل الداخلي (المصلحة الشخصية ومصالحة الحلفاء) محرّكان لها على حجب الشمس عن المقهور فالريبب يشكل خطراً على ملك الشمس وحلفائه، وهذا ما عزاه للتخلّص منه بطريقة ذكية وإسكانه مع المقهور.. "الحقيقة أنّي سئمت من ريببي، فهو يتدخّل في شؤوني، ويطمع في أملاكه... لقد حذرتك من كل ذلك.. لن أخالف لك رأياً، فما عهدتك إلا حصيفاً سديد الرأي، والريبب مثلما يشكل عليك خطراً يشكل علي خطراً أيضاً، بل وعلى كل الحلفاء. ونختزل عنصر التحريك عند الفاعلين (المقهور) وملك الشمس على النحو الآتي:

شكل رقم 1: بنية التحريك للفاعل ملك الشمس



يفقدها في النهاية حيث يمتلكها في السيطرة على المجهور وإيهامه ويفقدها في الأخير بسبب انتفاضة المجهور التمرد عليه. وحتى تتوضح الفكرة نبسطها عبر مربع القدرة للفاعلين معا على النحو الآتي:

شكل رقم 3: مربع القدرة للذات ملك الشمس

يبرز بواسطة المربع الذي بين أيدينا وضعان متمايزان: يتجلى الأول في محاولة ملك الشمس حجب



الشمس عن المجهور وتقرير مصيره ويستحيل في الوضع الثاني غير قادر على ذلك بسبب ردة فعل المجهور الذي شجعه الغريب على ضرورة مواصلة النقر على الجدار للوصول إلى الشمس.

شكل رقم 4: مربع القدرة للذات (المجهور)

ويبدو الأمر عكسيا بواسطة مربع القدرة للمجهور حيث اتسم في وضع أول بروح انهزامية ولم يقوَ معارضة ملك



الشمس واستحال في وضع ثانٍ إلى ذات قادرة على تحدي ملك الشمس وحلفائه وواصل النقر على الجدار بحثا عن الشمس.

3. الأداء أو الإنجاز (La performance)

— معرفة الفعل: يظهر جليا أن (ملك الشمس) امتلك فطنة وحيلة كبيرتين مكنتاه من السعي إلى تحقيق رغبته؛ ذلك أنه يسيطر على المجهور ويستغل ضعفه وانهزاميته وجهله بالقوانين ليضغط عنه.

— قدرة الفعل: لم تتوفر قدرة الفعل لدى الذات الفاعلة (ملك الشمس)؛ لأنه لاقى رفض الذات الضديدة (المجهور) لسياسته في النهاية، فقد لاقى انتفاضة وتمردا من المجهور، وهذا ما أدى إلى انهزامه، فلم يستطع (ملك الشمس) أن يحقق رغبته في حجب الشمس رغم كل المحاولات.

ب) الذات الضديدة (المجهور): ونلاحظ قيمها الصيغية كالآتي:

— إرادة الفعل وجوب الفعل: تمتلك الذات الفاعلة الإجرائية (المجهور) رغبة كبيرة في البحث عن الشمس "سمني كيفما شئت فأنا لن أتوقف عن النقر حتى أرى الشمس". كما امتلك رغبة كبيرة في الانتفاضة على (ملك الشمس) وحلفائه ودرهم "لا تكذب كثيرا، لقد مللت وعودك المعسولة".

— معرفة الفعل: إن الذات الفاعلة الإجرائية لم تكن على علم بواقعها الانهزامي في البداية، ولم تعلم أيضا أن (ملك الشمس) يستغل عجزها عن التغلب على ضعفها لكن تدخل الغريب جعلها تكتسب هذه المعرفة مع استمرار السرد.

— قدرة الفعل: لم تمتلك الذات المجهور قدرتها على البحث عن الشمس، كونه وحيدا لا يستطيع المقاومة على أربع جهات، ولم يكن تقرير مصيره بيديه بل بيد (ملك الشمس) وحلفائه الأقوياء. والعرف يقتضي أن يقرر القوي عن الضعيف ولا يحق للضعيف أن يعارض القرار، لكن (المجهور) امتلك قدرة الفعل بطريقة غير مباشرة، وذلك عن طريق إقناع الغريب وتوجيهاته.

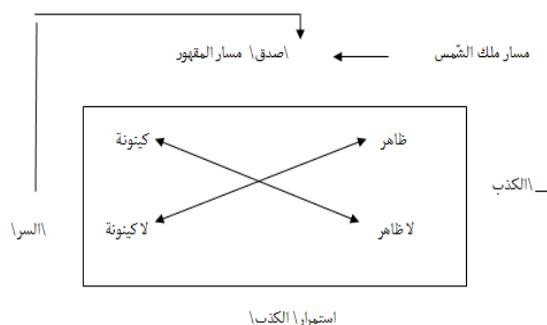
يقدم النص (المجهور) على أنه يمتلك القدرة على الفعل؛ أي استمرّ وفعله فمحاولته الخروج من انهزاميته للبحث عن الشمس، وتجاوز سيطرة (ملك الشمس) وسطوته على تقرير مصيره بالتمرد عليه جعلته يمتلك تلك القدرة فبقي ضمن محور الثابت، على التقيض تماما من الفاعل (ملك الشمس) الذي يقدمه النص ممتلكا لقدرة مرحلية ما يلبث أن

وتقويم معرفي (Sanction cognitive)(...) والعلاقة بين الفاعل وفعله لا تتعلق بالاتصال أو الانفصال فحسب؛ إنما على مدى صدق العلاقة الحالية في حد ذاتها، فقد تكون صادقة أو كاذبة أو باطلة. (بوشفرة، مباحث في السيميائية السردية، د.ت، صفة 73)

وبالعودة إلى مسرحية (البحث عن الشمس) فقد سعى (ملك الشمس) ليكون سيدا على (المقهور)، يقرّر مصيره بغية الحفاظ على مصالحه ومصالح حلفائه من تهديد خطر (الريب) تقوده هذه المصلحة إلى الدخول في حالة علاقة موجبة على المستوى المتجلي وسالبة على المستوى الإتي [ظاهر+لا باطن] تحقق الكذب الذي مارسه رفة (الريب) والحلفاء و(هيئة الأخوة والوثام) أما عن الفعل التأويلي لدى (ملك الشمس) فهو اعتقاده وثقته العمياء ببقاء المقهور تحت ظلّ الخنوع والانهازمية دون أن يدرك أنه سينقلب ويتمرد عليه.

وفي العلاقة الائتمانية (Relation fiduciaire) يربط التي تربط بين العامل المرسل (الغريب) والفاعل الإجرائي (المقهور) أو بين السبب والنتيجة التي تتجلي بين المستوى الظاهر الجلي والمستوى الإتي الباطن، نجد أنّ الفعل التأويلي يظهر ويكافأ بواسطته (المقهور) على شرعية فعله المنجز "دونك يارادتك تنتصر، يارادتك تكون عملاقاً". فنكون أمام علاقة موسومة بطابع الإيجاب بين المستويين (المتجلي والإتي). [ظاهر+باطن] يترتب عنها الصدق. الذي مارسه المقهور وكذلك الغريب. وقد أشار غري ماس إلى هذه العلاقات في مربع سيميائي يكون هنا على النحو الآتي:

شكل رقم 5: المربع التصديقي



يشكل الأداء المرحلة الثالثة في الترسيم السردية، والإنجاز هو كل عملية تحقق تحوّلًا لحالة وهذه العملية تقتضي عاملا (Agent) هو الفاعل الإجرائي (Sujetoperation) (العابد، 2008، صفة 72). وفي نص "البحث عن الشمس" نجد فاعلين يبحث كل منهما عن موضوع قيمة فالمقهور يبحث عن الشمس ليستعيد مجده التاريخي ويحافظ على نخاعه فيما يبحث الفاعل الضديد (ملك الشمس) عن حجبها عنه بأي ثمن، ويمكن أن نضوغ معادلة الأداء بالنسبة إلى (المقهور) كالآتي:

— ذات المقهور ترغب في الحصول على الشمس.

— ذات المقهور تضارع للحصول على الشمس.

— ذات المقهور تتصل بالحصول على الشمس.

فبالنسبة للفاعل الرئيس (المقهور) فقد تمكّن من تحقيق برامجه الاستعمالية الملحقة إذن، تمكّن من تحقيق برنامجه الأساس (الوصول إلى الشمس). وبهذا نحدّد البرنامج السردى للذات (المقهور) في الصيغة الرمزية الآتية:

ف1 [(ف2U) م] (ف2 ∩ م) الوصول إلى

الشمس تحول اتصالي.

بالنسبة للفاعل الضديد (ملك الشمس) فإنّ برنامجه الاستعمالي تحققت نسبيًا فقط ولم يتمكّن بذلك من تحقيق برنامجه الأساس ونحصل على إثر ذلك على الصيغة الرمزية الآتية:

ف1 [(ف2∩م) (ف2U) م]

حجب الشمس عن المقهور تحول انفصالي.

4. التّقييم: (Sanction)

ويرتبط التّقييم بطبيعة الحال إرتباطا وثيقا بعنصر التحريك ويشكلان معا قطبي البرنامج السردى، ويعرف التّقييم بأنّه حكم ابستيمي للفعل يقوم به المرسل الحافظ للقيم تجاه الفاعل ليقوم أعماله وفق الحالة البدئية والنهائية إن كانت ايجابية تستحقّ المكافأة أو كانت سلبية فيستحقّ عليها العقاب. ويقوم التّقييم على أساس العلاقة التي تربط الفاعل وموضوعه من حيث الصدق والشرعية عبر مجموعة من الموجهات. إذا، هو تلك الصورة الخطابية مرتبطة بالتحريك؛ إذ فيها تقوم النتائج المفضية إلى نهاية البرنامج السردى وهو نوعان: تقويم عملي (Sanctionparagmatique)

من وضع باطل إلى وضع كاذب بعد أن انتبه المجهور لمخططاته.

إذن ، فالترسيمة هنا تحديدا ستكون عكسية من حيث تموقع ذواتها ؛ بمعنى أنّ موضوع القيمة للذات المجهور (البحث عن الشمس) يناقضه موضوع القيمة للذات (ملك الشمس) وهو (حرمان المجهور من الشمس)

فيما تقف العوامل المساعدة للذات (ملك الشمس) كعوامل معارضة للذات (المجهور) والعكس بالعكس.

ونشير إلى أنّ برنامج (ملك الشمس) وفي الحالة البدئية كان متصلا بموضوع القيمة وانتهى بحالة انفصال عن موضوع القيمة ، أي رغم تحيينه لبرنامجه إلا أنه انفصل عن موضوع القيمة مما يعني فشل الغائية (-).

الخاتمة

ينتظم هذا العمل ضمن إطار تحليلي يهتم بدراسة النص المسرحي الجزائري وفق سيمياء السرد وقد اتخذ مسرحية البحث عن الشمس لعز الدين جلاوي أنموذجا حيث تعد نصوصه المسرحية مشبعة بالسرد. غير موعلة في الحوارية ، وقد اعتمدنا في تحليل النص إلى إجراءات نظرية السيميائية السردية وانطلاقا من بعض مفاهيمها ويمكن أن نخلص انطلاقا من تحليلنا لنص "البحث عن الشمس في شق المكون السردى إلى النتائج الآتية:

- البرامج السردية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالترسيمات العاملة في نص " البحث عن الشمس" ومنه فقد فتعددت أدوار الفواعل في النص.

- جاء النص وفق آلية محكمة بجملة من العلاقات والعمليات التي شكلت تنظيمه السردى المنطقي إلي تجسد بواسطة سلسلة من الحالات والتحويلات المنتظمة في برامج سردية تخضع لمرحل الخطاطة السردية.

- تنوع البرامج السردية وكثافتها بالنسبة للذاتين في النص توجب تشكّل كفاءات الفاعلين فيه ، وهو ما مكّنا من الكشف عن رهانات الصراع الذي بنى عليه النص سرديته.

- الحالات التي مرّ فيها موضوع القيمة استقطبت برنامجين سرديين متضادين بحيث يناسب الامتلاك (acquisition) في برنامج ما الفقدان (privation) في

يمكننا مربع التصديق إذن من فهم حقيقة اللعبة التي قام بها ملك الشمس حيث قدم ظاهرا معاكسا لباطنه فانتقل

خامسا: الترسيمات العاملة: نستخلص إذا

الترسيمات العاملة للذاتين المجهور وملك الشمس حيث



تكون على النحو الآتي:



شكل رقم:6 الترسيم العاملة للذات ملك

الشمس

شكل رقم 7 الترسيم العاملة للذات المجهور

بتبعنا للترسيمات العاملة يتضح لنا جليا في الترسيم العاملة للذات المجهور أنّ الذات الرئيسة (المجهور) وحيدة في مسعاها لتحقيق موضوع القيمة الذي يشير إليه السهم (البحث عن الشمس) وهو موضوع مجرد تقريبا ، في حين نجد أنّ خانة المعارض ثرية بالذوات (سبعة عوامل) التي تسهم في تحقيق دور عاملي واحد نجمه في عرقلة مشروع (المجهور). ومع ذلك استطاع (المجهور) تحيين موضوعه الجبهي وتحقيق الغائية (+) إذ بدأ بوضع انفصالي وانتهى بوضع اتصالي.

بينما تبرز لنا الترسيم العاملة الثانية للذات (ملك الشمس) كيفية انتظام الذوات وتموقعها ضمن المتن السردى العام ، وهي هنا مقلوبة ، وعلى النقيض من ذلك نجد أنّ برنامج (ملك الشمس) برنامج ضديد بالنسبة لبرنامج (المجهور). من هنا ، فإن أي برنامج رئيس ما ، له برنامج ضديد.

- نص "البحث عن الشمس" متفرد يحتاج إلى مزيد من الدراسات المتنوعة التي تبين كيفية تفصل المعنفيه.

التوصيات

- لقد أثبتت السيمياء السردية نجاعة تحليلية على مختلف النصوص والخطابات، لكن هذا لا يعني أن يتجاوز المحلل تلك الخصوصيات الثقافية للنصوص المدروسة.
- من الطبيعي أن تبقى سيمياء السرد متجددة كونها منهجا حديثا إذا، فهي تبقى مفتوحة خاضعة للمناقشة والإضافة والبحث.

- لابد من تكثيف الجهود العربية لتبسيط النظرية السيميائية وفك تعقيداتها عموما سواء على مستوى التنظير أو الدراسات التطبيقية التي ينبغي أن تتجاوز تلك النصوص والقصص التراثية الأدبية على أجناس أخرى.

- ما تزال إشكالية ترجمة المصطلحات السيميائية ونقل حملاته المعرفية لدى العرب عائقا أمام الباحثين، وهو ما من شأنه أن يؤزم وضعية النقد. وعليه ينبغي مراجعة أساليب ترجمة المصطلحات السيميائية وفق المقاربة النسقية وتوحيدها ونشرها في معاجم شارحة بلغة بسيطة.

- ضرورة توحيد جهود الباحثين العرب وتقريبها بغية تبسيط إجراءات النظرية أمام الطلبة والباحثين.

البرنامج الصّديد (الموازي) أي؛ ما يحقق ملازمة (concomitaréce) تجمع بين التملك والسلب.

- تأسس الفاعل (ملك الشمس) لإفشال مشروع (المقهور) الذي يرغب في البحث عن الشمس أي حرّيته وقد فشل في ذلك رغم وجود عوامل مساعدة له. وهو ما يعني أن السارد قد أبرز قيمة الحرّية التي ينشدها المظلوم وقيم الجشع والظلم والقهر الممارس من طرف أصحاب المصالح المشتركة وبيّن أنّ صاحب الحقّ إن أراد الخلاص منهم فمحتمّ عليه المقاومة والمواصلة دون يأس ودون التفات لأيّ معيق مهما كانت سطوته.

- المكون السردى يكتسي - بعده جهازا نظريا مكانة مهمة في التحليل السيميائي السردى بالنظر إلى كشفه عن تلك العلاقات القائمة بين الشخصيات ومواضيع القيمة وكذا تتبعه للمسارات العاملة للفاعل ما يعني أن الخطاطة السردية كما أطلق عليها رشيد بن مالك قاعدية ونموذجا مرجعيا يمكن أن يحسب بالارتكاز عليه الانحرافات، التوسعات، والتوضعات الإستراتيجية.

- البناء العاملي والبرنامج السردى يشكلان علاقة وثيقة لا يمكن الفصل بينهما بأيّ حال. حيث يشكل المسار السردى للفاعل نواة الخطاطة السردية.

- يمكن التمييز بين ثلاثة مقاطع للتركيب السردى وهي كالاتي: المسارات السردية للفاعل المنفذ، والمرسل المحرك، والمرسل المقوم.

الهوامش

1. A. J GREIMAS, J. Courtés,(1979). Dictionnaire raisonné de la théorie du langage,Hachette,paris .
2. Groupe d'entervernes (1984)analyse sémiotique des textes, P U L,lyon .
3. بن كراد سعيد ، (2001) ، السيميائية السردية ، مدخل نظري ، منشورات الزمن ، الدار البيضاء ، المغرب .
4. بن مالك رشيد (2010) ، "المكون السردى في النظرية السيميائية" ، فيلاديلفيا الثقافية ، العدد (6) الأردن .
5. بن مالك رشيد (2001) ، البنية السردية في النظرية السيميائية ، دار الحكمة الجزائر .
6. بوشفرة نادية (2011) معالم سيميائية في مضمون الخطاب السردى ، دار الأمل للنشر والتوزيع ، تيزي وزو .
7. بوشفرة نادية ، (ب د ت) مباحث في السيميائية السردية ، دار الأمل للنشر والتوزيع ، تيزي وزو .
8. جلاوجي عز الدين ، (ب د ت) البحث عن الشمس ، دار المنتهى ، سطيف .
9. شقروش شادية (2015) «العوامل في السيميائيات السردية» ، مجلة كلية التربية ، العدد (20) العراق .
10. طامر أنوال ، (ب د ت) المسرح والمناهج النقدية الحدائبة . نماذج من المسرح الجزائري والعالمي - دار القدس العربي ، وهران .
11. العابد عبد المجيد ، (2008) ، مباحث في السيميائيات ، دار القرويين ، المغرب .
12. لحميداني حميد (1991) ، بنية النص السردى من منظور النقد الأدبي ، المركز الثقافي العربي للطباعة والنشر ، بيروت